الجمهورية التونسية
جامعة تونس الأولى للآداب و الفنون و العلوم الإنسانية
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية بتونس

رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر

بريطانيا العظمى و المغرب العربي

التنافس الانجليزي الفرنسي بتونس و المغرب الأقصى : 1881 – 1939

إعداد | إشراف
الطالب عبد لمجيد الجمل | د. محي الدين الحضري

السنة الجامعية: 2006 – 2007

المحتويات

الباب الثاني: الأبعاد الإستراتيجية والسياسية للصراع البريطاني الفرنسي في سياق الحماية بتونس والمغرب الأقصى: 1881- 1939

الباب الرابع: التناقضات الانجلو – فرنسيّة و تأثيرها على الحركات الوطنية بتونس و المغرب الأقصى: 1920 - 1939

الجمهورية التونسية
جامعة تونس الأولى للآداب و الفنون و العلوم الإنسانية
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية بتونس

رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر

بريطانيا العظمى و المغرب العربي

التنافس الانجليزي الفرنسي بتونس و المغرب الأقصى : 1881 - 1939

إعداد
الطالب عبد لمجيد الجمل

إشراف
د. محي الدين الحضري

السنة الجامعية: 2006 – 2007

الإهداء

إلى كل الوطنيين بتونس والوطن العربي الذين تناستهم الأجيال الحاضرة

الباب الاول

جذور الصراع الانجليزي – الفرنسي بالمغرب العربي

تـوطـئـــة

يعتبر الإنذار الذي وجهته بريطانيا العظمى في أواخر ماي 1945 إلى فرنسا اثر قصفها لدمشق واعتداءاتها الوحشيّة على الوطنيين بضرورة وقف إطلاق النار و الانسحاب فورا من سوريا ، دليلا ساطعا على أهمية التناقضات الامبرياليّة الانجلو فرنسيّة في التحرر الوطني و هذا ما أعلنه شارل ديغول بكل مرارة للسفير البريطاني بباريس و منه نقتطف ما يلي"...أعترف حاليا أننا غير قادرين على مواجهتكم عسكريا...لكنكم أهنتم فرنسا و خنتم العالم الغربي و هذا لا يمكن أن ينسى..."[1] ، مع العلم أن بريطانيا قامت بعمل مماثل بلبنان سنة 1943، على اثر سجن حكومة "بشارة ألخوري" المنتخبة و التي كانت لها علاقات ببريطانيا العظمى، فكل ذلك يؤكد أن تاريخ العلاقات الدوليّة و خصوصا تضارب مصالح القوى الامبرياليّة و من بينها الفرنسيّة الانجليزية، كان له دور مهم في تحذير النشاط الوطني وربما شبيه بالتنافس بين موسكو و القوى الرأسماليّة، بل يمكن المجازفة بالقول أنّه فاقه أحيانا، لكن هل اقتصر هذا التنافس على الفترة التي تلت الحرب العالميّة الثانية؟

لقد حاولت في هذه الدراسة إماطة اللثام عن ثغرة أو جزء من ثغرة في المكتبة التونسيّة، كان الأستاذ محيي الدين الحضري نبّه اليها منذ الثمانينات من القرن الماضي من خلال تأكيده على ضرورة دراسة الحركة الوطنيّة العربية بما في ذلك تونس في إطار العلاقات الدولية نظرا لكون الظاهرة الاستعمارية كانت عالميّة[2] و نفس الشيء بالنسبة للتحرّر الوطني مما يحتّم دراستها في إطار مقارن. و في هذا السياق بالذات قمت بهذا العمل حيث بينت أنّ ظاهرة التنافس الامبريالي الانجلو فرنسي كانت إحدى السمات البارزة للتنافس الانجلو فرنسي منذ بداية الحماية بتونس و المغرب الأقصى إلى 1939 و كان ذلك على مستويات عديدة مما اثر بأشكال مختلفة على النشاط الوطني بالمملكتين ، و يمكن الإشارة إلى أن دراستي هذه لا يمكن أن تكون دراسة الأحكام الجازمة و الاستنتاجات القاطعة بل مجرّد رأي و مساهمة في مجال من الدراسات مازالت إلى اليوم تكاد تكون "بكرا" ، مع العلم أنّ الأرشيف البريطاني يحتوى على مادة ضخمة من الوثائق حول العالم العربي و من بينها تونس و المغرب الأقصى، تقتضي تضافر جهود العديد من الباحثين لدراستها و بالرغم من تنويعي للمصادر الانجليزية ، الفرنسيّة و العربيّة فإنني لا ادعي أنّ هذا العمل لا تشوبه النقائص لأنّ الكامل عزيز و البريء من الآفات معدوم على حدّ قول أبي حيّان التوحيدي في كتابه"الإمتاع و المؤانسة" و أنا اعتذر مسبقا عن كلّ تقصير نتيجة حجّة لم أوردها،

---

[1] - De Gaulle (Charles) : **Mémoire de Guerre** ; Le Salut 1944-1946 ; Tome II, p54

[2] - Hadhri (Mohieddine) : **L'URSS et le Maghreb ; de la Révolution d'Octobre à l'indépendance de l'Algérie 1917-1962** ; Editions l'Harmattan, Paris 1985, pp8-9

فهذه الدراسة تبقى محكومة بمحدوديّة الزمن المخصّص للبحث الأكاديمي و كذلك بالنقص في المصادر وخصوصا الموجودة بالأرشيف المغربي و كذلك الصحافة الصادرة بهذه المملكة أثناء الفترة المدروسة. ولا يفوتني في ختام هذه التوطئة توجيه الشكر إلى كلّ الذين ساعدوني في انجاز هذا العمل و بالخصوص السيد محيي الدين الحضري الذي شجّعني كثيرا على مواصلة العمل الذي بدأته في شهادة الدراسات المعمّقة[1] وأيضا من خلال متابعته لهذا العمل بالنقد و التقويم، و لا يفوتني أن اذكر أيضا السيد عبد الجليل التميمي الذي ساعدني كثيرا على تجاوز العراقيل للتنقل للأرشيف البريطاني، و لا يفوتني أيضا أن أتوجه بالشكر إلى السيد (رضوان السلامي) الذي ساعدني على تقويم ما لم أتفطن إليه من أخطاء ، و ختاما اشكر العاملين في الأرشيف الوطني التونسي و كذلك العاملين في الأرشيف الوطني البريطاني الذين رأيت من خلال تفانيهم في العمل و مساعدتي على تجاوز العقبات و كذلك حرصهم على المحافظة على هذه الثروة البريطانيّة الوجه الآخر للفكر النيّر للغرب.

---

[1] ـ الجمل(عبد المجيد): **بريطانيا و تونس بين 1940 و 1956**، شهادة التعمّق في البحث ، تحت إشراف الأستاذ خليفة الشاطر، وزارة التعليم العالي؛ جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعيّة ، تونس 1999

المقدمـــة العامـــة

مثلت منطقة المغرب العربي منذ أواخر القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر أهمية كبيرة في استراتيجيات القوى الامبرياليّة الأوروبية المتنافسة على تقسيم المنطقة و بالخصوص بريطانيا العظمى و فرنسا و ايطاليا و اسبانيا، و هذا ما أكّدت عليه اغلب الدراسات التاريخية الخاصة بهذه المرحلة. لكن لماذا الاهتمام بدراسة هذا التنافس بعدما أصبحت هذه المناطق تحت الهيمنة الاستعماريّة المباشرة للقوى الأوروبية و خصوصا فرنسا التي سيطرت على الجزائر سنة 1830 و تونس سنة 1881 و المغرب الأقصى سنة 1912، ألم تُحسم مسألة التنافس؟

في الواقع إنّ الدوافع التي حملتني على التفكير في هذه المسالة عديدة و من بينها نذكر:

- يعتبر هذا العمل تواصلا لشهادة الدراسات المعمّقة حول جانب من نفس المسألة [1]

- توسيع مجال اهتمامي حول هذه المسالة ليشمل المغرب العربي و خصوصا المغرب الأقصى كان بتشجيع من الأستاذ المشرف على هذا العمل السيد (محيي الدين الحضري)،الذي أكد منذ أواخر الثمانينات على ضرورة إعطاء العناية الكافية لهذا المجال من البحث التاريخي الذي يندرج ضمن تاريخ العلاقات الدوليّة للتحرّر الوطني في إطار شامل و مقارن لأنّه من المسائل الضروريّة لفهم تطور الأحداث باعتبار أنّ الاستعمار كان ظاهرة عالمية [2]

- بالإضافة إلى الدوافع السابقة الذكر فان هناك دوافع أخرى و من بينها أن بريطانيا العظمى كانت بين أواخر القرن التاسع عشر و إلى حدود الحرب العالمية الثانية "مركز السياسة العالميّة" رغم ظهور قوى أخرى منافسة لها منذ أواخر القرن التاسع عشر، ثمّ لا ننسى أيضا أنها كانت تملك اكبر إمبراطورية استعماريّة في العالم تفوق حوالي ثلاثة مرات القوّة الفرنسيّة ، فلا نتصوّر أنّ يكون تطور العديد من الأحداث بدون موافقتها خاصة بعدما أصبحت

---

[1] - الجمل(عبد المجيد): **بريطانيا و تونس بين 1940 و 1956**، نفس المرجع السابق

[2] - Hadhri (Mohieddine) : **L'URSS et le Maghreb ; de la Révolution d' Octobre à l'indépendance de l'Algérie** ;Ibid ,pp 8-9

أول قوّة متوسطيّة بعد الحرب العالميّة الأولى ، ثمّ لا ننسى أن إستراتيجيتها بالمنطقة و خصوصا سياستها تجاه تونس و ليبيا و كذلك المغرب الأقصى كانت من العوامل الأساسية المفسّرة لتأخّر استعمار المغرب الأقصى و ليبيا[1] حوالي ثمانين سنة بالمقارنة مع الجزائر و تونس حوالي نصف قرن، و هذا يؤكد مرّة أخرى بأنّ العامل الخارجي أصبح له في بعض الأحيان أهمية كبيرة في فهم العديد من الأحداث التاريخيّة.

- أما فيما يخص مسالة التركيز على تونس و المغرب الأقصى فإنّ ذلك مرتبط بالتشابه الكبير على مستوى تطوّر مسار الأحداث بالمملكتين، فكلاهما خضع للاستعمار الفرنسي في إطار مؤسسة "الحماية" التي تعتبر خاصيّة من خاصيات الاستعمار أثناء المرحلة الامبرياليّة[2]، و وفرت الإطار المناسب لتواصل التنافس الفرنسي الانجليزي بالمملكتين ، حيث تمكنت بريطانيا العظمى أثناء فترات هامة من التفوق على فرنسا بالسوق التونسيّة و المغربيّة مثيرة نقدا حادا من قبل أصحاب المصالح التجاريّة الصناعيّة بفرنسا معتبرين أنّ فرنسا تعاني من استعباد دولي بكل من المغرب و تونس ، و خصوصا انجليزي يجب التحرّر منه، لكن ذلك تطلب عشرات السنين نظرا للمقاومة الانجليزية(بينما كان الوضع مغايرا تماما بالجزائر)

- عدم تطرّق البحوث و الدراسات لهذه المسالة باستثناء دراسات تناولت جوانب محدودة زمنيا وجغرافيا و إهمالها لمسالة تأثير هذه التناقضات على تطور الحركة الوطنيّة بتونس و المغرب الأقصى

- إنّ العديد من الدراسات التاريخيّة اعتبرت أيضا أنّ بريطانيا العظمى منحت تونس صكا على بياض أثناء مؤتمر برلين 1878 و نفس الشيء بالنسبة للمغرب الأقصى أثناء توقيع الوفاق الودي في أفريل 1904 حول المغرب الأقصى و مصر ، لكن طبيعة الصراع الحاد سواء على المستوى الاقتصادي أو الاستراتيجي طيلة فترات طويلة من الحماية جعل القرارات الفرنسيّة سواء على المستوى الاقتصادي أو التشريعي تصطدم بمعارضة بريطانيّة حادة مثل

[1] - Marchel (André) : **Un cas de Colonisation retardée : La Libye 1911-1955** ; In Revue Tunisienne de sciences Sociales ; 1983 ; N° 72/75

[2] - Marsden(Arthur): **British diplomacy and Tunis 1875-1902** ; A case Study in Mediterranean policy. Scottish Academic Press, Edinburgh and London, 1971

- Joelle(Redouane): **les Anglais et lAlgerie1930-1942**; In the Maghreb Review 1993, volume 18 , pp45-56
- Mme El Madmed: **Le Maroc et la Grande Bretagne de 1830à 1956**; Mémoire de DES en science politique; Casablanca 1982

مراجعة معاهدات ما قبل الحماية و مسالة بنزرت و طنجة و المسالة التشريعية و من بينها قوانين التجنيس و هذا يعني أن الدراسات السابقة الذكر ابتعدت نوعا ما عن الموضوعيّة[1]

- مسالة التناقضات الانجلو فرنسية منذ بداية الحماية إلى 1939 مسالة مؤكدة لكن تأثيراتها على حركات التحرر الوطني بكل من تونس و المغرب الأقصى كانت مهمة، حيث عمد الوطنيون بكل من تونس و المغرب الأقصى إلى استغلال تناقض المصالح و كذلك السياسات الاستعماريّة حيث مثلت سياسة بريطانيا العظمى مثالا يحتذى بالنسبة للوطنيين ، الذين حسب ما يبدو عوّلوا على هذا التناقض أكثر من تعويلهم على موسكو و الأممية الثالثة، كما أكدت ذلك العديد من الدراسات ، سواء عبد الكريم الخطابي بالمغرب الأقصى و بقيّة الوطنيين ، أو الدستوريين بتونس في فترة العشرينات و الثلاثينات و ربما ذلك مرتبط بمواقف موسكو من المسألة الدينيّة كما أكدت ذلك رسائل عبد الكريم الخطابي إلى لندن[2].

و انطلاقا من ذلك حاولنا أن نعالج مسالة التنافس الانجلو فرنسي منذ بداية الحماية إلي 1939 نظرا لكون هذا التنافس و التناقضات المتعدّدة الأوجه برزت على مستويات عديدة اقتصاديّة و إستراتيجية و لم تستطع فرنسا الحدّ منها إلاّ بعد سنوات عديدة؛ و تأسيسا على ذلك حاولنا شرح و معالجة مجموعة من الإشكاليات التالية منها :

* ما هي جذور التنافس الفرنسي الانجليزي بالمغرب الأقصى و تونس؟
* ما هي مظاهر الصراع السياسي و الاستراتيجي حول تونس و المغرب الأقصى و ما هي خلفياتها؟
* ما هي مظاهر تواصل التنافس التجاري و عوامل ذلك ؟ و كيف تمكنت فرنسا من الحدّ من هذا النفوذ ؟
* و ما هي خصائص السياسة الفرنسيّة تجاه الجالية الانجلو مالطيّة و ردود فعل بريطانيا العظمى؟
* كيف أثرت هذه التناقضات الامبرياليّة على النشاط الوطني بتونس و المغرب الأقصى في فترة العشرينات و الثلاثينات؟

لقد امتدّ مجال البحث زمنيا بين بداية الحماية بالمملكتين و سنة 1939 و هو تاريخ اندلاع الحرب العالميّة الثانية من جهة ، لكنه مثل أيضا محطة مهمة حيث تراجعت نسبيا التناقضات الانجلو فرنسيّة بصفة مؤقتة خاصة بعدما وقعت فرنسا و بريطانيا العظمى معاهدة جديدة سنة 1937 و دخلت حيز التنفيذ

---

1 - Deschanel (P) : **Histoire de la Politique extérieure de la France** ; Paris 1936 ; p 259

2 - FO 371/11077 ; Sidi Mohamed Commander ; 28th , January 1925 -

في بداية 1938، حيث أعلنت بريطانيا من خلالها لأول مرّة منذ القرن التاسع عشر تخليها عن امتيازاتها الاقتصاديّة بالمغرب الأقصى و بتونس منذ 1919.

لقد تطلب انجاز هذا العمل الاطلاع على مصادر و مراجع مختلفة و خصوصا النسخ الأصلية وكذلك طبق الأصل لأرشيف الخارجيّة البريطانيّة F.O[1] الموجود بـ P.R.O [2] و العديد من مقتطفات الصحف البريطانيّة و اعتمدنا أيضا على النسخ المطابقة للأصل لوزارة الخارجيّة الفرنسيّة(الكاي درساي) و وثائق الإقامة العامة و وثائق وزارة الحرب(قصرفانسان) الموجودة بالمعهد الأعلى للتاريخ الحركة الوطنيّة بتونس العاصمة) باللغة الفرنسيّة و التي خصّصت جانبا منها لتاريخ الحركة الوطنيّة بالمغرب الأقصى ، و اعتمدنا أيضا لكن بدرجات أقل على وثائق الأرشيف الوطني(شارع 9 أفريل تونس العاصمة) و إلى جانب ذلك اطلعنا على العديد من المصادر المنشورة بتونس و المغرب الأقصى و فرنسا و بعض المصادر الانجليزية مثل المذكرات و الوثائق الإحصائية ثمّ لا ننسى أيضا الصحافة الفرنسيّة والوطنيّة. و لقد وفرت لنا تلك المصادر مادة أولية متنوعة قمنا من خلالها بصياغة أربعة أبواب: حيث تناولنا في الباب الأول الجذور التاريخية للتنافس الانجليزي- الفرنسي بالمغرب الأقصى و تونس و دور السياسة البريطانيّة بالمنطقة بين 1830-1912 في تأجيل استعمار تونس و المغرب الأقصى ، في حين خصّصنا الباب الثاني للأبعاد السياسيّة و الإستراتيجية للتنافس الانجليزي الفرنسي بتونس و المغرب الأقصى أثناء الفترة المدروسة. أما الباب الثالث فقد تناولنا فيه مظاهر التنافس التجاري وعوامله و سياسة فرنسا للحدّ منه و تعرضنا أيضا خلاله لسياسة فرنسا تجاه الجالية الانجلو مالطيّة و ردود فعل بريطانيا العظمى، أما الباب الرابع فقد خصّص لتأثيرات التناقضات الانجلو فرنسيّة على النشاط الوطني بتونس والمغرب الأقصى في فترة العشرينات و الثلاثينات.

من نافلة القول التذكير بان هذا العمل اصطدم بالعديد من العراقيل و الصعوبات و نذكر منها:

- طبيعة الموضوع: ذلك انه تطلب الاعتماد على مصادر متنوعة باللغة الانجليزية و الفرنسيّة و بالخصوص منهجيّة البحث في التاريخ المقارن التي حاولنا اعتمادها في اغلب الأحيان حتّى نتجنب التكرار و دراسة كلّ مملكة على حدة
- غياب الدراسات التاريخيّة الخاصة بهذا المجال لانّ اغلب الكتابات ركزت على دراسة علاقة الوطنيين بالمترو بول.
- العراقيل الكبيرة التي وجدتها للتنقل إلى مركز أرشيف الخارجيّة البريطاني بلندن حيث رفضت في البداية المصالح الأمنية المختصّة بالقنصليّة البريطانيّة بتونس منحي تأشيرة خروج بحجج اقل ما يقال عنها عنصريّة و غير مقنعة مثل بإمكانك الاعتماد على الانترنات فمن

---

[1] - Foreign Office

[2] - Public Record office : Kew Richmond Surrey Twg, 4DU

المفارقات أنّ العاملين بقنصليّة بريطانيا بتونس لا يعرفون أن الأرشيف البريطاني لا يوجد منه على الانترنات إلا بعض المعطيات المحدودة ، و تذرّعت المصالح الأمنية في رفضها أيضا بتعلة غريبة على دولة تعتبر نفسها رائدة في مجال حقوق الإنسان و تمثلت في أنّ أجري بتونس ضعيف، و بإيجاز لولا نصائح الأستاذ محيي الدين الحضري و تدخّل الأستاذ عبد الجليل التميمي الذي قام بكتابة رسالة للسفارة البريطانيّة بتونس احتجّ فيها على القرار ، لما أمكن لي الخروج إلى الأرشيف البريطاني ، مع العلم أيضا أنني لم أتمكن من الحصول على منحة بتونس مما عطّلني بعض الوقت و أجبرت على السفر على حسابي الخاص

- طول الفترة الزمنيّة للبحث، فعلى عكس ما كنت اعتقد من أن مجالات التنافس كانت محدودة فانه مع تقدّم التنقيب و البحث تبيّن لي أنّ مجالات التنافس عديدة و تأثيراتها على النشاط الوطني بالمملكتين كان كثيفا

- أما على المستوى المنهجي فقد حاولنا الجمع بين المنهج الكمّي[1] و آليات و مناهج البحث على مستوى التاريخ المقارن لتاريخ العلاقات الدوليّة للتحرّر الوطني.

[1] راجع حول المنهج الكمّي في التاريخ:
- يفيجيني (ز): بعض القضايا المنهجية للعلم التاريخ، ترجمة أحمد القصير في دراسات اجتماعية عدد1، القاهرة 1979، ص 41-54
- J. Clubb(J) " L'histoire en tant que science sociale" , in Revue internationals des sciences sociales N° 4, PP 648-664

مفتاح الرموز العربيّة

- الأرشيف الوطني التونسي : أ،و،ت ؛ أو كذلك A.N.T
- نفس المصدر : المصدر الذي ذكر قبل ذلك مباشرة
- نفس المرجع السابق : المرجع الذي ذكر قبل ذلك مباشرة
- سلسلة : ترجمة للكلمة الفرنسيّةSérie
- صندوق: ترجمة للكلمة الفرنسيّةCarton
- ملف : ترجمة للكلمة الفرنسيّةDossier
- م،أ،ت،ج، و : المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنيّة
- بكرة : ترجمة للكلمة الفرنسيّة Bobine
- ورقة : ترجمة للكلمة الفرنسيّة Folio

مفاتيح الرموز الانجليزيّة

FO : Foreign Office

FO 27 : Foreign Office Correspondence, France in the public Record office (P.R.O)

FO146 : Foreign Office Correspondence of the Paris embassy (P.R.O)

FO335 : Foreign Office Correspondence of the Tunis Consulate General (P.R.O)

P.R.O : Public Record Office ; Kew Richmond ; TW9 4DU.

مفاتيح الرموزالفرنسيّة:

- Archives du Ministère des affaires étrangères, Paris Quai d'Orsay
  - * Série Tunisie : 1917-1940 et 1944-1949(Q)
  - * Nouvelle série : 1882-1917(b)
  - * série Afrique : Questions générales 1918-1940 (A)

* Nouvelle série Tunisie : Guerre 1939-1945 , Algérie (P)

- Archive de la Résidence. Nantes (R)
- Archive National d'outre Mer à Aix- en province ; sous Série Tunisie (25 H.A)
- Archives du service Historique de l'Armée de Terre (château de Vincennes) (s)

الباب الاول

جذور الصراع الانجليزي – الفرنسي بالمغرب العربي

الفصل الأول

البوادر الأولى للتنافس الانجليزي- الفرنسي بالمغرب العربي بين أواخر القرن السادس عشر و بداية القرن التاسع عشر

المقدمة:

مثلت منطقة المتوسط بصفة عامة، و المغرب العربي بصفة خاصة، إحدى مجالات التنافس الأوروبي، سواء أثناء الفترة الحديثة أو المعاصرة، و بالخصوص أثناء القرن التاسع عشر، خاصة بعدما تجاوزت انجلترا عائقي "الجغرافيا" و "الجنس" لتصبح منذ بداية القرن التاسع عشر و لمدة مائة وخمسين سنة أول قوّة متوسطيّة و عالميّة[1]، معلنة عن بداية ما سمّاه (فرناند بروودال)Fernand Braudel "مفارقة" المتوسط الانجليزي[2]...و في هذا السياق احتد التنافس الانجليزي-الفرنسي بالمنطقة و من بين الدول التي شملها نذكر بالخصوص المغرب الأقصى و تونس، مع العلم أن جذوره تعود إلى بداية التسرب الرأسمالي الأوروبي، منذ أواخر القرن السادس عشر، في إطار ما يسمّى بالامتيازات« Capitulations » ، لكن التفوق الانجليزي بالمتوسط لم يتحقق إلاّ منذ أواخر القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر، فلا غرابة في ظل هذه الظروف الجديدة أن تمثل المغرب وتونس ، إحدى مجالات الصراع بينها . و هو الصراع الذي افرز أثناء هذا القرن و في أوقات مختلفة، تفوقا انجليزيا اثر بصفة بالغة على تطور الأحداث. و في هذا السياق سنتناول الإشكاليات التاليات:

البوادر الأولى للتنافس الانجليزي-الفرنسي

التفوق الانجليزي بالمغرب و تونس

I- البوادر الأولى للتنافس الانجليزي-الفرنسي

1- الامتيازات الأوروبية و بداية التسرب الرأسمالي.

قبل التعرض لمفهوم الامتيازات لا بد من الإشارة بسرعة إلي الأوضاع السياسية بكل من المغرب و تونس أثناء هذه الفترة:

بالنسبة للمغرب الأقصى كان خاضعا لحكم ملكي مطلق في إطار العائلة العلوية[3] بعدما أطاحوا بالوطاسين الذين حكموا بين 1511 و 1659.

---

[1] يمكن الرجوع إلى: M.H.Bell(Philipe).: **British policy in the Mediterranean, 1919-1939** ; Actes du Colloque de Nice (28,29 et 30 Mars 1968) : Centre de la Méditerranée moderne et contemporaine ; Publication de la Faculté des Lettres et Sciences Humaine de Nice4. Mainard1968, p67

[2] - Braudel(Fernand) : **La Méditerranée à l'époque de Philipe2 Les évènements, la politique et les hommes** ; Armand Colin, Paris 1966. P334

[3] -**العلويون** : حكموا المغرب الأقصى منذ 1640 إلى اليوم و يسمون أيضا بالفيلاليين نسبة إلى تافيلت بجنوب المغرب و يستمدّون جزءامن شرعيتهم من الدين ، إذ يعتبرون أنفسهم ينحدرون من عائلة الحسين بن علي حيث يعود أصلهم إلي "نبع النحل" بالحجاز ، و أوّل من دخل المغرب الأقصى من سلالتهم الحسن ابن قاسم في أواخر القرن الرابع عشر

أما بالنسبة للبلاد التونسية فلقد أصبحت منذ 1574 ولاية عثمانية، شهدت العديد من التطورات السياسية، منذ بداية هذه الفترة إلى القرن التاسع عشر حيث أصبح الحكم في إطار العائلة الحسينية[1] (1705-1957) مع العلم أنها كانت تابعة للدولة العثمانية و أن كان ذلك بصفة شكلية لذلك سيرتبط مصيرها إلى حدّ كبير بمصير الدولة العثمانية ، و هكذا فرغم بعض الاختلافات ، فان أوضاع المغرب و تونس سواء عند بداية التسرب الرأسمالي، أو أثناء احتداده كانت متشابهة إلى حدّ كبير ،لذلك ستكون علاقتهما بالرأسمالية الأوروبية متشابهة ، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن يعلن مهندس الامبريالية الانجليزية (اللورد «سالسبوري»)Salisbury [2] "...من المحتمل أن يتم تقسيم المغرب الأقصى، في نفس الوقت الذي يتم فيه تقسيم الإمبراطورية العثمانية..."، لكن قبل التعرض لبوادر التنافس الانجليزي – الفرنسي سنشير بسرعة إلى مفهوم الامتيازات.

أ- مفهوم الامتيازات و جذورها

اشتقاقيا: هذه الكلمة مستخرجة من المصطلح اللاتيني "Capitulum"، و لقد كانت تعني في القرون الوسطى اتفاقا بين طرفين احدهما مسلم و الآخر مسيحي.

قضائيا:ظهرت في القانون الايطالي في نفس الفترة و لقد اشتقت من المصطلح « Capitulazione " و يقصد بها معاهدة بين دولة مسيحية و أخرى إسلامية [3]

تاريخيا: يقصد بها في البداية معاهدات أمضيت بين الدولة العثمانية و أي قوّة أوروبية من أجل ضمان مصالح رعايا هذه الدول بالإمبراطورية العثمانيّة[4]و أول معاهدة أمضيت في هذا المجال كانت سنة 1535 بين السلطان العثماني سليمان القانوني[5] و الملك الفرنسي (فرانسوا الأول)[6] ... لكن رغم ذلك فقد استعملت من قبل المؤرخين للإشارة إلي المعاهدات التي ربطت القوى الرأسمالية الأوروبية بدول إسلامية أو بدول تنتمي إلى الأطراف بصفة عامة، و هذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات التي تناولت هذه المسألة [7] و هذا حسب رأي مرتبط بالمعنى الاشتقاقي و القضائي للكلمة ، و هكذا يمكن القول أن

---

[1] -يعتبر الحسين ابن علي الذي كان من أصل كوراغلي هو المؤسس الأول لهذه العائلة سنة 1705 بعدما تمكن من إعادة الحكم للتونسيين اثر التدخل الجزائري بتونس سنة 1702 و إطاحتهم بإبراهيم الشريف

[2] -اللورد سالسبوري(1813-1903) من أهم الشخصيّات بحزب المحافظين المساندة للتوجه الامبريالي، شغل العديد من المناصب من أهمها: رئيس حزب المحافظين منذ 1881 ، و وزير أوّل: 1885-1892،1886-1895 و 1896-1902، و شهدت الإمبراطورية في عهده توسعا كبيرا خاصة بافريقيا.

[3] - Douzot : **Dictionnaire étymologique,** Larousse, Paris , 1993, p122

[4] – (Ménard) Alphonse) : **Traité du droit International(Zone d'influence Française et zone de Tanger)** ; Tanger 1935 ; Tome 1 ; p78

[5] المقصود بذلك سليمان الأول و هو السلطان العثماني العاشر الذي حكم بين 1520- 1566، و عرفت الإمبراطورية العثمانيّة في عهده أوج تطورها و سمّي بالقانوني لان اغلب القوانين نسخت في عهده؛ محمّد فريد: تاريخ الدولة العليّة العثمانيّة دار الجيل بيروت، ص79

[6] -الملك الذي حكم فرنسا بين 1515 و 1547

[7] - تعرّض إلى هذه المسألة العديد من المؤرّخين و من بينهم نذكر:

- Raussas(Pelissé): **Les Capitulations dans l'Empire Ottoman**, Paris 1972
- Roche (Yves) : **Juridictions consulaires Anglaises en Orient ; Turque Perse, Miscate et au Maroc** ; Paris 1904

المعاهدات التي أمضيت بين المغرب الأقصى و تونس من جهة (سواء عن طريق الدولة العثمانية أو بصفة مستقلة) و انكلترا و فرنسا و بقية القوى الأوروبية من جهة ثانية سميت بالامتيازات ، و تعود جذورها التاريخية ، سواء بالنسبة لتونس أو المغرب الأقصى، إلى أواخر القرن السادس عشر لكنها ستتدعّم بصفة تدريجية و خاصة منذ أواخر القرن السابع عشر و أثناء القرنين الثامن و التاسع عشر بالخصوص، لانّ الامتيازات الأولى لم تكن ناتجة عن خلل في موازين القوى، بل عن اختلافات دينيّة وسياسيّة و هذا ما أكد عليه العديد من المؤرخين و الكتاب الذين اعتبروا أن القانون الخاص، الذي تمّ الاعتراف به للتجّار المسيحيين في أواخر القرن السادس عشر، و بالخصوص بالمنطقة العربية الإسلامية، ينطلق من خصوصية القوانين الدينية الإسلامية بهذه المنطقة، و في هذا الإطار ذكر (فرانسوا جيرو)F.Géraud " عندما توجد فوارق بين شعبين، على المستوى القانوني و العادات فانّه لا يمكن أن تكون هناك علاقات دائمة و مستقرّة، إلا عندما توفر الدول التي تكون في حاجة إلى نشاط و خدمات الشعوب الأخرى ، ضمانات استثنائية بدونها لا يتوفر الأمن للأشخاص و للحاجات[1] «. و نظرا لكون الشريعة الإسلامية المطبّقة بالدول العثمانيّة و المغرب الأقصى تمنع" غير المسلم" من حق التملك أو المشاركة في إدارة المشاريع "بأرض الإسلام" في وقت فرضت هذه التحوّلات الاقتصاديّة المتمثّلة في تحول مركز الثقل الاقتصادي من المتوسط إلى المحيط الأطلسي و نتج عن ذلك "التخلي من قبل التاريخ عن المتوسط"كما يقول (فرنان برودال)F.Braudel[2] ضرورة التعامل مع هذا الطرف المسيحي ، و بالتالي يمكن القول أن الامتيازات في أواخر القرن السادس عشر و بداية القرن السابع عشر بالدول العثمانية والمناطق التابعة لها و كذلك بالمغرب الأقصى مثلت شكلا من المنح أو الهبات التي قدّمت من قبل العثمانيين و سلاطين المغرب الأقصى لإيقاف حركة الهجرة من موانئ شمال إفريقيا و المشرق العربي ، و بالتالي لم تكن مفروضة بالقوّة أو نتيجة لخلل في موازين القوى العسكرية لكنها ستتطوّر و ستصبح -بالخصوص مع بداية القرن التاسع عشر- شكلا من أشكال التوسع السلمي و في هذا السياق كانت فرنسا أول دولة أوروبية تتحصل على امتيازات بالدولة العثمانية ، و لقد وقع الاتفاقية الأولى من الجانب العثماني إبراهيم باشا[3] و سفير فرنسا بتركيا Jean la Foret و كان ذلك سنة 1536 لكن هذه المعاهدة لم يقع تطبيقها و بالتالي فانّ اتفاقية 1565 الفرنسيّة العثمانيّة أعلنت عن بداية الامتيازات الفرنسيّة بصفة خاصة و الأوروبية بصفة عامة بالدولة العثمانية و الولايات التابعة لها مثل تونس و من بين ما نصّت عليه أنّ الضرائب الجمركيّة الموظفة على البضائع التي تصدّرها فرنسا إلى الإمبراطورية العثمانية لا يجب أن تتجاوز 5% من قيمتها لكن ذلك يطبّق فقط على المواد التي لا ينتجها العثمانيون، و

Taung(C.T) : **British Consulat Juridictions in the East,** London, Stervens, Hayens ; 1887.

1 - Raussas(Pelissé): **Le régime des Capitulations**, Paris, 1962, p 13 -

2 - Braudel (Fernand):**La Méditerranée, op ,cit** ,p 357

3 - إبراهيم باشا: هو الوزير العثماني الأول في فترة سليمان القانوني

نصت أيضا على ضرورة تطبيق ذلك على كل ولايات الإمبراطورية العثمانيّة[1] و بالتالي فإنها طبقت على البلاد التونسية بداية من 1574 . و هكذا فان فرنسا منذ أواخر القرن السادس عشر كانت من أول الدول التي حصلت على امتيازات بالدولة العثمانية و بالتالي بتونس و الجزائر و ليبيا، و لقد ساعدت الجغرافيا بالخصوص و كذلك وضعيّة فرنسا بأوروبا و تحالفها مع العثمانيين ضدّ النمسا على هذا التسرب المبكر ، لكن انكلترا سوف لن تتحصل على أولى امتيازاتها بالإمبراطورية العثمانية إلا بعد 11 سنة من الاتفاق الفرنسي –العثماني و كان ذلك سنة 1580 و لقد احتوت هذه الاتفاقية على خمسة و ثلاثون بندا و مما نصّت عليه نذكر "حرية التجارة لرعايا انكلترا بكامل الإمبراطورية العثمانية "[2] بما في ذلك تونس والجزائر و ليبيا ، فكان ذلك إعلانا عن بداية التنافس الانجليزي الفرنسي بتونس و بكامل ممتلكات الدولة العثمانية، لان فرنسا عارضت بشدة الامتيازات الممنوحة لانكلترا.

أما بالنسبة للمغرب الأقصى، فان أولى الامتيازات الأوروبية منحت لانكلترا بداية من 1585 من قبل السلطان المغربي أحمد المنصور[3] حيث سمح للشركة الانجليزية Barbary Campany بالنشاط بالمغرب الأقصى [4] ، أما فرنسا فإنها لم تحصل على أولى امتيازاتها إلا سنة 1631 تاريخ توقيع فرنسا لأول معاهدة مع المغرب الأقصى . و هكذا يمكن القول أن الامتيازات الأوروبية سواء بالدولة العثمانية وولاياتها لا تختلف من الناحية الزمنية أو المفهومية لكن هناك اختلافات فيما يخص المستفيدين منها . فبالمغرب الأقصى كانت انكلترا سباقة فيما يخص علاقاتها بالمغرب ، لكن فرنسا كانت لها الأولوية في بقية المناطق بالولايات العثمانية بشمال إفريقيا مثل تونس و الجزائر لكن رغم ذلك أيضا هناك بعض الخصوصيات بالنسبة للامتيازات بالمملكة المغربية:

ب- خصوصية الامتيازات بالمغرب الأقصى

رغم القواسم المشتركة فان المغرب الأقصى تميز بخصوصيتين بالمقارنة مع الدولة العثمانية وايالاتها و هي التالية:

اقتصاديا: "كان الهدف الأول لتوسيع الامتيازات للدول الأوروبية و من بينها انكلترا و فرنسا واسبانيا هو تنويع المواد الاقتصادية للدولة خاصة بعد الأزمة التي عاشها المغرب الأقصى اثر وفاة مولاي إسماعيل[5] حيث دخلت المغرب

---

1 - Mantran (Robert): **Histoire de l'Empire Ottoman** ; Fayard ; Paris 1989 ; p222

2 - Braudel (Fernand) **: La Méditerranée…op., cit** , p233

3 -**أحمد المنصور**: من أشهر ملوك المغرب الأقصى السعديين **الذين** حكموا بين 1511 و 1659 و لقد وصل إلى الحكم سنة 1578 و تواصل حكمه إلى 1603 و من ابرز انجازاته انتصاره في "وادي المخازن" ضدّ البرتغاليين سنة 1578 و شهدت في عهده العلاقات مع انكلترا تطورا غير مسبوق

4 - Furlonge (Sir Geoffrey): **Relations between Britain and North Africa** : In Maghreb Review ; Octobre -- Décembre 1976 : n°3 ;p3

5 -**السلطان مولاي إسماعيل:** يعتبر من ابرز السلاطين العلويين و حكم بين 1672 و 1727، تميّزت فترته بالاستقرار و تطوّر التجارة تجاه أوروبا.

في فترة اضطراب تواصل بين 1727 و 1751 وفشلت أيضا تجربة الإصلاح العسكري الأولى[1] والمتمثلة في إحداث جيش قوي لجمع الجباية فقرر السلطان "سيدي محمد"[2] تغيير الأولويات فعوضا عن تكوين جيش قرر الحصول على الجباية عن طريق تطوير التجارة مع أوروبا مما سيجعل الموارد الجمركية توفر له حاجيات الدولة من الموارد المالية ، و في هذا السياق قام بتشجيع التجارة مع انكلترا و الدنمرك و فرنسا فقام ببناء ميناء جديد بالشاوية سنة 1765 و قرر كذلك مراقبة المداخيل بطريقة صارمة و مقاومة التهريب.[3]

دينيا: تعتبر من أهم الاختلافات مع الإمبراطورية العثمانية و تتمثل في عدم وجود "جالية مسيحية" بل فقط أقلية يهودية رفض سلاطين المغرب منحها نفس الامتيازات الأجانب لكن بالرغم من الاختلافات مع الدولة العثمانية، فإنها تتشابه بالنسبة لهذه النقطة مع البلاد التونسية.

2- البوادر الأولى للخلافات الانجليزية -الفرنسية حول المغرب و تونس

أ- التفوق الفرنسي بتونس:

يعتبر الاتفاق الانجليزي العثماني لسنة 1585 إعلانا عن البوادر الأولى للخلافات الانجليزية الفرنسية بالإمبراطورية العثمانية و الايالات التابعة لها بمنطقة شمال إفريقيا بما في ذلك تونس. و يبرز ذلك من خلال المعارضة الفرنسية لهذا الاتفاق مع العلم أن انكلترا و فرنسا كانتا تتعاملان فيما يخص تونس و طرابلس و الجزائر مباشرة مع الدولة العثمانية بعد حصولها على أولى الامتيازات معها . لكن هذه الايالات كانت لا تلتزم بالتطبيق الكلي لاتفاقيات الإمبراطورية العثمانية مع القوى الأوروبية حيث كانت ترفض تطبيق البنود التي لا تتماشى مع أوضاعها الاقتصاديّة ، لذلك ستسعى الدولة الأوروبية لتجاوز هذه المشاكل بالتفاوض مباشرة مع ممثلي السلطان العثماني بهذه الايالات و في هذا الإطار بدأت تتدعم العلاقات مع أوروبا و بالخصوص فرنسا و انجلترا على المستويات التالية :

دبلوماسيا: بدأ من خلال تأسيس أوّل القناصل الأوروبي بالولايات العثمانية[4] و في هذا السياق أسست فرنسا قنصليتها الأولى سنة 1577[5] و ذلك بالاتفاق مع الدولة العثمانيّة مع العلم أن القنصل واصل في بداية الفترة الحديثة الاضطلاع بمهام تجاريّة أساسا ، حيث كان يعين من قبل الغرف التجارية ، أما بالنسبة لانجلترا فإنها أسست أول قنصلية لها بتونس سنة 1585[6]

---

[1] -التجربة الإصلاحية الأولى في ميدان الجيش تمّت في عهد السلطان العلوي مولاي الحسن (1873-1894)

[2] -**السلطان سيدي محمّد:** هو الذي حكم بين 1757 و 1790

[3] -.روجرز (ج): ترجمة رزق(لبيب): **تاريخ العلاقات الانكليزية المغربيّة حتّى علم 1900**: الدار البيضاء 1981 ، ص96

[4] -**القنصل**: وجدت هذه المهمّة منذ العصور الوسطى، تحت اسم قناصل التجّار و كذلك مشاكل "ريّاس البحر" بالدول الاجنبيّةو في الفترة الحديثة توسّعت مهام القناصل فبالإضافة إلى الدفاع عن مصالح دولهم بالخارج أصبح له مهام إدارية و خاصة المتعلقة بالحالة المدنيّة لرعاياهم...

[5] - Smida(Mongi): **Aux origines des commerces Français en Tunisie, les traités capitulaires**, Sudi, Ed, Tunis p13

[6] - **نفس المرجع المذكور سابقا** ، ص138

<u>اقتصاديا:</u> تعددت المعاهدات خلال هذه الفترة بين كل من تونس من جهة و انجلترا و فرنسا من جهة ثانية

المعاهدات الفرنسية-التونسية: وقعت تونس بين 1606، تاريخ أول معاهدة لها مباشرة مع فرنسا، و بداية القرن السابع عشر حوالي سبع معاهدات[1] و كانت لها أهداف تجارية و أهمية خاصة في مجال القرصنة

المعاهدة الانجليزية- التونسية: يمكن اعتبار معاهدة 5 أكتوبر 1662 من أول المعاهدات التي وقعت مع بايات تونس بصفة مباشرة، و التي أعطت امتيازات هامة للتجارة الانجليزية بتونس[2] مما أثار احتجاجات كثيرة من قبل الفرنسيين ، و لقد تم تجديد هذه المعاهدات عدة مرات بين أواخر القرن السابع عشر و بداية القرن التاسع عشر و نذكر في هذا السياق معاهدة 1762 التي أثارت مجددا احتجاجات فرنسا لأنها وسعت الامتيازات الممنوحة لانجلترا بالبلاد التونسية سواء التجارية أو الممنوحة للسفن الانجليزية بالمواني التونسية[3]

و هكذا فان ما يمكن التأكيد عليه فيما يخص جذور الصراع الفرنسي الانجليزي بالبلاد التونسية بين أواخر القرن السادس عشر و بداية القرن الثامن عشر هو التالي:

- بداية التسرب الرأسمالي الفرنسي-الانجليزي بدا في إطار الامتيازات العثمانية الممنوحة لهاتين الدولتين منذ أواخر القرن السادس عشر، ثم مع بداية القرن السابع عشر أصبحت المعاهدات تقع مباشرة مع الايالة التونسية و كذلك مع الجزائر و طرابلس لكن مع موافقة العثمانيين[4].

- المعاهدات غير المتكافئة مع البلاد التونسية ، بدأت بالخصوص من خلال معاهدة 1672 مع انكلترا و معاهدة 1698 مع فرنسا و لقد تزامن ذلك مع تدهور أوضاع الدولة العثمانية و الذي تجسم من خلال معاهدة كارلوفتز[5] التي جعلتها تخسر لأول مرة جزء من أراضيها .

- الصراع الانجليزي الفرنسي ، رغم ظهور بوادره الأولى بالبلاد التونسية منذ أواخر القرن السادس عشر فانه خلال هذه الفترة و أثناء القرن السابع عشر و الثامن عشر كان ضعيفا نظرا لكون الرأسمالية الانجليزية و بالرغم من إصرارها على الحصول على امتيازات شبيهة بالامتيازات الفرنسية، فإنها لم تعط أهمية كبيرة للسوق التونسية ، لكن الوضعيّة ستتغير منذ أواخر القرن الثامن عشر وبالخصوص أثناء القرن التاسع عشر.

---

[1] - و هي معاهدات: 1606-1698-1720-1728-1768 و 1770

[2] - Guellouze(E) ;.Masmoudi(A): **Histoire de la Tunisie, les temps modernes**, S.T.D, Tunis 1983 ; p61

[3] -أهم المعاهدات الانكليزية التونسيّة التي تمّت في هذه الفترة هي معاهدة 30 أوت 1716 و 19 أكتوبر 1751 و 22 جوان 1762 مع العلم إن المعاهدة الأخيرة وسّعت الامتيازات الانكليزية : ورد ذلك Smida(Mongi):**op., cit,** p138

[4] - Mantran(Robert) : **Histoire, op. cit,** p283

[5] - أمضتها الدولة العثمانيّة سنة 1699 مع النمسا و البندقيّة و بولونيا و هي أول معاهدة تتخلى فيها الدولة العثمانيّة عن جزء من أراضيها لصالح هذه الدول

-حققت فرنسا تفوقا كبيرا على انكلترا بالبلاد التونسية و الجزائر و طرابلس في الفترة الممتدة بين أواخر القرن السادس عشر وأواخر القرن الثامن عشر على غرار تفوقها بالدولة العثمانية[1] فحتى الشركة الانجليزية البربريّة« BarbaryCampany » التي أسسها الانجليز سنة 1638 لتطوير المبادلات مع تونس و الجزائر و طرابلس أفلست و انهارت التجارة الانجليزية مع هذه الايالات العثمانية منذ أواخر القرن الثامن عشر[2] لتفتح المجال أمام تفوق فرنسا التي استغلت بالخصوص قربها الجغرافي و علاقتها المتميزة بالخصوص مع الدولة العثمانية التي وصلت إلى حدّ التحالف[3] لتحقق ذلك التفوق لكن الأوضاع كانت مغايرة بالمغرب الأقصى

ب- تفوق انجليزي مبكر بالمغرب الأقصى:

مثل المغرب الأقصى منذ القرن الخامس عشر مجالا للتنافس الأوروبي و بالخصوص اثر اكتشاف السواحل الإفريقية و القارة الأمريكية و على عكس بقية مناطق المغرب العربي فان اهتمام انكلترا بهذه المملكة كان أكثر أهمية و ذلك لأسباب سياسية و خاصة صراعها مع اسبانيا سواء بأوروبا أو القارة الأمريكية أو بهذه المنطقة و كذلك لأسباب إستراتيجية متعلقة بمسألة مراقبتها للمدخل الغربي للمتوسط و هذا ما جعلها تسيطر على طنجة بصفة مباشرة لمدة عشرين سنة أثناء القرن السابع عشر[4] وفي هذا السياق بدأ الاهتمام الانجليزي بالمغرب الأقصى بصفة مبكرة و برز ذلك من خلال حصولها سنة 1578 على امتيازات تمثلت في إعلان الملك المغربي على ظهيرين أعطيا امتيازات للتجار الانجليز وكذلك للشركة الانجليزيةBarbaryCampany مما سهّل احتكار انكلترا للتجارة المغربيّة لمدة 15 سنة[5]و تواصل الاهتمام الانجليزي بالمغرب في هذه الفترة إلى حدّ عرض الملكة "إليزابيث" على السلطان المغربي أحمد المنصور، الذي حكم المغرب بين 1578 و 1603، فكرة التحالف العسكري ضد اسبانيا ، لكن المشروع لم يتحقق[6]. و تواصلت العلاقات الانجليزية المغربية أثناء القرنين السابع عشر و الثامن عشر حيث عقدت في هذا السياق عدّة معاهدات سلام وتجارة مع المغرب الأقصى و أبرزها معاهدة 20 سبتمبر1637 و معاهدة جويلية 1656 و رغم المشاكل الظرفيّة مع انكلترا و بالخصوص اثر سقوط دولة السعديين سنة 1660 و ما رافقها من انتشار للفوضى بالمغرب ، و أثناء احتلال انكلترا لمدينة طنجة المغربيّة بين 1662 و 1687 و كذلك مشاكل القرصنة ، فان ذلك لم يمنع انكلترا من مواصلة علاقتها و تفوقها التجاري بالمغرب و بالخصوص اثر احتلالها لمضيق جبل طارق سنة 1704 الذي جعل الأهمية الإستراتيجية للمغرب تزداد بالنسبة لانكلترا سواء بالنسبة لحماية امن طريق المتوسط أو تموين رعاياها

1- Furlonge (Sir Geoffrey) :**Relations , op. cit**, p3

2-سيطرت انكلترا على طنجة بين 1662 – 1684 حيث اجبروا في الأخير على عفاوتها من قبل السلطان مولاي إسماعيل

3- Furlonge (Sir Geoffrey) ; **Ibid**, p7

4- Furlonge (Sir Geoffrey); **Ibid**, p8

5- Gnatt(G.T): **Gibraltar and the Mediterranean** ; New York 1952 ; pp163-182.

6-بدأت هذه الحرب سنة 1803 و تواصلت إلى 1815 تاريخ الهزيمة النهائية لنابليون و انتصار انكلترا و حلفاؤها

بمضيق جبل طارق انطلاقا من المغرب الأقصى و تزامن ذلك مع حاجة المغرب الأقصى للأسلحة ولتطوير التجارة و لحماية نفسها من التهديدات الاسبانيّة ، فساهم ذلك في زيادة توطيد العلاقات الانجليزية المغربية و تجسم ذلك من خلال :

تجديد المعاهدات القديمة و ذلك الاتفاق على توقيع معاهدات جديدة مثل معاهدة 23 يناير1721وبالخصوص معاهدة 28 يوليو 1760

موقف المغرب الأقصى من حرب نابليون ضد انجلترا [1] ، حيث انتقل من الحياد إلى التحالف مع انكلترا و ذلك من خلال رفضها الطلب الفرنسي بعدم تمويل رعايا انجلترا و سفنها بمضيق جبل طارق[2]

وهكذا يمكننا أن نؤكد من خلال هذا العرض السريع لجذور التنافس الانجليزي الفرنسي بالمغرب الأقصى الاستنتاجات التالية :

- مثّل المغرب الأقصى بين أواخر القرن السادس عشر و بداية القرن التاسع عشر مجالا أكثر حيوية بالنسبة لانجلترا من تونس و الجزائر و طرابلس و ذلك لأسباب إستراتيجية و اقتصادية و سياسية، خاصة بعد احتلالها لمضيق جبل طارق سنة 1704

-على عكس ما وقع بكل من تونس و الجزائر و طرابلس و المتمثل في تفوق فرنسا على انكلترا وبقية القوى الأوروبية و الذي برز من خلال احتكارها لجزء كبير من التجارة مع هذه المناطق ، فان انكلترا احتكرت في اغلب الأحيان أكثر من 70% من التجارة المغربية[3] باستثناء بعض الفترات المحدودة مثلما وقع اثر سقوط دولة السعديين ، لكن ذلك لم يمنع القوى الأخرى و منها اسبانيا و فرنسا من محاولة تطوير علاقتها مع المغرب و الحدّ من التفوّق الانجليزي:

- النفوذ الفرنسي: كان خلال هذه الفترة ضعيفا بالمقارنة مع النفوذ الانجليزي و لذلك فان أول معاهدة منحتها امتيازات تجاريّة محدودة بالسلطنة المغربية كانت في 24 سبتمبر 1635وبالر غم تعدد المعاهدات سواء كان ذالك أثناء القرن السابع عشر أو الثامن عشر فإن معاهدة 28ماي 1767مثلت ابرز الاتفاقيات التي وضعت أسس التوسع السلمي الفرنسي في الفترة اللاحقة لكن مولاي سليمان سلطان المغرب بين 1792 و 1822 تخلى عنها نتيجة لتوتر العلاقات مع فرنسا وهكذا فبالرغم من تعدد المعاهدات مع المغرب فإنّ النفوذ الفرنسي بقي محدودا بالمقارنة مع انكلترا بالخصوص

وهكذا فان الفترة الممتدة بين أواخر القرن السادس عشر وبداية القرن الثامن عشر تميزت سواء بتونس أو بالمغرب الأقصى ببداية التسرب التجاري الأوروبي وبالخصوص الانجليزي و الفرنسي في نفس الوقت تقريبا في إطار ما يسمي بالامتيازات، و بعدما كانت في البداية محدودة نظرا لحرص الدولة

---

[1] Sadki(Sidi): **Les relations du Maroc avec l'Europe à l'époque de la révolution Française et de l'Empire(1789-1815)** : In hesperis Tamuda, volume 28 ,pp29-40 ; Université Mohamed V, Faculté de lettres et Sciences Humaines ;p29

[2] Furlonge (Sir Geoffrey) :**Relations , op.Cit** p3

[3] من أهم معاهدات القرن التاسع عشر نذكر: معاهدة 18 جويلية 1635، 29 جانفي 1982

العثمانية و بايات تونس و كذلك سلاطين المغرب على عدم تقديم تنازلات جوهرية تمس الاقتصاد و كذلك مصالح رعاياهم . لكن منذ أواخر القرن الثامن عشر و نتيجة للخلل في موازين القوى بين أوروبا من جهة و تونس و المغرب الأقصى من جهة ثانية ، ازدادت أهمية التنازلات مما ساهم في امتداد الأزمة بكلتا المملكتين مما سيوفر الظروف الملائمة لازدياد الضغوط الأوروبية و التي من بينها الانجليزية و الفرنسية و التي رغم تشابهها و المتمثلة في البداية في الحدّ من القرصنة و لاحقا منعها تماما[1]. و كانت هذه الضغوط تهدف إلى حصول هاتين الدولتين على امتيازات تجارية و قضائية لتوفير الظروف الملائمة لرعاياهما، فانهال تميزت أيضا بالتنافس الذي بدأ منذ أواخر القرن السادس عشر و انتهت مرحلته الأولى بتفوق كبير لفرنسا بتونس و كامل الإمبراطورية العثمانيّة[2] و تفوق انجليزي من خلال احتكارها شبه الكامل للتجارة المغربية ، لكن مع تغيّر الظروف الدولية و الأوروبية و كذلك الإقليمية بالمغرب العربي فهل ستتواصل هذه الأوضاع؟

II- التفوق الأنجليزي بالمغرب الأقصى و تونس

1-ظروف التفوق

أ- انكلترا قوة متوسطيّة و عالميّة

تميزت الفترة الممتدّة بين أواخر القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر بإزاحة انكلترا للقوى المنافسة لها بالعديد من مناطق العالم و من بينها منطقة المتوسط، و بدأت بذلك مرحلة ما سمّاها "فرنناد برودال"Fernand Braudel مفارقة المتوسط الانجليزي و لقد تأكد ذلك بالخصوص اثر هزيمة نابليون بونابرت سنة 1815 أمام انكلترا و حلفائها و توقيع فرنسا لاتفاقية "أميان"Amiens[3] سنة 1815 التي أكدت تفوق انكلترا عالميا و متوسطيا ، لكن ذلك لم يمنع القوى الأوروبية الأخرى و بالخصوص فرنسا و اسبانيا من الحدّ من تفوقها . و في هذا السياق احتدّ التنافس الانجليزي الفرنسي بمنطقة المتوسط و من بينها تونس و المغرب الأقصى خاصة بعد استعمار فرنسا للجزائر سنة 1830 حيث شكل ذلك "خللا بالتوازن المتوسطي"[4] كما سماه (جان دارسي)Jean Darcy[5] مما جعل انكلترا تواجه باستراتيجيات مختلفة و منها مناهضة الاستعمار المباشر و تفضيل طريقة التسرب الاقتصادي و القضائي و السياسي واعتمادها مبدأ المحافظة على الوضع الراهن في العديد من مناطق العالم و من بينها

---

[1] -حملة اللورد الانجليزي اكسموث في أفريل 1816 على تونس و طرابلس لاحقا

[2] - Mantran (Robert):Histoire, **op. cit,** p450

[3] - **اتفاقية اميانز** اعترفت فيها فرنسا بهزيمتها أمام انكلترا و حلفائها و تخليها عن العديد من مستعمراتها، و اعترافها بسيطرة انكلترا على مالطة ، جزيرة موريس، سنغافورة و سيلان.

[4] - Maurois (André): **Histoire de l'Angleterre** ; Librairie Arthène fayard, Paris 1904, p476-477

[5] - Darcy(Jean): **Cent années de rivalité coloniale** ; Libraires, Académie Didier, Paris 1904, p428

الإمبراطورية العثمانيّة و المغرب الأقصى ، فاستغلت الدول هذا التوجّه الانجليزي من أجل تدعيم علاقتها معها ولمواجهة الأخطار الفرنسيّة الاسبانيّة و لاحقا الألمانية و الايطاليّة.

ب-الليبراليون الانجليز و الاستعمار المباشر:

تميّزت الفترة الممتدّة بين 1830-1865 بهيمنة الليبراليين الانجليز على الحياة السياسية بانكلترا ولقد سلكوا خارجيا سياسة مناهضة للتوسع العسكري المباشر إلا في الحالات الاستثنائيّة ، حيث كانوا يعتبرون انه بإمكانهم السيطرة على العالم عن طريق الاتفاقيات التجاريّة ، و من أهمّ منظري هذا التوجّه (دافيد هيوم)[1] الذي أعلن سنة 1823 " إن المستعمرات تمثل حاليا عامل من عوامل ضعف انجلترا"[2] وتدعّم هذا التوجه بظهور التيار الفكري الليبرالي لمدرسة مانشستر المناهض أيضا للامبريالية والاستعمار المباشر و التي من بين روادها نذكر (ريتشارد قوبدين) Richard Cobdin و جون برايت الذي أعلن أيضا " إن الإمبراطورية الاستعماريّة غير ضروريّة"، أما قولدين سميث الذي ينتمي لنفس المدرسة فقد أعلن سنة 1863"إن الإمبراطورية تعتبر حاليا حملا ثقيلا بالنسبة للمترو بول"[3]و لقد ارتبط هذا التوجه بالتكاليف المرتفعة للاستعمار و هيمنتها على العالم عن طريق التجارة الحرّة و المعاهدات التجاريّة كما بيّن ذلك المفكر الليبرالي « Stanley Jevons » بقوله"..حاليا القارات الخمسة تحت سيطرتنا و بدون استعمار مباشر بل عن طريق اتفاقيات تجاريّة "[4]و لقد وجد هذا التفكير رواجا لدى الرأي العام و حتى لدى أنصار الاستعمار المباشر، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن يعلن ديزرائيلي[5] "...إن المستعمرات حاليا أحجار طاعون في رقبتنا"[6] و في هذا السياق تندرج مناهضة الليبراليين الانجليز للاستعمار المباشر و عملهم على المحافظة على الوضع الراهن سواء كان ذلك بالإمبراطورية العثمانية أو الولايات التابعة لها مثل تونس و طرابلس و كذلك بالمملكة المغربية العلويّة، و لقد اصطدم هذا التوجه بسياسة الليبراليين الفرنسيين في عهد لويس فيليب[7] و التي كانت تعتمد على التوسع والاستعمار المباشر و ذلك من اجل إعادة مجد فرنسا و حلّ مشاكلها الاقتصادية ، لأنه في تلك الفترة كان دورها في الخارج محدودا و تجسم ذلك من خلال وجود ثلاثة وزراء بحكومته عملوا سابقا مع نابليون[8] وكذلك من خلال مواصلة الحرب بالجزائر و تهديد العديد من الولايات العثمانية مثل تونس و سوريا

---

[1] - فيلسوف انقليزي(1711-1776) ، يعتبر من أهم منظري الفلسفة الحديثة و كان من أهم أنصار انكلترا الصغيرة« The little England » و المناهض للإمبراطورية

[2] - Grokaert (Jacques): **Histoire de l'empire Britannique ;** Flammarion; Paris 1947 ; p 356

[3] - **Ibid ; pp357**-358

[4] - **Ibid** ; p361

[5] - **ديزرائيلي**: عاش بين 1804 و 1881 من ابرز الشخصيات الانكليزية التي كانت تنتمي إلى حزب المحافظين، و تقلب في العديد من المناصب منها وزير أول بين 1874 و 1880

[6] - **لينين**: الامبرياليّة أعلى مراحل الرأسماليّة ؛ دار التقدم موسكو 1983 ، ص101

[7] - **لويس فيليب**: ملك فرنسا بين 1830 و 1848

[8] - Miquel (Pierre): **Histoire de la France** ; Arthène Fayard, paris 1976 ; p346

الباب الاول

جذور الصراع الانجليزي – الفرنسي بالمغرب العربي

الفصل الأول

البوادر الأولى للتنافس الانجليزي- الفرنسي بالمغرب العربي بين أواخر القرن السادس عشر و بداية القرن التاسع عشر

المقدمة:

مثلت منطقة المتوسط بصفة عامة، و المغرب العربي بصفة خاصة، إحدى مجالات التنافس الأوروبي، سواء أثناء الفترة الحديثة أو المعاصرة، و بالخصوص أثناء القرن التاسع عشر، خاصة بعدما تجاوزت انجلترا عائقي "الجغرافيا" و "الجنس" لتصبح منذ بداية القرن التاسع عشر و لمدة مائة وخمسين سنة أول قوّة متوسطيّة و عالميّة[1]، معلنة عن بداية ما سمّاه (فرناند برودال)Fernand Braudel "مفارقة" المتوسط الانجليزي[2]...و في هذا السياق احتد التنافس الانجليزي-الفرنسي بالمنطقة و من بين الدول التي شملها نذكر بالخصوص المغرب الأقصى و تونس، مع العلم أن جذوره تعود إلى بداية التسرب الرأسمالي الأوروبي، منذ أواخر القرن السادس عشر، في إطار ما يسمّى بالامتيازات« Capitulations » ، لكن التفوق الانجليزي بالمتوسط لم يتحقق إلاّ منذ أواخر القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر، فلا غرابة في ظل هذه الظروف الجديدة أن تمثل المغرب وتونس ، إحدى مجالات الصراع بينها . و هو الصراع الذي افرز أثناء هذا القرن و في أوقات مختلفة، تفوقا انجليزيا اثر بصفة بالغة على تطور الأحداث. و في هذا السياق سنتناول الإشكاليات التاليات:

البوادر الأولى للتنافس الانجليزي-الفرنسي

التفوق الانجليزي بالمغرب و تونس

I- البوادر الأولى للتنافس الانجليزي-الفرنسي

1- الامتيازات الأوروبية و بداية التسرب الرأسمالي.

قبل التعرض لمفهوم الامتيازات لا بد من الإشارة بسرعة إلي الأوضاع السياسية بكل من المغرب و تونس أثناء هذه الفترة:

بالنسبة للمغرب الأقصى كان خاضعا لحكم ملكي مطلق في إطار العائلة العلوية[3] بعدما أطاحوا بالوطاسين الذين حكموا بين 1511 و 1659.

---

[1] يمكن الرجوع إلى: M.H.Bell(Philipe).: **British policy in the Mediterranean, 1919-1939** ; Actes du Colloque de Nice (28,29 et 30 Mars 1968) : Centre de la Méditerranée moderne et contemporaine ; Publication de la Faculté des Lettres et Sciences Humaine de Nice4. Mainard1968, p67

[2] - Braudel(Fernand) : **La Méditerranée à l'époque de Philipe2 Les évènements, la politique et les hommes** ; Armand Colin, Paris 1966. P334

[3] -العلويون : حكموا المغرب الأقصى منذ 1640 إلى اليوم و يسمون أيضا بالفيلاليين نسبة إلى تافيلت بجنوب المغرب و يستمدّون جزءامن شرعيتهم من الدين ، إذ يعتبرون أنفسهم ينحدرون من عائلة الحسين بن علي حيث يعود أصلهم إلي "نبع النحل" بالحجاز ، و أوّل من دخل المغرب الأقصى من سلالتهم الحسن ابن قاسم في أواخر القرن الرابع عشر

أما بالنسبة للبلاد التونسية فلقد أصبحت منذ 1574 ولاية عثمانية، شهدت العديد من التطورات السياسية، منذ بداية هذه الفترة إلى القرن التاسع عشر حيث أصبح الحكم في إطار العائلة الحسينية[1] (1705-1957) مع العلم أنها كانت تابعة للدولة العثمانية و أن كان ذلك بصفة شكلية لذلك سيرتبط مصيرها إلى حدّ كبير بمصير الدولة العثمانية ، و هكذا فرغم بعض الاختلافات ، فان أوضاع المغرب و تونس سواء عند بداية التسرب الرأسمالي، أو أثناء احتداده كانت متشابهة إلى حدّ كبير ،لذلك ستكون علاقتهما بالرأسمالية الأوروبية متشابهة ، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن يعلن مهندس الامبريالية الانجليزية (اللورد «سالسبوري»)Salisbury [2] "...من المحتمل أن يتم تقسيم المغرب الأقصى، في نفس الوقت الذي يتم فيه تقسيم الإمبراطورية العثمانية..."، لكن قبل التعرض لبوادر التنافس الانجليزي – الفرنسي سنشير بسرعة إلى مفهوم الامتيازات.

أ- مفهوم الامتيازات و جذورها

اشتقاقيا: هذه الكلمة مستخرجة من المصطلح اللاتيني "Capitulum"، و لقد كانت تعني في القرون الوسطى اتفاقا بين طرفين احدهما مسلم و الآخر مسيحي.

قضائيا:ظهرت في القانون الايطالي في نفس الفترة و لقد اشتقت من المصطلح « Capitulazione " و يقصد بها معاهدة بين دولة مسيحية و أخرى إسلامية [3]

تاريخيا: يقصد بها في البداية معاهدات أمضيت بين الدولة العثمانية و أي قوّة أوروبية من أجل ضمان مصالح رعايا هذه الدول بالإمبراطورية العثمانيّة[4]و أول معاهدة أمضيت في هذا المجال كانت سنة 1535 بين السلطان العثماني سليمان القانوني[5] و الملك الفرنسي (فرانسوا الأول)[6] ... لكن رغم ذلك فقد استعملت من قبل المؤرخين للإشارة إلي المعاهدات التي ربطت القوى الرأسمالية الأوروبية بدول إسلامية أو بدول تنتمي إلى الأطراف بصفة عامة، و هذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات التي تناولت هذه المسألة [7] و هذا حسب رأي مرتبط بالمعنى الاشتقاقي و القضائي للكلمة ، و هكذا يمكن القول أن

---

[1] -يعتبر الحسين ابن علي الذي كان من أصل كوراغلي هو المؤسس الأول لهذه العائلة سنة 1705 بعدما تمكن من إعادة الحكم للتونسيين اثر التدخل الجزائري بتونس سنة 1702 و إطاحتهم بايراهيم الشريف

[2] -**اللورد سالسبوري**(1813-1903) من أهم الشخصيّات بحزب المحافظين المساندة للتوجه الامبريالي، شغل العديد من المناصب من أهمها: رئيس حزب المحافظين منذ 1881 ، و وزير أول: 1885-1892،1886-1895 و 1896-1902، و شهدت الإمبراطورية في عهده توسعا كبيرا خاصة بافريقيا.

[3] - Douzot : **Dictionnaire étymologique,** Larousse, Paris , 1993, p122

[4] – (Ménard) Alphonse) : **Traité du droit International(Zone d'influence Française et zone de Tanger)** ; Tanger 1935 ; Tome 1 ; p78

[5] المقصود بذلك سليمان الأول و هو السلطان العثماني العاشر الذي حكم بين 1520- 1566، و عرفت الإمبراطورية العثمانيّة في عهده أوج تطورها و سمّي بالقانوني لان اغلب القوانين نسخت في عهده؛ محمّد فريد: تاريخ الدولة العليّة العثمانيّة دار الجيل بيروت، ص79

[6] -الملك الذي حكم فرنسا بين 1515 و 1547

[7] - تعرّض إلى هذه المسألة العديد من المؤرّخين و من بينهم نذكر:

- Raussas(Pelissé): **Les Capitulations dans l'Empire Ottoman**, Paris 1972
- Roche (Yves) : **Juridictions consulaires Anglaises en Orient ; Turque Perse, Miscate et au Maroc** ; Paris 1904

المعاهدات التي أمضيت بين المغرب الأقصى و تونس من جهة (سواء عن طريق الدولة العثمانية أو بصفة مستقلة) و انكلترا و فرنسا و بقية القوى الأوروبية من جهة ثانية سميت بالامتيازات ، و تعود جذورها التاريخية ، سواء بالنسبة لتونس أو المغرب الأقصى، إلى أواخر القرن السادس عشر لكنها ستتدعّم بصفة تدريجية و خاصة منذ أواخر القرن السابع عشر و أثناء القرنين الثامن و التاسع عشر بالخصوص، لانّ الامتيازات الأولى لم تكن ناتجة عن خلل في موازين القوى، بل عن اختلافات دينيّة وسياسيّة و هذا ما أكد عليه العديد من المؤرخين و الكتاب الذين اعتبروا أن القانون الخاص، الذي تمّ الاعتراف به للتجّار المسيحيين في أواخر القرن السادس عشر، و بالخصوص بالمنطقة العربية الإسلامية، ينطلق من خصوصية القوانين الدينية الإسلامية بهذه المنطقة، و في هذا الإطار ذكر (فرانسوا جيرو)F.Géraud " عندما توجد فوارق بين شعبين، على المستوى القانوني و العادات فانّه لا يمكن أن تكون هناك علاقات دائمة و مستقرّة، إلا عندما توفر الدول التي تكون في حاجة إلى نشاط و خدمات الشعوب الأخرى ، ضمانات استثنائية بدونها لا يتوفر الأمن للأشخاص و للحاجات[1] «. و نظرا لكون الشريعة الإسلامية المطبّقة بالدول العثمانيّة و المغرب الأقصى تمنع" غير المسلم" من حق التملك أو المشاركة في إدارة المشاريع "بأرض الإسلام" في وقت فرضت هذه التحوّلات الاقتصاديّة المتمثّلة في تحول مركز الثقل الاقتصادي من المتوسط إلى المحيط الأطلسي و نتج عن ذلك "التخلي من قبل التاريخ عن المتوسط"كما يقول (فرنان برودال)F.Braudel[2] ضرورة التعامل مع هذا الطرف المسيحي ، و بالتالي يمكن القول أن الامتيازات في أواخر القرن السادس عشر و بداية القرن السابع عشر بالدول العثمانية والمناطق التابعة لها و كذلك بالمغرب الأقصى مثلت شكلا من المنح أو الهبات التي قدّمت من قبل العثمانيين و سلاطين المغرب الأقصى لإيقاف حركة الهجرة من موانئ شمال إفريقيا و المشرق العربي ، و بالتالي لم تكن مفروضة بالقوّة أو نتيجة لخلل في موازين القوى العسكرية لكنها ستتطوّر و ستصبح -بالخصوص مع بداية القرن التاسع عشر- شكلا من أشكال التوسع السلمي و في هذا السياق كانت فرنسا أول دولة أوروبية تتحصل على امتيازات بالدولة العثمانية ، و لقد وقع الاتفاقية الأولى من الجانب العثماني إبراهيم باشا[3] و سفير فرنسا بتركيا Jean la Foret و كان ذلك سنة 1536 لكن هذه المعاهدة لم يقع تطبيقها و بالتالي فانّ اتفاقية 1565 الفرنسيّة العثمانيّة أعلنت عن بداية الامتيازات الفرنسيّة بصفة خاصة و الأوروبية بصفة عامة بالدولة العثمانية و الولايات التابعة لها مثل تونس و من بين ما نصّت عليه أنّ الضرائب الجمركيّة الموظفة على البضائع التي تصدّرها فرنسا إلى الإمبراطورية العثمانية لا يجب أن تتجاوز 5% من قيمتها لكن ذلك يطبّق فقط على المواد التي لا ينتجها العثمانيون، و

.Taung(C.T) : **British Consulat Juridictions in the East,** London, Stervens, Hayens ; 1887

1 - - Raussas(Pelissé): **Le régime des Capitulations**, Paris, 1962, p 13

2 - Braudel (Fernand):**La Méditerranée, op ,cit** ,p 357

3 - إبراهيم باشا: هو الوزير العثماني الأول في فترة سليمان القانوني

نصّت أيضا على ضرورة تطبيق ذلك على كل ولايات الإمبراطورية العثمانيّة[1] و بالتالي فإنها طبقت على البلاد التونسية بداية من 1574 . و هكذا فان فرنسا منذ أواخر القرن السادس عشر كانت من أول الدول التي حصلت على امتيازات بالدولة العثمانية و بالتالي بتونس و الجزائر و ليبيا، و لقد ساعدت الجغرافيا بالخصوص و كذلك وضعيّة فرنسا بأوروبا و تحالفها مع العثمانيين ضدّ النمسا على هذا التسرب المبكر ، لكن انكلترا سوف لن تتحصل على أولى امتيازاتها بالإمبراطورية العثمانية إلا بعد 11 سنة من الاتفاق الفرنسي –العثماني و كان ذلك سنة 1580 و لقد احتوت هذه الاتفاقية على خمسة و ثلاثون بندا و مما نصّت عليه نذكر "حرية التجارة لرعايا انكلترا بكامل الإمبراطورية العثمانية "[2] بما في ذلك تونس والجزائر و ليبيا ، فكان ذلك إعلانا عن بداية التنافس الانجليزي الفرنسي بتونس و بكامل ممتلكات الدولة العثمانية، لان فرنسا عارضت بشدة الامتيازات الممنوحة لانكلترا.

أما بالنسبة للمغرب الأقصى، فان أولى الامتيازات الأوروبية منحت لانكلترا بداية من 1585 من قبل السلطان المغربي أحمد المنصور[3] حيث سمح للشركة الانجليزية Barbary Campany بالنشاط بالمغرب الأقصى [4] ، أما فرنسا فإنها لم تحصل على أولى امتيازاتها إلا سنة 1631 تاريخ توقيع فرنسا لأول معاهدة مع المغرب الأقصى . و هكذا يمكن القول أن الامتيازات الأوروبية سواء بالدولة العثمانية وولاياتها لا تختلف من الناحية الزمنية أو المفهومية لكن هناك اختلافات فيما يخص المستفيدين منها . فبالمغرب الأقصى كانت انكلترا سباقة فيما يخص علاقاتها بالمغرب ، لكن فرنسا كانت لها الأولوية في بقية المناطق بالولايات العثمانية بشمال إفريقيا مثل تونس و الجزائر لكن رغم ذلك أيضا هناك بعض الخصوصيات بالنسبة للامتيازات بالمملكة المغربية:

ب- خصوصية الامتيازات بالمغرب الأقصى

رغم القواسم المشتركة فان المغرب الأقصى تميز بخصوصيتين بالمقارنة مع الدولة العثمانية وايالاتها و هي التالية:

اقتصاديا: "كان الهدف الأول لتوسيع الامتيازات للدول الأوروبية و من بينها انكلترا و فرنسا واسبانيا هو تنويع المواد الاقتصادية للدولة خاصة بعد الأزمة التي عاشها المغرب الأقصى اثر وفاة مولاي إسماعيل[5] حيث دخلت المغرب

---

1 - Mantran (Robert): **Histoire de l'Empire Ottoman** ; Fayard ; Paris 1989 ; p222

2 - Braudel (Fernand) **: La Méditerranée...op., cit** , p233

3 -**أحمد المنصور**: من أشهر ملوك المغرب الأقصى السعديين الذين حكموا بين 1511 و 1659 و لقد وصل إلى الحكم سنة 1578 و تواصل حكمه إلى 1603 و من ابرز انجازاته انتصاره في "وادي المخازن" ضدّ البرتغاليين سنة 1578 و شهدت في عهده العلاقات مع انكلترا تطورا غير مسبوق

4 - Furlonge (Sir Geoffrey): **Relations between Britain and North Africa** : In Maghreb Review ; Octobre – Décembre 1976 : n°3 ;p3

5 -**السلطان مولاي إسماعيل:** يعتبر من ابرز السلاطين العلويين و حكم بين 1672 و 1727، تميّزت فترته بالاستقرار و تطوّر التجارة تجاه أوروبا.

في فترة اضطراب تواصل بين 1727 و 1751 و فشلت أيضا تجربة الإصلاح العسكري الأولى[1] و المتمثلة في إحداث جيش قوي لجمع الجباية فقرر السلطان "سيدي محمد"[2] تغيير الأولويات فعوضا عن تكوين جيش قرر الحصول على الجباية عن طريق تطوير التجارة مع أوروبا مما سيجعل الموارد الجمركية توفر له حاجيات الدولة من الموارد المالية ، و في هذا السياق قام بتشجيع التجارة مع انكلترا و الدنمرك و فرنسا فقام ببناء ميناء جديد بالشاوية سنة 1765 و قرر كذلك مراقبة المداخيل بطريقة صارمة و مقاومة التهريب.[3]

دينيا: تعتبر من أهم الاختلافات مع الإمبراطورية العثمانية و تتمثل في عدم وجود "جالية مسيحية" بل فقط أقلية يهودية رفض سلاطين المغرب منحها نفس الامتيازات الأجانب لكن بالرغم من الاختلافات مع الدولة العثمانية، فإنها تتشابه بالنسبة لهذه النقطة مع البلاد التونسية.

2- البوادر الأولى للخلافات الانجليزية -الفرنسية حول المغرب و تونس

أ- التفوق الفرنسي بتونس:

يعتبر الاتفاق الانجليزي العثماني لسنة 1585 إعلانا عن البوادر الأولى للخلافات الانجليزية الفرنسية بالإمبراطورية العثمانية و الايالات التابعة لها بمنطقة شمال إفريقيا بما في ذلك تونس. و يبرز ذلك من خلال المعارضة الفرنسية لهذا الاتفاق مع العلم أن انكلترا و فرنسا كانتا تتعاملان فيما يخص تونس و طرابلس و الجزائر مباشرة مع الدولة العثمانية بعد حصولها على أولى الامتيازات معها . لكن هذه الايالات كانت لا تلتزم بالتطبيق الكلي لاتفاقيات الإمبراطورية العثمانية مع القوى الأوروبية حيث كانت ترفض تطبيق البنود التي لا تتماشى مع أوضاعها الاقتصاديّة ، لذلك ستسعى الدولة الأوروبية لتجاوز هذه المشاكل بالتفاوض مباشرة مع ممثلي السلطان العثماني بهذه الايالات و في هذا الإطار بدأت تتدعم العلاقات مع أوروبا و بالخصوص فرنسا و انجلترا على المستويات التالية :

دبلوماسيا: بدأ من خلال تأسيس أوّل القناصل الأوروبي بالولايات العثمانية[4] و في هذا السياق أسست فرنسا قنصليتها الأولى سنة 1577[5] و ذلك بالاتفاق مع الدولة العثمانيّة مع العلم أن القنصل واصل في بداية الفترة الحديثة الاضطلاع بمهام تجاريّة أساسا ، حيث كان يعين من قبل الغرف التجارية ، أما بالنسبة لانجلترا فإنها أسست أول قنصلية لها بتونس سنة 1585[6]

---

[1] -التجربة الإصلاحية الأولى في ميدان الجيش تمّت في عهد السلطان العلوي مولاي الحسن (1873-1894)

[2] -**السلطان سيدي محمّد:** هو الذي حكم بين 1757 و 1790

[3] -.روجرز (ج): ترجمة رزق(لبيب): **تاريخ العلاقات الانكليزية المغربيّة حتّى علم 1900**: الدار البيضاء 1981 ، ص96

[4] -**القنصل**: وجدت هذه المهمّة منذ العصور الوسطى، تحت اسم قاصل التجّار و كذلك مشاكل "ريّاس البحر" بالدول الاجنبيّةو في الفترة الحديثة توسّعت مهام القناصل فبالإضافة إلى الدفاع عن مصالح دولهم بالخارج أصبح له مهام إدارية و خاصة المتعلقة بالحالة المدنيّة لرعاياهم...

[5] Smida(Mongi): **Aux origines des commerces Français en Tunisie, les traités capitulaires**, Sudi, Ed, - Tunis p13

[6] - **نفس المرجع المذكور سابقا** ، ص138

<u>اقتصاديا:</u> تعددت المعاهدات خلال هذه الفترة بين كل من تونس من جهة و انجلترا و فرنسا من جهة ثانية

المعاهدات الفرنسية-التونسية: وقعت تونس بين 1606، تاريخ أول معاهدة لها مباشرة مع فرنسا، و بداية القرن السابع عشر حوالي سبع معاهدات[1] و كانت لها أهداف تجارية و أهمية خاصة في مجال القرصنة

المعاهدة الانجليزية- التونسية: يمكن اعتبار معاهدة 5 أكتوبر 1662 من أول المعاهدات التي وقعت مع بايات تونس بصفة مباشرة، و التي أعطت امتيازات هامة للتجارة الانجليزية بتونس[2] مما أثار احتجاجات كثيرة من قبل الفرنسيين ، و لقد تم تجديد هذه المعاهدات عدة مرات بين أواخر القرن السابع عشر و بداية القرن التاسع عشر و نذكر في هذا السياق معاهدة 1762 التي أثارت مجددا احتجاجات فرنسا لأنها وسعت الامتيازات الممنوحة لانجلترا بالبلاد التونسية سواء التجارية أو الممنوحة للسفن الانجليزية بالموانى التونسية[3]

و هكذا فان ما يمكن التأكيد عليه فيما يخص جذور الصراع الفرنسي الانجليزي بالبلاد التونسية بين أواخر القرن السادس عشر و بداية القرن الثامن عشر هو التالي:

- بداية التسرب الرأسمالي الفرنسي-الانجليزي بدا في إطار الامتيازات العثمانية الممنوحة لهاتين الدولتين منذ أواخر القرن السادس عشر، ثم مع بداية القرن السابع عشر أصبحت المعاهدات تقع مباشرة مع الايالة التونسية و كذلك مع الجزائر و طرابلس لكن مع موافقة العثمانيين[4].
- المعاهدات غير المتكافئة مع البلاد التونسية ، بدأت بالخصوص من خلال معاهدة 1672 مع انكلترا و معاهدة 1698 مع فرنسا و لقد تزامن ذلك مع تدهور أوضاع الدولة العثمانية و الذي تجسم من خلال معاهدة كارلوفتز[5] التي جعلتها تخسر لأول مرة جزء من أراضيها .
- الصراع الانجليزي الفرنسي ، رغم ظهور بوادره الأولى بالبلاد التونسية منذ أواخر القرن السادس عشر فانه خلال هذه الفترة و أثناء القرن السابع عشر و الثامن عشر كان ضعيفا نظرا لكون الرأسمالية الانجليزية و بالرغم من إصرارها على الحصول على امتيازات شبيهة بالامتيازات الفرنسية، فإنها لم تعط أهمية كبيرة للسوق التونسية ، لكن الوضعيّة ستتغير منذ أواخر القرن الثامن عشر وبالخصوص أثناء القرن التاسع عشر.

---

1 - و هي معاهدات: 1606-1698-1720-1728-1768 و 1770

2 - Guellouze(E) ;.Masmoudi(A): **Histoire de la Tunisie, les temps modernes**, S.T.D, Tunis 1983 ; p61

3 -أهم المعاهدات الانكليزية التونسيّة التي تمّت في هذه الفترة هي معاهدة 30 أوت 1716 و 19 أكتوبر 1751 و 22 جوان 1762 مع العلم إن المعاهدة الأخيرة وسّعت الامتيازات الانكليزية : ورد ذلك Smida(Mongi):**op., cit,** p138

4 - Mantran(Robert) : **Histoire, op. cit,** p283

5 - أمضتها الدولة العثمانيّة سنة 1699 مع النمسا و البندقيّة و بولونيا و هي أول معاهدة تتخلى فيها الدولة العثمانيّة عن جزء من أراضيها لصالح هذه الدول

-حققت فرنسا تفوقا كبيرا على انكلترا بالبلاد التونسية و الجزائر و طرابلس في الفترة الممتدة بين أواخر القرن السادس عشر وأواخر القرن الثامن عشر على غرار تفوقها بالدولة العثمانية[1] فحتى الشركة الانجليزية البربريّة« BarbaryCampany » التي أسسها الانجليز سنة 1638 لتطوير المبادلات مع تونس و الجزائر و طرابلس أفلست و انهارت التجارة الانجليزية مع هذه الايالات العثمانية منذ أواخر القرن الثامن عشر [2] لتفتح المجال أمام تفوق فرنسا التي استغلت بالخصوص قربها الجغرافي و علاقتها المتميزة بالخصوص مع الدولة العثمانية التي وصلت إلى حدّ التحالف[3] لتحقق ذلك التفوق لكن الأوضاع كانت مغايرة بالمغرب الأقصى

ب- تفوق انجليزي مبكر بالمغرب الأقصى:

مثل المغرب الأقصى منذ القرن الخامس عشر مجالا للتنافس الأوروبي و بالخصوص اثر اكتشاف السواحل الإفريقية و القارة الأمريكية و على عكس بقية مناطق المغرب العربي فان اهتمام انكلترا بهذه المملكة كان أكثر أهمية و ذلك لأسباب سياسية و خاصة صراعها مع اسبانيا سواء بأوروبا أو القارة الأمريكية أو بهذه المنطقة و كذلك لأسباب إستراتيجية متعلقة بمسألة مراقبتها للمدخل الغربي للمتوسط و هذا ما جعلها تسيطر على طنجة بصفة مباشرة لمدة عشرين سنة أثناء القرن السابع عشر[4] وفي هذا السياق بدأ الاهتمام الانجليزي بالمغرب الأقصى بصفة مبكرة و برز ذلك من خلال حصولها سنة 1578 على امتيازات تمثلت في إعلان الملك المغربي على ظهيرين أعطيا امتيازات للتجار الانجليز وكذلك للشركة الانجليزيةBarbaryCampany مما سهّل احتكار انكلترا للتجارة المغربيّة لمدة 15 سنة[5]و تواصل الاهتمام الانجليزي بالمغرب في هذه الفترة إلى حدّ عرض الملكة "إليزابيث" على السلطان المغربي أحمد المنصور، الذي حكم المغرب بين 1578 و 1603، فكرة التحالف العسكري ضد اسبانيا ، لكن المشروع لم يتحقق[6]. و تواصلت العلاقات الانجليزية المغربية أثناء القرنين السابع عشر و الثامن عشر حيث عقدت في هذا السياق عدّة معاهدات سلام وتجارة مع المغرب الأقصى و أبرزها معاهدة 20 سبتمبر1637 و معاهدة جويلية 1656 و رغم المشاكل الظرفيّة مع انكلترا و بالخصوص اثر سقوط دولة السعديين سنة 1660 و ما رافقها من انتشار للفوضى بالمغرب ، و أثناء احتلال انكلترا لمدينة طنجة المغربيّة بين 1662 و 1687 و كذلك مشاكل القرصنة ، فان ذلك لم يمنع انكلترا من مواصلة علاقتها و تفوقها التجاري بالمغرب و بالخصوص اثر احتلالها لمضيق جبل طارق سنة 1704 الذي جعل الأهمية الإستراتيجية للمغرب تزداد بالنسبة لانكلترا سواء بالنسبة لحماية امن طريق المتوسط أو تموين رعاياها

1- Furlonge (Sir Geoffrey) :**Relations , op. cit**, p3

2- سيطرت انكلترا على طنجة بين 1662 – 1684 حيث اجبروا في الأخير على عفاوتها من قبل السلطان مولاي إسماعيل

3- Furlonge (Sir Geoffrey) ; **Ibid**, p7

4- Furlonge (Sir Geoffrey); **Ibid**, p8

5- Gnatt(G.T): **Gibraltar and the Mediterranean** ; New York 1952 ; pp163-182.

6- بدأت هذه الحرب سنة 1803 و تواصلت إلى 1815 تاريخ الهزيمة النهائية لنابليون و انتصار انكلترا و حلفاؤها

بمضيق جبل طارق انطلاقا من المغرب الأقصى و تزامن ذلك مع حاجة المغرب الأقصى للأسلحة ولتطوير التجارة و لحماية نفسها من التهديدات الاسبانيّة ، فساهم ذلك في زيادة توطيد العلاقات الانجليزية المغربية و تجسم ذلك من خلال :

تجديد المعاهدات القديمة و ذلك الاتفاق على توقيع معاهدات جديدة مثل معاهدة 23 يناير1721وبالخصوص معاهدة 28 يوليو 1760

موقف المغرب الأقصى من حرب نابليون ضد انجلترا [1] ، حيث انتقل من الحياد إلى التحالف مع انكلترا و ذلك من خلال رفضها الطلب الفرنسي بعدم تمويل رعايا انجلترا و سفنها بمضيق جبل طارق[2]
وهكذا يمكننا أن نؤكد من خلال هذا العرض السريع لجذور التنافس الانجليزي الفرنسي بالمغرب الأقصى الاستنتاجات التالية :

- مثّل المغرب الأقصى بين أواخر القرن السادس عشر و بداية القرن التاسع عشر مجالا أكثر حيوية بالنسبة لانجلترا من تونس و الجزائر و طرابلس و ذلك لأسباب إستراتيجية و اقتصادية و سياسية، خاصة بعد احتلالها لمضيق جبل طارق سنة 1704

-على عكس ما وقع بكل من تونس و الجزائر و طرابلس و المتمثل في تفوق فرنسا على انكلترا وبقية القوى الأوروبية و الذي برز من خلال احتكارها لجزء كبير من التجارة مع هذه المناطق ، فان انكلترا احتكرت في اغلب الأحيان أكثر من 70% من التجارة المغربية[3] باستثناء بعض الفترات المحدودة مثلما وقع اثر سقوط دولة السعديين ، لكن ذلك لم يمنع القوى الأخرى و منها اسبانيا و فرنسا من محاولة تطوير علاقتها مع المغرب و الحدّ من التفوّق الانجليزي:

- النفوذ الفرنسي: كان خلال هذه الفترة ضعيفا بالمقارنة مع النفوذ الانجليزي و لذلك فان أول معاهدة منحتها امتيازات تجاريّة محدودة بالسلطنة المغربية كانت في 24 سبتمبر 1635وبالر غم تعدد المعاهدات سواء كان ذالك أثناء القرن السابع عشر أو الثامن عشر فإن معاهدة 28ماي 1767مثلت ابرز الاتفاقيات التي وضعت أسس التوسع السلمي الفرنسي في الفترة اللاحقة لكن مولاي سليمان سلطان المغرب بين 1792 و 1822 تخلى عنها نتيجة لتوتر العلاقات مع فرنسا وهكذا فبالرغم من تعدد المعاهدات مع المغرب فإنّ النفوذ الفرنسي بقي محدودا بالمقارنة مع انكلترا بالخصوص

وهكذا فان الفترة الممتدة بين أواخر القرن السادس عشر وبداية القرن الثامن عشر تميزت سواء بتونس أو بالمغرب الأقصى ببداية التسرب التجاري الأوروبي وبالخصوص الانجليزي و الفرنسي في نفس الوقت تقريبا في إطار ما يسمي بالامتيازات، و بعدما كانت في البداية محدودة نظرا لحرص الدولة

---

[1] Sadki(Sidi): **Les relations du Maroc avec l'Europe à l'époque de la révolution Française et de l'Empire(1789-1815)** : In hesperis Tamuda, volume 28 ,pp29-40 ; Université Mohamed V, Faculté de lettres et Sciences Humaines ;p29

[2] Furlonge (Sir Geoffrey) :**Relations , op.Cit** p3

[3] من أهم معاهدات القرن التاسع عشر نذكر: معاهدة 18 جويلية 1635، 29 جانفي 1982

العثمانية و بايات تونس و كذلك سلاطين المغرب على عدم تقديم تنازلات جوهرية تمس الاقتصاد و كذلك مصالح رعاياهم . لكن منذ أواخر القرن الثامن عشر و نتيجة للخلل في موازين القوى بين أوروبا من جهة و تونس و المغرب الأقصى من جهة ثانية ، ازدادت أهمية التنازلات مما ساهم في امتداد الأزمة بكلتا المملكتين مما سيوفر الظروف الملائمة لازدياد الضغوط الأوروبية و التي من بينها الانجليزية و الفرنسية و التي رغم تشابهها و المتمثلة في البداية في الحدّ من القرصنة و لاحقا منعها تماما[1]. و كانت هذه الضغوط تهدف إلى حصول هاتين الدولتين على امتيازات تجارية و قضائية لتوفير الظروف الملائمة لرعاياهما، فانهال تميزت أيضا بالتنافس الذي بدأ منذ أواخر القرن السادس عشر و انتهت مرحلته الأولى بتفوق كبير لفرنسا بتونس و كامل الإمبراطورية العثمانيّة[2] و تفوق انجليزي من خلال احتكارها شبه الكامل للتجارة المغربية ، لكن مع تغيّر الظروف الدولية و الأوروبية و كذلك الإقليمية بالمغرب العربي فهل ستتواصل هذه الأوضاع؟

II- التفوق الأنجليزي بالمغرب الأقصى و تونس

1-ظروف التفوق

أ- انكلترا قوة متوسطيّة و عالميّة

تميزت الفترة الممتدّة بين أواخر القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر بإزاحة انكلترا للقوى المنافسة لها بالعديد من مناطق العالم و من بينها منطقة المتوسط، و بدأت بذلك مرحلة ما سمّاها "فرنناد برودال"Fernand Braudel مفارقة المتوسط الانجليزي و لقد تأكد ذلك بالخصوص اثر هزيمة نابليون بونابرت سنة 1815 أمام انكلترا و حلفائها و توقيع فرنسا لاتفاقية "أميان"Amiens[3] سنة 1815 التي أكدت تفوق انكلترا عالميا و متوسطيا ، لكن ذلك لم يمنع القوى الأوروبية الأخرى و بالخصوص فرنسا و اسبانيا من الحدّ من تفوقها . و في هذا السياق احتدّ التنافس الانجليزي الفرنسي بمنطقة المتوسط و من بينها تونس و المغرب الأقصى خاصة بعد استعمار فرنسا للجزائر سنة 1830 حيث شكل ذلك "خللا بالتوازن المتوسطي"[4] كما سماه (جان دارسي)Jean Darcy[5] مما جعل انكلترا تواجه باستراتيجيات مختلفة و منها مناهضة الاستعمار المباشر و تفضيل طريقة التسرب الاقتصادي و القضائي و السياسي واعتمادها مبدأ المحافظة على الوضع الراهن في العديد من مناطق العالم و من بينها

---

1 -حملة اللورد الانجليزي اكسموث في أفريل 1816 على تونس و طرابلس لاحقا

2 - Mantran (Robert):Histoire, **op. cit,** p450

3 - **اتفاقية اميانز** اعترفت فيها فرنسا بهزيمتها أمام انكلترا و حلفائها و تخليها عن العديد من مستعمراتها، و اعترافها بسيطرة انكلترا على مالطة ، جزيرة موريس، سنغافورة و سيلان.

4 - Maurois (André): **Histoire de l'Angleterre** ; Librairie Arthène fayard, Paris 1904, p476-477

5 - Darcy(Jean): **Cent années de rivalité coloniale** ; Libraires, Académie Didier, Paris 1904, p428

الإمبراطورية العثمانيّة و المغرب الأقصى ، فاستغلت الدول هذا التوجّه الانجليزي من أجل تدعيم علاقتها معها ولمواجهة الأخطار الفرنسيّة الاسبانيّة و لاحقا الألمانية و الايطاليّة.

ب-الليبراليون الانجليز و الاستعمار المباشر:

تميّزت الفترة الممتدّة بين 1830-1865 بهيمنة الليبراليين الانجليز على الحياة السياسية بانكلترا ولقد سلكوا خارجيا سياسة مناهضة للتوسع العسكري المباشر إلا في الحالات الاستثنائيّة ، حيث كانوا يعتبرون انه بإمكانهم السيطرة على العالم عن طريق الاتفاقيات التجاريّة ، و من أهمّ منظري هذا التوجّه (دافيد هيوم)[1] الذي أعلن سنة 1823 " إن المستعمرات تمثل حاليا عامل من عوامل ضعف انجلترا"[2] وتدعّم هذا التوجه بظهور التيار الفكري الليبرالي لمدرسة مانشستر المناهض أيضا للامبريالية والاستعمار المباشر و التي من بين روادها نذكر (ريتشارد قوبدين) Richard Cobdin و جون برايت الذي أعلن أيضا " إن الإمبراطورية الاستعماريّة غير ضروريّة"، أما قولدين سميث الذي ينتمي لنفس المدرسة فقد أعلن سنة 1863"إن الإمبراطورية تعتبر حاليا حملا ثقيلا بالنسبة للمترو بول"[3]و لقد ارتبط هذا التوجه بالتكاليف المرتفعة للاستعمار و هيمنتها على العالم عن طريق التجارة الحرّة و المعاهدات التجاريّة كما بيّن ذلك المفكر الليبرالي « Stanley Jevons » بقوله"..حاليا القارات الخمسة تحت سيطرتنا و بدون استعمار مباشر بل عن طريق اتفاقيات تجاريّة "[4]و لقد وجد هذا التفكير رواجا لدى الرأي العام و حتى لدى أنصار الاستعمار المباشر، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن يعلن ديزرائيلي[5] "...إن المستعمرات حاليا أحجار طاعون في رقبتنا"[6] و في هذا السياق تندرج مناهضة الليبراليين الانجليز للاستعمار المباشر و عملهم على المحافظة على الوضع الراهن سواء كان ذلك بالإمبراطورية العثمانية أو الولايات التابعة لها مثل تونس و طرابلس و كذلك بالمملكة المغربية العلويّة، و لقد اصطدم هذا التوجه بسياسة الليبراليين الفرنسيين في عهد لويس فيليب[7] و التي كانت تعتمد على التوسع والاستعمار المباشر و ذلك من اجل إعادة مجد فرنسا و حلّ مشاكلها الاقتصادية ، لأنه في تلك الفترة كان دورها في الخارج محدودا و تجسم ذلك من خلال وجود ثلاثة وزراء بحكومته عملوا سابقا مع نابليون[8] وكذلك من خلال مواصلة الحرب بالجزائر و تهديد العديد من الولايات العثمانية مثل تونس و سوريا

---

[1] - فيلسوف انقليزي(1711-1776) ، يعتبر من أهم منظري الفلسفة الحديثة و كان من أهم أنصار انكلترا الصغيرة« The little England » و المناهض للإمبراطورية

[2] - Grokaert (Jacques): **Histoire de l'empire Britannique ;** Flammarion; Paris 1947 ; p 356

[3] - **Ibid ; pp357**-358

[4] - **Ibid** ; p361

[5] - **ديزرائيلي**: عاش بين 1804 و 1881 من ابرز الشخصيات الانكليزية التي كانت تنتمي إلى حزب المحافظين، و تقلب في العديد من المناصب منها وزير أوّل بين 1874 و 1880

[6] - **لينين**: الامبرياليّة أعلى مراحل الرأسماليّة ؛ دار التقدّم موسكو 1983 ، ص101

[7] - **لويس فيليب**: ملك فرنسا بين 1830 و 1848

[8] - Miquel (Pierre): **Histoire de la France** ; Arthène Fayard, paris 1976 ; p346

وكذلك تهديد المملكة المغربية، و في هذا الإطار احتدّت الصراعات و الخلافات بين فرنسا و انكلترا حول الإمبراطورية العثمانية و ولاياتها مثل تونس و المملكة المغربيّة.

ج- الليبراليون الانجليز و المسالة الشرقيّة:

في البداية لا بد من الإشارة إلى انه لا يمكن فهم الصراع الانجليزي الفرنسي حول تونس بدون فهم موقف انكلترا من الإمبراطورية العثمانيّة ، فانجلترا كانت تعتبرها ولاية عثمانية و في هذا السياق تميّزت السياسة الانجليزية أثناء القرن التاسع عشر و تحديدا قبل 1890 بعملها على المحافظة على الوحدة الترابية للدولة العثمانيّة و الولايات التابعة مثل طرابلس و تونس و الجزائر قبل 1830، اتخذت نفس الموقف تجاه المملكة المغربية، و هذا التوجه يتماشى مع سياسة الليبراليين الانجليز كما ذكرنا سابقا،ويهدف إلى مواجهة الخطر الروسي و الفرنسي بالمتوسط[1] و بصفة عامة يتلخّص الموقف الانجليزي من الإمبراطورية العثمانيّة و الولايات التابعة لها في المبادئ التالية:

- مناهضة استعمارها المباشر و عدم المس بوحدتها الترابية من قبل أي قوّة أوروبية
- رفض استقلال الولايات العثمانيّة مثل تونس وطرابلس و مصر لان ذلك يسهّل للقوى المنافسة لها مثل فرنسا و اسبانيا .
- حث الإمبراطورية العثمانية و الولايات التابعة لها على تقديم تنازلات تجاريّة و قضائيّة في إطار ما يسمى بالامتيازات لانكلترا و بقية الدول الأوروبية و حثها أيضا على القيام بإصلاحات سياسية و إدارية حتى تسهّل عملية دمجها في الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي و حتى تمنع بذلك انهيارها و تفككها الذاتي الذي يسهّل السيطرة عليها من قبل القوى الرأسمالية المنافسة لانكلترا و من بينها فرنسا قبل 1890، و في هذا السياق يندرج الموقف الانجليزي المناهض لتفكيك الإمبراطورية العثمانية و كذلك استعمار الجزائر

فبالنسبة للإمبراطورية العثمانيّة جسّمت انكلترا هذا الموقف من خلال المعارضة الدبلوماسية ولكن أحيانا العسكريّة التي برزت في العديد من المناسبات مثل سنة 1784، عندما سيطرت روسيا على منطقة القرم و إعلانها مشروعا لتقسيم الدولة العثمانيّة، لكن معارضة انجلترا أفشلت ذلك، و برز أيضا هذا الموقف من خلال ردّ انكلترا على غزو نابليون(1799- 1815) لمصر حيث تدخّلت و هزمت فرنسا بالمنطقة مما أدى إلى إعلان الخليفة العثماني سليم الثالث(1789- 1881) التحالف مع انكلترا في مواجهة فرنسا و في هذا السياق يندرج الموقف المتناقض لكل من فرنسا و انكلترا تجاه دولة محمد على بمصر ففي حين ساندت الأول استقلالها ، فانّ الثانية رفضت ذلك، و في هذا السياق و بتنسيق انكليزي

---

[1] - Mantran(Robert) : **Histoire ,............op.,cit** p424

عثماني تمّ إعلان معاهدة لندن في 13 جويلية 1841[1] و تجسّم أيضا هذا الموقف المساند للدولة العثمانيّة من قبل انكلترا من خلال دخولها إلى جانب فرنسا في حرب ضدّ روسيا[2] ة، عند احتلالها عند احتلالها لمنطقة القرم سنة 1854 لكن هذا الموقف الحازم الانجليزي و بمساندة فرنسا اجبر روسيا على التراجع و كان هذا التوجه مرتبطا بوجود الليبراليين في السلطة و الخوف من الخطر الروسي بالمتوسط و ارتبط ذلك أيضا بهيمنة انجلترا على السوق التجاريّة العثمانيّة أثناء القرن التاسع عشر، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن تمثل الواردات العثمانيّة سنة 1840 من انكلترا حوالي 70.45 % من مجموع وارداتها بينما لم تتجاوز من فرنسا 11.8 % [3] . و هكذا يمكن القول إن سياسة انكلترا في المحافظة على الوضع الراهن بالدولة العثمانيّة كانت مرتبطة أساسا بأسباب سياسيّة و إستراتيجية واقتصاديّة...سيكون لها دور هام في مواجهة الدول الأوروبية و بدرجة أولى فرنسا و كذلك ايطاليا بعد 1870 في عملهما على استعمار تونس، و هذه السياسة الانجليزية ستساعدها على دعم نفوذها بالايالة التونسيّة على حساب فرنسا خاصة بعدما شعرت أن الخطر الحقيقي يكمن في فرنسا ، و نفس الشيء بالنسبة للمغرب خاصة بعد استعمار الجزائر.

د- الغزو الفرنسي للجزائر و ردود فعل انكلترا

بالنسبة لهذه المسالة كانت انكلترا تعتبرها جزءا من المسالة الشرقيّة و مثّل بداية الغزو الفرنسي للجزائر ضربا بمصالحها الإستراتيجية و الاقتصاديّة بهذه المنطقة، و بيّنت كذلك هذه السياسة لدول المغرب العربي أهمية الخطر الفرنسي مما جعلها تطوّر علاقتها بالجزائر، فبالنسبة للجزائر فلا بد من الإشارة إلى أن بداية التسرّب الانجليزي يعود إلى سنة 1580[4]، فرغم الهيمنة الفرنسيّة في الميدان التجاري بهذه الايالة أثناء القرنين السابع عشر و الثامن عشر، فان انكلترا تمكنت في بداية القرن التاسع عشر بعد هزم فرنسا في معركة "الطرف الأغر"Trafalgar سنة 1805[5] من أن تصبح الحريف التجاري الأول للجزائر [6] ، و في هذا السياق عارضت انكلترا بشدّة الغزو الفرنسي لهذه الايالة و برز ذلك بالخصوص من خلال التزام 'اللورد البردين)Alberden أمام مجلس اللوردات ، بكون انكلترا ستعمل على تعطيل الاحتلال الفرنسي بالجزائر، حيث صرح...إن إستراتيجيتنا تقوم على مبدأ المحافظة على مبدأ الوحدة الترابيّة للدولة العثمانيّة و على التوازن بالمتوسط"[7] . وبرز أيضا هذا الموقف من خلال مساندة

[1] -**معاهدة لندن 13 جويلية** 1841: طالبت محمد علي بإعادة سوريا للدولة العثمانيّة و مقابل ذلك يحصل على حكم ذاتي لمصر ، يتمتع فيه بحق تسيير هذه الولاية و حق أبنائه في وراثة السلطة و مقابل ذلك يقوم بدفع ضريبة سنويّة للسلطة العثمانيّة

[2] - المقصود بذلك حرب القرن بين سبتمبر 1854 إلى سنة 1855 و التي دارت بين روسيا و الدولة العثمانيّة التي وجدت مساندة من انكلترا

[3] - Mantran Robert : **Ibid** ; p450

[4] -تاريخ أول معاهدة بين الدولة العثمانيّة و انجلترا في إطار ما يسمى بالامتيازات و التي نصّت على ضرورة تطبيقها على ايالات الدولة العثمانيّة و المغرب العربي

[5] - **معركة الترافلقار** : وقعت سنة 1805 بالشمال الغربي لمضيق جبل طارق و هزمت فيها فرنسا و اسبانيا أمام انجلترا ، التي حطمت اغلب القوى البحريّة لنابليون بونابرت بقيادة نيلسون.

[6] - Churchill (Charles Henri): **La vie d'Abdelkader** ; Alger, 1991 ; p7

[7] - **Ibid** ;pp7-8

القنصل الانجليزي، على الأقل إلى حدود 1833 ، حكّام الجزائر على استعادة استقلالهم [1] . و بدون التوسّع في هذه المسالة ، برز أيضا الموقف الانجليزي المناهض لاستعمار الجزائر من خلال عدم اعتراف باحتلال فرنسا لهذه الدولة إلا بعد حوالي واحد و عشرون سنة[2] منذ بداية الاحتلال و كاد أن يؤدي تدخّل فرنسا بالجزائر إلى مواجهة انكليزية فرنسيّة ، لكن موقف انكلترا تغيّر بعد حوالي سبعة سنوات من الاحتلال[3] و لقد ارتبط ذلك بالأزمة الاقتصاديّة التي كانت تعيشها انكلترا في السنوات الأولى لحكم الملكة فيكتوريا[4] الذي بدأ سنة 1837 ، فلا غرابة في ظلّ هذه الظروف أن يتغيّر موقف انكلترا من الاستعمار الفرنسي للجزائر و كذلك من المقاومة التي كان يخوضها الأمير عبد القادر، فبالنسبة للاستعمار أعربت انكلترا عن إمكانية اعترافها به لكن مقابل تنازلات فرنسيّة و لقد أعلن على هذا الموقف وزير خارجيتها بالمرستون[5]"..إننا مستعدّون لقبول كل التدابير التي ترغب فرنسا في اتخاذها بالجزائر بشرط أن تبقى الأراضي التونسيّة و المغربيّة بدون مساس..."[6]. أما بالنسبة لموقفها من المقاومة بقيادة الأمير عبد القادر فبعدما التزمت الحياد و المعلن في البداية ، حسب فرنسا ،و المساندة لكن بصفة غير مباشرة حيث ذكر في هذا السياق القائد العسكري(Bugeaud) " إن الأمير عبد القادر ينتدب المقاومين و يشتري الأسلحة عن طريق أموال متأتية من انكلترا..."[7] و اتهم أيضا(Sir Robert Wilson) قائد قاعدة مضيق جبل طارق بكونه سهّل عمليّة مدّ الإعانات من المضيق للمقاومة الجزائريّة، و رغم كون انكلترا لم تعلن رسميّا ذلك و كذبت هذه الاتهامات ، فإنها أعلنت في بداية الاحتلال ، أنها ستعطله، وبالتالي فان هذا الموقف الانجليزي غير مستبعد في الفترة الأولى من الاحتلال خاصة و أنها واصلت معاملاتها التجاريّة مع المناطق الخاضعة للأمير عبد القادر إلى حدود 1838[8] ، لكن بعد التزام فرنسا بالمحافظة على الوضع الراهن بالمغرب و تونس و نتيجة لازمتها الداخليّة، و بالرغم من ترددها في الاعتراف الرسمي بالاستعمار ، فإنها غيّرت موقفها من الجزائر و برز ذلك من خلال معركة أزلي بين فرنسا و المغرب سنة 1842، حيث دفعت انكلترا ملك المغرب إلى التخلي عن الأمير عبد القادر واعتباره خارجا عن القانون مقابل محافظة فرنسا على استقلال المغرب[9].

و هكذا فان موقف انكلترا و ربما لأسباب داخليّة، كما رأينا تغيّر من مناهضة الاحتلال الفرنسي للجزائر إلى الاعتراف به، لكن مقابل شروط تهدف إلى المحافظة على المصالح الإستراتيجية

---

[1]- Darcy (Jean): **op.,cit** p420

[2]- Churchill (Charles Henri) **: La vie d'Abdelkader** : **Ibid** , p7

[3]- Darcy(Jean): **Ibid** , p421

[4]- Chassaigne(Ph) : Histoire de l'Angleterre, Champs, Flammarion, Paris 1996 ;p246

[5]- بالمرستونPalmareston: عاش بين 1784 و 1865 و لقد كان في هذه الفترة من الشخصيّات البارزة بالحزب الليبرالي الانجليزي، حيث شغل وزير خارجيّة انكلترا بين 1830 و 1841 و 1846-1851 ، و وزيرا أوّلا بين 1855-1858 و 1859-1865 ، و كان من أكثر المدافعين على وحدة الإمبراطورية العثمانيّة

[6]- Renouvin(P) : **Histoire des Relations internationales ;** Tome VI, Hachettes ; Paris 1957, p 75.

[7]- Churchill (Charles Henri-**Op. cit** ; p7

[8]- Cherchill (Charles Henri) :**Ibid** ; p7

[9]- Ben Jellon (Thérèse): **Visages de la diplomatie marocaine depuis 1844**, éditions ; Ed dif, p 165

والاقتصاديّة بالمنطقة و بالخصوص بتونس و طرابلس و المغرب الأقصى، و هذا ما سيجعل هذه "الدول" تستفيد من السياسة الانجليزية في مناهضتها للتوسع الفرنسي بالمنطقة لتحافظ على استقلالها لمدّة طويلة بالمقارنة مع الجزائر، و ستستفيد لاحقا و بالخصوص بعد 1904 بالنسبة للمغرب من السياسة الألمانية ، و في هذا السياق احتدّ التنافس الانجليزي الفرنسي حول المغرب الأقصى و تونس، و لقد وفر أيضا الموقف الانجليزي الظروف الملائمة لازدياد نفوذه بالمغرب العربي و بالخصوص المغرب وتونس

2- احتداد الخلافات الفرنسية الانجليزية حول المغرب و تونس:

تميّز القرن التاسع عشر و بالخصوص بعد 1830 ، باحتداد الصراع الدبلوماسي و العسكري والاقتصادي بين انكلترا و فرنسا بالبلاد التونسيّة و المغرب الأقصى بصفة خاصة و منطقة المغرب العربي و المتوسط بصفة عامة، و افرز في أواخر القرن التاسع عشر، انتصارا كاسحا لانكلترا على حساب فرنسا حتى و إن كان ذلك بصفة مؤقتة، و سنحاول في هذا الجزء من العمل التعرّض بسرعة إلى مظاهر الصراع و ظروف تفوق انكلترا

أ- انكلترا و مسألة المحافظة على الوضع الراهن: Statu quo

كان الخلاف الانجليزي الفرنسي حول هذه المسالة حادّا ، رغم اختلاف وضعيّة المملكتين، فالأولى كانت مملكة مستقلة يحكمها العلويين منذ 1666، و الثانية كانت تابعة و إن كان ذلك شكليا للدولة العثمانية حيث كان يحكمها الحسينيون بطريقة وراثيّة منذ 1705، و لكن مسالة المحافظة على الوضع الراهن كانت محل صراع دبلوماسي و أحيانا عسكري بين بريطانيا و فرنسا، فالأولى كانت إستراتيجيتها تقوم على دعم الوحدة السياسية و الترابيّة للدولة العثمانيّة و ذلك عن طريق توطيد علاقتها بولاياتها مثل تونس و مصر و طرابلس، و الثانية كانت تدعم التوجّهات الاستقلالية لهذه الولايات ، و عموما كانت السياسة الانجليزية بالمغرب و تونس تقوم على مبدأ المحافظة على الوضع الراهن سياسيا و عسكريا ، بينما كانت سياسة فرنسا تقوم على تشجيع استقلال تونس عن العثمانيين من اجل تسهيل السيطرة عليها عسكريا، و بالمغرب كانت تتحين أيضا الفرصة من اجل ضمّها لمستعمرتها، لكن وجد ذلك معارضة انكليزية حادّة و برز ذلك على المستويات التالية:

* ***سياسيا:*** إن اختلاف وضعية كل من تونس والمغرب الأقصى جعل الصراع الدبلوماسي يكون أكثر حدّة حول المملكة التونسيّة بين 1830و 1876. فبالنسبة لتونس، كانت إستراتيجية انكلترا تقوم على مبدأ "المحافظة على الوضع الراهن" والمتمثل في بقاء تونس ولاية عثمانيّة لان ذلك أحسن وسيلة للمحافظة على استقلالها تجاه الأطماع الفرنسيّة، و في هذا السياق و في إطار التحالف الانجليزي العثماني، ساندت انكلترا السياسة العثمانيّة بولاياتها بشمال إفريقيا و المتمثّلة في دعم في دعم نفوذها من خلال الإطاحة بالدولة القارمنلية بطرابلس سنة 1836 و تعيين باشا من اسطنبول لإدارة هذه الولاية ، و كذلك من خلال رفضها التوجهات الاستقلالية لولاة الدولة العثمانيّة مثل محمد علي

بمصر و كذلك البايات الحسينيين مثل احمد باي(1837- 1855) و محمد باي(1855- 1859) ، حيث رفضت في هذا السياق التعامل معهم كبايات مستقلين ، و ذلك من خلال عدم قبولها عند استقبال الوفود التونسيّة، القيام بالمراسم الشرفيّة التي تخصص للدول المستقلة و ذات السيادة ، حيث كانت تصرّ على استقبال ممثلي باي تونس إلاّ بحضور سفير اسطنبول بلندن، و لقد أثار ذلك خلافات حادّة مع تونس في العديد من المناسبات، حيث الغي احمد باي[1] زيارة كانت مقرّرة لانكلترا قبل 1864 لأنها أصرت على استقباله كوالي عثماني و لقد أكد على ذلك (احمد ابن أبي الضّياف) بقوله"...وفي هذه الأيام تحقق أن دولة الانجليز لا تقبله المرّة الأولى، إلا بحضور رسول الدولة العليّة في لندن جريا على مقتضى عاداتها..."[2] و ردّ احمد باي على ذلك بقوله"..و حيث توقفتم في ذلك على واسطة فانه يتعذّر عليّ خرق عادة في أهل بيتي..."[3] و تكرر هذا الموقف الانجليزي من خلال رفض بريطانيا في عهد محمد الصادق باي" تخصيص جناح لتونس، بمعرض لندن الدولي تحت راية الدولة التونسية و أصرت أن يكون ذلك تحت راية الدولة العثمانيّة و بنفس الجناح"[4]، و لقد ساهمت هذه السياسة الانجليزية في تأخير ازدياد نفوذها بالبلاد التونسيّة و تدعيم النفوذ الفرنسي، خاصة و أن سياسة فرنسا كانت مغايرة تماما لسياسة انكلترا بالدولة العثمانيّة و ولاياتها ، مثل مصر حيث ساندت استقلال محمد علي عن الدولة العثمانيّة بين 1830 و 1833 [5] و نفس الشيء مع البايات الحسينيين و ذلك من خلال التعامل مع تونس كدولة ذات سيادة « Etat souverain » لا كولاية عثمانيّة و تجسّم ذلك أيضا في عدّة مناسبات ، فمثلا عند زيارة احمد باي لفرنسا تمّ استقباله بدون حضور السفير العثماني بباريس ممّا أثار احتجاجات الدولة العثمانيّة كما أكد على ذلك أحمد ابن أبي الضياف بقوله:"... و بلغ الباي أن رسول الدولة العثمانيّة بباريس كاتب الوزير "قرو" متشكيا من قبول الدولة الفرنسيّة للباي بدون حضوره"، وتكرر أيضا هذا السلوك الفرنسي على المستوى الدبلوماسي من خلال استقبال نابليون بونابرت لمحمد الصادق باي في شهر سبتمبر 1890 كحاكم مستقل حيث سافر إلى الجزائر بأمر من القنصل الفرنسي و بدون علم الدولة العثمانيّة و قدّم له محمد الصادق باي"نيشان آل بيته"والمقصود بذلك العائلة الحسينيّة التي قبلها نابليون[6] ، و ذلك يعني الاعتراف بسيادة الحسينيين بتونس و استقلالهم عن الدولة العثمانيّة و كان الهدف الغير المعلن لحكام فرنسا من خلال تشجيعهم الطموحات الاستقلاليّة لبايات تونس الحسينيين عن السلطة العثمانيّة، هو توفير

([1])- **احمد باي الحسيني**: هو الذي حكم الايالة التونسية بين 1837 و 1855 و تميزت فترة حكمه بالقيام بالعديد من الإصلاحات، و بالخصوص في ميدان الجيش ور كذلك بدعم علاقته بفرنسا

[2] - ابن أبي الضياف (احمد): **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس و عهد الأمان" دولة احمد باي"**: الباب السادس، الدار التونسية للنشر، تونس 1985 ص141-142

[3]- **نفس المصدر** ص 149

[4] - **نفس المصدر** ص 149

[5] - Mantran (Robert):**Histoire** , **op.cit.**, p 448

[6] - ابن أبي الضياف (احمد): **نفس المصدر السابق**،ص141

الظروف الملائمة لاستعمار البلاد التونسيّة، حيث كانت ترفض أن تكون جارتها بالجزائر، الدولة العثمانيّة، بل دولة ضعيفة لا يتطلّب استعمارها وقتا طويلا و لا يثير تعقيدات دوليّة ، نظرا لتحالف هذه الإمبراطورية مع الدولة العثمانيّة[1] لكنها كانت تنتظر الظروف الملائمة لاحتلال تونس، لكنّ التوجه الفرنسي انكشف مع اندلاع انتفاضة 1864 بالبوادي و الأرياف التونسيّة حيث اتضح لبايات تونس النوايا الحقيقيّة للفرنسيين من خلال دعمهم لطموحاتهم الاستقلاليّة، و لقد تجسّم ذلك من خلال تعاملهم مع محمد الصادق باي بطريقة تتنافى تماما مع الأعراف الدبلوماسيّة المتعارف عليها و كذلك من خلال دعم ممثليهم الدبلوماسيين لانتفاضة 1864

- فعلى المستوى الأول و تحديدا اثر اندلاع الانتفاضة ، تعاملت فرنسا مع تونس كمحميّة لا كدولة مستقلة ، فمثلا عند قدوم ممثل السلطان العثماني حيدر أفندي لمساعدة البايات على عودة الأمن خاصة و أن للسلطان العثماني تأثيرا دينيا على عامة الناس من خلال اعتباره خليفة المؤمنين و لقد تأكد ذلك من خلال رفع المنتفضين شعارات مناهضة للبايات الحسينيين و مساندة للعثمانيين ، لكن الفرنسيين حاولوا منعه بالقوّة من النزول إلى البرّ كما أكد على ذلك احمد ابن أبي الضياف بقوله:" يقال إن أمير السلطان الفرنسي قال لحيدرافندي لا تنزل إلى البرّ و حذّره فرفض ، فقال له نمنعك، فقال له أنا نازل فان شئت فارم شقوفنا بالمدافع..."[2] و لقد أكدت الخارجيّة الفرنسية ذلك[3] ، و كانت فرنسا تهدف من وراء ذلك لمنع عودة النفوذ العثماني إلى البلاد التونسيّة بكل الطرق و من وراءه النفوذ الانجليزي، و تكرر هذا السلوك الفرنسي في عدّة مناسبات أخرى و بأكثر حدّة لكن هذه المرّة تجاه محمد الصادق باي و حكومته و من بين هذه المناسبات نذكر: أثناء الانتفاضة و تحديدا يوم 29 افريل 1864و اثر قدوم الأسطول الفرنسي إلى جانب بقية الأساطيل إلى سواحل البلاد التونسيّة ، نزل قائد الأسطول الفرنسي و طالب، إلى جانب قنصل فرنسا(شارل دي بوفال) Charles De Beauval [4] و كذلك "منج" مترجم القنصليّة العامة الفرنسيّة بتونس و حدث لقاء عاصف مع (محمد الصادق باي) الذي تمّت اهانته بطريقة غير مسبوقة في العلاقات التونسيّة الفرنسيّة و هذا ما اجبر الباي على حدّ قول احمد ابن أبي الضياف على ملازمة الفراش وعدم الخروج لصلاة العيد على اثر اهانته من قبل البعثة الفرنسيّة و مما ورد في اللقاء السابق الذكر نذكر من خلال ما أورده أحمد ابن أبي الضياف"..ثم طلب القنصل تبديل المأمورين في مباشرة الخدمة السياسيّة" و المقصود من قبل قائد الأسطول الفرنسي و قنصل فرنسا بتونس، مصطفى خزندار بالخصوص و كذلك خير الدين باشا، الجنرال حسين.... و لكن محمد الصادق باي رفض ذلك الطلب بحجّة أن الوقت غير مناسب، فردّ قائد الأسطول الفرنسي بخطاب مبطّن بالتهديد والوعيد، فكان

---

[2] - ابن أبي الضياف (احمد): **نفس المصدر السابق**،ص149

[3] - وثائق تونسيّة: **ثورة علي بن غذاهم**، الجزء الأول، الدار التونسيّة للنشر 1990، ص 45

[4] - **دي بوفال (شارل):** قنصل فرنسا بالبلاد التونسيّة بين 1856 و 1872

ردّ الباي يعكس حالة الضعف و الانهيار أمام التسلط الفرنسي، حيث قال له"...أنا لست بخير من الملوك الذين ذهبوا، و أنا راض بحكم الله"[1]. و هكذا فانه بالاعتماد على شهادة ابن أبي الضياف و وثائق الخارجيّة الفرنسيّة، انكشف الموقف الحقيقي لفرنسا حيث تعاملت مع محمد الصادق باي كأنّه حاكم احد المقاطعات الفرنسيّة، و ربما أشدّ قسوة مما سيقود للقطيعة مع بايات تونس خاصة بعدما تسرّبت أنباء عن مساندة دي بوفال و بالتالي فرنسا لانتفاضة 1864، و برز ذلك من خلال الرسائل التي بعثها القنصل العام لفرنسا لعلي بن غذاهم و قام بنشرها برودلي و هي تتشابه كثيرا مع ما ذكره ابن أبي الضياف حول هذا الموقف رغم نفي الخارجيّة الفرنسية لهذه المساندة[2] ، ورغم تأكيد بعض المؤرخين على أن سياسة شارل دي بوفال شخصيّة و لم يلتزم فيها بالتوجه العام لسياسته الخارجيّة الفرنسيّة المبنيّة على الحياد[3]... لأنه لو كان ذلك صحيحا لقامت فرنسا بتعويضه، ثمّ قائد الأسطول الفرنسي، هل أنّه لم يلتزم هو الأخر بالحياد عند اهانته للباي. لكن حسب اعتقادي ربما كانت فرنسا تعتمد خطابا مزدوجا خوفا من ردود فعل انكلترا لان وثائق الخارجية الفرنسيّة أكدت لاحقا موافقة فرنسا على سياسة دي بوفال، و ذلك من خلال رسالة من الخارجيّة الفرنسيّة إلى دي بوفال و مما ورد فيها نذكر:"..إن دور ممثلي فرنسا الحقيقي أن يعيروا القبائل الثائرة اهتمامهم وعطفهم و يؤيدوا شكايتهم.."[4] و بالتالي يمكن القول إن هناك تجانسا بين موقف القنصل العام والخارجيّة الفرنسيّة، و ذلك ، ربما لان فرنسا كانت تعتقد أن الظروف ملائمة على الأقل لضرب الشق الموجود داخل الحكومة التونسيّة و المساندة لانكلترا و الدولة العثمانيّة.

و هكذا فان ثورة 1864 أظهرت المشاريع الحقيقية لفرنسا بتونس و كشفت الأقنعة حول التوجّهات السياسيّة لهذه الدولة، و بيّنت لمحمد الصادق باي و من قبله محمد باي، فشل المراهنة عليها خوفا من العثمانيين لان الخطر الحقيقي بالنسبة لحكومة الباي يتمثل في فرنسا التي كانت تبحث فقط عن الوقت المناسب دوليا للتدخّل بتونس و هذا ما أكد عليه شارل دي بوفال في رسالة بعث بها إلى الخارجيّة الفرنسيّة و مما ورد فيها نذكر:"إنني اسمع كثيرا من الناس يقولون ...و أنا لا أوافقهم، لنأخذ تونس، ولكن هل الوقت مناسب؟ لا أظنّ ذلك..."[5] إذن يمكن القول إن الخلاف حول مسالة ضمّ تونس ليس مبدئيا في صفوف الدبلوماسيين الفرنسيين بتونس و العديد من أعضاء الخارجية، بل حول التوقيت المناسب للتدخل فقط، و هكذا يمكن القول إن موقف فرنسا من انتفاضة 1864 ساهم في توتر علاقة فرنسا مع بايات تونس ، مما سيوفر الظروف الملائمة لنجاح السياسة الانجليزية ، و هكذا يمكن القول أن إستراتيجية فرنسا كانت تعمل على تحقيق الأهداف التالية:

1- ابن أبي الضياف (احمد): **المصدر السابق**، الجزء الخامس، ص153

2- وثائق تونسيّة: **المصدر المذكور سابقا**، ص208

3 - **نفس المصدر** ، ص208

4- **نفس المصدر** ، ص102

5 - **نفس المصدر** ، ص301

* الإطاحة بالوزير الأول (مصطفى خزندار)[1] والعديد من أعضاء حكومته مثل "خير الدين باشا" و "رستم" و "الجنرال حسين" لأنها كانت تعتبرهم مناهضين لسياستها و موالين لانكلترا و الدولة العثمانيّة، و بالخصوص بعد اتفاقيّة 1863 الانجليزية التونسية التي اعتبرتها فرنسا تدعيما لمصالح انجلترا على حسابها و طالبت الباي بإلغائها لكنّه رفض ذلك[2]

* إلغاء الدستور(الذي طالبت به فرنسا سابقا) و هذا ما أكّد عليه كمنون[3]Campenon في رسالة بعث بها إلى الخارجيّة الفرنسيّة و مما ورد فيها نذكر:"... إن الثورة، إذا ما كتب لها النجاح، فإنها ستجرّ حتما إلى سقوط كل من الوزير الأول و الدستور و الاتفاقية البريطانيّة...و عدوّتنا بريطانيا التي تقاوم النفوذ الفرنسي بتونس، و كذلك عدوّنا" وود"« Wood »« الذي يدافع عن الخزندار الذي باع له البلاد..."[4]. و هكذا فان البلاد التونسيّة بالإضافة إلى الحرب بين الاهالى و حكومة محمد الصادق باي، كانت تعيش حربا "دبلوماسيّة" ضروسا بين فرنسا من جهة و انكلترا و الدولة العثمانيّة من جهة أخرى ، انتهت بانتصار الشق الثاني، و بالتالي فشلت في المراهنة على الانتفاضة ، و بالمقابل نجحت انكلترا بقيادة قنصلها العام "الداهية" ريتشارد وود Richard [5]Wood» والذي كانت إستراتيجيته ، منذ قدومه إلى تونس، تقوم على المبادئ التالية:

- منع فرنسا من السيطرة على تونس لانّ ذلك يهدد مصالحها الإستراتيجية و بالخصوص الطريق المتوسطيّة المؤدية إلى الهند

- تدعيم الروابط بين بايات تونس و الدولة العثمانيّة، لانّ ذلك حسب رأي انكلترا هو الضمانة الوحيدة لمحافظة تونس على استقلالها، و يكون ذلك عن طريق التزام تونس بدفع إتاوة سنويّة للدولة العثمانيّة و الحصول على فرمان تولية من الباب العالي ، و تلتزم تونس في سياستها الخارجيّة ، و خاصة على المستوى الدبلوماسي بالاعتراف بتبعيتها للدولة العثمانيّة

- دفع الباي للقيام بإصلاحات من اجل تسهيل التسرب التجاري لانكلترا و بقية الدول الأوروبية و كذلك تطوير النفوذ الاقتصادي و السياسي و القضائي عن طريق اتفاقيات تدعم الاتفاقيات السابقة، ورغم فشله في البداية في التأثير على قصر باردو فانه عمل على ربط شبكة من العلاقات و بالخصوص مع الوزير الأول مصطفى خزندار مستغلا انتفاضة 1864 لدعم النفوذ الانجليزي بتونس و إزاحة فرنسا

---

[1] - مملوك تونسي عاش بين 1817 و 1878 شغل عدّة مناصب، أهمها منصب خزندار"وزير الماليّة بين 1837 و 1873، و قاد البلاد إلى الإفلاس الذي وفر الظروف الملائمة لفرض الكوميسيون المالي

[2]- ابن أبي الضياف (احمد):: **المصدر السابق،** ج5 ، ص150

[3] - **كمبنون(J) Compenon** : جنرال فرنسي عاش بين 1819 و 1891 و عيّن مديرا لمدرسة باردو في أفريل 1864.

[4] - رسالة من كمبنون إلى وزير الخارجيّة الفرنسي بتاريخ 24 أفريل 1864 وردت بوثائق تونسيّة، **المصدر المذكور سابقا** ص123

[5] -**ريتشارد وود**: ولد سنة 1806 و عمل في العديد من الوظائف مثل إدارة الشركة الانكليزية بالشرق العربيLe vent company ، ثمّ عيّن بعد ذلك ملحقا بالسفارة الانكليزية بالقسطنطينيّة بين 1825 و 1840 و بأمر من الحكومة الانكليزية رافق سنة 1840القوّات العثمانيّة إلى سوريا و لبنان من أجل استعادة هذه المناطق و كلف بتوزيع الأسلحة على العثمانيين و المناهضين للحركة الاستقلاليّة في هذه المناطق و كان يناقش مع العثمانيين الخطط العسكريّة الكفيلة بإعادة السيطرة على سوريا و لبنان و في 1841 عيّن قنصلا عاما لانكلترا بسوريا و بقي في هذا المنصب إلى حدود 1856 تاريخ تعينه قنصلا عاما بتونس مكانSir Edward (1850-1855) و تواصل نشاطه بهذا المنصب إلى حدود 1879 و تميّزت فترته بنجاحه في تحقيق تفوّق انجلترا على فرنسا في كلّ المجالات

، خاصة و أن موقف انجلترا وجد استحسانا لدى محمد الصادق باي و حكومته حيث دعا القنصل العام وود و العديد من القناصل الانجليز ببقيّة الولايات المنتفضين إلى ضرورة التفاوض مع الباي بطريقة سلميّة من اجل إلغاء الترفيع في ضريبتي المجبى[1]، و لكن انجلترا، و على عكس فرنسا نصحت بعدم إلغاء الدستور و كانت هذه السياسة على حدّ تعبير (جون غانيا) G. Ganiage متماشية مع الروح العامّة للسياسة الانجليزية المبنيّة على دعم الروابط العثمانيّة التونسيّة و الإصلاحات، و حسب المصادر الفرنسية ، فانّ "ماتيي" القنصل الانجليزي بصفاقس، عند جولاته بالساحل في بداية الانتفاضة"

- نوّه بالمحاكم المختلطة و صداقة السلطان، و الاتفاقيّة البريطانيّة التونسيّة..."[2]

و هكذا فإن السياسة الانجليزية تجاه الانتفاضة كانت متماشية مع التوجه العام للسياسة الانجليزية تجاه الدولة العثمانيّة و تونس، و لقد وجدت في الانتفاضة و الموقف الفرنسي المساند لها خير فرصة لإنجاح إستراتيجيتها خاصة و إن الرأي العام الشعبي كان مساندا للسلطان، و ربما كان للقناصل الانجليز بتونس دور في هذا الاتجاه، و فعلا و بعد مرور شهرين من اندلاع الانتفاضة فانّ العديد من المنتفضين بفاقس و سوسة رفعوا شعارات مؤيّدة للسلطان العثماني و مناهضة للبايات بتونس و فرنسا ، مع العلم أن هذه المناطق تتميّز بأهمية الجالية المالطيّة المساندة لانكلترا و كذلك العديد من رعايا هذه الدولة من المحميين و بالخصوص اليهود منهم. فهل كان ذلك صدفة أم بتحريض انجليزي؟

حسب ما يبدو كان لانكلترا تأثير و ذلك من خلال محمييها و أعوانها القنصليين، لكن ذلك لم يكن السبب الرئيسي في تحديد توجهات المنتفضين لان الرأي العام الشعبي كان ينظر في هذه الفترة إلى السلطان العثماني، بصفته " خليفة المؤمنين" بنوع من التبجيل و التقديس، و ربما كانوا يعتقدون أن الخلاص من جور البايات يتمثل في تدخله لإنقاذهم من تعسّف باي تونس. و هكذا يمكن القول عموما إن انكلترا و الدولة العثمانيّة خرجتا من أكثر المنتفعين من انتفاضة 1864، حيث مثّل الإعلان عن نهايتها نصرا لانكلترا و لقنصلها العام ريتشارد وود بتونس على حساب فرنسا و تجسّم ذلك سياسيا من خلال:

تدعيم النفوذ العثماني بتونس كما كانت تطالب انكلترا بذلك و فعلا و اثر انتهاء الانتفاضة مباشرة و كذلك اثر الاتصالات الكثيفة بين حيدر أفندي ممثّل السلطان العثماني و محمد الصادق باي و حكومته وكذلك ريتشارد وود، اقتنعت الحكومة التونسيّة بوجهة النظر الانجليزية ، من أن الخطر الحقيقي يكمن في فرنسا كما أكد على ذلك (احمد ابن أبي الضياف) بقوله:".... كما تحققوا من قنصل الفرانسيس بوفال...إن سياسته إنما هي مقدمات نتيجتها الاستيلاء على المملكة..."[3]. و في هذا السياق سافر خير الدين باشا إلى الدولة العلية ليعترف لها بالولاء و التبعيّة، كما كانت تطالب بذلك إلى جانب انجلترا ،

---

[1] - **ضريبة المجبى أو الإعانة**: تمّ إحداثها في عهد أحمد باي (1837 – 1855) و هي ضريبة شخصيّة ، و قرّر محمّد الصادق باي (1859 – 1882) مضاعفتها قبل انتفاضة 1864 بقليل

[2] - رسالة من ماتي إلى دي بوفال ، صفاقس في 28 مارس 1864: **ورد ذلك بوثائق تونسيّة: ثورة علي بن غذاهم**، ج1 ، الدار التونسيّة للنشر، ص78

[3] - ابن أبي الضياف (احمد):: **نفس المصدر السابق**، ج6 ، ص 11.

وذلك بالرغم من معارضة فرنسا الشديدة لهذا التوجه و تجسيم ذلك من خلال محاولة منع خير الدين من السفر بالقوّة[1] و كان ذلك سنة 1864، مع العلم انه حمل معه رسالة من الباي إلى السلطان العثماني أخرى إلى الوزير الأول، و لما رجع إلى تونس في 31 ديسمبر 1864، جاء بالخطوط العامة للسياسة العثمانيّة بتونس و ذلك بتنسيق مع انجلترا ، و من مبادئها نذكر:

- دعم الامتيازات القديمة و على وجه الدقة دفع الإتاوة السنويّة(التي كانت ترفضها سابقا تونس منذ عهد أحمد باي)، و السكّة تطبع باسم السلطان.

-"السنجق" شكله و لونه المخصوص به الآن باقيا على حاله.

- يكون أمر الولاية عن طريق الوراثة ، مخصوصا بسلسلتكم العلية(و المقصود بذلك العائلة الحسينيّة)، و على المتولّي أن يطلب الفرمان من الباب العالي و يعطيه له على العادة، و بالفعل هذا ما كانت تطمح له انجلترا على مستوى العلاقة بين الدولة العثمانيّة و تونس و كذلك بقيّة ولاياتها مثل مصر...و يبرز أيضا النجاح السياسي لانكلترا من خلال توطد علاقة ريتشارد وود،حيث أصبح من أكثر القناصل تأثيرا على الحكومة بعدما أزاح قنصل فرنسا شارل ديبوفال مما سيسهّل له علاقة انجلترا بتونس على المستويات الأخرى، و لقد تزامن ذلك مع تدعيم نفوذها ببقيّة بلدان المغرب العربي و من بينها المغرب الأقصى حيث عملت انجلترا على المحافظة على المحافظة على الوضع الراهن و تجسّم ذلك على المستوى السياسي و ذلك من خلال دعمها للنظام الملكي الذي كان في إطار العائلة العلويّة، و كذلك من خلال دعم النفوذ الانجليزي الذي كان قويا منذ القرن الثامن عشر و كانت مسالة المحافظة على الوضع الراهن بالنسبة لانكلترا تتمثّل في محافظة العائلة الحاكمة بالمغرب على السلطة و كذلك على وحدتها الترابيّة، و لقد أعلنت انجلترا على ذلك سابقا من خلال شرطها الاعتراف الفرنسي بالجزائر مقابل المحافظة على الوضع الراهن بالمغرب و تونس[2] كما أعلن على ذلك وزير خارجيتها بالمرستون[3] ، ونظرا لتفوق انجلترا بالمغرب فان الصراع الدبلوماسي لم يكن حادا على غرار ما كان في تونس منذ أواخر القرن التاسع عشر باستثناء بعض الأزمات التي تطلّبت تدخّل انجلترا للمحافظة على الوضع الراهن و هذا يقودنا إلى الجانب الثاني من السياسة الانجليزية تجاه المغرب و تونس و المتمثل في الجانب العسكري الذي جعل استعمار تونس و المغرب يكون متأخرا بالمقارنة مع الجزائر

عسكريا: تمثّلت سياسة انجلترا في المحافظة على الوضع الراهن من خلال حضورها العسكري و عدم تردّدها في استعمال القوّة أو التهديد أمام الأخطار التي تهدد كل من تونس و المغرب و برز ذلك في العديد من المناسبات:

---

[1] - **نفس المصدر السابق**، ص23

[2] - Renouvin(P):**op.,cit** p111.

[3] -**بالمرستون**: ليبرالي انقليزي شغل منصب وزارة الخارجيّة بين 1833 - 1841 ، و 1846 -1851

بالنسبة إلى تونس: رفضت انجلترا قبل 1878 التهديدات العسكريّة الموجّهة إلى تونس لتغيير الوضع الراهن سواء من قبل ايطاليا و بالخصوص من قبل فرنسا ممّا ساهم بدرجة كبيرة في تأجيل استعمار فرنسا لتونس لفترة تقدّر بنصف قرن، هذا بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى وتأكد ذلك في العديد من المناسبات ، ففي سنة 1836 و اثر توجّه سفينة عسكريّة فرنسيّة إلى ميناء حلق الوادي، بعدما راجت أخبار عن توجّه سفينة عثمانيّة إلى السواحل التونسيّة للعمل على إلحاقها بالإمبراطورية العثمانية كما حصل بطرابلس، ذكرت الخارجيّة الفرنسيّة أنها ستردّ بحزم على أي تخّل عثماني[1] ، فاحتجّت بريطانيا بشدّة على السلوك الفرنسي مذكرة بضرورة المحافظة على الوضع الراهن بالإمبراطورية العثمانيّة، و لقد تمّت مراسلة الخارجيّة الفرنسيّة فيما يخص هذه المسالة[2] ، و تكرر هذا الموقف الانجليزي في مناسبات أخرى من بينها رفض التدخّل العسكري الفرنسي الايطالي في شؤون تونس سنة 1864، و لاحقا و بالخصوص قبل مؤتمر برلين، و تجسّمت أيضا هذه السياسة من خلال مناهضتها للمشروع الذي أعدّته فرنسا لوضع تونس تحت رقابتها الماليّة حيث دفعت الباي إلى رفضه منذ 868 1.

بالنسبة للمغرب: فلقد سلكت نفس السلوك و ربما بأكثر قوّة حيث هدّدت أحيانا باستعمال القوّة إذا لزم الأمر و تجسّم ذلك في المناسبات التالية:

- سنة 1844 وعلى اثر مواجهة بين الجيش المغربي والفرنسي بازليIsly و تفرق فرنسا و تقدمها للسيطرة على تازا و فأس و طنجة و تطوان... هدّدت انجلترا باستعمال القوّة العسكريّة للمحافظة على الوضع الراهن و صرّح في هذا الإطار وزير خارجية بريطانيا القائم بالأعمال الفرنسيّة بلندن "...إنني لا أريد إيجاد صعوبات "لمسيو قيزو" [3] Guizot لكن كن متأكدا من أن احتلال فرنسا النهائي لنقطة من المغرب الأقصى سيوصلنا لحالة الحرب..."[4] و لقد ساهم هذا الموقف الانجليزي الحازم تجاه التهديدات الفرنسيّة للمغرب في إجبار فرنسا على التفاوض مع المملكة المغربيّة ، ممّا أفضى إلى اتفاقيّة طنجة في 10 سبتمبر 1844 التي انسحبت على إثرها فرنسا من المناطق التي احتلّتها بالمغرب الأقصى، و التزمت أيضا باحترام وحدته الترابيّة و بالمقابل اعترفت الحكومة المغربية بكون الأمير عبد القادر خارج عن القانون، و من حق فرنسا ملاحقته بالأراضي المغربيّة، و لقد تواصل هذا الموقف الانجليزي المناهض للمسّ بالوحدة الترابيّة للمغرب من قبل الدّول الأوروبية إلى حدود 1910، فمثلا في 26 أفريل 1882 هاجمت قبائل مغربيّة قوات فرنسيّة بمنطقة فجيج على الحدود المغربيّة الجزائريّة، لكن الحكومة الفرنسية لم تردّ الفعل مما اغضب

---

1 - Jean Ganiage : **Les origines du Protectorat Français en Tunisie** ; Maison Tunisienne de l'édition,p278

2 - **نفس المصدر السابق** ص.279

3- **قيزو فرانسوا**: مؤرّخ فرنسي شغل عدّة مناصب منها وزير للخارجيّة الفرنسيّة بين 1840-1847

4 - Renouvin(P): Histoire.,**op.cit,** Tome V ; p111.

أنصار التيّار الاستعماري بالبرلمان الفرنسي ، فردّ وزير الخارجيّة الفرنسي بقوله"...تراجعنا عن التدخّل خوفا من إغضاب انجلترا "[1]، و تجدد التزام انجلترا بهذه السياسة من خلال تصريح («سالسبوري») سنة 1882"...إن أي تقدّم فرنسي بالمغرب يعتبر عملا عدائيا"[2] ، و هكذا يمكن القول أن التمشي الانجليزي جعل كلّ من فرنسا و ايطاليا ، في اتفاقيّة 1882، يلتزمان بالمحافظة على الوضع الراهن بالمتوسط، وذلك من خلال عدم المسّ بالوحدة الترابيّة للمملكة المغربيّة.

و هكذا فانّ السياسة الانجليزية الحازمة تجاه فرنسا ساهمت في تطوّر نفوذها بالمنطقة ، وساهمت على الأقل إلى سنة 1904 في تأجيل استعمار المغرب لمدّة طويلة فاقت الثمانين سنة، خاصة و أنها سلكت نفس السلوك تجاه اسبانيا، و برز ذلك من خلال حرب تطوان سنة 1860 التي اندلعت على اثر المناوشات التي تمت بين الدولتين بالقرب من سبته التي كانت في تلك الفترة تحت السيطرة الاسبانيّة و التي على إثرها أعلنت اسبانيا الحرب على المغرب و سيطرت على تطوان، لكن الوساطة الانجليزية منعت اسبانيا من مواصلة الحرب و دفعتها إلى التخلي عن هذه المدينة ، مقابل التزام المغرب بدفع تعويضات بإعانة من انجلترا و ذلك عن طريق منح البنوك الانجليزية قروضا لتسديد هذه التعويضات التي لم يكن سلطان المغرب قادرا على دفعها[3] ، و هذا ما جعل انجلترا تخرج المستفيدة الأولى من هذه الحرب[4] . و بالفعل وفي ظل هذه الظروف فرضت انجلترا على سلاطين المغرب العديد من التنازلات ، تدعيما لنفوذها بالمغرب، و تجسم ذلك من خلال معاهدة 1856، التي منحت انجلترا صلاحيات و نفوذا كبيرا بالمغرب الأقصى جعلها تدعم نفوذها الذي أصبح بدون منازع بالمغرب في أواخر القرن التاسع عشر.

و هكذا فان انجلترا سواء بتونس أو بالمغرب الأقصى ، استغلت العديد من الأحداث لتدعيم نفوذها سواء على المستوى السياسي أو العسكري أو الاقتصادي حيث استغلت بتونس انتفاضة 1864، وبالمغرب التهديدات الفرنسيّة سنة 1844 و الاسبانيّة سنة 1860 لتدعم موقعها بهذه المناطق، و في هذا السياق كانت إستراتيجية انجلترا تقوم على تدعيم الإصلاحات بكل من تونس و المغرب الأقصى

ب- خلافات محدودة بين فرنسا و انجلترا حول الإصلاحات بالمغرب و تونس:

عرفت كل من تونس و المغرب اثر سنة 1830، حركات إصلاحية متشابهة على عدّة أوجه وبالخصوص على مستوى المضمون، و كذلك من خلال قيام انجلترا و فرنسا بالدفع نحو هذه الإصلاحات و برز ذلك بالخصوص مع كلّ من "محمد الصادق باي" (1859- 1882) بتونس و مولاي الحسن

---

(1) - Discours de M.Tenet à la Chambre des députés dans la séance de 4 Mars 1882 ; Journal officiel du 4 Mars 1882 ; p491

(2) - Baumont(M) : **L'essor industriel et l'impérialisme** ; Presses Universitaires de France, Paris 1949 ;p176

3 - Tazi(Abdelhadi): **op.,cit** , p11

4 - Julien(Charles André): **Le Maroc face aux Impérialismes…., op.cit,** p30

(1873- 1894) بالمغرب الأقصى حيث اعتمدت هاتان القوتان الغربيتان على الإغراء و التهديد في نفس الوقت لفرض هذه الإصلاحات، لكن نقطة الاختلاف الرئيسيّة أيضا تتمثل في كون دور انجلترا كان بارزا في فرض الإصلاحات بالمغرب، بينما ارتبط في تونس بكلّ من انجلترا و فرنسا:

- ***بالنسبة لتونس***: كان هناك وفاق بنسبة كبيرة بين كل من انجلترا و فرنسا على ضرورة فرض إصلاحات من اجل تسهيل إدماجها بالاقتصاد الرأسمالي و توفير الظروف الملائمة لشركاتها و رعاياها للنشاط بتونس، و في هذا السياق لم تكتفي كل من انجلترا و فرنسا بمجرّد الضغط، بل هدّدتا بالتدخل العسكري إذا لم تقع هذه الإصلاحات ، وبالفعل فقانون عهد الأمان سنة 1857 فرض تحت تهديدات السفن الانجليزية بمالطة و السفن الفرنسيّة بحلق الوادي[1] و أظن أن النخبة بتونس كان تأثيرها على المجتمع و على السلطة محدودا جدا في دفع الإصلاحات و من بين عناصرها نذكر "أحمد ابن أبي الضياف"، "خير الدين باشا" ، "سالم بوحاجب"... لأنه لا يمكن أن نتصوّر حاكما مثل "احمد باشا باي"[2] الذي كان أكثر البايات استبدادا و"دمويّة" يتحوّل بسرعة إلى مصلح ليبرالي، و لعلّ ما ذكره احمد ابن أبي الضياف حول هذا الباي يغني عن التعليق و منه نذكر:"...دخل عليه رجل من صعاليك الإعراب يحمل مزودا به رأس رجل و امرأة و قال له إن امرأتي هذه وجدتها مع هذا الرجل، فقطعت الرأسين فقال له الباي أحسنت..."[3] فهل يمكن لهذا الباي أن يتحوّل إلى مصلح مستنير؟ أظن أن ذلك أمر مستبعد وبالتالي فانه قام بإصلاحاته و المتمثلة في إصدار عهد الأمان سنة 1857 و كذلك دستور 1861 بالنسبة لمحمد الصادق باي تحت تهديد كلّ من انجلترا و فرنسا، و هذا ما أكّد عليه "احمد ابن أبي الضياف" عند ذكره لوقائع اللقاء الذي تمّ بين قائد الأسطول الفرنسي و محمّد باي و ذلك من خلال اللهجة الحازمة التي استعملها الفرنسيون تجاه الباي للقيام بالإصلاحات و مما ذكره قائد الأسطول الفرنسي نذكر"...أتيت بهذه القوّة لاعنتك على من يخالف أمرك في إعطاء الحريّة لرعيّتك، والأمن على أنفسهم و أموالهم...و اطلب منك أن تعجّل الجواب.."[4].إذن كانت الإصلاحات بتونس تحت تهديد البوارج الحربيّة الفرنسيّة، و الصفة التي استعملها قائد الأسطول الفرنسي تدل انه إذا تمّ الرفض، فانّه ربما تفرض بالقوّة و هي لغة بعيدة كل البعد عن النصح و الدبلوماسية، فكأنها موجّهة لأحد الولاة الفرنسيين و بطريقة مشابهة، تدخّل القنصل الانجليزي "ريتشارد وود"، طالبا من الباي ضرورة القيام بالإصلاحات بدون تردّد، و هذا ما أكّد عليه "أحمد ابن أبي الضياف"، حيث ذكر جزء من الحوار الذي دار بين ريتشارد وود و محمّد باي و نذكر منه مايلي:"...فانّ المطلوب منك واقع لا محالة فافعله باختيارك...و اغتنم فخره بين الدول و اربح به

[1] - ابن أبي الضياف (احمد): **المصدر السابق**، ج4 ، ص235
[2] -**احمد باشا باي**: الباي الحسيني الذي حكم بين 1855-1859
[3] - ابن أبي الضياف (احمد): **المصدر السابق**، ج4 ، ص232
[4] - ابن أبي الضياف (احمد): **المصدر السابق**، ج4 ، ص235

المحبّة من رعيّتك..."[1]. إذا يمكن القول و الاستنتاج أن كلام قنصل انجلترا كان واضحا، فعلى باي تونس أما الإصلاح طوعا أو بالقوّة، و بالتالي يمكن القول أن كلّ من انجلترا و فرنسا قامتا بدور بارز في فرض هذه الإصلاحات التي تجسّمت في البداية من خلال إعلان عهد الأمان سنة 1857 و دستور 1861 و ذلك من اجل تسهيل التسرب الاقتصادي و القضائي بتونس.

بالنسبة للمغرب: إن الظروف التي أدت إلى الإصلاح كانت مشابهة تماما للظروف التي تمّت بها في تونس، فعلى اثر هزائمها أمام فرنسا سنة 1844 و اسبانيا سنة 1860، و ازدياد النفوذ الأوروبي و بالخصوص الانجليزي بقيادة القنصل العام "ادموند هاي"Edmond Hay [2] مستغلا بذلك الأزمة التي أصبحت تعيشها هذه المملكة بعد هزائمها سابقة الذكر ، و على غرار ما فعل ريتشارد وود بتونس على اثر انتفاضة 1864، فإنّ ادموند هاي استعمل أيضا بالمغرب سياسة الترغيب و الترهيب لفرض هذه الإصلاحات ، و في هذا السياق و تحديدا يوم 6 ماي 1862، كتب رسالة إلى السلطان المغربي مولاي **محمّد**[3] هنّأه فيها باسترجاع تطوان و دعاه في نفس الوقت إلى ضرورة القيام بإصلاحات و مما ورد في رسالته نذكر:"أننا ننتظر منكم استغلال الفرصة لتقديم نظام أفضل..."[4] ، و خلال لقاءه بالسلطان مولاي الحسن[5] قدّم له مذكرة تطالبه بالإصلاح، و كانت لغة التهديد واضحة فيها، و مما ورد فيها نذكر:"...إذا لم يدخل المغرب طريق الإصلاح، و لم يعمل على تنمية العلاقات التجاريّة مع أوروبا...فقد تتعالى أصوات الدول الكبرى التي لن تسمح لدولة مثل المغرب...تقع على طريق التجارة أن تبقى على مثل هذه الحالة من الجمود..."[6]. و هكذا فان انجلترا على غرار ما فعلت بتونس، بيّنت للسلطان المغربي إن مسالة الإصلاح لا مفرّ منها، لأنها إن لم تقع حسب القنصل، عن طواعية فإنها ستفرض بالقوّة من قبل انجلترا و الدول الأوروبية، إذن يمكن القول أن الإصلاحات بكل من تونس و المغرب الأقصى جاءت تحت ضغط أوروبا و بالخصوص فرنسا وانجلترا بالنسبة لتونس و انجلترا بالمغرب الأقصى و بدأت في ظروف و أوقات متشابهة:

فبالنسبة لتونس تمثّل في إعلان عهد الأمان في 9 سبتمبر 1857 في عهد محمد باي، و دستور 1861، و إصلاحات الوزير الأكبر "**خير الدين**"(1873- 1877) التي شملت بالخصوص الإدارة والاقتصاد و المجتمع، و كان للتأثير الفرنسي و الانجليزي ،كما رأينا سابقا،دورا بارزا في إعلانها،

---

[1] -نفس المصدر السابق ص235-236

[2] -**جون ادموند هاي**: شخصيّة سياسية انجليزية ولد سنة 1866 بفرنسا له دراية كبيرة بشمال إفريقيا حيث اصدر حول المنطقة كتاب تحت عنوان« West Barbary » و كان ذلك سنة 1861 و لقد عيّن سنة 1845 قنصلا عاما لانكلترا بالمغرب الأقصى حيث كان له دورا بارزا في دعم النفوذ الانكليزي بهذه الدولة و تواصل نشاطه إلى أواخر 19

([3])-هو السلطان العلوي الذي حكم المغرب بين 1859-1873

([4])-روجرز(جون) ، ترجمة لبيب رزق: **نفس المصدر السابق** ص116

([5])- هو السلطان العلوي الذي حكم المغرب بين1873-1894

([6])- F.O/99/65 : Memorandum presented to the sultan of Marroco by the British Council ; 6 Mai 1857

لكن الدستور تمّ إلغاءه سنة 1864 رغم طلب انجلترا بالإبقاء عليه، بينما طالبت فرنسا إلى جانب الثائرين سنة 1864 بإلغائه، و كان أيضا لإصلاحات خير الدين نفس المصير بعد عزله سنة 1877.

أما بالنسبة للمغرب فلقد بدأت في ظرفيّة مشابهة وتحديدا بعد هزيمة 1860 أمام اسبانيا وشملت التجارة و الإدارة و القضاء، لكنها لم تشمل الميدان السياسي، و كانت بالخصوص في عهدي السلطان مولاي حسن(1873- 1894) والسلطان عبد العزيز(1894- 1908) و أثارت ردود فعل شبيهة بما وقع في تونس،حيث وقعت العديد من الثورات مثل ثورة "**الجيلاني بن إدريس**" سنة 1908[1] بشمال المغرب التي نادت بالتخلّي عن الإصلاحات المفروضة من الغرب المسيحي، حيث رفع الثائرون شعارات مناهضة للباي وتطالب بإسقاط الدستور[2]، لكن ما يهمنا أن هذه الإصلاحات استفادت منها بالخصوص القوى الأوروبية حيث دعّمت انجلترا حضورها بتونس على حساب فرنسا وواصلت هيمنتها السابقة بالمغرب الأقصى.

ج- التفوق الاقتصادي الانجليزي:

تميز القرن التاسع عشر بتدعيم النفوذ الانجليزي بالمغرب العربي و بالخصوص بتونس وطرابلس بعدما تمّت إزاحتها من قبل فرنسا منذ أواخر القرن الثامن عشر[3]، أما بالنسبة للمغرب الأقصى قامت انجلترا بتدعيم نفوذها لأنها كانت تحتكر السوق الانجليزية منذ القرن التاسع عشر و برز هذا الوضع على المستويات التالية:

* **بالنسبة لتونس**: مثلت نهاية انتفاضة 1864 إعلانا عن بداية تدعيم انجلترا لنفوذها الاقتصادي، فلا غرابة أن تكون معاهدة 1863 مع المملكة التونسيّة من أوّل المعاهدات التي فتحت الباب لامتيازات لم تكن فرنسا و لا بقيّة الدول الأوروبية تتمتع بها، و مما نصّت عليه ما ورد في فصلها الأول"...لرعايا انجلترا من الآن فصاعدا حقّ ثابت لا نزاع فيه...بان يشتروا و يملكوا ما لا ينقل على اختلاف أنواعه بالبلاد التونسيّة" و هذا ما اثار احتجاجات القنصل الفرنسي"**ليون روش**"[4] Léon Roche ، و تعّم أيضا هذا النفوذ من خلال معاهدة1875 التي أكدت السابقة ودعّمتها[5] و لقد تزامن ذلك مع وضعيّة عالميّة ملائمة تمثّلت في هزيمة فرنسا أمام ألمانيا سنة 1870 فأصبحت انجلترا، في ظل هذه الظرفيّة، تهيمن على السوق التونسيّة[6] على المستويات التالية:

- ***تجاريا:*** بعدما كانت انجلترا تحتل المرتبة الثالثة، بعد كلّ من فرنسا و ايطاليا على مستوى المعاملات التجاريّة إلى حدود 1865، فإنها في سنة 1870 حققت تفوقا بالبلاد التونسيّة، فمثلا فاقت

---

(1)- Julien(Charles André): **Le Maroc face aux Impérialismes** , **op. cit** p42

(2)- ابن أبي الضياف (احمد): **المصدر السابق**، ج4 ، ص169-170

(3)- Furlonge (Sir Geoffery):**op.cit**,,p4

(4)-**ليون روش**: هو القنصل العام الفرنسي بتونس بين 1855- 1863

(5)-الأرشيف الوطني: السلسلة التاريخيّة، الصندوق 224، ملف 405.

(6)- Martin(J.F): **Histoire de la Tunisie contemporaine de Ferry à Bourguiba, 1881-1956** : Harmattan ;Paris 1993, p31

صادراته نحو هذه المملكة صادرات كل من ألمانيا و فرنسا و ايطاليا مجتمعين[1]، و تزامن ذلك مع وجود حوالي عشر غرف تجاريّة انكليزية مثل غرفة Levy et Guttière و غرفةMedena(Abracham) و غرفةSansino ، و شملت تركيبة الصادرات الحبوب و الزيوت و الجلود[2]، أما الواردات فشملت بالخصوص العديد من المواد مثل الأقمشة القطنيّة و تزامن ذلك أيضا مع نموّ سريع للاستثمارات التي شهدت نموا سريعا منذ 1870، و من أهمها نذكر انجاز شركة انكليزية لخط سكة حديديّة يربط بين تونس و باردو و حلق الوادي و ذلك تطبيقا لمعاهدة 1871 في هذا المجال، و تمّ تدشين القسط الأول من هذا المشروع في شهر أوت 1872 وتمّ أيضا في نفس السنة الاتفاق بين انجلترا و تونس على انجاز خط السكّة الحديديّة بين تونس و حمام الأنف[3] و لم يقتصر الاستثمار على مسالة البنية الأساسية، بل شمل أيضا الاستثمار في الميدان الصناعي، فتمّ في هذا السياق تأسيس مصنع للصناعات الكيميائيّة بتونس وكان ذلك اعتمادا على معاهدة افريل 1872 بين تونس و انجلترا، و تمّ إمضاء العقد بين الحكومة التونسيّة و مهندس من لندن« Lefèvre » و ذلك لتكوين مصنع الغاز بتونس Foreign Campany Gaz ، الذي احتفلت الشركة بنهاية القسط الأول من أشغاله في 31 ماي 1874[4] ، و منحت أيضا شركات انكليزية في جانفي 1873 حق التنقيب عن الحديد و الذهب و النحاس و تمّ ذلك بالخصوص في شمتو واشكل[5]. أما في الميدان المالي فتمّ في أوت 1871 تكوين بنك تحت اسم بنك لندن بتونس « The London Bank of Tunis » و هي مؤسسة ذات مسؤوليّة محدودة قدّر رأسمالها ب 100.000 ألف جنيه إسترليني و قامت هذه المؤسسة البنكيّة بفتح أولى شبابيكها بتونس في 9 أكتوبر 1875[6].

و هكذا فانه بين 1864 و 1876 أصبحت انجلترا تتمتع بمكانة متميّزة على المستوى التجاري والاستثماري، مستغلّة في ذلك الظروف الملائمة التي وقرتها انتفاضة 1864 و المواقف الخاطئة لممثلي الحكومة الفرنسيّة بتونس التي دفعت محمد الصادق باي و حكومته إلى تغيير تحالفهم من اجل المحافظة على الاستقلال .

* **بالنسبة للمغرب الأقصى:** تزامنت هذه التحولات أيضا بتدعيم موقعها بالمغرب الأقصى. في البداية لا بد من الإشارة إلى أن الهيمنة الانجليزية بهذه المملكة تعود إلى أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، و ذلك خلافا للواقع بالمملكة التونسيّة، فمثلا بين 1820 و 1830 كان التجّار

([1])- Masden(Arthur): **British diplomacy and Tunis** : London 1971, p56

([2])- الأرشيف الوطني: السلسلة التاريخيّة، الصندوق 224، ملف 405.

([3])- نفس المصدر السابق.

([4])- Ganiage (Jean): Les origines………,**op.cit** ,p 349..

([5])- الأرشيف الوطني: السلسلة التاريخيّة، الصندوق 224، ملف 405.

([6])-نفس المصدر السابق

البريطانيون يحتكرون حوالي 75 % من مجموع التجارة المغربيّة [1] و تدعّم هذا التفوّق اثر معاهدة 1856[2] على غرار معاهدة 1863 مع تونس سواء كان ذلك على مستوى الصادرات أو الواردات

الصادرات: ارتفع احتكار السوق الانجليزية للمنتجات المغربيّة من حوالي 63.9 % من مجموع صادرات المغرب الأقصى البحريّة سنة 1860 إلى حوالي 65.1 % سنة 1865[3] مسجّلة بذلك ارتفاعا بحوالي 1.2 % ، بينما بقية القوى الأوروبية و بالخصوص المنافسة لانكلترا مثل فرنسا و اسبانيا وألمانيا بعد 1890، لم يتجاوز نصيبها مجتمعة حوالي 25 % و شملت صادرات المغرب الأقصى في هذه الفترة الجلود ، الماشية(بالخصوص لمنطقة جبل طارق) و الحبوب بعد معاهدة 1856 و رافق تطور صادرات انجلترا تطورا مماثلا على مستوى الواردات

الواردات: تدعّمت هيمنة انجلترا أثناء القرن التاسع عشر على السوق المغربيّة ، فوارداتها من المغرب الأقصى، ارتفعت من 76.3 % إلى 86.24% بين 1855 و 1865 [4] مسجّلة بذلك ارتفاعا يقدر بحوالي 10% ، و هذا ما جعل القنصل الانجليزي بالمغرب الأقصى جون ايدموند هاي، يعبّر عن ارتياحه لهذا الوضع بقوله"...منذ عشر سنوات تطورت واردات المغرب الأقصى من انجلترا و كان ذلك بالخصوص عن طريق "شركات انكليزية" و لقد تزامن تطور احتكار انجلترا للتجارة المغربيّة مع ازدياد ممثلي الغرف التجارية بالمغرب الأقصى حيث ارتفع عددها من 10 غرف سنة 1858 إلى 20 غرفة بين 1870 و 1871 و من أهمها نذكر" وليام قريهام" William Greham و"بيهي" C.Beahy و"ليتجيلاد" A. Ltegeled و اغلب ممثلي هذه الغرف هم بالخصوص من لندن و مانشستر و ليفربول[5] و لقد تزامن التسرّب التجاري الانجليزي و احتكارها للتجارة المغربيّة على حساب بقيّة القوى الأوروبية ، مع هيمنة البحريّة التجارية الانجليزية على المبادلات مع المغرب الأقصى ، فالسفن الانجليزية المتجهة من المغرب نحو انجلترا و مضيق جبل طارق ارتفع عددها من 23 سفينة سنة 1816 إلى 218 سفينة سنة 1836[6] بينما ارتفع عدد السفن الفرنسيّة من 8 إلى 32 سفينة في نفس الفترة، فسجّلت بذلك انجلترا تفوقا باهرا على حساب منافسيها و بالخصوص فرنسا و تزامن أيضا هذا التسرب مع حصول العديد من الشركات الانجليزية على اتفاقيّات خوّلت لها ربط الموانى المغربيّة بالعديد من المدن

---

(1)- Seddon(David): **Tribe and State : Approches to Maghreb history** :In Maghreb Review 17-18 , 1992-1993

(2)-**معاهدة 1856**: تعتبر من أهم المعاهدات الانكليزية المغربيّة منذ بداية التسرب الرأسمالي بالمغرب و من أهم ما نصّت عليه: - لا تزيد الرسوم الجمركيّة على المواد المستوردة من انجلترا عن 10% من قيمتها، و حدّدت أيضا الحد الأقصى للرسوم الجمركيّة المفروضة على الصادرات، و تمّ أيضا تشريع دور القضاء القنصلي.

(3)- Miege (Jean Louis): **Le Maroc et l'Europe**, 1830 -1894 ; Presses universitaires de France, Paris 1961,p68

(4)-**نفس المرجع السابق** ص68

(5)- F.O ; 99/109 : Manchester, 12/12 ; 1861

(6)- Miege(Jean Louis): **L'arrière............,op.cit,** ,p68

مثل الرباط و الدار البيضاء، و حصلت أيضا شركات أخرى على حقّ التنقيب عن المواد الأولية مثل الحديد و الذهب...

و هكذا فان انجلترا بين 1830 و أواخر القرن التاسع عشر دعّمت نفوذها بمنطقة المغرب العربي، حيث أصبحت تحتكر التجارة المغربيّة بصفة مطلقة و سجّلت كذلك بين 1865 و 1875 تفوقا غير مسبوق على منافسيها بالمتوسط و بالخصوص فرنسا مستفيدة من ظروف داخليّة و عالميّة ملائمة وتزامنت هذه الهيمنة الانجليزية مع تدعيم الاستيطان الانجليزي بهاتين المملكتين أي المغرب و تونس وخاصة الأولى.

د- تفوّق الجالية الانجليزية بالمغرب و تونس:

تزامن ازدياد النفوذ الاقتصادي الانجليزي بالمغرب الأقصى و تونس أثناء القرن التاسع عشر بتفوّق الجالية الانجلو مالطيّة بهاتين المملكتين(مع اختلاف على المستوى النوعي)، على حساب بقية القوى الأوروبية مثل فرنسا و اسبانيا و ايطاليا، مع العلم انه منذ استعمار مالطة من قبل انجلترا و حتى أثناء الحماية الفرنسيّة لكل من المغرب و تونس، تمّ اعتبار الرعايا المالطيين رعايا بريطانيين مرتبطين قانونيا بالقنصليّات الانجليزية بتونس[1] و المغرب الأقصى ، و الدفاع عن هذه الجالية مرتبط بقناصل انكلترا بكل من تونس و المغرب الأقصى، حيث كانوا يتمتعون بنفس الامتيازات القنصليّة التي كانت تتمتع بها رعايا انجلترا بالمملكتين، و في هذا السياق فان مشروعي القنصلين الانقليز ريتشارد وودR.»Wood» بتونس و "ادموند هاي" Edmond Hay بالمغرب الأقصى بتشجيع من المستثمرين الانقليز للاستثمار في الميدان الصناعي و الفلاحي اعتمد أساسا على يد عاملة مالطيّة، و في هذا السياق فانّ معاهدتي 1856 المغربيّة الانجليزية و 1863 التونسيّة المغربيّة، نصتّا و لأول مرّة على حق الجالية الانجلو مالطيّة في امتلاك العقارات، مع العلم انه قبل هاتين المعاهدتين لم يكن يحقّ لأي أوروبي التملك العقاري و لقد ساهمت هذه الظروف بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى في تطور الجالية الانجلو مالطيّة بالمغرب و تونس مع اختلاف يتمثل في كون الجالية الموجودة بتونس يهيمن عليها المالطيون المنحدرين من أوساط فقيرة حيث كانوا يشتغلون بالفلاحة و بعض الصناعات الحرفيّة[2] بينما بالمغرب ينحدرون من أوساط تجاريّة و مستثمرون بدرجة ثانية[3] لكن ما يهمنا هو التعرض إلى مظاهر التفوق الانجليزي:

بالنسبة للمغرب الأقصى: شهدت الجالية الانجليزية ارتفاعا من 110 فردا سنة 1836 إلى 810 سنة 1858 أي انه مقارنة مع مؤشر مائة لسنة 1836فانّ مؤشر التطور قدّر سنة 1856 ب 182%

---

(1)- Sammut (Carmel): **La minorité maltaise de** Tunisie : Ethnie Arabe ou Européenne : Actes du 1er congres d'étude des cultures Méditerranéennes, d'influence arabo- berbére ; S.N.E.D ; Alger 1973, p

- [2] نفس المصدر السابق، ص...425.

[3] -Miege(Jean Louis): **Op,cit** p68

ومثّلت هذه الجالية حوالي 56 % من مجموع المستوطنين الأوروبيين ، بينما ارتفع عدد المستوطنين الفرنسيين من حوالي42 فردا إلي حوالي50 في نفس الفترة[1] مسجّلة في نفس الفترة ارتفاعا لا يفوق 28 %، و بالرغم من كون أواخر القرن التاسع عشر تميّز ببداية المزاحمة الحقيقية على المستوى الأوروبي وبالخصوص من قبل اسبانيا التي ارتفع عدد مستوطنيها إلى حوالي 592 فردا بينما الانقليز لم يتجاوز عددهم 500 فردا سنة 1858 ، فانّ ذلك لم يمنع انجلترا من مواصلة احتكارها للسوق المغربيّة خاصة على المستوى التجاري والاستثماري.

أما بالنسبة للبلاد التونسيّة: فانّ تطوّر الاستيطان الأوروبي و ارتفاعه جاء بدرجة أولى على حساب فرنسا و كذلك ايطاليا قبل 1875، و في هذا السياق قدّر عدد الجالية الانجلو مالطيّة بتونس بين 1850 و 1860 بحوالي 7000 شخص مع العلم أن هجرتهم تكاثفت منذ1840 نتيجة للازمة الاقتصاديّة و الاجتماعيّة بمالطة، و لم يقع تجاوز هذه الجالية من قبل الايطاليين إلا سنة 1870 بينما عدد المستوطنين الفرنسيين في نفس الفترة و تحديدا سنة 1872 لم يتجاوز 872 شخص[2] وفي هذا السياق فان القوانين التي ستصدرها فرنسا أثناء فترة الحماية سواء بالمغرب أو تونس ستكون محل خلافات ديبلو ماسية بين كل من انكلترا وفرنسا .

وهكذا فان القرن التاسع عشر تميز بازدياد الحضور الأوربي ،بالمغرب وتونس ،وبالخصوص الانجلو- مالطي والايطالي ، مع وجود اختلافات على المستوى الكمي بين كل من المغرب وتونس ،لان اغلب المهاجرين المالطيين والانجليز بتونس كانوا يتكونون أساسا من الفئات الفقيرة[3] ،بينما بالمغرب الأقصى كانت تتكون بالأساس من التجار وهذا ما يفسر ضعف عددها ،لكن ما يهمنا هو كون انكلترا بكل من المغرب الأقصى وتونس منذ أواخر القرن التاسع عشر سجلت تفوقا غير مسبوق على حساب منافسيها الفرنسيين والايطاليين وكذلك الاسبانيين بالمغرب ،وهذا ما جعلها تكون سباقة إلى توسيع الامتيازات القنصلية لرعاياها قبل بقية القوى الأوروبية وذلك من خلال معاهدة 1856 مع المغرب الأقصى ومعاهدة 1863 مع تونس لأنه قبل هذه الفترة كانت الامتيازات تخص أقلية من التجار لا تتجاوز في أقصى الحالات بعض العشرات[4]

[1]- **نفس المرجع السابق** ص69

- Ganiage(Jean): Les origines,**op;cit,** p42 [2]

[3]- **نفس ال المرجع ،السابق** ص44

[4] - **نفس ا المرجع، السابق** ص 46

الخاتمة

ختاما لهذا الفصل يمكن القول أن الصراع الانجليزي الفرنسي حول المغرب العربي عموما وبالخصوص تونس والمغرب الأقصى بدا بصفة مبكرة أي منذ أواخر القرن السادس عشر في إطار ما يسمى بالامتيازات capitulations التي منحت في البداية من قبل الإمبراطورية العثمانية ،ثم لاحقا من قبل بايات تونس المراديين (1638 – 1702) و بعد ذلك من قبل الحسينيين ،والسلطنة المغربية ، للقوى الأوروبية ، لكن الصراع لم يحتد إلا أثناء القرن التاسع عشر بعدما تحققت ما سماها "فرناند برودال" Fernand Braudel" مفارقة المتوسط الانجليزي " لأول مرة في تاريخ هذا البحر الداخلي ،

ولقد تزامن هذا الصراع مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والعسكرية بالمغرب وتونس ،وكذلك مع ازدياد خطر فرنسا بعد 1830 ،فاستغلت هاتان المملكتان السياسة الانجليزية المبنية على مبدأ المحافظة على الوضع الراهن Statu quo سواء بالإمبراطورية العثمانية وبالتالي بالبلاد التونسية ، التي كانت تعتبرها انجلترا جزءا من هذه الإمبراطورية ،أو بالمغرب الأقصى ،ولقد استفادت أيضا كل من تونس والمغرب الأقصى من سياسة التسرب السلمي التي تبناها الليبراليون الانجليز قبل المرحلة الامبريالية ، والتي كانت متناقضة مع سياسة الرأسمالية الفرنسية وبالخصوص منذ عهد "لويس فليب" (1830- 1848) حيث كانت الرأسمالية الفرنسية تدفع نحو إعادة مجدها بعد تفكيك إمبراطوريتها الاستعمارية اثر هزيمة نابليون سنة 1815 ،وفي هذا السياق بالذات لكن في أوقات مختلفة نسبيا راهنت كل من المغرب وتونس على انجلترا للمحافظة استقلالهما لفترة طويلة بالمقارنة مع الجزائر ،لكن تحول العلاقات الدولية وتغير إستراتيجية انجلترا منذ أواخر القرن التاسع عشر ،سيساهم بدور بارز في سقوط المملكتين تحت الهيمنة الفرنسية وان في أوقات مختلفة .

الفصل الثاني

الوفاق "الإمبريالي" بالمغرب العربي وتخلي انجلترا عن المحافظة عـن الوضع الراهن

1911 - 1878

المقدّمة:

لعبت العلاقات الدولية – وبالخصوص السياسة البريطانية بين 1830 و1904، تجاه منطقة المغرب العربي وأساسا "إيالتي" تونس وطرابلس، وكذلك المملكة المغربية دورا بارزا في محافظتها على استقلالها السياسي، حيث كانت تعتبرها جزءا من "حزامها الأمني"[1] وكان ذلك يندرج ضمن إستراتيجيتها العالمية في العديد من المناطق، والتي كانت مبنية على مبدأ المحافظة على الوضع الراهن statu quo، وفي هذا السياق ناهضت أي تدخل أجنبي يسعى للمس بالوحدة الترابية للإمبراطورية العثمانية وإيالاتها وكذلك بالمغرب الأقصى[2]. فلا غرابة في ظلّ هذه السياسة التي تداخلت مع العديد من العوامل الأخرى، أن تحافظ هذه المناطق على وحدتها الترابية فترة طويلة نسبيا وبدرجات متفاوتة بالمقارنة مع الجزائر، لكن منذ أواخر السبعينات من القرن التاسع عشر، بدأت السياسة الانجليزية ، تشهد تحولات جذرية، ومن بينها، التخلي عن مبدأ المحافظة على الوضع الراهن بالإمبراطورية العثمانية وإيالاتها، وكذلك المغرب الأقصى وإن كان ذلك في أوقات مختلفة، فإنه أدى إلى نتائج متشابهة بالنسبة لتونس والمغرب وطرابلس، ولقد ارتبط هذا التحول في السياسة الانجليزية بعوامل عديدة أهمها فشل سياسة الإصلاح، التي كانت انجلترا تدعمها بالدولة العثمانية والمغرب، وكذلك بداية هيمنة التيار الإمبريالي بانجلترا على الساحة السياسية[3]، ويفسر هذا التحول أيضا، باحتداد التنافس الإمبريالي من أجل إعادة تقسيم العالم، مما حتم على انجلترا التخلي عن سياسة العزلة politique d'isolement، والسير نحو التحالف[4] وفي هذا السياق يندرج الوفاق مع فرنسا حول تونس بين 1878 و1904 والمغرب الأقصى، لكن بالرغم من ذلك فإن انجلترا لم تتنازل عن هذه المناطق صكا على بياض، بل حافظت على العديد من المصالح التي ستكون محل جدل وخلافات بينها وبين فرنسا بعد 1904. وفي هذا الإطار سنتناول الإشكاليات التالية:

- أسباب الوفاق
- تخلي انجلترا عن مبدأ المحافظة على الوضع الراهن

([1])- يمكن الرجوع للمراجع التالية :

Marsden(Arthur): **British diplomacy and Tunis 1875-1902 ,op.,cit,p15**

WEDELC, H. TWELL : **Two Protectorate, relation ships in the International Community, France and Tunisia , France and Tunisia, France and Morocco**, Columbia university 1981, p27

Marsden(Arthur): **British..............,** pp16-17

([3]) – **من أهم أنصار التيار الإمبريالي:** حزب المحافظين conservateur أو Tories ولقد كان من أبرز "مهندسي " التوجه الإمبراطوري والامبريالي داخل هذا الحزب ديزرائيلي 1804-1881، ولقد شغل عدة مناصب وزير أول 1874-1880، وكذلك اللورد ساليسبوري الذي عاش بين 1813 و1903 وشغل عدة مناصب منها الوزير الأول، 1885-1892، 1886-1895، 1896-1902

[4]- Renouvin(Pierre): **Histoire des Relations internationales ;op.,cit,** p77

I. أسباب الوفاق الإمبريالي

تعددت الأسباب المفسرة لتخلي انجلترا عن سياسة المحافظة على الوضع الراهن، سواء بالإمبراطورية العثمانية و"إيالاتها" مثل تونس وطرابلس، حيث كانت انجلترا تتعامل معها دبلوماسيا كإيالات تابعة للدولة العثمانية« Etat vassal »[1] أو بالنسبة للمسألة الغربية بالمتوسط « Western question »[2] ولقد تعددت الأسباب المفسرة لهذا التحول في السياسة الانجليزية ومن بينها نذكر فشل سياسة الإصلاح بهذه المناطق.

1ـ فشل سياسة الإصلاح بالإمبراطورية العثمانية وإيالاتها، والمغرب الأقصى:

أ- فشل الإصلاح بالإمبراطورية العثمانية وتونس:

-الإمبراطورية العثمانية : ارتبط مصير البلاد التونسية وبالخصوص بعد 1830 بدرجة كبيرة بإستراتيجية انجلترا تجاه الدولة العثمانية وإيالاتها مثل تونس، والتي كانت مبنية أساسا على المحافظة على الوحدة الترابية لهذه الإمبراطورية. وكذلك دعم سياسة الإصلاح ولكن هذه الإستراتيجية فشلت، حيث كان مآل الإصلاح بالدولة العثمانية وإيالاتها الفشل وتجسم ذلك على المستويات التالية:

-اقتصاديا: تجسم ذلك من خلال إفلاس الدولة العثمانية سنة 1875 ووضع وزاراتها تحت الوصاية المالية.[3]

-عسكريا : تجسّم هذا الفشل، من خلال تعدد هزائم الدولة العثمانية أمام القوى الأوروبية وآخرها هزيمتها أمام روسيا والإمبراطورية النمساوية المجرية في ديسمبر 1877، حيث أصبحت القوة العسكرية الروسية لا تبعد سوى حوالي مائة كلم عن اسطنبول وشكل ذلك خطرا على المصالح الإستراتيجية لانجلترا التي كانت في هذه الفترة وإلى حدود بداية القرن العشرين تعتبرها عدوها الأول[4] (ثم لاحقا ستصبح ألمانيا) وهذا ما حتم عليها تحويل سفنها تجاه اسطنبول، مما ساهم في إيقاف الحرب، لكن انجلترا رفضت أيضا إفرازات الحرب وبالخصوص اتفاقية سان ستيفانو[5] في 3 مارس 1878، التي فرضت

---

[1] – انجلترا كانت تتعامل مع تونس كولاية تابعة للدولة العثمانية، وذلك من خلال عدم الاعتراف بكل مظاهر السيادة "التونسية" يخص تونس، وذلك من خلال منع السفن التونسية من دخول الموانئ الإنجليزية وهي تحمل السنجق التونسي، والإصرار على أن تحمل السنجق العثماني، وكذلك من خلال رفض استقبال الوفود الرسمية التونسية إلا بحضور السفير التركي بلندن، وسلكت نفس السياسة تجاه طرابلس قبل نهاية الدولة القارمنلية سنة 1840 (وهذا السلوك كانت فرنسا تسلك نقيضه حيث كانت تتعامل معها كدولة ذات سيادة Etat souverain من أجل تسهيل استعمارها).

[2] –المقصود بذلك المسألة المغربية ولقد استعمل المصطلح من قبل العديد من المؤرخين الإنجليز مثل :
Parsons F.V: **Late Nineteenth-Century-Morocco, Through Foreign Eyes**: In Hesperus Tamuda – Janv – April1978, vol3 : N° 5-6.

[3] - Mantran (Robert):**Histoire, op.,cit** , pp 535-536

[4] - Milza(Pierre): **Les Relations internationales de 1871 a 1914 ;Armand, colin ;Paris 1968 ,p139**

[5] **معاهدة سان ستيفانو**: San Stefano: تم توقيعها يوم 3 مارس 1878بين الإمبراطورية العثمانية وروسيا بمدينة سان ستيفانو بالقرب من مدينة القسطنطينية، ولقد وضعت هذه المعاهدة حدا للحرب الروسية التركية، وفرضت بمقتضاها روسيا تنازلات مجحفة على الدولة العثمانية ومن أبرزها :
-تخلي الإمبراطورية العثمانية عن منطقتي كارس Kars و باتوم Batoum بمنطقة المضايق.
- تكون بلغاريا الكبرى على حساب الدولة العثمانية، من نهر الدانوب إلى بحر إيجي ومن مدينة Andrinople حتى حدود صربيا ، وذلك يعني تفكيك من الدول الأوروبية، من أبرزها الإمبراطورية النمساوية- المجرية، التي لم تحصل على البوسنة كما كانت تطالب، وكذلك إنجلترا نظرا

تنازلات على الدولة العثمانية، لا تتماشى ومصالح انجلترا الإستراتيجية والاقتصادية، مما جعلها تدعو إلى مؤتمر دولي للنظر في المسألة الشرقية وكان ذلك ببرلين في جويلية 1878، والذي سبقته الدولة العثمانية بالتنازل عن قبرص لصالح انجلترا للحصول على مساندتها أثناء المؤتمر مما سيساهم في الحد من الخسائر العثمانية، لكن فشل الإصلاحات شمل الميادين الأخرى.

- **إداريا وسياسيا وقضائيا**: بالرغم من تعدد الإصلاحات العثمانية بدفع ودعم من انجلترا[1] منذ عهد (محمود الثاني) "1808-1839"[2] وكذلك في عهد السلطان (عبد المجيد) 1839-1861[3] وكذلك في عهد عبد الحميد، حيث أصبحت هذه الإصلاحات مطلبا دوليا ملحا وبالخصوص بالنسبة لانجلترا لكن كان مآلها جميعا الفشل وتجسم ذلك بالخصوص من خلال قمع العثمانيين بشدة للعديد من القوميات مثلما حدث ببلغاريا سنة 1895 والأرمن في سنوات 1893 – 1895 – 1896. إذن في ظل هذا الفشل الكامل غيرت انجلترا سياستها التقليدية المبنية على مبدأ المحافظة على الوضع الراهن وبالتالي على الوحدة الترابية للدولة العثمانية وإيالاتها، مثل تونس، لكن مع الموافقة على تفكيكها بصفة تدريجية، فلا غرابة في سياق هذه الأوضاع أن يصرح وزير خارجية انجلترا «سالسبوري»، في مارس 1878 أي قبل انعقاد مؤتمر برلين بقليل "... إن التحالف مع الإمبراطورية العثمانية، كان مصدر مشاكل وآلام لانجلترا، وحان الوقت للدفاع عن مصالحنا بتشكيل خريطة جديدة ..."[4] ، وقد تم تطبيق هذا التوجه الانجليزي لاحقا، وبالخصوص منذ 1893 حيث صرح («سالسبوري») في هذا السياق "... إن الإمبراطورية العثمانية شديدة التعفن وغير قابلة للإصلاح ومواصلة الحياة ..."[5] ،وفي هذا السياق لم تعد انجلترا تثق في الدولة العثمانية، للصمود أمام الخطر الروسي ولاحقا الخطر الألماني، وبالتالي كانت من أول الدول التي قامت بخرق المعاهدات الدولية حول الدولة العثمانية ومن بينها معاهدة باريس سنة 1856، وذلك من خلال احتلالها لقبرص باتفاق مع الدولة العثمانية ومصر سنة 1882. وفي ظل هذه الظروف ستصبح تونس منذ 1878 والمغرب في بداية القرن العشرين إحدى "بيادق" المساومات الدولية الانجليزية خاصة وأن أوضاعها كانت متدهورة.

-بالنسبة لتونس: كانت انجلترا تعتبرها أثناء القرن التاسع عشر وبالخصوص بعد 1830 جزءا من الإمبراطورية العثمانية، ودفعت باياتها إلى تدعيم علاقتهم مع هذه الإمبراطورية للصمود أمام الخطر

لرفضها وصول روسيا للمتوسط وفي هذا السياق تمت الدعوة إلى مؤتمر برلين في جوان- جويلية 1878 وذلك لمراجعة هذه المعاهدة، ولقد تمكنت الإمبراطورية العثمانية أثناء هذا المؤتمر من تقليص خسائرها الترابية بدرجة كبيرة.

[1] - Mantran(Robert):**Histoire ,op.Cit,** pp462-463

[2] - تمثلت في إعلان التنظيمات من قبل سليم الثالث (1798–1807) وهي عبارة عن برنامج ومجموعة من الإصلاحات العسكرية والمالية.

[3] - تم في هذه الفترة وقبيل مؤتمر باريس سنة 1856 حول الدولة العثمانية الذي أعلن عن مبدأ وحدتها الترابية للدولة العثمانية، ومنع روسيا الاعتماد على البحرية العسكرية بالبحر الأسود، والتزام الدولة العثمانية بالإصلاح. فلا غرابة إذن أن تصدر الخط "الهمايوني" قبيل هذا المؤتمر بقليل من أجل سحب البساط من تحت أقدام القوى الكبرى ومن أهم ما نص عليه:

– التزام الدولة العثمانيّة بتطبيق الإصلاحات و عدم التخلّي عنها إلاّ بموافقة الدول الأوروبية(المادة 9)

– تساوي مختلف الأجناس على المستوى الديني و على مستوى المشاريع الاقتصاديّة

[4] - Pierre Milza: **Les Relations, op.cit**,pp,139, 140

[5] - **نفس المرجع السابق** ص 143

الفرنسي، وشجعت، وأحيانا دفعت إلى الإصلاح بالخصوص في عهد "محمد باي" (1855-1859) و"محمد الصادق باي" (1859-1882)، لكن بعد عشرين سنة وعلى غرار الدولة العثمانية انهارت هذه الإصلاحات لأنها كانت مكلفة ولم تكن نابعة من الذات فكانت بالأساس في خدمة الدول الأوروبية ورعاياهم بالمملكة، فلا غرابة أن نجد في عهد الأمان الذي صدر سنة 1857، ستة بنود من إحدى عشر بندا تهم مباشرة مصالح الجالية الأوروبية بتونس (من البند VI إلى البند XI)، وبالتالي ساهمت في تدعيم التسرب الرأسمالي في الميدان التجاري والفلاحي[1]، وفشلت أيضا نظرا لسياسة التبذير والإسراف من قبل الباب وحكومته، وبالخصوص الوزير الأول مصطفى خزندار (1817-1873) الذي عرف بسرقاته التي لم تعرف حدا، وعرف أيضا بتواطئه مع بعض المغامرين الأوروبيين، من خلال شراء سفن غير صالحة للخدمة وأسلحة قديمة وفاسدة[2] ، ومن أسباب الفشل أيضا فساد البايات وحاشيتهم حيث كانوا يتصرفون في ممتلكات البلاد كأنها ملك خاص وهذا ما أكد عليه ابن أبي الضياف "... والحال أن المرتب المجعول لجميعهم (المقصود بذلك، الباي وأفراد عائلته)، كان كافيا وافيا بالثروة، ولا طاقة للإيالة على حمله ولو في زمن اليسر ...)[3] فلا غرابة إذن أن تقود هذه السياسة إلى إفلاس الدولة التونسية، سنة 1869، فاستغلت فرنسا هذه الظرفية وطالبت إيطاليا وانجلترا بإعلان تصريح مشترك حول هذا الوضع، يوفر لها أسباب التدخل خاصة وأنها كانت تحتل المرتبة الأولى على مستوى القروض الموجهة لتونس لكن انجلترا رفضت ذلك[4]، وكانت وراء حلّ وسط يتمثل في تكوين الكومسيون المالي سنة 1865 الذي أعلن عن إخضاع المالية التونسية لإشراف دولي، إنجليزي- فرنسي – إيطالي، وكان ذلك إعلانا عن بداية النهاية للاستقلال السياسي لتونس، وبالرغم من عزل (مصطفى خزندار) وإيقافه وتعيين (خير الدين باشا)[5] وزير أول بين (1873-1877)، الذي كان من المماليك القلائل الذين كان لهم شعور بالمصلحة العامة للإيالة التونسية، وكذلك الإمبراطورية العثمانية، وبالرغم أيضا من مواصلة التجربة الإصلاحية في عهده، والتي شملت الميدان الاقتصادي والإداري والقضائي،لكن تغير الظروف الدولية، وكذلك معارضة هذه الإصلاحات من قبل المحافظين بتونس[6] وكذلك من قبل الباي وأنصاره مثل "مصطفى بن إسماعيل" وكذلك مناهضة القوى الأوروبية لهذه السياسة لأسباب مختلفة:

---

1 - Masmoudi (A) ; Smida(M) ; Guellouze(E): **Histoire de la Tunisie : Les temps modernes**,.

2 - Mahjoubi(A) Karoui(H) **: Quand le soleil s'est levé à l'ouest** : Tunis 1881 : Impérialismes et Résistances : Cérès - production 1983, p 23.

3 - ابن أبي الضياف (أحمد):**نفس المصدر السابق** ص 69.

4 - Marsden(Arthur): **British diplomacy ......,op.cit**, p30, 31.

5 - **خير الدين باشا** : مملوك من أصل شركسي، عاش بين 1825–1890. تم شراؤه كعبد من اسطنبول من قبل أحمد باي سنة 1840، وبدأ منذ تلك الفترة في تثبيت موقعه بباردو حيث أصبح من أبرز أعوان أحمد باي، سواء كمبعوث خاص للعديد من الدول وبالخصوص فرنسا أو كمستشار. ثم أصبح سنة 1857 وزيرا للبحرية، ورئيس المجلس الكبير سنة 1861، ثم الكومسيون المالي سنة 1865 ثم أصبح وزيرا أول بين أكتوبر 1873وجويلية 1877 تاريخ تقديم استقالته، وتم استدعاءه في أوت 1878 من قبل السلطان عبد الحميد حيث أصبح وزيرا أكبر.

6 - Salah Mzali (Mohamed) , Pignon(Jean) : **Khereddine, homme d'état**: Mémoires, Maison Tunisienne de l'édition 1971,p29

فانجلترا، بالرغم من مساندتها ودعمها للحركة الإصلاحية بتونس بل ودفعها لهذه الإصلاحات كما رأينا ذلك سابقا، وذلك لأهداف معلومة، و تجسّم هذا الموقف من خلال تنديدها بتعليق العمل بالدستور سنة 1864. ومما ورد في رسالة بعثت بها للباي حول هذه المسألة نذكر "...نرى من الواجب أن نذكر جنابكم في هذا الوقت الذي أحواله ألزمت جنابكم الرفيع، لتوقيف تراتيب الجنايات المؤسسة على الحرية في بلادكم، فان هذه التراتيب وقعت الوصاية في شأنها، وكان ترتيبها بنظر الدولتين الحبيبتين الانجليزية والفرنساوية...فتبدّل تراتيب الدولة الآن والرجوع في السياسة، إنه فعل يدّل بنقصان الاعتبار..."[1] وبالرغم من عودة خير الدين إلى الإصلاح فإن ذلك لم يرض قنصلها ريتشارد وود ثم لاحقا ريد، حيث لم يكونا راضيين على سياسته وبالخصوص التنازلات التي قدمها لفرنسا،وبالتالي كانا يعملان على إرجاع حليفهم مصطفى خزندار إلى السلطة، وذلك بمساندة إيطالية كما أكد على ذلك خير الدين في مذكراته[2].

- أما فرنسا فلقد كانت مناهضتها نتاجا لدعم خير الدين وعلاقته بالإمبراطورية العثمانية حيث رفضت فرنسا الاعتراف بفرمان التولية، الذي بعثه السلطان العثماني بطلب وإلحاح من خير الدين سنة 1871 وكذلك من خلال طلب "روستان"[3] Roustan من الحكومة التونسية عدم تقديم معونات للدولة العثمانية في حربها ضد روسيا سنة 1877، ولكن خير الدين رفض ذلك فاتهمه روستن بالتآمر ضد فرنسا بتنسيق مع الأتراك والإنجليز، والتعصب والولاء للدول العثمانية[4]. وفي ظل كل هذه الظروف التي تزامنت مع أوضاع عالمية تميزت باحتداد الصراع الإمبريالي، حيث كان مصير الدول يحدد في المؤتمرات الدولية، وفي ظل هذه الظروف حُكِم على تجربة خير الدين بالفشل، وذلك في وقت تدهورت فيه الأوضاع المالية للبلاد مرة أخرى منذ سنة 1877،مما دفع الوزير الأول "خير الدين باشا" إلى تقديم استقالته للباي في جويلية 1877 وبعد فترة انتقالية قصيرة، أصبح فيها محمد خزندار وزيرا أول[5] عيِّنَ مكانه، مصطفى بن إسماعيل الذي عرف بسياسته الخارجية "المتقلبة" حيث تحالف في البداية مع فرنسا لدعم نفوذها ثم تحالف لاحقا مع إيطاليا مما سيساهم في عودة تدهور أوضاع البلاد، وفي ظل كل هذه الأوضاع غير الملائمة وفشل سياسة الإصلاح، وتغير إستراتيجية انجلترا بصفة جذرية تجاه الدولة العثمانية، تغيرت أيضا سياستها تجاه تونس، حيث تخلت عن مبدأ هام، سلكته تجاه الايالة التونسية، مدة

---

[1] - وردت هذه الرسالة بـ:
Abdessalem (Ahmed): **Lettre du Général Hussein à Khéreddine XIX ème siècle**, Tome1, fondation nationale Carthage 1991 p 232, 233.

[2] Salah Mzali (Mohamed) , Pignon(Jean) : **Khereddine, op.cit p,** 364.

[3] - **روستان تيودور** Roustan Théodore: ديبلوماسي فرنسي عاش 1833 و 1906، متحصل على الإجازة في الحقوق شغل عدة مناصب منها قنصل عام بتونس من 17 ديسمبر 1874 إلى 23 جانفي 1880 حيث وقع تعيينه بتونس وزيرا مفوضا plénipotentiaire (وهو الذي يلي مباشرة السفير من حيث الرتبة الديبلوماسية وبالنسبة لتونس يلي القنصل العام) ثم عين في 13 ماي 1880 برتبة وزير مقيم Résident.

[4] - Salah Mzali (Mohamed) , Pignon(Jean) : **Ibid**, p 365

[5] - **محمد خزندار** مملوك من أصل يوناني، ولد سنة 1810 بجزيرة Cos ثم اشتراه كعبد الباي حسين مما أهله للحصول على العديد من المناصب مثل وزير الداخلية سنة 1861 ثم وزير للحرب "الدفاع" سنة 1862 ثم وزير أول بين 1877 و1878 ثم عاد له نفس المنصب بين سبتمبر 1881 و 1883.

فاقت الأربعين سنة، أي بين 1830و1878، والمتمثل في رفضها أي تغيير للوضع الراهن أي عدم المسّ بالوحدة الترابية للدولة العثمانية وإيالاتها مثل تونس، كما كانت تؤكد على ذلك، وحسب اعتقادي فإن هذا العامل أي الموقف الانجليزي يعتبر من الأسباب الأساسية التي ساهمت في محافظة تونس على استقلالها بين 1830 و1880، لكن تحوّل سياسة انجلترا بالإضافة إلى الانهيار الداخلي وفشل سياسة الإصلاحات عجّلت بانهيار تونس. ومما يؤكد أهمية هذين العاملين، أن مملكة المغرب الأقصى استفادت أيضا من هذه السياسة الانجليزية ، المبنية على المحافظة على الوضع الراهن ودعم الإصلاحات، لكن فشل الإصلاحات بالمملكة وكذلك تغير الأوضاع الدولية ساهما في تغيّر سياسة انجلترا تجاه هذه المملكة مما عجل بسقوطها

ب- فشل سياسة الإصلاح بالمغرب الأقصى وتغير الموقف الانجليزي :

على غرار الإمبراطورية العثمانية، وايالتها بتونس، كانت المملكة المغربية، تمثّل جزءا من مجال النفوذ الانجليزي، المتوسطي، الأطلسي والإفريقي لذلك كانت إستراتيجيتها منذ 1830 تقوم أيضا على مبدأ المحافظة على الوضع الراهن، ومنع القوى الأوروبية وبالخصوص فرنسا وإسبانيا، من السيطرة عليها، كما رأينا ذلك سابقا، كما عملت أيضا، على تشجيع الإصلاحات، من أجل تسهيل التسرب الرأسمالي، وحماية رعاياها، وفي هذا السياق، يمكن القول أن أواخر القرن التاسع عشر بكل من المغرب وتونس تسمى "عصر الإصلاح" الذي لعب فيه التأثير الأوروبي وبالخصوص الانجليزي والفرنسي دورا كبيرا بالمملكتين. فلا غرابة في ظل هذه الظروف الداخلية المتشابهة وبالخصوص الضغوطات الخارجية أن تتزامن الإصلاحات في عهد الباي "محمد الصادق" (1855-1882) ووزيره الأول خير الدين (1873-1877)، مع إصلاحات الملك المغربي مولاي الحسن (1873-1894) حيث كانت متشابهة إلى حد كبير وذلك في وقت ازداد فيه تأثير انجلترا ونفوذها على كل من باي تونس وسلطان المغرب، حيث مثلت المعاهدة الانجليزية المغربية لسنة 1856، المفروضة على المغرب نموذجا استوحت منه انجلترا المعاهدة التي فرضتها على تونس سنة 1875، حيث أرسلت نسخة منها لريتشارد وود الذي صاغ منها الخطوط العريضة للمعاهدة مع تونس[1]، وكان الاختلاف أساسا حول الوضع السياسي للمملكتين[1]، لكن ما يهمنا أن انجلترا شجعت ووجهت الملك المغربي إلى الإصلاح وذلك من خلال وجود مستشار إنجليزي، للسلطان يسمى (Mac Lean)[2] وكذلك من خلال التأثير القوي، لقنصل انجلترا العام (Edmond Hay) على السلطان حيث أشاد بسياسته الإصلاحية ومما ذكره نذكر "... تبدو بوضوح

---

[1] -أنجلترا في معاهدة 1856 مع المغرب أكدت على استقلال المغرب بينما تونس اعتبرتها من خلال معاهدة 1875 على غرار سياستها السابقة جزءا من الإمبراطورية العثمانية.

[2] - **Mac Lean** ضابط بريطاني، بعد إقالته من الجيش البريطاني دخل سنة 1875 في خدمة السلطان المغربي مولاي حسن (1873-1894) بالمغرب وكان له تأثير كبيرا على القصر الملكي وبالخصوص بين 1880 و 1906 في عهد السلطان عبد العزيز مما أثار سخط السكان عليه.

رغبة السلطان الشاب في تطوير بلاده،... لكنه يواجه مهمة صعبة بسبب ما يحيط به من مستشارين جهلاء ومتعصبين..."[1] (لكن Maclean ، طبعا لا ينطبق عليه هذا الوضع) وكتب أيضا، إدموند هاي إلى اللورد دربي[2] في 23 أوت 1877 حول هذه الإصلاحات "... منذ هزيمة الأسبان للمغاربة... فإن السلطان الحسن، هو أول حاكم في تاريخ المغرب يبدي تفهما واضحا لأهمية إدخال الحضارة لتلك البلاد الشّبه متخلفة..."[3] ، ولكن ما يثير الانتباه، أن عوامل الإصلاح وبالخصوص التأثيرات الخارجية كانت متشابهة بكل من تونس والمغرب، وكانت أيضا أسباب الفشل، وإن كان في فترات مختلفة متشابهة أيضا، إلى حدّ بعيد حيث كانت هذه الإصلاحات مكلفة وساهمت في تدهور الأوضاع المالية بكل من تونس والمغرب الأقصى، وساهمت أيضا في ردود فعل شعبية متشابهة بكل من المملكتين، فلا غرابة أن يكون من نتائج هذه الإصلاحات، الانهيار الاقتصادي للمغرب، وانهيار أيضا سلطة مولاي الحسن حيث ثارت القبائل في العديد من المناطق ضدّه ورفعت شعارات مناهضة للسلطان وللإصلاحات (على غرار ما تم في تونس سنة 1864 ضدّ محمد الصادق باي...). وفي ظل هذه الظروف انهارت سلطة مولاي الحسن سنة 1894 لكن تدهور الأوضاع تواصل في عهد مولاي عبد العزيز(1894-1908)، الذي أجبر تحت ضغط انجلترا للعودة للاصلاحات[1]، بعدما قام أحمد بن موسى[4] الوزير الأكبر بالمملكة المغربية بإيقافها، لكن التأزم تواصل بالخصوص اثر ثورة العديد من القبائل في أنحاء متفرقة من المغرب والتي كان من أبرزها ثورة بوحمارة، بين (1902 – 1909) والذي كان من بين أسباب تمرّده اتهامه للسّلطان عبد العزيز بكونه "باع البلاد للإنجليز والكفار..."[5] ويمكن أن نذكر أيضا تمرد راسيوني منذ 1904، الذي مثل أيضا مظهرا لإفلاس وانهيار سلطة السلطان "عبد العزيز": فهل كان إذن صدفة إعلان انجلترا وفرنسا وفاقها الودّي حول المغرب سنة 1904؟ أم كان من بين أسبابه انهيار السلطة بالمغرب، وحدوث فراغ يمكن أن يهدد مصالح انجلترا الاقتصادية والإستراتيجية، وبالتالي كان إحدى العوامل الحاسمة في تخلي انجلترا عن مبدأ المحافظة على الوضع الراهن؟

---

[1]. F.O, 99, 1, 47 -

[2] – **اللورد دربي** : **Edward Stanley** شخصية سياسية إنجليزية عاش بين 1826 و1893، تقلب في عدة مناصب سياسية، أهمها وزير للشؤون الخارجية 1866–1868 ثم 1874 – 1878 أي في فترة حكم ديزرائيلي. ولقد استقال نتيجة رفضه السياسة التقليدية لديزرائيلي تجاه المسألة الشرقية، فانظم لليبيراليين حيث أصبح وزيرا للمستعمرات في عهد غلاديستون 1882–1885 ثم استقال من الحزب الليبرالي نتيجة خلافه مع فلاديستون حول المسألة الايرلندية حيث أصبح زعيم الليبراليين التوحيديين

الحارثي تركي عجلان: **التمردات المناهضة للحكومة المغربية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، دراسة في دوافعها وأسبابها وتناميها وآثارها ص 41 : ورد ذلك بـــ :**

–المجلة التاريخية المغربية عدد89–90 ماي 1989، مؤسسة التميمي للبحث زغوان، تونس.

[3] F.O. 99, 1, 47. –

[4] - **أحمد بن موسى**: هو الوزير الأول أو الأكبر في عهد مولاي عبد العزيز(1894-1908)، و قد كان يعتبر الحاكم الفعلي للمغرب بين 1894 و 1900، تاريخ وفاته نظرا لان السلطان الجديد لم يكن يتجاوز عمره مع بداية الحكم أربعة عشر سنة

[5] - **نفس المصدر السابق**، ص 88

حسب اعتقادي إن السلطة المغربية أصبحت على غرار الدولة العثمانية، وبايات تونس غير قادرة على الحفاظ على كيانها مما عجّل الوفاق الفرنسي، الانجليزي، خاصة وأن الأولى استجابت لكل الطلبات الانجليزية الاقتصادية والإستراتيجية[1] : وهكذا يمكن القول، أن أحد أسباب تغير السياسة الانجليزية انهيار السلطة المغربية في عهد السلطان مولاي عبد العزيز، وفشل الإصلاحات التي كانت مكلفة، وكما قال "**عبد الله العروي**". مفروضة من الخارج أو بتوجيهات منه[2] والتي كان من نتائجها إضعاف الدولة وتفقير المجتمع وانتشار الفوضى على غرار ما تم بتونس، لكن تغيير الموقف الانجليزي تزامن أيضا مع أسباب أخرى مرتبطة بالتحولات التي وقعت بانجلترا وكذلك بالعالم مما حتم عليها تغيير استراتيجييها الخارجية في العديد من مناطق العالم سواء بالإمبراطورية العثمانية[1] وممتلكاتها بأوروبا وإفريقيا أو بالمغرب.

2- صعود التيار الإمبريالي بانقلترا وخصوصياته:

يعتبر أيضا من العوامل الأساسية لتخلي انجلترا عن مبدأ المحافظة على الوضع الراهن تجاه تونس والمغرب الأقصى، فقبل 1875، كان الليبراليون الإنجليز يسيطرون بصفة عامة على الحياة السياسية[3] وكان توجههم مبنيا على مناهضة توسيع الإمبراطورية بل وذهب البعض منهم إلى حد المناداة بالتخلص منها بالخصوص في عهد "قلادستون"[4] Gladstone، لكن منذ بداية السبعينات وباستثناء الفترة الممتدة بين 1880-1885، و1892-1895 حيث سيطر الليبراليون على السلطة من جديد،فان أغلب الفترات الأخرى إلى بداية الحرب العالمية الأولى سيطر بانجلترا أنصار التوجه الإمبريالي الذي يعتبر "ديزرائيلي" Disraeli، من أهم مهندسيه، حيث صرح حول هذه المسالة "...فالإمبراطورية، كما قلت مرارا، هي مسألة بطون فان كنتم لا تريدون حربا أهلية، فينبغي عليكم أن تصبحوا إمبرياليين..." [5] وان كان هذا التصور كما أكد لينين مرتبط بالتحول من مرحلة التنافس الحر إلى المرحلة الاحتكارية بالنسبة لكل القوى الرأسمالية فان ذلك لا يمنع من الحديث عن بعض خصوصيات "الإمبريالية الانجليزية " ومن بينها:

- محافظة انجلترا على حرية التجارة بعد 1880 وخاصة بعد 1890 في وقت سلكت فيه كل القوى الأخرى ومن بينها فرنسا سياسة حمائية.

---

[1] - Robert (Snow William): **Britain and Morocco** ; 1900-1906 ,**op.cit** P 244

[2] - Laroui(A): **Histoire du Maghreb**, Maspero, 1976, tome II p 88.

[3] - **الليبراليون** بإنجلترا يسمون أيضا" ويق Whig " قبل 1868 لكن بعد هذا التاريخ أخذ هذا الحزب الصفة اللبرالية، تميز هذا الحزب بازدياد شعبيته بالخصوص في عهد قلادستون الذي عرف الحزب في عصره خيار الليبرالية، السلم والإصلاح وبالتالي كان مناهضا للتوسع، وسيطر اللبراليون على السلطة أثناء القرن التاسع عشر فترة طويلة بالخصوص بين 1830-1865 ثم بين 1868-1874- 1880-1885- 1892- 1895

[4] - قلادستون: أهم قيادي الحزب الليبرالي بين 1866-1905 تميز باستماتته في الدفاع عن الخيار اللبرالي ومناهضته للإمبراطورية قبل 1880 حيث كان من أنصار انقلترا الصغيرة قبل 1880، وشغل عدة مناصب منها وزير أول(1880-1885) .

[5] - لينين: **الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**، دار التقدم موسكو ص 23.

– حافظت انقلترا في بعض المناطق على توجهاتها السلمية، والمتمثلة في الاستعمار غير المباشر عن طريق فرض معاهدات غير متكافئة مثلما وقع في هذه الفترة مع أمريكا اللاتينية وبالتالي لم تلجأ للتوسع إلا بالمناطق التي أصبح فيها غير ممكن المحافظة على الهيمنة الاقتصادية عن طريق حلفائها المحليين، نتيجة فشل كما ذكرنا سياسة الإصلاح كما وقع في الإمبراطورية العثمانية، وايالاتها مثل تونس، أو بالمغرب الأقصى والعديد من الدول الإفريقية الممتدة من النيل إلى رأس الرجاء الصالح أو نتيجة ظهور منافسة حادة من قبل منافسيها خصوصا فرنسا وألمانيا. لكن رغم هذا التوجّه الإمبريالي، فان السياسة الانجليزية حافظت كلّما كان ذلك ممكنا (استراتيجيا بالخصوص) على إعطاء الأولوية لتقسيم المصالح ، على حساب التقسيم الترابي[1] (عكس الإمبريالية الفرنسية) لكن ذلك لم يمنع النمو السريع للإمبراطورية الانجليزية في هذه الفترة، حيث تطورت مساحتها من 2.5 مليون كلم مربع سنة 1860 إلى 9.3 مليون كلم مربع سنة 1899[2]، وكان ذلك مرتبطا بظهور منافسين جدد لانجلترا أصبحوا يهددون تفوقها العالمي بالبحار وبالخصوص ألمانيا بعد 1890، مما أجبرها على تغيير سياستها تجاه الإمبراطورية العثمانية وإيالاتها مثل تونس، وكذلك تجاه المغرب الأقصى، حيث أصبحت تساند تقسيم هذه المناطق لكن بصفة تدريجية وفي إطار اتفاقيات يكون لها فيها دور فعلي وذلك للمحافظة على مصالحها، ففي ظل هذه الظروف تبلور الوفاق الاستعماري وفقدت عدة مناطق سيادتها مثل تونس والمغرب الأقصى، وفي هذا السياق سنحاول الكشف عن دور هذا العامل في تخلي انجلترا عن مبدأ المحافظة على الوضع الراهن، بالعديد من المناطق من بينها تونس والمغرب الأقصى.

3-احتداد التنافس الامبريالي وسير انجلترا وفرنسا نحو الوفاق 1878-1904:

-مثلت سنة 1904 حدثا هاما في العلاقات الأوروبية والدولية وبالخصوص الفرنسية الانجليزية ، حيث وضعت حدّا، وإن كان مؤقتا للصّراع الانجليزي الفرنسي بالعديد من مناطق العالم ومن بينها المتوسط، وهذا ما جعل المؤرخ الفرنسي "M.Boumont" يعتبر أن هذا الحدث، كان منطلق بداية القرن العشرين، لكن هذا الوفاق كان نتيجة مسار كامل من المفاوضات بدأت ببرلين 1878 ، حول تونس. وشملت لاحقا بقية أنحاء إفريقيا من بينها المغرب وطرابلس، وكان أيضا إعلانا عن تخلي انجلترا عن مبدأ تقليدي في سياستها المتوسطية منذ 1830 متمثل في المحافظة على الوضع الراهن بهذه المناطق ومتزامن مع تخليها عن سياسة العزلة والتوجه نحو سياسة التحالفات حيث كانت معاهدة 1901 [3] مع اليابان إعلانا عن تجسيم هذا التحول الذي فاجأ القوى المنافسة لانجلترا، وفي هذا الإطار بدأت مرحلة

---

1 - Bouvier (Jean), Girault(René), Thobie(Jacques): **l'impérialisme à la Française, 1914-1960** : Editions Découverte, Paris, 1986, p 15

2 - لينين : **نفس المصدر السابق** ص97.

3 - معاهدة 1901 الإنجليزية اليابانية، أعلنت على دخول إنجلترا في سياسة التحالفات لمواجهة منافسيها بالخارج، ونصت على التزام الدولتين بمبدأ المحافظة على الوضع الراهن بأقصى الشرق، وإذ تعرضت أي منهما لاعتداء أكثر من دولة، فإن الدولة الثانية تقدم لها المساعدة.

سياسية جديدة ، لانجلترا (عالميا[1])، حيث بدأت تبحث على وفاق مع فرنسا. بعدما فشلت المفاوضات مع ألمانيا، وبالفعل بدأت ملامح هذا الوفاق بين 1878 و1881، حول تونس، وتدعم ذلك بصفة تدريجية، بعد تبلور ظروف جديدة بكل من فرنسا وانجلترا: ساهمت بتسريع الوفاق بينهما، حيث تبلورت ظروف ملائمة داخليا لكل من فرنسا وانجلترا

-فرنسيا: ظهر بالحكومة الفرنسية تيار، من أنصار التحالف مع انجلترا Anglophile، وأكد أنها أكبر قوة عالمية، أو كما قال Maurice Baumont مركز السياسة العالمية ولا جدوى من التصادم معها، لأن الخطر الحقيقي يتمثل في ألمانيا. خاصة بعدما بيّنت التجارب فشل المواجهة مع انجلترا، كما حدث بمصر بين 1873 و1876 [2] وبفاشودة سنة 1898 [3] ومن أهم أنصار هذا التوجه وزير الخارجية "ديلكاسي"Delcassé " [4] و"بول كامبن" Paul Cambon ، سفير فرنسا بانجلترا و"اوجين أوتين" [5]Eugène, Etienne ، زعيم التيار الاستعماري بفرنسا، ولقد كان ذلك عاملا حاسما في مزيد دفع التقارب الفرنسي الانجليزي، خاصة وأنه تزامن مع ظهور ظروف مشابهة بانجلترا.

-انجليزيا: ظهر أيضا بانجلترا ، تيار يسمى بالفراكفوني Francophile، أي من أنصار التحالف مع فرنسا على حساب ألمانيا وبدأ ذلك بالخصوص مع وصول الملك "إدوارد السابع" Edward VII إلى السلطة[6]. وكذلك وصول "اللورد بلفور" [7]Balfour إلى الخارجية الانجليزية ، وبالفعل تسارع نسق التقارب الانجليزي الفرنسي، و مثلت زيارة ملك انجلترا لفرنسا، حدثا بارزا وضع إحدى الأسس البارزة للوفاق وبالرغم من إعلان الخارجية البريطانية أن الزيارة شخصية، فإنها في الواقع كانت تكريسا للخط أو النهج الجديد للسياسة الخارجية الانجليزية [8] ، وفي هذا السياق صرّح وزير الخارجية الانجليزي بلفور " ..ما قام به الملك، لا يستطيع القيام به لا الوزراء ولا أصحاب البنوك..."[9] ومما شجع انجلترا أيضا على ذلك استعداد فرنسا لتقديم تنازلات كما حدث بمصر وبفاشودة وذلك على عكس ألمانيا.[10] وفي هذا السياق كانت تونس والمغرب ضحايا، تحولات الأوضاع الدولية، وبالخصوص السياسة، الخارجية الانجليزية ،

---

1 - -- Renouvin(Pierre): **Histoire des relations internationales**; TomeVI ,**op.cit,** p78

2 -اثر الأزمة المالية بمصر وقرار الخديوي ملكها، بيع أسهمه في القنال، فرضت عليه إنجلترا، أن تشتريها منه، وعندما رفضت فرنسا كان رد انقلترا قويا، حيث راسل وزير خارجيتها فرنسا قائلا " المحافظة على هذا القنال أصبح بالنسبة لنا حيويا، إن انجلترا لا تريد أن تصبح تحت رحمة السيد د ليسابس M.Delesseps وإن لم تأخذ فرنسا ذلك بعين الاعتبار فإننا سنعود للصراع القديم.

3 - **فاشودة**: تقع جنوب السودان، دخلها الفرنسيون سنة 1898، لكن الإنجليز أجبروهم على المغادرة، فمثل ذلك هزيمة سياسة لفرنسا.

4 - Delcassé Théophile شخصية سياسية فرنسية عاش بين (1852-1923) ، شغل عدة أنشطة منها صحافي بجريدة الجمهورية الفرنسية، وزير للخارجية من جوان 1898-1905.

5 -كان من أبرز أنصار التحالف مع انقلترا، وكان أبرز مهندسي وفاق 8 أفريل 1904.

6 -**إدوارد السابع** : ملك انقلترا بين 1901 و 1910، مع العلم أنه عاش بين 1841و 1910، وبعد اعتلائه للعرش كابن أكبر للملكة فيكتوريا، أثر على السياسة الخارجية ودفع نحوى التحالف مع فرنسا عنها، لأنه معروف بحبه لهذه، حيث تميز قبل وصوله للحكم بسفره لباريس وحبه لها ولملاهيها.

7 - **اللورد بالفور**: Balfour Arthur James رجل سياسي بريطاني عاش بين 1848 و 1930 كان ينتمي لحزب المحافظين "Tories" وشغل عدة مناصب منها وزير أول 1905 و 1906، ثم كاتب الدولة للشؤون الخارجية 1916، 1922، حيث أعلن في هذه الفترة وعد بلفور سنة 1917.

8 - Maurois (André): **Histoire de l'Angleterre** : Fayard 1918 ,p359.

9 - Maurois (André); **Ibid**, 1918 , p362.

10 - Maurois (André): **Ibid** p 362-363.

حيث تجسم الوفاق الأولي حول تونس بين 1878 و1881. ثم تدعم لاحقا من خلال اتفاقيات 1890[1]. ومارس 1899[2]. وكان أيضا الاتفاق الودي لسنة 1904 Entente Cordiale، تدعيما لهذا التّحول في العلاقات الفرنسية الانجليزية بصفة خاصة، والعلاقات الدولية بصفة عامة،فمثّل إعلانا عن تخلّي انقلترا النهائي عن سياسة "العزلة.." والدخول في سياسة التحالفات. كإستراتيجية جديدة لحماية إمبراطوريتها، حيث أصبحت أولويتها بالمتوسط، لحمايته من الأخطار الخارجية وخصوصا أنّ ألمانيا تعتمد جزئيا على البحرية الفرنسية مقابل تدعيم وجود البحرية الانجليزية ببحر الشمال[3]، مع محافظة انجلترا على أبرز المواقع الإستراتيجية بالمتوسط، لكن ما يهمنا في سياق هذا العمل هو التأكيد على أهمية العامل الخارجي في التّسريع بسقوط كل من تونس والمغرب بين 1881 و 1912 تحت الهيمنة الأجنبية، حيث كان ذلك بالخصوص إثر تخلي انجلترا عن مبدأ المحافظة على الوضع الراهن بالإمبراطورية العثمانية وولايتها مثل تونس، وبعض المناطق الأخرى مثل المغرب الأقصى، وإن كان ذلك في أوضاع وظروف مختلفة، لكن تحول الإستراتيجية العسكرية الانجليزية تزامن مع تغير إستراتيجيتها الاقتصادية والتجارية بالخصوص.

-تجاريا يعتبر مبدأ الحرية التجارية، من المبادئ الهامة للرأسمالية الانجليزية سواء في مرحلة التنافس الحر الرأسمالي، أو في العصر الإمبريالي[4] لأن في هذه الفترة كل الدول الرأسمالية تخلت عنه، لكن رغم ذلك، فإن إستراتيجية انجلترا التجارية حافظت على هذا المبدأ لكن مع تغير طفيف، فبعدما كانت تعتمد مبدأ التجارة الحرة "Free trade".فإنها حافظت على هذا المبدأ لكن مع اعتماد إستراتيجية جديدة تعتمد مبدأ[5]Fair trade، وهكذا فإنه يمكن القول أنه في هذا الإطار العام لتحول العلاقات الدولية، تغيرت إستراتجية انجلترا بالمتوسط بصفة خاصة وبالعالم بصفة عامة من مبدأ المحافظة على الوضع الراهن Statu quo إلى سياسة التعويضات الاستعمارية ، فلا غرابة في ظلّ هذه السياسة الانجليزية الجديدة، أن تسقط تونس والمغرب في ظروف متشابهة، وإن كان ذلك في أوقات مختلفة. لكن رغم ذلك فإن انجلترا بموافقة فرنسية، ستتحصّل على العديد من التنازلات العسكرية والتجارية،[6] تؤهلها للمحافظة على العديد من المصالح بتونس والمغرب في ظل الحماية.

---

[1] -**اتفاقية 1890** حول مدغشقر حيث اعترفت فرنسا بسيطرة انجلترا على زنزيبار Zanzibar ....، وفرنسا على مدغشقر و تم تحديد مجال نفوذ الدولتين حول منطقة النيجر.

[2] - **اتفاقية مارس 1899**: بعد هزيمة فرنسا الديبلوماسية بفاشودة ثم الاتفاق بين الأولتين على ما يلي:

-فرنسا تتخلى عن طموحاتها بوادي النيل وبحر الغزال، ومشروعها الإقامة إمبراطورية تمتد على كامل المنطقة الممتدة من غرب إفريقيا إلى شرقها.

[3] -.. Chassaigne(Philippe); **Histoire de l'Angleterre**, Flammarion paris 1993 ;p ,

[4] - Bouvier (Jean), Giraultlt(René), Thobie(Jacques): L'impérialisme…,**op.cit**, p16.

[5] - **الحرب التجارية Fair trade** : المقصود بذلك معاقبة كل دولة تقوم بإجراءات حمائية في الميدان التجاري وخاصة، تقديم دعم مادي لصادراتها

[6] - Marsden(Arthur) : **British…,op.cit,** p 76.

II- تخلّي انجلترا عن مبدأ المحافظة على الوضع الراهن بتونس والمغرب 1878-1904

1-الخلافات الانجليزية- الفرنسية حول تونس ما بين 1878 (مؤتمر برلين)-1881:

-بالرغم من كون العديد المؤرخين يعتبرون أنّ الخلافات الانجليزية الفرنسية حول تونس حسمت بصفة نهائية أثناء مؤتمر برلين[1]، حيث يؤكد البعض أن انجلترا منحت " صكا على بياض" لفرنسا بتونس، فإن عمليات البحث والتنقيب في الوثائق الانجليزية والفرنسية ومقارنتها ببعضها، تؤكد وجود فوارق عديدة، وتأويلات للعديد من التصريحات والمواقف، وتؤكد أيضا تواصل الخلافات بتونس حتى وإن كان أقل حدة، وبرزت هذه الصراعات على المستويات التالية:

أ-الخلاف الفرنسي الانجليزي حول موقف «سالسبوري» من تونس ببرلين:

- **«سالسبوري» والمسألة التونسية 1878-1880:**

-إن العديد من الدراسات التاريخية أكدت أن انجلترا وتحديدا وزير خارجيتها "المحافظ" «سالسبوري»[2]. منح تونس لفرنسا، صكا على بياض[3]، مقابل موافقتها على ضم انجلترا لقبرص، وذلك بالاعتماد على ما نسب من تصريحات ل«سالسبوري» بأروقة مؤتمر برلين، مثل "بإمكانكم أن تأخذوا تونس.. انجلترا لن تعترض..."، أو التصريح المنسوب أيضا إلى «سالسبوري» "...لا يجب عليكم أن تتركوا قرطاج بيد البرابرة..." وبالرغم من عدم عثورنا على وثائق مكتوبة، تؤكد هذه التصريحات بالأرشيف البريطاني، فإنه بالاعتماد على العديد من الوثائق الانجليزية، ومقارنتها بالوثائق الفرنسية يتبين لنا أن إعتبار «سالسبوري» "منح تونسي صكا على بياض لفرنسا ". تنقصه الموضوعية أو من الصعب الإقرار به[4] لأن موقف «سالسبوري» ، لم يكن ثابتا بين ما قبل مؤتمر برلين وأثناءه[5] وما بعده حيث تطور من المساندة المشروطة إلى الحياد ويمكن أن نلخص هذا التطور كما يلي:

-قبيل مؤتمر برلين، وأثناءه، كان موقف «سالسبوري» يعكس، التحول الحاصل في السياسة البريطانية، حيث كتب في هذا السياق، للورد "Lyons"، سفير انجلترا، بباريس مايلي " ... إن انجلترا لا ترى مانعا في توسيع فرنسا لنفوذها، أو لمجالها الاستعماري بتونس..." وبالفعل فإن هذا الموقف تواصل

1- Bloch(C) : **les relations entre la France et la grande Bretagne**, 1871-1878, Paris 1955, p76.

2- **سالسبوري**: شخصية سياسية انجليزي عاش بين 113 و 1903 من أهم الشخصيات بحزب المحافظين الموالية للتوجه الامبريالي، شغل عدة مناصب منها وزير أول 1885-1886 ثم 1892-1895-1896-1902.

3- Bloch(C): **Ibid,** p76.

-Deschanel(Paul) : **Histoire de la politique extérieure de la France, op.cit,**p259

- Raymond (A) ; **Les Libéraux anglais et la question Tunisienne (1880-1881)** In : Les Cahiers de la Tunisie ; Revue des sciences Humaine publiée par l'institut des hautes études de Tunis ; Tome III, Année 1955, Tunis,p 422

4- Marsden (Arthur): **British Diplomacy ,op.cit,** p.53.

5- **Ibid :**p57

أثناء المؤتمر، لأن انجلترا كانت تخشى من عدم موافقة فرنسا على مقررات مؤتمر برلين، وهذا ما جعل بعض المؤرخين يقولون، إن المسألة التونسية حسمت ببرلين، وعاد «وادينغتن» وفي جيبه تونس[1]. لكن الوثائق الانجليزية تبين، التحوّل في موقف «سالسبوري» ، من المساندة إلى الحياد وبرز على المستويات التالية:

-بعد عودة وزير خارجية فرنسا إلى بلاده، طلب من الحكومة البريطانية عن طريق سفيرها بلندن، إعلان انجلترا ونشرها لتعهداتها تجاه الحكومة الفرنسية، حول المسألة التونسية، لكن «سالسبوري» في مراسلة إلى اللورد Lyons ذكر مايلي "... إن إصدار انجلترا موقفا مكتوبا يشجع احتلال تونس غير ممكن ومخجل،لأنه لا يحق لنا منح ممتلكات دولة لشعب آخر..."[2]

-بعد انتشار شائعات بتونس حول منح انجلترا تونس لفرنسا كذّب وود خاصة بعدما كتب إليه «سالسبوري» مراسلة ومما ورد فيها نذكر:

"بإمكانك أن ترد حول هذه الإشاعات بكون جلالة الملك لم يمنح فرنسا حق ضم تونس.

وبالفعل فإن وود كذب الإشاعات الفرنسية، وأعلن ترجمة لتصريح الوزير الأول Beaconsfield[3]، يعلن فيه بعد المؤتمر عدم تخلي انجلترا عن الوحدة الترابية للدولة العثمانية وإيالاتها وتمّ نشر ذلك بجريدة الرائد الرسمي التونسي بتاريخ جويلية 1878"[4] ، وتأكد هذا الموقف المحايد من خلال زيارة «وادينغتن» في سبتمبر 1878،حيث كرّر "«سالسبوري»" موقفه غير المعارض لتطور النفوذ الفرنسي بتونس، لكنه عندما طلب منه وزير خارجية فرنسا تحذير إيطاليا من مغبة معارضة فرنسا بتونس، وكذلك حصوله على طرابلس لصالح إيطاليا مقابل ذلك فان «سالسبوري» رفض القيام بأي نوع من التشجيعات لهذه الفكرة[5]، وحسب ما يبدو فان هذا التردد الانجليزي يفسر بالأسباب التالية:

-العمل على عدم إثارة غضب الدولة العثمانية التي مازالت تربطها بها مصالح وطيدة اقتصادية وإستراتيجية.

-عدم إغضاب إيطاليا

-المراهنة على الخلافات الإيطالية الفرنسية لمنع هذا التدخل.

- فرض مزيد من التنازلات لصالح انجلترا ورعاياها بالمملكة الفرنسية، وربما تكون مسألة تغيير القنصل الانجليزي «Wood» في فيفري 1879 الذي واصل معارضته الشديدة للنفوذ الفرنسي، إعلانا عن هذا التحول الانجليزي لكن من المعارضة إلى الحياد حول المسألة التونسية وربما هذا ما جعل

---

1 - Mahjoub (Ali), Karoui(Hechmi): **Quand le soleil s'est levé a l'oust, op.cit**,.p36.

2 - FO ; 27/2316, 638 : Lyons to Salisbury/ 14 Aug 1878-

3 - الرائد الرسمي : جويلية 1878.

4 - FO; 102 /m/42: wood to Salisbury 23 July 1871-

5 - Cecil: **Life of Salisbury**,London 1960 volume 2, p 337- 335

«وادينغتن»، يعلن لروستن سفير فرنسا بتونس في سبتمبر 1878 "... إن مسألة فرض الحماية على تونس سيتعطّل ردها من الزمن ربما يطول..."[1]. وهكذا يمكن القول أن انفتاح «سالسبوري»، على فرنسا، حول تونس كان مشروطا وتطور من المساندة إلى الحياد وربما كان من العوامل التي أجلت التدخل الفرنسي بتونس إلى ربيع 1881، لكن بالرغم من تغيّر الحكومة الانجليزية ووصول الليبراليين على السلطة في أفريل 1880، فإن ذلك لم يمنع من تواصل الخلافات حول المسألة التونسيّة، لكن هذا العامل لا ينفي دور العوامل الأخرى في تأجيل تدخل فرنسي بتونس وبالخصوص المتعلق بالخلافات السياسية داخل فرنسا حول هذه المسألة.

ب-خلافات الليبراليين الانجليز مع فرنسا حول تونس 1880-1881:

-إثر وصول الليبراليين الإنجليز إلى السلطة بانجلترا سنة 1880[2] ، احتدّت مخاوف فرنسا من انقلاب السياسة الانجليزية رأسا على عقب خاصة وأن السياسة الخارجية، وبالخصوص التوسع الاستعماري كان مثار خلافات عميقة بين الليبراليين والمحافظين أثناء الحملة الانتخابية[3] ، وبالفعل، تواصلت الخلافات حول عدة مسائل ومن بينها نذكر:

-المواقف من مقررات مؤتمر ببرلين حول تونس.

-مسألة النفيضة

موقف الليبراليين الانجليز من المسألة التونسية 1880-1881

-أثار وصول الليبراليين الانجليز بقيادة قلادستون إلى السلطة في إفريل 1880، تخوفات لدى الفرنسيين من عودة انجلترا إلى سياسة المحافظة على الوضع الراهن في سياستها الخارجية بالمتوسط، أو بإفريقيا أو ببقية أنحاء العالم، خاصة وأن التوجهات الخارجية للمحافظين بقيادة «سالسبوري»، كانت محل نقد من قبل الليبراليين أثناء الحملة الانتخابية بما في ذلك، السيطرة على قبرص، وبالفعل ظهرت العديد من الخلافات بين الليبراليين الانجليز و فرنسا وتجسمت على المستويات التالية:

-الموقف من تصريحات «سالسبوري» من تونس ببرلين: لقد تمسكت حكومة «قلاديستون» بمبدأ الحياد والمراهنة على الخلافات مع القوى الأخرى وبالخصوص إيطاليا، من أجل تعطيل أو على الأقل تأجيل ضم فرنسا لتونس، وفي هذا السياق صرح Gladstone بعد وصوله إلى السلطة بقليل بما يلي حول المسألة التونسية "... قدرتنا على مواجهة المؤامرات الفرنسية بتونس ضعيفة، أو لنقل ثم إضعافها من خلال سيطرتنا على قبرص، ومن خلال أيضا تصريحات «سالسبوري» التي نعتبر أنفسنا ملزمين بها..." وبالفعل فإن وصول الليبراليين إلى السلطة، لم يحدث انقلابا في السياسة الخارجية وخاصة مسألة

---

[1] Raymond (André). **Les Libéraux ………, op.cit ,pp, 429**,430.-

[2] - فاز الليبراليون بقيادة قلادستون في 1880. وتواصل حكمهم في هذه المرحلة إلى سنة 1885 ورغم ذلك فإن الخط العام للسياسة الخارجية البريطانية لم يتغير كثيرا.

[3] . Raymond (A) :**Les Liberaux, …..op.cit,** p 425 -

التوسع الذي، مارسوه أيضا بالعديد من المناطق مثل مصر سنة 1882، بعد ما كانوا سابقا من أكثر المناهضين للإمبراطورية، وهذا ما جعل فرنسا لا تتردد في تحقيق مشاريعها الاستعمارية، بتونس وبالعديد من المناطق الأخرى، لأنها كانت متيقنة أن الخلافات مع انجلترا سوف لن تصل إلى حدود المواجهة، وفي هذا السياق ظهرت عدة خلافات مع انجلترا بعد مؤتمر برلين في ما يخص العديد من المسائل بتونس، وربما ساهمت في تأجيل التدخل بتونس لكنها لم تمنعه ومنها:

-**أزمة النفيضة**: تعتبر إحدى القضايا، التي تعكس التردد الانجليزي حول المسألة التونسية، أو لنقل إنّ أصحاب المصالح والنفوذ من الرعايا الإنجليز بتونس، وجدوا في هذه المشكلة فرصة، للدفاع عن مصالحهم، والعودة بالسياسة الخارجية الانجليزية حول تونس إلى ما قبل مؤتمر برلين وتعود جذور قضية هنشير النفيضة إلى تاريخ بيعها من طرف الوزير الأول، خير الدين، سنة 1877، لشركة مرسيليا للقرض بحوالي 2.500.000 مليون فرنك وبالرغم من الإجراءات التي قام[1] حتى لا يترك مدخلا قضائيا بإمكانه إفساد إجراءات البيع، فإن أحد رعايا انجلترا يسمّى جوزاف ليفي Joseph Levy[2] اعتمد على حق "الشفعة"[3] ، وأعلن في 26 نوفمبر 1880، عن حقه في شرائها نظرا لملكيته لضيعة مجاورة للنفيضة، وبعث برسالة في هذا السياق إلى قنصل بريطانيا بتونس توماس ريد Reade[4] وذلك في وقت قام فيه ممثلو خير الدين بإمضاء عقد البيع في بداية جانفي 1881 بعدما قررت الشركة الفرنسية البدء في عملية الاستغلال من خلال إرسال ممثليها للاستقرار بالضيعة يوم 14 جانفي 1881، لكنهم وجدوا ممثل ليفي بالضيعة وبذلك تطورت أبعادها من خلاف محلي إلى خلاف دولي بالرغم من مطالبة القنصل الانجليزي بتونس "Reade" و"Levy " يترك المسألة أمام القضاء التونسي[5] لكن فرنسا رفضت ذلك واعتبرتها قضية خاسرة مسبقا، ففي حالة الاعتماد على التشريع والقضاء التونسيين نظرا لعدم استقلاله، ونظرا أيضا لتحالف الباي وجزء من حكومته في هذه المسألة مع ليفي لأنهم كانوا ضدّ شراء فرنسا لهذه الضيعة،لأنهم اعتبروا ذلك تهديدا لاستقلال البلاد وهذا ما جعل البت في القضية يتعطل لمدة ثلاثة أشهر

---

[1] - لقد نص العقد بين خير الدين والشركة الفرنسية على عدم بيع، مساحة يقدر عرضها بمتر على كامل الضيعة، لعدم تركه ذريعة قانونية، لكن المذهب الحنفي رغم ذلك خوّل حق الشفعة.

[2] - **ليفي جوزاف** Joseph levy أحد رعايا انقلترا من أصل يهودي حيث ولد أبوه بمضيق جبل طارق، ولقد نشأ ليفي بسوسة سنة 1820 وتوفي بها سنة 1882، اشتهر بنشاطه بالربا حيث تحصل على ثروات طائلة على حساب مزارعي الساحل، وكون مع وودWood سنة 1864 معصرة حديثة، اشتهر أيضا عند 1864 بمعاداته للفرنسيين ولعب في هذا السياق دورا مهما في أزمة النفيضة.

[3] -**حق الشفعة**: دينيا: خلاف الوتر وهو الزوج

-تجاريا: في الدار والأرض، القضاء بها لصاحبها.

- قال الكتيبي: كان الرجل في الجاهلية إذا أراد بيع منزل، أتاه رجل فشفع له فيما باع أي جعله أولى بالبيع ممن سبقه وسميت شفعة وسمي طالبها شفيعا، وأقرت بها المذاهب الإسلامية مع بعض الاختلافات: فمثلا المذهب المالكي يقر بحق الشفعة للذي يملك أرض مجاورة، بنفس الثمن الذي عرضه شخص آخر، أما المذهب الحنفي والذي سيعتمد عليه ليفي فإنه يقر بالشفعة ليس فقط للمالك المجاور copropriétaire، بل يقرها كذلك الذي يأتي من بعده voisin immédiats.

يمكن العودة إلى:ابن منظور: **لسان العرب**: دار لسان العرب بيروت ص 333، 334.

[4] - Martin(Jean François) : **Histoire de la Tunisie...........,op.cit** 33.

[5] - **Ibid:**p36.

حيث، حافظ ليفي على الضيعة بصفة مؤقتة بدون أن يدفع ثمنها[1] وما يهمنا من خلال التعرض إلى تفاصيل هذه القضية هو استنتاج النتائج التالية:

-الخلافات الانجليزية - الفرنسية حول تونس لم تنته، إثر مؤتمر برلين بل تواصلت أثناء فترة الحماية[2]

-وجود إن صحّ التعبير " لوبي انجليزي" بتونس، كان مناهضا للحماية الفرنسية بالمملكة، وذلك من أجل الحفاظ على مصالحه ومصالح الجالية الانجلو مالطية بصفة عامة ومن أبرز عناصره ليفي،و "براودلي" Braodly [3] وأثروا على" توماس ريد" الذي وجد الفرصة السانحة للعودة بالسياسة الانجليزية بتونس إلى الفترة الأخيرة من عصر "«Wood»" الذي في سنواته الأخيرة وجه ضربة قاسمة للنفوذ الفرنسي بتونس.

-تقاطعت مصالح هذه الفئات من رعايا انجلترا بتونس مع مصالح الإيطاليين وكذلك العديد من عناصر الحكومة التونسية الذين تأكد لهم أن مسألة استعمار فرنسا لتونس هي مسألة وقت لا غير، وفي محاولة يائسة، وفي وقت تغيرت فيه السياسة الخارجية الانجليزية والدولية بصفة عامة راهنت الحكومة التونسية على استغلال أي فرصة لتعميق الخلاف بين انجلترا وفرنسا من أجل المحافظة على استقلال الايالة فترة أطول وبالفعل كانت هناك رغبة تونسية في إفشال مشروع بيع ضيعة النفيضة لفرنسا، لأنها اعتبرته تمهيدا، لاستعمار كامل المملكة، وكان هناك توجه لمحاولة الاعتماد على انجلترا من أجل التصدي لفرنسا وبرزت هذه التوجهات على المستويات التالية:

-ردّا على الإيضاحات التي طلبها سفير فرنسا بتونس "رستون "Roustan، أوضح الباي بكون هذه الضيعة أعطاها لخير الدين ليستغلها وليس لبيعها للأجانب[4].

- تمت كتابة مراسلة من قبل أعيان باردو لخير الدين، يعرضون عليه أن يبيع لهم الضيعة بنفس الثمن الذي اتفق فيه مع الشركة الفرنسية لكنّه رفض ذلك بحجة أنه أعلن قبل البيع تخفيضات بـ 10% إذا تم شراؤها من قبل التونسيين [5]

- أما فيما يخص محاولة محمد الصادق باي وحكومته، التعويل من جديد على انقلترا فبرز ذلك أساسا من خلال محاولة استغلال قضية النفيضة وكذلك تنامي الشعور المناهض لفرنسا لدى جزء من الجالية الانجلو مالطية[6] التي وجدت حسب ما يبدو دعما من القنصل الانجليزي "توماس ريد" ، وفي هذا

---

[1] - **Ibid** ,p36.

[2] - **Ibid** ,p36.

[3] - **برودلي ألكسندر** Braodly Alexandre: محامي انجليزي عاش فترة طويلة بالهند ثم قدم إلى تونس 1872، اشتهر بدفاعه عن العديد من القضايا مثل مشكلة النفيضة ودافع أيضا عن المناضل المصري الوطني أحمد العرابي، في آخر فترات الاستعمار الفرنسي كتب عن تونس كتاب آخر الحروب البونية The last Punic War.

[4] - Martin (Jean François) : Histoire..........,**op;cit**p35.

[5] - **Ibid** , p36.

[6] - **Ibid**, p 36, 37.

السياق حاول "محمد الصادق باي" وحكومته تعميق الخلافات من جديد بين انجلترا وفرنسا، لكن حسب ما يبدو فإن الخارجية البريطانية لم تكن مستعدة لمزيد من التصعيد، حول هذه المسألة، والدليل حسمها لهذه الإشكالية من خلال إقرار لجنة تحقيق بقيادة بريطاني في تقرير أصدرته في بداية الاحتلال الفرنسي لتونس، يدين ضمنيا ليفي، وبذلك أغلق ملف النفيضة، الذي أكد مرّة أخرى أن المراهنة على انجلترا فيما يخص المحافظة على استقلال المملكة التونسية غير مجدية، لكن بالرغم من ذلك تواصلت الخلافات الانجليزية مع فرنسا والتي كان هدفها حسب ما يبدو فرض مزيد من التنازلات سواء الاقتصادية أو الإستراتيجية على فرنسا ، لذلك سيكون موقف انجلترا من التدخل بتونس بعيدا كل البعد من آمال وطموحات فرنسا.

- إذن يمكن القول أنه، في ظل هذا الموقف الانجليزي، الذي تميز بعدم الثبات حيث تطور بسرعة فائقة من التخلي عن تونس ومساندة فرنسا طموحاتها ضمّ تونس، إلى الحياد حول هذه المسألة وذلك بعد مؤتمر برلين بقليل. وتواصل ذلك في عهد الليبراليين بقيادة "قلادستون" (1880-1885)، لكن حسب ما يبدو فإن هذا الموقف لم يكن حازما، وربما عندما شعرت فرنسا بذلك، أقدمت على بداية غزو تونس في أفريل 1881 وفرض معاهدة حماية على الباي في 12 ماي 1881، فكيف سيكون رد انجلترا؟

- إذن هذا ما يتعلق بتطور موقف انجلترا من المسألة التونسية. قبيل الحماية، حيث مثل تحول إستراتيجيتها من الدفاع ودعم مسألة المحافظة على الوضع الراهن وبالتالي الوحدة الترابية للإمبراطورية وايالاتها مثل تونس، عاملا حاسما في تهيئة الظروف لسقوط المملكة تحت الهيمنة الفرنسية، وسيكون أيضا لتغيّر نفس الموقف تجاه المغرب الأقصى دورا كبيرا في سقوطه تحت الهيمنة الفرنسية.

2- دور انقلترا في الوفاق الامبريالي حول المغرب 1904-1912:

-تداخلت العوامل المفسرة لتأخر سقوط المغرب الأقصى تحت الهيمنة الكولونياليه المباشرة للإمبريالية الفرنسية، فلئن فسّرها بعض المؤرخين بنجاح سلاطين المغرب في تعميق الخلافات بين القوى الإمبريالية[1] الأوروبية. فإن وقائع الأحداث تبين أن ذلك . يكون تفسيرا معقولا إلى حدود [2] 1880 لكن بعد هذه الفترة كما يقول عبد الله العروي، انهارت السلطة السياسيّة بالمغرب[3] ، وأعلن مؤتمر مدريد تدويل المسألة المغربية، في وقت ازدادت فيه لأوضاع تدهورا مع اعتلاء السلطان عبد العزيز (1894-

---

[1] - الدكتور زكي مبارك: **المقاومة الديبلوماسية للتغلغل الإمبريالي بالمغرب 1860-1912**: ص 12: وردت هذه المداخلة بـــ:
-**المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية**: نشريه مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة بتونس، سنة 1983 عدد 75/72.

[2] – سنة 1880 مثلت حدثا حاسما في تاريخ المغرب، حيث عقد مؤتمر مدريد بطلب من المغرب وإنجلترا، ومعارضة فرنسية وذلك للحد من خطر نظام الحماية، الذي جعل منه على حد قول السلطان مولاي الحسن (1873-1894) سلطانا بدون " شعب"، لكن هذا المؤتمر عوض أن يحل المشكلة فقد قام بتدويلها وتقنينها.

[3] - Laroui(A).: **Histoire du Maghreb**, Maspero 1976, Tome II ,p88.

1908)[1] العرش بصفة فعلية. وبالتالي فإن أحد العوامل المفسرة لصمود المغرب هو العامل الخارجي، وبالخصوص تناقض استراتيجيات القوى الإمبريالية حول المغرب الأقصى، وعلى رأسها انجلترا، التي استعملت كل الطرق، الدبلوماسية، العسكرية والاقتصادية لمنع أي تغيير للوضع الراهن بالمغرب وذلك عكس إسبانيا وكذلك فرنسا، اللتين كانت إستراتيجيتهما تقوم على مبدأ الاستعمار التقليدي الكولونيالي، لكن منذ بداية القرن العشرين مع صعود قوى إمبريالية جديدة وبالخصوص ألمانيا التي أصبحت العدو الأول لانجلترا بالعالم، وبالخصوص بالمتوسط وتزامنا مع التحولات السياسية بانجلترا وفرنسا، تغيرت إستراتيجية انجلترا من المحافظة على الوضع الراهن بالمغرب إلى سياسة إمبريالية تعتمد مبدأ التعويضات[5]a policy of compensation فكان ذلك عاملا حاسما في سقوط هذه المملكة ولاحقا ليبيا، وفي هذا السياق مثّل الوفاق الودي الفرنسي الانجليزي لسنة 1904 Entente cordiale إعلانا عن بداية الهيمنة الفرنسية على المغرب ولم تؤخره المعارضة الألمانية سوى لفترة قصيرة جدّا.

أ- الوفاق «الإمبريالي" الودي وبداية سقوط المغرب تحت الهيمنة الفرنسية:

- مثّل الوفاق الودّي الفرنسي الانجليزي ، أهم حدث في بداية القرن العشرين على المستويات التالية:

- **دوليا**: مثّل البداية الحقيقية للقرن العشرين، على حد تعبير"M.Baumont"[2] ، لأنه وضع حدا لفترة طويلة من الحروب بين فرنسا وانجلترا، في الفترة الحديثة والمعاصرة وبالخصوص منذ بداية الثورة الفرنسية سنة 1789 إلى هزيمة فرنسا الدبلوماسية بجنوب السودان سنة 1898، لكن ذلك لن يلغي التنافس والصراع لاحقا

- **إفريقيا ومتوسطيا**: وضع حدا، لأهم عامل كان يمنع فرنسا من السيطرة على المغرب وتحقيق طموحها منذ 1830 والمتمثل في تكوين إمبراطورية بإفريقيا يكون مجالها بشمال إفريقيا يمتد من تونس إلى المغرب مرورا بالجزائر، لأن ذلك في إطار التنافس الألماني الانجليزي سيضمن إعادة تفوق انجلترا بالبحار بالخصوص بالمتوسط[3] الذي أصبح جزءا من التوازن العالمي، وتحت سيطرة بريطانيا لكن هذا التفوق الجديد كان في إطار وفاق إمبريالي يعتمد على المعاهدات بعد ما كانت انجلترا تعتمد سياسة العزلةsplendide isolement لأنها كانت بمفردها قادرة على ضمان أمن إمبراطوريتها وبالخصوص بالبحار والمحيطات لكن بعد صعود القوة البحرية الألمانية فان العقيدة العسكرية الانجليزية التي كانت

---

[1] – إثر وفاة السلطان مولاي الحسن سنة 1894، عين مولاي عبد العزيز لكن نظر لصغر سنه حيث لم يتجاوز 13 سنة فإن السلطة الحقيقية كانت بيد الوزير الأول..... حيث أنه لم يمسك بزمام السلطة بصفة فعلية إلا حوالي 1900.

[5] - Twell.(W) : **Two Protectorate, relation ships,in the international community, France and Tunisia, France and Morocco,** Columbia, 1989, p 187

[2] - Baumont(M): **L'essor industriel et l'impérialisme colonial 1878-1904,** Presses universitaires de France . Paris 1985, p 356

[3] -. Pinon(René): **L'empire de la Méditerranée** : Libraire académique, Pérrincie, Paris 1912, p25

تعتمد مبدأ Two power standard، كما رأينا سابقا أصبحت مهددة بالانهيار لكن الوفاق مع فرنسا أعاد التفوق الانجليزي من جديد وبالتالي التوازنات التي تبحث عنها انقلترا سياسيا وعسكريا بأوروبا وإفريقيا وبقية مناطق العالم

- **مغاربيا**: اعتبره العديد من الفرنسيين البداية الحقيقية لاستعمار المغرب[1] من قبل فرنسا وإسبانيا،ولقد تم توقيع هذا الاتفاق بلندن يوم 8 أفريل 1904، من قبل وزير خارجية انجلترا Landsdowne وسفير فرنسا بانقلترا بول كامين، وشمل الجزء الخاص بالمغرب الأقصى، بنودا علنية وخمسة سرية ونصت على المبادئ التالية:

- **سياسيا**: اعترفت انجلترا لأول مرة منذ 1830 بحق فرنسا في توسيع نفوذها السياسي بالمغرب الأقصى،وذلك من خلال حقها في السهر على الاستقرار بالمغرب ومساعدة السلطان على القيام بالإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والعسكرية[2]، لكن مع المحافظة على الوضع الراهن السياسي بالمغرب، وذلك يعني بالنسبة لانجلترا أن التغيير يكون في إطار نظام الحماية وبالتالي يمكن القول أن هذه الاتفاقية والاتفاقيات اللاحقة مثل اتفاقية مدريد[3] 1880 والجزيرة الخضراء سنة 1906 حددت إلى حدّ كبير، طريقة التدخل الفرنسي بالمغرب ومثلت أيضا ذلك خير ضمان لمصالح القوى الإمبريالية الأخرى الاقتصادية والإستراتيجية وبالخصوص انجلترا ودرجة أقل ألمانيا،وهذا ما ستؤكده كما سنرى ذلك لاحقا معاهدة الحماية بتاريخ 12 مارس 1912 مع فرنسا ومعاهدة 1912 مع إسبانيا.

- إعلان فرنسا مقابل ذلك أنها لا ترغب في تغيير الحالة السياسية بالمغرب،وهذا يعني بصفة ضمنية،أنه لا يحق لها توسيع مجال نفوذها، اعتمادا على طريقة الإلحاق، التي تم إتباعها بالجزائر منذ 1830، وبالتالي يمكن الاستنتاج أن نظام الحماية بالمغرب الذي وقع إقراره سنة 1912، كان إحدى عوامله التزامات فرنسا الدولية قبل 1912 ومن أهمها اتفاق 1904 الامبريالي.

-إصرار انجلترا على ضرورة أن ينص الاتفاق على الاعتراف بمصالح إسبانيا ويكون ذلك في إطار اتفاقية فرنسية- اسبانية مع إبلاغ الحكومة الانجليزية بمحتواه[4].

-احتمال التخلص من الامتيازات بكل من المغرب ومصر وتونس، حسب ماهو متبع بالبلدان الأخرى. وهكذا يمكن القول أنه لا يمكن فهم التطورات التي ستحدث بالمغرب منذ 1904، سواء في علاقتها مع السلطان أو بقية الدول الأخرى المتنافسة على المغرب، مثل إسبانيا، ايطاليا، وألمانيا، إلا بربطها، بالخطوط الكبرى للوفاق الودّي الفرنسي الانجليزي لسنة 1904، لكن لابد من الإشارة أيضا إلى أنّ فرنسا مقابل هذا التغير الجذري في السياسة الانجليزية تجاه المغرب، فإنها تعترف بالحماية

---

[1] - Julien(Charles André): **Le Maroc…………., op.cit**,p 79

[2] - المادة الثانية من الجانب العلني لاتفاقية 1904، الفرنسية الانجليزية وتحديدا الجانب الخاص منها بالمغرب.

[3] - اتفاقية مدريد 1880 تم توقيعها من قبل ممثل الحكومة المغربية و وابرز القوىالاروبية المهتمة بالمسالة المغربية وخصوصا فرنسا اسبانيا وانقلترا'وعلى عكس ما طالبت به المغرب فان هذه الاتفاقية ساهمت في تقنين نضظام الجماية وليس الحد منه

[4] - المادة الثامنة من نفس الاتفاق

الانجليزية على مصر التي ناهضتها بشدة من 1882، و واصلت ذلك بعدما آزاحتها انقلترا من فاشودة سنة 1898، ممّا مثّل ضربة قوية لمصالحها الإستراتيجية بالمتوسط[1] و إفريقيا. ولقد بقيت فرنسا لمدة فاقت عشر سنوات لم تعترف فيها بالحماية الانجليزية على مصر[2] وتطالبها بالانسحاب، وهكذا يمكن القول أن اتفاقية 1904، وضّحت القواعد الأساسية للتحولات، الجغرا سياسية الجديدة، بمنطقة المغرب ومصر وأعلنت أيضا عن محافظة انجلترا على العديد من المصالح الاقتصادية الإستراتيجية بالمغرب " الفرنسي" لاحقا، مما سيجبر الحكومة الفرنسية وبضغط من "اللوبي"، الاستعماري بهذه المملكة على خوض صراع طويل من أجل الحد من النفوذ الانجليزي ، أثناء فترة الحماية، وهذا ما سيقودنا لشرح الأبعاد الاقتصادية لهذا الوفاق:

-**اقتصاديا:** كان الوفاق الودي الفرنسي الانجليزي نتاج مفاوضات عسيرة وطويلة بدأت منذ ديسمبر 1902 إلى أفريل 1904، تاريخ قبول فرنسا بالشروط الانجليزية التي أعلن عنها "لانسدون" Landsdowne [3] وزير خارجية، انجلترا، في مذكرة بعث بها إلى بول كامبن[4] سفير فرنسا بلندن ومن أهم المبادئ التي نصت عليها نذكر:

-احترام حرية التجارة.

- رغبة بريطانيا في المحافظة على الامتيازات، التي حصلت عليها بمقتضى معاهدة 1856 مع المملكة المغربية، ولقد نصّت أيضا المطالب الانجليزية على عدم المسّ بالامتيازات القمرقية، التي كانت تتمتع بها انجلترا، وطالبت أيضا المذكرة فرنسا، بعدم إحداث ضرائب جديدة يمكن أن تمس بمصالح التجار الانجليز بالسلطنة المغربية، وبالفعل أعلن "بول كامبن" Paul Cambon يوم 19 جويلية 1903 على موافقة وزير خارجية فرنسا " Delcassé" على هذه الشروط[5]، التي نصت عليها الاتفاقية الانجليزية الفرنسية لسنة 1904[6]. وهذا ما ستؤكد عليه المعاهدات الثنائية الفرنسية مع إسبانيا سنة 1904

---

[1] - كانت فرنسا قبل 1875، تاريخ شراء إنجلترا لحوالي 40% من أسهم الخديوي بمصر وكذلك قبل 1882، تحتل المرتبة الأولى على المستوى الاقتصادي وكذلك على المستوى الثقافي، حيث كانت اللغة الفرنسية تحتل المرتبة الثانية بالمدارس بمصر ولكن ذلك لم يمنع انقلترا من السيطرة عليها نظرا لازدياد أهميتها الاستراتيجية بعد حفر قناة السويس سنة 1869.

[2] - Baumont (Maurice): **La Méditerranée et les problèmes méditerranées 1865-1939** : La sorbonnes, paris 5 1988 p..

[3] - **لانسدون Lansdowne Henry Charles**: رجل سياسة انجليزي عاش بين 1845 و1927 كان في بداية حياته السياسية، ينتمي إلى الحزب الليبرالي بقيادة Gladstone ثم أعلن سنة 1890 الانفصال عن هذا الحزب، وتكوين مجموعة سياسية عُرفت تحت اسم الليبراليون الوحدويون Unionistes . (وكان محور الخلاف المسألة الأيرلندية)، الذين تحالفوا مع حزب المحافظين في انتخابات 1890 مما أهله ليكون وزيرا للدفاع في حكومة سالسبوري ما بين 1895و 1900. ثم لاحقا وزيرا للخارجية بحكومة.... بين 1900 و 1905، حين كان من أبرز مهندسي السياسة الخارجية الإنجليزية. حيث قطعت إنجلترا لأول مرة بعد أكثر من قرن مع سياسة العزلة، واتجهت نحو التحالفات، التي بدأت مع توقيع اتفاقية تحالف مع اليابان سنة 1902، ثم لاحقا وفاقا وديا مع فرنسا في أفريل 1904، وكان Londsdowne من أهم مهندسيه، وأصبح بين 1905و1915 من أبرز زعماء المعارضة في صفوف المحافظين بمجلس اللوردات.

[4] - **بول كامبن Paul Cambon** : شخصية سياسية فرنسية شغل عدة عناصر منها سفير فرنسا بأنقلترا

[5] - للاطلاع على المفاوضات التي سبقت اتفاقية 1905، والشروط الانجليزية التي تم فرضها. يمكن العودة إلى المراجع الانجليزية التالية:

- Twell (W): **Two Protectorate relations ships......** ,**op.cit** ,pp 187, 188, 189.
- Snow, William, Robert; **Britain and Morocco**: 1900-1906,....., **op.cit** pp 241, 242.

[6] نفس المرجع السابق 243

ومع ألمانيا سنة 1911، وما نصتّ عليه معاهدة الحماية الفرنسية المغربية وأيضا المغربية الإسبانية، لكن بالإضافة إلى هذه الأبعاد الاقتصادية فإن الاتفاقية نصت أيضا على أبعاد إستراتيجية.

-**إستراتيجيا**: بالرغم من الوفاق مع فرنسا، فإن انجلترا كان تعتبره نتاجا لتوافق مصالح الدولتين، لكن ذلك لم يمنع انجلترا من فرض إجراءات وقائية تجاه أي خلافات تقع مستقبلا مع فرنسا، وكذلك مع القوى الأوروبية الأخرى، التي يمكن أن تهدد أمن المتوسط، وبالتالي أمن الإمبراطورية والتجارة الانجليزية ، وبالرغم من تحول فرنسا من مرتبة العدو إلى الحليف. فإن ذلك لم يمنع انجلترا من القيام بإجراءات تجعلها تحافظ في هذه المرحلة الجديدة من العلاقات الدولية على التوازنات بالمتوسط، وذلك من خلال منع فرنسا من أن تكون جارتها في أغلب المناطق المتوسطية، ومنعها أيضا من السيطرة على أبرز المواقع الإستراتيجية وهذا ما نصت عليه اتفاقية 1904 من خلال:

-إصرار انجلترا على ضرورة الاعتراف بحقوق إسبانيا الجغراسياسية بالمغرب وكذلك الاقتصادية، وهذا الموقف الانجليزي لم يكن للدفاع عن مصالح إسبانيا، بل هدفه الدفاع عن مصالحها، لأن الحكومة الإسبانية في هذه الفترة كانت تدافع عن مصالح انجلترا بالوكالة وذلك من خلال الاستجابة للمطالب الانجليزية وإصرارها على عدم إمضاء أي اتفاق حول المغرب بدون استشارة انجلترا وموافقتها[1]، و كانت إستراتيجيّة انجلترا في هذه الفترة، على مستوى التقسيم الاستعماري تعطي الأولوية في أغلب الأحيان للهيمنة على المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية وتجعل من جاراتها دولا ضعيفة نسبيا[2]، ولقد نصت أيضا هذه الاتفاقية على تحييد مدينة طنجة ووضعها ضمن قانون خاص، لأن سيطرة أي قوة عليها حتى وإن كانت حليفة لانجلترا مثل فرنسا منذ 1904 وكذلك، إسبانيا، فإن ذلك يمثل خطرا على مدخل المتوسط الغربي وبالخصوص قاعدة جبل طارق الخاضعة للهيمنة الانجليزية منذ 1704 مما يهدد أيضا أمن المتوسط وبالخصوص الإمبراطورية الانجليزية .

وهكذا يمكن القول أن اتفاقية أفريل 1904، الانجليزية الفرنسية مثلت، نقطة تحول تاريخي في العلاقات الانجليزية الفرنسية والعلاقات الدولية بصفة عامة، حيث أعلنت عن أهم منعرج في العلاقات الانجليزية المغربية،بعدما تخلت انجلترا بالخصوص منذ 1904عن سياستها المبنية على مبدأ المحافظة على الوضع الراهن، ورفض أي مسّ بالوحدة الترابية للسلطنة المغربية، وكذلك دعم الإصلاحات، وتبنّت سياسة إمبريالية مبنية على التعويضات الاستعمارية، وتقسيم المغرب وفق مصالح القوى الامبريالية الأوروبية، وبالخصوص انجلترا فرنسا وإسبانيا وبدرجة أقل إيطاليا وألمانيا، ولقد مثلت هذه الاتفاقية أيضا منطلقا وقاعدة وكل الاتفاقيات مع بقية الدول الأوروبية[3].

ب-تراجع موقع انجلترا وازدياد النفوذ الفرنسي بالمغرب 1904-1912:

---

1 -Julien (Ch A): **LeMaroc..........., op.citp, 60.**

2 - المادة 8 من البنود العلنية لاتفاقية 1904، الفرنسية الانجليزية.

3 - خير فارس (محمد): **المسألة المغربية 1900-1912**، معهد الدراسات العربية، ص112

- في ظل هذه الظروف، وبالخصوص الوفاق الودي الفرنسي، الانجليزي بدأ موقع انجلترا بالمغرب يتآكل بصفة تدريجية وبالخصوص على المستوى السياسي وبدرجة أقل على المستوى الاقتصادي حيث رفضت انجلترا تقديم القروض للمغرب[1] ، و تجسّم التراجع الانجليزي على المستويات التالية:

-**اقتصاديا وماليا**: بالرغم من تواصل احتلال انجلترا المرتبة الأولى على مستوى المبادلات مع المغرب، بحوالي 50% سنة 1900 وأكثر من 50% من الواردات فإن فرنسا دعمت حضورها وأصبحت تحتل المرتبة الثانية، لكن مع ارتفاع هام لحجم مبادلاتها حيث أصبحت تمثّل حوالي 25% سنة 1890[2] أما على المستوى المالي فلقد أصبحت فرنسا الحريف الأول للمملكة المغربية، خاصة بعدما رفضت الخارجية البريطانية[3] سنة 1904 الموافقة على منح قرض للمغرب سواء من قبل الدولة أو المؤسسات المالية الخاصة. وذلك بالرغم من تشجيع" Mac Lean " المسئولين المغاربة على الاتصال بانجلترا، وبالرغم أيضا من اتصالاته الخاصة سواء مع المؤسسات المالية، أو المسئولين الإنجليز، وحسب ما يبدو فإن هذا الموقف الانجليزي مرتبط بالخصوص بخوف انجلترا من الفوضى التي أصبحت تعيشها السلطنة المغربية، خاصة بعد وصول السلطان "عبد العزيز" إلى السلطة (1894-1908) وما رافقها من انتشار للفوضى برزت من خلال ثورات القبائل التي مثّلت تهديدا لأمن المتوسط، والجالية الأوروبية بالمغرب ومن بينها الانجلو مالطية، وفي ظل هذه الظروف وأمام رفض ألمانيا منحها قرضا، لجأت السلطة المغربية لتأجيل سقوطها، إلى الاعتماد على فرنسا للحصول على الأموال وذلك بالرغم من معرفتها لنوايا فرنسا الحقيقية تجاهها. وبالفعل، حصلت من مؤسسة باريبا، على أكبر قرض فرنسي في الفترة الحديثة قدّر بـ 62.5 مليون فرنك فرنسي[4]، وذلك مقابل وضع فرنسا يدها على 60% من عائدات الجمارك المغربية، فكان ذلك إعلانا عن بداية الهيمنة الفرنسية على المغرب، خاصة وأنها تزامنت مع تدعيم وجودها العسكري.

-**عسكريا**: استغلت فرنسا بداية انهيار السلطة بالمغرب منذ بداية القرن العشرين وكذلك الاتفاقيات غير المتكافئة المفروضة عليها من قبل فرنسا، والتي منحتها حق تتبّع ما وقعت تسميتهم بالمتمردين أو الخارجين عن القانون[5]، لتسيطر بين 1900 و 1901 على العديد من الواحات المغربية، بالمناطق الحدودية مع الجزائر مثل واحة Touat وكذلك تدكات ثم استغلت بداية الانهيار الشامل للسلطة المغربية، إثر توقيع السلطان عبد العزيز على اتفاقية الجزيرة الخضراء يوم 16 جوان 1906،

[1] - Julien (Ch A): **Le Maroc face aux impérialismes** ;op.cit, pp80-81

[2] - Ganiage(Jean): **Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours**, L'harmattan, Paris 1992, p 376.

[3] - Ganiage(Jean): Les origines,……… **op.cit** ,p382

[4] - Ganiage(Jean): **Ibid** p, 383

[5] - Julien (Charles André): **Ibid**,p 82.

فاعتبره السكان، خائنا وباع البلاد للمسيحين، فعمّت الانتفاضات كامل أجزاء المغرب والتي كان من أهم قادتها "الجيلاني بن إدريس" الملقب بأبي حمارة الذي بدأ ثورته منذ وفاة السلطان الحسن سنة 1873 وازدادت حدة واتساعا بعد 1906 ونذكر أيضا تمرّد أحمد راسيوني، وبالفعل شملت هذه الانتفاضات العديد من المناطق، وتم أثناءها قتل العديد من الأوروبيين، بالعديد من المدن مثل فاس سنة 1907 والتي قتل بها الدكتور الفرنسي" موشان" Mauchamp[1] بمراكش يوم 19 مارس 1907 حيث علق وزير خارجية فرنسا على الحدث بقوله يوم 26 مارس 1907 "...إن الدكتور موشان المسكين قد أدى بموته خدمة كبيرة لعمل فرنسا بالمغرب"[2] وبالفعل استغلت فرنسا هذا الوضع، للتدخل والتخلص من قرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء، وبالخصوص الفصل المتعلق بالمحافظة على الوضع الراهن وسيادة السلطان. وبالفصل سيطرت على مدينته وجده من مارس 1907 وفي أوت من نفس السنة احتلت الدار البيضاء. مما سيؤدي إلى توتر العلاقات مع ألمانيا.

-وهكذا يمكن القول إنه منذ 1904 توفرت كل الظروف لانهيار السلطة بالمغرب الأقصى:

-دوليا: تخلصت فرنسا منذ 1904 من أبرز عائق كان يمنعها من تغيير الوضع الراهن، بالسلطنة المغربية وضمها إلى الجزائر، مقابل تنازلات من قبل الامبريالية الفرنسية لصالح انجلترا بالمغرب، على غرار ما تم بتونس، ولقد شملت هذه التنازلات الميدان التجاري، حيث نصت اتفاقية 1904، على محافظة انجلترا على امتيازاتها التجارية والقنصلية، وكذلك اتفاقية 1906، نصت على مبدأ "الباب المفتوح.." ، لكن الخلاف الوحيد مع انجلترا برز على مستوى طريقة السيطرة، فالبنسبة لفرنسا، كانت متسرعة وكان بعض الأطراف داخل حكومتها أنصار الاستعمار من دعاة التدخل المباشر[3]، لكن انجلترا، كانت من أنصار التدخل السلمي وفي إطار وفاق مع الدول المنافسة لفرنسا وبالخصوص ألمانيا وبدرجة أقل إيطاليا ، وفعلا هذا ما أكده سنة 1906، وزير خارجية انجلترا "لاندسداون" Landsdowne، لوزير الخارجية الفرنسي... ومن أهم ما ذكره في هذا السياق" .... إذا لعبت دورك مع ألمانيا، بلباقة وحزم فلا مفرّ لنا مع مرور الزمن من أن نعترف بحماية فرنسا على المغرب، إن "عقد" الجزيرة الخضراء دولي يقر بالمحافظة على الوضع الراهن بالمغرب وسلامة بلاده، فمن الحزم أن تتريث وتجعل ألمانيا إلى جانبك..."، لكن أزمتي طنجة 1905[4] و أغادير 1911[1].جعلت انقلترا تتيقن من أن الخطر الألماني على

---

[1] - **موشان** Mouchamp طبيب فرنسي استقر بمراكش منذ سنة 1905 ويوم 19 مارس من سنة 1907، وجد السكان فوق منزله راية مرفوعة فظنوا ذلك هوائيا للتجسس فهاجموا منزله وقتلوه.

[2]. Bulletin du Comité d'Afrique, Français, Avril 1907 p 125 -

[3] - خير فارس(محمد): **نفس المصدر السابق** ص136.

[4] – **أزمة طنجة Tanger 1905**: أمام تدعم التسرب الاقتصادي والعسكري الفرنسي وتصميمها على ضم المغرب، خاصة بعد اتفاق 1905 مع إنجلترا، وإقصاء ألمانيا من كل الاتفاقيات الثنائية حول المغرب بين 1902 و 1904، زار إمبراطور ألمانيا بصفة مفاجئة مدينة طنجة على متن سفينة عسكرية، وأعلن التزام ألمانيا بمحافظة المغرب على سيادته ووحدته الترابية، وعزمها على التصدي لمشاريع التسرب والهيمنة الفرنسية على المغرب. مما سيوفر لهذه المملكة مزيد المحافظة على استقلالها. وطالب بعقد مؤتمر دولي حول المغرب، ولقد وضعت هذه الأزمة فرنسا على حافة الحرب، التي كان وزير خارجية فرنسا، مستعدا لها بدعم من إنجلترا، حيث كان يرفض أي حوار مع ألمانيا. لكنه أجبر على الاستقالة يوم 6 جوان 1905، وقبلت فرنسا المطلب الألماني بعقد مؤتمر دولي حول المغرب.

أمن المتوسط حقيقي وتدفع فرنسا إلى التصلب في مواقفها[2] معلنة دعمها لها عسكريا وجعلت أيضا هذه التدخلات الألمانية، إنقلترا لاحقا لا تعارض تجاوزات فرنسا لاتفاقية 1906 بالجزيرة الخضراء. وبالخصوص البند المتعلق بالمحافظة على وحدة الأراضي المغربية، ولقد تزامنت هذه الأوضاع الدولية الملائمة لسقوط المغرب تحت الهيمنة الفرنسية، مع توفر ظروف أخرى ملائمة للتدخل وكانت على المستويات التالية:

-**اقتصاديا وعسكريا**: تدعّم الحضور الفرنسي الاقتصادي بالرغم من بقاء المنافسة بين أهم القوى وخصوصا انجلترا، فرنسا، ألمانيا وإيطاليا، أما على المستوى العسكري، وأمام الانهيار الشامل للسلطة المغربية منذ 1906 فإن فرنسا وجدت الفرصة ملائمة لتدعم حضورها بالعديد من المناطق، وسيصبح لهذا التسرب العسكري صبغة شرعية منذ 1908. بعد طلب السلطان عبد العزيز، المعونة الفرنسية لاستعادة الأمن والاستقرار، لكن المعارضة الألمانية ستؤجل السيطرة النهائية الفرنسية على المغرب بعض الوقت.

ج- الخطر الألماني على المغرب وتدعيم الوفاق الفرنسي الانجليزي:

شكلت الطموحات الألمانية، بالمتوسط الغربي وبالخصوص بالمغرب الأقصى، بعد 1890. خطرا كبيرا على المصالح الإستراتيجية الانجليزية بالمتوسط وكذلك الاقتصادية، وهذا ما جعل الخارجية البريطانية تعمل على إبعادها عن هذه المنطقة وذلك من خلال تدعيم فرنسا بكل الوسائل ولقد مثّل الخطر الألماني عاملا آخر ساهم في تدعيم الوفاق، حول المغرب وتخلي إنقلترا بصفة نهائية عن مسألة المحافظة على الوضع الراهن وقبل التعرض إلى المواقف الانجليزية من التهديدات الألمانية للمغرب سنحاول أن نتعرّف بسرعة على طبيعة المصالح الألمانية بهذه المملكة:

- في البداية ما يمكن التأكيد علي أن اهتمام ألمانيا بالمغرب الأقصى بدأ بصفة متأخرة، ذلك أن أول سفير ألماني تم تعينه بالمغرب كان في أواخر القرن التاسع عشر [3]، وذلك طبيعي لأن القوة الألمانية حديثة التكوين، حيث لم تتوحّد إلا سنة 1870، في عهد بسمارك (1870-1890)[4] الذي كانت طموحاته التوسعية خارج أوروبا محدودة، ومما يؤكد ذلك أنه بسمارك قبيل مؤتمر مدريد سنة 1880،

---

[1] – **أزمة أغادير Agadir**: مدينة وميناء مغربي، تقع بالسواحل الأطلسية الجنوبية.
–أما الأزمة ، فقد اندلعت إثر تدخل فرنسا وسيطرتها على فاس ومكناس سنة1911، الذي اعتبرته ألمانيا خرقا لمعاهدة الجزيرة الخضراء لسنة 1906 ، فأرسلت يوم 11 جويلية 1911 سفينة عسكرية إلى أغادير، مما كان سببا في حرب ألمانيا الفرنسية الجديدة، لكن Cailloux رئيس مجلس الوزراء في هذه الفترة والذي كان من أنصار حل الخلافات مع ألمانيا بطريقة سلميّة رغم معارضة العديد من أنصار Delcassé بالخارجية الفرنسية، تمكن من التوصل يوم 4 نوفمبر 1911 إلى توقيع اتفاقية ألمانية فرنسية، تحصلت ألمانيا بمقتضاه على جزء من الكنغو الفرنسي، وحرية التجارة بالمغرب، مقابل تنازلها بصفة نهائية عن معارضة التدخل الفرنسي بالمغرب، فكان ذلك إعلانا عن سقوط آخر الحواجز الدولية التي كانت تقف حاجزا أمام السيطرة النهائية الفرنسية على المغرب.

[2] - Julien(Ch A); **Ibid**, p 80, 81.

[3] - خيري فارس (محمد): **نفس المصدر السابق**، ص248

[4] - **بسمارك**: Bismarck من أبرز الشخصيات السياسية البروسية أثناء القرن التاسع عشر، عاش بين 1815 و 1898 ومن أهم انجازاته نذكر :
- اثر تعينه سنة 1852 من قبل ملك ألمانيا قيوم الأول كمستشار الألماني قام بإنجاز الوحدة الألمانية لصالح بروسيا بين 1864 و 1871
- أعلن يوم 18 جانفي 1871، بفرنسا عن قيام الإمبراطورية الألمانية وذلك بعد انتصاره على فرنسا وضم الالزاس- لوران الفرنسيّة
- سنة 1982 قام بتكوين الوفاق الثلاثي، الألماني الايطالي النمساوي

أعلن أن ألمانيا ليس لها مصالح خاصة بالمغرب،بل وأكثر من ذلك فإن الدبلوماسية الألمانية ساندت الموقف الفرنسي بالمؤتمر والذي كان يهدف إلى تقنين الحماية ودعم التسرب الفرنسي بالمملكة المغربية. لكن منذ أواخر القرن التاسع عشر وتحديد في عهد قيوم الثاني[1] (1888-1918) ازداد الاهتمام الألماني بالمغرب على المستويات التالية.

-اقتصاديا وماليا: ارتفع عدد الحجرات التجارية الألمانية بالمغرب إلى ثلاثة سنة 1896، بعدما كانت لا تملك شيئا سنة 1890، وأصبح حجم المبادلات التجارية مع السلطنة المغربية يقدر سنة 1903 بحوالي خمسة مليون مارك كانت تنافس فرنسا على المرتبة الثانية بالمغرب بينما المرتبة الأولى على مستوى المبادلات بقيت من نصيب انجلترا[2] وذلك في وقت تحولت فيه الرأسمالية الألمانية من مرحلة التنافس الحر إلى مرحلة الإمبريالية. مما جعل رجال الأعمال يضغطون على الحكومة للدفاع عن مصالحهم خاصة بالمغرب، حيث كونوا سنة 1902 لجنة للدفاع عن المصالح الألمانية بالمغرب في كل أنحاء ألمانيا[3] وقد تدعّمت هذه المصالح بعد أزمة طنجة سنة 1905، وما رافقها من وفاق امبريالي حيث تم في هذه السنة تكوين شركة احتكارية للتبغ تملك فرنسا 36.2% من رأسمالها وألمانيا حوالي 18% من أسهمها وتم أيضا تكوين الشركة المغربية للأشغال العامة التي تم تقاسم أسهمها بطريقة غير متساوية بين الدول المتنافسة بالمغرب حيث تحصلت فرنسا على 50% من أسهم الشركة وألمانيا حوالي 30% وانجلترا حوالي 6.5% وإسبانيا 5% ولقد وجد التقسيم معارضة شديدة من قبل انجلترا التي اعتبرته وفاقا اقتصاديا يهدد مصالحها ويتنافى مع اتفاقية الجزيرة الخضراء التي نصت على سياسة الباب المفتوح، وبالإضافة إلى هذا الاهتمام الألماني بالمغرب على المستوى الاقتصادي فإن اهتماماتها كانت لها أبعاد سياسيّة وإستراتيجية أخرى.

-سياسيا: إثر أزمة طنجة سنة 1905، تمكنت ألمانيا من فرض عقد مؤتمر دولي بالجزيرة الخضراء بين 16 جانفي و 7 أفريل 1906، والذي بالرغم من كونه ساهم في تدويل المسألة المغربية، ولم يغلق الباب أمام زيادة النفوذ السياسي الفرنسي[4]. فإنه أكد بالخصوص الدور التي أصبحت تلعبه ألمانيا على المستوى العالمي، لكن بالرغم من أهمية دورها بالمغرب وتصعيدها بطنجة سنة 1905 وأغادير سنة 1911، فإن طموحاتها الترابية كانت محدودة والهدف من وراء التصعيد بالمغرب هو الحصول على المكاسب التالية:

---

[1] - قيوم الثاني **Guillaume II**: شخصية سياسية بروسية عاش بين 1859 و 1944، ولقد أصبح، إمبراطورا لألمانيا بين 1888 و1918 فمن ابرز ملامح سياسته نذكر:
-التخلي عن بسمارك سنة 1890، حيث أصبح يشرف بنفسه على تسيير شؤون ألمانيا.
-دخل في تنافس امبريالي عسكري مع انقلترا منذ 1898
-سلك ضد فرنسا سياسة إزعاج بالمغرب من خلال تدخله بطنجه سنة 1905 و أغادير سنة 1911.
-كان من أبرز مهندسي الوفاق الثلاثي.

[2] -Ganiage (Jean): **op.citd** p 375. 376

[3] - خيري فارس (محمد): **نفس المصدر السابق** ص 112-113

[4] -Julien(Charles André):**Le Maroc , …op.cit** ,p,65.

- إفشال الوفاق الفرنسي الانجليزي لسنة 1904.

- الضغط بالمغرب للحصول على تعويضات استعمارية بمناطق أخرى وهذا ما أكد عليه "رادوفيتز" Radowitz سفير ألمانيا بمدريد سنة 1903 حين صرح " في حالة تقسيم المغرب فإن ألمانيا تريد تعويضا سواء بالمغرب أو خارجه مثل جزيرة فرنناندو" Fernando. Po" وبالفعل فإن المسألة المغربية كانت أداة من أدوات سياسة ألمانيا العالمية، وهذا ما حدث إثر أزمة أغادير في 11 جويلية 1911 التي انتهت بتوقيع اتفاقية فرنسية ألمانية في جويلية 1911 كان من نتائجها تخلي فرنسا عن جزء من الكنغو لصالح ألمانيا وتحصلها أيضا على حرية التجارة بالمغرب مقابل عدم مناهضتها لتوسع النفوذ الفرنسي بالمغرب وبالفعل فإنه بعد هذا الاتفاق بأشهر فرضت فرنسا الحماية على السلطان المغربي مولاي حافظ في مارس 1912 أي بعد زوال آخر عقبة تعرقل التدخل الفرنسي بالمغرب خاصة وأن أكبر قوة عالمية وهي انجلترا لم تعد منذ 1904 تناهض مشروع الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى، بالرغم من تأكيد الوفاق الودي لسنة 1904 بين فرنسا وانجلترا على مبدأ محافظة السلطان على سيادته[1]، لكن هذه المعاهدات وفرت الإطار المناسب للتدخل، لأنها نصت على حق فرنسا كدولة مجاورة للمملكة المغربية فرض الأمن بتعاون مع سلطان المغرب[2]، ولعل هذا ما تأكد قبل معاهدة الحماية وبالخصوص إثر احتلال فرنسا مدينة فاس سنة 1911، وفي الوقت الذي ناهضت فيه ألمانيا هذا التدخل بقوة واعتبرته خرقا لمؤتمر الجزيرة الخضراء، وردت الفعل بإرسال سفينة عسكرية إلى مدينة أغادير في جويلية 1911، وكاد هذا التدخل أن يؤدي إلى اندلاع حرب "أوروبية" بحكم طبيعة المعاهدات بين هذه الدول فإن انجلترا لازمت الصمت أو لنقل اتخذت موقفا متماشيا مع التزاماتها التي نصت عليها اتفاقية 1904، بل أكثر من ذلك ساهم التدخل الألماني العنيف بالمغرب سنة 1905 و 1911 في تدعيم التحالف الفرنسي الانجليزي، خاصة وأن انجلترا كانت من أبرز المناهضين لألمانيا بالمتوسط وطلبت من فرنسا عدم تقديم أي تنازلات تضمن التفوّق لمنافستها الأولى بالمتوسط والعالم عموما وقد تجسّم هذا الموقف الانجليزي المناهض للوجود الألماني بالمتوسط من خلال :

- رفض انجلترا للمقترحات التي تقدمت بها ألمانيا لتقسيم المغرب وآخرها مشروع قدم سنة 1899 أثناء المحادثات بين"Hazfeldt" سفير ألمانيا بلندن و"شابمرلن" Chamberlain[3] وزير المستعمرات الانجليزية والتي نصّت على حصول انجلترا على المغرب "الاستراتيجي" وتحديدا طنجة والمناطق المجاورة لها. وألمانيا على المغرب الاقتصادي وبالخصوص، الرباط، الدار البيضاء والمناطق

---

[1] - Julien(Charles André): **Ibid**, p 66

[2] -البند الأول من اتفاقية الجزيرة الخضراء الدولية حول المغرب سنة 1906.

[3] - **شابمرلن جوزاف Chamberlain Joseph** : رجل سياسة إنجليزي عاش بين 1836 و 1914 وشغل العديد من المناصب مثل وزير التجارة بين 1880 و 1886 ووزير المستعمرات بين 1895 و 1903 كان من أبرز أنصار النظام الإمبريالي وكذلك قيادة الانشقاق عن الحزب الليبرالي، لمناهضة فكرة الحكم الذاتي بإرلندا Home Rule التي أعلنها Gladstone وكون إثر ذلك الحزب الليبرالي التوحيدي

المجاورة وفرنسا على التخوم المحاذية للجزائر إلى منطقة الملوية[1]، ولقد نصّت أيضا الاقتراحات الألمانية على المحافظة على سياسة "الباب المفتوح" في الميدان التجاري والاقتصادي عموما، ولكن موقف انجلترا كان الرفض، لأن الخلافات مع ألمانيا لا تخص فقط المسألة الاستعمارية فقط، بل هي أشمل لم يكن المتوسط بما في ذلك المغرب سوى جزء منها، لذلك عملت انجلترا على إبعاد ألمانيا عن المغرب من خلال إبعاده عن المفاوضات التي وقعت حول المسألة المغربية بين 1902 و 1905. وتأكد هذا الموقف أيضا من خلال ردود فعل أنقلترا إثر أزمتي طنجة سنة 1905 وأغادير سنة 1911 حيث كانت ردود فعل أنقلترا كالآتي.

-إثر الأزمة الأولى : أعلنت انجلترا أنها غير مستعدة للسماح لألمانيا بالسيطرة على أي ميناء مغربي لأن ذلك يهدد طريق الهند وبالتالي طرق المواصلات مع إمبراطوريتها[2] ولقد اتفق المحافظون والليبراليون حول هذه السياسة حيث صرح وزير الخارجية الليبرالي" Grey " في 19 جانفي 1906 فيما يتعلق بالخلاف الألماني الفرنسي بالمغرب بما يلي "إذا أجبرت فرنسا على خوض حرب ضد ألمانيا.. فسوف لن نبقى على الحياد، بل سنقف إلى جانب فرنسا..."[3] ، وهذا ما دفع الشق الموالي لانجلترا أو لنقل من أنصار التحالف معها بقيادة وزير الخارجية " Delcassé"، يقف ضد تقديم أي تنازلات مما جعل ألمانيا تشنّ ضده حملة شعواء وتطالب بإقالته، وبالفعل فإن الشق الثاني والذي كان من أنصار حل المشاكل مع ألمانيا عن طريق المفاوضات رفض بشدة مواقف وزير الخارجية الفرنسي، ودفعه إلى الاستقالة، وكان من أهم أنصار هذا التوجه رئيس مجلس الوزراء "روفيي موريس" " Rouvier Maurice"[4] الذي صرح ".... نعرف جيدا انجلترا فهي لا تخشى أن يقع غزوها من قبل ألمانيا.... تريد أن تجعلنا في الواجهة، وأي حرب مع ألمانيا تعتبر حاليا مغامرة غير محسوبة.."[5]، لكن ما يهمنا من خلال هذه الأحداث التي عقبت زيارة قيوم الثاني لطنجة سنة 1905 أن انجلترا أصبحت تشعر بأن ألمانيا أكبر خطر على مصالحها بالمغرب ، وهذا سيساهم في المزيد من تدعيم تحالفها مع فرنسا مما سيعجل أيضا بالانهيار النهائي للسلطة المغربية وسقوطها تحت الحماية الفرنسية، خاصة بعدما أكدت انجلترا على نفس الموقف من ألمانيا إثر أزمة أغادير سنة 1911.[6]

وهكذا يمكن التأكيد علي أنّ ألمانيا بالرغم من تزايد نفوذها الاقتصادي بالمغرب منذ أواخر القرن التاسع عشر فإنّ نسبته تبقى محدودة جدا وبالتالي فإن الهدف الرئيسي من وراء تدخلها بالمغرب

---

[1] Milza(Pierre): Histoire des relations……., **op.cit** , p 188.-

[2] Milza(Pierre):Histoire des relations…………,:**Ibid** P 188. -

[3] -إدوارد قراي **Edward Grey** : رجل سياسة انجليزي عاش بين 1862 و 19333، كان ينتمي للحزب الليبرالي شغل عدة مناصب من بينها وزير خارجية بين 1906و 1916 وكان من أبرز مهندسي الوفاق الثلاثي سنة 1907 وكذلك اتفاقية أفريل 1915 مع ايطاليا.

[4] Milza (Pierre): **Ibid** p 188. -

[5] - روفيي موريس **Rouvier Maurice** : رجل سياسة فرنسي عاش بين 1842و 1911، شغل عدة مناصب أهمها نائب بالبرلمان بين 1871و 1903 ، وكذلك وزير للمالية بين 1902 و 1905 ورئيس للحكومة بين جانفي 1905 وفيفيري 1906، حيث كان أبرز المساندين لعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906، مما أجبر Declassé على الاستقالة.

[6] Julien(Charles André):**Le Maroc ,op .cit,** p,85, 86.. -

الأقصى، هو محاولة إفساد الوفاق الفرنسي الانجليزي لسنة 1904، وخاصة استعمال القضية المغربية كورقة ضغط ومساومات في سياستها الدولية، وهذا ما أكدته اتفاقية جويلية 1911 مع ألمانيا فلا غرابة إذن في ظل هذه الظروف أن تساهم المعارضة الألمانية في تأجيل استعمار المغرب لفترة قصيرة جدا بالمقارنة مع الموقف الانجليزي الذي ساهم في المحافظة على الوضع الراهن، لفترة دامت أكثر من سبعين سنة، بل وأكثر من ذلك فإن هذه السياسة الألمانية دعمت الوفاق الإمبريالي حول المغرب الأقصى بصفة خاصة والمغرب العربي بصفة عامة وكانت انجلترا مركزا رئيسا للقرار حول هذه المسائل بحكم كونها في هذه الفترة كانت أكبر قوة عالمية رغم ظهور منافسين جدد.

3- دور إنقلترا في التقسيم الاستعماري للمغرب العربي 1880-1912:

-يمكن القول، أن التحولات الدولية وما رافقها من تغير في إستراتيجية انجلترا العالمية، كانت إحدى العوامل التي سارعت كما رأينا سابقا في سقوط تونس تحت الهيمنة الفرنسية سنة 1881 والمغرب سنة 1912 وذلك بحكم قوتها التجارية والاقتصادية والعسكرية، حيث كانت كما يقول (Maurice Baumont) مركز السياسة العالمية، وبالتالي فإن دول المغرب العربي كانت ضحية تحوّل سياستها بين 1878 و1912، إذ تحوّلت عن مبدأ المحافظة على الوضع الراهن، إلى سياسة إمبريالية تعتمد مبدأ التعويضات على المستوى العالمي [1] وفي هذا السياق يمكن القول أنها كانت من أهم مهندسي هذه الاتفاقات وبرز ذلك على المستويات التالية:

-التقسيم الإسباني الفرنسي للمغرب: لعبت انجلترا دورا رئيسيا في هذا التقسيم وهذا ما جعل وزير خارجية فرنسا(Delcassé) يصرّح سنة 1902 " إن الاتفاق مع مدريد حول المغرب يمر عبر لندن..."[2] وبالفعل فلقد وصل الفرنسيون إلى قناعة مفادها أنه لا يمكن، الحصول بالمنطقة المتوسطية على مستعمرات جديدة بدون موافقة انجلترا خاصة بعد فشل مشروع الاتفاق الاسباني الفرنسي حول المغرب في أوت 1902 بعد مفاوضات سرية بين الجانبين إذ رفض رئيس حكومة المحافظين سليفلا الإمضاء على مشروع الاتفاق خوفا من إغضاب انجلترا حيث صرح في هذا السياق "...إن إسبانيا لا ترغب في عقد تسوية بدون إعلام انجلترا، نظرا لكوننا لا يمكننا مواجهة نقمتها ، وفرنسا لا يمكنها أن تقدم لنا سوى المساعدة الدبلوماسية"

-إذن هذه التصريحات تؤكد دور انجلترا الحاسم في التقسيم الاستعماري لمنطقة المغرب العربي، حيث كانت تراقب عن كثب كل التحوّلات، وكانت مصرّة على مناهضة أي تقسيم يمكن أن يضر بمصالحها الإستراتيجية والاقتصادية وعلى هذا الأساس أيضا قامت بإبعاد ألمانيا من لعب أي دور بالمتوسط، كما رأينا ذلك سابقا،... وهذا ما جعل الخارجية الفرنسية تجعل انقلترا طرفا في أي تقسيم أو

---

1 - Twell.(W) :**Two Protectorate** ,op .cit P 187

2 - **Ibid** , p188....

مفاوضات تهم المنطقة المغاربية عموما، والمغرب الأقصى بصفة خاصة، وفي هذا الإطار بيّن Delcassé وزير خارجية فرنسا في فيفري 1902،لـ Landsdowne وزير خارجية انجلترا "أن تبادل وجهات النظر بين فرنسا وإسبانيا حول المغرب، يبقى ذا طابع أكاديمي ما لم تشترك انجلترا في صياغة هذا الاتفاق[1] " فلا غرابة في ظل هذه الأوضاع، أن تكون إحدى النقاط الأساسية للاتفاق الإمبريالي الفرنسي- الانجليزي لسنة 1904، تتعلق بدور إسبانيا في تقسيم المغرب[2]، وبالتالي وفر الإطار الملائم للاتفاق الإسباني الفرنسي، الذي تم سنة 1904 أي بعد أشهر من الاتفاق الفرنسي الانجليزي والذي كان في عدة جوانب يخدم مصالح انجلترا ولقد نص على المبادئ التالية:

-التقسيم الجغرافي: اعتماد الاتفاقية الفرنسية الانجليزية لسنة 1904 وبالخصوص الاتفاق الاسباني الفرنسي بتاريخ 13 أكتوبر 1904، الذي نصّ على كون المجال الجغرافي الاسباني يمتد من وادي سيبو على الأطلنطي حتى وادي الملوية بالمتوسط، مع العلم أن فرنسا، أبدت تشددا في المفاوضات تطلّب تدخل انجلترا للوصول إلى هذا الاتفاق، وفي الواقع فإن طبيعة هذه الاتفاقية وهذا التقسيم، كانا في خدمة الامبريالية الانجليزية ، التي كانت إستراتيجيتها مبنية على منع فرنسا، أو أي قوة أروبية ذات شأن من أن تكون جارتها بالمناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالمتوسط[3] مثل السواحل المتوسطية بالمغرب، وكذلك جزء من السواحل الأطلسية، وذاك بالرغم من الوفاق الودي بينهما، ذلك أن الامبريالية الانجليزية كانت تفضّل أن تكون جاراتها بهذه المنطقة المتوسطية دولا ضعيفة خوفا من حدوث أي توتر معها يمكن أن يهدّد أمن المتوسط ولعل ذاك يبرز بوضوح من خلال تأكيد الاتفاقية الفرنسية الانجليزية لسنة 1904 وكذلك الاتفاقية الاسبانية الفرنسية لنفس السنة، على ما يلي "أنه في حالة تخلي اسبانيا عن مجالها، فإنه لا يحق لفرنسا السيطرة عليه[4]." وهكذا فإن الامبريالية الانجليزيّة لعبت دورا مركزيا في بلورة هذا الاتفاق وذلك دفاعا عن مصالحها الإستراتيجية، لكن هذا الاتفاق كانت له أبعاد أخرى.

-اقتصاديا: نصّ بالخصوص على سياسة الباب المفتوح على المستوى التجاري وعدم المس بالاتفاقيات السابقة بين المغرب وبقية الدول الأوروبية، وقامت أيضا انجلترا بدور شبيه في هيمنة ايطاليا على ليبيا.

-دور انجلترا في الهيمنة الايطالية على ليبيا : ساهم الدعم والمواقف الانجليزية المساندة للامبريالية الايطالية الناشئة في حصولها على ليبيا في إطار إعادة التقسيم الامبريالي لإفريقيا، لأن انجلترا كانت منذ فترة الوحدة الايطالية، الحليف الأول لها، وذلك من أجل خلق منافس لفرنسا أو لتجعل

---

1. Julien(Charles André):**Le Maroc ; op.cit,** pp60-61. -
2. -المادة 8 من الاتفاق العلني الفرنسي الانجليزي حول المغرب في أفريل 1907.
3. Pinon (René): **L'Empire de la méditerranée**, librairie académique paris 1912, p 26.-
4. - المادة الأولى من الاتفاق السري الإنجليزي الإسباني في 4 أكتوبر 1904 والتي نصت على قبول إسبانيا بنود الاتفاق الفرنسي الإنجليزي.

منها أي إيطاليا "..... حارس المتوسط بالنسبة لبريطانيا..."[1] وفي هذا السياق يمكن القول انه بالرغم من تحول الأوضاع الدولية منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وتبلور تحالفات جديدة، فإن انجلترا شجعت إيطاليا وساندتها على احتلال ليبيا للأسباب التالية:

-الامبريالية الانجليزية ، على عكس بقية الإمبرياليات كانت تملك أكبر إمبراطورية استعمارية، تفوق بكثير مجال الدولة الامبريالية الثانية على المستوى العالمي وهي فرنسا[2]. ولم تكن قبل 1914 في حاجة إلى ضم مناطق جديدة، إلا المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية مثل مصر، قبرص.... والتي تشكل السيطرة عليها من قبل أي دولة عظمى خطرا، على المصالح الإستراتيجية والاقتصادية لانجلترا[3] وتفسر أيضا هذه المساندة لإيطاليا بعوامل أخرى منها:

-أنه من سمات الإمبريالية الانجليزية ، في هذه المرحلة أي منذ أواخر القرن التاسع عشر وسنة 1914، الميل لتقاسم المصالح على حساب تقاسم الأراضي[4] لكن من الظواهر التي ميزت العلاقات بين القوى الإمبريالية بصفة عامة هو أنه يمكن أحيانا للرأس المال المالي تحقيق أهدافه خارج الإطار الكولونيالي، وتميزت الإمبريالية الانجليزيّة أيضا بالميل إلى تأسيس المجموعات المالية والدولية، وتقديم تنازلات اقتصادية للقوى المتنافسة بنفس المنطقة، وهذا ما حصل بالمغرب وتونس سابقا، حيث نصّت الاتفاقيات على محافظة انجلترا على العديد من المصالح الإستراتيجية والاقتصادية، فلا غرابة في ظل هذه الوضعية أن يعلن" Eugène Etienne" أحد أبرز دعاة الاستعمار بالمغرب قبيل اتفاقية 1904 "... إن رجال الأعمال مستعدون لإعطاء القوى المهيمنة على المغرب كل التنازلات المطلوبة، والضمانات التي يريدونها"[5]، لكن الموقف الانجليزي المساند لإيطاليا يفسر أيضا بكون، الإمبريالية الانجليزية ، في إطار صراعها مع الإمبريالية الألمانية الناشئة عملت بكل الوسائل على أبعاد ألمانيا عن المتوسط، خاصة بعدما تسربت أنباء عن عزم ألمانيا إنشاء محطة بحرية للفحم، بمدينة فزان الليبية وذلك لتموين سفنها بالمتوسط، فأعلنت انجلترا رفضها لذلك وهدّدت بالاستيلاء على ليبيا إن لم تقم إيطاليا بذلك[6]. لأن وجود ألمانيا بهذه المنطقة يمثل خطرا كبيرا، على أمن المتوسط وبالتالي الإمبراطورية الانجليزية ، وعلى هذا الأساس شجعت إيطاليا على السيطرة على ليبيا، ولكن أيضا لابعاد فرنسا حتى لا أن تكون جارتها بمصر ويهدف أيضا هذا الموقف الانجليزي لابعاد إيطاليا عن دول التحالف الألماني، النمساوي المجري، في فترة احتدت فيها التناقضات الإمبريالية وأصبحت الأوضاع تنبئ باندلاع حرب عالمية.

---

1 - Pinon (René):**op.cit** p384...

2 - لينين: **الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**. دار التقدم موسكو ص.81.....

3 - Bouvier (J), Girault(R), Thobie (Jacques): **L'imperidisme à la Française 1914-1960.** Editions la découvert ; paris 1986, p 15.

4 - جاك توبي : **الامبريالية الفرنسية والولايات العربية في السلطة العثمانية 1840-1914**: سلسلة تاريخ المشرق العربي الحديث ص103.

5 - Julien (Charles André): Le Maroc..........,**op.cit** ,p 69.

6 - Charles (Apowontno): **Tripoli and young Italy,** London 1912, p 415.

الخاتمة:

وهكذا يمكن القول أنه مثلما لعبت انجلترا دورا بارزا في محافظة تونس وليبيا والمغرب الأقصى مدة طويلة على استقلالها أي بين 1830 وأواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وذاك نظرا لعدة أسباب، و من بينها بالخصوص الإستراتيجية الانجليزية المبنيّة على المحافظة على الوضع الراهن statu quo بهذه المنطقة، لكن تخلي هذه القوة على هذه السياسة وتعويضها بسياسة إمبريالية تعتمد مبدأ التفويضات لما لا تملك A policy of compensation، جعل هذه الدول وفي إطار وفاق إمبريالي بيّن الدول الأوروبية، تكون ضحية تحول سياسة انجلترا العالمية[1] وبالتالي تسقط تحت الهيمنة الفرنسية الأسبانية والإيطالية، ضمن تقسيم استعماري ، كانت انجلترا أحد أبرز مهندسيه وحافظت بمقتضاه بالمغرب العربي على العديد مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية نظرا للتنازلات التي فرضتها على إسبانيا وفرنسا بالخصوص، والتي ستخوّل لها التمتع بهذه الامتيازات في إطار الحماية الفرنسية بالمغرب وتونس، والإسبانية بالمغرب.

1 - Twell,(W) : **Ibid** , p 196.

الباب الثاني

الأبعاد الإستراتيجية والسياسية للصراع البريطاني- الفرنسي في سياق الحماية بتونس والمغرب الأقصى:

1881 -1939

الفصل الأول:

معاهدتا الحماية بتونس و المغرب الأقصى و خفايا الموقف البريطاني من التدخّل العسكري الفرنسي في شمال افريقيا

المقدمة:

اعتبرت العديد من الكتابات التاريخية أن الخلافات الفرنسية الأنجليزية، حول الإيالة التونسية والمملكة المغربية حسمت أثناء مؤتمر برلين 1878، وكذلك الوفاق الودي لسنة 1904 بين فرنسا وانجلترا، حيث ذهب البعض إلى حد القول مثلا أن فرنسا مُنحت تونس صكا على بياض[1] أثناء مؤتمر برلين، لكن تفحص العديد من المصادر سواء الانجليزية أو الفرنسية يبين أن هذه الكتابات[2] تنقصها الدقة والموضوعية، لأن التدخل العسكري الفرنسي بالمملكتين وفرض معاهدتي الحماية على محمد الصادق باي (1859-1882) بتونس. ومولاي حافظ (1908-1912)بالمغرب، أثار العديد من الخلافات بين الجمهوريين بفرنسا[3] والليبراليين بانجلترا.[4] الذين لم يساندوا التدخل بالمملكتين، وذهبوا إلى أكثر من ذلك حين رفضوا الاعتراف قولا وفعلا بمعاهدتي باردو ومكناس، ولقد تطلب الاعتراف بالحماية الفرنسية مفاوضات شاقة كما أكدت ذلك العديد من وثائق الخارجية البريطانية، بين الحكومات الفرنسية والانجليزية أثناء هذه الفترة، أُجبرت من خلالها فرنسا على تقديم العديد من التنازلات الإستراتيجية والاقتصادية لصالح القوى الإمبريالية المنافسة لها بالمملكتين وبالخصوص انجلترا ولقد أكدت ذلك العديد من الاتفاقيات ومن بينها باردو ومكناس على ذلك، وفي هذا السياق سنتناول الإشكاليات التالية.

-التدخل العسكري الفرنسي بالمغرب وتونس وردود فعل انجلترا.

-مصالح انجلترا من خلال معاهدتي باردو ومكناس.

I- التدخل العسكري الفرنسي بتونس والمغرب الأقصى وردود فعل انجلترا

1- ظروف التدخل بتونس والمغرب:

بالرغم من الاختلافات الزمنية حول بداية التدخل العسكري الفرنسي بكل من المغرب وتونس، فالأول بدأ في أفريل 1881، والثاني بدأ عمليا منذ 1907[5]، فإن ذلك لا ينفي وجود عدة نقاط تشابه، بالخصوص على مستوى ردود فعل انجلترا، وبرزت على المستويات التالية.

-التدخل الأول والثاني تم في فترة تميزت ببداية الوفاق الإمبريالي بين كل من فرنسا وانجلترا.

---

[1] - Deschanel : **Histoire de la politique extérieures de la France,** Paris 1936, p 59.

[2] - لدراسة هذه المواقف يمكن العودة إلى المرجع التالي: Deschanel: ... ..., **Ibid, pp59-60**

[3] - التدخل العسكري الفرنسي بتونس والمغرب الأقصى تم أثناء فترة الجمهورية الثالثة فرنسا (4 سبتمبر 1870، 10 جويلية 1940)، حيث كان على رأس الجمهورية الثالثة " الانتهازية، République opportuniste (1877-1898) الليبرالي Jules Grevy الذي تواصل حكمه بين جانفي 1879، وديسمبر 1887، والذي كانت حكومته تمثل بالخصوص العائلات البرجوازية الفرنسية ، مثل(Leon say, Freycineté , Ferry)، أما أثناء التدخل العسكري بالمغرب وفرض نظام الحماية ، فقد كان في البداية Armand Fallières رئيسا للجمهورية والذي انتهت فترة حكمه يوم 17 جانفي 1913، حيث أنتخب رايمون بوانكري Raymond Poincaré رئيسا جديدا للجمهورية يوم 17 جانفي 1913، والذي تواصل حكمه إلى يوم 17 جانفي 1920، مع العلم أن هذه الفترة كان يسيطر فيها على الحكومة، اليسار المعتدل، بقيادة Raymond poincarré، الذي كان رئيسا لمجلس الوزراء بين 1912 – 1913 ثم أصبح رئيسا للجمهورية.

[4] - التدخل العسكري الفرنسي وفرض معاهدتي حماية على باب تونس في 12 ماي 1881 تم في عهد الحكومة الليبرالية الانجليزية بقيادة قلادستون **Gladstone** (1880-1885)، أما في المغرب. فإن التدخل العسكري الفرنسي وفرض معاهدة حماية على سلطان المغرب مولاي حافظ في 30 مارس 1912 ثم أيضا في عهد الليبراليين في هذه الفترة بقيادة Asquith(1908-1915)

[5] - Twell,(W): **Two Protectorate relation ship, in International community, France and Tunisia, France and Morocco, Ibid**, p 189.

-التدخل بالمملكتين، تمّ في عهد الليبراليين الانجليز، المعروفين على الأقل إلى بداية الثمانينات من القرن التاسع عشر بمناهضتهم للحرب وتوسيع الإمبراطورية إلا في الحالات التي يقع فيها تهديد أمن انجلترا ومستعمراتها بصفة مباشرة.[1]

-لقد بدأ التدخل العسكري الفرنسي بتونس في 24 أفريل 1881، مستغلا في ذلك ذرائع واهية، تمثلت في خلافات حدودية بين القبائل التونسية والجزائرية[2] . وذلك في وقت لم تحسم فيه العديد من الخلافات الانجليزية الفرنسية حول "الايالة" التونسية، خاصة بعد وصول الليبراليين الانجليز إلى السلطة في جويلية 1881، مما أثار مخاوف لدى الفرنسيين[3]، وذلك في وقت كان فيه أيضا جزء من أصحاب المصالح بتونس من الجالية الانجلو مالطية مناهضين للتدخل العسكري بتونس ومن أنصار المحافظة على الوضع الراهن[4] أما بالنسبة للمغرب الأقصى، وبالرغم من الاختلافات الزمنية فإن الجمهورية الفرنسية، استغلت أيضا الانهيار الشامل لسلطة السلطان مولاي عبد العزيز (1898-1908)، اثر توقيعه لاتفاقية الجزيرة الخضراء[5] والذي ساهم في توسّع جبهة الرفض لسياسته بالمغرب، فإلى جانب تمرد الروكي "Rogui"[6] وراسيوني[7]، انضمت بقية القبائل المغربية، والعديد من المدن للمناطق الثائرة، وفي ظل حركة التمرد العارمة، اعتبرت عامة الناس في فورة غضبها، أن الأوروبيين الموجودين بالمغرب لا يمثلون سوى الطلائع الأولى للاستعمار الفرنسي، فتم في هذا السياق قتل العديد منهم على غرار الطبيب الفرنسي موشان[8] Mauchamp. بمراكش يوم 19 مارس 1907، وكذلك تسعة أوروبيين بالدار البيضاء يوم 30 جويلية 1897، و تمّ أيضا في نفس السياق، خطف العديد من الأجانب مثل الانجليزي Mac

---

[1] - من الشعارات التي رفعها الليبراليون الانجليز بقيادة قلادستون أثناء حملتهم الانتخابية سنة 1880 الأمن، الحرية، والعدالة.

[2] - في 30 و 31 مارس 1881، هاجم أهالي خمير خلال يومين متتالين، القبائل الحدودية الجزائرية، من أجل مسألة "الدية" فكان ذلك ذريعة لبداية التدخل العسكري الفرنسي التونسي. يمكن الرجوع إلى: أني راي غولد زيفار: الحدود الجزائرية التونسية والحملة العسكرية بالبلاد التونسية، الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية، ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية سنة 1881، المنشورات العلمية التونسية، سلسلة الحركة الوطنية التونسية عدد1، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المركز القومي الجامعي للتوثيق العلمي والتقني، 1986.

[3] - Martin (Jean-François): **Histoire de la Tunisie contemporaine ; de Ferry à Bourguiba, 1881-1956,** Harmattan, Paris 1993, P.33.

[4] - **Ibid**, P.34, 35,

[5] - **مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906**: عقد بطلب من المغرب وألمانيا، إثر عملية طنجة سنة 1905، والتي تمثلت في قدوم قيوم الثاني مستشار ألمانيا إلى المدينة، وإعلانه عن تشبث ألمانيا بالوحدة الترابية للمغرب الأقصى، ورفضها التدخلات الفرنسية بالمغرب، وطالبت بعقد مؤتمر دولي وفي حول المسألة المغربية، وبعد رفض فرنسا في البداية لهذا الطلب، قبلت ذلك، وعقد بين 16 جانفي و7 أفريل06 19-، بالجزيرة الخضراء بالقرب من سواحل مضيق جبل طارق، وحضرته ستة عشر دولة، أبرزها، إنجلترا، فرنسا ألمانيا وروسيا وإيطاليا، وكذلك الولايات المتحدة...، وتم التوقيع على مقرراته يوم 7 أفريل 1906، ومن أهم ما نصت عليه نذكر، محافظة المغرب الأقصى على وحدته الترابية، والمحافظة أيضا على سياسة "الباب المفتوح" على المستوى التجاري، وحق فرنسا أيضا في الإشراف على مراقبته وتسيير أربعة مواني مغربية، وهي الرباط مزاقان، صافي Safi وموغودر، وحق إسبانيا أيضا في مراقبة وتسير مواني، تطوان، لعراش، بينما نصت الاتفاقية على تسيير ميناني طنجة والدار البيضاء، ومراقبتهما بصفة مشتركة بين اسبانيا وفرنسا.

[6] -**الروكي Rogui**: اسمه الأصلي، الجيلاني بن إدريس، أما الروكي فهي شهرته ويعرف أيضا تحت اسم بوحمارة Bou Hmara نسبة إلى القبيلة التي كان يقودها، ولد سنة 1888 ودرس بفاس وكانت القبيلة التي ينتمي إليها من أكثر القبائل تمردا ببلاد السيبة، حيث نجحت بقيادة الروكي أن توحد قبائل بلاد السيبة، بين تازا ومليلا، أثناء ثورتها ضد السلطان بين 1902 و 1909، تاريخ هزيمتها وقتل الروكي من قبل سلطان المغرب.

[7] - **راسيوني Rasouni** : أحد أشراف المغرب الأقصى وتحديدا المنطقة السيبة الشمالية الغربية، اعتبر نفسه أحد زعماء الإسلام المناهضين للتوسع الغربي ولقد بدأ نشاطه بالخصوص منذ 1904، وأعلن دعمه سنة 1908، مولاي حفاظ ضد السلطان عبد العزيز، و كان أيضا من أبرز المناهضين للوجود الأوروبي بالمغرب، والسلطان عبد العزيز، وقام بمهاجمة العديد من المصالح الغربية و إلقاء القبض على عديد الرهائن الغربيين.

[8] - **موشان Emile Mauchamp** : طبيب فرنسي، كان يعمل بعيادة بمدينة مراكش منذ 1905، لكن إثر ثورة سكان المدينة على السلطان عبد العزيز سنة 1907، ثم قتله من قبل الثائرين لأنهم شكوا في أنه أحد عيون المخابرات الفرنسية بالمدينة وكان ذلك يوم 19 مارس 1907.

Lean [1]، فاستغلت فرنسا هذه الوضعية لتبدأ تدخلها العسكري سنة 1907، بحجة حماية أمن الأوروبيين وهذا ما أكد عليه وزير خارجيتها بقوله "... إن الدكتور موشان المسكين قد أدى بموته خدمة كبيرة لعمل فرنسا بالمغرب..."، وبالفعل، اتخذت فرنسا هذه الظروف كذرائع لبداية الهيمنة العسكرية المباشرة على المغرب بحجة حقها في المحافظة على الأمن والاستقرار، كما نصت على ذلك مقررات الجزيرة الخضراء، فاحتلت مدينة الدار البيضاء في 1908 ومدينة الشاوية في نفس السنة، معلنة للرأي العام المغربي والأوروبي، أن هدفها حفظ أمن الأوروبيين وحماية السلطان المغربي مولاي عبد العزيز الذي حسب زعمها طلب منها التدخل، فتم خلعه، من قبل القبائل الثائرة وتعويضه بمولاي حافظ[2] (1908-1912)، والذي تمّت مبايعته يوم 4 جانفي 1908 حيث أصبح السلطان الفعلي المغربي رغم عدم اعتراف القوى الأوروبية به[3] وبالرغم من تعطيل المعارضة الألمانية لهذا التدخل سنة 1911، لبضعة أشهر فإن معاهدة 1911، الألمانية الفرنسية[4] حلت أزمة أغادير. وبالتالي أزالت آخر العقبات الدولية، أمام الهيمنة الفرنسية على المغرب، وبالفعل فبعدما تمكنت من السيطرة على العديد من المناطق بالشمال والشرق بين 1907-1911. فإنها واصلت تدخلها العسكري وفرضت معاهدة حماية على السلطان مولاي حافظ يوم 30 مارس 1912، بعدما اعترف على غرار أخيه بمقررات الجزيرة الخضراء منذ 1909، وكذلك فمن خلال اعترافه بالحماية فإنه نسج على منوال ما قام به محمد الصادق باي بتونس يوم 12 ماي 1881 .

يمكن القول أنّ فرنسا من خلال هذا التدخل، قامت بخرق المعاهدات الدولية، سواء بالنسبة لتونس، حيث نصت معاهدة برلين 1878، على محافظة الإمبراطورية العثمانية على وحدتها الترابية، والتي كانت تعتبر تونس جزءا منها[5] أو معاهدة الجزيرة الخضراء لسنة 1906. التي نصت أيضا على محافظة المغرب على وحدته الترابية، وانطلاقا من كون انجلترا كانت أكبر قوة عالمية وكانت من أبرز الموقعين على هاتين المعاهدتين فكيف سيكون رد فعلها تجاه خرق فرنسا لهذه المعاهدات الدولية؟

---

[1] - **ماك ليان Maclean**: ضابط قديم بالجيش البريطاني وكان من مستشاري الملك المغربي عبد العزيز في هذه الفترة، حيث تم أسره أثناء مهمة رسمية من قبل السلطان في بداية جويلية 1907، ولم يقع إطلاق سراحه إلا بعد تدخل أشراف وزان ودفعه دية تقدر بـ 1080 جنيه إسترليني..

[2] - **مولاي حافظ (أو عبد الحفيظ)** : سلطان المغرب بين 1908-1912، الأخ الأكبر للسلطان عبد العزيز، حيث كان في عهده يشغل منصب خليفة مراكش ولقد عرف بورعه واحترام الناس له قبل 1906، وبعد اعتراف أخيه بمقررات الجزيرة الخضراء سنة 1906، تمردت القبائل ضد السلطان عبد العزيز، واختارت مولاي حافظ سلطانا حيث أعطيت له البيعة يوم 4 جانفي 1908 بمدينة فاس بعدما دخلها ظافرا يوم 16 ماي 1906.

[3] Charles (A) Julian :Le Maroc ... ..., **op;cit,** p75-

[4] - معاهدة 12 جوان 1911 نصت على عدم اعتراض ألمانيا على تطور النفوذ الفرنسي بالمغرب، مقابل حصولها على جزء من الكنغو الفرنسية وحرية التجارة بدون أي ميز بين الدول.

[5] تشايجي(عبد الرحمان): **المسألة التونسية والسياسة العثمانية 1881-1913**، نقله عن الفرنسية، الدكتور عبد الجليل التميمي، دار الكتب الشرقية، 1973 ص 81-82.

2- التدخل بتونس والمغرب واحتجاجات الليبراليين الانجليز:

أ -انجلترا ترفض نجدة محمد الصادق باي وتتحفظ على التدخل:

لقد اعتقد محمد الصادق باي وحكومته أنه يمكن التعويل على انجلترا من اجل منع فرنسا من الهيمنة على تونس، خاصة بعد موقفها الحازم أثناء بداية أزمة النفيضة، التي احتدّت أثناءها الخلافات الانجليزية الفرنسيّة وبالخصوص اثر إرسال أوّل سفينة عسكرية للسواحل الفرنسيّة تسمى Thunderer[1] للضغط على فرنسا، حتى تسحب وزيرها الذي أرسلته لمحمد الصادق باي ليستجيب لطلبات شركة مرسيليا للقرض حول مسألة النفيضة، فاعتقد محمد الصادق باي أنه يمكن التعويل مرة أخرى على انجلترا، فلا غرابة في ظل هذه الظروف. وقبل توقيعه لمعاهدة الحماية أن يوجه نداء استغاثة لوزير خارجية انجلترا، قرانفيلGranville [2] ومما ورد فيه نذكر"..... إن مصيري ومصير إيالتي، بين أيدي جلالتكم، إنني باسم الإنسانية وكذلك باسم تحالفنا القديم، أرجو منكم أن تقدموا لنا العون...."[3] فكيف كان رد فعل انجلترا؟

-في البداية نددت انجلترا بالتدخل العسكري وهذا ما أكد عليه وزير خارجيتها قرانفيل بقوله "..إن انجلترا ترفض ذرائع فرنسا التي أعلنتها لتبرير تدخلها العسكري بتونس.. إننا لن نقبل سياسة الأمر الواقع..."[4] ولقد أعلن على هذا الموقف المشابه، أيضا وزير خارجية، انجلترا أثناء لقائه مع السفير العثماني بلندن، الذي أرسل برقيّة للسلطان العثماني حول هذا الموقف ومما ورد في البرقية نذكر " إن اللورد قرانفيل، يعتبر تونس جزءا متمما للإمبراطورية العثمانية وأن حقوق السلطان على هذه الولاية حقيقية، وحسب تصريحات الحكومة الفرنسية، فإن تجمع قواتها على الحدود، لم يكن هدفه، إلا ردع هجمات بني خمير ومعاقبتهم...."[5] بل وتذهب المصادر والمراجع إلى أكثر من ذلك حيث أشارت إلى أن قرانفيل في البداية، فكر في الإعداد للتدخل العسكري، لكن عدم موافقة قلادستون، ونصائح العديد من موظفي الخارجية الانجليزية، جعلته يتخلى عن الفكرة[6]، وحقيقة هذا الموقف، تتطابق أيضا إلى حد كبير مع ما أكده سفير دولة انجلترا بالدولة العثمانية "قوشين" Goshen، من خلال محادثاته مع السلطان العثماني حول المسألة التونسية التي أرسل تفاصيلها إلى وزير خارجيته قرانفيل بتاريخ 19 أفريل 1881 ومما ورد فيه نذكر "....إني وجدت جلالته (أي السلطان العثماني)، مشغول الفكر بهذه الأفعال، وبناء

---

1 - سفينة عسكرية انجليزية، أرسلتها انجلترا للسواحل التونسية وذلك للضغط على فرنسا حتى تسحب الوزير، الذي بعثته فرنسا لباي تونس، للضغط عليه فيما يخص مشكلة النفيضة وكان ذلك في......

2 - قرانفيل : **Lord Granville** شخصية سياسية انجليزية عاش بين 1815و1891 وكان أبرز الشخصيات بالحزب الليبرالي وشغل عدة مناصب منها وزير للخارجية في فترة حكومة الوزير الأول قلادستون وكان ذلك بين 1870-1874 و 1880 –1885.

3 - Raymond(André): **Les Libéraux anglais et la question Tunisienne (1880-1881)** : <u>In les cahiers de la Tunisie</u> ; Revue des sciences humaines des hautes études de Tunis Tome III, p 464.

4 - F.0., 102, 143, Reade to Granville.

5 ...مقتطفات من رسالة من موسروس (سفير الدولة العثمانية بلندن) بتاريخ 7 أفريل 1881، أورد جزءا منها عبد الرحمان تشايجي، المرجع المذكور سابقا ص 70.

6 رسالة من موسروس باي إلى عاصم باشا بتاريخ 2 ماي 1881، **نفس المصدر السابق** ص98.

على ما عندي من الإذن، أعلنت بأن الدولة الانجليزية تريد بقاء الحالة الموجودة بتونس. والنائب الانجليزي بتونس له الإذن ليرشد الباي إذا استشاره بأن يعين فرنسا في تقرير راحة الحدود، وإني أرجو أن يشير جلالته على الباي بذلك... فسكت السلطان ثم ظهر على وجهه الغضب فنبهت عظمته، أن الدولة الانجليزية تنتفع بإبقاء الحالة الموجودة..."[1] وبالرغم من ذلك فإن الدولة العثمانية واصلت محاولاتها، الحصول على المساندة الانجليزية في مواجهة التدخل الفرنسي بتونس، حيث قدّم السفير العثماني بلندن في هذا السياق إلى الخارجيّة البريطانيّة ، برقية باي تونس، المؤرخة بتاريخ 28 أفريل 1881 والتي أخبر فيها السلطان العثماني باحتلال فرنسا لمدينة الكاف وبالتالي، وضحت النوايا، ولم تعد تقتصر على تأديب قبائل خمير، وهذا ما جعل قرانفيل، يعبر عن استيائه من الموقف الفرنسي وبالتالي رفضه للتدخل الشامل، لكن بيّن أنّ انجلترا بمفردها لا تستطيع أن تقوم بشيء يذكر عسكريا ومما ورد في تصريحات Granville نذكر "…. إنّ احتلال الكاف يمثل خرقا للتعهدات التي أعلنها برتلمي سانت هيلاري للورد ليونس Lyons، المعلنة عن تحديد العمليات الحربية بمنطقة الحدود، وذلك لمعاقبة أهل خمير، إن الحكومة البريطانية تقر حق السلطان على ولاية تونس التي تعتبرها جزءا من الإمبراطورية العثمانية وتؤيد سياسة الباب العالي وترغب فعلا في المحافظة على الوضع القائم بتونس..."[2]. فماذا يمكن أن نستنتج من هذه المواقف الانجليزية المتناقضة تماما مع ما تمّ إعلانه بمؤتمر برلين؟

إنّ ما يمكن التأكيد عليه أن الليبراليين الانجليز بقيادة قلادستون لم يساندوا التدخل الفرنسي، بتونس ونددوا به، لكن هل يتماشى هذا الموقف مع استراتيجية انجلترا الجديدة منذ بداية السبعينات من القرن التاسع عشر والمبنية على التخلي عن سياستها التقليدية المبنية على المحافظة على الوضع الراهن، لان الرجل المريض غير قابل للإصلاح؟... قبل الإجابة عن خلفيات هذا الموقف لابد أيضا من الإشارة إلى أن جزءا من الرأي العام الانجليزي وكذلك العديد من البرلمانيين أبدوا تعاطفا مع الباي، ونددت أيضا العديد من الصحف الانجليزية بهذا التدخل، خاصة وأن الرأي العام مازال تحت تأثير الحملة التي شنها Broadly [3] ضد فرنسا، أثناء مشكلة النفيضة، حيث تمكن من الحصول على مساندة العديد من البرلمانيين وجزء هام من الرأي العام الانجليزي في خلافاته مع الفرنسيين حول ضيعة النفيضة، وهكذا إذن يمكن القول أن موقف انجلترا من المسألة التونسية لم يحسم بمؤتمر برلين كما أكدت على ذلك العديد من الدراسات، واتسم بالتردد والرفض، لكنها لم تكن مستعدة أن تواجه فرنسا عسكريا لمنعها من التدخل

---

[1] - بيرم الخامس (محمد): **القطر التونسي في صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار** تحقيق علي الشنوفي، عبد الحفيظ منصور رياض الموزوغي، بيت الحكمة 1990، ص 430.

[2] - مقتطفات من رسالة من موسروس (سفير الدولة العثمانية بلندن) إلى عاصم باشا بتاريخ 2 ماي 1881، أورد جزء منها، عبد الرحمان تشايجي، **المرجع المذكور سابقا** ،ص 98.

[3] - **براودليBroadly** : محامي انجليزي، قدم إلى البلاد التونسية سنة 1872، وغرف بمعاداته للنفوذ الفرنسي بتونس ولقد برز هذا الموقف خاصة أثناء أزمة النفيضة.

بتونس، لكن ما يلفت الانتباه أن موقفها (أي انجلترا) من التدخل العسكري بالمغرب كان أيضا مشابها فما هي خصائصه؟

ب-انجلترا والتدخل بالمغرب:

-تميز هذا الموقف بالرفض أيضا وذلك على عدة مستويات فبالنسبة للخارجية البريطانية، فلقد أعلنت احتجاجها الشديد[1] على وحشية القمع الفرنسي أثناء التدخل بالخصوص بمدينة فاس. أما على المستوى الشعبي: فتمّ أيضا نقد التدخل خاصة بعدما قامت الصحافة البريطانية مثل **التايمز** بنقد وحشية وقسوة التدخل الفرنسي.[2]

وتميزت أيضا ردود الفعل البريطانية من خلال المعارضة الشديدة التي أبداها محميوها بالمغرب، حيث ساهموا في المقاومة، و من بينهم نذكر المحمي المغربي البريطاني Menebhi [3] الذين حسب ما يبدو أصبحوا إلى جانب العديد من المحميين الانجليز يشكلون "لوبي" يدافع عن مصالحه إلى جانب العديد من حلفائه بانجلترا، وقد برز ذلك بالخصوص من خلال، رفضهم الشديد للتدخل الفرنسي ومقاومته وذلك على عكس محميي فرنسا[4]، بل وذهبوا إلى أكثر من ذلك حين عارضوا سياسة مولاي حافظ وندّدوا بها وأيضا من خلال تعينهم سلطانا جديدا يسمى مولاي الزين[5] وكان ذلك في بداية مارس 1911، والذي عين لمساعدته العديد من أعيان المغرب، وأهمهم كانوا محميين انجليز، مثل المنيبهي الذي كان من أعيان مراكش وحصل على الحماية الانجليزية منذ 1902، وكذلك الحاج المكور أحد رعايا انجلترا بمدينة طنجة المغربية حيث أعلن باسم مولاي الزين عن تنديده بالتدخل الفرنسي بالمغرب وذلك على اثر احتلال القوات الفرنسية مدينة فاس يوم21 مارس 1911 ورفضه أي مس بالوحدة الترابية المغربية[6]، مع العلم أنه بالاعتماد على نظام الامتيازات وبالخصوص معاهدة 1856 المغربية الانجليزية[7] وحتى اعتمادا على المعاهدات الدولية مثل معاهدة مدريد 1880[8]، فإنهم يعتبرون عمليا "مواطنين انجليز"، يتمتعون بحماية انجلترا القانونية والسياسية والقضائية، حيث كانوا خاضعين للقضاء القنصلي

---

[1] - F.O, 881, 99920

[2] - F.O, 881, Ibid,

[3] - مهدي مينيبهي **Mahdi Menebhi** : من أبرز المحميين الانجليز بالمغرب ولقد حصل على هذه الحماية سنة 1882، وفي ظل هذه الوضعية أصبح وزيرا للحرب في حكومة السلطان مولاي عبد العزيز (1898-1908)، لكنه أجبر على الاستقالة في 25 ماي 1904 وأمر السلطان المغربي بأن تنزع كل ممتلكاته، مما أثار احتجاج ورفض أنجلترا لهذا السلوك تجاه محميتها لكن في الفترة الأولى لحكم مولاي حافظ (1908-1912)، استرجع أملاكه ولعب دورا منهما في مواجهة التدخل العسكري.

[4] - Kenbib (Mohamed): **Les Protégées, contribution à l'histoire Marocaine**, in Hespris tomoda, volumeXXV... Fac, des Lettres. Rabat 1996, p315.

[5] - مولاي الزين: أحد إخوة مولاي حافظ، ثم تعينه من قبل الثائرين ضد السلطان مولاي حافظ منذ اعترافه أيضا باتفاقية الجزيرة الخضراء وعلى غرار مولاي عبد العزيز، وكان هذا التعيين في مارس 1911 بفاس لكن القوات الفرنسية في جوان دخلت مكناس وألقت عليه القبض.

[6] - F.O, 881, 9920, Fès 18 Mai 1911.

[7] - Charles (A) Julien :**op.cit,** p 58.

[8] - **معاهدة مدريد**: تم إمضاؤها في 3 يوليو 1880 بين المغرب والقوى الأوروبية حين كان مولاي الحسن (1873-1894) وذلك للحد من خطر "الحماية، ولقد نصت هذه المعاهدة على 18 بندا، لكن هذه المعاهدة واعتمادا على بندها الثاني، قننت الحماية عوضا عن إلغائها وأضفت عليها بعدا دوليا:

-حول مشكلة الحماية انظر: Kenbib (Mohamed) : **Les protégés**... ... ...,**op;cit,**

الانجليزي ويتمتعون بنفس الامتيازات التي ينتفع بها المواطنون الانجليز والتي نصت عليها المعاهدات المفروضة على المغرب وأبرزها معاهدة 1856:

-وهكذا إذن يمكن القول، أن ما جرى في كواليس مؤتمر برلين، الذي تضاربت تأويلاته من قبل الانجليز وبالخصوص «سالسبوري»، إثر نهاية المؤتمر[1]

وكذلك الوفاق الامبريالي والذي شمل جزءا هاما منه المغرب الأقصى لم يمنع بريطانيا من التنديد والاحتجاج على طبيعة التدخل الفرنسي بالمغرب وتونس، و لم يمنعها أيضا من عدم الاعتراف بالواقع السياسي الجديد الذي فرضته فرنسا بعد فترة من الزمن، فماهي خلفيات هذه الاحتجاجات الانجليزية ؟

ج-خلفيات الاحتجاج الانجليزي:

-لقد تعددت الأسباب المفسرة للتنديد والاحتجاج الانجليزي على التدخل الفرنسي بالمغرب، ويمكن القول أن من الأسباب المشتركة لهذا الاحتجاج حول التدخل الفرنسي، سواء بتونس أو المغرب الأقصى، أنه رغم الاختلافات الزمنية فإن التنازلات الانجليزية سواء بكواليس مؤتمر برلين سنة 1878، وبقطع النظر، عن التراجع الانجليزي أو التأويل المختلف عما أعلنه الفرنسيون، أو بالنسبة للوفاق الودي لسنة 1904 حول المغرب، فإن كليهما تم في عهد المحافظين فبالنسبة للأول أي مؤتمر برلين، فإنه عقد في وقت كان فيه المحافظ ديزرائيلي وزيرا أول "1874-1880"، أما الوفاق الودي فقد عقد في عهد الوزير الأول المحافظة بلفور "1902-1905" مع العلم أن المخافظين يعتبرون أثناء القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من أكثر المدافعين عن التوجهات الإمبراطورية والإمبريالية لانجلترا[2]. لكن التدخل الفرنسي سواء بتونس أو المغرب، فإن كليهما تم في عهد الليبراليين الانجليز فالأول تم في عهد الوزير الأول قلادستون "1881-1885" والثاني أي في المغرب فإنه في عهد الوزير الأول أسكيث Asquith " 1908-1915" ، ومن المعروف تاريخيا أن الليبراليين كانوا أثناء القرن التاسع عشر من المناهضين للتوجه الإمبراطوري، إلا في الحالات التي يقع فيها تهديد الإمبراطورية وكانوا أيضا من أنصار السلم العالمي، كما أكد على ذلك قلادستون أثناء حملته الانتخابية سنة 1880. وأيضا من خلال نقدهم لحرب انجلترا بجنوب إفريقيا وتحديدا حرب " البوير" فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن يقع الاحتجاج على التدخل الفرنسي بالمغرب وتونس. خاصة وان المملكتين تميزتا بدرجات متفاوتة أثناء القرن التاسع عشر بازدياد النمو الانجليزي، وهذا ما يقودنا للعامل الثاني المشترك بين كل من تونس والمغرب الأقصى حتى وان كان بدرجات متفرقة، والمتمثل في ظهور لوبي من الجالية الانجلو مالطية أصحاب المصالح بالمملكتين وذلك بالتحالف مع العديد من سكان المملكتين المناهضين للاستعمار، فبالنسبة لتونس فإن هذا

---

1 - Marsden (Arthur): **British Diplomacy and Tunis, 1875-1902** ; A case study in Mediterranean policy, Scottish Academics Press, Edinburgh and London 1971, p 55, 56

2 Chassaigne, (Philippe) : **Histoire de l'Angleterre,** Champ Flammarions, Paris, P, 294, 295

اللوبي كان يقوده المحامي الانجليزي Broodly وكذلك الانجليزي "ليفي Levy " بالتحالف مع العديد من التونسيين المناهضين للتدخل الفرنسي، حسب تأكيدات الفرنسيين[1] أما بالنسبة للمغرب الأقصى فكان يقود هذه اللوبي العديد من المحميين المغاربة من قبل انجلترا وأبرزهم المنيبهي والمكور وكذلك العديد من التجار الانجليز الذين احتجوا مثلا على الدور المحايد لانجلترا في المؤسسات ذات الرأسمال الأوروبي المشترك الذي تم احداثها بين1904 و 1906 مثل بنك المغرب وشركة الاستثمار العامة والتي كان فيها التفوق لفرنسا وألمانيا[2] وبالتالي كانوا يعتبرون أن الهيمنة الفرنسية على المغرب ستضر بمصالحهم لكن هناك حسب ما يبدو عوامل أخرى مشتركة ومن أبرزها نذكر:

-وجود صراع داخل حكومات الليبراليين في هذه الفترة بين شق " فرانكفوني" مساند للتحالف مع فرنسا وتقديم تنازلات لها سواء أثناء بداية التدخل بتونس أو بالمغرب وشق ثاني مناهض لها و مساند لألمانيا، ومن أهم عناصر هذا التوجه المساند نذكر "ديلك" Dilke [3] و لقد نصح هذا الشق Granville بعدم التصعيد مع فرنسا أثناء بداية تدخلها بتونس في أفريل 1881[4] وحسب ما يبدو فان الشق المناهض لفرنسا كان بين أقطابه وزير الخارجية Granville أما بالنسبة لفترة التدخل بالمغرب أي بين 1907 و1908، فان هذا الشق المناهض لفرنسا حتى وإن تغيرت بعض عناصره، فهو حسب الخارجية الفرنسية الذي يقف وراء هذه الاحتجاجات وهذا ما أكد عليه السفير الفرنسي بلندن Paul Cambon عند رده على الاحتجاجات الانجليزية حول وحشية التدخل وقتل المحميين الانجليز ومما أورد نذكر ".....إن المحميين الذين تم اعتقالهم ساهموا بطريقة نشيطة في مقاومة القوات الفرنسية وقوات السلطان." وأضاف "إن مواقف العديد من الصحافيين والمسؤولين تجاه التدخل الفرنسي بالمغرب بإمكانها أن تهدد الوفاق الفرنسي الانجليزي"، وهكذا فان الحكومة الانجليزية سواء أثناء التدخل في تونس أو بالمغرب لم تكن متجانسة وكان هناك صراع داخلها بين أنصار التحالف مع فرنسا والمناهضين له، لكن رغم الخصوصيات المشتركة لأسباب الاحتجاج والتنديد الانجليزي بكل من المغرب وتونس فان هناك خصوصيات لكلّ مملكة تفسر هذه المواقف المناهضة وكانت مرتبطة بطبيعة المرحلة.

فالبنسبة لتونس كانت الخارجية البريطانية حسب ما يبدو من خلال موقفها تريد طمأنة الإمبراطورية العثمانية على التزامها بما نصت عليه معاهدة برلين و بالخصوص المحافظة على وحدة الإمبراطورية بما في ذلك تونس وهذا ما أكد عليه قرانفيل Granville وزير خارجية انجلترا أثناء

---

[1] - Marsden (Anthur); Bitish ....,op;citp.70,71

[2] Julien (Charles. A):Le Maroc ;op.cit, , p

[3] - **ديلك Dilke** : شخصية سياسية انجليزية عاش بين 1843 و1868 اعتبر مع شامبرلن من عناصر الراديكالية والمحافظة داخل الحزب الليبرالي وكان أيضا من أنصار التوسع الامبريالي كما أكد عاد من خلال كتابه :بريطانيا العظمى" Great Britain وأكد أن العنصر الانجلو سكسوني دوره قيادة العالم. وكان أيضا من أنصار التحالف مع فرنسا مع العلم أنه شغل عدة مناصب من بينها مساعد وسكرتير الخارجية البريطانية بين 1880 و1882، أي في عهد غلادستون مع العلم أن هذه العناصر ستنشق لإخفاء اليبرالين وبلون حزب الليبراليين التوحيديين ويتحالفوا مع المحافظين.

[4] - تشايجي (عبد الرحمان) ، **المرجع السابق** ص 70

مقابلته للسفير العثماني بلندن يوم 28 أفريل 1881 ومما ورد في هذه المحادثات نذكر"...إن الحكومة البريطانية تقر بحق السلطان على ولاية تونس التي تعتبرها جزءامن الإمبراطورية العثمانية وتؤيد سياسة الباب العالي في مواقفه في هذه المشكلة " والمقصود هنا الرفض العثماني للتدخل الفرنسي بتونس باعتباره يمثل مسا بوحدة الإمبراطورية" وترغب فعلا، في المحافظة على الوضع القائم بتونس [1]، وكان ذلك مرتبطا بأسباب إستراتيجية، حيث كان قرانفيل يخشى من تفوق فرنسا بالمتوسط بعد سيطرتها على بنزرت[2]، لكنه يفسر أيضا بأسباب اقتصادية وبالخصوص الامتيازات التجارية والقضائية التي كانت تتمتع بها خاصة إثر معاهدتي 1863 وبالخصوص 1875[3] وكانت أيضا لا تريد إغضاب الدولة العثمانية خاصة بعدما تخلت لها عن قبرص سنة 1878، وذلك في وقت كانت انجلترا أيضا تستعد فيه لضم مصر بينما كانت فرنسا تعارض هذا المشروع بشدة نظرا لكون مصر كانت قبل 1875 مجال نفوذ فرنسي[4] .

وحسب ما يبدو فإنه من الأسباب الأخرى الخاصة بتونس والمفسرة للمعارضة الانجليزية أن الخارجية البريطانية، كانت تريد تهدئة جزء من الرأي العام الانجليزي ، المناهض لفرنسا، خاصة وأن قضية ليفي Levy [5] بالنفيضة وجدت تعاطفا ومساندة كبيرة من قبل الرأي العام الانجليزي، ولقد برز هذا التوجه العام الذي كان يهدف لتهدئة من خلال ردود فعل قرانفيل وزير الشؤون الخارجية و ديلك مساعد سكرتير الخارجية على تساؤلات البرلمانيين الانجليز، بمجلس العموم البريطاني، حول الموقف الفرنسي بتونس فرد بقوله "... إن التدخل الفرنسي بتونس، سيكون محدودا زمنيا، وجغرافيا، و إذا قامت بعكس ذلك فإنه سيتنافى مع تأكيدات برتلمي سانت هيلاري للورد، ليونس Lyons...". لكن هل يعقل أن لا تعرف القوة الأولى في العالم في هذه الفترة النوايا الحقيقية لفرنسا بتونس ؟ وهل كانت فرنسا تجرؤ على التدخل لو لم تكن تعلم محدودية الرد الانجليزي ؟ ولماذا لم يرتق الاحتجاج الانجليزي إلى مستوى التهديد بالتدخل العسكري؟

حسب ما يبدو واعتمادا على ما ذكره سفير الدولة العثمانية بلندن أو بالاعتماد على مواقف قوشين Goshen سفير انجلترا بالدولة العثمانية، فإن انجلترا بالفعل تلقت تطمينات، بأن التدخل سيكون محدودا زمنيا و جغرافيا وبالفعل كانت تريد المحافظة على الوضع الراهن، لأن ذلك يضمن لها مصالحها أكثر ، كما أكد على ذلك قرانفيل، لكن بالنسبة لمسألة عدم استعمال انجلترا لقوتها العسكرية لفرض الأمر الواقع كما فعلت سلفا سواء بالمغرب أو بتونس، أو ستفعل لاحقا بفاشودة سنة 1898. فإن ذلك حسب ما

---

1 - رسالة من موسورس باي (سفير الدولة العثمانية سفير الدولة العثمانية بلندن) إلى عاصم باشا بتاريخ 2 ماي 1881، أورد مقتطفات منها عبد الرحمان تشايجي، **المرجع المذكور سابقا**، ص 70.

2 Marsden (Arthur): **Ibid**, p76-

3 - **معاهدة 14 جويلية 1875**: تم توقيعها من قبل القنصل العام لانجلترا بتونس ومحمد الصادق باي، وهي من أبرز الاتفاقيات التي وسعت الامتيازات القضائية والاقتصادية الانجليزية بالمملكة التونسية مما أثار استياء فرنسا.

4 - عبد الرحيم مصطفى(أحمد): **مصر والمسألة المصرية (1876-1882)** دار المعارف مصر، ص 12.

5 - **قضية ليفي** Levy: تمثلت في اعتراض أحد رعايا انجلترا بتونس المسمى ليفي جوزاف والذي عاش بسوسة بين 1860 و 1882 ، على بيع خير الدين باشا ضيعة النفيضة لشركة مرسيليا للقرض الفرنسية، مستندا في ذلك على حق الشفعة، الذي يضمن حق شراء هذه الضيعة، ولقد ساهمت هذه القضيّة بين 1880و1882 في توتر العلاقات الانجليزية الفرنسية.

يبدو مرتبط بالخصوص بالتوازنات الأوروبية، وبالخصوص الخطر الألماني، فموقف أكثر حزما من قبل حكومة قلادستون قد يدفع بالفرنسيين إلى التحالف مع ألمانيا، مما يخل بالتوازنات الأوروبية والعالمية وبالخصوص بالمتوسط، وهذا ما أكد عليه قرانفيل Granville، خلال لقائه بالسفير العثماني بلندن، وذلك من خلال إعلان أسفه لموقف ألمانيا والنمسا وروسيا، الذي تميز بعدم الاهتمام، أو المساندة بالنسبة لألمانيا[1]، التي كانت أول دولة تساند التدخل، وهنأ وزير خارجيتها فرنسا بهذا العمل، بل وذهب إلى أكثر من ذلك عندما أكد للسفير الفرنسي ببرلين، بعدما علم بعزم ايطاليا وبريطانيا، على إرسال سفن عسكرية لحماية مواطنيهما بالمملكة، على ما يلي "... إنه لا يوافق على إرسال هذه السفن ولو قامت بعض الدول الكبرى بإرسال سفنها فإنها ستعمل على صدها"[2]، وهكذا يمكن القول أن الظروف الدولية والداخلية بانجلترا، جعلت الموقف الانجليزي يتميز بالاحتجاج ولكنه لا يرتقي إلى مستوى الرفض العملي للتدخل، لكن بالنسبة للمغرب الأقصى فإن، انجلترا بالفعل كانت ملتزمة باتفاقية 1904 وكذلك اتفاقية الجزيرة الخضراء لسنة 1906. لكن هذه الاتفاقيات و بالخصوص الثانية نصت على محافظة المغرب على وحدته الترابية والسلطان على استقلاله، وبالتالي فإن التنديد البريطاني لم يكن متناقضا مع التزاماتها وكان هذا التنديد تجاه وحشية التدخل وبالخصوص، قتل ومصادرة أملاك العديد من المحميين المغاربة البريطانيين مما مثل إهانة لهيبتها وكذلك لمصالحها. لكن هل يعني ذلك أن هذا الموقف الانجليزي كان مناهضا لاحتلال المغرب من قبل فرنسا وبالتالي فإن انجلترا عادت إلى مبدأ المحافظة على الوضع الراهن Statu quo ؟

حسب اعتقادي فإن التنديد الانجليزي مرتبط من جهة بنوعية التدخل وطبيعته الوحشية، وكذلك بعمل انجلترا على تذكير فرنسا بمسألة الامتيازات التي نصت عليها المعاهدات الثنائية المغربية الانجليزية وبالخصوص معاهدة 1856 وكذلك المعاهدات الدولية مثل معاهدة 1904 وكذلك معاهدة الجزيرة الخضراء لسنة 1906، وكانت تريد أيضا الضغط عليها فيما يخص موقفها من المسألة المصرية وبالتالي تنديدها بالتدخل بالمغرب، لم يكن مبدئيا بل كانت تحرص بالخصوص على ضمان مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية بالمملكة المغربية وكان ذلك يقتضى من جهة الضغط على فرنسا، لكن لا يجب دفعها إلى التحالف مع ألمانيا التي كانت انجلترا ترفض تماما أن يكون لها أي دور بالمغرب الأقصى، لان ذلك يمثل خطرا على أمن المتوسط وبالتالي الإمبراطورية الانجليزية، والدليل على ذلك موقف انجلترا من أزمة أغادير سنة 1911، حيث أعلن لويد جورج[3] وقوف انجلترا بكل الوسائل إلى جانب فرنسا، وإعلانها وضع قواتها في حالة تأهب قصوى[4] وتأكد أيضا هذا الموقف الانجليزي من خلال رفض انجلترا مشروع

---

[1] - تشايجي (عبد الرحمان) ، **المرجع السابق**. ص120

[2] - تشايجي (عبد الرحمان) ، **المرجع السابق**، ص126.

[3] - **لويد جورج** : Loyd George : شخصية سياسية انجليزية أصيل مدينة مانشستر، عاش بين 1863 و 1945. ينحدر من البرجوازية حيث كان أبوه معلما وأجداده حرفيين صغارا وينتمي أيضا للحزب الليبرالي وعرف أيضا بتمثيله للخط اليساري داخل الحزب

[4] - Ganiage(J): Histoire du Maghreb contomporain ,**op.cit** 376.

تقسيم المغرب الذي أعدته ألمانيا بين 1909 و1911 والذي من بين ما نص عليه محافظة انجلترا على مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية بالمغرب[1] لان انجلترا كانت ترى أن الخطر الحقيقي يتمثل في ألمانيا التي يجب إبعادها بكل الوسائل من المتوسط لكن هذا لم يمنعها من الوقوف بحزم تجاه مسألة التدخل.

3- التردد الانجليزي في الاعتراف بمعاهدتي الحماية بالمغرب وتونس:

أ- الرفض الانجليزي

*معاهدة باردو:

بالرغم من الاختلافات الزمنية فان الجمهورية الثالثة الفرنسية (1870 – 1940) سواء في فترة حكم اليمين الفرنسي بقيادة جول قريفي أو في فترة حكم مرشح اليسار المعتدل Armand Fallières[2]، تمكنت من فرض معاهدة حماية على محمد الصادق باي بتونس في 12 ماي 1881 وعلى السلطان المغربي مولاي حافظ (1908-1912) في 30 مارس 1912، ولكن ما يثير الانتباه أنه بالرغم من الوفاق النسبي مع حكومتي الليبراليين الانجليز[3] في هذه الفترة فان انجلترا رفضت الاعتراف بهاتين المعاهدتين بصفة رسمية، وعلى مستوى الممارسة الديبلوماسية وبالخصوص رفض تطبيق البند السادس من معاهدة باردو والبندين الخامس والسادس من معاهدة فاس 30 مارس 1912 مع العلم أنهما نصتا بالنسبة للمعاهدتين على أن ممثلي فرنسا بالخارج هم الذين يمثلون الباي والسلطان المغربي لكن فترة التردد والرفض الانجليزي لئن تواصلت في تونس إلى بداية 1882 فإنها في المغرب تواصلت إلى ديسمبر 1914[4] ولقد أكدت العديد من المصادر سواء المتعلقة بتونس أو بالمغرب هذا السلوك الانجليزي.

فبالنسبة لتونس تجسمت ردود الفعل الرافضة للاعتراف بمعاهدة 12 ماي 1881 على عدة مستويات حيث تتالت التصريحات المناهضة للمعاهدة، فقبل أسبوع من فرضها على باي تونس تحديدا يوم 7 ماي 1881 وفي رسالة إلى ليون سفير انجلترا بباريس و تم إرسال محتواها إلى وزير الخارجية الفرنسي "سانت هيلاري"[5] ومما ورد فيها نذكر"....إن انجلترا سوف لن تعترف بأي معاهدة أو إجراءات جديدة بتونس تتناقض مع مصالح بريطانيا بالمملكة."[6] لكن بالرغم من ذلك فان الحكومة الفرنسية أرادت فرض سياسة الأمر الواقع حيث حسب ما يبدو فرضت المعاهدة على باي تونس بدون إبلاغ انجلترا بتفاصيلها، وهذا ما أثار العديد من الاحتجاجات سواء من قبل انجلترا أو الدولة العثمانية التي كثفت اتصالاتها بالحكومة الانجليزية من أجل الكشف عن مدى التزامها بالمواقف السابقة وبالخصوص معاهدة

---

1 - Ganiage(J) : Les origines , **op.citp**376

2 - **أرمان فاليلر** Armand Fallières شخصية سياسية فرنسية عاش ين 1841 و1931شغل عدة مناصبمنها رئيسا للجمهورية الفرنسية بين 1906 و1913 بعدما فاز كمرشح لليسار المعتدل ضد ممثل اليمين الفرنسي دوما Doma .

3 - في هاتين الفترتين أي أثناء فرض الحماية على تونس والمغرب فاز الليبراليون بالحكم بانجلترا فبين 1880-1885كان قلادستون وزيرا أول ، أما بين 1908-1915 فقد كان Asquith

4 - F,O, 731, 1403, Décembre, 1914.

5 - **سانت هيلاري برتيليمي**: **Saint Hilaire Brathelimy** : شخصية سياسية فرنسية، شغل في عدة مناصب منها وزير الشؤون الخارجية سنة 1881.

6 - F.O, 102, 143 ; Granville to Lyons 7 Mai 1881

برلين 1878، التي تنص على وحدة الأراضي العثمانية. وبالفعل فإن الوثائق بينت هذا الموقف الانجليزي الرافض للاعتراف بالأمر الواقع مما سيجعل فرنسا تقدم العديد من التنازلات وهذا ما أكده وزير الخارجية الانجليزي الذي صرح اثر فرض المعاهدة بما يلي بتاريخ 20 ماي 1881"...إن حكومة جلالة الملك تنقصها الصراحة إذ أعلنت أن صنيع فرنسا بتونس (والمقصود معاهدة الحماية) أثار ردود فعل إيجابية."[1] وعبر أيضا عن نفس الموقف الساخط ليون سفير بريطانيا بباريس، وعند مقارنة المصادر الانجليزية بالمصادر التونسية وبعض الوثائق العثمانية فإننا نتأكد من حقيقة الموقف الانجليزي فمثلا محمد بيرم الخامس[2] بحكم سفره في هذه الفترة إلى باريس ولندن وكذلك الدولة العثمانية أشار بوضوح إلى الموقف الانجليزي في كتابه القطر التونسي، في صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار و الأقطار، فلقد بين بوضوح هذا الموقف الرافض للحماية من قبل الليبراليين والمحافظين وذلك لأسباب مختلفة، فبالنسبة لموقف الليبراليين مما ذكره في هذا المجال نذكر "..ولهذا لم تعترف بالمعاهدة الجديدة مع تونس رسميا حتى أن وزير فرنسا الأول أعلن في مجلس النواب أن انجلترا وافقت على معاهدة "ماية" استنادا إلى ما دار بينهما من الكلام، فأعلن وزير خارجية انجلترا حالا بتكذيب الادعاء."[3] وبالفعل فان انجلترا رفضت رسميا الإعلان عن الاعتراف بهذه المعاهدة وقامت فرنسا بالعديد من المفاوضات والتنازلات كما سنرى ذلك لاحقا حتى تضمن الاعتراف الانجليزي. أما بالنسبة للمحافظين بقيادة «سالسبوري» والذين كانوا في المعارضة فلقد اعتبروا أيضا أن المعاهدة تمثل خطرا على المصالح الاستراتيجية والاقتصادية لبريطانيا بالمتوسط وعندما ذكرهم الليبراليون بمسؤوليتهم في ذلك أكدوا أن ما حدث في برلين أوله الفرنسيون بطريقة خاطئة حيث طلبوا أن يكون ذلك في إطار وفاق عثماني أوروبي وليس "اغتيالا"[4] على حد تعبير محمد بيرم الخامس أي كما حدث بقبرص بالنسبة لانجلترا، وبدون استعمال القوة ومع ترضية الأطراف المعنية بالقضية وبقطع النظر عن خلفيات هذا الرفض الذي سنتعرّض إليه لاحقا، فما يمكن التأكيد عليه، أن المحافظين، وبالخصوص الليبراليين لم يساندوا هذه المعاهدة بل عبروا عن استيائهم تجاهها ولقد تأكد هذه الموقف من خلال ردود فعلهم تجاه الدولة العثمانية وبالخصوص طلبها توضيحات من الدولة الموقعة

---

1. Raymond (André): Le Libéraux Anglais et la question Tunisienne, **op.cit**p 460-

2. - **محمد بيرم الخامس** : ولد بتونس في ملرس1840 ينتمي إلي عائلة أرستقراطية حيث ترك له ثروة معتبرة من العقارات والأملاك تعلم بالخصوص جامع الزيتونة وعين سنة 1861 مدرسا وكلف سنة 1872 بإدارة جمعية الأوقاف ثم كلف بالإشراف سنة 1877 على المستشفى الصادقي وعين أيضا في اللجنة المختلطة الفرنسية ثم أعفي من مهامه سنة 1879 حيث سافر إلى الحج ومنها إلى اسطنبول مع العلم انه زار العديد من الدول مثل بريطانيا سنة 1879 وسنة 1887 حيث كان اللقاء مع اللورد سالسبوري، ألف العديد من الكتب من بينها "صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار و الأقطار". ولقد حرّر الجزء الأول والثاني باسطنبول قبل احتلال تونس والجزء الثالث بعد الاحتلال سنة 1881 أما الجزء الرابع وأول الجزء الخامس فقد صدرا بمصر، ولقد توفي في 18 ديسمبر 1889 بحلوان بمصر.

3. - بيرم الخامس (محمد): **القطر التونسي في صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**، تحقيق علي الشنوفي، عبد الحفيظ منصور بيت الحكمة1990 ص 431.

4. - **نفس المصدر السابق** ص432

على معاهدة 1878 والتي نصت على ضرورة محافظة الدولة العثمانية على وحدتها الترابية[1] أو كذلك من خلال رفضها ديبلوماسيا حتى وان كان لفترة قصيرة تطبيق البند السادس من معاهدة باردو.

- فبالنسبة للتوضيحات التي أعلنتها انجلترا حول كون معاهدة باردو تعتبر خرقا لمعاهدة برلين فان الخارجية الانجليزية أعلنت التوضيح التالي "...إن سياسة الحكومة الفرنسية (والمقصود هنا فرض معاهدة الحماية) كانت مناقضة تماما للضمانات التي قدمها سانت هيلار إلى تونس...لكن سياسة حكومة بيكنسفيلد Beaconsfield تجاه الحكومة الفرنسية قد جعل بكل أسف موقف الحكومة الانجليزيّة الحالية صعبا وعسيرا."[2]. وفعلا فان حكومة الليبراليين وجدت نفسها في موقف محرج فمن جهة ما قامت به فرنسا يهدد مصالحها ويجعلها أيضا في حرج تجاه السلطنة العثمانية التي لا تريد أن تصطدم معها خاصة وإنها كانت تهيئ نفسها للسيطرة على مصر. وهذا ما جعلها تواصل في هذه الفترة رفض الاعتراف عمليا وديبلوماسيا بمعاهدة 12 ماي 1881، وتضغط على فرنسا من أجل تقديم مزيد من التنازلات ولقد تجسم ذلك بالخصوص فيما يخص التمثيل الدبلوماسي الذي أعلن البند السادس من معاهدة باردو تنظيمه بطرق جديدة تتماشى مع الواقع السياسي الجديد، و مما نصّ عليه هذا البند نذكر " سيكلف الممثلون الديبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد بحماية مصالح رعايا المملكة التونسية..."، مع العلم أن تطبيق ذلك يعني تسليم من يمثلون البلاد التونسية سواء من قبل القناصل أو السفارات وثائقهم إلى الأعوان الفرنسيين دون إثارة أي مشكلة لكن ذلك يعني إثارة مشاكل ديبلوماسية خصوصا مع الإمبراطورية العثمانية لأن تونس لم تكن لها سفارات وكان سفراء الدولة العثمانية هم الذين يمثلونها بالخارج وعندما طالب مثلا قنصل فرنسا بطرابلس بهذا الحق رفض العثمانيون ذلك بشدة[3] وعلى هذا الأساس كثفت الدولة العثمانية اتصالاتها بالدول الأجنبية على أنها الممثل الوحيد للتونسيين بالخارج ولقد حصلت على تطمينات في هذا المجال من انجلترا وهذا ما أعلنه وزير خارجيتها Granville في 15 جوان 1881 لسفير الدولة العثمانية بلندن ومما ورد في تصريحه نذكر "...إذا أرادت انجلترا المحافظة على معاهداتها مع الولاية فان قنصلها سيتوجه بكل القضايا إلى الوالي دون وساطة قنصل فرنسا..."[4] وهذا ما يعني بالنسبة لانجلترا عدم اعترافها عمليا بما ترتب عن نظام الحماية وبالتالي عدم اعترافها بصلاحيات المقيم العام الفرنسي الجديد، وبالفعل في بداية الحماية تجاهل القنصل الانجليزي Reade المقيم العام الفرنسي وكانت أغلب اتصالاته مع الباي ولم يقع حل هذه المشاكل إلا بعد تغيير قنصل جديد مكان رسطن في بداية شهر أوت 1881 لكن عمليا فان انجلترا لم تعترف بصفة فعلية بالحماية إلا بعد تخليها عن المحاكم القنصلية سنة 1884. ولقد ظهر هذا الإشكال في الفترة الأولى من الحماية وبالخصوص بين 1881 و1884 بانجلترا

---

1 - بيرم الخامس (محمد):: نفس المصدر السابق ص431

2 - تشايجي(عبد الرحمان): المرجع السابق.ص 186

3 - المرجع السابق: ص188.

4 - رسالة من موسوروس باشا (سفير الدولة العثمانية بلندن) إلى عاصم باشا بتارخ 15 جوان 1881 أورد مقتطفات منها عبد الرحمان تشايجي نفس المرجع السابق ص 188-189

ومستعمراتها ومجال نفوذها حيث عارضت انجلترا ادعاء فرنسا حماية التونسيين بمصر وبانجلترا ومستعمراتها، ولقد صرح في هذا السياق قرانفيل "بأنه لا يوجد في أي جزء من الأرض التي هي تحت النفوذ البريطاني قناصل سياسيون أو تجار تونسيون كما هو الحال بالنسبة لإيطاليا.."[1] وهكذا فان انجلترا رفضت في البداية ديبلوماسيا وعمليا الاعتراف بمعاهدة الحماية ولم تعترف بصلاحيات المقيم العام إلا في أواخر 1881 وبداية 1882 أما عمليا فان الاعتراف بالحماية لم يقع إلا سنة 1884 تاريخ التخلي عن الامتيازات القضائية وقبل الخوض في أسباب هذا الموقف الفرنسي لا بد من الإشارة إلى كون انجلترا اتخذت أيضا موقفا رافضا لمعاهدة فاس سنة 1912.

- الرفض الانجليزي لمعاهدة فاس (30 مارس 1912):

بالرغم من الاتفاق الودي سنة 1904 وعلى عكس ما ذكره شارل أندري جليان من أنّ موقف انجلترا كان مشجعا للحماية والتدخل Attitude de bienveillance[2] فإن تفحص وثائق الأرشيف البريطاني يبرز لنا أن انجلترا، على غرار ما فعلت بتونس، ترددت حوالي سنتين قبل الاعتراف بالوضع الجديد فلا غرابة أن لا يقع الاعتراف الرسمي بمعاهدة 30 مارس 1912 إلا في شهر ديسمبر 1914 أي بعد فرض انجلترا الحماية على مصر والاعتراف الفوري بها من قبل فرنسا[3]ولقد برز هذا الرفض على عدة مستويات:

- **دبلوماسيا:** رفضت انجلترا الاعتراف عمليا بمحتوى معاهدة فاس وبالخصوص البند السادس الذي ينص بكون الشؤون الخارجية أصبحت تحت إشراف فرنسا سواء على مستوى السفارات أو القناصل وبالتالي فإن تطبيق بنود الحماية كان يقتضي أن تسلم هذه الشؤون من قبل ممثلي المغرب الفرنسيين لكن سواء بمنطقة مضيق جبل طارق أو بلندن فلقد حافظ ممثلو السلطان على صلاحياتهم حيث واصلوا التحدث باسم السلطان، هذا عكس ما كان سائدا بالدول التي اعترفت بالحماية.[4] ولقد برز هذا الموقف المتردد في الاعتراف من خلال العديد من النقاشات البرلمانية داخل مجلس العموم[5]البريطاني فيوم 18 جوان وجّه النائب البريطاني "السيد لووين" Mr.Lowen إلى سكرتير الشؤون الخارجية، السؤال التالي "...ماهو موقف وزارة الخارجية من اتفاقية الحماية بالمغرب؟" فأجاب بأنّ الخارجية البريطانية لم تحصل على نسخة منها وأضاف أن اعتراف انجلترا مشروط بمدى استجابتها لرغبات ومصالح انجلترا "[6].

- إذن إلى حدود 18 جوان 1912 حسب زعم سكرتير الخارجية البريطانية لم تحصل انجلترا على نسخة من معاهدة الحماية وذلك بالرغم من الشكوك حول صدق هذا القول، لأن ذلك لم يقع ربما

---

1 - تشايجي (عبد الرحمان) ، **نفس المرجع السابق** ص 188

2 - Julien (Charles . A); **op.cit** P 80-85

3 - F,O, 371 , 7078

4 - F,O, 371 , 7078

5 - F,O, 371, 1407 Parliamentary, Debates, June 13, 1912

6 - F,O, 371, 1407 Parliamentary, Debates, June 13, 1912

بصفة رسمية، أما بالطرق الأخرى فقد بينت مراسلة من قنصل بريطانيا العام بطنجة أن انجلترا حصلت عن طريق الوزير الأول المقراني على الخطوط العامة ومسودة المعاهدة قبل 30 مارس[1] وبقطع النظر عن خلفيات هذا الموقف فان انجلترا لم تعترف بالمعاهدة بعد مرور شهرين ونصف وسيتواصل هذا الموقف الرافض إلى حدود 17 ديسمبر 1914 وهكذا فان خلافات انجلترا مع فرنسا سواء بتونس أو بالمغرب تواصلت بعد إعلان فرنسا للحماية حيث كانت أول المشاكل متصلة بمسألة الحماية التي تطلبت مفاوضات وتنازلات من الجانبين للاعتراف بالحماية فماهي خلفيات هذا الموقف الرافض بكل من تونس والمغرب الأقصى؟

ب- خلفيات الرفض الانجليزي لمعاهدتي باردو وفاس:

لقد تعددت الأسباب المفسرة لتأخر انجلترا في الاعتراف بمعاهدة باردو المفروضة على محمد الصادق باي في 12 ماي 1881، ومعاهدة فاس المفروضة على سلطان المغرب في 30 مارس 1912، وهذا التردد في الاعتراف يفسر ،حسب اعتقادي، بالأسباب التالية:

-**استراتيجيا**: بالرغم من التقارب الفرنسي الانجليزي الذي بدأ في مؤتمر برلين سنة 1878. والذي توج بالوفاق الودي لسنة 1904. فإن إستراتيجية انجلترا كانت تقوم على مواصلة ضمان تفوقها بالمتوسط لأن الوفاق مع أي دولة غير دائم، وعلى هذا الأساس سعت في مفاوضاتها مع فرنسا حول المغرب أو تونس إلى ضرورة عدم مس فرنسا بالتوازنات الموجودة بالمتوسط: سواء فيما يخص بنزرت أو طنجة.

-**مسألة بنزرت**: إثر وضوح النوايا الحقيقية لفرنسا من وراء تدخلها العسكري بتونس الذي لم يعد يقتصر على تأديب قبائل خمير بل يهدف إلى السيطرة على كامل "الايالة التونسية" فإنّ الخارجية البريطانية قامت بالعديد من الاتصالات مع الخارجية الفرنسية، كما بينت ذلك وثائق الأرشيف البريطاني والفرنسي ومنها التحذير الانجليزي لفرنسا "بتاريخ 7 ماي 1881 أي قبل فرض معاهدة باردو بخمسة أيام ومما ورد فيه نذكر "...إن انجلترا لن تعترف بأي معاهدة أو إجراءات جديدة بتونس تتناقض مع مصالح بريطانيا..."[2]، والمقصود هنا، الاعتراف بأي معاهدة حماية تفرض على الباي أما الإجراءات، فحسب ما يبدو فإن ما تعنيه هو القيام بأي تحصينات، أو تكوين ميناء عسكري ببنزرت، وبالفعل هذا ما أكد عليه وزير خارجية فرنسا Barthélemy saint Hilaire في رده على وزير الخارجية الانجليزي، حيث أكد أن فرنسا غير مستعدة لصرف أموال طائلة في هذا المجال، لكنه أشار إلى إمكانية تطوير الميناء لأغراض تجارية[3] وبالفعل فإن وثائق الأرشيف التونسي أكدت هذا الالتزام الفرنسي[1] ولقد أشار أيضا

[1] - F,O/ 371.1403 Sultan's Hostility towards protectorate proposed, reports Brutish consulate 7th March 1912, - confidential.

[2] - F,O. 102, 143, Granville to Lyons 7 Mai 1881.

[3] - F,O. 27,2493/474/480, Granville to Lyons 7 Mai 1881.

محمد بيرم الخامس بحكم سفره إلى فرنسا وانجلترا والدولة العثمانية في هذه الفترة إلى خلفية هذا الموقف الانجليزي الرافض للحماية ومما ذكره أثناء حديثه نذكر "... وأن أظهر بعض أهل شواردها، التنديد على سياستها، وطلب المحافظة على تونس، وإبقائها للدولة العثمانية، وبين ما ينشأ لانجلترا من استيلاء فرنسا على مرسى بنزرت ورجحان كفتها بالمتوسط.."[2]. وبالفعل فإن قرانفيل Granville، كان شديد الانزعاج والتخوف، من كون سيطرة فرنسا على تونس، بإمكانها إحداث خلل على التوازنات بالمتوسط[3]، وربما التأكيدات الفرنسية بعدم بناء ميناء عسكري ببنزرت كان هدفها التخفيف من الانزعاج البريطاني، وبالفعل فإن هذا الهاجس الأمني بالنسبة لطريق المتوسط كان من الدرجة الأولى، بالنسبة لبريطانيا العظمى و جعلها تتأخر في الاعتراف بمعاهدة الحماية الفرنسيّة بتونس، و لقد تأكد نفس التخوف الانجليزي عندما تدخلت فرنسا بالمغرب وفرضت على سلطانه معاهدة 30 مارس 1912 حيث برزت خلافات حادة على المستوى الاستراتيجي جسّمتها تناقض المواقف من مسألة طنجة، فبالرغم من كل الاتفاقيات الدولية التي نصت على الوضع الخاص لمدينة طنجة المغربية مثل الوفاق الودي الفرنسي الانجليزي لسنة 1904. وكذلك اتفاقية الجزيرة الخضراء لسنة 1906، والاتفاقية الفرنسية الاسبانية حول المغرب أيضا وكذلك معاهدة الحماية[4]فإن انجلترا كانت شديدة الحرص على صياغة اتفاق حول هذه المسألة قبل الاعتراف بالحماية وهذا ما أكدت عليه المراسلات بين الخارجية البريطانية والفرنسية بعد 30 مارس 1912، ففي مراسلة من قبل ادوارد قريي "Edward Grey" المكلف بالشؤون الخارجية، لقنصل انجلترا بالمغرب، تم التأكيد على حرص انجلترا على مسألة تدويل مدينة طنجة ومما ورد في المراسلة نذكر "..لقد بيّنا للسيد "بوانكري"[5] موقفنا بوضوح، وهي كون مساندتنا للحماية مشروطة بثلاثة عوامل منها تدويل طنجة، والمحافظة على مصالح إسبانيا..."[6] إن مسألة أمن المتوسط، وتفوق انجلترا بهذه المنطقة غير قابلة للتنازل بالنسبة لانجلترا حتى مع حلفائها، نظرا لكون طنجة، تقع في منطقة مواجهة لجبل طارق، وكانت انجلترا منذ 1704، تاريخ سيطرتها على هذا المضيق إلى 1956 (تاريخ، استقلال المغرب) حريصة كل الحرص على منع أي قوة من الدرجة الأولى سواء معادية لها أو حليفة من السيطرة على هذه المدينة (باستثناء الفترة القصيرة لسنة 1940 التي وقعت فيها تحت السيطرة الاسبانيّة) لكنها كانت أيضا حريصة على ضمان مصالح اسبانيا، لان ذلك يمثل أيضا ضمانة أخرى لتفوقها الاستراتيجي (كما سنرى ذلك لاحقا). وهذا ما أكدت عليه معاهدة الحماية والمفاوضات اللاحقة حول هذه المسألة، لكن العامل

---

1 - Archive de Quai d'Orsay : série II Tunisie 1881-1943 ; Bob 404, Archive 539 : Concession Port de Bizerte, 1896,1915

2 - بيرم الخامس (محمد): **المصدر السابق**، ص431.

3 - Marsden (Arthur): **Ibid** ; p 74

4 - البند الأول، من معاهدة فاس، نص على أن مدينة طنجة ستحافظ على وضعها الخاص.

5 - **بوانكري M. Poincaré** : شخصية سياسية فرنسية عاش بين 1860 و 1934، محامي ورجل دولة، ينتمي إلى اليسار المعتدل، شغل عدة مناصب، منها رئيس الوزراء 1912-1913 ورئيس للجمهورية كمرشح لليسار 1913-1920.

6 F.O/371.1431: Confidential, S.R. Edward Grey to SIR.F.Bertie, Foreign office, February, 1912.

الاستراتيجي، لا يكفي وحده لتفسير التردد الانجليزي في الاعتراف بالحماية الفرنسية على تونس والمغرب فهناك عوامل أخرى ومن بينها، العامل الاقتصادي.

-انجلترا ومسألة الامتيازات الاقتصادية: اعتمادا على مراسلات الخارجية الانجليزية فإن القوى العظمى وعلى رأسها انجلترا، حرصت على عدم تكرار ما وقع بالجزائر حيث حرصت الحكومة الانجليزية على ضمان هذه المصالح وهو ما يفسر حسب اعتقادي التأخر في اعترافها بالحماية بالمملكتين.

-فالبنسبة لتونس وفي مراسلة من قبل وزير الخارجية الانجليزي "قرانفيل" إلى وزير الخارجية الفرنسي "شالمال لاكور Challemel Lacour" أعلن أن اعتراف انجلترا بأي معاهدة تفرض على تونس، مشروط بمدى محافظة انجلترا على هذه المصالح ومما ورد في هذه المراسلة نذكر"... إن معاهدة 19 جويلية 1875 مع تونس تنص على العديد من الحقوق والامتيازات لرعايانا بالمملكة وإن انجلترا لن تقبل من أي دولة أن يقع تغيير هذه الواقع بالقوة..."[1] ولقد أكد أيضا على ضرورة محافظة انجلترا على الامتيازات القمرقية التي نصت عليها معاهدة 1875 مع تونس، وكذلك الامتيازات التي كانت تتمتع بها السفن الانجليزية سواء العسكرية أو التجارية[2]، وبالخصوص استعمالها للموانئ التونسية في نفس ظروف السفن الفرنسية والتونسية. إذن الجانب الاقتصادي يعتبر أيضا هاما في تردد انجلترا في الاعتراف بالحماية ولقد ردت فرنسا بالإيجاب على هذه المطالب، التي طرحت أيضا بالنسبة للمملكة المغربية، حيث أصرت انجلترا على عدم الاعتراف بالحماية، قبل التعرف على محتواها، ولكن أيضا للحصول على ضمانات للمحافظة على مصالح تجارها ورعاياها بصفة عامة خاصة أنها بقيت إلى بداية القرن العشرين تمثل الحريف التجاري الأول للمغرب[3]. وفي هذا الإطار أثيرت المسألة المغربية في العديد من المرات أثناء المناقشات البرلمانية، فمثلا يوم 21 جوان 1912 أي بعد أكثر من شهرين من فرض الحماية على المغرب، وجه النائب الانجليزي Mr Acland السؤال التالي إلى وزير الشؤون الخارجية E.Grey في هذه الفترة ". ماهي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمحافظة رعايا بريطانيا على مصالحهم بالمملكة". فكان رد وزير الخارجية كالآتي ".. إن مصالح التجار البريطانيين مضمونة انطلاقا من التصريح الفرنسي الانجليزي ليوم 8 أفريل 1904، والاتفاقية الألمانية الفرنسية بتاريخ 4 نوفمبر 1911 التي انضمت إليها، ولقد حصلنا في إطار الحماية من فرنسا على تعهد التزمت فيه بأن تواصل التعامل مع رعايا انجلترا على إنهم رعايا الدولة الأكثر امتيازا.."[4] وهكذا فإن العامل الاقتصادي سواء بتونس أو بالمغرب ساهم بدوره في تأجيل اعتراف انجلترا بالحماية الذي كان أيضا مرتبطا بعوامل أخرى وبالخصوص المسألة المصرية.

1- F.O. 27/2493/474, Granville to challemel le cour 20 mai 1881.

2- F.O. 2493, 474, Ibid.

3- Indicateur générale, de l'Afrique du Nord (Algérie, Tunisie –Maroc) ; Alger 1919, P....

4- F.O. 1371, 1409 : Political Morocco, Parliamentary, Debates ; 1912.

-التداخل بين مسألة فرض الحماية الانجليزية بمصر و مسألة الاعتراف بالحماية بتونس والمغرب:

إن انجلترا لم تعترف عمليا بمعاهدة الحماية المفروضة على الباي بتاريخ 12 ماي 1881، وكذلك معاهدة المرسى بتاريخ 8 جوان 1883 إلا بعد موافقتها بالتخلي عن الامتيازات القنصلية وحتى على المستوى الديبلوماسي فإنها رفضت الاعتراف بمرسوم الباي الصادر بتاريخ 8 جوان 1881 والقاضي بتعيين وزير فرنسي مقيم له وحده صلاحية الوساطة الرسمية لعلاقات باي تونس بممثلي الدول الأجنبية، حيث واصل القنصل الانجليزي Reade، التعامل مباشرة مع الباي وكانت اتصالاته بالمقيم العام الفرنسي رسطن محدودة، وكان أثناء الفترة الأولى من الحماية على خلافات دائمة معه ، ولم تخفت حدة التوتر نسبيا إلا بعد انتهاء قضية النفيضة سنة 1882، وبالخصوص إثر اعتراف انجلترا بالفصل السادس من معاهدة باردو سنة 1881. وتدعم التطبيع مع التنازل عن الامتيازات القضائية، سنة 1884 ، لكن ما يلفت الانتباه أيضا أن تراجع التوتر حول معاهدة الحماية بتونس بدأ بعد سيطرة انجلترا على مصر. هل كان ذلك صدفة؟

-حسب ما يبدو فأن التردد في الاعتراف كان مرتبطا بعزم انجلترا على غزو مصر الذي عارضته فرنسا، لأنها كانت أكثر الدول نفوذا قبل 1875 بهذه المنطقة، لكن انجلترا بعد حفر قناة السويس، وازدياد المكانة الاستراتيجية لمصر لم تعد مستعدة أن تجعلها تحت سيطرة أي قوة أخرى. وعلى هذا الأساس فإن اعترافها بالحماية لم يكن ممكنا قبل إعادة التوازن الاستراتيجي بالمتوسط وذلك بسيطرتها على مصر 1882، وهذا ما أكد عليه بيرم الخامس بقوله "... وعلى ذلك فلان لانجلترا مقاصد على تونس مخفية في مصر فرأت أن مساعدة فرنسا على تونس تلائمها في مقصدها في مصر عند الحاجة، إذا ساعدتها فرنسا ولهذا لم تعترف بالمعاهدة الجديدة مع تونس..."[1] . وهكذا فإن التلكؤ الانجليزي في الاعتراف بمعاهدة الحماية كان كما قال بيرم الخامس. من أجل استعماله كورقة ضغط، إذ حاولت فرنسا تعطيل التدخل الانجليزي بمصر[2] لكن بالرغم من المعارضة الفرنسية لهذا التدخل فإنها عمليا لم تقم بشيء يذكر لتعطيله، أما بالنسبة للمغرب فإن موقف انجلترا، الرافض الاعتراف بالحماية، كان مرتبطا أيضا بسياستها بمصر فلا غرابة أنه إثر فرض معاهدة الحماية على مصر في 17 ديسمبر 1914. فإن الحكومة الفرنسية أعلنت اعترافها بها رسميا يوم 18 ديسمبر 1914 أي بعد يوم واحد من إعلان انجلترا فرضها الحماية على مصر، وكرد على هذا الموقف الايجابي اعترفت انجلترا في الأيام الموالية بمعاهدة 30 مارس 1912 بالمغرب[3]، لكنها عمليا لم تعترف بكل بنودها وبالخصوص مسألة التخلي عن الامتيازات القضائية، التي لم تتخلّ عنها انجلترا بالمغرب إلا في سنة 1937، وذلك بالرغم من المطالب

---

1 - بيرم الخامس (محمد): **نفس المصدر السابق** ص 434.
2 - مصطفى(أحمد عبد الرحيم): **المرجع المذكور سابقا.**
3 F.O. 371/ 7078 : Political Morocco, décembre 1914.-

الفرنسية المتكررة حول هذه المسألة، لكن التنازلات الانجليزية كانت مقابل محافظتها على العديد من الامتيازات.

II- مصالح بريطانيا من خلال معاهدتي باردو و فاس:

1-استراتيجيا:

إن مقارنة معاهدتي باردو ومكناس، نستنتج من خلالها أن الثانية مستمدة من روح معاهدة باردو[1] وكذلك المرسى[2]. فمثلا الفصل الثالث والرابع والخامس، لمعاهدة مكناس في 30 مارس 1912، تكاد تكون مطابقة لمعاهدة باردو لكن ذلك لا ينفي العديد من الاختلافات، لأن جزءا من معاهدة مكناس متأثر بمعاهدة المرسى 1883. لكن ما يهمنا على المستوى الدولي أن المعاهدتين ضمنتا صراحة مصالح القوى العظمى الاستراتيجية ومن بينها انجلترا، حيث كانت كل من المغرب وتونس يمثلان بالنسبة لها أهمية كبيرة في محافظتها على أمن المتوسط وبالتالي إمبراطوريتها والتجارة.

فبالنسبة لمعاهدة باردو أعلنت هذا الاعتراف انطلاقا من الفصل الرابع الذي نص على ".. و تكلفت دولة الجمهوريّة الفرنساويّة باجراء المعاهدات الموجودة الآن بين دولة الايالة و الدول الاوروبيّة.."

وذلك يعني بالنسبة لانجلترا اعتراف فرنسا بكل الامتيازات التي منحتها لها معاهدة 19 جويلية 1875 والتي أثارت في تلك الفترة احتجاجات فرنسا وغضبها ولقد نص اثنا عشر فصلا منها على الامتيازات[3]، التي يحق للسفن الانجليزية التجارية والعسكرية التمتع بها من بينها، استعمالها للمواني التونسية بكل حرية، " المساحلة" لسفن البلدين، بدون إذن ولا دفع أداء كما نص على ذلك البند الثامن من المعاهدة، ونصت أيضا على العديد من الامتيازات الأخرى للسفن العسكرية والتجارية ومن بينها ما نص عليه الفصل التاسع والعشرون من المعاهدة ومما ورد فيه نذكر"... إذا خطر في أي وقت كان على نائب وقنصل جنرال بريطانيا أو قنصل ويش، قنصل أو نائب القنصل إلى إعانة عساكر أو حرس، أو فلانك مسلحة، أو غير ذلك من أوجه الإعانة، فعلى الدولة أن تعطيه تلك الإعانة.."، إذا هذا البند على غرار العديد من البنود الأخرى يؤكد أهمية المصالح التي تحصّلت عليها بريطانيا العظمى بتونس بطريقة دبلوماسية و أيضا الطابع الإلزامي لهذه المعاهدة ، وكان ذلك نتاجا للعلاقات غير متكافئة بين انجلترا وتونس، لكن ربما يتبادر للأذهان أن هذه المنافع متبادلة من خلال العديد من البنود المذكورة وخصوصا البند الثامن، لكن ماذا تمثل السفن التونسية بالمقارنة مع سفن أقوى دولة بحرية في العالم؟. لكن ما يهمنا في سياق الحماية أن هذه الامتيازات أصبحت تتمتع بها انجلترا في هذه الفترة وهذا ما جعلها ترفض

---

[1] , Julien (Ch.A) : **LeMaroc.........**, **op.cit, P-**

[2] Twell, (W) : Two protectorate relation, Ships,......... op.cit p 188.-

[3] - الفصل الثامن، الثامن عشر، التاسع عشر، الفصل العشرين، الواحد والعشرون، السادس والعشرون، التاسع والعشرون، الواحد والثلاثون، كلها خصصت لامتيازات السفن الانجليزية، بالموانى التونسية مع الإشارة أيضا إلى وجود بعض الامتيازات للسفن التونسية:

انظر : معاهدة 19 جويلية 1875 في نسختها العربية والانجليزية بالأرشيف الوطني:

Répertoire des archives historiques de la Tunisie (Archives de Dar El bey) antérieure à 1881 ,1970 ; dossier 403 cart 224, Doc 65.

الاعتراف بالحماية الفرنسية قبل التزام هذه الدولة بكونها لن تقوم بإنجاز ميناء عسكري ببنزرت، يهدد التفوق الانجليزي بالمتوسط[1]، كما رأينا ذلك سابقا، ولقد عملت انجلترا أيضا على المحافظة على امتيازاتها أيضا بالمغرب الأقصى من خلال معاهدة فاس في 30 مارس 1912 المفروضة على السلطان المغربي مولاي حافظ، والتي كانت شبيهة في بعض الجوانب بمعاهدة باردو. فكيف تجسّم هذا التشابه؟

-على المستوى الشكلي فإن كل من معاهدة باردو وفاس نصتا في بندهما الأول على الاعتراف بمصالح الدول الكبرى وخصوصا امتيازاتها الاقتصادية والاستراتيجية . فهل كان ذلك صدفة؟

حسب رأيي فإن ذلك يبرز أهمية العامل الخارجي في فرض نظام الحماية عوضا عن الإلحاق كما حصل بالجزائر، فالفصل الأول إذا من معاهدة فاس اعترف بالمصالح الإستراتجية التي كانت انجلترا ترفض التنازل عنها، ولقد برز ذلك من خلال :

+تأكيد الجزء الثاني من الفصل الأول من هذه المعاهدة على ضرورة التشاور بين فرنسا واسبانيا حول اهتماماتها بالمنطقة وبالخصوص المجال الجغرافي الذي تطمح اسبانيا في السيطرة عليه، انطلاقا من موقعها الجغرافي وبالارتباط كذلك مع المدن التي تسيطر عليها بشمال المغرب، لكن ماهي علاقة ذلك بانجلترا؟

في الواقع لقد كان من بديهيات السياسة الانجليزية بالمناطق ذات الأهمية الإستراتيجية و لحفظ امن إمبراطوريتها بالعديد من المناطق مثل المتوسط، و ذلك من خلال تطبيق قاعدتها التقليديّة بهذه المنطقة و المتمثلة في منع القوى الكبرى أن تكون مجاورة لها بمستعمراتها بهذه المنطقة، وكانت حريصة أيضا أن تكون القوى المجاورة لها من درجة ثانية، مثل اسبانيا بشمال المغرب وإيطاليا بليبيا[2]. فلا غرابة أن يقع التأكيد في الوفاق الودي الفرنسي الانجليزي لسنة 1904 على هذه المسألة أي حق اسبانيا في منطقة نفوذ بشمال المغرب، لان انجلترا تعتبرها أقل خطرا، خاصة وأن التحالف مع فرنسا يمكن أن يتغير في أي وقت، أما الجانب الثاني من المصالح الاستراتيجية فهو إعلان الفصل الأول من معاهدة فاس على ضرورة بقاء مدينة طنجة مدينة ذات نظام خاص ، ولقد كان ذلك بدفع وإصرار من انجلترا التي كانت إستراتجيتها منذ 1704 تاريخ سيطرتها على مضيق جبل طارق وحتى سنة 1956، تاريخ استقلال المغرب الأقصى السياسي، مبنية على منع أي قوة عسكريّة من الدرجة الأولى من السيطرة على هذه المدينة المواجهة لمضيق جبل طارق، لان ذلك يشكل خطرا جسيما على أمن الباب الغربي للمتوسط، ولم تخرج هذه المدينة عن هذه الوضعية إلا فترة قصيرة سنة 1940[3]، فلا غرابة إذا في ظل هذه الاستراتيجية الانجليزية أن تؤكد كل المعاهدات الثنائية حول المغرب الأقصى على هذا الوضع الخاص، لان انجلترا لا

---

[1] -Marsden(Arthur : British..., **Ibid**, p.75.

[2] - مياج(جون لويس): **مدخل تاريخي، العلاقات الدولية** ص 24. وردت هذه المقالة بكتاب لـ: جاك بيرك، شارل أندريه جوليان، مهدي العلوي، عبد الله العروي...، **الخطابي وجمهورية الريف** نقله إلى العربية صالح بشير، دار ابن رشد للطباعة والنشر سنة 1980.

[3] - تمت السيطرة عليها من قبل القوات الاسبانية يوم 14 جوان 1940 وتم ضمها للمغرب الاسباني في نوفمبر 1940، لكنها بعد ذلك استعادت وضعها الخاص.

تقبل بأي معاهدة تكون مناقضة لذلك، وهذا ما برز من خلال معاهدة الوفاق الودي الانجليزي الفرنسي لسنة 1904، وكذلك المعاهدة الاسبانية الفرنسية لسنة 1904 حول المغرب الأقصى و مصر، ودعمت ذلك معاهدة فاس في 30 مارس 1912، وكذلك معاهدة الحماية الفرنسية الاسبانية في نوفمبر من نفس السنة، إذا يمكن القول والتأكيد على أنّ معاهدة الحماية بالمغرب الأقصى ضمنت بطريقة صريحة مصالح انجلترا الإستراتيجية السابقة لفترة الحماية الفرنسية وذلك من خلال معاهدتي الحماية الاسبانية المغربية والفرنسية المغربية وكذلك من خلال المعاهدات الدولية مثل اتفاقية الجزيرة الخضراء لسنة 1906، وهذا ما سيجعل فرنسا أثناء فترة الحماية على المغرب تجد العديد من العراقيل لبسط هيمنتها، مما سيساهم في تواصل التوتر مع انجلترا بالمغرب.

وهكذا فإن معاهدة باردو بتاريخ 12 ماي 1881 و معاهدة فاس بتاريخ 30 مارس 1912، مكنتا انجلترا من المحافظة على امتيازاتها الاستراتيجية بتونس والمغرب الأقصى وبالتالي يمكن القول أنه بفضل ذلك وكذلك اعتمادا على مواقعها الأخرى بقي المتوسط " انجليزيا، لكن هذه المعاهدات ضمنت أيضا مصالح انجلترا الاقتصادية.

2-اقتصاديا:

إن مقارنة معاهدتي باردو ومكناس فيما يخص الامتيازات الاقتصادية التي ضمنتها للقوى العظمى ، نستنتج أن معاهدة باردو أعلنت صراحة على هذه الامتيازات اعتمادا على الفصل الأول ، بينما معاهدة مكناس[1] لم تعلن على ذلك ، لكن بالرغم من سكوت معاهدة فاس عن هذه الامتيازات الاقتصادية فإن المعاهدات الدولية وما نصت عليه تلزم فرنسا بالمحافظة والاعتراف على امتيازات القوى الكبرى وبالخصوص انجلترا وألمانيا في إطار الحماية التي لم تمنع من تواصلها[2] ، بل بالعكس تم تطبيقها كما نصت على ذلك المباحثات الانجليزية الفرنسية للاعتراف بمعاهدة الحماية، والتي أعلنت فيها الخارجية الانجليزية في جوان 1912 من خلال مداولات البرلمان الانجليزي أن فرنسا ملتزمة بكل اتفاقية دولية السابقة الذكر والتي نصت على تواصل تمتع انجلترا بالامتيازات التي نصت عليها المعاهدات الثنائية بين المغرب وانجلترا وآخرها معاهدة 1856 مع المغرب الأقصى والتي لم تكن معاهدة 1875 التونسية الانجليزية إلا نسخة معدّلة منها [3] وانطلاقا من هذا الوضع، فإن انجلترا سواء بالاعتماد على الفصل الأول من معاهدة باردو أومن خلال الالتزامات الفرنسيّة الدوليّة بالمغرب على الاتفاقيات الدوليّة وبالخصوص من خلال اتفاقيتي 1904 الفرنسية الانجليزية أو اتفاقية الجزيرة الخضراء لسنة 1906 أو الاتفاقية

[1] - Silvèra(Victor): **Le Protectorat Français en Tunisie et en Maroc** (Essai de droit comparé) L ibrairie générale de droit et de Jurisprudence, Paris, 1953, p 139.

[2] - **Ibid**, p,140.

[3] - . Marsden (A);British... ... ..., **op.cit,** p, 34.

الألمانية الفرنسية لسنة 1911 [1] و قد ضمنت مصالحها الاقتصاديّة أثناء فترات طويلة من الحماية الفرنسيّة بكل من تونس و المغرب الأقصى.

-فبالنسبة لتونس فإنّ الفصل الأول من معاهدة باردو يعني تواصل تمتع انجلترا بكل الامتيازات التي نصت عليها معاهدتي 1862 و1875 بالخصوص، التي أعلنت تجديدها للمعاهدات السابقة[2]، وذلك يعني عمليا أن انجلترا أثناء فترة الحماية بتونس واصلت تمتعها بالامتيازات التي نصت عليها معاهدة 1875 وبالخصوص الفصلين الرابع والسابع حيث تم الإعلان عن الحرية المطلقة لتجار انجلترا في شراء ما يريدونه من المملكة التونسية، بالإضافة إلى امتلاك العقارات بمختلف أنواعها، كما نصت على ذلك معاهدة 1862 وأشارت إليه معاهدة 1875، التي أعلنت أيضا عن امتيازات قمرقية هامة للبضائع الانجليزية، فكل هذه الامتيازات واصلت انجلترا التمتع بها في إطار الحماية الفرنسية كما نص على ذلك البند الأول من معاهدة باردو الذي يعني أيضا تطبيقه على أرض الواقع بداية من 12 ماي 1881 بتونس الالتزام بالفصل السابع لمعاهدة 1875 سابقة الذكر، والتي مما ورد فيها نذكر "... يلتزم على جناب الباي بأنه لا يمنع إدخال أي شيء كان في العمالة مما هو ناتج في ممالك أو عمالات بريطانيا أو مصنوع فيها أي كانت البلاد المجلوبة منها ولا يستخلص أبدا على تلك الأشياء أداء يتجاوز الثمانية في المائة على ثمن البضائع بمقتضى تقويم تلك البضائع بمحل وصولها ... " ولقد نص أيضا الفصل الثالث عشر من نفس المعاهدة على حق أصحاب الأراضي الانجلو مالطيين والأوروبيين عموما وكذلك التونسيين، على إدخال الآلات الفلاحية المجلوبة للعمل الفلاحي بدون أداء، وإذا عرفنا أن الرعايا الانجلو مالطيين كانوا الأكثر نشاطا في هذا المجال[3]، وانطلاقا من كون انجلترا كانت في هذه الفترة متفوقة على فرنسا في المجال الصناعي فإن ذلك سيسمح لها لسنوات عديدة من مواصلة تفوقها بالسوق التونسية في العديد من الصناعات الميكانيكية وكذلك النسيج[4].

أما بالنسبة للمغرب الأقصى فإن الأوضاع لا تختلف كثيرا بالرغم من أنّ معاهدة مكناس لم تشر إلى ذلك صراحة، لكن المفاوضات الانجليزية الفرنسية والتي أعلنت فرنسا من خلالها بالتزامها بكل المعاهدات المبرمة بين السلطان المغربي وانجلترا وآخرها معاهدة 1856 والتي منحت امتيازات اقتصادية شبيهة بالامتيازات التي تتمتع بها بتونس، وبالتالي فإن انجلترا حافظت على امتيازات تجارية في إطار نظام الحماية الفرنسية شديدة التشابه لما تتمتع به في تونس، خاصة بعدما أعلنت انجلترا أن

---

[1] -F.O,1371, 1409 : Political Morocco , Parliamentary debates, 1912.

[2] - الفصل الثاني والأربعون من معاهدة 1875، مما نص عليه نذكر «...إن شروط هذه المعاهدة يجري عليها العمل حالا عوضا عن شروط جميع المعاهدات المنعقدة سابقا بين دولة بريطانيا والمملكة التونسية، ما عدى معاهدة العاشر من أكتوبر 1863 مسيحية، المومى إليها في الفصل السابع عشر والتي قد تجددت وصححت هنا .

[3] -Sammut(Carmel): **La minorité Maltaise, po.cit**, p426 ...

[4] -Archive 284: Titre de dossier n°1, Douanes, Reformes Douaniers, Archive Quai d'Orsay ; Bob, 571- dénonciation du traité, franco Britannique de 1877 et régime douanier des tissus du coton ; Du Folio1, au Folio, 252.

فرنسا ملتزمة بتطبيق ما نصت عليه الاتفاقية الدولية وبالخصوص سياسة الباب المفتوح على المستوى التجاري وكذلك المساواة على مستوى الضرائب القمرقية بين مختلف الدول الأوروبية، كما أعلنت على ذلك اتفاقية 1904 الفرنسية الانجليزية ومعاهدة 1906 للجزيرة الخضراء والاتفاقية الألمانية الفرنسية لسنة 1911، وكذلك المعاهدات التي سبقت نظام الحماية بين القوى الأوروبية والسلطان المغربي وبالخصوص معاهدة 1856 والتي مما نصت عليه نذكر أن البضائع الانجليزية بمختلف أنواعها عند دخولها السوق المغربية لا تدفع أكثر من 10% من قيمتها، وهذا ما واصلت انجلترا التمتع به في إطار نظام الحماية.

إذا نحن بصدد شكل جديد من الاستعمار في المرحلة الإمبريالية وهو نظام الحماية المبني من خلال التجربة التونسية والمغربية على تقاسم المصالح والمغانم بنفس الدولة، والذي كان لانجلترا دور متميز في فرضه على حلفائها ومنافسيها ومن بينهم فرنسا قبل 1914، لان الإمبريالية الانجليزية في هذه المرحلة وعموما قبل 1920 كانت تميل في كثير من الأحيان إلى تقاسم المصالح على حساب التقسيم الترابي كلما كان ذلك ممكنا[1] ولا يشكل تهديدا استراتيجيا لأمن إمبراطوريتها خاصة وأنها كانت تملك مجالا استعماريا شاسعا ولم تكن في حاجة كبيرة إلى مزيد من التوسع إذا ضمنت مصالحها بطرق أخرى مثل التنازلات التي تقدمها لها القوى الأخرى في إطار ما يسمى بنظام الحماية، وهكذا يمكن القول أن كل من المغرب وتونس وبدرجات متفاوتة خضعتا لاستعمار متعدد الجنسيات وبالتالي سيتواصل التنافس الانجليزي الفرنسي أثناء فترة الحماية على العديد من المستويات وبالخصوص الاقتصادية والإستراتيجية و أيضا القضاء.

3- قضائيا:

إن إقرار نظام الحماية بكل من تونس والمغرب، بالمقارنة بالجزائر جعل فرنسا تواصل صراعها مع القوى الأوروبية المنافسة لها بالمملكتين على عدة مستويات.

فعلى المستوى القضائي فإن معاهدة المرسى لسنة 1883 واعتمادا على البند الأول وكذلك معاهدة فاس بالمغرب لسنة 1912، كما نص على ذلك بندها الأول أيضا، فإنه من حق فرنسا في المملكتين القيام بإصلاحات في الميدان القضائي، وعلى هذا الأساس لم تكن معاهدة فاس مقتبسة فقط من روح معاهدة باردو كما ذهب إلى ذلك بعض المؤرخين[2] بل كانت مقتبسة من "روح " معاهدتي باردو والمرسى، لأن الأولى من الزاوية القانونية لا تسمح لفرنسا بحق القيام بإصلاحات على عكس معاهدة فاس، لكن تطبيق هذين البندين واجه رفضا بالمملكتين من قبل القوى الأوروبية ومن بينها انجلترا.

---

1 - Bouvier (J), Girault (R) Thobie,(J) : **L'impérialisme à la Française, 1914 –1960 :op.cit,** p, 15.

2 - Julien(Ch A), **le Maroc face aux Impérialismes 1415-1956** ,... ....**op.cit, p,** 103

فبالنسبة لتونس، فإن انجلترا حافظت على امتيازاتها القضائية إلى حدود 1 جانفي 1884، تاريخ إعلان انجلترا التنازل عن هذه الامتيازات،[1] ولقد أكدت ذلك المراسلات بين الخارجية الانجليزية والفرنسية، فـ Granville عندما طلبت منه فرنسا الإذن بإلغاء هذه الامتيازات، كان رده على النحو التالي "... لقد اعترفنا بالوضع الجديد لفرنسا، مقابل محافظتنا على امتيازات التجارية، وبقية الامتيازات التي تضمنها هذه المعاهدات، وإن موافقتنا على أي تغيير لنظام الامتيازات يجب أن يأخذ بعين الاعتبار تحفظاتنا تجاه المسألة "

إذن محافظة انجلترا على هذه الامتيازات بتونس يعني أن رعاياها واصلوا التمتع بما نصت عليه المعاهدة التونسية الانجليزية في الميدان القضائي وبالخصوص في فصولها الستة المعنية بهذه المسألة[2]، والتي نصت على أنه بالنسبة للقضايا الجنائية والعرفية التي يكون فيها الشاكي والمشتكي من رعايا الانجليز لا يحكم فيها إلا قنصل بريطاني أو "ويش قنصل" أو أحد مساعديه، أو أحد الموظفين الانجليز [3]، أما القضايا العرفية والمتعلقة بأحوال المتجر، سواء كان الانجليزي طالبا أو مطلوبا، يكون فيها الفصل للباي بحضور قنصل انجلترا أو من ينوبه[4]، أما بالنسبة للجنايات والجرائم، أو مخالفة القوانين السياسية من قبل الانجليز بتونس فإنه يباشرها القنصل الانجليزي أو من ينوبه، وهكذا فإن هذه المعاهدة ومن خلال فصولها المتعلقة بالجوانب القضائية بقدر ما مثلت مسا خطيرا بالسيادة التونسية قبل 1881، فإن تواصلها في إطار الحماية الفرنسية مثل أيضا مسا بسلطة فرنسا وعائقا أمام تطور نظام الحماية بتونس[5] وهذا ما سيجعل الخلافات الانجليزية الفرنسية بتونس في إطار الحماية تتواصل حول هذه المسألة، و لم يكن الوضع بالمغرب الأقصى مغايرا لهذا الواقع فاعتمادا على الاتفاقية الدولية بمدريد لسنة 1880[6]، واعتمادا كذلك على الاتفاق الفرنسي الانجليزي لسنة 1904، واتفاقية الجزيرة الخضراء لسنة 1906 والتي نصت كلها على حق القوى الأجنبية بالمغرب وعلى رأسها انجلترا في المحافظة على امتيازاتها القضائية التي نصت عليها معاهدة 1856 الانجليزية المغربية والتي كانت شبيهة بمعاهدة 1875 التونسية الانجليزية، حيث ضمنت لرعايا انجلترا بالمملكة المغربية كل الامتيازات التي ذكرناها سابقا بالنسبة

---

[1] . Marsden (A); British ... .,**op.cit** , p, 75.-

[2] -الفصل 24-25-26-27-28 و29، نصت على الامتيازات القضائية الممنوحة للرعايا الإنجليز بتونس:
هذه المعاهدة موجودة بالأرشيف الوطني :
Répertoire des archives historiques de la Tunisie antérieure a 1881, Dossier 403, Carton 224, Doc, 65.

[3] -الفصل الرابع والعشرون من معاهدة 19 جويلية 1875.

[4] - الفصل الخامس والعشرون من نفس المعاهدة.

[5] Sammut(Carmel): **L'impréalisme capitaliste francais et le nationalisme Tunisien (1881-1914)**, publisud - Paris 1983, P, 66, 67, 68.

[6] - **البند الثاني**، أكد حق الحماية وأضفى عليها الصبغة القانونية حيث اعترف به رسميا بموجب معاهدة دولية.

لتونس، مع وجود خصوصية بالنسبة للمغرب وهو أنّ انجلترا حافظت على هذه الامتيازات إلى حدود 1937.[1] تاريخ تخليها عن امتيازاتها بهذه المملكة بعد مفاوضات شاقة مع فرنسا.

الخاتمة:

إن نظام الحماية لكل من تونس والمغرب الأقصى والذي كان نتاج ظروف متعددة ومن بينها الوضعية الدولية التي حتمت على فرنسا تقديم تنازلات للقوى الإمبريالية المنافسة لها بالمغرب وتونس حتى لا تثير تعقيدات دولية تجاه المملكتين، وبالتالي فإن هذا النوع من الاستعمار، فرض في إطار المرحلة الإمبريالية[2]، وجعل كل من تونس والمغرب الأقصى يخضعان أثناء فترات متفاوتة لاستعمار "متعدد الجنسيات"، سواء على المستوى الاقتصادي أو القضائي، أو الاستراتيجي، وهذا ما ساهم أيضا في تواصل الصراعات والخلافات الانجليزية الفرنسية أثناء فترة الحماية بالمملكتين حيث اعتبر الفرنسيون أنفسهم نصف أسياد بتونس[3] أما بالمغرب الأقصى فقد صرح المقيم العام ليوتي[4]، والذي كان مهندس نظام الحماية بهذه المملكة بما يلي "…. إن وضعنا التجاري بالمغرب حاليا يعتبر وضعا خاصا واستثنائيا، فأغلب المواد التي يقع توريدها يستغلها السكان المحليون غير فرنسية، ومن أهم حرفاء المغرب حاليا (أي في بداية الحماية) انجلترا، سنخوض حربا قويا من أجل المنتجات الفرنسية[5] .

و هكذا فإنّ الحرب على حد تعبير ليوتي، أو لنقل بلغة أخرى الخلافات أو الصراعات تواصلت أثناء فترة الحماية بتونس والمغرب بين انجلترا وفرنسا سواء على المستوى الاقتصادي أو الاستراتيجي أو القضائي، في إطار عمل فرنسا على إزاحة العقبات التي تمنعها من السيطرة الكاملة على المملكتين.

---

[1] - انجلترا حافظت على الامتيازات القنصلية بالمغرب الأقصى إلى حدود 29 جويلية 1937، تاريخ إمضاء اتفاقية فرنسية انجليزية بلندن تنازلت بمقتضاها انجلترا عن هذه الحقوق بالمغرب.

[2] Carmel Sammut : **Ibid**, p 67-

[3] R.Pinon : L'empire de la méditerranée ; Librairie Académique, Didier, Paris 904, p, 351.-

[4] - **ليوتي لويس**: : مارشال فرنسي ولد بـ Nancy سنة 1450 وتوفي سنة 1934، ساهم في حرب مدغشقر، 1894-1897، ويعتبر من أبرز مهندسي نظام الحماية بالمغرب بين 1912 و 1920.

[5] PETRI (J) : Encyclopédie coloniale, et maritime :Ouvrage encyclopédique, illustré en huit volumes, Paris - 1937, p, 27.

الفصل الثاني

الخلافات الفرنسية الانجليزية حول مدينة بنزرت وطنجة منذ بداية الحماية إلى 1939

المقدمة:

إن التنافس الانجليزي الفرنسي بالمغرب وتونس أثناء فترة الحماية الفرنسية اتخذ أبعادا عديدة فبالإضافة إلى التنافس التجاري الذي سمحت به معاهدات الحماية المفروضة على المملكتين،فلقد تواصلت أيضا الامتيازات الإستراتيجية الانجليزية بتونس والمغرب الأقصى. فبالنسبة للأولى فان فرنسا لم تكن قادرة على انجاز ميناء عسكري ببنزرت بين 1881 و1897 نتيجة لوعودها انجلترا حول هذه المسألة حيث لم تتمكن منذ بداية حملتها العسكريّة على تونس من انجاز هذا الميناء إلا سنة 1897، أي بعد قليل من هزيمتها بفاشودة أمام انجلترا التي غيرت تقييمها الاستراتيجي تجاه بنزرت ، فبعد ما كانت تعارض بشدة أي ترميمات ذات صبغة عسكرية بالمدينة فإنها بعد 1897 تخلت عن هذه المعارضة. أما بالنسبة لطنجة فان انجلترا كانت تعتبرها أكثر أهمية إستراتيجية بالنسبة لأمن الإمبراطورية و لذلك فإنها رفضت سيطرة فرنسا عليها ، وكانت وراء تدويلها طيلة الفترة الممتدة بين 1912 و1956 مما جعلها طيلة هذه الفترة تحافظ على تفوقها العسكري بهذا البحر ولقد تمكنت انجلترا من فرض هذا الواقع نتيجة للامتيازات الممنوحة لها سواء بتونس من خلال معاهدة 1875، أو من خلال معاهدة الحماية و ما رافقها من وعود، أما بالنسبة للمغرب فان الوضع كان أكثر تعقيدا وتدويلا لأن انجلترا فرضت امتيازاتها الإستراتيجية التي كانت تتمتع بها سواء من خلال معاهدة 1856 أو المعاهدات الدولية مثل اتفاقية الجزيرة الخضراء سنة 1906 وقبل ذلك الاتفاق الودي لسنة 1904... ولقد كان حرص انجلترا على ضمان هذه الامتيازات يندرج ضمن التنافس في البحر المتوسط مع فرنسا حيث كانت انجلترا شديدة الحرص على منع أي قوة سواء معادية أو حليفة عن تحقيق التفوق العسكري. أما بالنسبة لفرنسا فانها كانت حريصة على استعادة حلم جعل المتوسط "فرنسيا..." وفي ظل هذه الظروف تجدّد التنافس الانجليزي حول بنزرت وطنجة لفترات مختلفة من الاستعمار الفرنسي للمملكتين وفي هذا الإطار سنتناول الإشكاليات التالية:

- التنافس الفرنسي البريطاني بالمتوسط منذ بداية الحماية إلى 1939.
- الامتيازات الإستراتيجية لأنجلترا ببنزرت وطنجة قبل الحماية من خلال المعاهدات.
- التنافس الفرنسي الانجليزي حول بنزرت أثناء فترة الحماية(1881-1897)
- التنافس الفرنسي الانجليزي حول مدينة طنجة 1912-1939 .

I. التنافس البريطاني- الفرنسي بالمتوسط منذ بداية الحماية إلى 1839

1- الثابت والمتحول في إستراتيجية انجلترا المتوسطية:

أ- تطور إستراتيجية انجلترا بالمتوسط:

إن الصراع والتنافس الفرنسي الانجليزي حول بنزرت منذ 12 ماي 1881 الى1897. وحول طنجة المغربية منذ 30 مارس 1912 إلى سنة 1939. يندرج ضمن "المسألة المتوسطية"[1]. وبأكثر دقة ضمن إستراتيجية الدولتين في التفوق الاستراتيجي بالمتوسط الذي لم يعد منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر "بحيرة فرنسية"[2] بل أصبح تحت السيطرة الانجليزية[3] وبالتالي يمكن القول أصبح بحرا "انجليزيا" في تجاوز كبير لمنطق الجغرافيا والتاريخ، كما أكدت العديد من الدراسات الموضوعية على ذلك[4] وعلى هذا الأساس فانه لا يمكن فهم وشرح مظاهر الخلاف الفرنسي الانجليزي حول طنجة وبنزرت إلا بفهم تطور إستراتيجية كل دولة بالمتوسط: فبالنسبة لانجلترا لابد من التذكير أن من أبرز خصوصيات هذه القوة الامبريالية طيلة الفترة الممتدة بين أواخر القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين، سواء في فترة حكم الليبراليين أو المحافظين وأحيانا ولفترات قصيرة أثناء فترة حزب العمال[5]،فأثناء كل هذه الفترات كانت هذه الدولة مركز العلاقات الدولية و أول قوة عالمية بحرية، وكانت أيضا من أبرز القوى التي كانت تملك استراتيجيات عالمية للطرقات البحرية فاقت أحيانا الجانب الاقتصادي، وفي هذا السياق أصبح المتوسط يعتبر أحد أهم الطرقات في سياستها المتوسطية لكن لابد من الإشارة إلى أنّ هذه السياسة عرفت العديد من التطورات، فبعد ما كانت أثناء العصوز الوسطى غير مهتمة بهذا البحر أي عندما كان المتوسط من أهم الطرقات العالمية، فإنها منذ بداية الفترة الحديثة وخصوصا منذ الاكتشافات الكبرى، التي جعلت من المحيط الأطلسي مركزا للنشاط العالمي[6] سواء في اتجاه الشرق أو الغرب فان انجلترا أصبحت بحكم هذا التحول العالمي بقلب أهم مركز للنشاط العالمي حيث أصبح بإمكانها التنقل في اتجاه القارة الأمريكية وفي اتجاه آسيا وإفريقيا عبر رأس الرجاء الصالح، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن يتزايد اهتمامها بالمتوسط والبحار العالمية بصفة

---

[1] - - يمكن الرجوع للمراجع التالية:
- Izzo(Jean Claude); Fabre(Thierry): **La Méditerranée Française**: Maison Neuve et la Rose: Paris 2000.
- Pinon (René): **L'Empire de la Méditerranée** ; Librairie, Académie Didier 1904

[2] - - أول من أعلن هذه التسمية، نابليون الثالث، حيث أعلن في هذه الفترة عندما كان سفيرا لفرنسا بألمانيا "...إن مصير المتوسط، هو أن يكون إلى حد ما بحيرة فرنسية ورد ذلك ب:
Renouvin(Pierre) : **Histoire des Relations internationales; de 1815 à 1871** ; Tome VI: Hachette, Paris 1954, p176

[3] - Baumont(M).: **La Méditerranée et le problème méditerranéen de 1809 à 1935**, Centre des documents universitaire, Paris5, pp28-99.

[4] - - نفس **المرجع السابق، ص24 .**

[5] - - **حزب العمال البريطاني**: تأسس سنة 1893 من قبل كاير هاردي ورامسي ماك دونالد سمي في البداية "حزب العمال المستقل..." ثم أصبح يسمى منذ 1906 حزب العمال "Labour party" وأصبح لأول مرة في تاريخ انكلترا يقود الحكومة سنة 1924 في إطار تحالف مع الليبراليين ضد المحافظين ولكن هذه التجربة لم تتواصل سوى أشهر معدودة لكن أزمة الثلاثينات ساهمت من جديد في حملة أول قوة سياسية حكمت انكلترا بين 1929 و 1931 ثم عاد من جديد إلى المعارضة إلى حدود 1945.

[6] - Siegried (André): **La crise Britannique du XX^{ème} siècle, "L'Angleterre des années 30,"**: Armand Colin 1975, **Op.cit,** p 182.

عامة فتمكنت من إزاحة هولندة، اسبانيا وأخيرا فرنسا[1]. هذا ما جعلها تصبح منذ بداية القرن التاسع عشر أول قوة بحرية في العالم وكذلك أول دولة تملك إستراتيجية وسياسة عالمية للطرقات تقوم على المبادئ التالية:

- إن أمن انجلترا والإمبراطورية يتم من خلال مراقبتها وسيطرتها على أبرز النقاط الإستراتيجية في العالم وذلك من خلال سيطرتها على قواعد مختارة بدقة وموزعة بعناية لتكون محطات للتزود بالفحم الحجري والبترول وكذلك قواعد عسكرية..."
- البحار الداخلية الكثيرة العبور (من بينها المتوسط الذي أصبح بعد 1869 أكثر البحار الداخلية نشاطا بالعالم[2]) يجب أن تكون تحت سيطرتها.
- تركيز ومراقبة خطا الكوابل التحت بحرية.
- تسهر على وجود نظام تجاري عالمي لا يتناقض مع مصالحها من خلال حرية التجارة والنظام الجمركي[3] وفي إطار هذه السياسة البحرية العالمية لابد من التذكير أن سياسة انجلترا تجاه المتوسط ازدادت بصفة تدريجية خاصة بعد 1783[4] التاريخ الذي أعلن فيه عن انهيار مرحلة التفوق الانجليزي بالقارة الأمريكية[5] لكن عبقرية الساسة الانجليز جعلت منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من المتوسط الشّريان الرئيسي لنشاطها التجاري والعسكري مما ساهم أن يجعل من "المتوسط بحرا انجليزيا". و يفسر ذلك بالتحولات العالمية التالية:
- بالرغم من أنّ اهتمام انجلترا بالمتوسط يعود إلى أواخر القرن الثامن عشر، فان حفر قناة السويس سنة 1869 مثلت نقطة مهمة في سياسة انجلترا المتوسطية مع العلم أنها عارضت في البداية فكرة حفر القنال واعتبرته مشروعا غير قابل للتطبيق[6]، لكن بعد 1869 سرعان ما أصلحت أخطاءها واستعادت زمام المبادرة بالمتوسط من خلال شرائها لجزء كبير من اسهم القنال سنة 1875[7] ومن خلال سيطرتها على مصر سنة 1882 وذلك لأسباب بالخصوص إستراتيجية وهذا يؤكد ما ذهب

---

[1] - أثناء القرن السابع عشر كانت هولندة أبرز قوة بحرية لكن صعود انكلترا جعلها تدخل معها في تنافس حاد انتهى بهزيمة هولندة في حربي 1654/1652 و1667/1665 التي وقعت على إثرها اتفاقية بريدا في جويلية 1667 خسرت هولندة بمقتضاها مستعمراتها بأمريكا الشمالية وأصبح التفوق لصالح انكلترا أما بالنسبة لاسبانيا فان أيضا هزيمتها أمام انكلترا سنة 1805 جعلت القوة الاسبانية تنهار أمام انكلترا وتخسر مستعمراتها بأمريكا الشمالية ثم جاء دور فرنسا التي هزمت في مصر نابليون في 1799/1798 ثم سنة 1815 فمثّل ذلك إعلانا عن ميلاد قوة بحرية عالمية ومتوسطية جديدة.

[2] - Izzo(J, C), Fabre(Thierry); **op.citp1**26 -

[3] - Siegfried (André): **op.citp,**187 -

[4] -- **1783**: تعتبر حدثا غير عادي بالنسبة للاستعمار الانجليزي بشمال القارة الأمريكية 19 أكتوبر 1783 استسلم القائد الانجليزي "كارنولا" بيورتاون مما أدى إلى معاهدة فرساي في 3 سبتمبر 1783 التي اعترفت باستقلال الولايات المتحدة في المناطق الواقعة بين الأطلسي والمسيسبي

[5] - M. Baumont : **op.cit** p 22.-

[6] - إن انكلترا اعتبرت مشروع فرديناند ليسابس غير قابل للتنفيذ ومكلف وتنبأت بفشله وعارضته أيضا في إطار صراعها مع فرنسا وهذا ما أكد عليه بالمرستن الوزير الأول البريطاني في تلك الفترة سنة 1858 بقوله "... إن وجود بوسفور واحد كان مصدر صراعات ومشاكل عالمية،... وحفر قنال السويس يعني خلق بوسفور ثاني، سيصبح تحت سيطرة فرنسا..."

- يمكن العودة إلى **نفس المرجع السابق** ص 22-23

[7] - Marx(R): **Histoire du Royaume uni** ; Armand Colin, Paris 1967, p 275. -

إليه جان بوفيي[1] الذي اعتبر أن أبرز خصوصيات الامبريالية الانجليزية بين أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وإلى حدود الحرب العالمية الأولى أنها كانت تعطي الأولوية لاقتسام المصالح على حساب التقسيم الترابي وأن توسّعها كانت أسبابه بالخصوص إستراتيجية خاصة وأنها تملك ممتلكات شاسعة ومن خصوصياتها أيضا أنها بقيت إمبراطورية "التبادل الحر"[2] فانجلترا من خلال سيطرتها على مصر كانت تطبق سياستها المبنية على عدم السماح لأي دولة بتحقيق تفوقها بالمتوسط وبرأس الرجاء الصالح وهذه السياسة كانت متبعة من قبل انجلترا في مرحلة ما سمي بالعزلة التامة واعتمادها على مبدأ التفوق العسكري وتحديدا على نظرية Two powers standard أي أن القوّة البحرية الانجليزية يجب أن تفوق القوتين الثانية و الثالثة معا و ذلك بين القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أي في الفترة التي كان فيها الخطر الذي يهدد المتوسط قادما من روسيا وبدرجة أقل فرنسا[3]، وبالرغم من تغيير سياستها في بداية القرن العشرين من خلال عقدها للاتفاق الودي الفرنسي الانجليزي حول المغرب ومصر سنة 1904 وانضمام روسيا للوفاق الفرنسي الانجليزي سنة 1907 فان اهتمام انجلترا بالمتوسط ازداد للأسباب التالية:

– ظهور الخطر الألماني منذ أواخر القرن التاسع عشر فأصبح هدف انجلترا هو منع هذه القوة القارية من الوصول إلى المتوسط كما أكدت على ذلك من خلال أزمة طنجة سنة 1905 ومؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906 وأزمة أغادير سنة 1911 حيث وقفت بقوة إلى جانب فرنسا ودعتها إلى عدم تقديم تنازلات[4]

– انجلترا اثر الحرب العالمية الأولى خسرت قنال بنما[5] الذي أصبح أمريكيا، وفي ظل هذه الظروف فان إستراتيجيتها أصبحت تقوم على بقاء قنال السويس تحت الهيمنة الانجليزية وذلك من خلال سيطرتها على مصر وعلى هذا الأساس تميزت بداية القرن العشرين بوجود طريقين بحريين عالميين الأول بالمحيط الأطلسي وتوجد به قنال بنما وكان تحت السيطرة الأمريكية، وبالتالي فانه في ظل هذا الواقع الجديد، فان المتوسط يجب أن يكون تحت السيطرة الانجليزية[6] وبالتالي فانّ التنافس على مستوى الطرق العالمية أصبح بالأساس انجليزيا أمريكيا.

---

[1] - Bauvier (Jean): Ginault(René), Thobie(Jacques): **L'impérialisme à la Française: 1914-1920. Ibid,** p 19--20

[2] - جاك توبي: الامبريالية الفرنسية والولايات العربية في السلطنة العثمانية 1840-1914: سلسلة تاريخ المشرق العربي 1990.

[3] - Marx (Roland): **Histoire du Royaume uni,** op.cit,, pp 307-308. -

[4] -- توبي (جاك): **نفس المرجع السابق** ص 102-103.

[5] - - **قنال بنما** : يربط بين المحيط الأطلسي والهادي، طوله 76.6 كلم.
- مشروع انجاز الميناء كان من ايحاء فرديناند ليسابس وبدأ سنة 1881 حيث منح انجاز المشروع لشركة فرنسية لكن الأشغال توقفت سنة 1888 نتيجة للفضيحة المالية لكن أطاحت ببعض العناصر اليسارية بالحكومة مثل رونيي وكلمنصو. وبعد استقلال بنما عن كلولمبيا سنة 1903 تنازلت الجمهورية البلقانية لصالح الولايات المتحدة عن مشروع بناء القنال الذي تم من قبل الولايات المتحدة سنة 1913 بعد اتفاق مع بريطانيا في هذا المجال وكان ذلك إعلانا عن بداية الهيمنة البحرية الأمريكية بالمحيط الأطلسي وخصوصا بالوسط والشمال.

[6] - Siegfried (André): **op.cit ,p189.** -

- صحيح أن انجلترا من خلال وفاقها مع فرنسا وروسيا مع بداية القرن العشرين، أصبحت تعتمد في جانب من إستراتجيتها على تقسيم المهام الأمنية بالمتوسط وبحر الشمال مع فرنسا خصوصا أثناء الحرب، حيث أعطت انجلترا أولويتها لحماية بحر الشمال وفرنسا لحماية المتوسط[1] لكن ذلك لا يعني التخلي عن تفوقها العسكري وانتهاء كل خلافاتها الإستراتيجية مع فرنسا بل بالعكس وهذا ما فاجأ الفرنسيين فان انجلترا،و بعد الحرب العالمية الأولى و إلى حدود 1945 عملت على منع أي قوة من السيطرة وحتى مجرد تحقيق التفوق بالمتوسط وخصوصا بالباب الغربي سواء من خلال الهيمنة المباشرة على العديد من القواعد مثل مضيق جبل طارق منذ 1704 إلى اليوم أو من خلال تدويل طنجة أو من خلال سيطرتها على مصر سنة 1882 وفلسطين سنة 1920 وعلى هذا الأساس فانه يمكن القول بشيء من الحذر أن انجلترا في بداية القرن العشرين أصبحت أول قوة عسكرية وتجارية بالمتوسط خاصة اثر تدعم التوجه الامبريالي انجلترا اثر الحرب العالمية الأولى نتيجة ظهور منافسين جدد مثل الولايات المتحدة وعودة التنافس مع فرنسا خصوصا بالمتوسط وفي إطار تقسيم ممتلكات الرجل المريض حيث اتهم العديد من الفرنسيين انجلترا بالنفاق والأنانية.

ب-التفوق الانجليزي بالمتوسط:

بالرغم من العديد من الكتابات التي اعتبرت، أن المتوسط بحيرة فرنسية فإننا يمكن القول وبشيء من المجازفة أن المتوسط منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان تحت الهيمنة الانجليزية أو لنقل كان "انجليزيا" وتجسم ذلك على المستويات التالية:

- عسكريا: كانت انجلترا تسيطر على أغلب المواقع الإستراتيجية مثل مضيق جبل طارق منذ 1704 إلى اليوم وقبرص منذ 1878 ومالطة منذ 1800 ومصر منذ 1882 وفلسطين والعراق منذ 1920 وكذلك عدن منذ سنة 1837 وسلكت أيضا سياسة تحييد عسكري لبعض المناطق مثل طنجة المغربية التي كان قرار تدويلها بالأساس انجليزيا[2] مثيرة غضب الفرنسيين تجاه هذه السياسة الانجليزية وكذلك من خلال تدويل قناة السويس[3] ومعارضة بناء ميناء عسكري ببنزرت بين 1881 و1897. وانطلاقا من هذا الواقع العسكري الميداني فان انجلترا انطلاقا من مضيق جبل طارق وعلى طول المتوسط في اتجاه الشرق أصبح بإمكانها القيام بالتدخل بسرعة. فالمسافة الفاصلة بين ميناء بورتس ماوث Ports mouth وميناء جبل طارق ومن هذا الأخير إلى مالطة ومن مالطة إلى بور سعيد ومن بور سعيد إلى عدن يقدر معدل المسافة بحوالي 1000 ميل لكل مرحلة[4]. وعلى هذا

---

1 - Renouvin. (Pierre) : **Histoire des relations Internationales** ; op.cit, 364-365-

2 - **نفس المرجع السابق.**

3 - Baumont(M): **La Méditerranée et les problèmes Méditerranéens de 1809 à 1939**;op,cit pp 70,71.

4 - مثال: من بورس ماوث إلى مضيق جبل طارق حوالي 1243، من السويس لعدن 591 ميلا. يمكن العودة إلى: Baumont(M): **La Méditerranée**, Ibid, p 28,29.

الأساس فان تفوقها البحري وتدخلها تجاه أي تهديد أثناء هذه المرحلة كان يتم في ظروف أفضل بالمقارنة مع كل القوى المنافسة لها بالمتوسط ولقد تزامن ذلك مع تفوق تجاري.

- تجاريا: لقد كانت البحرية الانجليزية منذ النصف الثاني من القرن العشرين الأكثر نشاطا بالمتوسط فمثلا سنة 1929 فان انجلترا كانت تهيمن على 57.1% من النشاط التجاري العالمي بقنال السويس بينما الولايات المتحدة لا يتجاوز نصيبها 2.1% وفرنسا حوالي 8% [1] و بالرغم من ظهور منافسين جدد بالمتوسط وبتراجع النفوذ الانجليزي أحيانا، فان التفوق بقي انجليزيا بين أواخر القرن التاسع عشر و منتصف القرن العشرين كما تؤكد ذلك كميات الحمولة التي مرّت بهذا البحر و تحديدا من قنال السويس طيلة الفترة الممتدّة بين الحربين و التي كانت اغلبها انكليزية، فمثلا بين 1881-1890 فان 78% من الحمولة كانت انجليزية ثم أصبحت سنة 1922 64.5% وسنة 1937 حوالي 48% بينما فرنسا لم يتجاوز نصيبها 9.5% سنة 1918 وسنة 1937 حوالي 7% وبالتالي فانه بالقسم الشرقي بالمتوسط كان التفوق انجليزيا[2] وكانت أيضا الأوضاع مشابهة بمضيق جبل طارق لكن بأقل حدة.

- وهكذا فان سياسة انجلترا كانت منذ أواخر القرن التاسع عشر سواء في مرحلة "العزلة التامة" أو مرحلة التحالفات مبنية على مواصلة التفوق بالمتوسط ومنع أي قوة سواء حليفة مثل فرنسا أو معادية مثل ألمانيا من تحقيق التفوق بهذا البحر، وعلى هذا الأساس تواصلت خلافاتها مع فرنسا حول بنزرت وطنجة لكن الإستراتيجية الانجليزية وجدت مقاومة من قبل فرنسا التي استغلت ظروف انجلترا الداخلية سنة 1830[3] للسيطرة على الجزائر لكنها بعد ذلك ولمدة واحد وخمسين سنة كانت عاملا مهما في التصدي لأحلام فرنسا بتونس وكذلك بالمغرب ولفترة أطول وبالرغم من الوفاق الامبريالي منذ أواخر القرن التاسع عشر فان انجلترا عرضت بكل من تونس والمغرب على فرنسا تقديم تنازلات إستراتيجية وتجارية في إطار نظام الحماية وتواصلت لفترة طويلة[4] مثيرة بذلك صراعا وخلافات مع فرنسا أثناء فترة الحماية الفرنسية بالمغرب وتونس.

2- فرنسا ورغبة التفوق بالمتوسط:

أ- تطور الطموحات الفرنسية بالمتوسط:

[1] - Siegried (André): **La crise Britannique** ; pp ..189/190.,

[2] -. Baumont(M): **op.cit** p 190. 191. -

[3] - Chassaigne(Ph): **Histoire de l'Allemagne**: op.cit, p178 -

[4] - Sammut (Carmel):…., **op.cit, p76**

إن التنافس الاستراتيجي بالمتوسط بين كل من فرنسا وانجلترا تواصل بالخصوص منذ أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن العشرين واتخذ أشكالا وصلت إلى حد التصادم المسلح حيث أكدت العديد من الدراسات على أن أول من أطلق على المتوسط "بحرا فرنسيا"هو نابليون الثالث ومنذ تلك الفترة ازدادت طموحات فرنسا في السيطرة عليه وتعددت أيضا في هذا المجال الدراسات التي تؤكد على أهمية المتوسط بالنسبة لفرنسا ولعل من أبرزها ما كتبه بريفوست باريدول صاحب كتاب فرنسا الجديدة[1] الذي اعتبر أن توجهات فرنسا المتوسطية جزء من سياستها الامبريالية ومما ورد في هذا السياق نذكر "...نظرا لضيق فرنسا الإفريقية سيأتي اليوم الذي يرى فيه مواطنونا، سيطرتنا على المغرب وتونس وتأسيسنا لإمبراطورية متوسطية، لأن السيطرة على البحر المذكور آنفا يمثل أساس قوتنا وثروتنا..."[2]. لكن هذه الطموحات اصطدمت بمنافسة حادة من قبل عدة قوى دولية ولعل من أبرزها انجلترا سيدة البحار بالعالم[3] والعديد من القوى الأخرى وهذا ما أكد عليه بول ايمبار في محاضرة له بعنوان "...التوسع الفرنسي بالمتوسط..." ومما ورد فيها نذكر "...أيها السادة لا أعرف من قال أن المتوسط "بحر فرنسي" وإن كان ذلك صحيح أثناء القرن الثامن عشر... فان الوضع حاليا يعتبر مغايرا

- تماما باستثناء،تونس فان شرق المتوسط خارج عن نفوذنا وأصبح جزء من مجال نفوذ منافسينا وهم خصوصا الانجليز الايطاليون، الألمانيون واليونانيون"[4] ولقد اعتبر بعض المؤرخين ذوي التوجهات المساندة للنظام الامبريالي الفرنسي، ومن بينهم المؤرخ ريني بينون" René Pinon" ، أن سياسة فرنسا التوسعية جزء من إستراتجيتها العالمية ومما كتبه في هذا المجال نذكر "...أن نكون أقوياء بالمتوسط، ليس غاية في حد ذاتها وإنما هو وسيلة لتحقيق تفوقنا عالميا، نظرا لكون هذا البحر لا يمثل إلا ممرا طبيعيا، والسيطرة عليه تضمن لنا المكانة التي نستحقها عالميا..." لكن هذا الطموح اصطدم كما ذكرنا ذلك سابقا بتنافس القوى الأخرى سواء أثناء القرن التاسع عشر أو بين 1900 و1945 وهذا ما جعل الكاتب مارسال هومات يطلق عليه اسم "المتوسط بحر امبريالي..." Mer Impériale[5] ومن أهم ما ذكره حول هذه المسألة نقتطف ما يلي "... إن اعتبار المتوسط بحر امبريالي ، هو تعبير رمزي عن الوضع الراهن للمتوسط، وفي الوقت الذي يوجد فيه متوسط واحد تتصادم أربع استراتيجيات متوسطية امبريالية لكل من فرنسا وبريطانيا العظمى، اسبانيا، ايطاليا مع

[1] - Paredol (Prévost): **La France nouvelle**, 1868, Paris 1979 p 416.-

[2] - - نفس المرجع السابق، ص 421.

[3] - - Baumont(M): **L'essor Industriel et l'impérialisme colonial (1878-1904) ;Ibid** , pp 215,216

[4] - - Imbart (Paul): **L'expansion de la France en Méditerranée, Alliance Française, Conférence de Bordeau vendredi 9 Avril 1882**

[5] - - Homet (Marcel) : **Méditerranée Mer Impériale**, Paris Ed de la Nouvelle Revue critique, 1937, p 226

تغييرات منتظرة من خلال عودة ألمانيا المنتظرة للمتوسط"[1] ، إذن في ظل هذا السياق فان الصراع الفرنسي الانجليزي سواء قبل 1904 أو بعده كان السمة البارزة للعلاقات الفرنسية الانجليزية فبالرغم من سيطرة فرنسا على الجزائر سنة 1830 وتونس سنة 1881، والمغرب سنة 1912 فان ترتيبات انجلترا منعها من تحقيق التفوق بالمتوسط.وفي هذا السياق يندرج الخلاف الفرنسي الانجليزي حول بنزرت وطنجة.

ب-انجلترا تحد من التفوق الاستراتيجي الفرنسي بالمتوسط:

- قبل احتلال تونس كان التوجه الفرنسي العسكري مبنيا على تحقيق توسيع المجال الفرنسي بالمتوسط كما ورد ذلك بإحدى الدراسات الإستراتيجية ومما ورد فيها نذكر "... إن توحيد مجال النشاط العسكري الفرنسي يجب أن يمتد من المناطق الممتدة من بنزرت مرورا بالمرسى الكبير (بالجزائر) وكذلك أجاسيو Ajaccio[2] حيث ترتبط كل هذه المناطق بالمترو بول فيصبح في ظل هذه الظروف بإمكاننا السيطرة ومراقبة أغلب المناطق الشرقية بالمتوسط وتكون في هذا السياق بنزرت مفتاح نشاطنا السري بشرق المتوسط..."[3] وبالرغم من سيطرة فرنسا على تونس سنة 1881 فإنها قدمت تعهدات لبريطانيا العظمى بعدم بناء ميناء عسكري ببنزرت وعلى هذا الأساس فان طموح فرنسا تحويل بنزرت إلى ميناء عسكري تأخر حوالي ستّة عشر سنة منذ بداية الحماية، مع العلم أن جول فيري صرّح سنة 1881 أن السيطرةً على بحيرة بنزرت تكفي لهيمنتنا على تونس. فهل تغير الوضع بعد 1881؟. لا أظن ذلك لكن الظروف الدولية وخاصة مواقف انجلترا وايطاليا أجّلت المشروع الهادف لجعل فرنسا تستعيد زمام المبادرة بالمتوسط الذي اصطدم من جهة اخرى برفض انجلترا أن تجعل من طنجة جزء من ممتلكات السلطان[4] و هكذا فبالرغم من الاتفاق الودّي لسنة 1904 فقد تواصلت المعارضة الانجليزية طيلة فترة الحماية الفرنسية، في جعل طنجة جزءا من ممتلكاتها أما الجانب الثالث الذي وقف حاجزا أمام عودة التفوق الفرنسي، فهو طبيعة التقسيم الاستعماري الذي منع فرنسا من التفوق بهذا البحر وذلك من خلال صياغة انجلترا لتقسيم تكون فيه فرنسا غير مجاورة للممتلكات الانجليزية بالمتوسط بل حرصت أيضا على وجود قوى حليفة لها مثل اسبانيا التي اعتبرها البعض "شرطي انجلترا بالمنطقة" أو تعمل بالوكالة لصالح انجلترا[5]

- وهكذا يمكننا القول، أن الخلافات والصراعات الإستراتيجية بين كل من فرنسا وانجلترا سواء أثناء فترة ما قبل الوفاق الودي لسنة 1904 أو ما بعده كان ضمن صراع عالمي، حول

---

[1] - المقصود بذلك ألمانيا في عهد هتلر (1933-1945).

[2] - **اجاسيو**: مدينة فرنسية توجد في موقع استراتيجي على السواحل الغربية لكورسيكا ، كانت تاريخيا محل نزاع بين إمارة جنوه و فرنسا ، فبعدما استعادتها جنوه سنة 1553، فإنها عادت منذ 1768 إلى اليومك إلى فرنسا حيث تمثل اليوم أهم المواقع الإستراتيجية لفرنسا بالمتوسط

[3] - Marsden (Arthur):**op.cit,** p146 -

[4] - Pinon(René): **L'Empire de la Méditerranée,op.cit** , p486... -

[5] - لوبيسمياج جان: مدخل تاريخي، العلاقات الدوليّة وردت بكتاب جاك بيرك، شارل أندري جوليان، مهدي العلوي ، عبد الله العروي و آخرون: الخطابي و جمهوريّة الريف، دار ابن رشد للطباعة و النشر، بيروت لبنان 1980، ص 25

مسألة الطرقات البحرية، وخصوصا بالمتوسط الذي أصبح منذ أواخر القرن التاسع من أكثر البحار الداخلية نشاطا[1] وأصبح أيضا يعتبر بديهيّة أو قاعدة أساسية ضمن إستراتيجية انجلترا البحرية من أجل الحفاظ على إمبراطوريتها[2]. فلا غرابة أن تمنع من جهة أي قوة معادية من الوصول إلى المتوسط أو السيطرة على مناطق تهدد أمنه مثل روسيا قبل 1907 وألمانيا منذ بداية القرن العشرين، وسلكت أيضا سياسة السيطرة المباشرة أو تحييد كل المناطق التي تعتبر مفاتيح المتوسط الغربي مثل مضيق جبل طارق منذ 1704 إلى اليوم وطنجة بعد السيطرة المباشرة عليها[3] قامت بتحييدها وتدويلها بين 1880 إلى 1956 وكذلك من خلال عدم تحمسها لمساندة ايطاليا احتلالها تونس حتى لا تسيطر دولة واحدة على مضيق صقلية ، و طيلة الفترة الأولى من الحماية إلى 1897 واصلت معارضتها عسكرة بنزرت، لكنها تخلت عن هذا المبدأ في ظرف اتسم بحدة الصراع مع فرنسا وتحديدا اثر حادثة فاشودة وبالتالي فان المشاريع الإستراتيجية الفرنسية بالمتوسط وجدت مقاومة شديدة من قبل انجلترا التي كانت حريصة في كل الأوقات ومن بينها الفترة الممتدة بين 1881 إلى 1939 على منع أي قوة من السيطرة على بعض المواقع الإستراتيجية وفي هذا السياق كانت الخلافات حول المغرب وتونس وخصوصا حول طنجة وبنزرت.

II. الامتيازات الإستراتيجية لانجلترا ببنزرت وطنجة قبيل الحماية من خلال المعاهدات:

1- الأهمية الإستراتيجية لبنزرت وطنجة:

إن أغلب الكتابات حول طنجة Tingis[4] أو بنزرت "هيبو دياريتيس[5] أجمعت على اعتبار المدينتين ذات أهمية وموقعين عالميين ومن المفارقة أن نفس العبارات تقريبا استعملت لوصف المدينتين وبدون التعمق في هذه الدراسات نمر بسرعة إلى مقارنة المدينتين من الزاوية التاريخية والطبيعية.

تاريخيا: تميزت كل من طبنجة وبنزرت بعدة أوجه تشابه وأغلب الدراسات أجمعت على الأصل الفينيقي للمدينتين و كذلك على سعي كل القوى المتوسطية مثل قرطاج وروما وبيزنطة

---

[1] - Bεaumont (Maurice): **La Méditerranée; op.cit,p** 64. -

[2] -. Siegfried (A):**op.cit,**, p 164. -

[3] - انكلترا احتلت طنجة بصفة مباشرة بين 1661 و1684 لكن الخسائر الباهظة التي تكبدتها نتيجة للمقاومة المغربية جعلتها تغادر هذه المدينة لكن أجبرت منذ هذه الفترة على منع أي دولة من السيطرة عليها.

[4] - **تانجيس Tingis**: الأصل اللاتيني لمدينة طنجة، التي حسب المصادر الأدبية ذات البعد الأسطوري أسسها سوفاكس ابن الاله هرقل وسماها تانجيس تشريفا لأمه تينجي وكان هذا التأسيس استجابة لطلب المغاربة من هرقل حفر منفذ يربط بين أوروبا وإفريقيا سمي في الفترة القديمة بمضيق هرقل.

[5] - **هيبو دياريتيس** Hippo-Diarrthus الاسم الذي كان يطلق على بنزرت في العهد القرطاجي حيث كان يوجد ميناء هاما انظر :
Barkaoui (Abdelhamid): **La Marine Carthaginoise**: Faculté des Lettres et Sciences Humaine de Sfax, Tunisie 2003, p 95,96.

على السيطرة على المدينتين ومن الخصوصيات الأخرى سيطرة المسلمين بالنسبة لبنزرت من 683 وطنجة من 707، لكن ذلك لا ينفي العديد من الاختلافات التي تبرز على المستويات التالية:

- بالنسبة لبنزرت وربما نتيجة لسيطرة العثمانيين عليها منذ 1574 إلى 1881 سواء بصفة مباشرة أو بصفة شكلية خاصة منذ بداية العهد الحسيني لكنها رغم ذلك وباعتراف العديد من الدول وخصوصا انجلترا فقد بقيت تونس ولاية عثمانية إلى 1881 وحسب ما يبدو فان هذا الوضع جنبها الصراعات الدولية، مع العلم أنه أثناء الفترة الحديثة كان ميناء بنزرت ناشطا سواء على المستوى التجاري وخصوصا على مستوى القرصنة، لكن أوضاعه تدهورت من منتصف القرن التاسع عشر حيث أصبح في 1881 بقايا لحطام ميناء... أما بالنسبة لطنجة ونظرا لكونها لم تخضع لسيطرة العثمانيين وربما لأهميتها الأكثر استراتيجيا بالباب الوحيد للمتوسط (قبل 1869) فإنها كانت محل صراع دولي حيث سيطر عليها البرتغاليون بين 1471 و1662 وانجلترا بين 1682 و1684[1] ثم أصبحت مغربية إلى حدود 1912.وهكذا فان المدينتين تميزتا خصوصا باحتداد تنافس كل القوى الكبرى المتوسطية حول المدينتين منذ الفترة القديمة إلى بداية القرن السابع عشر بالنسبة لطنجة وبداية القرن التاسع عشر بالنسبة لبنزرت حيث ظهرت قوة غير متوسطية وهي انجلترا التي أصبحت تعطي أهمية كبيرة لهاتين المدينتين وذلك للأسباب التالية:

- أهمية الموقع الجغرافي للمدينتين
- لقد أجمعت الدراسات الجغرافية والإستراتيجية على أهمية المدينتين بالنسبة لأمن المتوسط وبينت أيضا وجود أوجه تشابه كبيرة على المستويات التالية:

- كل من بنزرت وطنجة توجد بجنوب المتوسط
- كلاهما يوجد بأقصى الشمال

فبالنسبة لطنجة توجد بأقصى شمال المغرب الأقصى وعلى خط طول 37.20 وهي أقرب منطقة لاسبانيا حيث لا تبعد عنها سوى حوالي 15 كلم وعلى شرم أو خليج بأقصى الغرب في شكل نصف اهليجي ونصف بيضوي demi ellipse ، وهذا الشرم مفتوح من الشمال الغربي وله طول يقدر بحوالي 6 كلم وعرض بحوالي 7.5 كلم وهي تشرف على الطريق الذي يفصل بين إفريقيا وأوروبا وبالتالي على أكثر الطرق نشاطا على المستوى العالمي[2] . ولقد اعتبرها الجغرافي "ريقليس" أنها من أكثر المدن أهمية على المستوى العالمي من الناحية الإستراتيجية ومما ذكره في هذا المجال نذكر "... إن موقع طنجة يمثل حجر الزاوية للقارة الإفريقية في علاقتها بأوروبا، انه

---

[1] - إن انكلترا وقبل أن تصبح أهم قوة متوسطية وقبل سيطرتها على مضيق جبل طارق سنة 1704 سيطرت على طنجة بين 1682 و1684 وبالرغم من حصولها عليها كهدية عند زواج ملك انكلترا شارل الثاني من الأميرة كاترين براقنيس سنة 1682 وبالرغم من الخسائر التي تكبدتها انكلترا أثناء فترة طويلة نتيجة للمقاومة المغربية فإنهم احتفظت بالمدينة لمدة 24 ساعة نتيجة أهميتها الإستراتيجية.

[2] - Durand (Raphael): **Le probleme de Tanger** ; Recuieil Sirey ; Paris 1926 ; pp15-16. -

موقع ليس له منافس على مستوى الطريق المؤدية لآسيا..."[1]. وبالفعل فان طنجة توجد بمنطقة تقاطع للطرق البحرية التي تربط الدول الواقعة بغرب المتوسط بالمدن الواقعة شرق المتوسط فهي مدينة ذات سيادة souveraine كما قال Reclus وذلك للأسباب التالية:

- تشرف على مضيق جبل طارق وعلى بحرين.
- لأن وراءها كامل إفريقيا وتخومها " و تمتد من سواحل المحيط الأطلسي في اتجاه منطقة سيبو، منطقة فاس حتى مرتفعات الأطلس المغربي". فهي بالإضافة إلى خلفيتها المغربية Hinter Land فهي تنفتح على مجال أوسع مثل التشاد، النيجر إفريقيا الغربية وحتى الكاب[2]. وهكذا فان لطنجة موقعا من الأهمية بمكان، بالنسبة لأمن المتوسط وكذلك الطريق الرابطة بين السواحل الأطلسية للمغرب حتى الكاب وعلى هذا الأساس ستكون محل صراع دولي مرير سواء قبل الحماية أو بعدها و خصوصا بين انجلترا و فرنسا و ايطاليا و اسبانيا وهكذا فان أوجه التشابه كبيرة جدا من حيث الموقع بين بنزرت وطنجة لكن التشابه يبرز من حيث الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للمتوسط وذلك على المستويات التالية:

- إن بنزرت بالنسبة للبلاد التونسية وعلى غرار طنجة بالنسبة للمغرب فهي تقع في أقصى نقطة بالشمال وتحديدا على خط عرض 37.20 شمالا وبالتالي أقصى نقطة بالقارة الإفريقية، فلا يفصلها عن صقلية سوى 95 كلم وعن سردانيا 241 كلم ومالطة 430 كلم، وتكمن أهميتها الإستراتيجية في كونها تشكل مع صقلية مضيقا فاصلا بين حوضي المتوسط الشرقي والغربي الذي اعتاد المؤرخون والخبراء العسكريون بتسميته مضيق صقلية في حين يرى الأميرال البحري ليبوثياي أنه من المنطقي تسميته بمضيق بنزرت[3] مع العلم أن هذه المدينة السالفة الذكر تبعد عن مضيق جبل طارق 1356 كلم وعن قناة السويس 1526 كلم.
- إن بنزرت على غرار طنجة وإن اختلفت المواقع فان لمينائها أهمية كبيرة من حيث إعادة تركيز بناء الميناء العسكري الذي عن طريقه يمكن مراقبة حركة السفن العابرة لمضيق صقلية في اتجاه البحر الأحمر والمحيط الأطلسي وهو أيضا صالح ليكون مرفآ تتزود فيه السفن بالفحم الحجري والمواد الغذائية وحسب بعض المحللين العسكريين فان منطقة بنزرت من حيث الأهمية الإستراتيجية لا تضاهيها إلا مالطة التي أصبحت تحت سيطرة انجلترا منذ 1800[4] ولها أهمية كبيرة على المستوى العسكري بالنسبة لفرنسا حيث تضطر سفنها للعودة إلى طولون للقيام بعمليات الترميم الضرورية أو التزود بالوقود والمؤن.

---

[1] - Renseignements Coloniaux n° 3, Mars 1923. -

[2] - نفس المصدر السابق.

[3] - Le Poctier (contre Amiral): **"Bizerte, Base stratégique"**, Revue de défense national, Avril 1958, Tome1, p - 67.

[4] . - Pignaud (A): **Le Passé et l'avenir de Bizerte**, Paris de Soye et Fils, 1906, p5 -

- وهكذا نرى أن الدراسات المتعلقة بكل من طنجة وبنزرت تتفق على أهمية موقعها بالنسبة للطريق الرابطة بين آسيا وأوروبا، وبإيجاز شديد لطريق المتوسط وفي كثير من الأحيان استعملت نفس المصطلحات مثل أهم مواقع عالمية لوصف كل من بنزرت وطنجة وذلك في خطاب لا يخفي عنه البعد الصحفي والدعائي، لكن بقطع النظر عن ذلك يمكن التأكيد أن هذا التشابه على مستوى الموقع من حيث الأهمية الإستراتيجية جعل هاتين المدينتين تكونان أكثر المناطق تنافسا بجنوب المتوسط لكن ذلك لا ينفي العديد من الاختلافات ومن أبرزها نذكر:

- طنجة إلى جانب مضيق جبل طارق تعتبر أقرب منطقة بين أوروبا وإفريقيا.
- طنجة وعلى عكس بنزرت تتميز بوجود واجهتين الأولى متوسطية والثانية أطلسية وبالتالي فهي من أهم نقاط مراقبة المتوسط الغربي، ويمكن أن تكون إحدى نقاط مراقبة طريق "الكاب".
- بنزرت: تختلف من حيث الموقع الجغرافي ومن حيث الظروف الطبيعية الملائمة لإنشاء قاعدة عسكرية[1] سواء من حيث أهمية البحيرة التي تقدر مساحتها ب120 كلم[2] وعمقها يتراوح بين 10 و12 م ولقد اعتبر الأميرال بانجو Barjot[2] أن ظروفها الطبيعية أفضل من مضيق جبل طارق ومرسى الكبير ومالطة وبيرل هاربول بينما طنجة لم يقع ذكرها في هذه المقارنة،دليل أن ظروفها الطبيعية لبناء ميناء عسكري لا تقارن ببنزرت التي يتميز ميناءها أيضا بكثرة تحصيناته الطبيعية وذلك على عكس طنجة مما يوفر ظروف ملائمة لبناء قاعدة عسكرية محمية طبيعيا[3]، وربما هذه الظروف هي التي جعلت طنجة إلى اليوم تبقى أساسا مدينة تجارية على عكس بنزرت لكن بقطع النظر على هذه الاختلافات فان أهمية موقع المدينتين جعل القوى المتوسطية بصفة عامة والقوى الغير متوسطية والتي هيمنت على منطقة المتوسط حوالي قرنا من الزمن وأساسا بريطانيا العظمى أي منذ التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين تعطي أهمية كبيرة حتى وإن كانت مختلفة في كثير من الجوانب للمدينتين .

2- الامتيازات الإستراتيجيةلانجلترا:ببنزرت وطنجة من خلال معاهدات ما قبل الحماية:

- إن انجلترا بصفتها أول قوة تجارية عالمية وأول قوة بحرية منذ بداية القرن التاسع عشر إلى فترة العشرينات من القرن العشرين، وذلك رغم ظهور منافسين جدد مثل الولايات المتحدة وألمانيا فإنها حرصت على الهيمنة على كل القواعد ذات الأهمية الإستراتيجية بالمتوسط سواء من

---

1 - آيت ميهوب (علي) : **الجيش الفرنسي ببنزرت 1881-1918** ؛ وزارة التعليم العالي بتونس شهادة الدراسات المعمقة 1999.

2 - Barjont (Vice Amiral): **Bizerte Port anti-atomique et nouveau Gibraltar de la Méditerranée Orientale**: - In Revue de la défense nationale, Avril 1958, Tome 1, p 146

3 - آيت ميهوب (علي) : **نفس المرجع السابق** ص 154.

خلال الهيمنة المباشرة عليها أو تحييدها عسكريا من خلال العديد من المعاهدات وهذا ما حصل لكل من بنزرت وطنجة أثناء فترة الاستعمار الفرنسي المباشر . فبنزرت وقع تحييدها بين 1881 و1897 وطنجة بين 1904 و1956 و ذلك تحت تأثير الضغط البريطاني.

أ- الامتيازات البحرية ببنزرت وبقية الموانئ التونسية 1875-1881:

إن فهم خفايا موقف انجلترا في بداية الحماية الرافض لإقامة ميناء عسكري ببنزرت وكذلك إصرارها على الحفاظ على الامتيازات التي كانت تتمتع بها قبل 12 ماي 1881 يستدعي شرح الامتيازات البحرية والإستراتيجية التي كانت تتمتع بها انجلترا والتي ستتواصل إلى حدود 1897 وهذه الامتيازات يمكن استنتاجها من خلال ثلاثة مصادر أساسية وهي التالية:

- امتيازات البحرية الانجليزية من خلال معاهدة 1875: يمكن تقسيمها إلى قسمين:

- امتيازات لوجستية[1] وتجارية: شكلت محورا أساسيا للمعاهدة التي خصّصت لها سبعة بنود وهي خصوصا البند الثامن عشر والتاسع عشر والواحد والعشرون والتاسع والعشرون، الفصل الثلاثون والحادي والثلاثون والثاني والثلاثون بالخصوص[2] ومن أهم ما نصت عليه

- **لوجستيا:** حق السفن الانجليزية في اللجوء إلى كل الموانئ التونسية بما في ذلك بنزرت في الحالات الاستثنائية مثل "شدة البحر" والحاجة "للمئونة والماء" مشيرة إلى ظروف هذا اللجوء وفي الحالة الأولى فان السفن الانجليزية معفاة من الضرائب[3] باستثناء "البلوط"[4] وفي الحالة الثانية فإنها تدفع فقط أداءات المرسى والرئاسة[5] والكرنتينة[6]

- **تجاريا:** لقد نص الفصل الثامن عشر بالخصوص: على حرية بريطانيا العظمى التامة في استعمال كل موانئ أو مراسي البلاد التونسية في نفس ظروف السفن التونسية أي مساواتها التامة على مستوى الأداءات ومما ورد في هذا الفصل نذكر "...لا يلزم شقوف الانجليز أداء شيء من أداءات المرسى أو الرئاسة أو فنار أو كرنتينة ما لم تؤده الشقوف التونسية أو إحدى الدول"[7] وأضافت العديد من الامتيازات الأخرى للسفن التجارية الانجليزية يطول شرحها لكن ما يهمنا في

---

[1] - المقصود بذلك حق السفن البريطانية اعتمادا على معاهدة 1875 الحصول على المئونة والدعم بالموانئ التونسية كلما كانت في حاجة إلى ذلك وذلك في نفس ظروف السفن التونسية: حسب ما نص على ذلك الفصل الثلاثون ومما ورد فيه نذكر "... إذا انكسر أو شحط أحد شقوف بريطانيا أو رعايا على أحد سواحل مملكة تونس فعلى عمال ذلك الموضع أن يساعدوا الفرنسيس... وعليهم المبادرة في حمايته وإعانته على جميع احتياجاته..."

- انظر نص المعاهدة الموجودة باللغة العربية والفرنسية والانجليزية الموجودة في:

- Répertoire des Archives historiques de la Tunisie (Archives de Dar ELBEY antérieure à 1881: Dossier 403 Carton 224, Document 65.

[2] - **نفس المصدر السابق**

[3] - الفصل الثامن عشر معاهدة جويلية 1875. - Répertoire des Archives historiques de la Tunisie (Archives de Dar ELBEY antérieure à 1881: Dossier 403 Carton 224, Document 65.

[4] -**البلوط**: ضريبة تفرض على السفن المحمّلة بالخشب

[5] - **الرئاسة**: ضريبة يدفعها "الرايس" أي قائد السفينة.

[6] - **الكرنتينة**: ضريبة كانت تفرض على بعض المواد المورّدة من الخارج

[7] - الفصل 18 من معاهدة جويلية 1875.

هذا المجال أن بريطانيا العظمى منذ 1875 أصبحت أكثر الدول التي تتمتع بامتيازات بحرية بتونس فلا غرابة أن يثير توقيع هذه المعاهدة الغضب الشديد لدى فرنسا[1] لكن بالإضافة إلى هذه الامتيازات اللوجستية والتجارية للبحرية الانجليزية فان معاهدة 1875 تشمل أيضا امتيازات أخرى في الميدان العسكري

- الامتيازات الانجليزية العسكرية من خلال معاهدة 1875:

لقد منحت هذه المعاهدة انجلترا العديد من الامتيازات وخصوصا من خلال الفصل الثاني والثلاثون والفصل الثالث والثلاثون. فاعتمادا على الفصل الأخير أصبح من حق السفن العسكرية الانجليزية اللجوء إلى كل الموانئ التونسية "للإصلاح، للاغتسال، التنظيف" وكذلك شراء حاجياتهم من غذاء ومياه بدون أي أداء جمركي.

وهكذا فان ما يستدعي الانتباه أن حجم التنازلات التونسية كان كبيرا سواء على المستوى التجاري أو العسكري ولقد مثلت هذه المعاهدة مسا كبيرا بالسيادة ، و قد فرضت عليها الامبريالية الانجليزية التنازلات المطلوبة بطريقة سلمية وهذا يؤكد أيضا مرة أخرى إحدى خصوصيات الامبريالية الانجليزية إلى حدود هذه المرحلة التي تميزت بإعطاء الأولوية كلما كان ذلك ممكنا للتوسع السلمي عن طريق المعاهدات[2] وفرضت حرية التجارة وهذا ما جعل البعض يسميها "امبريالية التبادل الحر..."[3]. ومما نصت عليه البنود المتعلقة بالجانب العسكري إجراءات بروتوكولية تتمثل أساسا في ضرورة إطلاق البحرية التونسية بحلق الوادي واحد وعشرون طلقة مدفعية "...إكراما للراية الانجليزية..."كما نصت على ذلك بنود معاهدة 1875 مع العلم أنه بالنسبة لهذه الامتيازات سواء بالنسبة للسفن التجارية والعسكرية فان المعاهدة نصت أيضا على تمتع السفن التجارية التونسية بنفس الامتيازات بانجلترا وارلندا لكن حسب اعتقادي فان ذلك مجرد شكليات حتى تعطي للمعاهدة صيغة التعاون المتبادل لا التسرب الاستعماري السلمي، لأن البحرية التونسية في هذه الفترة سواء على المستوى التجاري أو العسكري كانت محدودة جدا ولا يمكن مقارنتها بالقوة البحرية الأولى بالعالم أثناء هذه المرحلة.

وهكذا إذن يمكننا القول أن انجلترا عمليا واعتمادا على معاهدة 1875 فإنها منذ الفترة الأولى للحماية إلى حدود 1897 كانت تتمتع بكل الامتيازات السالفة الذكر سواء ببنزرت أو ببقية الموانئ وستكون هذه الامتيازات محل مفاوضات وخلافات دبلوماسية بين انجلترا وفرنسا أثناء فترة الحماية حيث اعتبر الكثير من الفرنسيين المناهضين للحماية ومن دعاة الإلحاق أنه نتيجة لهذا النظام و ما رافقه من تنازلات، فان فرنسا تعاني من "استبداد دولي..." بتونس، وخصوصا

---

[1] - Smida(Mongi): ... .op.cit ,p96

[2] -- Bauvier(J) ; Girault(R), Thobie(J): **L'impérialisme à la Française**, ,... .., op.cit pIp20,21

[3] - جاك (توبي): الامبريالية الفرنسية ، نفس المرجع السابق ص 63.

الانجليزي الايطالي[1] من خلال تواصل هذه الامتيازات التي كانت تتمتع بها هذه الدول قبل الحماية و التي أمكن المحافظة عليها على اثر اتصالات ومشاورات مكثفة بين الحكومة الانجليزية والفرنسية أدت إلى تطمينات انجليزية في هذا المجال، و بالفعل فان الاتصالات المكثفة للخارجية البريطانية مكنت قرانفيل[2]،من الحصول على تطمينات فرنسية بخصوص الامتيازات الإستراتيجية، مع العلم أن ذلك تزامن مع التحولات السياسية التي حصلت بانجلترا أثناء هذه الفترة وخصوصا إثر وصول الليبراليين إلى السلطة بقيادة قلادستون "1880-1885..." الذي ربط مسألة الاعتراف بالحماية، بالمحافظة على العديد من الامتيازات التي كانت تتمتع بها انجلترا قبل الحماية، و بالفعل واثر بداية التدخل بتونس كان الليبراليون شديدو الحرص على المحافظة على العديد من الامتيازات السابقة ومن بينها الإستراتيجية والمتعلقة بعدم المس بالتوازنات بالمتوسط[3].

وفي هذا السياق، فان وزير الخارجية الفرنسي أثناء هذه الفترة سانت هيلار[4] Saint Hilaire أبلغ، من قبل الخارجية البريطانية قبل عرضه معاهدة باردو على محمد الصادق باي بأيام قليلة، بأن انجلترا ستكون في حل من أي اعتراف بمعاهدة الحماية إذا تضاربت مع مصالحها بتونس[5]. بما فيها الإستراتيجية و بصفة عامة فانّ وزير الخارجية الانجليزي طالب بمايلي للاعتراف بالحماية:

- انجلترا لن تسمح بأي مس بالمصالح التي نصت عليها معاهدة 1875 ولا بتغييرها أو عدم الاعتراف بها.
- رفض انجلترا أي تحصينات عسكرية ببنزرت.

وفي ظل هذا الموقف الانجليزي فان فرنسا أعطت تطمينات انجلترا كما أكدت على ذلك الخارجية الانجليزية وأهمها نذكر:

- فرنسا التزمت بعدم ضم أي ميناء.
- حق السفن الانجليزية بالتمتع بكل الامتيازات التي نصت عليها معاهدة 1875[6]
- لا تحصينات عسكرية ببنزرت[7]

---

1 - S.H. de l'Armée de terre ; Fonds de l'armée de terre ; Bobine 264 ; Archive 24 : Contenu : Renonciations des pays Europeens au régime des capitulations

2 - **قرانفيل:** شخصية سياسية انجليزية عاش بين 1815 و1891: كان من أبرز الشخصيات الانجليزية بحزب الليبراليين بقيادة قلادستون حيث شغل منصب وزير الخارجية بين 1870 و1874 و1880

3 - Marsden (Arthur), Ibid p 47.

4 - Archive de Quai d'orsay :Série 3,Tunisie 1881-1883

5 - F, O, 27/2492/350, 432: Gran ville to Lyons, 7 May 1881.

6 - F.O 27/2423/474: Lyon to Gran ville, 14/16 Mai 1881.

7 - Gladstone Papers 44642, Cabinet min/20 Mai 1881

وهكذا فان انجلترا عرضت على فرنسا تقديم العديد من التنازلات الإستراتيجية بالنسبة للبحرية الانجليزية قبل معاهدة 12 ماي 1881 فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن تعلن معاهدة باردو اعتراف فرنسا بكل المعاهدات التي تربطها المملكة بالدول الأوربية. ففيم تتمثل حسب هذه المعاهدة الامتيازات الإستراتيجية؟

- إن الامتيازات الإستراتيجية من خلال معاهدة باردو في 12 ماي 1881. تم الاعتراف بها بصفة ضمنية كما أشرنا إلى ذلك سابقا وتحديدا من خلال البند الرابع الذي أعلن "...إن حكومة الجمهورية الفرنسية تعتبر نفسها مسؤولة عن تطبيق المعاهدات الجاري بها العمل حاليا بين حكومة "الايالة التونسية..." وكل القوى الأوربية..."

- إن ذلك يعلن ضمنيا على أنّ انجلترا تتمتع بكل الامتيازات الإستراتيجية التي نصت عليها معاهدة 1875 وبالتالي فهي تتمتع ببنزرت وبكل الموانئ التونسية على الامتيازات السابقة الذكر، والتي أكدت فرنسا التزامها بها لوزير الخارجية الانجليزي قرانفيل بين 14 ماي و16 من نفس الشهر كما ذكرنا ذلك سابقا.

- وهكذا يمكننا القول أن معاهدة 12 ماي 1881، هي بالأساس خاصية من خاصيات الاستعمار أثناء المرحلة الامبريالية، و ذلك يعني أنها تختلف كليا عن نظام الإلحاق سواء على المستوى الوطني أو الدولي من حيث الاستحقاقات.وبالتالي فقد كان للعامل الدولي دور مميز في فرضها[1] وسمحت أيضا انجلترا على غرار العديد من الدول الأوربية بتواصل التمتع بالعديد من الامتيازات الإستراتيجية بتونس ومنعت فرنسا من تطوير الحماية إلى نظام استعماري مباشر أثناء فترة طويلة، و منعتها أيضا من تحقيق العديد من الطموحات الاقتصادية و الإستراتيجية وأحسن دليل على ذلك عدم إقدامها على بناء ميناء عسكري ببنزرت طيلة فترة دامت حوالي سبع عشر سنة ولم يكن الوضع بالمغرب الأقصى يختلف كثيرا بل ربما كان الحرص الانجليزي أشد على إلزام فرنسا بالعديد من المعاهدات الثنائية والدولية حيث منعت فرنسا أثناء الحماية من تحقيق تفوقها و ذلك من خلال منعها من السيطرة على طنجة.

ب-انجلترا تفرض تحييد طنجة عسكريا قبل 1912:

إن القراءة المتأنية للمعاهدات الثنائية والدولية حول المغرب الأقصى بين أواخر القرن التاسع عشر و1912 تؤكد الدور الانجليزي في صياغتها أو بصفة أخرى مراعاة الدول الأوربية المتنافسة حول المغرب وخصوصا اسبانيا وفرنسا للمطالب الانجليزية لأنها كانت تعرف أن أي مس بمصالح انجلترا الإستراتيجية لن يقبل انجليزيا وهذا ما أكد عليه أحد النواب الفرنسيين بمجلس الشيوخ في حصة 3 نوفمبر 1904 المخصصة لمناقشة الاتفاق الودي الفرنسي الانجليزي حول

---

[1] - Sammut. (Carmel):**op.cit,** pp 63-64 -

المغرب ومصر بتاريخ ...1904 ففي رد أحد النواب حول الانتقادات الحادة الموجهة لهذا الاتفاق وخصوصا التنازلات الكبيرة التي قُدمت لانقلترا استراتيجيا ذكر في هذا السياق النائب لويس فيقورو "M. Louis Vigoureux" الذي حسب ما يبدو كان ذو توجه :أنجلوفوني" "...بدون موافقة انجلترا لا يمكن تطوير نفوذنا بالمغرب...إن انجلترا قادرة على تعطيل نفوذنا وجعل المقاومة تكون كبيرة بالمغرب"[1]، إذن سواء بالنسبة لهذه المعاهدة أو الاتفاقيات الأخرى فان مطالبها راعت بصفة أساسية الموقف الانجليزي وخصوصا المجال الاستراتيجي الذي كان مركزا على مسالة تحييد طنجة فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن تعلن كل المعاهدات سابقة الذكر بوضوح عن تحييد طنجة مما سمح لأنجلترا أثناء الحماية بالتمتع بامتيازات هذه المعاهدات خصوصا حول طنجة إلى حدود 1956 و ذلك بالرغم من السعي الفرنسي طيلة هذه الفترة لإلغائها ففيم تتمثل هذه الامتيازات التي نصّت عليها المعاهدات الانجليزية المغربية قبل الحماية و المعاهدات الدولية ؟

أن المطلب المركزي الذي حرصت انجلترا على أن يكون حاضرا بكل هذه المعاهدات يتمثل في تحييد طنجة عسكريا ، فكيف أكدت المعاهدات السابقة الذكر هذه المسألة؟

أن هذه المعاهدات ، هي التي تمّ الاتفاق عليها بين انجلترا و المغرب الأقصى سنة 1856، فهي على غرار معاهدة 1875 بالنسبة لتونس، مكنت انجلترا من امتيازات تجارية ، لكنها مكنتها أيضا من امتيازات إستراتيجية بكل الموانئ المغربية بما في ذلك طنجة ، حتى و أن لم تشر إليها هذه المعاهدة صراحة ، و مما يدل على هذه التنازلات الإستراتيجية ، تخصيص هذه المعاهدة لحوالي اثني عشر بندا[2] ومما يهمنا من خلال ذلك هو كون انقلتر واصلت التمتع بما نصّت عليه بنود هذه المعاهدة إلى حدود 1937[3] ومما ورد في هذا السياق نذكر الفصل الثالث والعشرين ذا البعد العسكري "... إذا مركب لسلطانة أكرت برطن[4] أقحمه مركب لعدوه تحت رماية من سواحل سلطان مراكش فان له الاحترام ويدافع عنه بموانئ مراكش ما أمكن... ومثل ذلك يكون لمراكب سلطان مراكش في جميع سواحل إيالة سلطنة أكرت برطن" أما البند الخامس والعشرون فقد نص على كونه لا يحق للسفن المنتمية لدول عدّة الاعتداء على السفن الانجليزية انطلاقا من هذه

---

[1] - Renseignements Coloniaux n° 12 Bis (1904): L'accord Franco Anglais devant le Sénat. -

[2] - إن البند 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34 كلها خصصت للامتيازات البحرية والإستراتيجية لانكلترا بالمغرب الأقصى: انظر نص المعاهدة الذي ورد بـ :

- Archive nationale : Repertoire des Archives Historiques de Dar el Bey antérieurs à 1881 ; Premier Ministère 1970 ; Série Historique ; Dossier 403 ; Carton 224, document 65.

[3] - Charles André Julien:Le Maroc... ....; **op.citp**172 -

[4] - - **أكرت بوطن**: المقصود بذلك انكلترا و ارلندا: كما ورد ذلك بنص معاهدة 1856 الانجليزية المغربية

الموانئ[1] هذا بالإضافة إلى الامتيازات التي منحت للسفن التجارية الانجليزية والتي كانت شديدة التشابه مع معاهدة 1875 التونسية الانجليزية أو تكاد تكون نفسها.

وهكذا فان التنازلات الإستراتيجية التي تمتعت بها انجلترا بالمغرب الأقصى بين 1912 حتى 1937 بكل المغرب وخصوصا بطنجة هي نتاج معاهدات عديدة ولكن المعاهدة السابقة الذكر لم تعلن صراحة على تحييد طنجة عسكريا فان المعاهدات اللاحقة قامت بإعلان ذلك ومن أهما نذكر

- معاهدة 8 أفريل 1904 أو الاتفاق الودي الفرنسي الانجليزي

إن هذا الاتفاق لئن أعلن عن بداية مرحلة جديدة في العلاقات الفرنسية الانجليزية فانه أشار بوضوح إلى التنافس الاستراتيجي بين انجلترا وفرنسا حيث أعلنت انجلترا عن مشروعها الأمني بجزء من المتوسط والمتمثل في تحييد جزء من شمال المغرب عسكريا ومنع أي قوة حتى وإن كانت حليفة أن تكون بطنجة أو بالمناطق المجاورة لها وذلك من خلال الإشارة بوضوح إلى الإطار العام للاتفاقية الفرنسية الاسبانية، حول المغرب، وهذا ما جعل العديد من النواب سواء بمجلس الشيوخ أو بالبرلمان يعتبرون التنازلات الإستراتيجية التي قدمت انجلترا بالمغرب تمثل إهانة جديدة لفرنسا من قبل انجلترا على غرار فاشودة وكان ذلك في حصة 3 نوفمبر 1904التي خصصت لمناقشة الاتفاق من قبل مجلس الشيوخ ومما أورده في هذا السياق النائب كيفرفيل Cuver ville "...إن الحكومة الفرنسية قدمت تنازلات مؤلمة على حساب أمنها..."[2] فما المقصود بهذه التنازلات الإستراتيجية و كيف تجسمت من خلال المعاهدة مع العلم أنها ستتواصل إلى حدود 1956 بالخصوص حول طنجة.

- إن هذه الامتيازات بطنجة برزت خصوصا من خلال البند السابع للاتفاق الودي ومما نص عليه نذكر "...لضمان حرية المرور من مضيق جبل طارق فان الحكومتين تلتزمان بعدم القيام بتحصينات أو منشآت عسكرية إستراتيجية من أي نوع بالسواحل المغربية الممتدة بين مدينة مليلة والمرتفعات الواقعة على الضفاف اليمنى لنهر سيبو خصوصا..." وجغرافيا فان المنطقة المعنية بالتحييد العسكري هي طنجة وضواحيها وبالإضافة إلى ذلك أشارت هذه الاتفاقية إلى أن جزء من الترتيبات الأمنية الانجليزية بغرب المتوسط وتحديدا بشمال المغرب والقائمة على مبدأين أساسيين وهما: تحييد المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية عسكريا مثل طنجة و كذلك السماح لقوى عسكرية من درجة ثانية بأن تكون بجوارها ببقية المناطق المتوسطية بالمغرب، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن يعلن الاتفاق الودي الفرنسي الانجليزي لسنة 1904 عن الإطار العام للمعاهدة

---

[1] - معاهدة 1856 المغربية الانجليزية: ورد نصها كاملا بكتاب : روجرز العلاقات الانجليزية المغربية، الرباط، 1980، ص-ص 323-346

[2] - Renseignements Coloniaux, n° 11 bis 1904. -

الفرنسية الاسبانية ومما ورد في هذا السياق نذكر ما ورد بالبند الثالث للملحق السري للاتفاقية "...إن الحكومتين (المقصود هنا الفرنسية الانجليزية) تؤكدان على أن جزءا من الأراضي المغربية المتاخمة لسبتة ومليلة بالإضافة إلى العديد من التحصينات الأخرى Presides يجب أن تكون ضمن مجال نفوذ اسبانيا عندما يصبح السلطان المغربي غير قادر على إدارتها، وأن إدارة الساحل الممتد من مليلة حتى المرتفعات الواقعة على الضفاف اليمنى لنهر سيبو تخص اسبانيا...": لماذا التأكيد على حقوق اسبانية في معاهدة فرنسية انجليزية؟ ومن هي الدولة الأكثر مصلحة من وراء ذلك؟

-إنها بدون شك انجلترا التي بالإضافة إلى تحييدها لطنجة عسكريا أكدت على ضرورة وجود قوة أوربية من درجة ثانية بالمناطق المجاورة وذلك حتى لا تشكل خطرا على أمن المتوسط الغربي وهذا ما أكدته بعض الدراسات من كون اسبانيا أثناء هذه المرحلة كانت تلعب دور الوكيل "للاستعمار الانجليزي بجنوب المتوسط وتحديدا بالمغرب..."[1] وهذا ما أكده العديد من النواب الفرنسيين أثناء مناقشتهم في اتفاقية أفريل 1904 في حصة 8 نوفمبر 1904 بمجلس الشيوخ المخصصة لمناقشة هذه الاتفاقية، حيث ذكر في هذا السياق النائب "بوني كاستيلان" M. Boni Castellan "...إن إصرار انجلترا على ضرورة تحديد الإطار العام لاتفاق فرنسي اسباني يمثل أهم ضمانة للخيار الذي تطالب به انجلترا بشمال المغرب[2]، مع العلم أنها اقرّت مسبقا مصير هذه الأراضي في حالة تخلي اسبانيا عنها أو هزيمتها أو التنازل عنها فلا يحق لها إعطاءها لدولة أخرى. لماذا؟

-حسب اعتقادي فان انجلترا ترفض أن تهيمن أي دولة أخرى بما في ذلك فرنسا على المناطق الاسبانية عند حدوث أي تحول باسبانيا لأن ذلك يشكل خطرا على أمن المتوسط مع العلم أن كل المعاهدات اللاحقة سواء الثنائية أو الدولية أكدت على الاعتراف بهذه المصالح الإستراتيجية الانجليزية ومن بينها:

-معاهدة 3 أكتوبر 1904 الفرنسية الاسبانية حول المغرب التي بالإضافة إلى تحديدها للمجال الاسباني فإنها أيضا أشارت بوضوح لوضع مدينة طنجة مستقبلا وخصوصا من خلال البند التاسع للجانب السري للاتفاق ومما ورد فيه نذكر "مدينة طنجة تحافظ على الصبغة الدوليّة التي أعطاها لها الحضور المكثف للسلك الدبلوماسي العالمي ومؤسساتها البلدية والصحيّة..."[3]. إن هذا التأكيد لم يكن لا رغبة اسبانية ولا رغبة فرنسية لأن كل دولة من بينها

---

[1] - Miege(JL): **Introduction historique, les Relations Internationales**, p 16-17. -

[2] - Renseignements Coloniaux, n° 11**op.cit p** Bis, 1904 .

[3] - وردت تفاصيل هذه المعاهدة بكتاب محمد خير فارس: **المسألة المغربية، 1900- 1912** معهد الدراسات المغربية ، ص 219

تسعى أن تكون طنجة جزءا من مجالها المغربي وبالتالي فان إعلان هذا البند كان استجابة لمطلب انجليزي حيوي ضمن هذا المجال بالمتوسط وهذا ما ستؤكد عليه كل المعاهدات اللاحقة مثل:

- اتفاقية الجزيرة الخضراء في 7 أفريل 1906: التي انبثقت عن المؤتمر الدولي الذي انعقد من 16 جانفي إلى 7 أفريل 1906 و الذي كان استجابة لطلب ألماني بعد أزمة طنجة سنة 1905، تناول العديد من المسائل وأكد تدويل المسألة المغربية بصفة عامة وطنجة بصفة خاصة حيث أكد هذا المؤتمر من خلال البندين الثاني عشر والبند الواحد والستون من المعاهدة على المجال الجغرافي المحايد عسكريا وكذلك على الوضع الخاص لمدينة طنجة[1]

- وهكذا فقد كان لانجلترا دور مركزي في صياغة المعاهدات سواء الثنائية أو الدولية والتي حافظت من خلالها على العديد من الامتيازات ومن بينها الإستراتيجية، وفي ظل هذه المعاهدات الثنائية والدولية فان معاهدتي الحماية الفرنسية المغربية بتاريخ 30 مارس 1912 والاسبانية الفرنسية بتاريخ 27 نوفمبر أعلنت بدورها بصفة صريحة عن استجابتها للمطالب الانجليزية.

III. الخلاف الانجليزي الفرنسي حول بنزرت أثناء الحماية

1- انجلترا تعارض بناء ميناء عسكري ببنزرت سنة1881:

- إن الخلافات الانجليزية الفرنسية في بداية الحماية بتونس تواصلت حوالي خمسة عشر سنة وتركزت حول المسألة التجارية بدرجة أولى والمسألة الإستراتيجية في المقام الثاني[2].وفي هذا السياق كان تفطن بريطانيا للأهمية الإستراتيجية لبنزرت بصفة مبكرة من خلال الدراسة التي أنجزها ضابط بالبحرية الانجليزية[3] سنة 1804 بمجلة Journal of the Royal Geographical Society والتي أكدت على الأهمية الإستراتيجية لبنزرت بالنسبة لأمن المتوسط و خطورة الهيمنة عليها من قبل دولة معادية أو منافسة،خاصة إذا قررت بناء ميناء عسكري بهذه المنطقة ،وهذا ما جعل بريطانيا العظمى تعارض أي مساس بالوضع الراهن بتونس في عهدي لويس فيليب[4] ونابليون الثالث[5] فقدمت تحذيرات لفرنسا في العديد من المرات التي حاولت فيها ضم تونس وكان ذلك في 1836، 1843 و1864 وكان للتخوفات الإستراتيجية دورا في هذه المعارضة الانجليزية وبالرغم من عدم مساندة اللبراليين الانجليز للتدخل العسكري بتونس في عهد الوزير

---

[1] - - مما ورد في البندين 7 و9 نذكر:" التزام فرنسا بعدم تحصين المنطقة الواقعة بين مليلا و المرتفعات المشرفة على الضفة اليمنى لنهر سيبو و ذلك لضمان حريّة المرور عبر المضيق، على أن لا ينطبق ذلك على الممتلكات الاسبانيّة على الشاطئ المغربي..."

- المادة 9 : تعاون الدولتين ديبلوماسيا لتنفيذ شروط هذا الاتفاق المتعلقة بمصر و المغرب

[2] - - Marsden(Arthur::British, ...**Iop.cit** pp 112-113

[3] - - **نفس المرجع السابق**، ص...113

[4] - **لويس فيليب**: شخصية سياسية فرنسية عاش بين 1773 و1850 أصبح ملكا على فرنسا بين 1830 و1840 عاش ظروفا صعبة بعد هزيمة 1792 وتمكن من العودة إلى فرنسا ثم للحكم أيضا أثناء ثورة 1830 كان ذا توجه ليبرالي ومن المدافعين على سياسة وفاق مع انكلترا وعدم الاصطدام معها لكن أثناء انتخابه سنة 1848 استقال ولجأ إلى انكلترا تاركا الحكم لابنه الصغير.

[5] - **نابليون الثالث**: (شال لويس نابليون بونابرت) إمبراطور فرنسا عاد لفرنسا بعد ثورة 1848 وصل إلى الحكم في 10 ديسمبر 1848 وتمكن منذ 1852 من تركيز حكم فردي وإلغاء أغلب الهياكل المنتخبة: تحول إلى ملكية وراثية حيث أعلن في 2 ديسمبر 1852 إمبراطورا تحت اسم نابليون الثالث، سقط سنة 1870 اثر هزيمته أمام ألمانيا

الأول قلادستون كما رأينا ذلك سابقا. فان الحكومة الليبرالية لم تكن مستعدة للتنازل عن امتيازاتها الإستراتيجية بتونس سواء مسألة بناء ميناء عسكري ببنزرت أو محاولات فرنسا بعد سيطرتها على الجزائر سنة 1830 توسيع مجالها الجغرافي، ليشمل مجردة السفلى وتصبح بنزرت جزءا من الجزائر[1] وبعد بدء الحملة العسكرية الفرنسية على تونس تكثفت الاتصالات الانجليزية بفرنسا وتهديداتها بعدم الاعتراف بالحماية إذا تم المس بالمصالح الإستراتيجية انجلترا بتونس ومن بينها بناء ميناء عسكري[2] وفي هذا السياق وتحديدا يوم 14 ماي 1881 أي قبل عرض معاهدة باردو على محمد الصادق بيومين فان سفير انجلترا بباريس اللورد ليونس بعث بمراسلة لوزير الشؤون الخارجية الفرنسي M. Barthélemy ; Saint Hilaire ومما ورد فيها حول بنزرت نذكر "... منذ عشرة أشهر أكدت لنا بأن فرنسا لا تنوي "إلحاق" تونس وأكدت أيضا قبل ذلك بأيام قليلة بأنكم لا تنوون بناء ميناء عسكري ببنزرت..."[3].

إذن يمكننا أن نستنتج من هذه التصريحات ما يلي:

- أن انجلترا في عهد الليبراليين قيادة الوزير الأول قلادستون(1884/1880) قدمت العديد من الاعتراضات على المشاريع الفرنسية بتونس ولم تتنازل عن تونس صكا على بياض وفرنسا قدمت تنازلات لصالح انجلترا مقابل ذلك، وبالفعل فان وزير الشؤون الخارجية الفرنسي قدم تطمينات واضحة انجلترا ومما ورد فيها نذكر:

- لا يوجد في تعاوننا مع الباي ما يتناقض مع تعهداتنا معكم.

- لا نرغب في "إلحاق تونس" لفرنسا أو أي نقطة من البلاد التونسية بما في ذلك بنزرت لكن ربما نبني ميناء تجاريا.

- حاليا ليس لنا نية في بناء ميناء عسكري ضخم لأن ذلك يتطلب أموالا كثيرة جدا. فماهي أبعاد هذه التصريحات؟ هل تصريحات جول فيري[4] أثناء زيارته لبحيرة بنزرت يوم 23 أفريل 1882 والتي مما أعلن فيها حول بنزرت ما يلي "...إن هذه البحيرة وحدها كافية لتجعلنا نسيطر على تونس... نعم أيها السادة لقد سيطرنا على تونس من أجل بنزرت..."[5] لم يعد لها معنى؟ أم أن أسبابا أخرى تقف وراء هذا التمشي مثيرة بذلك جدلا وانتقادات حادة من قبل أنصار نظام الإلحاق

---

1 - Ganiage(Jean); Les origines ... ..., **op,cit** p 37 -

2 - FO 27/2492/350, Granville to Lyon 7 May 1881 -

3 - Courier de Bizerte 15/5/ 1897 -

4 - **جول فيري**: شخصية سياسية فرنسية ، عاش بين 1832 و 1893 ، تقلب عدّة مناصب منها رئيس مجلس الوزراء 1880- 1881- 1883- 1885 و كان من أكثر مناصري التوجّه الاستعماري الفرنسي

5 - Pinon(René): **L'Empire de la Méditerranée, op.cit,** p 343. -

الذين اعتبروا أن الفرنسيين نصف أسياد بنزرت[1]. واعتبروا أن بريطانيا العظمى تعتبر تعرقل مشاريع فرنسا بتونس[2].

- إن شرح أو تأويل تصريحات وزير الخارجية الفرنسي يمكن أن يكون بطرق مختلفة فإذا قمنا بربطها بإطارها التاريخي وخصوصا مسألة الرد على الاستفسارات الانجليزية فيمكننا القول أن فرنسا طمأنت التخوفات الانجليزية تجاه مسألة بنزرت وبالتالي فان الضغوطات الانجليزية التي تزامنت مع معارضة إيطالية[3] تعتبر سببا رئيسيا في تخلي فرنسا عن مسألة بناء ميناء عسكري ببنزرت لكن القراءة "الشكلية" لهذا التصريح تعطينا انطباعا بأنّ الأسباب التي تقف وراء القرار الفرنسي هي مادية بالأساس وهذا يقودنا أيضا إلى الاستنتاجات الرئيسية التالية:

- أن القرار الفرنسي مستقل وغير مرتبط بمصالح الدول الأخرى.

- أن هذا القرار مؤقت ويمكن إلغاؤه مستقبلا إذا تحسنت الأوضاع المادية وأصبح نظام الحماية قادرا على انجاز هذا المشروع ، لكن حسب اعتقادي و إذا ربطنا هذا القرار بما حدث لاحقا فيمكننا القول أن الحكومة الفرنسية الجمهورية اليمينية[4] في هذه الفترة بقيادة جول فيري[5] (1879-1887...)أرادت عدم إغضاب جزء من الحكومة الفرنسية و خصوصا الذين كانوا مناهضين للتحالف مع انجلترا والذي اعتبر سابقا أن التنازلات المقدمة لهذه الدولة تجعل من الفرنسيين أشبه بالأقنان تجاه هذه القوّة. لكن تطور الأحداث تجاه هذه المسألة يؤكد وجاهة النقد الموجه للحكومة، ذلك أن المشروع الذي قدمه وزير البحرية الفرنسي الأميرال "أوي" سنة 1889 ، بعد التشاور مع وزير الدفاع "بولانجي"[6] و الذي عرض فيه إعادة تهيئة ميناء بنزرت وإنشاء ميناء عسكري قوبل بالرفض الشديد من قبل وزير الخارجية الفرنسي مشيرا إلى كون الظروف الدولية لن تسمح بذلك[7].

إذن يمكننا القول أن نظام الحماية المفروض على تونس منذ 12 ماي 1881 جعل المسائل المتعلقة بالأبعاد الإستراتيجية مثل تهيئة ميناء عسكري ببنزرت غير مرتبطة فقط بفرنسا بل بعدة قوى دولية مثل انجلترا وكذلك إيطاليا وهذا يؤكد أيضا على أنّ العلاقات الدولية كان لها دور هام في تطور القرار الفرنسي الذي كان حريصا أثناء الفترات الأولى من الاحتلال على عدم إزعاج بريطانيا العظمى خاصة انه أثناء هذه الفترة كانت علاقتها مع ايطاليا متوترة، و هكذا فان مسالة

---

[1] - **نفس المرجع السابق.**

[2] - **نفس المرجع السابق.**

[3] - Marsden(Arthur): **British policy and Tunis, op.cit,p** 76... -

[4] -- إن فرنسا في هذه الفترة كانت تعيش مرحلة الجمهورية الثالثة التي تواصلت بين 4 سبتمبر 1870 حتى 10 جويلية 1940.

[5] -- **جول فريفي**: هو رئيس الجمهورية الفرنسية بين 30 جانفي 1875 و25 جوان 1887 وكان يمثّل التيار الجمهوري المعتدل من أنصار السلم والمناهضين للتيار الذي يدعو للثأر من ألمانيا وهو أيضا من أنصار الوفاق الأوربي.

[6] - **الجنرال بولانجي (جورج)**: جنرال وشخصية سياسية فرنسية عاش بين 1837 و1891 شغل عدة مناصب منها وزير للدفاع بين 1886 و1887 كانت له شخصية كبيرة يوجد إلى جانبه والوطنيون تراجع عن انقلاب 1889 وفر إلى بلجيكا أين انتحر.

[7] - آيت موهوب(علي): **نفس المرجع السابق،** ص 69

بناء الميناء العسكري بقيت تنتظر الظروف الدولية الملائمة، لكن فيما يخص الميناء التجاري فانّ الحكومة الليبرالية بقيادة قلادستون (1884/1880) وكذلك الحكومات التي عقبتها إلى حدود 1897 ساندت تهيئته.

2- تطور الموقف الانجليزي من مسألة الميناء التجاري ببنزرت 1881-1890:

أ- تأييد الليبراليين الانجليز لبناء ميناء تجاري أثناء بداية الحماية:

-في الوقت الذي كانت فيه انجلترا شديدة الحرص على منع فرنسا من بناء ميناء عسكري ببنزرت لأن في ذلك تهديدا لتفوق بريطانيا بالمتوسط فان موقفها من مسألة ميناء تجاري كانت تختلف تماما على الأقل في بداية الحماية وهذا ما أكدت عليه المراسلات التي تمت بين الخارجية البريطانية والخارجية الفرنسية وكما تداولت ذلك الصحافة الفرنسية وفي هذا السياق نقتطف جزءا من المراسلة التي قام اللورد قرانفيل، كاتب الدولة للشؤون الخارجية بتاريخ 20 جوان 1881[1] ، بإرسالها للسيد شالمال لاكور M. Challemel La Cour سفير فرنسا ببريطانيا كرد فعل على تصريحات وزير الخارجية الفرنسي السيد "بارتلمي سانت هيلار..." M. Barthélemy Saint Hilaire "...إن حكومة جلالة الملكة، لاحظت أن السيد بارتلمي سانت هيلار...أكد عدم وجود أي فكرة أو نوايا لدى فرنسا لإلحاق بنزرت أو أي ميناء تونسي بفرنسا...وأنه ليس لدى حكومة فرنسا نوايا لبناء ميناء عسكري لأن ذلك يتطلب أموالا ضخمة..." وأضاف فيما يخص الميناء التجاري "...أنني لا أعتبر أنه من الضروري التعمق في مسألة أهميّة بناء الميناء التجاري ببنزرت... بل أؤكد فقط على هذه الملاحظات:

-إذا قمتم بتعميق حفر القنال الرابط بين البحر وبحيرة بنزرت حتى تتمكن السفن الكبيرة الحجم من دخول الميناء فان السفن البريطانية بالاعتماد على معاهدة 1875 من حقها استعمال هذا الميناء بدون أن تدفع ضرائب تختلف عن الضرائب المقترحة على السفن الفرنسية أو التونسية..."[2]: فماذا يمكن أن نستنتج من هذه الوثيقة؟

- إن السيد قرانفيل[3] وعلى عكس موقفه من الميناء العسكري فانه يعترف بحق فرنسا في تهيئة وتطوير الميناء التجاري ببنزرت بصفة فورية فلا ننسى أن هذه المراسلة تمت بعد حوالي ثلاثة وعشرين يوما منذ فرض فرنسا لمعاهدة 12 ماي 1881 وبالتالي فانه يمكننا القول أن أحد أهم الفاعلين على مستوى العلاقات الدولية يشجع هذا العمل أي بناء أو ترميم الميناء التجاري مع

---

1 - Le Courrier de Bizerte, n° 230, Samedi 15 Mai 1897. -

2 - نفس المصدر السابق.

3 - قرانفيل جورج : شخصية سياسية انجليزية عاش بين 1825 و1891 وكان من العناصر البارزة ضمن الحزب الليبرالي الانجليزي، حيث شغل عدة مناصب أهمها وزير الشؤون الخارجية بين 1851-1852 و1870-1874 وأخيرا بين 1880-1885.

العلم أن بريطانيا العظمى، ذكرت فرنسا أنه في حالة تعميق القنال فان من حق بريطانيا استعمال هذا الميناء في نفس ظروف فرنسا وتونس: فهل من المنطقي أن تكون هذه الظروف متساوية؟ ففي وقت **ستتكبّد** فيه تونس بدرجة أولى وفرنسا بصفة مباشرة تكاليف انجاز هذا الميناء؟ هل يعقل أن تستوي فرنسا وانجلترا في وقت خسرت فيه فرنسا مئات من الفرنسيين من أجل القضاء على المقاومة التونسية؟: ذلك ما أكد عليه مناهضو "نظام الحماية بتونس..." الذين اعتبروا أن هذا النظام جعلنا نصف أسياد بتونس[1].

- إن هذا الموقف الانجليزي يعكس كما أكدنا على ذلك سابقا دور العامل الدولي الحاسم في فرض نظام الحماية على تونس وليس نظام الإلحاق وهو يؤكد ما ذهب إليه كارمل سموت Carmel Sammut من كون هذه المؤسسة خاصية من خاصيات المرحلة الامبريالية ومن بين أهدافها السماح للقوى الدولية بالمحافظة على امتيازاتها التي منحت لها بتونس[2] من قبل حكومات البايات وخصوصا محمد الصادق باي التي منحت الامتيازات السابقة الذكر لانجلتراعن طريق معاهدة 1875[3].

- إن تأكيد قرانفيل على الامتيازات الممنوحة لبريطانيا يؤكد أهمية هذه المعاهدة على المستوى الاستراتيجي والتجاري بالنسبة لبريطانيا لأنها شكلت القاعدة الأساسية القانونية لتواصل النفوذ البريطاني على الأقل إلى سنة 1897 لأنه بعد هذه الفترة ستتواصل بالاعتماد على معاهدات جديدة ولن تشمل الجوانب الإستراتيجية و يمكننا أن نستنتج أيضا من خلال ما ذكر سابقا أن بريطانيا العظمى من خلال قبولها بدون تحفظ المشروع الفرنسي حول إعادة ترميم بناء الميناء التجاري لبنزرت وتأكيدها على حقوقها المشروعة في استغلاله من قبل السفن البريطانية في نفس ظروف السفن التونسية والفرنسية، كما نصت على ذلك معاهدة 1875 يؤكد على الصبغة البراقماتية للسلوك الانجليزي لحكومة قلادستون (1880-1885) ووزير خارجيته قران فيل حيث قبلت بالمشروع الذي يساهم في تطوير نفوذها على مستوى المبادلات بين المملكة التونسية في بداية الحماية وبريطانيا العظمى ومستعمراتها، وبالفعل فان فرنسا أعلنت رسميا في 1886 عن مشروع بناء الميناء التجاري لكن انجازه لم يبدأ فعليا إلا في 17 ماي 1890 حيث أبرم عقد مع مقاولين فرنسيين خواص من أهمهم الفرنسي آبال كوفري Abel Couvreui

- وهكذا إذن يمكننا القول أن انجلترا في الوقت الذي اعتمدت فيه على سياسة المحافظة على الوضع الراهن عسكريا ببنزرت بالخصوص أثناء حكومة الليبراليين بقيادة قلادستون (1880-1885) حيث كانت تعارض بشدة بناء ميناء عسكري لأن ذلك سيخل بالتوازنات

---

1 - Pinon (Pinon): L'empire de la Méditerranée, **op.cit**, p 391

2 - نفس المرجع السابق ص 395

3 - Arthur Marsden: British diplomacy; op.cit,**pp33**-34

المتوسطية لكن هذا الموقف سرعان ما شهد بعض التغيرات خاصة بعد وصول المحافظين بانجلترا إلى السلطة وبروز العديد من الشكوك الانجليزية حول حقيقة النوايا الانجليزية مع الإعلان عن بداية انجاز الميناء سنة 1887.

ب-الإعلان عن بداية انجاز الميناء التجاري وشكوك انجلترا:

- إن فرنسا أعلنت رسميا عن بداية الإعداد لبناء ميناء تجاري ببنزرت وبأكثر دقة إعادة تهيئة الميناء القديم في 29-11-1888 حيث عقد اتفاق في هذا التاريخ بين باي تونس والمقيم العام الفرنسي، ومن أهم ما نص عليه نذكر:
- القيام بعمليات الصيانة وبعض الأشغال بالميناء القديم.
- إلزام تونس بصفة فردية بالقيام بأشغال التهيئة لجوانب من الميناء للسفن التجارية.
- إقرار مساهمة فرنسا ماليا في هذا البناء[1].

أما على المستوى العملي فلم يبدأ ذلك سنة 1890 حيث أبرم عقد بتاريخ 17 فيفري 1890 مع شركة فرنسية خاصة[2] حول بناء الميناء وأصدر أيضا باي تونس علي باشا مرسوما بتاريخ 11 ماي 1890 أعلن فيه موافقته على المشروع فكيف كان رد انجلترا؟

- بالرغم من المساندة اللامشروطة التي أبدتها الحكومة الانجليزية حول مسألة الميناء التجاري أثناء بداية انجاز المشروع فان الحكومة الانجليزية بقيادة المحافظ «سالسبوري»[3] أبدت العديد من التحفظات والشكوك فكيف تجسم هذا الموقف؟ وماهي خلفياته؟

- إن العديد من الوثائق التي تمكننا من الاطلاع عليها تعبر عن الاحترازت الانجليزية ومن أهمها رسالة سرية في ماي 1890 موجهة من «سالسبوري» إلى أوستين باشا[4] الوزير الأول العثماني ومما ورد فيها نذكر:

- إن فرنسا هي الآن بصدد القيام بمشاريع ضخمة ببنزرت من أجل بناء ميناء تجاري كما هو معلن لكن عمليا الهدف، هو بناء ميناء عسكري وذلك يشكل خطرا على "الميتروبول" ومصر
- إن هذه الأشغال حاليا تنجز بدون ضجيج لأنها اعتمدت على الميزانية التونسية ولم تكن في حاجة إلى موافقة البرلمان الفرنسي أو مجلس الشيوخ للحصول على التمويل و أضاف أيضا:
- إن هذا المشروع يشكل خطرا كبيرا على التوازن بالمتوسط وبالفعل فان ما ورد في الوثيقة السالفة الذكر أكده سفير فرنسا بالقسطنطينية في رسالة بعث بها إلى وزير الشؤون الخارجية بتاريخ 8 ماي 1890 ومما ورد فيها نذكر "...إن السفارة الفرنسية حصلت على

---

1 .- **Ministre de la Marine et des colonies**: Paris le 29 Novembre 1888

2 - **نفس المصدر السابق.**

3 - **سالسبوري.روبار، سيسيل:** كان أثناء هذه الفترة وزير أول أي بين 1885-1892 ثم حافظ على نفس المنصب بين 1895و 1902 مع العلم انه كان يمثل حزب المحافظين و كان من ابرز أنصار التوجه الاستعماري لانجلترا

4 - Marsden Arthur: **op.cit** p126

معطيات سرية لتقرير قدمه رستم باشا للورد «سالسبوري» حول اقتراح الدولة العثمانية اتفاقا يطالب انجلترا بمغادرة مصر كما وعدت بذلك عند التدخل والهيمنة على مصر سنة 1882 حيث اعتبرت أن حضورها مؤقت وبمجرد استعادة الأمن ستغادر انجلترا مصر[1] لكن انجلترا تلكأت مشيرة إلى المشاريع الخطيرة لفرنسا بتونس والتي تتناقض حسب رأيها مع التزامات فرنسا الدولية و تجعلها تصرّ على البقاء بمصر ، ومما أورده سفير فرنسا بالقسطنطينية في رسالته للخارجية الفرنسية حول موقف انجلترا من المشاريع الفرنسية ببنزرت حيث حصل على وثيقة أرسلتها الخارجية البريطانية للسلطان العثماني للرد على مطالبته بمغادرة مصر و مما ورد فيها نذكر ما يلي: "...لقد ظهرت العديد من المخاطر منذ 1887 (بمنطقة المتوسط)...ومنها المشروع الضخم الذي تقوم به حاليا فرنسا بصفة سرية لبناء ميناء عسكري يجعل فرنسا تهدد أكثر من أي وقت مضى طرابلس ومصر...إن بناء ميناء عسكري ببنزرت يغيّر بصفة كلية موازين القوى بالمتوسط..."[2]: فماذا يمكن أن نستنتج من الرد الانجليزي؟ وهل ما ذكر حول بناء الميناء العسكري صحيح؟ وهل يمكن اعتبار الموقف الانجليزي مناورة للتراجع حول ما صرحت به حول مصر؟

- حسب اعتقادي فان الموقف الانجليزي الذي اعتمد على العديد من المعلومات الاستخباراتية التي وفرها القنصل الانجليزي ببنزرت وكذلك العديد من التجار الانجليز ومما ورد فيها نذكر:

- إن الفرنسيين منذ 1893 أعدوا تخطيطا لبناء الميناء العسكري وتم شراء الأراضي التابعة للفرنسيين من قبل فرنسا

- إن فرنسا بالرغم من الاستعدادات وقيامها ببعض الانجازات ذات الأغراض العسكرية مازالت بعيدة عن انجاز ميناء ضخم يهدد أمن المتوسط[3]

- إذن الموقف الانجليزي اعتمد على العديد من الحجج الصحيحة في اتهامه لفرنسا بكونها بصدد بناء ميناء عسكري، وبالفعل فان العديد من المصادر الفرنسية أكدت ذلك ومن بينها جريدة "la Petite Tunisienne" ومما ورد بها حول المسألة نذكر "...إننا نريد أن نجعل من بنزرت طولونا ثانيا لماذا! نخفي الأمر؟ لماذا لا نجرؤ على إعلان ذلك؟

...إن إنشاء ميناء عسكري ببنزرت يعني انجاز طولون ثاني يجعلنا أسيادا بالمتوسط على غرار الانجليز أسياد بمضيق جبل طارق..."[4]

---

[1] - السبعي (عبد الله ناصر): **المفاوضات البريطانية العثمانية حول مصر 1885-1887 دوافعها ونتائجها**: وردت ب: المجلة التاريخية المغربية السنة 10، عدد 29/30، جويلية 1983، ص 223

[2] - Marsden Arthur: British ;... ... ...op.cit ,76. -

[3] - FO. 27/3168/115: Confidentiel; Drumond Hay to Solisbury 27 Mars 1896. -

[4] - **La petite Tunisienne:** 30-09-1892.-

وهكذا إذن فان بعض الاجزاء من الميناء العسكري ببنزرت بدأت منذ 1890 رغم تكذيب وزير الخارجية الفرنسي لكنها تبقى محدوده ومن بينها نذكر إعادة تهيئة الميناء لاستقبال الطوربيدات ذات الأحجام الصغيرة[1] ولكن بالرغم من نفي الخارجية الفرنسية بداية انجاز ميناء عسكري فإنها أعادت التأكيد على ما أعلنته سابقا من قبل وزير خارجيتها ريبوت[2] في أكتوبر 1889 ومما ورد فيه نذكر "...إن فرنسا لن تلتزم بأي تصريح سابق وأن باي تونس له الحرية التامة في القيام بأي أعمال ذات صبغة عسكرية..."[3]

- وهكذا يمكن القول أن فرنسا اثناء بداية القيام بانجاز ميناء عسكري أكدت على حقها المشروع في ذلك متنازلة عما وعدت به سابقا انجلترا مستغلة الخلافات العثمانيّة- الانجليزية حول مصر وتراجع انجلترا عن التزاماتها المعلنة سنة 1882[4] ولقد أثار هذا السلوك الفرنسي احتجاجات انجليزية حادة حيث أكد السفير الانجليزي بتونس Drumond Hay ما يلي "...إن الهدف الأساسي من الأشغال هو الإعداد لبناء ميناء عسكري لأن فرنسا ليست في حاجة إلى ميناء تجاري ببنزرت ينافس ميناء تونس.

فهل يعقل مثلا أن يكون ميناء طولون تجاريا إلى جانب ميناء مرسيليا؟

...إن الحجج والتبريرات الفرنسية لاقناعنا بكون المسالة تتعلق فقط ببناء ميناء تجاري فقط ضعيفة لأن عدد سكان بنزرت ضعيف ولا نظن أنها في حاجة إلى بناء ميناء بالقرب من ميناء تونس...[5] ومع تأكد هذه الأخبار توترت العلاقات الفرنسية الانجليزية حول تونس ووضعت انجلترا قواتها بالمتوسط في حالة تأهب قصوى خاصة بعدما تسربت أخبار أكدت أن فرنسا ستمنح لاحقا ميناء ببنزرت للبحرية الروسية التي مازالت إلى حدود هذه الفترة تمثل الخطر الأول بالنسبة لانجلترا سواء بالمتوسط أو بأقصى الشرق[6] مع العلم أن إيطاليا هي التي أكدت هذه الأخبار لكن فرنسا سارعت إلى نفيها بصفة قطعية عن طريق وزير خارجيتها هانتو Hanotoux الذي نفي تقديم أي وعود لروسيا لمنحها بناء ميناء عسكري[7] و للتأكد من ذلك سمحت الخارجيّة الفرنسية و الإقامة العامة بتونس للعديد من العسكريين الانجليز بزيارة الميناء لكنها رغم ذلك لم تتراجع عن حقها في انجاز ميناء عسكري ببنزرت:

---

1 - **Le Courrier de Bizerte N° 213**, 3 Janvier 1897

2 - ريبوت **Ribot ألكسندر :** شخصية سياسية فرنسية عاش بين 1842و1923 جمهوري معتدل شغل عدة مناصب من بينها وزير الخارجية 1893 -1890

3 - ناصر الشيعي (عبد الله): **المفاوضات البريطانية العثمانية حول مصر، نفس المرجع السابق** ،ص 132

4 - **نفس المرجع السابق** ، ص132

5 - FO: 27/3198/17: Drumond Hay to Kimberly, 5 April, 1894.

6 - FO: 45/659/218: Confidentiel Ed wardes to Rosebery 31 Aug 1893.

7 - Archive de Quai d'Orsay: Ministère des Relations extérieures.

وهكذا يمكننا القول أن فرنسا منذ أواخر الثمانينات من القرن التاسع عشر إلى أواخر التسعينات بدأت تستعيد وزنها الدولي عسكريا وسياسيا وبدأت تسعى للحد من التفوق الانجليزي بالمتوسط وذلك من خلال إلغاء العديد من التزاماتها الدولية تجاه العديد من القوى الأوربية وخصوصا انجلترا وايطاليا بتونس، حيث منعتها هاتين القوّتان، سواء من خلال معاهدة 1875 أو معاهدة 12 ماي 1881 من التصرف بحرية بتونس على غرار ما تفعل بالجزائر. و لتحقيق هذه الغاية سعت فرنسا إلى المناورة السياسية و ذلك من خلال ربط المفاوضات حول مصر بالمسألة التونسية من أجل إجبار انجلترا على التخلي عن امتيازاتها التجارية والإستراتيجية بتونس التي منحتها لها معاهدة 1875، لكن انجلترا تصدّت لذلك وهذا ما أكده «سالسبوري» في رسالة موجهة لسفيره ببريطانيا ومما ورد فيها نذكر "...لن أسمح لوزير خارجية فرنسا ولو للحظة واحدة بأن يعتقد بأنه يمكن الاستماع لمثل تلك الاقتراحات... لا يمكن أن نقبل بسياسة تنازل على مستوى الممتلكات..."[1] فماذا يعني بذلك؟

- إن المقصود بالتنازلات التي أعلنها «سالسبوري» هي تخلي انجلترا عن امتيازاتها بتونس سواء التجارية أو المتعلقة بالميناء العسكري ببنزرت وكذلك بعض المطالب الخاصة بطرابلس وخاصة مسألة الحدود[2].

- وهكذا يمكننا القول أن السياسة الخارجية البريطانية وخلافاتها مع فرنسا حول بنزرت منذ بداية الحماية إلى حدود 1897 كانت تعتبر جزءا من الخلافات حول موازين القوى بالمتوسط حيث كانت انجلترا إلى حدود هذه الفترة ومن خلال أهمية حضورها العسكري بأغلب المواقع ذات الأهمية الإستراتيجية أول قوة بالمتوسط وهذا ما جعل البعض يقول بأن المتوسط خلال هذه الفترة كان "بحيرة انجليزية"[3] ولقد ساهمت كل هذه الظروف الدولية في منع فرنسا طيلة ستة عشرة سنة من انجاز طموحاتها والمتمثلة في بناء "طولون إفريقيا..." خاصة في ظل معارضة دولية وخصوصا انجليزية وايطالية وألمانية[4]، وبالتالي يمكن القول أنه كان للعوامل الدولية تأثيرات على تطور السياسة الاستعمارية الفرنسية وبالخصوص "المحميات" مثل تونس والمغرب حيث لم تكن الاختيارات فقط مرتبطة بالقرار الفرنسي على غرار المستعمرات المطبق عليها نظام الإلحاق، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن تتشدد فرنسا تجاه المسألة المغربية لكن تستعملها كورقة ضغط مع انجلترا أثناء المفاوضات حول تونس. فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن يقع الإعلان رسميا من قبل فرنسا عن بداية انجاز الميناء العسكري ببنزرت مع تدهور العلاقات الفرنسية الانجليزية بالنيل

---

1 - FO: 633/7: Salisbury to Lyon, September 1890.

2 - ناصر الشيعي (عبد الله): **نفس المرجع السابق** ص 251.

3 - Courrier de Bizerte, 10 Avril 1897.

4 - **نفس المصدر السابق**

الأعلى ووصولها إلى حافة الحرب حول فاشودة سنة 1898 فهل كان ذلك صدفة أم أن هناك روابط بين هذا الحدث والقرار الفرنسي؟

3- أزمة النيل الأعلى[1] وإعلان فرنسا رسميا بناء الميناء العسكري ببنزرت سنة 1897:

- لم يتمّ الإعلان عن بداية بناء الميناء العسكري ببنزرت رسميا إلا سنة 1897 أي بعد مرور حوالي سبعة عشر سنة على فرض نظام الحماية على محمد الصادق باي في 12 ماي 1881 ، فهذا التأخير كان مرتبطا أساسا بالتزام فرنسا طيلة هذه الفترة دوليا و خصوصا تجاه انجلترا على مبدأ تحييد بنزرت عسكريا كما أكدت ذلك مراسلات الخارجية البريطانية و الفرنسية فحتى الأشغال التي قامت بها سنة 1893 لتهيئة الميناء التجاري كانت محدودة جدا،و هذا على خلاف ما كانت تدّعيه بعض الأوساط الفرنسية، بأنّ هذه المسألة كانت مرتبطة بالتكاليف المالية المرتفعة لانجاز الميناء. فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن تكون بنزرت بين 1881 و1897 تكاد تكون شبه غائبة من الخريطة العسكرية الفرنسية بتونس[2] سواء على مستوى توزيع الفيالق[3] أو الحامية العسكرية[4] لكن تزامنا مع أحداث النيل الأعلى بفاشودة وإعلان انجلترا عن تخليها عن مبدأ الاحتلال المؤقت لمصر أعلنت فرنسا رسميا عن بداية انجاز الميناء العسكري ببنزرت مقابل تراجع انجلترا عن المعارضة: فكيف تبرز العلاقة بين أحداث النيل الأعلى والقرار الفرنسي، وماهي خفايا تراجع انجلترا عن سياسة تحييد بنزرت؟

- في البداية، لا بد من الإشارة والتذكير بسرعة بمسألة الخلافات بالنيل الأعلى أو بفاشودة مع العلم، أنني أعتبر أنه من الأسلم استعمال كلمة النيل الأعلى لأنها أكثر دقة:

- إن هذه الأحداث تعتبر جزءا من الصراع الفرنسي الانجليزي بالمتوسط وإفريقيا فانجلترا أصبحت إستراتيجيتها منذ دخولها مصر سنة 1882 أكثر وضوحا سواء بالمتوسط أو بكامل القارة الإفريقية حيث أصبح مشروعها يقوم على السيطرة على كامل المجال الممتد من القاهرة إلى الكاب وهو بذلك يتقاطع مع المشروع الفرنسي المبني على السيطرة على المنطقة من داكار إلى جيبوتي، أي ربط كل المجال الفرنسي الممتد من غرب إفريقيا إلى شرقها، وفي هذا السياق بدأت مسألة النيل الأعلى منذ 1896 أي أثناء بداية انجلترا حملتها من أجل استعادة السيطرة على السودان مثيرة بذلك ذعر وتنديد فرنسا التي لم تعترف إلى حدود هذه الفترة بالهيمنة

---

1 الرائد الرسمي فيفري 1897.

2 Archive de Quai d'Orsay: Ministère des Relations extérieures

3 - إن فرنسا بعد احتلالها لتونس نظمت عن طريق غور جيبول توزيع فيالق الاحتلال فقسمتها إلى فرقتين فرقة الجنوب ومركزها سوسة وفرقة الشمال ومركزها العاصمة بينما بنزرت التي كانت تمثل أهم موقع عسكري بتونس كانت خائفة.

4 - عدد الجنود الذي كان موجودا ببنزرت بين 1883 و1897 لم يتجاوز 300 جندي بينما سيشهد نموا سريعا بعد 1897:
- انظر علي آيت ميهوب: **نفس المرجع السابق** ص102

الانجليزية على مصر وكرد فعل على التدخل العسكري المصري لاستعادة أعلى النيل[1] أرسلت فرنسا منذ 1896 من الكنغو الفرنسية فرقة عسكرية فرنسية بقيادة الجنرال مرشان Marchand تمكنت من السيطرة على الموقع العسكري المسمى فاشودة بجنوب السودان في 10 جويلية 1898 لكن بعد أسابيع وصل القائد العسكري كينشينار على رأس قوة أنجلو مصرية تتكون من عشرين ألف رجل وهدد باستعمال القوة إن لم تنسحب فرنسا فورا مما أثار انزعاج فرنسا وفي ظل هذه الظروف أمر وزير الخارجية الفرنسي ديلكاسي Delcassé الجنرال مرشان بالانسحاب الذي تم في نوفمبر 1898 ولقد اعتبر العديد من الفرنسيين أن فاشودة مثلت إهانة جديدة لفرنسا وهزيمة جديدة لكنها دبلوماسية[2] على غرار ما وقع بمصر سابقا. إذن في ظل هذا الصراع بإفريقيا وخصوصا بالنيل الأعلى أعلن عن بناء ميناء بنزرت العسكري في27 مارس1897 ولقد اعتبره العديد من المتابعين للشأن الفرنسي الانجليزي، نتاجا لفاشودة ولأزمة النيل الأعلى وهذا ما أعلنت عنه صحيفة البنزرتي الصغير ومما ورد حول هذه المسألة نذكر "...ولدت بنزرت مع أزمة فاشودة. فهل أن الابتسامات التي نتبادلها الآن مع لندن ستوقف نمو بنزرت، من المؤسف القول والاعتراف بأن المزاج الفرنسي لا يتقرر ولا يتحرك إلا أثناء بعض الظرفيات حيث يهيج لأول طلقة نار ويخمد لأول ملاطفة..."[3].

فكيف يمكن البرهنة على هذا التلازم بين أحداث النيل الأعلى أو فاشودة وقرار فرنسا إنجاز الميناء العسكري؟

حسب اعتقادي الترابط بين المسألتين كان للأسباب التالية:

- التوقيت: إن عرض مشروع انجاز الميناء العسكري ببنزرت على الحكومة الفرنسية تم في 27 مارس 1897 أي أثناء أوج الحملة الفرنسية لاستعادة السيطرة على النيل الأعلى أما الموافقة على بداية الأشغال بصفة عملية فكان سنة 1898 أي اثر أحداث فاشودة: فهل كان ذلك صدفة؟

حسب ما يبدو، كان ذلك مرتبطا بأزمة النيل الأعلى وفاشودة للأسباب التالية:

- إن هذه الأحداث بيّنت ضعف فرنسا أمام انجلترا ففرنسا بكامل المتوسط كانت لا تملك سوى قاعدة بحرية عسكرية واحدة وهي طولون.

- على طول الساحل الجزائري التونسي أي على حوالي 2000 كلم كانت فرنسا لا تملك أي قاعدة ولا ترسانة مجهزة بالفحم الحجري و قادرة على تموين السفن الحربية والقيام بعمليات الإصلاح الضرورية مما يجبر السفن الفرنسية على العودة إلى طولون.

---

1 - المقصود بذلك جنوب السودان الحالي بما في ذلك فاشودة ومنطقة دارفور.

2 - Pierre Renouvin(**C**), **Ibid** ,p96

3 - **Le petit Bizertin**, n° 172, 08/07/1903.

- تفوق انجليزي ساحق على المستوى البحري من خلال قواعدها المتوسطية مضيق جبل طارق "منذ 1704"، قبرص منذ 1878، مالطة منذ 1800، مصر منذ 1882... و لقد تأكد ذلك من خلال استعراضها العسكري أمام سواحل بنزرت وتهديدها بالتدخل أثناء أحداث فاشودة حيث قامت حوالي ثلاثة وعشرين سفينة بعمليات "تقاطع" على بعد أربع أميال من سواحل بنزرت[1] لكن هل هذا يكفي لتفسير القرار الفرنسي؟

أظن أن هناك عاملا آخر مرتبطا بالسياسة الداخلية فالحكومة الفرنسية بعد هزيمتها الدبلوماسية بمصر التي كانت قبل 1882 تحتل فيها فرنسا المرتبة الأولى ثقافيا واقتصاديا[2]، لكن بعد حفر قناة السويس، هيمنت انجلترا على مصر بصفة تدريجية في تحد سافر للخارجية الفرنسية وتأكد نفس السلوك في فاشودة سنة 1898 مما مثل اهانات للحكومة والرأي العام الفرنسي فكان الخيار أمام الحكومة الفرنسية هو اتخاذ قرار يساهم في رفع معنويات الفرنسيين وثقتهم بحكومتهم[3]

فكيف نفسر رد فعل انجلترا الضعيف؟ ولماذا لم تأخذ موقفا قويا على غرار موقفها من مصر وأحداث فاشودة؟

حسب اعتقادي فان الموقف الانجليزي الضعيف تجاه بناء الميناء العسكري يفسر بالأسباب التالية:

- إن حكومة المحافظين بقيادة الوزير الأول المحافظ «سالسبوري»[4] (1895-1902) لم تكن قادرة على البت في المسألة فقامت بعرضها على العديد من المستشارين العسكريين ثمّ أصبحت المسألة بيد السيد

«سالسبوري» الذي حصل على العديد من الاستشارات العسكرية ومما ورد فيها حول بنزرت نذكر فحسب الدراسة الإستراتيجية الصادرة في جوان 1893 إن بناء ميناء عسكري ببنزرت لن يسمح بتفوق فرنسي بالمتوسط ومما ورد في هذه الدراسة نذكر "...إن بنزرت لن تشكل خطرا كبيرا على أمن المتوسط بل بالعكس ستكون مصدر متاعب للفرنسيين لأنها ستساهم في تشتيت سفنهم..."[5] وأضاف التقرير أن كل السفن التي ستلجأ إلى الميناء ستكون"عارية تماما" ولقد أكد تقرير استراتيجي ثان صادر سنة 1898 نفس الاستنتاجات[6] إذن الاستخبارات الانجليزية أكدت أن بناء ميناء عسكري ببنزرت لن يجعل المتوسط "بحيرة فرنسية" ولن يمكنها من التفوق

---

1 - Frish (R.J): **Considération sur la défense de l'Algérie; Tunisie et l'armée d'Afrique**; la vezelle, Paris 1988 p 33.

2 -- ناصر السبعي (عبد الله): **نفس المرجع السابق**، ص 247.

3 - Marsdin (Arthur): **Ibid**, pp190-191

4 - **سالسبوري روبار**: شخصيّة سياسية انجليزية عاش بين 1880و 1902، كان من ابرز زعماء حزب المحافظين بعد موت ديزرائيلي(1881)، شغل عدّة وظائف منها بالخصوص وزير اوّل1885-1892 و 1895-1902 واجه بقوّة قصوى فرنسا بفاشودة و حرب البوير 1899-1902

5 -- **نفس المرجع السابق**

6 - FO, 27 34/16: Salisbury to Monson 28 Janvier 1898.

بالمتوسط وبالتالي يمكن القول أن الاهتمام الانجليزي بتونس بعد 1897 أصبح أساسا ذا طابع تجاري وتراجع اهتمامها الاستراتيجي وكان الموقف الانجليزي هدفه الضغط على فرنسا للتخلي عن معارضتها على السيطرة الفرنسية على مصر ويمكن البرهنة على هذا التمشي الانجليزي من خلال المعطيات التالية:

- أثناء المفاوضات بين الحكومة الانجليزية بين 1881- 1897 سواء في عهد الليبراليين بقيادة قلادستون (1880-1885) أو في عهد المحافظين وخصوصا أثناء فترة الوزير الأول «سالسبوري» بين 1885 و1892 وأيضا بين 1902و1905 فان انجلترا أصرت على المحافظة على الامتيازات التجارية رغم مطالب اليمين الفرنسي في عهد الرئيس جول قريفي(1879-1887) و كذلك في عهد سادي كارني (1887- 1894) بإلغاء هذه الامتيازات حول المسألة التونسية وتحديدا التنازل والتخلي عن الامتيازات الانجليزية بتونس التي مازالت مرتبطة بمعاهدة 1875 وما نصت عليه من امتيازات إستراتيجية و اقتصاديّة و قضائيّة فتخلت عن هذه المعاهدة في ... 1897 لكنها رفضت التخلي عن امتيازاتها الاقتصادية.

- إن معاهدة 1897 الجديدة بين فرنسا وانجلترا تعكس بوضوح أن تونس بالنسبة لهذه الدولة أصبحت تهتم بها فقط من زاوية المصلحة الاقتصادية التي مثلت نقطة خلاف بين الدولتين حيث كانت انجلترا تسمى بامبريالية "التبادل الحر" بينما فرنسا كان نظامها الاقتصادي حمائيا ولعل ذلك ساهم في تدعيم التوجه الإمبراطوري لانجلترا وهذا ما أكده «سالسبوري» سنة 1898 أثناء مفاوضاته مع فرنسا حيث قال "... لو لم تكن سياستكم الاقتصادية ذات نظام شديد الحماية... فلن نكون شديدي الرغبة في السيطرة على أراضي جديدة" فلا غرابة في ظل هذا الوضع أن تدعم انجلترا مصالحها الاقتصادية من خلال معاهدة 1897 وتتخلى عن مصالحها الإستراتيجية كما سنتعرض إلى ذلك لاحقا (وهذا على عكس المغرب التي بقي فيها التنافس الفرنسي الانجليزي ذا أبعاد إستراتيجية واقتصادية بين 1912[1] و1937[2] وإستراتيجية بدرجة أولى بين 1937 و1957). إذن في ظل هذه الظروف لم يكن مستبعدا أن تتخلى انجلترا عن سياسة المحافظة على الوضع الراهن ببنزرت لكني أظن أن هناك أسبابا أخرى تقف وراء قرار حكومة «سالسبوري» ومن بينها:

- إنّ حادثة فاشودة أو النيل الأعلى كانت نتيجة لتقدير خاطئ للحكومة الفرنسية لمسألة الرد الانجليزي حول بعض المسائل ذات الأهمية الإستراتيجية المصيرية بالنسبة لانجلترا فتجاوز الخطوط الحمراء من قبل أي دولة غير مسموح به انجليزيا وعلى هذا الأساس كان الرد قويا وكاد

---

1 -- تاريخ فرض الحماية في 30 مارس على السلطان المغربي مولاي حافظ (1908-1912)

2 - تاريخ إلغاء الامتيازات الاقتصادية والقضائية لانجلترا بالمغرب في أواخر ديسمبر 1937 أي بعد مرور حوالي 25 سنة على بداية الحماية الفرنسية.

يصل إلى حرب بين فرنسا وانجلترا لكن المسار العام على مستوى التنافس كان في اتجاه الوفاق بإفريقيا بصفة تدريجية وهذا ما أكدته معاهدة 1890[1] التي حددت مجال نفوذ الدولتين بإفريقيا ولعل هذا التوجه ما أكدت عيه بعض التقارير الإستراتيجية الانجليزية مثل تقرير 1898 الذي أشار بوضوح إلى ما يلي:" مستقبلا يمكن التعاون والوفاق مع فرنسا من أجل حماية المتوسط"، خاصة بعد ما تبين للحكومة الانجليزية عدم جدوى الاعتماد على ايطاليا فيما يخص هذه المسألة رغم معاهدة 1887 معها ومع بقية دول أوروبا الوسطى وخصوصا النمسا والمجر، خاصة بعد تأكدها من عدم استقرار ايطاليا سياسيا على اثر سقوط حكومة كريسبي[2] و بروز ضعفها عسكريا خاصة بعد هزيمة الحبشة سنة 1896[3] ، ففي ظل هذه الظروف إذن بدأت انجلترا تتخلى عن سياسة "العزلة التامة" والسير نحو التحالفات في إطار مواجهة الخطر الألماني بالمتوسط ومنعه من الوصول إلى هذه المنطقة مع العلم أن هذا التوجه سيتدعم في عهد الشق الأنجلوفوني بقيادة ديلكاسي وكذلك في عهد المحافظين الانجليز خاصة بعد انتهاء مرحلة الملكة فيكتوريا و وصول ادوارد السابع إلى أعلى هرم السلطة مما قاد مستقبلا إلى الوفاق الودي سنة 1904 حول المغرب وتكوين الوفاق الثلاثي الانجليزي، الروسي، الفرنسي سنة 1907، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن تعلن انجلترا عن إستراتيجية عسكرية جديدة ولعل ذلك ما عبرت عنه بوضوح جريدة الجمهورية الفرنسية بتاريخ 7 سبتمبر 1912 وأهم ما ورد فيها حول هذه المسألة نذكر "...منذ عقد الاتفاق الودي مع انجلترا تغيرت الإستراتيجية الدفاعية للقوتين ففي حالة النزاع مع ألمانيا والتحالف الثلاثي... فان البحرية الانجليزية تهتم بمواجهة ألمانيا وذلك بالدفاع عن سواحلها وسواحل فرنسا الأطلسية وكذلك منطقة بحر المانش... أما فرنسا فان كل قواتها البحرية تتركز بالمتوسط مع الاستعانة بالبحرية الانجليزية بمضيق جبل طارق، مالطة، قبرص..."[4].

- وهكذا إذن يمكن القول، أن التنافس الاستراتيجي الانجليزي الفرنسي حول بنزرت بين 1881 و1897 انتهى "بتحرير بنزرت"[5] من التحييد العسكري والذي كان بدرجة مطلبا انجليزيا بحكم كونها كانت أول قوة متوسطية[6] وبدرجة أقل مطلبا ايطاليا وألمانيا[7] وبالتالي مكن فرنسا من

---

[1] - **معاهدة 1890:** تم من خلال هذه المعاهدة تحديد مجال النفوذ الفرنسي والانجليزي بإفريقيا الغربية حيث اعترفت بريطانيا بكون مجال النفوذ الفرنسي يمتد إلى الساحل الشمالي الغربي من بحيرة تشاد والنيجر وصار من المتفق عليه أن تستولي فرنسا على لمناطق الداخلية فيما وراء الجزائر حتى الجانب الغربي من التشاد حيث نقضت أهم بنود الاتفاقية على ما يلي "...تعترف انكلترا بنفوذ فرنسا من البحري المتوسط حتى خط ساي بالنيجر والساحل الغربي للتشاد: يمكن الرجوع إلى مقالة: محمد رجاني ريان: التوسع الفرنسي في الصحراء الكبرى وموقف بريطانيا والقوى الإسلامية في المنطقة 1890-1943 ولقد وردت بالمجلة المغربية عدد12-13

[2] - إنّ الغزو الإيطالي الأول للحبشة بدأ سنة 1885، حيث سيطروا على ما سوّوا في هذه السنة، لكنّهم اصطدموا بمقاومة عنيفة بقيادة الملك "منليك الثاني"فاجبروا على الهزيمة بأدوا في 1896 و مغادرة الحبشة

[3] - **كريسبي**: شخصية سياسية ايطالية عاش بين 1818 و 1901 كان رئيس مجلس الوزراء 1887 و 1891 ، و 1893-1896 اتبع سياسة وفاق مع ألمانيا و توسع استعماري لكن هزيمته بأدوا بالحبشة أجبرته على الاستقالة سنة 1896

[4] - Le Républicain: Organe radical sociale, syndicaliste 7 Septembre 1912.

[5] - Pinon (René): **L'empire de la Méditerranée**, **op.cit**, P351

[6] -. M.h.Bell(Philippe): British policy in the Mediterrancan ; **op.cit**, p 68

[7] - Marsden (Arthur): British ... ...;**op.cit p** 228__

الحد على الهيمنة الانجليزية بالمتوسط ولعل ذلك ما عبرت عنه بوضوح جريدة البحرية الفرنسية من خلال مقال نقلته عنها جريدة le Courrier de Bizerte حول بنزرت ومن أهم ما ورد في هذا الشأن نذكر

"...إن انجلترا تسيطر حاليا سيطرة كاملة على طريق الهند المتوسطي انطلاقا من هيمنتها على مدخل مضيق جبل طارق حتى الباب الشرقي لهذا البحر أي منطقة الخروج من البحر الأحمر حتى مضيق باب المندب، وعن طريق بنزرت فان فرنسا ستصبح قادرة على قطع هذا الطريق البحري انطلاقا من وهران، و من شيخ السيد، بنزرت حيث سيصبح بإمكاننا عزل مصر وكذلك عزل لندن عن بمباي..."[1] لكن هذه القراءة الإستراتيجية الفرنسية فيها نوع من المبالغة لأن انجلترا لو تأكدت من حقيقة هذا الخطر لسلكت نفس السياسة تجاه بنزرت كما فعلت بفاشودة ومصر وبالتالي يمكن القول أنه بالرغم من تخلي انجلترا عن مبدأ المحافظة على الوضع الراهن ببنزرت فان ذلك يندرج في إطار إستراتيجية انجليزية تتّجه بصفة تدريجية إلى الوفاق مع فرنسا وكانت أيضا نتاج دراسات استراتيجيّة انجليزيّة أكدت عدم إمكانية التفوق الفرنسي من خلال بنائها ميناء عسكري ببنزرت مادامت تهيمن على كل المنافذ للمتوسط ولعل ما يؤكد هذا التوجه الاختلافات الجوهرية بين إستراتيجية انجلترا تجاه طنجة والتي حافظت فيها على نفس المبدأ وهو تحييدها عسكريا بين 1912 و1939. وهكذا ففي ظل هذه الظروف والتحولات الدولية بدأ انجاز الميناء العسكري ببنزرت أقل أهمية ضمن الإستراتيجية الدفاعيّة الفرنسيّة بطريقة سريعة بعد 1897[2] ، بينما بقيت طنجة المغربية بين 1912 و1956 محايدة عسكريا استجابة لتوجه انجليزي أساسا. فماهي أبرز القضايا الخلافية بين فرنسا وانجلترا حول هذه المسألة بين 1912 و1939 وبماذا يفسر الإصرار الانجليزي على المحافظة طيلة هذه الفترة على الوضع الراهن؟

---

1 - Courrier de Bizerte, 20 Février 1897, n° 216.

2 - Le Courrier d Bizerte n° 216, 20 Février 1897.

IV. التنافس الفرنسي الانجليزي حول مدينة طنجة المغربية 1912 – 1939:

1- المفاوضات الانجليزية الفرنسية بين 1912و 1914:

أ- تحييد طنجة عسكريا من خلال معاهدتي الحماية سنة 1912

لقد اعترفت كل المعاهدات الدولية الخاصة بالمغرب الأقصى بالبعد الدولي لمدينة طنجة ومن بينها معاهدة الحماية المفروضة على سلطان المغرب الأقصى في 30 مارس 1912 حيث اعلنت في بندها الأول على ما يلي " ستحتفظ طنجة بصفتها الخاصة اللتي اعترف لها بها "

أما البند الثامن فلقد أعلن بكون الاتفاقيات الدولية المستقبلية التي سيعتمدها سلطان المغرب مستقبلا لا يمكن أن تشمل منطقة طنجة إلا بموافقة المجلس التشريعي الدولي للمنطقة:

أما بالنسبة لمعاهدة 26 نوفمبر 1912 الاسبانية المغربية فلقد أعلنت أيضا البعد الدولي لمدينة طنجة مستقبلا ومما ورد في هذا البند نذكر "...إن مدينة طنجة والمناطق المتاخمة لها، ستخضع لنظام خاص سيحدد لاحقا..."[1] وتم من خلال هذا البند تحديد حدود المدينة أما البند السادس فقد كان أشمل وأشار إلى التزام فرنسا واسبانيا بعدم القيام بمنشآت عسكرية إستراتيجية على السواحل المغربية والتي تم تحديدها عن طريق الاتفاقية الانجليزية بتاريخ 8 أفريل 1904 والاتفاقية الفرنسية الاسبانية بتاريخ 30 أكتوبر 1904 وذلك ضمانا لحرية التنقل انطلاقا من مضيق جبل طارق:

- وهكذا فانه يمكننا القول أن الامتيازات الإستراتيجية بصفة عامة وخصوصا تحييد مدينة طنجة بصفة خاصة كانت السمة الموحدة لكل المعاهدات الثنائية والدولية عند بداية القرن العشرين إلى 1912 وذلك بعكس أهميتها بالنسبة لأمن انجلترا عموما والمتوسط بصفة خاصة وأن التحييد الذي حصلت عليه مدينة طنجة ستواصل انجلترا المطالبة بتطبيقه رغم اختلافاتها مع فرنسا واسبانيا حول هذه المسألة وبالتالي فان التنافس والاختلاف حول مدينة طنجة سيكون إحدى السمات البارزة للعلاقات الفرنسية الانجليزية حول المغرب بين 1912، 1939 وذلك على غرار الخلاف حول مسألة عسكرة بنزرت والتي دامت حوالي سبعة عشر سنة ولكن تم تجاوزها.

ب- تضارب المواقف حول التسمية " منطقة خاصة" أم دولية؟

-إن الخلافات حول مدينة طنجة المغربية، بين فرنسا وانجلترا كانت إحدى السمات البارزة للعلاقات الفرنسية الانجليزية بالمغرب الأقصى بصفة خاصة والمتوسط بصفة عامة، ولكن ما يثير

[1] -- البند الأول والثاني لمعاهدة 30 مارس 1912.

الانتباه عند قراءة وشرح المراسلات الديبلوماسية، للخارجية البريطانية،[1] وكذلك الخارجية الفرنسية[2] والعديد من المقالات الصحافيّة، وذلك سواء من خلال وثائق الأرشيف البريطاني، التي يمكننا الاطلاع على البعض منها، أو العديد من الوثائق الفرنسية فإن نلاحظ ما يلي:

-على مستوى التسمية: فإن وثائق الخارجية الانجليزية الرسمية تستعمل دائما كلمة "منطقة دولية.." Internation de zone، بينما الوثائق الرسمية تستعمل دائما "منطقة خاصة.." وهذا الاختلاف لم يكن صدفة بل يعكس تضاربا للمواقف والرؤى الإستراتيجية للدولتين فبالنسبة لانجلترا، استعمال كلمة "منطقة دولية..." هي للتعبير من جهة عن واقع فعلي على الأرض ومن جهة ثانية للتعبير عن توجه استراتيجي، مستقبلي تجاه المدينة:

-فعلي مستوى الواقع الفعلي : إن انجلترا تعتبر مسألة التدويل هي تقنين لواقع فعلي، على مستوى الأرض بطنجة، التي أصبحت خصوصا بين 1880 و 1912 مدينة دولية على عدة مستويات.

-سياسيا بين 1860 و 1820، كل القنصليات بالمغرب، أصبحت بطنجة وتطورت إلى مستوى أشمل "بعثات ديبلوماسية..." Légations وبصفة تدريجية وانطلاقا من مؤتمر مدريد سنة 1880 تطور نفوذ هذه البعثات على حساب صلاحيات السلطات المغربية حيث فرضت مجلسا صحيا، يقوم الأجانب بدور رئيسي في تسييره وقاموا أيضا بتكوين لجنة بلدية، اعترفت السلطات المغربية بصلاحياتها سنة 1892 حيث كانت تقوم ب "تنظيم الأسواق، مراقبتها، إصلاح الطرقات..." وتدعم هذا التدويل مع بداية القرن العشرين وخاصة سنة 1886 مع اتفاقية الجزيرة الخضراء، حيث أصبحت كل الدول الموقعة طرفا في لجنة المجلس البلدي، بطنجة، المجلس الصحي... وتجسم ذلك أيضا على عدة مستويات أخرى مثل:

- التدويل البشري وذلك من خلال وجود أغلب جنسيات القوى الكبرى بطنجة، لكن بدرجات متفاوتة حيث كانت اسبانيا تحتل المرتبة الأولى والمرتبة الثانية فرنسا والثالثة البرتغال وبلجيكا... أما على المستوى التجاري فانه منذ أواخر القرن التاسع عشر، تحول ميناء طنجة من ميناء "وطني" إلى ميناء دولي يحتكر بين 1900 و1911 مابين 12 و18% من تجارة المغرب[3] خاصة بعد ما تم ربطه بشركة الاتصال العالمية اثر تركيز أول شركة اتصال هاتفي منذ فيفري 1887 و على اثر ربط المدينة أي طنجة بمضيق جبل طارق وبالتالي بكل الشبكة العالمية

---

1 - FO, 3071/1409, Political Morocco
-اطلعنا على عشرات الوثائق الخاصة بموقف انكلترا عن طنجة بين 1900 و 1923 وكلها تستعمل كلمة " مدينة دولية" ونفس الشيء بالنسبة للصحافة الانجليزية مثل: Times بتاريخ 1926/3/24

2 - Archives de Quai d'Orsay : Ministère des relations extérieurs : Série : Papiers d'agents : Dossier n°1, Bobine 514 du Folio 1 au Folio 192.

3 - FO 371 / 7081 : Possibilities of expansion of British trade in Morocco

الانجليزية للاتصالات ولقد قامت بهذا الانجاز انجلترا عن طريق شركة الشرق للاتصالات[1] سنة 1887 وقامت أيضا فرنسا بتركيز خط اتصال بربط بين وهران وطنجة سنة 1891... وتجسم أيضا التدويل على مستويات أخرى من بينها الجانب الإعلامي.

- **إعلاميا:** أصبحت طنجة المغربية منذ بداية القرن العشرين أول مدينة للإعلام الدولي بمنطقة شمال افريقيا حيث وجد بها مراسلون قارون للعديد من الصحف العالمية مثل "التايمز البريطانية" التي اعتمدت على شخصية إعلامية مشهورة كانت لها دراية كبيرة بالشأن المغربي وهو "ولتر هاريز"[2] و وجد كذلك مراسلون لبعض الصحف مثل جريدة الزمان le temps و الصباح le Matin-

إذن بالنسبة انجلترا مسألة تسمية طنجة بمدينة دولية هي تعبير عن الواقع الإداري والتجاري والإعلامي الذي أصبح يميز المدينة وبالتالي فانه بقي فقط إصدار قانون أساسي لتقنين هذا الواقع . أما الجانب الثاني في سياسة انجلترا تجاه مدينة طنجة المغربية فهو مرتبط برؤية إستراتيجية تعتبر انه لا يجب أن تخضع هذه المدينة لأي قوة عالمية سواء حليفة أو معادية والتدويل "أحسن طريقة لتحييدها الاستراتيجي"[3] حتى لا يتكرر ما وقع ببنزرت سنة 1897 فالتدويل يعني أنه لا يمكن لأي دولة تجاوز الاتفاقيات الدولية إلا بموافقة الدول الكبرى المعنية بالمسألة وبالتالي فان المسألة غير مؤقتة بالنسبة لانجلترا وتعبر عن رؤية إستراتيجية انجليزية ستتواصل إلى حدود 1956 .

أما بالنسبة لفرنسا فان تركيزها على تسمية "منطقة خاصة" يعبر عن توجه فرنسي وقراءة قانونية للمعاهدات فمنطقة خاصة تعني أنها جزء من القسم الفرنسي بالمغرب الاقصى تطبّق عليه معاهدة الحماية 30 مارس 1912، مع الاعتراف ببعض الخصوصيات على مستوى التسيير، وحسب ما يبدو فان رؤية الدبلوماسية الفرنسية ا تتمثل ربما في استغلال الوقت المناسب لضمها بصفة كاملة للقسم الفرنسي و انجاز ميناء عسكري بها كما فعلت ببنزرت

وهكذا فان الاختلافات الانجليزية الفرنسية على مستوى التسمية المستعملة إنما تعبر عن تضارب استراتيجيات الدولتين حول موقع استراتيجي ذي بعد عالمي وهذا ما أكدته المفاوضات اللاحقة بين الدولتين بين 1912 و1914 لكن تجدر الإشارة إلى أنّ اسبانيا أيضا كانت طرفا فاعلا حول المسألة[4] أثناء هذه الفترة.

---

[1] - Renseignements coloniaux : N°3 ;Mai, 1923

[2] - **ولتر هاريز:** من أكبر الصحافيين البريطانيين دراية بالشأن المغربي نشطها بين 1887 و1930 حيث عمل في البداية كمراسل لصحيفة « Illustrated London news » ثم مراسل لجريدة التايمز وكان مستقرا بطنجة لكنه تميز بشبكة علاقاته الواسعة سواء الدولية أو بكامل المغرب...

[3] - Durand (Raphaël): **Le problème de Tanger**, sociétés anonyme de Recueil, Paris 1926, p 69.

[4] - Durand (Raphaël) : **Ibid** p 55

ب- المفاوضات الفرنسية الانجليزية حول طنجة بين 1912و 1914:

إن مسألة طنجة كانت مسألة أساسية في كل المفاوضات التي تمت بين بريطانيا وفرنسا حول المغرب سواء الثنائية أو الدولية مثل الوفاق الودي سنة 1904 واتفاقية الجزيرة الخضراء لسنة 1906... ولقد أكدت ذلك العديد من الوثائق الانجليزية التي عثرنا عليها بالأرشيف البريطاني سواء التابعة للخارجية البريطانية وكذلك العديد من المقالات حيث كانت هذه المسألة قبل فرض معاهدة فاس بتاريخ 30 مارس 1912 والاتفاق الاسباني الفرنسي حول الحماية الاسبانية على جزء من المغرب بتاريخ 26 نوفمبر 1912 ولقد تواصلت المفاوضات اثر هذه الفترة والى حدود 1914 والتي برزت فيها خلافات عديدة على مستوى وجهات النظر كما بينت ذلك العديد من وثائق الخارجية البريطانية قبل الحماية وبعدها.

فقبل فرض نظام الحماية وفي مراسلة بتاريخ 7 فيفري 1912 (أي قبل معاهدة معاهدة فاس بحوالي شهر ونصف) من قبل ادوارد قريي[1] إلى السيد برسي ممثل انجلترا الدبلوماسي بطنجة أشار الوزير البريطاني بوضوح إلى المشاورات التي كانت أثناء هذه الفترة مع الخارجية الفرنسية حول مستقبل مدينة طنجة المغربية ورؤية انجلترا للمسألة حيث شرح ذلك بإسهاب و بيّن أنه في هذا السياق وضح للسيد كامين سفير فرنسا بانجلترا أثناء هذه الفترة رؤية انجلترا حول مستقبل هذه المدينة وذكره بالمحادثات التي أجراها منذ 30 جانفي 1912 مع السيد بوانكاري [2] حول هذه المسألة والتي تنص على نقطتين أساسيتين وهما التحييد العسكري والتدويل وهذا الموقف البريطاني بقي ثابتا حتى بعد 30 مارس 1912 كما أكدت ذلك وثائق الخارجية البريطانية، وأثناء مداولات مجلس العموم البريطاني بتاريخ 11 جوان 1912 وجهت العديد من الأسئلة للخارجية البريطانية حول مسألة طنجة ومن بينها سؤال من قبل J. D. Rees حول هذه المسألة للسيد أكلاند Mr. Acland ومما ورد فيه نذكر "... ماهي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للمحافظة على مصالحنا الإستراتيجية والاقتصادية؟...» فكان رد السيد أكلاند كالآتي "... إن تصريح 8 أفريل 1904 الفرنسي الانجليزي يضمن هذه المصالح...» [3] فكيف يضمن عمليا ذلك؟

-إن شرح ما أعلنه أوكلاند وتفكيك رموزه لا يمكن أن يكون إلا بالاعتماد على البند السابع لهذه الاتفاقية، كما شرحنا ذلك سابقا لكن لابد من التذكير، إن هذا البند أشار إلى التزام فرنسا وكذلك انجلترا بعدم القيام بأي تحصينات عسكرية بالمنطقة الممتدة من "...مدينة مليلة إلى

---

[1] - إدوارد قيريي E. Grey : شخصية سياسية انجليزية عاش بين 1862 و1933 ولقد شغل عدة مناصب من أهمها وزير الشؤون الخارجية بين 1905 و1911 وهو مهندس الوفاق مع روسيا سنة

[2] - بوانكري رايمن Poincaré: شخصية سياسية فرنسية مرموقة عاش بين 1860 و1934: شغل عدة مناصب سياسية أهمها وزير الشؤون الخارجية لحكومة الوحدة الوطنية الفرنسية بين 1912 و1913 حيث عرف بتشدده تجاه ألمانيا ومساندة انكلترا ثم شغل منصب رئيس للجمهورية بين 1913 و1920 ثم شغل منصب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية بين 1922 و1924. وسيطر أثناء هذه الفترة على منظمة الرور الألمانية لكن ونحن أمام مشروع داغوس الانجليزي الأمريكي لسنة 1924 ثم عاد لرئاسة الحكومة سنة 1928.

[3] - Le petit casablancais : 25 / 03/ 1933.

المرتفعات الواقعة على نهر سيبو.." وبالتالي فان المنطقة المعنية بالتحييد العسكري هي مدينة طنجة وضواحيها. إذن الموقف الانجليزي من الامتيازات الإستراتيجية بالمغرب شديد الوضوح حيث كان ينصّ أنه لا سبيل لوجود أي قوة أجنبية بالمنطقة المواجهة لجبل طارق أي مدخل من مداخل المتوسط فإما السيطرة الانجليزية أو التدويل[1] وذلك على عكس فرنسا التي كانت تريده أن يكون جزءا من القسم الفرنسي[2] . وفي ظل هذه الاختلافات العميقة بدأت المفاوضات حول "القانون الأساسي بطنجة..." قبل 30 مارس 1912 كما أعلن على ذلك السيد كامين سفير فرنسا بانجلترا، حيث أعلن أن الحكومة الفرنسية فيما يخص طنجة، ستطرح مشروعا تقع مناقشته مع الدول المعنية بالمسألة وخصوصا انجلترا واسبانيا بعدما تقع مشاورة السلطان المغربي مولاي حافظ (1907-1912) حول المسألة[3]، وبالفعل أرسل السيد كامبن مراسلة للخارجية البريطانية: أعلن فيه عن الخطوط العامة للمشروع الفرنسي حول النظام البلدي المقترح بطنجة ومن أهم ما ورد في مسودة المشروع الفرنسي كما سجلت ذلك الخارجية البريطانية نذكر:

- إن فرنسا تريد أن تجعل طنجة خاضعة لنظام دولي شكلي وذلك من خلال تكوين مجلس بلدي يقع تسييره أساسا من قبل الفرنسيين والمغاربة (وذلك ما يتناقض مع المطالب الإنجليزية حول المسألة) وذلك انطلاقا من القانون الانتخابي المقترح[4]، مع العلم أن المقترح الفرنسي يقبل أيضا بوجود دور أساسي للقوى الأجنبية على مستوى التسيير لكن الخارجية البريطانية ردت على الاقتراح الفرنسي بما يلي:

- إن هذا المقترح يتناقض مع مشروع التدويل الذي لا يعني وجود طنجة تحت الهيمنة الفرنسية بينما بقية القوى الأخرى يكون وجودها شكليا سواء على مستوى التسيير أو أخذ القرار، فحسب انجلترا التدويل يعني التسيير المشترك وذلك من خلال وجود تمثيلية لكل الدول المعنية بمصير مدينة طنجة، كما نصت على ذلك المعاهدات الموقعة دوليا وثنائيا[5] والمقصود بقول وزير الخارجية البريطاني "إدوارد قرين"، "الدول المعنية بالمسألة"، هو اسبانيا فرنسا، انجلترا، التي تريد فرنسا تهميشها، فانجلترا تريد أن يكون المجلس البلدي المنتخب يمثل كل هذه الدول، نظرا لأهمية جاليتها بالمدينة، وكذلك وخصوصا أن يكون الدور المعطى لكل دولة حسب أهمية مصالحها الإستراتيجية، التي ترى انجلترا أنه لا يمكن المحافظة عليها من خلال وجود مجلس شكلي تسيطر عليه فرنسا.

---

1 - Miege(Louis): Introduction historique, les relations Internationales ; **op.cit**, 226-...

2 - **Renseignements coloniaux :** N°3, supplément de l'Afrique Française de Mars 1904

3 - **نفس المصدر السابق**

4 - FO 3071 / 1409 : Political Morocco, confidentiel : SIR Edward Grey to M Cambon, February 22, 1912

5 - **نفس المصدر السابق:**

-وهكذا فإن الخلاف الانجليزي، الفرنسي حول مستقبل طنجة وخصوصا طبيعة تسيير ومراقبة المدينة، كان عميقا بين كل من فرنسا وانجلترا، فالأولى كانت تصر على وجود مؤسسات، شكلية تسيطر عليها فرنسا. وكانت تريد أن تكون هذه المدينة جزءا من الأراضي المغربية وتحت سيادة السلطان لان ذلك يعني أن تكون تحت السيطرة الفرنسية وجزءا من المغرب "الفرنسي"، أما انجلترا فكانت تريد للتدويل أن يكون واقعا فعليا، حيث كانت تصر أن يكون اتخاذ أي قرار مرتبطا، بمجالس منتخبة بما فيها المجلس البلدي الذي يمثل كل الدول، بدون الرجوع لموافقة السلطان، أو الرجوع إليه بصفة شكلية، ولقد تواصلت هذه الخلافات أثناء المفاوضات بين انجلترا وفرنسا حول القانون الأساسي لطنجة طيلة الفترة التي سبقت الحماية وكذلك بعدها ولكن ذلك لم يمنع كل من فرنسا واسبانيا من فرض معاهدتي حماية على المغرب بعدما التزمتا بمبدأ تحييد طنجة وتدويلها كما تطالب بذلك انجلترا فلا غرابة في ظل هذه الخلافات، أن تعلن معاهدة 30 مارس 1912 المفروضة على السلطان المغربي مولاي حافظ[1] (1907 – 1912) من قبل فرنسا بكل وضوح عن مصير مدينة طنجة وذلك من خلال بندها الأول حيث أعلنت في جزء منه بما يلي "...إن حكومة الجمهورية الفرنسية ستتشاور مع حكومة اسبانيا حول مصالحها بالمنطقة المرتبطة بموقعها الجغرافي وممتلكاتها بشمال المغرب...وفي نفس الوقت فان مدينة طنجة ستحافظ على "النظام الخاص الذي تم الاعتراف به عمليا لهذه المدينة والتي سيحدد نظامها البلدي لاحقا..."[2]: فهل اعتراف معاهدة الحماية في بندها الأول بمصالح اسبانيا وبمصير طنجة كان صدفة؟

- إن هذا الإعلان يبين أهمية العامل الدولي في فرض هذه المعاهدة على المغرب الاقصى، على غرار ما وقع بتونس وبالتالي فان ذلك يؤكد مرة أخرى أن هذه المؤسسة خاصية من خاصيات النظام الامبريالي[3] التي تسمح بتجاوز التناقضات من قبل القوى الامبريالية حول دولة معينة وذلك من خلال ضمان مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في ظل وجود دولة حامية أجنبية كما هو الحال بالنسبة لفرنسا في للمغرب.

- إن الاعتراف منذ البند الأول بمصالح انجلترا و بمطالبها خصوصا بطنجة كان تأكيدا للاتفاق الودي بين الدولتين منذ 8 أفريل 1904 ممّا يدل على أهمية هذه المنطقة ضمن إستراتيجية

---

[1] - أحد السلاطين الذين حكموا المغرب في فترة دقيقة من تاريخ المغرب فبعد توقيع السلطان مولاي عبد العزيز ميثاق الجزيرة الخضراء لسنة 1906 ثار ضده السكان وتمت مبايعة مولاي حافظ في 4 جانفي 1908 ليقود الجهاد ضد التدخل الأجنبي وتواصل حكمه إلى أوت 1912 تاريخ استقالته وتعويضه بمولاي يوسف

[2] - Rouard de card (E) : **Traitée et Accord concernant le Protectorat de la France à Maroc**, Paris 1914 p - 86, 99

[3] - Sammut(Carmel); **op.cit**, p67

انجلترا المتوسطية وبالتالي فان مصير هذه المدينة سوف لن يكون مستقبلا مرتبطا بإرادة الدولة الحامية "فرنسا" بل بإرادة دولية وبدرجة أولى انجليزية ودرجة أقل اسبانية.

-إن الإشارة أيضا إلى مصير شمال المغرب، وتحديدا المصالح الإستراتيجية لهذه الدولة يتماشى أيضا مع إستراتيجية انجلترا في المحافظة على أمنها بالمتوسط والمبنية على منع أي قوة عظمى من الهيمنة على نقطة ذات أهمية إستراتيجية بأبواب المتوسط مثل طنجة أو قنال السويس..[1] وانطلاقا. من هذا الوضع فانه أثناء المفاوضات مع اسبانيا حول مناطق النفوذ والمعاهدة المزمع إجراؤها، ظهرت خلافات حادة تطلبت تدخل انجلترا[2]. والوصول إلى صيغة توافقية أدت إلى عقد معاهدة 26 نوفمبر بين اسبانيا وفرنسا حول المغرب، مع العلم أيضا أن هذه المعاهدة نصت أيضا على ما طالبت به انجلترا سواء في الاتفاق الودي الفرنسي الانجليزي 1904 أو اتفاقية 30 مارس 1912 وخصوصا مسألة طنجة والمناطق المتاخمة حيث أعلنت خضوعها لنظام خاص يحدد لاحقا..." ولم تكتف هذه المعاهدة بالإعلان صراحة وبكل وضوح عن مبدأ التدويل وبالتالي الاستجابة لمطالب انجلترا[3] لأن كل من فرنسا واسبانيا تطالبان بدرجات متفاوتة بالإلحاق بالقسم الفرنسي والاسباني بل أشارت بوضوح إلى الترتيبات ذات الطابع الاستراتيجي المزمع إجراؤها بالمتوسط الغربي والتي كانت أساسا في خدمة انجلترا وخصوصا مواصلة تفوقها بالمتوسط ويتجلى ذلك بوضوح من خلال البند السادس لمعاهدة 26 نوفمبر 1912 الاسبانية الفرنسية حول المغرب الذي من أهم ما أعلنت عنه نذكر "... لضمان حرية التنقل من مضيق جبل طارق فان الحكومة الاسبانية والفرنسية تلتزمان بعدم إقامة تحصينات أو منشآت عسكرية، إستراتيجية على السواحل المغربية، والتي تم تحديدها عن طريق الاتفاقية الانجليزية الفرنسية حول المغرب بتاريخ 8 أفريل 1904..."[4] والمقصود من خلال هذا البند هو المجال الجغرافي الممتد من مدينة مليلة إلى نهر سيبو، وهي كلها منطقة متوسطية متاخمة لمدينة طنجة وأكثر المناطق قربا من مضيق جبل طارق:

- وهكذا إذن يمكننا القول أن الخلاف الفرنسي الانجليزي حول القانون الأساسي لمدينة طنجة، وخصوصا، التناقض بين الرؤية الفرنسية، التي تريد أن تجعل منه قانونا "شكليا..." يتيح ل ها جعل طنجة تحت سيادة السلطان المغربي وبالتالي تصبح تحت الهيمنة الفرنسية وذلك من خلال سيطرتها على المؤسسات المقترحة والتي كانت موجودة فعلا وذات صبغة "دولية" اعتمادا على الدور الفاعل لممثلي الدول الأجنبية في تسييرها من خلال إشرافهم على مؤسساتها البلدية و

---

1 - Miege (Jean Louis): L'**arrière ,op.cit**, p 16-

2 - Kabbani(Rachid): **Morocco, From Protectorate, to independence; 1912-1956**: The American University - Washington, D.C, June 1957, p42 .

3 - Renseignements Coloniaux, n°3, Mai 1923.-

4 - **Indicateur Générale de l'Afrique du Nord,** Alger, p 191 -

الصحيّة... وذلك منذ مؤتمر مدريد 1880 [1] وهذا الوضع الموجود فعلا على مستوى الأرض كانت انجلترا تطالب بتقنينه من خلال إصدار قانون أساسي يقنّن هذا التدويل الموجود عمليا على أرض الواقع والذي تطالب به انجلترا. وعلى هذا الأساس فان المفاوضات التي امتدت بين 1887 إلى سنة 1912 [2] تاريخ فرض معاهدتي الحماية في المغرب. لم تؤد إلى اتفاق حول المسألة ولذلك تواصلت المشاورات بعد فرض الحماية الفرنسية والاسبانية على المغرب حول طنجة، و خصوصا إصدار قانونها الأساسي و كان ذلك مع انجلترا وذلك إلى 1914 تاريخ إعلان الحرب العالمية الأولى، حيث علقت هذه المفاوضات إلى ما بعد الحرب، خاصة بعدما تمسكت انجلترا برفضها المقترحات الفرنسية منذ 1912 والتي كانت تريد أن تجعل من التدويل شكليا بينما بريطانيا تريد أن يكون حقيقيا وتضمن من خلاله تواصل هيمنتها على المتوسط لكن دون أن ننسى كذلك الموقف الاسباني أيضا حيث كانت هذه الدولة من الأطراف المعنية بهذه المسألة كما أعلنت على ذلك كل الاتفاقيات الدولية والثنائية بين القوى الأوربية المعنية بمسألة طنجة والتي كانت أيضا بحجة ممتلكاتها بشمال المغرب[3] وكذلك شرعية الجوار الجغرافي تريد أن تجعل من طنجة جزءا من مجالها الاستعماري المغربي. وفي ظل هذه الظروف اندلعت الحرب العالمية الأولى بدون أن تسفر عن أي اتفاق.

2- صدور القانون الأساسي لطنجة سنة 1923 وانتصار التوجه الانجليزي:

أ- احتداد الخلافات الفرنسية الإنجليزية حول طنجة بين 1919 و1923:

- إن المفاوضات الفرنسية-الانجليزية، الاسبانية حول طنجة توقفت سنة 1914، نتيجة اندلاع الحرب العالمية الأولى التي كادت تتخلى فيها فرنسا عن طنجة بطريقة طوعية لاسبانيا[4] لكن بعد نهاية الحرب غيرت فرنسا تماما من موقفها وأصبحت تطالب بجعلها جزء من المغرب الفرنسي. لكنها وجدت معارضة شديدة من قبل انجلترا التي هددت برفع القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة[5] ويمكن القول أن تضارب هذه المواقف جعل المفاوضات تتواصل طيلة خمس سنوات كاملة والتي تمكنت على إثرها انجلترا من تفرض تنازلات هامة أدّت إلى اتفاق حول

---

[1] - **مؤتمر مدريد 1880**: عقد بمدريد بطلب من المغرب ومساندة انجليزية للنظر في مسائل الحماية التي أصبحت تهدد السلطان ومثلت مسا خطيرا بسيادة المغرب، لكن عوض أن يقع حل هذه المشكلة فقد تم تقنينها وتدويل المسألة المغربية مما ساهم في إغضاب فرنسا

[2] - تاريخ بداية التدخل العسكري الفرنسي عن طريق الجنرال ليوني الذي قام في 27 مارس 1907 بالسيطرة على جدة.

[3] - **Renseignements Coloniaux;** n°3, Mai 1923. -

[4] - - فرنسا أثناء الحرب العالمية الأولى طلبت من المقيم العام بالمغرب ليوتي ( ) إرسال أغلب القوات إلى المترو بول، وكان أيضا ليوتي على وشك التخلي نهائيا عن طنجة لصالح اسبانيا عن طريق معاهدة سرية، لكن تسرب الأخبار حول المسألة جعل فرنسا تتراجع: يمكن الرجوع إلى كتاب:

- Durand(Raphael): (Docteur en droit) : **Le problème de Tanger** société anonyme de Recueil Sirey, Paris 1926

[5] -FO 371 / 077 : The Times, Wednesday, June 1921 -

القانون الأساسي في ديسمبر 1923: فماهي مظاهر الخلافات الانجليزية الفرنسية حول المسألة؟ وماهي المواقف الأخرى وخصوصا اسبانيا؟

- الموقف الفرنسي: إن فرنسا منذ مؤتمر فرساي سنة 1919 الذي خصص بندين "142" و"143" حول المسألة المغربية. و التي تمّ بمقتضاها إلغاء الاتفاقيات، حول المغرب بين ألمانيا وفرنسا[1] فاستغلت فرنسا الوضعية للمطالبة بإلغاء مقرّرات الجزيرة الخضراء حول المغرب، وهذا ما عبر عنه ممثل فرنسا بالمؤتمر كليمنصو[2] بقوله "يجب إلغاء اتفاقية الجزيرة الخضراء، وكذلك للاتفاقيات السابقة حول طنجة، فبعد مؤتمر فرساي وإلغاء الاتفاقيات مع ألمانيا، فان هذه الاتفاقيات مع الدول الأخرى لم يعد لها أي معنى..."[3] لكن هذه المطالب وجدت معارضة شديدة من قبل انجلترا واسبانيا[4] لكن ذلك لم يمنع من البدء عمليا في بداية العشرينات في تجاوز المعاهدات الدولية والنظام "الدولي... المؤقت المعمول به في طنجة..."[5] وتجسم ذلك بالخصوص من خلال: تعدد التصريحات الرسمية المناهضة للتدويل ومن بينها نذكر التقرير الذي قدمه سنة 1920 باسم لجنة المالية لويس مارن، حول طنجة ومما ورد فيه نذكر "...إن الحماية الفرنسية من الناحية القانونية يجب أن تمتد على طنجة مثل مناطق الحماية الأخرى..." ولقد أضاف "إن إدارة هذه المدينة يجب أن تكون من قبل المخزن وأعوانه..." وذلك يعني أن تكون الإدارة من قبل فرنسا أساسا ولعل هذا ما أكد عليه السيد "إرناست هوداس"نائب منطقة المارن بالبرلمان الفرنسي سنة 1922 حيث عبر عن حقيقة المواقف الرسمية تجاه هذه المسألة بقوله "...إننا نطالب فقط بتطبيق ما نصت عليه المعاهدات الدولية. وبالخصوص مسألة سيادة السلطان على المغرب... إننا نريد أن نبين للذين يريدون أن يفرضوا على طنجة نظاما دوليا أي ذلك يتنافى مع روح هذه المعاهدات الدولية..."[6] وهكذا نلاحظ من خلال هذه المواقف، أن فرنسا تريد أن تجعل مدينة طنجة تحت السيادة الفرنسية وذلك بالاعتماد على قراءة قانونية وفق مصالحها فما أعادت التذكير به من أنّ معاهدة الجزيرة الخضراء سنة 1906 ومعاهدة 1904 الفرنسية الانجليزية نصت كلّ واحدة منهما على سيادة السلطان على المغرب ،صحيح لكن هاتان المعاهدتان ركزتا أيضا على ضرورة وضع مدينة طنجة تحت قانون خاص وهذا ما أكدت عليه معاهدة الحماية الفرنسية بتاريخ 30 مارس 1912 والمعاهدة الفرنسية الاسبانية بتاريخ 26 نوفمبر 1912، لكن طبيعة هذا القانون لم تحدد بعد لكن فرنسا لم تكتف بالتصريحات وانتقلت إلى أمور عملية في تجاوزها "للتدويل" الذي كان أمرا واقعا

---

[1] –Miege (Jean Louis): **Introduction historique, les relations Internationales ; op.cit**, p220 -

[2] - **كليمنصو جورج**: شخصية سياسية فرنسية، عاش بين 1841 و1929 كان ينتمي لليسار الراديكالي عرف بمناهضته للسياسة الاستعمارية لجوا فيري شغل عدة مناصب، أهمها وزير للداخلية بين 1906-1909 وأصبح رئيسا للحكومة الفرنسية بين 1917 و1920.

[3] - **نفس المصدر السابق**، ص221

[4] - **نفس المصدر السابق**، ص223

[5] **Renseignements Coloniaux** N° 3, Mars 1923. -

[6] **Les Annales Coloniales** n° 10, Mars 1912 -

وذلك من خلال إصدار السلطان المغربي ظهيرا بتاريخ 2 جوان 1921 يعلن من خلاله توسيع ميناء طنجة، و فازت بمناقصة انجاز الميناء الشركة العالمية لتطوير طنجة[1]لكن هذا القرار أثار ردود فعل عنيفة من قبل اسبانيا وخصوصا انجلترا التي اعترفت أن هذا القرار غير شرعي فيه تجاوز للنظام الدولي لمدينة طنجة وهذا الموقف الرسمي الانجليزي تأكد من خلال العديد من الوثائق الانجليزية ومن أبرزها جريدة التايمز البريطانية[2] ومن أهم ما ورد في هذه المقالات الصحفية نذكر "...إن مشكلة طنجة أصبحت حاليا حادة وسفيرنا بفرنسا السيد "هاردينج" احتج لدى الخارجية الفرنسية على مشروع إصلاح وتوسيع الميناء بطنجة..." وبالإضافة إلى ذلك فان جريدة التايمز أشارت إلى أهم ما قدمه سفير انجلترا بباريس للحكومة الفرنسية حول طنجة في هذه الفترة ومن أهم ما أوردته نذكر "إن القرارات الفرنسية حول مدينة طنجة تتناقض مع التزاماتها القانونية حول نفس المسألة... إن قانونا أساسيا واضحا ودقيقا أصبح مسألة حيوية ولا تتطلب التأجيل..."[3] وذهب السفير البريطاني إلى أكثر من ذلك قبل هذه الفترة من خلال تهديده بأنه إذا لم يقع الاتفاق حول القانون الأساسي لمدينة طنجة فان انجلترا ستعرض المسألة على أنظار الجمعية العامة للأمم المتحدة[4]، و هكذا فانّ الموقف الانجليزي الحازم جعل التحدي الفرنسي للمجتمع الدولي (نظرا لكون معبر المدينة مرتبط بكل القوى الموقعة على اتفاقية الجزيرة الخضراء) وخصوصا لسياسة كل من انجلترا واسبانيا[5] حول مدينة طنجة يفشل، وبالفعل فان هذا الرد الانجليزي الدبلوماسي القوي جعل فرنسا تلغي قرارها حول ميناء مدينة طنجة إلى أجل غير مسمى[6] ولقد أثار ذلك ردود فعل مختلفة.

فعلى المستوى الفرنسي نددت العديد من الأوساط الفرنسية بهذا الموقف الذي اعتبرته خضوعا للإرادة الانجليزية بل إن الغرفة التجارية بباريس استقال كل أعضائها في 20 نوفمبر 1922، احتجاجا على القرارات الفرنسية.

أما إسبانيا فلقد أعلنت العديد من الصحف عن ابتهاجها بهذا القرار واعتبرته "فاشودة جديدة واهانة أخرى لفرنسا..."[7]

وهكذا فانه يمكننا القول أن الصراع حول طنجة بين كل من فرنسا وانجلترا بين 1919 و1924 كان حادا ويمكننا أن نلخص هذه المواقف كما يلي:

---

1 -- **الشركة العالمية لتطوير طنجة**: تكونت بباريس في 3 فيفري 1914 وواصلت أثناء الحرب دراستها التقنية ، حول طنجة، انطلاقا من المعلومات التي قدمتها لها الشركة المغربية للأشغال العامة، مع العلم أن هذه الشركة تهيمن عليها بالخصوص فرنسا بنسبة 30% وفي المرتبة الثانية انكلترا واسبانيا ب 20 % بينما ايطاليا لم يتجاوز نصيبها 1% .

2 - -- جريدة التايمز البريطانية 23 و26 جوان 1922

3 - جريدة التايمز البريطانية 26 جوان 1922

4 - جريدة التايمز 7 جوان 1922

5 - **نفس المصدر السابق** 22 جوان 1921

6 - Durand(Raphael): **op.cit**, pp78-79 -

7 - Durand(Raphael) : **Ibid**, p 75 -

- **فرنسيا**: فرنسا تعتبر طنجة جزء من مملكة السلطان المغربية معتمدة كما رأينا على قراءة خاصة للمعاهدات الدولية والثنائية وهذا ما أكد عليه السيد بريان Briand [1] وزير الشؤون الخارجية الفرنسي وكذلك رئيس مجلس الوزراء في رسالة بعث بها إلى رئيس المجموعة البرلمانية الممثلة للمغرب بالبرلمان الفرنسي بتاريخ 4 جانفي 1922 ومن أهم ما ورد فيها نذكر " قانونيا طنجة ستبقى تحت سيادة السلطان وستمنح قانونا عندما تسمح الظروف بذلك...". لكنها تعتمد أيضا في مطالبها بجعل طينجة فرنسيّة على تفوقها الاقتصادي بالمدينة وعلى مستوى التعليم والصحة... كلها مبررات تجعلها تطالب بجعل طنجة تحت السيادة المغربية ولكنها أيضا تعتمد أسباب أمنية، حيث يعتبر الاستراتجيون الفرنسيون أنّ فرنسا بدون طنجة يمكن ان تخسر كلّ المغرب[2].

وهكذا فان الموقف الفرنسي طيلة هذه الفترة، يستند إلى حجج قانونية وعملية وأمنية لتبرير سياسته تجاه طنجة وخصوصا مطالبته بجعلها جزءا من القسم الفرنسي لكن هذه المواقف اصطدمت بمواقف انجلترا واسبانيا الرافضة لهذا التوجه.

فبالنسبة لانجلترا فان مواقفها الداعية للتدويل تستند إلى ما يلي:

-إن طنجة مدينة مغربية ولكنها لا يجب أن تخضع لأي قوة منافسة لانجلترا، لأن ذلك يشكل خطرا على مضيق جبل طارق[3]، إذن لانجلترا خلفية إستراتيجية عسكرية تجعلها تمنع فرنسا من السيطرة على طنجة وهي مسألة التفوق بالمتوسط، وتهديد قاعدة جبل طارق العسكرية وعلى هذا الأساس كانت انجلترا طرفا أساسيا في المفاوضات حول مصير مدينة طنجة إلى جانب كل من فرنسا وانجلترا وذلك نابع من رؤية إستراتيجية انجليزية كانت مطبقة في عهد جورج الخامس[4] وكذلك ادوارد السابع[5] كانت نابعة من نظرية ماكسيم ليبنيز Leibniz والتي من أهم أسسها دوليا نقتطف ما يلي "...في القانون الدولي العام الوعود المكتوبة ليست ضمانة كافية لسلامة الإمبراطورية الانجليزية..."[6] وبالتالي فان ترك فرنسا تسيطر على طنجة مع التزامها بعدم القيام بتحصينات عسكرية كما نصت على ذلك المعاهدات الدولية مثل اتفاقية 1904 الفرنسية الانجليزية، أو الاتفاقيات الثنائية اللاحقة غير كافية، لضمان أمن الإمبراطورية وذلك بالرغم من الوعود الفرنسية بالمساواة الاقتصادية والتحييد العسكري[7] وبالتالي فان سياسة انجلترا كانت تعتمد إما السيطرة المباشرة على العديد من المواقع مثل

---

[1] - بريان أرستيد: **Briand Aristide** : شخصية سياسية فرنسية، عاش بين 1862 و1932، شغل عدة مناصب من بينها 25 مرة وزيرا للشؤون الخارجية لكن أثناء فترات قصيرة، كان من أنصار المصالحة مع ألمانيا ويعتبر مهندس اتفاق لوكارنو سنة 1925.

[2] - **Times** 25 Mai 1923, numéro supplémentaire. -

[3] - **نفس المصدر السابق**

[4] - **جورج الخامس**: شخصية سياسية انجليزية عاشت بين 1865 و1936 وكان ملك بريطانيا العظمى وايرلندا بين 1910 و1936 وكان أيضا الوريث الشرعي لادوارد السابع.

[5] - **ادوارد السابع**: من الشخصيات السياسية البارزة في تاريخ انجلترا، عاش بلندن بين 1841 و1910 وكان ملكا لانجلترا بين 1901 و1910 وهو ابن الملكة فيكتوريا وهو أحد المهندسين والمساندين الجديين للاتفاق الودي الفرنسي الانجليزي سنة 1904.

[6] - Durand(Raphael) : **op.cit**, p 69 -.

[7] - Durand(Raphael): **Ibid**, p 69 -.

مضيق جبل طارق منذ 1804 وقبرص منذ 1878.... أو التحييد العسكري مثل طنجة أو قناة السويس منذ 1888 لكن إلى جانب البعد الأمني والاستراتيجي فان انجلترا كانت لها مصالح اقتصادية، حيث كانت تحتكر بمضيق جبل طارق حوالي 70% من النشاط التجاري العالمي[1] أما بطنجة فان انجلترا بين 1912 و1923، كانت تحتل المرتبة الثانية بعد فرنسا على مستوى المكانة التجارية بنسبة تراوحت بين 19 و23% من مجموع واردات طنجة من الخارج، وهذا ما أكده أصحاب المصالح التجارية البريطانية كما عبروا عنذلك من خلال الجمعية البريطانية للتجار البريطانيين بالمغرب، الذين أعلنوا أثناء هذه الفترة ضرورة تدويل طنجة وربطها بسكة حديدية مع مدينة فاس ممّا سيساهم في تطور مصالح انجلترا بالمدينة[2].

وهكذا إذن فانه إلى جانب المسألة الإستراتيجية فان لانجلترا نوايا اقتصادية ومصالح بطنجة تريد المحافظة عليها وتدعيمها وعلى هذا الأساس فان موقفها حول التدويل كان حاسما ، وأمام هذا الرفض الانجليزي وكذلك الموقف الاسباني الحازم تجاه المسألة وفي ظرف عالمي خطير خاصة إثر وصول موسليني إلى السلطة سنة 1922. كل هذه العوامل أجبرت فرنسا على تغيير موقفها حيث أعلنت عن استعدادها لتقديم تنازلات بالخصوص لانجلترا. وفي ظل هذه الظروف بدأت المفاوضات حول طنجة سنة 1923 وقادت إلى إعلان قانون أساسي للمدينة.

ب- مفاوضات لندن وباريس:

- إثر ظهور العديد من بوادر التراجع الفرنسي، نتيجة للضغط الانجليزي والاسباني وفي وقت وصلت فيه حكومة موسليني للسلطة في 1922، وبدأت تطالب بالمشاركة في المفاوضات[3]. بدأت المحادثات الفرنسية الانجليزية، الاسبانية حول المؤتمر والقانون الأساسي لطنجة في جوان 1923، وفي ظل إعراب الدول الرئيسية المهتمة بطنجة أي انجلترا، فرنسا، اسبانيا عن ضرورة إصدار قانون أساسي للمدينة، لأن الخلافات حول هذه المسألة، بإمكانها تهديد السلم الأوروبية والمتوسطية[4] و انعقد المؤتمر الدولي حول القانون الأساسي لطنجة يوم 28 جوان 1923 ، وعرضت كل من فرنسا و انجلترا مشروعين حول طنجة فالمشروع الانقليزى، اعتبر أن التدويل مسالة حيويّة و هو تعبير عن واقع فعلي بالمدينة و أهم ما جاء فيه:التحييد العسكري و المساوات الاقتصاديّة و كذلك الإدارة المشتركة التي تكون مرتبطة بالمجالس المنتخبة و المجلس التشريعي. أما المشروع الفرنسي فأكد على قبوله التحييد العسكري و المساواة الاقتصادية لكنه أصر على

---

[1] - نفس المرجع السابق.

[2] - FO / 371 /110. 72 : Committee of Industry and Trede (second draft)

[3] - Bessin(Juliette): **La Méditerranée Fasciste « L'Italie Mussolinienne »**: Publications de Sorbonne, Paris 1980, p 109.

[4] - Archive du Quai d'Orsay : Ministère des Relations Extérieurs série : Papiers d'agents : Dossier n°1 Bobine 514 du Folio 1 au Folio 152 : Daily Mail, 17 Janvier 1922

سيادة السلطان وبالتالي "التفوق السياسي لفرنسا بالمدينة بعد مشاورات طويلة قبلت فرنسا بالمطالب الانجليزية وانجلترا قبلت بسيادة السلطان لكن بشكل صوري كما سنرى ذلك لاحقا، وفي ظل هذه الظروف، عادت الوفود للتشاور مع حكوماتها وتم إيقاف المؤتمر في 17 جويلية ثم عاد المؤتمر للانعقاد في 28 سبتمبر مع تحول جديد ويتمثل في مساندة اسبانيا للموقف الانجليزي[1] وتمكن الخبراء يوم 10 أكتوبر 1923 من صياغة الخطوط الكبرى للقانون الأساسي لطنجة ولم تبق إلا بعض المسائل الداخلية التي تم إتمامها في مؤتمر باريس بين 27 أكتوبر و8 سبتمبر 1923 الذي انتهى بإصدار القانون الأساسي لطنجة في 18 سبتمبر 1923 الذي كان فيه البعد الدولي شديد الوضوح بالتالي مثل انتصارا جديدا لانجلترا على فرنسا بالمغرب[2].

ج- صدور القانون الأساسي وانتصار التوجه الانجليزي بطنجة ديسمبر 1923:

إن صدور القانون الأساسي لطنجة في 18 سبتمبر 1923 مثل حدثا هاما في الصراع الاستراتيجي والسياسي حول أمن المتوسط فبالرغم من اعتراف انجلترا بسيادة السلطان فإنها وكما سنرى لاحقا كانت شكلية وبالتالي فان انجلترا الدولة غير المتوسطية، جغرافيا وتاريخيا تمكنت من تمرير أغلب توجهاتها وبرزت أهمية تفوق الرؤية الانجليزية على المستويات التالية:

- تدويل فعلي، للمؤسسات التشريعية، البلدية والقضائية حيث شاركت فيها كل الدول الموقعة على اتفاقية الجزيرة الخضراء[3] باستثناء ألمانيا والنمسا والمجر مع تفوق لصالح كل من انجلترا وفرنسا واسبانيا. فبالنسبة للمجلس التشريعي: تكون من 26 شخصا: 17 أوربيين و9 محليين وبالنسبة للأوربيين 4 انجليز، 4 اسبانيين،4 فرنسيين، 2 ايطاليين، 1 أمريكي، 1 بلجيكي، 1 هولندي، 1 برتغالي ويقع تعيينهم من قبل قناصلهم.

- يرأس هذا المجلس المندوب "ممثل السلطان" الذي لا يحق له التصرف ويساعده رؤساء مساعدين 1 انجليزي، 1 اسباني، 1 فرنسي: وهذا المجلس يملك السلطة التشريعية وجزءا من السلطة التنفيذية وتتمثل خاصة في تعيين بعض الموظفين وتوجد أيضا إلى جانبه لجنة مراقبة لها حق "الفيتو" ولها الحق في مراقبة المعاهدات الدولية ومدى تلاؤمها مع القانون الأساسي لطنجة ولا يحق للسلطان إمضاء معاهدة تتناقض مع القانون الأساسي للمدينة الدولية. لكن كيف يمكن انطلاقا من تركيبة هذا المجلس وطريقة اشتغاله الحديث عن تفوق التوجه الانجليزي؟

- صحيح أن القراءة المتسرعة للتركيبة تبين التساوي بين الدول الثلاثة الرئيسية أي انجلترا، فرنسا، اسبانيا لكن بحكم طبيعة التحالفات وخصوصا الانجليزية الاسبانية التي تأكدت من

---

[1] - Renseignements Coloniaux, n° 3, Mars 1923-.

[2] - Miege (Jean Louis):L'arrière.......... op.cit, p 30-.

[3] - الدول التي وقعت على اتفاقية الجزيرة الخضراء هي التالية: فرنسا، انجلترا، اسبانيا، ايطاليا، النمسا، المجر، الولايات المتحدة، بلجيكا، هولندة، البرتغال.

خلال مساندة اسبانيا لمشروع التدويل بعد ما كانت تطالب أن تكون طنجة بحكم الجغرافيا والتاريخ[1] جزء من اسبانيا فإنها سنة 1923 تخلت عن ذلك وساندت بريطانيا[2] وكذلك من خلال التحالف الأنجلوسكسوني[3] فبحكم مختلف هذه التحالفات فان انجلترا داخل المجلس كانت تسيطر على قراراته: أما الجانب الثاني فهو الصلاحيات المحدودة لنائب السلطان داخل هذا المجلس وكذلك السيادة الشكلية للسلطان على المدينة و هذا المنطلق يمكن تطبيقه على بقية المؤسسات ومن بينها:

- المحكمة المختلطة التي يشرف على تسييرها 4 قضاة قاريين 2 انجليز، 1 فرنسي، 1 اسباني. وهكذا فانه سواء على مستوى عدد القضاة أو بحكم التحالفات فان التفوق كان لصالح انجلترا وهذا النظام شمل أيضا بقية المؤسسات الإدارية المتعلقة بالصحة، المياه... وكذلك نظام الميناء الذي تم تدويله استجابة لرغبة انجلترا:

- وهكذا يمكننا القول أنه على مستوى تسيير مؤسسات مدينة طنجة تمكنت انجلترا من فرض جزء هام من توجهاتها بالرغم من اعترافها بسيادة اسمية للسلطان نظرا للأسباب التي ذكرناها سابقا ولكن أيضا من خلال إعلان مدينة طنجة منزوعة السلاح تطبيقا للمعاهدات الدولية مثل تصريح 8 أفريل 1904 الفرنسي الانجليزي والمعاهدة الاسبانية الفرنسية الانجليزية بتاريخ 3 أكتوبر 1904 ومعاهدة 27 نوفمبر 1912 وبالتالي فانه يمكننا التأكيد أن ذلك كان تطبيقا للإرادة الانجليزية التي فرضت نظامين للحماية والدفاع، الأول أثناء السلم من خلال وجود منطقة منزوعة السلاح والنظام الثاني أثناء الحرب من خلال إعلان القانون الأساسي لطنجة عن مبدأ "الحياد الدائم..." أثناء الحروب مع العلم أن العديد من الفرنسيين اعتبروا مسألة التحييد العسكري انتصارا لانجلترا واهانة جديدة لفرنسا. فحسب أحد المختصين منذ أن طرحت هذه المشكلة حذر من مغبة ذلك ومما ذكره "...إن مسألة التحييد العسكري لا تعدو أن تكون سوى منع عنيف وهي الطريقة الأولية لمنع الاستعمال العسكري لمنطقة معينة..."[4] ولقد أضاف أنّ منع أي تحصينات ماهو إلاّ مس بسيادة أي دولة في التصرف في الشؤون الخاصة أو المناطق المسيطرة عليها. وبالإضافة إلى رأي الخبراء في العلاقات الدولية وكذلك الاستراتيجيين العسكريين الذين اعتبروا أن الاتفاقية مثلت انتصارا جديدا لانجلترا فان الكثير من الفرنسيين أيضا منذ بدء المفاوضات وإعلان الصحافة الفرنسية عن المواقف الانجليزية المتشددة وبداية استجابة فرنسا لها أعلنوا عن استيائهم ولعل ذلك ما عبر عنه السيد كلود فاريار[5] M. Claude Farrière أثناء محاضرة استعمارية سنة 1923 "...هل من الضروري القول بأن مسألة طنجة

1 - Renseignements Coloniaux, n°3, supplément de l'Afrique Française de Mars 1923. -

2 - Durand (Raphaël): **op.cit**, pp 64, 65. -

3 - نفس المرجع السابق ، ص70

4 - Revue de droit International et de la législation Comparée 1921, n° 6, p 579. -

5 - **كلود فاريار Claude Farrière** : كان من أبرز المساندين لاستعمار المغرب الأقصى وكذلك إلحاق طينة بالمغرب الفرنسي معتبرا التنازلات المقدمة لانجلترا تعتبر إهانة لفرنسا.

مرتبطة بالسيادة البريطانية؟. "إن طنجة هي قبل كل شيء مغربية تابعة لسيادة السلطان مثلما تنتمي لندن لانجلترا...".

إذن حسب التوجه البريطاني، يجب تدويل كل المدن ذات الأهمية العالمية... مثل دانكارك على بحر المانش، إنه غير معقول...إن الانجليز يدافعون عن أكثر وسائلهم المدهشة في الهيمنة على العالم وهي "...إمبرياليتهم البحرية..."[1] إذن يمكننا القول أن القانون الأساسي لطنجة فرض نسبة كبيرة من التوجه الانجليزي بالمتوسط، وخصوصا مشروعها في البقاء مهيمنة على هذه المنطقة وبالخصوص على مستوى التفوق البحري والاستراتيجي، خاصة بعد ما دعمت هيمنتها المتوسطية اثر فرض وصايتها على فلسطين والأردن سنة 1920 وبالتالي فان المتوسط سيصبح أكثر من أي وقت مضى أحد أهم مراكز نشاط وهيمنة الامبريالية الانجليزية[2] التي كانت تعمل على المحافظة على مركز القيادة بالمتوسط وفرض الحرية التامة للأنشطة البحرية بالمتوسط وهذا ما أكد عليه بوضوح وزير الشؤون الخارجية الانجليزي شامبرلن في مذكرة بتاريخ 10 أفريل 1926 موجهة للخارجية الفرنسية ومن أهم ما ورد فيها نذكر "لسنا على استعداد لرؤية سواحل المغرب الأقصى المتوسطية وخاصة السواحل الواقعة على الضفة الجنوبية لمضيق جبل طارق تقع تحت سيطرة قوة عظمى من الصنف الأول..."[3] إن خلفية الخطاب لا تحتاج إلى كثير من العناء لتأويلها فالمقصود بالدولة العظمى من الصنف الأول فرنسا. وذلك في وقت تكبدت فيه اسبانيا خسائر جسيمة أمام ثورة الريف المغربي بقيادة عبد الكريم الخطابي وتسربت أخبار عن إمكانية سيطرة فرنسا على المجال الاسباني. إن الإصرار الانجليزي على تدويل طنجة مسألة مرتبطة أساسا بإستراتيجيتها في المحافظة على الهيمنة بالمتوسط ومنع أي قوة بحرية من الطراز الأول مثل فرنسا من أن تهيمن على أي منطقة بالمضايق المتوسطية أو بأبواب المتوسط وهكذا فان صدور القانون الأساسي لطنجة في ديسمبر 1923 الذي دخل حيز التنفيذ في 1 جوان 1925 مثل حدثا مهما في الصراع بالمتوسط فالإعلان عن تدويل المدينة، يعني نجاح انجلترا بطريقة سلمية في تحقيق تفوق جديد على حساب منافسيها بالمتوسط وأعلن كذلك عن التقسيم الفعلي والمقنن للمغرب الأقصى إلى 3 مناطق، المغرب الفرنسي اعتمادا على معاهدة 30 مارس 1912 والمغرب الاسباني اعتمادا على معاهدة 26 نوفمبر 1912 ومدينة طنجة الدولية اعتمادا على القانون الأساسي للمدينة الصادر في ديسمبر 1923، وبالرغم من كون القانون الأساسي خفض من حدة التوتر حول المدينة فان ذلك كان بصفة مؤقتة إذ سرعان ما ظهرت مشاكل جديدة وذلك من خلال

---

1 - **Renseignements Coloniaux n° 3**, supplément de l'Afrique Française de Mars 1923.

2 - Miege(Jean Louis):L'arrière ... ...;**op.cit**, p220

3 - نفس المرجع السابق، ص 221

مطالبة ايطاليا أن تكون طرفا فاعلا في تسيير مدينة طنجة وهذا ما تم اثر تعديل القانون الأساسي سنة 1928.

3- تعديل القانون الأساسي لطنجة سنة 1928:

منذ وصول موسليني إلى السلطة سنة 1922 بدأت العلاقات الفرنسية الايطالية تسير بصفة تدريجية نحو التوتر بالخصوص حول مطالب النظام الفاشي بايطاليا بالعديد من الحقوق بالمغرب وتونس وأهمها طنجة ولعل الاتفاق الفرنسي-الايطالي بتاريخ 3 ديسمبر 1927 وما نتج عنه يؤكد أهمية هاتين المسألتين في العلاقات الفرنسية الايطالية، حيث تم الاتفاق على القيام بمحادثات رسمية حول المسائل التالية:

- طنجة
- القانون الأساسي للايطاليين بتونس
- تعديل الحدود التونسية مع ليبيا

فهل وجود طنجة كأول نقطة ضمن الاتفاق كان صدفة؟[1]

حسب ما يبدو هذا مرتبط بأهمية المتوسط بصفة عامة وطنجة بصفة خاصة في إستراتيجية موسليني المتوسطية الذي أعلن في برنامجه الاقتصادي أن "المتوسط بحيرة ايطالية..."[2] ،ولعل تهميش ايطاليا بطنجة من خلال حضورها الضعيف سواء على مستوى المجلس التشريعي أو البلدي أو المحاكم القضائية، ساهم في توتر العلاقة مع فرنسا التي كانت إلى جانب انجلترا الطرف الأساسي الذي منع ايطاليا من أن تكون طرفا فاعلا في تسيير المدينة[3] لكن تغيير العلاقات الدولية وكذلك التقارب الايطالي الانجليزي[4] كلها ساهمت في تصعيد الموقف الايطالي تجاه طنجة ولقد مكنها ذلك من المساهمة في تعديل القانون الأساسي لطنجة سنة 1928 الذي و إن حافظ على الخطوط الكبرى لقانون 1923 فانه أحدث بعض التعديلات التي دعمت مكانة ايطاليا لكن بدون أن تصل إلى مستوى التمثيل الاسباني والفرنسي و الانجليزي مع العلم أن انجلترا كانت طرفا فاعلا في تمكين ايطاليا من الحصول على جزء من مطالبها، كما سنرى ذلك بأكثر عمق في الفصل القادم.

وهكذا يمكننا القول أن مسألة طنجة كانت إحدى المسائل الأساسية في الصراع بين انجلترا وفرنسا بين 1912 و1923 لكن وصول موسليني إلى السلطة وتهميش ايطاليا ضمن قانون 1923 جعل هذه الأخيرة تطالب بضرورة تعديل هذا القانون وتمكنت من ذلك سنة 1928 لكن بدون المس

---

1 - Bessis (Juliette): **La Méditerranée Fasciste, op.cit** p109

2 -- نفس المرجع السابق.ص 111

3 - التايمز البريطانية 1926/07/14.

4 - التايمز البريطانية بتاريخ 1926/07/14: مقالة وردت تحت عنوان "طنجة وايطاليا"

5 - Bobine 514, du Folio →Folio 192.

من الثوابت الأساسية خصوصا السياسية الانجليزية وخاصة مسألة التحييد العسكري لطنجة والمساواة الاقتصادية وبالتالي فانه مع أواخر العشرينات بقيت انجلترا أحد الأطراف الفاعلة على مستوى المسألة المغربية وكانت حاضرة سواء كقوة عالمية أو كطرف رئيسي من المهتمين بأمن المتوسط وتمكنت بعد مفاوضات شاقة بالخصوص مع فرنسا من تجاوز أغلب الخلافات بطريقة سلمية لكن لم يمنع ظهور خلافات جديدة وأهمها مشكلة راديو طنجة سنة 1939.

2- الخلاف الفرنسي الانجليزي حول راديو طنجة في أواخر الثلاثينات:

أ- مسألة راديو طنجة وانتصار انجلترا:

إن انجلترا بقيت بطنجة منذ 1912 إلى فترة الثلاثينات من القرن العشرين أحد الأطراف الرئيسية الفاعلة في مسألة طنجة كما تأكد ذلك من خلال القانون الأساسي لسنة 1923 و1928 وكانت أيضا الطرف الرئيسي الذي تصدّى بحزم لطموحات فرنسا في السيطرة على طنجة وربما بناء ميناء عسكري على غرار ما قامت به في بنزرت كما أكدت ذلك الصحافة الانجليزية لكن فرنسا قبلت بالأمر الواقع و كذلك بعض التنازلات الانجليزية الطفيفة وأجبرت على الاستجابة لمطالب حليفتها انجلترا وبالتالي تجاوز كل الإشكاليات حول هذه المسألة في العلاقات الفرنسية الانجليزية منذ 1928 لكن ذلك لم يمنع من ظهور بعض المشاكل الأخرى لكنها كانت محدودة ومن بينها مسألة "راديو طنجة..." سنة 1938 ومطالب رعايا انجلترا بتدعيم نفوذهم فمم تتمثل هذه المشاكل؟

- تتمثل أساسا في تركيز فرنسا لإذاعة بطنجة سنة 1938 وكانت تركز بالخصوص على تشجيع الفرنسيين وبقية الجنسيات على استهلاك البضائع الفرنسية بالمدينة وتشجيع أيضا مواطنيها على الاستقرار بالمدينة مما أثار احتجاجات عنيفة من قبل اسبانيا وخصوصا انجلترا التي اعتبرت ذلك مسا بالمساواة الاقتصادية وتجاوزا للقانون الأساسي للمدينة الصادر سنة 1928، إن هذه المسألة أثارت العديد من الخلافات بين كل من بريطانيا العظمى وفرنسا منذ 1937 ففرنسا استغلت الحرب الأهلية الاسبانية[1] لتدعيم وجودها في المجال التشريعي والتنفيذي من خلال تكوين إذاعة كما ذكرنا تحت هيمنتها بحجة سيادة السلطان مما أثار احتجاجات دبلوماسية عنيفة من قبل انجلترا ففي مراسلة من قبل ممثل بريطانيا بطنجة بتاريخ 15 جانفي 1939 إلى وزير الشؤون الخارجية الانجليزي شامبرلن نقتطف ما يلي "...إن البعثة الانجليزية بطنجة تطالب منذ سبتمبر 1937 بمراقبة

---

[1] - اندلعت هذه الحرب في 18 جويلية 1936 اثر دخول القوات الاسبانية التي كانت متواجدة بشمال المغرب إلى اسبانيا بقيادة الجنرال فرانكو وذلك اثر نجاح اليسار الاسباني في إطار الجبهة الشعبية في انتخابات 18 فيفري 1936. واندلاع حرب أهلية بين الاشتراكيين وأنصارهم الذين وجدوا مساندة من قبل الاتحاد السوفياتي واليمين بقيادة فرانكو الذي دعم الفاشيين واليمين الكاثوليكي المسيحي الذي وجد مساندة من هتلر وموسليني انتهت بانتصار اليمين بقيادة فرانكو في مارس 1939.

دولية لراديو طنجة وقدمنا في هذا السياق مشروع قانون للمجلس التشريعي بالمدينة وكان ذلك في جانفي 1939 لكن الإدارة بطنجة وفرنسا عارضت مناقشة الموضوع وهي تعد حاليا مشروع قانون يهدف إلى إعطاء الشرعية للسلطان المغربي في احتكار البث الإذاعي و ذلك يعني هيمنة فرنسا". إذن الخلاف كان حادا حول هذه المسألة وتطلب مجهودا مكثفا من قبل القنصل البريطاني بمدينة طنجة الذي كثف إتصالاته ببقية الوفود لإقناعها بأنّ ما قامت به فرنسا يعد خرقا واضحا وصريحا للقانون الأساسي لطنجة وبالفعل ساندت أغلب الدول الموقف البريطاني وخصوصا ايطاليا، الولايات المتحدة، بلجيكا. وتمكنت بريطانيا من فرض عرض القضية على المحكمة المختلطة بطنجة التي أصدرت حكمها النهائي يوم 14 مارس 1939[1].

فكيف كانت نتيجة الحكم؟

- إن هذا الحكم النهائي مثل إدانة واضحة لكل محاولات احتكار طنجة من قبل دولة واحدة فقد أعلن الحكم عدم شرعية فرنسا في الهيمنة على الإذاعة الخاصة بطنجة لأن المنطقة دولية ومحايدة وهذا ما أثار ردود فعل مرحبة بهذا القرار كما عبرت على ذلك جريدة Vedetta Di Tangeri الناطقة باللغة الفرنسية والاسبانية والانجليزية و الإيطالية في 16 مارس 1939 فقد ورد فيها بعد إصدار الحكم ما يلي "...إن المحكمة كانت على مستوى عال من النزاهة وقدمت خدمة كبيرة للنظام الدولي بطنجة حيث منعت فرنسا وأي دولة أخرى مستقبلا من استغلال مجال طنجة لمآرب خاصة على حساب بقية الدول..."[2]

- وهكذا فان مسألة راديو طنجة مثلت إحدى المسائل الأساسية في الخلافات الانجليزية الفرنسية بالمدينة وبفضل إصرار انجلترا على مسألة التدويل والحياد وكذلك بفضل حنكتها الدبلوماسية من خلال إقناع بقية الدول الموقعة على اتفاقية 1928 تمكنت من هزم فرنسا دبلوماسيا مرة أخرى وإقرار النظام الدولي بالمدينة من خلال منع فرنسا من احتكار الإعلام تحت ذريعة "سيادة السلطان على المدينة" ويمكن القول أن قرار المحكمة يؤكد مرة أخرى الإصرار الانجليزي على التدويل وكذلك على كون الصلاحيات التي يتمتع بها السلطان من خلال النظام الأساسي للمدينة، شكلية، كما كانت تطالب بذلك انجلترا لكن مشكلة راديو طنجة لم تنه الصراع والخلافات الفرنسية الانجليزية بالمدينة كما عبر عن ذلك رعايا انجلترا سنة 1939 أي قبل الحرب العالمية الثانية.

ب-مشاكل رعايا انجلترا قبل الحرب العالمية الثانية:

- إن رعايا انجلترا بطنجة سواء من الانجليز أو المالطيين والذين كانوا يحتلون المرتبة الثالثة على المستوى العددي عبّروا من خلال الصحيفة الناطقة باسمهم عن هذه المشاكل من خلال

---

[1] - FO 371/24055 "La vedetta Ditangeri" Tangere 16 Marzo 1939. -

[2] - نفس المصدر السابق.

جريدتهم Tanger Gazette of Morrocco[1] في العديد من المرات ومن أهم هذه المشاكل نذكر: إن التجار الانجليز يشعرون بتراجع نفوذهم بطنجة ويطالبون الحكومة بدعم مجهوداتهم لاستعادة موقعهم السابق ومما ورد على لسان التجار نذكر "...يجب أن نعترف حاليا بطنجة أنّ نفوذنا تراجع عما كان عليه من مائة سنة..."[2] لكن مشاكل رعايا انجلترا لم تقتصر على الجانب الاقتصادي بل تعدته أيضا إلى الجانب الثقافي وخصوصا العمل على نشر اللغة الانجليزية على غرار بقية اللغات وخصوصا الفرنسية ومما ورد في هذا السياق نقتطف ما يلي: "إنه من الصعب أن نفهم ونستوعب لماذا لا نستعمل اللغة الانجليزية على غرار بقية اللغات عند إصدار الوثائق الإدارية لطنجة..."[3]. وهكذا إذن يمكننا القول أن مشاكل رعايا انجلترا بطنجة كانت بالأساس اقتصادية وثقافية وبعض المشاغل القضائية والتشريعية قبيل الحرب العالمية الثانية وغاب عنها البعد الاستراتيجي حيث تمكنت انجلترا من المحافظة على التحييد العسكري لطنجة طيلة الفترة الممتدة بين 1912 و1939 وهي مسألة حيوية بالنسبة لانجلترا وعلى هذا الأساس فان بقية المشاكل لم تثر خلافات حادة على مستوى العلاقات الفرنسية الانجليزية وذلك إلى حدود جوان 1940 تاريخ سيطرة اسبانيا على طنجة وضمها للمجال الاسباني ثم قامت لاحقا في 3 نوفمبر 1940 بإلغاء المجلس التشريعي ولجنة المراقبة الدولية وأصبحت في 20 نوفمبر بصفة رسمية جزءا من القسم الاسباني بالمغرب.

الخاتمة:

وهكذا يمكننا التأكيد أن التنافس الفرنسي الانجليزي على المستوى الاستراتيجي بكل من تونس والمغرب الأقصى أثناء فترة الحماية الفرنسية كان يندرج ضمن الصراع على الهيمنة على المتوسط الذي كان جزءا من إستراتيجية انجلترا في الحفاظ على التفوق بالبحار العالمية. ولئن تمكنت فرنسا من "تحرير بنزرت" على حد تعبير" ريني بنون" بعد مرور حوالي 17 سنة على فرض نظام الحماية على تونس فإنها فشلت بطنجة في الوصول في الوصول إلى هذا الهدف بل بالعكس نجحت إستراتيجية انجلترا في فرض التحييد العسكري خلال الفترة الممتدة بين 1912 و1939 مما سمح لها بأن تكون طرفا فاعلا أثناء فترة الحماية بالمملكتين حيث لم يكن بوسع فرنسا التصرف بحرية نتيجة لتواصل الامتيازات الإستراتيجية والتي اعترفت بها كل من معاهدة 12 ماي 1881 المفروضة على محمد الصادق باي بتونس ومعاهدة 30 مارس 1912 المفروضة على السلطان المغربي مولاي حافظ ومعاهدة 26 نوفمبر 1912 بين فرنسا واسبانيا حول المغرب والتي اعترفت كلها بالامتيازات التي كانت تتمتع بها كل القوى الأوربية بالمملكتين من خلال المعاهدات السابقة لنظام الحماية والنجاح الفرنسي بتونس في إلغاء الامتيازات الإستراتيجية لم يكن

[1] - FO: 371/7077. -

[2] - مقالة صحفية وردت ب: **Tanger Gazette of Morocco**, February 18, 1939: In FO/371 7071

[3] - - نفس المصدر السابق.

نتيجة تفوق عسكري لأنه تزامن مع هزيمة فاشودة الدبلوماسية بل نتيجة لتحولات في الرغبة الإستراتيجية لانجلترا تجاه بنزرت حيث اعتبرت أن بناء ميناء عسكري سوف لن يخل بالتوازن بالمتوسط خاصة بعد قرار انجلترا عدم التخلي عن مصر كما وعدت بذلك سابقا. ومما يؤكد ذلك عدم تخلي انجلترا عن امتيازاتها التجارية بتونس سنة 1897 بل دعمتها وكذلك رفضها بصفة مطلقة التخلي عن مسألة التدويل طيلة فترة الحماية باستثناء فترة قصيرة أثناء الحرب العالمية الثانية، امتدت بين 1940 و1945 لكن بموافقة ضمنية انجليزية لأنه بعد ذلك تمت العودة لنظام التدويل.

الفصل الثالث

التنافس الفرنسي الانجليزي و الايطالي حول المغرب الأقصى و تونس خلال فترة ما بين الحربين

المقدمة:

شهدت الفترة الممتدة بين 1920 و 1939 من القرن العشرين ، تعمق التناقضات من جديد بين الدول الامبريالية و بالخصوص عودة التنافس التقليدي بين الامبريالية الفرنسية و الانجليزية في العديد من مناطق العالم وخصوصا بأوروبا و المتوسط ، و هذا ما عبّر عنه كليمنصو بقوله"...لقد أصبحت انكلترا اثر الحرب العالمية الأولى عدوّتنا الأولى ..."[1] ، و لقد تزامن ذلك أيضا مع وصول موسيليني إلى السلطة سنة 1922 الذي حاول استغلال هذه التناقضات طيلة هذه الفترة و ذلك من اجل تحقيق مشاريعه في العديد من المناطق و من بينها المغرب الأقصى و تونس، و نذكر من بينها الدفاع عن الجاليات الايطالية بالمملكتين و الحصول على موقع متميز بطنجة ، كما طالب بذلك أثناء فترة العشرينات ، و لقد تقاطعت هذه السياسة مع مشروع انكلترا التقليدي و المتمثل في منع فرنسا من الهيمنة أوروبيا و متوسطيا ، و على هذا الأساس عمدت انكلترا إلى جعل ايطاليا ضمن حلف متوسطي هدفه التصدّي لهذا المشروع ، و هذا ما تجسّم فعلا بين 1924 و 1935، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن تساند انكلترا مطالب موسيليني بتونس و المغربي الأقصى أثناء هذه الفترة . لكن منذ 19354 بدأت طموحات موسيليني تهدّد امن الإمبراطورية الانجليزية و بالخصوص طريق الهند ، وهذا ما جعله يصطدم بالمعارضة الانجليزية لمشاريعه الهادفة للسيطرة على تونس و شمال المغرب، و كل ذلك كان في إطار إستراتيجية تهدف إلى السيطرة على المتوسط و خصوصا أجزاء هامة من المنطقة العربية كما أكدت العديد من الدراسات[2] على ذلك ، و في هذا السياق سنتناول الإشكاليات التالية:

1. ظروف وفاق موسيليني مع انكلترا في فترة العشرينات
2. مساندة انكلترا المطالب الفاشيّة بتونس و المغرب في فترة العشرينات
3. تحوّل السياسة الانجليزية و مناهضتها مشاريع موسيليني بالمغرب و تونس في فترة الثلاثينات

I. ظروف وفاق موسيليني مع انكلترا في فترة العشرينات

1-احتداد التناقضات الفرنسية الانجليزية

[1] - أثناء حوار بين كليمنصو و لويد جورج سنة 1920 بمجلس العموم البريطاني تساءل الأول".. لماذا أصبحت انكلترا بعد الحرب عدوّتنا الأولى؟" فردّ الثاني بقوله "...تلك هي سياستنا التقليدية ..." ورد ذلك ب: Otto Wise : La France contre l'Angleterre ; Maison internationale de l'édition , Bruxelles 1953, p99

[2] - يمكن العودة إلى الدراسات التالية: Hadhri (Mohieddine): **Compétitions et rivalités entre les puissances européennes en Méditerranée : l'enjeu Tunisien ; 1935-1939** in ; Les mouvements politiques et sociaux dans la Tunisie des années 1930 : Actes du 3 ème séminaire sur l'histoire du mouvement national (17-18 et 19 Mai 1981) ; Publications scientifiques Tunisiennes ; série , Histoire du Mouvement national ; n°3 p337

عرفت الفترة الممتدة بين 1924 و أواخر العشرينات، تجذّر مطالب ايطاليا بكل من تونس والمغرب"مسألة طنجة"[1] و من المفارقات أن انكلترا، حليفة فرنسا، بين 1904 و 1918 ساندت ايطاليا بمطالبها أثناء فترة من الزمن فماذا يعني ذلك ؟ هل انتهى الوفاق الودي و بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الدولية و بالخصوص الفرنسية الانجليزية مما وفر الإطار المناسب لتجذر المطالب الفاشية؟

بالفعل إن نهاية الحرب العالميّة الأولى أعلنت عن نهاية الوفاق الودي الفرنسي الانجليزي نظرا لزوال الخطر الألماني و بروز بوادر هيمنة فرنسية على القارة الأوروبية اقتصاديا و عسكريا و هذا ما جعل انكلترا تعود إلى سياستها التقليدية لما قبل 1904 و المبنية على مبدأ التحالف مع القوى الأوروبية من درجة ثانية مثل ايطاليا و اسبانيا من أجل المحافظة على التوازن الأوروبي و المحافظة على الوضع الراهن بالمتوسط[2]. فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن تحتد التناقضات الامبريالية الفرنسية الانجليزية في العديد من المناطق و بالخصوص بأوروبا والمستعمرات . فكيف تجسّم ذلك؟

- أوروبيا: منذ مؤتمر فرساي في جوان 1919 ، صُدم "كليمنصو" و الوفد الفرنسي المرافق له من الموقف الانجليزي المعادي لمصالحهم على حسب تعبيرهم[3] حيث تصدّت انكلترا و بمساندة أمريكا [4] للسياسة الفرنسية الهادفة إلى إضعاف ألمانيا من خلال فرض تعويضات مرتفعة عليها و السيطرة على العديد من المواقع الإستراتيجية عسكريا و اقتصاديا ، فاعتبرت انكلترا أن ذلك يذكر بسياسة نابليون الثالث و يهدف إلى سيطرة فرنسا على أوروبا مما يهدّد بالإخلال بالتوازنات الأوروبية ، و على هذا الأساس احتدّ التوتر الانجليزي الفرنسي أثناء مؤتمر فرساي ، و تدعّم الموقف الانجليزي المناهض لفرنسا أثناء احتلالها لمنطقة الرون [5] في جانفي 1923 و أيضا من خلال مخطط "دافوس"[6] الانجلو أمريكي أساسا و الهادف إلى إعادة بناء ألمانيا بقروض بريطانية و أمريكية و من خلال أيضا ميثاق "لوكارنو"[7] و وكذلك من خلال الوفاق "الفاشي الانجليزي" كما سنرى ذلك لاحقا و لقد تزامنت كل هذه التناقضات على المستوى الأوروبي بتناقضات أخرى بالمستعمرات خصوصا بمنطقة المتوسط، فكيف تجسّم ذلك؟

---

[1] - Bessin(Juliette): La Méditerranée Fasciste « Italie Mussolinienne et la Tunisie » ; Publications de la Sorbonne, Karthala, Paris 1920

[2] - .Miege (J.L):**L'arrière plan diplomatique de la Guerre du Rif ; op.cit**, p293

[3] - Marx(Roland): Histoire du Royaume Uni , **op.cit**, p327

[4] - **نفس المرجع السابق** ص 294

[5] - **منطقة الرون:** منطقة ألمانية تقع بشمال رينانيا، يعبرها نهر الرور، كانت من ابرز المناطق الغنية بالفحم الحجري و مركز صناعي ضخم و على هذا الأساس استعمرتها فرنسا و بلجيكا بين 1923و 1925 على اثر عدم دفع ألمانيا للتعويضات

[6] - **مخطط دافوس:** دافوس شارل شخصية سياسية و مالية أمريكية عين كخبير مالي للجنة العقوبات سنة 192 حيث أعلن عمّا يسمى بمخطط داغوس سنة 1923 بمشروع يانج

[7] - **ميثاق لوكار نو:**اتفاق لوكارنو السويسرية سنة 1925 بين فرنسا ،انجلترا ،ايطاليا ألمانيا بلجيكا تمّ الاعتراف به بحدود كل دولة و كان يهدف إلى فرض سلم دائمة بعد خروج فرنسا

- التناقضات الانجلو-فرنسية بالمستعمرات:

أن هذه التناقضات برزت بالخصوص بمنطقة المتوسط حيث فازت انكلترا بأغلب المستعمرات بمنطقة المتوسط و الخليج العربي من خلال سيطرتها على فلسطين سنة 1920 وتنصيب حكومة موالية لها بالأردن و سيطرتها على العراق و من خلال أيضا المواقف المتضاربة لكل من فرنسا و انكلترا تجاه المقاومة الوطنية التركية بقيادة مصطفى كمال[1] ففي الوقت الذي ساندت فيه فرنسا هذا الأخير فان انكلترا ساندت الخليفة العثماني محمد السادس(1918-1922)[2] و ساندت أيضا اليونانيين في ثورتهم ضد مصطفى كمال و تصادمت انكلترا مع فرنسا من خلال مساندة الأولى الملك الفيصل سنة 1920، إقامة دولة مستقلة بسوريا [3] و كان هذا الصراع محوره بالأساس البحر الأبيض المتوسط ، فانكلترا من خلال سيطرتها على كل هذه المواقع دعّمت هيمنتها بالمتوسط الذي أصبح أكثر من أي وقت مضى مركز السياسة الامبريالية الانجليزية[4] التي كانت تقوم إستراتيجيتها على المحافظة على دور القيادة بالمتوسط و تقديم تنازلات بهذه المناطق لفرنسا لا يجب أن يمس بالتفوق الانجليزي و لعل موقفها من مسألة طنجة المناهض للمشروع الفرنسي كما بينا ذلك سابقا ابرز مثال على ذلك و يمكننا أن نبرهن على هذا التوجه الانجليزي المبني على ضرورة المحافظة على التفوق الانجليزي بالمتوسط من خلال مذكرة بتاريخ 10 أفريل 1926 لاستين شامبرلن [5] بعنوان "مسألة التوازن الدولي..."[6] و التي تزامنت مع هزيمة اسبانيا أمام الثورة الوطنية بالريف المغربي سنة 1923 و تواتر أنباء من إمكانية هيمنة فرنسا على المنطقة الريفية فكيف كان ردّ فعل انكلترا؟

أن الامبريالية الانجليزية عارضت ذلك بشدّة و اعتبرته يمس بالتوازنات بالمتوسط و مما ورد في هذه المذكرة نذكر "...لسنا مستعدين لرؤية الضفّة الجنوبية لمضيق جبل طارق و تحديدا سواحل المغرب المتوسطية تحت سيطرة أي قوّة من الدرجة الأولى ...إنّ طرد اسبانيا من منطقة الريف يعقد المسألة المتوسطيّة، لسنا مستعدين لرؤية الفرنسيين أو الايطاليين يستقرون بين سبته و مليلة..."[7] فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن تساند انكلترا المطالب الايطالية بطنجة[1]و يقع قبل

---

[1] - **مصطفى كمال**:شخصيّة سياسية تركيّة: عاش بين 1881 و 1938: جنرال متخرج من أكاديمية اسطنبول، أصبح سنة 1909 من قادة الجيش بصالونيك عرف منذ هذه الفترة بصلاته بحركة "الشباب التركي" ، و كان من قادة الجيش الذي أطاحوا بسلطة عبد الحميد الثاني أثناء هذه السنة ،شارك في الحرب الايطالية العثمانية سنة 1912 و حرب البلقان 1912 /1913

[2] - **الخليفة العثماني**: كان أثناء هذه الفترة محمد السادس الذي حكم بين 1918 و 1922 تاريخ نهاية حكمه، واعتراف بعض الدول الأوروبية بتركيا الكمالية

[3] - Marx(Roland): Histoire du Royaume Uni , **op.cit**, p327

[4] - Miege (J.L).**L'arriére ... ..., op.cit**, p233

[5] **اوستين شامبرلن**: شخصيّة سياسية انجليزية ولد ببرمنغهام سنة 1863و توفي بلندن سنة 1937 ينتمي لحزب المحافظين ، شغل عدّة مناصب أهمها وزير الشؤون الخارجية لحكومة الوزير الأول، و بقي في هذا المنصب بين 1924 و 1929 حيث تميزت إدارته للخارجيّة البريطانيّة ، بتدعيم الحلف المتوسطي و العمل على إحلال الوفاق الأوروبي "جائزة نوبل سنة 1925"

[6] - Miege (J.L) : **Ibid**, pp235-236

[7] - **نفس المرجع** 237

ذلك وفاق انجليزي ايطالي حول مناهضة سياسة فرنسا الموجهة ضد الجاليات الأوروبية بالمغرب الأقصى و خصوصا بتونس فأثار ذلك خلافات حادّة بين كل من فرنسا من جهة و انكلترا و ايطاليا من جهة ثانية ، في وقت تدعم فيه الوفاق الفاشي الانجليزي ، في إطار جبهة متوسطيّة من اجل المحافظة على الوضع الراهن بالمتوسط على غرار ما تمّ بالمتوسط سنة 1887[2]

2- فشل التقارب الايطالي مع فرنسا و الوفاق مع انكلترا

إنّ العلاقات الدولية في فترة العشرينات تميزت بعودة انكلترا لسياستها التقليدية و المبنية على التحالف مع القوى الأوروبية من درجة ثانية لمنع هيمنة قوة عظمى على أوروبا القارية و في هذا السياق فان السياسة الانجليزية استغلت فشل الوفاق الايطالي الفرنسي سنة 1924 و عادت من جديد لتشجع على تكوين جبهة متوسطية معادية لفرنسا أو بأكثر دقة هدفها منع السيطرة الفرنسية بالمتوسط ، و في هذا السياق زار شامبرلن وزير الخارجية البريطاني روما في ديسمبر 1924 وقدّم لايطاليا تنازلات انجليزية بمنطقة الجغبوب [3] بليبيا ، و في هذا السياق أيضا عادت ايطاليا في فترة العشرينات و في ظل حكم موسيليني إلى سياسة الوفاق أو التحالف مع انكلترا التي كانت إحدى القواعد الأساسية للحكومات الايطالية طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين حيث لعبت انكلترا دورا مهما في الوحدة الايطالية و ذلك في إطار مواجهة الخطر الفرنسي[4] . لكن ماهي خلفيات التحالف الإنجليزي الفاشي أثناء فترة العشرينات؟ حسب اعتقادي يفسّر هذا الوفاق أو هذا التحالف بالعديد من العوامل المتداخلة و لعل من أبرزها ما يلي:

- أن انكلترا ، طيلة الفترة الممتدة بين 1918 و أواخر الثلاثينات ، هيمن على حكمها المحافظون[5] بانكلترا باستثناء فترات قليلة لم تتجاوز ثلاث سنوات حكم فيها حزب العمال البريطاني[6]و حزب المحافظين الانجليز بصفة خاصة و اليمين الانجليزي بصفة عامة ، كان يعتبر أن العدو الأول خلال هذه الفترة هي الشيوعية بروسيا و الفاشية بصفة عامة و موسيليني بصفة خاصة يمكن اعتمادها كأداة من اجل تحقيق هدفين أساسيين :

- منع التسرب الشيوعي لايطاليا و من خلاله لأوروبا

---

[1] - F.O/371/11076

[2] - Miege (J.L): **op.cit**, pp235-236

[3] - **L'Afrique Française** ; Février 1938

[4] - Pinon(René): **L'empire de la Méditerranée**;Librairie,Académie Didier, 1904,p86

[5] - أن فترة العشرينات و الثلاثينات من القرن العشرين تميزت بهيمنة المحافظين على الحكم طيلة هذه الفترة

[6] - **حزب العمال** تأسس سنة 1893 من قبل هابر هاراي، و أصبح لأول مرّة في تاريخ انكلترا يقود الحكومة سنة 1924، في إطار تحالف مع الليبراليين، و حكم أيضا بين 1929 و 1931، ثم أصبح في المعارضة إلي حدود 1945

• الاعتماد على ايطاليا و اسبانيا من أجل إحياء الجبهة المتوسطية لسنة 1887 من اجل مواجهة الخطر الفرنسي ، فلا غرابة أن يتزامن احتداد الصراع الايطالي الفرنسي حول تونس و المغرب بإحياء الجبهة المتوسطية ، حيث اعتبرت انكلترا أن سياسة موسيليني الأورو - متوسطية تتماشى مع إستراتيجيتها الهادفة إلى منع تفوّق فرنسي سواء بأوروبا أو بالمتوسط لأنه يهدد مصالحها الإستراتيجية و بالخصوص المحافظة على تفوق البحر الأبيض المتوسط و لقد تزامنت أيضا هذه الحاجة الانجليزية مع تقاطع المصالح الانجليزية مع المصالح الفاشيّة و لقد تجسّم ذلك فعلا من خلال المعطيات التالية :

- ايطاليا خلال الفترة الممتدّة بين 1919 و 1924 ، حاولت في البداية أن تقيم سياسة وفاق مع فرنسا و برز ذلك على عدّة مستويات و من بينها موافقة ايطاليا أثناء مؤتمر فرساي على السياسة الفرنسية تجاه ألمانيا و كذلك من خلال تصلب الموقف الفرنسي حول مسألة التعويضات بعد إعلان ألمانيا سنة 1922 على عدم قدرتها على الإيفاء بتعهداتها ، فأثناء اجتماع لجنة العقوبات في 26 ديسمبر 1922 و إعلان فرنسا على عزمها السيطرة على منطقة الرون وجدت مساندة من فرنسا و بلجيكا و ايطاليا و عارضتها انكلترا فقط [1]، و لكن ذلك لم يمنع فرنسا من السيطرة على المنطقة إلى جانب بلجيكا في 11 جانفي 1923 وذلك بالرغم من المعارضة و التنديد الانجليزي و الأمريكي بالعمليّة [2] لكن منذ 1924 بدأ التوتر الايطالي الفرنسي بتونس في وقت بدأت تتغير فيه سياسة فرنسا خاصة بعد رفض هذه الأخيرة منذ سنة 1923 المطالب الايطالية بطنجة ، مما جعل موسيليني يرسل سفينة عسكريّة إلى سواحل طنجة في صيف 1923 مبرزا انه عن طريق الضغط يمكن أن يقع فرض مراجعة المعاهدات لكن ذلك لم ينجح لكن التناقضات احتدّت بين 1924 و 1926 حول تونس و المغرب بعدما تصلبت الحكومة الفرنسية اليسارية سنة 1926[3] تجاه المطالب الايطالية فلم يعد من خيار أمام ايطاليا سوى إحياء الحلف المتوسطي إلى جانب انكلترا و اسبانيا لمواجهة الخطر الفرنسي الذي بدأت ملامحه بالخصوص اثر زيارة شامبرلين لروما سنة 1924 و اثر المعاهدة التجارية بين اسبانيا و ايطاليا في 15 نوفمبر 1923 و كذلك اثر زيارة الملك الاسباني ألفونس الثالث عشر[4] إلى جانب وزير خارجيته"بريمو

---

[1] - Milza (Pierre): De Versailles à Berlin ,1919-1945 ; Massons ; Paris, Milon, 1990, p111

[2] - **نفس المرجع السابق** ص 119

[3] - **التحالف اليساري الفرنسي**: وفاق لمجموعة من الأحزاب المعارضة و هي الحزب الاشتراكي و الحزب الاشتراكي الجمهوري ، الاشتراكيون الراديكاليون و اليسار الراديكالي، و لقد تحالفوا ضد الأغلبية اليمينية و انتصروا في انتخابات 1924، لكن مناهضة رجال الأعمال لسياستهم أسقطت حكومة هاريو في 1926

[4] - **ألفونس الثالث عشر**: هو ملك اسبانيا بين 1886 و1931 ، الذي تميز عهده بقبوله حكما صوريا و إعطاء السلطة الحقيقية للجنرال بريمودي ريفيرا، مع العلم انه تخلى عن السلطة و غادر اسبانيا اثر الانتخابات البلديّة التي فاز بها الجمهوريون سنة 1931

دي ريفرا"[1]. و تجسم ذلك أيضا من خلال المعاهدة الايطالية الاسبانية بتاريخ 8 أوت 1926 التي كانت بدعم و مساندة من انكلترا[2]. و في ظل هذه الظروف ساندت انكلترا ايطاليا في مناهضتها لقوانين التجنيس بالمغرب و تونس بالخصوص و كذلك مطالبها بتعديل القانون الأساسي لطنجة بطريقة تستجيب للطموحات الايطالية ، كما أكدت ذلك العديد من وثائق الأرشيف البريطاني وكذلك الصحافة الانجليزية [3] و في ظل هذه الظروف فإن أواخر العشرينات جسّمت عودة الجبهة المتوسطيّة التي تكونت سنة 1887 مما وفر الظروف الملائمة لتجذّر المطالب الفاشيّة حول تونس و المغرب و ذلك في وقت تميز بشنّ الصحافة الانجليزية حملة شديدة اللهجة مناهضة لفرنسا [4]، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن تجد ايطاليا مساندة حول مطالبها بتونس و المغرب

II. مساندة انكلترا المطالب الفاشيّة بتونس و المغرب في فترة العشرينات

1- المناهضة الفاشيّة الانجليزية لسياسة "فرنسة" الجاليات الايطالية والمالطيّة بتونس و المغرب

أ- خلفيات السياسة الفرنسية المساهمة في توتر العلاقات مع انكلترا و ايطاليا

أن احتداد التناقضات الامبريالية بين انكلترا و ايطاليا من جهة و فرنسا من جهة ثانية كان بعدة مناطق من العالم مثل أوروبا و بالمستعمرات التي من بينها تونس الخاضعة لنظام الحماية منذ معاهدة باردو 1881والمرسى سنة 1883 أما المغرب(القسم الفرنسي) فمنذ معاهدة فاس 1912، وكان ذلك مرتبطا أيضا بالسياسة التي سلكتها بالخصوص الحكومات اليمينيّة بفرنسا خاصة منذ 1919 مع انتصار الجبهة الوطنية اليمينيّة سواء في عهد بريان [5] أو ديسشنال[6] أو الكسندر ميلارن[7] و التي كانت تندرج ضمن تكثيف استغلال هذه المستعمرات و تحويلها من مستعمرات

---

[1] - **بريمودي ريفرا هيفال**: جنرال و إحدى الشخصيات السياسية باسبانيا ، سيطر على الحكم سنة 1923 و أصبح رئيسا لحكومة عسكريّة ، حيث ألغى كل الحريات الديمقراطية و قام أيضا بالتحالف مع ايطاليا و انكلترا في مواجهة فرنسا خاصة بعد 1926 لكنه استقال سنة 1930 و اعدم ابنه سنة 1936 من طرف الجمهوريون

[2] - Miege (J.L): **op.cit**, pp221-222

[3] - Archives du Quai d'Orsay: Ministère des Relations extérieurs: Série; Tunisie Fond de la Résidence: dossier n°1 1926; Daily- Tiligraph; 26 Mai 1926

[4] - Miege (J.L) : **Ibid**, pp221

[5] - **بريان ارستيد**: شخصية سياسية فرنسية عاش بين 1862 و 1932 شغل عدّة مناصب : وزير للشؤون الخارجية و رئيس مجلس الوزراء 1915-1917 ، ثم أصبح وزيرا للشؤون الخارجية بصفة تكاد تكون متواصلة بين 1925 و 1932 مع العلم انه كان اشتراكيا ثم انفصل بصفة نهائية عن الحزب سنة 1905 و كان من ابرز مهندسي مشروع لوكارنو

[6] - **ديسشانال بول** : شخصية سياسية فرنسية عاش بين 1855-1922 ، أصبح رئيسا للجمهورية الفرنسية في 17 فيفري 1920 و تواصل في منصبه إلى 21 سبتمبر من نفس السنة

[7] - **مليرن الكسندر**: شخصية سياسية فرنسية عاش بين 1859-1943 كان ينتمي للحزب الاشتراكي ، شغل عدّة مناصب مثل وزيرا للدفاع 1914-1915 و رئيس للجمهورية بين 1920-1924 حيث استقال في هذه السنة نتيجة للمعرضة التي لقيها من قبل التحالف اليساري

اقتصادية إلى مستوطنات[1]، و في إطار سياسي و هو تحويل نظام الحماية بالمملكتين و خصوصا بتونس إلى نظام إلحاق أو تطبيق النموذج الجزائري بصفة عملية [2] ودون اتخاذ قرار "تحويل إلى مستعمرات مباشرة "نظرا لانعكاساته الدولية الخطيرة و كذلك المالية ، و كانت هذه السياسة في الواقع ذات أبعاد أخرى عديدة : اقتصادية من خلال إلغاء نظام الامتيازات مثلما وقع مع انكلترا سنة 1919[3] و كذلك ديمغرافية من خلال إصدار قوانين التجنيس الموجهة للجاليات الأوروبية والسكان الأصليين و من بينها المرسوم الذي أصدره الباي بتونس في 8 نوفمبر 1921 بتونس[4] والسلطان المغربي في نفس الفترة و الذي نصّ على إعطاء الجنسية الفرنسية بطريقة أوتوماتيكية للجيل الثاني للأجانب الموجودين بتونس و كذلك القانون الصادر عن الحكومة الفرنسية في ديسمبر 1923 بالمغرب و تونس[5] و الذي نصّ أيضا على ما صدر في مرسوم 8 نوفمبر 1921لكن مع الإشارة انه يمكن أن يتحصّل عليها المجنسون .لكن لماذا لجأت فرنسا إلى مثل هذه السياسة؟

- حسب اعتقادي فان السياسة الفرنسية الهادفة إلي تجنيس الجاليات الأجنبية بتونس مرتبطة بالعوامل التالية:

- -شعور فرنسا بالخطر، نظرا لتفوق الجالية الايطالية بتونس على الجالية الفرنسية حيث كانت تصل إلى ضعفها [6]مما يشكل خطرا على الوجود الفرنسي

- الدعاية المكثفة للصحافة الفرنسية بالمغرب و تونس حول هذه المسألة سواء من قبل الصحافة اليمينية الممثلة لأنصار الاستعمار المهيمنين بالمملكتين أو الصحافة الممثلة للأحزاب الاشتراكية مثل صحيفة "تونس الاشتراكيّة"الناطقة باسم الحزب الاشتراكي بتونس و ممّا أوردته في هذا المجال نذكر:"أن سياسة التجنيس تعتبر الطريقة المثلى لقلب موازين القوى الديمغرافية لصالحنا...فإذا لم نطبق هذه السياسة فان الجاليات الأخرى ستدعم موقفها.. مما سيؤدي إلى طردنا من تونس..."[7] مع العلم أن موقف الاشتراكيين اثار جدلا كبيرا مع الوطنيين مثل صالح فرحات

---

1 Kraiem(Abdelmajid): **L'échec de la politique de naturalisation en Tunisie (1933-1937), op.cit,** p536

2 - **Bessis(Juliette): A propos de la Question de la naturalisation dans la Tunisie des années 30; op.cit,** p598

3 Archive de Quai d'orsay : Répertoire Analytique ; série 2 ; affaires divers ; Bob 575, archive 284, titre du carton : Différend- Franco-britannique au sujet de nationalité en Tunisie ; 1923

4 - **نفس المصدر السابق**

5 - **نفس المصدر السابق**

6 - **نفس المصدر السابق** ص 589

7 - Le Matin ; 6 Janvier 1923

بتونس[1] و علاقة الفاسي بالمغرب على أعمدة الصحافة الاشتراكية [2] و كذلك مع الشيوعيين الايطاليين بتونس المناهضين للفاشية[3]

• تفسر أيضا هذه السياسة الفرنسية بالأزمة الديمغرافية التي كانت تعيشها "المتروبول" [4] و الذي كان بعد الحرب الأولى في حاجة إلى حوالي 1.5 مليون مهاجر[5] مع العلم أن هذه الفترة عرفت أيضا بداية ظهور هجرات عكسية من المستعمرات مثل المغرب و تونس إلى فرنسا.

و هكذا فان السياسة الفرنسية تأتي في إطار التحولات الجديدة التي أحدثتها الحرب العالمية الأولى لكنها ساهمت في دعم الوفاق الفاشي الانجليزي في عهد المحافظين بالخصوص[6] لان كلا الدولتين و بالاعتماد على حجج مختلفة رأوا فيها خرقا من قبل فرنسا لمعاهدتي باردو و مكناس و لتعهداتها الدولية[7]

ب- مناهضة الفاشيين بايطاليا و المحافظين بانكلترا لسياسة التجنيس بتونس و المغرب

إن سياسة التجنيس التي اتبعتها فرنسا تجاه الجاليات الأجنبية بالمحميات و كذلك تجاه الاهالى، تجسمت من خلال إعلان مرسوم 8 نوفمبر 1921بكل من تونس و المغرب الأقصى وكذلك قانون 20 ديسمبر 1923 مع العلم إن ردود الفعل اختلفت حدتها حسب نوعية القوانين فبالنسبة لانكلترا فإنها ناهضت بشدة مرسوم 1921 الخاص بالمغرب و تونس ، أما ايطاليا ، فلئن انتقدت القانون الأول فإنها ناهضت بشدة قانون 1924. و لكن بقطع النظر عن هذا الاختلاف الجزئي فان ما يمكن التأكيد عليه هو وجود وفاق انجليزي ايطالي مناهض لسياسة التجنيس بتونس و المغرب ساهم في توتر العلاقات بين ايطاليا و انكلترا من جهة و فرنسا من جهة ثانية و هذا ما أكدت عليه وثائق الأرشيف الفرنسي و الانجليزي مع العلم إن هذه المناهضة اعتمدت على أسس قانونية مختلفة بين كل من ايطاليا و انكلترا :

فبالنسبة لانكلترا: يمكن القول أن رفضها كان بالخصوص لمرسوم 8 نوفمبر 1921 حول كل من تونس و المغرب الأقصى لان تطبيقه يعني حصول حوالي 5000 مالطي على الجنسية الفرنسية بالرغم من كونهم رعايا بريطانيا العظمى و هذا ما أكدت عليه العديد من

---

[1] نفس المصدر السابق

[2] Tunisie socialiste , 2 octobre 1923; 10 Décembre 1923 -

[3] -Tunisie socialiste , 22Décembre 1923

[4] Milza(Pierre): **De Versailles à Berlin** ; **op.cit**, p24 -

[5] - **نفس المصدر السابق**

[6] - Renseignements coloniaux ,n°3, 1922; p86 -
- Journal official, 1922(Décembre)

[7] - Archive de Quai d'Orsay : Répertoire Analytique ; Ibid, titre du dossier : Différend Franco-britannique à l'application de la législation aux descendants des sujets britanniques en Tunisie et dans la Française de l'empire Chérifien

الصحف الفرنسية الصادرة بتونس و من بينها صحيفة « La Dépêche Tunisienne » التي أعلنت عن المسألة بصفحتها الأولى بتاريخ 19 نوفمبر 1921 تحت العنوان التالي" ...مرسوم 8 نوفمبر 1921...5000 فرنسيا جدد بتونس". فماذا يعني هذا؟

- إن تطبيق مرسوم 8 نوفمبر 1921 ، أول المتضررين منه هي الجالية الانجلو مالطية ، أما الايطاليين فإنهم اعتمادا على اتفاقية 1896الايطالية الفرنسية حول تونس و تحديدا بندها الثالث عشر [1] فان هذا المرسوم جعل الايطاليين يفلتون من التجنيس الجماعي و على هذا الأساس فان المعارضة الانجليزية كانت أشد حدّة و بالفعل هذا ما أكدت عليه الإقامة العامة الفرنسية ففي مذكرة من المقيم العام بتونس بتاريخ 21 جويلية 1921 موجهة لوزير الخارجية الفرنسي مما ورد فيها نذكر "...إن القنصل العام البريطاني السيد سورال اجتمع بالأعيان المالطيين بتونس و طلب منهم رفض مرسوم 8 نوفمبر 1921 و كلف أيضا بعض الأعيان بالقيام بهذه الحملة مثل الطبيب "بيزاني" و "بيكونو". و بعد التشاور مع القنصل العام الانجليزي اصدر أيضا المحامي المالطي السيد "ميغو" مذكرة قانونية أعلن فيها عدم شرعية تطبيق مرسوم 8 نوفمبر 1921[2]. و بالفعل فان القنصل العام كثف اتصالاته بكل القناصل الانجليز بالبلاد ووزع عليهم مناشير تدعوهم إلى ضرورة توعية المالطيين بان انكلترا ترفضه و تعتبره غير شرعي و من بينها منشور صدر عنه في 10 جانفي 1923 مما ورد فيه نذكر "...أن أي شخص أنقلو مالطي لا يعتبر فرنسيا اعتمادا على مرسوم 8 نوفمبر 1921..."[3] .

فماهي أسس الرفض الانجليزي لمرسوم 8 نوفمبر 1921؟ و لماذا كانت المناهضة أكثر حدّة بتونس من المغرب بالرغم من كون المرسوم يخصّ المملكتين؟

إنّ رفض انكلترا للمرسوم اعتمد على الحجج القانونية التالية:

-أن فرنسا، باعتبارها دولة "حامية" لكل من تونس و المغربي لا يحق لها إصدار تشريعات تمس بسيادة المملكتين[4]

---

[1] - **البند الثالث عشر من الاتفاقية الفرنسية الايطالية حول تونس نصّ على ما يلي:** أن تلتزم فرنسا بعدم إصدار أي قانون بإمكانه المس بالجنسية الايطالية للجالية المقيمة بتونس و خصوصا مسالة التجنيس الجماعي، لكنه في البروتوكول الإضافي نصّ على عدم تطبيق هذا المبدأ على الحاصلين على الجنسية الأجنبية من الايطاليين المقيمين بتونس ، و على هذا الأساس فان الايطاليين بتونس افلتوا من التجنيس الأوتوماتيكي اعتمادا على مرسوم 8 نوفمبر 1921

[2] Archive de Quai d'Orsay ; Ministère des Offices étrangères : Tunisie 1917-1929, n°2 : Titre du dossier : Etat civil ; nationale-

[3] - **نفس المصدر السابق**

[4] Renseignements Coloniaux, n° ,1922 p86-

- أن انكلترا مازالت تتمتع بكل امتيازاتها القضائية بالمغرب "محاكم قنصليّة" و من خلال أيضا نظام الامتيازات الذي نصّت عليه معاهدة 1856، و على هذا الأساس فانّه لا يحق لفرنسا إصدار قوانين تجنيس و تطبيقها على الرعايا الانجليز بالمغرب

إما بالنسبة لتونس: فبالرغم من تخلي انكلترا عن امتيازاتها القضائية اعتمادا على اتفاقية 1 جانفي 1884 و تخليها أيضا عن جزء من امتيازاتها الاقتصادية اعتمادا على اتفاقية 1897 الفرنسية الانجليزية كما رأينا ذلك سابقا ، و اعتمادا أيضا على اتفاق 1919 و الذي نصّ بالخصوص على تخلى انكلترا عن الامتيازات التي أصبحت تتمتع بها اعتمادا على اتفاقية 1897[1] في ميدان الأنسجة القطنية و كل الامتيازات السابقة التي نصّت عليها معاهدة 1875[2] باستثناء بند"الدولة الأكثر امتيازا" و على هذا الأساس فان الموقف الانجليزي المناهض لمرسوم 8 نوفمبر 1921 فاجأ الأوساط الفرنسية و اعتبرته غير شرعي باعتبار أن انكلترا تخلت عن كل امتيازاتها بتونس[3]. إذن ما هي الأسس التي اعتمدت عليها فيما يخصّ المرسوم الصادر حول تجنيس الأجانب بكل من المغرب و تونس؟

أن الرفض الانجليزي لمرسوم 8 نوفمبر 1921 ارتبط بالنسبة للمملكتين بأسس قانونية مشتركة و هي أن انكلترا اعتبرت أن فرنسا ليست مؤهلة قانونيا، اعتمادا على معاهدتي باردو في 12 ماي 1881 و المرسى في 8 جوان 1883 بالنسبة لتونس ، ومعاهدة مكناس في 30 مارس 1912 بالنسبة للمغرب ، لإصدار قانون لتجنيس الأجانب أو الوطنيين بتونس و المغرب لأنه من وجهة نظر القانون الدولي فان هاتين المملكتين تبقيان غير خاضعتين للسيادة الفرنسية [4] وبالإضافة إلى ذلك فان انكلترا ذكرت فرنسا بكون اعترافها بنظام خاص لفرنسا بالمملكة التونسية و المغربية لا يعني انه يحق لها أن تلحقها على غرار ما تم في الجزائر مما يخول لها احتكار كل الامتيازات بالمملكتين[5]. لكن بالرغم من كون انكلترا رفضت المرسوم الصادر حول التجنيس بكل من المغرب و تونس فان ذلك لا ينفي وجود العديد من الخصوصيات التي تخص كل مملكة كما أشارت إلى ذلك العديد من وثائق الأرشيف الفرنسي[6]

فبالنسبة لتونس : إن الموقف الانجليزي المناهض لحق فرنسا في إصدار هذا القانون اعتمد أيضا على قراءة للفقرة الثانية من البند الثاني من معاهدة1897 و الذي نصّ أيضا على تواصل

---

1 - اتفاقية 18 أكتوبر 1897: يمكن العودة إلى الرائد الرسمي بتاريخ 23 جمادي الأول 1315 الموافق ل 8 أكتوبر 1897

2 - معاهدة 1875 النسخة الأصلية باللغة العربية و الانجليزية موجودة ب: Répertoire des archives historiques(archives de Dar el Bey antérieurs à 1881) ,premier ministère 1970 ; série historique ; dossier 403 ; carton 224, document 65

3 - La Tunisie Française ; 12 Septembre 1922

4 - Counter case of the British Government, PG ; I J ,publications Série ,C,n°2 volume 1 ,p461

5 - Twell(W) : **Two protectorate relations ships, op.cit**; pp235-236

6 - Archive de Quai d'Orsay : **Ministère des Affaires étrangères, op.cit**; série P; carton 36 ; dossier n°2

تمتع انكلترا بتونس بحق "الدولة الأكثر امتيازا" La nation la plus favorisée و الذي يعني من وجهة نظر القانون الدولي ، أنها تتمتع بأي امتيازات تمنح لأي دولة أجنبية بتونس[1] و هذا يعني أيضا أن رعايا انكلترا بتونس يطبق عليهم البند الثالث عشر من اتفاقية 28 سبتمبر 1896 الفرنسية الايطالية و التي نصّت على منع فرنسا من التجنيس الجماعي لهذه الجالية و كذلك على حقهم في المحافظة على جنسيتهم لكن هذا البند لا يطبق على المغرب ، فهل توجد أسس أخرى قانونية خاصّة بهذه المملكة؟

- بالفعل هناك خصوصيات أخرى و لعل من أبرزها أن انكلترا حافظت بهذه المملكة على امتيازاتها القضائية ، أي محاكمها القنصلية و بالتالي فان الجالية الانجليزية اعتمادا على اتفاقية 1856 و الوفاق الودي لسنة 1904 و كذلك التزام فرنسا سنة 1912[2] بالمحافظة على هذه الامتيازات التي تواصلت إلى حدود 1937 و كذلك حداثة الاستعمار الفرنسي للمغرب فكل هذه العوامل جعلت مسالة تطبيق مرسوم 1921 بالمغرب تساهم في تجنيس فئات محدودة جدا لان هذا البند يعني "الجيل الثاني" من الجالية الانجلو- مالطية المولودة بتونس و المغرب و المتزوّج من أب مولود أيضا في نفس المكان...فلماذا إذن أدرجت انكلترا هذه المسألة إلى جانب القضيّة التونسية؟

-حسب ما يبدو فان انكلترا أرادت أن تسبق الإحداث لأنه مستقبلا قد تتخلى عن امتيازاتها بالمغرب خاصة و أنها بدأت تستعد لتقديم تنازلات بمصر و بالتالي فان نظام الامتيازات سيلغى لاحقا إذا استقلت مصر كما نصّت على ذلك اتفاقية 1904[3].

و هكذا إذا يمكن القول أن نظام الحماية بتونس و المغرب الأقصى كان احد العوامل الأساسية لتواصل العديد من الامتيازات الأجنبية و تواصل الخلافات بتونس و المغرب بين فرنسا و بقية القوى الأوروبية الأخرى و خصوصا انكلترا و ايطاليا و ذلك على عكس الجزائر التي كانت فيها الخلافات اقل حدّة ، و لئن كانت هذه المسألة خاصية مشتركة بالنسبة للمملكتين فان ذلك لم ينف بعض الخصوصيات لكل مملكة .فكيف كان ردّ فرنسا؟

بالرغم من الحملة التي شنتها الصحافة الفرنسية ضد حكومة انكلترا ، كما أكدت ذلك مصادر الأرشيف الفرنسي[4] فإن الحكومة الفرنسية لتجاوز التصعيد، خاصة بعدما بدأت تعاني من عزلة دوليّة بالخصوص اثر مؤتمر فرساي و ما رافقها من خلافات مع انكلترا و الولايات المتحدة

---

1 Bessis (Juliette): La Méditerranée Fasciste, **op.cit**, p26-.

2 - Renseignements Coloniaux, 1921 ; n°3

3 - La Tunisie Française ; 8 Février 1923; 12 Septembre 1923; la Dépêche Tunisienne, 8 Février 1923

4 - Archive de Quai d'orsey : Ministére des affaires etrangeres, Ibid; serie P; carton 36 ; dossier n°2

و ألمانيا حول السياسة الواجب إتباعها تجاه هذه الدولة و كذلك الخلافات حول مسألة إعادة تقسيم المستعمرات، فإنها في ظل هذه الظروف قبلت الطلب الانجليزي بعرض هذه القضية الخلافية حول كل من تونس و المغرب على أنظار هياكل الجمعية العامة و أحد هياكلها المتمثلة في محكمة العدل الدوليّة بعدما تقدّم ممثل انكلترا اللورد بلفور[1] بطلب في هذا الإطار، و كان ذلك في 4 أكتوبر 1922 و بعد تفاوض بين الدولتين اقر مجلس الجمعية العامة الصياغة التالية:"أن المجلس درس الاقتراحات التي قدمها بلفور وممثل فرنسا بالجمعية العامة ليون برجوا[2] ، حول المسألة التي عرضت عليهم منذ 11 أوت 1926 بطلب من حكومة بريطانيا ...حول مرسوم 8 نوفمبر 1921 بكل من المغرب (القسم الفرنسي) و تونس، فبعدما رفضت فرنسا في البداية هذا الطلب فإنها قبلت عرض المسألة على المجلس الذي قام بالصياغة التالية:

- المجلس قرر أن يعرض على محكمة لاهاي استشارتها اعتمادا على القانون الدولي و تحديدا البند الخامس عشر منه و الفقرة الثامنة : هل أن هذا الخلاف حول مرسوم التجنيس الصادر بتونس و المغرب في 8 نوفمبر 1921 ذو بعد داخلي أم دولي؟ مع العلم أن الحكومتين اتفقتا انه إذا أقرت المحكمة بالبعد الداخلي للقضية ، أن يقع تواصل التشاور بين كل من فرنسا و انكلترا لحل هذه المسألة بين الدولتين[3] . و بعد فترة فان محكمة العدل الدولية حسمت المسألة في 8 فيفري 1923 [4] لصالح انكلترا ، حيث رفضت الموقف الفرنسي الذي يعتبر أن قضية التجنيس مسالة داخلية و ذلك يعني إعطاء الحق لانكلترا في معارضتها مرسوم 8 نوفمبر 1921 بكل من المغرب و تونس ، و بالإضافة إلى ذلك فان محكمة العدل الدولية بلاهاي اعتبرت انه حسب الفصل الخامس عشر من القانون الدولي فان فرض قوانين في إطار نظام الحماية بالمملكتين مرتبط بطبيعة هذه المعاهدات و الشروط التي فرضتها الدول الأجنبية للاعتراف بتلك المعاهدات[5] ، وبالتالي فان محكمة العدل الدولية اعتمدت بالأساس على وجهة النظر الانجليزية التي اعتمدت عليها في مسالة معارضة فرنسا في إصدارها قوانين لتجنيس الأجانب و خصوصا الانجلو مالطيين . و بالرغم من أنّ فرنسا ، سواء على المستوى الرسمي أو من خلال المقالات الصادرة في العديد من الصحف ، اعتبرت الجميع أن هذا القرار غير شرعي و غير نزيه ، و ا أكدت التزامها بالشرعية الدولية مما يعني أنها اعترفت بكون وجودها بكل من تونس و المغرب لا يعني انتزاع

---

[1] - **بالفور** : شخصية سياسية انكليزية عاش بين 1848و 1930 تقلد عدّة مناصب منها: وزير أول منذ 1902 و زعيم لحزب المحافظين 1902-1906 ، ثم أثناء الحرب الأولى أصبح وزيرا للخارجية بحكومة الوفاق الوطني التي قادها Asquith و كان ذلك بين 1916-1919 حيث ساهم في دخول الولايات المتحدة الحرب و إعلان وعد بلفور في 2 نوفمبر 1917 عن طريق رسالة بعث بها إلى روتشيلد ، و بعد 1919 حافظ على موقع ثانوي بالخارجية البريطانية و كان أثناء هذه المرحلة ممثلها بالجمعية العامة

[2] - **ليون برجوا**: ممثّل فرنسا بالجمعية العامة للأمم المتحدة

[3] Renseignements Coloniaux, 1922 ; n°3-

[4] Archive de Quai d'Orsay : **op.cit**; carton 36, dossier n°2 -

[5] Twell(W): **Two Protectorate relations ships**, ... **op.cit**; p187; Ibid , p129 -

سيادة الدولتين ، و لقد وجد هذا القرار ترحيبا من قبل كل من بريطانيا و ايطاليا[1] و على اثر ذلك فضلت فرنسا مواصلة الحوار مع انكلترا حول هذه المسألة خاصة بعدما بدأت تبرز المطالب الايطالية بتونس ، مما جعل فرنسا، خوفا من تدعيم الوفاق الايطالي الانجليزي، تقبل بتقديم تنازلات لانكلترا من خلال الاتفاق الذي تم إبرامه في 1923 الذي أخر مسالة تجنيس الجالية الانجلو مالطية بجيل أخر[2] مما خفض من عدد المجنسين أوتوماتيكيا من الجالية الانجلو مالطية، وقد تم انتقاد هذا الاتفاق من قبل كل الوطنيين بتونس و خصوصا أعضاء الحزب الدستوري التونسي مثل صالح فرحات و كذلك الايطاليين[3] لكن مسالة التجنيس في هذه الفترة لم تكن فقط مرتبطة بالمعارضة الانجليزية بل أيضا بالمعارضة الايطالية التي كانت أكثر حدّة . فكيف تجسّمت عمليا بتونس و المغرب؟

أن ايطاليا أعلنت رفضها لمرسوم 8 نوفمبر 1921 بالرغم من كون تطبيقه لم يتضرر منه الايطاليون بتونس اعتمادا على البند 13 من معاهدة 1896. إما بالمغرب فبالإضافة إلى كون عدد الايطاليين كان محدودا فان تطبيقه و نظرا لحداثة الاستعمار بالمغرب بالمقارنة مع تونس فانه يعني أن الايطاليين المتضررين منه قليلون جدا لكن ذلك لم يمنع ايطاليا من مناهضة هذا المرسوم ، فالعديد من الصحف المتبنية للفكر الفاشي و المساندة له مثل Popolo d'Italie[4] انتقدت بشدة صدور هذا المرسوم و اعتبرته خرقا لمعاهدة 1896 ، أما موسيليني فقد صرّح في 26 نوفمبر 1922 مايلي" يجب أن نصل مع فرنسا إلى وفاق ودي و لتحقيق ذلك يجب أن تونس والمغرب..." و المقصود بالقضايا الخلافية هو أساسا خرق فرنسا لمعاهدة 1896، ذلك لان ايطاليا كانت تعلم أن فرنسا بدأت بإلغاء مصالح انكلترا و لاحقا ستقوم بضرب الجالية الايطالية و هذا ما تجسم من خلال إصدارها لقانون 20 ديسمبر 1923 حول التجنيس مما نص عليه نذكر:

-التجنيس الأوتوماتيكي للجاليات الأجنبية سواء الانجلو مالطية أو الايطالية التي تنتمي للجيل الثالث

-إعطاء تجشيعات للمجنسين الجدد و من بينها المساواة على مستوى الحقوق مع الفرنسيين[5] بما في ذلك الأجور .

إنّ هذا القانون مثل ضربة موجعة لمصالح الايطاليين بتونس و هذا ما ساهم في تصاعد التوتر حول هذه المسألة حيث أعلنت ايطاليا الفاشية أن إصدار هذا القانون على غرار مرسوم 8

---

1 - Archive de Quai d'Orsay :Ibid ; carton 36, dossier n°2
2 - Tunisie socialiste , 26 Juillet 1923
3 - نفس المصدر السابق
4 - Bessis(Juliette): **op.cit**, p29
5 - Renseignements Coloniaux, 1921, Mars 1923 ; n°3

نوفمبر 1921 يعتبر خرقا لمعاهدة 1896 و كذلك لمعاهدة الحماية ، و في هذا السياق أعلن موسيليني في 26 نوفمبر 1922 ما يلي: "... فرنسا لا يجب أن تقوم بفرنسة الايطاليين بالقوّة ، لأنهم سيكونون مواطنين سيئين "[1] و أعلن أيضا عن تنديده و استيائه تجاه المصادقة السريعة للبرلمان الفرنسي سنة 1923 و أضاف أثناء هذه الفترة أن ايطاليا تعارض قوانين التجنيس و كذلك محاولة تحويل نظام الحماية إلى نظام إلحاق على غرار الجزائر لكنه بين انه يمكن تجاوز هذه المشاكل لكن عمليا تزامنت هذه المعارضة الايطالية مع تكثيف الدعاية الفاشية بتونس و المغرب الأقصى[2] بين 1924 و 1928 ، لكن فرنسا خوفا من القطيعة مع ايطاليا و من العزلة الدولية أعلنت عن استعدادها للتفاوض حول المسائل الخلافية بين البلدين و بالفعل تمكنت من الوصول إلى اتفاق مع موسيليني في 3 ديسمبر 1927 أكد على اتفاق البلدين على ما يلي :

- بداية المحادثات و التشاور للوصول إلى اتفاق حول المسائل التالية :

- طنجة: لم تعد فرنسا تعترض بصفة كلية على مطالب موسيليني حول هذه المسألة
- التفاوض حول القانون الأساسي للايطاليين بتونس
- إحداث تعديلات على الحدود مع ليبيا[3]

و هكذا فان الخلافات بين كل من موسيليني و فرنسا اتخذت أبعادا عديدة مع العلم أن ايطاليا وجدت مساندة انكليزية فيما يخص شرعيتها سواء القوانين الخاصة بالتجنيس أو مسالة طنجة التي تندرج ضمن الصراع الاستراتيجي بين كل من ايطاليا الفاشية و انكلترا من جهة وفرنسا من جهة ثانية لأنه أثناء هذه المرحلة كانت سياسة انكلترا تتميز بالتحالف مع ايطاليا لمنع فرنسا من الهيمنة على أوروبا القارية ، و في ظل هذه الظروف أعلنت الحكومة الفرنسية عن استعدادها لتقديم تنازلات و مما ورد في إعلانها نذكر" للحصول على تخلي ايطاليا عن امتيازاتها التي نصت عليها معاهدات 1896 مستعدون لتقديم تنازلات فيما يخص طنجة و ذلك بالسماح لها باحتلال مكانة مرموقة ضمن القانون الأساسي للمدينة و نعلن أيضا عن استعدادنا لتقديم تنازلات ترابية فيما يخص المطالب المتعلقة بالحدود الليبية[4] ، و على اثر ذلك بدأت المفاوضات الفرنسية الايطالية حول مسالة طنجة بمساندة انكليزية لايطاليا[5]

2- مساندة انكلترا لمطالب ايطاليا بطنجة بين 1924 و 1928

[1] - نفس المصدر السابق
[2] - نفس المصدر السابق
[3] - Bessis (Juliette): **La Méditerranée....op.cit**, pp109-110
[4] - نفس المرجع السابق ص110
[5] - الدايلي تلغراف 1926/04/17

إنّ مسالة مطالب موسيليني تجاه طنجة المغربية لا يمكن فهمها إلا عن طريق شرح التوجهات الإيديولوجية الفاشية لحزب موسيليني و التي كان من بين أهدافها المركزية إحياء مجد الإمبراطورية الرومانية و ذلك من خلال السيطرة على المتوسط هذا ما أعلن عنه موسيليني في خطاب ألقاه يوم 22 جوان 1923 ببهو نزل دانييلي بالبندقية و مما ذكره في هذا السياق نقتطف ما يلي:"المتوسط يجب أن يكون بحرنا ، و سيتحقق ذلك مستقبلا "[1] . و هكذا يمكننا استنتاج مايلي ، أن مطالب موسيليني في طنجة تندرج ضمن مشروع اكبر و هو الصراع علي المتوسط لكن الظروف الدولية و كذلك ضعف الدولة جعلته أثناء هذه المرحلة لا يعتمد على القوّة لتحقيق مطالبه و لم يعلن أيضا عن مطالب تتناقض مع مصالح انكلترا خاصة و أن ايطاليا كانت تواجه مقاومة عنيفة من قبل الوطنيين بليبيا و التي استعمل فيها موسيليني كل الوسائل الغير الإنسانية و البربرية لإخمادها ، إذا كل هذه الظروف جعلت موسيليني يعتمد سياسة خارجية سلمية و يحاول الحصول على مكاسب من خلال استغلال التناقضات في صفوف القوى الديمقراطية ، و في هذا السياق تندرج مطالبه بطنجة التي لا بد من التذكير بالمسائل التالية حول هذه القضية :

أن هذه المسألة مرتبطة بالخلافات العميقة حول طنجة بين كل القوى الأوروبية وخصوصا انكلترا فرنسا اسبانيا و ايطاليا منذ بداية القرن العشرين إلى هذه الفترة ، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن تكون هذه المسألة حاضرة في كل الاتفاقيات الدولية مثل الوفاق الودي الفرنسي الانجليزي سنة 1904 و الاتفاق الفرنسي الاسباني الذي تلاه في نفس السنة و اتفاقية الحماية الفرنسية المغربية في 30 مارس 1912 و كذلك الاسبانية المغربية في نوفمبر من نفس السنة ، وعلى اثر ذلك قامت كل الدول المتنافسة حول المسالة بمفاوضات طويلة انتهت بسن قانون أساسي سنة 1923 أكد بالخصوص على تدويل هذه المدينة كما طالبت بذلك انكلترا ، لكن بدون التعمق حول هذه المسالة لا بد من الإشارة إلى أنّ ايطاليا منذ وصول موسيليني إلى السلطة و في وقت تجددت فيه طموحاتها المتوسطية طالبت بالمشاركة في مؤتمر لندن حول طنجة و لاحقا في مؤتمر باريس لكن فرنسا رفضت هذا المطلب و لقد مثل ذلك اهانة لحكومة موسيليني التي لم تكن مستعدّة لنسيانها و قد تجسم ذلك من خلال إرسال ايطاليا سفينة عسكرية إلى سواحل طنجة في صيف 1923 ، مع العلم أن إحدى النقاط التي أثارت غضب ايطاليا و الولايات المتحدة حول القانون الأساسي لطنجة الفصل 49 من معاهدة باريس حول هذه المسالة و الذي نص على تعيين قناصل للدولتين مكان الممثلين الدبلوماسيين[2] مع العلم أن كل من ايطاليا و طنجة لم تصادق سلطاتها التشريعية على الاعتراف بهذا القانون كما فعلت بقية الدول الموقعة لاتفاقية الجزيرة الخضراء سنة

---

[1] Discours Prononcé, par le "Duce"; 2 Juin 1923 du balcon de l'Hôtel Daniel à Venise ; cite par Juliette Bessis; **Ibid** , - p103

[2] - نفس المصدر السابق ص 109

1906 لكن ما يهمنا و ما يسترعي الانتباه أن ايطاليا جددت مطالبها بطنجة و ذلك في وقت بدأ يتبلور فيه الوفاق الانجليزي الايطالي و المتوسطي بصفة عامة و ذلك بالخصوص اثر زيارة شامبرلن إلى ايطاليا سنة 1924 و إمضاء انكلترا و ايطاليا اتفاقية 1925 التي قدمت فيها انكلترا تنازلات ترابية لايطاليا[1] و كذلك اثر اتفاقية لوكارنو 1924 ، و في ظل هذه الظروف و في وقت احتدّت فيه العلاقات الفرنسية الانجليزية ، أعلنت ايطاليا عن هذا الموقف ، فماذا كان رد فعل انكلترا ؟

لقد وجدت ايطاليا في هذا المطلب الايطالي فرصة جديدة لمزيد عزل فرنسا أوروبيا ومتوسطيا و تدعيم علاقتها مع ايطاليا خاصة بعد هزيمة المقاومة الريفية سنة 1926 و تدعم الوفاق الايطالي الانجليزي و هذا ما عبرت عنه جريدة الديلي تلغراف سنة 1926 بعد فترة قصيرة من هزيمة عبد الكريم[2] و مما ورد في هذا المجال نذكر المقتطفات التالية "..الوقت مازال مبكرا لدراسة و فهم آثار هزيمة عبد الكريم على الأوضاع الدولية ... و في ظل هذه الظروف فان كل من فرنسا و اسبانيا تطالبان بإحداث تغييرات بمنطقة الريف و لكن و في ظل هذه الظروف فان موسيليني يصر أكثر من أي وقت مضى على المشاركة بفاعلية في أي مفاوضات باعتبارها دولة موقعة على اتفاقية الجزيرة الخضراء ...و تطالب أيضا بان يكون لها تمثيل دبلوماسي ، إداري وقضائي شبيه ببقية الدول و خصوصا فرنسا و انكلترا[3] لكن ماهو موقف انكلترا ؟

أن الجريدة أشارت إلى موقف بريطانيا بقولها "...في ظل هذه الظروف أتصور أن مطلب ايطاليا للمشاركة في المناقشات القادمة حول تحوير القانون الأساسي لطنجة لن يجد معارضة من قبل انكلترا ، بل بالعكس فإنها سترحب بها و ذلك على عكس موقفها قبل ثلاث سنوات..."[4] و هذا الموقف عبرت عنه أيضا جريدة التايمز البريطانية بتاريخ 14 جويلية 1926 تحت عنوان "طنجة ايطاليا"[5] و مما ورد في هذا السياق نذكر"...من المخجل أن نتوقع بان أي تغيير في وضع طنجة يمكن أن يحصل بدون أن تكون ايطاليا طرف فيه ...فايطاليا رفضت سابقا التدخل في شؤون طنجة مقابل وعد فرنسا بالتخلي عن ليبيا ...حاليا لا يمكن أن يتواصل الموقف الايطالي إذا وقعت طنجة

---

[1] - الدايلي تلغراف 1926/04/17

[2] - عبد الكريم الخطابي: شخصية مغربية أصيل منطقة الريف عاش بين 1882 و 1963 درس الحقوق بجامعة قرينادا باسبانيا و كان قاضيا بمليلة قبل الاحتلال ، تزعّم المقاومة ضد الاحتلال الاسباني و الحق به خسائر جسيمة، من أبرزها انتصار معركة أنوال الشهيرة في 21 جويلية 1921 مما مكنه من السيطرة على مناطق شاسعة بالريف المغربي و اجبر الاستعمار الاسباني على التراجع إلى السواحل ، و بدأ في أفريل 1925 الهجوم على المواقع الفرنسية ، و هذا ما جعل اسبانيا و فرنسا تتحالفان ضدّه و تجبرانه على الاستسلام في 27 ماي 1926 حيث تمّ نفيه حتّى سنة 1926 تاريخ هجرته إلى مصر

[3] - الدايلي تلغراف 1926/07/22

[4] - نفس المصدر السابق: وردت مقتطفات مطولة من هذه الصحف بالأرشيف الوطني : Ministère des Relations extérieurs ; série : Tunisie Fonds de la Résidence, dossier n°3 ; 1923-1925, titre du dossier : La guerre de Rif ; du Folio 420 au Folio 454

[5] - -Ministère des Relations extérieures ; Ibid ; Bobine n°514 ; du Folio 1 au Folio 192

تحت السيطرة الفرنسية .."[1]،و لقد أكدت أيضا هذا الموقف قبل دلك جريدة الدايلي تلغراف بتاريخ 8 افريل 1926 حيث هاجمت بشدّة القانون الأساسي لطنجة و مما ورد فيها نذكر"..أن القانون الأساسي الذي وقع توقيعه من قبل انكلترا و فرنسا و اسبانيا أصبح أكثر من أي وقت مضى غير واقعي و غير مقبول من قبل التجار الأوروبيين و من قبل ايطاليا و الولايات المتحدة اللذين لم يوقعا و يصادقا عليه ...و من حق ايطاليا المساهمة في صياغته "[2] .لكن هذه المواقف الصحفيّة هل تعكس فعلا موقف الخارجية البريطانية ؟

بالفعل أنها تتماشى مع مواقف الخارجية البريطانية حول هذه المسألة و هذا ما أكدته الوثائق التي وجدناها بالأرشيف البريطاني و منها نذكر الموقف الذي عبّر عنه القنصل العام البريطاني بطنجة بتاريخ 4 ديسمبر 1925[3] حول هذه المسألة و بالخصوص الاتصالات البريطانية الايطالية حول الموضوع و مما ذكره "..اثر عودتي من باريس و مدريد التقيت قنصل ايطاليا بطنجة و تبادلنا الحديث حول مسالة المطالب الايطالية بمراجعة القانون الأساسي لطنجة و بينت له أن موقف فرنسا من خلال محادثاتي مع السيد Aguire ، ما زال رافضا لأي مشاركة ايطالية "[4] وأضاف القنصل العام انه اتفق مع ممثل ايطاليا بطنجة على مواصلة المحادثات من الغد و هذا ما حصل فعلا ، لكن القنصل الانجليزي بين له أن هذه المواقف شخصية و لا تعبر عن المواقف الرسمية للخارجية البريطانية ، لكن ما يهمنا انه من أهم ما ذكره القنصل العام حول مسألة القانون الأساسي بطنجة نذكر بالخصوص المقتطفات التالية "لقد بينت لقنصل ايطاليا بطنجة Vanutelle مقتطفات من مراسلتكم (لوزير الخارجية البريطاني ...) في 12 أوت 1924 التي وجهتموها إلى روما و كذلك الرسالة التي وجهها السيد رونالد قراهام عدد 873 بتاريخ 9 أكتوبر 1924 إلى الخارجية الايطالية حول نفس المسألة و ذكرته أيضا بالمذكرة التي بعثت بها الحكومة الايطالية بتاريخ 8 أوت 1924 للسيد Ramsay Mac Donald حول المطالب الايطالية بطنجة ، فبينت له أن مسألة الاستجابة للمطالب الايطالية ممكنة و لكن فيما يخص جزء من النقاط التسعة و خصوصا النقطة الثانية و الرابعة و هناك عدّة نقاط غير مقبولة مثل النقطة السادسة ..."[5] و بالإضافة إلى ذلك فان قنصل انكلترا أكد في آخر حديثه مع قنصل ايطاليا ختم بما يلي"..إنني شديد الوثوق بأنّ انخراط ايطاليا في القانون الأساسي لطنجة أساسي لنجاحه ...لكن مع تأكيدي على كون هذا الموقف شخصي [6] و هكذا فان المفاوضات الانجليزية الايطالية حول مسألة انخراط ايطاليا في

1 - نفس المصدر السابق
2 - نفس المصدر السابق
3 - F.O/371/11/876 ; n°334 ; British Consulate General : Tanger ; 4 Décembre 1925
4 - نفس المصدر السابق
5 - نفس المصدر السابق
6 - F.O/371/11/876 ; n°334 ; British Consulate General : Tanger ; 4 Décembre 1925

مسالة صياغة قانون أساسي جديد لمدينة طنجة يقع فيه الأخذ بعين الاعتبار للدور الايطالي ، كان محل ترحيب و تشجيع من قبل انكلترا منذ 1924 كما أكدت ذلك وزارة الخارجية البريطانية و لعل هذه المفاوضات أدت من جهة إلى تليين الموقف الفرنسي و كذلك الايطالي . فالأولى تراجعت عن مسالة الرفض المطلق للانخراط و الثانية جعلت مطالبها أكثر واقعية حول هذه المسالة و هذا ما أكدته وثائق الأرشيف البريطاني من خلال الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية الفرنسي السيد "فلوريو"للسيد "اوستين شامبرلن بتاريخ 18 فيفري 1925[1] حيث طالبت ايطاليا بالمطالب التالية:

- تحويل قنصلية ايطاليا إلى قنصلية عامة بطنجة
- ضرورة أن يكون المكلف الرسمي بشؤون القنصلية ديبيلوماسي رفيع المستوى
- ضرورة وجود ملحق عسكري بالقنصلية العامة بطنجة

و هكذا فان اغلب المطالب الايطالية لم تكن ذات أهمية كبيرة، و لم يكن فيها أي تهديد لتفوقها بالمتوسط و هذا ما جعل الخارجية البريطانية توافق عليها و تساندها بدون تردد ، أما بالنسبة لفرنسا فإنها بعد العديد من المفاوضات جعلت مطالب ايطاليا تنحصر في النقاط المذكورة أعلاه لكنها رغم ذلك فيما يخص مسالة الملحق العسكري فإنها قبلت بالمطلب الايطالي لكنها أكدت على ضرورة اقتصار عمله على الجانب الإعلامي تجاه قنصليته و رفضت أن يكون له دور في مسالة المراقبة العسكرية التي تقتصر أساسا على فرنسا و انكلترا و اسبانيا أي الدول الموقعة على اتفاقية باريس 1923 و ذلك تطبيقا للبند الثالث عشر من الاتفاقية المذكورة و بالفعل فإنّ هذا الموقف هو الذي قام بإبلاغه وزير خارجية فرنسا لانكلترا فكيف كان رد فعل الخارجية البريطانية؟

أن هذا الموقف عبر عنه بوضوح السيد اوستين شامبرلن في رسالة إلي السيد فلوريو بتاريخ 20 فيفري 1925 كما أكدت ذلك وثائق الأرشيف البريطاني ، و مما ورد في هذه الرسالة نذكر ما يلي "يشرفني أن أعلمكم أن حكومة جلالة الملك موافقة تماما على هذه الشروط الثلاثة التي بينتموها في رسالتكم "[2] و هكذا فيمكننا أن نستنتج من الرد البريطاني مايلي:

- أولا أن انكلترا موافقة بدون تحفظات حول ا لمطالب الايطالية و ذلك على عكس الرد الفرنسي الذي كان مشروطا فيما يخص الجانب العسكري

[1] - F.O/371/11/073 : Morocco, Confidentiel, February 18,1925 ; W1318/18/82
[2] - F.O/371/11/073 : **Morocco, Confidentiel,** February 20,1925

- إن الموقف الانجليزي يعكس درجة الوفاق مع موسيليني و ذلك يندرج أيضا ضمن إستراتيجية انكلترا الهادفة إلى تدعيم الوفاق المتوسطي و خصوصا الايطالي الاسباني الانجليزي في إطار مواجهة الخطر الفرنسي[1]

- أن الموقف الانجليزي أيضا من مسالة طنجة يرتبط أيضا بطبيعة المطالب الفرنسية المتكررة بضرورة ضم طنجة إلى القسم الفرنسي لكن هذا المطلب كان يجد معارضة شديدة من قبل انكلترا التي من خلال مساندتها تدعيم موقع ايطاليا فإنها تهدف إلى تقويض الجبهة المعادية لفرنسا في ما يخص ضم طنجة الذي روجت إليه العديد من الصحف الفرنسية سنة 1926 بعد هزيمة عبد الكريم الخطابي حيث أعلنت انه بعد زوال خطر الثورة الريفية لم يعد هناك مبرر لتواصل محافظة طنجة على بعدها الدولي لكن هذه التصريحات قوبلت برفض شديد من قبل انكلترا ، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن تساند الخارجية البريطانية بقوة مطالب موسيليني ما دامت لم تتعارض مع مصالح بريطانيا الإستراتيجية

و هكذا يمكن القول أن مطالب موسيليني بطنجة وجدت مساندة فعلية من قبل انكلترا وحليفتها اسبانيا و على هذا الأساس استجابت فرنسا لهذه المطالب بعد تلكؤ دام سنوات ، و بالفعل فقد تمّ تحوير القانون الأساسي للمدينة سنة 1928 بمشاركة ايطاليا و بموافقتها على القانون الجديد ، و لقد مثل هذا الحدث مرحلة مهمة في تاريخ التنافس الامبريالي بالمتوسط بصفة عامة و شمال إفريقيا بصفة خاصة ، فمن جهة دعّمت الوفاق الفاشي الانجليزي مما ساهم في مزيد من الوفاق بين هاتين الدولتين و من جهة ثانية فقد ساهم أيضا في الحد من تراجع مظاهر التوتر بين فرنسا وايطاليا حول المسالة التونسية، حيث اتفقت في هذا السياق على المزيد من التفاوض من اجل تجاوز المشاكل العالقة لكن ذلك لم يمنع ايطاليا من مواصلة دعايتها الفاشية في صفوف الايطاليين بتونس ، لكن التوتر الذي تراجع في أواخر العشرينات سيعود من جديد منذ أواخر فترة الثلاثينات

III. مظاهر و خفايا مناهضة انكلترا لسياسة الفاشية تجاه منطقة شمال إفريقيا في الثلاثينات : تونس و المغرب نموذجا

1-المظاهر

أ- مناهضة انكلترا لمشروع لافال- موسيليني و بداية القطيعة مع ايطاليا

إنّ السياسة الفاشية بمنطقة المتوسط و من بينها منطقة شمال إفريقيا أصبحت منذ منتصف الثلاثينات تمثل تهديدا لا فقط بالنسبة لفرنسا بل بدرجة اخطر لانكلترا التي أصبحت اثر الحرب

---

[1] - Milza (Pierre): **De Versailles à Berlin** ; **op.cit**, pp78-79

العالمية الأولى أول قوّة متوسطية[1] و أكثر الدول اهتماما بأمن المتوسط[2] و هذا الواقع أشارت إليه إحدى الدوريات الفرنسية سنة 1938 بقولها "...أن القضايا الخلافية بالمتوسط وشمال إفريقيا بين فرنسا و ايطاليا لا تمثل سوى عشر الخلافات بين ايطاليا و انكلترا ..."[3] و يمكن القول أيضا أن توجهات ايطاليا التوسعية تأكدت من خلال خطاب موسيليني سنة 1934 الذي أعلن من خلاله أنّ طموحاته موجهة أساسا إلى منطقة المتوسط و خصوصا آسيا و إفريقيا ...و أعلن أيضا انه ليس لايطاليا طموحات بأوروبا، كل ذلك وضح لانكلترا أن طموحات موسيليني تمثل تهديدا كبيرا لأمن المتوسط و على هذا الأساس كانت انكلترا أكثر وضوحا في سياستها المتوسطية حيث أنها كانت ترفض أي تنازلات ترابية يمكن أن تهدد طريق و امن المتوسط ، و في هذا السياق كان موقف انكلترا حازما تجاه اتفاقية لافال[4] -موسيليني الموقعة بروما في 7 جانفي 1937 و برز هذا الموقف الرافض من خلال ما يلي:

تنديد وزير خارجية انكلترا السيد "إيدن" بهذا الاتفاق و خصوصا البروتوكول السري للاتفاق الذي نصّ على ترك الحرية لفرنسا في السيطرة على أثيوبيا ، و هذا البروتوكول أكدته العديد من الوثائق الانجليزية[5] و الفرنسية .، و بالفعل فان التغيير الذي حدث بالخارجية الانجليزية سنة 1936 و المتمثل في تعويض إيدن[6] بشامبرلن[7] ، وجد تقبلا و ارتياحا في العديد من الأوساط الفرنسية و مما ورد في هذه الصحف نذكر"أن السيد إيدن ناهض بشدّة مشروع لافال هواري حول أثيوبيا ...انه لم يكن واقعيا ...فلقد تعامل مع المسالة الأثيوبية لإرضاء الرأي الانجليزي بدون أن يأخذ بعين الاعتبار مسألة السلم و العلاقات الدولية ..و هذا ما جعله يخطئ في الاندفاع نحو العقوبات ضد ايطاليا بدون أن تتوفر له الوسائل الكافية لتنفيذها..."[8] فماذا يعني ذلك؟

- أن فرنسا عملت على إرضاء موسيليني من خلال الموافقة على منحه أثيوبيا و لكن انكلترا رفضت هذه السياسة بشدّة مما احدث حرجا لفرنسا تجاه ايطاليا ، و بالفعل فان انكلترا كانت وراء فرض قرار العقوبات على ايطاليا الذي تمّت المصادقة عليه من قبل الجمعية العامة سنة 1936 بموافقة محتشمة من قبل فرنسا ، و هذا ما جعل الرأي العام الايطالي يستاء من الموقف

---

1 - . Miege(J.L): l'arierre plan diplomatique, **op.cit**, p 224

2 - L'Afrique Française ; Février 1938

3 - **نفس المصدر السابق**

4 - **لافال بيار**: شخصية سياسية فرنسية عاش بين 1883 و 1845 نشط في البداية في صفوف اليسار ضمن الحزب الاشتراكي حيث انتخب سنة 1914 في البرلمان كمرشح للحزب الاشتراكي ثم عيّن في عدّة وزارات مثل وزير للإشغال العامة سنة 1925 و العمل سنة 1930 ، ثم أصبح وزيرا للخارجية بداية من أكتوبر 1934 إلى جانفي 1936، لكن سياسة التنازلات مع موسيليني ، و التحالف مع روسيا الشيوعية، أثارت حفيظة لندن و العديد من الفرنسيين فاجبر على الاستقالة في جانفي 1936، و كان ضد الحرب و عينه الماريشال بيتان وزير أول في 23 جوان 1940، حكم عليه بالإعدام من قبل فرنسا في 9 أكتوبر 1945

5 - Daily Telegraph and Morning post ; 7 Décembre 1938 ;In FO/375/24652

6 - **إيدن أنتوني**: شخصية سياسية انجليزية عاش بين 1869 و 1940 كان ينتمي لحزب المحافظين ، تقلب في عدّة مناصب أهمها وزيرا للخارجية بين 1935-1936 ضمن حكومة المحافظين ثم وزيرا أول بين 1955-1957

7 - **شامبرلن تيفيل**: شخصية سياسية انجليزية عاش بين 1869 و 1940، كالن ينتمي لحزب المحافظين ، تقلب في عدّة مناصب من بينها وزير اوّل بين 1937 و 1940 سلك سياسة تنازلات تجاه هتلر من خلال معاهدة مونيخ في 29 سبتمبر 1938

8 - L'Afrique Française ; Février 1938

الفرنسي و بالخصوص من المواقف الانجليزية التي كانت وراء فرض العقوبات على ايطاليا ، وبالفعل هذا ما عبرت عنه العديد من الصحف الايطالية بتونس و من أهمها صحيفة "اينيون" الأكثر رواجا بتونس لدى الأوساط الايطالية حيث أوردت الصحف الفرنسية مقتطفات منها و من بينها نذكر"...أن الانجليز و المالطيين ، مجرمون...فعوض أن يتعاونوا معنا فإنهم يناهضون سياستنا "[1] و هذا ما جعل الإقامة العامة بتونس تحجز الإعداد الصادرة بعد 14 نوفمبر 1935 [2] و لقد قوبل باحتجاج شديد اللهجة من قبل القنصل العام لانكلترا بتونس[3] ، أمّا رد فعل فرنسا تجاه اللوم الايطالي ، فلقد بين لافال وزير الشؤون الخارجية الفرنسي بان فرنسا لعبت دور الوسيط بين انكلترا و ايطاليا و ساهمت في تليين الموقف الانجليزي الذي كان مصرا على عقوبات شاملة تجاه ايطاليا : عقوبات عسكرية ،حصار بحري و غلق قناة السويس أمام السفن الايطالية [4]، و بالفعل فان السياسة الفرنسية كانت في هذه الفترة نقيض السياسة الانجليزية ، فالأولى كانت تعتبر أن عدوّها الأول هو ألمانيا التي يجب عزلها و ذلك من خلال تقديم تنازلات لموسيليني و الثانية كانت تعتبر انه يجب تقديم تنازلات لألمانيا بأوروبا و المحافظة على الوضع الراهن بالمتوسط عموما والعالم العربي و شمال إفريقيا بالخصوص[5] و لكن السياسة الفرنسية على المستوى الخارجي لم تكن قادرة على الذهاب بعيدا في تناقضاتها مع انكلترا كما أكدت ذلك موافقة فرنسا على العقوبات الايطالية و لعل هذا ما عبّرت عنه إحدى الصحف الفرنسية كردّ فعل على الحملة الإعلامية الإيطالية و الألمانية تجاه الخارجية الفرنسية حيث اعتبرت أن سياسة فرنسا لا يمكن أن تكون سوى تابعة لانكلترا و مما ورد فيها نذكر"...إنها من أذيال انكلترا ..." فردت إحدى الصحف الفرنسية"...نعم إننا نتبع السياسة الانجليزية ..لان امن انكلترا و فرنسا لا يتناقضان ..."[6] و هذا الواقع جعل ايطاليا تصل إلى قناعة أنّ الوصول إلى أهدافها التوسعيّة لا يمكن أن يكون سوى من خلال المحافظة على علاقات ودية مع انكلترا و عدم المس بمصالحها بالمتوسط مما سيجعل انكلترا تتغاضى عن أي هجوم على تونس و في هذا السياق وقعت مع انكلترا اتفاق 16 أفريل 1938 و الذي من خلاله استجابت لكل الطلبات الانجليزية الإستراتيجية بالمتوسط و العالم العربي و كامل طريق البحر الأحمر، و بعد هذه المعاهدة تجذّرت المطالب الفاشيّة بالمتوسط عموما وبتونس بصفة خاصة فهل كان ذلك صدفة؟ و كيف سيكون رد فعل انكلترا؟

---

1 - Le Populaire ; 5-8 Janvier 1935

2 - Bessin(Juliette); **La méditerranée, op.cit**, p 173

3 - نفس المرجع السابق ص 175

4 - نفس المرجع السابق ص 175 - 176

5 - Bulletin de l'Afrique Française, Février 1938

6 - نفس المصدر السابق

ب- انكلترا و مسالة المحافظة على الوضع الراهن بالمغرب الأقصى من خلال اتفاقية 16 أفريل1938

أن هذه الاتفاقية تعكس بكل وضوح إستراتيجية انكلترا تجاه كامل منطقة البحر الأبيض المتوسط و العالم العربي، حيث بينت أن امن انكلترا مرتبط بالمحافظة على الوضع الراهن بكامل المتوسط الشرقي و الغربي و كذلك بمصر اليمن و العربية السعودية[1] و لكن ما يهمنا هو غرب المتوسط و من بينها منطقة المغرب سواء القسم الاسباني أو الفرنسي و كذلك طنجة ، حيث اعتبرت انكلترا أن تحالف موسيليني مع الجنرال فرانكو أثناء الحرب الأهلية باسبانيا (1936-1938) يمثل جزءا من إستراتيجية ايطاليا للسيطرة على مواقع هامة و إستراتيجية بجنوب اسبانيا و خصوصا شمال المغرب الأقصى ، خاصة بعدما تكاثفت الدعاية الفاشية بطنجة و بمنطقة الريف المغربي الذي تحالف مع الجنرال فرانكو و كذلك بمنطقة المغرب الفرنسي لكن بدرجة اقل حيث حافظ جزء كبير من السكان على ولائهم لفرنسا ، و هذا ما جعل انكلترا تتوجس من المشروع الايطالي بالمتوسط ، و على هذا الأساس نصّت اتفاقية 16 افريل 1938 على المحافظة على الوضع الراهن بالمغرب و اسبانيا من خلال ما ورد بالملحق الأول و منه نقتطف مايلي "...أن حكومة بريطانيا العظمى و الحكومة الايطالية ، يؤكدان التزامهما بتصريح 2 جانفي 1937 وكذلك التزامهما بتبادل المذكرات الدبلوماسية كما اتفقتا على ذلك في 31 ديسمبر 1936 فيما يخصّ مسألة المحافظة على الوضع الراهن بغرب المتوسط..."[2] فماذا يعني ذلك و كيف تجسم على ارض الواقع؟

- انه يعني بكل وضوح عدم المس بالمغرب سواء بمنطقة الريف أو بمنطقة المغرب الفرنسي أو بطنجة و لقد حرصت انكلترا على التزام ايطاليا بهذا التعهد من خلال الرسالة التي وجهها وزير خارجية ايطاليا إلى سفير بريطانيا بروما السيد برث سنة 1938 و مما ورد فيها نذكر "...أن اتفاقية 16 افريل1938 التزمنا فيها بالمحافظة على الوضع الراهن بالمتوسط و في هذا السياق يشرفني أن أعلمكم انخراطنا اللامشروط في المشروع الذي قدمته بريطانيا العظمى والمتمثل في سحبنا للقوات الايطالية المتواجدة باسبانيا و سنقوم بذلك وفق ما تم الاتفاق عليه... أريد أن أعلمكم أن هذا الانسحاب متواصل و لكنه لم ينتهي بعد و أذكركم بان ايطاليا ليس لها طموحات خاصة بجنوب اسبانيا أو بجزر الباليار أو بالمغرب ...أننا لن نحافظ على أي قوات عسكرية بالمناطق المذكورة ..."[3]

---

1 - L'accord, Franco- Anglais ; 16 Avril 1938 ; In Bulletin de l'Afrique Française, Février 1938

2 - L'Afrique Française, Février 1938

3 - L'Afrique Française, Février 1938

و هكذا فان سياسة انكلترا كانت ،خلال فترة الثلاثينات،مبنية على المحافظة على الوضع الراهن أي عدم المس بطبيعة التقسيم الاستعماري بشمال إفريقيا لأنها كانت تعتبر أن إحداث أي تغيير تعتبر تهديدا لطريق المتوسط و هذا ما ذكرته مذكرة صادرة عن الخارجية البريطانية سنة 1926اي قبل انتهاء حرب الريف بقليل و مما ورد فيه نذكر "...أن انكلترا ترفض وجود أي قوة من الدرجة الأولى في الوقت الحالي في المناطق المواجهة لجبل طارق ...أننا لن نقبل بتواجد فرنسي أو ايطالي بهذه المناطق..."[1] و هكذا إذن يمكننا القول أن الإستراتيجية الانجليزية تجاه المتوسط و بالتالي المغرب و تونس كانت ثابتة عموما و لن تتغير إلا بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بالرغم من حدوث العديد من التناقضات بين الامبريالية الفرنسية و الانجليزية بهذه المناطق و لكنها لم تكن جوهرية حتى تهدد الوجود الفرنسي بشمال إفريقيا[2]، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن يكون ردّ فعل انكلترا تجاه التهديدات الايطالية لتونسية 1938حازما و مناهضا لايطاليا

ج- انكلترا تناهض التهديدات الايطالية لتونس

مثلت سنة 1938 منعرجا حاسما في تصاعد التهديد الفاشي تجاه تونس و فرنسا بصفة عامة فعلى اثر توقيع الاتفاقية الانجليزية الايطالية بتاريخ 16 أفريل 1938، شهدت العلاقات الفرنسية الانجليزية توترا غير مسبوق بعد اتفاق لافال موسيليني و لقد تجسم ذلك من خلال ما يلي

- إعلان وزير الخارجية الايطالي في 30 نوفمبر 1938 أمام البرلمان ما يلي"...أن الاتفاق الانجليزي الايطالي لم يمنعنا من تحقيق طموحاتنا الطبيعية ..."و تزامن ذلك بصيحات العديد من البرلمانيين "تونس...تونس..."[3] فهل تصاعد التهديدات تجاه تونس كان صدفة أي بعد أسبوعين من تاريخ إمضاء المعاهدة الايطالية الانجليزية ؟ أم كان يندرج ضمن إستراتيجية ايطالية قديمة و لكنها كانت تنتظر الوقت المناسب لإعلانها؟

حسب اعتقادي فان هذا الإعلان كان مرتبطا بإستراتيجية ايطاليا تجاه المتوسط بما في ذلك تونس التي كانت تعتبر أن المتوسط يجب أن يكون ايطاليا[4] لكن تحقيق ذلك لا يمكن أن يكون إلا من خلال استغلال التناقضات بين القوى الديمقراطية ، و على هذا الأساس وقع موسيليني اتفاقا مع لافال لكن فرض العقوبات من قبل الجمعية العامة بين له أن السياسة الخارجية الفرنسية مرتبطة بانكلترا التي يجب إرضائها حتى تتخلى عن ايطاليا و بالفعل هذا ما عبّرت عنه إحدى الصحف الايطالية و التي أوردت منه صحيفة Le Temps الفرنسية بتاريخ 6 ديسمبر 1938 المقتطفات

---

1 - Miege(J.L): **l'arrière plan diplomatique**, **op.cit**, pp 222-224 .

2 - Pierre Milza : **De Versailles à Berlin ; op.cit**, pp116-117

3 - Daily Telegraph and Morning post ; 7 Décembre 1938

4 - Le Temps ; 6 Décembre 1938

التالية"...أن اتفاق بريطانيا و ايطاليا قبل بهيمنة المصالح و الحقوق الايطالية بغرب المتوسط ...أن محور الفن باريس لم يعد موجودا...أو لنقل تعطل حاليا..."[1]، إذن يمكننا الاستنتاج أن تصاعد التهديدات مرتبط في جانب منه بمراهنة ايطاليا على تحييد انكلترا بعد اتفاقية 16 أفريل 1938 لكن ذلك لا ينفي العديد من العوامل الأخرى مثل تدعيم الجبهة الفاشية من خلال إعلان حلف روما برلين ....لكن هل كانت ردود فعل انكلترا كما توقع موسيليني؟

أن ردود فعل انكلترا كانت على عكس توقعات موسيليني حيث سارعت انكلترا في 3 ديسمبر 1938 أي بعد 3 أيام فقط من إعلان ايطاليا عن نواياها الحقيقية تجاه تونس بإرسال الرد التالي للخارجية الايطالية عن طريق سفيرها بايطاليا اللورد بارث و مما ورد في الرد الانجليزي "...أن لم يقع اتخاذ إجراءات لإصلاح ما وقع بالبرلمان الايطالي، فان ذلك سيؤثر سلبا على مستقبل التعاون بين الدول الموقعة على اتفاق مونيخ..."[2]فرد عليه وزير الخارجية الألماني بما يلي"..أن ما وقع بالبرلمان لا يعكس الموقف الرسمي..."[3] لكن هذا الرد لم يكن كافيا لتوضيح الموقف الانجليزي من المسالة ، حيث بينت العديد من وثائق الأرشيف البريطاني طيلة شهر ديسمبر 1938 الجدل الكبير بين أعضاء البرلمان و الحكومة الانجليزية حول هذه المسالة ، فمثلا في 13 ديسمبر 1938 وجهت عدّة تساؤلات للوزير الأول البريطاني حول هذه المسالة و من بينها نذكر السؤال الذي وجّهه النائبM. Henderson ".هل صحيح أن اتفاقية ايطاليا و انكلترا تزامنت مع إعطائكم تطمينات بكون تدخلها العسكري بتونس سوف لن يثير اهتمامكم ؟"[4] و سئل أيضا الوزير الأول حول نفس المسالة من قبل النائب SIR.Pery. Han "هل الملحق الأول من معاهدة 16 افريل 1938تاويله يعني أن انكلترا ملتزمة بالمحافظة على الوضع الراهن بتونس؟". وتجاه هذه التساؤلات كان ردّ فعل الوزير الأول كما يلي:"من وجهة نظر الحكومة البريطانية، فان مسالة المحافظة على الوضع الراهن تعني أن أي عمل مناهض لفرنسا بشمال إفريقيا (من قبل ايطاليا)فانه سيكون سببا لإثارة مشاكل خطيرة بين ايطاليا و انكلترا ... فلا أظن أن ايطاليا ستفكر مجرّد التفكير في مهاجمة تونس..."[5] و تأكيدا لهذا الموقف الانجليزي أمر الوزير الأول بإرسال نسخة من هذا الموقف إلى الخارجية الفرنسية عن طريق سفير انكلترا بباريس و نسخة أخرى للخارجية الايطالية ، و هذا ما أكدته وثائق الأرشيف البريطاني[6] حيث بينت هذه المراسلات الموقف الذي أعلنه الوزير الأول أمام مجلس العموم بتاريخ 12 ديسمبر 1938 مع العلم أن

---

1 - نفس المصدر السابق

2- L'Afrique Française, Février 1938

3 - نفس المصدر السابق

4 - F.O /371/24652 ; Parliamentary question, 13 Décembre 1938

5 - F.O/371/24652.Télegram : to sir E. Philippe ; Paris ; Foreign office, 14 th December 1938

6 - نفس المصدر السابق

الموقف البريطاني تجاه المحافظة على الوضع الراهن ليست فقط بالنسبة لشمال إفريقيا ، بل لمجمل التهديدات الايطالية الموجّهة ضدّ تونس، و لكن أيضا كورسيكا و نيس و لقد أكد ذلك الوزير الأول البريطاني أثناء مداولات هذا المجلس قبل هذه الفترة و تحديدا في 5 نوفمبر 1938 حيث مجلس العموم جزءا من مداولاته لهذه المسالة الخطيرة و من الأسئلة التي وجهت للوزير الأول من قبل السيد Bougadier General Spear " هل بينتم للسيد موسيليني أن مطالبه بنيس و كورسيكا و تونس أنها ستكون حاجزا أمام تواصل علاقاتنا الوديّة، و هل بإمكانكم أن تشترطوا أن تكون زيارتكم القادمة إلى روما، إلا إذا تخلت ايطاليا عن هذه التهديدات تجاه فرنسا "[1] و لقد كان رد فعل الوزير الأول واضحا حيث صرّح بما يلي"...أن اتفاقية 16 أفريل 1938 لم يقع فيها الإشارة بصفة واضحة إلى مسالة المحافظة على الوضع الراهن بتونس، كورسيكا و نيس لكن ذلك وقعت الإشارة إليه في الملحق الأول بعبارة المحافظة على الوضع الراهن بالمتوسط..و للرد على هذه التهديدات أعلمنا سفيرنا بروما بتحذير ايطاليا ، بأنه إذا لم تتراجع فان ذلك سيهدد التعاون بين الدول الموقعة على اتفاق مونيخ[2] و كان رد وزير الخارجية الايطالية كما يلي"..أن الحكومة الايطالية غير مسئولة عن هذه التصريحات و ليس لها استعداد للتخلي عمّا تمّ الاتفاق عليه و على هذا الأساس لم أرى مانعا من القيام بزيارتي لروما في وقتها المحدد"[3]

و هكذا إذن يمكننا القول أن الموقف الانجليزي من المحافظة على الوضع الراهن بكامل الممتلكات الفرنسية بالمتوسط سواء بتونس أو كورسيكا أو نيس[4] و بالتالي فان التهديدات على عكس ما كانت تتوقعه ايطاليا، ساهمت في تدعيم التقارب الفرنسي الانجليزي في وقت كانت فيه ألمانيا تقوم بتوسعات هامة على حساب أوروبا و لقد كان هذا الموقف مرتبط بعدّة عوامل :

2- خفايا تحول السياسة الخارجية الانجليزية تجاه موسيليني

أ- امن الإمبراطورية الانجليزية من خلال المحافظة على الوضع الراهن بشمال إفريقيا

أن السياسة الانجليزية المناهضة لمشاريع ايطاليا تجاه فرنسا سواء بتونس أو بمنطقة شمال إفريقيا و التي برزت بالخصوص من خلال المواقف الصارمة التي اتخذتها انكلترا تجاه ايطاليا سنة 1935 على اثر غزوها لأثيوبيا و كذلك من خلال ردّها المتشدد سنة 1938على مطالبة ايطاليا بتونس و كورسيكا و نيس ، و ذلك حسب اعتقادي يفسّر بالعوامل التالية :

1- **نفس المصدر السابق**

2- **اتفاقية مونيخ** عقدت بمدينة مونيخ الألمانية في 29-30 سبتمبر 1938 و كان ذلك على اثر اندلاع الأزمة الألمانية التشيكوسلوفاكية بعد مطالبة ألمانيا بالسويدات ، فعقدت بطلب من موسيليني و شارك الوزير الأول البريطاني شامبرلن و رئيس الحكومة الفرنسي دلاديي و هتلر و بغياب تشيكوسلوفاكيا و الاتحاد السوفياتي و وافق المؤتمر على سيطرة ألمانيا على المنطقة التي تمت في 1938/10/1 ، و وجد هذا الاتفاق مساندة من الرأي العام الانجليزي و الفرنسي ، لكن هتلر لم يلتزم به و ضمّ في مارس كامل تشيكوسلوفاكيا و اعتبر الكثيرون أن ذلك شجّع هتلر على مزيد التوسع

3- F.O /371/24652 ; Parliamentary question, 14 Décembre 1938

4- F.O /371/24652 ; Parliamentary question, 14 Décembre 1938

- منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى حدود هذه الفترة، كانت سياسة انكلترا الخارجية مبنيّة على قاعدة أساسية و هي المحافظة على امن الإمبراطورية الذي يعتبر أساس تواصل قوتها ولا يكون ذلك ممكننا إلا من خلال مواصلة انكلترا المحافظة على تفوقها[1] وكذلك من خلال تواصل التوازنات الجيواستراتيجية التي تبلورت بعد الحرب والتي ساهمت انكلترا بدور بارز في صياغتها ولعل المذكرة التي أعلنتها الخارجية البريطانية سنة 1926 تبين بوضوح هذا التمشي الذي بينت فيه رفضها بشدة سيطرة من الدرجة الثانية مثل ايطاليا أو فرنسا على شمال المغرب لان ذلك يهدد تفوق انكلترا بالمتوسط وبالتالي طريق الهند[2]

كانت انكلترا تعتبر أيضا أن أمنها مرتبط أساسا بالمحافظة على القواعد الإستراتيجية الممتدّة من مضيق جبل طارق إلى الخليج العربي (قبرص، مالطة، قناة السويس، البحر الأحمر، مضيق جبل طارق، طنجة...)[3] و هذا ما أكدت عليه المعاهدة الانجلو ايطالية في 16 أفريل 1938 و التي كانت بكل تأكيد لصالح انكلترا، حيث لم تقدم لايطاليا، مقابل تنازلات طفيفة ،مثل الاعتراف بالأمر الواقع بأثيوبيا و التنازل عن العقوبات [4]

هيمنة ايطاليا على ضفتي المتوسط يعتبر خطرا كبيرا على امن الطريق

ب- تهديد موسيليني لأمن المتوسط و العالم العربي و انهيار الوفاق مع موسيليني

. أن مواقف انكلترا المناهضة لموسيليني ،بداية من 1935، أعلنت عن بداية مرحلة جديدة في العلاقات بينه و بين انكلترا بعدما كانت متحالفة معه بين 1924 و 1935 كما أكدت ذلك من خلال مساندة انكلترا للمناهضة ايطاليا لقوانين التجنيس حول المغرب و تونس في نوفمبر 1921ومساندة انكلترا للمطالب الايطالية بطنجة كما بينا ذلك سابقا ، و لكن بداية من 1935 تصاعدت المواقف المناهضة لموسيليني سواء من خلال مواقفها الرافضة لاحتلال أثيوبيا[5] أو مناهضتها لمطالب موسيليني بتونس و نيس و كورسيكا أو رفضها المسّ[6] أو تغيير الوضع الراهن بالسعودية، اليمن ، الممالك العربية على ضفاف الخليج العربي الذين كانت تعتبرهم انكلترا قادة قبائل تحت حمايتها ، و كذلك لأمن البحر الأحمر كما أكدت على ذلك اتفاقية 16 نوفمبر 1938 الانجلو ايطالية[7] . فبماذا نفسّر هذا التحوّل؟

حسب اعتقادي يفسر هذا الموقف الانجليزي بالعوامل التالية:

---

1 - Miege (J.L).: **l'arierre plan diplomatique**, **op.cit**, pp 223
2 - نفس المصدر السابق
3 - Beaumont(Maurice): **La Méditerranée et les problèmes Méditerranéen** ; **op.cit**,pp23-24
4 - L'Afrique Française, Février 1938
5 - F.O /371/24652 ; Parliamentary question, 12 Décembre 1938
6 - L'Afrique Française, Février 1938
7 - نفس المصدر السابق

- قبل 1935 و خصوصا في فترة العشرينات ، اعتمدت انكلترا على موسيليني ضمن إحياء الحلف المتوسطي الذي كوّنته سنة 1887[1] للتصدّي للخطر الفرنسي و كذلك ضمن إستراتيجيتها في التصدّي للخطر الفرنسي و كذلك في التصدي للخطر الشيوعي الذي يعتبره المحافظون الانجليز الخطر الرئيسي[2]

- خلال هذه الفترة ، لم تكن لموسيلين مطالب واضحة على المستوى الترابي تهدد امن المتوسط بل كانت مركزة أساسا بأوروبا الوسطى . لكن ماذا حدث بعد 1935؟

- أن هذا التحول مرتبط بحلف روما- برلين سنة 1936[3] ، فبالنسبة لانكلترا كان إعلانا عن تقسيم ،بين القوى الفاشية، لمناطق نفوذ و توسع أو لنقل تكريسها على ارض الواقع ، و بالتالي فا إستراتيجية موسيليني أصبحت واضحة و هذا ما أعلنه في خطاب 19 مارس 1934 و مما ورد فيه نذكر"...أن أهداف ايطاليا التاريخية لها عنوانان آسيا و إفريقيا الشمالية ، ليست لنا أهداف بأوروبا أو بالمحيط الهادي..." و تزامن ذلك بإعلانه تكوين مركز للدراسات المتوسطيّة[4] إذن وضوح هذه الإستراتيجية جعلته يتناقض و يهدد امن انكلترا و إمبراطوريتها و خصوصا طريق المتوسط و البحر الأحمر و المحيط الهندي و هذا ما عبرت عنه بكل وضوح جريدة الدايلي تلغراف سنة 1938و التي كانت تعبر عن مواقف أوساط المحافظين و مما ورد فيها نذكر"..أن الرؤية الفاشية للمتوسط تختلف عن الرؤية الفرنسية و الانجليزية ، أن روما من خلال مطالبتها بالسيطرة على تونس كورسيكا سردانيا فان هدفها هو امتلاك شبكة قواعد عسكرية تمتد من صقلية إلى بنزرت ثم ببقية المناطق و ذلك كمرحلة أولى لإعادة السيطرة على المتوسط الذي كانوا يسمونه « Mare nostrum » بالتأكيد فان المتوسط كان رومانيا لكنه لم يكن ايطاليا و لن يكون ، أن ايطاليا بهيمنتها على هذه المناطق تصبح قادرة على غلق المتوسط من خلال قواعد بنزرت و صقلية ، أن هذا الأمر غير مقبول من قبل انكلترا و فرنسا "

- و هكذا فان مواقف الحكومة الانجليزية المناهضة للدوتشي بداية من 1935 فيما يخص طموحاته بكل من تونس و المغرب يندرج ضمن إستراتيجيتها المتوسطية و العالمية ، المبنية على المحافظة على هيمنتها بالمتوسط و ذلك من خلال السيطرة أو مراقبة ابرز القواعد الإستراتيجية بكامل منطقة المتوسط و البحر الأحمر و الخليج العربي ، و هذا ما أكدت عليه معاهدة 16 نوفمبر 1938 الانجلو مالطية (المحافظة على الأمن بطرق مختلفة مثل التدويل على غرار ما وقع بطنجة و السيطرة المباشرة مثل ما وقع بمصر و قبرص و اليمن أو الوصاية مثل

1-
2- Chassaigne (Philippe) : **Histoire de L'Angleterre** ; **op.cit**, p 334
3- **حلف روما برلين**: عقده كل من موسيليني و هتلر في نوفمبر 1936 من أجل التعاون المتبادل بما في ذلك المجال العسكري
4- Bessis(Juliette); **La Méditerranée**, **op.cit**, p 164.

السعودية و بقية الممالك العربية كما نصّت على ذلك هذه المعاهدة) و بالتالي فان هذه المواقف تجاه طموحات ايطاليا لم تكن إلا تواصلا لما تم الاتفاق عليه سلميا و دبلوماسيا و هو مسالة المحافظة على التقسيمات الاستعمارية القديمة بمنطقة شمال إفريقيا و التي من خلالها تواصل انكلترا على هيمنتها بالمتوسط لأنه حسب الإستراتيجية الانجليزية فان موسيليني منذ 1935 أصبحت توجهاته أكثر خطورة من هتلر بالنسبة لأمن الإمبراطورية الانجليزية ، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن تكون تنازلات بريطانيا العظمى أكثر أهمية لهتلر حيث ساندته بصفة ضمنية أثناء احتلاله لمنطقة رينانيا سنة 1936 و كذلك من خلال السيطرة على النمسا و يوغسلافيا ... لأنه من خلال ذلك لم يهدد امن الطرقات العالمية بالخصوص التي كانت تحت السيطرة الانجليزية كما فعل موسيليني ، لكنه عند بداية السيطرة على بولونيا فانه وصل إلي تهديد ذو بعد استراتيجي لانكلترا و هو امن الطرقات حيث كانت تعتبر أن تواصل وجود انكلترا و قوتها لا يمكن أن يكون إلا من خلال تواصل سيطرتها على بعض الطرقات العالمية ، و لقد كانت هذه خاصية من خاصيات الامبريالية الانجليزية ، التي مثلت منذ القرن التاسع عشر مركز السياسة العالمية ، و كان لها دور بارز كما رأينا ذلك سابقا سواء في صياغة التقسيم الاستعماري لمنطقة شمال إفريقيا و المتوسط بصفة خاصة و بالتالي فان أي تغيير يمكن أن يمس بالتوازنات الإستراتيجية و الأمن بالمتوسط، لا يمكن أن يتم بدون موافقتها

الخاتمة:

و هكذا يمكننا القول أن التناقضات بين الدول الامبريالية بعد الحرب العالمية سواء بأوروبا أو خارجها حيث كان التنافس شديدا بالمستعمرات مثل تونس و المغرب ، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن يحتد في فترة العشرينات التناقض بين فرنسا من جهة و انكلترا و ايطاليا من جهة ثانية حول هذه المنطقة لكن التحولات العالمية و خصوصا ازدياد طموحات موسيليني بتونس جعلت انكلترا قبيل الحرب العالمية الثانية تعود إلى تحالفاتها القديمة مع فرنسا و ذلك من خلال وفاق الدولتين حول مناهضة مشروع موسيليني التوسعي بالمتوسط و الذي أصبح يهدد بصفة أساسية طريق الهند الذي كان يعتبر القاعدة الأساسية لأمن الإمبراطورية الانجليزية ، و هذا ما جعل انكلترا أيضا بعدما كانت في وفاق مع موسيليني حول مسالة التجنيس بتونس و المغرب وكذلك مطالبه بطنجة ، تصبح من أكثر المناهضين لسياسته و لمطالبه المتوسطيّة بتونس و المغرب و نيس و كورسيكا ، و في هذا السياق رفضت انكلترا عروض موسيليني لتكوين حلف

لندن روما برلين لعزل فرنسا ، و الذي كان يهدف لتحقيق طموحاته المتوسطية كما أعلنت على ذلك الصحافة الايطالية بعد زيارة الوزير الأول شامبرلن إلى روما سنة 1939

الباب الثالث

الحضور البريطاني بتونس والمغرب الأقصى وردود فعل فرنسا

الفصل الأول

التنافس التجاري الفرنسي الانجليزي

بتونس والمغرب الأقصى منذ بداية الحماية

إلى سنة 1939

المقدمة

مثلت منطقة شمال إفريقيا بصفة عامة و المغرب العربي بصفة خاصة أثناء القرن التاسع عشر إحدى مجالات التنافس الامبريالي و خصوصا الفرنسي الانجليزي. فبالرغم من سقوط المملكة التونسية سنة 1881 والمغربية سنة 1912 تحت السيطرة الفرنسية فان ذلك لم يمنع من تواصل التنافس بين القوتين الامبرياليتين بالمملكتين أثناء فترة الحماية و في مجالات مختلفة و نذكر من بينها المجال التجاري، فازدياد حصة فرنسا تجاريا لم يمنع انجلترا من تدعيم حضورها في بعض المجالات، و تمكنت في بعض الأحيان من تحقيق تفوق كاسح بالسوق التونسية و المغربية على حساب فرنسا و لعل المنسوجات القطنية تمثل إحدى مجالات هذا التنافس حيث تمكنت انجلترا بالمملكتين و لفترات طويلة نسبيا من التفوق على حساب فرنسا[1] . أمّا على مستوى الصادرات المغربية و التونسية فان السوق الانجليزية مثلت مجالا هاما لترويج العديد من المنتجات مثل الحلفاء و الفسفاط ، و في ظلّ هذه الأوضاع تكاثفت احتجاجات ممثلي الغرف التجارية و الصناعية الفرنسية ضد هذا الحضور الانجليزي ،حيث اعتبروا أنّ هذه الأوضاع غير طبيعية بالمملكتين لأنها جعلت من الفرنسيين أجانب بالمقارنة مع أوضاع المعمرين الفرنسيين بالجزائر[2] ولقد ارتبط هذا التنافس بعدة عوامل مثل "نظام الحماية" بالمملكتين الذي مثل إحدى خصوصيات النظام الاستعماري الامبريالي[3] حيث سمح لبقية القوى الامبرياليّة بالمغرب و تونس من المحافظة على العديد من الامتيازات التجارية و الإستراتيجية و القضائية لكن احتجاجات الفرنسيين و تغير الأوضاع الدولية و الإقليمية جعلت فرنسا، و بعد فترات طويلة، تعمل على الحد من النفوذ التجاري الانجليزي بكل من المغرب و تونس و في هذا السياق سنتناول الإشكاليات التالية:

- مظاهر التنافس بالسوق التونسية و المغربية : النسيج نموذجا
- أهمية الصادرات التونسية و المغربية لانجلترا.
- أسباب التنافس و التراجع الانجليزي

---

1 - Girault (Arthur): **Principe de la Colonisation** ; Librairie de la Recueil , Paris 1936
- Archive de Quai d'Orsay : Ministère des relations Extérieurs série Tunisie 1885- 1916 ; Dossier n°1 : Douanes, régime des cotonnades Anglais et dénonciation du traité Français- Anglais

2 - Bernard (François): **le Maroc économique et Agricole** , paris 1917
- A ,E : Commerce, Tome 1 : juin 1887- avril 1890, Annexe de la Lettre du Résidence Général adressé au Ministère des Affaires étrangères 15 Mai 1889,les exportations de la régence de Tunis p,p 61.63

3 - Sammut (Carmel): **L'impérialisme capitaliste Français et la nationalisme Tunisien** , Publisud,Paris 1983, p 67

I- مظاهر التنافس التجاري الانجليزي الفرنسي

1-الواردات التونسية المغربية: حضور انكليزي متميز- النسيج نموذجا

أ- تنافس حاد منذ بداية الحماية إلى فترة العشرينات

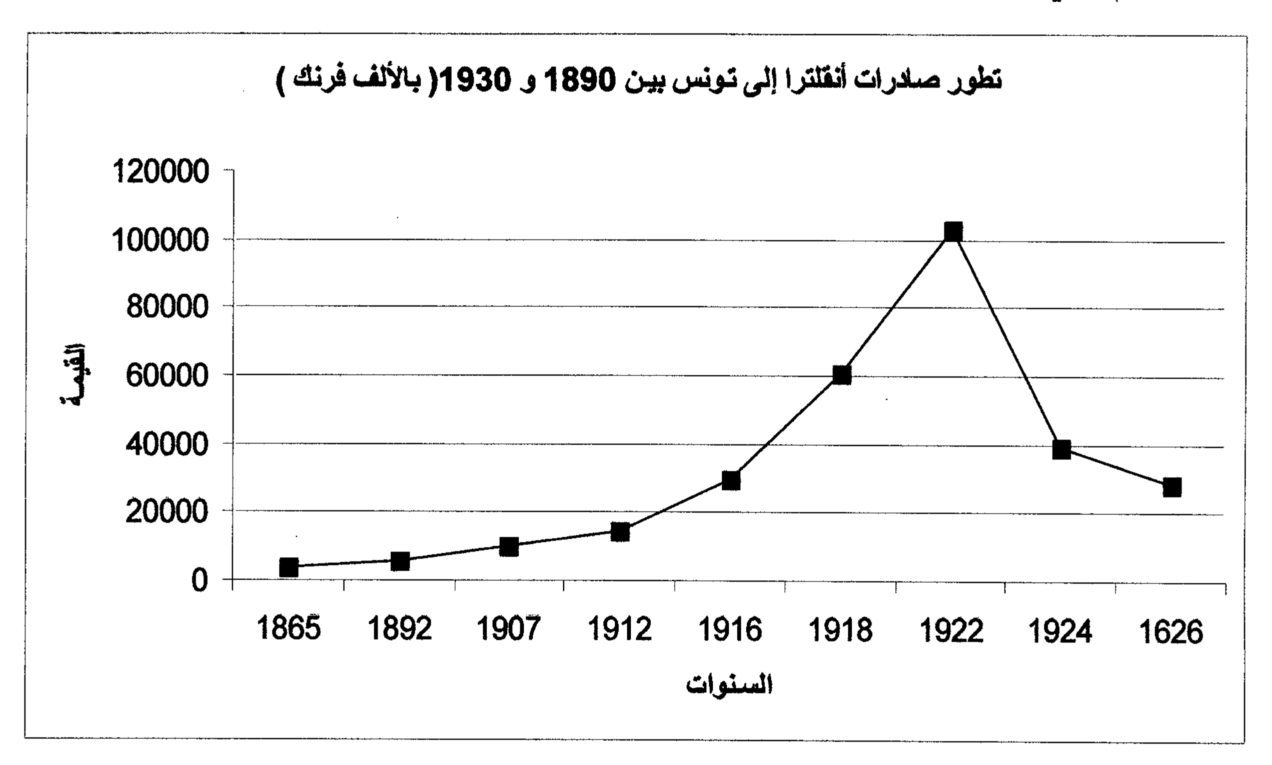
إن الحضور التجاري الانجليزي سواء قبل الحماية أو أثناءها بكل من المغرب و تونس لا يمكن فهمه وشرح إبعاده سوى بربطه بإستراتيجية انجلترا بالمتوسط بصفة خاصة و بإفريقيا بصفة عامة فالسوق التونسية على غرار السوق المغربية لا تعتبر من الأهمية بمكان حتى تجعل انجلترا تصرّ على المحافظة على العديد من المكاسب بها لكن إذا قمنا بربطها بالحضور الانجليزي بكامل منطقة شمال إفريقيا و مجالها الاستعماري الممتد من الكاب إلى القاهرة ، فإن ذلك يجعل انجلترا التي بقيت أول قوة متوسطية تصر على المحافظة على مكانة متميزة على مستوى معاملاتها التجارية بكل من المغرب و تونس كما سنبيّن ذلك من خلال الإحصائيات والرسوم البيانية التالية:

جدول عـدد1: تطور صادرات انجلترا للسوق التونسية أثناء فترة الحماية(1890- 1930)

السنة	القيمة بالألف فرنك
1865	3723.630
1892	5767.772
1907	9964.228
1912	14544.208
1916	29444.560
1918	60894.206
1922	102772.949
1924	39344.042
1926	28193.896

المصادر : - Archive du Quai d'Orsay : Ministère des Relations extérieures, série Tunisie 1885
-Tableau tiré du Ch. Cubisol : Notices Abrégée sur la Régence de Tunis ; Paris 1880 pp 76-77
- Ministère des relations extérieures: Série N.S , Tunis 1917-1929;Bobine 170 ;Titre du dossier : commerce extérieur de la Tunisie

رسم بياني عدد 1:



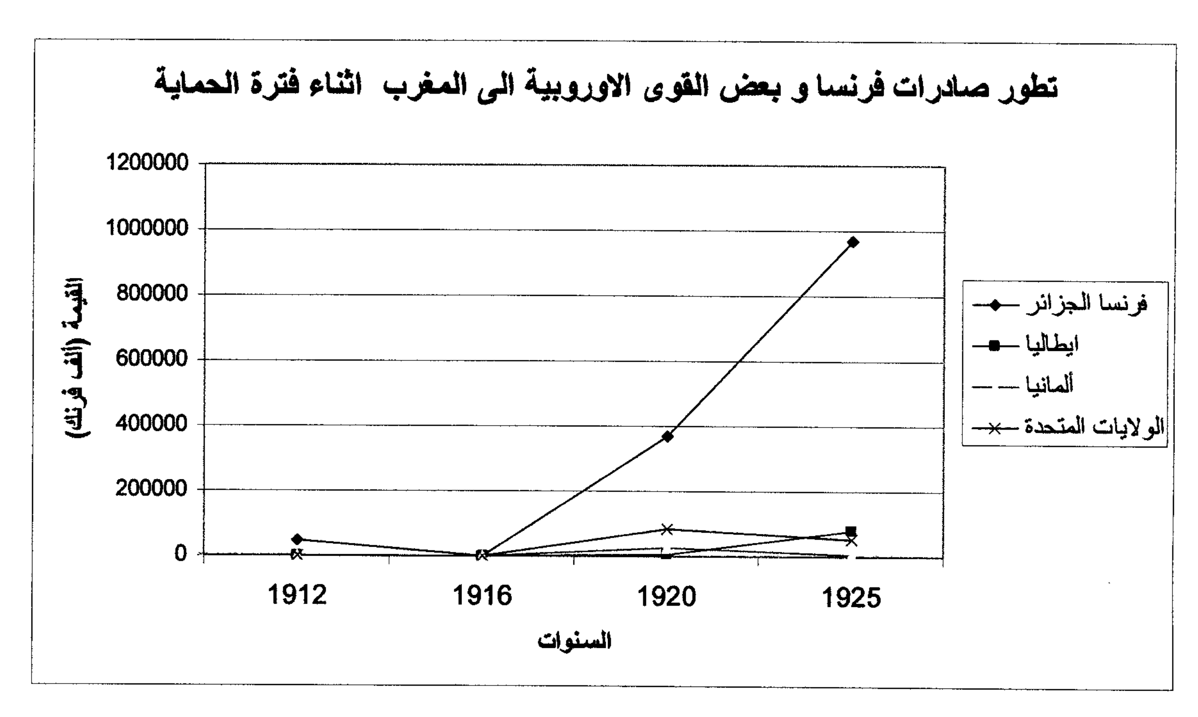
المصدر: انجاز المؤلف

جدول عـدد2: تطور صادرات فرنسا و بعض القوى الأوروبية الأخرى الى تونس أثناء فترة الحماية(1890 -1930)الوحدة (ألف فرنك)

الدول	1912	1916	1920	1925
فرنسا – الجزائر	499680.200	714654.800	367500.359	968239.300
إيطاليا	8978.400	14135.725	43787.370	76728.425
ألمانيا	3209.146	2038.144	26738.099	6260.272
الولايات المتحدة	6589.692	8168.961	84185.827	51052.461

المصدر: نفس المصدر السابق

رسم بياني عدد 2:



المصدر: انجاز المؤلف

تعتبر مسألة التنافس الأوروبي عموما و الانجليزي و الفرنسي بصفة خاصة أثناء فترة الحماية الفرنسية بكل من تونس و المغرب من الإشكاليات المثيرة للانتباه لأنها تعكس إحدى مميزات المرحلة "الامبريالية"[1] للاستعمار الأوروبي و المتمثلة في نظام الحماية[2] ، الذي سمح للقوى المنافسة لفرنسا بالمغرب بالمحافظة على العديد من الامتيازات و لفترات مختلفة . و انطلاقا من الجداول السابقة و الرسوم البيانية يمكن إن نستنتج مايلي

- حافظت انجلترا، أثناء فترة الحماية و خصوصا منذ 1881 إلى 1928 بالنسبة لتونس، و منذ 1912 إلى

بداية الثلاثينات بالنسبة للمغرب ، على مكانتها المتميزة بكل من السوق التونسية و المغربية بالمقارنة مع الجزائر ، بل يمكن التأكيد أيضا أنها دعّمتها بالمملكتين خصوصا أثناء الحرب الأولى و في بداية العشرينات ،سواء بالنسبة لمجموع الصادرات أو بعض المواد مثل النسيج و عموما فإن حضور

[1] - **الامبريالية**: مشتقة من الكلمة اللاتينية إمبراطورية و كانت منذ القديم تطلق على كل الإمبراطوريات التوسعية مثل روما أو أي دولة تسلك سياسة توسعية . ثم منذ القرن التاسع عشر تعددت التعاريف و لعل أهمها محاولة الليبراليJ A Hobson الصادرة سنة 1902 بلندن "دراسة حول الامبريالية " حيث اعتبر إن التوسع هو احد سمات الدول الامبريالية و مرتبط بنقص الاستهلاك و ظهور للاحتكارات و بالتالي الصراع و الحروب بين الدول أمر لا مفر منه و الحل حسب رأيه يتمثل في إعادة توزيع الثروة و تطوير الاستثمارات وطنيا ....و بالإضافة إلى ذلك ظهرت عدة دراسات من قبل الاشتراكيين لعل من أبرزها :
كتاب لينين "**الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**"الذي بيّن أنها تتميز بخمسة صفات و هي التالية :
- تمركز الإنتاج و الرأسمال إلى حد ظهور الاحتكارات- اندماج رأس المال المالي بالصناعي
- تشكل اتحادات رأسمالية احتكارية تقتسم العالم

[2] - Sammut (Carmel): **L'impérialisme capitaliste Français et la nationalisme Tunisien, op.cit** .p 62

انجلترا التجاري تميز بالمملكتين بالعديد من أوجه التشابه ، سواء من حيث ازدياد أهمية السوق بالنسبة لكل من فرنسا و انجلترا أو من حيث احتداد التنافس. لكن ذلك لا ينفي وجود العديد من الاختلافات ، و في هذا السياق يمكن أن نستنتج من خلال الوثائق السابقة أن أوجه التشابه للتنافس الفرنسي الانجليزي ، بالسوق التونسية و المغربية منذ بداية الحماية إلى أواخر العشرينات تميزت بالخصوصيات التالية:

- كان نظام الحماية الذي فُرض على محمد الصادق باي بتونس في 12 ماي 1881 من قبل فرنسا و كذلك على السلطان المغربي مولاي حافظ في 30 مارس 1912 من خلال معاهدة نوفمبر 1912 بين اسبانيا و فرنسا حول المغرب ، أحد العوامل الرئيسية التي جعلت انجلترا تحافظ خلال فترة طويلة بالمملكتين على حضور تجاري متميز ، بل دعّمت وجودها سواء على المستوى الكمّي أو على مستوى القيمة ، و ذلك على عكس نظام الإلحاق Annexion الذي فرض على الجزائر سنة 1830 [1] . فلا غرابة في ظل هذه الظروف ان تحتل انجلترا المرتبة الثانية بالسوق المغربية و التونسية على مستوى الواردات التونسية و المغربية من الخارج و كان ذلك بالخصوص في الفترة الممتدّة منذ بداية الحماية إلى أواخر فترة العشرينات (بالنسبة لتونس) و بداية الثلاثينات (بالنسبة للمغرب الأقصى) بل إن حضورها تدعّم خصوصا أثناء فترة الحرب العالمية الأولى مما فاجأ أنصار نظام الإلحاق بفرنسا و أثار نقدهم الشديد [2]:

فبالنسبة للمملكة التونسية ، فان قيمة وارداتها من انجلترا ارتفعت من 3.723.630 فرنك سنة 1865 إلى حوالي 5.767.772 فرنك سنة 1892 و ذلك يعني انه بالمقارنة مع مؤشر مائة سنة 1865 فان مؤشر تطور الواردات التونسية من انجلترا قدر سنة 1892 54.89% [3] و ذلك يعني أن الهيمنة الفرنسية على تونس لم تمنع انجلترا من تدعيم حضورها التجاري و ذلك على عكس الجزائر [4] ، بل يمكن التأكيد أيضا أنّ هذا الحضور تكثف بين 1907 و 1924 بصفة خاصة . فمثلا سنة 1907 وانطلاقا من الجداول السابقة نلاحظ أنّ مؤشر تطور واردات تونس من انجلترا قدر بحوالي 168.40% بالمقارنة مع مؤشر مائة سنة 1865 ، أي أنّ واردات تونس من انجلترا ارتفعت بحوالي مرة و نصف وتواصل تدعم هذا الحضور أثناء الحرب الامبرياليّة الأولى حيث استغلت انجلترا الخسائر ألفادحة التي تكبدتها فرنسا على مستوى أسطولها

---

1 - Archive de Quai d'Orsay : Ministère des relations extérieures série , N.S ,Tunis 1856-1916 -

2 - **نفس المصدر السابق**

3 - للحصول على المؤشرات اعتمدنا القاعدة الرياضية التالية: (ب/أ x 100)-100

4 Denon(Jean):**Le Régime Douanier du Maroc et le développement du commerce marocain** , Paris, Emile la Rose , 1910 p,p 171-172

البحري ، وكذلك صناعتها لتدعم حضورها بالسوق التونسية فمثلا سنة 1916 قدرت واردات تونس من انجلترا بحوالي 29.444.208 فرنك فرنسي. و ذلك يعني أن مؤشر التطور قدر بحوالي 410.50% بالمقارنة مع مؤشر سنة 1892. أي إن قيمة واردات تونس من انجلترا ازدادت حوالي أربع مرات خلال الأربعة و عشرين سنة و لقد تواصل هذا الحضور التجاري الانجليزي المتميز حتى بداية العشرينات أي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن ترتفع قيمة الواردات التونسية من انجلترا إلى حوالي 102.772.949 ألف فرنك سنة 1922، و ذلك يعني أنّ مؤشر التطور يقدر في هذه السنة بحوالي 931.41 % بالمقارنة مع مؤشر سنة 1907 أي انه ارتفع حوالي تسعة مرّات و نصف . و هكذا يمكننا التأكيد على كون ألفترة الممتدّة بين الحرب العالمية الأولى و بداية العشرينات مثلت "العصر الذهبي" للحضور التجاري الانجليزي بتونس حيث استغلت الامبرياليّة الانجليزية تدهور أوضاع حليفتها العسكرية و منافستها التجارية لتكثف وجودها بالسوق التونسية لكن منذ منتصف العشرينات استعادت فرنسا زمام المبادرة لتدعم وجودها و تجعل الحضور الانجليزي يتراجع ، فلا غرابة أن لا تمثل واردات تونس من انجلترا سنة 1926 سوى 28.193.896 فرنك فرنسي و ذلك يعني أن مؤشر التراجع قدر بـ -72.56 % و لكن رغم ذلك تبقى النسبة مرتفعة بالمقارنة مع ألفترة التي سبقت الحماية . إذن ما يمكن التأكيد عليه بالنسبة لتونس أثناء ألفترة الممتدة بين 1881 و 1922 تميزت بأهمية الحضور التجاري الانجليزي و تدعّمه طيلة هذه ألفترة وخصوصا بين 1916 و 1922 و بالتالي مثلت أول منافس لفرنسا بالسوق التونسية . فكيف كانت الأوضاع بالمغرب الأقصى ؟

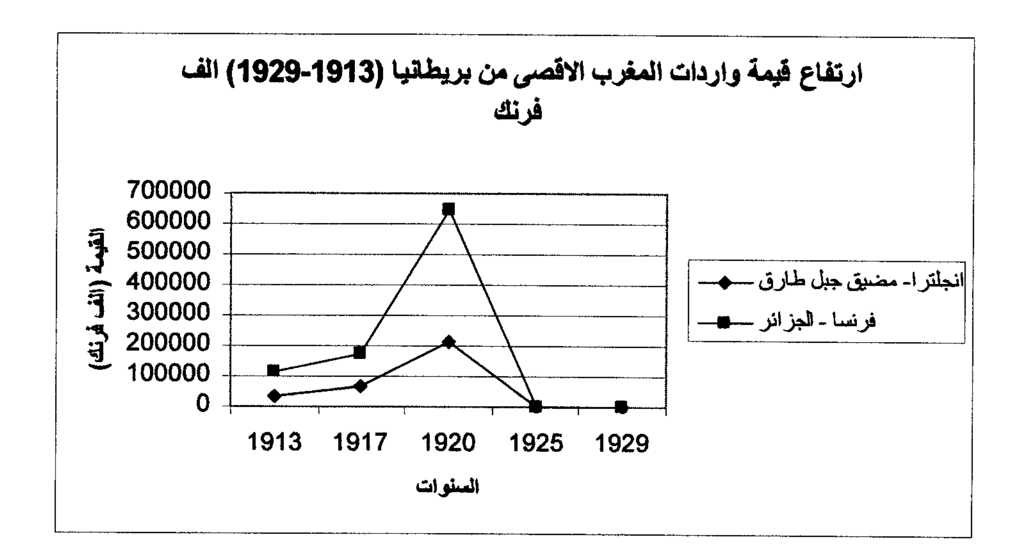
- مظاهر التفوق الانجليزي بالسوق المغربية و خصائصه بين 1912-1929

جدول عدد3: ارتفاع قيمة واردات المغرب الأقصى من بريطانيا العظمى أثناء فترة الحماية (1923-1929)

الدول	1913	1917	1920	1925	1929
أنجلترا– مضيق جبل طارق	31675.650	69192.489	212138.926	203292.000	38717.000
فرنسا – الجزائر	110645.9	170638.980	648133.487	735912.000	406646.000

المصدر : French Zone ; Imports and Exports F.O.F 37/7081 :

رسم بياني عدد3:



المصدر: انجاز المؤلف

تميزت أوضاع المملكة المغربية بتشابه كبير بالمقارنة مع ما حدث بتونس ، سواء على المستوى الكمي أو على مستوي القيمة ، ذلك أنّ واردات المغرب الأقصى من انجلترا شهدت نموا غير مسبوق جعل العديد من أنصار الاستعمار المباشر يعتبرون المغرب الأقصى بلدا أجنبيا[1] مقارنة مع الجزائر ، ومن الواجب تحريره ممّا سموه "الاستعباد الأجنبي"[2] و خصوصا الانجليزي. فهل تؤيد الأرقام ما ذهبوا إليه؟

نلاحظ من خلال الرسوم البيانية و الجداول السابقة الذكر سواء التي تحصلنا عليها من أرشيف الخارجية البريطانية F.O أو مصادر الحماية الفرنسية ، فكلها تؤكد تكثف الحضور الانجليزي و بالتالي محافظتها على مكانة متميزة كما هو الحال في تونس ، فلا غرابة في ظل هذه الأوضاع أنّ تتطور واردات المغرب الأقصى من انجلترا و مضيق جبل طارق[3] من حوالي 13.000.00 مليون فرنك سنة 1906 إلى حوالي 31.675.650 سنة 1913 مليون فرنك فرنسي كما أكدت على ذلك وثائق الخارجية البريطانية وذلك يعني العديد من الدلالات :

*فرض معاهدة الحماية الفرنسية على جزء من المغرب الأقصى في 30 مارس 1912 لم يمكن فرنسا من الهيمنة شبه المطلقة على السوق المغربية على غرار ما حدث بالجزائر.

*الحضور التجاري الانجليزي بالسوق المغربية على مستوى القيمة شهد نسقا تصاعديا .

فبالمقارنة مع مؤشر مائة لسنة 1906 فإن مؤشر تطور واردات المغرب من انجلترا سنة 1913 ، أي

1 - Dugard (Henry): **le Maroc en 1919** ,Payot, Paris 1919, p 96

2 - **نفس المصدر السابق 98**

3 - **مضيق جبل طارق:** أصبح تحت الهيمنة الانجليزية منذ 1704 و مازال تحت سيطرتها إلى اليوم و نظرا لقربه من المغرب ، فانه مثل قاعدة أساسية للتبادل التجاري بين المغرب و انجلترا.

بعد حوالي سنة على فرض نظام الحماية قدّر ب143.6% أي أنه تضاعف حوالي مرّة و نصف و احتلت بذلك المرتبة الثانية بعد فرنسا التي ارتفع مؤشر تطور صادراتها إلى تونس بـ 166% ، و على غرار ما وقع بالبلاد التونسية ، فان الحرب الامبرياليّة الأولى مثلت فرصة مناسبة لانجلترا لتدعيم حضورها بالسوق المغربية ، فلا غرابة ان ترتفع قيمة واردات المغرب الأقصى من السوق الانجليزية سنة 1917 إلى حوالي 69.192.484 ألف فرنك فرنسي ، أي ان مؤشر تطور واردات المغرب من انجلترا سنة 1917 قدّر بحوالي 432.24 % بالمقارنة مع مؤشر مائة سنة 1906 أي انه ارتفع أربع مرّات و نصف طيلة اثني عشرة سنة وعلى غرار ما وقع بالبلاد التونسية فان السنوات الأولى التي تلت الحرب العالمية و فترة العشرينات عموما شهدت أيضا تكثف الحضور الانجليزي بالمغرب الأقصى بطريقة غير مسبوقة حيث سجلت سنة 1920 ارفع نسبة خلال ألفترة الممتدة بين 1912 و 1930حيث قدرت بحوالي 212.138.126 ألف فرنك فرنسي و ذلك يعني أنّ مؤشر تطور الواردات المغربية من السوق الانجليزية قدّر بحوالي 569.72 % بالمقارنة مع مؤشر مائة لسنة 1913 أي إن حاجيات السوق المغربية من انجلترا ازدادت ستّة مرات بين 1913 و 1921 . و لقد تواصل هذا الحضور التجاري الانجليزي المتميز طيلة فترة العشرينات بالرغم من تراجعه الطفيف مع بداية الأزمة ،فمثلا قدرت قيمة الواردات المغربية من انجلترا سنة 1926 بـ 193.993 % و هي نسبة مرتفعة جدا بالمقارنة مع ألفترة الأولى للحماية و ذلك رغم بداية التراجع بالمقارنة مع سنة 1920 حيث قدر مؤشر التراجع بحوالي 8.55-% و كان ذلك إعلانا عن بداية تراجع الحضور التجاري الانجليزي بالسوق المغربية.

و هكذا إذن يمكننا القول أنّ نظام الحماية ، و العديد من العوامل الأخرى كما سنرى لاحقا ، سمحت لانجلترا المحافظة على مكانة تجارية متميزة بكل من تونس و المغرب ، و بالتالي منافسة فرنسا بإحدى مجالاتها الاستعمارية ، و ذلك على عكس الوضع بالجزائر حيث قدّرت وارداتها من السوق الفرنسية سنة 1910 بـ 91 % و حوالي 9 %[1] بالنسبة لبقي القوى الرأسمالية المنافسة لفرنسا .فهل يعني ذلك التفوق على فرنسا؟

إن الأرقام المتعلقة بكل من واردات فرنسا من السوق التونسية و المغربية تبين ما يلي:

- بالنسبة للسوق التونسيّة نلاحظ أنّ ازدياد مكانة انجلترا التجارية بالسوق التونسية منذ بداية الحماية إلى بداية العشرينات لا يعني تراجع نفوذ فرنسا و لكنه منع هيمنتها شبه المطلقة بهذه المملكة وذلك على عكس الجزائر، و هذا ما أكدته المعطيات الإحصائية و الرسوم البيانيّة السابقة الذكر و التي أكدت أنّ حجم واردات تونس من فرنسا ارتفع من حوالي 9.603.009 ألف فرنك سنة 1865 إلى حوالي 80.264.996 سنة 1912 و ذلك يعني أن مؤشر التطور قدر 753.83 % حوالي

[1] - يمكن الرجوع إلى : Ministère des Relations extérieures : Série N.S , Tunis 1856-1916 ;Dossiers n°1 ; 1912-1913

سبع مرات بالمقارنة مع مؤشر مائة سنة 1865. لكن أثناء الحرب العالمية الأولى شهد النفوذ التجاري الفرنسي بالسوق التونسية تراجعا هاما و ذلك في وقت تدعم فيه النفوذ الانجليزي ، حيث قدرت واردات تونس سنة 1916بـ 54.837.946 ذلك يعني أن مؤشر التراجع قدر بـ 31.66-% لكن فرنسا تمكنت من استعادة مكانتها التجارية بالمملكة التونسية حيث قدّرت صادراتها سنة 1921 بحوالي 367.549.359 ذلك يعني أن مؤشر التطور قدر بـ357.85% أي إن وزن السوق التونسية ازداد في فترة وجيزة لا تتجاوز تسع سنوات حوالي ثلاث مرات و نصف و تواصل ازدياد هذا النفوذ خصوصا منذ النصف الثاني من فترة العشرينات أي في الوقت الذي شهد أثناءه النفوذ الانجليزي تراجعا حيث وصلت واردات تونس من انجلترا إلى أدنى مستوياتها سنة 1926 بالمقارنة مع بداية الحرب العالمية الأولى. و هكذا يمكن القول إن التنافس التجاري الانجليزي الفرنسي بالسوق التونسية كان حادا منذ بداية الحماية و تكثف أثناء الحرب العالمية الأولى ، لكن بالرغم من تراجع نفوذ فرنسا في بداية الحرب فان معاملاتها التجارية شهدت تطورا هاما خاصة منذ بداية العشرينات إلى بداية الثلاثينات .

أمّا بالنسبة للسوق المغربية فنستنتج من خلال الإحصائيات و الرسوم البيانية ما يلي:

كانت الأوضاع شبيهة بما حدث التونسية حيث شهد نمو الواردات المغربية من السوق الفرنسية نسقا سريعا فبعدما كانت تقدر بـ19.256.000 ألف فرنك سنة 1906 فإنها وصلت إلى ألف فرنك110.645.889 ألف فرنك سنة 1913، أي ان مؤشر التطور قدّر بـ 474.60 %فازداد حوالي خمس مرات ، و بالرغم من ضعف نسق التطور أثناء الحرب و السنوات التي تلتها ذلك أنّ مؤشر التطور سنة 1919 قدر بـ 2.19 % بالمقارنة مع مؤشر مائة سنة 1917 في الوقت الذي قدر فيه مؤشر التطور بالنسبة لانجلترا بـ 30 % .

و هكذا يمكننا التأكيد أنه بالرغم من ازدياد مكانة فرنسا بالسوق المغربية في بداية الحماية حيث كانت هذه الأخيرة تورد من فرنسا حوالي59.4 % من حاجياتها في حين وصلت بالجزائر إلى حدود 91 % في نفس الفترة[1]، لكن بعد الحرب العالمية الأولى، و على غرار ما وقع بتونس، شهد النفوذ الفرنسي بالسوق المغربية ارتفاعا سريعا حيث قدر حجم الواردات المغربية من فرنسا بحوالي 1.017.833 ألف فرنك سنة 1926 أي أنها ازدادت ست مرات مقارنة مع 1919.و هكذا يمكن القول انه على عكس الجزائر فانه بكل من تونس و المغرب، و نتيجة لعدة عوامل و من بينها نظام الحماية كما سنرى ذلك لاحقا، تمكنت انجلترا من المحافظة على امتيازات تجارية هامة بكل من السوق التونسية و المغربية فاقت كل

1- Ministère des Relations extérieures : série , N.S ,Tunis 1856-1916 .Dossier n°1 : 1912- 1913
Titre du dossier : Douanes,Reformes Douanières,Dénonciation du Traité Franco -Britannique de 1897et régime douanier des tissus de coton

القوى الأوروبية الأخرى مثل ايطاليا و ألمانيا ، فعلى سبيل الذكر ، قدرت واردات تونس من ايطاليا سنة 1912 بحوالي 8.978.4 بينما من انجلترا فاقت 14.544.208 ألف فرنك فرنسي و سنة 1916 فاقت صادرات انجلترا إلى تونس الصادرات الايطالية بحوالي 5 مرات ، أمّا بالمغرب فنذكر مثلا ألمانيا المنافس الثالث لفرنسا بالسوق المغربية ، فان حجم صادراتها إلى المغرب قدّرت سنة 1913 بحوالي 31.675.650 ثم انهارت تماما أثناء الحرب العالمية الأولى[1] لتترك المجال واسعا لتدعّم النفوذ الانجليزي كما رأينا ذلك سابقا و بدرجة أقل النفوذ الأمريكي[2] ، و هذا ما يجعلنا نستنتج و نؤكد أنّ انجلترا طيلة ألفترة الممتدّ'بين 1881و 1924، ، مثلت أهم المنافسين لفرنسا بالسوق التونسية و المغربية. لكن ذلك تواصل إلى حدود الثلاثينات و بالتالي فلئن كانت لفرنسا العديد من مجالات التنافس مع ايطاليا ، فإن لها أيضا منافسات حادّة مع انجلترا في العديد من المجالات و بأكثر حدة من ايطاليا و بالخصوص في المجال التجاري و هي خاصية مشتركة لكل من تونس و المغرب الأقصى . لكن بالرغم من أوجه التشابه الكبيرة لكل من المغرب و تونس فيما يخص التنافس التجاري فان ذلك لا ينفي وجود بعض أوجه الاختلاف و لقد برزت من خلال الرسوم البيانية والجداول على المستويات التالية:

- زمنيا: لئن تمكنت فرنسا منذ منتصف العشرينات من استعادة زمام المبادرة بالسوق التونسية وتمكنت من الحد من النفوذ الانجليزي منذ بداية العشرينات ، فان المغرب بالرغم من تدعم نفوذها فإنها لم تتمكن من الحد من النفوذ الانجليزي بصفة كبيرة ، إلا منذ بداية الثلاثينات و بصفة مؤقتة[3] و ذلك بالرغم من تنازل انجلترا عن امتيازاتها الجمركية سنة 1937[4].

- من حيث القيمة: إن الحضور الانجليزي على مستوى التجارة بالمغرب الأقصى فاق بكثير الحضور بتونس و ذلك يعكس أهمية السوق التجارية المغربية بالنسبة لانجلترا فعلى سبيل الذكر قدرت قيمة واردات المغرب الأقصى من انجلترا سنة 1917 بحوالي 69.162.484 ألف فرنك بينما لم تتجاوز قيمة الواردات التونسية[5] 29.444.601 في نفس ألفترة و ذلك يعني إن الحضور الانجليزي بالمغرب الأقصى يفوق أكثر من الضعف مثيله بتونس. فلا غرابة في ظل هذه الظروف إن تصر انجلترا و لفترة طويلة نسبيا بالمقارنة مع تونس على المحافظة على امتيازاتها التجارية و

---

[1] - FO 371/7081

[2] - حجم واردات المغرب الأقصى من الولايات المتحدة ارتفع من 1126.332 ألف فرنك سنة 1913 إلى حوالي 40219.850 سنة 1920 ، أما تونس فان حجم وارداتها من الو م ارتفع من 6592.692 سنة 1912 إلى 84185.897 سنة 1921 . ورد ذلك في:
ق FO 371/7081 Archive de Quai d'Orsay : Ministère des Relations extérieures: série , N.S ,Tunis 1910-1920

[3] - Encyclopédie coloniale et maritime :Ouvrages Encyclopédique illustrée en 8 volumes préface par M. Petri :Ancien ministère des colonies , Tome 2, p 277

[4] - نفس المصدر السابق

[5] - Ministère des Relations extérieures : série , N.S ,Tunis 1885-1916 .Dossier n°1 : 1911-1913 ; Titre du dossier - Douanes,Réforme Douanières,Dénonciation du traité Franco-britannique de 1897et régime douanier des Importations et Exportations

القضائية و هي آخر دولة أوروبيّة حافظت على هذه الامتيازات بالمغرب [1]،إنّ شرح المعطيات الإحصائية سابقة الذكر مكنتنا من الوصول إلى استنتاج مفاده أن كلّ من تونس و المغرب الأقصى مثلت أثناء فترة هامة من الحماية الفرنسية مجالا" لحرب تجاريّة" بين بريطانيا العظمى (أول قوّة متوسطيّة خلال هذه الفترة) و فرنسا (و ذلك على عكس ما تروج له بعض الكتابات الفرنسية كما سنرى ذلك لاحقا)، لكن هذا التنافس بالسوق المغربية و التونسية شمل العديد من المواد سواء الأولية أو الفلاحيّة أو المواد المصنّعة و خاصة المنسوجات القطنية التي مثلت إحدى أهم المواد الموردة من قبل تونس و المغرب على حد ّسواء، و لكنها مثلت أيضا إحدى مجالات التفوق الانجليزي الكبير على حساب فرنسا و مثّل التنافس بين الدولتين في هذا المجال "حربا تجارية حقيقية" تطلبت من فرنسا عشرات السنين لاستعادة السيطرة عليها خاصة بتونس.

ب- هيكلة الواردات التونسية و المغربية:تفوق المنسوجات القطنية الانجليزية بالمملكتين و ردود فعل فرنسا

- إنّ التنافس الفرنسي بالسوق التونسية و المغربية أثناء فترة الحماية برز بوضوح من خلال ازدياد مكانة انجلترا كميا على مستوى صادراتها للمملكتين و محافظتها طيلة فترة هامة من نظام الحماية على المرتبة الثانية فيما يخص واردات كل من تونس و المغرب من الخارج، لكن شرح هيكلة واردات المملكتين يبرز تركز التنافس في بعض الأنشطة و من بينها النسيج التي كانت أثناء فترة الحماية محتكرة من قبل انجلترا بتونس و المغرب

***التفوق الانجليزي بتونس 1881- 1922 :**

تواصل التنافس الانجليزي الفرنسي بالمملكة التونسية أثناء فترة الحماية في الميدان الاقتصادي لفترة طويلة نسبيا في العديد من المجالات التجارية و لعل من ابرز الأدلة على ذلك عدم تخلي انجلترا عن امتيازاتها الاقتصادية التي منحتها معاهدة 1875 سوى سنة 1896[2]. لكن مع إصرارها على المحافظة على امتيازاتها في المنسوجات القطنية بل و تدعيمها [3] لأنّ هذه المادة المصنّعة تحتل المرتبة الأولى على مستوى صادرات انجلترا لتونس و يعاني هذا القطاع عموما من مشاكل على مستوى الترويج . و في هذا السياق مثلت المنسوجات مجالا للتنافس الحاد بين فرنسا و انجلترا بالسوق التونسية على غرار السوق المغربية و إن كان ذلك في فترات متفاوتة برز ذلك من خلال المعطيات التالية:

---

[1] انجلترا تعتبر من آخر الدول ، إلى جانب الو م الأمريكية ، التي حافظت على امتيازاتها القنصلية و لم تتخلى عنها إلا في سبتمبر 1937

[2] Journal officiel ;8 Octobre .1897

[3] معاهدة 1897 الانجليزية الفرنسية حول تونس ألغت معاهدة 1875 لكنها أعطت امتيازات جديدة في ميدان المنسوجات القطنية حيث خفضت الضرائب المفروضة عليها من 8 % إلى 5 %: نفس المصدر السابق

إن الرسوم البيانية السابقة و المعطيات الإحصائية تبين التفوق الانجليزي على حساب فرنسا في هذا المجال منذ 1865[1] أي قبل فترة الحماية ، فأثناء هذه ألفترة ،بالرغم من تفوق فرنسا على مستوى مجموع الواردات ، فإن المنسوجات القطنية احتلت فيها انجلترا المرتبة الأولى بحوالي 80%[2] و ذلك بالرغم من فرض فرنسا هيمنتها العسكرية و السياسية بين 1881و 1884[3]لكن ما يثير الانتباه أنّ انجلترا أثناء حوالي ثلاثين سنة واصلت احتكارها للمنسوجات القطنية بالسوق التونسية فمثلا سنة 1905احتلت المرتبة الأولى بحوالي 55.65 % من مجموع الصادرات القطنية للسوق التونسية، بينما لم يتجاوز نصيب فرنسا 28.94 % في حين إن الوضع بالسوق الجزائرية كان مغايرا تماما حيث لم يتجاوز نصيب انجلترا في هذا المجال 1 % بينما قدّر نصيب فرنسا 98 % ، و ذلك يؤكد ما ذهب إليهCarmel Sammut من أنّ نظام الحماية بتونس[4] و كذلك بالمغرب يمثّل خاصية من خاصيات النظام الامبريالي و تجسيدا له ، فمقابل التنازل عن مصالح سياسية لفرنسا حافظت الدول المنافسة لها على العديد من المصالح الاقتصادية و من أبرزها انجلترا التي أصرت على الدفاع عليها من خلال رفضها أي مساس بمعاهدة 1875 مقابل اعترافها بالوضع الجديد بتونس بعد 12 ماي 1881، فلا غرابة في ظل هذه الأوضاع إن يعترف البند الأول من المعاهدة السابقة الذكر بمصالح الدول الأجنبية و على رأسها انجلترا و لقد كان هذا النفوذ الانجليزي بتونس محل خلافات حادة بين الدولتين بالرغم من الاتصالات الفرنسية مع انجلترا لعدّة سنوات من أجل إلغاء معاهدة 1875، حيث استغلت فرنسا إعلان انجلترا عزمها عدم التخلي عن مصركما وعدت بذلك سابقا[5] لتطالبها بالتخلي عن امتيازاتها الاقتصادية بتونس مقابل اعترافها بالأمر الواقع بمصر و مدغشقر . و بالفعل أعلن في هذه ألفترة ريبوت وزير خارجية فرنسا عن استعداد دولته للتفاوض حول القضايا بالمستعمرات و خصوصا مدغشقر و تونس و ذلك في إطار رده على جملة المطالب التي قدّمتها فرنسا لبريطانيا العظمى في إطار المساومات الاستعمارية مع العلم أيضا أنّ وادي نغتن اقترح سنة 1890 ما يلي:

- إمضاء معاهدة جديدة انجليزية فرنسية حول تونس شبيهة بالمعاهدة المبرمة مع ايطاليا و تنتهي في نفس ألفترة أي سنة 1896 أو قبل ذلك.
- منح انجلترا حق الدولة الأكثر امتيازا تجاريا.

---

1 - . Cubisol (Ch): **Notices Abrégées sur la Régence de Tunis,** **op .cit** p p 76- 77

2 - **نفس المصدر السابق** 77

3 - Ministère des Relations extérieures: série , N.S ,Tunis 1885-1916 .Dossier n°1 : 1885- 1913- Titre du dossier : Douanes,Reforme Douanières,Dénonciation du Traité Franco-Britannique des Importations et

4 - Sammut (Carmel): **L'impérialisme capitaliste Français et le nationalisme Tunisien,op .cit** . Ip 64-

5 - ناصر السبيعي(عبد الله): **المفاوضات البريطانية العثمانية حول مصر 1885- 1887** . مقالة وردت بالمجلة التاريخية المغربية عـدد 29- 30 ، جويلية 1889

- اعتراف انجلترا بصفة شكلية بالحماية الفرنسية على مدغشقر.

لكن لماذا هذا الإصرار الفرنسي على إلغاء الامتيازات الاقتصادية الانجليزية أو الحد منها؟

في الواقع ، فان الحكومة الفرنسية تعرّضت لانتقادات حادة من قبل أصحاب الغرف التجارية و أنصار الإلحاق الذين اعتبروا أنّ تونس إلى حدود هذه ألفترة تبقى أجنبية بالمقارنة مع الجزائر ، و بالإضافة إلى ذلك فان فرنسا في بداية التسعينات من القرن العشرين ، مازالت تعاني من مخلفات الأزمة الدورية للنظام الرأسمالي بين 1873 و 1876 ، و ذلك بالرغم من السياسة الحمائية التي انتهجها الجمهوريون الليبراليون لحل المشاكل الاقتصادية الناجمة عن هذه الأزمة سواء بالمتربول أو بالمستعمرات ، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن تعطي امتيازات لبعض المواد الفرنسية التي تدخل تونس أو المواد التونسية التي تدخل فرنسا مثيرة بذلك غضب الحكومة الانجليزية التي اعتبرت ذلك على لسان سالسبوري خرقا فاضحا لمعاهدة 1875 و أضاف سالسبوري بقوله"...إن الامتيازات التجارية التي حصلت عليها فرنسا سنة 1890 بتونس في بعض المنتجات كانت على حساب رعايا بريطانيا العظمى بتونس و التي اعترفت فرنسا بالمحافظة عليها من خلال معاهدة 1881 فردّ Lytton على هذه الاحتجاجات بالقول "...إن ما قامت به فرنسا يعتبر رد فعل مشروع على ما قامت به انجلترا بزانزيبار ..." إذن يمكن القول أنّ مسألة التنافس الفرنسي الانجليزي بتونس على المستوى التجاري من السمات البارزة للعلاقات بين الدولتين منذ 1881 حتى بداية العشرينات من القرن العشرين حيث أصرّت انجلترا على المحافظة على هذه الامتيازات و خصوصا في ميدان صناعات النسيج ، خاصة بعدما واجهت الحكومة الانجليزية موجة حادة من الانتقادات بعدما أشيع خبر مفاوضاتها مع فرنسا و إمكانية تخليها عن الامتيازات الاقتصادية التي يتمتع بها التجار الانجليز و رعايا انجلترا بتونس، فداخل البلاد التونسية أصدر في هذه ألفترة رعايا انجلترا العديد من مذكرات الاحتجاج التي تنتقد السياسة الجمركية القنصلية لفرنسا تجاه رعاياها ، معتبرين ذلك خرقا فاضحا لمعاهدة 1875و هذا ما أكد عليه قنصل انجلترا العام بتونس. و بالفعل فان هذه المسالة أثارت جدلا واسعا بفرنسا و انجلترا .

- فبفرنسا أعلن وادينقتن أنّ الراديكاليين الفرنسيين مثل كليمنصو [1] و لاكروا و فلوكي [2] ، طالبوا بضرورة مقايضة انجلترا بتنازل فرنسا عن مطالبتها بالانسحاب من فرنسا مقابل التنازل عن كل الامتيازات الاقتصادية بتونس و السماح أيضا لفرنسا بإلحاق هذه المملكة على غرار ما تم بالجزائر [3]، بل

- [1] **كليمنصو(جورج)** : شخصية سياسية فرنسية عاش بين 1841- 1929 ، تقلد عدة مناصب منها نائب بالبرلمان بداية من 1876، و كان سياسيا ينتمي إلى اليسار الراديكالي حيث عارض بشدة سياسة جول فيري الاستعمارية ، و شغل أيضا منصب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية (1906-1909) قمع بشدة الغال ووقعت قطيعة بينه و بين الاشتراكيين ، عاد إلى السلطة سنة 1919 ، واصل الحرب و كان على رأس المفاوضين بفرساي لكنه سنة 1920 هزم بشدة إضرابات العمال في الانتخابات الرئاسية.

- [2] **فلوكي شارل** : شخصية سياسية فرنسية عاش بين 1828- 1896 شغل عدة مناصب أهمها رئيس مجلس الوزراء سنة 1888 و كان من المناهضين لحرب البربر.

- [3] ناصر السبيعي(عبد الله): **المفاوضات البريطانية العثمانية حول مصر 1885- 1887** : المجلة التاريخية المغربية عدد 29- 30 ، جويلية 1889

و ذهب وادينغتن إلى أكثر من ذلك، حيث أعلن أنّ عدم وصول انجلترا و فرنسا إلى تفاهم حول تونس ومصر ، ربما يساهم في سقوط الحكومة الحالية المتعاطفة مع انجلترا و تعوض بحكومة معادية لانجلترا [1] فهل وصلت الأمور إلى هذا الحدّ أم أن هذا التصريح يندرج في باب المناورات من أجل الضغط على انجلترا من اجل التنازل ؟

- ما هو متأكد لدينا من خلال الوثائق ، أن الانقسامات في صفوف الفرنسيين إلى قسم مناهض لانجلترا و أخر من أنصار التحالف معها أمر واقع ، لكن ما هو متأكد لدينا أيضا ، أن هذه الخلافات حول تونس ساهمت في توتر العلاقات الفرنسية الانجليزية خاصة و أنها تزامنت مع خلافات أخرى بإفريقيا ومنها مسألتي زانزيبار[2] و فاشودة · لكن هذا الجدل سواء على مستوى الأحزاب السياسية أو داخل البرلمان ، لم يقتصر فقط على فرنسا بل شمل أيضا انجلترا و في هذا السياق لئن أعلن في بداية 1890 سالسبوري عن استعداد حكومته لمعالجة القضايا الخلافية الفرنسية الانجليزية حول تونس و مدغشقر وزانزيبار . و أعلن أيضا انه من حيث المبدأ مستعد للتخلص من معاهدة 1875، في نفس الوقت الذي تلغى فيه الامتيازات الايطالية بتونس[3] و ربط ذلك أيضا بمسألة إعلان فرنسا عن تنازلها عن أي مطلب بمصر[4]. فهل كان هذا الموقف الانجليزي مبدئيا ، أم مناورة انكليزية نظرا لاعتبارها أنّ الخلاف الفرنسي الايطالي من الصعب حله و ربما يدوم فترة طويلة؟

- مهما كانت خفايا مواقف المحافظين الانجليز بقيادة سالسبوري ، فقد وقعت مجابهته باحتجاجات غير متوقعة من قبل الغرف التجارية للنسيج و خصوصا بمانشستر و هذا ما جعل سالسبوري يتراجع عن وعوده السابقة بالتنازل عن الامتيازات الاقتصادية بتونس حيث أرسل في هذا السياق رسالة لوادينغتن و ممّا ورد فيها نذكر:"... إنّه على عكس ما كنت اعتقد ، فان حجم التجارة الانجليزية مع تونس، و بالخصوص في ميدان المنسوجات القطنية اكبر مما كنت أتوقع[5]" و حسب ما يبدو فان سالسبوري أرسل هذا التوضيح حتى لا يعتقد وادينقتن أنّ إلغاء معاهدة 1875 أصبح أمرا واقعا مستقبليا ، و حتى لا يعلن للغرف التجارية الفرنسية التي ما فتئت تطالب بإلغاء هذه المعاهدة و خصوصا الغرف التجارية التالية روون و بوردو[6] التي أعلنت العديد من المرات أن المنافسة الانجليزية في ميدان المنسوجات القطنية و معاهدة 1875 قد أضرّتا بمصالحها ، لكن بعد أربع و عشرين ساعة من الإعلان الانجليزي وجه ليتون[7] سفير فرنسا بلندن رسالة إلى وادينغتن يطالبه فيها بعدم إعلان أي شيء بصفة رسمية فيما يخص ما

---

1 - F.O/27/2577 Waddington to Salisbury 13 July 1890

2 - **زانزيبار**: جزيرة بالمحيط الهندي تقع على بعد ثلاثين كلم من إفريقيا الشرقية ، كانت محل صراع بين العديد من القوى الأوروبية أثناء القرن التاسع عشر ، حيث كانت منطلقا للمستكشفين البريطانيين في اتجاه البحيرات الكبرى و وادي النيل، و أصبحت سنة 1890 محمية بريطانيّة. و مقابل ذلك أعطت لألمانيا-التي كانت تنافسها على هذه الجزيرة – جزيرة الهيلوغولند و المنطقة الساحلية

3 - F.O/27/2577 Waddington to Lytton14 July 1890

4 - Marsden(Anthur): **British Diplomacy and Tunis** ;**op.cit** P120

5 - **نفس المرجع السابق** ص 120- 121

6 - **نفس المرجع السابق** ص 120- 121

7 - **ليتون**: شخصية سياسية بريطانية ، شغل عدة مناصب منها سفير لفرنسا في باريس إلى حدود 1879

أعلنت عنه انجلترا سابقا حول معاهدة 1875. و لقد فسر سالسبوري التراجع الانجليزي بقوله "...إن موقفنا السابق اعتمدنا فيه على معطيات إحصائية غير دقيقة قدمتها لنا وزارة التجارة، ذلك أن المنسوجات القطنية[1] مروّجة بالسوق التونسية أكثر مما كنا نتوقع و لذلك فإننا نعلن استثناء المواد المصنعة من المنسوجات القطنية من هذا التنازل ..." و أضاف سالسبوري بقوله "... لا بدّ من الإشارة أيضا إلى أن المصنوعات الانجليزية يجب أن تخضع لضريبة جمركية لا تفوق 10% في أقصى الحالات أي تكون شبيهة بالضرائب المعمول بها في تركيا و مصر و العديد من بلدان إفريقيا..." [2] و لقد اثار هذا الموقف الانجليزي الاستياء لدي الأوساط السياسية الفرنسية و خصوصا الحكومية و أصحاب المصالح التجارية بتونس، و خصوصا الغرف التجارية للمنسوجات القطنية و هذا ما أعلنه وزير خارجية فرنسا ريبوت[3] و أكده لاحقا وادينقتن في 18 جويلية 1890 عارضا في نفس الوقت مساومات جديدة حول تونس و مما نصت عليه نذكر:

- اعتراف انجلترا بمطالب فرنسا بمدغشقر[4] و ببحيرة تشاد
- تخلي انجلترا عن امتيازاتها الاقتصادية بتونس و ذلك مقابل اعتراف فرنسا بالحماية الانجليزية حول زانزيبار. فكيف كان رد فعل انجلترا؟

لم تقبل انجلترا بهذه المساومات الفرنسية و أعلن سالسبوري في رسالة لوادينقتن أن العرض الفرنسي غير واقعي و أضاف انّه يشعر بالمرارة من الموقف الفرنسي الذي جعله يستنتج انه اخطأ في مواقفه السابقة المساندة لفرنسا و بالخصوص رفضه للمؤامرات التي كانت تحيكها ايطاليا ضد فرنسا بتونس [5]، و أضاف أيضا بقوله أن موقف انجلترا حول الخلافات الانجليزية الفرنسية سواء حول تونس أو مصر أو غيرها يمكن تلخيصه في المبادئ التالية :

- الرفض القاطع للتنازل عن المصالح الاقتصادية الانجليزية بتونس مقابل اعتراف فرنسا بالحماية الانجليزية على زانزيبار

---

1 - F.O/27/2577 Salisbury to Lytton 16 July 1890 , Salisbury to Lytton 15 July 1890, Lytton to Salisbury 16 July 1890

2 - **نفس المرجع السابق ص 123**

3 - **ريبوت الكسندر**: شخصية سياسية فرنسية عاش بين 1843- 1922 ، كان أحد قادة الحزب الجمهوري المعتدل ، و شغل عدة مناصب منها وزير للشؤون الخارجية 1890- 1893 ، مهندس التحالف الفرنسي الروسي و شغل أيضا منصب رئيس مجلس الوزراء خمس مرات بين 1892- 1897

4 - **مسألة مدغشقر**: نظرا لأهمية موقعها الاستراتيجي فإنها مثلت مجالا حيويا للتنافس الأوروبي منذ بداية الفترة الحديثة و خصوصا أثناء القرن التاسع عشر حيث احتدّ التنافس بين بريطانيا العظمى و فرنسا حول هذه المنطقة و تمكنت الأولى من تحقيق نفوذ كبير بين 1810 و 1828 و بالخصوص في الربع الأخير من القرن التاسع عشر حيث أصبحت منذ 1869 الديانة البروتستانتية هي الديانة الرسميّة للدولة و كانت انجلترا متحالفة مع قبائل الميرينا أما فرنسا فإنها تحالفت مع قبائل ساكالان و أصبحت تسيطر على مواقع بالسواحل الشماليّة الغربية منذ 1838 و قرّرت منذ بداية 1883 القيام بحملة واسعة للسيطرة على كامل الجزيرة أفضت إلى فرض معاهدة حماية في 1 أكتوبر 1895 رفضت بريطانيا العظمى الاعتراف بها إلا بعدما قبلت فرنسا بتقديم تنازلات لهذه الدولة بمدغشقر

5 - F.O/27/2909 Salisbury to Lytton 21 Décembre 1888

- رفض مطلق لأي مراجعة للمعاهدات الفرنسية الانجليزية حول تونس إذا كانت لا تراعي مصالح الصناعات النسيجية بتونس[1]. و لقد برز هذا الموقف المتشدد بالمعارضة الشديدة للتجار الانجليز و خصوصا أصحاب المصانع بلانكشاير [2] لأي تنقيح لمعاهدة 1875و خصوصا البنود المتعلقة بالمنسوجات القطنية [3] ، و رفضها أيضا الخضوع لأي تشريعات فرنسية بتونس تتناقض مع هذه المعاهدة التونسية الانجليزية[4] ، و هذا الموقف الانجليزي الحازم جعل فرنسا تتراجع عن مواقفها السابقة و تقدم تنازلات تستجيب لأهم المطالب الانجليزية سواء بتونس أو ببعض المناطق الأخرى بأفريقيا .

ففيم يخص المسألة التونسية ، فإن فرنسا قبلت بمطالب سالسبوري بتونس و هذا ما أكّد عليه المرسوم الصادر بتاريخ 18 أكتوبر 1897 و ممّا ورد فيه نذكر:"....أمر علي في التصديق على الاتفاق الواقع بين المملكة التونسية و بريطانيا.»»[5]، لكن ما يهمنا بالخصوص المعطيات الصادرة في ألفصل الثاني من المرسوم حيث أعلن ما يلي"..أن القطنيات التي مصدرها انجلترا و مستعمراتها ... لا توظف عليها ، بالايالة التونسية، معاليم جمركية تزيد عن الخمسة بالمائة من قيمتها و في مراسي تنزيلها لا توظّف عليها معاليم أو ضرائب أخرى مهما كانت و يجري العمل بهذا الحكم إلى 21 جانفي 1912 ، و بعد ذلك إلى انقضاء الشهر من تاريخ عزم أحد المتعاقدين مع الآخر على إبطال هذا الحكم ..."[6]

إذن يمكننا أن نستنتج المعطيات التالية حول هذه المعاهدة و خصوصا الامتيازات المتعلقة بالمنسوجات القطنية :

- إنّ مسالة التنافس و الخلافات بين بريطانيا العظمى و فرنسا بالمملكة التونسيّة حول الامتيازات الاقتصاديّة كان محلّ جدل و خلافات حادّة بعد 1881 انجليزية- فرنسيّة.

- إن انجلترا و بعد حوالي اثنين و عشرين سنة من التمتّع بامتيازات اقتصادية و تجارية بتونس ، تخلت عنها لكن بشروط و لعلّ من أبرزها المحافظة على الامتيازات القطنية ، بل و تدعيمها حيث أصبحت الضرائب التي تخضع لها المنسوجات القطنية عند دخولها تونس لا تتجاوز 5 % من قيمتها بعدما كانت تقدّر هذه الضريبة بـ 8 % كما ورد ذلك بمعاهدة 1875[7].

---

1 - F.O/27/3003 Salisbury to Lytton 16 July 1890

2 - **لانكشاير**: مدينة مختصة في صناعة النسيج و توجد بجنوب انجلترا

3 - F.O/27/2577 Salisbury to Lytton 23 sep 1890, Lytton to Salisbury 27 sep 1890
Arthur Marsden :British Diplomacy.., **.op.cit,** pp 120-121

5 - المقصود بذلك: اتفاق سبتمبر 1897 أي المعاهدة الجديدة الانجليزية – الفرنسية حول تونس

6 - الرائد الرسمي التونسي ليوم الثلاثاء 23 جمادي الأول 1315 الموافق لـ 8 أكتوبر 1897

7 - البند السابع من معاهدة 1875، التونسية الانجليزية

- إن هذا الاتفاق ، لئن اعتبره البعض من الفرنسيين مكسبا تاريخيا و انتصارا على انجلترا التي مثلت إحدى العوائق البارزة التي منعت سيطرتهم التامة على تونس و بالتالي من تدعيم موقعهم الاقتصادي بالمملكة و إن لم يكن بصفة كلية[1] ، بل و أكثر من ذلك فإنّه ،حسب اعتقادي مثّل مكسبا لانجلترا للأسباب التالية :

- إن الامتيازات الجمركية التي منحها هذا الاتفاق للمنسوجات القطنية الانجليزية بتونس تقدّر بحوالي 5 % و بالتالي دعّمت الامتيازات التي نصّت عليها اتفاقية 1875 وذلك يعني مزيد من الهيمنة الانجليزية بالسوق التونسية على حساب انجلترا بالخصوص لأنها توفر، لأول حريف تجاري لتونس في ميدان المنسوجات القطنية، الظروف الملائمة لمزيد تدعيم موقعها على حساب المنسوجات الفرنسية. وبالفعل فان انجلترا، التي سيطرت على السوق التونسية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر و إلى حدود إمضاء هذه المعاهدة الجديدة[2]، تمكنت و إلى حدود بداية العشرينات من القرن العشرين من مزيد تدعيم موقعها و خصوصا أثناء الحرب العالمية، فكيف برز تدعم النفوذ الانجليزي بتونس أثناء فترة الحرب الأولى من خلال الإحصائيات و الرسوم البيانية ؟ و هل تواصلت الأوضاع على نفس الشاكلة اثر الحرب كما تؤكد ذلك المعطيات الإحصائية و الرسوم البيانية؟

هيمنة المنسوجات القطنيّة الانجليزية بالسوق التونسيّة أثناء فترة الحماية

تفوق المنسوجات القطنية الانجليزية على حساب فرنسا بالسوق التونسية(1881- 1926)(الوحدة فرنك)

جدول عدد4: واردات المنسوجات القطنية بتونس من فرنسا وبريطانيا العظمى (1905-1920) الوحدة ألف الفرنك.

الدول	1905	1909	1912	1914	1916	1920
أنجلترا ومستعمراتها	5018.194	3873.844	6577.732	13922.933	13745.136	19203.266
فرنسا والجزائر	3293.487	2673.081	7022.244	3308.956	12002.903	10381.205

المصدر: Ministère des Relations extérieures : Série N.S , Tunis1917-1929;Bobine 170 ;

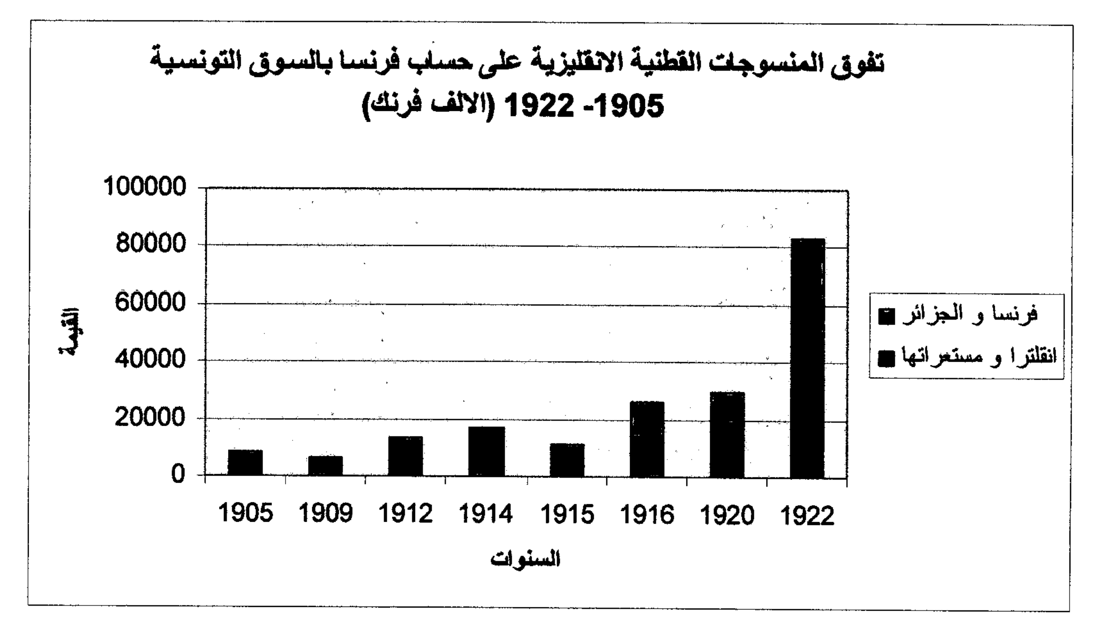
Dossier n°1 ;Titre du dossier : Réglementations et organisation du commerce en Tunisie

---

1 - Cubisol(Ch): **Notices Abrégés sur la Régence de Tunis, op. cit** ,p p 76- 77 .

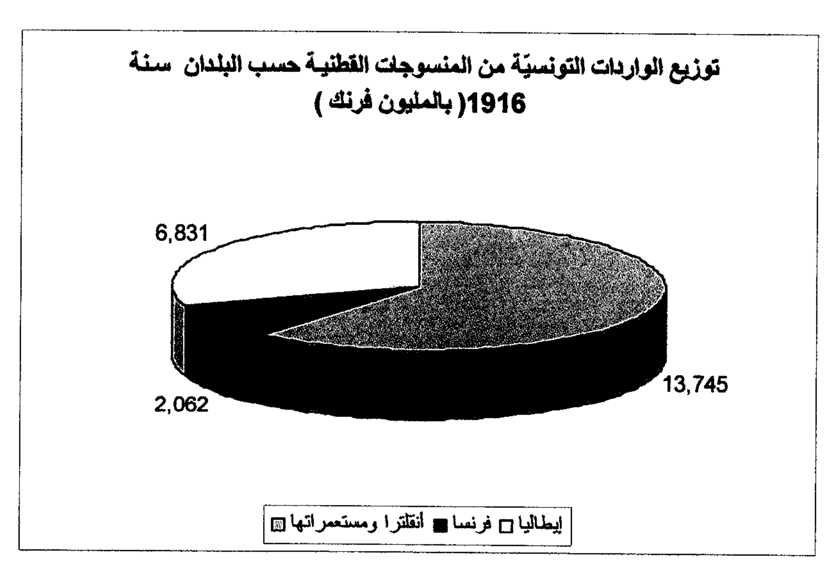
2 - المقصود بذلك معاهدة سبتمبر 1897 التي الغ معاهدة 1875 و لكنها منحت امتيازات للمنسوجات القطنية الانجليزية حيث لم تعد تتجاوز الضريبة المفروضة عليها على المستوى الجمركي 5 % من قيمتها

رسم بياني عدد4:



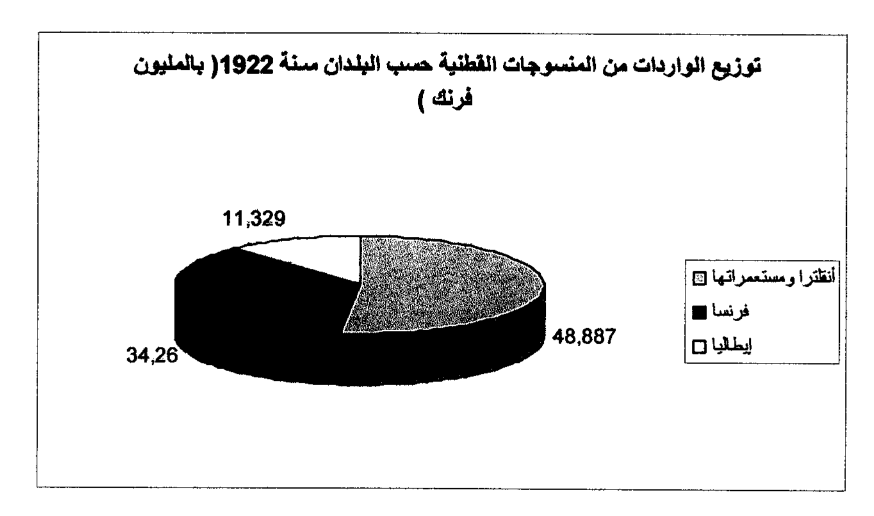
المصدر: انجاز المؤلف

رسم بياني عدد5:



المصدر: انجاز المؤلف

رسم بياني عدد6:



المصدر: انجاز المؤلف

انطلاقا من الجدول عـددد4 و الرسوم البيانية المستخرجة منه نلاحظ ما يلي :

- إن المنافسة الأوروبية عموما و الانجليزية – الفرنسية و الايطالية بصفة خاصة عرفت العديد من المراحل و لعل من أبرزها مرحلة الحرب العالمية الأولى و يمكن تقسيمها كما يلي :

1905 – 1912 : نلاحظ من خلال الرسوم البيانية و الجداول السابقة ، أن انجلترا كانت تحتل المرتبة الأولى سنة 1905 و كانت قيمة صادراتها إلى تونس تقدّر بحوالي 5 مليون فرنك، و هي بذلك تفوق الصادرات الفرنسية بحوالي 2.293 مليون فرنك و بالتالي فإن التفوق الانجليزي كان كبيرا بالسوق التونسية كما كانت تحتل ايطاليا المرتبة الثانية

1914- 1922: خلال هذه ألفترة ، عرفت المنافسة بالسوق التونسية في ميدان المنسوجات القطنية التطورات التالية:

* على المستوى الفرنسي الانجليزي:نلاحظ أن التفوق الانجليزي تدعّم بصفة ملحوظة خلال هذه ألفترة ، ففي الوقت الذي شهدت فيه قيمة المنسوجات القطنية المورّدة بتونس تطوّرا من حوالي 6.577.72 مليون فرنك إلى 13.922.933 بين 1912 و 1914و بالتالي فإن مؤشر التطور قدر بـ124.16%[1]سنة 1914 بالمقارنة مع مؤشر مائة سنة 1912 ، أمّا بالنسبة لنصيب انجلترا من مجموع الواردات فإنّه ارتفع من حوالي 39 % سنة 1912 إلى حوالي 70 % سنة 1914(بما في ذلك مستعمرات انجلترا مثل الهند و مالطة) . أمّا بالنسبة لفرنسا ، فإن نصيبها من مجموع الواردات تراجع من حوالي 38.03% سنة 1912 إلى 16.67 % أي بتراجع قدره 22 %، و تواصلت هذه الأوضاع بين 1916 و 1918، فمثلا في السنة الأخيرة ، و في الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة الواردات التونسية من انجلترا في قطاع النسيج من حوالي 13.745.136 مليون فرنك إلى حوالي

[1] - المؤشرات تحصلنا عليها اعتمادا على القاعدة الرياضية التالية(أ/ب×100)-100

34.887.841 مليون سنة 1918 و ذلك يعني أن مؤشر تطور الصادرات الانجليزية إلى تونس قدر سنة 1918بحوالي 80.59 % بالمقارنة مع مؤشر سنة 1916 . لكن على مستوي النسبة المئوية من مجموع الواردات ، ففي الوقت الذي مثلت فيه الواردات التونسية من انجلترا حوالي 81.72 %سنة 1918 فإنها من فرنسا لم تتجاوز 5.82 %. و هكذا فإن شرح الإحصائيات و الرسوم البيانية يمكننا من خلاله القول أن الحرب العالمية الأولى مثلت ظرفية مناسبة لتدعيم التفوق الانجليزي بتونس في قطاع النسيج على حساب فرنسا حيث أصبحت انجلترا، بصفة تكاد تكون مطلقة،تحتكر السوق و لكن منذ نهاية الحرب العالمية بدأت فرنسا تستعيد مكانتها بصفة تدريجية كما أكدت ذلك الإحصائيات و الرسوم حيث نلاحظ انه بين 1920 و 1922 لئن واصلت انجلترا تفوقها ، فان فرنسا استعادت موقعها بصفة تدريجية ، فمثلا سنة 1920 و في الوقت الذي تراجعت فيه صادرات انجلترا إلى السوق التونسية إلى حوالي 19.203.260 مليون فرنك ، فإن الصادرات الفرنسية ارتفعت إلى حوالي 10.981.9.5 و بالتالي فإن مؤشر تطورها سنة 1920قدر بحوالي317.39 % أي أنها ازدادت بحوالي 46.6% و بالتالي رجعت إلى أوضاع شبيهة بألفترة التي سبقت الحرب.أمّا فرنسا فإنها أصبحت تحتل المرتبة الثانية بحوالي 27 %، ومع بداية العشرينات ارتفع نصيبها من مجموع المنسوجات القطنية المصدرة إلى السوق التونسية إلى حوالي 35.9 % من مجموع الواردات بعد انجلترا التي قدرت قيمة صادراتها سنة 1922بحوالي 48.887.593 مسجلة بذلك مؤشر نمو يقدر بحوالي 154 % ، أمّا على مستوى النسبة المئوية ،أي نصيب انجلترا من مجموع المنسوجات المروّجة بالسوق القطنية فإنها قدرت سنة 1922 بحوالي 51 % مسجلة بذلك ارتفاع بحوالي 4 %.

و هكذا فلئن استعادت فرنسا موقعها بالسوق التونسية خصوصا مع بداية العشرينات ، فإن تنافسها مع انجلترا تواصل بالرغم من إلغاء الامتيازات الجمركية الانجليزية سنة 1919[1]، لكنها مع منتصف العشرينات ستتمكن من الهيمنة على السوق التونسية مزيحة بذلك انجلترا التي سيطرت على هذه السوق لحوالي 40 سنة . لكن ما نلاحظه من خلال الرسوم البيانية و المؤشرات أن السوق التونسية ، لئن كان فيها التنافس بالخصوص فرنسي انجليزي ، فإن ذلك لا ينفي حضور بعض القوى الأخرى في هذا الميدان وبالخصوص ايطاليا. إن الحضور الايطالي على مستوى المنسوجات القطنية كان أيضا بارزا و خصوصا أثناء الحرب العالمية الأولى ، حيث تمكنت من التفوق على فرنسا في هذا المجال ، فمثلا قيمة صادرات تونس من ايطاليا سنة 1916 قدّرت بـ 6.831.645 مليون فرنك أي أنها مثلت حوالي 29.7 % بينما كان نصيب فرنسا 6% . أمّا سنة 1912 ففي حين كان نصيب ايطاليا بالسوق التونسية 17.4 % ، فإن نصيب فرنسا قدّر بحوالي 38 % . لكن سرعان ما تقلص ألفارق بين الدولتين ، حيث أصبحت الصادرات الايطالية و الفرنسية بالسوق

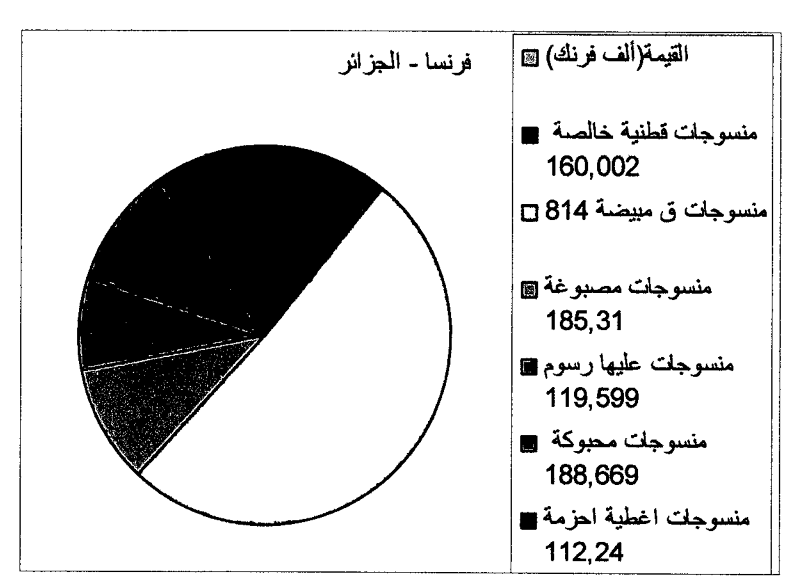
---

1 - Journal officiel, 20 décembre 1919

التونسية في قطاع النسيج تكاد تكون متساوية سنة 1920. ثم تمكنت فرنسا منذ سنة 1922 من التفوق على ايطاليا، كما نلاحظ من خلال الجداول و الرسوم البيانية، من التفوق عليها بصفة كبيرة ففي حين قدرت الصادرات الفرنسية بحوالي 34 مليون فرنك فان صادرات ايطاليا لم تتجاوز 11 مليون .

و هكذا يمكننا القول أنه بالمقارنة مع الجزائر فان نظام الحماية، سواء بتونس أو بالمغرب الأقصى، سمح بفرض استعمار اقتصادي متعدد الجنسيات في بعض الميادين و من بينها النسيج ، و لاقت فرنسا طيلة أربعين سنة العديد من الضغوطات للهيمنة على قطاع النسيج و خاصة أمّام المنافسة الانجليزية بدرجة أولى و الايطالية بدرجة ثانية و خصوصا أثناء الحرب العالمية الأولى ، لكن لا بد من التأكيد أن مجالات الهيمنة الانجليزية أثناء فترة الحماية شملت بعض المواد النسيجيّة بصفة أساسية. فماهي أهمها؟

رسم بياني عدد7: عينة لمجالات التفوق الانجليزي في مجال المنسوجات القطنيّة سنة 1909



المصدر: انجاز شخصي من قبل المؤلف بالاعتماد

على:

Archive de Quai d'Orsay : Ministère des Relations extérieures : série, N.S, Tunis 1885/1916 ; dossier n° 1 n°805. Titre du dossier : Douanes, Reforme Douanières, dénonciation du traité Franco-britannique des Importations et exportations : Régime des cotonnades Anglais et dénonciation du traité Franco- Anglais du folio 104 – folio 241

إن ما نلاحظه من خلال العينة المدروسة سنة 1909 أن التنافس التجاري تركز في مجالات على حساب أخرى. فمثلا فيما يخص المنسوجات القطنية ذات اللون الموحد و المنسوجات ذات الخيوط

المتشابكة و كذلك المنسوجات القطنية «المبيضة» ، فإننا نلاحظ أن هذه المواد مثلت أكثر المواد رواجا بالسوق التونسية.

- فمثلا بالنسبة لانجلترا فان قيمة المنسوجات المبيضة المصدرة إلى تونس سنة 1909 مثلت حوالي 44.8 % من مجموع صادرات انجلترا إلى البلاد التونسية. أمّا بالنسبة للمنسوجات ذات اللون الموحد و ذات الخيوط المتشابكة فإنها مثلت أيضا نسبة هامة قدرت بحوالي 35.9 % ، و بالتالي فان هذه الأنواع مثلت أهم المواد المصدرة إلى تونس.

- أمّا بالنسبة لفرنسا فان قيمة صادراتها إلى تونس سنة 1909 حوالي 814.000 فرنك من المنسوجات المبيضة أي بنسبة 30.45 % ، و بالتالي فإن انجلترا تفوقت عليها في هذا المجال. أمّا المنسوجات الأخرى، سابقة الذكر، فان قيمة صادرات فرنسا للسوق التونسية لم تتجاوز 160 ألف فرنك و بالتالي فإن التفوق كان كبيرا في هذا المجال لصالح انجلترا .

و هكذا فإن انجلترا ، و خلال ألفترة المتراوحة بين 1881 و 1922 ، تمكنت بسبب عوامل متعددة و في ظل الحماية الفرنسية من التفوق على فرنسا بالسوق التونسية مثيرة بذلك العديد من الانتقادات من قبل أصحاب الغرف التجارية و الصناعية الذين اعتبروا أنفسهم أجانب بتونس بالمقارنة مع الجزائر ، كما أن ايطاليا مثلت أيضا منافسا ثانيا بالسوق التونسية أثناء الحرب العالمية الأولى ، حيث تفوقت في بعض الأحيان على فرنسا في قطاع النسيج ن لكن مع تغير الظروف و بالتحديد منذ منتصف العشرينات ستتمكن فرنسا من الهيمنة لأول مرة على هذا المجال و لم يكن التنافس مقتصرا على تونس بل شمل العديد من الدول الأخرى و خصوصا المغرب الأقصى حيث وجدت العديد من أوجه التشابه مع تونس في مجال المنسوجات القطنيّة. فكيف تجسّم ذلك من خلال الإحصائيات و الرسوم البيانيّة؟

التنافس بالمغرب الأقصى: بالرغم من الاختلافات الزمنية للحماية ، فان التنافس مع انجلترا تركز في العديد من المواد و من بينها بالخصوص المنسوجات التي مثلت أكثر المواد تصديرا إلى السوق المغربية [1] والتشابه يبرز على المستويات التالية :

جدول عدد5: تطور الواردات المغربية من فرنسا و انجلترا في ميدان النسيج (الألف فرنك)

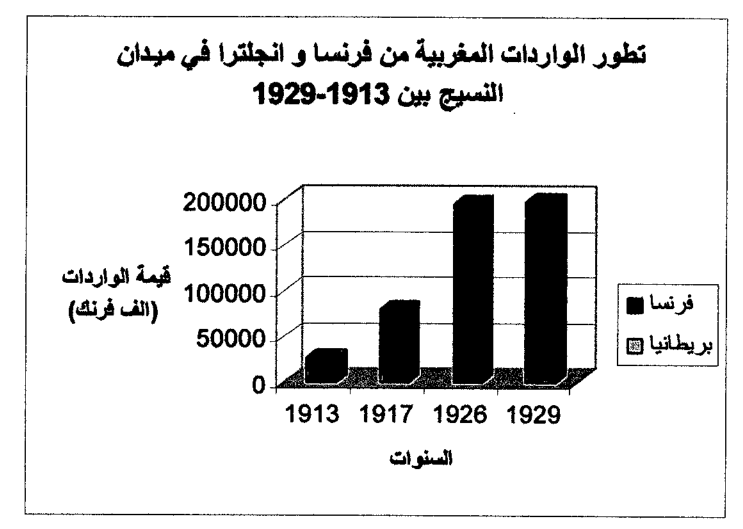
الدول	1913	1917	1926	1929
بريطانيا	22000.000	76110.000	153000.000	154000.000
فرنسا	4015.612	4290.000	42062.000	43420.000

المصدر:

- François Bernard : **Le Maroc Economique et Agricole** ; Paris 1917
- Henry Dugard : **Le Maroc économique** ; 1919 ; Payot , Paris 1919

1 - Bernard(François): **Le Maroc économique et agricole**. Paris 1917


رسم بياني عدد8:



المصدر: إنجاز المؤلف

- إنّ انجلترا كما رأينا ذلك سابقا بين 1912 و 1931 دعمت وجودها بالسوق المغربيّة كما أكّد ذلك تطور صادراتها إلى المملكة على غرار البلاد التونسيّة، لكن من الخاصيات المميزة للمملكتين، أن التنافس الانجليزي الفرنسي تركز على بعض المنتجات و خصوصا النسيج حيث تمكنت انجلترا أيضا من تحقيق تفوق هام بالمغرب الأقصى لمدّة قدّرت بحوالي عشرين سنة . فكيف تجسّم ذلك من خلال الإحصائيات و الرسوم البيانيّة؟

- إن مسألة التنافس الفرنسي الانجليزي أثناء فترة الحماية بالمغرب فرنسا، بالقسم الفرنسي من المسلمات البديهية كما تؤكد ذلك المعطيات الإحصائية و الرسوم البيانية، و سنحاول في هذا الجزء من العمل أن نركز على المنسوجات القطنية و ذلك نظرا لكونها مثلت المادة الأولى من المواد المصنعة التي تصدرها انجلترا إلى المغرب الأقصى[1] و ذلك على غرار تونس

- نلاحظ انطلاقا من المعطيات السابقة ، أنّ الصراع الانجليزي الفرنسي بالسوق المغربية شمل على المستوى الصناعي المنسوجات القطنية بصفة خاصة، فمثلا سنة 1913 فان قيمة الواردات المغربية من المنسوجات القطنية قدرت بحوالي 22.000.000 مليون فرنك أي حوالي 81% من مجموع الواردات المغربية بينما لم تتجاوز الواردات المغربية من فرنسا ، في نفس المجال، 4.015.612 مليون فرنك أي حوالي 16 % و بالتالي فان الهيمنة في هذا المجال كانت مطلقة لصالح انجلترا و ذلك بعد مرور حوالي سنة على نظام الحماية . فهل ستتواصل هذه الأوضاع في السنوات التي تلت دخول فرنسا للمغرب؟

---

[1] - Comte de la Reulière (chargé de mission) :**Les énergies Françaises au Maroc** ; Paris,Librairie ,Plon : 1917 , p 396

بالفعل ، فان مسألة الصراع بالسوق المغربية في ميدان المنسوجات القطنية مثلت ابرز مظاهر الحرب التجارية بين كلّ من فرنسا و انجلترا ، على غرار ما وقع بتونس و هذا ما أثار سخطا كبيرا لدى أنصار الاستعمار المباشر ، حيث أعلنت بعثة فرنسية للمغرب بين 1914 و 1916 ما يلي " إن انجلترا بقيت بالمغرب ابرز منافس تجاري لنا .." و أضافت "فرنسا لا تتمتع بأي امتياز في علاقتها بالمغرب بل تخضع للمنافسة الحرّة التي لا تتماشى مع مصالحنا ، بل جعلت انجلترا تتفوق علينا على مستوى العديد من المواد و ربما يتواصل الوضع لفترة طويلة..."[1]: و بالفعل فإن انجلترا واصلت هيمنتها على السوق المغربية بين 1915 و بداية الثلاثينات مسجلة تفوقا كبيرا على حساب فرنسا و ذلك على غرار ما وقع بتونس بين 1888 و 1924 و تجسم هذا الاحتكار و الهيمنة الانجليزية بالسوق المغربية على حساب فرنسا من خلال المعطيات التالية:

إن قيمة المنسوجات القطنية، شهدت منذ 1912، نسقا تصاعديا و يمكن تقسيمها إلى 3 مراحل:

- المرحلة الأولى بين 1914- 1918 : أي طيلة الحرب العالمية الأولى حيث تميز بتدعيم انجلترا لموقعها بالسوق المغربية ، حيث ارتفعت صادراتها من حوالي 22 مليون فرنك سنة 1915 إلى حوالي 35.978.2 مليون فرنك سنة 1917 و ذلك يعني أن مؤشر التطور قدر بحوالي 63.5 % .

-المرحلة الثانية طيلة العشرينات: واصلت انجلترا احتكارها للسوق المغربية و ذلك على عكس تونس حيث لم تتواصل الهيمنة إلى ما بعد 1924 . فخلال هذه المرحلة ، نلاحظ من خلال الرسم البياني و الإحصائيات ان نسبة صادرات انجلترا من المنسوجات القطنية شهدت ارتفاعا سريعا ففي بداية العشرينات قدرت قيمة صادراتها للسوق المغربية بحوالي 76.110.000 مليون فرنك[2] و ذلك يعني انه بالمقارنة مع سنة 1917، فان مؤشر تطور الصادرات الانجليزية قدر بحوالي 111.54% و ذلك يعني أنّ قيمة صادراتها فاقت الضعف خلال أربع سنوات و تواصل نسق التطور في النصف الثاني من العشرينات ، حيث قدرت قيمة الصادرات الانجليزية سنة 1926 بحوالي 153.000.000 مليون فرنك، ذلك إن مؤشر التطور قدر ب101.6 % مقارنة مع مؤشر 1921 أي إن النسبة تضاعفت في ظرف خمس سنوات

- المرحلة الثالثة 1926 و بداية الثلاثينات: بدأ وزن انجلترا يتراجع خلال هذه ألفترة لصالح اليابان التي أصبحت خلال سنة 1924 تحتل المرتبة الأولى . كما تؤكد ذلك الجداول و الرسوم البيانية المتعلقة بهذه ألفترة.

---

1 - نفس المصدر السابق ص 398

2- Renseignements coloniaux n°10 ; 1929

و هكذا يمكننا التأكيد على انه طيلة ألفترة الممتدة بين 1914 و 1921 و على غرار البلاد التونسية و ربما بأكثر حدّة ، أن الاحتكار الانجليزي للسوق المغربية تواصل بصفة تكاد تكون مطلقة حيث تراوح بين 81 % سنة 1913 و 88.5 % سنة ، 1926 لكن منذ هذه ألفترة و بالرغم من تواصل احتكار انجلترا للسوق المغربية فان دور فرنسا بدأ يزداد بصفة تدريجية مع العلم أنّ مكانتها منذ انتصاب الحماية الفرنسية بالمغرب الأقصى إلى بداية الثلاثينات كانت ضعيفة لكن بدرجات متفاوتة . فبالنسبة للفترة الممتدة بين 1913 و 1917 نلاحظ ان نصيبها من مجموع الصادرات القطنية كان أقل من صادرات انجلترا فمثلا سنة 1915 لم يتجاوز مجمل الكمية المصدرة من قبل فرنسا 4.240.000 مليون فرنك أي حوالي 16% و لم ترتفع قيمة الصادرات الفرنسية ألا بداية من أواخر العشرينات و لكن في نفس الوقت الذي تواصلت فيه الكميات الموردة من المنسوجات القطنية من انجلترا في الارتفاع ، كما أكدت على ذلك الإحصائيات السابقة . فمثلا سنة 1926 فان قيمة الصادرات الفرنسية إلى المغرب الأقصى ارتفعت أكثر من 4 مرات بالمقارنة مع سنة 1921 و أصبحت تقدر بحوالي 42.069.000 مليون فرنك وبالتالي أصبح مصيبها يقدر بحوالي 21 %. و هكذا يمكننا القول ان أوجه التشابه، على مستوى التنافس الفرنسي الانجليزي بتونس و المغرب الأقصى أثناء فترة الحماية و خصوصا منذ بدايتها إلى فترة العشرينات بالنسبة لتونس و الثلاثينات بالنسبة للمغرب، يمكن اختزالها على المستويات التالية:

- تفوق انجليزي كبير بتونس في ميدان المنسوجات القطنية تواصل بين 1881 و 1922
- احتكار انجلترا للسوق المغربية أثناء فترة الحماية الفرنسية في ميدان المنسوجات القطنية تواصل منذ بداية الحماية حتى بداية الثلاثينات من القرن العشرين نتيجة لعدّة عوامل مثل نظام الحماية و العديد من العوامل الأخرى، التي وفرت الظروف الملائمة لتواصل التنافس الامبريالى بالمملكتين ، و لقد تجسم ذلك بالخصوص في الميدان الصناعي و خاصة المنسوجات القطنية و ذلك على عكس نظام الإلحاق بالجزائر الذي مكن فرنسا من الهيمنة المطلقة على هذه السوق في نفس الميدان[1]. أمّا بالنسبة لنقاط الاختلاف فلقد برزت في المجالات التالية:

تواصل الاحتكار الانجليزي للسوق التونسية في ميدان المنسوجات القطنية بين 1875[2] وبداية العشرينات من القرن العشرين اي طيلة حوالي نصف قرن من بينها أربعين سنة أثناء فترة الحماية بالمغرب الأقصى تواصلت الهيمنة الانجليزية إلى بداية الثلاثينات تاريخ بداية الهيمنة اليابانيّة حيث تمكنت هذه الدولة بفضل قدرتها التنافسية العالية وسياسة إغراق الأسواق بأسعار رخيصة من احتلال المرتبة الأولى سنة1934 بحوالي 66%[3] ، أمّا مظاهر الاختلاف الأخرى فتتمثل في كون السوق المغربية كانت أكثر قدرة من السوق التونسية على مستوى استيعاب المنسوجات القطنية ، و لقد تجسم ذلك من

---

1 - Journal officielle, 20 Décembre 1919

2 - تاريخ توقيع أهم معاهدة انجليزية تونسية أثناء القرن 19

3 - Noguès (General): **L'exportation Marocaine**, Ed, L..A.M

خلال قيمة المنتجات المصدر ة إلى هذه المملكة ، فمثلا سنة 1915 قدر مجموعها بحوالي 26.5 مليون فرنك و لتونس سنة 1914 لم تتجاوز 20 مليون فرنك ، أمّا أثناء فترة العشرينات فان ألفارق أصبح كبيرا في الوقت الذي فاقت فيه قيمة مجموع الصادرات الأوروبية 200 مليون فرنك[1]، و بالتالي فان قدرة السوق المغربية على استيعاب المنسوجات القطنية الأوروبية كانت ضعف قدرة السوق التونسية ، فلا غرابة في ظل هذه الأوضاع أن تصرّ على المحافظة على الامتيازات القنصلية إلى حدود سنة 1937 أي قبيل الحرب العالمية الثانية .و هكذا إذن، سواء على مستوى القيمة أو الكمية، فلقد مثّلت كل من تونس و المغرب مجالا للتنافس برز أثناء فترة الحماية و خصوصا في المنسوجات القطنية. لكن لا بد من التعرض إلى خصائص أو تركيبة المنسوجات القطنية للمغرب و هل تتشابه مع الأوضاع الموجودة بالسوق التونسية؟

جدول عدد 6: تركيبة المنسوجات القطنية المروجة بالسوق المغربية سنة 1922

النوعية	الخصائص	المرتبة(1)
المرزاي Merzai	منسوجات ذات لون ابيض. حبكة متراصة من النوع الخفيف يستعمل لصناعة القمصان و القاندورة	انجلترا
هياتي "حياتي"	منسوجات ذات لون ابيض تستعمل لصناعة القاندورة و الستائر	انجلترا
روآن Rouane	منسوجات ذات لون ابيض تستعمل لصناعة القاندور و الحايك	انجلترا
دجيم Djim	منسوجات ذات لون ابيض متين يستعمل لصناعة السراويل و القمصان	انجلترا
الحافظية[illegible]	منسوجات ذات لون ابيض مع وجود صور بيضاء	فرنسا
هايف HAIF	منسوجات لصناعة القاندورة [illegible] من قبل النساء و خاصة السكان المحليين	انجلترا

المصدر: Renseignement Coloniaux , 1929, n°10

انطلاقا من الجداول و الرسم البياني نلاحظ إن تركيبة الصادرات الانجليزية و الفرنسية و الايطالية شديدة التشابه مع الكميات المصدرة إلى تونس و يبرز ذلك على المستويات التالية: بالاعتماد على المعطيات الإحصائية التي قمنا بدراستها نستنتج ما يلي:

- إن المنسوجات المبيضة احتلت المرتبة الأولى بحوالي 340.679 مليون فرنك أي بحوالي78% من مجموع الصادرات و نلاحظ أيضا في هذا الميدان أن انجلترا تحتل المرتبة الأولى بحوالي 73 % من مجموع الصادرات مما يدل على قدرة فائقة لدى المنتجين من مانشستر، لانكاشير ، على التأقلم مع

---

[1] - Mtyack :**L'exportation Marocaine**, Etude Casablanca, 1938, p 78

الأسواق الأجنبية و ذلك على عكس الفرنسيين الذين احتلوا المرتبة الثانية بحوالي 10 % في حين احتلت ايطاليا المرتبة الثالثة بـ6.83 % .

-أمّا فيما يخص المنسوجات المصبوغة فبإمكاننا إن نستنتج ما يلي انطلاقا من المعطيات السابقة:

- تمثل هذه النوعية حوالي 22 % من مجموع صادرات انجلترا و فرنسا و ايطاليا و هي بذلك تحتل المرتبة الثالثة . أمّا فيما يخص التنافس في هذا المجال ، فانه أكثر حدة، فلئن تفوقت فرنسا على انجلترا من خلال تصديرها لحوالي 22%من إنتاجها فان نصيب انجلترا لم يتجاوز 7.68 % فان ايطاليا تمكنت من منافسة فرنسا و انجلترا بالسوق المغربيّة بحوالي 36.34 %. و حسب ما يبدو فان ذلك مرتبط بعدّة عوامل و من بينها نذكر كلفة اليد العاملة الرخيصة بايطاليا مقارنة بالدول الأخرى[1]. أمّا بالنسبة للمجالات التي تستعمل فيها ، فهي بالخصوص القمصان و الستائر بصفة خاصة[2].

و هكذا يمكن القول أنّ السوق المغربية ، فيما يخص تركيبة المنسوجات القطنية، مثلت مجالا هاما للتنافس الانجليزي الفرنسي خاصة فيما يخص المنسوجات المبيضة . و بالنسبة للمنسوجات القطنية احتلت ايطاليا المرتبة الأولى ، و لكن بالرغم من هذه المنافسة الايطالية فان مجالها بقي ضعيفا القيمة و بالتالي فان السوق المغربية ظلت محتكرة بصفة تكاد تكون مطلقة من قبل انجلترا بين 1912 و 1933و ذلك بالرغم من ظهور منافسين جدد ، فان الهيمنة بقيت أساسا انكليزية و ذلك على عكس تونس التي تمكنت فيها فرنسا من إزاحة انجلترا و احتلال المرتبة الأولى منذ 1924 و لقد ارتبط هذا التحول بعوامل عديدة كما سنرى ذلك لاحقا.

إذن يمكن القول أنّ نظام الحماية ، الذي يعتبر خاصية من خاصيات النظام الامبريالي[3] و الذي فرض على تونس اعتمادا على معاهدتي باردو12 ماي 1881 و معاهدة المرسى 1883، و كذلك على المغرب من خلال معاهدة فاس 30 مارس 1912 ، انه وفر الإطار القانوني الملائم لتواصل التنافس الفرنسي

الانجليزي بالمغرب و تونس بصفة خاصة و الرأسمالي الامبريالي بصفة عامة . و لكن بالرّغم من كون النسيج مثل أهم مجال للتنافس نظرا لاحتلاله المرتبة الأولى على مستوى قيمة الواردات المصنعة الموردة من الخارج و خصوصا من انجلترا ، فان ذلك لا ينفي وجود بعض المنتجات الهامة الأخرى التي مثلت أيضا إحدى مظاهر التنافس الأوروبي و خصوصا الانجليزي الفرنسي

---

1 - Renseignement coloniaux , 1929, n° 10

2 - نفس المصدر السابق

3- Sammut (Carmel) :L'impérialisme ......; **op.cit . p ,66**

ج- نماذج من مجالات التنافس الأخرى الفرنسية الانجليزية بالسوق التونسية و المغربية أثناء فترة الحماية

لئن مثل النسيج ، و بالخصوص المنسوجات القطنية ، ابرز مجالات التنافس الفرنسي الانجليزي سواء بالسوق التونسية أو المغربية ، فان العديد من المواد الأخرى سواء المصنعة مثل الشمع و المواد الميكانيكية ، أو في مجال المواد الأولية مثل ألفحم الحجري فإنها أيضا تميزت بوجود تنافس لكنه اقل أهمية باستثناء الشمع بالمغرب الأقصى الذي تميز باحتكار يكاد يكون مطلقا من قبل انجلترا للسوق المغربية منذ بداية الحماية إلى أواخر الثلاثينات و في هذا السياق سنتعرض لهذه المجالات و لكن بصفة سريعة

- تنافس القوى العظمى بالسوق التونسيّة بين 1908-1917

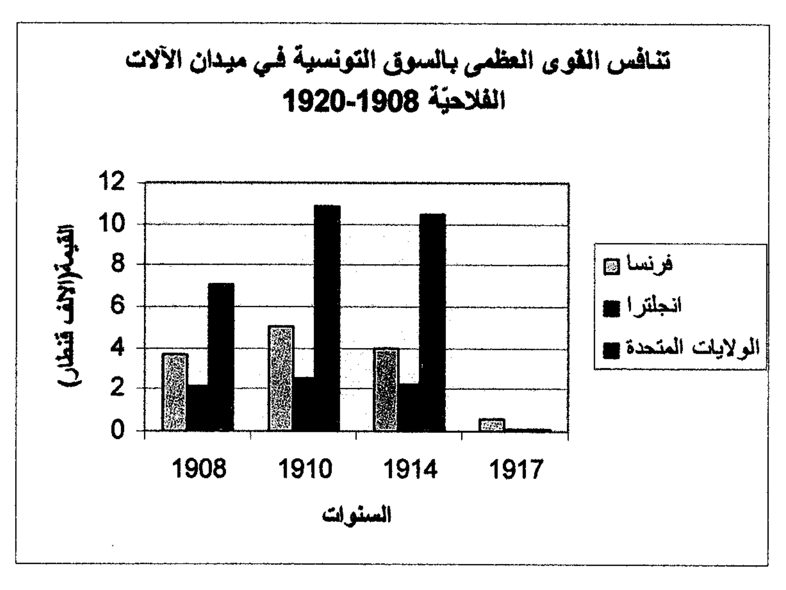
جدول عـدد7: واردات تونس من الآلات الفلاحية من بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة

(الوحدة بالألف قنطار)

الدول	1908	1910	1914	1917
فرنسا	3.725	5.381	4.005	0.562
انجلترا	2.147	2.515	2.224	0.062
الولايات المتحدة	7.03	10.863	10.5	0.138

المصدر: Régence de Tunis, Protectorat Français, Directions Générale du Commerce et de la colonisation : **Statistique Générale de la Tunisie ; Année 1917** ; société Anonyme de l'imprimerie rapide, Tunis 1918

رسم بياني عدد9:



المصدر: انجاز المؤلف

انطلاقا من الجدول و الرسم البياني نلاحظ أن التنافس الانجليزي الفرنسي بالسوق التونسيّة و المغربيّة لم يقتصر على الصناعات النسيجيّة بل شمل العديد من المواد الأخرى مثل الآلات الميكانيكية و خصوصا الفلاحيّة منها و كذلك الفحم الحجري و الشمع ، حيث أكدت الأرقام وجود تنافس كبير بين هاتين الدولتين بالإضافة إلى بعض القوى الأخرى . فماهي مظاهر هذا التنافس على مستوى واردات تونس من الآلات الفلاحيّة؟

الآلات الفلاحيّة: إنّ فرنسا ، لم تكن تهيمن على السوق التونسيّة طيلة الفترة الممتدّة بين 1908 و 1920 ، فمثلا سنة 1908 لم تكن نسبة واردات البلاد التونسية من الميتروبول في ميدان الآلات الفلاحيّة تتجاوز 27% سنة 1908 و تراجعت إلى حوالي 22.5 % سنة 1914 من مجموع الواردات، فماذا يعني ذلك؟

إنّ الإحصائيات تؤكد وجود منافسة حادة لفرنسا بالسوق التونسيّة و من بينها بريطانيا العظمى التي احتلت المرتبة الثانية أثناء الفترة السابقة الذكر ، فمثلا سنة 1908 كان مجموع واردات تونس من السوق الانجليزية يقدر بحوالي 16% سنة 1908، أما سنة 1914 قدّرت بحوالي 13% لكن ما يثير الانتباه أهمية حضور الولايات المتحدة في هذا المجال حيث احتلت المرتبة الأولى سنة 1908 بحوالي 51% ، أما سنة 1914 فان واردات البلاد التونسية من الولايات المتحدة قدّر بحوالي 60 % من مجموع الواردات، و هذا يعني أن الهيمنة الانجلو سكسونيّة على السوق التونسية كانت في حدود 70% في المجال السابق الذكر، لكن بالإضافة إلى الآلات الفلاحيّة فان التنافس شمل مجالات أخرى مثل الفحم الحجري، فكيف تجسّم ذلك؟

ألفحم الحجري: سواء بالنسبة للمملكة التونسية أو المغربية نلاحظ أنّ انجلترا منذ بداية الحماية احتكرت السوق لفترة طويلة مع وجود بعض الخصوصيات بكل مملكة . فبالنسبة لتونس نلاحظ أنّ وارداتها في هذا المجال من السوق الانجليزية شهدت نسقا سريعا حيث ارتفعت من 1.120.570 قنطار سنة 1892 إلى 1.595.903 أي بزيادة قدرها 400 ألف طن ، و بالرغم من تراجع الكميات الموردة من قبل تونس أثناء الحرب الأولى فإنها بقيت تحتل المرتبة الأولى بحوالي 90%و سرعان ما تكاثفت هذه الواردات من السوق الانجليزية فمثلا قدرت بـ 2.057.918 مليون قنطار سنة 1920 أي ما قيمته 25.607.433 مليون فرنك و هذا يعني انه مقارنة مع مؤشر مائة سنة 1920 ، فان واردات تونس من انجلترا ، قدر مؤشر نموها سنة 1924 بحوالي 74.4 % . و تواصلت هذه الهيمنة الانجليزية إلى أواخر العشرينات و فترة الثلاثينات ، فمثلا سنة 1929 قدرت صادرات انجلترا من هذه المادة إلى السوق التونسية بحوالي 36.575.000 و ذلك يعني انه مقارنة مع مؤشر مائة سنة 1924 فان مؤشر التطور قدر بحوالي 42.8 % و ذلك في وقت كانت فيه صادرات فرنسا إلى السوق التونسية محدودة جدا من هذه المادة فلم تتجاوز سنة 1892 22.316 قنطار أي حوالي 1.14 % من صادرات انجلترا؛ و شهدت أيضا هذه النسبة انحدارا سريعا أثناء الحرب العالمية و

إلى حدود بداية العشرينات حيث قدّرت بـ 864 طنا سنة 1917 و ما قيمته 14.866.000 ألف فرنك و لم ترتفع إلا أثناء فترة العشرينات حيث وصلت إلى حدود 874.947 ألف قنطار و هو ما يمثل 42.5 % من مجموع الصادرات العالميّة لتونس لكن انجلترا بقيت تحتل المرتبة الأولى بالسوق التونسية حتى و إن انخفض نصيبها ، و لقد ارتبطت هذه الهيمنة بعوامل عديدة كما سنرى ذلك لاحقا لكن ماذا عن الأوضاع بالمغرب الأقصى

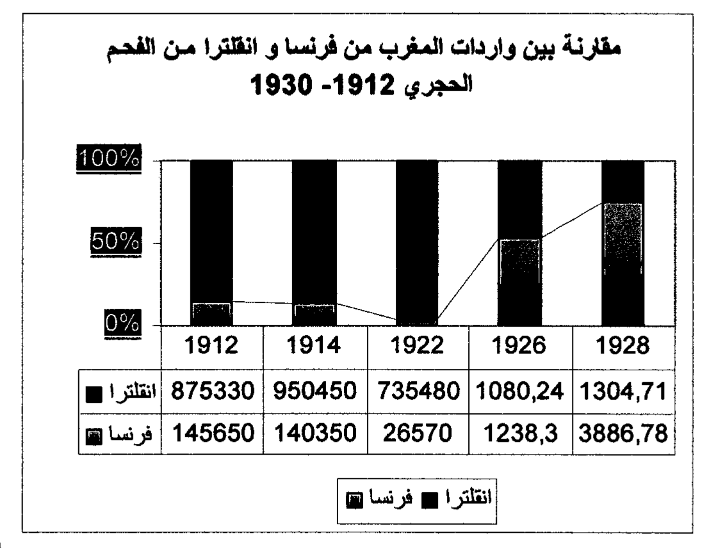
بالنسبة للمغرب الأقصى إن الأوضاع كانت شديدة التشابه مع تونس ويبرز ذلك على المستويات التالية:

جدول عدد8: تطور واردات المغرب الأقصى من الفحم الحجري من انكلترا و فرنسا(1912-1936) الوحدة بالألف طن.

الدول	1912	1914	1922	1929	1932
فرنسا	145.650	140.350	265.700	377.678	380.350
انجلترا	875.330	950.450	735.480	1304.707	1150.336

المصدر:
Bernard (François): **Le Maroc économique et Agricole** ;
-Paris 1977
Annuaire Statistique du Maroc, Casablanca, 1926
- Renseignement coloniaux ; n° 16 , 1932

رسم بياني عدد10: مقارنة بين واردات المغرب من فرنسا وانجلترا (ألفحم الحجري)



المصدر: انجاز المؤلف

نستنتج أن انجلترا، على غرار تونس،طيلة ألفترات الأولى من الحماية الفرنسية على المغرب وخصوصا بين 1912 و 1931 هيمنت بصفة تكاد تكون مطلقة ، حيث احتكرت السوق المغربية فمثلا سنة 1912قدرت قيمة واردات المغرب من انجلترا بحوالي 875.330.000 قنطار بينما من فرنسا لم تتجاوز 145.650 قنطار أي حوالي 16.63 % من مجموع واردات المغرب من انجلترا

- نلاحظ أيضا من خلال الجداول و الرسوم البيانية أن انجلترا أيضا دعمت وجودها بالسوق المغربية في ميدان ألفحم الحجري على غرار ما فعلت بتونس. فمثلا سنة 1926 قدر نمو الواردات المغربية من السوق الانجليزية بحوالي 23.409 %، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن ترتفع قيمة واردات المغرب إلى حوالي 1150.336 قنطار سنة 1931 فسجلت بذلك مؤشر نمو قدربـ6 % لكن منذ منتصف الثلاثينات انهارت صادرات انجلترا للمغرب من ألفحم الحجري و سنرى لاحقا الأسباب المفسرة لهذا الانهيار.

و هكذا فان انجلترا سواء بتونس أو بالمغرب الأقصى فإنها هيمنت على سوق ألفحم الحجري و لئن تمكنت فرنسا من إزاحتها منذ منتصف الثلاثينات فإنها فشلت في ذلك بتونس. لكن هل اقتصرت المنافسة على ألفحم الحجري و المنسوجات القطنية أم شملت بعض القطاعات الأخرى؟

في الواقع ، إن المنافسة شملت العديد من المواد الأخرى مثل الآلات و المواد الميكانيكية و المواد الكيماوية سواء بالنسبة لتونس أو للمغرب الأقصى و كان التفوق لصالح فرنسا ، رغم ارتفاع قيمة صادرات انجلترا إلى كل من تونس و المغرب لكن المواد التي مثلت إحدى مجالات التنافس الأخرى ، سواء بالسوق التونسية أو بالمغرب ، فيمكن إن نذكر الخيوط القطنية و الشمع .

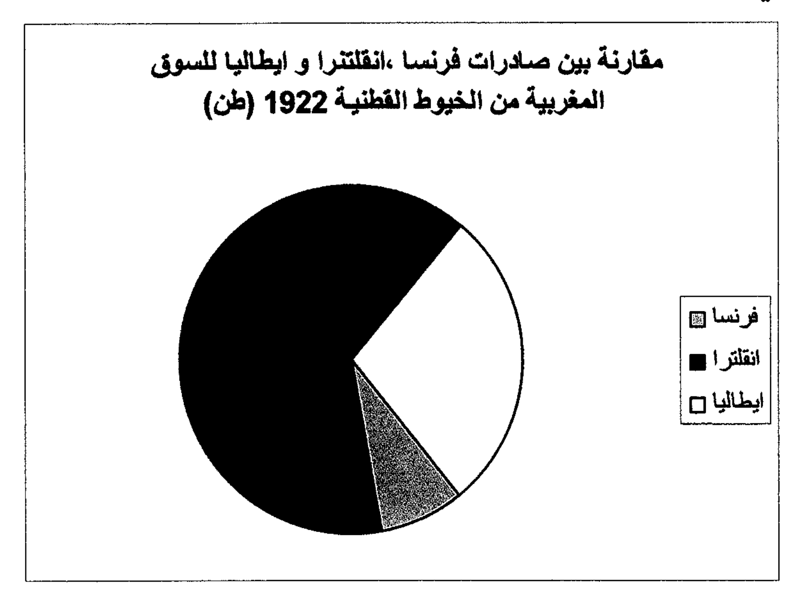
***بالنسبة للخيوط القطنية : تفوق انجليزي في هذا الميدان**

جدول عدد9: مقارنة بين صادرات فرنسا و انجلترا للسوق المغربية من الخيوط القطنية 1922

الدول	الكمية(ألف طن)	القيمة(ألف فرنك)
فرنسا	17.1	242.4
انجلترا	133.5	1775.8
ايطاليا	58.8	899.9
المجموع	223.9	3169.9

المصدر: Renseignements Coloniaux, 1922 ,n° 8

رسم بياني عدد11:



المصدر: انجاز المؤلف

سواء بالنسبة للمغرب الأقصى أو تونس ، فان انجلترا زاحمت فرنسا بحدة بالمملكتين فبعدما كانت فرنسا مهيمنة نسبيا على السوق التونسية ما بين 1881- 1914، فمثلا سنة 1912 قدرت قيمة صادرات انجلترا من الخيوط القطنية بحوالي 232.004 ألف فرنك أمّا صادرات فرنسا فإنها تفوقها بحوالي 5 مرات حيث قدرت بـ1.231.584 ألف فرنك (على عكس المنسوجات القطنية). لكن أثناء الحرب العالمية الأولى تمكنت انجلترا من إزاحتها ، ففي الوقت الذي ارتفعت فيه صادرات انجلترا من الخيوط القطنية إلى حوالي 416.259 ألف فرنك سنة 1915 ذلك يعني أنّ مؤشر التطور لسنة 1915 مقارنة مع مؤشر 1912 ، قدر بـ79.41 %،بينما قدرت صادرات فرنسا ب288.744 ألف فرنك سنة1915 بعد إن كانت 1.231.584 مليون فرنك سنة 1912 أي بمؤشر قدر بـ 76-%. و تواصلت الهيمنة الانجليزية على حساب فرنسا طيلة الحرب العالمية الأولى فمثلا سنة 1918 ، كما نلاحظ من خلال الجداول و الرسوم البيانية،فان صادرات انجلترا للسوق التونسية قدرت بحوالي 2.311.510 مليون فرنك بينما صادرات فرنسا لم تتجاوز 1.077.598 و ذلك يعني ان صادرات انجلترا فاقت ضعف صادرات فرنسا. لكن منذ بداية العشرينات تمكنت فرنسا من استعادة سيطرتها على السوق التونسية و الحد من النفوذ الانجليزي ، فمثلا سنة 1922 بينما لم تتجاوز صادرات انجلترا 3 ملايين فرنك بينما وصلت صادرات فرنسا إلى حدود 80.179 مليون فرنك(أي حوالي 37.44 % من مجموع واردات تونس).

و هكذا فانه على غرار المنسوجات القطنية و العديد من المواد الأخرى ، فان انجلترا دعمت موقعها بالسوق التونسية على حساب فرنسا سواء بين 1881 و 1914 و خاصة أثناء الحرب العالمية الأولى و شمل التفوق أيضا بعض المواد الأخرى مثل ألفحم الحجري و لكن هذا التنافس تراجع منذ بداية

العشرينات مع العلم إن الوضعية كانت مشابهة بالمغرب الأقصى . ففي ميدان الخيوط القطنية نلاحظ أنّ انجلترا سيطرت بصفة تكاد تكون مطلقة على هذه الصادرات للسوق المغربية منذ بداية الحماية ، ففي سنة 1917 وصلت إلى حوالي 71 % وتواصل ذلك طيلة فترة العشرينات ففي سنة 1922 قدرت قيمة صادرات انجلترا إلى السوق المغربية بحوالي 433.5 طن و ما قيمته 1.775.8 ألف فرنك فرنسي من مجموع 823.9 طنا و ما قيمته 3.169.9 مليون فرنك وبالتالي فان انجلترا احتكرت السوق المغربية بحوالي 59.6 %من الكميات المصدرة للسوق المغربية و 56.02 % من قيمتها .

فكيف كان وضع فرنسا بالسوق المغربية ؟

نلاحظ من خلال الجدول و الرسوم المصاحبة أن، فرنسا احتلت المرتبة الثالثة بحوالي 17.1 طنا أي ما يمثل 7.6 %و تقريبا نفس النسبة من قيمتها مع العلم إن ايطاليا احتلت المرتبة الثانية في هذا المجال بحوالي 58.8 طن أي ما يمثل 26.26 % و حوالي 898.9 ألف فرنك أي حوالي 28.6 % [1]من قيمة مجموع الصادرات إلى السوق المغربية سنة 1922 بدون أن ننسى أنّ هذا التنافس الثلاثي تواصل طيلة فترة العشرينات و إلى حدود منتصف الثلاثينات مع هيمنة انجليزية و احتلالها المرتبة الأولى سنة 1926 حيث فاقت صادرات انجلترا الصادرات الفرنسية بحوالي ثلاث مرات[2] و ذلك يعكس خصوصية من خصوصيات التنافس بالمغرب و هي تواصل التنافس طيلة فترة العشرينات و إلى حدود منتصف الثلاثينات، حيث تراجع النفوذ الانجليزي لا نتيجة للتفوق الفرنسي في هذا المجال بل نتيجة المنافسة الأجنبية بالخصوص و اليابان تحديدا و نتيجة كذلك لحدة الأزمة العالمية بانجلترا و تأثيرها السلبي على القدرة التنافسية الانجليزية لكن في هذا الإطار لابد أيضا من الإشارة إلى نقطة اختلاف أخرى بين السوق التونسية و المغربية و تتمثل في الهيمنة الانجليزية خلال ألفترة الممتدة بين 1912 و بداية الثلاثينات على صادرات الشمع للسوق المغربية.

*** تفوق الشمع الانجليزي بالسوق المغربية 1912-1932**

إن النفوذ التجاري الانجليزي بالمغرب الأقصى و أثناء فترة الحماية ، و على عكس تونس والجزائر [3]، كان مهيمنا بصفة تكاد تكون مطلقة على هذه المادة حيث قدّرت قيمة واردات المغرب من انجلترا بحوالي 3 ملايين طن طيلة الحرب أي ما يمثل 81 %من مجموع واردات المغرب من الخارج سنة 1913 و حوالي 83 %سنة 1917[4] ثم ارتفعت قيمتها لتصل إلى حوالي 7.654.4 ألف فرنك مسجلة بذلك مؤشر ارتفاع يقدر بحوالي 155.14 %بالمقارنة مع مؤشر مائة سنة 1917 و

---

1 - Renseignement coloniaux , 1929, n° 10

2 - Renseignement coloniaux , 1929, n° 10

3 - Renseignement coloniaux , 1929, n° 10

4 - نفس المصدر السابق

تواصلت هذه الهيمنة طيلة فترة العشرينات[1] و حتى منتصف الثلاثينات.و هكذا يمكن القول أنّ التنافس الانجليزي الفرنسي بالمملكتين التونسية والمغربية تميز بأوجه تشابه عديدة :

في ظل نظام الحماية تمكنت انجلترا من تحقيق المكاسب التالية:

- المحافظة على المرتبة الثانية بالسوق التونسية و المغربية على مستوى الصادرات

- تمكنت أيضا من التفوق على فرنسا في العديد من المواد و خصوصا المنسوجات القطنية ، الخيوط القطنية و الشمع (بالنسبة للمغرب الأقصى) و كذلك ألفحم الحجري بالنسبة لمواد الطاقة

- التنافس شمل أيضا المواد الميكانيكية مثل الجرّارات ،آلات النسيج ، المحرّكات البخارية لكن التفوق كان لصالح فرنسا باستثناء آلات النسيج[2].

- إن التنافس و التفوق الانجليزي بالمملكتين تدعم بالخصوص أثناء الحرب العالمية الأولى ، و قد استغلت انجلترا آنذاك الظروف التي أصبحت تمر بها فرنسا نتيجة الخسائر ألفادحة على المستوى الصناعي بالمقارنة مع انجلترا

- إن هذا التشابه لم ينف بعض الخصوصيات بين كل من تونس و المغرب و لعل من أهمها إن موقع انجلترا بتونس بدأ في التراجع منذ أواخر العشرينات بتونس . أمّا بالمغرب فلم يتراجع إلا منذ منتصف الثلاثينات و ذلك لأسباب مختلفة ، و من خصوصيات الوضع بالمغرب أيضا احتكار انجلترا للسوق المغربية في ميدان الشمع و ذلك على عكس تونس التي بقيت مجالا فرنسيا

إذن يمكن القول أنّ الحرب التجارية الانجليزية الفرنسية بكل من المغرب و تونس أثناء فترة الحماية يمثل إحدى خصوصيات النظام الامبريالى الذي سمح بتواصل التنافس بالسوق التونسية والمغربية و ذلك على عكس الجزائر[3] التي كانت وارداتها من الخارج مرتبطة أساسا بالمتروبول و لكن أيضا هذا التنافس يمكن استنتاجه من خلال التحولات التي شهدتها صادرات كل من المغرب و تونس في اتجاه بريطانيا و فرنسا طيلة فترة الحماية.

2 - الصادرات التونسية المغربية إلى فرنسا و انجلترا : الحلفاء و الفسفاط نموذجا

أ- تواصل ارتباط السوق التونسية و المغربية بالسوق الانجليزية

انطلاقا من الجداول و الرسوم البيانية يمكن أن نستنتج المعطيات التالية فيما يخص تطور صادرات كل من تونس و المغرب الأقصى:

---

[1] - Renseignement coloniaux , 1929, n° 10, n°17 ; 1930-

[2] - نفس المصدر السابق

[3] - Havas : **Indicateur Général de l'Afrique du Nord(Algérie , Tunisie, Maroc)** ; Alger 1919

-إن الحضور الفرنسي المباشر بتونس بين 1881 و 1939 لم يمنع القوى الأخرى من أن تبقى لها ارتباطات بالسوق التونسية، بل يمكن القول أنها تدعمت ، فانطلاقا من الرسم البياني نلاحظ أن صادرات تونس و المغرب إلى بريطانيا العظمى يمكن تقسيمها إلى المراحل التالية :

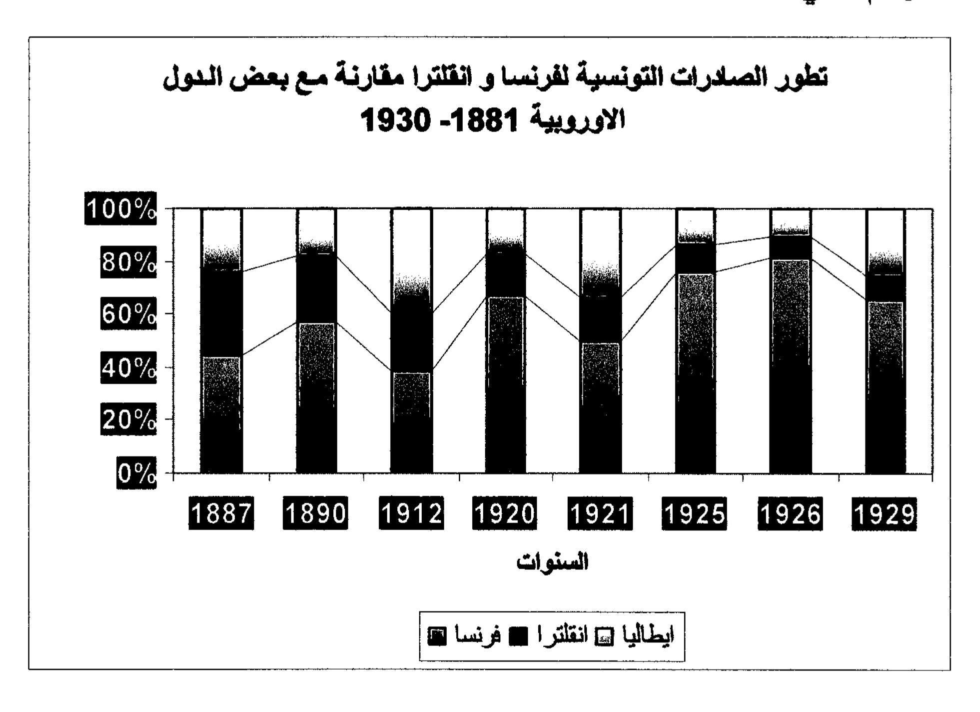
*** منذ بداية الحماية إلى حدود 1914 : حضور انجليزي متميز بالنسبة لتونس :**

جدول عدد10: تطور الصادرات التونسية لفرنسا و انجلترا بالمقارنة مع بعض الدول الأخرى المتنافسة على سوقها (1881 -1932) بالألف فرنك

الدول	1887	1890	1912	1920	1921	1925	1929
فرنسا	6934.410	7500.521	24430.5	176735.487	200717.631	414119.03	665763
انقلترا	4845.579	3292.705	13751.719	41591.735	64947.732	59884.364	93357
ايطاليا	3736.615	2406.902	25256.018	45813.204	137414.300	52172.547	262537

المصدر
Régence de Tunis,protectorat **Français ;statistique général de la Tunisie 1991-1873,Tunis** 1893
Renseignement Coloniaux ; n°6 ; 1922
Renseignement Coloniaux ; n°10 ; 1926
Ministère des Relations Extérieures; Série Tunisie 1885-1916 ; dossier n°1 : Douanes ,Régime Douanier des Importations et Exportations.

رسم بياني عدد 12:



المصدر: انجاز المؤلف

- نلاحظ من خلال الجداول أنّ قيمة صادرات تونس إلى انجلترا ارتفعت من 4.845.574 مليون فرنك سنة 1887 إلى حوالي 13.751.719 سنة 1912 و ذلك يعني انه بالمقارنة مع مؤشر مائة سنة 1887 فان مؤشر تطور الصادرات التونسية قدر بـ 183.79 % و بالتالي فإن السوق الانجليزية ، و اثر مرور ثلاثين سنة على الحماية ، زادت أهميتها بالنسبة لتونس أكثر من مرتين و هذا يعني أنّ نظام الحماية بتونس لم يتمكن من ربطها بصفة كلية بفرنسا و ذلك بالمقارنة مع الجزائر[1] فبالرغم من كون صادرات تونس نحو فرنسا تدعمت خلال هذه ألفترة حيث ارتفعت من حوالي 6934.451 مليون فرنك إلى 244.305.000 مليون فرنك مما جعل مؤشّر نمو صادراتها إلى انجلترا يقدّر بـ252% سنة1912 بالمقارنة مع سنة 1880

. نستنتج أيضا أنّ نسق الارتباط التونسي بالسوق الانجليزية كان ضعيفا أثناء الحرب العالمية الأولى حيث ارتفع بحوالي مليون دينار بين 1912- 1917 في حين كان نسق نمو صادراتها نحو فرنسا أسرع .

إن المعطيات الإحصائية و الرسوم البيانية تؤكد أيضا أنّ الصادرات – على عكس الواردات- قد تدعمت بشكل ملحوظ حيث ارتفعت من حوالي 13 مليون سنة 1914 إلى 64947.732 سنة 1921 ذلك يعني انه بالمقارنة مع مؤشر سنة 1914 ، فان مؤشر النمو قدر بـ 372.28 % سنة 1921 أي انه ارتفع أربع مرات وتواصل نسق النمو إلى أواخر العشرينات حيث قدرت صادرات تونس نحو انجلترا سنة 1929 بحوالي 93357.000 ألف دينار ومؤشر النمو بـ43.7 % و ذلك في وقت تدعمت فيه و بشكل ملحوظ ، صادرات تونس نحو فرنسا حيث ارتفعت من 176.735.487 سنة 1920 إلى 665.763.000 ألف دينار سنة 1929اي إن مؤشر النمو قدر بـ 276 % أي انه ارتفع ثلاث مرات مقارنة بسنة 1921. لكن منذ بداية الثلاثينات تراجعت الصادرات نحو الخارج بما في ذلك انجلترا مقارنة بفرنسا[2]

إن ما يمكن التأكيد عليه أنّ نفوذ انجلترا كان أقوى على مستوى صادراتها إلى السوق التونسية مقارنة مع وارداتها و هذا ما يبرز من خلال احتلالها المرتبة الثالثة طيلة ألفترة الممتدة بين 1910 و أواخر العشرينات، في حين احتلت ايطاليا المرتبة الثانية ذلك أنّ صادرات تونس إلى هذا البلد قد تطورت بنسق أسرع من صادراتها نحو انجلترا ، سنة 1912 قدرت صادرات تونس إلى ايطاليا بـ25256.148 بينما لم تتجاوز الصادرات إلى انجلترا 13751 ألف فرنك أي تقريبا النصف ، و أصبحت الوضعية متقاربة نسبيا طيلة فترة العشرينات مع بعض الاستثناءات مثل سنة 1925 حيث قدرت صادرات تونس لايطاليا

---

[1] - ان الواردات الجزائرية من المترو بول منذ 1896 إلى الحرب العالمية الثانية فاقت 70 % ، فمثلا سنة 1932 قدرت بـ79 % بينما من تونس لم تتجاوز 63 % ، اما على مستوى صادرات الجزائر لفرنسا فقدرت بحوالي 81% يمكن الرجوع إلى :
Girault(Arthur): **Principes de la colonisation** ; Librairie de Recueil, SIREY,Paris 1936 p ,p 389- 390

[2] - Renseignements Coloniaux, n°16,1929 ;le commerce de l'Afrique du nord

262537.000 ألف فرنك بينما لانجلترا لم تتجاوز 93.570 ألف فرنك و ذلك مرتبط بعدة عوامل كما سنرى ذلك لاحقا و بالخصوص تأثيرات أزمة 1929 و السياسة المالية المتبعة من قبل انجلترا[1]. إذن يمكن القول أنّ نظام الحماية بتونس ، كانت له العديد من ألفوائد بالنسبة للدول المنافسة لفرنسا حول المملكة ، حيث لم تتمكن فرنسا من السيطرة المطلقة على التجارة سواء على مستوى الصادرات الأجنبية إلى تونس[2] أو واردات فرنسا و بقية الدول الأجنبية من تونس، و هذا يؤكد ما ذهب إليه Carmel Sammut من كون مؤسسات الحماية بتونس ، مؤسسة امبريالية من بين عوامل فرضها على المملكة التونسيّة مراعاة الظروف الدولية و السماح للقوى الأجنبية بالمحافظة على العديد من المصالح و بأكثر أهمية من الجزائر[3] و هذه هي الخصوصيات التي ميزت هذا النظام بالمغرب الأقصى و لكن لفترة أطول كما أكدنا على ذلك من خلال دراستنا لمكانة انجلترا حيث حافظت على المرتبة الثانية بين 1912 و منتصف الثلاثينات . فكيف كانت مكانتها على مستوى الصادرات ؟ أو بعبارة أخرى كيف كانت أوضاع وارداتها من السوق المغربية؟

بالنسبة للمغرب الأقصى:

جدول عدد11: تطور الصادرات المغربية للدول الأوروبية المتنافسة على سوقها 1912-1935 (ألف فرنك)

الدول	1913	1917	1919	1920	1926	1933
فرنسا والجزائر	21277.453	102119.867	185036.287	152190.521	327000	439752.884
بريطانيا وجبل طارق	5012.744	10947.137	18926.002	69938.907	76000	21314.799

المصدر : -Arthur Girault : Principes de la colonisation
-Librairie de Recueil,SIREY ,Paris 1936
-Renseignement Coloniaux 1926 n°10..

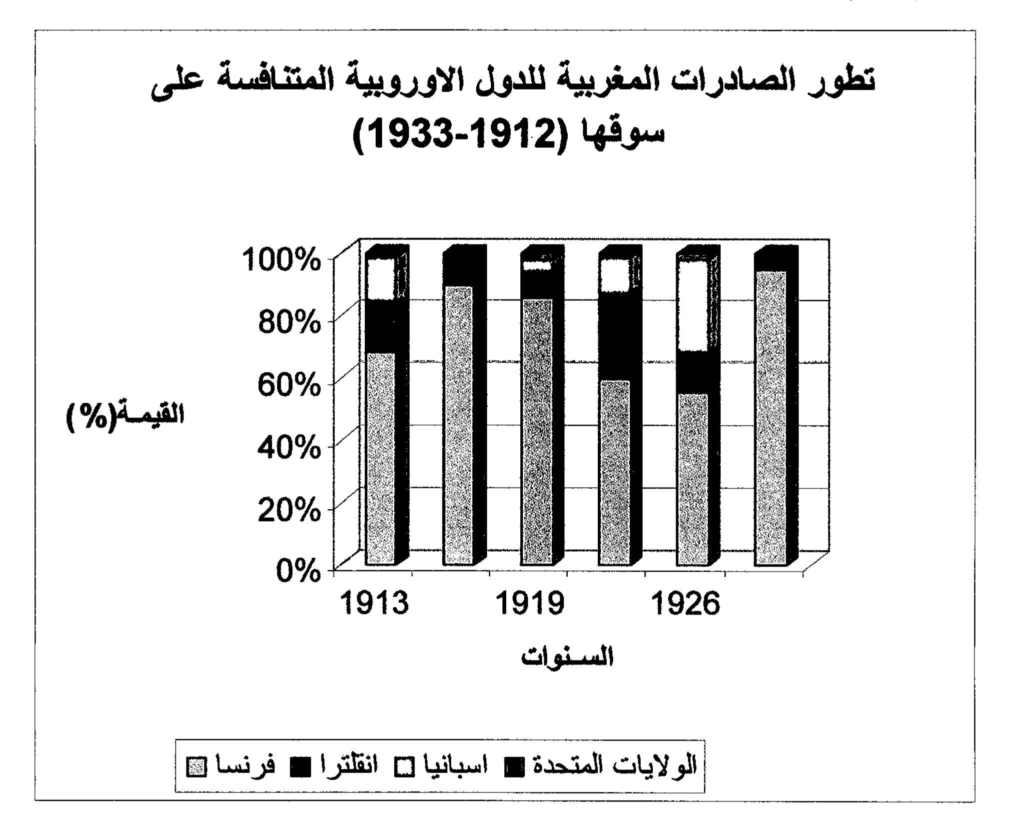
---

1 - Chassaignes (Ph) : **Histoire de l'Angleterre des origines à nos jours** : champs Flammarion , paris 1996, p.p 334-335

2 - , p.389 Girault (Arthur): Principes...., **op.cit** ,p 390

3 - نفس المرجع السابق ص390

رسم بياني عدد 13:



المصدر: انجاز المؤلف

انطلاقا من المعطيات المتوفرة لدينا سواء من خلال إحصائيات الخارجية البريطانية F.O.F أو المعطيات الإحصائية التي وفرتها فرنسا حول الحماية بالمغرب الأقصى ، نلاحظ انه بصفة عامة و طيلة هذه ألفترة أنّ صادرات المغرب إلى انجلترا تميزت بالخصوصيات التالية:

- بقيت انجلترا ، بين 1912 و 1933 ، الحريف الثاني بعد فرنسا بالنسبة للمغرب
- صادرات المغرب أيضا للسوق الانجليزية شهدت نسقا تصاعديا ، فمثلا سنة 1913 كانت تقدّر بحوالي 5012.744 مليون فرنك بينما سنة 1917 أصبحت تقدر ب10947.137 ذلك أن مؤشر النمو قدر ب 118 % سنة 1917 مقارنة مع مؤشر 1913
- شهدت صادرات المغرب الأقصى إلى انجلترا نموا غير مسبوق ، فلا غرابة أثناء هذه ألفترة أن ترتفع من حوالي18.926.002 ألف فرنك إلى حوالي 69.938.907 ذلك إن مؤشر صادرات المغرب إلى انجلترا قدّر 269.53 % أي انه ارتفع حوالي ثلاثة مرّات، و ذلك يعني تواصل ارتباط مصالح انجلترا بالسوق المغربية بل ويمكن القول أيضا أنّ هذه المصالح تدعّمت بدرجة كبيرة كما أكّدت على ذلك الأرقام.

- تؤكد الإحصائيات السابقة أيضا ازدياد أهمية السوق الايطالية بالنسبة للصادرات المغربيّة خلال فترة العشرينات بالرغم من وصول موسيليني[1] إلى السلطة.

- إنّ مقارنة الصادرات المغربية إلى كل من فرنسا و انجلترا ،تؤكد إنّ فرنسا كانت تحتل المرتبة الأولى و دعمت وجودها بالرغم من تواصل الامتيازات الأوروبية و خصوصا الانجليزية و الأمريكية لفترة طويلة كما نصّت على ذلك اتفاقية الجزيرة الخضراء[2] و الاتفاقيات الثنائية خصوصا مع انجلترا [3] و برز ذلك من خلال ارتفاع قيمة صادرات المغرب إلى المتروبول من حوالي 21.277.453 مليون فرنك سنة 1913إلى 102119 مليون سنة 1917 ذلك يعني انه مقارنة مع مؤشر مائة سنة 1913 فان مؤشر نمو صادرات المغرب الأقصى إلى فرنسا قدر بحوالي 379 % أي في ظرف 4 سنوات ارتفع أربع مرات و تواصل خلال فترة العشرينات و الثلاثينات حيث وصلت قيمة الصادرات المغربية إلى السوق الفرنسية سنة 1926 إلى حوالي 327.000 .000 مليون فرنك أي أنّ مؤشر التطور قدر بـ1436.81 % و بالتالي فإن قيمة صادرات فرنسا إلى السوق المغربية ارتفعت حوالي خمس مرّات بعد مرور 14 سنة على فرض معاهدة الحماية على السلطان المغربي في 30 مارس 1912 و تواصل ذلك في بداية الثلاثينات حيث وصلت قيمة صادرات المغرب الأقصى إلى فرنسا 439752.884 ألف فرنك ،ذلك يعني انه بالمقارنة مع مؤشر مائة سنة 1926 فان مؤشر تطور الصادرات المغربية إلى السوق الفرنسية قدر 34 % خلال سبع سنوات. و هكذا إذن يمكن القول أنّ صادرات كل من تونس والمغرب الأقصى إلى العديد من الدول الأوروبية تدعمت خلال فترة الحماية و خصوصا فترة العشرينات من القرن العشرين و شمل ذلك بالخصوص انجلترا و اسبانيا بالمغرب الأقصى و انجلترا و ايطاليا بتونس. و يمكننا إن نؤكد أيضا إن نسبة صادرات المغرب و تونس إلى الدول الأجنبية و خاصة انجلترا مرتفعة جدا بالمقارنة مع صادرات الجزائر إلى المتروبول[4] التي هيمنت عليها بصفة تكاد تكون مطلقة منذ أواخر القرن 19 ، و نلاحظ أيضا انه بقدر ما كانت قيمة الصادرات أكثر لدى فرنسا فإنها تنخفض لدى الدول الأخرى و لقد شمل التصدير للسوق التونسية العديد من المواد و خصوصا "الحلفاء" و الفسفاط .

- [1] **موسيليني ببنيتو**: (1883- 1945)من الشخصيات السياسية الايطالية ، ينحدر من وسط ريفي و طبقة متوسطة ، عاش طفولة بائسة غادر التعليم و هاجر إلى ايطاليا حيث عمل في البناء. و بعد طرده من ايطاليا عاد إلى روما سنة 1905 حيث عمل صحافيا بجريدة الحزب الاشتراكي ثم انقطع عن ذلك سنة 1914 و لقد شارك في الحرب الأولى ، ثمّ أسس سنة 1913 الحزب الفاشي و نجح في السيطرة و السلطة في 29 أكتوبر 1922
- [2] **Renseignements Coloniaux**, n°8,1926
- [3] نفس المصدر السابق
- [4] Girault (Arthur): Principes , **op.cit,** pp190-191....

ب ارتباط الحلفاء والفسفاط بتونس والمغرب الأقصى بالسوق الانجليزية

جدول عدد12: تطور صادرات الحلفاء التونسية للسوق الفرنسية و الانجليزية في فترة الحماية (الوحدة ألف فرنك)

البلدان	1895-1885	1919	1924	1926
فرنسا	419.928	12.705	804.720	740.910
انجلترا	10653.700	1869.142	5915.784	24391.350

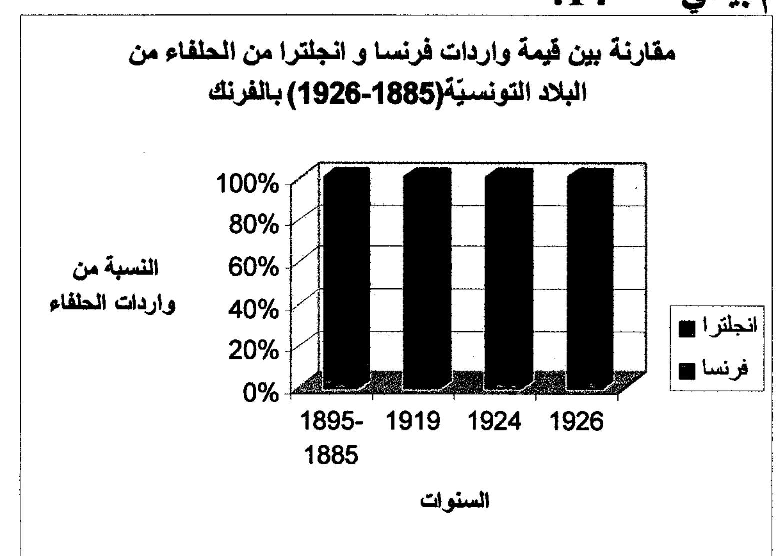
المصادر:

Régence de Tunis,protectorat Français ;**statistique général de la Tunisie 1881-1893**,Tunis 1893

Régence de Tunis,protectorat Français ;**statistique général de la Tunisie 1927,Tunis 1928**

Renseignement Coloniaux ; n°10 ; 1922

رسم بياني عدد 14:



المصدر: انجاز شخصي من قبل المؤلف

*ارتباط الحلفاء التونسية و المغربية بالسوق الانجليزية

إن من ابرز خصوصيات الصادرات التونسية و المغربية أثناء فترة الحماية ، بقاء العديد من المواد ، حتى و إن كان ذلك في فترات مختلفة نسبيا، مرتبطة بالسوق الانجليزية و بالخصوص مادتي الحلفاء و الفسفاط سواء بالمغرب أو بتونس مما أثار سخط الأوساط الاستعمارية :

فبالنسبة لتونس نلاحظ انه طيلة فترة الحماية و تحديدا ألفترة التي نحن بصدد دراستها من خلال المصادر الفرنسية و الانجليزية ، أن بريطانيا احتكرت واردات الحلفاء من السوق التونسية ، سواء في بداية الحماية أو بالخصوص أثناء فترة العشرينات و عموما يمكن القول انه في هذا المجال عرفت صادرات تونس من الحلفاء إلى بريطانيا العديد من التطورات:

- تراوحت قيمة صادرات البلاد التونسية من الحلفاء إلى انجلترا منذ بداية الحماية حتى 1916 ما بين 1775.516 ألف فرنك طيلة ألفترة الممتدة بين 1885 و 1891 كما تؤكد المعطيات الواردة في الجدول السابق و ما بين 3 و 4 ملايين فرنك بين 1912- 1914 و هي بذلك تحتل المرتبة الأولى و بقيمة مرتفعة بالمقارنة مع فرنسا التي لم تتجاوز قيمة وارداتها من الحلفاء من السوق التونسية 419.918 ألف فرنك ما يسأوي3.94 % من قيمة صادرات تونس من الحلفاء إلى السوق الفرنسية أمّا بالنسبة لايطاليا،التي احتلت المرتبة الثالثة،فان نصيبها لم يتجاوز96.140 ألف فرنك أي حوالي 2 % من قيمة صادرات تونس إلى السوق الانجليزية

- أمّا ألفترة الثانية أي الممتدة بين 1921 و بداية الثلاثينات فيمكن اعتبارها فترة أوج صادرات الحلفاء إلى السوق الانجليزية فهي لم تتجاوز 3.8 مليون فرنك سنة 1921 و ذلك يعني انه بالمقارنة مع مؤشر مائة سنة 1912 فان مؤشر نمو الصادرات التونسية من الحلفاء إلى السوق الانجليزية قدر بحوالي 26.86 % و هي بذلك احتكرت السوق التونسية بنسبة فاقت 80 % ، مع العلم إن انجلترا كان لها العديد من الممثلين التجاريين بأهم مراكز الإنتاج مثل سيدونا و كذلك الكسندر طاهيا بسوسة و كلهم يهتمون بتجارة الحلفاء بسوسة و مناطق الوسط مثل القصرين و القيروان . أمّا بالجنوب فكان لها ممثل يسمى فرّوجيا Farrugia بصفاقس[1]. لكن هذا التطور وهذه الهيمنة عرفت العديد من المشاكل اثر الأزمة الاقتصادية العالمية و خصوصا عمل إحدى الشركات الفرنسية بقيادة Blanchelle على إزاحة انجلترا من خلال محاولة احتكارها للإنتاج مما ساهم في تراجع واردات انجلترا و ظهور أزمة تطلبت عقد ندوة بالجزائر.

أمّا بالنسبة لصادرات تونس من الحلفاء إلى فرنسا فيمكن القول أنّها كانت ضعيفة و عرفت العديد من التطورات خلال ألفترة الممتدة بين 1881- 1939 و هي التالية:

- 1881- 1914: صادرات محدودة بالمقارنة مع انجلترا حيث قدّرت قيمتها بحوالي 419.918 ألف فرنك في ألفترة الممتدة بين 1881- 1891[2] أي بمعدل يقدر بحوالي 69.386 الف فرنك سنويا ووصلت إلى 183.135 ألف سنة 1914 و بالرغم من تطور قيمة الصادرات فإنها بقيت ضعيفة بالمقارنة مع صادرات تونس لانجلترا.

– أمّا بالنسبة للمرحلة الثانية فهي التي تخص الحرب العالمية الأولى حيث انهارت تماما وأصبحت قيمتها تتراوح مابين 2.685 ألف فرنك سنة 1916 و حوالي 35 ألف فرنك سنة 1918 و بالرغم من كون هذا التراجع شمل أيضا صادرات تونس إلى انجلترا فإنها بقيت كما رأينا ذلك سابقا تهيمن على السوق التونسية بصفة مطلقة.

---

1 - **Régence de Tunis** : Protectorat Français ; **Statistiques Générale de la Tunisie , 1882 -1892**, Tunis 1893

2- F.O ; 371/ 21 , 603

أمّا المرحلة الثالثة الممتدة بين 1921 و بداية الثلاثينات حيث عرفت صادرات تونس من الحلفاء نموا ملحوظا ذلك إن قيمتها ارتفعت من حوالي 315.400 ألف فرنك سنة 1921 إلى حوالي 794.000 ألف فرنك سنة 1929 و ذلك يعني انه بالمقارنة مع مؤشر مائة سنة 1921 فان نسبة نمو الصادرات من الحلفاء التونسية قدّرت سنة 1929 ب 252.063% .

أمّا بالنسبة للمغرب الأقصى :فان إنتاجه من الحلفاء ارتبط بالسوق الانجليزية لكن لابد من الإشارة إلى كون ذلك لم يبدأ إلا في منتصف العشرينات لان الاستغلال الصناعي الآلي للحلفاء بالمغرب لم يبدأ إلاّ سنة 1923 [1] و في هذا السياق شهدت صادرات الحلفاء إلى انجلترا نموا سريعا ، فلئن كانت في أواخر العشرينات لا تفوق 100 ألف قنطار، من بينها 80 %لانجلترا ثم نجد الجزائر و في المرتبة الثالثة فرنسا ، فإنها وصلت سنة 1935 إلى 180.000 ق من بينها 78 % لانجلترا و تواصل نفس النسق إلى حدود 1937- 1938 تاريخ تراجع الصادرات إلى انجلترا و انهيارها مما اثر سلبا على السكان المرتبطين بهذا الإنتاج و لقد ارتبط ذلك بعوامل عديدة من بينها الأزمة التي عرفتها مصانع الورق بانجلترا [2] و كذلك محاولة بعض المحتكرين سواء بتونس أو بالمغرب ، احتكار الإنتاج و التحكم في أسعاره و على رأسها شركة Blanchelle الفرنسية ، مما أثار احتجاجات كبيرة من قبل منتجي الحلفاء أو المصدرين الانجليز كما سنرى لاحقا و تتطلب أيضا عقد مؤتمر حول المسألة بالجزائر بحضور ممثلي الغرف التجارية الانجليزية .

* الفسفاط : أهمية كبيرة للسوق الانجليزية بالنسبة لتونس و محدودة بالنسبة للمغرب

جدول عدد13: تطور صادرات الفسفاط من تونس إلى انجلترا و فرنسا 1881- 1939(الألف فرنك)

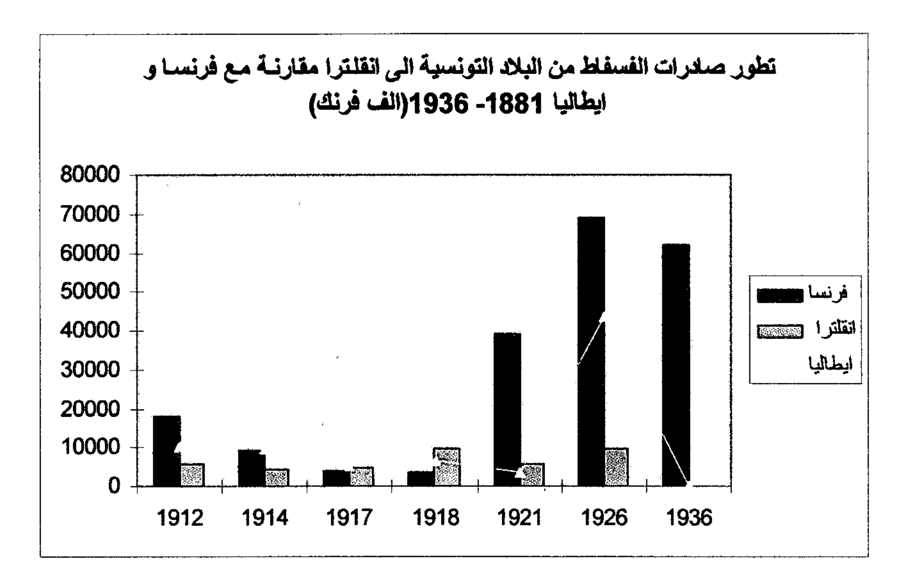
الدول	1912	1914	1917	1918	1921	1926	1936	1939
فرنسا	18023.875	9189.167	3272.403	3426.908	39186.800	69030.854	26012.6	
انقلترا	5552.420	4448.129	4706.886	9665.453	5737.650	9708.264	11095	16387
ايطاليا	10155.653	9494.541	5195.898	6460.576	3537.616	43462.818	18175	48605

المصدر: Document statistiques,1939

[1]- General Noguès : **L'exportation Marocaine, Ed** , LAM ,Mtyack , Maroc Etudes ,Casablanca 1938 , p56

[2]- نفس المصدر السابق ص56

رسم بياني عدد15:



المصدر: إنجاز المؤلف

- مرحلة التفوق الفرنسي- الايطالي

انطلاقا من المعطيات الإحصائية و الرسوم البيانية يمكن أن نستنتج مايلي:

بالنسبة لتونس احتلت السوق الفرنسية المرتبة الأولى طيلة ألفترة الممتدة بين 1890- 1914 حيث قدّرت قيمة وارداتها من تونس بحوالي18023.851 سنة 1912 و رغم تراجعها بنسبة 100 %سنة 1914 ، فإنها حافظت على المرتبة الأولى ، أمّا بالنسبة لانجلترا فإنها احتلت المرتبة الثالثة و قدرت وارداتها من السوق التونسية بين 5.5 مليون فرنك سنة 1912 و حوالي 4.4 مليون فرنك سنة 1914 . أمّا ايطاليا فإنها احتلت المرتبة الثانية بحوالي 10 ملايين فرنك مسجّلة سنة 1914 تفوقا على حساب فرنسا التي قدرت وارداتها من الفسفاط التونسي 9.484 مليون فرنك في حين قدرت الواردات الفرنسية بـ 9.185 مليون فرنك في نفس ألفترة أي بزيادة تقدر بحوالي 300 ألف فرنك

مرحلة التفوق الانجليزي : انطلاقا من المعطيات الإحصائية و الرسوم البيانية نلاحظ انه على غرار المنسوجات القطنية و الخيوط القطنية ، فان الحرب الامبرياليّة الأولى "1914- 1918 " مثلت فرصة مناسبة لانجلترا لتدعيم وارداتها من تونس من مادة الفسفاط مسجلة تفوقا على كل من فرنسا و ايطاليا و لقد برز ذلك من خلال المعطيات التالية :

- تطورت قيمة واردات انجلترا من مادة الفسفاط من تونس من حوالي 4448.129 ألف فرنك سنة 1914 إلى 9665.453 ألف فرنك سنة 1918 و ذلك يعني أنّ مؤشر التطور قدر سنة 1918 بـ 117.29 % مقارنة مع مؤشر 1914 ، مع العلم انها خلال هذه ألفترة أصبحت تحتل المرتبة الأولى[1].

---

[1] - Archive de Quai d'Orsay : Ministère des Relations extérieures . Dossier n° 1 ; 1922- 1924

- أمّا بالنسبة لفرنسا ، فان وارداتها ، من تونس من مادة الفسفاط انهارت بشكل غير مسبوق حيث تراجعت قيمتها من حوالي 9189.167 سنة 1914 إلى 3.426.908 ألف فرنك سنة 1918، أي إن مؤشر التراجع قدر بـ62.70-% و أصبحت بذلك تحتل المرتبة الثالثة

- أمّا بالنسبة لايطاليا ، ثاني حريف بالنسبة لتونس، طيلة ألفترة التي سبقت الحرب، فانّ وارداتها من مادة الفسفاط شهدت تراجعا كبيرا أثناء الحرب الأولى من تونس من حوالي 9494.541 ألف فرنك سنة 1914 إلى حوالي 3537.616 ألف فرنك سنة 1918 أي أنّ مؤشر الانهيار قدر بـ 62.70-% و هي نسبة شبيهة بالتراجع المسجل على مستوى واردات فرنسا من تونس. و هكذا إذن يمكننا القول أنّ نظام الحماية المفروض على تونس منذ 12 ماي 1881 و على المغرب منذ 30 مارس 1912 ، لم يكن عائقا أمّام تواصل التنافس الامبريالي الاروبي بالمملكتين على المستوى التجاري ، بل على العكس من ذلك مثل القاعدة الأساسية لتواصل هذا التنافس لان فرنسا لم تكن، أثناء المرحلة الامبرياليّة قادرة على التدخل العسكري و فرض هيمنتها السياسية بدون تقديم تنازلات بكل من المغرب و تونس و لقد برزت آثار ذلك من خلال تمكن انجلترا من المحافظة لفترة طويلة ن سواء بتونس أو بالمغرب ، على مكانة متميزة تجارية بالمملكتين و خصوصا منذ بداية الحماية إلى حدود العشرينات بتونس و بداية الثلاثينات بالمغرب الأقصى. فماهي العوامل الأساسية لتواصل هذا التنافس؟

II- أسباب الحرب التجارية الانجليزية الفرنسية بالمغرب وتونس منذ بداية الحماية إلى أواخر العشرينات

1- محافظة انجلترا على امتيازاتها بتونس و المغرب الأقصى

إن من أبرز خصوصيات مؤسسة الحماية المفروضة على تونس و المغرب الأقصى ، أنها تعتبر إحدى ميزات النظام الاستعماري في مرحلته الامبرياليّة[1] لأنها سمحت للقوى المنافسة لفرنسا بالمملكتين بالمحافظة على أغلب امتيازاتها التجارية الممنوحة لها من خلال المعاهدات اللامتكافئة أثناء القرن التاسع عشر و التي سمحت لانجلترا باحتلال المرتبة الأولى بالمغرب الأقصى أثناء القرن التاسع عشر و بداية العشرينات[2] على مستوى المبادلات التجارية ، و باحتلال المرتبة الثانية و التفوق على فرنسا بالسوق التونسية بعد انتفاضة 1864[3]، و بالرغم من عمل فرنسا على إلغاء هذه الامتيازات فإن انجلترا كانت أكثر الدول التي قاومت ذلك و حافظت على الكثير من الامتيازات و دعمت بعضها مما جعلها تكون أكثر الدول المنافسة لفرنسا بالمملكتين خاصة وأنها حافظت على الامتيازات التي ضمنتها لمعاهدات ما قبل الحماية بالمغرب و تونس.

1- Sammut (Carmel): **L'Impérialisme Capitaliste Français** ; op.cit,,p ,63- 64

2- ج . روجرز: تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية، مرجع سابق الذكر ، ص 274

3- Kraiem(Mustapha): **La Tunisie précoloniale** ;op.cit, p 389

أ- مصالح انجلترا بالمغرب الأقصى و تونس من خلال معاهدات ما قبل الحماية:

إنّ انجلترا ، سواء بتونس أو بالمغرب كانت تربطها العديد من المعاهدات مع المملكتين التي ضمنت لها العديد من الامتيازات:

- **بتونس**: تعتبر معاهدة جويلية 1875 آخر المعاهدات و أهمها التي فرضتها انجلترا على محمد الصادق باي(1859- 1882) مثيرة بذلك احتجاجات عنيفة من قبل فرنسا و لعل هذه المعاهدة تمثل إحدى الأسس البارزة لتواصل النفوذ التجاري بتونس طيلة اثنين و ثلاثين سنة لأنها سوف لن تعوّض بمعاهدة جديدة إلا سنة 1897[1] و أن شرح بنود هذه المعاهدة يبرز الأهمية القصوى التي أعطتها بريطانيا العظمى لعلاقاتها التجارية مع تونس،فلا غرابة أن نجد حوالي أربعه و عشرين بندا أي أكثر من 50% من البنود مخصصة للتجارة[2]، مدعمة بذلك الامتيازات التجارية التي كانت تتمتع بها انجلترا سابقا خصوصا بالاعتماد على معاهدة 1867 . و من أهم هذه الامتيازات التي واصلت انجلترا التمتع بها أثناء فترة الحماية ، لمدّة 14 سنة و التي ساهمت في عدم خسارة انجلترا لنفوذها التجاري بتونس نذكر:

* الامتيازات الجمركية: إنّ انجلترا بمقتضى هذه المعاهدة أصبحت لها الحرية التامة في ترويج جميع منتجاتها بما في ذلك المصنّعة و لا تدفع عند دخولها المملكة التونسية أكثر من 8 % من قيمتها التي تحدد .عند وصولها إلى تونس و هذا ما نص عليه البند السابع من المعاهدة و مما ورد فيه نذكر"...على جناب الباي، بأنه لا يمنع إدخال أي شيء كان في العمالة مما هو ناتج في ممالك أو عمالات بريطانيا أو مصنوع فيها... و لا يستخلص شيئا على تلك الأشياء، أداء يتجاوز الثمانية في المائة على تلك البضائع... بمحل وصولها...".

إذن يمكن القول أنّ هذا البند الذي سمح بتطور سريع للبضائع الانجليزية بالسوق التونسية ، بين 1875 و1881، لكنّه وضع أيضا أسس تواصل التنافس الانجليزي الفرنسي في الميدان التجاري بتونس أثناء ألفترة الأولى من الحماية أو على الأقل إلى حدود 1897.مع العلم أنّ هذه المعاهدة أعلنت أيضا على العديد من الامتيازات التجارية الأخرى التي تمتعت بها العديد من البضائع الأخرى الموردة من السوق الانجليزية و خصوصا القمح ، الشعير، الذرة، كما نص على ذلك البند الرابع عشر من نفس المعاهدة و مما ورد فيه نذكر:"فذلك القمح و الشعير و الذرة، لا يؤدي شيئا من الأداء عند دخوله إلا4/5 الريال على القفيز و ما عدا الثلاثة أشياء السابق ذكرها ، جميع المأكولات المجلوبة كالأرز و العدس تؤدي أداء 8 %.."[3]

---

1 - Journal officiel ; Octobre 1897

2 - النسخة الأصلية للمعاهدة باللغة العربية و الفرنسية و الانجليزية موجودة بـ .
Répertoire des Archives historiques de la Tunisie (Archives de dar el bey antérieures à 1881) ,Premier ministère 1970, série historiques : dossier 403, carton 224, document 65, Traitée de1875

3 - نفس المصدر السابق

إذن يمكن القول أن الامتيازات التجارية الممنوحة لانجلترا كانت هامة جدا و غير مسبوقة في العلاقات الانجليزية التونسية، و على هذا الأساس ربط الليبراليون الانجليز بقيادة الليبرالي قلادستون(1880- 1885) مسألة اعترافهم بالأمر الواقع بتونس و بالتالي بمعاهدة الحماية ، باعتراف فرنسا بمعاهدة 1875 و كل الامتيازات التي ضمنتها لانجلترا[1] مع العلم أنّ هذه المعاهدة نصّت في فصلها الأربعين على أن هذه المعاهدة تدوم سبعة سنوات و إذا طلب طرف من الموقعين على المعاهدة تجديدها أو تعديلها فيمكن ذلك و إلاّ فإنها تتواصل ، و بالفعل ، باقية سارية المفعول إلى حدود 1897 و مثلت إحدى أسس النظام الجمركي بتونس أثناء فترة الحماية بالإضافة إلى المعاهدات المعقودة مع ايطاليا و لقد كانت الامتيازات الممنوحة لانجلترا بالمغرب الأقصى شبيهة في بعض الجوانب.فكيف تجسم ذلك من خلال المعاهدات؟

تعتبر معاهدة 1856[2] بالمغرب الأقصى أهم إطار قانوني لتواصل النفوذ الانجليزي بالمغرب الأقصى أثناء فترة الحماية لان كل المعاهدات اللاحقة سواء الثنائية الانجليزية- المغربية أو الفرنسية- الانجليزية أو الدولية اعترفت بهذه المعاهدة . لكن في البداية لا بد من الإشارة إلى أن هذه المعاهدة احتوت على قسمين الأول عبارة عن معاهدة عامة احتوت على ثمانية و ثلاثون مادة ، بينما يتمثل الجزء الثاني في اتفاقية للتجارة و الملاحة تضم خمسة عشرة مادة . و سنركز على القسم الثاني لأنه مثل إحدى ابرز الأسس القانونية لتواصل النفوذ الانجليزي بالمغرب أثناء فترة الحماية و تحديدا طيلة خمسة و ثلاثين سنة و من أهم ما منحت هذه المعاهدة لانجلترا في علاقتها مع المغرب نذكر:

* حرية التجارة بالمملكة المغربية بالنسبة لانجلترا(البند الأول) و لقد وضحت البنود الأخرى مجالات هذه الحرية سواء من خلال امتلاك العقارات في أي منطقة بالمغرب ، الاتجار، الحصول على المترجمين والذين يتمتعون بالحماية. و نصت أيضا على حرية استعمال كل الموانئ المغربية ، و كل هذه الامتيازات تواصلت أثناء فترة الحماية ، أمّا بالنسبة للنظام الجمركي، و الذي سيبقى النظام المعمول به في فترة الحماية الفرنسية بالمغرب، فإنه لا تتناقض خطوطه العامة مع ما ورد بالمعاهدة حيث أشار البند السابع من الملحق السابع للاتفاقية التجارية البحرية لسنة 1856 لأسس المعاملات الجمركيّة و مما ورد فيه نذكر"...و كون المراد هو تقوية التجارة بين الايالتين، كرت ابرطن[3] و مراكش و استواء الدفع بين الجانبين اقتضى نظر سلطان مراكش أن أعشار السلع الداخلة بمراسي ايالته على يد رعية اكرت ابرطن لا يؤدوا عليها أكثر من 10 % بعد تقويمها بالسعر الواقع بمرسى نزولها... كما أنّ السلع الخارجيّة من ايالة سلطان مراكش، على يد رعيّة سلطان كرت ابرطن لا يؤدوا في صاكتها أكثر مما هو مسطر في

[1] - Marsden (Arthur): **British Diplomacy** ;**op.cit** pp71-74

[2] - هذه المعاهدة أوردها : ج . روجرز في كتابه: تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى عام 1900 ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ص 323-346

[3] - كرت ابرطن: يقصد بذلك انجلترا و ايرلندا

الزمام الآتي ..."[1]. و لقد تمّ أيضا من خلال هذه المعاهدة تحديد ظروف التصدير إلى انجلترا و الضرائب التي تفرض على البضاعة سواء من قبل المصدرين المغاربة أو الانجليز ، وكان ذلك من خلال البند التاسع لاتفاقية 1856 و مما ورد فيه نذكر "... جميع أنواع سلعة ايالة مراكش ، إلا ما هو مذكور في الشرط الثاني من هذه الشروط ،إذا اشتراها أحد من إيالة اكرت ابرطن أو نائبه و أراد وسقها فانه يحملها ويوسقها من أحد المراسي المعلومة فلا يؤدي عليها إلا الصاكة المذكورة في الشرط السابع من هذه الشروط "

و هكذا يمكننا القول أن معاهدة 1856 الانجليزية المغربية مثلت تطورا مهما في تدعيم مصالح انجلترا بالمغرب و الأكثر أهمية من ذلك أنها حددت أيضا مصالح انجلترا بالمغرب لان المعاهدات اللاحقة سواء الثنائية أو معاهدات فرنسا مع بقية الدول حول المغرب ستراعي بشكل كبير هذه الاتفاقية و نفس الشيء بالنسبة للمعاهدات الدولية ، و في هذا السياق لا بد من الإشارة أيضا إلى أنّ معاهدة 1875 التونسية – الانجليزية ، كانت مقتبسة في جوانب كثيرة منها من المعاهدة المغربية – الانجليزية ،كما أكدت ذلك العديد من الدراسات[2] .

- إن مصالح انجلترا بالمغرب أثناء فترة الحماية الفرنسية ارتبطت قانونيا بمعاهدة 1856 و العديد من المعاهدات الأخرى التي عقدت قبل فترة الحماية و من أبرزها نذكر:

* معاهدة 1904: الانجليزية- الفرنسية مثلت حدثا بارزا في تاريخ العلاقات الانجليزية الفرنسية وكان لها أيضا أثناء فترة الحماية الفرنسية على المغرب تأثيرات هامة سواء على المستوى الاستراتيجي أو التجاري و هذا ما يهمنا في هذا المجال و من أهم البنود المتعلقة بهذه المسألة و التي عملت انجلترا على تذكير فرنسا دائما بها نذكر البند الثاني و من أهم ما ورد فيه نذكر"...إن حكومة الجمهورية الفرنسية تصرّح بكونه ليس في نيتها تغيير الواقع السياسي للمملكة ...و حكومة جلالة الملك البريطاني تعلن أنّه من حق فرنسا باعتبارها قوة مجاورة للمغرب على مجال واسع، السهر على امن هذا البلد و تساعده على القيام بالعديد من الإصلاحات الإدارية، المالية، الاقتصادية و العسكرية و التي هو في حاجة إليها...و تعلن أيضا أنها لن تعرقل فرنسا في هذا المجال، بشرط أن هذا النشاط يحافظ على حقوق بريطانيا التي نصت عليها المعاهدات و الاتفاقات السابقة بين انجلترا و المغرب بما في ذلك الإرساء بالمواني المغربية ، الذي تتمتع به منذ 1901..."[3] . إذن ما أشار إليه هذا ألفصل يعلن صراحة اعتراف فرنسا بالامتيازات التجارية و غيرها التي نصت عليها اتفاقية 1856 مقابل السماح لفرنسا بتدعيم نفوذها بالمغرب، بدون تغيير الواقع السياسي و المقصود هنا أنّ مسألة الإلحاق مرفوضة من قبل انجلترا و

---

[1] تمّ في هذه المعاهدة تحديد قائمة مفصلة في قيمة الضرائب المفروضة عند تصديرها من المغرب إلى انجلترا: مثال القمح ريال واحد عن كل فنكية عامرة (يقصد بالفنكية كلمة اسبانية معناها الوسيلة التي تكال بها الحبوب الزراعية) أما الأرز فقدرت الضريبة المفروضة عليه بستة عشر أوقية على كل قنطار

[2] - Marsden(Arthur): **British Diplomacy and Tunis** ; **op.cit, p,75**

[3] - Havas : **Indicateur Générale de l'Afrique du Nord (Algérie- Tunisie- Maroc)** ; Alger 1919, p112

التزمت بها فرنسا دوليا و بالتالي لم يكن أمّامها من خيار سوى نظام الحماية مع العلم أن البند الرابع نص أيضا على مبدأ المحافظة على الحرية التجارية سواء بالمغرب أو بمصر و أعلن هذا الاتفاق التفاهم على كون النظام الجمركي يجب أن يكون مبنيا على المساواة عدا القيمة المالية المفروضة على البضائع المورّدة كما نصّت على ذلك الاتفاقيات الدوليّة ، و كذلك الضرائب المفروضة على النقل . و بالتالي فان التشريعات في إطار نظام الحماية لم تكن حرة بل مقيدة بهذه المعاهدة خاصة و أنها نصّت على كونها لن تدوم إلاّ مدّة ثلاثين سنة ، أي إلى منتصف الثلاثينات من القرن العشرين.

و هكذا إذن يمكن القول أن انجلترا من خلال معاهدة 1904 فرضت على فرنسا الاعتراف بامتيازات معاهدة 1856 و من بينها التي تخص المجال الجمركي و التي تنصّ بكون الضريبة الجمركية المفروضة على البضائع الانجليزية لا تفوق 10 % باستثناء بعض المواد التي تنتفع بامتيازات أخرى كما رأينا ذلك سابقا و لقد مثلت هذه المعاهدة أيضا احدي أسس النفوذ الانجليزي بالمغرب أثناء فترة الحماية الفرنسية لكنها أيضا مثلت القاعدة الأساسية للمعاهدات اللاحقة بما فيها الدولية، التي عملت على ضمان كل المصالح الانجليزية ومن بينها نذكر معاهدة الجزيرة الخضراء سنة 1906، و هذه المعاهدة منحت أيضا العديد من الامتيازات الجمركية لكل الدول الموقعة عليها بما في ذلك بريطانيا العظمى التي كان لها دور بارز في صياغتها [1] حتى تحافظ على مصالحها، و بالفعل فان الضرائب الجمركية التي تقرر فرضها على البضائع التي يوردها المغرب من الخارج، قدّرت بنسبة 10% من قيمتها كما نص على ذلك "البند 66 " (و بالتالي فقد كانت متطابقة مع اتفاقية 1875المفروضة على تونس) لكن مع إضافة 2.5 % توجه لتطوير البنية الأساسية (طرقات، مواني، سكك حديدية) وكان ذلك استجابة للطلب الفرنسي و بموافقة انكليزية [2] و لقد نصّت أيضا هذه الاتفاقية في بندها الرابع على مبدأ المساواة الاقتصادية و على عدم المس ، من قبل أي نظام جمركي جديد ، بهذا المبدأ.

و هكذا إذن يمكن القول انه بالنسبة للمغرب الأقصى و من خلال المعاهدات الثنائية المغربية الانجليزية أو الفرنسية الانجليزية أو الدولية من معاهدة مدريد 1880 إلى معاهدة 1906 و كذلك المعاهدات الأخرى بين فرنسا و اسبانيا و أيضا المعاهدة الألمانية الفرنسية 27 نوفمبر 1912 و التي انضمت إليها لاحقا انجلترا[3] ، كلها وفرت الإطار القانوني لتواصل المصالح التجارية لأغلب القوى المتنافسة على المغرب الأقصى و خصوصا انجلترا التي كانت قبل الحماية أول حريف تجاري للمغرب الأقصى و في ظل هذه الظروف فان فرنسا سواء بالنسبة لتونس أو للمغرب حرصت على عدم المس بمصالح منافسها أثناء فترة الحماية

ب- المصالح التجارية الانجليزية بالمغرب و تونس من خلال معاهدات مرحلة الحماية

1- Renseignements Coloniaux, n°3 bis , Mars 1906

2- نفس المصدر السابق ص 119

3- Girault(Arthur): **Principes de la colonisation , op.cit ,p196** 1932

إنّ أهمية النفوذ الانجليزي بالمملكتين التونسية و المغربية، و خصوصا أثناء فترة الحماية الفرنسية بتونس أي منذ 1881 إلى بداية العشرينات و بالنسبة للمغرب منذ 1912 إلى بداية الثلاثينات، تفسر بمحافظة الاتفاقيات أثناء هذه المرحلة لمصالح بريطانيا بالمملكتين:

*بالنسبة لتونس:تعددت المعاهدات حول هذه المسألة و من أهمها نذكر:

-معاهدة 12 ماي 1881 التي فرضتها فرنسا بقيادة الجنرال بريار[1] على محمد الصادق باي(1859-1882)أثناء بداية الغزو لتونس، و التي نصّت على ما يلي في بندها الرابع"...إنّ حكومة الجمهورية الفرنسية تلتزم بحماية و تطبيق المعاهدات الموجودة حاليا بين حكومة المملكة و مختلف القوى الأوروبية..."و هذا يعني بالنسبة لانجلترا مواصلة التمتع بمختلف الامتيازات بما فيها الخاصة بالميدان التجاري و التي ذكرناها سابقا ، مع العلم أنّ انجلترا اشترطت على فرنسا بأنها لن تعترف بنظام الحماية إلاّ باعتراف فرنسا بمعاهدة جويلية 1875*[2]

و بالفعل فان انجلترا حافظت على مختلف مصالحها من خلال تطبيق معاهدة 1875 و التي تواصلت إلى حدود 1897 ، تاريخ تعديل المعاهدة استجابة للاحتجاجات و المطالب الفرنسية

- معاهدة 18 سبتمبر 1897 : إنّ هذه المعاهدة ، لئن أعلنت إلغاء معاهدة 1875،و بالتالي العديد من المصالح التجارية لانجلترا ، فإنها في الواقع دعمت مصالح أخرى و بالخصوص في ميدان المنسوجات القطنية و التي كانت انجلترا شديدة الحرص على المحافظة عليها لعدة اسباب من بينها احتلالها للمرتبة الأولى بالنسبة لمجموع الصادرات الانجليزية لتونس[3] و مما ورد في هذه المعاهدة نذكر: "...ان المعاهدات من جميع الأنواع ، الجاري العمل بها بين فرنسا و المملكة المتحدة لبريطانيا و ايرلندا و قع توسيعها لتطبق على تونس..."و بالإضافة إلى ذلك فان هذه المعاهدة نصت على تواصل تمتع انجلترا بتونس بحقّ مبدأ الدولة الأكثر امتيازا[4] الذي نصت عليه المعاهدات السابقة، و نصت أيضا على تمتع بريطانيا و ايرلندا بتونس ، و تونس ببريطانيا و ايرلندا بأضعف الضرائب الجمركية لمدة أربعين سنة منذ تاريخ المصادقة على هذه المعاهدة ، إذن انجلترا واصلت التمتع من خلال هذه المعاهدة بالعديد من الامتيازات التي ضمنت لها مواصلة التنافس بحدة مع فرنسا بالسوق التونسية حتى و إن كانت اقل مما نصت عليه معاهدة 1875 ، لكن الهام أيضا في هذه المعاهدة بالنسبة لبريطانيا و ايرلندا هم البند الثالث الخاص بالامتيازات الجمركية للمنسوجات القطنية و من أهم ما ورد فيه نذكر:

---

[1]- بريار Breart : هو الجنرال الفرنسي الذي قاد حملة الغزو الفرنسي على تونس انطلاقا من الجزائر و فرض معاهدة باردو في 12 ماي 1881 على محمد الصادق باي

[2]-

[3]- Journal officiel, octobre 1897

[4]- مبدأ الدولة الأكثر امتيازا يقصد به : عندما تمنح دولة"أ" هذا الامتياز لدولة"ب" فان ذلك يعني انه على مستوى الضرائب الجمركية ، أي امتيازا تمنحه الدولة لأي دولة أخرى ، فإنه يطبق اوتماتيكيا على الدولة "أ" . أنظر:
Girault(René): **Diplomatie européenne et impérialismes** ; collection, Relations internationales : 1871- 1914 Milan 1975 , p 31-32

"...إنّ المنسوجات القطنية ذات المنشأ الانجليزي و كذلك مستعمراتها و ممتلكاتها بالخارج تخضع لضريبة جمركية لا تتجاوز5% من قيمتها عند دخولها تونس و لا تخضع لأي ضريبة أخرى مهما كان نوعها..." و هذا البند كما نصت عليه المعاهدة يبقى ساري المفعول إلى حدود 31 ديسمبر 1912 حيث يمكن المحافظة عليه أو تعديله إذا طالب احد الطرفين بذلك[1] .

إذن يمكننا القول أنّ انجلترا لئن تخلت عن معاهدة 1875 و الكثير من الامتيازات فإنها أصرت على المحافظة على مصالحها التجارية بل و دعمتها في بعض الميادين و خصوصا المنسوجات القطنية حيث خفضت في المعاليم الجمركية المفروضة عليها بحوالي 3 % بالمقارنة مع اتفاقية 1875، و في ظل هذه الظروف ، و بالرغم من إعلان فرنسا العديد من التعديلات الجمركية كما نصت على ذلك العديد من المراسيم الصادرة عن باي تونس مثل قانون 1890 و 2 ماي 1898[2] و 11 أكتوبر 1904 و 2 جويلية 1904 و مرسوم 2 نوفمبر 1904 و 30 ماي 1914[3] فكلها و إن سمحت ببعض الامتيازات المصدرة إلى فرنسا أو الموردة إلى تونس فهي لم تمس بالمصالح الانجليزية كما نصت عليها معاهدة سبتمبر 1897 التي تواصل العمل بها إلى حدود 1914 لكن نظرا لظروف الحرب فإنّ فرنسا لم تطالب بتعديلها لان في ذلك إضرار بمصالحها السياسية و العسكرية لأنه لا يجب إثارة مشاكل مع حليفتها الأولى انجلترا في هذه الفترة، و هذا ما أعلن عليه فعلا وزير الخارجية الفرنسي أمّام البرلمان في أفريل 1914 عندما سأل عن اسباب عدم إلغاء فرنسا لمعاهدة 1897 التي تتسبب في مشاكل عديدة للاقتصاد الفرنسي نتيجة للمنافسة الشديدة للبضاعة الانجليزية بتونس وخصوصا في ميدان المنسوجات القطنية فكان رده كالآتي"... إنّ الحكومة لم تتراجع عن هذه الاتفاقية لان الوضعية السياسية غير ملائمة..."[4] مع العلم أنّ السفير الفرنسي بلندن كان صرّح قبل ذلك في ماي 1912 ".. إننا بحاجة إلى مساندة انجلترا بالمغرب .. لا يجب أن نعلن عن قرارات تثير الرأي العام الانجليزي ضد مبادئنا و توجهاتنا الاقتصادية بالمستعمرات..."[5] .

إذن في ظل هذه الظروف واصلت انجلترا التمتع بالامتيازات الجمركية التي نصت عليها معاهدة سبتمبر 1897 و التي تواصل العمل بها إلى حدود 1919[6]، فكان ذلك احد العوامل البارزة للسيطرة الانجليزية على السوق التونسية بالخصوص في ميدان المنسوجات و الخيوط القطنية. إذن هذا

---

1 - Journal officiel, octobre 1897

2 - امتيازات جمركية لبعض المنتجات الفرنسية عند دخولها السوق التونسية مثل خيوط القطن الآلات الميكانيكية ، و البقية تخضع للنظام الجمركي العام حسب قانون 1890

3 - ألغت امتيازات العديد من المواد الموردة و المصدرة لفرنسا

4 - Archives du Quai d'Orsay : Ministère des relations extérieurs: série , N.S ,Tunis 1856- 1916 Dossier n°1 ; 1912- 1913

5 - **نفس المصدر السابق**

6 - تم الاتفاق في ديسمبر 1919 حيث نص الاتفاق الجديد على العديد من الإجراءات و لعل من أبرزها : إلغاء الامتيازات التفضيلية التي كانت تتمتع بها انجلترا بتونس Journal officiel, 20 Décembre 1919

هو الإطار التشريعي العام للتنافس الفرنسي- الانجليزي بتونس في فترة الحماية. فهل كانت الأوضاع بالمغرب مشابهة لما يوجد في تونس؟

***بالنسبة للمغرب الأقصى** : كانت الظروف ملائمة أكثر و التشدد الانجليزي كان أكثر في المحافظة على الامتيازات التجارية التي منحتها معاهدة 1856و كذلك اتفاقية 1904 مع فرنسا و الاتفاقيات الدولية التي منحت لها في إطار اتفاقية مدريد 1880 و الجزيرة الخضراء 1906و التي تواصل تطبيقها من خلال:

- اعتراف معاهدة الحماية بمكناس في 30 مارس ضمنيا بهذه الامتيازات الاقتصاديّة فعدم الإشارة إلى إلغائها أو الاعتراف بها صراحة ، ذلك يعني تواصل العمل بالاتفاقيات السابقة خاصة و إنها طويلة الأمد مثلما نصت على ذلك اتفاقية 1856الانجليزية المغربية و اتفاقية 1904 الفرنسية الانجليزية خاصة و أنّ العديد من المراسلات بين الخارجية البريطانية و فرنسا قبل 30 مارس 1912 ، أعلنت على هذه التوجهات الانجليزية حيث كانت شديدة الحرص على الامتيازات التي منحتها لها معاهدة 1856، و هذا ما أكدت عليه فرنسا، و بالفعل فان انجلترا كانت من آخر الدول التي تخلت عن امتيازاتها الاقتصادية و كان ذلك سنة 1937 ،و بالتالي فان النظام الجمركي الذي وفرته هذه الامتيازات كان ملائما لتواصل التنافس الفرنسي- الانجليزي في الميدان التجاري والذي تدعم أثناء الحرب الأولى و خاصة بعد الاتفاقية الفرنسية – الانجليزية الجديدة لسنة 1917 ، فكيف جسّمت ذلك؟

- إنّ اتفاقية 29 أوت 1917 الانجليزية الفرنسية حول المغرب دعّمت مصالح انجلترا، مع العلم أنها عُقدت أثناء الحرب العالمية الأولى مما وفر الإطار المناسب لانجلترا لمزيد تدعيم نفوذها و مما نصت عليه نذكر"...إن البضائع الانجليزية التي تدخل المغرب الأقصى ، انطلاقا من الجزائر و تونس و انطلاقا من كل الدول الأخرى التي لها حدود مشتركة مع المغرب، تخضع لنفس الضرائب التي تخضع لها البضائع الفرنسية ..." و لقد نصت أيضا على كون "...البضائع المغربية التي يقع تصديرها للمغرب من قبل انجلترا تعامل كأنها بضائع فرنسية..."[1] خاصة و إن النظام الجمركي بالنسبة للبضائع التي تدخل المغرب عبر الجزائر كانت له بعض الخصوصيات [2] و اتفق الطرفان على أنّ هذه المعاهدة صالحة لمدة ثلاثين سنة[3] و بالتالي فان انجلترا تتمتع بامتيازاتها إلى حدود 1948 ، لكن لا بد من الإشارة إلى كون هذه الاتفاقية لم تلغي الامتيازات السابقة و خصوصا التي نصت عليها معاهدة 1856- 1904- 1906 بل دعمتها و أكدتها.

و هكذا إذن يمكننا الاستنتاج و التأكيد ، انطلاقا مما سبق انه سواء بالنسبة للمغرب أو تونس ، أنّ منافسة انجلترا لفرنسا و تفوقها عليها في بعض المواد، كان نتاجا بصفة أساسية لمؤسسة نظام الحماية

---

[1]- Girault Arthur: **Principes de la colonisation ,op .cit ,p197** ;

[2] - **نفس المرجع السابق ص 197**

[3] - **نفس المرجع السابق ص 203**

بالمملكتين التي تعتبر خاصية من خاصيات النظام الاستعماري في المرحلة الامبرياليّة ، كما أكد على ذلك كارمال ساموت Carmel Sammut ، و بالتالي فإنها وقرت الإطار التشريعي المناسب بالمملكتين لمحافظة انجلترا على امتيازاتها التجارية ، لكن في الواقع ، فان ذلك لا يفسر لوحده أسباب تواصل التنافس الانجليزي الفرنسي بالسوقين المغربية و التونسية ، و من ابرز الأدلة المبرهنة على ذلك ، انه بتونس و منذ بداية العشرينات ، و بعد إلغاء معاهدة 1897 سنة 1919 ، واصلت انجلترا تفوقها و ذلك يعني وجود اسباب أخرى تفسر هذا التنافس التجاري عموما ، و التفوق الانجليزي بالسوق المغربية و التونسية خاصة و من بينها نذكر:

2-القدرة التنافسية العالية لبعض المصنوعات الانجليزية

إنّ مسألة المزاحمة الانجليزية الحادة ، للبضائع الفرنسية، بالسوق التونسية منذ بداية الحماية إلى بداية العشرينات من القرن العشرين ، و منذ 1912 إلى بداية الثلاثينات بالمغرب، كانت في جانب كبير منها مرتبطة بالامتيازات الجمركية التي حصلت عليها انجلترا في إطار المعاهدات الثنائية و الدولية التي اعترفت بها معاهدات الحماية بالمغرب و تونس ، خاصة و أنّ الوضع كان مغايرا تماما بالجزائر التي طبق بها نظام الإلحاق[1] . لكن هناك عوامل أخرى تفسر هذا التفوق الانجليزي أحيانا و خصوصا في بعض المواد مثل المنسوجات القطنية و الشمع و لعل من أبرزها القدرة التنافسية العالية للعديد من المنتجات الانجليزية في الميدان الصناعي كما أكدت تقارير و مراسلات العديد من الغرف التجارية التي لها مصالح بالمغرب وتونس، حيث فسروا هذا التفوق ، بالإضافة إلى العامل الجمركي ، بالأسباب التالية:

- إنّ المصدرين الانجليز، بلانكشاير،ليفربول، مانشستر سواء بالنسبة لتونس[2] أو للمغرب يقدمون بضائع تتماشى كثيرا مع أذواق الأهالي و ذات أسعار رخيصة بالمقارنة مع أسعار المنتجات الفرنسية .

- إنّ التجار الانجليز ، عن طريق غرفهم التجارية بالمملكتين ، كانوا يعطون تسهيلات على مستوى الدفع بالنسبة لكبار التجار الذين يتعاملون معهم بينما الفرنسيون كانوا يرفضون تقديم هذه التسهيلات[3] ، و هذا ما أكدت عليه اللجان التي أرسلت من قبل الغرف التجارية للقيام بدراسات ميدانية حول اسباب تفوق المنسوجات القطنية بالسوق المغربية و التونسية ، و مما ذكرته أيضا هذه التقارير أنّ

---

[1] - قبل الحرب العالمية الأولى ، واردات الجزائر من فرنسا فاقت 80% بينما واردات تونس من فرنسا لم تتجاوز 60 %. أما على مستوى النسيج فواردات الجزائر من فرنسا فاقت 90 %، أما تونس فإن وارداتها من المتروبول لم تتجاوز 40 % و لقد اعتبر النظام القمرقي المفروض على الدولتين هو المسئول عن هذه الاختلافات يمكن الرجوع إلى
Résidence générale de la République Françaiseà Tunis ; direction des affaires politiques et commerciales d'Afrique : Dossier n° 1052 ; au sujet de l'autonomie douanière de la Tunisie

[2]- Archive de Quai d'Orsay : Ministère des relations extérieurs: série 1885- 1916; dossier n° 1 n°805. Titre du dossier :Régime Douanières, Franco Tunisien ; Dénonciation du traité Franco-anglais relatifs aux cotonnades des cotonnades n°1,folio 241

[3] - Bernard (François): **Le Maroc économique et agricole,Ibid** ,p

آجال الصنع تعتبر طويلة بالنسبة للمصانع الفرنسية مقارنة مع المصانع الانجليزية[1]، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن يتواصل التفوق الانجليزي في ميدان المنسوجات القطنية حتى بعد إلغاء معاهدة 1897 ، أمّا بالمغرب فإنّ التفوّق الانجليزي لم ينهار إلاّ في فترة الثلاثينات في وقت لم تلغ فيه امتيازاتها ، و بالإضافة إلى العوامل السابقة ، فإنه حسب اعتقادي توجد عوامل أخرى و من أبرزها أنّ بريطانيا إلى حدود هذه المرحلة مازالت أول قوة صناعية في ميدان النسيج[2] و تمتلك أيضا إمبراطورية شاسعة توفر لها كميات ضخمة من المواد الأولية ، مما ساهم في جعل قدرتها التنافسية عالية[3] مع العلم أنّ العوامل المفسرة لتفوق المنسوجات القطنية بالمغرب تفسّر أيضا تفوقها في ميدان الخيوط القطنية و كذلك الشمع .

أمّا على مستوى الصادرات فان أهمية السوق الانجليزية بالنسبة للعديد من المواد ، في المملكتين التونسية و المغربية ، مثل الحلفاء فان احتكار انجلترا لهده السوق ارتبط بالعديد من العوامل و من أبرزها أن انجلترا أثناء هذه ألفترة كانت أول دولة بالعالم منتجة للورق [4] و على هذا الأساس كانت أول مورد للحلفاء منذ بداية الحماية إلى أواخر الثلاثينات ، في حين كانت لفرنسا قدرة ضعيفة على منافستها وحتى التجربة التي قامت بها لصنع الحلفاء بالجزائر كان مآلها ألفشل[5].إذن يمكننا التأكيد على أن مسألة تواصل التنافس الانجليزي الفرنسي بالمملكتين المغربية ، أثناء فترات هامة من نظام الحماية الفرنسي ، يفسر بعوامل متداخلة و متنوعة ، لكن لا بد من الإشارة إلى ان حدة المنافسة اختلفت حسب ألفترات الزمنية و لعل من أبرزها فترة الحرب العالمية الأولى و السنوات التي تلتها و التي وفرت إطارا مناسبا لتدعيم النفوذ التجاري الانجليزي بالمملكتين

3- دور الحرب العالمية الأولى في تدعيم مكانة انجلترا التجارية

إن الوثائق الإحصائية و الرسوم البيانية السابقة الذكر بينت أن صادرات انجلترا بصفة عامة و في ميدان المنسوجات القطنية بصفة خاصة ، سجلت أثناء الحرب تطورا سريعا و احتكارا للسوق المغربية و التونسية و ذلك في وقت تراجع فيه نصيب فرنسا بهذه الأسواق ، و ذلك حسب اعتقادي يفسر بالأسباب التالية:

- إن فرنسا سواء على المستوى البشري[6] أو المادي تعرضت لخسائر فادحة بالمقارنة مع انجلترا ، فالسكك الحديدية و الطرقات و الجسور أغلبها دمرت و كذلك أسطولها التجاري مما ساهم في انهيار إنتاجها الصناعي و تدهور الاتصال بين الميتروبول و المستعمرات ، و بالإضافة إلى ذلك فان العديد من المناطق و خصوصا الشمالية التي قامت القوات الألمانية بضربها ، دمرت

---

1 - نفس المرجع السابق

2 - Siegried (André): **La crise Britannique du 20e siècle ; l'Angleterre des années 30**, p.p23- 24

3 - نفس المرجع السابق

4 - Nogués (General): **L'exportation Marocaine,** op.cit,pp,77-78

5 - نفس المصدر السابق ص93

6 - قدرت خسائر فرنسا البشرية بـ 1300.000 بين قتلى و مفقودين و حوالي 3 ملايين من الجرحى و 1100.000 مشوهين و هي بذلك تحتل المرتبة الأولى . بينما انجلترا لم يتجاوز فيها عدد القتلى و المفقودين 750 ألف

فيها أغلب المصانع و تزامن ذلك أيضا مع انهيار إنتاج الحديد بحوالي 66% و ألفحم الحجري بصفة تكاد تكون كلية لان القوات الألمانية قبل انسحابها من المناطق التي سيطرت عليها بالتراب الفرنسي قامت بحرقها[1] بينما انجلترا التي لم تكن أراضيها مسرحا للحرب البرية ، حيث حافظت على جزء كبير من طاقتها الإنتاجية الصناعية . فلا غرابة إذن في ظل هذه الظروف أن تستغل انهيار القوة الصناعية لحليفتها أثناء الحرب لتدعم مكانتها التجارية بكل من المملكة التونسية و المغربية في العديد من الميادين مثل المنسوجات و الخيوط القطنية والشمع و كذلك الآلات الميكانيكية و خصوصا الفلاحيه .

إذن يمكننا التأكيد على النتائج التالية :

ان نظام الحماية و الامتيازات الجمركية التي ضمنتها المعاهدات بين انجلترا من جهة و تونس والمغرب من جهة ثانية ، مثل معاهدة 1856 و 1875 و كذلك المعاهدات الدولية بالنسبة للمغرب الأقصى ، مثلت ابرز العوامل لتدعيم انجلترا لنفوذها التجاري بتونس منذ 1881 و إلى بداية العشرينات و بالمغرب منذ 1912 إلى بداية الثلاثينات . لكن ذلك يفسّر أيضا بعوامل أخرى مثل التفوق الانجليزي في الميدان الصناعي و تأثيرات الحرب العالمية الأولى و ذلك في وقت تعددت فيه احتجاجات الفرنسيين من أجل إلغاء الامتيازات الممنوحة لانجلترا ، لكن الحكومة الفرنسية لم تكن، لأسباب سياسية و اقتصادية و دولية ، قادرة على تحقيق هذه المطالب إلا بداية من سنة 1919 بالنسبة لتونس و سنة 1937 بالنسبة للمغرب مما وفر أحد أسباب تراجع النفوذ التجاري الانجليزي بالمملكتين و بالتالي تراجع التنافس التجاري

III- فرنسا تحدّ من النفوذ التجاري الانجليزي بتونس والمغرب الأقصى منذ أواخر العشرينات

1- مظاهر تراجع الحضور التجاري

أ- انهيار صادرات انجلترا إلى تونس و المغرب

في البداية لا بد من التذكير أنّ بريطانيا ، كما أكدت ذلك الإحصائيات و الرسوم البيانية، كانت منذ 1881 إلى حدود 1922 ثاني حريف تجاري على مستوى واردات تونس من الخارج و دعمت موقعها أثناء هذه ألفترة و خصوصا أثناء الحرب الأولى و في بداية العشرينات. أمّا المغرب الأقصى ، و بأكثر دقة القسم الفرنسي، فقد احتلت فيه انجلترا المرتبة الثانية لفترة أطول نسبيا ، حيث حافظت على هذا الموقع إلى حدود منتصف الثلاثينات لكن الأوضاع تغيرت تماما لصالح فرنسا و قوى أخرى لأسباب غير متجانسة في كثير من الأحيان و في هذا السياق سنبدأ بتناول الانهيار بتونس

[1] - Pierre Milza : De Versailles à Berlin : 1919- 1945 ; **op .cit** ,p25

جدول عدد 14: تراجع صادرات انجلترا إلى تونس (بالألف فرنك)

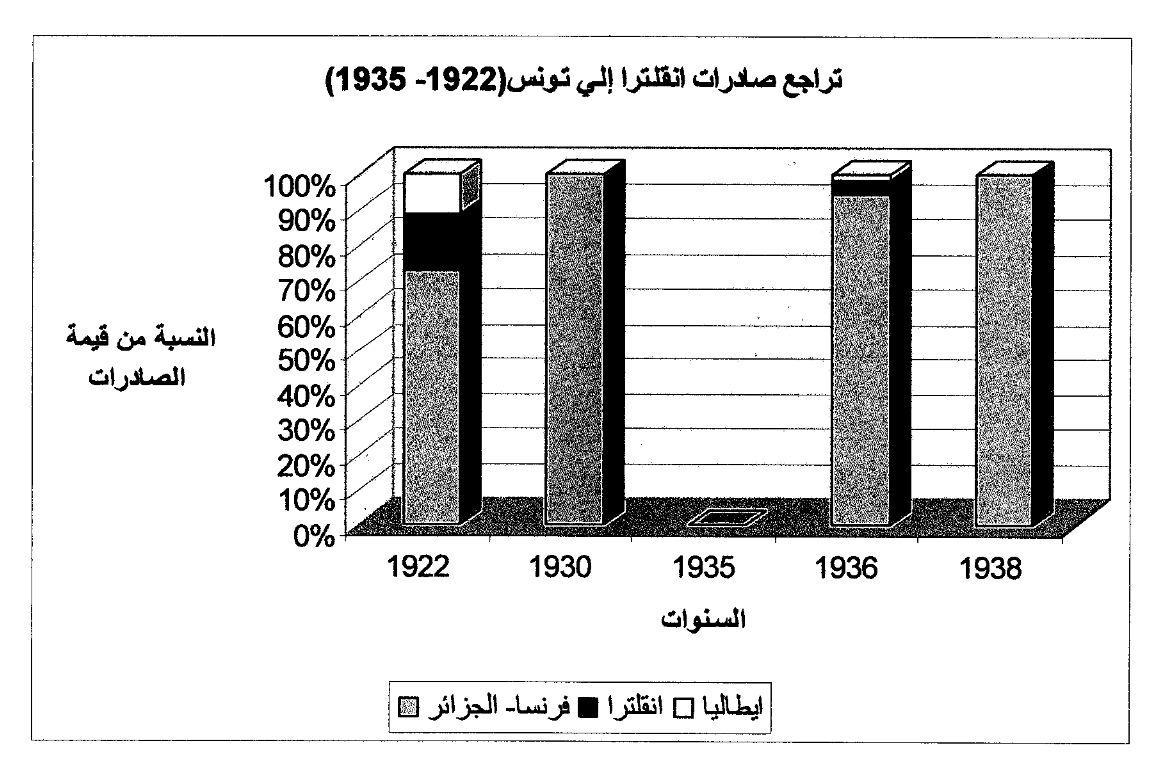
الدول	1922	1930	1936	1938
الجزائر	473400.200	101361.68	712035.0	1030060.0
أنجلترا	102772.944	38883.0	33556.16	62902.0
إيطاليا	73839.243	85669.17	13610.0	28238.0
ألمانيا			11607.0	20829.0
اليابان			3099.0	3686.00
الولايات المتحدة	62984.227		43077.0	55924.0

المصدر:

Documents statistiques sur le Commerce de la Tunisie : Société anonyme de l'imprimerie rapide de la Tunisie, 5 Rue Saint Charles , 5 ; 1936,1934

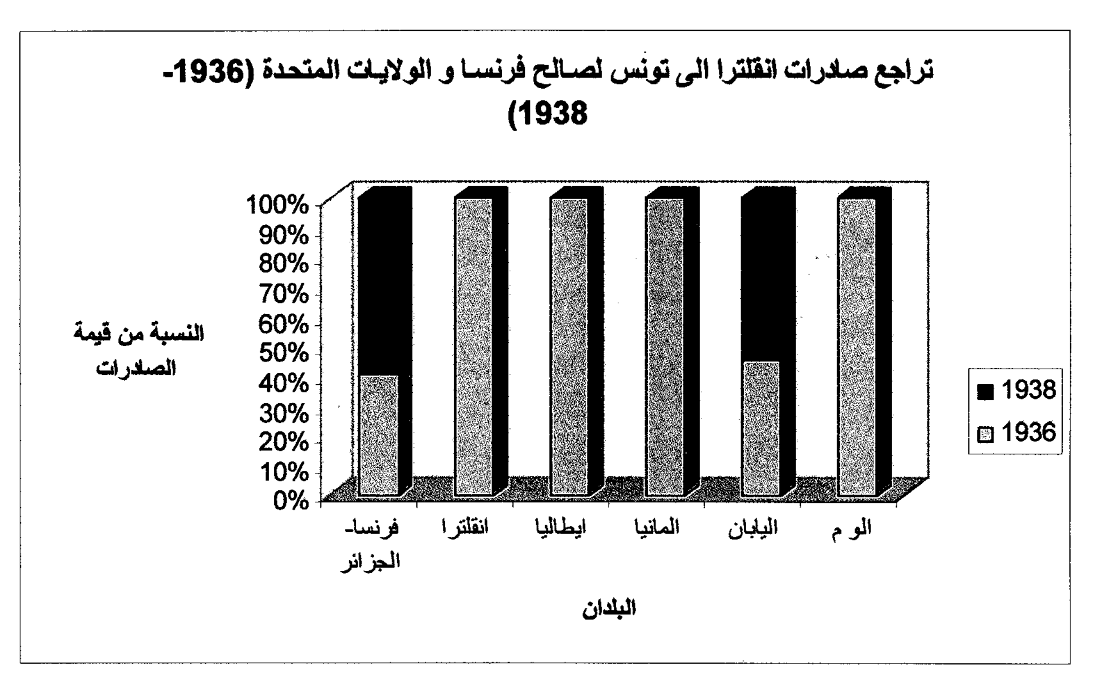
FO :371/11072 : Committee of industry and trade

رسم بياني عدد 16:



رسم بياني من إنجاز المؤلف

رسم بياني عدد 17:



رسم بياني من إنجاز المؤلف

انطلاقا من الجدول الإحصائي و الرسوم البيانية يمكننا ، فيما يخص التنافس الامبريالى الفرنسي الانجليزي إلى جانب بقية القوى الأخرى أن نستنتج ما يلي :

* شهدت صادرات انجلترا إلى تونس تراجعا غير مسبوق بالمقارنة مع مكانتها منذ بداية الحماية إلى فترة العشرينات و بصفة عامة كانت السمة البارزة في هذه ألفترة التراجع لكن بدرجات مختلفة ن حيث يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين هامتين:

- الأولى تمتد من 1922 إلى 1935: تميزت هذه المرحلة بانهيار مفاجئ لصادرات انجلترا إلى تونس ، حيث انخفضت من 102.778.993 ألف فرنك سنة 1922 إلى 33.556 ألف فرنك سنة 1935 و ذلك يعني أنه بالمقارنة مع مؤشر سنة 1922 فان مؤشر التراجع قدر بحوالي 67.34- % و هو تراجع غير مسبوق و في مرحلة خطيرة من مراحل العلاقات الدولية حيث كانت انجلترا على غرار بقية دول العالم تعاني من مخلفات أزمة الثلاثينات الرأسمالية و لقد تزامن هذا الانهيار على مستوى صادرات انجلترا إلى تونس بظاهرتين أساسيتين :

الأولى تمثلت في تدعيم فرنسا لموقعها بالسوق التونسية ، حيث تطورت نسبة صادراتها إلى تونس من 473.400.200 ألف فرنك إلى 830.882.1 ألف فرنك و ذلك يعني انه بالمقارنة مع مؤشر مائة سنة 1922 فان مؤشر التطور قدر بـ75.4 % سنة 1935 و بنسبة مئوية تقدر ب 69% من مجموع واردات

تونس و ذلك يعني سيطرة فرنسية مطلقة بالسوق التونسية ، لكن هذا التفوق الفرنسي تزامن أيضا مع ظاهرة ثانية لا تقل أهمية وهي التالية :

- انطلاقا من الجداول و الرسوم نلاحظ أيضا أنّ ايطاليا تفوقت على انجلترا و أصبحت ثاني مصدر لتونس بعد فرنسا بعدما كانت انجلترا تحتل هذه المرتبة و لفترة طويلة ، فخلال هذه الفترة ارتفعت قيمة صادراتها من 73.839.243 ألف فرنك سنة 1922 إلى حوالي 103.0060.000 ألف فرنك مسجلة ارتفاعا يقدر مؤشره سنة 1935 بحوالي 50% و من الملفت للانتباه أيضا أن الولايات المتحدة على المستوى التجاري ، و رغم تراجع نصيبها، فإنها احتلت أيضا المرتبة الثالثة خلال هذه ألفترة متفوقة على انجلترا . لكن هذه الأوضاع ستتغير نسبيا قبل الحرب العالمية الثانية مما سيقودنا لدراسة المرحلة الثانية للتفوق الفرنسي و التراجع الانجليزي.

- الفترة الثانية 1936- 1939 : إن هذه المرحلة بالرغم من أنّ نسبة صادرات انجلترا إلى السوق التونسية واصلت في البداية انهيارها حيث قدرت سنة 1936 بـ 280.66.000 ألف فرنك مسجلة مؤشر تراجع قدره 27.9- % بالمقارنة مع مؤشر مائة سنة 1931 و ذلك في وقت قدرت فيه صادرات الولايات المتحدة إلى تونس بحوالي 42350.080 ألف فرنك محتلة بذلك المرتبة الثانية بعد فرنسا . بينما انهزت الصادرات الايطالية إلى حوالي 13610 ألف فرنك ، لكن هذه الأوضاع بدأت تتغير بتونس قبل الحرب العالمية الثانية فكيف تجسم ذلك من خلال الرسوم البيانية و الجداول؟

نلاحظ من خلال الرسوم انه في الوقت الذي تدهورت فيه العلاقات الدولية نتيجة للصراع بين القوى ألفاشية و القوى الديمقراطية و في الوقت الذي بدأت فيه انجلترا تستعيد مكانتها بتونس ، فان الهيمنة الفرنسية تواصلت لكن مقابل انهيار مكانة ايطاليا كما تؤكد على ذلك المعطيات الإحصائية فبالنسبة لانجلترا نلاحظ أن قيمة صادراتها إلى تونس ارتفعت من حوالي 38.883.120 ألف فرنك سنة 1931 إلى حوالي 62.902.103 ألف فرنك سنة 1938 و ذلك يعني انه بالمقارنة مع مؤشر مائة لسنة 1931 ، فان مؤشر تطور صادرات انجلترا إلى تونس سنة 1938 يقدر بـ61.77 %لكن الأكثر أهمية أنها تحتل المرتبة الثانية ذلك أنّ الولايات المتحدة سنة 1938 لم تتجاوز 55924 ألف فرنك محتلة بذلك المرتبة الثالثة . فهل كان ذلك على حساب فرنسا ؟

إنّ ما أكدته الوثائق أن فرنسا دعّمت هيمنتها على السوق التونسية خلال هذه المرحلة حيث ارتفعت قيمة صادراتها من حوالي 712.535 ألف فرنك سنة 1936 إلى 103.0060 ألف فرنك مسجلة بذلك مؤشر نمو قدره44.66 % سنة 1938 ،لكن حسب ما يبدو فان ذلك كان بالخصوص على حساب ايطاليا التي قدر مؤشر الانهيار فيها لسنة 1938 67.03-% ، إذن يمكننا القول انه بصفة عامة منذ أواخر

العشرينات أن التنافس الانجليزي الفرنسي بتونس بصفة خاصة و الأوروبي بصفة عامة افرز النتائج التالية :

-دعمت فرنسا حضورها و بالأخص على حساب انجلترا و بقية منافسيها (باستثناء بداية الثلاثينات)

-شهد نفوذ انجلترا التجاري تراجعا ملحوظا ، مقارنة مع بداية العشرينات و ألفترات التي سبقتها ، بالرغم من الانتعاشة في ألفترة التي سبقت الحرب. أمّا بالنسبة لبقية القوى ، فإننا نلاحظ ازدياد صادرات الولايات المتحدة و احتلالها للمرتبة الثالثة بعد انجلترا سنة 1938 . بينما ايطاليا و بعد أن احتلت المرتبة الثانية منذ منتصف العشرينات إلى بداية الثلاثينات،فان صادراتها إلى تونس انهارت قبل الحرب العالمية الثانية و تحديدا منذ 1938. فهل ستكون لهذه الأوضاع تأثير على طبيعة مواقف هذه الدول من المسألة السياسية و بالتحديد من حركة التحرير الوطني بتونس أثناء الحرب العالمية و ألفترة التي تلتها ؟

إذن ، هذه أهم مظاهر تراجع النفوذ التجاري الانجليزي بتونس فهل كانت أوضاع التنافس الانجليزي الفرنسي بالمغرب الأقصى مشابهة على مستوى الصادرات إلى تونس؟

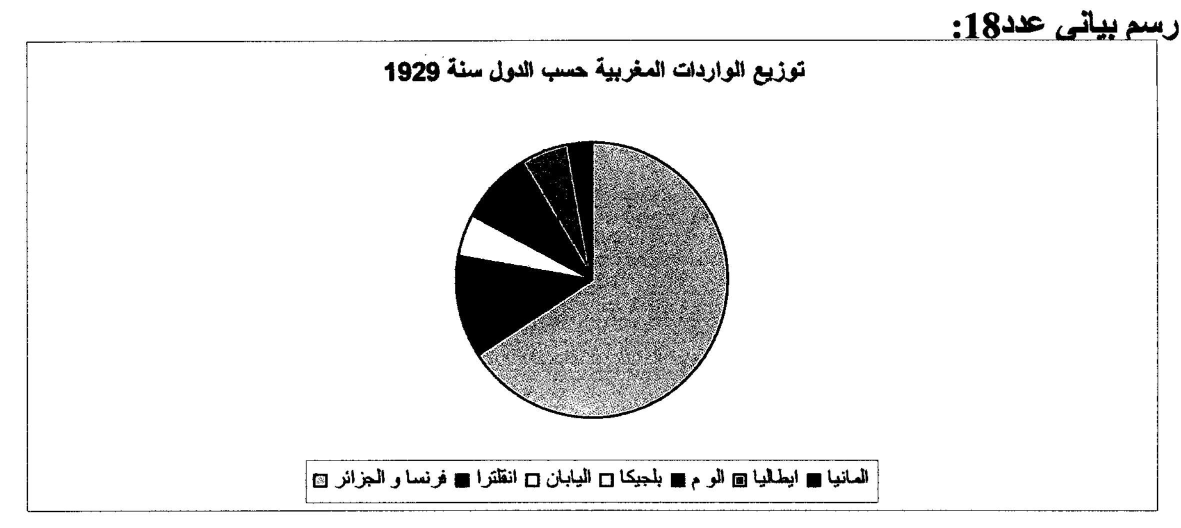
جدول عدد 15:: توزيع الواردات المغربية حسب الدول(1929-1937) الوحدة بالألف فرنك

الدول	1929	1931	1936	1937
فرنسا- الجزائر	1449412.0	973719.481	398552.100	558164.250
انجلترا	26217.0	178693.700	38716.140	50877.150
اليابان		50690.315	124845	155804.0
ايطاليا	12875.0	78036.925	26848.0	47428.0

المصدر:

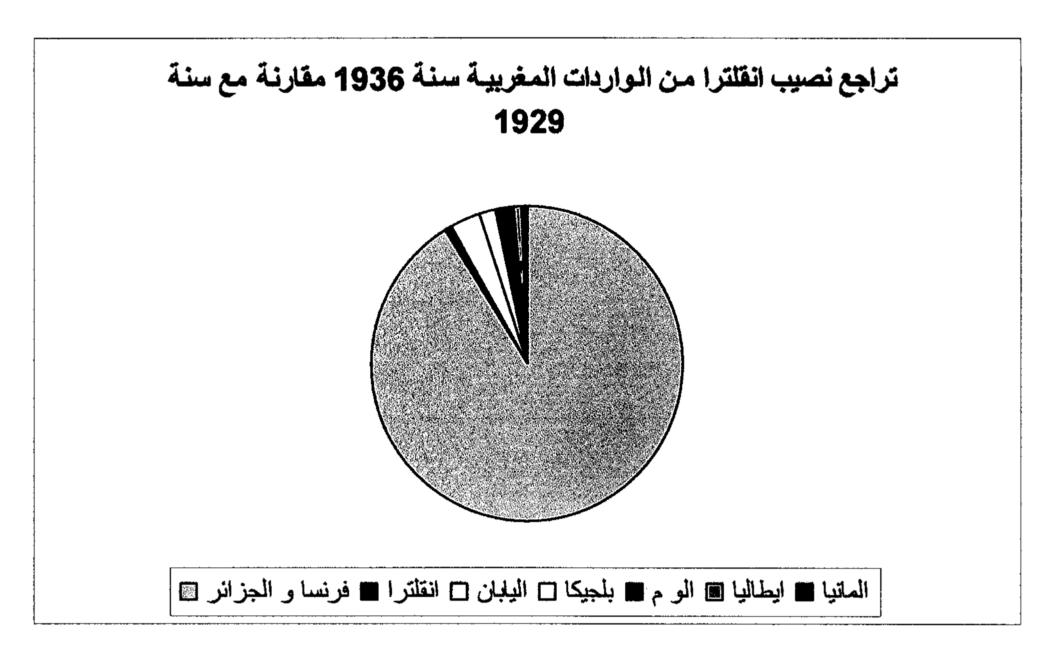
-F.O/371/21603 :Imports and exports
-Renseignements Coloniale n°16 , 1929
- EDOUARD SARRAT :Le Maroc en 1938 : Education de l'Afrique de nord , illustrée ; Casablanca 1938

رسم بياني عدد18:



رسم بياني من إنجاز المؤلف

رسم بياني عدد 19:



المصدر: انجاز من قبل المؤلف

انطلاقا من الجدول و الرسوم البيانية، يمكننا أن نستنتج المعطيات التالية فيما يخص التنافس الانجليزي ألفر نسي بالسوق المغربية بصفة خاصة و التنافس حول هذه السوق من قبل الدول الرأسمالية بصفة عامة و ذلك بالمقارنة مع تونس حيث نلاحظ العديد من أوجه التشابه التي تجسم على المستويات التالية :

- انهيار صادرات انجلترا إلى المغرب الأقصى بصفة سريعة بين 1931 و 1937 ، فبعد أن كانت تقدر بحوالي 178693.700 ألف فرنك فإنها سنة 1936 لم تتجاوز 38761.100 ألف فرنك و ذلك

يعني انه بالمقارنة مع مؤشر مائة سنة 1931 فان مؤشر التراجع قدر سنة 1936 بحوالي 77.5- و هي و ضعية شبيهة بالتراجع الذي وقع بالمملكة التونسية، كما نلاحظ أيضا أنّ الولايات المتحدة الأمريكية و على غرار الأوضاع بتونس فبالرغم من التراجع النسبي، فإنها قبيل الحرب العالمية الثانية أصبحت تحتل مرتبة أفضل من انجلترا فمثلا سنة 1936 قدرت صادرات انجلترا إلى المغرب بحوالي 38727.1 ألف فرنك بينما بلغت صادرات الولايات المتحدة 89.576.300 أي حوالي ضعف صادرات انجلترا : فهل يعني ذلك بداية تدعيم الحضور الأمريكي بالمغرب على غرار تونس؟ و هل سيكون لذلك تأثير على مواقف الولايات المتحدة من المسألة المغربية؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في ألفصول اللاحقة ،لكن لا بد من الإشارة انه من بين أوجه التشابه بين التنافس التجاري الانجليزي الفرنسي بكل من المغرب و تونس ، خسارة انجلترا و إن كان في فترات مختلفة لموقعها التجاري كثاني مصدر للمملكتين بعد فرنسا ،لكن بالرغم من هذا التشابه الكبير فان ذلك لا ينفي وجود العديد من الاختلافات و لقد برزت على المستويات التالية:

-تراجع النفوذ التجاري الانجليزي بتونس الذي بدأ منذ العشرينات و تحديدا منذ 1923/ 1924 ، أمّا بالمغرب الأقصى فان انهيار صادراتها بدا فعليا منذ بداية الثلاثينات

-بتونس تزامن انهيار النفوذ التجاري الانجليزي مع ارتفاع سريع لمكانة فرنسا بالسوق التونسية ، أمّا بالمغرب فان فترة الثلاثينات شهدت أيضا انهيار لصادرات فرنسا إلى المغرب الأقصى، الذي ارتبط بعوامل عديدة، لعل من أبرزها أزمة الثلاثينات كما سنشرح ذلك لاحقا ، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن تتراجع قيمة صادرات فرنسا إلى المغرب من حوالي 97.3719.481 ألف فرنك إلى حدود 558.164.300 ألف فرنك ذلك يعني أن مؤشر التراجع لسنة 1937 قدر بحوالي 42.67 - % و هي وضعية مختلفة تماما عن الأوضاع بتونس

نلاحظ أيضا من أوجه الاختلاف بين المملكتين،أنّ الانهيار الانجليزي بتونس تزامن بالخصوص مع النمو السريع لوزن اليابان بالمغرب حيث أصبحت بين 1936 و 1938 ثاني قوة تجارية بالمغرب بعد فرنسا والجزائر فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن ترتفع قيمة صادراتها إلى المغرب من حوالي 50.690.315 ألف فرنك سنة 1931 إلى حوالي 155.804.1 سنة 1937 و ذلك يعني انه بالمقارنة مع مؤشر مائة سنة 1931 فان مؤشر تطور النفوذ التجاري الياباني يقدر بـ207.36 % أي انه تضاعف حوالي مرتين ، لكن في تونس بالرغم من ازدياد الحضور فانه كان أقل من انجلترا . و نلاحظ أيضا أنّ من أوجه التشابه بين تونس و المغرب أهمية الحضور البلجيكي حيث ارتفعت قيمة صادراتها إلى السوق المغربية من حوالي 121009.1 ألف فرنك سنة 1937 و ذلك يعني انه بالمقارنة مع مؤشر مائة سنة 1931 فان مؤشر التطور سنة 1937 قدر بـ35.32 % محتلة بذلك المرتبة الثالثة بعد اليابان. و هكذا إذن يمكن القول أن النفوذ التجاري الانجليزي بالمغرب الأقصى شهد تراجعا غير مسبوق في فترة الثلاثينات حيث أصبحت تتفوق

عليها العديد من القوى الأخرى مثل اليابان – الولايات المتحدة – بلجيكا بذلك المرتبة الثانية التي حافظت عليها بين 1912 و 1932 و هذه الوضعية شبيهة الوضعية التونسية فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن تتخلى سنة 1937 عن امتيازات معاهدة 1856 و 1904 .

إذن يمكن القول أنّ التنافس الانجليزي الفرنسي أدّى منذ منتصف العشرينات، على مستوى الصادرات إلى المملكة التونسية، إلى استعادة فرنسا سيطرتها المطلقة على السوق التونسية في وقت تدهورت فيه أوضاع بريطانيا بصفة غير مسبوقة . أمّا بالمغرب فان التراجع شمل كلا من فرنسا و انجلترا في نفس الوقت و تميز أيضا بصعود قوة جديدة منافسة لفرنسا و هي اليابان و الولايات المتحدة و بلجيكا .

كيف كانت أوضاع الواردات الفرنسية الانجليزية من السوق المغربية ؟

ب- تراجع واردات انجلترا من السوق المغربية و التونسيّة

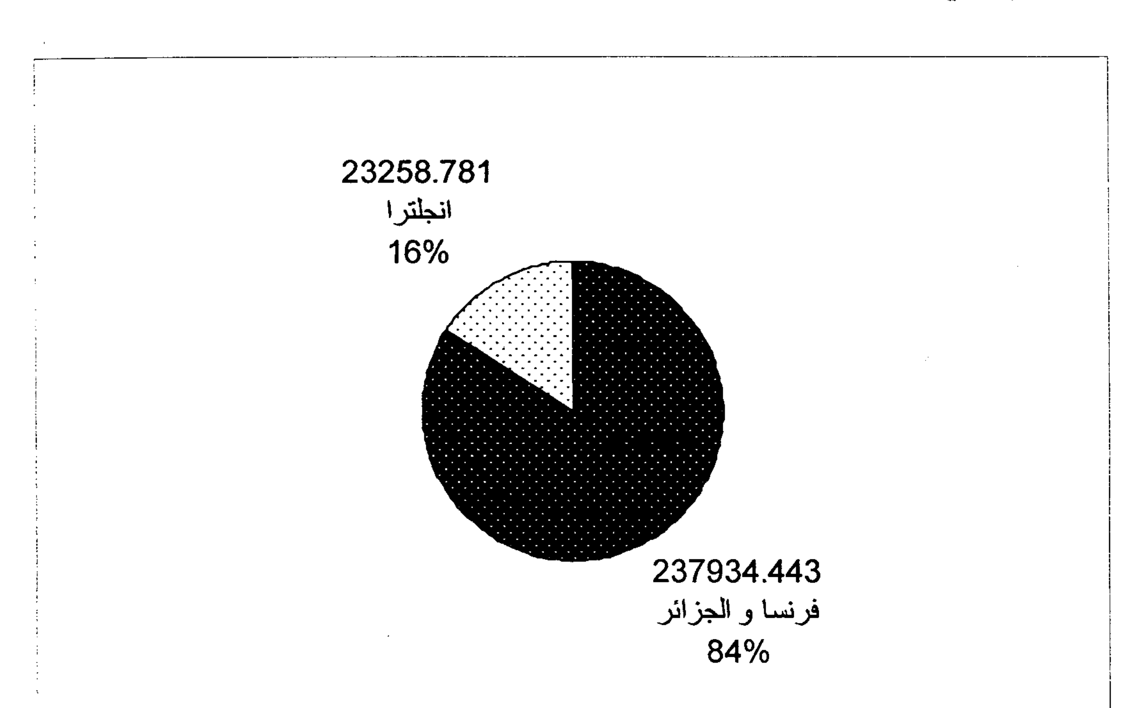
جدول عدد 16 : مقارنة بين واردات انجلترا و فرنسا من السوق التونسية 1922-1938(ألف فرنك)

البلدان	1922	1931	1936	1938
فرنسا و الجزائر	237934.443	528209.23	564659.273	820032.0
انجلترا	23258.781	5609.2	78688	153432
إيطاليا	96196.155	7606.48	50785	141148

المصدر:

Documents statistiques sur le Commerce de la Tunisie : Société anonyme de l'imprimerie rapide de la Tunisie, 5 Rue Saint Charles , 5 ; 1936,1934

رسم بياني عدد 20 : مقارنة بين واردات انجلترا و فرنسا من السوق التونسيّة سنة 1922



المصدر: انجاز من قبل المؤلف

نستنتج من خلال الجدول و الرسم البياني انه بالنسبة للمملكة التونسية فان صادراتها التونسية إلى انجلترا ، بعدما كانت في بداية العشرينات ضعيفة و لا تتجاوز23.258.781 مليون فرنك ،فإنها أصبحت سنة 1938 153.432.000 مليون فرنك و ذلك يعني انه بالمقارنة مع مؤشر مائة سنة 1922 فان مؤشر تطور الصادرات التونسية إلى انجلترا يقدر ب559.67 % أي انه في ظرف 16 سنة ارتفع حوالي 5 مرات ونصف و هي بذلك تحتل المرتبة الثانية لكن رغم ذلك تبقى هذه النسبة بالمقارنة مع قيمة الصادرات التونسية إلى السوق الفرنسية التي ارتفعت من حوالي 237.934.443 ألف فرنك سنة 1922 إلى حوالي 820.032.066 مليون فرنك سنة 1938 وذلك يعني أن مؤشر التطور سنة 1938 قدر بحوالي 344.6 % أي أنّ قيمتها ارتفعت حوالي ثلاثة مرات و نصف مع العلم أن هذه القيمة تفوق بصفة كبيرة قيمة الصادرات إلى السوق الانجليزية . لكن رغم ذلك فان نسق صادرات انجلترا أسرع و بقيت تحتل المرتبة الثانية على عكس الواردات و حسب ما يبدو فان ذلك مرتبط بخصوصية بعض المواد و ارتباطها تاريخيا بالسوق الانجليزية مثل الحلفاء و الفسفاط.

إذن يمكن القول انه بالنسبة للمملكة التونسية فان الصادرات إلى انجلترا شهدت انتعاشة محدودة و بقيت هذه الدولة ثاني مورد بعد فرنسا و ذلك على عكس الواردات . فماذا عن أوضاع المغرب

*** انهيار صادرات المغرب إلى انجلترا في فترة الثلاثينات (ألف فرنك)**

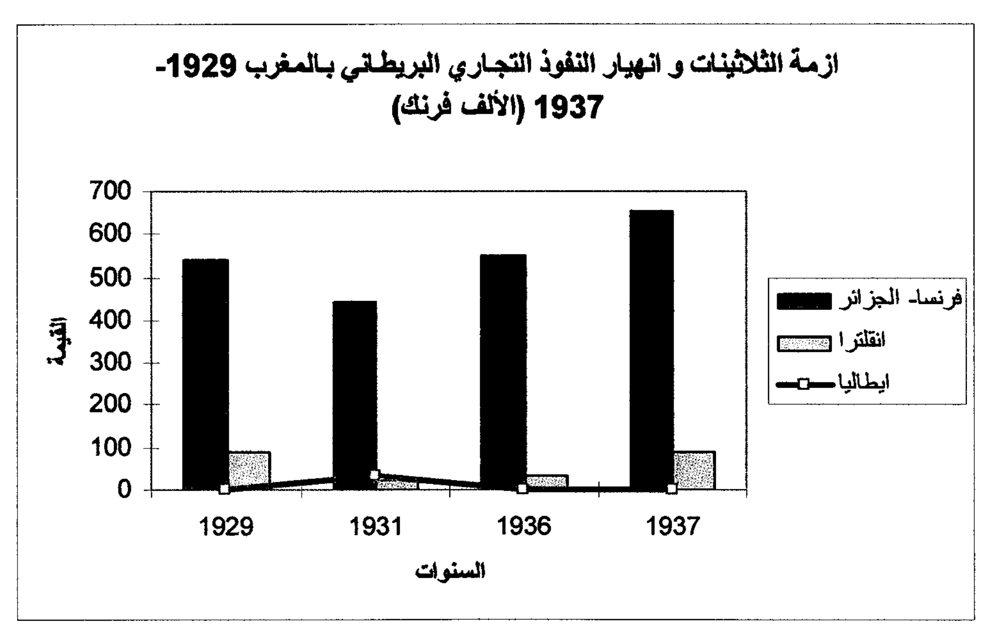
أزمة الثلاثينات و انهيار النفوذ التجاري البريطاني بالمغرب الفرنسي

جدول عدد17: صادرات المغرب الأقصى إلى الدول الأوروبية في فترة الثلاثينات (ألف فرنك)

الدول	1929	1931	1936	1937
فرنسا- الجزائر	540027.3	439752.864	550612.0	653234.0
أنجلترا	90909.9		33680.0	89650.0
الولايات المتحدة	32950.110	43946.9	8484.0	27859.0
إيطاليا	46314.0	30993.224	33737.0	86046.0
اليابان			2754.0	5703.0

المصدر: - Résidence Générale de la République Française au Maroc : Rapports sur l'activité des services du Protectorat en 1929 ; Casablanca 1930
Résidence Générale de la République Française au Maroc : Rapports sur l'activité des services du Protectorat en 1929 ; Casablanca 1930

رسم بياني عدد 21:



المصدر: انجاز من قبل المؤلف

نستنتج من خلال الجدول و الرسم البياني انه على مستوى صادرات المغرب الأقصى إلى انجلترا بالمقارنة مع فرنسا و بقية الدول فان الوضعية كانت مغايرة تماما و يبرز ذلك على المستويات التالية :

- بالنسبة لانجلترا: نلاحظ أنّ قيمة صادرات المغرب الأقصى إلى انجلترا انخفضت من حوالي 90903.3 ألف فرنك إلى حوالي 21314.7 سنة 1931 أي بنسبة تراجع 76.55- % و هو انهيار مرتبط بعدة عوامل كما سنرى لاحقا لعل من أبرزها أزمة الثلاثينات و تأثيراتها على انجلترا.و تواصلت هذه الوضعية إلى حدود 1936 حيث لم تتجاوز قيمة صادرات المغرب إلى انجلترا ثلث قيمتها سنة 1936 كما أكدت على ذلك العديد من المصادر الأخرى سواء الفرنسية[1] أو مصادر الأرشيف البريطاني[2]،مع العلم أنّ هذا الانهيار للصادرات المغربية لانجلترا تواصل إلى سنة 1937 حيث استعادت قيمة الصادرات وضعها الذي كانت عليه في العشرينات حيث ارتفعت بين 1936و 1937 حوالي ثلاث مرات و كان ذلك في فترة بدأ فيها الاقتصاد الانجليزي يستعيد حيويته اثر الأزمة الحادة التي عرفها أثناء هذه المرحلة، لكن ما يثير الانتباه بالنسبة لانهيار الصادرات المغربية إلى انجلترا في فترة الثلاثينات لم يكن وضعا خاصا بالنسبة لهذه الدولة و لم يكن لصالح فرنسا كما حدث بتونس بل كان في إطار عام أي انه تزامن مع تراجع صادرات المغرب إلى كل الدول التي تتمتع بامتيازات اقتصادية في إطار ما يسمى بالباب المفتوح مثل فرنسا و الولايات المتحدة حيث انهارت قيمة صادرات المغرب لفرنسا ب 18.56 - % و كان التراجع أكثر حدة بالنسبة للسوق الأمريكية حيث قدر بـ 86.78 - % بين 1929ة و 1931 . لكن يمكننا أن نلاحظ أنّ الدول الأوروبية المتنافسة على المغرب تمكنت من استعادة تطوير وارداتها من المغرب الأقصى منذ سنة 1937 أي قبل الحرب العالمية الثانية . و هكذا يمكننا القول أنّ التنافس التجاري بالمغرب الأقصى كان أكثر حدة على السوق المغربية من السوق التونسية ، و انه على غرار الواردات ، فان الصادرات من المغرب في اتجاه انجلترا و فرنسا شهدت بصفة عامة تراجعا في بداية الثلاثينات ، لكن رغم صبغته العامة وارتباط هذا الوضع بأزمة الثلاثينات ، فانه في الواقع دعّم هيمنة فرنسا على السوق المغربية ، فلا غرابة مثلا سنة 1936 أن تمثل صادرات المغرب إلى فرنسا 70.45 % بعد أن كانت 43.79 % سنة 1929 أمّا بالنسبة لانجلترا فإنها انتقلت من 7.37 % سنة 1929 إلى 4.3 % سنة 1936 من مجموع الصادرات المغربية و هذا يؤكد أن النفوذ الانجليزي على مستوى وارداتها من السوق المغربية عرف في فترة الثلاثينات تراجعا ملحوظا لصالح فرنسا كما حدث بالسوق التونسية لكن في فترات زمنية مختلفة مع العلم أن ذلك تزامن أيضا، بالمغرب ، مع تخليها عن امتيازاتها الاقتصادية التي منحتها لها معاهدة 1856 و كل المعاهدات الدولية و ذلك بعد مرور خمسة و عشرين سنة على بداية الحماية الفرنسية بالمغرب و كان ذلك سنة 1937 و قد قوبل ذلك بابتهاج في الأوساط الفرنسية ، و بالتالي يمكن القول أنّ فرنسا منذ منتصف العشرينات بتونس و بداية الثلاثينات بالمغرب الأقصى تمكنت من الحد من النفوذ الانجليزي بالمملكتين و

1- Sarraut(Edouard):**Le Maroc en 1938** : Edition de l'Afrique De nord, illustrée ; Casablanca 1938

2 - F.O 7081 : Imports and Exports from French

ذلك بعد مرور عشرات السنين على نظام الحماية الذي كان احد الأسباب الرئيسية لتواصل هذا النفوذ لفترة طويلة ، و لقد ارتبط هذا التراجع أيضا بسياستها منذ بداية الحماية الهادفة لتحرير المملكتين لما يمكن تسميته "بالارتهان" للمعاهدات السابقة لفترة الاستعمار الفرنسي المباشر أو التي قدّمها نظام الحماية ، و كذلك المعاهدات الدوليّة بالنسبة للمغرب الأقصى ، و لقد تمكنت من تقليص النفوذ التجاري البريطاني نتيجة لعوامل عديدة و متنوعة.

2- عوامل تراجع النفوذ التجاري الانجليزي و تدعيم موقع فرنسا

أ - احتجاجات الفرنسيين ضد الامتيازات الاقتصادية الانجليزية بالمغرب و تونس

ساهمت التنازلات التي قدمتها فرنسا لبريطانيا العظمى بمستعمراتها لتتحصل على المساندة البريطانية ، في تواصل المصالح البريطانية بكل المستعمرات الفرنسية لكن بأكثر حدة في الدول ذات نظام الحماية مثل تونس سنة 1881، مدغشقر 1890[1] ، المغرب الأقصى 1912، و هذا ما أثار احتجاجات عديدة من قبل أنصار الإلحاق والغرف التجارية و المصالح الصناعية في كل هذه المناطق و من بينها تونس والمغرب مما سيزيد في الضغط على الحكومة الفرنسية من اجل إلغاء هذه الامتيازات

- **بالنسبة لتونس:** منذ بداية الحماية على تونس احتج أنصار الإلحاق ضد هذا النظام و الامتيازات التي تم الاعتراف بها لانجلترا بالمملكة التونسية، و مما أعلنوا اثر معاهدة باردو في 12 ماي 1881 نذكر".. في ظل نظام الحماية نحن لا نملك سوى نصف السيادة بتونس..." و تم أيضا التنديد بمقاومة بريطانيا و رفضها للتنازل عن امتيازاتها الاقتصادية خاصة بعد الحصول على تنازل كل من النمسا و المجر و ايطاليا على امتيازاتها الاقتصادية بالمملكة التونسيّة، في حين واصلت انجلترا المقاومة[2] معربة بذلك عن نواياها السيئة إلى سنة 1897 .إنّ انجلترا بين 1881 و 1897 واصلت المحافظة على كلّ الامتيازات التي وقرتها لها معاهدة 1875 بتونس . و بعد إلغاء هذه المعاهدة فإنها أصرت على المحافظة على كل امتيازاتها في ميدان المنسوجات القطنية بل دعمتها كما رأينا ذلك سابقا مما ساهم في تواصل التنافس في هذا القطاع إلى بداية العشرينات مثيرا بذلك احتجاجات عديدة من قبل الفرنسيين لإلغاء هذه الامتيازات ، كما أكدت ذلك وثائق الخارجيّة الفرنسية و من أهم ما ورد فيها رسالة من المقيم العام بتونس[3] بتاريخ 30 أكتوبر 1905 لوزير الشؤون الخارجية الفرنسية[4] نقتطف ما يلي:"...عندما فُرضت الحماية على تونس حافظت على الامتيازات التي تمنحها المعاهدات السابقة للحماية مع الدول الأجنبية و خصوصا انجلترا و بدرجة ثانية ايطاليا..." و لقد واصلت الجالية الفرنسية المطالبة بمزيد الحد من هذه

1- Darcy(Jean): **France et Angleterre : Cent année de rivalité coloniale**, Paris 1908 : l'affaire de Madagascar op. cit ;p152

2- Pinon (René): **L'empire de la Méditerranée** ; **op .cit** ,p 352

3- المقيم العام في هذه الفترة هو **بول كامبن**: تمّ تعينه سنة 1882 و واصل نشاطه إلى حدود 1886

4- **روفين موريس**: شخصية سياسية فرنسية عاش بين 1842 و 1911 ، شغل عدة مناصب منها رئيس مجلس الوزراء سنة 1887 و وزير المالية 1889 -1892 و كذلك بين 1902-1905 ثم عاد من جديد لرئاسة مجلس الوزراء بين 1905-1906

الامتيازات بعد معاهدة 1897 مع انجلترا [1]. التي دخلت حيز التطبيق في جانفي 1898 و من خلالها حافظت انجلترا على العديد من الامتيازات و هذا ما أكدت عليه وثائق الحماية و مما ورد فيها نذكر"...إن الحكومة البريطانية اعترفت بتفوقنا السياسي سنة 1897 بتونس لكن مقابل امتيازات اقتصادية جديدة ...إنّ ذلك سيعرقل نشاطنا الاقتصادي بتونس .."[2] . و بالفعل فان هذه الامتيازات تواصلت بين 1875 و 1922 . و في هذا السياق تواصلت الاحتجاجات من أجل إلغاء هذه الامتيازات و خصوصا قبيل فترة انتهاء المعاهدة و إمكانية تجديدها أو إلغائها، .فلا غرابة أن تتعدد المراسلات الموجهة للخارجية الفرنسية من اجل التعجيل بإلغاء هذه الامتيازات و في رسالة من الغرفة التجارية بايبينال Epinal [3] و مما ورد فيها نذكر"..انطلاقا من كون المعاهدة التي تربط الايالة التونسية بانجلترا تنتهي في 21 ديسمبر 1912 .. إن هذا التاريخ مهم بالنسبة لنا بتونس لنجعل بعد ذلك من النظام الجمركي مندمجا على غرار ماهو موجود بالجزائر..."[4] ، و بالفعل فان كل الغرف التجارية التي لها مصالح بتونس أعطت أهمية كبيرة لهذا التاريخ و اعتبرته هاما لإلغاء أسس المنافسة الانجليزية في ميدان المنسوجات القطنية ..و بالفعل هذا ما أكد عليه رئيس الغرفة التجارية بروان" Rouen " في رسالة بتاريخ 17 أفريل 1912 لوزير الشؤون الخارجية حول هذه المسألة و مما أورده في هذا السياق نذكر "...على الحكومة إلغاء اتفاقية 1897، إنّ امتياز 5% التي تتمتع بها المنسوجات الانجليزية ... يجعل صناعتنا غير قادرة على غزو السوق التونسية ..."[5] ، في نفس ألفترة أرسل المقيم العام بتونس إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي بيشون رسالة مما ورد فيها نذكر "... إنّ المنتجات الانجليزية الصناعية من المنسوجات القطنية تسيطر على السوق التونسية بفضل النظام الجمركي التفاضلي و قدرتها المالية على المنافسة ..."[6]

و هكذا إذن فان أصحاب الغرف التجارية ضغطوا بشدة على الحكومة الفرنسية و كذلك البرلمان من اجل إلغاء العوائق التي تعرقل ازدهار صناعة النسيج الفرنسية من خلال إلغاء اسباب المنافسة الانجليزية بتونس لكن هذه الضغوطات لم تنجح إلا بصفة متأخرة نظرا للظروف الدولية غير الملائمة أحيانا ، فمثلا سنة 1912 لم يقع تجديد أو إلغاء معاهدة 1897 كما هو متفق عليه بين انجلترا و فرنسا ، نظرا للخلافات الحادة أثناء هذه المرحلة بين القوى الأوروبية حول المغرب الأقصى ، و بالتالي لم يكن من صالح فرنسا إغضاب حليفتها انجلترا، بل بالعكس عملت على توسيع الجبهة ضد ألمانيا، و بالفعل هذا ما أكد عليه وزير الشؤون الخارجية أمام البرلمان الفرنسي ، و كذلك الدبلوماسيون الفرنسيون في

1- Ministère des Relations extérieures : série NS Tunisie 1885-1916 ;Dossier n°1 : Douanes ;Reforme Douanière et Commerce extérieure de la Tunisie du Folio 1 au Folio 225

2- نفس المصدر السابق

3- **ابينال**: مدينة فرنسية توجد شرق باريس بحوالي 372 كلم ، شهدت في هذه الفترة أهمية قطاع النسيج

4- Ministère des Relations extérieures : Série NS Tunisie 1885-1916 ;Dossier n°1 : Douanes :Régime Douanier des importations et exportations : Régime des cotonnades Anglaises du Folio 1 au Folio 24

5- نفس المصدر السابق

6- نفس المصدر السابق

ردهم على الاحتجاجات الموجهة لوزارة الخارجية أثناء الجلسة البرلمانية ليوم 16 أفريل 1914، فرد وزير الشؤون الخارجية عن اسباب عدم تجديد معاهدة 1897 سنة 1912 بين انجلترا و تونس ، رغم الأضرار التي تلحقها بالصناعة الفرنسية ، كان كما يلي"...ان الحكومة الفرنسية لم تراجع هذه الاتفاقية لان الوضعية السياسية لم تكن ملائمة ..."[1] ، أمّا سفير فرنسا بلندن فقد كان أكثر وضوحا حيث صرّح في ماي 1912"...إننا بحاجة إلى مساندة انجلترا بالمغرب الأقصى ، لا يجب أن نثير الرأي العام الانجليزي ضد مبادئنا و توجهاتنا الاقتصادية بالمستعمرات ..."[2] . إذن يمكن القول أن الظرفية الدولية لم تكن ملائمة للاستجابة لمطالب الفرنسيين بتونس سنة 1912 ، فالمحافظة على الجبهة الانجليزية الفرنسية و دعمها ضدّ ألمانيا كان أفضل من الاستجابة لمصالح التجار و الصناعيين الفرنسيين و على هذا الأساس تواصلت الانتقادات الموجهة ضد هذا النفوذ بتونس و هذا ما أكدت عليه الإدارة العامة للشؤون السياسية و التجارية في رسالة إلى وزير الشؤون الخارجية بتاريخ 27 سبتمبر 1913 و مما ورد فيها نذكر "... إنّ اتفاقية 1897 ضحت بصناعة النسيج الفرنسية لصالح منافسينا الانجليز بمانشستر و منذ تلك ألفترة و أصحاب الصناعات النسيجية بالنورماندي[3] و الخوزج[4] يواصلون احتجاجهم ضد هذه الاتفاقية . لأنّ نسبة 5% « Ad Valorem »[5] مكنت منسوجات بلانكشاير و مانشستر من سحق صناعتنا بالسوق التونسية..."[6] و أضاف أيضا " لقد أكدنا على ذلك في رسائل عديدة لوزير الشؤون الخارجية السابق بوانكري لكن بدون جدوى ... نؤكد مرة أخرى أنّ فترة تحديد المعاهدة انتهت بدون أن يقع أي تغيير مما يهدّد صناعتنا التي تشغل آلاف العمال ..."[7]. و لقد تواصل هذا النقد من خلال الأسئلة المكتوبة التي وجهت من النائب الفرنسي أبال Casablancais 1930 en 1929 ; تيري "M. Abel Terry" لوزير الشؤون الخارجية بتاريخ 2 أفريل 1914 حول الأسباب التي تجعل فرنسا لا تحدد المعاهدة المبرمة مع انجلترا حول المنسوجات القطنية بتونس ، فرد" بان تاريخ التحديد انتهى و أنّ الظروف السياسية لا تسمح بالمطالبة بإلغائها .."[8]. و على هذا الأساس تواصلت الاحتجاجات إلى حدود 1919 تاريخ إلغاء هذه المعاهدة [9] مما يسمح لفرنسا بفرض نظام جمركي جديد يسمح لفرنسا بالهيمنة على السوق التونسية.

---

1 - Ministère des Relations extérieures : Série NS, Tunisie 1885-1916 ;Dossier n°1 : Régime douanière Franco-Tunisien du Commerce extérieure de la Tunisie : du Folio 1 au Folio 245

2 - نفس المصدر السابق

3 - **النورماندي**: منطقة فرنسية تقع في الشمال الغربي و تنقسم إلى قسمين : نورماندي السفلى عاصمتها كاين و نورماندي العليا عاصمتها "وزان"

4 - **الخوزج**: المقصود بذلك كامل منطقة فرنسا الشرقية عرفت في هذه الفترة بأهمية قطاع النسيج في العديد من المدن الموجودة بهذه المنطقة

5 - **Ad valorem**:امتياز جمرجي تمتعت به العديد من الدول بتونس و المغرب بفترات متفاوتة : و يقصد بذلك أنّ قيمة الضريبة التي تفرض على البضائع الموردة من انجلترا أو ايطاليا ،تفرض عليها أثناء بيعها مما يعطي لها امتيازا ، و ذلك عكس الحقوق الخصوصية التي تحدد الضريبة بصفة نهائية منذ دخولها تونس أو المغرب و بقطع النظر عن ثمن البيع .

6 - Ministère des Relations extérieures : Série NS Tunisie 1856-1916 ;Dossier n°1 ; 1912-1913 : Dénonciation du Traité Franco- Britannique de 1897

7 - نفس المصدر السابق

8 - نفس المصدر السابق

9 - غنّ تبادل الرسائل حول هذه المسألة تمّ في ديسمبر 1919

- و هكذا إذن يمكن القول أن الامتيازات التجارية الانجليزية كانت هامة و في ميادين تجارية مختلفة خصوصا بين 1875 و 1919 ، لكن الاحتجاجات المتواصلة لأصحاب الغرف التجارية تواصلت طيلة هذه ألفترة وساهمت سنة 1919 في وصول الحكومة لإلغائها مستغلة احتداد التناقضات من جديد مع الامبرياليّة الانجليزية حول إعادة تقسيم العالم و الموقف من ألمانيا و تركيا مما وفر الظروف الملائمة لظهور نظام جمركي جديد كان في خدمة الصناعة الفرنسية و على حساب انجلترا . إذن هذه هي إحدى الظروف التي ساهمت في إلغاء الامتيازات الانجليزية بتونس. فماذا عن الأوضاع بالمغرب الأقصى؟

* **احتجاجات الفرنسيين حول الامتيازات الممنوحة للانجليز بالمغرب**: إن موقف أنصار الإلحاق وأصحاب المصالح التجارية حول مسألة الامتيازات الممنوحة للدول الأوروبية وخصوصا انجلترا، لكونها ثاني حريف تجاري بالمغرب في بداية الحماية، كانت شديدة التشابه مع ما حدث بتونس منذ بداية الحماية. و بالفعل هذا ما أكد عليه ليوتي[1] أول مقيم عام فرنسي بالمغرب سنة 1912 و مما ذكر "...إن المسألة التجارية بالمغرب الأقصى تمثل وضعا خاصا و استثنائيا ، فأغلب المواد التي يستهلكها السكان المحليون و الأجانب غير فرنسية ومن أهم منافسينا بالمغرب انجلترا و بالخصوص في ميدان المنسوجات القطنية و الشمع... سأخوض حربا قوية من اجل المنتجات الفرنسية..."[2] . و هكذا إذن يمكن القول أنّ الوضع بالمغرب في بداية الحماية كان شبيها بالأوضاع في تونس[3]على مستوى توفر الظروف الملائمة لتواصل التنافس الأوروبي و خصوصا الانجليزي الفرنسي ، بل كانت الأوضاع أكثر تعقيدا نظرا للصبغة الدولية للمعاهدات و هذا ما ساهم في تواصل النقد الحاد من قبل الفرنسيين لهذه التنازلات و ذلك من خلال ما أعلن عليه أصحاب الغرف التجارية بالمغرب بين 1914 و1918 و مما ذكروه في هذا السياق نقتطف ما يلي "...إن السوق المغربية يجب أن تكون بالأساس فرنسية فحاليا العديد من المنتجات و من بينها المنسوجات القطنية تأتي بالأساس من مانشستر و نفس الشيء بالنسبة للشمع فانه بالأساس انجليزي و يخضع للغرفة التجارية الانجليزية برايس Price ..."[4] . و هكذا فإنّ تواصل نظام الامتيازات الاقتصادية الذي أكدته المعاهدات الثنائية و الدولية ، تمّت مواجهته بردود فعل عنيفة من قبل أصحاب المصالح التجارية و الصناعية بالمغرب لأنها منعت عمليا فرنسا من السيطرة على السوق المغربية وذلك رغم التضحيات التي تقدمها حسب زعمهم لتطوير البنية الأساسية ، التعليم ، الصحّة... و على هذا الأساس طالبوا بنظام جمركي جديد يجعل الصناعة الفرنسية قادرة على التفوق بالسوق المغربية و هذا ما أعلنه أيضا أصحاب الغرف التجارية بالمغرب سنة 1916و مما ورد في هذا النقد الموجه للحكومة نقتطف ما

---

[1] - **ليوتي لويس**: ماريشال فرنسي عاش بين 1859-1934، أول مقيم عام بتونس بين 1912-1925 و شغل أيضا منصب وزير للدفاع 1916-1917

[2] - **Encyclopédie Coloniale et Maritime** : ouvrage encyclopédique, illustrée en 8 volumes ; préparées par :M.Eppetri (Ancien ministère des colonies) : volume 6 , p27

[3] - Renseignements coloniaux , n°6 , 1922

[4] - Du gard (Henry): **le Maroc en 1919** ;paris 1919

يلي"...إنّ مسألة الجباية الجمركية تمثل أهم مشاغلنا ، ففي الوقت الذي تقوم فيه فرنسا بالإشراف على الأمن و تسيير الإدارة و القضاء ، فإنها لا تتحصل على أي امتيازات اقتصادية ..."[1] و مما ورد أيضا في هذا السياق نذكر أيضا "...لقد أجبرنا على وضع المغرب تحت الحماية نظرا لالتزاماتنا الدولية ..."[2] و لقد تدعم هذا التوجه المعادي للمصالح الأوروبية بالمغرب و خصوصا الانجليزية اثر الحرب العالمية الأولى أي في وقت احتد فيه التنافس الانجليزي الفرنسي في العديد من المناطق و هذا ما أكد عليه ممثلو الغرف التجارية و أعلنت عليه وزارة الشؤون الخارجية في إطار مقارنتها للأوضاع بكل من تونس و المغرب الأقصى .و مما ورد في هذا السياق نذكر"... لكي يستعيد المغرب حرّيته لا يجب فقط أن تتخلص من معاهدة الجزيرة الخضراء بل كذلك من الاتفاق الانجليزي الفرنسي لسنة 1904 و خصوصا البند الرابع الذي يفرض على فرنسا الحرية الاقتصادية للبضائع الانجليزية و المساواة الجمركية و كذلك على مستوى النقل الحديدي..." و أضاف التقرير ما مفاده صعوبة التخلص من الالتزامات تجاه انجلترا و كذلك الدولية لأنها حسب اتفاقية 1904 ، تتواصل إلى سنة 1934[3].

و بالفعل فرغم المعارضة المتزايدة للنفوذ الأوروبي عموما و الانجليزي خصوصا ،فان هذه القوّة حافظت على امتيازاتها التجارية إلى حدود منتصف الثلاثينات في وقت برزت فيه بوضوح الآثار السلبية للازمة الاقتصادية مما ساهم في ازدياد المعارضة من قبل أصحاب المصالح التجارية و الصناعية الفرنسيين ضد هذه الامتيازات التي تتمتع بها الدول الأوربية و هذا ما عبرت عنه العديد من الصحف المدافعة عن مصالح الفرنسيين مثل صحيفة« Le petit casablancais » الناطقة بالفرنسية و الصادرة بالمغرب الأقصى بتاريخ 25 مارس 1933و مما ورد فيها نذكر "... يجب إلغاء الاتفاق الفرنسي الانجليزي لسنة 1904..."[4] و لقد بين الكاتب ان اتفاقية 1904 لم يعد لها أي مبرّر حيث تعرقل تطور وجودنا و هيمنتنا التجارية بالمغرب الأقصى ومن بين ما ذكره الكاتب أيضا "...بالنسبة لنقل البضائع التجارية من المغرب إلى فرنسا ... فإنّ السفن الانجليزية تتمتع بكل الحقوق التي تتمتع بها السفن الفرنسية ...إنّ السفن البريطانية تنافسنا بطريقة مزعجة ، سنة 1931 ، هناك مائة و اثنين و ثلاثين سفينة شحن انكليزية دخلت الموانئ المغربية و قامت بشحن حوالي 57.850 ألف طن مقابل 653 سفينة فرنسية قامت بشحن 828.395 طن ..."[5] و أضاف ، بالاعتماد على هذه المعاهدة فان القناصل الانجليز حافظوا على حقهم في رفض أي ظهير يعلنه السلطان مثل الظهير المعلن سنة 1933 و الذي أعلن الزيادة في رفض الضرائب ، فالقنصل الانجليزي و كذلك الأمريكي رفضاه*[6] ...و أضاف الكاتب بقوله " نحن أغبياء ، مع انتهاء الحماية بمصر

1- Bernard (François): **Le Maroc Economique et Agricole**, Paris 1917 ,p136

2- نفس المصدر السابق

3- Ministère des Relations extérieures : Série NS Tunisie 1917-1922;Dossier n°1 :Renouvellement des Traitées et accords de la France avec plusieurs pays Européens : du Folio 1au Folio 215

4- F.O ,3071/17400 : Petit Casablancais , 25/03/1933

5- نفس المصدر السابق

6- نفس المصدر السابق

لم يعد أي مبرر لوجود الامتيازات الانجليزية بالمغرب[1]. و هكذا إذن يمكن القول ان العوامل الداخلية بالمغرب و فرنسا المتمثلة في ضغوطات أصحاب المصالح التجارية و الصناعية من اجل إزاحة فرنسا من مصر أو لنقل الحد من نفوذها التجاري خاصة و أنّ الظروف الدولية أصبحت مواتية وبالأخص بعد حصول مصر على استقلالها سنة 1936، خاصة و قد تزامنت هذه الأوضاع مع التأثيرات السلبية لازمة الثلاثينات على الاقتصاد الفرنسي و احتداد المنافسة بالسوق المغربية من قبل قوى رأسماليّة أخرى و من بينها اليابان[2]. و لقد ساهم ذلك أيضا في انهيار المبادلات التجارية الانجليزية مع المغرب ، و في ظل هذه الظروف فان انجلترا قبلت التخلي عن امتيازاتها سنة 1937كما فعلت بتونس سنة 1919 مما وفر الظروف الملائمة لتغيير النظام الجمركي

ب * إلغاء الامتيازات الانجليزية بتونس و المغرب الأقصى

إنّ هذا العامل يعتبر رئيسيا في تدهور النفوذ التجاري لانجلترا بتونس و المغرب الأقصى حتى و ان كان ذلك في فترات مختلفة

بالنسبة لتونس:ألغت فرنسا أهم امتياز تمتعت به انجلترا بتونس و المتمثل كما ذكرنا سابقا في رفض ضريبة على البضاعة الانجليزية من المنسوجات القطنية لا تتجاوز 5 % من قيمتها و حق الدولة الأكثر امتيازا مما ساهم في احتكار انجلترا لسوق المنسوجات القطنية، لكن اثر الحرب العالمية الأولى وقع تحوّل في الظروف الدولية و ألغي هذا الامتياز بتونس عن طريق معاهدة 1919[3] الذي من بين ما نصّت عليه نذكر"...إن للمعاهدات و الاتفاقيات القائمة حاليا بين تونس من جهة و المملكة المتحدة لبريطانيا و ايرلندا وقع توسيعها لتشمل تونس..."و مما ذكرته أيضا "...إنّ حكومة جلالة ملك بريطانيا تمتنع عن المطالبة لقناصلها و رعاياها الموجودين بتونس بأي حقوق غير التي يتمتع بها رعايا انجلترا بفرنسا ...". و هكذا و اعتمادا على هذه الاتفاقية فان آخر الامتيازات التجارية و خصوصا التي كانت تتمتع بها المنسوجات القطنية و المتمثل في عدم دفع أكثر من 5% كضريبة جمركية على المنسوجات المورّدة من انجلترا، و ألغى كذلك حق الدولة الأكثر امتيازا ، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن تعلن اثر ذلك امتيازات جمركية متنوعة للبضائع الفرنسية المصدّرة [4] إلى البلاد التونسية و البضائع التونسية المصدرة إلى فرنسا ، و تعلن أيضا في إطار سياستها الحمائية عن الوحدة الجمركية بين تونس و فرنسا سنة 1928[5]. فساهمت كلّ هذه الأوضاع في الحد من النفوذ التجاري الانجليزي بالبلاد التونسية على كل

---

[1] - نفس المصدر السابق

[2] - نفس المصدر السابق

[3] - Journal Officiel , 20 Décembre 1919

[4] - الأمر المؤرخ في 2 ماي 1898 من قبل الباي سمح لبعض المواد الفرنسية و الجزائرية بالدخول للبلاد التونسية بدون معالم جمركية ، مثل الآلات الفلاحية ، الآلات المنزلية، الزرابي

[5] - الوحدة الجمركية بين تونس و فرنسا تمت في 30ماري 1928 ، بعدما تجاوزت فرنسا العراقيل الدولية التي كانت تعترضها و لكنها لم تكن كاملة كما كان يطالب بذلك أصحاب المصالح التجارية و الصناعية بتونس و ذلك نظرا لصعوبات الاقتصاد الفرنسي المرتبطة ببوادر أزمة الثلاثينات

المستويات و من بينها المنسوجات القطنية التي كانت أكثر مادة مصنعة انكليزية مصدرة إلى تونس. إذن هذا العامل ،حسب اعتقادي يعتبر رئيسيا في تفسير انهيار المبادلات التجارية بين تونس و انجلترا مع العلم أنّ إلغاء هذه الامتيازات وقع أيضا بالمغرب لكن بصفة متأخرة، فبالرغم من الضغوطات من قبل التجار و أصحاب المصانع و أنصار الإلحاق فإنّ ذلك لم يحدث إلاّ في جويلية 1937، و لقد بدأت المفاوضات البريطانية الفرنسية حول هذه المسألة في ظرفية تميزت بانهيار الصادرات الانجليزية للمغرب نتيجة الأزمة و تفوق اليابان و اعتمادها سياسة إغراق الأسواق الخارجية بالسلع بما في ذلك المغرب الأقصى ، فلا غرابة أن تصبح اليابان أوّل محتكر سنة 1934 للسوق المغربية بالنسبة للعديد من المواد و خاصة المنسوجات القطنية بحوالي 70% بينما فرنسا أقل من 1 % و انجلترا 7 %، و بالتالي فان انجلترا في ظل هذه الأوضاع قبلت بالتخلي بصفة نهائية عن الامتيازات التي منحت لها عن طريق معاهدة 1856 و الاتفاق على معاهدة جديدة في جويلية 1937 ، قبلت فيها انجلترا بالتخلي عن معاهدة 1856لكن انجلترا أصرّت على بعض الامتيازات و منها بالخصوص نظام الحصص الذي قبلته انجلترا بشروط و من أهمها نذكر:

-في إطار نظام الحصص من واجب فرنسا مراعاة بعض المواد الانجليزية مثل المنسوجات القطنية و بعض المنسوجات الحريرية[1]

-نسبة بعض المواد لا تحدّد إلا بموافقة انجلترا[2] . و كان الإعلان في هذا الاتفاق بمثابة بداية السيطرة الحقيقية لفرنسا على المغرب كما أعلن على ذلك المقيم العام و الجنرال نوقي في خطاب له بالمغرب "...إنّ سنة 1937 تعتبر حدثا مهما بالمغرب ، لأنه تم فيها إلغاء نظام الامتيازات الانجليزية بالمغرب ، و باسمي و باسمنا جميعا نتوجّه لرئيس الحكومة بأحر التهاني لأنه مكن المغرب من التحرر من استعباد قديم"[3]، لكن لا بد من التأكيد على أن تخلي انجلترا لم يكن دون مقابل و كان أيضا في ظرفية لم تعد قادرة فيها علي المنافسة بالسوق المغربية في العديد من المواد التي كانت تحت هيمنتها ، فلا غرابة أن تستفيد من هذه الاتفاقية و ترتفع صادراتها إلى المغرب في إطار نظام الحصص لكن بصفة نسبية مع العلم أنّ هذا الإعلان سيجعل لفرنسا حرية أكبر في التصرّف بالمغرب و دعم نفوذها التجاري على حساب بقية الدول الأوروبية و انجلترا بعدما أصبحت قادرة على فرض نظام جمركي ذاتي بدون وصاية دولية ، إذا وافقت الدول الأخرى

---

1 - F.O/371, 21603 : French of Morocco proposed , new commercial tréaty

2 - نفس المصدر السابق

3 - Résidence Généralde la République Française au Maroc : « Discours du Général Nogues devant la section Marocaine du Conseil du gouvernement 1937 ;Fascicule d'une soixantaine des pages ,comportent la version arabe du discours , pp28-29et pp49-50

الموقعة على اتفاقية الجزيرة الخضراء و التي مازالت تتمتع إلى حدود هذه ألفترة بامتيازات اقتصادية و خصوصا الولايات المتحدة

-و هكذا يمكن القول إن إلغاء الامتيازات الاقتصادية سواء بالنسبة لتونس سنة 1919 أو المغرب سنة 1937 ، ساهم في تدعيم التفوق الفرنسي بالمغرب الأقصى و تونس بدرجات متفاوتة . لكن حسب اعتقادي فان هناك عوامل أخرى تفسر انهيار النفوذ التجاري الانجليزي بالمملكتين و لعل من أهمها أزمة الاقتصاد الانجليزي خاصة في الثلاثينات.

ج - السياسة المالية و أزمة الاقتصاد البريطاني:

إنّ مسألة تراجع النفوذ التجاري الانجليزي بتونس و المغرب ، لئن ارتبطت في جانب هام منها بإلغاء الامتيازات التجارية بتونس و المغرب و كذلك بظهور نظام جمركي حمائي، فإنها ارتبطت أيضا ، حسب اعتقادي،بالسياسة المالية المتبعة بانجلترا منذ 1925 و كذلك بحدّة أزمة الاقتصاد البريطاني أثناء العشرينات والثلاثينات و خصوصا القطاعات القديمة ، مما ساهم في تراجع قدرتها التنافسية بالسوق التونسية و المغربية ومما يؤكد ذلك أنّ قيمة واردات تونس من بريطانيا تراجعت من حوالي 102772.241 ألف فرنك سنة 1924 إلى حوالي 33556.1 ألف فرنك سنة 1935[1]، مع العلم أنّ تراجع النفوذ شمل أكثر المواد رواجا بتونس مثل الصناعات النسيجية و ألفحم الحجري، مع الإشارة إلى أنّ حدة انهيار النفوذ التجاري لم تكن مباشرة اثر إلغاء آخر الامتيازات سنة 1919، بل كان بالخصوص بعد 1924 أمّا بالمغرب ففي الوقت الذي حافظت فيه على امتيازاتها التجارية ، فان نفوذها تراجع بطريقة سريعة لصالح قوى جديدة في الثلاثينات و من بينها اليابان . م مما يؤكد ذلك أنّ انجلترا سنة 1922 احتلت المرتبة الثانية في التصدير للمغرب الأقصى بحوالي 21.20٪[2]من مجموع واردات المغرب، لكن سنة 1932 لم يعد يتجاوز7.60 %[3] و حوالي 5 % من الصادرات التي كانت تصل سنة 1920 إلى 20 % . فكيف نفسر هذا التراجع السريع منذ منتصف العشرينات و بداية الثلاثينات؟

حسب اعتقادي فان ازدياد حدة تراجع الصادرات الانجليزية إلى المملكتين يفسر أساسا بالسياسة المالية البريطانية و كذلك الأزمة الهيكلية للاقتصاد البريطاني.فكيف اثر هذا العامل على مكانة بريطانيا العظمى بالسوق التونسيّة و المغربيّة أثناء هذه الفترة ؟

يعتبر هذا العامل مهما في تفسير تراجع صادرات انجلترا إلى تونس و المغرب في فترات متفاوتة ، لان بريطانيا قررت سنة 1925 العودة إلى الوضع المالي الذي كان سائدا سنة 1923 و قدّرت قيمة الجنيه الانجليزي سنة 1925 بـ7.3 غرام من الذهب و 4.86 دولار و لقد تزامن اتخاذ هذا القرار مع عودة

---

1 - Régence de Tunis ; Protectorat Français ; Direction des douanes : Documents statistiques année1935, Société anonyme de l'imprimerie rapide de Tunis 1936

2 - F.O, 7081 : Imports and Exports from French

3 - Renseignements Coloniaux , n°12, 1932

المحافظين[1] إلى السلطة في أواخر سنة 1924 بقيادة ستانلي بالدوين[2] و كان الهدف من ورائه هو المحافظة على هيبة بريطانيا المالية من خلال المحافظة على لندن كأول عاصمة مالية عالمية ، لكن على مستوى النجاعة الاقتصادية فان المحافظة على جنيه إسترليني قوي بالمقارنة مع بقية العملات ساهم في ركود الصادرات البريطانية نظرا لتراجع القدرة التنافسية للمنتجات البريطانية[3] فلا غرابة في ظل هذه الوضعية أن تشهد واردات تونس و المغرب من بريطانيا تراجعا غير مسبوق مع العلم انّه من أكثر الدول منافسة تجارية لانجلترا هي فرنسا التي سلكت سياسة مالية اعتمدت فيها على تخفيض ألفرنك سنة 1928 بحوالي الخمس [4] في عهد بوانكري و حافظت أيضا على عملة غير قابلة للتحويل للذهب مما ساهم في تدعيم قدرتها التنافسية و تدعيم تفوقها بتونس و المغرب على حساب انجلترا ، و مما يؤكد أهمية العامل المالي في تراجع النفوذ التجاري الانجليزي أنّ صادرات انجلترا إلى المملكتين التونسية و المغربية شهدت انتعاشة منذ منتصف الثلاثينات أي بعد إلغاء قرار سنة 1925 و جعل الجنيه الانجليزي سنة 1931 غير قابل للتحويل إلى ذهب خاصة و أنّ هذا القرار تزامن مع تراجع قيمة الجنيه بحوالي 44 % بدون قرار رسمي مما ساهم في تنشيط نسبي للتجارة الانجليزية في عدّة مناطق و من بينها تونس و المغرب ، و هكذا فان تراجع النفوذ البريطاني إلى المملكتين تأثر بعوامل متشابهة ، و إن كان في فترات مختلفة، فبالإضافة إلى العامل المالي فان انهيار صادرات بعض المواد مرتبط بالأزمة الهيكلية للاقتصاد البريطاني

د- الأزمة الهيكلية للاقتصاد البريطاني:

إنّ ما يؤكد ذلك حسب اعتقادي ما بينته الأرقام ، فمثلا قيمة ألفحم الحجري إلى تونس تراجعت من 2567.433 ألف فرنك سنة 1924 إلى 33.561 ألف فرنك سنة 1935 [5] و انهارت كذلك قيمة الواردات التونسية والمغربية من المنسوجات القطنية و خيوط القطن و هي كلها صناعات قديمة ، فهل كان صدفة ؟

أظنّ أنّ انهيار صادرات انجلترا من هذه المواد إلى تونس و المغرب الأقصى مرتبط بالأزمة الهيكلية لقطاع الصناعات القديمة و كذلك بأزمة الثلاثينات ، فبالنسبة للفحم الحجري فانه شهد في هذه ألفترة انهيارا على مستوى الإنتاج و صادرات انجلترا للخارج التي تراجعت من حوالي 231 مليون طن سنة 1920 إلى حوالي 127 مليون طن سنة 1926[6] أمّا بالنسبة للنسيج فقد انهار سنة 1926 إنتاج انجلترا التي كانت أول قوة عالمية بحوالي الثلث[7] مع العلم أنّ أزمة ألفحم الحجري ارتبطت بظهور طاقات جديدة مثل

- [1] إنّ حزب المحافظين بانجلترا بين 1906-1922 كان في المعارضة نظرا لعدم نجاحه في الانتخابات ثم عاد من جديد لفترة قصيرة سنة 1922 ليعوضه سنة 1924/1923 حزب العمال أثناء فترة قصيرة و في أواخر 1924 عاد للسلطة ليحافظ عليها طيلة فترة طويلة امتدت بين 1924 و 1945 ، باستثناء فترة 1929-1931 التي حكم فيها العماليون
- [2] **ستانلي بالدوين** : من الشخصيات السياسية البريطانية البارزة عاش بين 1867 و 1947 و شغل عدة مناصب سياسية هامة منها رئيس حزب المحافظين بين 1923- 1937 ووزير أول سنة 1923 لعدّة أشهر ، ثمّ عاد من جديد للوزارة الأولى بين 1924-1929 و بين 1935-1937
- [3] Pierre Milza : De Versailles à Berlin, **op, cit** .p38
- [4] نفس المرجع السابق ص57
- [5] نفس المرجع السابق ص 159
- [6] نفس المصدر السابق ص 78
- [7] Siegried (André): **La Crise Britannique du 20e Siècle ; l'Angleterre des années 30 , op.cit, p24**

النفط و الكهرباء و قلة تركز هذه الصناعة و ارتبطت أيضا بارتفاع قيمة أجور عمال انجلترا بحوالي 40 % بالمقارنة مع العاملين بفرنسا [1] أمّا المنسوجات فلقد ارتبط انهيار إنتاجها بارتفاع كلفة الإنتاج و ظهور منافسين جدد مثل اليابان . لقد ساهمت هذه الأوضاع إذن في انهيار المبادلات التجارية مع انجلترا خصوصا على مستوى واردات المملكتين من هذه المواد.

و هكذا فان شرح الإحصائيات و الرسوم البيانيّة أكد لنا مظاهر التنافس الفرنسي الانجليزي، الذي عرف مرحلتين هامتين:

- الأولى امتدت ، بالنسبة لتونس من 1881 إلى 1924 حافظت فيها انجلترا على مكانة تجارية متميزة كثاني حريف تجاري بعد فرنسا و تمكنت أيضا من التفوق عليها في العديد من المنتجات مثل الفحم الحجري والمنسوجات القطنية و المحركات البخارية أثناء الحرب الأولى خصوصا . و الثانية بالنسبة للمغرب التي شهدت وضعية مشابهة بين 1912 و بداية الثلاثينات ، و عموما يمكن تسمية هذه المرحلة المختلفة زمنيا بفترة ازدهار النفوذ التجاري الانجليزي بالمغرب و تونس على حساب فرنسا و لقد ارتبطت هذه المرحلة بعوامل متداخلة منها دور مؤسسة الحماية بالمملكتين التي جعلت انجلترا تحافظ على دور تجاري متميز ، مع العلم أيضا أنّ هذه المؤسسة خاصية من خاصيات المرحلة الامبرياليّة ، لكن ذلك لا يكفي لتفسير النفوذ الانجليزي الذي ارتبط أيضا بنظام الامتيازات بالنسبة للمملكتين و المعاهدات الدولية بالنسبة للمغرب و ارتبط أيضا بظروف عالمية ملائمة مثل الحرب العالمية الأولى و كذلك بقوة الاقتصاد الانجليزي و قدرة العديد من منتجاته على المنافسة بالأسواق العالمية و خصوصا قبل الحرب العالمية الأولى، أمّا بالنسبة للتراجع فلقد ارتبط بإلغاء نظام الامتيازات و كذلك إلغاء السياسة المالية الانجليزية و ظهور أنظمة جمركية حمائية و الأزمة الهيكلية التي عرفها الاقتصاد البريطاني مع بداية العشرينات و التي تدعمت أثناء فترة الثلاثينات .

الخاتمة:

إنّ شرح و تأويل المعطيات الإحصائية المتعلقة بالتنافس الانجليزي الفرنسي ، بكل من تونس و المغرب الأقصى منذ بداية الحماية إلى 1939، مكننا من الوصول إلى عدّة استنتاجات من أبرزها أنّ نظام الحماية بالمملكتين سمح للقوى الأوروبية و بدرجات متفاوتة و خصوصا بريطانيا العظمى بمواصلة التمتع بالعديد من الامتيازات الاقتصاديّة، كما أكد ذلك تطور صادرات انجلترا إلى المملكتين و تفوقها في بعض المجالات على فرنسا مثل النسيج و الفحم الحجري و الشمع و نفس الشيء بالنسبة لواردات انجلترا ، حيث مثلت السوق الانجليزية بالنسبة للفسفاط و الحلفاء أهم مجال لترويج هذه البضائع في حين كان التنافس بالجزائر ضعيفا جدّا بالمقارنة مع ما كان يحدث بالمحميّات ، و لقد ساهمت هذه الأوضاع في

---

[1] - نفس المجع السابق ص27

احتجاجات متعدّدة من قبل أصحاب الغرف التجاريّة و أنصار نظام الإلحاق ، حيث طالبوا بالتخلص مما سمّوه "بالاستعباد الدولي" بالمملكتين، ولكن إصرار انجلترا و الظروف الدوليّة جعلت التنافس يكون شديدا أثناء أكثر من حوالي عشرين سنة بالنسبة للمملكتين ، و لم تتمكن فرنسا من الحدّ من هذا النفوذ بصفة كبيرة إلاّ في بداية العشرينات بتونس و أواخر الثلاثينات بالمغرب الأقصى.

الفصل الثاني

تجذّر الخلافات الفرنسية الانجليزية بالمغرب الأقصى و تونس حول الجاليات الانجلو- مالطيّة

المقدمة:

إن التنافس الامبريالي الفرنسي الانجليزي بالمغرب الأقصى و تونس أثناء فترة الحماية الفرنسية اتخذ أبعادا عديدة و تواصل أثناء فترات هامة بالإضافة إلى الامتيازات الاقتصاديّة، فانّ الجالية الانجلو مالطيّة كانت تملك امتيازات قضائيّة عديدة كما نصّت عليها معاهدة 1856بين المغرب و انجلترا ومعاهدة 1875 مع تونس مع العلم أنّ هذه الامتيازات ا تواصلت أثناء فترة طويلة و ذلك على عكس ما تعتقده العديد من الدراسات التي اعتبرت أن مسالة التشريع بتونس حسمت لصالح فرنسا بالاعتماد على معاهدة المرسى سنة 1883[1] و إعلان انجلترا تخليها عن امتيازاتها القضائيّة سنة 1884 [2]. أمّا بالنسبة للمغرب الأقصى، فانّ فرنسا هيمنت على القضاء و التشريع بصفة عامة بالاعتماد على معاهدة فاس 1912 [3]، و مما يؤكد ذلك رفض انجلترا الحازم الاعتراف بمرسومي 8 نوفمبر 1921 اللذان أعلنتهما فرنسا لتجنيس الجالية الأجنبية و بالخصوص الانجلو مالطيّة، و وصل الخلاف إلى حدّ مطالبة فرنسا لانجلترا بسحب قنصلها العام بتونس و تعويضه بسفير جديد، لكن انجلترا رفضت بشدّة كل المطالب الفرنسية و واصلت تصديها لسياسة ألفرنسة تجاه جاليتها و التي احتدّت في فترة حكم اليمين الفرنسي بقيادة ميلا رن(1920-1924)[4] و برز ذلك من خلال تدويل القضيّة و عرضها على محكمة العدل الدوليّة بلاهاي التي أصدرت حكما لصالح انجلترا في قضيّة أثارت اهتمام كبيرا من قبل رجال القانون ،كما أكدت على ذلك العديد من الدراسات[5]، و في هذا السياق سنتناول الإشكاليات التالية:

-ماهية الامتيازات القضائيّة الانجليزية بالمغرب و تونس أثناء فترة الحماية

-تصدي انجلترا لسياسة" ألفرنسة" تجاه الجالية الانجلو مالطيّة

-الخلاف الفرنسي الانجليزي أمّام محكمة العدل الدوليّة بلاهاي سنة 1923

---

[1] - إن العديد من الكتابات حول تونس أكدت أن مسالة التشريع بتونس حسمت لصالح فرنسا على حساب انجلترا منذ 1884 تاريخ تخلي انجلترا عن امتيازاتها القضائية و بالتالي فانّ مسالة إصدار القوانين حول الأجانب أصبحت مسالة داخليّة و من هذه الدراسات نذكر:
Kassab(Ahmed): **Histoire de la Tunisie, l'époque contemporaine** ; Société Tunisienne de diffusion, p15

[2] - إن المقصود بذلك معاهدة المرسى بتاريخ 8 جوان 1883 المفروضة على بأي تونس

[3] .Julien(Charles A): **L'Afrique du Nord en marche ; Nationalisme musulmans et souveraineté Française, volumeI ;op. cit** pp 103-104

[4] **ميليرن ألكسندر**: شخصيّة سياسيّة فرنسيّة عاش بين 1859 و 1943 تقلد عدّة مناصب سياسيّة من بينها رئيس الجمهوريّة(1920- 1924) بعد فوز تكتل اليمين

[5] - إن حكم محكمة العدل الدوليّة بلاهاي في فيفرى 1923 أثار اهتمام واسعا من قبل المختصين في ميدان القانون الدولي و من بين الدراسات التي صدرت في هذا السياق نذكر Lapredille (A): Revue de droit International privé : Librairie de recueil 1924 .

I.تواصل الامتيازات القضائية الانجليزية بالمغرب الأقصى وتونس أثناء ألفترات الأولى من الحماية الفرنسية

1- طبيعة الامتيازات القضائية من خلال معاهدتي 1856 و 1875

لقد تميز النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بكل من المغرب الأقصى و تونس باحتداد التنافس الرأسمالي الأوروبي حول المملكتين ، و ذلك من خلال تكثف أشكال التسرب الرأسمالي لمختلف هذه القوى و خصوصا الفرنسي و الانجليزي الذي اتخذ أبعاد عديدة من بينها القضاء حيث ارتبط تطور الاستيطان الانجليزي و الفرنسي و ازدياد مصالحهما التجارية بفرض قضاء موازي للقضاء المحلي مما مثل انتهاكا خطيرا لسيادة المملكتين ، و في هذا السياق فرضت بريطانيا العظمى على المغرب الأقصى معاهدة سبتمبر 1856 [1] و على تونس معاهدة 19 جويلية 1875 [2] . و ما يهمنا من خلال هاتين المعاهدتين أنهما نصتا على امتيازات قضائية واصلت بريطانيا التمتع بها بالمغرب إلى حدود 1937 ، أمّا بتونس فان جوانب منها واصلت التمتع بها إلى حدود العشرينات من القرن العشرين بالرغم من إلغاء القضاء القنصلي الانجليزي سنة 1884. فعلى ماذا نصّت هذه الامتيازات؟

إن الامتيازات القضائية التي تحصلت عليها انجلترا من خلال معاهدتي 1856 بالمغرب و معاهدة 1875 بتونس تعتبر تواصلا للامتيازات القضائية الممنوحة للدول الأوروبية منذ أواخر القرن الثامن عشر و النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقبل هذه ألفترة كان التشريع المغربي و التونسي هو وحده صاحب الحق في تنظيم حالة الأجانب المقيمين بالمملكتين، و كانت السلطة بالمملكتين تباشر سيادتها على مستوى التشريع الداخلي بكل حريّة، و ذلك طبق لتعاليم الشريعة الإسلامية(خاصة بعد تعليق دستور 1864 بالمملكة التونسية الذي مثل ، بالرغم من سلبياته العديدة ، بداية التشريع الوضعي). لكن الأوضاع تغيرت تماما منذ أواخر القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر حيث مثلت معاهدة 1797 بين المغرب الأقصى و اسبانيا في عهد مولاي سليمان أول معاهدة تمس بسيادة القضاء المغربي [3]. أمّا بالنسبة لتونس فان معاهدة 1830 بين تونس و فرنسا مثلت أيضا أول مسّ بسيادة القضاء التونسي، و كان هذا التسرب إعلانا عن ميلاد المحاكم القنصلية الأوروبية و القضاء الأوروبي حيث أصبح يقع التعامل على قاعدة "...المدعي يتبع المدعى عليه إلى المحكمة.." و المقصود بذلك انه عندما يكون المدعى عليه

---

[1] - النسخة الكاملة لمعاهدة 1856 بين المغرب الأقصى و بريطانيا موجودة بكتاب "روجوز": **تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى عام 1906**" ، دار الثقافة الدار البيضاء المغرب 1981

[2] - **الأرشيف الوطني:** السلسلة التاريخية : صندوق 224 ملف 405، مسودات معاهدات بين تونس و انجلترا تتعلق بالسلم و التجارة مثل معاهدة 1863 و 1875

[3] - مبارك (زكي): **المقاومة الدبلوماسية للتغلغل الامبريالي بالمغرب الأقصى (1860- 1912)**، وردت هذه المقالة بالمجلة التونسية للعلوم الاجتماعية ، نشريه مركز الدراسات و الأبحاث الاقتصادية و الاجتماعية ، الجامعيّة تونس: أشغال مؤتمر التاريخ: الاستعمار في العالم العربي في القرنين التاسع عشر و العشرين سنة 1983 عـ72 -73 ـــــدد ص 19

تونسيا أو مغربيا أو المدعي عليه أجنبيا (انكليزيا – فرنسيا..) فانه في هذه الحالة يقع اللجوء إلى القضاء القنصلي[1] ، و بالفعل فان معاهدتي 1856 و 1875 كرّستا هذا الواقع، فبالنسبة للمعاهدة الأولى المفروضة على المغرب، فإنها خصصت حيزا هاما للامتيازات القضائية الممنوحة لبريطانيا العظمى، وردت بالخصوص من خلال ثمانية بنود أي من البند الثامن إلى البند الرابع عشر، و مما نصّ عليه البند الثامن نقتطف ما يلي"..جميع الدعاوي و الشكايات و جميع الخصومات و اسباب ذلك ...أو ما يحدث من ذلك بين رعية "أكرت برطن"(بريطانيا العظمى) ، فان القنصل العام أو أي قنصل من قناصل "أكرت برطن" أو حليفته أو نائبه هو من يقوم بالحكم و لا يتدخل في شؤونهم احد من قضاة المغرب..."و هكذا فان هذا البند أعلن صراحة على جزء من الامتيازات القضائية و المتمثلة في كون أي مشكلة تحدث بالتراب المغربي بين شخصين من رعايا انجلترا ، فان القضاء المغربي لا يتدخل فيها أبدا ، و نفس الشيء عندما تحدث مع شخص أجنبي من دولة أخرى مما مثّل انتهاكا لسيادة المغربية من قبل انجلترا، و الذي تجسّم بأكثر وضوح من خلال البند التاسع أيضا حيث كان أكثر خطورة و مما ورد فيه نذكر"...إذا كان المشتكي من رعية سلطان مرّاكش و المشتكي به من رعية سلطان "أكرت برطن" فانه يرفع شكواه إلى القنصل العام الانجليزي أو خليفته أو نائبه، بواسطة عامل المسلمين أو القاضي من رعية أكرت برطن..."[2] . و هكذا فان هذا البند نص على القاعدة القضائية التي تنص على كون المدعي يتبع المدعى عليه إلى المحكمة مما مثل مسّا بسيادة القضاء المغربي الذي كان قضاءا شرعيا ينص على كون المسلم لا يخضع إلا لمحكمة إسلامية شريعتها القرآن ، و ما يهمنا من هذه الامتيازات القضائية التي كانت تتمتع بها انجلترا من خلال هذه المعاهدة بالمغرب الأقصى ، أنها تواصلت أثناء الحماية الفرنسية بالمغرب بين 1912 و 1937 أي لمدة خمسة و عشرين سنة مما مثل ما يمكن تسميته بالاستعمار المتعدد الجنسيات للمغرب الأقصى، خصوصا و إن هذه الامتيازات تمتعت بها أيضا الولايات المتحدة الأمريكية إلى حدود 1956 و ذلك بالرغم من المطالب الفرنسية المتكررة بإلغائها لكن دون جدوى. فماذا عن الامتيازات التي كانت تتمتع بها بريطانيا بتونس في الميدان القضائي من خلال معاهدة 1875؟

إن الامتيازات القضائية التي منحت لانجلترا من خلال معاهدة 1875 كانت تواصلا لمعاهدة 1863، كادت تكون نسخة مطابقة للأصل من معاهدة 1856المفروضة على المغرب، حيث نصّ ألفصل الرابع و العشرين إن سائر القضايا الجنائية [3] التي يكون فيها الشاكي و المشتكي به انجليزيا فإنها تكون من اختصاص القناصل و القضاء الانجليزي أو القناصل الأجانب ، إذا كان الخلاف بين انجليزي وأجنبي. و هكذا فان هذا ألفصل يكاد يكون نسخة مطابقة للأصل من البند التاسع من معاهدة 1856. أمّا فيما يخص

---

[1] **نفس ا المرجع السابق ص 18**

[2] **الأرشيف الوطني**: السلسلة التاريخية: صندوق 224 ملف 405

[3] **الجنائية**: كلمة جنائي أو جزائي أوسع مدلول من إجرامي لأنها لا تقف عند حقّ القضايا المنطوية على الإجرام بل تتعدّاها و تجمع بين مفهومين إحداهما يشمل العقوبات النقديّة و المقيّدة للحريّة و الآخر محصور يقتصر على الغرامة التي تفرضها المحكمة المختصّة على من يرتكب خرقا لإحدى القوانين يمكن الرجوع إلى: Suceimen (Harith): **Law Dictionary** ; Librairie du Libyan 1970

الجنايات و الجرائم و القضايا السياسية بين رعايا بريطانيا و التونسيين فإنها.أيضا من اختصاص القناصل الانجليز أو من ينوبهم، و هذا ما نصّ عليه البند السادس و العشرين من المعاهدة سابقة الذكر و مما ورد فيها نذكر ما يلي"...مباشرة الردع على الجنايات و الجرائم إذا وقعت من الرعايا الانجليز في المملكة التونسية (تجاه التونسيين) و كذلك الزجر على مخالفة قانون من القوانين السياسية أو غير ذلك من الأحكام فان القنصل جنرال بانجلترا أو القنصل هو من يتولى النظر في هذه المسائل..." و هكذا فان هذا البند هو أيضا تكرار للبند التاسع من معاهدة 1856 المفروضة على المغرب الأقصى . فهل كان ذلك مجرّد صدفة؟

في الواقع فان هذا التشابه الكبير لم يكن صدفة بل كان مرتبطا بالأسباب التالية:

- إن القنصل العام الانجليزي بانجلترا ريتشارد وود عند مفاوضاته مع البلاد التونسية طلب من القنصل العام الانجليزي بالمغرب الأقصى ادموندهاي الحصول على نسخة من معاهدة 1856فكان له ذلك[1]

- إن التقارب الزمني و تشابه مصالح و امتيازات انجلترا بالمغرب الأقصى و تونس جعل هذه الامتيازات تكون متشابهة

و هكذا يمكننا القول إن بريطانيا العظمى كانت قبيل سقوط كل من تونس و المغرب الأقصى تتمتع بامتيازات قضائية عديدة و ذلك على عكس الجزائر أين ألغيت بسرعة بعد إلحاقها من قبل فرنسا سنة 1830، و لقد مثّل نظام الحماية أثناء المرحلة الامبرياليّة[2] أحسن وسيلة مكنت القوى الامبرياليّة المنافسة لفرنسا من مواصلة التمتع بهذه الامتيازات و خصوصا انجلترا بكل من تونس و المغرب الأقصى و إن كان ذلك أثناء فترات متفاوتة

2- اعتراف فرنسا بالامتيازات القضائية الانجليزية أثناء فترة الحماية

إن من خصوصيات الاستعمار الامبريالي الفرنسي بكل من تونس والمغرب الأقصى تواصل الامتيازات القضائية ومن بينها الانجليزية في مجالات عديدة مثل المجال القضائي فماهي شرعية هذا التواصل وكيف كان رد فعل فرنسا تجاهها

إن الأسس التشريعية لهذا التواصل اختلفت بين كل من تونس والمغرب الأقصى فبالنسبة للأولى فان فرنسا اعترفت بها صراحة من خلال البند الرابع لمعاهدة باردو 1881 الذي نص على مايلي " إن حكومة الجمهوريّة الفرنسية تعتبر نفسها ضامنة لتواصل تطبيق المعاهدات الموجودة حاليا بين المملكة التونسية ومختلف القوى الأوروبية " وهذا البند يعني بالنسبة لانجلترا تواصل الامتيازات القضائية الانجليزية التي نصّت عليها معاهدة 1875 و التي تعرضنا لها في العنصر السابق ، و بالفعل فان

---

[1] Marsden (Arthur): British Diplomacy , **op.cit**, p36

[2] Sammut (Carmel): **L'impérialisme capitaliste Français et le nationalisme tunisien (1881-1914)** ;**op.cit** pp61-62

المحاكم القنصلية الانجليزية تواصلت طيلة ألفترة الممتدّة بين 1881 و 1884 [1] تاريخ إلغاء المحاكم القنصلية . لكن هل يعني ذلك انتهاء الامتيازات القضائية؟

إن العديد من الدراسات و التي اعتمدت من جهة على المصادر الفرنسية ، و على القراءات الفرنسية لمعاهدتي باردو و كذلك المرسى في 8 جوان 1883 اعتبرت انه في الميدان القضائي ، بإمكان فرنسا و اعتمادا على البند الأول [2] من المعاهدة المذكورة سلفا و بالتشاور مع الباي ، إن تقوم بأيّ إصلاح قضائي [3] فهل هذا الإقرار صحيح؟

حسب اعتقادي، يمكن القول انه تنقصه الدقة و يتلاءم بالخصوص مع القراءة الفرنسية للمعاهدات، و لعل المعارضة الانجليزية لمرسوم 8 نوفمبر 1923 تؤكد ذلك، لكن هناك اسباب أخرى يمكن الاعتماد عليها للبرهنة بكون فرنسا في علاقتها مع الدول الأجنبية و خصوصا انجلترا لا يعني أنها بعد إلغاء المحاكم القنصليّة، أصبحت لها الصلاحيات المطلقة فيما يخص الميدان التشريعي، لانّ تخلي انجلترا عن امتيازاتها كان مشروطا و هذا ما أكدته وثائق الأرشيف الانجليزي [4] و كذلك الأرشيف الفرنسي [5] لكن العديد من الدراسات الفرنسية تتناسى ذلك و في هذا السياق أعلنت هذه المصادر عن المراسلة التي بعث بها وزير الخارجية الانجليزي بتاريخ 1 جانفي 1884 إلى الخارجية الفرنسية و مما ورد فيها نذكر"...إن أي امتياز قضائي يمنح للأجانب بالمملكة التونسية فانه يطبق على رعايا انجلترا الانجلو مالطيين[6]. فماذا يعني ذلك؟

إنه يعني بالتأكيد كون فرنسا ليس لها حق إعلان تشريعات جديدة و فرضها على رعايا انجلترا لان المعاهدة التي تربط بين ايطاليا و فرنسا منذ 1896 تنص في بندها الثالث عشر على انه لا يحق لفرنسا فرض جنسيتها أو الخدمة العسكرية على رعايا ايطاليا و هذا يعني بصفة ضمنيّة أن انجلترا أيضا تتمتع بهذا الحق، خاصة و إن معاهدة 1897 بين انجلترا و فرنسا حول تونس و التي ألغت من خلالها فرنسا الامتيازات التي كانت تتمتع بها انجلترا منذ 1875، نصّت في إحدى بنودها على كون انجلترا تتمتع بحق الدولة الأكثر امتيازا[7] و التي تعني إن انجلترا تتمتع بأي امتيازات تمنح لدولة أجنبية بالبلاد

[1] Ministère des Relations Extérieures: Série correspondance politique ; Dossier n°1 ; dates 1884 : titre de dossier : Organisation de la Juridiction française en Tunisie ; les états occidentaux, renoncent de leurs juridictions ; du Folio 1 au Folio31

[2] إن هذا البند نصّ على ما يلي"لتسهيل عمل الحكومة الفرنسية ، إتمام الحماية فغنّ حضرة بأي تونس يلتزم بالقيام بالإصلاحات الإدارية و القضائية و المالية التي تعتبرها الحكومة الفرنسية ضروريّة"

[3] العديد من الدراسات أعلنت على هذه الفكرة التي تنقصها الدقة و من بينها نذك Kasseb (Ahmed): **op.cit,** p15

[4] FO 102/160 : Granville to Waddington; 16 novembre 1881; Fo : 27/2617/111 : Granville to Lyon ; 21 novembre 1883

[5] Archive de Quai d'Orsay : Ministère des relations extérieures : Série correspondance politique ; Dossier n°1 ; dates 1884 ; **Ibid**

[6] **نفس المصدر السابق**

[7] **الدولة الأكثر امتيازا**: يقصد بذلك عندما تمنح دولة"أ"هذا الامتياز لدولة "ب" فانه يعني انه على مستوى الضرائب الجمركية أي امتياز تمنحه الدولة "أ"لأي دولة أخرى فانه يطبق أوتوماتيكيا على الدولة "ب": **انظر .**

التونسية ، و لقد تمّ أيضا التأكيد على هذا الحق من خلال تبادل المذكرات بين الحكومة الفرنسية والانجليزية الذي تمّ سنة 1919 [1] و هذا يعني أن من حق انجلترا التمتع بكل الامتيازات التي كانت ايطاليا تتمتع بها أثناء هذه ألفترة ، و بلغة أخرى فان ذلك يعني انه لا يحق لفرنسا إصدار قوانين التجنيس تخص رعايا انجلترا بتونس، و انطلاقا من هذه الوقائع يمكننا القول إن شروط انجلترا التي فرضتها على فرنسا مقابل التخلي عن محاكمها القنصلية بالمملكة ، و كذلك حق الدولة الأكثر امتيازا الذي كانت تتمتع به انجلترا انطلاقا من معاهدة 1897 حول تونس، كلها قواعد اعتمدت عليها في تصديها للتشريع الفرنسي حول تونس و المغرب الأقصى في 8 نوفمبر 1921،و ذلك بالرغم من إصرار فرنسا على أن ما نصّت عليه معاهدة 1897 يخص فقط الميدان التجاري لكن انجلترا رفضت ذلك التأويل، و على هذا الأساس ستستند في شكواها للجمعية العامة للأمم المتحدة كما سنرى ذلك لاحقا .

و هكذا يمكننا القول إن فرنسا اصطدمت أثناء فترات طويلة من استعمارها لكل من تونس والمغرب الأقصى لمعارضة شديدة من قبل الدول المنافسة لها و من بينها انجلترا، و لقد اتخذت هذه المعارضة إشكالا عديدة و شملت أيضا العديد من الميادين و من بينها المجال التشريعي ، و على هذا الأساس ستجبر من قبل انجلترا على تعديل مرسوم 8 نوفمبر 1921، مما يؤكد ان حريتها في الميدان القضائي كانت محدودة خصوصا على مستوى علاقاتها بايطاليا و انجلترا بتونس ، مع العلم إن العديد من المشاكل المشابهة لهذه الأوضاع واجهتها فرنسا بالمغرب الأقصى . فكيف تجسّم ذلك؟

إن انجلترا كانت الدولة الأوروبية الوحيدة [2] التي حافظت على امتيازاتها القضائية سواء على مستوى المحاكم القنصلية أو على المستوى التشريعي و كان ذلك إلى حدود 1937 و ذلك بالرغم من مطالب فرنسا المتكررة بالغاها، أمّا فيما يخص الأسس القانونية لتواصل هذه الامتيازات ، فعل عكس معاهدة باردو، فان معاهدة فاس بتاريخ 30 مارس 1912 لم تعترف في أي بند من بنودها بمعاهدات ما قبل الحماية بين المغرب الأقصى و بقية الدول الأوروبية [3] ، لكن ذلك لم يمنع انجلترا من مواصلة التمتع بامتيازاتها الاقتصادية و القضائية استنادا للوفاق الودي الانجلو- فرنسي لسنة 1904 ، و بالاعتماد كذلك على المراسلات التي تمت بين الخارجية البريطانية و الفرنسية بين 1912 و 1914 و التي انتهت في السنة الأخيرة باعتراف انجلترا بحماية فرنسا على المغرب الأقصى مقابل اعتراف فرنسا بمواصلة انجلترا التمتع بكل الامتيازات التي فرضتها على سلاطين المغرب و بالخصوص من خلال معاهدة 1856 التي نصّت على امتيازات عديدة و من بينها الميدان القضائي [4]

- Girault (Réné) : **Diplomatie Européenne et Impérialismes** ; collection, Relations internationales : 1871-1914 Milan 1975 ; p31-32

[1] الرائد الرسمي جويلية 1919

[2] نفس المرجع السابق ص43

[3] Silvère (Victor): **Le Protectorat Français en Tunisie et au Maroc** ; **op.cit** ,p 135

[4] Fo, 1371/1409 : Political ; Morocco ; Parliamentary débates, 1912

و هكذا فان انجلترا واصلت تمتعها بالامتيازات القضائية بالمغرب الأقصى لفترة طويلة بالمقارنة مع تونس ، مع العلم إن الاتفاق الودي لسنة 1904 ربط مسالة التخلي عن الامتيازات القضائيّة الانجليزية بالمغرب بتخلي فرنسا عن امتيازاتها القضائية بمصر،كما نصّت على ذلك المادة الثانية من القسم السرّي لاتفاقية 1904 و التي مما ورد فيها التأكيد على".. عدم رفض أي من الدولتين اقتراحات الدولة الأخرى، عندما ترى إن الوقت قد حان للقيام بإصلاحات قضائية في كل من مصر و المغرب الأقصى حسب ماهو متبع بالبلدان المتقدّمة "[1] .

و هكذا فان الترابط كان وثيقا بين المسالة المغربية و المصرية من خلال هذه الاتفاقية ، و على هذا الأساس دخلت انجلترا و فرنسا في مفاوضات من اجل التخلي عن هذه الامتيازات ، و خصوصا بعدما تخلت فرنسا عنها بمصر في بداية 1919، و لقد أدت هذه المفاوضات إلى عقد مشروع اتفاق في سبتمبر 1919 و مما نصّ عليه البند الثاني من هذا الاتفاق نذكر "...ستون يوما بعد التطبيق ألفعلي للمعاهدة فان انجلترا تتخلى عن كل محاكمها القنصلية بالمغرب الأقصى " [2] ، لكن هذه الاتفاقية لم يصادق عليها مجلس العموم البريطاني مما جعل انجلترا تواصل التمتع بامتيازاتها القضائية بالمغرب الأقصى إلى حدود 1937، لكن السؤال الذي يطرح نفسه فهو لماذا أصرت انجلترا على المحافظة على امتيازاتها القضائية بمصر إلى حدود 1937 بما في ذلك المحاكم القنصليّة بينما تخلت عن جزء من هذه الامتيازات بتونس منذ 1884؟

في البداية لا بد من التأكيد على مسألتين ، الأولى كون انجلترا بتونس سنة 1884، لم تتخلى عن امتيازاتها القضائية بل تنازلت فقط عن امتيازاتها القضائية لصالح فرنسا ، أمّا المسالة الثانية فهي تتمثل في كون انجلترا سواء بتونس أو بالمغرب الأقصى كانت تستعمل هذه الامتيازات للضغط على فرنسا فيما يخص بقية القضايا الخلافيّة ، و على هذا الأساس فان تخليها عن المحاكم القنصلية بتونس في 1 جانفي 1884 ارتبط بمحاولة انجلترا إرضاء فرنسا و دفعها التخلي عن مطالبتها الانسحاب عن مصر خاصة وأنها أعلنت أن وجودها بمصر كان مؤقتا ، و بالفعل فقد بدأت مشاوراتها حول هذه المسألة أدت إلى اتفاقية 1904[3] ، لكن رغم ذلك فان انجلترا رفضت التخلي عن كل امتيازاتها القضائية بمصر سواء المحاكم القنصلية أو حق فرنسا إصدار تشريعات حول الجاليات الأجنبية و خصوصا الانجلو مالطية ، وقد ارتبط هذا الرفض الانجليزي حسب اعتقادي بالأسباب التالية:

---

[1] النص الكامل لاتفاقية 1904 بقسمها العلني و السري موجود بكتاب: محمد خبر فارسك المسألة المصرية؛ 1900-1912 معهد الدراسات العربية 1980

[2] Projet de convention relative à l'application au Maroc et à l'Egypte de la déclaration de 8 avril 1904, Communicated by British délégation ; Paris, received at foreign office, septembre 1919

[3] نفس المصدر السابق

- إن الخلاف الفرنسي الانجليزي اثر الحرب العالمية الأولى وبالخصوص حول مدينة طنجة المغربية ، جعل انجلترا تتخلى عن فكرة التنازل عن الامتيازات القضائية بمصر خصوصا و أنها كانت ترفض بشدّة الموقف الفرنسي الذي كان يدعو إلى جعلها قسما من المغرب الفرنسي لان انجلترا كانت تعتبر ذلك خطرا على مصالحها الإستراتيجية نظرا لكونها كانت تعتقد أن هدف فرنسا كان يتمثل في بناء ميناء عسكري بالمدينة ، و على هذا الأساس كانت انجلترا تصر على التدويل ، و أمّام الرفض الفرنسي هددت انجلترا بتقديم شكوى إلى الجمعية العامة سنة 1923 [1] ، و بالتالي يمكن القول أن انجلترا كانت تهدف إلى استعمال مسالة الامتيازات لمزيد الضغط على فرنسا ، و هذا عكس ما أشارت إليه بعض الصحف الفرنسية من كون إصرار انجلترا على المحافظة على امتيازاتها مرتبط أساسا بهيبتها العالمية [2]

- إن هذا الرفض الانجليزي مرتبط أيضا بالتحالف الانجلو سكسوني الذي برز أثناء الحرب العالمية الأولى و كذلك بعدها من خلال مناهضة كل من الولايات المتحدة و انجلترا أثناء مؤتمر فرساي سنة 1919 محاولة فرنسا الهيمنة أوروبيا وإضعاف ألمانيا و تنديدهما المشترك بشدّة احتلال فرنسا لمنطقة الرور [3] ، لكن هذا العامل أيضا غير كافي لتفسير تواصل الامتيازات فترة أطول بالنسبة للمغرب الأقصى بل هناك عوامل أخرى من أبرزها نذكر:

- أهمية المصالح الاقتصادية الانجليزية بالمغرب الأقصى بالرغم ممن ضعف جالياتها بالمقارنة مع تونس، مع العلم إن هذه الجالية ضغطت بشدّة –من خلال الغرف التجارية التي كانت تملكها بالمغرب-على الحكومات الانجليزية من اجل المحافظة على الامتيازات القضائية والاقتصادية [4] ، فلا غرابة في ظل هذه الظروف إن تتواصل إلى حدود 1937 .

هكذا في ظل هذه الأوضاع، سواء بتونس و من خلال ما نصّت عليه معاهدة 1897 و وفق القراءة الانجليزية لنصّها و كذلك من خلال المراسلات التي تمّت بين الحكومة الانجليزية و الفرنسية حول تخلي انجلترا عمّا بقي لها من امتيازات اقتصادية ، أو بالمغرب الأقصى من خلال الامتيازات القضائية التي نصّت عليها معاهدة 1856 و التي تواصلت أثناء هذه ألفترة سواء على المستوى القضائي أو التشريعي و كذلك الاقتصادي، فقد أصدرت فرنسا مرسومي 8 نوفمبر 1921 لتجنيس الأجانب بكل من

[1] Times ; 7 Janvier 1922
[2] Renseignements coloniaux ; Bulletin de la comité de l'Afrique Française n°3
[3] Milza (Pierre): **Les relations internationales de 1918 à 1939 , op.cit** , p41
[4] FO 371/ 17396 :Situation reports of British merchants ; Morocco association 1933

المغرب الأقصى و تونس ، مع العلم ان هذين المرسومين تزامنا أيضا مع إصدار باي تونس محمد الناصر لمرسوم حول الجنسية التونسية ، و إعلان السلطان المغربي مولاي يوسف مرسوما مشابها، و لقد وجدت هذه المراسيم معارضة شديدة من قبل انجلترا . فماهي ظروف إعلان هذه المراسيم؟ و على ماذا نصّت؟ و لماذا واجهتها انجلترا بشدّة و حزم بالمقارنة مع بقية الدول الأوروبية المتضرّرة منها وخصوصا ايطاليا؟

II- مواجهة انجلترا لسياسة "ألفرنسة"تجاه الجالية الانجلو- مالطية بالمغرب الأقصى و تونس في فترة العشرينات

-1- ظروف التصعيد الفرنسي:

أ- أزمة فرنسا و توجهها نحو إدماج الجاليات الأجنبية:

إن مرسوم 8 نوفمبر 1921 الذي أصدرته فرنسا حول تجنيس الأجانب بالمغرب الأقصى وتونس و خصوصا الجالية الانجلو- مالطية يندرج ضمن إستراتيجية الحكومة اليمينية التي وصلت إلى السلطة سنة 1919 بقيادة بريان ، ثم تواصلت مع ديشنال ثم مع الكسندر ميلارن، حيث عمدت السلطة في هذه الفترة إلى تكثيف استغلالها للمستعمرات لتعويض خسائر الحرب العالمية الأولى ، و عمدت أيضا إلى تكثيف سياسة إدماج الأهالي و الأجانب و ذلك بهدف تحويل مستعمراتها الاقتصادية إلى مستوطنات[1] خاصة بعدما تدعّمت أزمتها الديمغرافيّة اثر الحرب العالمية الأولى نتيجة للخسائر الجسيمة التي تكبدتها على المستوى البشري حيث لم يعد بإمكانها تهجير مستوطنين جدد بل على العكس من ذلك فان المتروبول في حاجة إلى حوالي مليون مهاجر[2] . إذن في هذا السياق صدر مرسوم 8 نوفمبر 1921حول المغرب الأقصى و تونس حول تجنيس الأجانب الذي تزامن أيضا مع إصدار سلطان المغرب و بأي تونس مرسوم حول الجنسية بكل من تونس و المغرب ، خاصة و ان هذه الجالية مثلت أهمية لا يستهان بها خصوصا بتونس و بدرجة اقل بالمغرب الأقصى ، مع العلم إن هذه السياسة بدأت منذ بداية الحماية[3] لكنها كانت محدودة جدا و لم تكن القوانين قسريّة مثلما هو الشأن بالنسبة لمرسوم 8 نوفمبر 1921 . لكن لماذا ركزت فرنسا على الجالية الانجلو مالطيّة؟

---

[1] Bessis(Juliette): **A propos de la question de la naturalisation dans la Tunisie des années 30** ; **op.cit** p 598

[2] Milza (Pierre): **De Versailles à Berlin** ; **op.cit** ; p 25

[3] Bessis (Juliette) : La Méditerranée fasciste ; op.cit , pp 120-121

حسب اعتقادي هذا التركيز على الجالية الانجلو مالطية رغم كون مرسوم 8 نوفمبر لم يعلن عن ذلك صراحة كما سنرى ذلك لاحقا[1] فان ذلك يفسّر بالعوامل التالية:

- كانت فرنسا تعتقد بان الجالية الانجلو مالطية كان لها عدد بتونس لا يستهان به و هي تحتل المرتبة الثالثة و خاصة و إن إدماجها سهل لضعف شعورها الوطني[2].
- كانت فرنسا تخشى إن تتحالف ضدّها كل من ايطاليا و بريطانيا العظمى مما يعقد موقفها. و هكذا فان هذه السياسة تندرج في إطار سياسة إدماج الأوروبيين ضمن العنصر الفرنسي بتونس و المغرب الأقصى و شمال إفريقيا بصفة عامة و التي شملت بعد ذلك الأهالي، و هذا ما عبّرت عنه لجنة بوقوا سنة 1932 حول منطقة شمال إفريقيا في تقرير مفصّل حول المسألة الديمغرافية و مما ورد فيه نذكر"...لتصبح منطقة شمال إفريقيا فرنسية بصفة رائعة و لكي يكون بهذه المناطق شعبا واحدا متجانسا مع المتروبول يجب ان نقوم بالإجراءات التالية: استيعاب العناصر الأجنبية ضمن الوحدة الفرنسية، و استيعاب عناصر هامة من السكان المحليين..."[3]

و هكذا إذن يمكننا التأكيد على كون سياسة فرنسا الموجّهة نحو إدماج الجالية الانجلو مالطية كانت تندرج ضمن إستراتيجية شاملة، لتحويل هاتين المحميتين إلى مستعمرات استيطان ؛ فماهي أهمية الجالية بالمغرب الأقصى و تونس

ب- الجالية الانجلو مالطية و أهميتها بتونس و المغرب الأقصى :

إن جذور الجالية الانجلو مالطية بمنطقة شمال إفريقيا بصفة عامة و بتونس و المغرب الأقصى بصفة خاصة تعود بالخصوص إلى منتصف القرن التاسع عشر نتيجة للازمة الحادة التي عرفتها جزيرة مالطة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي حيث عرفت الهجرة إلى هذه المنطقة تطورا سريعا منذ 1891 و بالخصوص نحو تونس و الجزائر و بدرجة اقل نحو المغرب الأقصى[4]. أمّا بالنسبة للبريطانيين فلقد تزامن ذلك بالخصوص مع ازدياد المصالح الاقتصادية من خلال المعاهدات اللامتكافئة مثل معاهدتي 1863 و 1875 مع تونس و معاهدة 1956مع المغرب الأقصى، مع العلم أن عدد هذه الجالية شهد نموا

---

[1] إن مرسوم 8 نوفمبر 1921لم يعلن صراحة عن كون التجنيس موجّه ضدّ الجالية الانقلو مالطية ، لكن اتفاقية 1896 بين فرنسا و ايطاليا أعلنت انه يشملهم بتونس ، أما بالمغرب فانه يشملهم لكن بعد فترة طويلة نظرا لحداثة الاستعمار: [illegible]

[2] Sammut (Carmel): **Malte et ses rapports économiques avec la Tunisie** ; in Revue tunisienne ; organe de l'Institut de Carthage, Tunisienne ; N.S janvier 1982 .

[3] Bugeaud : **Le Comité Bugeaud et le problème de l'Afrique du Nord** ; Paris 1932 ; p12

[4] Skik (Hichem): **Les Maltais en Tunisie**, p83

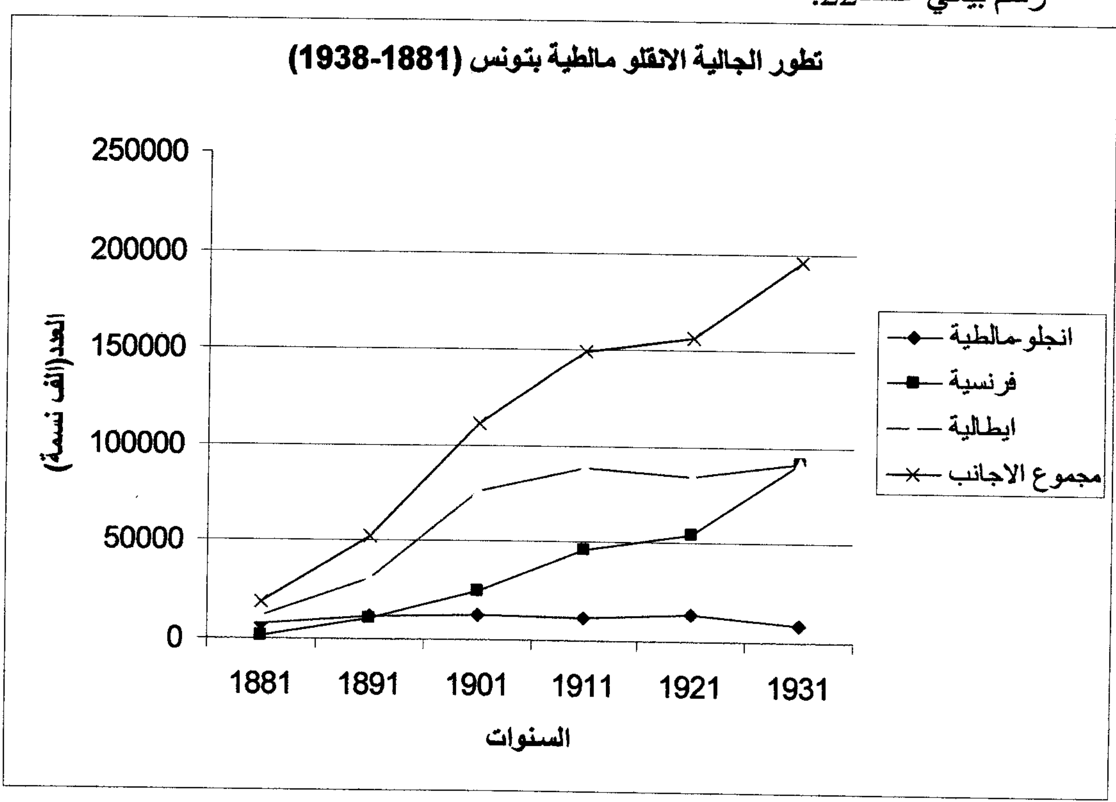
سريعا بعد هيمنة فرنسا على تونس بدرجة اقل على المغرب ، و في هذا السياق أعطت فرنسا أهمية كبيرة لتجنيس هذه الجالية بالمغرب الأقصى و تونس و ذلك في إطار سياسة الحكومة اليمينية بقيادة رئيس الجمهوريّة ميلارن الهادفة إلى إدماج عناصر جديدة بعد الحرب العالميّة الأولى. فكيف تبرز أهميته وتوزيعه بالمملكتين؟

جدول عدد18: الجالية الانجلو مالطية بتونس بالمقارنة مع الجاليات الأوروبية (1938 – 1881)

القوميات	1881	1891	1901	1911	1921	1931
أنجلو-مالطية	7000	11306	12056	11300	13500	8643
فرنسية	708	9973	24800	46000	54900	91427
إيطالية	11206	31000	76000	88080	84193	91178
مجموع الأجانب	18914	52279	111101	148900	156115	195293

المصدر: -Régence de Tunis : Protectorat Français ; population européenne et indigène au 22 Mars 1931 ; Imprimerie T Alloccio ; Tunisie 1931
Ministère des Relations extérieures : série : Tunisie 1914- 1917 ; dossier n°1, 1922 : Réaction Britannique contre l'application du décrets du 8 novembre 1921 ; des statistiques officielles

رسم بياني عــدد22:



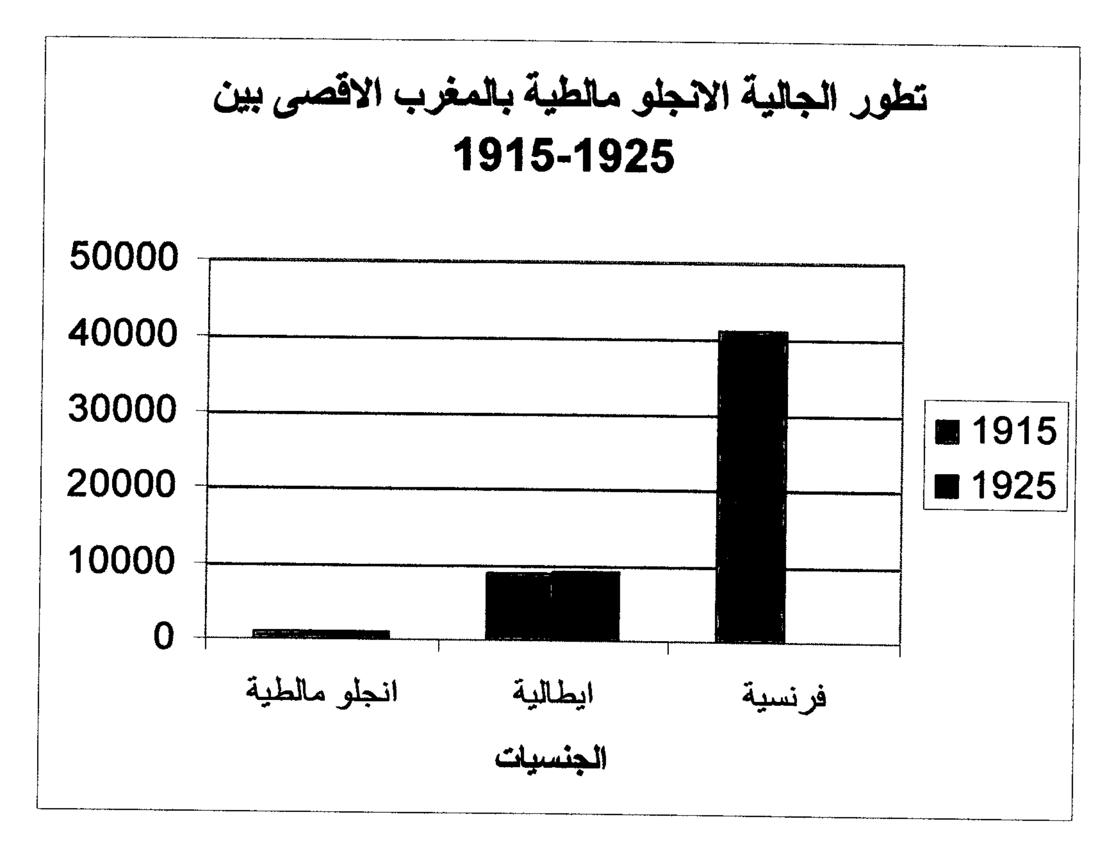
المصدر: انجاز من قبل المؤلف

جدول عدد19: تطور الجالية الانجلو مالطية بالمغرب الأقصى

الجنسيات	1915	1925
أنجلو-مالطية	1013	1025
إيطالية	9000	9135
فرنسية	41000	41028

المصدر:
- Renseignements Coloniaux, n°3 ; 1922.
- A. du Ministère des Affaires Etrangères ; archives diplomatique du Nord ; Bobine, R,40 ; série 1570 : Contenu : Maroc, mouvement nationaliste et progression militaire

رسم بياني عدد 23:



المصدر: انجاز شخصي من قبل المؤلف

انطلاقا من الجداول و الرسوم البيانية نستنتج ما يلي:

-إن الجالية الانجلو مالطية شهدت بين 1881-1921(تاريخ إعلان مرسوم تجنيس الأجانب بتونس)نموا هاما حيث ارتفع عددها من حوالي 7000 سنة 1881 إلى حوالي 13500 سنة 1921 و هذا يعني انه خلال الواحد و الأربعين سنة من فترة الحماية ازداد عددهم بحوالي 6500و بالتالي فانه

بالمقارنة مع مؤشر مائة سنة 1881 فان مؤشر التطور قدّر سنة 1921 بحوالي 48.148 % و ذلك يعني أنّ الحماية الفرنسية وفرت ظروفا ملائمة لهجرة الأوروبيين، فلا غرابة إذن في ظل هذه الظروف إن تستقبل الجاليات الأوروبية و منها الانجلو مالطية دخول الفرنسيين بترحاب كبير[1]. و هكذا فان حجم الجالية الانجلو مالطية كانت تمثل حوالي 8.64% من مجموع الأجانب ، و بالرغم من محدوديتها بالمقارنة مع الايطاليين و الفرنسيين فإنها وفرت عددا لا يستهان به من الذين يمكن دمجهم حسب إستراتيجية فرنسا ، فلا غرابة أن تعلن إحدى الصحف الفرنسية اثر إعلان هذا القرار بتونس في صفحتها الأولى العنوان التالي"..5000 فرنسي جديد من الانجلو مالطيين"[2] ، مع العلم إن هذه الجالية بالمغرب الأقصى ارتفعت أيضا من حوالي 1000 شخص إلى حوالي 1400 سنة 1926 و بالرغم من كون هذه النسبة ارتفعت بحوالي 40 % أثناء هذه ألفترة على غرار ما تمّ بتونس فإنها تبقى ضعيفة لانّ من بين خصوصياتها كونها انجليزية أساسا بدون أن ننسى أيضا وجود جالية انكليزية بطنجة لا تدرج ضمن الإحصائيات المتعلقة بالقسم الفرنسي من المغرب ، لكن لا بد من الإشارة أيضا إلى كون هذه الجالية لها وزن تجاري هام بالمغرب الأقصى و لها مصالح اقتصاديّة، جعلت في كثير من الأحيان تضغط على الحكومة الانجليزية من اجل المحافظة على نظام الامتيازات

و هكذا يمكننا القول أنه سواء بتونس أو بالمغرب الأقصى ، فانّ هذه الجالية الانجلو مالطيّة المعنية بالتجنيس الفرنسي الإجباري حرّضتها انجلترا على مواجهة فرنسا و الاحتجاج عليها في العديد من الولايات خصوصا بتونس[3].فماهي خصائص توزيعها الجغرافي بالمملكتين؟

إن من ابرز هذا التوزيع سواء بتونس أو بالمغرب تركزها بالمناطق الساحلية فالبلاد التونسية مثلا سنة 1931[4]فان اكبر جاليته وجدت بتونس العاصمة بحوالي 643ثم سوسة 537 ثم بنزرت بحوالي 355 و جربه 161، أمّا بقية المناطق فقد كان العدد محدودا لا يتجاوز بضعة عشرات. أمّا بالمغرب الأقصى فان الأوضاع كانت مشابهة حيث شهدت المناطق الساحلية تركزا كبيرا فمثلا سنة 1925احتلت الدار البيضاء المرتبة الأولى بحوالي 476 شخصا مع العلم إن هذه المدينة على غرار مدينة تونس كانت تستوعب اكبر عدد من الأوروبيين ، فمثلا في نفس السنة المذكورة وجد بها حوالي 19000فرنسي من مجموع 41028أوروبي و حوالي 7000 ايطالي من مجموع 9000 بكامل المغرب الأقصى أمّا في المرتبة الثانية فتوجد مدينة عزافان بحوالي 160 مالطيا في المرتبة الثالثة المدينة الأطلسية و هي صافى بحوالي 100 شخص

---

1 Sammut (Carmel): **La minorité maltaise en Tunisie** ; op.cit ,p426

2 La Tunisie Française, 12 Septembre 1922

3 Archive de Quai d'Orsay : Ministère des relations extérieures : Série Correspondance politique ; Dossier n°1 ; **Ibid**

4 Régence de Tunis : Protectorat Français ; Population Européenne et indigène au 22 Mars 1931 ; Imprimerie, Alloccio ; Tunisie 1931

و هكذا فانه سواء على مستوى التطور أو التوزيع الجغرافي بكل من المغرب الأقصى و تونس فلقد وجد تشابه كبير على مستوى خصائص التوزيع الجغرافي، لكن على مستوى الحجم فانّ النسبة ارفع بتونس لكن أيضا من الخصوصيات المشتركة لهذه الجالية هي طبيعة علاقتها ببريطانيا العظمى فماهي خصائصها؟

- إن هذه الجالية سواء بتونس أو المغرب الأقصى كل افردها يعتبرون رعايا لانجلترا
- على المستوى المدني، هذه الجالية (التسجيل بسجلات الحالة المدنية، جوازات السفر...) مرتبطة بالقنصليات البريطانية بتونس و المغرب الأقصى و نفس الشيء بالنسبة للمحاكم القنصلية إلى حدود 1884 بالنسبة لتونس و 1937 بالنسبة للمغرب الأقصى
- على مستوى التشريعات، فرنسا غير قادرة على إجبارهم على الخضوع لقوانينها بما في ذلك المتعلقة بالجباية [1] و كذلك الخدمة العسكريّة، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن تمثّل الامتيازات القضائية الانجليزية بتونس و المغرب الأقصى عاملا معرقلا لتطور نظام الحماية بتونس، و تثير سياسة فرنسا الهادفة لإلغائها مشاكل خطيرة مع انجلترا كما أكدت ذلك مراسيم 8 نوفمبر 1921 فعلى ماذا نصّت؟

2- مراسيم التجنيس بالمغرب الأقصى و تونس في 8 نوفمبر 1921

أ- مرسومي الباي بتونس و السلطان بالمغرب حول الجنسيّة

إن المرسوم الذي أصدرته فرنسا حول تجنيس الأجانب بتونس و المغرب الأقصى يوم 8 نوفمبر 1921 تزامن بإصدار كل من محمد الناصر بأي[2] بتونس و سلطان المغرب الأقصى مولاي يوسف[3] مرسومي الجنسيّة. فعلى ماذا نصّا؟ و ماهي خفايا تزامن التوقيت مع ما أصدرته فرنسا؟

إن المرسومين الصادرين بكل من تونس و المغرب في 8 نوفمبر 1921 تميزا بتشابه كبير و لقد نصا على مفهومي الهوية التونسية الوطنية و المغربية، و ذلك من خلال شروط الجنسية بتونس و المغرب الأقصى. فبالنسبة لتونس و من خلال المرسوم المذكور نقتطف ما يلي :"نحن محمد الناصر باي صاحب المملكة التونسية اعتمادا على مرسوم 19 جوان 1914 نعلن مايلي :

البند الأول: يعتبر تونسيا كل شخص مولود بالمملكة التونسية بشرط إن يكون احد أبويه مولود بالمملكة، باستثناء رعايا الدولة الحامية أو الدول التي تربطها معاهدات مع تونس تمنع ذلك.

البند الثاني:إن هذا المرسوم يلغي المرسوم السابق الصادر في 19 جوان 1914 ..."[1]

---

[1] - Fo / 371/17 400 : Petit Casablancais 25/03/1933

[2] - **محمد الناصر باي** : هو الباي الخامس عشر للعائلة الحسينية بتونس، و تقلد هذا المنصب بين 1906 و 1922 و كان أداة طيّعة بيد لوسيان سان على عكس ابنه المنصف بأي(1942- 1943)

[3] - **مولاي يوسف** : سلطان المغرب الأقصى بين 1912 و 1927 يعتبر احد صنائع فرنسا حيث تولى السلطة بعد استقالة مولاي حافظ ووجد دعما من ليوتي نظرا لكونه ضعيف الشخصيّة، و كانت كل أوامر فرنسا تقبل بلا تردد

أمّا بالنسبة للسلطان المغربي فلقد أعلن يوم 8 نوفمبر 1921 مرسوما يخص أيضا الجنسية بالقسم الفرنسي بالمغرب الأقصى و من أهم ما ورد فيه نقتطف ما يلي"...يعتبر مغربيا بالإضافة إلى رعايا السلطان من مسلمين و يهود كل شخص أجنبي ولد بالمغرب الأقصى (القسم الفرنسي) بشرط ان يكون احد أبويه ولد بالمغرب باستثناء رعايا الدولة الحامية..."[2]

فماذا يمكن أن نستنتج من المرسومين سواء على مستوى المضمون أو التوقيت؟

على مستوى المضمون نلاحظ تشابها كبيرا ، فحسب هذين المرسومين ، كل الأجانب بالمملكتين من الجيل الثاني يصبحون تونسيين أو مغاربة (باستثناء الايطاليين بتونس) و هذا يعني انه يهم بصفة أساسية الانجلو مالطيين بتونس و المغرب الأقصى و بقية الأجانب بما في ذلك الايطاليين بالمغرب لكن ذلك لا يعني التجانس المطلق بل توجد بعض الاختلافات و من أهمها نذكر إشارة محمد الناصر بأي إلى استثناء الدول التي تربطها معاهدات مع تونس تمنع ذلك و هو بذلك يشير إلى معاهدة 1896 الفرنسية الايطالية و التي منحت رعايا ايطاليا حق المحافظة على جنسيتهم ، و بالتالي عدم الخضوع للقوانين الفرنسية التي يمكن إن تصدر حول الأجانب بتونس و هذا يعني أيضا انه لا يمكن إن يخضعوا للخدمة العسكرية الإجبارية و القوانين الأخرى المطبقة على الأجانب[3].أمّا بالمغرب الأقصى فلم تكن تربط فرنسا بايطاليا أي معاهدة و على هذا الأساس لم يشر إليها الظهير المغربي ، هناك أيضا إشارة صريحة بالنسبة لليهود بالمغرب كرعايا للسلطان ،بينما لم يشر المرسوم بتونس إلى ذلك بما أنهم يعتبرون عمليا من رعاياه، و ربما التنصيص عليها بالمغرب مرتبط بأهمية وزنهم و التنافس الأوروبي الحاد من اجل منحهم الجنسية و الذي كان في هذه ألفترة مطروحا بحدّة بالمغرب ، لكن ما يهمنا أساسا هو محاولة فهم العلاقة بين ما أصدرته فرنسا و قام به كل من محمد الناصر بأي و السلطان مولاي يوسف، فالسؤال الذي يطرح هنا هو ما فائدة هذا الإعلان بالنسبة لتونس و المغرب؟ و ما هي خلفية التوقيت؟

حسب اعتقادي إن كلا من محمد الناصر بأي و مولاي يوسف، أثناء كتابتهما للمرسوم، لم يكن في ذهنيهما خدمة شعبيهما، أنما كان مجرد "بيادق" يطبقان أوامر المقيمين العامين بالمملكتين،و ذلك بالرغم من كون إعلان هذين المرسومين و ما دار حولهما من خلافات و صراعات بين فرنسا و القوى الأجنبية والوطنيين، ساهما في دعم الشعور "الوطني" حسب المفهوم الأوروبي للكلمة[4]. أمّا بالنسبة لفرنسا فإنها

---

1 Archive de Quai d'Orsay : Ministère des Affaires étrangères ; Archives diplomatiques ; série SDN ; n°184 ; diffèrent Franco – Britannique au sujet des décrets de nationalité en Tunisie et au Maroc ; Janvier 1922, Juin 1923

2 - Dahir de 8 novembre 1921 (7 rabia I ,1340) ; Relative à la nationalité Marocaine , in : Ministère desr Relations extérieures ; série : Sociétés des nations, dossier n° 884 ; titre du dossier : Différend Franco-Britannique, relatif à l'application de la législation de 8 novembre 1921 ; aux descendants des sujets Britanniques en Tunisie et dans la zone de l'empire Chérifien , du folio 1 au folio 291

3 Bessis (Juliette): **La Méditerranée Fasciste** ;**op.cit**, pp,25-26 ...

4 المقصود بذلك: الهويّة التونسيّة و المغربيّة بالمعنى القطري للكلمة التي تدعّمت أثناء هذه المرحلة من خلال هذه المراسيم

من خلال إيعازها للباي و للسلطان بإعلان هذين المرسومين كانت تهدف إلى وضع الجاليات الأجنبية ، سواء الانجلو مالطية بتونس أو مختلف الجاليات بالمغرب الأقصى ، أمّام أمرين، أمّا الحصول على الجنسية المغربية و التونسية و ما يرافقهما من واجبات و من بينها الخضوع لقوانين الشريعة الإسلامية والتي كان الخلاف حولها احد اسباب ظهور المحاكم القنصلية و بالتالي بالنسبة لفرنسا فإنها أرادت من وراء ذلك ان تبين للأجانب بالمملكتين إن هناك خطر يهددهم و إن الحل هو الحصول على الجنسية الفرنسية و هذا يعني أيضا أن التوقيت لم يكن بريئا بل كان يهدف بالأساس إلى مزيد من الضغط على الجاليات المعنية بهذين المرسومين حتى يقبلا بالأمر الواقع و يحصل على الجنسية الفرنسية و بالتالي لا يقاوم مرسوم 8 نوفمبر 1921الذي أصدرته فرنسا حول تجنيس الأجانب بتونس و المغرب الأقصى في نفس اليوم الذي اصدر فيه كل من محمد الناصر بأي بتونس و مولاي يوسف بالمغرب الأقصى مرسومين حول الجنسية بتونس و المغرب الأقصى .فعلى ماذا نصّ المرسومان الفرنسيان ؟

ب- مرسوما فرنسا بالمغرب الأقصى و تونس:

إن هذين المرسومين صدرا بباريس في 8 نوفمبر 1921حول المغرب الأقصى و تونس حول مسألة فرض التجنيس الآلي بالمملكتين على كل الأجانب من الجيل الثاني(باستثناء الايطاليين)و لقد أعلنا عن مرحلة جديدة في إطار سياسة فرنسا الهادفة إلى تدعيم سياسة الإدماج و الاستيطان بتونس و المغرب الأقصى و مما ورد في المرسوم الذي أصدره رئيس الجمهورية الفرنسية حول تونس نقتطف ما يلي« ...نحن رئيس الجمهورية الفرنسية، اعتمادا على قانون 10 جويلية1878و قوانين17 ماي 1881 و29 أفريل 1884 حول الجنسية نعلن المرسوم التالي حول تونس" يعتبر فرنسيا كل شخص مولود بالمملكة التونسية من أبوين احدهما أجنبي و مولود أيضا بالبلاد التونسية و يطبق ذلك على شخص عمره 21 سنة"[1] و قد أعلنه الرئيس ميليرنMillerand و تمت الموافقة عليه من قبل وزير الشؤون الخارجية و الداخلية وزير العدل الفرنسي و أرسلت منه نسخة إلى المقيم العام بتونس [2]. أمّا بالنسبة للمغرب الأقصى (القسم الفرنسي)، فلقد صدر أيضا في نفس اليوم و مما ورد فيه نقتطف ما يلي"..نحن رئيس الجمهورية الفرنسية اعتمادا على قانون 16 جويلية 1875 البند الثامن و كذلك قانون 15 جويلية 1912نعلن ما يلي:

- البند الأول: يعتبر فرنسيا كل شخص أجنبي مولود بالقسم الفرنسي من مملكة الأشراف المغربية بشرط ان يكون احد أبويه مولودا بنفس المنطقة و خاضعا للقضاء الفرنسي بالمملكة... و يطبق ذلك على كل شخص أجنبي عمره 21 سنة.

---

1 Ministère des affaires étrangères : Archives diplomatiques ; **op.cit.**

2 Journal officiel, n° 307 ; le 16 novembre 1921 ;

- البند الثاني: إن رئيس المجلس و وزير العدل و وزير الخارجية مكلفون بالسهر على تطبيق هذا القانون...". بالاعتماد على هذين المرسومين اللذين أصدرتهما فرنسا حول تونس و المغرب الأقصى يمكننا أن نستنتج ما يلي:

-إن المرسومين الفرنسيين شديدا التشابه على مستوى التوقيت و المحتوى ، فعلى المستوى الأول صدرا في نفس اليوم، أمّا على المستوى الثاني فأنهما يخصّان كل الأجانب بالمملكتين باستثناء الايطاليين بتونس اعتمادا على البند الثالث عشر من المعاهدة الفرنسية الايطالية لسنة 1896، لكن لا بد من الإشارة إلى كون المشرّع الفرنسي تجاهل ، بالنسبة للمغرب،أنّ الجالية الانجلو مالطية مازالت خاضعة للمحاكم القنصلية الانجليزية ، و بالتالي غير خاضعة للمحاكم و القضاء الفرنسي و هذه إحدى النقاط التي ركّزت عليها انجلترا في معارضتها لهذا المرسوم

إن هذا التشابه الكبير لا ينفي بعض الاختلافات مثل تنصيص المرسوم الفرنسي حول المغرب الأقصى على القسم الفرنسي و كذلك طنجة و ذلك بهدف دعم إثارة مشاكل مع كل من اسبانيا و الدول المتنافسة حول طنجة و خصوصا قانونها الأساسي. و من بين الاختلافات أيضا أنّ الجالية الايطالية معنيّة بهذا المرسوم بالمغرب الأقصى و ذلك على عكس تونس. فبماذا نفسر إن ردّ ألفعل الايطالي ،الذي بالرغم من تنديده بهذين المرسومين فانّه لم يكن في حجم ردّ فعل بريطانيا العظمى؟

في البداية لا بد من التذكير أنّ ايطاليا سواء على مستوى الصحافة أو على المستوى الرسمي ، عارضت هذين المرسومين و ندّدت بهما بشدة اعتبرتهما مسّا بسيادة المملكة التونسية و المغربية و خرقا لمعاهدتي الحماية[1] لكن معارضتها لم تصل إلى مستوى الرفض الحازم الذي عبّرت عنه لانجلترا و ذلك للأسباب التالية:

- الجالية الايطالية بتونس لم تتضرّر من هذا المرسوم اعتمادا على معاهدة 1896

-الجالية الايطالية بالمغرب الأقصى و نظرا لحداثة الاستعمار بالمقارنة مع تونس، سوف لن تتضرر عمليا إلا بعد فترة طويلة نسبيا و هذا يعني إن التجنيس الآلي المعلن في المرسوم لم تكن نتائجه آنيّة بل تطلبت حوالي 20 سنة ، و على هذا الأساس فانّ ردّ فعل الجالية الانجلو مالطيّة كان أضعف من تونس.

- إن هذه ألفترة تميزت بوفاق فرنسي – ايطالي على المستوى الأوروبي سنة 1921 و تواصل ذلك في عهد موسيليني قبل أن ينضمّ إلى انجلترا و الوفاق المتوسطي المناهض لسياسة فرنسا[2]

و هكذا إذن يمكننا القول ان الامبرياليّة الفرنسية في إطار إستراتيجيتها الاستعمارية الهادفة إلى تدعيم وجودها بالمملكتين عن طريق إدماج رعايا الدول الأجنبية في مرحلة أولى ثمّ السكان المحليين في

1 - Bessis (Juliette): **La Méditerranée Fasciste** ; **op.cit, pp ,22-23**

2 - Julien (Charles- André): **Le Maroc face aux impérialismes, op.cit, p109**

مرحلة ثانية قامت بإصدار مرسومي 8 نوفمبر 1921حول تونس و المغرب الأقصى بعدما دفعت كل من محمد الناصر بأي بتونس و مولاي يوسف بالمغرب الأقصى بإصدار مرسومين للتجنيس و ذلك في إطار خدمة مصالح فرنسا بدرجة أولى و بالتالي كانا مجرّد صنيعتين للاستعمار، فمولاي يوسف كان يطبق أوامر ليوتي بالمغرب الأقصى و محمد الناصر بأي يطبق أوامر لوسيان سان[1] بتونس و على عكس ما كانت تتوقعه فرنسا فانّ حليفتها في الحرب العالمية الأولى ناهضت بشدّة هذين المرسومين و طالبت فرنسا بالتخلي عنهما فورا. فماهي مظاهر الرفض الانجليزي لهذين القانونين و خلفياته ؟ و كيف ساهم في توتر علاقة الدولتين بشأن المسألة المغربية و التونسية ؟

3- توتر العلاقات الانجليزية الفرنسية بتونس و المغرب:

أ- تصدّي انكليزي حازم لمسألة التجنيس:

إن سياسة فرنسا، في بداية العشرينات الهادفة إلى إدماج أكثر ما يمكن من السكان الأوروبيين بكل من تونس و المغرب الأقصى، تجسّمت من خلال إعلان مرسومي 8 نوفمبر 1921 بالمملكتين. و على عكس ما كانت تتوقعه فرنسا ، فان انجلترا تصدّت بحزم لهذه السياسة خاصة و أنها شكلت خطرا على هيبتها و مصالحها ، خاصة و أن تطبيق المرسومين يعني أن الآلاف من رعاياها سيصبحون مواطنين فرنسيين بما في ذلك بعض قناصلها و من بينهم قنصلها بجربة [2] و في ظل هذه الظروف واجهت هذه السياسة الفرنسية ردود فعل حازمة من قبل قناصل انجلترا بالمملكتين و كذلك من قبل الخارجية البريطانية . فكيف تجسّمت هذه الردود؟ و كيف تطوّرت؟

إن هذه الردود بدأت بالدعاية الكثيفة التي قام بها قناصل انجلترا بكل من المغرب و تونس ضد المرسومين ، فبالنسبة لتونس فانّ الحملة بدأها القنصل العام الانجليزي فيليب سارال منذ أواخر نوفمبر 1921 حيث قام بعقد اجتماع عام بالقنصلية العامة بانجلترا بالأعيان الانجلو مالطيين، من ذوي التأثير المادي و المعنوي على رعايا انجلترا بتونس و المغرب الأقصى و لقد دعاهم إلى ضرورة توعية رعايا انجلترا بضرورة التصدّي للمرسوم الفرنسي الصادر بتونس من خلال الإجراءات التالية:

- عدم قبول الخدمة العسكرية تحت راية العلم الفرنسي
- إعلام رعايا انجلترا المعنيين بهذا المرسوم بضرورة تصديهم لهذا المرسوم و إعلامهم بكون انجلترا ستتحمل مسؤولياتها تجاه أي اعتداء على رعاياها الرافضين للمرسوم[3].

و هكذا فان القنصل العام الانجليزي بتونس بدأ حملة نشيطة و مقاومة عملية للمرسوم الصادر بتونس مع العلم أنّ ما دعا إليه لا يقتصر على التنديد بل يعني معارضة حقيقية و عملية للسياسة الفرنسية

---

[1] - لوسيان سان: هو المقيم العام بتونس بين 1920 و 1929

[2] Ministère des Relations extérieures : Série correspondance politique ; Dossier n°1 ; dates 1921, 1923 : titre du dossier : l'acquisition de la nationalité Anglo- Maltais dans la Régence ; du folio 1 ; folio 227

[3] - نفس المصدر السابق

بتونس مما جعل فرنسا تندّد به السياسة ، و لكن ذلك لم يمنع انجلترا من خلال قنصلها العام و مختلف قناصلها بتونس من تكثيف حملتهم المناهضة لمرسوم 8 نوفمبر 1921 و ذلك من خلال توزيع مناشير بكل الموانى الفرنسية و كل المدن التي توجد بها الجاليات الانجلو مالطية ، و مما ورد في احد هذه المناشير التي تمّ توزيعها نقتطف ما يلي"..إن انجلترا مازالت تتمتع بالامتيازات التي نصّت عليها معاهدتي 1869 و 1875 و حق الدولة الأكثر امتيازا"[1]

و هكذا فان قناصل انجلترا و ممثليها بتونس قاموا منذ أواخر نوفمبر 1921إلى أواخر سنة 1923 بحملات دعائية مكثفة ضدّ سياسة التجنيس و خصوصا المرسومين الذين صدرا بتونس و شملت الحملة المناهضة لهذه السياسة بالخصوص بكل من سوسة و تونس و صفاقس و جربه ، مما أثار احتجاجات فرنسا التي نددت بالحملة التي يقوم بها قناصل انجلترا بالبلاد و طالبت قنصل انجلترا بسوسة بسحب المناشير التي تمّ تعليقها بكامل المدينة و الاقتصار على تعليقها على باب القنصلية[2]. و في ظل هذه الظروف تمكنت انجلترا من خلق رأي عام مناهض لسياسة فرنسا بتونس و تمكنت عمليا من التصدّي للسياسة الفرنسية بتونس و هذا ما اعترفت به الإقامة العامة بتونس في العديد من المراسلات مع الخارجية الفرنسية ، فمثلا في 17 فيفري 1922، تلقت الخارجية الفرنسية برقيّة من المقيم العام بتونس و مما ورد فيها نقتطف ما يلي"...إن السيد غوريحا ...قنصل بريطانيا العظمى بحربة قام بالعديد من الإعمال المناهضة لسياستنا و من بينها سحب الاستدعاءات التي قدمناها الانجلو مالطيين المعنيين بالخدمة العسكرية ...و تمكن أيضا من إقناع العديد من الشبان حتى لا يذهبوا لمركز التجنيد بصفاقس...انه يطالب رعايا انجلترا بالتمرّد ضدّ سياستنا..."[3] و لم تقتصر هذه الحملة المناهضة لسياسة فرنسا على جربةْ بل شملت العديد من المدن، فمثلا في جربةً ن و في أواخر فيفري ، ذكر المقيم العام في رسالة للخارجية الفرنسية بكون القنصل العام حرّض المواطنين الانجلو مالطيين على رفض التجنيد و تمكن من إقناعهم بذلك حيث لم يحضر إلا شخص واحد من المدعوين للتجنيد[4]. و في ظل هذه الظروف توترت علاقة انجلترا بفرنسا خاصة بعدما قامت الصحافة الانجليزية و خاصة جريدتي التايمز و الدايلي تلغراف بحملة مساندة للسياسة الانجليزية بكل من تونس و المغرب الأقصى كما أكدت على ذلك العديد من المصادر الفرنسية و كذلك الانجليزية ، فمثلا أشارت جريدة التايمز ، بتاريخ 3 فيفري 1922 إلى القضية الخلافية بتونس و مما ورد فيها نقتطف ما يلي"...لقد وصلتنا العديد من رسائل الاحتجاج على التجاوزات الفرنسية تجاه جاليتنا بتونس من خلال مرسوم 8 نوفمبر 1921 و نطالب الحكومة بالتدخل لمساندتهم..."[5] و لم

---

1 - **نفس المصدر السابق**

2 - رسالة من المقيم المدني بتونس بتاريخ 16 جانفي 1922 إلى قنصل انجلترا العام، تدعوه إلى مطالبة قنصل سوسة بسحب المناشير المناهضة لمرسوم 8 نوفمبر من المدينة ، **نفس المصدر السابق**

3 - **نفس المصدر السابق**

4 رسالة من المقيم العام الفرنسي بتونس بتاريخ 24 فيفري 1922 إلى وزير الخارجية، **نفس المصدر السابق**

5 Times ; 3 February 1922

تقتصر هذه المسألة على الصحافة بل تمّت إثارتها بمجلس العموم في بداية أوت 1922 و مما ورد في تساؤلات احد النواب لوزير الشؤون الخارجية نذكر" نريد توضيحات حول ما يتعرّض له رعايانا بتونس و المغرب الأقصى .... و هل صحيح انه وقع إجبارهم على الخدمة العسكريّة؟"[1]. و هكذا فان الخلافات حول تونس و المغرب الأقصى أخذت صدى كبيرا و أصبحت قضية رأي عام بالنسبة للحكومتين و مما يؤكد حدّة هذه الخلافات،أن فرنسا اعتبرت أن سلوك القنصل العام الانجليزي فيليب سارال و العديد من قناصلها بحربة و بنزرت تجاوزوا الأعراف الدبلوماسية و أصبحت سياستهم معادية لفرنسا إلى حدّ مطالبة الخارجية الفرنسية من الخارجية البريطانية باستدعاء فيليب سارال و تعويضه بقنصل عام جديد و مما ورد في هذه الرسالة التي وصلت إلى الخارجية البريطانية في أواخر فيفري 1922 نقتطف ما يلي"...إن عمل فيليب سارال و بقية قناصل انجلترا أصبح يشكل خطرا على سيادتنا بتونس، إن دعايتهم ضدنا أصبحت تمسّ من هيبتنا تجاه الفرنسيين ، التونسيين و الايطاليين"[2].

و هكذا يمكن القول أن الخلافات كانت حقيقية و جادة بين فرنسا و انجلترا بالمملكة التونسية، وصلت إلى حدّ مطالبة فرنسا لانجلترا بسحب قنصلها العام و تعويضه، مع العلم إن هذه المطالبة معروفة على مستوى الأعراف الدبلوماسية تحدث عندما تتوتر العلاقة بين دولتين خاصة إذا تجاوز الممثلون الرسميون للدولة الأجنبية بتجاوز صلاحياتهم و كل ما شرحناه سابقا يعني إن الخلافات كانت جدية وستقود بصفة تدريجية نحو التدويل خاصة أنّ رد الفعل الانجليزي لم يقتصر على ما حدث بتونس بل كذلك على المغرب الأقصى. فكيف تجسّم ذلك؟

إن الأوضاع بالمغرب الأقصى لا تختلف كثيرا عن الأوضاع بتونس حيث أعلن سفير انجلترا بطنجة عن احتجاجاته عن هذه السياسة ، و ما قامت به فرنسا ، و في هذا السياق بعث برسالة إلى الخارجية البريطانية بتاريخ 23 ديسمبر 1921 و مما ورد فيها "أريد إن أحيطكم علما بالمرسومين الصادرين بالمغرب الأقصى (القسم الفرنسي) يوم 8 نوفمبر 1921.... إن المرسوم الفرنسي اسند الجنسية الفرنسية بطريقة أوتوماتيكية للجالية الانجلو مالطية و كذلك للايطاليين ... إن المرسوم المذكور سيتضرر منه خصوصا الانجليز القادمين من مضيق جبل طارق... انه يتنافى مع مصالحنا و امتيازاتنا بالمغرب [3]"

و هكذا إذن يمكننا القول أن ردود ألفعل سواء بتونس أو بالمغرب الأقصى ناهضت بشدّة سياسة التجنيس الفرنسية القسرية، لكن مع وجود اختلافات و هو أن الدعاية المناهضة لهذه السياسة كانت أكثر حدّة بتونس ، و يعود ذلك حسب اعتقادي لأسباب موضوعية تتمثل في أنّ الجالية الانجلو مالطية من الجيل الثاني لن تتأثر بصفة فوريّة بفعل الالتزامات الناتجة عن هذا القانون مثل الخدمة العسكرية إلا بعد

---

1 Le Temps, 4 août 1922

2 ـ رسالة من السيد أرنولد روبستن للقنصل العام الانكليزي بالمغرب الأقصى إلى السيد وزير الخارجية ؛ وردت **بنفس المصدر السابق**

حوالي عشرين سنة[1] نظرا لحداثة الاستعمار بالمغرب الأقصى مقارنة مع تونس، لكن ذلك لم يمنع قناصل انجلترا بالمغرب الأقصى من توزيع مناشير مضادة للمرسوم الفرنسي و اعتبرت هذه الجالية مواطنين انكليز ، لكن مناهضة انجلترا لم تقتصر على ما قام به قناصلها بكل من تونس و المغرب الأقصى بل شمل أيضا الخارجية البريطانية . فبماذا تميزت هذه الردود؟

إن الخارجية البريطانية تابعت بحرص شديد تطوّر الأوضاع بكل من تونس و المغرب الأقصى وأعلنت رفضها بشدّة للمرسومين الفرنسيين بالمملكتين، و لقد تتالت الرسائل الموجهة للخارجية الفرنسية حول هذه المسألة، فمن رسالة بتاريخ 3 جانفي 1922 نقتطف ما يلي "...لقد وصلتنا رسائل من قنصلنا العام بكل من تونس و المغرب الأقصى حول سياستكم الهادفة لتجنيس رعايانا و لقد تقبلنا ذلك باستغراب شديد و نعتبر إن مرسوم 8 نوفمبر الفرنسي بالمملكتين مناهض للقانون الانجليزي حول الجنسية ومناهض أيضا للسياسة التي تربطنا بفرنسا حول تونس و المغرب الأقصى ..."[2] و لم تقتصر ردود فعل الخارجية الانجليزية على هذه الرسالة بل وجهت العديد من الرسائل الأخرى و من بينها نذكر رسالة بتاريخ 16 جانفي 1922 [3] و مما ورد فيها "...إن انجلترا ترفض مرسوم 8 نوفمبر 1921بكل من المغرب الأقصى و تونس و إنّ إعلانه يعتبر انتهاكا لسيادة الحكومة التونسية و المغربية ، نطالب أن يقع سحبه و أن لا يطبق على رعايانا بالمغرب الأقصى و كذلك بتونس و خصوصا المولودين قبل سنة 1897...". فماذا تعني هذه الردود؟

إن تأويل مفردات الردود الانجليزية و شرحها تقودنا إلى العديد من الاستنتاجات و من أبرزها نذكر:

- إن مؤسسة الحماية المفروضة على المملكتين تختلف تماما على مستوى القانون الدولي والعلاقات الدولية بصفة كليّة عن نظام الإلحاق على الأقل بالنسبة للقوى المنافسة لفرنسا مثل انجلترا التي ترى أن كلا من تونس و المغرب الأقصى تختلف أوضاعها عن الجزائر و عمليا لا يمكن لفرنسا إصدار تشريعات تمسّ بمصالح الدول الأجنبية

-إن فرنسا بالرغم من نجاحها في إفراغ مؤسسة الحماية بكل من تونس و المغرب الأقصى من صلاحيتها و ذلك من خلال وجود بآيات و سلاطين يمثلون أدوات طيعة للاستعمار ، يطبقون سياستها بدون تردد، فإنها على المستوى الدولي وجدت معارضة حقيقية من قبل القوى المنافسة لها و خصوصا انجلترا و ايطاليا

- إن انجلترا من خلال رفضها لمرسوم 8 نوفمبر 1921سواء بتونس أو بالمغرب الأقصى ، بيّنت للرأي العام الوطني و كذلك الخارجي أنها وفقا للمعاهدات الداخلية الثنائيّة، أنه عكس ما كانت تعتقد

1 - نفس المصدر السابق
2 - رسالة موجهة من الخارجية البريطانية عن طريق سفيرها بباريس إلى الخارجية الفرنسية بتاريخ 3 جانفي 1922
3 - رسالة من السفير الانكليزي إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 16 جانفي 1922 وردت بنفس المصدر السابق

فرنسا أن مسألة إصدار التشريعات حول رعايا الدول الأجنبية ليست مسالة داخلية فرنسية بل مسالة دولية ، و بالتالي فان نظام الحماية يجد معارضة من قبل الأجانب و كذلك الوطنيين ، فلا غرابة في ظل هذه الظروف إن تكون مقاومته و التنازلات التي يمكن فرضها عليه أسهل من المناطق الخاضعة لنظام الإلحاق.

- لقد كان للعوامل الدوليّة و خصوصا التناقضات بين القوى الامبرياليّة بالمغرب الأقصى وتونس دورا فاعلا في تعطيل تحويل نظام الحماية إلى نظام استعمار مباشر بالنسبة إلى المغرب إلى أواخر الثلاثينات و تونس إلى أواخر العشرينات.

و هكذا فان القضايا الخلافية بين انجلترا و فرنسا بتونس و المغرب الأقصى كانت خطيرة و غير مسبوقة منذ أواخر القرن التاسع عشر و مما زاد في احتداد لهجة الخارجية البريطانية ، التجاوزات الخطيرة من قبل الإقامة العامة الفرنسية خصوصا بتونس في فرض الخدمة العسكرية الإجبارية و كذلك رفض تجديد رخص الصيد البحري للعديد من البحارة الانجلو مالطيين خصوصا بجربة إلا إذا حصلوا على الجنسية الفرنسية ، كما أكدت على ذلك الخارجية البريطانية في مراسلتها مع الخارجية الفرنسية[1] .

و في ظل هذه الأوضاع صعّدت الخارجية البريطانية من لهجتها تجاه فرنسا، ففي برقية بتاريخ 20 مارس 1922 وجّهتها الخارجية البريطانية إلى الخارجية الفرنسية نقتطف منها ما يلي"..إن تطبيق هذين المرسومين بإمكانه ان يثير مشاكل حقيقية بيننا ...إن الخارجيّة البريطانيّة ترفض بشدّة طلبكم استدعاء قنصلنا العام فيليب سارال...انه يطبق تعليماتنا ..إن صبرنا بدأ ينفذ تجاه تصرّفات و سياسة مقيمكم العام بتونس..."[2] . فماذا يمكن إن نستنتج من خلال هذه المراسلات الانجليزية ؟

حسب اعتقادي إن الخلاف أصبح خطيرا خاصة إذا وضعناه في إطاره الدولي، فهذه ألفترة تميزت بانتهاء وفاق 1904 و عودة التنافس الامبريالي على أشده بين فرنسا و انجلترا سواء بأوروبا أو بمنطقة الشرق الأوسط و كذلك شمال إفريقيا فلا ننسى الخلافات حول طنجة، فمسالة الامتيازات القضائية والتشريعية من خلال مرسوم 8 نوفمبر 1921 تعتبر جزءا من صراعات حادة و متنوعة ، فإصرار انجلترا على عدم سحب قنصلها العام بتونس و تهديد فرنسا من عواقب تصعيدها يدل على كون انجلترا كانت في وضع أقوى سواء على المستوى الدبلوماسي ، الاقتصادي أو العسكري، و في ظل هذه الأوضاع فان انجلترا قدّمت شكوى للجمعية العامة في 16 أوت 1922[3] فكيف كانت ردود فعل فرنسا؟

ب – التردد الفرنسي: من التصلب إلى الرضوخ للمطالب الانجليزية بالمغرب الأقصى و تونس:

---

1 République Française : Ministère des affaires étrangères, Direction des Affaires politiques et commerciales ; British Embassy, Paris ; February 24th 1922

2 - رسالة من السفارة الفرنسية بلندن إلى وزارة الخارجية بتاريخ 1 نوفمبر 1922 . وردت بـ**نفس المصدر السابق**

3 - **نفس المصدر السابق**

إن السياسة الفرنسية تجاه مواقف انجلترا الرافضة لمرسومي 8 نوفمبر 1921بالمغرب الأقصى و تونس تميزت بالتذبذب حيث عرفت العديد من التطورات سواء على مستوى الإقامة العامة بالمملكتين أو مواقف الخارجية الفرنسية. فماهي مظاهر هذا التطور و ماهي خلفياته؟

في البداية لا بد من الإشارة مجددا إلى كون مواقف الإقامة العامة بكل من المغرب و تونس تميزت بحرص ممثلي فرنسا على التطبيق ألفوري للمرسومين لكن بأكثر حزم و تعسف بتونس و ربما هذا السلوك ، كما أكدت على ذلك وثائق الأرشيف الفرنسي ، مرتبطة أساسا بمحدودية عدد المعنيين بالتجنيس ألفوري بالمغرب نظرا لحداثة الاستعمار. لكن بتونس كان سلوك الجندرمة الفرنسية فضّا تجاه الجالية الانجلو مالطية و هذا ما عبّرت عنه العديد من الصحف الانجليزية و من بينها الدايلي نيوز بتاريخ 30 أوت 1922 و مما ورد فيها نقتطف ما يلي"..بالرغم من الاحتجاجات البريطانية على مرسوم 8 نوفمبر 1921 شوهد العديد من رعايانا بتونس يقع اقتيادهم إلى مراكز التجنيد و أيديهم مقيدة ....إن هذه التجاوزات تجاه رعايانا غير مقبولة..."[1] . مع العلم أن هذا السلوك لم تنفه الإقامة العامة بتونس بل بالعكس أكدته مضيفة ان هناك بعض التجاوزات سيقع تلافيها[2]، فالإقامة العامة بتونس أرادت ان تضع انجلترا أمّام الأمر الواقع ، حيث سارعت إلى دعوة المئات من الانجلو مالطيين إلى مراكز التجنيد بالعديد من المناطق مثل صفاقس و سوسة و بنزرت و تونس، لكن الدعاية الانجليزية المناهضة جعلت عدد الذين قدموا إلى مراكز الاقتراع لا يتجاوز بعض العشرات و بالإضافة إلى ذلك اعتمدت فرنسا على سياسة الترغيب و الترهيب ، فمثلا بالنسبة للمالطيين العاملين في الصيد البحري خصوصا بجربة رفضت تجديد رخصهم إن لم يقبلوا التجنيس، و هكذا فان الإقامة العامة بتونس كانت حريصة على ربح الوقت والالتفاف حول المسالة حتى لا تثير الرأي العام التونسي و الدولي ضدّها، لكن هذه التوجه سيفشل أمّام المعارضة الانجليزية الحازمة، و هكذا فان الموقف الفرنسي و خصوصا لدى الإقامة العامة كان متصلبا و حازما .

أمّا بالنسبة للخارجية الفرنسية ، فقد سلكت في البداية مواقف متشددة كما أكدت على ذلك العديد من الوثائق، فمثلا في رسالة من السيد بوانكري موجهة للورد هاردينج بتاريخ 16 جانفي 1922 أعلن فيها رفضه التام للموقف الانجليزية و مما ورد فيها نقتطف ما يلي"... إن مسالة تطبيق مرسومي 8 نوفمبر بالمغرب الأقصى و تونس مسالة داخلية...إنّها مسالة سيادة سواء بالاعتماد على القوانين الانجليزية أو الفرنسية ... نعبّر عن أسفنا عن تأويلكم الخاطئ لقوانين التجنيس و نعلمكم بأن عدم استعدادنا للتخلي عن تطبيق المرسومين بتونس و المغرب الأقصى ... سنقوم بتجنيس الجيل الثاني من الانجلو مالطيين بتونس و المغرب الأقصى"[3]

---

[1] Ministère des Relations Extérieures: Série : papier d'agent ; dossier n°1 dates 1900- 1926

[2] - نفس المصدر السابق

[3] - رسالة من وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 16 جانفي 1922 إلى سفير انجلترا بباريس وردت بـ: Direction politique et commerciale ; série P,Carton 36

و هكذا فان المواقف الفرنسية تجاه الرفض الانجليزي كانت في البداية حازمة و متحدية للموقف الانجليزي ، و بالفعل فان هذا ما أكدته رسالة تمّ توجيهها من الخارجية الفرنسية إلى المقيم الفرنسي لوسيان سان بتاريخ 30 ماي 1922 و مما ورد فيها نقتطف ما يلي"...أريد أن أعلمكم أنّ الحكومة الفرنسية لن تتراجع عن تطبيق هذا المرسوم بكل من تونس و المغرب الأقصى، إنها تعتبرها جزءا من ممارسة سيادتنا.."[1]. إذن يمكننا إن نستنتج من خلال هذه الوثائق إن الموقف الفرنسي إلى حدود هذه ألفترة كان يعتبر أن المسالة داخلية و ليس لانجلترا الحق في التدخل فيها بل إن الخارجية الفرنسية ذهبت إلى أكثر من ذلك حيث طالبت فرنسا بسحب قنصلها العام بتونس فيليب سارال باعتباره تجاوز كل الأعراف الدبلوماسية إلى جانب بعض قناصل انجلترا بتونس ذلك من خلال مناهضته للسياسة الفرنسية و لقد ورد هذا الطلب الفرنسي في رسالة موجهة من قبل سفارة فرنسا بلندن إلى الخارجية الفرنسية بتاريخ 1 نوفمبر 1922 ، و مما ورد فيها نقتطف ما يلي"...تطبيقا لتعليماتكم طلبت من السيد كيرزن أثناء حديثنا معه عن رغبة فرنسا في إن تغير انجلترا قنصلها العام و دعوته لممارسة مهام أخرى ...سيدي الوزير لقد قوبل طلبنا برفض مطلق... بل إن اللورد كيرزن ذكر بانّ السيّد فيليب سارال يطبق تعليماته ..."[2]. و هكذا إذن فان الموقف الفرنسي كان حازما في البداية و رافضا لأي تنازلات لانجلترا ، فهل سيتواصل على نفس الوتيرة؟

إن وثائق الخارجية الفرنسية و الانجليزية تبين عكس ذلك ، فعلى اثر مواجهة انجلترا للتصلب الفرنسي، بتوجيه شكوى للجمعية العامة بتاريخ 16 أوت 1922 كما أعلن على ذلك الكاتب العام لعصبة الأمم فانّ فرنسا رفضت في البداية مبدأ عرض القضية الخلافية على التحكيم لكنها سرعان ما قبلت عرض استشارة قانونية لمحكمة العدل الدولية بلاهاي حول المسالة. فبماذا نفسّر هذا التضارب الفرنسي وهذا التحول السريع في مواقفها؟

إن هذا التغير السريع في مواقف فرنسا يفسر حسب اعتقادي بالأسباب التالية:

إن التصعيد الفرنسي كان جزءا من التناقضات الامبرياليّة الانجلو فرنسية التي برزت بالخصوص منذ مؤتمر فرساي سنة 1919 و تدعّمت في بداية العشرينات من قبل الحكومة اليمينية التي كان على رأسها الكسندر ميليرن كرئيس للجمهورية (1920 – 1924) فاليمين الفرنسي سلك في هذه ألفترة سياسة توسعيّة عنيفة اعتبرتها انجلترا شبيهة بسياسة نابليون الثالث سواء على المستوى الأوروبي و ذلك من خلال موقفها من ألمانيا و الهادف إلى إضعافها و الذي تجسّم من خلال احتلالها للرور في جانفي 1923، أو من خلال سياستها بالمستعمرات من خلال تدعيم الاستيطان و استغلال المستعمرات مثل تونس و المغرب الأقصى ، ففي ظل هذه الظروف كان التصعيد الفرنسي حول مسالة تجنيس الانجلو

---

1 - رسالة من وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 30 ماي 1922 إلى المقيم العام لوسيان سان بتونس وردت **بنفس المصدر السابق**

2 Londres le 1 novembre 1922 : L'ambassadeur de la France à Monsieur le Président du conseil, Ministère des affaires étrangères : in : Archives de Quai d'Orsay ; série Tunisie 1917- 1924, dossier n° 1

مالطيين بكل من تونس و المغرب حيث كانت تعتبران الظروف الدولية ملائمة لتحويل المحميتين بصفة عملية إلى مستعمرات ملحقة بفرنسا و ذلك من خلال إلغاء ما بقي من امتيازات للأجانب، فالمسالة إذن مرتبطة بتوجه فرنسي كان يهدف إلى الهيمنة أوروبيا و تدعيم مواقفها بمنطقة شمال إفريقيا سواء من خلال تدعيم وجودها عن طريق تجنيس الجاليات الأجنبية ، أو من خلال عملها على ضمّ مدينة طنجة للقسم الفرنسي ، لكن هذه السياسة و على عكس ما كانت تتوقع الحكومة اصطدمت بمعارضة شديدة من قبل التحالف الانجلو سكسوني و خصوصا انجلترا التي اعتمدت على مسالة التجنيس للضغط على فرنسا سواء على مستوى القضايا الخلافية أوروبيا أو متوسطيا خاصة بعدما أصبحت انجلترا أول قوّة متوسطية بعد الحرب العالمية الأولى[1] و التي كانت أثناء هذه ألفترة بصدد إعادة تشكيل تحالف أوروبي مناهض لسياسة فرنسا الأوروبية و المتوسطية[2]. و في ظل هذه الظروف وربما نتيجة للقراءة الخاطئة من قبل الخارجية الفرنسية لمسالة رد فعل انجلترا ،حيث كانت تعتقد أنها ستقبل بسرعة بالأمر الواقع ،لكن الإصرار الانجليزي على التصعيد والخوف الفرنسي من العزلة دوليا ،نتيجة لبداية تشكل تحالف دولي قوي مناهض لسياساتها ،كان يجمع كلا من انجلترا و الولايات المتحدة واسبانيا (منذ 1922) ،ففي هذا الإطار بالذات حسب اعتقادي قبلت فرنسا بالتنازل أمّام انجلترا وبالقبول بتدويل الخلاف حول مسالة التجنيس بتونس والمغرب الأقصى ،فكيف تطورت قضية التحكيم بلاهاي حول هذه المسالة؟

III- الخلافات الانجليزية – الفرنسية حول المغرب الأقصى و تونس أمام محكمة العدل الدولية بلاهاي

-1- شكوى انجلترا أمّام عصبة الأمم:

أ- الإطار القانوني للشكوى و ردود فعل فرنسا:

لقد تميزت فترة العشرينات من القرن العشرين بتواصل التنافس الامبريالي الفرنسي الانجليزي بمنطقة شمال إفريقيا و المتوسط بصفة عامة و تونس و المغرب الأقصى بصفة خاصة حول الامتيازات القضائية و التشريعية التي حصلت عليها انجلترا بالمملكتين منذ أواخر القرن التاسع عشر و التي عملت فرنسا جاهدة منذ بداية الحماية على إلغائها بصفة تدريجية كلما كانت العلاقات الدولية ملائمة ، و في هذا السياق و في إطار سياستها الهادفة إلى تدعيم الاستيطان بالمغرب الأقصى و تونس ، و أيضا في إطار تحويل نظام الحماية إلى نظام "إلحاق" على غرار الجزائر، و بالتالي التخلي عن البعد الدولي لنظام الحماية ،و كذلك الاتفاقيات الدولية الأخرى السابقة ، أصدرت فرنسا مرسومي 8 نوفمبر 1921 بالمغرب الأقصى و تونس و بدأت في تطبيقها بالمملكتين متجاهلة معارضة انجلترا و مطالبها المتكررة بعدم تطبيق

[1] Miege(J.L) : **L'arrière plan diplomatique de la guerre du Rif ....** ,op.cit,pp,293-294.

[2] نفس المرجع السابق ص223

ذلك على رعاياها ، و أمّام حدّة التوتر بين الدولتين و كذلك رفض فرنسا عرض القضية الخلافية على أنظار محكمة العدل الدولية بلاهاي[1]، قدّمت بريطانيا العظمى شكوى لعصبة الأمم[2] اعتمادا على البند الخامس عشر و ألفقرة الثامنة من ميثاق المنظمة و الذي مما جاء فيه نذكر"...إذا نشب خلاف خطير بين دولتين أعضاء بالجمعية العامة ، من الممكن إن يؤدي إلى القطيعة بينهما ، و إذا لم يتفقا على عرض القضية الخلافية على التحكيم (محكمة العدل الدولية) فان أعضاء المجلس بإمكانهم عرض الشكوى المقدّمة من قبل إحدى الدولتين المتنازعتين أمّام مجلس عصبة الأمم[3] للنظر في المسألة و عرضها على التحكيم إذا كانت متماشية مع القانون الدولي..."[4] . إذن بالاعتماد على هذا البند قدّمت انجلترا شكواها إلى عصبة الأمم فيما يخص القضية الخلافية حول تونس و المغرب الأقصى ، و انطلاقا من هذا البند يمكن إن نستنتج ما يلي:

-إن تقديم الشكوى للجمعية العامة يعني أنّ الخلاف الفرنسي الانجليزي حول المملكتين وصل في بداية العشرينات إلى درجة غير مسبوقة بالمنطقة و بالتالي بإمكانه إن يؤدي إلى تهديم السلم الدولية و ربما المواجهة بين الدولتين

- إن مسالة الخلاف حول مرسومي 8 نوفمبر 1921 حول المغرب الأقصى و تونس هو جزء من نزاع فرنسي انكليزي حول منطقة شمال إفريقيا بصفة عامة و خصوصا طنجة و مصر و تونس كما أعلن على ذلك ممثل فرنسا بعصبة الأمم أمّام محكمة العدل الدولية [5]

و هكذا فان التدويل للخلاف الفرنسي الانجليزي حول المملكتين أعلن عن بداية مرحلة خطيرة على مستوى العلاقات بين البلدين ، وأن القضايا الخلافية حول منطقة شمال إفريقيا لم تقتصر على فرنسا و ايطاليا ، بل إن انجلترا كانت إحدى الأطراف الهامّة فيها . و في هذا السياق سنحاول شرح محتوى الشكوى و ردود فعل فرنسا حولها ، فعلى المستوى الأول فان الكاتب العام لعصبة الأمم أعلن يوم 16 أوت 1922 للدول الأعضاء مايلي"..تلقينا شكوى من بريطانيا العظمى تطالب بعرضها على أنظار المجلس في دورته القادمة بتاريخ 3 أوت 1922، و تخص النظر في مدى شرعية مرسومي 8 نوفمبر الصادرين بالمغرب الأقصى و تونس لتجنيس الرعايا الأجانب، و أضافت أيضا بان طلبها بعرض القضية

---

[1] **محكمة العدل الدولية بلاهاي**: محكمة دولية أنشئت سنة 1899 للنظر في النزاعات الدولية و كان مقرها بلاهاي و منذ 1920 و بالاعتماد على البند الرابع عشر من ميثاق عصبة الأمم أصبحت جزءا من هياكلها

[2] **عصبة الأمم SDN** : منظمة دولية تمّ تكوينها سنة 1920 للمحافظة على السلم العالمية و تطوير التعاون بين الشعوب حسب ما نصّ عليه قانونها و تمّ تكوينها استجابة لطلب الرئيس الأمريكي ويلسن حيث وافق مؤتمر فرساي في 28 أفريل 1919 على ذا الطلب و دخلت حيز العمل في 10 جانفي 1920 و تكونت من عدّة هياكل مثل مجلس المنظمة، محكمة العدل الدولية و المكتب العالمي للعمل

[3] - **مجلس عصبة الأمم** : يعتبر أهم هيكل بالمنظمة و يتكون من خمسة أعضاء قارين و هي بريطانيا العظمى ، فرنسا ، ايطاليا، اليابان و الصين و كذلك عدّة أعضاء غير قارين

[4] National city decrees : Tunis and Morocco (french zone) : Question submitted to the permanent court of international justice : Case presented on behalf of the government of his Britannic majesty, to the permanent court of international justice, novembre 25, 1922 : In Ministère des affaires étrangères ; archive diplomatique SDN n°284

[5] - **نفس المصدر السابق**

على التحكيم قوبل بالرفض الفرنسي..."[1]. إن هذه الشكوى تعتمد على رؤية و قراءة انكليزية لمعاهدات الحماية و كذلك المعاهدات الدولية حول المملكتين تختلف جوهريا على القراءة الفرنسية و تنص على ما يلي: إن انجلترا واعتمادا على معاهدة باردو 1881 و كذلك اتفاقية 1897 الفرنسية الانجليزية حول المملكة و خصوصا تمتعها بحق الدولة الأكثر امتيازا و كذلك بالاعتماد على امتيازات معاهدة 1875 التونسية الانجليزية ،فهي تعتبر أن المملكة التونسية دولة ذات سيادة و لا يحق للدولة الحامية إصدار قوانين أو تشريعات حول الأجانب من جهة ، و من جهة ثانية فهي تعتبر أيضا أنها لئن تخلت عن محاكمها القنصليّة بتونس فإنها لن تتخلى عن حماية رعاياها بتونس من أي قانون أجنبي بالاعتماد على المعاهدات سابقة الذكر؛ أمّا بالنسبة للمغرب الأقصى فإنها تعتبر ان المسالة أكثر خطورة ، لان فرنسا مازالت تتمتع بكل حقوقها و خصوصا المساواة الاقتصادية و كذلك محاكمها القنصلية و بالتالي حقوقها التشريعية ، وعلى هذا الأساس فان انجلترا كانت تعتبر إن إعلان مرسومي 8 نوفمبر بالمغرب و تونس قضية ذات بعد دولي و ليست قضية داخلية [2] فكيف كان ردّ فعل فرنسا؟

انطلاقا من وثائق الأرشيف الفرنسي فان فرنسا فوجئت بالتصميم الانجليزي على التصعيد و تميز موقفها من مسألة التدويل بالتذبذب ففي البداية رفضت هذه الشكوى و لم تقبل بالتحكيم و هذا ما عبّرت عنه الصحف الفرنسية الناطقة باسم الحكومة و أصحاب الامتيازات بالمغرب الأقصى و تونس ، و في هذا السياق نقتطف ما يلي من إحدى الصحف الصادرة بتونس في 24 ديسمبر 1922"...إن الصحافة الانجليزية بصدد شنّ حملة شرسة على مرسومي 8 نوفمبر ساعدت الحكومة الانجليزية في شكواها للجمعية العامة...إن هذه المواقف غريبة من دولة كانت بالأمس حليفتنا إنّنا نعتبر إصدار القوانين بالمغرب و تونس مسالة متعلقة بالسيادة الداخليّة ، فمن حقنا تجنيس الأجانب... لقد قمنا بإعلان قانون مماثل بالجزائر سنة 1882 حول نفس المسالة و لم نواجه برد فعل مماثل من قبل انجلترا ...إن هذا التجنيس الإجباري هدفه إنقاذهم من الجنسية التونسية و المغربية و بالتالي التشريعات الإسلامية، يجب إن نقاوم الضغوطات الانجليزية..."[3]. و بالفعل فان هذا الموقف الذي أعلنته الصحافة الفرنسية هو نفسه الذي أعلنته وزارة الخارجية في أواخر أوت 1922 و كان ذلك في رسالة موجهة إلى الجمعية العامة و مما ورد فيها نقتطف ما يلي"...لقد تبادلنا وجهة النظر مع بريطانيا العظمى حول المراسيم الصادرة بالمغرب

[1] Société des Nations : Message du Secrétaire Général ; le 16 août 1912 : in : Archive de Quai d'Orsay ; série Tunisie 1917- 1924, dossier n° 1-172 du folio 1 au folio 225

[2] - Permanent court of International justice ; Request of international advisory opinion ,transmitted to the court under the resolution of the Council of the league of nations, 4th 1922 ; with the text of that resolution

[3] - Le Tunisie Française 24/7/1922

الأقصى و تونس حول التجنيس و بينا لها أنها مسالة داخلية لا يحق لها معارضتها، و على هذا الأساس رفضنا فكرة عرضها على التحكيم لكن بريطانيا العظمى أصرت على اعتبارها قضية دولية.."[1]

و هكذا فانه بالاعتماد على المعطيات التي سبق ذكرها نلاحظ إن التناقضات الامبرياليّة بين فرنسا و بريطانيا العظمى حول المغرب و تونس لم تعد تقتصر على الحملات الإعلامية و المعارضة الشديدة لقناصل انجلترا بتونس و المغرب من خلال الدعاية المضادة و خصوصا بتونس و كذلك من خلال دعوات الجاليات الانجلو مالطية للتمرد ضد هذه المراسيم و رفض الخدمة العسكرية ، بل اتخذت أيضا بعدا دوليا من خلال الشكوى التي قدمتها بريطانيا العظمى للجمعية العامة و هذا يعني تدويل الخلافات مما يدل على خطورتها لكن فرنسا رفضت في البداية القبول بالتحكيم و حسب ما يبدو فان الرفض الفرنسي ارتبط بعدّة عوامل لعل من أبرزها الخوف من خسارة القضيّة بما يعنيه ذلك من تأثيرات خطيرة على علاقتها بالوطنيين الذين يمكن أن يعتمدوا على القانون الدولي للحصول على مطالبهم و يمكن أن يكون التدويل أيضا سابقة خطيرة يمكن أن تعتمد عليها ايطاليا في إطار معارضتها لسياسة ألفرنسة ، تجاه الجالية الايطالية و بالفعل فان هذا ما عبّرت عنه الخارجية الفرنسية و العديد من الصحف[2] ، لكن فرنسا و أمّام الإصرار الانجليزي خضعت للأمر الواقع و قبلت بحل وسط يتمثل في عرض استشارة قانونية لمحكمة العدل الدوليّة بلاهاي

ب – تنازل فرنسا و قبولها بالتحكيم الدولي:

إن الرفض الفرنسي للتدويل لم يتواصل طويلا نظرا لخشيتها من التصعيد الانجليزي تجاه القضايا الخلافية الأخرى بشمال إفريقيا و خصوصا مسالة طنجة و مصر و كذلك على المستوى الأوروبي. فلا غرابة إذن أن تتكاثف الاتصالات الدبلوماسية بين ممثلي فرنسا بعصبة الأمم و خصوصا السيد "ليون برجوا" و ممثل انجلترا اللورد بلفور على حلّ وسط و يمكن القول أيضا القبول بمطالب انجلترا، حيث اتفقتا على تقديم استشارة قانونية لمعرفة هل إن إصدار مراسيم من قبل فرنسا حول تجنيس الأجانب وكذلك من قبل بأي تونس و سلطان المغرب ، مسالة بالأساس داخلية كما تدعي فرنسا أم أن المسالة مرتبطة بالقانون الدولي و بالتالي فان إصدار المراسيم يعتبر خرقا للمعاهدات[3] ؟ و انطلاقا من هذا الاتفاق فان مجلس عصبة الأمم توصّل في 4 أكتوبر 1922 إلى صياغة القرار التالي و مما ورد فيه: إن مجلس عصبة الأمم بصدد دراسته للمواقف و المقترحات المقدّمة من قبل اللورد بلفور و ليون برجوا و بعد إحاطته أيضا برفض فرنسا للتحكيم، في البداية تمت إحاطتنا علما أيضا بوصول فرنسا إلى اتفاق مع انجلترا و انطلاقا من كل هذه الوقائع قرر صياغة القرار التالي:

---

[1] - وزارة الشؤون الخارجية ، المصالح الفرنسية بالجمعية العامة، باريس 26 أوت 1922 وردت بأرشيف الكاي درساي، **نفس المصدر السابق**

[2] - **نفس المصدر السابق**

[3] - **نفس المصدر السابق**

- المجلس قرر أن يعرض على محكمة العدل الدولية الاستشارة التالية: هل إن إصدار فرنسا لمرسومي 8 نوفمبر بالمغرب الأقصى و تونس مسالة ذات صبغة أساسا داخلية اعتمادا على البند الخامس عشر ن ألفقرة الثامنة من ميثاق عصبة الأمم؟

-طلب المجلس من الدولتين بالاتفاق لاحقا على تاريخ عرض القضيّة على محكمة العدل الدولية

- إذا كان قرار محكمة العدل الدولية سلبيا و اعتبرت أن المسالة مرتبطة بالقانون الدولي فان القضية بكاملها تعرض على المحكمة أو يقع الاتفاق بين الدولتين على حل قانوني للمسالة

- الكاتب العام لعصبة الأمم تمّ تكليفه بان يعلن للمحكمة ألفقرة "أ" و "ب" من هذا الإعلان .

و هكذا فبالاعتماد على هذا الإعلان ستبدأ محكمة العدل الدولية النظر في قضية اعتبرها البعض من أبرز القضايا الكبرى للقانون الدولي الخاص في بداية العشرينات و أول قضيّة تعرض على محكمة العدل الدولية بعد انضمامها للجمعية العامة[1] . و على هذا الأساس خصّصت لها بعض المجلات المتعلقة بالقانون الدولي حيزا كبيرا [2]. فلماذا هذا الاهتمام الكبير بهذه المسالة، إذا لم تكن لها أهمية بالغة كما أعلنت على ذلك بعض الصحف الفرنسية أثناء بداية الأزمة؟ هل يمكن اعتبار هذه القضية مدخلا كان بإمكانه مساعدة الوطنيين بكل من تونس و المغرب بالتصدّي لسياستها التي حوّلت نظام الحماية إلى نظام إلحاق و نظام استعمار مباشر؟ أم إن المسألة متعلقة بكون مسالة نظام الحماية بالمملكتين ، على غرار بقية المحميات ، تبقى مؤسسة امبريالية ضامنة لمصالح القوى المنافسة لفرنسا ، و إن إلغاءها يتطلب مفاوضات دوليّة و تنازلات فرنسيّة بالخصوص تجاه انجلترا؟

إن الإجابة على كل هذه التساؤلات من الصعوبة بمكان، لان بعض الجوانب تتطلب دراسة معمّقة في القانون الدولي، لكن بالرغم من ذلك يمكننا التأكيد على كون هذه القضيّة المعروضة على محكمة العدل الدولية بلاهاي مثلت محطة مهمّة في التناقضات الامبرياليّة الفرنسية الانجليزية ، لكن تطويقها لاحقا من قبل فرنسا جعل استفادة الوطنيين بالمغرب الأقصى و تونس محدودة بالرغم من كونهم قاموا بإثارتها ونددوا أيضا بهذه المراسيم، لكن حسب ما يبدو فان إثارة مشكلة بهذا الحجم سواء داخل تونس أو المغرب الأقصى و إن كان بإحجام مختلفة و كذلك تدويلها و أيضا المعارك الإعلامية الطاحنة سواء عن طريق الصحف أو عن طريق البيانات ، ساهمت كلها في تجذير الشعور الوطني بالمغرب الأقصى و تونس وخصوصا على مستوى "الهويّة الوطنيّة"، بدرجة أسرع مما حدث في الجزائر[3] ، و كلها مسائل تحتاج إلى دراسات أكاديمية معمّقة ، إذن في هذا الإطار بدأت محكمة العدل الدولية معالجة المسألة

[1] - Renseignements coloniaux ; bulletin du comité de l'Afrique Française n°3

[2] - مجلة القانون الدولي الخاص التي يشرف عليها السيد لبرادلي (المستشار القانوني لفرنسا بعصبة الأمم) الثلاثي الأول لسنة 1923 وردت هذه المعطيات بنفس المصدر السابق

[3] - La Tunisie socialiste ; 17 novembre 1921

ج- قرار محكمة العدل الدولية بلاهاي و هزيمة فرنسا الدبلوماسية:

إن محكمة العدل الدولية و انطلاقا من الصياغة التي ذكرناها سابقا و التي تمّ الاتفاق عليها بين الدولتين المتنازعتين اجتمعت للنظر في المسألة بداية من 8 جانفي 1923 و تواصلت طيلة ألفترة الممتدة بين 9 و 13 جانفي 1923 أي أثناء خمسة أيام كاملة ،و بدون الخوض في تفاصيل المسائل القانونية لممثلي الدولتين نريد أن نشير إلى التناقضات حول مسالة هامة و هي قضية صلاحيات فرنسا على المستوى التشريعي في ظل نظام الحماية بكل من تونس و المغرب الأقصى . فبالنسبة لانجلترا فلقد أعلن ممثلها أو لنقل محاميها [1] على المسائل التالية:

- بالنسبة لتونس ، تعتبر دولة ذات سيادة مستقلة تحت سيادة الباي وقع وضعها تحت حماية فرنسا و أشار أيضا في هذا السياق إلى إن كل المعاهدات الدولية منذ بداية الحماية ، تشير إلى" ايالة تونس [2] « the regency of Tunis » و أشار أيضا إلى إن تونس و انطلاقا من معاهدة باردو 1881 فإنها حافظت على سيادتها كما نصّت عليه هذه المعاهدة و أشار أيضا إلى الصيغة المؤقتة لها و اعترافها بالامتيازات التي نصّت عليها المعاهدات السابقة و خصوصا معاهدة 1875مع انجلترا و المفاوضات التي تمّت معها للتخلي عن امتيازاتها على مستوى المحاكم القنصلية و خصوصا رسالة قرانفيل وزير الخارجية الانجليزي للسيد تيسّون[3] لكن ذلك لا يعني حق فرنسا إصدار تشريعات بتونس حول التجنيس، و ذكر أيضا ممثل بريطانيا بان حقوق بريطانيا تجاه الباي بالاعتماد على اتفاقية 1875 مازالت متواصلة مذكرا بما نصّت علية معاهدة 1897 و خصوصا البند المتعلق بالدولة الأكثر امتيازا

-أمّا بالنسبة للمغرب الأقصى فلقد اعتبر إن المسالة أكثر وضوحا ، ففرنسا إلى حدود هذه ألفترة مازالت تتمتع بكل امتيازاتها الاقتصادية و القضائية التي نصّت عليها معاهدة 9 ديسمبر 1856 و محاكمها القضائية مازالت إلى حدّ هذه ألفترة قائمة بالمغرب الأقصى و بالتالي فان قرار فرنسا يعتبر مناهضا لهذه الاتفاقيات الدولية . فماذا عن مواقف فرنسا؟

إن ممثل فرنسا[4] بمحكمة العدل الدولية أكد على بعض المعطيات و منها نذكر:

- القضيّة داخلية و ليست لها علاقة بالقانون الدولي
- إن فرنسا لها السيادة الكاملة على تونس بالاعتماد على معاهدة المرسى 1883

---

[1] National city decrees : Tunis and Morocco (French zone) : question submitted to the permanent court of international justice : Case presented on behalf of the government of his Britannic majesty, to the permanent court of international justice, novembre 25, 1922

[2] Marsden (Arthur) :British diplomacy, **op.cit,p5**

[3] ـ فرنسا على غرار انجلترا أولت أهمية كبيرة لهذه القضيّة من خلال تعينها السيد بارسيون ممثّل للنيابة العامة بمحكمة التعقيب بباريس و السيد لابراديلي أستاذ القانون و مستشار فرنسا بالجمعيّة العامة . ورد ذلك بـ: Renseignements coloniaux ; Bulletin du comité de l'Afrique Française n°3

-إن حق الدولة الأكثر امتيازا ليس له بعد قضائي و لا اقتصادي و بالتالي لا يمكن لانجلترا المطالبة بالامتيازات التي تتمتع بها ايطاليا وفق معاهدة 1896.

أمّا بالنسبة للمغرب الأقصى فقد حوّل ممثّل فرنسا مداخلته إلى التنديد بتخلي بريطانيا عن تعهداتها التي نصّ عليها الوفاق الودي لسنة 1904 و اعتبر أنها الدولة الأوروبية الوحيدة التي حافظت على امتيازاتها القانونية مما يتناقض مع الوفاق السابق الذكر و كذلك انخراطها في الاتفاقية الألمانية الفرنسية سنة 1911.

إذن هذه بصفة عامة مقتطفات من النقاش الحاد بمحكمة العدل الدولية و ما يهمنا بصفة عامة ، إن مسالة التناقضات الفرنسية الانجليزية حول نظام الحماية بكل من المغرب الأقصى و تونس من الأهمية بمكان و ذلك فيما يخص تأويل المعاهدات و بالتالي فان نظام الحماية بالمملكتين ، و ذلك على عكس نظام الإلحاق بالجزائر يختلف بصفة كليّة وفق القانون الدولي و هذا ما سيعتمد عليه الوطنيون بكل من المغرب الأقصى و تونس أثناء تدويلهم المسالة في بداية الخمسينات من القرن العشرين، و هذا ما سيعجّل لاحقا حصولها على استقلالها السياسي بصفة مبكرة بالمقارنة مع الجزائر ، و لكن و بدون الدخول في التفاصيل فانه لا بد من الإشارة إلى كون محكمة العدل الدولية بلاهاي و بعد دراسة مستفيضة للمسالة أصدرت الأحكام التالية حول الاستشارة القانونية و كان ذلك يوم 7 فيفري 1922 :

- إن القضيّة الخلافية مرتبطة بتأويل مختلف للمعاهدات الدولية و بالتالي فهي ليست مرتبطة بقوانين الدولة الحامية بل بصلاحيات القانون الدولي

-إن المراسيم الفرنسية تهم أشخاصا لم يولدوا على أراض فرنسية بل على أراضي خاضعة للحماية الفرنسية بالمغرب الأقصى و تونس

-إن كل دولة من حقها إن تصدر قوانينها داخل أراضيها الوطنية لكن يجب إن ننظر وفق القانون الدولي هل يمكن لها إصدار نفس التشريعات بالمحميّات؟

- إن توسيع سلطة الدولة الحامية بالمحميات مرتبط بمعاهدات الحماية ولكن أيضا بالشروط التي وافقت الاعتراف بالحماية من قبل حلفاء فرنسا. و انطلاقا من كل هذه الوقائع فان مسالة إصدار التشريعات بكل من تونس و المغرب الأقصى تخرج عن نطاق الصلاحيات الداخلية للدولة الحامية و بالتالي فهي مرتبطة بالقوانين الدولية

و هكذا فان قرار محكمة العدل الدولية بلاهاي مثّل هزيمة دبلوماسية لفرنسا في صراعها بشمال إفريقيا و خصوصا بالمغرب الأقصى و تونس و ذلك يعني إن مسالة القراءة القانونية للمعاهدات تمثّل تربة خصبة للنضال الوطني في مقاومة المستعمر خاصة إذا كانت الظروف الدولية ملائمة و هذا ما سيستغله الوطنيون مثل الحبيب بورقيبة و صالح بن يوسف و الوطنيون بالمغرب الأقصى أثناء تدويل القضيتين و عرضهما على الجمعيّة العامة للأمم المتحدة وفق قراءة قانونية للمعاهدات شديدة التشابه مع

الحجج الانجليزية في مناهضتها للسياسة الفرنسية حول مراسيم 8 نوفمبر التي أصدرتها فرنسا سنة 1921. فكيف كانت ردود ألفعل تجاه هذا القرار؟ و كيف تمكنت فرنسا من الخروج من هذه الورطة؟

د- انجلترا تفرض على فرنسا التخلي عن مرسومي 8 نوفمبر و تدويل طنجة:

إن التصريح الذي أعلنته محكمة العدل الدولية يوم 9 فيفري 1923 و الذي اعتبر أنّ مسالة التشريعات بالمغرب الأقصى و تونس ليست مرتبطة بالسيادة الداخلية الفرنسية و إنما مرتبط بالقوانين الدولية [1] مثّل هزيمة سياسية فرنسية في صراعها مع القوى الامبرياليّة الأخرى التي بقيت تنافسها وحافظت على العديد من المصالح في إطار نظام "الحماية" و هذا يعني إن سياسة فرنسا لتحويل الحماية إلى نظام إلحاق مازالت تصطدم بعراقيل دولية تتفاوت بين دولة و أخرى بالنسبة للمغرب الأقصى وتونس، لكن من المفارقات إن الاتفاق الجديد بين انجلترا و فرنسا في ماي 1923 تزامن أيضا مع تراجع فرنسا عن معارضة الطلب البريطاني بتدويل طنجة و الوصول إلى صياغة القانون الأساسي للمدينة في سبتمبر 1923. فماهي الظروف التي مهّدت لهذه التنازلات الفرنسية؟ و ماهو محتوى الاتفاق؟ و ماهي خفايا الترابط بين التنازلات حول التجنيس و مسألة طنجة؟

إن الظروف التي جعلت فرنسا تتنازل و تسعى إلى حلّ ودّي و عدم عرض لمجمل القضيّة على التدويل حسب اعتقادي هي التالية:

-إن فرنسا أصبحت لها قناعة بخسارة القضية و في هذه الحالة ستفتح الباب على مصراعيه لنزاعات دوليّة أخرى سواء مع ايطاليا أو مع الوطنيين و بالفعل هذا ما عبّر عنه المقيم العام بتونس في رسالة موجهة إلى وزير الخارجيّة بوانكري بتاريخ 29 مارس 1923 و مما ورد فيها نذكر"...إن الحكم لم يفاجئنا..يجب أن نخرج بأخف الأضرار من هذه القضيّة...إن هذا الحكم ستكون له نتائج سلبيّة سواء على مستوى علاقتنا بالوطنيين أو الايطاليين ....لا يجب تدويل كامل القضيّة..من المستحسن إن نصل إلى حلّ ودّي مع انجلترا"[2]

-إن الضغط الانجليزي على فرنسا بمنطقة شمال إفريقيا حول مسالة التجنيس تزامن مع تهديدات انكليزية أخرى ، بعرض الخلاف الفرنسي مع بقية القوى الدولية حول طنجة على محكمة العدل الدولية [3] و تزامن ذلك أيضا بتوسع جبهة الرفض المعادية للسياسة الفرنسية

[1] Société des nations ; Genève le 13 /2/1923 ; Avis consultatif n°4 de la Cour permanente de justice internationale ; note du Secrétaire général ; in ministère des relations extérieures: série : société des Nations ; dossier n°284 ; dates 1922- 1923

[2] - نفس المصدر السابق

[3] Daily mail, 17 janvier 1922 ; In : Ministère des relations extérieures; série ; papiers d'agent : dossier n°1 ; 1900- 1926

بأوروبا و خصوصا بعد سيطرتها على منطقة الرور في 1923 [1] ، مما أثار استياء الولايات المتحدة ، انجلترا و اسبانيا و بالتالي فان فرنسا بدأت تشعر بان الجبهة المعادية لسياستها بدأت تتوسع و ربما استغلت حركات المقاومة ذلك سواء المسلحة مثل ثورة عبد الكريم أو السياسية. فلا غرابة في ظل هذه العزلة الدولية إن تقدم فرنسا تنازلات جديدة لانجلترا بالمغرب الأقصى و تونس خاصة وأنّ عرض كامل القضية ربما سيجعل انجلترا تشكك في نظام الحماية بكامله و هذا ما أشار إليه محاميها أمّام محكمة العدل الدولية من خلال تأكيده أكثر من مرّة على إن هذا النظام مؤقت سواء بالنسبة للمغرب أو تونس.." فهل يعني هذا ضمنيا إشارات إلى إمكانية مساندة الوطنيين إذا طالبوا بإلغائها؟ و هو أمر محتمل و خصوصا بالنسبة للمغرب الأقصى حيث اتهمت العديد من التقارير بريطانيا بمساندة عبد الكريم الخطابي[2] كما سنرى ذلك لاحقا، إذا في كل هذه الظروف قدّمت فرنسا تنازلات جديدة لمنافستها انجلترا بتونس و المغرب الأقصى فعلى ماذا نصّت هذه التنازلات؟

في البداية لا بدّ من الشارة إلى أنّ فرنسا اثر صدور قرار محكمة العدل الدولية كثّفت اتصالاتها بانجلترا و هذا ما أكدت عليه وثائق الأرشيف الفرنسي و يمكن في هذا السياق أن نشير إلى مراسلة بتاريخ 8 فيفري 1923 و مما ورد فيها نذكر"..يجب أن نصل إلى حلّ ودّي مع انجلترا ...لا يجب تدويل المسالة من جديد.."[3] و بالفعل فلقد تكاثفت المفاوضات حول هذه المسالة و تمّ الوصول إلى اتفاق في 23 مارس 1923بين ممثلي فرنسا و انجلترا بعصبة الأمم و هذا ما أعلن عليه المستشار القانوني لفرنسا بهذه المنطقة السيد "البراولي" في رسالة للخارجية الفرنسية بتاريخ 29 مارس 1923 و مما ورد فيها نقتطف مايلي:"..اثر مفاوضات دامت عدّة أسابيع مع بريطانيا العظمى اتفقنا على مايلي حول مسالة تجنيس الأجانب بتونس و المغرب الأقصى...من حق المقيمين بتونس قبل سنة 1921التخلي عن الجنسية التونسية و رفضها، و لا يطبق أي قانون من القوانين الفرنسية على رعايا بريطانيا قبل سنة 1897 و عدم فرض الجنسية على أي شخص بالقوّة..."أمّا بالنسبة للمغرب الأقصى فلقد أشار التقرير إلى تخلي فرنسا عن المراسيم بفرنسا [4] . فماذا يمكن أن نستنتج من هذا الاتفاق؟

إن فرنسا استجابت تقريبا لكل مطالب انجلترا و هذا يعني هزيمة دبلوماسية جديدة في الصراع القائم بينهما منذ القرن التاسع عشر و الذي احتدّ اثر الحرب العالمية الأولي بعد وفاق دام حوالي ستة

[1] Miege(J.L) : **L'arrière plan diplomatique de la guerre du rif** ;In Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée ; Centre de recherche scientifique d'Université de Aix, Marseille ; n°19 ; 1913 ; p293.

[2] Miege(J.L): **L'arrière plan diplomatique de la guerre du Rif** ;**Ibid** ; p293.

[3] De Lapradelle(M):**Juri consulte du département à Monsieur le président du conseil** : Ministère des Affaires étrangères, in : Ministère des affaires étrangère, archives diplomatique ; Tunisie 1917- 1929 ; **Ibid**.

[4] **نفس المصدر السابق**

عشرة سنة. فاعتراف فرنسا بكون كل المولودين قبل 1897 يعتبرون رعايا لانجلترا ، إذ أنه لا يمكن أن يخضعوا للقوانين التي تصدرها فرنسا مثل قوانين التجنيد، و من الناحية النظريّة بإمكانهم أيضا رفض الضرائب التي تسلط على التونسيين و الفرنسيين كما حدث بالمغرب الأقصى أثناء هذه ألفترة[1] و هذا يفضي إلى تأخير التجنيس بجيل كامل مما يعني أيضا فشل إستراتيجية فرنسا في ضمّ آلاف من الانجلو مالطيين ، مع العلم أن هذه هي المطالب التي اقترحتها فرنسا قبل تقديم الشكوى لعصبة الأمم، و بالإضافة إلى ذلك فان أي شخص مولود قبل 1921 فبإمكانه إن يرفض الجنسيّة الفرنسية ، كما أنّ المولودين بعد 1897 يمكن إعطاءهم الجنسية الفرنسية لكن بطريقة طوعيّة و بدون أي إكراه كما نصّ على ذلك مرسوم 8 نوفمبر 1921 و في هذا السياق صدر مرسوم جديد للتجنيس في تونس سنة 1924

أمّا بالنسبة للمغرب الأقصى فان الاتفاق كان اشمل و التنازلات الفرنسية أكثر منها، فلقد أشار نفس الاتفاق إلى أن بريطانيا العظمى رفضت التخلي عن امتيازاتها بصفة مطلقة، سواء القضائية أو الاقتصادية و اعتبر أنّه بالاعتماد على القانون الدولي فانه ليس لفرنسا أي شرعية في فرض مرسوم 8 نوفمبر 1921[2] ، و على هذا الأساس فلقد قبلنا بمطالب بريطانيا بعدم تطبيق هذا المرسوم على رعاياها مع العلم انه بالنسبة للفترة الحالية ليس لنا أي استفادة فوريّة من هذا التجنيس لان رعايا بريطانيا الانجلو مالطيين حديثي العهد نظرا لحداثة الاستعمار و أضاف التقرير أيضا أن التصعيد مع ببريطانيا في المغرب الأقصى سيجعلها تصعّد في تونس و بقيّة المناطق الأخرى[3]

و هكذا يمكننا القول أن نتيجة الاستشارة القانونية بمحكمة العدل الدوليّة بلاهاي حول الخلاف الفرنسي الانجليزي ، بيّنت أن مسألة التنافس الامبريالي سواء حول الامتيازات القضائية أو الاقتصاديّة لم تحسم مع سيطرة فرنسا على تونس مع بداية 1881 أو بالمغرب الأقصى مع عرض معاهدة فاس في30 مارس 1912، و إن صراعها مع فرنسا تواصل بدرجات متفاوتة بالمملكتين في فترة العشرينات بتونس وإلى فترة الثلاثينات بالمغرب الأقصى ، و في ظلّ هذه الظروف ، أجبرت فرنسا على التراجع عن مراسيم أعلنتها بالمملكتين، بل قبلت أيضا بتقديم تعويضات بالنسبة للذين تمّ تجنيسهم و هذا ما أعلن عنه وزير خارجيّة فرنسا في رسالة بتاريخ 20 مارس 1923 إلى وزير خارجيّة بريطانيا [4] . و في ظلّ هذه الظروف تمّ إمضاء اتفاق بين الدولتين في 24 ماي 1923[5] و أرسلت منه نسخة إلى الكاتب العام لمحكمة العدل الدولية ، و لكن من المفارقات أن هذا الاتفاق تزامن أيضا مع اتفاق في سبتمبر 1923حول طنجة قبلت فيه فرنسا أيضا بمطالب انجلترا بتدويل طنجة بعدما كانت تصرّ على جعلها فرنسيّة أي تابعة للمغرب الفرنسي . فماهي خفايا الترابط بين هاتين المسألتين؟

---

[1] نفس المصدر السابق

[2] - نفس المصدر السابق

[3] - نفس المصدر السابق

[4] - نفس المصدر السابق

[5] - نفس المصدر السابق

حسب اعتقادي إن أهم مسالة بالنسبة لانجلترا في فترة العشرينات هي مسألة التفوّق بالمتوسط، وعلى هذا الأساس فإنها أثناء المفاوضات حول طنجة استعملت وسيلة ضغط أخرى متمثلة في مسالة الامتيازات القضائية و التشريعية سواء بالنسبة لتونس أو المغرب الأقصى ، مع العلم أنها في هذه ألفترة وخصوصا حول مسألة طنجة ، فإنها وجدت مساندة من اسبانيا فيما يخصّ مسألة التدويل و بدأت أيضا علاقتها تتطور مع ايطاليا، و في ظلّ هذه الظروف و خوفا من توحّد كلّ القوى ضدّها خاصة بعدما اتّسعت دائرة الرفض لسياستها بأوروبا و خصوصا من قبل التحالف الانجلو سكسوني و ألمانيا و اسبانيا خاصة بعد احتلالها لمنطقة الرور سنة 1923، فلا غرابة في ظلّ هذه العزلة الدوليّة التي تزامنت أيضا مع هزيمة اسبانيا بأنوال [1] في 21 جويلية 1921 فشعرت فرنسا بخطر حقيقي يهدّدها بالمغرب[2] مما جعلها تقدّم تنازلات هامّة لبريطانيا العظمى بالمملكتين ، لذلك فان مناهضتها لم تكن مبدئيّة ، بل كانت أساسا من أجل الضغط على فرنسا سواء على المستوى المتوسطي فيما يخص طنجة أو على المستوى الأوروبي ، و هذا يعني أن انجلترا حافظت على العديد من المصالح و الامتيازات من اجل استعمالها في وقت الحاجة للضغط على فرنسا كما حدث ذلك بتونس و المغرب الأقصى في فترة العشرينات.

الخاتمة:

و هكذا يمكننا القول إن مسالة التنافس الامبريالي الفرنسي الانجليزي بالمغرب الأقصى و تونس حول الامتيازات القضائيّة للجالية الانجلو مالطيّة مثّلت إحدى القضايا الخلافيّة الشائكة بين الدولتين أثناء فترة الحماية سواء بالنسبة لتونس بين 1881 و فترة العشرينات ، أو بالنسبة للمغرب بين 1912 و 1937، تاريخ تنازل فرنسا عن امتيازاتها القضائيّة بهذه المملكة ، و لعلّ سياسة فرنسا الهادفة إلى تجنيس الجالية الأجنبية من خلال إصدار مرسومي 8 نوفمبر 1921 مثّلت مظهرا هاما لهذا الخلاف الحاد الذي وصل إلى حدّ تدويل المسالة و عرضها على محكمة العدل الدوليّة بلاهاي في فيفري 1923 التي حكمت لصالح انجلترا و أعلنت بكل وضوح أن مسالة إصدار التشريعات ليست داخليّة إنما مرتبطة بتأويل القانون الدولي لمعاهدات الحماية و كذلك للشروط التي تنازلت بها انجلترا عن هذه المعاهدات ، و بيّنت أيضا أن سياسة فرنسا الهادفة إلى تحويل نظام الحماية إلى نظام إلحاق تتعارض مع القانون الدولي و ليس فقط مع التزامات فرنسا تجاه تونس و المغرب و هذا ما حاول الوطنيون بالمملكتين استغلاله أثناء هذه الفترة، حيث عملوا على استغلال هذه التناقضات الامبرياليّة من اجل تحقيق العديد من المكاسب الوطنيّة . فكيف تجسّم ذلك في فترة العشرينات و الثلاثينات؟

---

[1] ـ أنوال: منطقة تقع شمال المغرب الأقصى بمنطقة الريف تبعد حوالي 20 كلم عن مدينة الحسيقة ، تكبّدت فيها اسبانيا هزيمة كبيرة أمام عبد الكريم الخطابي

[2] Charles A Julien : Le Maroc face ; **op.cit**, p123

الباب الرابع

التناقضات الانجلو- فرنسية وتأثيرها على الحركات الوطنية بتونس والمغرب الأقصى: *1920–1939*

الفصل الأول:

التناقضات الامبرياليّة الانجلو- فرنسيّة في فترة العشرينات و تأثيرها على الحركات الوطنيّة في تونس و المغرب الأقصى

المقدمة:

إنّ نهاية الحرب العالميّة الأولى أعلنت عن خاتمة فترة الوفاق الانجلو فرنسي و عودة التناقضات الامبريالية من جديد ، و لقد شملت العديد من مناطق العالم مثل أوروبا ومنطقة شمال إفريقيا و بالخصوص المغرب الأقصى و تونس، و لقد اتخذ هذا التنافس أبعادا عديدة و بالخصوص المجال الاستراتيجي بعدما أصبحت انجلترا اثر الحرب الأولى القوّة المتوسطيّة الأولى بدون منازع[1]...مما جعل فرنسا تسعى لكسب مناطق جديدة مثل طنجة المغربيّة و منطقة الريف الاسباني و لكن هذه الطموحات اصطدمت بمعارضة بريطانيّة قويّة تزامنت مع ظهور خلافات أخرى بتونس و المملكة المغربيّة حول مسألة التجنيس وصلت إلى حدّ مطالبة فرنسا بسحب القنصل العام بتونس و لقد شمل أيضا التناقض في الاستراتيجيات الاستعماريّة، ففي الوقت الذي سلك فيه الانجليز سياسة ليبراليّة مرنة بالمستعمرات، فان اليمين الفرنسي واصل سياسة الانغلاق و التحجّر، فساهمت كلّ هذه التناقضات في حصول تقارب بين الوطنيين بالمغرب الأقصى و تونس و بريطانيا العظمى سواء على المستوى الرسمي أو على مستوى منظمات المجتمع المدني و ساهمت أيضا التناقضات على مستوى السياسة الاستعماريّة وخصوصا بمصر منذ 1922 في تدعيم هذا التقارب و تجذير مواقف الوطنيين بالمملكتين حيث اعتبروا أن الانفتاح الانجليزي يعتبر مثالا يحتذى به ناسجين على منوال محمد عبده بمصر في موقفه من الانجليز[2] ، مما أثار استياء فرنسا و توجيهها للعديد من التهم لانجلترا وصلت إلى حدّ الحديث عن مؤامرات انجليزية بمنطقة شمال إفريقيا ضدّ فرنسا ، و في هذا السياق سنتناول الإشكاليات التالية:

- ظروف ازدياد التأثير الانجليزي على النشاط الوطني بالمغرب الأقصى و تونس.
- خفايا علاقات بريطانيا العظمى بجمهوريّة الريف.
- الوطنيون بتونس و التناقضات الانجلو فرنسيّة

I- ظروف ازدياد التأثير الانجليزي على الكفاح الوطني بالمغرب الأقصى وتونس

1- تصادم الإستراتيجية الانجليزية و الفرنسيّة بالمتوسط في فترة العشرينات

تميّزت فترة العشرينات بتزايد التأثير الانجليزي على النشاط الوطني بمنطقة المغرب العربي وبالخصوص بتونس و المغرب الأقصى، حيث تعددّت في هذا السياق الاتهامات الفرنسيّة لانجلترا

---

1 - Miege(J.L). :**L'arrière plan diplomatique de la Guerre du Rif** , **op.cit** p224

2 -- يمكن الرجوع إلى : Ambassade de France en Angleterre ; Direction des affaires politiques et commerciales : Londres le 1ere Novembre 1922 ; l'Ambassadeur de France à Londres à Monsieur le Président du Conseil : In Ministère des Relations extérieures, Série Tunisie 1917-1914 ; Dossier n°1 ; Dates 1922, du Folio1 au Folio77

بأنها إحدى الأطراف المساهمة في "المؤامرات" التي تحاك ضدّها بمنطقة شمال إفريقيا [1] و في الواقع فإنّ هذه الاتهامات تندرج ضمن تنافس شامل بين الامبرياليّة الانجليزية و الفرنسيّة منذ 1919 وتواصل طيلة الفترة الممتدّة بين 1924 و 1965[2]، باستثناء فترات وفاق محدودة مثل الفترة التي امتدّت بعض أشهر أثناء توقيع ميثاق لوكارنو[3] أو أثناء الحرب العالمية الثانية، و لقد شمل هذا التنافس العديد من المناطق مثل منطقة المتوسط و من بينها شمال إفريقيا، و في هذا السياق بالذات فان فرنسا و منذ 1920 عادت لسياستها المتوسطيّة التقليدية التي صاغها نابليون الثالث[4] أثناء القرن التاسع عشر لكنها اصطدمت بمعارضة انكليزية شديدة . فكيف تجسّمت؟

في البداية لا بد من الإشارة إلى أنّ انجلترا أصبحت اثر الحرب العالمية الأولى أول قوّة متوسطيّة أكثر من أي وقت مضى[5]، خاصة بعدما تدعّم حضورها بشرق المتوسط و بعدما منحتها عصبة الأمم صك انتداب على فلسطين سنة 1922 و كذلك منطقة الأردن سنة 1921[6]، و على هذا الأساس أيضا فإنها دفعت[7] بالملك فيصل[8] ابن الشريف حسين أن يعلن نفسه ملكا على سوريا في

---

[1] - يمكن الرجوع إلى:
-Le Quotidien ; 30/5/1926
- Renseignements coloniaux (Bulletin de l'Afrique Français) n°3
- La Dépêche Tunisienne ; 8 Février 1923
- La Tunisie Française, 12 Septembre1922
- Petit Casablancais ; 25/3 1933 ; In Fo/371/17400
- Julien (CH.A).: **Le Maroc face aux Impérialismes ; op.cit.**, pp122-123

[2] Miege (J.L.) :**L'arrière plan diplomatique de la guerre du Rif, op.cit**, p224

[3] - **ميثاق لوكارنو**:تسمية أطلقت على جملة من الاتفاقيات عقدت أثناء مؤتمر دولي بمدينة لوكارنو من 5 إلى 16 أكتوبر 1925 حضره ممثل بريطانيا شامبرلن و ممثل ألمانيا ستريزمان و ممثل بلجيكا غاندر فردي و ممثل فرنسا بريان و ايطاليا موسيليني و حضر أيضا ممثل تشيكوسلوفاكيا و بولونيا و بالاعتماد على هذا الاتفاق الذي تمت صياغته بلوكارنوفي 16 أكتوبر 1924 و تمّ توقيعه بلندن يوم 1 ديسمبر 1925 و من أهم ما نصّ عليه نذكر: التزام ألمانيا و بلجيكا و فرنسا بالمحافظة على التقسيم الجغرافي الذي تمّ سنة 1919 و عدم المسّ بالحدود التي تمّت صياغتها بفرساي بضمانة انكليزية و ايطالية بالنسبة لأمن الحدود الشرقيّة الفرنسيّة و أعلنت أيضا ألمانيا التزامها بعدم تسليح منطقة رينا نيا، لكن واصلت عدم اعترافها بحدودها الشرقيّة و اثر ذلك تمّ قبول ألمانيا بعصبة الأمم في 6 سبتمبر 1926

[4] - **نابليون الثالث**: إمبراطور فرنسا بين 1837 و 1863 الذي أعلن عزمه على جعل المتوسط لاتيني: حول هذه المسالة يمكن الرجوع إلى:
Temime(E) **: La France et l'Espagne** 1848-1868 ; Aix 1973

[5] - حول هذه المسالة يمكن الرجوع إلى:
- Miege (J.L) : **Ibid** p223
- Marchal (Henry): **La France et l'Espagne au Maroc,op.cit, pp,8283**

[6] - **الأردن** : كونها الانكليز اثر الحرب العالميّة الأولى حيث نصّبوا عليها سنة 1921 الملك عبد الله ابن الحسين ابن الشريف حسين شريف مكة و ملك الحجاز سميت في البداية Transjordanie و في الواقع فانّ الملك عبد الله كان تحت الوصاية البريطانيّة عن طريق صك انتداب الذي تخلت عنه عن طريق معاهدة 1927 لكن عمليا بقيت تحت الوصاية البريطانيّة حيث تمّ تكوين فرقة عربيّة بقيادة الضابط الانكليزي قلوب باشا منذ 1928 و ساهمت هذه الفرقة في قمع ثورة رشيد الكيلاني بالعراق و على هذا الأساس تمّ إلغاء الوصاية و أصبح عبد الله ملكا على الأردن في مارس 1946

[7] - يمكن الرجوع إلى: ; -Milza (Pierre) ;De Versailles… … …, **op.cit** ,p116
- قلعجي(قدري): **الثورة العربيّة الكبرى:1916-1925**، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت 1993، ص 283

[8] - **الملك فيصل الأول**: ولد بالطائف بالعربيّة السعوديّة سنة 1885 و توفي ببارن سنة 1933 ابن الشريف حسين قاد الثورة العربيّة الكبرى بداية من 1916 ضد الإمبراطورية العثمانيّة بتحالف مع القائد العسكري البريطاني ادرانس و سيطر على دمشق سنة1918 و تمّت مبايعته سنة 1920 بمساندة انكليزية ملكا على سوريا لكن التدخل الفرنسي اجبره على الانسحاب و نصبّه الانكليز ملكا صوريا على العراق في 23 أوت 1921 حيث سلك سياسة تحالف معهم فمنحوه سنة 1932 استقلالا صوريا

مارس 1920، و السيطرة عليها ، إلاّ أنّ تدخل القوات الفرنسيّة افشل هذا المشروع،مع العلم أنّ مظاهر التنافس بالمتوسط لم تقف عند هذا الحد بل ازدادت حدّة و برز ذلك أثناء مؤتمر فرساي خاصة بعد ظهور نوايا فرنسيّة تهدف إلى الإخلال بالتفوق الانجليزي و ذلك من خلال ما يلي:

- أثناء مؤتمر الصلح بفرساي فان البند 142 من هذه المعاهدة ألغى كل الامتيازات التي كانت تتمتع بها ألمانيا بالمغرب الأقصى وفق اتفاقية 1911، أما البند 143 فلقد أعلنت ألمانيا بمقتضاه بأنها تعترف لحكومة سيادة سلطان المغرب مولاي يوسف بحريتها في تنظيم الوجود الألماني[1] و ما يهمنا من وراء ذلك هو أنّ فرنسا دعّمت نفوذها الاقتصادي و السياسي على حساب بقية القوى الموقعة على اتفاقية الجزيرة الخضراء سنة 1906، لكن الوفد الفرنسي بقيادة كليمنصو[2] أعلن عن نوايا إستراتيجية أثناء اجتماع وفود مؤتمر الصلح بين 18 و 21 فيفري حين طالبه بإلغاء العديد من بنود مؤتمر الجزيرة الخضراء حول المغرب الأقصى و ندّد أيضا بمواقف اسبانيا أثناء الحرب و عرض أيضا مقترحا لانسحابها جزئيا أو كليا من مجالها بالمغرب الأقصى[3] ، إلاّ أنّ هذه المطالب وجدت معارضة شديدة من قبل الوفد الانجليزي و الاسباني بمؤتمر الصلح[4] و نتيجة لذلك لم يقع الاستجابة لأي مطلب، لكنه دعّم التخوفات الانجليزية من إستراتيجية فرنسا الهادفة إلى تحقيق مكاسب إستراتيجية جديدة بعدما طالبه بضمّ مدينة طنجة إلى القسم الفرنسي وتلكأت في الاستجابة للمطالب الانجليزية والاسبانيّة بإصدار قانون أساسي للمدينة يعترف بوضعها "الخاص" أو الدولي، و لقد تواصل التلكؤ الفرنسي بين 1919 و 1923 مما أثار خلافات حادة بين انجلترا و اسبانيا من جهة و فرنسا من جهة ثانية و في هذا السياق لا بدّ من التذكير بأنّ انجلترا كانت احد المهندسين الأساسيين في صياغة التقسيم الاستعماري لمنطقة شمال إفريقيا وفق مصالحها الإستراتيجية بصفة خاصة، فلا غرابة أن يكون سفراؤها بمدريد و باريس احد الأطراف المشاركين و الفاعلين في كلّ المحادثات حول هذا التقسيم بين 1904 و 1912[5] ، مع العلم أيضا أن البند الخامس من معاهدة 27 نوفمبر 1912 بين فرنسا و اسبانيا حول المغرب الأقصى أكد على ما يلي" ...التزام اسبانيا عن عدم تنازلها أو تفريطها وفق أي شكل من أشكال ملكيّة في أي رقعة جغرافيّة خاضعة لنفوذها بالمغرب الأقصى..."[6] أما البند السادس من نفس المعاهدة فأكد على التزامها بعدم القيام بأي تغيير عسكري بالمنطقة الساحليّة للمغرب لان ذلك يشكل تهديدا لمضيق جبل طارق، كما اعترفت أيضا هذه المعاهدة بالوضع الخاص لطنجة ، و كل ذلك تجسيما للمصالح

---

[1] -Miege(J.L) : L'arriére ... ..., **op.cit**, p227-

[2] - **كليمنصو جورج**: شخصيّة سياسيّة فرنسيّة عاش بين 1841 و 1929 كان ينتمي لليسار الراديكالي حصل على عدة مناصب منها وزير للداخليّة 1906-1909 حيث انفصل عن الاشتراكيين و أصبح وزير أول سنة 1917 و قاد وفد فرنسا بفرساي سنة 1919

[3] - Miege(J.L) : **Ibid**, p226

[4] -Milza (Pierre) ; **op.cit** ; 116

[5] - يمكن الرجوع إلى: Marchat (Henry): **La France et l'Espagne. op.cit**, p80

[6] - **نفس المرجع السابق** ، ص82

الإستراتيجية الانجليزية ، خاصة و أن فرنسا ، و نتيجة للتهديدات الألمانية اثر هزيمتها سنة 1870 لم يكن أمامها من خيار سوى الاستجابة للمطالب الانجليزية و لكن الأوضاع تغيّرت بعد الحرب العالميّة الأولى وعلى هذا الأساس عملت فرنسا على استعادة نفوذها بالمتوسط من خلال إزاحة اسبانيا من شمال المغرب حيث كان الكثير من الفرنسيين يعتبرونها "حارس المصالح الانجليزية بغرب المتوسط"[1] أو على الأقل ضمّ مدينة طنجة المغربيّة لبناء ميناء عسكري بالمدينة[2] ، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن تتّهم اسبانيا الفرنسيين بمدّ ثورة الريف بالسلاح و المئونة، و أن تصرّ فرنسا أيضا على ضرورة ضم مدينة طنجة للقسم الفرنسي مما ساهم في احتداد تناقضاتها مع انجلترا على كل الجهات متوسطيا و أوروبيا ، فبالنسبة للجبهة الأولى فانّ الخارجيّة الانجليزية أعلنت على لسان سفيرها بباريس"...لقد قدّمنا تقريرا إلى فرنسا و أكدنا فيه انّه إذا لم تأخذ فرنسا وجهة نظرنا حول طنجة فإننا سنقدّم شكوى لعصبة الأمم..."[3] ، أما بالنسبة لجريدة الدايلي تلغراف بتاريخ و بتاريخ 17 جانفي 1922 فلقد ذكرت بأنّ انجلترا تسيطر على طنجة منذ عهد شارل الثاني و تتمثل إستراتيجية بريطانيا في فصل المدينة تماما عن القسم الفرنسي و الاسباني و ذلك حفاظا على مصالحها الإستراتيجية و التجاريّة بالمتوسط[4].

و هكذا فانّ مسالة شمال إفريقيا كانت إحدى مجالات التنافس الانجلو فرنسي و ذلك من خلال مدينة طنجة و القسم الفرنسي بالمغرب الأقصى و كذلك منطقة الريف و ازدادت الصراعات حدّة بالخصوص بين 1924 و 1926، و في هذا الإطار فإنّ احد المختصّين في المجال الاستراتيجي قرينودي بلور إستراتيجية هذه الدولة و قدّمها إلى السيّد اوستين شامبرلن و مما ورد فيها حول منطقة الريف نقتطف ما يلي:"...إنّ انجلترا غير مستعدّة أن تسمح بوجود قوّة أوروبية من الدرجة الأولى بالسواحل المتوسطيّة للمغرب الأقصى و خصوصا المناطق المواجهة لجبل طارق...و في حالة خروج اسبانيا بصفة نهائيّة فنحن غير مستعدّين للسيطرة على المنطقة بصفة مباشرة و لكننا لن نسمح بسيطرة فرنسيّة أو ايطاليّة على المنطقة الممتدّة بين سبته و مليله"[5]. فهل هذا يعني اعترافا ضمنيا بجمهوريّة الريف؟ سنحاول الإجابة لاحقا أثناء تناولنا مسالة علاقة عبد الكريم الخطابي ببريطانيا العظمى أثناء حرب الريف ، إذن في ظلّ هذه الظروف الشائكة والمتشعّبة للعلاقات الدوليّة فانّ انجلترا كانت لها العديد من المصالح بمنطقة شمال إفريقيا ، و على هذا الأساس احتدّت صراعاتها مع فرنسا بهذه

---

1 - يمكن الرجوع إلى Pinon (René) : **L'Empire de la Méditerranée ; op.cit**, p 408 -

2 - يمكن الرجوع إلى: -Renseignements Coloniaux ; n°3 ; Mars 1923

3 - جريدة التايمز البريطانيّة 7 جانفي 1922

4 - يمكن الرجوع إلى: Ministère des Relations Extérieures Série Papiers d'agent ; Dossier n°1 ; du Folio 1 au Folio

5 - يمكن الرجوع إلى: Documents on British Foreign; policy, 1919-1935: Memorandum the foreign, Policy on this Majesty goverment with a list of British Commitments in their relations order of Iportence sur le Rif, p 253

المنطقة بين 1919 و 1926 خاصة بعد سلوك اليمين الفرنسي بقيادة بوانكري سياسة بكل من المغرب و تونس بهدف إلحاقهما بفرنسا متناسية البعد "الدولي" لاتفاقية باردو 1881 و اتفاقية فاس 1912 ،ولئن نجحت في ضرب الامتيازات القطنيّة لانجلترا بتونس سنة 1919[1]، فإنها وجدت معارضة شديدة من انجلترا حول مرسومي التجنيس الصادرين بالمملكتين في نوفمبر 1921 و كذلك معارضة حول طموحاتها بمدينة طنجة ، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن يزداد التأثير الانجليزي على النشاط الوطني بتونس و المغرب الأقصى بدرجات متفاوتة كما سنرى ذلك لاحقا خاصة و أن انجلترا وبالإضافة إلى امتيازاتها القضائيّة فإنها حافظت أيضا على امتيازاتها التجاريّة في فترة العشرينات خصوصا بالمغرب الأقصى وكوّنت ما سمّاه البعض "بلوبي تجاري انكليزي بالمغرب الأقصى"[2] وبالفعل فانّ العديد من أصحاب الغرف التجاريّة بهذه المملكة وجّهوا العديد من برقيّات الاحتجاج بعد تسرّب أنباء عن إمكانية إلغاء الامتيازات التجاريّة التي يتمتعون بها وفق معاهدة 1856 و اتفاقيّة 1904 الفرنسيّة الانجليزية و اتفاقيّة الجزيرة الخضراء. إذن في ظل هذه الظروف كانت الأوضاع ملائمة لحدوث تقارب بين الوطنيين بالمغرب بدرجة أولى و بتونس بدرجة ثانية و ذلك من اجل المحافظة على مصالح انجلترا بالمتوسط و لكن أيضا من اجل الضغط على فرنسا أوروبيا خاصة و أن التناقضات في هذه المرحلة كانت شديدة و كان اعتقاد بعض أصحاب القرار بالخارجيّة البريطانيّة بأنّ التوازن بالمتوسط يكون عبر وجود توازن بأوروبا، و على هذا الأساس فانّ التناقضات المتوسطيّة تزامنت مع تناقضات أوروبية.

2- احتداد التناقضات الامبرياليّة الانجلو-فرنسيّة بأوروبا في فترة العشرينات:

أ- فشل "التوجه الأطلسي" داخل الحكومة الفرنسيّة و تصاعد التناقضات:

إنّ ازدياد تأثير انجلترا على حركات التحرر الوطني بالمغرب الأقصى و تونس بصفة خاصة وشمال إفريقيا و المنطقة العربية بصفة عامة لا يمكن فهمه إلاّ بوضعه في إطاره الدولي حيث عرفت هذه الفترة عدّة تغيرات لعلّ من أبرزها نهاية الوفاق الامبريالي الفرنسي الانجليزي الذي تواصل بين 1904 و 1918 ولقد تجسّم ذلك على العديد من المستويات منذ نهاية الحرب العالميّة الأولى إلى بداية فترة الثلاثينات كما برز ذلك من خلال طبيعة التطوّرات السياسيّة بفرنسا أو من خلال ردود فعل

---

[1] - يمكن الرجوع إلى: Journal officiel du 20 Décembre 1919
- في هذا العدد أعلن محمد الناصر باي بتاريخ 19 ديسمبر 1919 عن إلغاء اتفاقية 18 أكتوبر 1897 بين بريطانيا و تونس ، و مما ورد في هذا المرسوم نقتطف ما يلي"...انطلاقا من المعطيات التي تحصّلنا عليها من الخارجيّة الفرنسيّة و المتعلقة باتفاقهما حول إلغاء اتفاقيّة 1897 فإننا نعلن ما يلي: أن الاتفاقيات و المعاهدات السارية المفعول بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى و ايرلندا من جهة و فرنسا من جهة ثانية أصبحت سارية المفعول على تونس. أن حكومة جلالة الملك البريطاني تلتزم بعدم المطالبة لرعاياها و قناصلها بتونس أي حقوق أخرى أو امتيازات غير المتمتعين بها بفرنسا

[2] - يمكن الرجوع إلى : Marchat (Henry) : **op.cit**, p 82

التحالف الانجلو سكسوني الذي تدعّم من خلال مناهضة السياسة الفرنسيّة أوروبيا. فكيف ساهمت التحولات السياسيّة بفرنسا في تعميق هذه التناقضات؟

أن فترة العشرينات بفرنسا يعتبرها الكثير من المؤرّخين بأنها مثّلت العصر الذهبي للامبرياليّة الفرنسيّة[1] و بالفعل فانّ الفترة الممتدّة بين 1919 و 1932 كان الخط المميز لها هو هيمنة اليمين المحافظ على الحكم بفرنسا[2] باستثناء فترة حكم قصيرة حكم فيها التحالف اليساري بين 1924 و 1926 بقيادة هاريو[3] مع العلم أن اليمين الفرنسي سلك سياسة "قوميّة متطرّفة" ساهمت في تعميق عزلة فرنسا أوروبيا و دوليا بين 1922 و 1924 بصفة خاصة و كذلك بين 1926 و 1932 و لكن بدرجة اقل، ولعل ذلك تجسّم من خلال فشل ما سمّاه البعض "بالتيّار الأطلسي"داخل الحكومة الفرنسيّة[4] مما ساهم في احتداد تناقضه مع التحالف الانجلو سكسوني. فما المقصود بالتيّار الأطلسي و كيف ساهم تراجعه في تصاعد التناقضات بين فرنسا والتحالف الانجلو سكسوني؟

اثر الحرب العالميّة الأولى و أثناءها وجدت بفرنسا عدّة توجّهات على مستوى السياسة الدوليّة و من بينها نذكر التيّار الأطلسي والتيّار "الاستعماري" و تيّار أصحاب المشاريع الماليّة و الصناعيّة[5] ، فبالنسبة للأول فان من ابرز قادته نذكر جان موني[6] و كليمنتال[7] الذي كانت إستراتيجيته تقوم دوليا على المبادئ التالية:

- إنّ قيام سلم حقيقيّة و دائمة يستدعي تواصل الوفاق بين فرنسا و حلفائها و خصوصا بريطانيا والولايات المتحدة
- إنّ تواصل هذا الوفاق يستدعي من فرنسا تقديم تنازلات للحلف الانجلو سكسوني و ذلك من خلال انضمامها أو قبولها بالمبادئ العامة للتجارة الدوليّة المبنيّة على ما يسمّى بالباب المفتوح

---

1 - يمكن الرجوع إلى : Bouvier (J), Girault(R) et .Thobie(J) : **L'impérialisme à la Française 1914- 1960** ; **op.cit**; p152

2 - أن الفترة الممتدّة بين 1920 و 1931 هيمن على اغلب فتراتها اليمين، فأثناء فترة رئاسة اليميني الكسندر ميلرن للجمهوريّة بين 1920 و 1924 كانت الحكومة تحت سيطرة تحالف اليمين أيضا و بالرغم من نجاح تحالف اليسار في انتخابات 1924 و سيطرته على الحكومة بين 1924 و 1926 بقيادة هاريو لكن حكومته سقطت و كوّن اليميني بوانكري حكومة جديدة بين 1926 و 1929 بعدما كلفه رئيس الجمهوريّة اليميني قاستون دومارغ (1924- 1931)

3 - ادوارد هاريو: شخصيّة سياسية فرنسية عاش بين 1872 و 1957 تقلد عدة مناصب سياسيّة منها رئيس للحزب الاشتراكي الراديكالي(1919-1926 و 1931-1935 و 1945-1957) و كوّن حكومة تحالف اليساريين بين 1924 و 1926 حيث كان وزيرا أولا و للخارجيّة بين 1924 و 1925 حيث تمّ الاعتراف أثناء الفترة القصيرة لرئاسة الحكومة بالاتحاد السوفياتي و انسحب أيضا من الرور

4 - يمكن الرجوع إلى: Bouvier (J), Girault(R) et .Thobie(J) : **Ibid** ; p 150

5 - نفس المرجع السابق ص 150

6 - **موني جان**: شخصيّة سياسيّة فرنسية و اقتصادية عاش بين 1888 و 1979 كان من ابرز المساندين للتحالف مع بريطانيا اثر الحرب و كان أيضا من المهتمين بالنشاط الاقتصادي الخارجي (القسم البريطاني) و من ابرز مهندسي مشروع الاتحاد الأوروبي بين 1952 و 1955

7

كما تنادي بذلك الولايات المتّحدة و بريطانيا و هذا يعني ضرورة التخلي على سياسة "الحماية" أو على الأقل الالتزام بمبادئ التجارة الشريفة[1]

- يجب على فرنسا أن تساند التوجه الانجلو سكسوني الهادف إلى"عولمة المبادلات التجاريّة في المستقبل"[2]

- يجب إضعاف ألمانيا أو عزلها

و هكذا فانّ التيّار كان واقعيا و كان ضدّ التصادم مع انجلترا وفرنسا لكنّه تراجع تأثيره بين1919 و1921 على القرار السياسي الفرنسي[3] معلنا بذلك عن انتصار الخط "الكولنيالي" و كذلك تيّار أصحاب المصالح الماليّة و الصناعيّة و كلاهما يتفق على ضرورة دعم الإمبراطورية الفرنسيّة و جعل فرنسا القوّة الأولى بأوروبا مكان ألمانيا[4] و قد كان من ابرز رموز هذا التيّار بوانكري و مما يؤكّد ذلك انّه أثناء اندلاع الخلاف بين فرنسا و انجلترا حول سوريا بين 1919 و 1920 فانّ بوانكري عاتب كليمنصو بشدّة و اعتبره لا يعي حقيقة المسالة السوريّة عندما يطالب بضرورة التجاوب مع البريطانيين الذين عادوا إلى سياستهم التقليدية فمن جهة يدعمون مواقعهم و من جهة ثانية يتهمون سياستنا بأنها"توجهات امبرياليّة تقليديّة...يجب أن نكون حذرين تجاههم..."[5] . و تأكد ضغط أقصى اليمين على السياسة الخارجيّة من خلال مؤتمر كان في نوفمبر 1921 حول التعويضات، فبريان[6] الذي كان آنذاك وزيرا للخارجية كان أيضا من أنصار التوجه الأطلسي كان على وشك القبول بمقترحات لويد جورج حول المسالة الألمانية[7] لكن ضغوطات أقصى اليمين بالبرلمان و كذلك رئيس الجمهوريّة أفشلت هذا التوجه و هذا ما جعله يقدم استقالته لرئيس الجمهوريّة عند عودته في جانفي 1922[8] .

وهكذا فانّ التوجه الأطلسي داخل الحكومة الفرنسيّة انهار سنة 1922 تاركا المجال للتوجه القومي الراديكالي مما ساهم في مزيد تعميق التناقضات الامبريالية مع انجلترا و الولايات المتحدة، و بالفعل فانّ هذا التوجه عمل جاهدا على الخروج من الوصاية الانجلو سكسونيّة و جعل فرنسا أول قوّة قاريّة فساهم ذلك في احتداد الصراعات أوروبيا

---

[1] - نفس المرجع السابق ص150

[2] - نفس المرجع السابق ص150

[3] - نفس المرجع السابق ص150

[4] - نفس المرجع السابق ص 165

[5] - نفس المرجع السابق ص 169

[6] - بريان أرستيد : شخصية سياسية فرنسيّة ، عاش بين 1862 و 1932 تقلب في عدّة مناصب و منها خمسة و عشرين سنة مناصب وزاريّة خصوصا للخارجيّة من بينها بين 1926 و 1932 كان من ابرز المدافعين على ضرورة الوفاق مع ألمانيا حيث وقع اتفاق لوكارنو سنة 1925 و حصل على جائزة نوبل سنة 1926

[7] - - يمكن الرجوع إلى: Bouvier (J), Girault(R) et .Thobie(J) :L'impérialisme..., **op.cit** ; p178

[8] - يمكن الرجوع إلى : Milza (Pierre) : De Versailles , **op.cit** ; p 118

ب- مظاهر الصراع الفرنسي البريطاني أوروبيا:

إن مظاهر الصراع أوروبيا تجسّمت من خلال عدّة مستويات و بالخصوص الموقف من المسالة الألمانية و كذلك احتداد التنافس الانجلو فرنسي بأوروبا الوسطى و منطقة البلقان في المجال المالي و كذلك الخلافات حول مسالة النفط الذي كان تحت الهيمنة الانجليزية بصفة خاصة و بكامل أوروبا ، و في هذا السياق فانّ سياسة فرنسا الهادفة للخروج عن الوصاية الانجليزية ستصطدم بمعارضة انكليزية حادة [1] . فبالنسبة للمسالة الأولى كان التوجه العام المهيمن داخل فرنسا يتمثل في ضرورة إضعاف ألمانيا و إثقال كاهلها ماليا و تفكيكها حتى لا تشكل خطرا في المستقبل على فرنسا وحتى تتمكن هذه الأخيرة من أن تصبح القوّة الأولى اقتصاديا و عسكريا بأوروبا القاريّة لكن هذا التوجه اصطدم بمعارضة شديدة أنقلو أمريكية جعلت أعضاء الوفد الفرنسي بقيادة كليمنصو يعلنون ، أثناء مؤتمر الصلح بفرساي" صدمتهم من التوجهات الانجليزية المناهضة لفرنسا"[2] و التي برزت على المستويات التالية:

- رفض لويد جورج[3] رئيس البعثة الانجليزية بمؤتمر الصلح طلب فرنسا السيطرة على منطقة رينانيا أو تكوين دولة مستقلة بهذه المنطقة تكون تحت وصاية فرنسا
- المساهمة الفعّالة للتحالف الانجلو سكسوني في إعادة بناء الاقتصاد الألماني وذلك عن طريق رجال المال و الصناعة الانقليز و الأمريكيين بينما تكفل رجال السياسة بالتصدّي للمشاريع العسكريّة و السياسيّة.و انطلاقا من هذه التناقضات فان ممثل بريطانيا العظمى بلجنة التعويضات، وأثناء اجتماعها يوم 26 ديسمبر 1922 للنظر في مسالة تأخر ألمانيا مدّة أسبوعين عن التاريخ المحدد لدفعها فانّ فرنسا أعلنت أثناء هذا الاجتماع عزمها السيطرة على منطقة الرور بموافقة بلجيكية و ايطاليّة بينما أعلنت انجلترا رفضها ذلك[4]، وبالفعل هذا ما حصل في 11 جانفي 1923 حيث قامت فرنسا بالهيمنة على المنطقة عسكريا مثيرة بذلك تنديدا و سخطا بريطانيّا و أمريكيا سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي[5] و كل ذلك ساهم في تعميق الخلافات سواء على المستوى الأوروبي أو المتوسطي فقرّرت انجلترا التصدي بحزم لفرنسا سواء على المستوى المتوسطي كما رأينا ذلك سابقا أو على المستوى الأوروبي حيث تجسّم ذلك أيضا على العديد من المستويات الأخرى مثل :

---

[1] - يمكن الرجوع إلى: Bouvier (J), Girault(R) et .Thobie(J) : **op.cit**; p181

[2] -يمكن الرجوع إلى : Milza (Pierre) : Dr Versailles… … …, **op.cit,** pp 79-80

[3] -لويد جورج: رجل سياسة انقليزي عاش بين 1863 و 1945 يمثّل الجناح اليساري داخل الحزب الليبرالي الانكليزي تقلب في العديد من المناصب السياسيّة من بينها وزير الماليّة بين 1908 و 1915 ثم رئيس الوزراء لحكومة الوفاق الوطني بين 1916 و 1922(تكونت من المحافظين و الليبراليين) قام بدور بارز في مؤتمر فرساي و اعترف باستقلال حكومة ايرلندا سنة 1921

[4] - يمكن الرجوع إلى : Milza (Pierre) :**Ibid**; p118

[5] - **نفس المرجع السابق**، ص119

- قرار بريطانيا العظمى في جويلية 1922 الانضمام للموقف الأمريكي فيما يخص مطالبة فرنسا بضرورة إرجاع القروض التي تحصّلت عليها سابقا و خصوصا أثناء الحرب[1]

- المزيد من إضعاف الفرنك الفرنسي و ذلك عن طريق المضاربة الماليّة من قبل بريطانيا العظمى و الولايات المتحدة تجاه الفرنك و هذا ما أكد عليه ممثل الخزانة البريطانيّة"أتونايمز" بقوله:"...إن الطريقة الوحيدة القادرة على جعل فرنسا تسلك سياسة مرنة تجاه التعويضات المفروضة على ألمانيا...تكون من خلال مساهمتنا في مزيد انهيار الفرنك...فيجعل ذلك الفرنسيين يفقدون ثقتهم في بنوك الإيداع الفرنسية و كذلك صناديق الادّخار مما يضعف فرنسا ماليا فتخضع لتوجيهاتنا.."[2]. و بالفعل فان الفرنك الفرنسي شهد انهيارا سريع ا بين 1920 و 1924 بالمقارنة مع الجنيه الإسترليني[3] ، و لقد ارتبط ذلك بعدّة عوامل منها المضاربة الانجليزية تجاه الفرنك كما أكّد ذلك العديد من خبراء الاقتصاد و المال . و هكذا فانّ التناقضات الامبريالية الانجلو أمريكية كانت على العديد من الجبهات الاقتصاديّة و الإستراتيجية ، و في هذا السياق بالذات أيضا خاضت انجلترا حربا شرسة بأوروبا الوسطى و الشرقيّة ضدّ فرنسا بواسطة بنك انجلترا، و هذا ما أكد عليه احد الخبراء الفرنسيين في المجال المالي "كيزني"[4] سنة 1928 بعد زيارته لرومانيا حيث قدّم تقريرا للحكومة الفرنسية و ممّا ورد فيه نقتطف ما يلي:"..أن انجلترا تقوم بالمؤامرات عن طريق بنوكها لتمنعنا من إن يكون لنا موقع بهذا البلد...و سلك نفس السياسة، بالعديد من البلدان الأخرى مثل النمسا، المجر، بلجيكا، يوغسلافيا...إنّ هذه الامبرياليّة الماليّة الانجليزيّة تسعى لضرب نفوذنا بهذه المنطقة..."[5] و أضاف التقرير"...إن انجلترا قبل الحرب العالميّة الأولى كان اهتمامها على المستوى المالي بأوروبا القاريّة ضعيفا ...حيث كانت ترتكز على إمبراطوريتها و القارة الأمريكية...حاليا فانّ البنوك الانجليزية بقيادة روتشيلد[6] تحاول إزاحتنا من يوغسلافيا و كل مشاريعنا بأوروبا الشرقيّة تصطدم بمنافستها..."[7]

---

1 - نفس المرجع السابق، ص119

2 - - يمكن الرجوع إلى: Bouvier (J), Girault(R) et .Thobie(J) : L'impérialisme ...., **op.cit**; p205

3 - قيمة الفرنك بالمقارنة مع الجنيه الإسترليني تراوحت بين 52 و 54 فرنكا سنة 1920 و 1921 أما سنة 1926 فانّ الفرنك انهار تماما و أصبح الجنيه الإسترليني يساوي حوالي 122 فرنكا: يمكن الرجوع إلى: Milza (Pierre): De Versailles **op.cit**; pp 57-58

4 - **كيزني**: خبير في الشؤون الاقتصاديّة، عيّن في أوت 1926 مدير الدراسات الماليّة ببنك فرنسا

5 -- يمكن الرجوع إلى: Bouvier (J), Girault(R) et .Thobie(J) :L'impérialisme **....,Ibid** ; p 209

6 - **روتشيلد ليونال**: يعتبر من ابرز رجال المال بانقلترا عاش بين 1888 و 1937 و كان يقدّم قروضا للدولة الانجليزية و للخارج من بينها فرنسا و كان أيضا من ابرز مساندي الحركة الصهيونيّة حيث دفع ببريطانيا إلى إعلان وعد بلفور في 2 نوفمبر 1917 مع العلم أن قسما من عائلة روتشيلد وجد بفرنسا و من بينهم ادوارد روتشيلد(1868- 1949) حيث قام بدور بارز في المساهمة في عدم استقرار الفرنك في عهد بوانكري

7 -- يمكن الرجوع إلى: Bouvier (J), Girault(R) et.Thobie(J) :**Ibid** p 211

و هكذا فانّ التنافس الامبريالي الانجلو فرنسي في ميدان الاقتصاد و المال احتدّ في فترة العشرينات و أصبح إحدى السمات الأساسية للعلاقات الدوليّة و لقد تزامن ذلك مع زيادة توطد التحالف الانجلو سكسوني، مع العلم أن هذه التناقضات لم تقتصر على هذا المجال بل شملت أيضا التوجهات الاقتصاديّة ففي الوقت الذي دعّمت فيه فرنسا سياستها الحمائيّة سواء بالإمبراطورية أو بالمترو بول[1] و خصوصا اثر أزمة 1921 الاقتصاديّة فإن الامبرياليّة الأمريكية و في وفاق مع انجلترا كانت تدعو إلى سياسة الباب المفتوح ورفع الحواجز عن حرية التجارة و ضرورة الحد أيضا من تدخّل الدولة[2]، وفي هذا السياق لا بدّ من الإشارة إلى أنّ إحدى خاصيات الامبرياليّة الانجليزية هي المحافظة على التجارة الحرّة طيلة الفترة الممتدّة بين منتصف القرن التاسع عشر و 1932[3] ، و هذا ما جعل البعض يسميها "امبرياليّة التبادل الحر" و ذلك حتّى أثناء أوج انتصار التوجه الامبريالي بقيادة المحافظين بين 1885 و 1902[4] أو أثناء سيطرتهم على السلطة أثناء اغلب فترات العشرينات[5] ، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن تسلك بريطانيا العظمى سياسة "ليبراليّة" بالمستعمرات تجسّمت من خلال تقديم العديد من التنازلات و خلق مؤسسات لمرحلة الاستعمار الجديد مثل الكومنولث بينما حافظت فرنسا على سياستها التقليديّة، و في هذا السياق أيضا تندرج مبادئ ولسن الأربعة عشر حول تقرير المصير باعتبار أن الاستعمار المباشر هو شكل من أشكال احتكار الأسواق ويتناقض مع سياسة الباب المفتوح، و بالفعل فانّ هذه القضيّة الخلافيّة شكلت إحدى التناقضات بين التحالف الانجلو سكسوني منذ بداية العشرينات إلى بداية فترة الثلاثينات[6] أوروبيا و عالميا لكن التنافس لم يقتصر على هذه المسالة في الميدان الاقتصادي بل أيضا في ميدان النفط حيث كان الاحتكار شبه مطلق للأسواق الأوروبية وبدرجة أولى لانجلترا و بدرجة اقل للولايات المتحدة[7] و في إطار التوجهات القوميّة لليمين الفرنسي بقيادة بوانكري بين 1920و 1924، فانّه حاول الخروج من الوصاية الانجلو أمريكية و ذلك من خلال تكوين الشركة الفرنسيّة للنفطC.F.P في فترة العشرينات بدعم كبير من الدولة و منع الشركات الأجنبية من توزيع النفط بفرنسا لكن ذلك أثار احتجاج التحالف الانجلو سكسوني الذي قام بالضغط على فرنسا وأجبرها سنة 1928 على إصدار قرار في مارس 1928 ألغى هيمنة الدولة على هذا القطاع و سمح

---

1 - يمكن الرجوع إلى : Milza (Pierre):Dr Verailles… … … …, **op.cit**; p 119

2 -يمكن الرجوع إلى: Bouvier(J), Girault(R) et.Thobie(J) : **op.cit**; p212

3 - يمكن الرجوع إلى: Marx (Roland) : **L'Angleterre de 1914 à 1945 ; op.cit**; p92

4 - إن هذه الفترة سواء في عهد سالسبوري أو بالفور تمكن أثناءها المحافظون من التحالف مع الليبراليين الوحدويين من الهيمنة على السلطة بين 1895 و 1905 و مثّل ذلك أوج التوجه الامبريالي الانكليزي ثمّ بعد ذلك بقي في المعارضة بين 1906 و 1922

5 - عاد المحافظون إلى السلطة في انتخابات 1922 و سيطروا على السلطة إلى حدود 1945 باستثناء فترتين قصيرتين حكم فيهما حزب العمّال 1923-1924 و 1929-1931 و قاد المحافظين أثناء هذه الفترات برنارلو 1922-1923 و ستانلي مالدوين 1923-1937 و شامبرلن1937-1940

6 - - يمكن الرجوع إلى: Bauvier(J), Girault(R) et.Thobie(J) : **op.cit**; p213

7 - **نفس المرجع السابق** ص 215

للشركات الأجنبية و بالخصوص الانجلو سكسونيّة بالاستثمار في هذا المجال و احتلال موقع مميز في مجال النفط بفرنسا و مستعمراتها. فهل هذا يعني خضوع فرنسا للسياسة الانجلو أمريكية؟

بالفعل إنّ السياسة "القوميّة المتطرّفة" لليمين الفرنسي طيلة اغلب فترة العشرينات كانت فاشلة بالخصوص على المستوى الخارجي و تمكّن التحالف الانجلو أمريكي من جعلها تخضع بصفة تدريجية لجزء كبير من مطالبه على العديد من المستويات و تجسّم ذلك من خلال ما يلي:

- اقتصاديا: منذ 1924 تراجعت فرنسا عن بعض التوجهات و ذلك من خلال إعلان جاك سيدرو المدير المساعد للشؤون التجاريّة بالخارجيّة الفرنسيّة عن بداية سياسة اقتصاديّة جديدة مبررا ذلك بعدم قدرة فرنسا على الصمود أمام الضغوط الانجلو أمريكية ومما ورد في هذا الإعلان نقتطف ما يلي"...إنّ أوضاعنا الماليّة و ديوننا الخارجيّة تجعلنا شديدي الارتباط بالسوق الانجلو أمريكية مع العلم أن مفتاح الوول ستريت يوجد بلندن..."[1] وبالفعل فانّ سياسة بوانكري فشلت ولعل الأزمة الماليّة كانت إحدى المؤشّرات الدالة على ذلك ، فبالرغم من احتلال منطقة الرور فانّ الأوضاع لم تتحسّن و تواصل انهيار الفرنك ولإعادة التوازن المالي لا بدّ من الحصول على قروض من الولايات المتحدة و لكن ذلك غير ممكن إلا بموافقة لندن و بالفعل قرّرت فرنسا طلب قرض من بنك مورغن[2] الأمريكي في 1924 فاستغلّ رجال السياسة الانجلو أمريكيين ذلك وفرضوا على فرنسا تنازلات عاجلة من خلال اجتماع لجنة التعويضات بقيادة احد رجال المال الأمريكي دافوس[3] و القبول ببعض المطالب حول ألمانيا و من خلال أيضا قرار الانسحاب من رينانيا[4] لاحقا، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن تسقط حكومة بوانكري و ينجح تحالف اليسار بقيادة هاريو بين 1924 و1926 الذي شهدت فترة حكمه القصيرة انفراجا نسبيا على مستوى علاقة فرنسا مع الولايات المتحدة و انجلترا[5] ، و لكن هذه التناقضات سرعان ما عادت من جديد منذ أواخر 1926 خصوصا حول مسألة طنجة و في هذا السياق بالذات لا بدّ من التأكيد أيضا أن حكومة بوانكري خضعت أيضا للضغوط الانجليزية بمنطقة شمال إفريقيا و تجسّمت من خلال ما يلي:

---

[1] Milza (Pierre):De Versailles ... ..., **op.cit**.pp119-120

[2] - من ابرز المؤسسات الماليّة مع العلم أن عائلة مورغن عموما كانت تهيمن على العديد من البنوك و من بينهم مورغن جون بيبرون الذي عاش بين 1867 و 1943 و ساعد الحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى أما بالنسبة لمورغن،أن ابنته فلقد استعملت جزءا كبيرا من ثروتها لمساعدة المحاربين القدامى المحاربين الفرنسيين أثناء الحرب الأولى و الثانية

[3] - **دافوس شارل** : رجل سياسة و مال أمريكي عاش بين 1865 و 1951 عيّن كخبير لجنة التعويضات للحرب العالميّة الأولى سنة 1923 هو صاحب مشروع سمّي بمخطط دافوس حيث كان وراء صياغته بتعاون مع بريطانيا العظمى سنة 1923 حيث حذف من التعويضات و سهّل عمليّة إرجاعها حتى يحدث توازنا على مستوى الاقتصاد الألماني و عدّل هذا المشروع عن طريق مخطط يانغ سنة 1930

[4] - يمكن الرجوع إلى: Milza (Pierre): **Ibid** ... ., p120

[5] - **نفس المرجع السابق** ص 121

- قبولها بالمطالب الانجليزية حول ضرورة التراجع حول مسالة مرسومي التجنيس بالمغرب الأقصى و تونس اللذان أعلنتهما فرنسا في نوفمبر 1921 خاصة بعدما تمكنت انجلترا من عرض القضيّة على محكمة العدل الدوليّة بلاهاي سنة 1923 و ربحت القضيّة
- القبول بالمطالب الانجليزية بطنجة و ذلك من خلال المفاوضات التي تواصلت طيلة الفترة 1922-1923 حيث تمّت صياغة هذا القانون الأساسي أثناء مؤتمر عقد بباريس من 25 أكتوبر إلى 2 ديسمبر1923 و تمّت المصادقة عليه بلندن في 14 ماي 1924[1] ودخل حيز التنفيذ في 1 ماي 1925.

و هكذا فانّ التناقضات كانت عديدة و متنوعة بين انجلترا و فرنسا سواء بأوروبا أو بالمتوسط و لقد استعملت الأولى خلافاتها مع فرنسا بشمال إفريقيا للضغط عليها أوروبيا، فهل كان صدفة أن تشن الدبلوماسية الانجليزية حملة شرسة بين 1922 و 1924 على سياسة فرنسا بتونس و المغرب الأقصى حول التجنيس وكذلك بطنجة بين 1923و 1924؟ و ذلك في وقت تمكنت فيه من إعادة بناء التحالف المتوسطي المناهض للسياسة الفرنسيّة بالمتوسط و كان ذلك منذ 1924 و ذلك على غرار ما وقع سنة 1887، مع العلم أن هذه المرّة تكونت من ايطاليا و اسبانيا و انجلترا و البرتغال مما يقوده إلى استنتاج مفاده أن تطور الأحداث بالمسارين المتوسطي و الأوروبي كانا شديدي الارتباط، فانجلترا كانت مصرّة على منع فرنسا بكل الوسائل من تحقيق طموحاتها بأوروبا و بالمتوسط ، و بالتالي استعملت خلافاتها مع فرنسا بشمال إفريقيا لفرض تنازلات بأوروبا و بالفعل هذا ما أكد عليه السيد اير كراوي Eyre,Crowe كاتب الدولة المساعد للشؤون الخارجيّة البريطانيّة لسفير بلجيكا بلندن في جوان 1922 و مما ذكره نقتطف ما يلي:" أن تصعيدنا بتونس والمغرب و بالشرق الأوسط من بين ما يهدف إليه إجبار فرنسا على تنازلات في مسالة التعويضات ..."[2] ، و هذا ما أكد عليه ملاحظ بلجيكي في جانفي 1922 بقوله:"...أن الضمانة الانجليزية حول الراين لن تتواصل طويلا ما لم يقع اتفاق انكليزي فرنسي حول طنجة ..."[3] و بالفعل فانّ انجلترا تراجعت عنها قبل احتلال فرنسا للرور و لم تعود إليها إلاّ بعد توقيع اتفاق لوكارنو سنة 1926 أي بعد فترة قصيرة من دخول اتفاق طنجة حيز التطبيق سنة 1925[4]. و هكذا فانّ التناقضات الامبرياليّة الفرنسيّة الانجليزية عالميا و متوسطيا ومن

---

[1] - إنّ القانون الأساسي لطنجة الذي تمّ توقيعه بلندن في 14 ماي 1924 من قبل انكلترا و فرنسا لم يتجاوز بعض الأشهر و بعد الاستجابة لبعض مطالبها انضمت إلى الاتفاق لكن ايطاليا و الولايات المتحدة رفضتا الانضمام إليه أثناء فترات متباينة . يمكن الرجوع إلى:

-.Miege (J.L) : **L'arierre plan diplomatique** ; **op.cit**, p 225-226

[2] - نفس المرجع السابق ، ص 226

[3] - نفس المرجع السابق ، ص 227

[4] -- نفس المرجع السابق ، ص 227

بينها منطقة شمال إفريقيا و خصوصا المغرب الأقصى و تونس كانت حادّة و لقد تزامنت مع تصاعد النشاط الوطني في بداية العشرينات بدرجة أولى بالمغرب الأقصى و تونس بدرجة ثانية . فهل استغلّت القوى الوطنيّة هذه التناقضات ؟ و هل الاتهامات الفرنسيّة بوجود عناصر بريطانية تقف وراء المؤامرات التي تحاك ضدّ شمال إفريقيا صحيحة؟خاصة و أن السياسة البريطانيّة كانت أكثر انفتاحا تجاه المستعمرات و ذلك من خلال تقديمه العديد من التنازلات سواء بمستعمرات التوطين[1] أو بالمستعمرات التابعة للتاج البريطاني وذلك في وقت دعّمت فيه فرنسا توجهها اليميني التوطيني الكولونيالي المبني على سياسة الاندماج ، و هذا ما جعل بعض الوطنيين يتأثرون بالسياسة الانجليزية . و قبل دراسة ذلك سنحاول سريعا المقارنة بين السياسة الانجليزية و الفرنسيّة في المستعمرات في فترة العشرينات

3- المرونة الانجليزية بالمستعمرات و التحجّر الفرنسي و تأثيره على النشاط الوطني بتونس و المغرب الأقصى:

إن دراسة تاريخ المنطقة العربيّة بصفة عامة و منطقة المغرب العربي بصفة خاصة تثير انتباه الدارس لأحدى الإشكاليات الأساسية للتاريخ العربي الحديث و المعاصر و هي العلاقة الخصوصيّة التي كانت بين بريطانيا العظمى و الارستقراطيات و النخب العربيّة التقليديّة منذ القرن التاسع عشر إلى 1945، حيث راوحت هذه العلاقة بين التحالف والتعاطف و أحيانا أخرى بين التصادم والاختلاف ، و يمكن أن نشير في هذا الإطار إلى العلاقة الوطيدة مثلا بين شيوخ الأزهر و بريطانيا حيث وقع اتهامهم و على رأسهم محمد عبده و كذلك الطهطاوي بأنهم عرّابو السياسة الانجليزية بالمنطقة[2] و أحيانا أخرى بأنّهم أبواق دعاية وأعضاء بالمخابرات الانجليزية[3] و حدث نفس الشيء مع الحركة السنوسيّة[4] بليبيا و خصوصا بين أواخر القرن التاسع عشر و 1916[1] و كذلك بين 1939و 1948

---

[1] - أطلقت هذه التسمية على المستعمرات ذات الكثافة التو طينية الانجليزية مثل كندا استراليا زيلندا الجديدة و هي التي حصلت مبكرا على استقلالها و حكم ذاتي ذو صلاحيات واسعة بالنسبة للبعض من القرن التاسع عشر مثل كندا و استراليا ..و اغلبها شاركت في مؤتمر الصلح كدول مستقلة

[2] - إنّ مصالح المخابرات الفرنسيّة بالمغرب مما ذكرته في هذا المجال نذكر:" إنّ الشيخ الطهطاوي يعتبر المعلّم الكبير للدعاية الانجليزية ...في العالم الإسلامي...إنه يقف وراء كلّ المؤتمرات ذات السّمة الإسلامية...و هو يعمل على التغلغل في الأوساط البرجوازيّة و يهاجم السياسة الفرنسيّة...كان على صلة بزعيم الزاوية الدرقاويّة..."

- تقرير للمخابرات الفرنسيّة بالمغرب بتاريخ 29 سبتمبر(يوليوز)1927: ورد بكتاب : أوقيد(جورج) : **اليسار الفرنسي و الحركة الوطنيّة المغربيّة 1905 - 1955**، دار تويقال للنشر ، الدار البيضاء 1988، ص 32

[3] - **نفس المرجع السابق** ، ص33

[4] - **الحركة السنوسيّة**: نشأت سنة 1827 و يعتبر محمّد علي السنوسي(1827- 1859) مؤسسها الأول و هو من أصل جزائري و هي حركة إصلاح تعتبر نفسها من أصل شريف أسّستها الطريقة السنوسيّة الأولى بالحجاز سنة 1840 ثمّ غادرت المنطقة إلى ليبيا و تحديدا واحة سيبة و الجبل الأخضر أيّن كوّنت الزاوية الخضراء في 1843 ثمّ نقلت مركزها إلى الجنوب نظرا لأهميتها الإستراتيجية على مستوى التجارة الصحراويّة ثمّ بعد ذلك نقلته إلى الكفرة ممّا مكنها من نشر الدعوة بعدّة مناطق افريقيّة مثل تشاد و أصبحت منذ أواخر القرن التاسع عشر قوّة سعت القوى الدوليّة إلى التحالف معها و من بينها انكلترا التي في إطار صراعها مع فرنسا في إفريقيا ربطت علاقات وطيدة مع انكلترا و تواصلت بعد 1912 إلى حدود 1915 ، ثمّ ستعود في العشرينات و خصوصا قبل الحرب العالميّة الثانية و أثناءها

حيث كانت علاقتهم وطيدة ببريطانيا العظمى وكانت علاقتهم أيضا وطيدة بالحركة الوهّابيّة و آل سعود منذ بداية العشرينات من القرن العشرين بالخصوص[2] و ذلك على غرار ما وقع أيضا مع الشريف حسين و قادة الثورة العربيّة بين 1916 و 1920[3]، و هكذا فانّ التأثير الانجليزي كان حاضرا في كل المناطق بدون استثناء بما في ذلك منطقة المغرب العربي، فبالإضافة إلى الحركة السنوسيّة فانّ بريطانيا العظمى و انطلاقا من أنّها كانت مركز العلاقات الدوليّة منذ بداية القرن التاسع عشر إلى نهاية الحرب العالميّة الثانية و نظرا لأنّ مسألة الهيمنة بالمتوسط كانت إحدى المبادئ الأساسيّة القارّة لكل السياسيين سواء المحافظين أو الليبراليين بين أواخر القرن التاسع عشر و نهاية الحرب العالميّة الثانية، خاصة بعدما تدعّم هذا النفوذ اثر الحرب الأولى و أصبحت أوّل قوّة متوسطيّة[4] ، فلا غرابة إذن في ظل كل هذه التطورات أن تراقب عن كثب كل ما يجري بالمستعمرات الفرنسيّة و أن يحاول الوطنيون بهذه المناطق استغلال التناقضات الفرنسيّة الانجليزية في إطار نضالهم للانعتاق من الهيمنة الفرنسيّة ، مع العلم أنّ الوطنيين بالمغرب العربي حاولوا استغلال هذه التناقضات كلّما كان ذلك ممكنا منذ فترة مبكّرة كما حدث مع الأمير عبد القادر[5] حيث حصل على عدّة معونات انكليزية أثناء مقاومته للوجود الفرنسي و مما ورد في إحدى هذه الدراسات حول هذه المسألة نقتطف ما يلي:"...فأثناء كفاحه و مقاومته للاستعمار الفرنسي بالجزائر راسل الملك الانجليزي و حكومته عن طريق قناصلها بطنجة و مدريد و عرض عليها أن يمنحها ميناء تنس أو غيره لاستثماره مقابل حصوله على الأسلحة و الذخائر الحربيّة ....و فعل ذلك مع الحكومة الأمريكية..."[6] كما أكّدت أيضا دراسات أخرى على حصوله على معونات انكليزية خصوصا من الأسلحة و مما ورد فيها نذكر:".. كما أن عدّة بواخر انكليزية قدمت عدّة مرّات إلى ساحل كيدانة الصحراوي و أنزلت لصالح الأمير عبد القادر خلال شهري أكتوبر و نوفمبر 1847 شحنات من المدافع و البنادق و البطاريات و بعض قطع مدافع رمي

---

[1] - يمكن الرجوع إلى : Raphael(Durand) : Le problème de Tanger... ... ..., **op.cit, pp 116-117**
Hauranie (Albert) : **Arabic thought in the liberal Age, 1798-1938** : London Oxford University, Presses, 1962 p188

[2] - **نفس المرجع السابق** ،ص102

[3] - قلعجي(قدري): **الثورة العربية الكبرى 1916-1925**، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت لبنان 1994

[4] - يمكن الرجوع إلى:Miege (J.L) : L'arrière... ... ..., **op.cit**, p221.- -

[5] - **الأمير عبد القادر** من ابرز زعماء المقاومة بالجزائر: عاش بين 1807 و 1883 تزعّم المقاومة بين 1832 و 23 ديسمبر 1847 سيطر على مجال شاسع بعد مبايعته أميرا سنة 1832 من قبائل عساكر و هيمن أيضا على جزء كبير من وهران اجبر الحاكم الفرنسي على الاعتراف بسلطته في فيفري لكن سرعان ما اندلعت المقاومة ضدّ فرنسا من جديد في 26 جوان 1835 و اجبر الجنرال" **بوقود**" على الاعتراف بسلطته على على جزء هام من وهران و الجزائر عن طريق اتفاقيّة 30 ماي 1837 لكن الحرب عادت من جديد سنة 1839 و انتهت بهزيمة الامير عبد القادر في 23 ديسمبر 1847 حيث تمّ نفيه إلى فرنسا إلى حدود 1852 تاريخ إطلاق سراحه من قبل نابليون الثالث حيث هاجر إلى القسطنطينية ثمّ دمشق أين توفي سنة 1883

[6] - يمكن الرجوع إلى الدراسات التالية : - التميمي (عبد الجليل): **بحوث و وثائق في التاريخ المغربي، تونس، الجزائر و ليبيا 1816- 1871** ؛ تونس، الدار التونسيّة للنشر، مارس 1972، ص 358
- سعد الله (أبو القاسم): **اتصال عبد القادر بالبريطانيّين و الأمريكيين**: مقالة وردت بمجلة "تاريخ و حضارة المغرب" عـ13ـدد، الجزائر جانفي 1976، ص 19-39

الميدان...و لقد لعب سان ليجير قرانفيل و جون دريموند هاي الكاتب الخاص للقنصل البريطاني ، دورا في هذه المساعدة"[1] مع العلم و أن الأمير عبد القادر حتى بعد هزيمته بقيت علاقته وطيدة ببريطانيا العظمى و قام بزيارتها في 1869[2]، و هكذا فانّه يمكننا القول بانّ هذه العلاقة التي بدأت بصفة مبكّرة بالوطنيين و النخب المحليّة بكل المنطقة العربيّة تدعّمت في فترة العشرينات من القرن العشرين سواء من خلال العلاقات و الاتصالات بين بريطانيا العظمى و عبد الكريم الخطابي أو تأثير حركة الانفتاح الانجليزي بمستعمراتها على الوطنيين بـ... كما حدث ذلك بتونس في فترة العشرينات حيث طالب الوطنيون بإصلاحات على الطريقة الانجليزية كما سنرى ذلك لاحقا ، و بصفة عامة يمكننا القول أن انجلترا كانت لها العديد من التأثيرات المباشرة و غير المباشرة على الوطنيين بالمغرب العربي الذين تأثر الكثير منهم بالانفتاح الانجليزي بالمستعمرات بصفة عامة و الذي قابله تحجّر وانغلاق فرنسي غير مسبوق. فكيف تجسّمت هذه التناقضات بالمستعمرات بين كلّ من بريطانيا العظمى و فرنسا ؟

إنّ العديد من الدراسات التي قارنت بين انجلترا و فرنسا أكدت أنها كانت سباقة على مستوى سياستها الليبراليّة بالمستعمرات بالمقارنة مع فرنسا و لقد تمّ تفسير ذلك بسرعة التحولات الاقتصادية حيث سبقت انجلترا فرنسا على مستوى الثورة الصناعيّة بحوالي ربع قرن[3] و تجسّمت هذه السياسة الليبراليّة من خلال ما يلي:

– ناهضت انجلترا بصفة مبكّرة العبوديّة و حاربتها منذ 1807 تاريخ إلغاءها،أما إدماجهم فكان بداية من سنة 1833 و هذا ما جعلها تكون زعيمة الدول المناهضة للاستعباد أثناء القرن التاسع عشر ، أما فرنسا فان قرار إلغاء العبوديّة لم يعلن إلا سنة 1815 ، أما بالنسبة لإدماجهم فكان ذلك بداية من سنة 1848[4] و نفس الشيء بالنسبة للعمل الشاق الذي لم يلغ بالمستعمرات الفرنسية إلا سنة 1948 ، أما بالمستعمرات الانجليزية فالغي قبل ذلك بكثير[5] . و لقد تزامنت أيضا هذه التحولات مع سياسة استعماريّة أكثر مرونة و ليبراليّة و ذكاء جعلتها لا تواجه أوضاعا دراميّة مثلما حدث مع فرنسا بالعديد من المستعمرات مثل الجزائر بين 1954 و 1962 و كارثة ديان بيان فو بالهند الصينية سنة 1954 و بالفعل فانّ المرونة والذكاء الانجليزيين في إدارة المستعمرات كان محلّ تنويه حتى من

---

1 - يمكن الرجوع إلى: Casse- Brissac (Philippe de) : **Les Rapports de la France avec le Maroc , op.cit, p156**

2 - بوعزيز (يحي): **الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري**، الدار العربيّة للكتاب ، الشركة التونسيّة للنشر و التوزيع ص 179

3 - Bedarida (François) : **Histoire de la Grande Bretagne** ; Larousse ; Paris 6 ;pp99-100

4 - يمكن الرجوع إلى: - Davidson (Basil) : **L'Afrique au 20e Siécle** ; Editions ; J.A, Paris 1979 ; p88

5 - **نفس المرجع السابق** ص89

قبل بعض المفكرين الفرنسيين و من بينهم سورال الذي يقول في هذا السياق"...أن التأثير العالمي لانجلترا يبرز من خلال طريقة تعاملها مع المستعمرات...لقد كانت حكيمة في إدارتها و تركت العديد من الحريّات و قدّمت العديد من التنازلات بصفة تدريجيّة..."[1] . فكيف و متى تبلورت هذه السياسة ؟ و ماهي خصوصياتها؟

إنّ هذه السياسة قام ببلورتها التيّار الليبرالي منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث كان معاديا للإمبراطورية و يعتبرونها حملا ثقيلا على انجلترا و البعض الآخر اعتبرها بمثابة حجر الطاعون[2] ، فلا غرابة في ظلّ هذه الظروف أن يعلن سنة 1867 عمّا يسمى بقانون شمال أمريكا الذي أعلن عن إعطاء كندا التي كانت جزء من الإمبراطورية الانجليزية مرتبة "الدومنيون"[3] معلنة بذلك عن أول خطوة في تأسيس الكومنولث[4] و بالرغم من تعطّل هذا المسار الليبرالي بين أواخر القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين ، فانّه عاد من جديد اثر ذلك و تدعّم أكثر بالعديد من القرارات حيث انضمّت العديد من المستعمرات لهذا الهيكل مثل استراليا منذ 1901 و جنوب إفريقيا منذ 1910، شهد هذا الهيكل تحولات سريعة و بالخصوص اثر المؤتمر الامبريالي لسنة 1926 والذي تبنّى وعد بلفور الذي قامت بصياغته لجنة خاصة و الذي من أهم ما أعلنه أنّ الدول التابعة للدومينيون مستقلة في إطار الإمبراطورية و تجسّم ذلك من خلال حضورها مؤتمر فرساي سنة 1919 و دخولها لعصبة الأمم[5] ، لكن هذه السياسة كانت بالخصوص بالمستعمرات ذات المستوطنين الأوروبيين لكن حتّى بالمناطق التي كانت تابعة لوزارة المستعمرات و للتاج البريطاني مثل الهند و مصر و العراق و نيجيريا ، فانّ سياسة الاستعمار الانجليزي تجاهها كانت أكثر ليبراليّة و انفتاحا من سياسة الإدماج التي كانت متبعة من قبل فرنسا. فكيف تجسّمت هذه الليبرالية الانجليزية؟

---

[1] - يمكن الرجوع إلى: Cahu (Raymond) : **Comment l'Angleterre gouverne ses Colonies** ; Librairie de la société de recueil, Serey, Paris 1910,p124

[2] - لينين: **الامبرياليّة أعلى مراحل الرأسماليّة؛ مرجع سبق ذكره،** ص 46

[3] - **الدومينيون**: يقصد بذلك دولة مستقلة سياسيا في إطار الإمبراطورية الانجليزية و أوّل من حصلت على هذا الوضع كندا سنة 1867 ثمّ استراليا سنة1901 و زيلندا الجديدة سنة 1907 ثمّ جنوب إفريقيا سنة 1910 و ايرلندا سنة 1921 لكن إلى حدود 1947 كانت كلّ دولة توجد ضمكن الوضعيّة تعلن ولاءها للتاج البريطاني مع العلم أن استقلاليّة كلّ دولة تدعّمت بين الحربين

[4] - **الكومنولث** : مصطلح استعمل لأول مرّة من قبل اللورد روزبري، أما على مستوى الوثائق الرسميّة فقد استعمل لأوّل مرّة سنة 1924 يقصد بذلك مجموعة دول موالية للتاج البريطاني و تبلورت بالخصوص منذ بداية القرن العشرين على المستوى الاقتصادي، في إطار تطبيق مبادئ آدم سميث الليبراليّة ألغيت القوانين التي كانت تمنع حريّة التجارة بالمستعمرات و إقامة صناعات بها بين 1820 و 1849، أمّا على المستوى السياسي فتمّ منح كندا سنة 1867 وضعيّة الدومنين و تدعّم هذا التوجه بالعديد من المستعمرات الأخرى منذ بداية القرن العشرين و خصوصا في فترة العشرينات و الثلاثينات
حيث تمّت صياغة القانون الأساسي لهذا الهيكل و كان ذلك سنة 1931 حيث تمّ إلغاء كلّ القوانين التي تمثّل حاجزا أمام تطوّر التشريعات بالدومينين

[5] - يمكن الرجوع إلى: - Cahu (Raymond) : **Comment l'Angleterre gouverne ses Colonies ; op.cit**,p 138

ان الخسائر التي تكبدتها انجلترا أثناء الحرب العالمية الأولى و الأزمة التي أصبحت تعيشها اقتصاديا و اجتماعيا و انطلاقا من تجاربها الاستعماريّة السابقة بالقارة الأمريكية فإنها فضّلت المرونة من اجل المحافظة على مصالحها بأخف التكاليف و في هذا الإطار و بعد مفاوضات مع الوطنيين بمصر أعلنت دستور 1923 بعدما اعترفت سنة 1922 باستقلال مصر و الذي حتى و إن كان شكليا فانّه أعطى العديد من الصلاحيات للنخب المحليّة مثل الإشراف المحلي على التسيير الإداري مع حضور انكليزي محدود و غير ظاهرو في نفس الوقت بقيت السياسة الخارجيّة تحت إشرافها و هذا ما سمح لها بالمحافظة على مصالحها بتكاليف اقل، و كانت لهذه الإصلاحات صدى كبيرا بالمستعمرات الفرنسيّة و من بينها تونس[1] و تواصل أيضا هذا الانفتاح السياسي من خلال اعترافها باستقلال العراق في 13 أكتوبر 1932 بعدما أعلمت الجمعيّة العامة بانتهاء الانتداب ، أما بالهند فأعلنت ما سمي "بالقانون الخاص بالحكومة الهنديّة " في ديسمبر 1919[2] الذي قدّم أيضا تنازلات هامة لحزب المؤتمر الهندي[3] على غرار ما تمّ بمصر، و هكذا فانّ فترة ما بين الحربين و خصوصا اثر الحرب العالميّة الأولى، بلورت أثناءها انجلترا أطرا جديدة لمرحلة ما بعد تحرّر المستعمرات السياسي و هو الكومنولث التي سمّاها رولان ماركس إمبراطورية التعاون[4] ، و بالتالي فانّ بريطانيا العظمى كانت أكثر مرونة و ليبرالية في تعاملها مع المستعمرات حيث قدّمت تنازلات عديدة من اجل المحافظة على مصالحها الاقتصاديّة و الإستراتيجية في إطار الكومنولث أو عن طريق معاهدات مع النخب المحليّة مثلما وقع بمصر سنة 1922 و بالعراق سنة 1932 لكن في هذا السياق لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الاستعمار الانجليزي تميز بالعديد من الخصوصيات الأخرى بالمقارنة مع الاستعمار الفرنسي و من بينها نذكر:

-الاستعمار الوحيد الذي حافظ منذ القرن التاسع عشر إلى حدود 1932[5] على التوجه الليبرالي بينما كل الدول الأخرى كانت تطبق سياسة حمائيّه[6]

-إنّ الاستعمار الانجليزي حافظ في أجزاء كثيرة من الإمبراطورية على الهياكل الدينية و الثقافيّة المحليّة لكن مع تأهيلها لقبول مبادئ الحضارة الغربيّة، و لقد سمح أيضا في هذا السياق باستعمال اللغات المحليّة بالإدارات و بالمدارس على نطاق واسع، و لم يكن له هاجس نشر الثقافة

---

1 -

2 - يمكن الرجوع إلى Chassaigne (Philippe) : **Histoire de l'Angleterre, op.cit,**p 338

3 - **نفس المرجع السابق** ، ص339

4 - إنّ هذا المورّخ يقسّم تاريخ الإمبراطورية الانجليزية : الأولى يعتبرها ماركنتيليّة و الثانية شبه ليبراليّة و الثالثة إمبراطورية التعاون الكومنولث التي تبلورت منذ العشرينات من القرن العشرين ورد ذلك بكتابه:
- Marx (Roland) : **Histoire du Royaume- Uni** ; **op.cit**, p226

5 - Frank(D) : **L'Afrique coloniale de la Conférence de Berlin (1885- à l'indépendance)** .... ,**op.cit,** p92

6 - Roland Marx **:** Histoire du Royaume – Uni ; **op.cit** ....; p226

الانجليزية على غرار ما كان مع فرنسا حيث كانت هذه اللغة تدرّس لكن بالخصوص لأبناء الارستقراطية المؤهلة لتسيير بلدانها بعد حصولها على استقلالها السياسي لانّ منظري انجلترا كانوا ضدّ أن تكون هذه المستعمرات جزءا من الأمة الانجليزية و ذلك على عكس ما نظر له روّاد الإدماج الفرنسي[1] ، و هكذا فانّ هذا الاستعمار كانت له العديد من الخصوصيات في إدارته للمستعمرات بالمقارنة مع التجربة الفرنسيّة ، و هذا ما جعل العديد من الوطنيين يتأثرون في كثير من الأحيان بهذه التوجهات و يطالبون بإصلاحات شبيهة بها سواء في فترة العشرينات أو الثلاثينات من القرن العشرين. فكيف كانت توجهات السياسة الفرنسيّة أثناء هذه المرحلة؟

- إن فترة العشرينات بفرنسا تميزت بهيمنة اليمين المحافظ في اغلب الفترات سواء فترة حكم التجمع الوطني[2] بين 1920و 1924 أو أثناء فترة حكم أحزاب اليمين الفرنسي بين 1926 و 1932[3] ، و هذا يعني أنّه طيلة اثني عشر سنة حكم فيها اليمين لمدّة عشر سنوات[4]، فلا غرابة إذن في ظل هذه الظروف التي تزامنت مع نهاية الحرب العالميّة الأولى و تكبّد فرنسا خسائر بشريّة و ماديّة كبيرة، أن تكون السياسة الفرنسيّة شديدة المحافظة على كلّ المستويات بما في ذلك المجال الاستعماري. فكيف تجسّم ذلك على ارض الواقع؟

إن السياسة الاستعماريّة الفرنسية تميزت في فترة العشرينات بتدعّم سياسة الإدماج و برز ذلك من خلال العديد من القوانين الصادرة سواء بمناطق الإلحاق و خصوصا بالمحميات مثل قانون نوفمبر 1921 وكذلك قانون 1924[5]، و كانت هذه السياسة تهدف إلى تدعيم العنصر الفرنسي بعناصر محليّة و أخرى أجنبية نظرا لعدم قدرتها على جلب فرنسيين بل بالعكس فانّ المترو بول كانت في حاجة إلى حوالي أكثر من مليون مهاجر أجنبي، و لقد تزامنت سياسة التجنيس أيضا بهوس إدماجي على المستوى الثقافي من خلال تدعيم الثقافة الفرنسيّة و العمل على نشرها على نطاق واسع[6] ، و هذه خصوصيّة من خصوصيات الاستعمار الامبريالي الفرنسي الذي كان يعتبر أن قوّة الأمة تتحقق عندما تنتشر ثقافتها على نطاق كبير سواء على مستوى اللغة أو العادات أو الثقافة و هذا يعني أن فكرة

---

1 --يمكن الرجوع إلى: - Davidson (Basil) : **op.cit**; p89

2 - تسمية أطلقت على تجمع أحزاب اليمين التي فازت في الانتخابات البرلمانيّة بفرنسا في 16 نوفمبر 1919 تكوّن أساسا الفيدراليين الجمهوريين (يمين الوسط و المعتدلين)، العمل الليبرالي(اليمين الكاتولوكي) و ضمّ أيضا الوطنيين و الملكيين و بعض العناصر اليساريّة المستقلة المنتمية للحزب الاشتراكي و قاده في الانتخابات ميلرن و أهم شعاراته في الانتخابات المحافظة على الوحدة المقدّسة، التطبيق الصارم لفرساي الدفاع عن الملكيّة و التصدي للشرعيّة، فاز ب4/3 المقاعد

3 - اليمين الفرنسي تمكن في جويلية 1926 من الفوز من جديد بقيادة بوانكري في إطار تحالف الوحدة الوطنيّة

4 - Mahjoubi(Ali) : **Les origines du Mouvement national en Tunisie 1904-1934** ; Publication de l'Université de Tunis, Faculté des Lettres 1982 ; p345

5 - Bessis (Juliette) : **La Méditerranée Fasciste** ; **op.cit**, p 26

6 -يمكن الرجوع إلى: - Davidson (Basil) : **op.cit**; p88

الإدماج كان من بين أهدافها جعل الشعوب المستعمرة تكون جزءا من الأمة الفرنسيّة و ذلك على عكس انجلترا التي كانت تعتبر أن المستعمرات و خصوصا التابعة للتاج البريطاني لا يمكن أن تكون في أي وقت جزءا من الأمة و بالإضافة إلى ذلك فانّ هذا التوجه الاستعماري المحافظ تدعّم أيضا من خلال تدعيم ظاهرتي الاستعمار الزراعي أو التجاري[1] أو من خلال قمعها لحركات التحرر الوطني بشدّة و رفضها تقديم
إصلاحات شبيهة بما قدّمته انجلترا بمصر أو بالعراق، على غرار ما فعلت بالحركة الوطنيّة التونسيّة سنة 1926 رغم أنّ مطالبها لم تكن تمسّ بجوهر الحماية[2] و قامت بنفس الشيء مع الوطنيين بالمغرب الأقصى من خلال تحالفها مع اسبانيا للقضاء على ثورة عبد الكريم سنة 1926 ، و هكذا فانّ توجهات السياسة الاستعماريّة الفرنسية كانت في فترة العشرينات شديدة الانغلاق بالمقارنة مع السياسة الانجليزية الليبراليّة و البراغماتيّة و على هذا الأساس فانّ هذه التناقضات جعلت العديد من الوطنيين بتونس و بالمغرب الأقصى و العديد من المستعمرات الأخرى يتأثرون بالتجربة الانجليزية في هذا المجال و يطالبون بإصلاحات شبيهة بها على غرار ما وقع بتونس بين 1922 و 1926 ، و على هذا الأساس هاجمت العديد من الصحف الفرنسيّة اليمينيّة بالخصوص السياسة الانجليزية و اعتبرتها المحرّض الأساسي لمطالب العديد من المحميات مثل تونس[3]

II- خفايا علاقة بريطانيا العظمى بحرب الريف بالمغرب الأقصى 1921-1926

1- تطوّر المواقف الرسميّة من مسألة الريف 1920-1926

أ-الاتهامات الفرنسية و الاسبانيّة حول تورّط بريطانيا العظمى:

تعتبر هذه المسالة من أكثر القضايا تعقيدا على مستوى العلاقات الدوليّة في فترة العشرينات ، و في البداية لا بدّ من الإشارة إلى أنّني سوف لن أتناول تطورات حرب الريف لانّ العديد من الدراسات تناولاتها[4] و لا أظن أنني سأضيف شيئا في هذا المجال لكنّني سأركز على علاقة بريطانيا العظمى بهذه المسالة، وتطور مواقفها للأسباب التالية:

---

[1] - يمكن الرجوع إلى: Julien (Ch. A) : **L'Afrique du Nord en marché ; Nationalismes Musulman et Souveraineté Française** ; (volume1), Cérès, Tunis 2001 , p.p 81. 84

[2] - **نفس المصدر السابق**، ص 118

[3] - Le Matin ; 12-4-1922

[4] - يمكن الرجوع إلى: - جوليان(شارل أندري)، العروي (عبد الله) و آخرون: **الخطابي و جمهورية الريف**؛ دار ابن رشد، بيروت لبنان 1980

- اوقيد (جورج): **اليسار الفرنسي و الحركة الوطنيّة المغربيّة 1905- 1955**؛ دار توبقال للنشر، الدار البيضاء 1984(الجزء الثاني)

- أولا: إنّ هذه القضيّة هي بالأساس قضيّة متوسطيّة و لا أظن أن القوّة الأولى في البحر الأبيض المتوسط في فترة العشرينات تكون في منأى عن هذا النزاع الخطير الذي كان يهدّد بغلق الباب الغربي للمتوسط و قاعدتها بجبل طارق
- ثانيا: إنّ اغلب الدراسات ، فيما يخص النزاع الانجلو فرنسي، ركزت أساسا على الخلافات الأوروبية و خصوصا المتعلقة بألمانيا و أوروبا الوسطى و كذلك بشرق المتوسط ، بينما هذه المسالة التي هي جزء من التنافس الامبريالي بين الدولتين بهذه المنطقة و خصوصا بشمال إفريقيا لم تتعرض لها إلاّ بصفة عابرة[1].

إنّ تحليل و شرح هذه الإشكاليات تمّ اعتمادا على الوثائق التي تمكنت من الاطلاع عليها من الأرشيف البريطاني و خصوصا وثائق الشؤون الخارجيّة التي خصّصت جزءا كبيرا لها و لقد اعتمدت أيضا على وثائق "**الكاي درساي**" التي خصّصت أيضا مئات الوثائق لحرب الريف و من المفارقات أن الكثير منها أعلنت بصفة ضمنيّة عن تورّط بريطاني محتمل في هذا النزاع و أخرى أعلنت عنها بصفة علنيّة حيث عثرنا على كلمات من نوع "تورط حلفاؤنا..."، "...هذا النزاع يندرج ضمن مؤامرات بريطانيا ضدّنا بشمال إفريقيا..."[2] ، فكيف تبلورت هذه المواقف إنطلاقا من المصادر والمراجع الانجلو فرنسيّة؟ و ما هي خلفياتها؟

في البداية لا بدّ من التأكيد على أنّ الاتهامات الموجهة من قبل فرنسا لبريطانيا العظمى لم تبدأ إلا سنة 1924 بعدما أصبحت فرنسا طرفا في العدوان على منطقة الريف ، لكن قبل هذه الفترة فانّ العدوان كان اسبانيا، و في هذا السياق لا بدّ من التأكيد أيضا على أنّ بعض الأطراف السياسيّة باسبانيا اعتبرت أيضا أن ّلبريطانيا علاقة بصفة غير مباشرة بالنزاع و من بينها موران احد العناصر الناشطة بالحزب الشيوعي الاسباني [3] و لقد كشف هذه الاتهامات بمراسلات الأممية الثالثة[4] و مما ذكره في هذا السياق نقتطف ما يلي"...إن حرب الريف هي في الواقع نزاع بين الامبريالية

---

[1] - يمكن الرجوع إلى الدراسات التالية:
- Marchat (Henry) : **La France et l'Espagne . op.cit**, p80
- Miege(J.L.) : **L'arierre plan diplomatique** ; **op.cit**, p 225-226
-Cumming (H) : **Franco British Rivalry in the past War Near East, The decline of French influence**; Londre, 1938

[2] - يمكن الرجوع إلى: Renseignements Coloniaux n°

[3] - **الحزب الشيوعي الاسباني**: تأسس سنة 1921 و كان إشعاعه منذ تأسيسه إلى الآن محدودا بالمقارنة مع الاشتراكيين و رغم ذلك فقد كان من الأحزاب الأولى التي شاركت في الحكم بأوروبا الغربيّة

[4] - **الأممية الثالثة**: تمّ تأسيسها بالكرملين في مارس 1919 بايعاز من لينين و لقد سمّيت بالكومنترن و اعتبرت وريثا للأممية الثانية و شارك فيها ممثلو الأحزاب الشيوعيّة على المستوى العالمي و لقد كانت مواقفها متماشية مع المواقف الرسميّة للحزب الشيوعي السوفيتي، لكن هذه المنظمة و أثناء تحالف ستالين مع القوى الديمقراطيّة الليبرالية في مواجهة الفاشيّة تمّ حلها من طرف ستالين في 15 ماي 1943 لكن مع اندلاع الحرب الباردة تم إحياءها في 5 أكتوبر 1947 ببولونيا تحت اسم "الكومينفورم"بدفع من جادنوف و كانت أقل تنظيما من الكومنترن حيث اقتصر نشاطها على الإعلام و الاتصال و شاركت فيها الأحزاب الشيوعيّة فقط بالاتحاد السوفيتي ، رومانيا، بلغاريا، بولونيا ، يوغسلافيا، المجر، تشيكوسلوفاكيا، ايطاليا و فرنسا بعد وفاة ستالين تقارب الاتحاد السوفيتي مع يوغسلافيا بعد القطيعة معها منذ 1948 ، ثم تمّ حلّ الأممية الثالثة في 17 أفريل 1956 و منذ تلك الفترة لم تعد الأممية الشيوعية موجودة كهيكل منظم بالرغم من تنظيم مؤتمرات للأحزاب الشيوعيّة بالعالم

الفرنسيّة و البريطانية ، و الجندي الاسباني يقاتل من اجل مصالح الإمبراطورية البريطانيّة..." وأضاف أيضا في نفس السياق قائلا"...إن جبل طارق هو مفتاح المتوسط و إن المطامع الفرنسيّة غير المكشوفة و لكن القويّة تسير باتجاه طنجة التي قد يؤدي امتلاكها من طرف قوّة عظمى إلى إلغاء أهمية جبل طارق...إن اسبانيا تدافع عن مصالح انجلترا و الطغمة العسكريّة و شركة مناجم الريف..."[1] ، و هكذا فانّ بريطانيا العظمى منذ 1921 كانت طرفا في هذه الحرب لكن بصفة غير مباشرة و مواقفها الرسميّة لم تكن متجانسة بل شهدت العديد من التطورات سواء أثناء مرحلة العدوان الثنائي بين 1924 و1926 كما أكدت على ذلك وثائق الأرشيف الانجليزي و الفرنسي التي أشارت العديد منها إلى مسالة الاتهامات الفرنسيّة لبريطانيا العظمى ، فكيف تبلورت؟

بالنسبة لوثائق الخارجيّة البريطانيّة ، فانّه في هذا السياق يمكن لفت الانتباه إلى أنّ العديد من مداولات مجلس العموم ركّزت في بعض الأحيان على هذه المسألة لاستفسار وزير الخارجيّة أو الوزير الأول حول مسألة الاتهامات الفرنسيّة، فمثلا يوم 18 ماي 1925 من الأسئلة التي وجّهت للوزير الأول[2] يمكن أن نذكر سؤال الكابتن قاست و مما ورد فيه نذكر"...هل توجد لديكم معطيات رسميّة حول الأخبار التي تقول أنّ هناك جزء من سلاح عبد الكريم الخطابي حصل عليه من بريطانيا و أن من يقود بعض طائراته[3] من أصل بريطاني..." و أضاف الكابتن قاست"...توجد لديّ وثائق من الصحافة الفرنسية تؤكّد ذلك..."[4] ، و بالفعل فانّ الوثائق الفرنسيّة أشارت أثناء هذه الفترة إلى اتهامات مباشرة لبريطانيا حول تورطها في حرب الريف و كانت صادرة بالخصوص عن اليمين الفرنسي ومما ذكرته في هذا السياق إحدى الصحف الفرنسيّة في شهر جوان 1926 نقتطف ما يلي".. من هم حلفاؤنا الذين يتآمرون ضدّنا بالمغرب الأقصى...إن عبد الكريم الخطابي تحصّل على عدّة مساعدات دوليّة و لكن نشرها حاليا غير ممكن...لأنها تثير قضيّة عالميّة..."[5] و لم تقتصر الاتهامات على الأوساط الصحفيّة بل تجاوزتها إلى شخصيات رسميّة أعلنت عن ذلك بالبرلمان الفرنسي و تعود إلى ما قبل الفترة السابقة الذكر و يمكن في هذا السياق أن نذكر موقف ليون بارتي نائب الألب ماريتيم والذي يعتبر من العناصر الشديدة الارتباط بالمجموعة الاستعماريّة حيث أنّ سنة 1921 كتلة المغرب

---

[1] - روزي(موران): **المغامرة الاسبانيّة في المغرب**؛ المراسلة الأممية عدد 16 ، السنة الأولى تشرين الثاني 1921

[2] - كان أثناء تلك الفترة بالدوين الذي وصل إلى الوزارة الأولى في انتخابات نوفمبر 1922 التي فاز فيها المحافظون مع العلم أنه بقي بهذا المنصب في 1929 ثمّ عاد إليه كممثّل للمحافظين باستثناء بعض الأشهر التي كان فيها وزير آنذاك رامسي ماكدونالد سنة 1924

[3] - مسألة امتلاك عبد الكريم الخطابي لأسطول جوي: تضاربت الأقوال حول هذه المسألة و لكن عبد الكريم الخطابي نفسه اعترف في مذكراته بكون "جمهوريّة الريف" أبرمت صفقة بثلاث طائرات واحدة عسكريّة و اثنان للنقل لكن لم تصل إلا الأولى و كان مهندس هذه العمليّة المهندس الانكليزي باري و بعض الفرنسيين ، لكنه لم يحدّد تاريخها لكن حسب ما يبدو فإنها قبل 1924 أي قبل توتّر علاقته بفرنسا. **: يمكن الرجوع إلى:** Mathieu(J.R): **Mémoire d'Abdel Karim** ; Paris, Librairie des camps, Elysié 1927

[4] - يمكن الرجوع إلى: FO 371/11077/ : Parlimentary Question ; Rif Army(Equipment)

[5] Le Quotidien : 30/05 : In : Archives du Quai d'Orsay ; Série : Papiers d'agent ; Dossier n° 1 , dates 1906--1926

البرلمانيّة و مما ذكره في مداخلته أمام البرلمان الفرنسي بتاريخ 28 أيار1925 نقتطف ما يلي".. إن عبد الكريم حليف لكبار الأوساط الماليّة و الدوليّة...إن انتصاراته تمّت بعد حصوله على مساعدة خارجيّة من بعض البلدان عن طريق أنصاره من المنتمين للنقابات الدولية و معظمهم من جنسيات انكليزية و ألمانية و ذلك في إطار رغبتهم في الحصول على ثروات منجميّة ...انه من المفيد أن يقع ذكر ذلك أمام البرلمان..."[1] و بالفعل فانّ هذه الاتهامات كانت شديدة التداول لدى أوساط اليمين الفرنسي و كذلك العناصر العاملة في الاستخبارات الفرنسيّة بالمغرب الأقصى التي تضاربت مواقفها حول مسالة الريف حيث كانت تتهمهاأحيانا بالارتباط" بالعناصر البلشفيّة الموالية لموسكو" و أحيانا أخرى بأنّهم يعملون في فلك المخابرات البريطانية و هذا ما يهمنا، و في هذا الإطار بالذات فانّ إحدى التقارير الخطيرة، التي تعود إلى سنة 1928 أي إلى ما بعد انتهاء حرب الريف، أكّدت ذلك، و مما ورد فيها نقتطف ما يلي:"...إن الأفكار الشيوعيّة و ذات الجنوح الإسلامي لا تروّج في المغرب فقط عبر الوسيط الألماني وحده بل أيضا عبر القناة البريطانيّة...ففي ارض الإسلام تعتبر انجلترا عدوّا محتملا..."[2] و مما ذكرته أيضا هذه المخابرات و أكّدت عليه، أن بريطانيا العظمى تعتبر حليفة الناشطين في الجامعة الإسلامية و كذلك الحركة الوهابيّة التي وقع اعتبار دعايتها في هذه الفترة بالمغرب الأقصى ضمن إستراتيجية بريطانيّة شديدة الصّلة ببريطانيا العظمى مما ورد في هذا المجال نقتطف ما يلي:"...إنّ الشيخ الطهطاوي[3] يعتبر المعلم الكبير للدعاية الانجليزية البلشفيّة، إن العمل الانجليزي يتطوّر خاصة في الريف و منطقة طنجة حيث كان الطهطاوي على صلة بمعلم الزاوية الدرقاويّة[4] و فيليب تشيكا منشط الجمعيّة الأندلسية للثقافة المغربية، و هو قبطان سابق في الجيش البريطاني و هو عضو في الجمعيّة التشريعيّة لطنجة.."[5]

---

[1] - باريني(ليون): " **مسالة الريف**"، خطاب ألقي في 28 أيار 1925 أمام مجلس النواب، مطابع الجريدة الرسميّة، باريس 1925: يمكن الرجوع إلى مقالة:
- ايزوار (بول): **حرب الريف و البرلمان الفرنسي** ، التي وردت بكتاب: بيرك (جاك): **الخطابي و جمهوريّة الريف، مرجع ذكر سابقا** ص167- 168

[2] - أوقيد (جورج) : **اليسار الفرنسي** ...، مصدر مذكور سابقا ، ص 28

[3] -**الشيخ الطهطاوي**:يعتبر من أهم المصلحين بمصر أثناء القرن التاسع عشر و لقد ولد سنة 1807 و درس بالأزهر سافر إلى فرنسا سنة 1826 على رأس بعثة طلابيّة إلى باريس و لمّا عاد أصبح رئيس تحرير جريدة الأخبار المصريّة ، ثمّ عيّن بداية من 1835 مديرا لمدرسة الألسنية من أهم انجازاته ترجمة حوالي ألف كتاب إلى اللغة العربيّة و التركيّة

[4] -**الزاوية الدرقاويّة**: تأسست بشمال المغرب الأقصى منذ أواخر القرن الثامن عشر من قبل احد الأشراف الإدريسيين مولاي العربي الدرقاوي كان متزهدا في البداية بزاوية "بوبربح"بقبيلة بني زروال على الضفاف اليمنى لوادي ورغه و تطوّر بعد ذلك نشاطها بالشمال الشرقي للمغرب و بغرب الجزائر و بالمغرب كان مريدو هذه الزاوية من طبقات عديدة و كان بعضهم من العائلة الحاكمة مثل السلطان مولاي عبد الرحمان(1822-1859) و مولاي يوسف 1912 -1927 اللذين كانا منخرطين فيها و كان عدد مريدوها المغرب سنة 1931 حوالي 34000 و تعتبر ذات توجهات ارتودوكسيّة حيث تؤكد على ضرورة توجيه الإنسان لجزء كبير من عمله للعبادة و على هذا لم يمنعها من النشاط السياسي أحيانا . يمكن الرجوع إلى:
.Lewis (B) , Pellat (Ch.) : **Encyclopédie de l'Islam** ; Paris, GP Maisonneuve et Larose, S.A ; ,1965 ; p165

[5] -تقرير فرنسي رقمS.R:5468 : فأس 29 جويلية 1927".**الحركة البلشفيّة و الدعاية الانجليزية في إفريقيا الشماليّة** ..." ورد بكتاب أوقيد (جورج) : **نفس المرجع السابق** ، ص29-30

و هكذا فانه بالاعتماد على ،وثائق الأرشيف الفرنسي و الانجليزي و بعض الوثائق الاسبانيّة، كلّها تؤكّد على أن بريطانيا العظمى كانت طرفا في هذه الحرب و أنها متورطة بصفة مباشرة في هذه المسألة ، لكن هل هذه الاتهامات صحيحة؟ و هل موقف بريطانيا العظمى، كما ذكرت بعض أوساط اليمين، كان إلى جانب عبد الكريم الخطابي؟ فلو كان ذلك صحيحا لقاد إلي حرب عالمية ثالثة و لو كان أيضا كما تدعي الأوساط الاستعماريّة بهذه الشاكلة لتمكّن عبد الكريم من الانتصار و تكوين دولة مستقلة، فماهي إذن خلفيّة هذه الاتهامات؟

قبل التعرض إلى مسألة خفايا تطور الموقف البريطاني يمكن التأكيد على المسائل التالية:

- إنّ مسالة اتصالات عبد الكريم ببريطانيا العظمى حقيقية لا لبس فيها و هذا ما أكده عبد الكريم في مذكراته، حيث أشار إلى أنّه زار بريطانيا اثر انتصاره بأنوال سنة 1921و أشار أيضا إلى أنه تحصّل على إعانات بريطانيّة لكن من قبل أطراف غير رسميّة[1] .

- إنّ خلفيّة الموقف البريطاني من عبد الكريم الخطابي ، يختلف كليا على المستوى الرسمي فيما يخص صراعه مع اسبانيا عن مسألة حربه مع فرنسا. فبالنسبة لمسألة الموقف من حربه ضد اسبانيا و خصوصا بين 1919و 1921 ، فان وثائق الأرشيف الانجليزي تؤكد أنّ بريطانيا العظمى كانت مساندة لاسبانيا على المستوى الرسمي[2] لكن بعد هزيمة أنوال تغيّر الموقف الرسمي الانجليزي حيث طلب لويد جورج سنة 1921 من اسبانيا ضرورة فتح مفاوضات مع عبد الكريم، أما فيما يخصّ اتهامات موران للحكومة الاسبانية بأنها حارسة المصالح الانجليزية بالمنطقة، فهي مسألة حقيقيّة لأنّ كلّ المفاوضات التي وقعت بين 1902و26 نوفمبر 1912تاريخ توقيع الحماية الاسبانيّة حول المغرب الأقصى بين اسبانيا وفرنسا ، كانت انجلترا إحدى الأطراف الحاضرة و الفاعلة فيها عن طريق سفيرها بمدريد وكذلك سفيرها بباريس[3] فالإستراتيجية الانجليزية المتوسطيّة كانت تقوم على قاعدة أساسية وهي منع فرنسا من السيطرة على طنجة و كذلك على السواحل المتوسطيّة المغربيّة[4] و أنها لن تسمح لأي قوّة من الدرجة الأولى سواء ايطاليا أو فرنسا من السيطرة على منطقة الريف[5] و في هذا السياق بالذات فانه يمكن أن نذكر تصريحا للجنرال الاسباني بريمودوربيرا بعد هزيمة أنوال و مما ذكر فيه نقتطف ما يلي:"...انه يود مبادلة المغرب الاسباني مقابل جبل

1 - يمكن الرجوع إلى: Mathieu(J.R) : **op.cit**; pp183-184

2 - يمكن الرجوع إلى FO/ 371/7077 : The Times ; Wednesday, 22 june 1921 –

3 -يمكن الرجوع إلى Marchat (H) : **La France** ; **op.cit** p 82

4 -يمكن الرجوع إلى - Miege(J.L.) : L'arrière ... ., **op.cit**, pp217-218

5 -مدران روزي: المغامرة الاسبانيّة و المغرب، **مرجع ذكر سابقا**، ص 226

طارق مع بريطانيا العظمى.."فردّ الشيوعيّون الاسبان على ذلك بشعارات مناهضة لذلك ومما ورد فيها نذكر"...لا يجب أن يسيل دم العمال و الفلاحين الاسبان في المغرب ليحمي أرباح الشركة المنجميّة الريفيّة و لحراسة البوّابة الغربيّة للمتوسط لصالح الامبرياليّة الانجليزية..."[1]

و هكذا يمكن القول و التأكيد على أنّ بريطانيا العظمى كانت إحدى الأطراف المعنيّة بالنزاع نظرا لأنّها احد أهم مهندسي الخريطة الاستعماريّة بمنطقة شمال إفريقيا و شرقي المتوسط و أن الوجود الاسباني بالريف يخدم أولا و أساسا المصالح الإستراتيجية البريطانيّة و على هذا الأساس فانّه لا بدّ من التأكيد أيضا إن مواقف بريطانيا كانت غير متجانسة بين 1921 و 1926، و أنها اختلفت بين المحافظين من جهة و حزب العمال و النقابات و العديد من أطراف المجتمع المدني الانجليزي حيث راوحت بين الحياد الايجابي و المساندة لعبد الكريم الخطابي كما سنرى ذلك لاحقا، لكن اتهامات اليمين الفرنسي بتورط مباشر لبريطانيا العظمى في حرب الريف ، فانّه مجانب للحقيقة و مرتبط بأسباب أخرى و هي حسب اعتقادي التالية:

إن طموحات الأوساط الاستعماريّة بمنطقة المغرب بصفة خاصة و شمال إفريقيا بصفة عامة في دعم هيمنتهم بالمغرب الأقصى اصطدمت بصفة رئيسيّة بطموحات بريطانيا العظمى التي كانت سنة 1921 الدولة الأوروبية الوحيدة التي حافظت على امتيازاتها القضائيّة سواء من خلال محاكمها القنصليّة[2] و من خلال كذلك تمتع العديد من محمييها المغاربة بالحماية القنصليّة مما جعلهم في مأمن من التعسف الفرنسي و هذا ما سيجعلهم كما سنرى ذلك لاحقا إحدى الأطراف الجريئة في مناهضة فرنسا و لا ننسى كذلك رعايا بريطانيا العظمى و محميوها من المغرب الأقصى الذين حافظوا على نظام بريدي غير خاضع للرقابة الفرنسيّة مما ساعدهم على تكوين شبكة اتصالات بالخارج آمنة. أما على المستوى الاقتصادي فإنّ بريطانيا العظمى بقيت بين 1912 و بداية الثلاثينات الحريف التجاري الثاني للمغرب الأقصى و ذلك بالرغم من المطالب الملحّة من قبل ليوتي ، و كذلك أصحاب المصالح التجاريّة الفرنسيّة بضرورة إلغاء هذه الامتيازات، فان بريطانيا العظمى تمسّكت بما نصّت عليه المعاهدات الدوليّة، فكانت تحذّر من تجاوزها[3]، و بالتالي فإنّ مشاريع الهيمنة اصطدمت بالرفض البريطاني، فلا غرابة في ظلّ هذه الظروف أن يكون نصيب بريطانيا مثلا من مجموع التجارة في

---

[1] يمكن الرجوع إلى: FO 371/11072 : Second profit Commit of Industry and trade

[2] - نفس المصدر السابق

[3] يمكن الرجوع إلى : FO 371/11072 : **The British marchands Morocco Association : Flag Discrimination**

طنجة يقدّر بحوالي 23 %[1] أثناء هذه الفترة ، لكن لا يجب أن لا ننسى أنّ اليمين الفرنسي كان أيضا شديد الاستياء من المعارضة الشديدة للحكومة البريطانيّة من مسألة ضمّ طنجة إلى القسم الفرنسي بالمغرب و هي التي وقفت وراء إحياء الحلف المتوسطي المتكون من ايطاليا و اسبانيا و انجلترا والذي كان هدفه الأساسي هو التصدّي لمشاريع الهيمنة الفرنسيّة بالمتوسط و لا ننسي كذلك الخلافات حول مرسومي نوفمبر 1921 بالمغرب الأقصى و تونس و كذلك المنافسة الحادة لمشاريع الهيمنة الفرنسيّة بأوروبا في فترة العشرينات كما رأينا ذلك سابقا، إذن في ظل هذا التنافس الحاد فإنّ اتهامات اليمين الفرنسي كانت مركّزة أساسا على الشيوعيين من جهة و البريطانيين من جهة ثانية باعتبارهم يقفون وراء صمود عبد الكريم الخطابي، إذن في ظل هذا الصراع الشامل كانت الاتهامات لتورط بريطانيا رسميا حول هذه المسألة، لكن الوقائع و الأحداث تبيّن إن الموقف الرسمي كان يختلف إلى حدّ كبير عمّا ذكرته التقارير اليمنيّة الفرنسيّة

ب- مواقف الليبراليين الانقليز بين 1919 و 1922 :

إنّ العديد من المصادر و بعض المراجع التي أشارت إلى مواقف بريطانيا العظمى من مسألة الريف ، ركزت بالخصوص على الفترة الممتدّة بين أواخر 1924 و 1926 أي أثناء صراعها مع فرنسا و كان الهدف من بعضها و خاصة اليمينيّة الفرنسيّة[2]، تقزيمه و التقليل من قيمة انتصاراته، لأنها كانت تريد أن تبيّن أن صموده مرتبط بمؤامرة دولية إحدى أطرافها انجلترا. لكن في الواقع فانّ تفسير صمود عبد الكريم الخطابي تنقصه الموضوعيّة و يهدف إلى تبرير هزائم "الرجل الأبيض" أمام ما سماه اليمين الاستعماري الفرنسي أحيانا بالمتطرّف و أحيانا أخرى بالإقطاعي أو "..البربري المتأورب بصفة سطحيّة.."[3] " و المتعصّب دينيا"[4]، لكن في البداية لا بدّ من الإشارة إلى أنّ موقف بريطانيا العظمى لم يكن ثابتا و متجانسا بين مختلف الأوساط الرسميّة منها و بقية مكونات المجتمع المدني، و بين بداية العدوان الاسباني سنة 1920 و نهايته سنة 1926و ذلك في علاقة مع التغيرات على الجبهة، و كذلك تزايد الضغط الداخلي نتيجة تشكل رأي عام مساند لعبد الكريم كما سنرى ذلك لاحقا، و في هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أنّ الفترة الممتدّة بين 1919 و 1922 تميزت بانجلترا ، بوجود حكومة الليبراليين[5] في السلطة بقيادة الوزير الأول لويد جورج[1](1918-1922) و التي كانت

---

[1] - نفس ا لمصدر السابق

[2] -يمكن الرجوع إلى مواقف النائب باريني و مما دكر"...إنّ انتصاراته تمّت بعد حصوله على مساعدات خارجية من بعض البلدان و من بينها انكلترا ..." ورد ذلك بخطاب ألقاه أمام البرلمان في 28 أيار 1925: يمكن الرجوع إلى مقالة إيزوار(بول): **حرب الريف و البرلمان الفرنسي، مرجع ذكر سابقا** ، ص168

[3] - يمكن الرجوع إلى مقدمة كتاب:Mathieu(J.R) : **Mémoire d'. Abdel Karim, op.cit**; pp26-27

[4] - اوقيد (جورج): **مرجع مذكور سابقا** ص 109-110

[5] -إنّ انتخابات سنة 1918 فاز فيها الليبراليون "المعتدلون" بقيادة لويد جورج ضد الليبراليين الارتدكس بقيادة أسكيث الذي استقال عن الحزب الليبرالي و كوّن ما سمّي بحزب الليبراليون الوحدويون: يمكن الرجوع إلى:

شديدة الاهتمام بما يجري بمنطقة الريف باعتبارها جزءا من المسألة المتوسطيّة، خاصة بعدما اصطدمت اسبانيا بمقاومة لم تكن منتظرة، [illegible] بمنطقة الريف منذ 1920، ثمّ تكبّدها في جويلية 1921 أكبر هزيمة تلحق بقوة استعماريّة إلى حدود هذه الفترة على المستوى العالمي، فخسائر فرنسا على سبيل المثال بتونس و المغرب الأقصى بين 1953 و 1955 لم تصل إلى نصف ما خسرته اسبانيا في أنوال، لكن ما يهمنا انه أثناء هذه الفترة فانّ مواقف الليبراليين كما أكدت ذلك العددي من وثائق الأرشيف الانجليزي العديد من التطورات فكيف تبلورت و ما هي خلفياتها؟

إن العديد من وثائق الخارجيّة البريطانيّة و بعض الوثائق الأخرى الفرنسيّة بيّنت أن مواقف الليبراليين الانجليز عرفت مرحلتين الأولى بين 1920 و جويلية 1921، حيث أعلنت الحكومة الليبراليّة بأنّ العدوان الاسباني على منطقة الريف"مسألة أسبانيّة داخليّة" و هذا يعني عدم الاعتراف بالصبغة الوطنيّة للمقاومة، فالريف في هذه المرحلة بالمغرب الأقصى لا تختلف ثورته عن أي انتفاضة بمدريد أو برشلونة...و عبّرت أيضا العديد من الصحف الموالية لليبراليين مباشرة اثر هزيمة أنوال عن مساندتها لاسبانيا و تعاطفها معها، فمثلا مما ورد في صحيفة قلاسقو هيرالد بتاريخ 16 أوت 1921 نقتطف ما يلي:"...إننا متفائلون بمستقبل اسبانيا في المغرب..." أما الدايلي تلغراف[2] و في نفس الفترة، مما ورد فيها نذكر"...إن اسبانيا قادرة على استعادة سلطتها و هيبتها...إنها قادرة على استعادة نفوذها و إخضاع البرابرة غير المتحضرين.." و تجسّم أيضا موقف الحكومة البريطانيّة من خلال رفض طلبات عبد الكريم الخطابي التي دعا فيها بريطانيا العظمى إلى الاعتراف بجمهوريّة الريف ومساندة مطلبها في الاستقلال، مقابل الحصول على امتيازات تجاريّة، و ذلك أثناء لقائه بالعديد من التجّار البريطانيين و على رأسهم السيّد جون ارنال، فكان ردّ الخارجيّة البريطانيّة كما يلي"...إنّ حكومة جلالة ملك بريطانيا غير قادرة على إرسال مساعدتها لأيّ حكومة مناهضة للاحتلال الاسباني..."[3] ، لكن بعد هذه الفترة قام عبد الكريم الخطابي بزيارة بريطانيا العظمى و دعا أيضا لويد جورج إلى ضرورة التفاوض مع المقاومة الريفيّة. أفلا يعتبر ذلك تحوّلا في موقف الليبراليين؟

Bedarida (François) : **Histoire de la Grande Bretagne, op.cit**, pp161

[1] - **جورج(لويد)**: شخصيّة سياسيّة انكليزية عاش بين 1863 و 1945 ينتمي إلى عائلة فقيرة عرف بتوجهاته المعادية للاستعمار، حيث ناهض بشدّة حرب البوير بجنوب إفريقيا و كان أيضا من أنصار ايرلندا و شكل حكومة تحالف وطني مع المحافظين بعد فوزهم في انتخابات 1918ضدّ الجناح الليبرالي بقيادة أسكيث و كذلك حزب العمّال و تواصل ذلك إلى أواخر 1922 حيث تخلى عنه المحافظون نتيجة قبوله باستقلال ايرلندا

[2] - **الدايلي تلغراف**: جريدة يوميّة لندنيّة ظهرت للوجود منذ جوان 1855 و في البداية كانت تعبّر عن مواقف الليبراليين لكن منذ 1886 أصبحت تعبّر عن مواقف المحافظين، نتيجة لمواقف الليبراليين المساندة لاستقلال ايرلند

[3] -يمكن الرجوع إلى FO. 371/7082 : Request for an interview at which. the Foreign Office at. which to maise questions affecting political and commercial policy in the Riff ; August 16, 1921 ; registry number : w 8775/8256/86

بالفعل يمكن القول ان موقف الحكومة البريطانيّة شهد ، بعد هزيمة أنوال، بعض التغيّرات، فحتّى المواقف التي تمّ التعبير عنها في أوت 1921 قابلة للتأويل و لم تغلق الباب أمام أي اتصالات بعبد الكريم الخطابي، فما أعلنته الخارجيّة البريطانيّة يعني عدم تقديم المساعدات بصفة مباشرة ، لكن ذلك ضمنيّا، أي يمكن أن تكون بصفة غير مباشرة، سواء عن طريق الحكومة أو بعض الأطراف الأخرى التي ستغض عنها النظر ، و هذا ما حدث فعلا سنة 1922، حيث زار عبد الكريم الخطابي بريطانيا العظمى[1] بالرغم من اعتذار وزير الخارجيّة عن مقابلته بصفة دبلوماسية حيث أعلن عن انشغاله بعدّة مهام أخرى، لكنّه قابل بعض العاملين في الخارجيّة البريطانيّة. ألا يعتبر السماح له بزيارة بريطانيا في حدّ ذاته اعترافا ضمنيا بجمهوريّة الرّيف؟ ألا يعكس ذلك تحوّلا هاما في موقف بريطانيا العظمى؟

بالفعل إن هذا الموقف يعكس تحوّلا سريعا في موقف حكومة لويد جورج و الليبراليين بصفة عامة الذين طالبوا في نفس الفترة، الحكومة الاسبانيّة بضرورة التفاوض مع عبد الكريم الخطابي[2] ، فكيف نفسّر هذا التحوّل في الموقف البريطاني؟ إن هذا الموقف حسب ما يبدو مرتبط بالعوامل التالية:

في بداية العدوان الاسباني على منطقة الريف، كانت الحكومة الانجليزية تعتقد أنّ هذه المقاومة ستكون محدودة و ستتمكن حليفتها من السيطرة على المنطقة، مما يكرّس إستراتيجيتها الأمنية بالمتوسط، و التي كان من أسسها تدويل طنجة و منع أيّ قوّة من الدرجة الأولى مثل فرنسا أو ألمانيا أو ايطاليا من السيطرة على السواحل المتوسطيّة للمغرب الأقصى، و هذا ما أكدت عليه كلّ المعاهدات الخاصة بالمغرب الأقصى بين 1902 و 1912 و التي كانت بريطانيا طرفا رئيسيا فيها[3] وهذا يعني إن الوجود الاسباني يخدم إلى حدّ كبير امن "المتوسط الانجليزي" و بالتالي إمبراطوريتها لكن بعد أنوال 1921 فان بريطانيا العظمى نفسها فوجئت بما حدث، فماهي الخيارات التي كانت متاحة أمامها؟

إنّ الخيارات التي كانت متاحة محدودة و من بينها، إما التدخّل إلى جانب اسبانيا و السيطرة على الريف، لكن ذلك كان غير ممكن نظرا لأنّ الحكومة نفسها كانت تواجه العديد من المشاكل سواء بالمستعمرات مثل مصر و الهند...أو تركيا التي تقود حربا بقيادة مصطفى كمال من اجل الاستقلال من جهة و ضدّ الخليفة العثماني الذي كان من قبل بريطانيا العظمى بعدما كانت إحدى أعدائه قبل توقيعه

---

1 - يمكن الرجوع إلى مقدمة كتاب Mathieu(J.R) : **Mémoire d'Abdel Karim, op.cit**; p186

2 - بيرك (جاك) ، جوليان (شارل أندري): **مرجع ذكر سابقا** ، ص156

3 - يمكن الرجوع إلى Marchat (Henry) : La France ; **op.cit** p 82

معاهدة[1] و في ظل هذه الظروف فانّ هذا الخيار كان غير ممكن خاصة و انه وجد ما سمّاه البعض "لوبي تجاري انكليزي مغربي"[2] قام باتصالات مع عبد الكريم الخطابي بمنطقة الريف و طلب منهم هذا الأخير دفع الخارجيّة البريطانيّة إلى مساندة استقلال المغرب[3] مقابل الحصول على موقع مميّز بجمهوريّة الريف، خاصة و أن العديد من الشركات الانجليزية و الألمانية قامت بدراسات بمنطقة الريف و أكدت أيضا على وجود العديد من الثروات المنجميّة بالمنطقة، خاصة بعد ظهور رأي عام بإسبانيا مناهض لحرب الريف و يطالب بالانسحاب فورا و بعد إعلان رئيس الحكومة الاسبانية عن إمكانية مبادلة سبته[4] و مليله[5] مع انجلترا بمنطقة مضيق جبل طارق سنة 1922، التي كانت و لا تزال تحت السيطرة الانجليزية منذ 1704 إلى اليوم، ففي ظلّ هذه الظروف بدأت "اتصالات" عبد الكريم الخطابي بالخارجيّة الانجليزيّة و قُدّمت له العديد من المساعدات و خصوصا المؤونة من قبل الانجليز و الألمانيين، و حتّى إن كان ذلك من قبل بعض التجّار فلا أظنّ أن الحكومة الانجليزية لم تكن على علم به و لم تكن قادرة على منعه و هذا ما أكده عبد الكريم الخطابي من خلال قوله"... بالرغم من الحصار فانّ الانجليز لم يتركونا في حاجة إلى أيّ شيء..."[6] إذن في ظل هذه الظروف كان قسما من الخارجية البريطانية مقتنعا بضرورة الاعتراف باستقلال جمهورية الريف وجعلها جزءا من المنظومة الأمنية المتوسطية ،لكن هناك جزءا آخر وخاصة ذوي التوجه الاستعماري التقليدي يرون أنّ ذلك كان يشكل خطرا على امن المستعمرات ،لان هذه الجمهورية بإمكانها إن تكون قاعدة للحركات الوطنية المناهضة للاستعمار الأوروبي بمنطقة شمال إفريقيا[7] وهذا الاعتراف ربما بإمكانه ان يساهم في توتر العلاقات مع اسبانيا ...لكن بالرغم من ذلك فان موقف الليبراليين الانجليز في هذه المرحلة لم يكن معاديا ، وكانوا على وشك الاعتراف بجمهورية الريف قبيل وصول المحافظين إلى السلطة في انتخابات نوفمبر مما أهلهم لتشكيل حكومة بقيادة بونار[8] ومنذ تلك الفترة سيطروا على السلطة بصفة تكاد تكون متواصلة طيلة الفترة الممتدة بين 1923 و1929 باستثناء فترة قصيرة لا تتجاوز بعض الأشهر سنة 1924 شكل فيها حزب العمال ولأول مرة في تاريخ انجلترا

---

[1] -المقصود بذلك المعاهدة التي فرضت على الدولة العثمانيّة سنة 1920 من قبل الحلفاء و أعلنت بمقتضاها على استسلامها في الحرب العالميّة الأولى

[2] - يمكن الرجوع إلى : - Marchat (Henry) : La France ; **op.cit** p 82
- FO 371/11072 : The British Marchants Marocco Association

[3] - يمكن الرجوع إلى: Request for an interview ; **op.cit**

[4] - **سبته** : مدينة متوسطيّة مغربيّة تحت سيطرة اسبانيا منذ 1580.إلى اليوم بالرغم من مطالبة المغرب الأقصى باسترجاعها

[5] -**مليلة:** مدينة متوسطيّة مغربيّة تحت سيطرة اسبانيا منذ ....إلى اليوم

[6] - يمكن الرجوع إلى Mathieu(J.R) : **Mémoire d Abdel Karim** ; Librairie Camps, Elysée, Paris 1927 pp 186, 187

[7] - بيرك(جاك) ، أندري جوليان(شارل).....**مرجع سابق** ص 156

[8] - **لو أندرو بونار**: شخصيّة سياسيّة انجليزية عاش بين 1858 و 1923 كان ينتمي لحزب المحافظين حيث شغل عدّة مناصب منها رئيس الحزب منذ 1911 و في أكتوبر 1922، قاد المعارضة المناهضة لحكومة الائتلاف الوطني التي تشكلت منذ الحرب العالميّة الأولى و تمكن من إسقاط حكومة لويد جورج و خلفه كوزير أوّل بين أكتوبر 1922 و ماي 1923 تاريخ تخليه عن الوزارة الأولى لأسباب صحيّة

حكومة انجليزية بقيادة وزير أول عمالي لكنها سرعان ما سقطت بعد تسعة أشهر ،واستعاد المحافظون السلطة ،فكيف كانت مواقفهم من جمهورية الريف وخصوصا العدوان الثنائي الفرنسي الاسباني الفرنسي ضد جمهورية الريف سنة 1926؟

ج- مواقف حزب المحافظين 1922 - 1926:

تعتبر هذه المسألة من أكثر الإشكاليات إثارة للجدل نظرا لعدّة اسباب من بينها أنّ حزب المحافظين ببريطانيا العظمى هو المهيمن على السلطة بين جانفي 1923 و نوفمبر 1929 باستثناء فترة قصيرة سنة 1924 لم تتجاوز عشرة أشهر[1] حكم فيها لأول مرّة في تاريخ انجلترا الحديث والمعاصر وزير أول ينتمي لحزب العمّال البريطاني الحديث التكوين[2]، و بالإضافة إلى ذلك فإنّه على عكس مواقف أحزاب اليمين الفرنسي و كذلك اليسار غير الشيوعي التي كانت تعتبر عبد الكريم الخطابي زعيما "إقطاعيا"و "متمرّدا" معاديا للحضارة الأوروبية مع العلم أن هذه المواقف لم تتبلور إلاّ منذ أواخر 1924 و بداية 1925 لأنه قبل هذه الفترة كانت العلاقات وديّة بين عبد الكريم الخطابي والفرنسيين ، بل أكدت بعض المصادر الاسبانيّة و كذلك الفرنسيّة و الشيوعيّة على انّه تحصّل على إعانات فرنسيّة[3] ، لكن منذ 1925 تغيّرت المعطيات الدوليّة و برز حلف امبريالي اسباني فرنسي يهدف إلى القضاء على دولة عبد الكريم الخطابي ، ففي ظلّ هذه الظرفيّة ، فان مواقف حزب المحافظين من جمهوريّة الريف تميّزت بحياد ايجابي و قد برز ذلك من خلال رفض بريطانيا العظمى المساهمة في حصار الريف بالرغم من الطلبات المتكرّرة لفرنسا و اسبانيا ، و برزت كذلك من خلال مساندة الخارجيّة البريطانيّة طلبات الهلال الأحمر الانجليزي إرسال معونات طبيّة لعبد الكريم الخطابي وأيضا من خلال غضّ الطرف عن المساعدات التي كانت تصل إلى جمهوريّة الريف عن طريق جبل طارق و طنجة بواسطة العديد من رعايا انجلترا لكن هذه المواقف لم ترتق إلى حدود تطلّعات لجنة "الريف الكوميتي" ، و العديد من التجّار و النقابيين [4] الذين طالبوا بمساندة رسميّة بريطانيّة لجمهوريّة الريف و المساعدة أيضا على تدويلها و عرضها على عصبة الأمم . فكيف تبلورت هذه المواقف التي أثارت العديد من الاحتجاجات الفرنسيّة و ماهي الخلفيّات التي تفسّر مواقف المحافظين ، المعروفين تقليديا بمساندتهم للإمبراطورية و التوجهات الاستعماريّة عموما؟

---

[1] - يمكن الرجوع إلى: Bedarida (François) : **Histoire de la grande Bretagne**, **op.cit**, pp170-171

[2] - يعتبر حديث النشأة حيث تعود جذوره إلى سنة 1900 تاريخ تكوين لجنة تمثيل العمّال بمجلس العموم البريطانيL R C و على رأسها رامسي ماك دونالد فكان ذلك المنطلق الرئيسي لتكوين حزب العمّال حيث تمكنت هذه اللجنة سنة 1906 من الحصول على تسعة و عشرين مقعدا و منذ ذلك التاريخ تحوّلت اللجنة إلى حزب العمّال بقيادة جايمس هاير هاردي (1906-1908)في فترة رئاسة رامسي ماكدونالد(1922- 1931) تمكن من قيادة الحكومة لمدّة عشرة أشهر من سنة 1924 و لمدّة سنتين بين 1929 و 1931 . يمكن الرجوع إلى المرجع المذكور سابقا ص 170- 171

[3] - يمكن الرجوع إلى جورج اوقيد :**مرجع ذكر سابقا** ص 83

[4] - يمكن الرجوع إلى FO/371/11077 : Parleamentary, Question ; 13 Mars 1925 ; Foreign office.

في البداية لا بدّ من الإشارة إلى أنّ فرنسا بعدما وجدت معارضة اسبانيّة انكليزية حول مطالبها بضم طنجة إلى الجزء المغربي الذي كان تحت سيطرتها و كذلك رفض دعوتها خروج اسبانيا من منطقة الريف المغربي لتحلّ محلّها ، كما عبّر عن ذلك كليمنصو في مؤتمر الصلح بفرساي[1]، إذن في ظل هذه الظروف و خاصة نتيجة لخلافاتها العميقة مع اسبانيا حول هذه المسألة فإنها لم تولِ في البداية اهتماما كبيرا بحرب الريف بل على العكس فإنها كانت تتمنى هزيمة اسبانيا ، و على هذا الأساس كانت الاتصالات كثيفة بين المنطقة الفرنسيّة و جمهوريّة الريف و هذا ما أعلن عنه ليوتي بنفسه الذي ذكر بأنّ الكثير من الريفيين يحصلون على حاجياتهم من الأسواق بالمنطقة التابعة للفرنسيين بالمغرب ، و ذهبت بعض المصادر الفرنسيّة أيضا إلى اتهام فرنسا بتسليح عبد الكريم الخطابي[2] ، لكن منذ أواخر سنة 1924 أصبحت مسألة المواجهة بين جمهوريّة الريف و فرنسا مسالة وقت لا غير خاصة بعد أن قامت قوات فرنسيّة بتجاوز نهر ورغة و تقديم مواقعها الدفاعيّة حوالي سبعة كيلومترات بالأراضي التابعة لجمهوريّة الريف ، ولقد تزامن هذا العدوان الفرنسي مع ظهور تحالف عسكري بين باريس ومدريد موجه ضد جمهورية الريف وعملا أيضا على إن تكون لندن جزءا منه ،فكيف كان رد حكومة المحافظين ؟

إن الموقف العدائي لفرنسا تجاه جمهورية الريف أي في عهد بانلوفي[3] الذي قرر بعد التشاور مع اسبانيا ضرورة تكوين تحالف دولي مناهض لجمهورية الريف متكون من فرنسا اسبانيا وبريطانيا العظمى والمرحلة الأولى للحرب تبدأ بضرب حصار شامل يمنع وصول الغذاء ،الأدوية ،والأسلحة إلى عبد الكريم ،وهذا ما أعلنه في جوان 1925 و مما ذكره نقتطف ما يلي:"...إن الإجراءات الأمنية إلى حدّ الآن محدودة، يجب أن نتّخذ إجراءات صارمة لحماية السواحل و هذه أولى نتائج محادثاتنا مع اسبانيا لحماية السواحل..."[4] ، لكن بالإضافة إلى ذلك فانّ خطورة المسألة تكمن في طلب فرنسا أن تكون انجلترا طرفا فاعلا في هذا الحصار و هذا ما أعلنه بانلوفي بقوله"... لنجاح الحصار لا بدّ أن نجد المساعدة و المشاركة من قبل ايطاليا و بالخصوص من بريطانيا العظمى"[5] مبرّرا ذلك بقوله"...إنّ عبد الكريم الخطابي لا يناضل فقط ضدّ اسبانيا و فرنسا و لكن ضدّ الحضارة الأوروبية..إن انتصاره سيكون له صدى واسعا بكل العالم الإسلامي و ستدفع انجلترا ثمن ذلك في

[1] - يمكن الرجوع إلى.... J.L.Miege : **op.cit**; p226

[2] - يمكن الرجوع إلى: Vicino (vives) : **L'Espagne du 20e siecle ; in l'Europe du 19e et 20e siècle** ; Milan 1959, p110

[3] - **بانلوفي**: شخصيّة سياسيّة فرنسيّة عاش بين 1863 و 1933 كان مختصّا في الرياضيّات و التحليل الميكانيكي شغل عدّة مناصب من بينها رئيس المجلس بين 1917 و 1925

[4] - يمكن الرجوع إلى FO 371/11080 : Extract from. the Journal des débats 18 Juin 1925

[5] - يمكن الرجوع إلى: FO/371/11080 : Extract from the Journal des débats ; 18 Juin 1925

المستعمرات ...إننا في مشاورات مع انجلترا حول إمكانية مشاركة سفنها الحربيّة في محاصرة منطقة الريف... اننا نساند مشاركة انكليزية بكل حريّة لكن بدون مساومات ..."[1] و بالفعل فان الاتصالات الاسبانيّة و الفرنسيّة كانت كثيفة ببريطانيا العظمى من اجل ان تكون طرفا في هذا الحصار و بالتالي في الحرب ضدّ جمهوريّة الريف، لكن الخارجيّة البريطانيّة أرسلت ردّا سلبيا باسم وزير الخارجية شامبرلن[2] و كان ذلك في جويلية 1925 و مما ورد فيه نقتطف ما يلي:".. حاليا لا يمكننا الموافقة على هذا الطلب لأنّ ذلك يساهم في إثارة عبد الكريم الخطابي و قوّاته مما يدفعه إلى مهاجمة طنجة ... لا يمكننا أن نشارك في عمليّات من هذا القبيل، إلاّ إذا هاجمت قوّات عبد الكريم المدينة الدوليّة..."[3] إذن هذا ما أعلن عنه شامبرلن أمام مجلس العموم البريطاني ، و أعلن انه تمّ إرسال نسخة من هذا الموقف إلى الخارجيّة الفرنسيّة . إذن يمكن ان نستنتج من خلال ردّ وزير خارجيّة حكومة المحافظين انه كان ايجابيا و يختلف تماما عن الموقف الفرنسي بالرغم من أنّ الحكومة الفرنسيّة أعلنت أن مشاركة انجلترا تعتبر تطبيقا لاتفاقيّة طنجة سنة 1923 و التي تمّ بمقتضاها تكوين مراقبة مشتركة لسواحل المدينة كما نصّ على ذلك القانون الأساسي لطنجة. أفلا يعني ذلك مساندة ضمنيّة بريطانيّة لعبد الكريم الخطابي، ألا يعني ذلك أن الحكومة البريطانيّة كانت على علم بكل المساعدات التي كان يقدّمها البريطانيون إلى عبد الكريم الخطابي ؟

حسب ما يبدو فانّ هذه الفرضيّة صحيحة أي أن الحكومة كانت على علم بالمساعدات من خلال تصريح وزير خارجيتها سنة 1921[4] كما بيّنا ذلك سابقا و كذلك سنة 1925 في مجلس العموم والتي أعلن فيها بأنّ الحكومة لا تستطيع أن تقدّم إعانات بصفة مباشرة لكن ذلك يعني ضمنيا إنها لن تعارضها إذا تمّت بصفة غير مباشرة و عن طريق منظّمات مدنيّة و بالخصوص لجنة ريف كوميتي التي تأسّست سنة 1925 لمساندة عبد الكريم الخطابي و هذا ما أعلنه هذا الأخير بقوله"...بالرغم من الحصار فان الانجليز لم يتركونا في حاجة إلى أي شيء...فلقد كانت المؤونة تأتينا عن طريق طنجة و مضيق جبل طارق..."[5] ، و بالفعل فان مقارنة ما ورد بالمذكرات بما ورد بالأرشيف الانجليزي تؤكّد صحّة ما ذكره، بالرغم من الشكوك الكثيرة حول العديد من المعطيات التي ذكرها، حيث قام الانجليز بدور كبير في مساعدة عبد الكريم الخطابي خصوصا بين 1924 و 1926 ، لكن المصادر الفرنسيّة

---

[1] - **نفس المصدر السابق**

[2] - **اوستين شامبرلن**: شخصيّة سياسية انكليزية عاش بين 1863 و 1973 كان ينتمي للتيّار التوحيدي داخل الحزب الليبرالي المناهض لاستقلال ايرلندا و أصبح بعد الانشقاق النهائي سنة 1917 زعيم الحزب الليبرالي التوحيدي المعروف تاريخيا بمساندته للمحافظين في العديد من المجالات ، و على هذا الأساس أصبح وزيرا للخارجيّة طيلة الفترة الممتدّة بين 1924 و 1929

[3] - يمكن الرجوع إلى: FO 371/7088 : Political Western Morrocco

[4] - يمكن الرجوع إلى: FO 371/7082 : Marrocco ; A weekly newspapers and review n° 145 , volume 3

[5] - يمكن الرجوع إلى Roger Mathieu : **op.cit** ; p1126

بالغت في ذلك و خصوصا فيما يخصّ الأسلحة لأنّ ما غنمه عبد الكريم الخطابي من أسلحة بعد أنوال كان كافيا لتسليحه[1] لكن ذلك لا ينفي تسرّب كميات من الأسلحة عن طريق سفن تحمل العلم الانجليزي و ذلك ما أكده عبد الكريم الخطابي بالرغم من امتناعه الشديد عن التصريح بذلك كما ذكر محرّر المذكّرات و ذلك مرتبط بعوامل عديدة لعلّ من أهمها المحافظة على مصداقيّته أمام الأوساط التي ساعدته و مما ذكره في هذا السياق نقتطف ما يلي"...لقد تحصّلنا على حوالي أربعمائة بندقيّة اشتريناها من دولة أجنبية ووصلتنا عن طريق باخرة تحمل العلم الانجليزي ..."[2] و بالرغم من أنّ زعيم جمهوريّة الريف لم يذكر تاريخ الحصول على هذه الأسلحة لكن حسب ما يبدو فإنّ ذلك يعود إلى ما قبل أنوال نظرا لأنّ الكميات الكبيرة من الأسلحة التي غنمها جيش الريف كانت كافية لمواجهة العدوان الاسباني.

و هكذا فانّ العلاقة بين جمهوريّة الريف و عبد الكريم الخطابي كانت وطيدة و إن كانت بصفة غير مباشرة و كانت يقف وراءها العديد من الناشطين في الريف الكوميتي كما سنرى ذلك لاحقا بل وأكثر من ذلك فان اللورد كانينغ[3] ، كما أكدت وثائق الأرشيف البريطاني و الفرنسي و عبد الكريم نفسه، كان بمثابة وزير للخارجيّة و مثّل في العديد من المرّات مبعوث عبد الكريم إلى باريس بالخصوص[4] و مما ذكره عبد الكريم حول هذه المسألة نقتطف ما يلي:" لقد كان كانينغ بمثابة وزيرنا المفوّض بالخارج و أيضا قنصلنا العام بالخارج...إن السيّد كانينغ وعدنا بالحصول على أسلحة وقروض من الخارج...لكن لم تصلنا سوى المؤن .."[5] و بالفعل فانّ اللورد كانينغ كان من العناصر الناشطة في الريف و سافر إلى باريس كوسيط سلام سنة 1925 و حاول مقابلة وزير الخارجيّة الفرنسي بريان لكنّه رفض بالرغم من إلحاح الشيوعيين بالبرلمان و بدرجة اقل الاشتراكيين على التفاوض معه[6] و بالإضافة إلى ذلك فانه كان وراء دفع الحكومة الانجليزية لمطالبة اسبانيا و فرنسا بالسماح بمرور المعونات الصحيّة للهلال الأحمر الانجليزي بين 1925 و 1926 لكنهما رفضا ذلك.

وهكذا فانّه انطلاقا من كلّ هذه المعطيات، فانّ جمهوريّة الريف تحصّلت على العديد من المعونات الانجليزية و لئن أكدت المصادر الرسميّة للخارجيّة البريطانيّة بأنها مساعدات غير رسميّة و من

---

[1] - يمكن الرجوع إلى: FO/371/40881 : the Riff Committee

[2] - يمكن الرجوع إلى: Roger Mathieu : **Ibid** ,p 122

[3] -- **اللورد كانينغ**: انكليزي من مواليد 1888 كان أثناء هذه الفترة من المتقاعدين بالجيش البريطاني بعدما عمل فترة طويلة بالجيش في الهند إلى حدود 1919 برتبة قائد ، و أصبح بعد ذلك يشتغل بشركة تجاريّة لندنيّة مقرّها برومانيا ، و كان أيضا من الناشطين بلجنة ريفي كوميتي . يمكن الرجوع إلى: FO/371/40881 : The Riff Committee

[4] اوقيد (-جورج) :**مرجع سابق** ، ص 26

[5] - مذكرات عبد الكريم: **مرجع سابق** 63

[6] - اوقيد (-جورج) : **مرجع سابق** ، ص 67

منظمات مدنيّة [1] فان الحكومة البريطانيّة كان بإمكانها منعها كما فعلت فرنسا سنة 1925[2] و لكنّ غضّ الطرف عنها كان بمثابة الموافقة عليها ثمّ لا ننسى ان العديد من الناشطين مثل اللورد كانينغ كانوا يعملون بالجيش البريطاني فلا يعقل بان يقوم هؤلاء بأعمال تهدّد مصالح بريطانيا العظمى، ثمّ لا ننسى الموقف الايجابي لحكومة المحافظين سنة 1925 و الذي رفض بصفة قطعيّة المشاركة في حصار الريف مع العلم أيضا ان المساندة الانجليزية، كما أكدت ذلك وثائق الخارجيّة البريطانية، تكاثفت بالخصوص بين 1925 و 1926 أي بعدما أصبحت فرنسا طرفا في هذا النزاع[3] لكن بالرغم من كلّ هذه الايجابيات فإنّ موقف حكومة المحافظين لم يرتق إلى مستوى تطلّعات عبد الكريم الخطابي و العديد من مكونات المجتمع المدني سواء لجنة الريف أو العديد من الناشطين بالنقابات البريطانيّة[4] أو حزب العمّال الذي طلب أكثر من مرّة عرض القضيّة على عصبة الأمم[5] و مساندة استقلال الريف لكن شامبرلن أثناء مداولات مجلس العموم يوم 13 مارس 1925 وجّهت له العديد من الأسئلة حول الريف و منها سؤال النائب ريني الذي كان كما يلي:"... هل تنتظر مساندة حكومية رسميّة لإمكانية عرض شكوى من قبل عبد الكريم الخطابي على عصبة الأمم؟...."[6] فكان ردّه "..أستبعد ذلك لأنها مسالة داخليّة و ليست دوليّة..."[7]

فكيف نفسّر خلفيّات موقف حزب المحافظين و هل يمكن الحديث عن تناقضات أم هناك تطوّر في الموقف من جمهوريّة الريف بين 1922 و 1926؟

حسب ما يبدو فان موقف الخارجيّة البريطانيّة مرتبط بالعوامل التالية، فبالإضافة إلى ظروف التناقضات الامبرياليّة الفرنسيّة الانجليزية و التي تعرّضنا لها سابقا فانه يمكن تلخيص خلفيات هذا الموقف كما يلي :

* كانت الخارجيّة البريطانيّة أثناء فترة حكم المحافظين، مرتبكة إلى حدّ ما فيما يخصّ مساندة جمهوريّة الريف لكن بالإضافة إلى ذلك فانّ الخيارات أمامها كانت محدودة فإما المحافظة على الوضع الراهن أي بقاء طنجة منطقة دوليّة و مناطق الريف تحت

---

[1] - ذكرت الخارجيّة البريطانيّة في ردّها على تلك الاتهامات الفرنسيّة بكون تلك المعونات مرتبطة بالنقابات و ريفي كوميتي و بعض المنظمات الأخرى المستقلة مثل الهلال الأحمر الانكليزي أو الناشطين في حزب العمّال بالأممية الثانية

[2] -يمكن الرجوع إلى:FO/371/11081 : The new leader ; September 18 -1925

[3] - العشرات من اليساريين و خصوصا المنتمين للحزب الشيوعي تمّت محاكمتهم سنة 1926 بتهمة تحريض الجيش على التمرّد و عدم المشاركة في مقاتلة الريفيين : يمكن الرجوع إلى: جورج اوتيد: **مرجع ذكر سابق**

[4] - يمكن الرجوع إلى: FO 371/11081 : British Red Cross Society, 19 February 1925

[5] - يمكن الرجوع إلى مقالة: جان ماير: **الانعكاسات السياسيّة لحرب الريف بإسبانيا** مقالة وردت بكتاب: عبد الكريم الخطابي و جمهوريّة الريف ؛ ص 262-261

[6] - يمكن الرجوع إلى:FO/371/11077 : Parliamentary Question, 13 Mars 1925 ; Foreign office(western)

[7] - **نفس المصدر السابق**

سيطرة اسبانيا و إذا استحال هذا الوضع فإنّ إمكانية سيطرة فرنسا أو أي دولة من درجة ثانية على منطقة الريف تعتبر بالنسبة لها خطا احمر لا يمكن القبول به تماما ، و بالفعل هذا ما يمكن استنتاجه من خلال ازدياد المعونات الانجليزية بين 1925 و 1926 أي بعدما أصبحت فرنسا طرفا و بعد تسربت معلومات عن إمكانية تعويض فرنسا لاسبانيا بالريف، فأعلنت مذكرة للخارجيّة البريطانية صادرة في جويلية 1926 ما يلي" لسنا مستعدين لقبول أن تكون السواحل المتوسطيّة للمغرب الأقصى و خصوصا المناطق المقابلة لجبل طارق تحت سيطرة دولة أوروبية من الدرجة الأولى ....إن انتصارات عبد الكريم الخطابي أقرت عدّة تطورات.. ففي حالة خروج اسبانيا بصفة نهائية فنحن غير مستعدّين لرؤية ايطاليا أو فرنسا تسيطر على المجال المتوسطي للمغرب الأقصى وبالخصوص سبته و مليله..."[1] . إذن يمكننا القول أن موقف الخارجيّة البريطانيّة من هذه المسألة كان مرتبطا بهذا التوجه الاستراتيجي لانجلترا و الذي كان يقوم على رفض أي حضور عسكري فرنسي بدرجة أولى و ايطالي بدرجة ثانية سواء بمنطقة طنجة و بصفة منفردة أو بكامل منطقة الساحل المتوسطي المغربي و هذا المبدأ واصلت انجلترا التمسّك به إلى حدود 1956 تاريخ استقلال المغرب الأقصى. ففي ظلّ هذه الظروف و خصوصا إذا تأكد خروج اسبانيا من المنطقة بصفة نهائيّة فان إمكانية الاعتراف بجمهوريّة الريف كانت واردة و على هذا الأساس كان موقف حزب المحافظين كما قال أندري نوشي يعتمد مبدأ تقليدي في الخارجيّة البريطانيّة".ننتظر ثمّ نرى..."[2] و على هذا الأساس أيضا رفضت المساهمة في الحصار و غضّ الطرف عن المساعدات التي كانت تصل عبد الكريم الخطابي من قبل العديد من منظمات المجتمع المدني كما سنرى ذلك لاحقا، لكن هل هذا كاف لتفسير مواقف الخارجيّة البريطانيّة في فترة المحافظين؟

أظنّ أنّ مواقف الحكومة البريطانيّة من المسألة مرتبط بالعديد من العوامل الأخرى و هي التالية:

---

[1] - يمكن الرجوع إلى: Miege(J.L):L'arrière... ..., **op.cit**; p253.

[2] - أندري جوليان(شارل) ، نوشي (أندري): **عبد الاكريم الخطابي و جمهوريّة الريف**،مرجع سابق ص273

وجود ما سمّاه البعض"..لوبي مصالح تجاريّة بالمغرب الأقصى"كانت تقوده "جمعية التجار الانجليز الناشطين بالمغرب"[1] و التي دفعت الحكومة الانجليزية إلى عدم التخلي عن نظام الامتيازات والذي تواصل إلى حدود 1937[2] و لقد كان لهذه الجمعيّة حسب ما يبدو تأثير على الريف كوميتي هذا بالإضافة إلى تأثير العديد من أصحاب المصالح الصناعيّة على القرار السياسي ،لأنه كانت لهم طموحات بان يكون لهم موقع متميّز بالريف المغربي في حالة مساندة حكومتهم استقلال جمهوريّة الريف و هذا ما أعلنه عبد الكريم الخطابي فعلا في احد لقاءاته مع مجموعة من التجّار البريطانيين[3] مع العلم أن بريطانيا العظمى بفضل نظام الحماية حافظت على كلّ الامتيازات التي نصّت عليها معاهدة 1856 مع المغرب الأقصى و الامتيازات التي نصّت عليها اتفاقيّة الجزيرة الخضراء لسنة 1906 و كذلك الامتيازات التي نصّ عليها الاتفاق الودّي الفرنسي الانجليزي لسنة 1904 حول المغرب الأقصى و مصر و التي من أهمها سياسة الباب المفتوح، فلا غرابة في ظلّ هذه الظروف أن تبقى انجلترا في فترة العشرينات، سواء بطنجة أو بالمغرب الأقصى ، القسم الفرنسي ثاني حريف تجاري[4]، مما جعل الحكومة الفرنسيّة تطبّقُ سياسة اقتصاديّة و سكانيّة تهدف إلى تحويل نظام الحماية إلى نظام إلحاق و ذلك من خلال دفعها انجلترا سنة 1919الى التخلي عن الامتيازات التي كانت لها في ميدان النسيج، و كذلك من خلال إعلانها مرسومي نوفمبر 1921 بالمغرب و تونس حول تجنيس الأجانب[5] ، إذن في ظل كل هذه الظروف احتدّت التناقضات الامبريالية الفرنسيّة و برز ذلك من خلال ظهور لوبي ضغط على الحكومة البريطانيّة كان يدفع في اتجاه مساندة استقلال الريف و بالفعل وجدت هذه المطالب صدى سواء لدى المحافظين الذين كانوا مسيطرين على السلطة في اغلب هذه الفترة أو حتّى لدى حزب العمّال الذي بقي في السلطة سنة 1924 بضعة أشهر و ما أعلنه الوزير الأول العمّالي ماكدونالد[6] في مارس 1924 يؤكد ذلك و منه نقتطف ما يلي"...إن الرأي العام الانجليزي شديد الارتياب أمام فرنسا ... و إنني أشاطره نفس الشعور..."[7] ، ففي هذا السياق كان موقف حزب المحافظين مختلفا تماما عن المواقف الفرنسيّة تجاه جمهوريّة الريف

---

1 - يمكن الرجوع إلى: FO , 371/11072 : The British Merchant Morocco Association

2 - إن بريطانيا العظمى لم تتخلى عن امتيازاتها الاقتصاديّة إلا سنة 1938 و ذلك على اثر اتفاقيّة لندن في 29 جويلية 1937 و التي دخلت حيّز التنفيذ مع بداية 1938 و لقد مثّل ذلك حدثا كبيرا بالنسبة لفرنسا . يمكن الرجوع إلى:
Residence Génerale de la République Française au Maroc » Discours du Général Nogués devant la section Marocaine du conseil du gouvernement ... », 1937

3 - يمكن الرجوع إلى: FO 371/7082 : Political Western Morocco

4 - يمكن الرجوع إلى: FO , 371/11072 : The British Merchant ,Morocco Association

5 - يمكن الرجوع إلى ; Archive de Quai d'Orsay : Ministère des Relations extérieures S; Série Tunisie 1917-1924 ; **op.cit** :

6 - ماكدونالد : جايمس رامسي: شخصيّة سياسيّة انقليزيّة عاش بين 1866 و 1937 و يعتبر من ابرز زعماء حزب العمّال بين 1911و 1914 ؛ و 1922 -1937 و كان أوّل وزير اوّل لحزب العمّال خلال فترة قصيرة من سنة 1924 ثمّ انتخب مرّة أخرى بين 1929 و 1931

7 - يمكن الرجوع إلى : Miege(J.L) :L'arrière ... ..., **op.cit** p224.

بالمقارنة مع اليمين الفرنسي ، لكن أظنّ أنّ هناك اسباب أخرى يمكن إن نفسّر بها مواقف المحافظين الايجابيّة نسبيا بالمقارنة مع مواقف فرنسا و هي بالخصوص:

– قدرة جمهورية الريف على الاستفادة من التناقضات الامبرياليّة الدوليّة حيث استطاع قائدها عبد الكريم الخطابي من خلال مواقفه المرنة و برنامجه البراقماتي أن يجد مساندة من قبل الرأي العام الانجليزي و لقد تأكّد ذلك من خلال ما يمكن تسميته ببرنامج التسعة نقاط الذي أرسله اخو عبد الكريم الخطابي عن طريق مراسل جريدة التايمز البريطانيّة إلى القنصليّة العامة الانجليزية بطنجة مع العلم أن هذه الوثيقة النادرة و التي عثرنا عليها في أرشيف الخارجيّة البريطانيّة و التي يمكن من خلالها تعديل بعض المواقف [1] حول مشروع عبد الكريم لكن ما يهمنا حاليا من خلال هذه الرسالة هو القدرة الفائقة لأعضاء جمهوريّة الريف[2] على الفهم الصحيح للعلاقات الدوليّة و ذلك من خلال التطمينات التي أرسلها سيدي محمد ابن أخ عبد الكريم الخطابي إلى انجلترا و التي احتوت على النقاط التسعة المذكورة سابقا و كان ذلك في 28 جانفي 1925 و مما ورد فيها نقتطف ما يلي"...إنّنا لم نفكّر تماما في التدخّل العسكري في طنجة أو المسّ بالنظام القائم...إن العديد من المراسلين المناهضين لنا يدّعون أنها في خطر من اجل إثارة الرأي العام ضدّنا..."[3] فماذا يعني هذا الموقف؟ «بكلّ تأكيد، يعني قدرة على فهم التناقضات على مستوى العلاقات الدوليّة فتأكيده على عدم مهاجمة طنجة و المحافظة على قانونها الأساسي[4] نابع عن فهم صحيح للمطلب الرئيسي لانجلترا و المتمثّل في مواصلة هيمنتها على طريق المتوسط و عدم المسّ بالوضع الراهن و هذا عكس ما كان يروّج له أعداء جمهوريّة الريف،بل فان سيدي محمّد ذهب إلى أكثر من ذلك عندما أعلن عزمهم المحافظة على الوضع السابق لسبته و مليله أي تحت السيطرة الاسبانيّة [5] و من خلال إعلانه أيضا عن عزم جمهوريته القيام بإصلاحات و عقد معاهدات مع الدول الأوروبية من اجل استغلال الريف و إعلانه أيضا انه لا توجد أي عناصر بلشفيّة إلى جانبهم [6] و أنهم عازمون على توثيق أواصر التعاون مع أوروبا من خلال

---

[1] - يمكن الرجوع إلى مداخلة عبد الرحمان اليوسفي التي ذكر فيها بأنّ عبد الكريم الخطابي لم يكن في برنامجه تحرير كامل المغرب بل فقط منطقة الريف لكن وثائق الخارجيّة البريطانيّة ذكرت بأنّ عبد الكريم كان يعتبر ذلك بصفة مؤقتة و البرنامج الكامل تحرير كامل المغرب: يمكن الرجوع إلى: عبد الرحمان اليوسفي: مؤسسات جمهوريّة الريف: مقالة وردت بكتاب جاك بارك، أندري نوشي، مرجع سابق، ص...

[2] - أعلن عبد الكريم الخطابي على تكوين جمهوريّة الريف في 1 فيفري 1922 الموافق لـ 14 جمادي الأول 541 هـ و تكوّنت من : رئيس هو عبد الكريم الخطابي و وزير الدفاع و المندوب العام عن الامير أخوه سيدي محمّد و وزراء العدل و التربية فقيه الزهروني و وزارة الشؤون الخارجيّة أزرقان: **نفس المرجع السابق**

[3] - يمكن الرجوع إلى ; FO/371/11077 : Sidi Mohamed Commander ; In chief of the Riff and Djebala forces ; Shsehawen ; 28 Januray 1925

[4] - البند الثامن من الرسالة التي بعث بها سيدي محمّد أخو عبد الكريم الخطابي إلى القنصل العام الانكليزي بطنجة بواسطة مراسل التايمز هاربز و ذلك بتاريخ 28 جانفي 1925، وردت ب : FO/371/11077

[5] - البند الرابع من الرسالة سابقة الذكر .

[6] **-نفس المصدر السابق**

"توريد الحاجيات الاقتصاديّة من هذه المنطقة."[1] ، إنّ كلّ هذه المعطيات تدلّ على أنّ عبد الكريم الخطابي ليس مجرّد"روقي" أو "إقطاعي"، ثائر من اجل الدفاع عن مصالح قبيلته و تدلّ أيضا بأنّه ليس متعصبا دينيا و أنّ هدفه يحارب "المسيحيين أعداء الإسلام.." كما روّجت إلى ذلك الصحف اليمينيّة وبعض اليساريين و غير الشيوعيين بفرنسا و اسبانيا [2]، إذن يمكن القول أن عبد الكريم الخطابي كان يحمل مشروعا إصلاحيا و من المفارقات انّه يتماشى مع فكر الزعيم الحبيب بورقيبة[3] في عدّة جوانب ، و بالفعل فان هذا الخطاب المعتدل مكّن عبد الكريم الخطابي من إحداث انشقاقات في صلب القوى الامبرياليّة الاستعماريّة و مما يؤكّد أيضا على أنّ عبد الكريم كان منفتحا و براقماتيا وجود بعض العناصر الأوروبية المسيحيّة في صفوف جيشه و خصوصا من انجلترا و ألمانيا و كذلك اللورد كانينغ و اتصالاته الكثيفة بمراسل التايمز هاربز ، فهل يعقل أن يكون متعصّبا دينيا و يجعل من اللورد كانينغ سفيرا لجمهوريّة الريف خصوصا بالخارج؟ إنّها مجرّد افتراءات ، بل على العكس من ذلك فلقد كان مرنا و براقماتيا و متفتحا و هذا ما جعله يجد مساندة من الرأي العام الخارجي سواء بانجلترا وبالخصوص من قبل النقابيين و أنصار حزب العمّال أو بفرنسا من قبل الشيوعيين بالخصوص[4] وكذلك من قبل الكومنترن [5]

يمكننا القول أنّ مواقف حزب المحافظين ببريطانيا العظمى المحايدة و الرافضة للانخراط في تحالف دولي مناهض لجمهوريّة الريف تحت شعار مقاومة "التعصّب" و القوى الإقطاعية الرجعيّة كما يسميها اليمين الفرنسي و الأحزاب اليساريّة غير الشيوعيّة، كلها مرتبطة بتناقضات امبرياليّة حادّة وتعبّر عن تضارب مصالح هذه القوى و ربما لو نجح عبد الكريم الخطّابي في المحافظة على وفاق مع فرنسا لتمكّن من الحصول على الاستقلال و اعتراف ببريطانيا به، لكن بالرغم من ايجابيّة المواقف البريطانيّة فإنها لم ترتق إلى تطلعات عبد الكريم الخطابي و أنصاره بانجلترا و المتمثلة في الاعتراف الرئيسي بجمهوريّة الريف و مساندته بعصبة الأمم كما كان يطالب حزب العمال البريطاني سنة 1925 و 1926(عندما كان بالمعارضة) لكن شامبرلن أصرّ كما رأينا ذلك سابقا على اعتبار المسألة داخليّة بالنسبة لفرنسا و اسبانيا . فبم يفسر هذا الموقف؟

---

1 - - **نفس المصدر السابق**

2 - جورج اوقيد : **نفس المرجع السابق** ، ص 118-119

3 -

4 - يمكن الرجوع إلى البرقيّة الشهيرة التي أرسلها الحزب الشيوعي الفرنسي إلى عبد الكريم الخطابي بتاريخ 11 سبتمبر 1924 و مما ورد فيها نقتطف ما يلي"...إن المجموعة البرلمانيّة و اللجنة القياديّة للحزب الشيوعي و اللجنة الوطنيّة للشبيبة الشيوعيّة تحيّي الانتصار الرائع للشعب المغربي على الامبرياليين الأسبان و نهنئ زعيمه المقدام عبد الكريم الخطابي...." يمكن الرجوع إلى L'humanité, 11 – Septembre 1924

5 - اوقيد(جورج) : نفس المرجع السابق ص 26

أظن انه يفسّر بالانفراج النسبي الذي وقع على مستوى الجبهة الأوروبية و خصوصا بعد وصول الاشتراكيين بفرنسا إلى السلطة سنة 1924[1] حيث وافقوا على مشروعي لوكارنو و دافوس كما رأينا ذلك سابقا و قبل ذلك تمّ تجاوز مشكلة طنجة سنة 1923 و خصوصا الخلافات حول تونس والمغرب الأقصى سنة 1924،فكلّ هذه التنازلات الفرنسيّة لانكلترا جعلت موقفها من مسألة الريف يكون دون طموحات عبد الكريم و أنصاره بانجلترا التي بقيت على اتصال به و قبيل استسلامه في 27 ماي 1926 لفائدة القوات الفرنسيّة عرضت عليه انكلترا تهريبه من الريف و البقاء تحت حمايتها لكن بدون أن يثير لها مشاكل مع فرنسا و اسبانيا في الوقت الراهن أي إلى أن تتغيّر العلاقات الدوليّة على غرار ما فعلت بالحركة السنوسيّة[2] لكن عبد الكريم الخطابي أكّد في مذكّرته انه رفض هذا العرض[3] ربما حتّى لا يتهم بالعمالة للبريطانيين و ربّما لأنّه شعر بأنّ الانجليز غالطوه حيث ذكر بأنّ هاريس الذي كان يتعامل معه كممثّل للخارجيّة البريطانيّة حسب قول عبد الكريم الخطابي أكّد له أنّ بريطانيا العظمى لن تسمح لفرنسا و اسبانيا بغزو الريف و على هذا الأساس تصلّب في مواقفه، مع العلم أنّنا عثرنا في الأرشيف البريطاني على الاتصالات و التنسيق الذي كان دائما بين القنصليّة البريطانيّة بطنجة بواسطة هاريس الذي نصحته بأن تكون المفاوضات في طنجة[4] عوضا عن تطوان أو أي منطقة أخرى كما طالبه بذلك كلّ من اسبانيا و فرنسا ، لكننا لم نعثر على دعوة للتصلّب. إذن هذه كلّ حيثيّات خصوصيّة العلاقة التي كانت قائمة بين جمهوريّة الريف و حزب المحافظين ببريطانيا العظمى الذي كان مهيمنا على السلطة أثناء اغلب الفترة الممتدّة بين 1922 و 1929 ، مع العلم أنّ منظّمات المجتمع المدني ببريطانيا العظمى كانت مواقفها أيضا أكثر ايجابيّة و تجذّرا من بقيّة الدول تجاه مسألة الريف، كما أكّدت ذلك بالخصوص أنشطة الريف كوميتي و حزب العمّال ، فكيف تبلورت من خلال وثائق الخارجيّة البريطانيّة ؟

- د- تجذر مواقف حزب العمال البريطاني تجاه مسالة الريف 1924 - 1926

يعتبر موقف حزب العمال البريطاني من مسالة الريف من أكثر مواقف الأحزاب اليسارية غير الشيوعية بأوروبا تجذرا ، ففي الوقت الذي كانت مواقف اغلب الأحزاب الاشتراكية مشابهة إن لم نقل متجانسة مع مواقف أحزاب اليمين من المسالة الاستعمارية بصفة عامة ومن مسالة الريف

1

2 - يمكن الرجوع إلى Bessis (Juliette) : **La Libye Contemporaine, op.cit**, p67

3 - يمكن الرجوع إلى Mathieu (J. R) ; **op.cit** ,p 124

4 - يمكن الرجوع إلى: F.O, 371/11079 : British General Consulate Tanger, July 26 1925

بصفة خاصة ،فان مواقف حزب العمال البريطاني بين 1924 و1926 تميزت بالتجذر فكيف تجسمت هذه المواقف وماهي خلفياتها؟

بيّنت مواقف حزب العمال المتجذّرة برزت على العديد من المستويات ، فداخليا عبّر عن ذلك العديد من نوّابه من خلال تأكيدهم على ضرورة مطالبة فرنسا و اسبانيا بالسماح للهلال الأحمر الانجليزي بنقل المعونات الطبيّة لمنطقة الريف، و اعتبروا أيضا أنّ المعارضة الفرنسيّة الاسبانيّة تتنافى مع مبادئ القانون الدولي و تعتبر جريمة في حق الإنسانية[1] ثمّ لا ننسى كذلك أنّ العديد من المنظمات و الأنشطة المساندة لحرب الريف التي وقعت سواء داخل بريطانيا العظمى أو خارجها كانت تقف وراءها بالخصوص "الريف كوميتي" البريطانيّة التي تأسست بلندن في 4 سبتمبر 1926 و كانت العديد من العناصر التي تنشط بها تنتمي لحزب العمّال البريطاني أو للنقابات المساندة لنفس الحزب كما أكّدت على ذلك العديد من وثائق وزارة الخارجيّة البريطانيّة[2] ، و لم يكتف حزب العمال بهذه المساندة الإنسانية بل ذهب إلى أكثر من ذلك عندما دفع الأحزاب الاشتراكيّة بفرنسا و اسبانيا إلى مواقف تتنافى مع قناعاتها و ممارساتها على أرض الواقع و تجسّم ذلك من خلال البيان الذي أصدرته الأممية الثانية[3] في 18 تموز 1925 حيث أصدرت مواقف جدّ ايجابيّة من نضال جمهوريّة الريف من أجل الاستقلال و لقد اعتبر العديد من الملاحظين أنّ حزب العمّال البريطاني كان أكثر الأحزاب تأثيرا على هذه المواقف ، لأنّ الحزب الاشتراكي الفرنسي كانت مواقفه تتناقض[4] أثناء هذه الفترة مع ما أصدرته الأممية الثانية و من أهم ما نصّ عليه هذا البيان نذكر ما يلي:

المطالبة بالحفاظ على استقلال الريف

- فتح المفاوضات مع عبد الكريم الخطابي
- تعليق العمليّات العسكريّة
- اللجوء إلى عصبة الأمم حول هذه المسألة[5]

---

[1] - يمكن الرجوع إلى: FO/371/7082 : Political Western Morocco

[2] - يمكن الرجوع إلى: FO 371/11080 : The new leader ; Septembre 18, 1925 : The Unconquered Riff

[3] -**الأممية الثانية** : تأسست سنة 1889 بباريس بعدما وقع عمليا حلّ الأممية الأولى سنة 1876 بمؤتمر فيلادلفيا و كان لليسار الشيوعي و خصوصا الألماني تأثيرا كبيرا أثناء المرحلة الأولى من تاريخها و هذا ما جعل مؤتمر بروكسال سنة 1891 يعتبر أنّ مسالة الصراع الطبقي من المبادئ الأساسية للنضال العمّالي و تبنى أيضا مؤتمر زوريخ في 1893 مطلبا هاما و هو ضرورة نضال العمّال من أجل العمل ثمانية ساعات ، لكن منذ 1905 تصاعد تأثير الشق اليميني داخل هذه المنظمة و تواصل ذلك إلى حدود 1921 حيث برز شقّ يساري داخل هذه المنظمة دفع إلى تبني مواقف ايجابيّة من العديد من المسائل. يمكن الرجوع إلى : - لوفسكي : الحركة النقابيّة العماليّة قبل أثناء و بعد الحرب العالميّة الأولى ، ترجمة إبراهيم العثماني، صامد للنش و التوزيع؛ صفاقس تونس (الجزء الأول و الثاني) : الجزء الأول ص46

[4] - جورج (اوفيد): **مرجع مذكور سابقا** ، ص106

[5] - بيرك (جاك) ، العروي (عبد الله) ، أندري (جوليان شارل): **مرجع سابق** ، ص262

إنّ هذه المطالب و المواقف كانت ايجابيّة جدا ، حيث أعلنت لأول مرّة الأممية الثانية عن موقف واضح من إحدى قضايا التحرر الوطني خارج أوروبا و ساندت مطلب استقلال الريف و تدويل المسألة و ذلك بدفع من حزب العمّال البريطاني الذي أكّد على نفس الموقف في اجتماع بالي بوربون في بار يس في 28 تموز 1925 و الذي جمع ممثّلي الأحزاب الاشتراكيّة بكل من اسبانيا و فرنسا وبريطانيا و خصّص للنظر في أحداث المغرب الأقصى و خصوصا ما يحدث بمنطقة الريف ، و من أهم ما نصّ عليه بيان الاجتماع الإختتامي نقتطف ما يلي:

مطالبة اسبانيا و فرنسا بإعلان شروط السلم التي تمّ الاتفاق عليها بينهما

إحاطة عبد الكريم الخطابي علما بهذه الشروط

البدء في مفاوضات مع عبد الكريم الخطابي يكون هدفها استقلال جمهوريّته

الإيقاف الفوري للعمليّات العسكريّة

إذا حدثت خلافات عميقة بين اسبانيا و فرنسا من جهة و جمهوريّة الريف من جهة ثانية ، فيجب عرض الخلاف على عصبة الأمم[1]

يجب ضمان حريّة دخول المعونات الصحيّة الدوليّة إلى منطقة الريف - منع استعمال الغازات السامة و منع معاملة أسرى الحرب بشكل غير انساني[2].

و هكذا فان هذا الاجتماع أيضا أعاد تقريبا صياغة مواقف الأممية الثانية من المسالة الريفية التي صدرت قبل هذه الفترة بأيام قليلة ، و لقد فوجئ بعض المتتبّعين للمسألة بحضور مندوب حزب العمّال البريطاني و اعتبروا انه لعب دورا أساسيا في صياغة هذا البيان ، بالرغم من أنّ بريطانيا العظمى لم تكن معنيّة بصفة مباشرة بالمسألة على غرار كلّ من اسبانيا و فرنسا [3] و مما يؤكد التأثير الحاسم لحزب العمّال ، هو أنّ الحزب الاشتراكي الفرنسي ساند قبل هذا الاجتماع بأيّام قليلة بالبرلمان الفرنسي عرض الحكومة طلبات زيادة الميزانيّة المخصّصة للعمل العسكري للمغرب الأقصى ، أما الحزب الاشتراكي الاسباني فقد كان تأثيره الداخلي محدودا حسب ما يبدو فان مواقف البريطانيين دفعته إلى تبنّي مواقف تتناقض مع مواقف حزب العمّال الانجليزي الذي حسب ما يبدو ارتبطت مواقفه الايجابيّة من مسالة الريف و بالخصوص مساندة استقلاله بالأسباب التالية :

– إن مواقف حزب العمال المتجذّرة سواء من خلال بيان الأممية الثانية أو أثناء اجتماع الأحزاب الاشتراكيّة بباريس سنة 1928 حيث دفعها إلى تبنّي استقلال الريف و تدويل القضيّة و كان

---

1 - يمكن الرجوع إلى: FO 371/11080 : The new leader Septembre 18, 1925 : The Unconquered Riff

2 - **نفس المصدر السابق**

3 - يمكن الرجوع إلى: FO 371/11081 : Parliamentary Question

ذلك مرتبطا بعوامل عديدة و متداخلة و من بينها أنّ توقيت إصدار هذه المواقف تزامن مع أوضاع عسكرية على الجبهة كانت لصالح عبد الكريم الخطابي و جمهوريّته سواء الحدود الاسبانيّة حيث حافظ تقريبا على نفس المواقع التي افرزها انتصار أنوال 1921 ، أما على مستوى الجبهة الفرنسيّة فقد تمكّن عبد الكريم الخطابي من تحقيق بعض الانتصارات بعد التقدّم الفرنسي لتدعيم مواقعها[1]على الجبهة ، و هذا ما جعل ليوتي المقيم العام الفرنسي بالمغرب يطالب بالإمدادات من المترو بول لانّ مدينة فاس حسب إعلانه أصبحت مهدّدة [2] و فغي ظلّ هذه الظروف كان هناك تخوّف حقيقي من قبل الفرنسيين و كذلك الانجليز من ان تنتقل عدوى الثورة الريفيّة إلى بقيّة مستعمراتها فكان من المستحسن حسب رؤية حزب العمال البريطاني توقيع السلام مع عبد الكريم الخطابي و إدماج جمهوريّة الريف في عصبة الأمم كبلد عضو و مستقل و بالتالي تحييده و جعله جزءا من المنظومة الأمنية الانجليزية المتوسطيّة[3] لكن هل هذا كافي لتفسير هذا الموقف المتطور لحزب العمال البريطاني؟

أظن إن هذا العامل وحده غير كافي لتفسير المسألة بل هناك عوامل أخرى ساهمت في صياغة و بلورة هذه الإستراتيجية العماليّة و من بينها نذكر بالخصوص أنّ هذه الفترة أي النصف الأول من فترة العشرينات تميّزت بتزايد تأثير التيّار الثوري[4] داخل حزب العمّال و كذلك النقابات البريطانيّة"التراديونيّة"[5] . و لقد تجسّم ذلك من خلال الإضرابات العديدة التي شنتها أثناء هذه الفترة وهذا ما جعل حزب المحافظين يتهمهم بأنّهم موالين لموسكو[6] و كان ذلك أحد أسباب سقوط حكومة العماليين بقيادة ماكدونالد سنة 1924 بعد أربعة أشهر من تكوينها[7] و مما يؤكّد حقيقة تزايد التأثير الثوري على سياسة حزب العمّال، أنّه أثناء مؤتمر فيانا في جوان 1924 للنقابات التابعة للأحزاب الاشتراكيّة و الموالية للأممية الثانية فوجئ ممثلو الخط اليميني بفينا بالمقترح الذي قدّمه نوّاب التراديونيّة الانجليزية الذين طالبوا بربط علاقات مع النقابات الروسيّة[8] لكن المقترح وجد معارضة من ممثلي أغلب البلدان التي فرضت تعديله و إفراغه من محتواه[9] و تأكد ذلك أيضا من خلال مؤتمر النقابات الانجليزية سنة 1924 بهول الذي أعلن عن صداقة النقابات الانجليزية مع النقابات الروسيّة. إذن في ظلّ هذه الظروف أظن إن مواقف الحزب العمّالي كانت أكثر تجذّرا خاصّة و أنّ قاعدته

---

1 -جورج اوفيد: **مرجع سابق** ، ص96

2 -**نفس المرجع السابق**، ص 97

3 -يمكن الرجوع إلى: Miege(J.L);L'arrière… …., **op.cit**, p 223

4 - يمكن الرجوع إلى : Chassaigne (Ph) :**Histoire de l'Angleterre ; op.cit.** ….p322

5 -**نفس المرجع السابق** ، ص325

6 -يمكن الرجوع إلى: Marx (R) :**L'Angleterre de 1914 à 1945, op.cit**;p76

7 -لوفسكي:الحركة النقابيّة العمّاليّة، مرجع سابق ،ص63

8 -**نفس المرجع السابق**،ص64

9 -**نفس المرجع السابق**،ص73

الأساسية مرتبطة بالنقابات التراديونيّة ، لكن بالإضافة إلى هذه العوامل التي ذكرناها أظن أنّ هناك عوامل أخرى و من أهمها تزايد نفوذ و تأثير الأممية الشيوعيّة الثالثة بأوروبا و خصوصا فرنسا وألمانيا و البرتغال و بداية انتشار أفكارها داخل المستعمرات، و على هذا الأساس فان مواقف حزب العمّال البريطاني بالأممية الثانية كانت تدفع إلى تجذير بعض مواقفها حتّى تسحب البنشاط من تحت أقدام الأممية الثالثة التي أصدرت أولى مواقفها المساندة لحرب الريف سنة 1924 [1]، إذن حسب ما يبدو فان هذه العوامل تفسّر جانبا من مواقف حزب العمّال البريطاني لكن هناك عوامل أخرى من بينها التأثير المتزايد على هذا الحزب من قبل اللوبي الانجليزي التجاري بالمغرب [2] الذي ذكرناه سابقا والذي كان يعتبر أنّ استقلال الريف سيجعل مصالحهم التجاريّة و كذلك مصالح الصناعيين تتدعّم بهذه المنطقة خاصة بعدما أثبتت سياسة بوانكري"القوميّة المتطرّفة " أنّها تهدف إلى مزيد تدعيم موقع فرنسا بالمستعمرات و خصوصا المحميات مثل تونس و المغرب الأقصى و مدغشقر... و ذلك على حساب الدول المنافسة لها و التي حافظت على عدّة امتيازات بالمغرب الأقصى و تونس ....و بدون أن ننسى كذلك أنّ هذه الفترة تزايدت فيها الاتهامات البريطانيّة لفرنسا و من بين ما أعلنه ماكدونالد سنة 1924 بأنّ الرأي العام الانجليزي منزعج من النوايا الفرنسيّة بطنجة و منطقة الريف و المتوسط عموما و أنّه يشاطره هذا الرأي، فبالنسبة لهذه المسألة سواء حزب العمّال أو حزب المحافظين ، فان مسالة سيطرة فرنسا على طنجة أو ضم منطقة الريف مسألة مرفوضة تماما و على هذا الأساس فان حزب العمّال اعتبر وجود جمهوريّة الريف إذا أجبرت اسبانيا على ذلك أفضل من سيطرة فرنسا على المنطقة

و هكذا فإنّ مسألة تجذّر مواقف حزب العمّال ببريطانيا العظمى مسألة حقيقيّة و تجسّمت من خلال وقوفها وراء جزء من المساعدات التي قدّمت لجمهوريّة الريف و كذلك من خلال دعمها العديد من الأنشطة المعادية للحرب و ارتبطت بعوامل عديدة و متداخلة و من بينها التأثير المتزايد للوبي التجاري الانجليزي بالمغرب و كذلك التخوّف من سيطرة فرنسا على منطقة الريف و لكن أيضا تأثير اليسار الثوري داخل المغرب بالرغم من أنّ الأشهر التسعة التي كان فيها حزب العمّال في السلطة سنة 1924 لم تشهد إجراءات عمليّة لصالح جمهوريّة الريف أو بقيّة المستعمرات التي كانت خاضعة لنير الاستعمار الانجليزي

[1] أوقيد (جورج): **اليسار الفرنسي** ... مرجع مذكور سابقا ، ص 83

[2] -- يمكن الرجوع إلى: FO , 371/11072 : The British Merchant Morocco Association

2- مؤسسات المجتمع المدني تساند جمهوريّة الريف: "لجنة الريف" نموذجا :

شهدت الفترة الممتدّة بين 1921 و 1926 تزايد أنشطة المساندة من قبل المجتمع المدني الانجليزي[1] ببريطانيا العظمى و ذلك من خلال تكثف الدعاية الإعلامية المناهضة لحرب الريف وكذلك من خلال تكثف المساعدات التي وقع جمعها ببريطانيا و تمّ تهريبها إلى منطقة الريف و برزت أيضا هذه الأنشطة من خلال تأسيس جمعيّة الريف كوميتي سنة 1925[2] و التي قامت بدور بارز في مساندة عبد الكريم الخطابي و برزت هذه المساندة أيضا من خلال مهاجمة العديد من السفن الاسبانيّة وذلك من أجل الضغط على الحكومة حتّى تمنح استقلال الريف و أيضا من خلال العديد من التدخلات بمجلس العموم البريطاني من أجل دفع الحكومة إلى مساندة جمهوريّة الريف فكيف تجسّمت مختلف هذه الأنشطة ببريطانيا العظمى و ماهي خلفياتها و من هي القوى التي تقف وراءها؟

في البداية سأحاول التعرض، انطلاقا من الأرشيف البريطاني، إلى التعريف بالريف كوميتي وأنشطتها: إن هذه اللجنة المسمّاة ريف كوميتي أثارت جدلا كبيرا سواء من قبل الصحافة اليمينية الفرنسية بالخصوص أو داخل البرلمان حيث اتهمت بأنها تقف وراء كلّ الأنشطة الانجليزية المساندة لعبد الكريم الخطابي و أحيانا يقع اتهامها بأنها تنشط فيها عناصر شيوعيّة[3] و أحيانا أخرى وقع اعتبارها تمثّل مصالح بعض اللوبيات التجاريّة الانجليزية ذات المصالح بالمغرب الأقصى [4] و لعل ذلك ما أكّدته العديد من المصادر الرسمية[5] أو الصحافة الفرنسيّة و خصوصا المعروفة بتوجهاتها اليمينيّة مثل جريدة الكوتيديان التي أعلنت في ماي 1926 ما يلي:"...من هم حلفاؤنا الذين يتآمرون ضدنا بالمغرب الأقصى...إن عبد الكريم تحصّل على عدّة مساعدات دوليّة و لكن نشرها حاليا غير ممكن لأنها تثير قضيّة عالميّة..."[6]مع العلم أنّها أشارت أيضا إلى دور الريف كوميتي...إذن انطلاقا من هذه الوقائع سأحاول التعريف بمنظمة الريف كوميتي:

انطلاقا من وثائق الأرشيف البريطاني فإن هذه الجمعيّة تأسّست في 4 سبتمبر 1925[7]، فماذا يعني هذا التوقيت؟ إنّه مشحون بالكثير من الدلالات و الخلفيات حيث تزامن مع تكثّف العدوان على جمهوريّة الريف و الذي تجسّم من خلال بروز التحالف الامبريالي الفرنسي الاسباني سواء من خلال

[1] -المجتمع المدني: المقصود بذلك كل المنظمات و الأحزاب المستقلة عن السلطة، لكن يدرج ضمنها حزب العمّال لأنه كان جزءا من السلطة التشريعيّة أثناء هذه الفترة و حكم لمدّة عشر أشهر سنة 1924.

[2] - يمكن الرجوع إلى: FO 371/40881 : The Riff Committee

[3] -جورج اوفيد : **مرجع سابق الذكر**، ص34

[4] -- يمكن الرجوع إلى: FO , 371/11072 : The British Merchant Morocco Association

[5] - يمكن الرجوع إلى: Le Quotidien 30/5/1926

[6] - يمكن الرجوع إلى: FO 371/40881 : The Riff Committee

[7] - يمكن الرجوع إلى: FO 371/11080 : Extract from. the Journal des débats , 18 Juin 1925

قراره ضرب حصار على منطقة الريف[1] من أجل منع وصول المعونات الصحيّة و الدعم بمختلف أنواعه إلى جمهوريّة الريف أو من خلال بداية التنسيق العسكري للقيام بحملة عسكريّة مشتركة[2]، إذن في ظل هذه الظروف تأسست جمهوريّة الريف . فماهي أهدافها و من يقف وراءها ؟

بالنسبة للأهداف لا بدّ من الإشارة إلى أنّ وثائق الخارجيّة البريطانيّة خصّصت حيزا هاما لهذه الجمعيّة و من بين الوثائق التي عثرنا عليها وجد فيها قسم خصّص لقانونها الأساسي و سنقتطف منه بعض المعطيات التي ستساعدنا لاحقا على فهم خلفياتها و من بينها نذكر ما يلي:

– تقديم المساعدات لجمهوريّة الريف من أجل الحصول على استقلالها

- دفع الحكومات الأوروبية إلى الاعتراف بأنّ جمهوريّة الريف طرف محارب مما يسهّل إمكانية حصوله على المعونات الصحيّة من قبل المنظمات الدوليّة كما نصّت على ذلك العديد من القوانين[3] .أما فيما يخص طرق تحقيق أهداف هذه المنظمة فلقد أشارت أيضا إليها وثائق التأسيس و التي من بينها نقتطف ما يلي:

- يجب القيام بحملات إعلامية من أجل الدفاع عن جمهوريّة الريف وذلك من خلال إرسال مقالات إلى العديد من الصحف من أجل التعريف بهذه القضيّة و كذلك من خلال محاولة إثارة هذه القضيّة أمام عصبة الأمم
- العمل على دفع عصبة الأمم و المنظمات الدوليّة الأخرى على الاعتراف بجمهوريّة الريف و مساندة استقلالها
- العمل على خلق رأي عام مساند لقضيّة الريف على المستوى العالمي[4].

إذن يمكننا القول أنّ أهدافها واضحة و هي مساندة الريف المغربي من اجل الاستقلال ، فالمسألة محدودة و لا تتعلق بقضايا التحرّر الوطني في العالم بل فقط بجمهوريّة الريف، أما على مستوى الطرق فهي سلميّة بالأساس و لكنها لا تقتصر على بريطانيا فقط بل تهدف إلى التعريف بالقضيّة عالميا، إذن هذا جزء من المعطيات الأوليّة حول هذه المنظمة فمن يقف وراءها؟ و هل أنّ اتهامها بالشيوعيّة من قبل فرنسا صحيح؟ إن وثائق الأرشيف البريطاني أعطت أهمية لا يستهان بها

---

[1] - نفس المصدر السابق

[2] -تجسّم ذلك من خلال اتفاق مدريد 11 جويلية 1925 بين اسبانيا و فرنسا و من أهم ما نصّ عليه نذكر: عدم تفاوض أي دولة على حدة مع عبد الكريم و إمكانية منح حكم ذاتي لعبد الكريم مع العلم انه وقع مؤتمر عسكري بينهما في فيفري 1921 و بعدها مؤتمر في أفريل 1922 تغيّرت الشروط و طالبت باستسلامه

[3] - يمكن الرجوع إلى: FO 371/40881 : The Riff Committee

[4] -نفس المصدر السابق

للعديد من العناصر الناشطة ضمن هذه المنظمة و الذين لعبوا دورا فاعلا في تأسيسها و من بينهم نذكر بالخصوص اللورد كانينغ و كذلك اثرقليد وديكسن فبالنسبة للأول أي كانينغ فهو ضابط بالجيش الانجليزي من مواليد 1888 و كان يعمل بالهند إلى حدود 1919 تاريخ تقاعده و لقد عرف بأنشطته التجاريّة بالهند و رومانيا و لقد كان أيضا باعتراف عبد الكريم الخطابي بمثابة الوزير المفوّض لجمهوريّة الريف بالخارج و قنصلها العام [1] و كان من ابرز الناشطين المساندين لاستقلال الريف قبل تكوين هذه المنظمة و كان أيضا من المساهمين في تأسيسها كما أكّدت ذلك وثائق الأرشيف البريطاني المخصّصة لهذه المسألة و التي مما ورد فيها نقتطف ما يلي:"إن االكابتن قوردن كانينغ وصل في أكتوبر 1924 إلى طنجة...سلوكه كان معاديا لفرنسا و كان على اتصال باالكابتن سارّال الذي قام أيضا بإرسال العديد من الخدمات لجمهوريّة الريف و كذلك بانتداب بعض الطيّارين و المهندسين العسكريين[2] الذين ساعدوا عبد الكريم الخطابي...و هو من ابرز المؤسسين و المسيرين للريف كوميتي..."[3].

أما بالنسبة لآرثر فيلد فلقد عرف بأنّه كان يعمل بشركة تجاريّة كانت تسمى "الشركة الانجلو عثمانيّة" و كان أيضا من المساهمين في تأسيس "اللجنة الإسلامية للدفاع عن الريف ...و هو من العناصر ذوي القناعات الشيوعيّة و كان منخرطا بحزب العمّال و كان على اتصال بالأمميّة الثالثة قصد الحصول على دعم من أجل جمهوريّة الريف و عرف أيضا بعلاقاته الوطيدة بالكابتن كانينغ[4] ، و مما ذكر حوله بإحدى الوثائق الهامة بالأرشيف البريطاني نقتطف ما يلي"...لقد قام بتأسيس لجنة إسلامية للدفاع عن الريف...هدفها الأساسي الاستقلال الكامل للريف...انه يعمل على الحصول على أموال من الهند لإثارة الاضطرابات باسبانيا و فرنسا مما يجعل قضيّة الريف عالميّة ، فيسهل تدويلها..."[5] أما بالنسبة للعنصر الثالث و الناشط بالريف كوميتي فهو ديكسن جونسن و هو أيضا من الضبّاط الذين عملوا سابقا بالجيش البريطاني حصل على التقاعد قبل الحرب العالميّة الأولى ، عرف بتقديم المساعدة الصحية للمقاومة بليبيا سنة 1912 و كان معروفا بمساندته للدولة العثمانيّة حيث كان من مؤسسي جمعيّة المغرب و المشرق سنة 1914 و كانت له علاقات وطيدة مع "الشركة التركيّة للتجارة ...و لقد سافر سنة 1924 إلى جمهوريّة الريف و راسل أثناء هذه الفترة ارثير فيلد و طلب

---

1 -يمكن الرجوع إلى: Mathieu (J.R): **op.cit**, p116.

2 -إن مسألة تكوين عبد الكريم الخطابي لسلاح جوي بالاعتماد على المساعدات الخارجيّة وقعت المبالغة فيها لكنها حقيقية باعتراف عبد الكريم نفسه حيث قام فعلا ببعث نواة صغيرة جدا بمساعدة من الانقليز على رأسهم كانينغ و كذلك بمساعدة من الفرنسيين .

3 -يمكن الرجوع إلى: FO 371/11079 : Gordon Canning, Robert Cecil

4 - يمكن الرجوع إلى: FO 371/11079 : 10 août 1925

5 - **نفس المصدر السابق**

منه تكوين الريف كوميتي بدون ان تكون عناصر شيوعيّة في لجنتها التنفيذية ..."[1]. إذن هذه مختلف المعطيات حول العناصر الناشطة بالريف كوميتي و الذين كانوا يقفون وراء تأسيسها . فماذا يمكن أن نستنتج من ورائها؟ انطلاقا من المعطيات السابقات الذكر يمكننا أن نستنتج ما يلي:

إنّ احد الإطراف الفاعلة و التي كانت تقف وراء تأسيس الريف كوميتي معروفة بانتمائها سابقا للجيش البريطاني و معروفة كذلك بعلاقاتها الوطيدة بالأوساط التجاريّة و هذا يعني فعلا أن أصحاب المصالح الصناعيّة و التجاريّة كما ذكرت العديد من الوثائق الفرنسيّة كانت تقف وراء هذه الجمعيّة وبالتالي وراء المساعدات التي يقع تسريبها بصفة سريّة إلى الريف كوميتي[2] مع العلم أيضا أنّ هذه العناصر هي التي كانت تقف وراء الزيارات التي قامت بها العديد من الوفود التجاريّة إلى جمهوريّة الريف و الذين قابلوا عبد الكريم الخطابي الذي طلب منهم مطالبة حكومتهم بمساندة استقلال الريف ومقابل ذلك فان مصالح شركاتهم التجاريّة و الصناعيّة ستكون مضمونة[3] مع العلم أيضا أن جمهوريّة الريف أيضا في اتصالاتها ببريطانيا العظمى و خصوصا من خلال الرسالة التي بعث بها قائد جيش الريف سيدي محمّد اخو عبد الكريم إلى القنصليّة العامة بطنجة بواسطة مراسل التايمز هاريز فانه أكّد بأنّ استقلال الريف لا يعني القطيعة مع أوروبا بل بالعكس فانّه سيعقد معاهدات مع الدول الأوروبية من اجل استغلال الثروات المنجميّة و الحصول على مساعدات تقنيّة و علميّة من أجل بناء دولة حديثة [4] . إذن كلّ هذه المعطيات تتداخل و تؤكّد بأنّ أصحاب المصالح التجاريّة كانوا احد الإطراف الفاعلين في بعث هذه اللجنة و الوقوف وراءها . لكن هل هذا يعني عدم وجود أطراف أخرى؟

إن وثائق الخارجيّة البريطانيّة تؤكّد أنّ هذه اللجنة كانت كثيفة النشاط و أنّ العديد من النقابيين و المنخرطين بحزب العمّال كانوا نشيطين بالريف كوميتي و في هذا السياق أشارت إحدى الوثائق إلى الاجتماعات و الأنشطة المشتركة من قبل أعضاء الريف كوميتي و العديد من النقابيين القياديين بالترايدينين ، و مما ورد في هذه الوثيقة نقتطف ما يلي"...إن الكابتن قوردن كانينغ بصدد تنظيم لقاءات و اجتماعات مع العديد من القيادات النقابيّة مثل براعلي و جيليز و العديد من النقابيين الآخرين بالترايدينين و هي تهدف إلى التعاون من أجل الضغط على الحكومة البريطانيّة من اجل منع تصدير

---

1 - يمكن الرجوع إلى: FO 371/11079 : Dixon Johnson, Captain, C, F. 11August 1925

2 - اوقيد (جورج): **اليسار الفرنسي....، مرجع سابق**، ص129

3 - يمكن الرجوع إلى: FO/371/110770 : Sidi Mohamed commander ,In chief of the Riff on Djebala forces, Shsehowen ;28th January 1925

4 - يمكن الرجوع إلى:: FO 371/7082 : Political Western Morocco

الأسلحة لاسبانيا و خصوصا القنابل التي تستعملها الطائرات ، أو على الأقل إذا رفضت ذلك تقدّم تسهيلات مشابهة لعبد الكريم الخطابي..."[1]

إذن يمكن القول انه بالإضافة إلى أصحاب المصالح التجاريّة ، فان العديد من النقابيين والمنتمين لحزب العمّال كان لهم دور بارز في نشاط الريف كوميتي و في مساعدة استقلال الريف وتقديم المعونات لعبد الكريم الخطابي لكن لا يجب إن ننسى في هذا السياق بالذات ، انه أثناء هذه الفترة كان حزب العمّال البريطاني وثيق الصلة بالأوساط التجاريّة بالخصوص ، و على هذا الأساس ساند أيضا مسألة استقلال الريف التي أكّدتها أيضا وثائق الخارجيّة الفرنسيّة،أما فيما يخص الشيوعيين فان وثائق الخارجيّة البريطانية أشارت إلى وجود بعض العناصر لكنها محدودة العدد و من بينها آرثر فيلد الذي كان منخرطا في الحزب العمالي و المعروف باتصالاته بالأممية الثالثة[2] و مما يؤكد الحضور الشيوعي الضعيف بالريف كوميتي هو تأكيد الكابتن جونسن في إحدى اتصالاته مع بقيّة الأعضاء على ضرورة أن لا يكون أي شيوعي في لجنتها التنفيذية [3] حتّى لا يقع اتهامها بالعمالة لموسكو، لكن هذا الحضور الضعيف مرتبط أيضا بالنجاح المحدود للحزب الشيوعي ببريطانيا[4] بالمقارنة مع بقيّة الدول، و يمكن الاستنتاج من خلال طلب الكابتن جونسن بأن لا يكون للشيوعيين تواجد في اللجنة التنفيذية للريف كوميتي على فهم جيّد للواقع البريطاني و الدولي و بالتالي فهو يهدف إلى إبعاد تهمة الشيوعية عنها حتى لا يقع منع نشاطها خاصة و أن المحافظين ببريطانيا العظمى معروفون بعدائهم الكبير للشيوعيّة خاصة بعدما أطاحوا بحكومة الوزير الأول العمّالي في نوفمبر 1924 و كانت حملتهم مركزة على ارتباطه بالشيوعيين السوفيات[5]...و بالفعل فإنّ هذه الإستراتيجية نجحت في المحافظة على الريف كوميتي و جعلها في منأى من هذه الاتهامات حيث قامت بنشاطها بكل حريّة و هذا يعني أن الاتهامات التي وجهتها إليها بعض الأطراف الفرنسيّة و خصوصا اليمينيّة كانت تهدف إلى تحريض الحكومة البريطانيّة على ملاحقة عناصرها من أجل تجفيف منابع المساعدة التي كانت تصل لعبد الكريم الخطابي بمختلف أنواعها لكنها فشلت في ذلك و الدليل الأنشطة الكثيفة التي قامت بها الريف كوميتي في مساندة جمهوريّة الريف. فكيف تجسّمت عمليّا؟

بالنسبة للأنشطة المساندة لجمهوريّة الريف، فإنها كانت كثيفة و متنوعة و يمكن تقسيمها إلى قسمين أنشطة داخليّة و أخرى خارجيّة:

---

1 -يمكن الرجوع إلى: اوقيد (جورج): **مرجع سابق** ص 82

2 -يمكن الرجوع إلى: FO 371/11079 : Dixon Johnson, Captain, C ,F

3 - **نفس المصدر السابق**

4 - يمكن الرجوع إلى: Chassaigne(Ph) : **Histoire de l'Angleterre ; op.cit**,p326

5 -يمكن الرجوع إلى: **نفس المرجع السابق**، ص 325-326

- داخليا أي داخل انجلترا فإنها اتخذت أشكالا عديدة و من بينها الجانب الإعلامي حيث قامت العديد من العناصر الناشطة ضمنها بنشر العديد من المقالات للتعريف بهذه القضيّة و فضح الممارسات الاسبانيّة و الفرنسيّة تجاه جمهوريّة الريف و خصوصا الجرائم التي أُرتكبت من قبل الطائرات المقاتلة الفرنسيّة و الاسبانيّة تجاه جمهوريّة الريف[1] و كذلك منعهم من الحصول على المساعدات الطبيّة ممّا مثّل انتهاكا للقوانين الدوليّة و لقد قامت بنشر هذه الحملة بالخصوص في جريدتي التايمز و النيوليدر و مما أوردته هذه الأخيرة نقتطف ما يلي"...إلى حدّ الآن لم تعترف أي دولة بأنّ جمهوريّة الريف في حالة حرب...و بالتالي من حقها التمتع بالمساعدات الصحيّة من قبل المنظمات الدوليّة...إن فرنسا إذا غضّت النظر عن استقلال الريف فيجب ان تسمح باستقلال الجزائر، سوريا...و هذا يعني بالنسبة لها أنّ الاعتراف باستقلال الريف و حريته يعني تهديد نفوذها و مستقبلها بشمال إفريقيا ..."[2] و مما طالبت به المنظمات المدنيّة البريطانيّة في نفس اليوم نقتطف ما يلي"...إن مؤتمر الترايدينين الذي انعقد في أواخر الأسبوع الفارط، أصدر مشروع لائحة تدين الامبرياليّة ...ولنجسّم ذلك عمليا فإنّني اقترح على النقابيين و الاشتراكيين تجهيز قافلة صحيّة و إرسالها بصفة علنيّة إلى جمهوريّة الريف و تصاحبها القيادات النقابيّة و السياسيّة...فلا نتصوّر أن الحكومات الأوروبية ستقدر على منعها للوصول إلى الريف..."[3]. إذن هذا جزء من الحملة الإعلامية المساندة لجمهوريّة الريف و التي كانت تقف وراءها بالخصوص الريف كوميتي و التي ساندت بكل وضوح استقلال جمهوريّة الريف، لكن نشاطها لم يقتصر على الجانب الإعلامي فقط بل إنها ذهبه إلى أكثر من ذلك، حيث قدّمت العديد من المساعدات الماديّة و بالخصوص المؤن و الأسلحة عن طريق التهريب و هذا ما أكّدته وثائق الخارجيّة البريطانيّة و الفرنسيّة ، فالأولى مثلا عند متابعتها لأنشطة اللورد كانينغ أكدت اتصالاته الكثيفة بالكابتن سارّال الذي أرسل العديد من الخدمات الصحيّة و قام بانتداب المهندسين و إرسالهم لجمهوريّة الريف للقيام بمساعدة عبد الكريم الخطابي[4] و هذا ما أكّدته أيضا الوثائق الفرنسيّة[5] بل ذهبت بعض المصادر و المراجع إلى أكثر من ذلك حيث أكّدت أنّ اللورد كانينغ قام أيضا بالتعاون مع المؤسسات الماليّة الانجليزية بتكوين بنك دولة لجمهوريّة الريف و إصدار نموذج لعملة باسم جمهوريّة الريف و كان على اتصال مع زعمائها من اجل جعلها العملة الرسميّة

---

[1] - يمكن الرجوع إلى: FO 371/11081 : The new leader ; Septembre 18 1925 : The unconquered Riff

[2] - نفس المصدر السابق

[3] - نفس المصدر السابق

[4] - يمكن الرجوع إلى: FO 371/11079 : Gordon Canning

[5] - Le Quotidien 30/5 /1926

كمظهر من مظاهر السيادة [1] لكن ذلك لم يطبّق عمليّا و ربما ارتبط ذلك بسقوط جمهوريّة الريف سنة 1926 . و هكذا فان الريف كوميتي التي تأسست سنة 1925 لم تكن إلا تجسيما للنشاط المدني الكثيف المساند لجمهوريّة الريف بانجلترا و الذي أراد أن يعطيه االكابتن قوردن كانينغ و مساعديه واجهة شرعيّة من خلال مزيد دعمه و ذلك من خلال تأسيس الريف كوميتي التي كانت تقف وراءها العديد من العناصر ذات المصالح و التوجهات المختلفة و لكنها كانت بالخصوص يساريّة وبالخصوص من المنخرطين بحزب العمّال و النقابات البريطانية و كذلك من أصحاب المصالح التجاريّة والمعروفين بتأثيرهم الكبير على النقابات و حزب العمّال الذي عرف هو أيضا بمواقفه المساندة لجمهوريّة الريف خاصة بين 1925 و 1926 أي بعدما أصبح في المعارضة ، إذن هذا بالنسبة للأنشطة الداخليّة ، فماذا عن الأنشطة الخارجيّة و خصوصا الدعاية سواء بالمستعمرات الانجليزية أو الفرنسيّة؟

- إنّ العديد من أعضاء الريف كوميتي كانوا من أنصار إثارة حركات مساندة سواء بالمستعمرات البريطانيّة أو الفرنسيّة أو الاسبانيّة و هذا ما أكّدت عليه الوثائق البريطانية و الفرنسيّة ، فبالنسبة للأولى فعند حديثها عن ارثرفيلد الذي بيّنت أنّه كان من ابرز المساندين للريف كوميتي والمعروف بعلاقاته الوطيدة مع االكابتن قوردن كانينغ فإنها أضافت ما يلي"...إن آرثر فيلد كان يجد مساعدة من قبل هوريتمان و هو من ابرز المحررين بصحيفة تصدر بالهند تسمى "بومباي كرونيكيل" و لقد تمّ سابقا طرده من الهند...فهوريتمان نصح فيلد بضرورة إثارة اضطرابات بالهند من أجل مساعدة الريفيين لانّ ذلك يحرج بريطانيا و يجعلها تساعدهم و تعترف بجمهوريّة الريف..."[2] لكن هذا التوجه كان محدود التأثير داخل الريف كوميتي و لم يقع إتباعه في أغلب الأحيان لكن ماذا بالنسبة لمسألة التعريف بالقضيّة بالمستعمرات الفرنسيّة و الاسبانيّة و المطالبة بمساندة هذه القضيّة العادلة؟ إن هذه المسألة حسب ما يبدو أولتها الريف كوميتي و العناصر الدائرة في فلكها عناية هامة وبالخصوص بتونس كما سنرى ذلك لاحقا حيث أشارت الإقامة العامة بتونس إلى إلقائها القبض أثناء هذه الفترة على المسمى جون ماكنا مرّا بتهمة الدعاية لثورة الريف و المطالبة بمساعدتها و بيّنت اتصالاته بالسكان بالعديد من المناطق مثل قابس و قبلي[3] و دعوتهم إلى ضرورة مساندة جمهوريّة الريف[4] وبالإضافة إلى ذلك تميّزت أيضا هذه الجمعيّة باتصالاتها و تنسيقها مع نشيطين من بلدان أخرى و من بينها ايطاليا و خصوصا ألمانيا ، حيث وجدت عدّة عناصر كانت على اتصال وثيق

---

1 - يمكن الرجوع إلى: Ministère des Relations extérieures ; Série Tunisie ; fonds de la Résidence ; Dossiers n°3 ; dates 1923-1935, Titre du dossier : La Guerre du Rif

2 - يمكن الرجوع إلى: FO 371/11079 ; 10 août 1925

3 - يمكن الرجوع إلى: Archive du Quai d'Orsay : Série papiers d'agent ; dossier n°1, dates 1900-1920

4 - نفس المصدر السابق

باالكابتن قوردن ،كما أكدت وثائق الأرشيف البريطاني على ذلك و من العناصر التي أشارت إليها في هذا السياق التاجر الألماني هاكلندر كار الذي ذكرت حوله المعطيات التالية"...لقد قام بزيارة انجلترا سنة 1923 انه معروف بنشاطه التجاري و قام بالتنسيق مع قوردن كانينغ لإرسال بنادق إلى جمهوريّة الريف..."[1]

و هكذا فإنّ الريف كوميتي مثّلت نموذجا بانجلترا لإحدى مؤسسات المجتمع المدني التي ساندت استقلال جمهوريّة الريف بكل وضوح و بأشكال متنوعة و تميّزت أيضا بوقوف العديد من الأوساط وراءها و من بينها ذوي المصالح التجاريّة و النقابيين ، و تميّزت أيضا ببعد نشاطها الدولي، حيث بالإضافة إلى الانجليز و جدت بها عناصر ألمانيّة[2] و ايطاليّة . فماهي خلفيّة هذا التنسيق الدولي؟

حسب ما يبدو فإنّ هذه المسألة مرتبطة بسياق تاريخي و هو نهاية الحرب العالميّة الأولى التي تميزت بانتهاء العمل للوفاق الودي الفرنسي الانجليزي و بروز محور برلين لندن و هذه الأخيرة لعبت دورا مركزيا في مساعدة ألمانيا سواء على المستوى السياسي من خلال تصديها إلى جانب الولايات المتحدة للسياسة الفرنسيّة المتطرّفة تجاه ألمانيا ، أو من خلال لعبها دورا رئيسيا على المستوى المالي في إعادة بناء ألمانيا ، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن يكون التنسيق الكبير بين أصحاب المصالح التجاريّة بألمانيا و انجلترا حول المغرب الأقصى لكن بقطع النظر عن خلفيات هذا التحالف أو المساندة سواء لأسباب مصلحيه بحتة أو لأسباب مبدئيّة متعلقة بضرورة مساندة قضية عادلة فما يهمنا هو أنّها ساهمت في دعم عبد الكريم الخطابي و بالتالي كانت إحدى العوامل المساعدة على صمود هذه الجمهوريّة بين 1921 و 1926 . إذن هذا بإيجاز دور الريف كوميتي وخلفياته ، لكن هل اقتصر نشاط المساعدة من قبل المجتمع المدني ببريطانيا العظمى على الريف كوميتي؟

في الواقع فان نشاطها كان مركزيا لكن هناك أيضا أنشطة أخرى هامة اتخذت أبعادا عديدة كما أكدت على ذلك وثائق الخارجيّة البريطانيّة ، حيث عرفت العديد من المدن ببريطانيا أنشطة معادية لمصالح الدول التي كانت تحارب عبد الكريم الخطابي و من بينها خصوصا اسبانيا و في هذا السياق عثرنا على اتصالات بين اسبانيا وبريطانيا حول المسمى شارل بارسي و مما ورد في رسالة من الخارجيّة البريطانية بتاريخ 10 مارس 1925 موجهة إلى السفارة الاسبانيّة بلندن نقتطف ما يلي"...بالاعتماد على مراسلة المكلف بأعمال سفارتكم التي تعود إلى 25 سبتمبر 1924 و المتعلقة

[1] - يمكن الرجوع إلى: FO 371/11079 :Haklander, Karl
[2] - نفس المصدر السابق

بأنشطة شارل بارسي، نعلمكم انه ألقي عليه القبض أمس بمياه منطقة هامبل بالقرب من ساوثمبتن[1] بصدد تهريب شحنات للريف بسفن ذات وثائق مزوّرة ...بعدما قام بسلب ثلاث سفن اسبانيّة..."[2] فماذا يمكن إن نستنتج من ذلك؟

إن أهم ما يمكن استنتاجه أنّ أشكال المساندة لجمهوريّة الريف بأوروبا كانت متعدّدة و متنوّعة و وصلت إلى حدّ القيام بضرب مصالح الدّول التي تقوم بحملة ضدّ جمهوريّة الريف و من بينها اسبانيا ، فالهدف حسب ما يبدو من وراء هذا النشاط هو أساسا الضغط على الحكومة الاسبانيّة و دفعها إلى الاعتراف باستقلال الريف و هذا مرتبط ببرنامج العديد من النشيطين المناهضين لجمهوريّة الريف و الذين حسب ما يبدو من ذوي الاتجاهات الشيوعيّة ، لان المساندين من ذوي الاتجاهات الليبراليّة لا يستعملون سوى الطرق السلميّة ، حيث أكّدت في نفس السياق بعض الوثائق الانجليزية أنّ توجهات بعض النشيطين وصلت إلى حدّ برمجة اضطرابات في الهند وفرنسا و اسبانيا [3] و ذلك في إطار دفع الأولى إلى الاعتراف بجمهوريّة الريف، أما بالنسبة لفرنسا و اسبانيا كان الهدف إيقاف العدوان وإجبارهما أيضا على الاعتراف باستقلال الريف، مع العلم أنّ الوثائق البريطانيّة لم تبيّن بالنسبة "لشارل بارسي". انتماءه و لا علاقته بالريف كوميتي، إذن هذا شكل آخر للمساندة و للأنشطة التي قامت العديد من العناصر المساندة لجمهوريّة الريف و غير المرتبطة حسب ما يبدو بالريف كوميتي بل أساسا بموسكو[4] و الأممية الشيوعيّة الثالثة، و لقد قامت الريف كوميتي أيضا في نفس المجال بإثارة مسالة الريف بمجلس العموم في العديد من المرّات مثل ما وقع في 8 مارس 1925 [5] أو يوم 27 مارس 1925، حيث وجّهت عدّة أسئلة من قبل العديد من النواب إلى السيد شامبرلن و من بينها ما هو متعلّق بمسألة حجز المعونات التي أرسلتها مؤسسات بانجلترا تابعة للهلال الأحمر سنة 1925 بعدما نجحت سابقا في إيصال العديد من المعونات الطبيّة كما أكّدت ذلك وثائق الخارجيّة الفرنسيّة[6] فاعترف بحقيقة ذلك لكنه و لئن اعتبر بأنّ بريطانيا ضدّ هذه الممارسات ، فإنّه أكّد على أنّ المسألة الريفيّة داخليّة بالنسبة لاسبانيا فهو يريد الإشارة بصفة ضمنيّة بأنّ ما قامت به اسبانيا و فرنسا لا

---

1 - **ساوثمبتن** : مقاطعة ساحليّة تقع بسواحل المانش

2 - FO 371/11080 : Private and confidential ; London ; March 10th 1925

3 - FO 371/11079 : 10th August 1925

4 - يمكن الرجوع إلى: Hadhri (Mohieddine) **: L'URSS et le Maghreb ; De la révolution d'octobre à l'indépendance d'Algérie 1917-1962, op.cit**, pp38-39

5 - FO 371/11077 : Parliamentary question

6 - يمكن الرجوع إلى: Ministère des Relations Extérieures; Série, Tunisie ; fonds de la Résidence ; Dossiers n°3 ; dates 1923-1935, Titre du dossier : La Guerre du Rif

يتناقض مع القانون الدولي[1] مع العلم أن العديد من الناشطين بالهلال الأحمر الانجليزي قاموا بتنظيم بعثة صحيّة من أطباء و أدوية ...و تمّ إثارتها بالبرلمان الانجليزي في فيفري 1925 من قبل النائب السيّد سكاتفالا الذي سأل الوزير الأول عن مدى استعداد حكومته للتدخّل لدى اسبانيا و فرنسا للسماح بمرور هذه المعونات الصحيّة بالاعتماد على البند الثاني من معاهدة لاهاي[2] فبيّن له بأنّ الحكومة البريطانيّة لم تستعدّ للتدخّل للقيام باي مساعدة في هذا المجال ، لكن لاحقا حاولت التدخّل لدى اسبانيا وفرنسا لكنها فشلت .

و هكذا فإنّه من خلال نشاط الريف كوميتي و الهلال الأحمر الانجليزي و كذلك النقابات والعديد من الشخصيّات الأخرى الانجليزية ، برز للوجود رأي عام ببريطانيا العظمى مناهض لحرب الريف و مناديا باستقلاله و قام بضغوطات عديدة في هذا المجال على الحكومة من أجل مساندة الريفيين ، و لكن حسب ما يبدو فإنّه لئن نجح في تحييد حكومة المحافظين بين 1924 و 1926و ساهم أيضا في جعلها لا تساهم في حصار الريف سنة 1925 و أيضا جعلها تغض النظر عن العديد من المساعدات التي وصلت إلى عبد الكريم الخطابي فإنها لم تصل إلى حدّ دفع حكومة المحافظين إلى الاعتراف بجمهوريّة الريف نظرا للمعاهدات التي كانت تربطها باسبانيا وربما لإمكانية تأثير ذلك سلبا على مستعمراتها و ربّما كان ذلك سيحدث لو انسحبت اسبانيا من الريف المغربي لأنها لم تكن مستعدّة لسيطرة فرنسا على هذه المنطقة أو إن تراقبها هي بنفسها كما أعلنت على ذلك الخارجيّة البريطانيّة سنة 1926

III- خلفيات اتهام فرنسا للوطنيين التونسيين بالتواطؤ مع بريطانيا العظمى في فترة العشرينات

1- التأثيرات الانجليزية على محمّد الناصر باي:

إن بداية العشرينات بتونس تميّزت بعودة النشاط الوطني و تجدّره نسبيا سواء بالنسبة للحزب الحرّ الدستوري التونسي الذي تأسّس سنة 1920 بقيادة عبد العزيز الثعالبي[3] أو بالنسبة للعائلة الحسينيّة

[1] -يمكن الرجوع إلى: ; FO 371/11081 : Médical mission to the Riffs, Parliamentary question (Mr Seklatvala) ; n°52 ; **op.cit**; British Red cross society, 20 February 1925

[2] - إن هذه المسألة المتعلقة بمعاملة الجرحى و الأسرى أثناء الحروب تمّ تقنينها في مؤتمر لاهاي 1899 و 1907

[3] - **عبد العزيز الثعالبي**: ولد بمدينة تونس سنة 1874 من أصل جزائري احد قدماء تلامذة الزيتونة، أسّس سنة 1856 جريدة"سبيل الرشاد" أعلن من خلالها عن تفسيرات تحرّريّة للقرآن مما أثار ضدّه سخط المحافظين من رجال الدين الذين اتهموه بالكفر مما ساهم في محاكمته و توقف جريدته، ثمّ اثر إطلاق سراحه سافر إلى تركيا ثم إلى مصر التي عاد منها سنة 1902 متأثرا بأفكار مصطفى كامل باشا زعيم حزب الشباب المصري و اثر عودته التحق بحركة الشباب التونسي حيث أصبح منذ 1910 احد محرّري جريدة "التونسي" الناطقة باسمهم و على اثر إحداث الزلاج تمّ نفيه سنة 1912 خارج البلاد ثمّ عاد سنة 1913 إلى البلاد التي غادرها اثر الحرب في جويلية 1920 قاصدا باريس أين اصدر كتاب تونس الشهيدة سنة 1920بمعيّة احمد السقا فتمّ إيقافه و إرجاعه إلى تونس و اثر عودته تمّ سجنه بضعة أشهر ثم تمّ إطلاق سراحه سنة 1921 حيث

بقيادة محمد الناصر باي[1] الذي فاجأت مواقفه الملاحظين و فرنسا و ذلك لعدّة اسباب و من أبرزها إن البايات بتونس منذ 1881 عرفوا بتواطئهم مع فرنسا و خيانتهم للشعب التونسي كما عبّر عن ذلك الشعر الشعبي[2]، لكن محمد الناصر باي شذّ عن هذه القاعدة من خلال مساندته لمطالب الدستوريين الثمانية[3] أو من خلال تقديمه ثمانية عشر نقطة إصلاحية مستوحاة من مطالب الدستوريين و لكنها تجاوزتها و من بينها منح تونس دستورا أو حكما ذاتيا[4] و تجسّم هذا الموقف الوطني من خلال إعلان عزمه على الاستقالة بعد مؤامرة فرنسا لعزله عن الحركة الوطنيّة في أفريل 1922[5]، و بالفعل فانّ ذلك أحدث منعرجا خطيرا بالنسبة لعلاقة بايات تونس بفرنسا لكن ما يهمنا هو الأسباب التي تفسّر هذا التحوّل المفاجئ لمواقف القصر الملكي بتونس، فلا أعتقد انه مرتبط بعوامل اقتصاديّة أو اجتماعيّة، فالعائلة المالكة حافظت على امتيازاتها الماديّة و تونس لم تمرّ بثورة حتّى يغيّروا موقفهم و حساباتهم، و هذا يعني أن الموقف مرتبط بعوامل خارجيّة و لعل من أبرزها التناقضات الانجلو فرنسيّة سواء تناقض سياستهما الاستعماريّة أو الصراع الحاد بينهما بالعديد من مناطق العالم و من بينها تونس والمغرب الأقصى، سواء حول طنجة و بالخصوص حول مسألة التجنيس منذ نوفمبر 1921...فلا غرابة في ظلّ هذه الظروف الدوليّة أن يتهم المقيم العام الفرنسي بتونس لوسيان سان[6] قنصل انجلترا العام بتونس فيليب سارال بالوقوف وراء الأحداث و يربط أيضا التصعيد بسياسة انجلترا بمصر. فكيف تبلورت هذه الاتهامات و إلى أي مدى كانت صحيحة؟

إن وثائق الخارجيّة الفرنسيّة خصّصت حيزا هاما لهذه المسألة و لكن الكثير منها أعلن بوضوح توجيه التهمة لانجلترا خصوصا قنصلها العام حيث اعتبرته يقف وراء هذا التصعيد، لأنه ساند محمّد الناصر باي والدستوريين و هذه من العوامل التي جعلته يدعو الخارجيّة الفرنسيّة بمطالبة انجلترا بسحبه و هذا الاتهام أعلنه لوسيان سان في رسالة إلى الخارجيّة الفرنسيّة تعود إلى هذه الفترة

كان عنصرا فاعلا في النشاط الوطني إلى حدود جويلية 1923 حيث اجبر على الهجرة إلى الخارج حيث بقي فترة طويلة أي إلى حدود 1937 تاريخ عودته من جديد

[1] - **محمد الناصر باي**: ولد سنة 1856 و هو ابن محمد باي الذي اصدر سنة 1857 عهد الأمان، خلف ابن عمه محمّد الهادي باي في 12 ماي 1906 ، و توفي في 10 جويلية 1922

[2] - يمكن الرجوع إلى قصيدة لشاعر مجهول أوردها محمّد المرزوقي في كتابه"صراع مع الحماية " دار الكتب الشرقيّة 1973 تونس و مما ورد فيها نذكر: الباي باع البلاد بالتصحيح --- ماعاد فيها مليح و العينو في الجهاد يصيح

[3] - تم ارسال وفد للباي يوم 8 جوان 1920 بقيادة الشيخ محمّد الصادق النيفر و استقبلهم محمد الناصر و أعلن مساندته لمطالبهم و التي من بينها: إعلان دستور للبلاد التونسيّة، و التسيير الذاتي للبلاد

[4] - أزمة افريل اندلعت اثر إصدار صحيفة البتي جرنال الباريسية يوم 22 مارس 1922 تصريحا منسوبا للباي و من أهم ما ورد عنه بأنه لا يوجد بعد بالبلاد التونسيّة مجال للدستور ---محمد الناصر باي في بداية افريل 1922 كردّ فعل على ذلك عزمه على الاستقالة و كان ذلك إعلانا عن أزمة حقيقيّة بين الباي و فرنسا

[5] - **لوسيان سان**: المقيم العام الفرنسي بتونس بين 1922 و 1929 تاريخ تعويضه بفرانسوا مانسيرون (1929-1933)

[6] -يمكن الرجوع إلى: Ministère des Affaires Etrangères ; Archives diplomatiques, Série SDN n° 284 : Différend Franco- Britannique au Sujet des décrets de nationalité en Tunisie et du Maroc : Janvier 1922

و مما ورد فيها نقتطف ما يلي"...أن القنصل العام الانجليزي بتونس فيليب سارال ، كان أثناء هذه الفترة معروفا بمساندته لمحمّد الناصر و للدستوريين و لقد كان حسب الأمير الطّاهر يؤكّد أنّ انجلترا تساند حزب الدستور في الحصول على الاستقلال وفقا للمبادئ التحرّريّة التي حصلت من خلالها مصر على استقلالها سنة 1922 ... إن الأوروبيين الثلاثة الذين اختلطوا بالمتظاهرين في 5 أفريل 1922[1] هم فقط السيّدة سارال(زوجة القنصل العام الانجليزي) و أبناؤها"[2] . و بالإضافة إلى ذلك فان لوسيان سان في مراسلة أخرى للخارجيّة الفرنسيّة أكّد انه ليس لايطاليا أي دخل في المسألة ، أما بالنسبة للقنصل العام فيليب سارال فلقد كان متواطئا مع محمّد الناصر باي، إن الاتصالات كانت تقع عن طريق عمر البكوش[3] احد محميي انجلترا و الذي كان المؤتمن و المدير لممتلكات "البارون دارلانجي" عن الدار الكبرى للبنوك بلندن و الذي كان صديقا شخصيا للقنصل العام لبريطانيا العظمى بتونس..."[4] و أضافت مصادر الحماية الفرنسيّة مسألة أخرى أكثر خطورة و اتهمت فيها عمر البكوش بالتواطؤ مع القنصليّة في دفع الباي إلى التصعيد و تجذير مطالبه للحصول على إصلاحات شبيهة بالتي حصلت في مصر في أواخر فيفري 1922 من خلال تخليها عن معاهدة الحماية و إعلان دستور ، تمّ بمقتضاه تكليف حزب الوفد[5] بقيادة سعد زغلول[6] بتشكيل حكومة ، و مما ورد ضمن هذه الاتهامات نقتطف مايلي "...إن عمرالبكوش كان خلال أزمة أفريل باستمرار في المرسى رفقة أبناء الباي لقد لعب بالقصر دورا مريبا جدا ، حتى أنّ اسمه قد ورد في قائمة مرشحي الباي لخلافة الطيب الجلولي "[7]. إذن من خلال وثائق الحماية الفرنسية نستنتج أنّ تصعيد محمد الناصر باي المفاجئ في افريل 1922 وجد تشجيعا بصفة مباشرة من فيليب سارّال القنصل العام الانجليزي بتونس و كذلك فان محميي انجلترا بالمملكة و من بينهم عمر البكّوش قد رأوا أن ما وقع في مصر يعتبر نموذجا

---

[1] - المقصود بذلك المظاهرة التي قرّرتها اللجنة التنفيذيّة للحزب لمساندة محمّد الناصر باي بعد قراره الاستقالة في بداية أفريل 1922 فقام الحزب بمظاهرة تأييدا لمحمد الناصر باي يوم 5 أفريل 1922 بمقر الحزب بنهج انكلترا ثمّ اتجهت بعد ذلك إلى المرسى أي إلى قصر الباي

[2] - يمكن الرجوع إلى: Fonds ,Quai d'Orsay : Série Tunisie 1917-1940, Bobine 54, Archive 64, Menace d'abdication du Bey et l'instauration d'état de siège

[3] -**عمر البكّوش**: احد أعيان البلاد التونسيّة القاطنين بسيدي بوسعيد و تحصّل على الحماية الانجليزية قبيل فترة الحماية و أكدت وثائق الحماية على العلاقات الوديّة التي كانت تربطه بالقنصل العام لانكلترا أثناء هذه الفترة

[4] - يمكن الرجوع إلى: Fonds Quai d'Orsay : Série Tunisie 1917-1940, Bobine 54, Archive 64, Menace d'abdication du Bey et l'instauration de l'état de siège

[5] -**حزب الوفد**: تأسس سنة 1919 بقيادة سعد زغلول اسمه يرمز إلى الوفد الذي تقرّر إرساله إلى مؤتمر الصلح بباريس سنة 1919 لكن انكلترا منعته من مغادرة مصر لكن بعد ذلك قبلت الدخول في مفاوضات معه أدت إلى اتفاق 28 فيفري1922 الذي أدى إلى إلغاء الحماية و إعلان دستور لمصر سمح للوفد بالفوز في انتخابات 1924 بقيادة سعد زغلول الذي عوّضه نحاس باشا سنة 1927 بعد وفاة سعد زغلول مع العلم أن هذا الحزب كان يمثّل طبقيا الارستقراطيّة الفلاحيّة و التجاريّة بمصر، مع العلم ان حزب الوفد بقي أول حزب بمصر إلى حدود 1952 تاريخ الثّورة

[6] -**سعد زغلول باشا**: عاش بين 1860 و 1927 ينحدر من عائلة [illegible]حيه غنيّة بمصر السفلى، درس بالأزهر حيث أصبح محاميا سنة 1884 ثمّ قاضيا سنة 1895 و وزيرا للإشغال العامة سنة 1906 و للعدل سنة 1910-1912، تزعّم النضال الوطني اثر الحرب و طالب في نوفمبر 1918 باستقلال مصر ، تمّ إيقافه سنة 1919 و 1921 ، 1923 و سنة 1924، أصبح وزيرا أول في جانفي/نوفمبر 1924، بقي إلى حدود 1926 أوّل زعيم للحركة الوطنيّة المصريّة

[7] - **محمد الجلولي** : من أعيان صفاقس المعروفين بولانهم لنظام الحماية منذ 1881 و على هذا الأساس اختارته فرنسا وزيرا للعلم بعد 1881 و كان من المعادين للنشاط الوطني في فترة العشرينات

يحتذى به لأنّه أعطى الأعيان بمصر بقيادة حزب الوفد دورا اكبر في تسيير شؤون البلاد إداريا وسياسيا و استعاد أيضا نتيجة لهذه الإصلاحات الملك فؤاد جزءا هاما من نفوذه و صلاحياته التي سلبه منه بعدما فرضت انجلترا على مصر نظام الحماية سنة 1914 [1] ، و بالفعل فان أعيان تونس و ارستقراطييها كانوا شديدي الاطلاع على ما يجري في مصر بما في ذلك محمد الناصر باي و أبنائه الذين كانوا متعاطفين مع الدستوريين[2] و على هذا الأساس فإنهم بينوا لمحمد الناصر باي أنّ الظروف الدوليّة ملائمة للقيام بإصلاحات على الطريقة المصريّة و بالفعل فان الوثائق الفرنسيّة ، سواء مراسلات المقيم العام أو الصحافة الفرنسيّة ربطت بين هذا التحول الخطير على مستوى مواقف باي تونس بالسياسة الانجليزية في مصر أيضا حيث اعتبرتها منعرجا خطيرا في استقرار الإمبراطورية الفرنسيّة في شمال إفريقيا و مما ورد في إحدى الصحف الموالية لأطروحات اليمين الاستعماري المتطرف في ديسمبر 1921 نقتطف ما يلي"...إن من صالحنا ان يتواصل نظام الحماية بمصر لان تغييره سيؤثر على وضعنا بشمال إفريقيا ...إذا كانت السياسة الانجليزية ستساهم في ثورة الشباب التونسي فيجب إن نحل المشكلة عن طريق الإلحاق ...إن الشباب التونسي أصبح منذ فترة يتحدث عن الاستقلال و الحكم الذاتي و نحن يجب أن نتحدّث عن الإدماج..."[3] و بالفعل فإنّ الإقامة العامة الفرنسيّة، أكّدت على أنّ الفرنسيين كانوا يتابعون بانتباه شديد و بإعجاب المفاوضات المصريّة الانجليزية بما في ذلك الباي و أبناؤه، و هذا ما جعلهم يصعّدون مواقفهم و مما ورد في إحدى هذه المراسلات في بداية افريل 1922 نقتطف ما يلي"...إن الأحداث التي تجري حاليا بمصر محلّ متابعة كبيرة من قبل الرأي العام بتونس و خصوصا البرجوازيّة المحليّة و أوساط المتعلّمين...إن الأخبار من مصر كانت تصلهم عن طريق التجّار الجرابة...إن التنازلات الانجليزية للوطنيين بمصر أصبحت تمثّل نموذجا بالنسبة للتونسيين..."[4] ، إذن من خلال التصعيد المفاجئ لمحمد الناصر باي فان الفرنسيين أكدوا انه مرتبط بالخصوص بعوامل خارجيّة سواء الدور المشبوه للقنصل الانجليزي بتونس أو تأثيرات ما يجري في مصر. فهل هذه التأويلات صحيحة؟

إنّ مسألة اتهام الإقامة الفرنسيّة لفيليب سارال في مساندة الدستوريين و محمد الناصر باي فيها نوع من المبالغة لكن ذلك لا يعني انعدامها ، فبالفعل فان القنصل العام لانجلترا في مراسلاته للخارجيّة

[1] - عبد العزيز (عمر): **دراسات في تاريخ العرب الحديث و المعاصر**، دار النهضة العربيّة بيروت 1990، ص 196

[2] - يمكن الرجوع إلى: Fonds, Quai d'Orsay : Série Tunisie 1917-1940, Bobine 54, Archive 64, **op.cit**

[3] - يمكن الرجوع إلى : La Tunisie Française ; 5 Décembre 1921

[4] -يمكن الرجوع إلى: Archive National ; Série : Mouvement National; Dossier n°2, Dates 1915-1922 ; objet : Rapports et coupures de presses sur la situation politique et économique en Egypte ; les négociations Anglo-Egyptiens et la situation de la famille Royale Egyptienne

البريطانيّة في بداية شهر افريل 1922 أعلن ما يلي"...إن مطالب الدستوريين و محمّد الناصر باي واقعيّة و شبيهة بما أُعلن في مصر في فيفري 1922 لكن المتطرّفين الفرنسيين بتونس يقفون ضدّ أي إصلاح..."[1] إذن انطلاقا من هذه الرواية فان القنصل العام الانجليزي فيليب سارال و بالتالي انجلترا أكّدت إعجابها و مساندتها الضمنيّة لمطالب محمّد الناصر باي حيث عبّرت أيضا على أنّ التونسيين يستحقون إصلاحات شبيهة بالإصلاحات المصريّة ، لكن لم يعثر على أي وثيقة رسميّة فرنسيّة أو انكليزية تدل على تقديم انجلترا لمساعدة ماديّة لمحمد الناصر باي أو وعد مثلا بمساندة تدويل القضيّة كما أشارت إلى ذلك بعض وثائق وزارة الدفاع الفرنسيّة...لكن بالإضافة إلى ذلك فانّ انجلترا كان لها أيضا دور هام في دفع محمّد الناصر باي إلى التصعيد و حسب ما يبدو فانّ ذلك الدور برز على المستويات التالية:

لقد كان الصراع منذ 8 نوفمبر 1921 عنيفا بين قناصل انجلترا بتونس و الحماية الفرنسيّة وخصوصا بصفاقس تونس العاصمة و جربة حول مسالة تجنيس الأجانب و بالخصوص المالطيين حيث تمّت مواجهتها بحدّة من قبل فيليب سارّال و بقيّة القناصل...الذين أعلنوا بالنسبة لرعاياهم الانجلو مالطيين بتونس و المغرب الأقصى أنّ القرار الفرنسي غير شرعي و يتنافى تماما مع معاهدة باردو 1881 والاتفاقيات الانجليزية الفرنسيّة ، والأخطر من ذلك بالنسبة لفرنسا أن فيليب سارال،بمساندة من الخارجيّة البريطانيّة ، أكد على أنّ معاهدة باردو دوليّة و أن تونس و كذلك محمّد الناصر يتمتعان بالسيادة و ذكر أيضا أن هذه المعاهدة مؤقتة و هذا يعني أنّ التونسيين بإمكانهم و عن طريق الباي المطالبة بالتخلي عنها بل و ذهبت أكثر من ذلك في بداية 1922 حيث أعلنت عزمها تقديم شكوى لعصبة الأمم[2] حول هذه المسألة... إذن هذا الخلاف بين انجلترا و فرنسا، في تأويل معاهدة باردو والمعاهدات السابقة للحماية الانجلو تونسيّة، بيّن بوضوح للوطنيين أن سياسة فرنسا الهادفة إلى تحويل الحماية إلى نظام إلحاق اصطدم بمعارضة دوليّة و المتمثلة بالخصوص في انجلترا ثم لاحقا ايطاليا .

في ظل هذا الصراع الذي كان الوطنيون بما في ذلك محمّد الناصر باي على علم به خاصة وأنّ انجلترا أرسلت احتجاجا رسميا للباي حول مرسوم 8 نوفمبر 1922 كما تعرّضنا إلى ذلك سابقا[3]وكانت البيانات والمناشير التي يوزّعها القناصل الانجليز تصل إلى التونسيين بالرغم من أنّ المقيم العام لوسيان سان أمر الصحافة الفرنسيّة و التونسيّة بعدم نشرها و كان الهدف من وراء ذلك واضحا و هو عدم انتشار العدوى لدى التونسيين، لكن الانجليز عمدوا إلى إلصاق هذه المناشير بالمدن مثلما حصل في سوسة و هذا

---

[1] -يمكن الرجوع إلى: FO 371/22484, Political situation in Tunisia 1922

[2] - كان ذلك في شهر مارس 1922 .يمكن الرجوع إلى: Ministère des Affaires étrangères ; Archives diplomatiques ; Série SDN , n°284 ; Différents Franco Britannique ; **op.cit**, ….

[3] -نفس المصدر السابق

ما جعل الدستوريين أيضا يعلنون رفضهم لهذا المرسوم[1] فاعتبر الفرنسيون ذلك مساعدة لانجلترا ، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن تعلن الإقامة العامة للخارجيّة الفرنسيّة أن القنصل العام الانجليزي فيليب سارّال لم يعد مرغوبا فيه بتونس و يجب تعويضه و لكن الخارجيّة الانجليزية رفضت ذلك و اعتبرت أنّه يأتمر بأوامرها، إذن هذه التناقضات جعلت الوطنيين و من بينهم محمّد الناصر باي يعوّلون على المساندة الانجليزية خاصة وان هذه الظروف تزامنت أيضا مع الإصلاحات التي وقعت بمصر اعتمادا على معاهدة 28 فيفري 1922والتي مهدت لإعلان دستور افريل 1923 الذي بالرغم من سلبياته العديدة فانه أعطى صلاحيات هامة لملك مصر فؤاد[2] وسمح أيضا لحزب الوفد بتكوين حكومة في جانفي 1924[3] فالمتأمل في برنامج الثمانية عشر نقطة يثير انتباهه أنّ جزءا كبيرا منها كان شديد التشابه مع ما اقترحته بريطانيا على مصر أثناء المفاوضات[4]. فهل كان ذلك صدفة؟ لا أظن ذلك فسواء كان التوقيت أو طبيعة البرنامج كلها تشير إلى أهميّة التأثير الانجليزي المباشر و غير المباشر على تصلّب الباي و تجذّر مواقفه، لكن حسب ما أعتقد هناك عوامل أخرى جعلت محمد الناصر باي يراهن على انجلترا، منها نشاط فرحات بن عيّاد المحميي الانجليزي داخل الحزب و طريقة تعامل انجلترا معه فأثناء سفر الثعالبي إلى باريس في أواخر1920 مع الوفد الأول للتفاوض مع فرنسا تمّ إلقاء القبض عليه من قبل فرنسا بتهمة التآمر على امن الدولة فتمّ إرسال فرحات بن عيّاد لتعويضه، فتم إيقافه من قبل الأمن الفرنسي بمرسيليا لكن عند استظهاره بوثيقة الحماية تمّ السماح له بالالتحاق بوفد الدستوريين بباريس في أواخر 1920 و بداية 1921. إذن كل هذه المعطيات سواء الخلاف الانجلو فرنسي بتونس أو ما حدث بمصر أو كيفيّة تعامل فرنسا مع المحميين الانجليز كلها اوحت لمحمد الناصر باي و مستشاريه بإمكانية التعويل على انجلترا حيث انتشرت في هذه الفترة إشاعات لدى الرأي العام بأنّ الباي إذا صعدت فرنسا مواقفها العدائيّة تجاهه فانه سيلجأ إلى السفارة الانجليزية لكن ارتداد الباي بسرعة عن مواقفه[5] و ضعف الوطنيين على مستوى الاعتماد على الجماهير و انخداعهم بوعود لوسيان سان و دعوتهم الجماهير إلى استقبال رئيس الجمهوريّة ميلرن أثناء زيارته إلى تونس في أواخر شهر أفريل 1922 و بداية شهر ماي، جعلت الوطنيين و من بينهم محمد الناصر باي يخسرون مصداقيتهم دوليا و داخليا و لا يستفيدون من الخلاف الحاد الانجليزي الفرنسي بتونس حول التجنيس الذي تواصل إلى أواخر 1923 و بداية 1924 و ربما ذلك

---

[1] -نفس المصدر السابق

[2] - **احمد فؤاد**: هو ملك مصر بين 1917-1936 تولى الحكم تحت اسم فؤاد الأول

[3] -عبد العزيز (عمر): **مرجع ذكر سابقا**، ص 471

[4] - عبد العزيز (عمر):**نفس المرجع**، ص 471

[5] - تمّ ذلك في أفريل 1922 أي قبيل زيارة ميلرن . يمكن الرجوع إلى :

- Mahjoubi (Ali) : **Les origines du mouvement national en Tunisie 1904-1934** ; **op.cit**, p223

ما جعل انجلترا تقدّم بعض التنازلات في هذه المسألة لفرنسا [1]، إذن هذا كلّ ما حفّ بمسألة تأثير انجلترا على التصعيد الذي قام به محمد الناصر باي في افريل 1922 فماذا عن علاقة الدستوريين بانجلترا ؟

2- الحزب الحر الدستوري التونسي و بريطانيا العظمى في فترة العشرينات:

إن تاريخ هذا الحزب و زعيمه عبد العزيز الثعالبي كتبت حوله العشرات من الدراسات و لكن هناك إحدى المسائل التي بقيت يلفها الكثير من الغموض و هي مسالة علاقة الحزب الحر الدستوري التونسي ببريطانيا العظمى، و خلفية طرح دراسة هذه الإشكالية مرتبطة بعدّة عوامل و هي التالية:

تعدد الاتهامات الفرنسيّة المعلنة و الخفيّة لمساندة فيليب سارال القنصل العام الانجليزي بتونس لمطالب الدستوريين و بالفعل هذا ما أعلن عنه المقيم العام الفرنسي بتونس لوسيان سان في رسالة بعث بها إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 15 أفريل 1922 نقتطف منها ما يلي"...إنّ اللجنة التنفيذيّة للحزب الدستوري المستقرّة بنهج انجلترا هي التي دفعت الباي إلى المطالبة بالاستقلال و طرح برنامج الثمانية عشر نقطة... إن هناك أيادي خارجيّة هي التي دفعت الحزب إلى التصلب...فهو يحصل على توجهاته من مصر و من قنصل انجلترا ..." إنّ هذا الاتهام مرتبط بمرحلة أزمة أفريل 1922 لكن هناك أيضا اسباب أخرى تشير إلى إمكانية اتصالات أو علاقات ما بين الدستوريين و بريطانيا العظمى و من بينها وجود احد محميي هذه الدولة في اللجنة التنفيذيّة للحزب وقيامه أيضا بنشاط هام بالخارج و خصوصا في فرنسا بين 1920 و 1921 للتعريف بالقضيّة التونسيّة ، قبل أن "يرتد" و يؤسّس الحزب الدستوري المستقل[2] الموالي لفرنسا سنة 1922 وخصوصا اثر أزمة أفريل ، فوجود هذه الشخصيّة داخل اللجنة التنفيذية للحزب أثار شكوك فرنسا حول إمكانية وجود دعم من انجلترا للدستوريين ، إذن هذا ما يخص مسألة نشاط الوطنيين في الفترة الممتدّة بين 1921و 1926.

أما المسألة الأخرى التي يمكن من خلالها أن نشير إلى فرضيّة وجود علاقات أو تأثير انكليزي على الدستوريين هي مسالة وجود عبد العزيز الثعالبي رئيس الحزب طيلة الفترة الممتدّة بين 1923 تاريخ مغادرته تونس[3] إلى 1937 تاريخ عودته للبلاد أي ما يقارب حوالي خمسة عشر سنة بالمنفى و لكن

---

[1] - يمكن الرجوع إلى: : Ministère des Relations extérieures ; Série Tunisie 1917-1940 ; Dossier n°1 ;Titre de dossier
Situation politique discours autour des reformes et de l'organisation du Protectorat du Folio 1- au Folio 136

[2] - **الحزب الدستوري المستقل**: تأسس في جوان 1922 من قبل فرحات بن عيّاد احد أعضاء اللجنة التنفيذيّة للحزب الدستوري التونسي و بمساعدة أعضاء آخرين مثل الشاذلي المورالي رئيس جريدة المنبر و الطيّب بن عيسى رئيس جريدة الوزير و بتشجيع أيضا من فرنسا لإضعاف الحركة الوطنيّة

[3] - خرج عبد العزيز الثعالبي إلى المهجر في جويلية 1923 بضغط خفي من فرنسا و بعض أعضاء اللجنة التنفيذية و تواصل غيابه حوالي 15 سنة حيث لم يعد إلا في أفريل 1936 . يمكن الرجوع إلى : أحمد بن ميلاد، محمّد مسعود إدريس: الشيخ عبد العزيز الثعالبي و الحركة الوطنيّة 1892-1940 ، الجزء الأوّل، دار الحكمة قرطاج ، ص 260-261

بمستعمرات بريطانيّة مثل مصر و الهند و خصوصا العراق بين 1925 و 1931 حيث كانت تربطه علاقات صداقة بالملك فيصل حليف انجلترا و كان أيضا خلال هذه الفترة يقوم بالمحاضرات في المحميات الانجليزية مثل الكويت[1] البحرين[2] مصر العراق...و هاجم فيها بشدّة الاستعمار الفرنسي بينما لم يتعرّض إلى الاستعمار الانجليزي مما أثار حفيظة فرنسا و اتهامه بأنه من "عملاء المخابرات البريطانيّة"[3] ، إذن انطلاقا من كل هذه الفرضيات و الاتهامات سنحاول إماطة اللثام عن التأثيرات الانجليزية على الحزب الحر الدستوري التونسي و حقيقة الاتهامات الفرنسيّة : في البداية لا بدّ من التأكيد على أنّ مسألة محاولة الحزب الاستفادة من التناقضات الدوليّة و خصوصا الانجلو فرنسيّة مسألة مؤكدة ونفس الشيء بالنسبة لتأثر الدستوريين بالنموذج الاستعماري الانجليزي و إصلاحاته تعدّ أيضا مسألة حقيقيّة فكيف تبلورت و ما هي خلفياتها؟

في البداية لا بدّ من الإشارة إلى أنّ وجود فرحات بن عيّاد الذي ينتمي إلى عائلة"سيّئة السمعة بتونس"[4] أظن انه لم يكن صدفة فالأمر لا يتعلق بالاستفادة مثلا من ثرواته الماديّة لان أوضاعه تدهورت و الدليل أنه بعدما ارتدّ على الحزب سنة 1922 أصبح يستجدي المقيم العام في الحصول على وظيفة[5] إذن المسألة حسب ما يبدو ان الهدف من وراء وجوده هو تسهيل نشاط الحزب بالخارج لان إيقافه ربما يثير بعض المشاكل مع انجلترا وحسب ما يبدو فان الهدف أيضا أن يكون قناة اتصال مع انجلترا أثناء الحاجة و بالفعل هذا ما حصل بعد إيقاف عبد العزيز الثعالبي بباريس في شهر جويلية 1920 أثناء مشاركته في المفاوضات مع فرنسا مع الوفد الأول[6] فقرّرت اللجنة التنفيذيّة تعويضه بفرحات بن عيّاد و حسب ما يبدو كان الهدف إحراج فرنسا مع انجلترا إذا قامت بإيقافه ، و بالفعل أثناء سفره إلى باريس تمّ إيقافه من قبل الأمن الفرنسي بمرسيليا بتهمة التآمر على امن الدولة و لكن بعد استظهاره بوثيقة الحماية سمحت له فرنسا بالذهاب إلى باريس و الالتحاق بالوفد التونسي[7] حيث قام بدور مهم في التعريف بالقضيّة التونسيّة ولكنّه قام بالاتصال بالسفارة البريطانيّة بباريس وعرض عليها برنامج الحزب و هذا ما أكدته الوثائق الفرنسيّة و الانجليزية و مما ورد في إحدى الوثائق الفرنسيّة نقتطف ما يلي"...إن فرحات بن عيّاد منذ

---

[1] -**الكويت**: كانت أثناء فترات كبيرة جزءا من منطقة البصرة و تسمى الكوت على غرار ما كان سائدا أثناء الفترة العثمانيّة، و منذ 1756 تميّزت هذه المنطقة بالنفوذ المتزايد لعائلة الصبّاح التي ساعدت العثمانيين في البداية على السيطرة على بعض المناطق بالجزيرة العربية لكنها منذ 1895 قبلت بالحماية البريطانية و تواصل ذلك إلى 1961 تاريخ إلغاء هذه المعاهدة باتفاق ودّي بين الطرفين

[2] - مجموعة جزر تقع بالشمال الشرقي للجزيرة العربيّة كانت في القديم تابعة لبلاد سشومر و عملت كل القوى العظمى على السيطرة عليها مثل البرتغال في 1507 و الفرس في 1622، ثمّ منذ اتفاقيات 1820 و 1890 و 1914 مع بريطانيا خضعت لحمايتها إلى حدود 1971 تاريخ استقلالها

[3] - الجندي (أنور): **عبد العزيز الثعالبي: رائد الحريّة و النهضة الإسلامية 1875- 1944**، دار العربي الإسلامي بيروت ، ص110-111

[4] - Fonds du Quai d'Orsay ; Série 1917-1940 ; Bobine 54 ; Archive 64 ; Dossier n°1 .

[5] - يمكن الرجوع إلى: Ministère des relations extérieures ; **op.cit**;Titre du dossier : L'acquisition de la nationalité Anglo- Maltais dans la régence ; l'application du décret Beylical du 8 novembre 1921

[6] - يمكن الرجوع إلى: Mahjoubi(Ali): **Les origines du mouvement national en Tunisie ; op.cit,** pp306-307

[7] - **نفس المرجع السابق** ،ص 236-237

نهاية 1920 كان على اتصالات مريبة مع سفارة المملكة المتحدة بباريس...و عرض عليها القضيّة التونسيّة مبينا لها أن سلطة الحماية هي التي تدفع الشعب التونسي إلى عدم التنظيم..." و لقد أعلن السفير البريطاني أيضا بأنّ موقف فرنسا بشمال إفريقيا أصبح ضعيفا أمام سياسة انجلترا بمصر التي امتازت بمنح المصريين حكما ذاتيا بمقتضى تصريح 28 فيفري 1922[1] و بالفعل فإنّ هذا ما أكدته وثائق الخارجيّة البريطانيّة التي بينت وقوع هذه الاتصالات لكن ردّ فعلها كان عاما حيث بيّنت من جهة حق التونسيين في الحصول على إصلاحات شبيهة بما حصل عليه الشعب المصري و أكدت أيضا أنّ المسألة داخليّة بالنسبة لفرنسا [2] إذن من هذه الزاوية نلاحظ أن الحزب الحر الدستوري التونسي حاول بالفعل الاستفادة من التناقضات الانجلو فرنسيّة التي برزت اثر الحرب و ذلك لخدمة القضيّة التونسيّة و على هذا الأساس فان وجود فرحات بن عيّاد في اللجنة التنفيذيّة للحزب مع محافظته على الحماية الانجليزية لم يكن صدفة بل كان يندرج في هذا السياق و مكن الحزب في المرحلة الأولى و على الأقل بين أواخر 1920 و 1921 من سهولة التحرك و التعريف بالقضيّة وعرضها على انجلترا و العديد من الشخصيات الفرنسيّة[3] لكن بعد ارتداده فانه أضرّ بالحزب و اضعف النشاط الوطني، لكن ماذا عن مسألة علاقة فيليب سارال بالدستوريين؟ و هل الاتهامات الفرنسيّة صحيحة ؟

بالنسبة لمساندة الدستوريين هذه المسألة أكد عليها المقيم العام لوسيان سان و طالب بسحبه من تونس في أكثر من مرّة و من بينها رسالة وجّهها للخارجيّة الفرنسيّة بتاريخ 12 أفريل 1922 و مما ورد فيها نقتطف ما يلي"... لم يعد لي أي ثقة في السيّد سارال لقد أصبحت مواقفه المعادية لفرنسا واضحة..." و بالفعل فان القنصل العام بالإضافة إلى بقية قناصل انجلترا بتونس و خصوصا في جربة صفاقس وتونس و بنزرت قادوا حملة شرسة ضدّ سياسة تجنيس الأجانب بتونس و كانت البيانات التي يقع توزيعها على الرعايا الانجلو مالطيين تعتبر ان مرسومي 8 نوفمبر 1921 يتناقضان مع معاهدة باردو 1881و ذلك في وقت كانت فرنسا تعتقد أنّ مسالة التجنيس أصبحت مسألة داخليّة[4] ، و خاصة بعدما فرضت على باي تونس الجديد علي باي[5] منذ 8جوان 1883 معاهدة المرسى[6] ، مع العلم أيضا أنّ فيليب سارال وبقية القناصل الانجليز بتونس أكدوا أيضا أنّ معاهدة الحماية دولية سواء بتونس أو بالمغرب الأقصى ، وان باي تونس يتمتع بالسيادة وبإمكانه المطالبة بإلغائها فمن هذه الزاوية فإنّ هذا الموقف

---

[1] - عبد العزيز (عمر) : دراسات في تاريخ العرب الحديث، **مرجع مذكور سابقا**، ص 470

[2] -يمكن الرجوع إلى FO 371/18801 : Tunis Correspondence

[3] - المحجوبي (علي): **نفس المرجع السابق**، ص 272

[4] -إن البند الأول لمعاهدة المرسى نصّ على ضرورة احترام باي تونس للإصلاحات الإدارية و القضائيّة و الماليّة التي تراها ضروريّة لإتمام نظام الحماية. يمكن الرجوع إلى: المحجوبي (علي): **نفس المرجع السابق**

[5] -**علي باي:** تمّ تعينه بايا على تونس في أكتوبر 1882 اثر وفاة محمّد الصادق باي (1859-1882)

[6] -إن هذه المعاهدة التي فرضت على باي تونس علي باي في 8 جوان 1883 مثّلت مرحلة مهمّة في تحويل نظام الحماية إلى نظام إلحاق حيث مسّت بصلاحيّات الباي الداخليّة

الإنجليزي الرسمي تجاه هذه المسالة ساهم بدور فعال في تجذر مطالب الدستورين اللذين جعلوا من أولوياتهم مطلب الحكم الذاتي وهذا يعني ضمنيا تطبيق معاهدة الحماية لسنة 1881وعدم تحويلها إلى نظام إلحاق وذلك يعني عمليا الاستجابة لمطلب التسيير الذاتي وعلى هذا الأساس فان الحملة التي قادها فيليب سارال بدعم من الخارجية الانجليزية ضد مسالة التجنيس ساهمت في إيقاظ الشعور الوطني بتونس خاصة وان أوج الحملة كان بين 1922 و1923 أي انه تزامن مع تجذر مطالب الوطنيين مما جعل المقيم العام الفرنسي يرسل برقية عاجلة إلى الخارجية الفرنسية بتاريخ 26 نوفمبر 1921 حول خطورة الحملة الانجليزية المناهضة لفرنسا ومن هذه البرقية نقتطف ما يلي "....إن القنصلية البريطانية بتونس تنظم اجتماعات بالأعيان المالطيين وتطالبهم برفض المرسوم أمّا الوطنيون التونسيون فإنهم يقومون أيضا بالدعاية ضده بالعديد من المناطق بالبلاد ،فحاولوا في هذا السياق القيا م بمظاهرة بمدينة صفاقس للتنديد بتخلي انجلترا عن رعاياها .." [1] بل إن التقرير ذهب إلى أكثر من ذلك حيث أشار إلى وجود تحالف ميداني وآخر موضوعي بين الانجليز والوطنيين التونسيين في مناهضة فرنسا وهذا ما أعلنه في نفس البرقية ومنها نقتطف مايلي "إن العاصمة تونس تتميز حاليا بتصاعد تأثير القنصلية العامة البريطانية ضدنا وأقلية من الايطاليين وكذالك نواة صلبة للوطنيين المعادين لنا ..."[2] إذن ماذا يمكن ان نستنتج من هذه الرسائل ؟ حسب ما يبدو فان هذه الفترة تميزت فعلا بوجود تحالف موضوعي بين الدستوريين وفيليب سارال وبقية قناصل انجلترا بتونس حيث ساند الدستوريون بصفة واضحة مطالبهم المناهضة لمرسومي 8 نوفمبر 1921 وذلك للأسباب التالية :

- إلغاء المرسومين يعني بالنسبة للدستوريين إيقاف المشروع الفرنسي الهادف إلى إلحاق البلاد التونسية ويعني أيضا الحد من عدد المستوطنين الفرنسيين وعلى هذا الأساس وصل التحالف الدستوري الانجليزي إلى حد محاولة تنظيم مظاهرة لحفز انجلترا على الدفاع عن رعاياها .
- إنّ احتداد الخلاف بالنسبة للوطنيين يعني توفير الظروف الملائمة دوليا لتحقيق مطالبهم وفعلا فانه مع مرور الوقت احتدت المعارضة الانجليزية ولعل الرسالة التي أرسلتها سفارة انجلترا بفرنسا إلى الخارجية الفرنسية بتاريخ 3 جانفي 1922 خير تجسيم لذلك ومنها نقتطف ما يلي "...إننا نرفض مرسوم 8نوفمبر ونطالب بإيقاف تطبيقه فورا...إننا نعتبره

---

[1] - يمكن الرجوع إلى: Ministère des Relations extérieures ; op.cit; titre du dossier : L'acquisition de la nationalité Anglo- Maltaises dans la Régence ; l'application du décret Beylical du 8 novembre 1921 du Folio 1-211 ; Département des Affaires Etrangères ; Télégramme à l'arrivée, Tunis, 26 novembre 1921

[2] - نفس المصدر السابق

يتنافى مع معاهدة 1897 حول تونس ونعتبره أيضا يتنافى مع السيادة التونسية...."[1] . إذن في ظل هذه الظروف اعتبر الدستوريون أن الظروف ملائمة للمطالبة بالاستقلال أو على الأقل الحكم الذاتي وإعلان دستور وهذا ما أعلن عنه المقيم العام الفرنسي بتونس بقوله "...إن مناهضة فيليب سارال تمثل حجر عثرة أمام سياستنا بتونس لقد جعل هيبتنا تنهار أمام التونسيين وكذلك الأجانب ...لقد بين لهم وجود سلطتين بالدول الواقعة تحت حمايتنا..."[2] وهكذا فان هذا الصراع الذي وصلّ إلى أوجه مع بداية 1922 جعل احتجاجات المقيم العام الفرنسي بتونس تتصاعد ضد انجلترا وهذا ما جعله أيضا يعطي أمرا للصحافة بعدم نشر البلاغات الصادرة عن القنصلية الانجليزية العامة بتونس لأنها حسب رأيه ساهمت ولا تزال في تجذير مواقف التونسيين لكن قناصل انجلترا بتونس لجأوا إلى تعليق المناشير على جدران المدن على غرار ما وقع بسوسة في بداية 1922 وهذا ما جعل المقيم العام الفرنسي يوجه بتاريخ 14 جانفي 1922 رسالة شديدة اللهجة ومما ورد فيها نقتطف ما يلي "......نطالبكم بسحب المناشير من المدينة والاقتصار على تعليقها على باب القنصلية ....إنكم تجاوزتم الأعراف الدبلوماسية...."[3] . وهكذا فان الأزمة حول مسالة التجنيس وصلت إلى حد غير مسبوق و أصبحت الأجواء مشحونة بين الجانبين و على هذا الأساس إذن فان فيليب سارّال وقع اتهامه بالتعاون مع الدستوريين و حلفائهم خاصة و أن انجلترا منذ بداية السنة طالبه بعرض القضيّة على التحكيم لكن فرنسا رفضت ذلك لأنها اعتبرت ذلك سيمثل سابقة خطيرة في المستعمرات لكن انجلترا واصلت معارضتها الشديدة و أعلنت في رسالة إلى الخارجيّة الفرنسيّة بتاريخ 11 مارس1922 ما يلي"...إذا لم تقبل الحكومة الفرنسيّة وجهة النظر البريطانيّة فإننا سنرفع شكوى أمام محكمة العدل الدوليّة بلاهاي...لقد طالبنا أيضا بتدخّل الفاتيكان..."[4] إذن في شهر مارس 1922 ازدادت الخلافات الفرنسيّة حدّة و أصبحت المشكلة مهدّدة بالتدويل و في نفس الوقت أيضا تحدّثت وزارة الدفاع الفرنسيّة عن وجود أخبار مفادها أن الدستوريين يسعون إلى تدويل قضيتهم و مما ورد في رسالة إلى المقيم العام بفرنسا بتاريخ 4 ماي 1922 نقتطف ما يلي"...إن العديد من الإشاعات بباريس تؤكد إن الحزب الدستوري ينوي رفع شكوى لدى الدول العظمى كانجلترا و الولايات المتّحدة وايطاليا

---

1 - نفس المصدر السابق

2 -نفس المصدر السابق

3 - نفس المصدر السابق

4 - يمكن الرجوع إلى: Ministère des Relations extérieures ; Série Tunisie 1917 -1940, dossier n°1 1922 : Réaction Britannique contre l'application du décret du 8 novembre du Folio 1 au Folio 290 : Foreign office le 11 Mars 1922

و لقد حظيت مطالبهم ببعض ثقتهم..."[1]...و أشار التقرير إلى التعاطف الانجلو سكسوني بالخصوص مع القضيّة التونسيّة[2]...فهل هذا التزامن بين التصعيد البريطاني بتونس و المغرب الأقصى حول مسألة التجنيس و مسألة طنجة و كذلك الريف صدفة؟ أم انه هناك التقاء موضوعي حول هذه المسألة؟

بالفعل فإنّ هذا التناقض الامبريالي الانجلو فرنسي جعل الدستوريين يعوّلون عليه كثيرا ويحاولون استغلاله وعلى هذا الأساس كانت للبعض منهم اتصالات بانجلترا كما حصل مع فرحات بن عيّاد الذي ذكرناه سابقا وكذلك إعلان فيليب سارّال إعجابه ببرنامج الدستوريين و بأنّ التونسيين يستحقون إصلاحات على الطريقة المصريّة، فلا غرابة في ظل هذه الظروف أن تتهم الإقامة العامة انجلترا وخصوصا قناصلها بتونس بمساندة الدستوريين و تطالب أيضا بسحب القنصل العام فورا من تونس و لقد تبنّت وزارة الخارجيّة الفرنسيّة هذا المطلب و هذا ما أعلنه سفير فرنسا بلندن أثناء محادثاته مع كاتب الدولة للخارجيّة البريطانيّة، كما أعلن على ذلك في رسالة للخارجيّة البريطانيّة بتاريخ 1 نوفمبر 1922 ومما ورد فيها نقتطف ما يلي"...تطبيقا لتعليماتكم(أي وزير الخارجيّة) فلقد أعلمت السيّد كيرزن[3] عن رغبتنا في استدعاء السيد فيليب سارّال و تعويضه بقنصل جديد و قدمت له التقارير التي أرسلها لنا السيد المقيم العام بتونس لكن اللورد كيرزن أعلن بشكل واضح بأنّ مقيمهم العام بتونس يطبق تعليمات الخارجية البريطانيّة و كل ما قام به وافقت عليه لندن..."[4]، إذن مسالة الخلافات البريطانيّة الفرنسيّة حقيقية و كانت بالفعل حادة لأنه في الأعراف الدبلوماسية المطالبة بسحب قنصل أو سفير أو المطالبة بتغييره كما طالبت فرنسا في هذه الحالة يعني أن درجة التوتر وصلت إلى حدّ مرتفع...وحسب ما يبدو فإن الدستوريين عوّلوا بالفعل على هذا التناقض و حاولوا استغلاله لصالح القضيّة التونسيّة خاصة أنّ هذه الأزمة بتونس تزامنت مع تناقضات أخرى أنجلو فرنسيّة على مستوى سياسة الدولتين بالمستعمرات ذلك أن انجلترا سلكت سياسة أكثر ذكاء للمحافظة على مصالحها سواء بمصر أو بالهند أو ببقية مستعمراتها فإمام ضغط الحركة الوطنيّة المصريّة بين 1919 و 1923 فإنها أعلنت بتصريح 28 فيفري 1922 [5] الذي أعلن على نهاية الحماية على مصر و سمح للمصريين الشروع في إعداد دستور تمّت صياغته سنة

---

[1] -يمكن الرجوع إلى: Ministère des Relations extérieures ; Ibid ; titre du dossier : L'acquisition de la nationalité Anglo- Maltaise dans la Régence ; l'application du décret Beylical du 8 novembre 1921

[2] - **نفس المصدر السابق**

[3] - **اللورد كيرزن كيدلستن**: شخصيّة سياسيّة بريطانيّة عاش بين 1859 و 1925 شغل عدّة مناصب أهمها كاتب الدولة للشؤون الخارجيّة بين 1919 و 1924 و كان من ابرز المشاركين في مفاوضات السلام و معاهدة لوزان 1923

[4] -يمكن الرجوع إلى: Ministère des Relations extérieures : Série Tunisie : 1917- 1940 ;Dossier n°1 ; **op.cit**; Ambassade de la France en Angleterre, direction des affaires politiques et commerciale ; Londres le 1 novembre 1922 ; France à Londres à Monsieur le président du Conseil ; Ministère des Affaires étrangères.

[5] - دراسات في تاريخ العرب الحديث و المعاصر، **نفس المرجع السابق**، ص 471

1923 و مكنهم من القيام بانتخابات و تكوين حكومة بقيادة سعد زغلول سنة 1924[1] و بالرغم من النقائص الكثيرة لهذه المعاهدة فانه بالمقارنة مع السياسة الفرنسيّة تعتبر ايجابية للغاية و على هذا الأساس فان الوطنيين الدستوريين اعتبروا إن ما حدث بمصر يدلّ على حنكة انكليزية و مثّل نموذجا يقتدي به و هذا ما أكدت عليه وثائق الخارجيّة الفرنسيّة التي اعتبرت أيضا إن من بين اسباب التصعيد بين 1922 و1925 تأثر التونسيين بما كان يحدث بمصر . فإلى أي مدى كان هذا الإعلان صحيحا؟

بالفعل فان التنازلات الانجليزية بمصر و الهند[2] مثّلت نموذجا يحتذى به بالنسبة للتونسيين و هذا ما أعلن عنه فرحات بن عيّاد في السفارة البريطانيّة بباريس كما رأينا ذلك سابقا...و هذا ما أعلنت عليه العديد من الصحف الناطقة باسم الحزب الحر الدستوري التونسي و من بينها جريدة الأمة في أفريل 1922 و مما ورد فيها نقتطف ما يلي"...إن طموحات التونسيين حاليا في الحصول على الاستقلال الداخلي...و ذلك بقيام حكومة منتخبة ومسؤولة...و ذلك لا يكون ممكنا إلاّ من خلال اعتراف فرنسا بأنّ الحماية مؤقتة، إنّ الأهالي يطالبون بالتسيير الذاتي إلى أن نصبح قادرين على حماية أنفسنا و حينئذ يحين وقت رحيل فرنسا..."[3] أليس هذا ما أعلن عنه تصريح 28 فيفري 1922 بمصر...أليس ذلك ما أعلنته بريطانيا العظمى لتبرير رفضها لمرسومي 8 نوفمبر 1921...بالفعل فإنّ مسألة تأثر الوطنيين التونسيين بما قامت به انجلترا بمستعمراتها كان له دور مهم في تجذّر مطالب الدستوريين و الدليل إن الوفد الدستوري الأول الذي سافر إلى فرنسا في جويلية 1920 كانت مطالبه معتدلة و لم تطرح أبدا مسألة الاستقلال[4]...لكن مع بداية تسرّب أنباء عن السياسة الانجليزية بمستعمراتها وخصوصا بمصر فان آمال الوطنيين الدستوريين في الحصول على إصلاحات شبيهة بما يقع بانجلترا كانت احد الحوافز المهمّة في دفعهم إلى تجذير مطالبهم و هذا ما أعلن عنه الطاهر الأخضر احد المنتمين للحزب الحر الدستوري التونسي بتاريخ 21 ديسمبر 1922 حيث خصّص مقاله للمفاوضات التي كانت آنذاك جارية بين انجلترا و الوطنيين بالهند بقيادة غاندي[5] مبديا إعجابه بالمرونة الانجليزية بمستعمراتها بالمقارنة مع الانغلاق

---

[1] -نفس المرجع السابق، ص 472

[2] -إن انكلترا تحت ضغط المقاومة الوطنيّة الهنديّة و باقتراح من اللورد شيلمس فورد ممثلها بالهند بين 1916 و 1921 أعلنت إصلاحات في 7 ديسمبر 1919 و التي سميت Goverment of India Act و هي عبارة عن حكم ذاتي نصّت على تمثيل كل الطوائف بالهند بالمجالس المحليّة و المركزيّة و دخول وزراء من الهند بكل الحكومات الجهويّة ...لكن بريطانيا العظمى بقيت مسيطرة خصوصا في المجال التنفيذي و المالي: يمكن الرجوع إلى: Chassaigne(Ph) : **Histoire de l'Angleterre** ; **op.cit**, p338

[3] - جريدة الأمة 23 أفريل 1922

[4] -إن الوفد الثاني للحزب الدستوري التونسي سافر إلى فرنسا في 22 ديسمبر 1920 و تكوّن من عناصر "معتدلة" بقيادة الطاهر بن عمّار و قد وصل الوفد إلى حدّ الإعلان عن كون الحماية حقيقة تاريخيّة.. و لن نقوم بنقاشها مع الحكومة الفرنسيّة و انه لو لم توجد فرنسا عن طريق العديد من المعاهدات لوجدت مكانها قوّة أخرى. يمكن الرجوع إلى:

Le Temps ; 30 Janvier 1921 : La Vérité sur les revendications Tunisienne , Lettre de Tahar ben Ammar

[5] -**غاندي مهاندست كرامشاند**: فيلسوف و شخصيّة سياسيّة هنديّة عاش بين 1869 و 1948 ينحدر من عائلة تجاريّة غنيّة درس الحقوق بانقلترا التي عاد منها محاميا سنة 1891، أسس فرعا منذ 1894 لحزب المؤتمر الوطني الهندي بالنتال كان من أنصار الهندوسيّة و كان أيضا من أنصار المقاومة السلميّة و قام بدور بارز أثناء مؤتمر 1920 الذي نادى بالعصيان المدني لمواجهة التعسف الانكليزي ، دخل سنة 1930 في المقاومة

الفرنسي و مما ذكره في هذا السياق نقتطف ما يلي"..إن مسألة الحنكة الدبلوماسيّة لدى الانجليز تعتبر جزءا من تقاليدهم...فبالرغم من تعثر المفاوضات مع الوطنيين بالهند فإنّهم سيبدؤون فورا مفاوضات جديدة...و هذا من التقاليد الانجليزية في تعاملهم مع مستعمراتهم فحاليا أصبحت لديهم قناعة بأنّ نضال الوطنيين بالهند سيقود إلى الاستقلال عاجلا أو آجلا..."[1]بالفعل فان سياسة انجلترا بالرغم من مساوئها العديدة فإنها كانت أكثر دبلوماسية و حنكة من الفرنسيين و على هذا الأساس مثلت مثالا يحتذى به...ففي الوقت الذي أعلنت فيه عن تخليها عن معاهدة الحّماية بمصر في فيفري 1922 و التي بالرغم من نقائصها العديدة ، فإنها في الواقع سمحت بتشكيل حكومة منتخبة سنة 1924 بقيادة سعد زغلول[2]كما سمحت للمصريين بالقيام بدور فاعل في تسيير بلادهم داخليا بينما ماذا كان موقف رئيس الحكومة الفرنسيّة ألكسندر ميلرن[3]أثناء زيارته إلى تونس بين 27 أفريل و 6 ماي 1922؟ انه تصريحه السابق الذكر «إن تونس مرتبطة بفرنسا إلى الأبد.." إذن من هذه الزاوية ،فان مقارنة تصريح الكسندر ملیرن بتصريح بريطانيا في 28 فيفري 1922 حول مصر يجعل بالفعل الدستوريين وكذلك محمد الناصر باي يعتبرون أنَ الاستعمار الانجليزي أفضل من الاستعمار الفرنسي ويعتبرون ان إصلاحاتها بمصر مثالا يحتذى به وبالفعل هذا ما أعلن عليه صالح فرحات الذي أصبح بعد سفر الثعالبي إلى الخارج سنة 1923 من ابرز قيادي الحزب ،حيث أعلن في احد خطاباته ما يلي "...يجب الإقتداء بالمصريين في الحصول على الاستقلال ....." فرد الحاضرون فلتسقط فرنسا ......"[4] وانطلاقا من كل هذه المعطيات فانه يمكننا أن نستنتج ونؤكد أنّ للعامل الخارجي دورا هاما في تفسير تجذر مطالب الدستوريين ومحمد الناصر باي ولقد مثلت السياسة الجديدة لانجلترا بمستعمراتها إحراجا كبيرا بالنسبة لفرنسا التي شنت صحافتها حملة عنيفة وخصوصا التي عبّرت عن مواقف اليمين الاستعماري ومنها جريدة التقدم بتاريخ 11افريل 1922 التي خصصت حيزا هاما لتأثيرات السياسة الانجليزية على تطور الأحداث بتونس ومما ورد فيها نقتطف مايلي "...إننا متأكدين من أنّ الاستقلال الذي أعلنته انجلترا بمصر في فيفري 1922 أثار ولا يزال ضجيجا كبيرا بتونس انه يمنع الشباب التونسيين من النوم ....يجب علينا أن نثير انتباه الرأي العام بتونس

السياسيّة و قام بحملة ضدّ ضريبة الملح و قام اثر هذه الفترة بدور بارز في المقاومة التي أدّت إلى استقلال الهند في 15 أوت 1947 يمكن الرجوع إلى:

Chassaigne(Ph) : **Histoire de l'Angleterre** ; **op.cit**, p338

[1] - L'Action Tunisienne, 21 Décembre 1922

[2] -عبد العزيز (عمر): **تاريخ العرب الحديث و المعاصر، نفس المرجع السابق** ص392

[3] -**ألكسندر ميلرن**: شخصيّة سياسيّة فرنسيّة عاش بين 1859 و 1943 كان في البداية ينتمي لليسار الراديكالي ثم أصبح اشتراكيا حيث طالب سنة 1896 بتأميم وسائل الإنتاج و لقد حصل على العديد من المناصب مثل وزير الأشغال العامة بحكومة بريان 1909 -1910 و وزير للحزب 1912-1913 في انتخابات 7 نوفمبر 1919 كان على رأس التجمع المحافظ و التي فازت بالانتخابات حيث كلفه بوانكري بتكوين حكومة في جانفي/ سبتمبر 1920 و أصبح رئيسا للجمهوريّة في 24 سبتمبر 1904 و كان من أنصار التشدد مع ألمانيا و انتهت فترة حكمة في جوان 1924 بعد وصول اليسار إلى السلطة

[4] -.يمكن الرجوع إلى: Ministère des Relations extérieures : Série Tunisie : 1917- 1940 ;Dossier n°1 ; Communisme ; **op.cit**

إلى أنها تمثيلية..إن الانجليز لن ينسحبوا من مصر ..إنهم يريدون حكم البلاد بطريقة غير مباشرة أي البقاء في الكواليس ولا يظهرون إلا متى دعت الحاجة إلى ذلك..."[1] بالفعل إن ما ذكرته هذه الصحيفة حول السياسة الانجليزية بمصر صحيح لكن ما غاب عن ذهن الكاتب هو أنه بالمقارنة مع سياسة الإدماج الفرنسيّة و كذلك فرنسة الإدارة بتونس و ذلك من خلال إبعاد التونسيين عن أغلب الوظائف فان ما قامت به انجلترا بمصر يعتبر على هذا الأساس و في هذه المرحلة نموذجا يحتذى به

و هكذا إذن يمكننا القول أنّ التناقضات الانجلو فرنسيّة سواء بتونس والمغرب الأقصى حول مسألة تجنيس الأجانب أو طنجة و منطقة الريف أو التناقضات أيضا على مستوى السياسات الاستعماريّة كلها مثلت عوامل مهمة دفعت التونسيين سواء الدستوريين أو محمد الناصر باي إلى تجذير مطالبهم والمطالبة بإصلاحات شبيهة على مستوى البرامج إلى حدّ كبير بالإصلاحات الانجليزية التي حصلت بمصر و حاولت أيضا على مستوى طريقة العمل أو النشاط التعويل على دعم انكليزي و بالفعل فان هذه التناقضات الانجلو فرنسيّة كانت العوامل الأساسية في تفسير التجذر الوطني كما أعلنت ذلك وثائق الإقامة الفرنسيّة و كذلك الصحافة الفرنسيّة و لكن أيضا الصحافة الأجنبية و من بينها الأمريكية التي قامت أيضا بتغطية هذه التطورات و أشارت إلى تأثر التونسيين بما حدث في مصر و مما ورد في جريدة العالم الأمريكية بتاريخ 15 أفريل 1922 نقتطف ما يلي"...بالرغم من محاولة فرنسا السيطرة على الأوضاع بتونس..لكن حسب ما يبدو فان الرئيس الفرنسي ميلرن أثناء زيارته القادمة إلى تونس سوف لن يجد تحسّنا في الأوضاع ...إن الفرنسيين مازالوا محافظين على نفس النمط و السياسة الاستعماريّة و ذلك على عكس ما يقع بمناطق أخرى حيث ظهرت سياسة ثوريّة لانجلترا بمصر و الهند، فنظام التسيير الذاتي الانجليزي بالقاهرة و الإسكندرية أصبح حاليا نموذجا بالنسبة للوطنيين بشمال إفريقيا و من بينها تونس..."[2]، فانطلاقا من هذه الشهادات فإن مسألة تأثر الدستوريين بالنموذج الانجليزي أو لنقل الإصلاحات التي من خلالها رمّمت إمبراطوريتها الاستعماريّة بالعديد من المناطق مثل مصر الهند، أكدتها وثائق الخارجيّة الفرنسيّة و كذلك الوثائق التونسيّة و مقتطفات من الصحافة الأمريكية و بالتالي فان هذا العامل الخارجي كان له دور كبير في تجذير المطالب الدستوريّة..لكن بالرغم من ذلك فان فرنسا سلكت سياسة انغلاق من خلال إعلان ألكسندر ميلرن أثناء زيارته لتونس من 26 افريل إلى 6 ماي 1922 إن تونس ستبقى إلى الأبد تابعة لفرنسا و من خلال إعلانها عن إصلاحات شكليّة في جويلية 1922

---

[1] - يمكن الرجوع إلى: L'Afrique Française ; 22 Avril 1922

[2] - يمكن الرجوع إلى: The World 15 April 1922 in : Fonds Quai d'Orsay ; Série 1917-1940 ; dossier n°3, voyage à Tunis du président de la République ; Washington le 16 Avril 1922 : L'Ambassadeur de la République Française aux Etats Uni, à son excellence Monsieur Poincaré, président du Conseil, Ministère des Affaires Etrangères

اعتبرها الدستوريون خطوة إلى الوراء[1] و أيضا من خلال تشديد الخناق على الدستوريين و إجبار قائد الحزب الدستوري على مغادرة تونس في اتجاه المشرق العربي يوم 26 جويلية 1923 و ما يهمنا من خلال هذه الهجرة الإجبارية لعبد العزيز الثعالبي انه تواجد في اغلب فتراتها بالمستعمرات الانجليزية وبدرجة أولى العراق بين 1925 و 1931[2] و كذلك بمصر و الهند[3] حيث لم يجد أي صعوبة في التنقل أو أي إزعاج من السلطات الانجليزية فزار أيضا العديد من محمياتها مثل الكويت و الإمارات حيث كان يقوم أثناء تحركاته بمحاضرات هاجم فيها بشدّة الانغلاق الفرنسي و تجاوزاتها الخطيرة بتونس بينما لم يتعرّض في اغلب الأحيان للاستعمار الانجليزي و على هذا الأساس اعتبرته فرنسا"عميلا للمخابرات الانجليزية"[4] لكن بالرغم من أنّ هذه التهم ليس لها أي أساس من الصحّة فانّ ما يثير الانتباه هو خلفيّة هذا التسامح الانجليزي تجاه نشاط عبد العزيز الثعالبي و التي أظنّ انه يفسّر بما يلي:

إن الاستعماريين الانجليز كانت سياستهم بالفعل أكثر ذكاء من الفرنسيين في تعاملهم بالخصوص مع الأعيان والارستقراطيات العربيّة حيث تركت لها دورا أكثر أهمية في إطار ما يسمى بالإدارة "غير المباشرة" أو التسيير الذاتي كما حصل ذلك بمصر منذ 1882 و خصوصا بعد سنة 1922 و بالعراق منذ 1932 أو حتى قبل هذه الفترة مع العلم انه في إطار الاستعمار الانجليزي تمّ خلق مؤسسات سياسيّة في إطار الحكم الذاتي الخاص بالسكان المحليين و كذلك صحافة أكثر تطورا مما كان موجود في المستعمرات الفرنسيّة ، فانجلترا قدّمت عدّة تنازلات للزعامات الروحيّة بالعالم العربي و الإسلامي مثل شيوخ الأزهر و كذلك للأعيان و أعطتهم أيضا مكاسب ماديّة للمحافظة على ولائهم و فصلهم عن الجماهير و ذلك للمحافظة على مصالحها و في هذا السياق بالذات قدّمت تنازلا مهما لمصر في 28 فيفري 1922 و حتى قبل هذه الفترة فان الأوضاع كانت أحسن من المستعمرات الفرنسيّة و هذا ما جعل الشيخ محمد عبده يعلن أكثر من مرة مدحه للإصلاحات التي تمت منذ دخول انقلترا لمصر سنة 1882 و اعتبر أيضا أنّ الأوضاع أصبحت أفضل بكثير مما كانت عليه و مما ورد في إحدى مقالاته سنة 1892 نقتطف ما يلي:"...فخفي عن بعض النبهاء منا طريق النجاة للمصريين ، و انتهزوا حريّة الجرائد للقدح و الطعن والصراخ و العويل، و كل ذلك انحصر في أمرين طلب الجلاء و تقصير الانجليز و مباشرة الإصلاح. وطالبوا بالجلاء الذي هو أول واجب على كل مصري ، و لكن ينبغي أن نسعى لذلك بالوسائل الفعّالة المؤدية بدون أن ينشا عن ذلك ضرر و أن يكون في الوقت المناسب ، و البرهان قائم بأننا لم نبلغ درجة

---

[1] - توفيق المدني (أحمد): **حياتي كفاح، مرجع مذكور سابقا**، ص 257

[2] - بن ميلاد (أحمد)، بن إدريس (مسعود): **نفس المرجع السابق**، ص 268

[3] -سافر عبد العزيز الثعالبي إلى الهند منذ أواخر نوفمبر 1924 و ذلك بدعوى من جمعيّة العلماء الذي انعقد في مراد أباد في جانفي 1921 و من أهم توصيات المؤتمر تكليف الشيخ الثعالبي بمهمّة للدعاية و نشر الدين الإسلامي بين مسلمي الهند لذلك قام برحلة طويلة في أطراف الهند دامت ثلاثة أشهر زار فيها العديد من المدن حيث استقبله شوكت علي و شعبن قرش سكرتير القصر الانكليزي للخلافة و التقى أيضا بالمهاتما غاندي

[4] - الجندي (أنور) : **نفس المرجع السابق** ص 111

الحريّة التي نتمتع بها الآن و ما تبعها من إصلاح إلا بواسطة الانجليز دون سواهم و هم لم يستطيعوا ذلك إلا بوجود جيش الاحتلال بيننا . و لولاه لما رضخ حكامنا لإشارة الانجليز في إجراء الإصلاح المذكور ولولا دخول الانجليز لما تيسّر لنا أن ننال شيئا من ذلك بأنفسنا بدليل أننا أقمنا نحتمل الهوان و الذل و لم نتفاداهما ..."[1]و ما يهمنا من هذه التصريحات هو أنّ الارستقراطيات العربيّة كانت في مواقفها من الاستعمار الانجليزي تسير على خطى أستاذها محمد عبده و ذلك رغم احترازها ضدّ ممارساته ببعض المناطق العربيّة، فإنها كانت تعتبره نموذجا بالمقارنة مع ممارسات بعض القوى الاستعماريّة مثل ايطاليا و فرنسا لأنه كان له دورا في توفير العديد من مؤسسات المجتمع المدني الحديثة و سمح أيضا بظهور الدساتير مثلما حصل بمصر سنة 1923 ، فلا غرابة في ظل هذه الظروف ان تكون هجرة الثعالبي الطويلة إلى مستعمرات بريطانيا العظمى و خصوصا العراق و مصر، و من هذا المنطلق أيضا نفسر مواقف الثعالبي أثناء العديد من محاضراته المندّدة بالاستعمار الفرنسي و ممارساته بشمال إفريقيا وخصوصا بتونس بينما لم يتعرّض للاستعمار الانجليزي لأنه وجده أفضل من الاستعمار الفرنسي من خلال تجاربه بهذه المناطق . و هكذا فان الثعالبي سواء قبل خروجه إلى المنفي سنة 1923 أو أثناء منفاه أو بعد عودته سنة 1936 كان مقتنعا انه من الضروري على الأقل القيام بإصلاحات على الطريقة الانجليزية و هذا ما أكده من خلال علاقاته الوطيدة بالملك العراقي فيصل، أو من خلال طبيعة مطالبه وكذلك اتصال الدستوريين بانجلترا قبل خروجه إلى المنفى سنة 1923 و هذا الموقف سيصبح أكثر وضوحا في فترة الثلاثينات كما سنتعرّض إلى ذلك لاحقا .

و هكذا فان علاقة الدستوريين ببريطانيا العظمى كانت في فترة العشرينات مسألة مؤكدة من خلال الوثائق الفرنسية و الانجليزية و كذلك الصحافة الوطنيّة، حيث حاول الدستوريون استغلال التناقضات الامبرياليّة بين الدولتين بكل من تونس و المغرب الأقصى و طنجة و منطقة الريف ، للحصول على دعم مطالبهم و الحصول على الاستقلال أو على الأقل إعلان دستور و حكم ذاتي على غرار ما تمّ بمصر أثناء هذه الفترة و بالفعل فقد وجدوا دعما معنويا من فيليب سارّال القنصل العام بانجلترا بتونس ، لكن التناقضات الامبرياليّة أيضا تجسّمت أيضا من خلال تناقض السياسات الاستعماريّة بالدولتين و هذا ما جعل الدستوريين يعجبون بالإصلاحات التي تمّت في مصر ، فتفاعلت كلّ هذه العوامل لتساهم في تجذّر مواقفهم خصوصا بعد حصولهم على فتوى دستوريّة من قبل المحاميان الفرنسيان وايس و برتيليمي تعلن مشروعية إعلان دستور في ظل نظام الحماية[2] ، لكن هذه المطالب فشلت حيث لم ينجح الدستوريون في

[1] - Shalash (Ali): **The Unknown works of Mohamed Abdo** ; London 1917 ; pp32-33

[2] - يمكن الرجوع إلى : المحجوبي (علي) ،**نفس المرجع السابق**، ص.ص 262-263

استغلال التناقضات بدرجة كافية و ذلك لعدّة اسباب من بينها انقساماتهم[1] و اعتمادهم المحدود على الجماهير و ذلك على عكس الحركة الوطنية المصريّة بقيادة سعد زغلول و لكن الفشل يفسّر أيضا بانغلاق اليمين الفرنسي و تصلّبه و ذلك على عكس سياسة انجلترا بالمستعمرات التي تميّزت بانفتاح كبير من اجل الحد من الخسائر و لقد استغل الثعالبي الانفتاح الانجليزي بالخارج ليواصل من منفاه فضح السياسة الفرنسيّة بكل الدول التي زارها بين 1923 و 1936.

3- الدعاية الانجليزية بتونس المنّاهضة لفرنسا و المساندة لثورة الريف و ردود فعل الدستوريين

إن مسألة التناقضات الانجلو فرنسيّة بتونس في فترة العشرينات لم تقتصر على نشاط فيليب سارال القنصل العام بتونس و بقية القناصل بالعديد من المدن التونسية الذين قادوا حملة شديدة ضدّ مرسومي تجنيس الأجانب وخصوصا المالطيين بكل من تونس و المغرب الأقصى، سواء المرسوم الذي أصدرته الحكومة الفرنسيّة في 8 نوفمبر 1921 أو الذي أصدره باي تونس أو سلطان المغرب في نفس اليوم حول نفس المسألة و لقد ساهم ذلك كما رأينا سابقا في تجذير مواقف الدستوريين لكن لا ننسى أيضا أنّ هذه التناقضات تزامنت مع أخرى في العديد من المناطق مثل أوروبا و طنجة و مصر و كذلك منطقة الريف التي كان فيها الخلاف كبيرا بين التصوّر الانجليزي لمستقبله و التصوّر الفرنسي خاصة و أن انجلترا ظهرت فيها حركة مساندة هامة لهذه القضية و كانت تقوم بالدعاية لصالح استقلال الريف و من بينها الريف كوميتي التي تأسست بلندن في سبتمبر 1925، و في هذا السياق فان حركة الدعاية لصالح استقلال الريف لم تقتصر على بريطانيا العظمى بل انتشرت أيضا بالخارج و من بينها تونس و العديد من المستعمرات الأخرى الاسبانيّة و الفرنسيّة[2] و في هذا السياق أعلنت الأجهزة الأمنية الفرنسيّة في بداية فيفري 1926 عن وجود دعاية بالجنوب التونسي من قبل مواطن انكليزي مناهضة لفرنسا ومساندة لعبد الكريم الخطابي . فمن تكون هذه الشخصيّة؟ وماهي خلفية دعايته؟ و ماهي الأوساط التي شملتها؟

إن مصالح المخابرات الفرنسيّة بتونس أعلنت عن وجود دعاية مناهضة لها بالجنوب و لقد بدأت البوادر الأولى لهذا النشاط بقابس حيث وجهت مصالح الأمن الفرنسيّة بقابس بتاريخ 6 فيفري 1926 إلى مدير الأمن الفرنسي بتونس رسالة نقتطف منها مايلي:"...لقد اكتشفنا وجود احد رعايا انجلترا مقيم بأحد النزل بقابس و يدعى **ماك نارما روبار** و هو من مواليد 2 أكتوبر 1905 بلندن...و هو ضابط سابق

[1] - هذا الانقسام برز منذ 1920 تاريخ ظهور الحزب الإصلاحي بقيادة حسن قلاني و محمد نعمان و ذلك على اثر فشل الوفد الأول في مهمّته بفرنسا و إلقاء القبض على عبد العزيز الثعالبي حيث أعلن الإصلاحيون بأنّ عدّة مطالب غير قابلة للتحقيق و طالبوا بالاعتدال ، ثمّ ظهر أيضا بعد أزمة أفريل 1922 الحزب الدستوري المستقل بقيادة فرحات بن عيّاد

[2] - يمكن الرجوع إلى F O /371 /40881 :The Riff Committee

بالجيش الانجليزي[1] و حاليا يقوم بالدعاية المناهضة لفرنسا بتونس و مما قام بترويجه لدى الأوساط المعادية لفرنسا بتونس ما يلي:

- إن الاسبانيين و الفرنسيين قاموا بتجنيد حوالي 200 ألف عسكري لغزو الريف مقابل حوالي 22000 ألف جندي يقودها المناضل عبد الكريم الخطابي ...و لقد ذكر أيضا أنّ انجلترا تساند جمهوريّة الريف و إنها رفضت الدعوات الفرنسيّة و الاسبانيّة للانخراط في تحالف ثلاثي و أضاف أيضا إنّ الرأي العام الانجليزي يساند بقوّة استقلال الريف مبرهنا على ذلك بوجود ضبّاط انكليز إلى جانبه و انه سيلتحق بهم في شهر ماي"[2] بالفعل إن كل المعطيات التي أعلنها بتونس و التي تسرّبت إلى الأمن الفرنسي عن طريق احد المخبرين و يدعى" السوسي"[3] صحيحة كما أكدت ذلك وثائق الخارجيّة الانجليزية حيث رفضت فعلا حكومة المحافظين [4] أثناء هذه الفترة المشاركة في حصار الريف و الدخول في الحرب ضدّ جمهوريّة الريف...و نفس الشيء بالنسبة لمشاركة ضبّاط انكليز إلى جانبه و من بينهم اللورد كانينغ و لقد ساندت أيضا النقابات و حزب العمّال كما تعرضنا إلى ذلك سابقا استقلال جمهوريّة الريف...و بالإضافة إلى ذلك فان ماك نامرا ذكر أيضا بأنّ الفرنسيين يقومون بنشر دعاية خاطئة عن ثورة الريف..مبرزا فضاعتهم ضد الوطنيين بسوريا[5] لكنه لم يكتف بهذه المعطيات بل ذهب إلى أكثر من ذلك فبيّن إن الانجليز تربطهم العديد من العلاقات بالعالم العربي الإسلامي و من بينها الدينيّة ، فالبروتستانتية حسب رأيه اقرب إلى الإسلام من الديانة الكاتولكيّة و أضاف فيما يخص المسألة التونسيّة أنّ انجلترا ستستغل فرصة أي حرب لمساعدة تونس على الاستقلال[6]... و لقد أكدت تقارير البوليس الفرنسي انه محل متابعة ، مضيفة أنّ نشاطه كان في قابس و شنني و المطويّة بصفة خاصة لكنه قام بزيارات لتونس والقيروان والجم و سوسة لكنها كانت قصيرة، فماهي المسائل العمليّة التي كان يدعو إليها لمساندة ثورة الريف؟

حسب تقرير من المصالح الأمنية للإقامة العامة بتونس..فلقد أكد أنّ ماك نارما موجود حاليا بشنني [7] و مقيم بإحدى المغازات و يلتقي في إحدى المقاهي ببعض المواطنين المعادين لفرنسا و لقد طلب منهم ما يلي"...إذا كنتم تريدون مساعدة عبد الكريم فبإمكانكم إن ترسلوا إليه رسالة مساندة جماعيّة و ستسلم له بطنجة لان له مبعوث يأتي إلى هذه المدينة بصفة دوريّة و بإمكاني أيضا أن احمل له هذه

---

[1] - يمكن الرجوع إلى FO /371/11079 :Gordon Canning, Robert Cecil

[2] - يمكن الرجوع إلى : Ministère des Relations extérieures :Série Tunisie ;Fonds de la Résidence n°1 :Numéro 1672 : Dates1926 :Titre du Dossier : Procès contre un Sujet Anglais accusé de rendre une propagande anti-Française du Folio 1-Folio 151

[3] - **نفس المصدر السابق** .رسالة من المقيم العام الفرنسي بتونس لوسيان سان إلى السيد بريان وزير الشؤون الخارجية بتاريخ4 مارس 1926

[4] - **نفس المصدر السابق**

[5] - **نفس المصدر السابق**

[6] - **نفس المصدر السابق**

[7] - يمكن الرجوع إلى: Ministère des Relations extérieures :Série Tunisie ;Fonds de la Résidence Dossier n°1 : Ibid: Gabés ; le 6 Mars 1926 : Suréte de la République à Monsieur le directeur de la sûreté publique à Tunis Folio 1-Folio 4

الرسالة لأنني سأنتقل في شهر ماي إلى منطقة الريف "[1] و أضاف أيضا "...إذا أردتم الحصول على الجنسيّة الانجليزية فبإمكانكم ذلك...لكن لا تطلبوها بصفة جماعيّة لان ذلك يثير مشاكل مع فرنسا...".

وبالرغم من أنّ المصالح الأمنية كانت تتابع تحركاته فإنها لم تلق عليه القبض بسرعة بل واصل نشاطه وأصبحت وزارة الخارجيّة على علم بما يجري ففي رسالة بعث بها المقيم العام الفرنسي بتاريخ 4 مارس 1926 إلى وزير الشؤون الخارجيّة نقتطف منها ما يلي"...أريد ان أحيطكم علما بأنّ البوليس الفرنسي تحصّل على عدّة معلومات حول وجود مواطن انكليزي يقوم بالدعاية لصالح انجلترا و مناهضة لفرنسا...فلقد أعلن بأنّ انجلترا ستستغل فرصة أي حرب جديدة للسيطرة على تونس انطلاقا من مالطة ومضيق جبل طارق للمساعدة على تحريرها" و قال أيضا بأنّه من المساندين لثورة الريف على غرار اغلب الانجليز..."[2] و هكذا نستنتج أنّ هذه الدعاية المناهضة أزعجت سلطات الحماية فألقي عليه القبض يوم 8 فيفري 1926 و قامت بوضعه على ذمة التحقيق بالسجن المدني بقابس لكن اثر تدخّل البعض من رعايا انجلترا لصالحه و من بينهم المسمّى " ريتشاردسن" و تهديده بتدخّل المصالح الانجليزية تمّ إطلاق سراحه بصفة مؤقتة يوم 23 فيفري[3] من نفس السنة حيث واصل دعايته حسب تقرير البوليس الفرنسي إلى ان تمّت محاكمته يوم 22 مارس 1926 بسوسة بشهرين سجنا و غرامة ماليّة بحوالي 2000 فرنك فرنسي[4]...و هكذا كانت نهاية ما سمته بعض الصحف الإنجليزية و الفرنسيّة" بالمغامر ماك تامرا بتونس" و بدون الدخول في مزيد من التفاصيل حول أنشطته فان ما يهمنا هو خلفيّة هذه الدعاية و من يقف وراءها؟

حسب ما يبدو فان ماك تامرا من الناشطين بالريف كوميتي و ذلك للأسباب التالية:

إن توقيت وصوله إلى تونس تزامن مع الحملة المكثفة التي كانت تقوم بها هذه المنطقة لصالح حرب الريف منذ تأسيسها بلندن في سبتمبر 1925

طرق النضال التي دعا إليها لمساندة عبد الكريم تتماشى تماما مع البرنامج الذي أعلنته هذه المنظمة و الذي من بينه الدعاية لصالح حرب الريف بالخارج و خصوصا بالمستعمرات الفرنسيّة والاسبانيّة[5] و بالإضافة إلى ذلك فان هذه المنظمة ، كما رأينا سابقا، لم تكن شيوعيّة و لا مناهضة للحكومة البريطانيّة...و هذا ما أكدت عليه جريدة التايمز البريطانيّة في 4 مارس 1926 حيث بينت انه من أنصار استقلال الريف كوميتي و من المساندين لذلك[6]. و بالإضافة إلى ذلك فإنّ اتصالاته

[1] - نفس المصدر السابق
[2] - نفس المصدر السابق
[3] - يمكن الرجوع إلى: Ministère des Relation Extérieures : op.cit: Le Résidence Général de la République Française à Tunis à Monsieur Briand ; président du Conseil ; Ministère des Affaires Etrangères : le 4/03/1926
[4] - نفس المصدر السابق
[5] - La Dépêche Tunisienne : 23/04/1926
[6] - Times ; March 4 th 1926 : A misadventure in Tunis ; Young Englishmen Under arrest

بطنجة و أيضا انتماءه السابق للمؤسسة العسكريّة البريطانيّة على غرار العديد من قادة الريف كوميتي و الناشطين فيها تؤكد انتماءه لهذه الجمعيّة.

و هكذا فان التناقضات الانجلو فرنسيّة في فترة العشرينات لم تقتصر على المستوى الرسمي بل شملت أيضا مؤسسات المجتمع المدني و الرأي العام و كانت تقف وراء ذلك تناقضات اقتصاديّة وإستراتيجية و تناقضات أيضا على مستوى التوجهات الاستعماريّة، فحسب ما يبدو و كما أكدنا على ذلك سابقا فان الريف كوميتي، كانت تقف وراءها أصحاب المصالح التجاريّة المتضرّرة من السياسة الفرنسيّة بالمستعمرات فهل كان صدفة تزامن ازدياد التناقضات بتونس مع إلغاء الامتيازات القطنيّة التي كان يتمتع بها الفرنسيون بهذه المملكة سنة 1919 و محاولة إلغائها في العشرينات بالمغرب لكنها فشلت؛ حسب ما يبدو فان هذه التناقضات مرتبطة بسياسة اليمين الفرنسي الذي كان مسيطرا أثناء اغلب فترة العشرينات على السلطة[1] و الذي كان يهدف إلى تدعيم وجوده بتونس و المغرب الأقصى و ذلك عن طريق الإدماج والغاء ما سمّي أيضا "بالعوائق الدوليّة"[2]التي منعتهم من السيطرة المطلقة على محمييّاتهم كما تمّ بالجزائر...و في ظلّ هذه الظروف و حسب ما يبدو برز داخل انجلترا تيّار يدعو إلى صياغة أوضاع جديدة بالمناطق الاستعماريّة و ذلك من خلال مساندة حركات استقلال العديد من المناطق مثل منطقة الريف – تونس خاصة و أن انجلترا بدأت تتبلور لديها قناعة بضرورة تقديم تنازلات لحركات التحرر الوطني كما حصل ذلك بمصر في 28 فيفري 1922...فمصالحها الإستراتيجية تستدعي أن لا تحافظ فرنسا على مستعمراتها بشمال إفريقيا و خاصة بالمناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالمتوسط لان ذلك يساهم في إحداث خلل على مستوى التوازنات بالمنطقة ، إذن حسب ما يبدو، فقد تبلورت في ظل هذه الظروف المواقف المناهضة لفرنسا بمنطقة شمال إفريقيا و من بينها الدعاية التي كان يقوم بها ماك نامرا بتونس في شهر فيفري 1926. لكن هل كان لها تأثيرات على السكان و خصوصا الدستوريين؟

حسب ما يبدو فان الدعاية التي كان يقوم بها كانت بالخصوص في صفوف الدستوريين حيث أكدت التقارير و خصوصا بقابس و شننّي على أنّ اتصالاته كانت بالخصوص بعناصر دستوريّة معادية لفرنسا[3]...لكن تأثيرها حسب ما يبدو كان محدودا نظرا لعدّة اسباب من بينها:

الرقابة الأمنية المشدّدة التي أقيمت عليه

---

[1] - إن الفترة الممتدة بين 1920 و 1932 تميّزت بهيمنة اليمين على السلطة بفرنسا باستثناء فترة قصيرة بين 1924 و 1926 نجح فيها تحالف اليسار بتشكيل تحالف بقيادة هاريو لكنه لم يتواصل طويلا

[2] - نفس المصدر المذكور سابقا

[3] - نفس المصدر السابق

فترة إقامته القصيرة قبل أن تقع محاكمته و سجنه لمدّة شهرين في 22 مارس، فإقامته بالبلاد لم تتجاوز الشهر منها حوالي نصف شهر بالإيقاف التحفظي بالسجن المدني بقابس قبل إطلاق سراحه بصفة مؤقتة

إن قدومه تزامن أيضا مع الإجراءات القمعيّة التي أعلنتها فرنسا بتونس و تحديدا في 29 جانفي 1926 والتي سميت بالأوامر الجائرة[1]

إذن في ظل هذه الظروف كان رواج هذه الدعاية محدودا لكن من المسائل العامة التي تثير الانتباه لماذا ركز ماك مامرا دعايته على قابس و شنني و المطويّة؟ إن هذا التركيز حسب ما يبدو لم يكن صدفة بل كان مدروسا و يبدو انه كان على دراية بكل ما يجري بتونس ففي هذه الفترة و قبلها بقليل ظهر رأي عام بتونس مساند لثورة الريف و كان أكثر تجذرا بالجنوب و خصوصا بقابس حيث تمّ القيام بحملة اكتتابات لفائدة جمهوريّة الريف أمضى عليها حوالي 84 شخصا و كل واحد منهم دفع من 10 إلى 200 فرنك و وجدت عند عمر قفراش رئيس الشعبة الدستوريّة للمدينة في جويلية 1925 و لقد كتب في أعلاها نداء حماسي لشحذ العزائم على المساندة و مما ورد فيه نذكر"...يا إخواني يا أبناء بلدي اطلب منكم إعانة إخوانكم الريفيين الذين يقاتلون من أجل استقلالهم و حماية أرضهم من مخالب الأجنبي..."[2]

و هكذا إذا يمكننا القول أنّ تركيز " ماك نارما" على الدعاية بقابس و المدن القريبة منها مرتبط بدراية واسعة بما يحدث بالبلاد.. و خصوصا مميزات الرأي العام بتونس ، فالمعروف تاريخيا و منذ الفترة الحديثة إلى اليوم إن الرأي العام بالجنوب أكثر تجذرا في مساندته و تعاطفه مع كل ما يحدث بالمشرق العربي و العالم العربي الإسلامي عموما و هذا لا يعني إن بقية المناطق لا تساند هذه القضايا لكنها اقل تجذرا و حسب ما يبدو فان تركيز الدعاية على الجنوب ربما يرتبط بوجود عناصر من الجالية الانجليزية مساندة لهذه القضيّة، و بالفعل فعندما تمّ إلقاء القبض عليه في 8 فيفري 1926 و وضعه بالإيقاف التحفظي فان بعض المواطنين الانجليز اتصلوا بسلطات الحماية و طالبوها بإطلاق سراحه فورا و إلا فان سلطات القنصليّة ستتدخّل و من بينهم ريشارسدن[3]. إذن ما يهمنا من وراء إثارة هذه القضيّة هو تعدّد التناقضات الانجلو فرنسيّة بتونس سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي...و أن الدستوريين حاولوا استغلالها بطرق مختلفة لتجذير مواقفهم لكن سياسة القمع الفرنسي و الانقسامات الداخليّة و ضعف القاعدة الشعبية للحزب كلها عوامل تضافرت لتجعل الاستفادة من التناقضات الدوليّة محدودة

4- التناقضات الانجلو- فرنسيّة في فترة العشرينات و ردود فعل النخب و الرأي العام بتونس:

[1] - المحجوبي (علي): جذور الحركة الوطنيّة التونسيّة ، نفس المرجع السابق ، ص447

[2] نفس المصدر السابق : رسالة من المقيم العام المدني بتونس إلى بريان بتاريخ 11 جويلية 1925؛

[3] نفس المصدر السابق: رسالة من المقيم العام المدني بتونس إلى رئيس المجلس و وزير الشؤون الخارجيّة، السيّد بريان بتاريخ 4 مارس 1926

أ- مفهوم النخب و الرأي العام:

- مفهوم النخب: إن هذا المفهوم أثار جدلا كبيرا لدى علماء التاريخ و السياسة و الاجتماع ومن الناحية التاريخية فلقد استعمل لأول مرّة في روسيا سنة 1860 كمرادف لكلمة "انتلجنسيا" و يقصد بها النخبة المثقفة والمتميّزة بميول نقديّة نحو الحالة الراهنة[1]. و حسب معجم العلوم الاجتماعيّة فان المقصود بالنخبة هي"زبدة الصفوة". أما زارتمان فلقد كان أكثر دقة حيث عرّفه كما يلي"...إن النخبة هي الجماعة التي تكون في القمّة وتمارس القوّة في المجتمع و امتلاك القوّة يتفاوت بين الناس..."[2]أما بوتومور فعرّف النخبة كما يلي" إنها الفئة التي يكون لها وضع مميز في المجتمع و لها دور ووظائف وهي تعني بالنسبة له الانتلنجنسيا والنخبة المثقفة ..التي تمتهن الثقافة ولها تأثير كبير على المجتمع ..." [3] وانطلاقا من هذا التعريف يمكن القول أنّ النخبة المثقفة بتونس في فترة العشرينات هي جزء من العناصر التي كانت تساهم في بلورة الرأي العام وذلك عن طريق الصحافة ، الأحزاب ، الجمعيات ،المدارس والمساجد ...فماذا نعني بالرأي العام الذي تساهم في صناعته هذه النخب ؟

مفهوم الرأي العام : إن أكثر المفاهيم شيوعا هو الذي صاغه ديساي والذي يقول "....انه توجد في كل فترة معينة مجموعة من الاعتقادات والقناعات والمشاعر والمبادئ المعترف بها ...والتي إن اجتمعت الفت الرأي العام..."وانطلاقا من هذه التعاريف فإنّه يوجد ترابط جدلي بين مفهوم النخب والرأي العام ..فكيف كانت ردود فعلها تجاه التناقضات الامبريالية الانجلو – فرنسية؟

ب- مواقف النخب والرأي العام من التناقضات الانجلو-فرنسية

إن مواقف النخب بتونس لم تكن ثابتة ولا متجانسة من هذه المسالة و كانت مرتبطة بانتمائها الطبقي و ثقافتها و برامجها و إستراتيجيتها السياسيّة ، فالدستوريون بقيادة عبد العزيز الثعالبي كانت مواقفهم شبيهة إلى حدّ كبير بمواقف شيوخ الأزهر، و من بينهم محمّد عبده، التي اعتبرت أنّ انجلترا الاستعماريّة قامت بإصلاحات و تغييرات أفضل من فرنسا و الأنظمة الفاسدة التي كانت سائدة قبل الاستعمار ، و طالب الدستوريون أيضا بالاستقلال لكن بدون عنف و تأثروا أيضا بقادة الحركة الوطنيّة المصريّة مثل حسين كامل الذي عمل جاهدا بالاعتماد على فرنسا قبل 1904 لمساعدتهم على طرد الاستعمار الانجليزي...إذن عبد العزيز الثعالبي و رفاقه الذين كانت لهم علاقات وطيدة بالوطنيين المصريين منذ بداية القرن العشرين إلى سنة 1936 ..كانت له قناعة بضرورة استغلال التناقضات الدولية من اجل إجبار فرنسا على تقديم تنازلات و كانت لديه قناعة أيضا انطلاقا من تجربته بالمستعمرات

---

[1] يمكن الرجوع إلي: Bottomore(F.B) : Elite and Society…Penguin books, N.Y , 1984 ,p 14

[2] - يمكن الرجوع إلي Alvin, W, Gouldner : The future of intellectuals and the Rise of the new class : Mac Milan, L.T.D London 1979, p 57

[3] -نفس المرجع السابق ص58-59

الانجليزية أنّ طريقته أفضل بكثير في التعامل مع مطالب الوطنيين حيث قدّم تنازلات هامة بالمقارنة مع الانغلاق الفرنسي... إذن كل هذه المعطيات جعلت عبد العزيز الثعالبي و اغلب أعضاء الديوان السياسي يراهنون على التناقضات الانجلو فرنسيّة، و على هذا الأساس فان مواقفهم تجاه انجلترا تأرجحت بين الإعجاب و النقد...و نفس الشيء بالنسبة للصحافة و الفئات المثقفة المساندة لأفكارهم. أما بالنسبة للنخب الموالية لها فان مواقفها كانت في اغلب الأحيان مناهضة لانجلترا و كانت حسب ما يبدو تنشر مقالاتها الصحافيّة إرضاء للمقيم العام و فرنسا من اجل دعم امتيازاتها في إطار نظام الحماية...إذن انطلاقا من هذه التناقضات كيف تبلورت هذه المواقف انطلاقا من الصحافة و وثائق الأرشيف الفرنسي و كذلك الأرشيف الانجليزي ؟

في البداية سنحاول التعرّض لمواقف الحزب الإصلاحي بقيادة حسن القلاني و النخب السائرة في فلكه فمواقفها كانت نمطيّة...[1] و يمكن أن نشير في هذا السياق إلى البرقيّة التي أرسلها الحزب الإصلاحي بتاريخ 12 سبتمبر 1922 حول مسألة مواقف القوى الأوروبية من الخلافة العثمانيّة حيث أعلن فيها شكره لفرنسا حول مواقفها غير المعادية للأتراك و غير المتعاونة مع مواقف انجلترا المعادية للخلافة حسب اعتقادهم أما بالنسبة لجريدة البرهان الناطق الرسمي باسم الحزب الإصلاحي فلقد تعدّدت أيضا مقالاتها المندّدة بسياسة الانجليز في العديد من المناطق بالعالم العربي مثل فلسطين الجزيرة العربيّة العراق و مما ورد في احد أعدادها في شهر مارس 1922 نقتطف ما يلي"...فاحذروا الانجليز فإنهم منذ زمن بعيد يبثون الدسائس و يوقدون جمرة الفتنة في الأمة العربيّة، محرّضين أمراء الجزيرة على المطالبة بحق الخلافة والتخلص من التبعيّة العثمانيّة فانصاع لها بعض الأمراء لا طمعا بنيل الخلافة و لكن طمعا بما يتقاضونه من انجلترا من الأصفر الرنّان..."[2] . أما بالنسبة لجريدة إفريقيا المعروفة بمساندتها للدستوريين و التي اختفت في جويلية 1923 بصفة إرادية و عند عودتها سنة 1924 فلقد عبّرت عن مواقف قريبة من مواقف الاصلاحيين و كانت على غرار اليمين الفرنسي تسعى جاهدة لإقناع الرأي العام بأنّه لم توجد إصلاحات بمصر و إنها مجرّد تمثيليّة حيث وصلت إلى حدّ مهاجمة سعد زغلول واتهامه بصفة مباشرة بخذلان المصريين و السقوط في أحضان الاستعمار الانجليزي إثر مشاركته في انتخابات 1924 و فوزه بها و تشكيله لحكومة بقيادة الوفد[3] و مما ورد في احد أعدادها الصادرة في شهر جانفي نقتطف ما يلي"...قاتل الله السياسة ما أقبحها من مومس خرقاء جرّعت إخواننا المصريين كؤوس السموم و خذلتهم

---

[1] - الحناشي (عبد اللطيف): **مواقف النخب التونسية من السياسة البريطانية بالمشرق العربي 1920 – 1939** : مقالة وردت ب :أعمال المؤتمر الثاني للحوار البريطاني المغاربي المنعقد بجامعة اكسيتر فيما بين 14و17 سبتمبر 2002 حول حركة البشر والأفكار بين بريطانيا والمغرب العربي ، تحت إشراف ،الدكتور عبد الجليل التميمي والدكتور محمد صالح العمري ،منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ،زغوان ،أكتوبر/تشرين الأول ،2003 ص 18-19

[2] - البرهان 28مارس 1922

[3] - إن حزب الوفد الذي تشكل سنة1919 بقيادة سعد زغلول وعلى اثر تصريح 28 فيفري 1922 من قبل انكلترا الذي أعلنت فيه إلغاء الحماية من جانب واحد وكذلك اثر إعلان دستور 18 افريل 1923 ،تمكن من الفوز في انتخابات جانفي 1924 وتشكيل حكومة بقيادة سعد زغلول .

المرّة تلو الأخرى...فبعد جهادهم الطويل...أصبح زعماؤهم الذين كانوا بالأمس مكبّلين بالقيود أو ممزقين في أقاصي الأرض...هم أنفسهم الذين يؤيدون الاستقلال الممسوخ و الدستور المنسوخ و على رأسهم سعد زغلول...فليهنأ سعد بأريكة الوزارة و لتندب الأمة المصريّة حظها في رجالها و ليعز المسلمون في مصر و سودانها..."[1] أما بالنسبة لجريدة النهضة[2] المعروفة بولائها للحزب الإصلاحي و التي ساندت بقوّة إصلاحات 1922 الشكليّة فلقد كانت أيضا مواقفها تكاد تكون ثابتة من الاستعمار الانجليزي و سياسته بالمنطقة العربيّة حيث أصدرت العديد من المقالات التي هاجمت بشدّة الاستعمار الانجليزي و في نفس الوقت كانت تشيد بالسياسة الفرنسيّة و مما ورد في إحدى المقالات نقتطف ما يلي"...إن انجلترا لا تتدخّل إلا للتفريق بين الشرقيين و ذلك للفوز بخبراتهم و استعبادهم ..."[3] و مما ورد في مقال آخر أيضا نقتطف ما يلي"...إن البريطانيين لا همّ لهم غير مصالحهم و لا صديق لهم في العالم...و إن ركنوا إلى طرف معيّن و أظهروا له الودّ فهو خدمة لمصالحهم بالأساس..."[4]

و هكذا فانه انطلاقا من هذه المقالات فان مواقف أحزاب الموالاة أو الأحزاب الإدارية تكاد تكون ثابتة و هي في جانب كبير منها تكاد تكون نسخة مطابقة للأصل من مواقف الصحافة اليمينيّة الفرنسيّة التي كُتبت أثناء هذه الفترة العديد من المقالات هاجمت فيها بشدّة الإصلاحات بمصر و عملت على إقناع السكان بأنها تمثيليّة و لا يجب أن نعتبرها مثالا يحتذى به[5] فصحف الموالاة و النخب الموالية لإصلاحات لوسيان سان كانت مقالاتها حسب ما يبدو تهدف إلى خدمة الاستعمار الفرنسي الذي كان يسعى جاهدا إلى إخماد المواقف المطالبة بإصلاحات على الطريقة المصريّة و التي كانت النخب المساندة للدستوريين بقيادة عبد العزيز الثعالبي مقتنعة بها، فكيف تبلورت هذه المواقف؟

إن هذه النخب كانت أكثر واقعيّة في مواقفها ، ففي نفس الوقت الذي أعلنت فيه إعجابها بالإصلاحات الانجليزية بمصر و الهند كما رأينا ذلك سابقا و طالبه بإصلاحات شبيهة بها و قامت أيضا بالاتصال بانجلترا للحصول على إصلاحات على الطريقة الانجليزية و حاولت أن تحصل على مساعدتها في صراعها مع فرنسا ، فإنها قامت أيضا بنقد السياسة البريطانيّة في العديد من المناطق العربيّة و لقد أكدت ذلك العديد من الصحف و كذلك وثائق الأرشيف الفرنسي و مما ورد في جريدة الصواب[6] بتاريخ 24 جويلية 1923 نقتطف ما يلي"...إن الانجليزي مهما كان مشطا و متحيزا فهو رجل إصلاح أكثر منه

---

1 - إفريقيا 20/04 1924
2 -النهضة: جريدة يومية سياسية اقتصادية تأسست في أكتوبر 1919 ولقد عرفت بمواقفها الموالية للحزب الإصلاحي بقيادة حسن قلاتي
3 -النهضة في 07/08 1925
4 -النهضة في 08 /01 1924
5 - يمكن الرجوع إلى:Le Progrès de Tunis 11/04 1922
6 -الصواب: جريدة تأسست في أفريل 1904 أسبوعية ثمّ نصف شهريّة موالية للحزب الحر الدستوري لكنها بعد أزمة أفريل 1922 تراجعت نسبيا في مواقفها المؤيّدة بصفة مطلقة للحزب الدستوري و لكنها من حين لآخر كانت تصدر بها بعض المقالات المعبّرة عن مواقف الدستوريين الذين لم يبق لهم سوى صحف" الأمة"" مرشد الأم" و" العصر الجديد"...بينما بقية الصحف فان اغلبها أصبحت مساندة لنظام الحماية و معظمها اختفت و كان ذلك إلى حدود 1926 مع العلم إن جريدة الصواب أصبحت في الثلاثينات مساندة للديوان السياسي

انتفاعي و محب لخير البشريّة أكثر مما يحب مصلحته الخاصة و هو يزرع ليستثمر و ينفع لينتفع..." ولقد بينت أيضا جريدة الصواب في أكثر من مرّة عن ايجابيات عديدة للإصلاحات الانجليزية بمستعمراتها بمصر و شرق الأردن و العراق حيث بينت أنّ السكان بهذه المناطق أصبحوا بفضل الاستعمار الانجليزي يتمتعون بمجالس استشاريّة و بدساتير و بالحريّة ..."[1] و هذا ما عبّر عنه أيضا كما ذكرنا سابقا الطاهر الأخضر بجريدة العمل التونسيّة بتاريخ 21 ديسمبر 1922 حيث بيّن أنّ الانجليز لهم حنكة و تقاليد في كيفيّة التصرّف و تسيير المستعمرات[2] و هذا ما عبر أيضا عنه صالح فرحات في أواخر 1924 حيث نادى بضرورة القيام بإصلاحات على الطريقة المصريّة و خصوصا إعلان دستور وحكومة منتخبة... فماهي خلفيّة هذه المواقف ؟

حسب ما يبدو فان موقف هذا القسم الثاني كانت أكثر واقعيّة و كانت تعبّر بالفعل عن مواقف نخب لها برامج وتحاول أن تصوغ إستراتيجية نضال في التعامل مع الواقع الدولي المتحوّل، و على هذا الأساس فإنها حاولت بالفعل استغلال التناقضات الانجلو فرنسيّة بتونس و المغرب و أيضا بأوروبا للحصول على دعم انجلترا و كانت أيضا تعبّر عن حقيقة و هي أنّ الاستعمار الانجليزي، في تعامله مع النخب العربيّة في فترة العشرينات و كذلك الثلاثينات، قدّم إليها العديد من التنازلات على مستوى التسيير الإداري و السياسي مع المحافظة على مصالحه مثلما حصل في مصر سنة 1922، فالحكم الذاتي الذي كان يطالب به الدستوريون و كذلك محمد الناصر باي من خلال الثمانية عشر نقطة كانت في جوهرها مشابهة تماما لما تمّ بمصر بين 1922 و 1924 ثمّ لا ننسى أنّ هذه النخب كانت في مواقفها تسير على منوال محمّد عبده و العديد من شيوخ الأزهر ، الذين عرفت الإدارة البريطانيّة بمصر كيف تستوعبهم وتعيد تأهيلهم فأعلنوا مواقف مساندة للاستعمار الانجليزي، لكنهم كما رأينا سابقا لم يتخلوا عن المطالبة بالاستقلال لكن عندما تحين الظروف[3] و بالفعل فان النخب التابعة للحزب الحر الدستوري كانت مواقفها أكثر واقعيّة و براغماتيّة في التعامل مع الإحداث الداخليّة و الدوليّة حيث راهنت فعلا على انجلترا و هذا ما أعلن عنه محمد الصافي أثناء احد الاجتماعات بقواعد الحزب بتونس سنة 1924 و مما ورد في تدخّله نقتطف ما يلي"...لا يجب أن ننتظر تنازلات من حكومة هاريو، يجب أن نعتمد على أنفسنا و مساعدة حلفاء فرنسا الذين يجب إن نرسل إليهم مطالبنا..."[4] فما المقصود بحلفاء فرنسا؟

إن ذلك يعني بدون شك و بدرجة أولى انجلترا ثم الولايات المتحدة نظرا لأنّ هذه الفترة كما ذكرنا سابقا تميّزت بتناقضات امبرياليّة حادة في العديد من مناطق العالم من بينها تونس...ثمّ لا ننسى انه أثناء

---

1 -الصواب، 1925/08/21 ، عـــدد 465

2 - L'action Tunisienne 21 Décembre 1922

3 - شلش (علي) ، عبده (محمد): **سلسلة الأعمال المجهولة**، رياض الريس للكتب و النشر، ص29-30

4 - المحجوبي (علي): **مرجع سابق** ، ص236

هذه الفترة كان عبد العزيز الثعالبي يتنقل بكل حريّة بالمستعمرات الانجليزية و ندّد بشدّة بالاستعمار الفرنسي بينما تغاضى عن الاستعمار الانجليزي و كانت أيضا علاقته وطيدة بملك العراق فيصل الذي وصفته الصحافة الدستوريّة الموالية للحزب الإصلاحي بالعميل للانكليز بينما كانت علاقته وطيدة بالدستوريين بقيادة الثعالبي و لكن ذلك لا يعني عدم التعرّض بالنقد للسياسات الانجليزية بالعالم العربي وخصوصا بفلسطين فلقد وقع انتقادها في كثير من الأحيان فمثلا في احد الإعداد من جريدة الأمة المعبّرة عن مواقف الدستوريين نقتطف ما يلي"...إن القضاة متعصبون لفائدة اليهود...إن ذلك من شأنه الإساءة إلى سمعة بريطانيا لدى المسلمين..."[1] و لقد ورد هذا التصريح في العدد الصادر يوم 31 جوان 1921 على اثر حوادث البرّاق[2] و قاموا أيضا بنقد العديد من السياسات الأخرى لكن بطريقة حذرة و في كثير من الأحيان في قالب النصح حتى لا تخسر أصدقائها العرب المسلمين .

و هكذا يمكن القول أنّ النخب بتونس انقسمت في مواقفها تجاه بريطانيا العظمى و سياستها بالمستعمرات إلى قسمين: قسم أوّل مناهض بصفة مطلقة لسياسة بريطانيا و مواقفه متجانسة مع مواقف اليمين الفرنسي و لقد تكون بالخصوص من العناصر الموالية للحزب الإصلاحي و الصحف المساندة له ، و قسم ثان تكون بالخصوص من الحزب الدستوري التونسي و الصحف المساعدة له و كذلك الجمعيّات والمنظّمات التي كان له عليها تأثير والتي كانت تراهن على الدعم الانجليزي في فرض إصلاحات على الطريقة المصريّة خاصة و أنّ هذه المرحلة تميّزت كما رأينا بتناقضات حقيقيّة في العديد من مناطق العالم: إذن هذه التناقضات على مستوى مواقف النخب ساهمت في بلورة رأي غير متجانس كما عبّرت على ذلك العديد من وثائق الخارجيّة الفرنسيّة في فترة العشرينات و مما ورد فيها بتاريخ 20مارس 1922 نذكر"...إن الرأي العام بتونس في جزء كبير منه مساند لسياستنا و مناهض لسياسة انجلترا باستثناء الخاضعين لتأثيرات الدستوريين الذين أصبحوا يتحدثون علنا عن الاستقلال...يجب إبعاد الدستوريين لحل هذه المشاكل..."[3] و أضاف نفس التقرير ما يلي"...إن هناك أيادي أجنبية تحرّكهم...إن الأوامر تأتيهم من مصر و من قنصل انجلترا بتونس..."[4]و هذا ما أشارت إليه صحيفة العالم الأمريكية بتاريخ 15 افريل 1925 و التي أرسل منها سفير فرنسا بواشنطن نسخة إلى السيّد رئيس المجلس ووزير الشؤون الخارجيّة و مما ورد فيها نقتطف ما يلي"...قبيل زيارة ميلرن إلى تونس في أواخر الأسبوع ...سوف لن يجد الأوضاع ملائمة...ففرنسا أصبحت عن طريق سياستها الاستعماريّة معزولة بالمقارنة مع السياسة

---

[1] - جريدة الأمة في 21 جوان 1921

[2] - حوادث البرّاق: تمثلت في المظاهرات العنيفة التي انطلقت من مدينة ياخاخم و امتدّت إلى مدن فلسطينيّة أخرى و دامت حوالي 15 يوما

[3] - يمكن الرجوع إلى: Ministère des Relations extérieures : Série Tunisie 1917-1940 ; Dossier n°1, Titre de dossier : Situation politique, discussions autour des réformes de l'organisation du protectorat ; Du Folio1 au Folio 136 , sujet, situation de la Tunisie, 20 Mars 1922

[4] - نفس المصدر السابق

الثوريّة لانجلترا بمصر و الهند و في كلّ مكان...إن الدستوريين على غرار الشباب التركي يطالبون بدستور و حكومة منتخبة..."[1] إذن من مختلف هذه الوثائق نلاحظ إن الرأي العام بتونس كان منقسما فجزء مناهض لسياسة انجلترا و خاصة الخاضعين لتأثيرات الإصلاحيين و النخب الموالية لفرنسا و جزء آخر خاضع للدستوريين بالرغم من نقده للسياسة الانجليزية فهو يعتبرها أفضل بكثير من السياسة الفرنسيّة فهي حكيمة حسب رأيهم، و استجابة عن طريق الحوار إلى جزء هام من مطالب الوطنيين و لقد تعدّدت هذه المناطق خاصة بعد فشل الاصطلاحات الشّكليّة و بدأت تظهر مواقف أكثر تصلبا تجسّمت من خلال إعلان ما سمي بالأوامر الجائرة سنة 1926

الخاتمة:

إن العلاقات الدوليّة في فترة العشرينات و خصوصا عودة التنافس الانجلو فرنسي بالعديد من مناطق العالم مثل أوروبا و شمال إفريقيا ، ساهمت حسب ما يبدو بدور لا يستهان به في تجذير النشاط الوطني بالمغرب الأقصى و تونس ، فبالنسبة لعبد الكريم الخطّابي و جمهوريّة الريف فانّه إلى جانب أعضاء حكومته كانوا على دراية واسعة بهذه التناقضات و على هذا الأساس زار بريطانيا العظمى سنة 1921 و أعلن عن تنازلات اقتصاديّة و إستراتيجية في حالة حصولها على الاستقلال و من بينها المحافظة على البعد الدولي لمدينة طنجة[2].. و هذا ما جعله يحصل على العديد من المساعدات الماديّة من بريطانيا مثل الأسلحة و الأدوية و المؤن ، خصوصا من منظمات المجتمع المدني مثل الريف كوميتي والنقابات و هذا ما جعله أيضا يتمكن من تحييد بريطانيا العظمى بقيادة المحافظين أثناء هذا الصراع ورفضها الطلب الفرنسي الاسباني بالمشاركة في الحصار البحري و البرّي لمنطقة الريف...أمّا بالنسبة للوطنيين بتونس فان التحوّل المفاجئ لمواقف العرش الحسيني سنة 1922 ساهمت فيه عدّة عوامل و لكن العامل الخارجي و خصوصا الصراع الفرنسي الانجليزي حول التجنيس بين نوفمبر 1921 و 1924 وكذلك سياسة انجلترا بمصر جعلت محمّد الناصر باي يعلّق آمالا كبيرة على مساعدتها و استعادة نفوذه أو على الأقل جزء منه على غرار الملك فؤاد بمصر . أما بالنسبة للدستوريين بقيادة عبد العزيز الثعالبي و كذلك جزء لا يستهان به من الرأي العام و النخب بتونس فان هذه التناقضات كانت عاملا مهما في حفزها و تجذير مطالبها لكن ضعفها و نخبويتها و تحجّر فرنسا و كذلك تقديمها للتنازلات التي طالبتها انكلترا جعل استفادة الوطنيين بتونس و المغرب الأقصى تكون محدودة جرّاء هذه التناقضات .

---

[1] - يمكن الرجوع إلى: Ministère des Relations extérieures:Ibid, Ambassade de la République Française aux Etats-Unis : Direction des Affaires politiques et Commerciales n°215 : L'ambassadeur de la République Française aux Etats-Unis à son excellence Monsieur Poincarré

[2] - يمكن الرجوع إلى: FO/371/11077 : Sidi Mohamet Commander ; In chief of the Riff and Djebala Forces

الفصل الثاني

التقارب المكثّف بين بريطانيا العظمى و الوطنيين بتونس و المغرب الأقصى في فترة الثلاثينات و ردود فعل فرنسا

المقدّمة:

تميّزت فترة الثلاثينات من القرن العشرين ، باستمرار التناقضات في صفوف القوى الامبرياليّة و من بينها الانجلو فرنسيّة، سواء من خلال محافظة بريطانيا العظمى على امتيازاتها الاقتصاديّة في المحميات الفرنسيّة و خصوصا المغرب الأقصى، أو من خلال تناقض سياستها الاستعماريّة. ففي الوقت الذي سلكت فيه بريطانيا العظمى سياسة ليبراليّة بالمستعمرات بصفة عامة والعالم العربي و الإسلامي بصفة خاصة ، تجسّمت من خلال الموافقة على استقلال العراق و مصر والقيام بإصلاحات بالهند و ذلك لتفادي تحالف الوطنيين بهذه الدول مع القوى الفاشيّة، أصرت فرنسا ، سواء في عهد الحكومات اليمينيّة أو اليساريّة، على تواصل سياسة الاستعمار التقليديّة المبنيّة على الإدماج و القمع. في هذا الظرف بالذات عمل الوطنيون بتونس و المغرب الأقصى على استغلال هذه التناقضات من خلال اعتبارهم أنّ سياسة بريطانيا العظمى نموذجا يحتذى به،كما أكدت على ذلك برامجهم و كذلك من خلال تحذير مطالبهم و طرق نضالهم متأثرين بما وقع بالمستعمرات البريطانيّة ، و وصل هذا التأثير إلى حدّ الإشادة من قبل العديد من الوطنيين بسياسة بريطانيا العظمى الاستعمارية بالمقارنة مع السياسة الفرنسيّة ، ناسجين على منوال مواقف كارل ماركس من نفس المسالة أثناء القرن التاسع عشر[1] و استفاد أيضا الوطنيون و خصوصا بالمغرب الأقصى من تواصل نظام الامتيازات الذي جعل المغاربة الحاصلين على الحماية الانجليزية يقومون بدور بارز في النشاط الوطني في هذه الفترة .

و في هذا السياق سنتناول الإشكاليات التالية:

* **التناقضات الامبريالية الانجلو فرنسيّة في فترة الثلاثينات وتأثيرها على النشاط الوطني بالمغرب العربي**
* **الوطنيون بتونس و بريطانيا العظمى في فترة الثلاثينات**
* **تأثير التناقضات الانجلو- فرنسيّة على النشاط الوطني بالمغرب الأقصى**

---

[1] -إنّ كارل ماركس الذي انتقد بشدّة جرائم الاستعمار الانكليزي بالشرق لكن عند مقارنته لهذا الاستعمار مع الاستعمار الروسي بالخصوص فانه اعتبر في إحدى مقالاته ما يلي"...ليست المسألة معرفة هل لانكلترا الحق أم لا في استعمار الهند...لكن إذا وُضعنا أمام اختبار هل من الأفضل أن تُستعمر الهند من قبل روسيا أو الأتراك أو الفرس أو بريطانيا فمن المؤكد نختار بريطانيا...". يمكن الرجوع إلى:
- Molnar(Miklo) et Witzig(Carlo) : **L'influence de la Mentalité britannique sur le concept asiatique de Marx** ; In Relations Internationales , n°2 , pp 37-67

I. التناقضات الامبريالية الانجلو- فرنسية و تأثيرها على النشاط الوطني بمنطقة شمال إفريقيا

1 - السياسة الليبرالية الجديدة لبريطانيا

كانت الإمبراطورية الاستعمارية الانجليزية في فترة الثلاثينات و بالمقارنة مع نظيرتها الفرنسية بإفريقيا أو بآسيا و خصوصا بالعالم العربي الإسلامي ، أكثر استقرارا مقارنة مع الاضطرابات التي حدثت بالمستعمرات الفرنسية مثل تونس ، المغرب الأقصى ، الجزائر و سوريا، وفي الواقع فان ذلك ارتبط بحنكة الانجليز و براقماتيّتهم في التعامل مع حركات التحرر الوطني حيث اختلفت سياستهم بالمقارنة مع السياسة الفرنسيّة لا على مستوى الشكل بل أيضا على مستوى المضمون، و هذا ما جعل أنصار الانفتاح بالمستعمرات الفرنسيّة مثل الاشتراكي روبار جون لونقيRobert Jean Longuet [1] ينادون بتطبيق النموذج الانجليزي بشمال إفريقيا [2] ، فكيف تبلورت هذه السياسة و ماهي خلفياتها ؟

يعتبر التحول في سياسة انكلترا تجاه إمبراطوريتها من ثوابت السياسة الانجليزية على مستوى فلسفتها الاستعماريّة و بالفعل فان ذلك ما أعلن عليه بكل وضوح رامسي ماكدونالد رئيس الوزراء البريطاني العمّالي في خطاب إذاعي بتاريخ 24 سبتمبر 1932 و كان موجها لأعضاء الإمبراطورية الانجليزية عبّر فيه بكل وضوح عن سياسة بريطانيا الجديدة بكامل الإمبراطورية و من بينها العالم العربي الإسلامي و لقد أعلن العديد من الأشياء الجديرة بالدراسة و الشرح و من بينها نقتطف ما يلي"...إن الإمبراطورية الانجليزية كائن حيّ كلما تعاقبت الأجيال يجب أن تتخذ صورا و أشكالا جديدة ليتسنى لها أن تغير من حقيقة روحها أحسن فأحسن..."[3] . إذن في إطار هذه الإستراتيجية الاستعمارية الجديدة شهدت الإمبراطورية الانجليزية تحولات عميقة سواء بإفريقيا أو آسيا و بما في ذلك العالم العربي الإسلامي و تجسّم ذلك بهذه المنطقة الأخيرة من خلال حصول العراق على استقلاله السياسي سنة 1930[4] و الاعتراف بها من قبل عصبة الأمم سنة 1932 و نفس الشيء بمصر سنة 1936[5] ، و بالرغم من

---

[1] - روبار جون لونقي: شخصيّة سياسية فرنسية اشتراكي و يعتبر من الشخصيات التي ساندت الوطنيين بالمغرب الأقصى و تونس حيث كانت له اتصالات بأحمد بلا فريج، عمر عبد الجليل المكي الناصري و كذلك حسن الوزّاني و هو من الذين ناقشوا مع كتلة العمل المغربية برنامج سنة 1934 و كان له أيضا اتصالات بالعديد من الوطنيين التونسيين مثل الحبيب بورقيبة و عبد العزيز الثعالبي و قام أيضا بدور بارز في تأسيس مجلة المغرب العربي التي كانت تصدر بباريس بين 1932 و 1935 و كان يكتب فيها العديد من الوطنيين بالمغرب الأقصى المنتمين لكتلة العمل الوطني و أحيانا بعض التونسيين و تميّز جان لونقي بأفكاره التحرّريّة المساندة لإصلاحات على الطريقة الانجليزية بمنطقة شمال إفريقيا

[2] - جريدة النهضة 26 أوت 1936

[3] -يمكن الرجوع إلى: Chassagne(Philippe) : **Histoire de l'Angleterre** ; **op.cit**, p 338

[4] -**نفس المرجع السابق**، ص 338

[5] -إن النضالات التي خاضتها الهند في بداية الثلاثينات و التي اتخذت أبعادا عديدة مثل العصيان المدني أدت إلى إصلاحات أهمها تمثل في إعلان القانون الخاص بالهند سنة 1935 و الذي نصّ على تقسيم الهند إلى نظام حكم فيدرالي يتكوّن من إحدى عشر مقاطعة ذات حكم ذاتي مستقل و تمّ

النقائص العديدة لهذه السياسة فإنها نالت استحسان العديد من النخب و الأحزاب السياسيّة بل و أكثر من ذلك فإنها أصبحت نموذجا يحتذى بالعالم العربي الإسلامي،الذي لم يعد يحترز إلاّ على سياستها في فلسطين رغم إصدار الكتاب الأبيض سنة 1939 و الذي كان لصالح العرب نسبيا[1] ، فهل هذا يعني بداية مرحلة جديدة في علاقات بريطانيا العظمى بالعالم العربي الإسلامي و ما هي خلفياتها؟

بالفعل فان ذلك يعكس بداية مرحلة جديدة في علاقة بريطانيا العظمى بمستعمراتها و هذا ما عبّر عنه بكل وضوح لويد جورج في أفريل 1936 بأحد مساجد لندن و مما ورد في خطابه الموجه للمسلمين بالعالم نقتطف ما يلي"...إنني مقتنع اقتناعا صادقا انه لن يكون بقاء للإمبراطورية البريطانيّة إذا لم تكن مؤيّدة تأييدا كاملا من مسلمي العالم...إنني اعتبر الإسلام قوّة ضروريّة للعالم و لقد فعلت دائما ما استطعت لأقنع حكومتي بضرورة المحافظة على اصدق علاقات المودّة مع الإسلام في جميع أنحاء العالم.»»[2]، ولقد أعلن أيضا في نفس اليوم احد نواب مجلس العموم و بنفس الاجتماع على نفس التوجّه بقوله"...إن العقائد الرئيسيّة في الإسلام يسهل قبولها لدى المسيحيين...كما يقبلها المسيحيّون اليوم.."[3] . فكيف نفسّر هذا الانفتاح في وقت واصلت فيه الإمبراطورية الفرنسيّة سياستها التقليديّة؟

تفسّر هذه السياسة الانجليزية تجاه العرب و المسلمين بالأسباب التالية:

إنها تعتبر جزءا من تقاليد انكلترا الاستعماريّة[4] التي كانت أكثر مرونة و براقماتيّة في تعاملها مع حركات التحرر الوطني، حيث كانت كلما احتدّ ضغط الوطنيين [illegible] تقدم التنازلات المطلوبة سواء في المستعمرات التابعة للتاج البريطاني أو ضمن المستعمرات التابعة للدومينيون ثم في فترة الثلاثينات للكومنولث[5] ، و لا يمكن فهم سياسة بريطانيا العظمى في فترة الثلاثينات إلا بالعودة قليلا إلى الوراء و فهم التحولات التي عرفتها الإمبراطورية الانجليزية و هي التالية:

مرحلة الإمبراطورية الأولى أو سياسة الاستعمار التقليدي و التي سمّاها البعض المرحلة الماركنتيليّة[6] و التي تواصلت بين القرن السابع عشر و 1783 تاريخ الثورة الأمريكية[7] ، فهذه المرحلة الاستعمارية الانجليزية كان سلوكها الاستعماري شديد التعسّف و كان أيضا مبنيا على الضغط و الإكراه، حيث كانت تتصرّف بالمستعمرات كممتلكات خاصة و وفق قوانين تفرضها كما تشاء على

أيضا تنظيم انتخابات فاز فيها حزب المؤتمر سنة 1937 الذي قرّر الحكم على المستوى المحلي لكنه رفض المساهمة في الحكومة الفيدراليّة حتى لا يخضع لانكلترا. يمكن الرجوع إلى **المرجع السابق** ،ص 339

أيضا يمكن الرجوع إلى: Milza (Pierre): **De Versailles à Berlin** ; **op.cit** 161

[1] - المحجوبي(علي): **جذور الاستعمار الصهيوني بفلسطين**، دار سراس للنشر، تونس 1990 ، ص 84

[2] - جريدة الصواب 3 أفريل 1936

[3] **-نفس المصدر السابق**

[4] -يمكن الرجوع إلى: Siegried(André): **La crise britannique du xx^{eme} siècle** ; **op.cit**, p158

- Houranie(Albert) : **Histoire des Peuples Arabes** ; Editions de Seuil 1993 ; P437

[5] - **نفس المرجع السابق** ص439

[6] - يمكن الرجوع إلى: Chassagne(Ph) : **Histoire de l'Angleterre** ; **op.cit**, pp 192-193

[7] - يمكن الرجوع إلى: Siegried(André): **La crise Britannique du xx^{eme} siècle** ; **Ibid**, p159

كل مستعمراتها حيث فرضت عليها أن تبيع منتوجاتها فقط لانكلترا و فرضت عليها عدم إنشاء أي صناعة وطنيّة و استهلاك كل ما ينتجه المتروبول و فرضت عليها أيضا أن يكون نقل هذه البضائع محتكرا من قبل السفن الانجليزية[1] ، فساهمت هذه السياسة في بلورة وعي وطني مناهض لها حتى بالمستعمرات ذات الأغلبية البيضاء الأوروبية و خصوصا الانجلو سكسونية ، وكانت ثورة الولايات المتحدة و حصولها على استقلالها ابرز دليل على فشل هذه السياسة، مما جعلها تراجعها حتّى لا تنتقل العدوى إلى بقيّة المناطق و في هذا السياق أعلنت عن بداية مرحلة جديدة للنظام الإمبراطوري الانجليزي فماهي خصوصياتها؟

بدأت هذه المرحلة منذ أواخر القرن التاسع عشر و تواصلت إلى الحرب العالميّة الأولى وذلك بالرغم من صعود التيار الامبريالي بانكلترا[2] و تميّزت بتبلور سياسة جديدة منفتحة نسبيا بالمقارنة مع السياسة الفرنسيّة و خصوصا بالمستعمرات ذات الأغلبية الانجلو سكسونيّة حيث ظهر ما يسمى بالدومينيون الذي يقصد به حكم ذاتي حصلت عليه العديد من المستعمرات و كانت أول دولة تحصل على هذا الامتياز كندا سنة 1887 ثم استراليا سنة 1901 و زيلندا الجديدة في 1917 و جنوب إفريقيا 1910 و كلها تتميّز بكثافة التوطين الأوروبي و خصوصا العنصر الانجلو سكسوني[3] مع العلم أن هذا الحكم الذاتي شهد عدّة تطورات، فبعدما كان في البداية يقتصر على التسيير الداخلي في حين كانت مسألة الشؤون الخارجيّة و مسالة الدفاع الوطني و تنظيم التجارة الخارجيّة بيد الحاكم العام الانجليزي الذي كان أيضا مسؤولا عن مسألة التشريع و كذلك النشاط السياسي، لكن منذ بداية القرن العشرين ونتيجة للضغط الوطني توسعت صلاحيّات الحكم الذاتي و أصبح لكل دومينيون برلمان منتخب"[4] وتدعّم أيضا هذا التوجه أثناء انعقاد المؤتمر الاستعماري لسنة 1917 و الذي من أهم ما أعلنه نقتطف ما يلي"...انه من المسلم به أن دول الدومينيون مستقلة في إطار الإمبراطورية..."[5] و على هذا الأساس شاركت في مؤتمر الصلح بباريس كدول مستقلة...و تواصل نسق التحوّل أثناء فترة العشرينات و بداية الثلاثينات حيث أعلن المؤتمر الإمبراطوري سنة 1931 عن قانون أساسي جديد للدومينيون و أعلن أيضا عن ميلاد الكومنولث و من أهم ما ورد فيه نقتطف ما يلي"...إنّ بريطانيا العظمى و الدومينيون هي أمم مستقلة داخل الإمبراطورية البريطانيّة متساوية على مستوى كيانها

---

[1] - نفس المرجع السابق ص161

[2] - إن أوج الامبريالية الانجليزية زمنيا تواصل بين 1880 و 1914 و كان من ابرز منظريه جوزاف شامبرلن وزير المستعمرات البريطانية بين 1895 و 1903 و كذلك المفكر و السياسي البريطاني شارل ديلك صاحب كتاب بريطانيا العظمى الصادر سنة 1868 . يمكن الرجوع إلى:
Chassagne(Ph) : **Histoire de l'Angleterre** ; **op.cit**, pp 192-193
Siegried : **La crise Britannique du xx^{eme} siècle** ; **op.cit**, p159

[3] -يمكن الرجوع إلى: - Cahu (Raymond): **Comment l'Angleterre gouverne ses colonies** ; **op.cit**; p56

[4] - نفس المرجع السابق ص 59

[5] - يمكن الرجوع إلى: - Milza (Pierre): **De Versailleà Berlin** ; **op.cit** 160

القانوني غير خاضع بعضها لبعض سواء على مستوى المسائل الداخليّة أو الخارجيّة لكن يبقى يجمع بينها الولاء للتاج البريطاني، إذن هذا ما ميّز المستعمرات الخاضعة لبريطانيا العظمى و التي كانت تابعة للدومينيون، أما بالنسبة للمستعمرات التي كانت تابعة للتاج البريطاني فقد شهدت أيضا حركيّة هامة بالرغم من أنّ حجم الإصلاحات كانت دون الأولى ، حيث أعلن مثلا اللورد هيلي و السيد كوبلاند ريجينولد اللذان كانا لهما دورا بارزا في المساهمة في سياسة بريطانيا بما يلي"..إنّ نيجيريا وساحل الذهب هي أكثر المناطق ملائمة للقيام بإصلاحات بغرب إفريقيا تؤدي إلى حكم ذاتي..." و كان ذلك سنة 1919[1] ، أما بالدول العربية الإسلامية فتجسّمت بالخصوص من خلال عقد اتفاقيّة جديدة مع مصر سنة 1922 أعلنت فيها انجلترا التخلي عن الحماية من جانب واحد لكن مع المحافظة على مصالحها العسكريّة و إشرافها على السياسة الخارجيّة. و بالرغم من السلبيات العديدة لهذه الاتفاقية ، فإنها عبّرت عن انفتاح انكليزي لا يمكن مقارنته بما كان يجري في المستعمرات الفرنسيّة و فعلا فإنّ هذا الانفتاح ساهم في إعلان دستور بمصر سنة 1923 بينما رفض هذا المطلب بتونس بصفة كليّة، ساهمت أيضا هذه السياسة بتنظيم انتخابات تشريعيّة حرّة فاز فيها حزب الوفد سنة 1924. إذن هذا ما ميّز المرحلة الثانية من تاريخ الإمبراطورية الانجليزية و التي انتهت في أواخر 1929 معلنة عن بداية مرحلة جديدة بدأت مع بداية الثلاثينات فماهي خصوصياتها ؟

بدأت المرحلة الثانية بالتحديد في 21 ديسمبر 1931 تاريخ صدور القانون الأساسي للكومنولث[2] و التي يمكن تسميتها بالليبراليّة الجديدة بالمستعمرات، فصدور هذا القانون الأساسي ألغى آخر العقبات القانونيّة لظهور مؤسسات تشريعيّة مستقلة بالمستعمرات و مما ورد فيه نقتطف ما يلي"...أن التاج البريطاني هو رمز الاتحاد الحر بين أعضاء الأمم البريطانيّة و كلّ قانون أو تعديل على مستوى القانون الخاص بالمؤسسة الملكيّة يجب أن يعرض على برلمانات الدومينيون جميعا قبل أن يعرض على البرلمان الانجليزي..."[3] و أعلن أيضا المؤتمر الاستعماري سنة 1932 أنّ أي قانون يصدر ببريطانيا العظمى لا يطبق بالكومنولث إلا بموافقة البرلمانات المحليّة. و هكذا يمكننا القول بإيجاز أن المستعمرات التابعة لبريطانيا العظمى و خصوصا ذات المستوطنين البيض أصبحت مستقلة و لها برلمانات منتخبة و وزارات خارجيّة و أصبحت أيضا حرّة في رسم سياستها الاقتصاديّة و حماية

---

1 - يمكن الرجوع إلى: Davidson (Basil): **op.cit**, p181

2 - إن هذا القانون الأساسي الصادر سنة 1931 قنن لأول مرّة ظهور كومنولث للأمم الذي يضم قوميات مستقلة متساوية على مستوى الحقوق غير مرتبطة تماما على مستوى سياستها الداخلية و أصبحت هذه القوميات عمليا مستقلة حيث أصبحت ممثلة في عصبة الأمم و مسئولة عن تشريعاتها الداخلية و لها وزارات خارجيّة، و هذا القانون الغى تماما مصطلح المستعمرات فيما يخص علاقات انكلترا و المستعمرات القديمة. يمكن الرجوع إلى :
Chassaigne : **Histoire de l'Angleterre** ; **op.cit**, p338

3 - **Ibid**, pp 338-339

صناعتها الوطنيّة و فلاحتها حيث كانت سياستها الجمركية حرّة ، فحتى أثناء الأزمة الاقتصاديّة للثلاثينات فان مؤتمر أتوا Ottawa [1] الذي منح انكلترا امتيازات بالمقارنة مع الدول الأجنبية لكنّها كانت تدفع رسوما جمركية و بالتالي لم يسمح للبضاعة الانجليزية الدخول بكل حريّة لدول الكومنولث، إنّ هذا أهم ما حدث في جزء من الإمبراطورية الانجليزية و هي بالخصوص التابعة للدومينيون والكومنولث ، فماذا عن المستعمرات التابعة للتاج البريطاني في فترة الثلاثينات؟

شهدت هذه المستعمرات كما ذكرنا سابقا أيضا انفراجا سياسيا كما حدث بالعراق سنة 1930 و مصر سنة 1936 و كذلك الهند[2] حيث أصبحت لها برلمانات منتخبة و أعضاء في عصبة الأمم و ذلك بالنسبة لمصر و العراق أما الهند فقد حصلت على حكم ذاتي موسّع و مجالس تشريعية منتخبة و كذلك جهويّة. ألم تكن هذه مطالب التونسيين و الوطنيين بالمغرب الأقصى في فترة الثلاثينات؟ إذن في ظل هذه التحولات التي شهدتها الإمبراطورية الانجليزية فانه يمكن إدراج الانفتاح الليبرالي بالعالم العربي الإسلامي و لكن هل هذا كاف وحده لتفسير هذا التحوّل؟

في الواقع هناك اسباب أخرى ظرفيّة تفسّر هذا التحوّل على مستوى سياسة بريطانيا العظمى الاستعماريّة و هي احتداد الصراع بين القوى الديمقراطيّة من جهة و الفاشيّة من جهة ثانية حيث تكاثفت الدعاية من قبل العديد من وسائل الإعلام مثل راديو باري[3] و كذلك راديو برلين و الصحافة الايطالية و الألمانية و كذلك من خلال المناشير بالعديد من الدول العربيّة الإسلامية مثل المغرب الأقصى و تونس[4] من اجل مساندة هتلر و موسيليني و كذلك الجنرال فرانكو باسبانيا بالنسبة للمغرب الأقصى، ففي ظل هذه السياسة الدوليّة بالذات و خوفا من انضمام العرب و المسلمين للقوى الفاشيّة فان بريطانيا العظمى سلكت سياسة تنازلات جديدة بالعالم العربي و الإسلامي، لكن يجب أن لا ننسى أن هذه السياسة تقليدية ببريطانيا العظمى حيث كانت تخشى أن يتكرّر ما وقع بالولايات المتّحدة الأمريكية مع العلم أيضا أن بريطانيا العظمى حافظت على جزء كبير من مصالحها بطريقة سلميّة و كانت لها

---

[1] - **مؤتمر اتوا**: عقد هذا المؤتمر في شهري جويلية و أوت 1932 بين بريطانيا العظمى و الدومينيون التابعة لها و في ظرف الأزمة العالميّة بانجلترا فان الدومينيون منحوا بريطانيا امتيازات جمركيّة لإعانة صناعة المترو بول حيث لم تعد نسبة الضرائب المفروضة على اغلب المواد المصنعة فمثلا بالهند قدّرت الضرائب بحوالي 10% بالنسبة للآلات الفلاحيّة و المواد المصنعة المرتبطة بالسكك الحديدية و المواد الكهربائية قيمة الضرائب حدّدت باستراليا بحوالي 20% و15% بافريقيا الجنوبية و بالمقابل فان الدول التابعة للكومنولث مثل كندا فإنها تصدّر الحبوب و اللحوم بدون ضرائب للمترو بول . يمكن الرجوع إلى: Chassaigne(Ph) : **Histoire de l'Angleterre ; op.cit**, p339

[2] - **نفس المرجع السابق** ص 339

[3] - **راديو باري**: هو محطة إذاعية ايطالية فاشيّة تمّ تكوينها في 1 جانفي 1937 و هي تلتقط بتونس و المغرب و الجزائر و كانت تعدّ العديد من البرامج الموجّهة عموما للعالم العربي الإسلامي و تمجّد في انجازات موسيليني بليبيا و أثيوبيا و تقوم أيضا بفضح السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا و بداية من جانفي 1938 أصبحت لها حصص قارة باللغة العربية

[4] - يمكن الرجوع إلى: Bessis(Juliette): **La Méditerranée Fasciste ; op.cit**; pp207-208

القدرة الاقتصاديّة و الماليّة و العسكريّة على مراقبة إمبراطوريتها بالطريقة الجديدة و ذلك على عكس فرنسا[1] .

و هكذا يمكننا القول أن الاستعمار الانجليزي كان أكثر مرونة في تعامله مع حركات التحرر الوطني و على هذا الأساس و بالرغم من استياء الرأي العام العربي و الإسلامي من سياستها بفلسطين فان اغلب المناطق العربية و الإسلامية و خصوصا بالشرق العربي كانوا يفضلونها على فرنسا حيث اعتبروا اثر الحرب العالمية الأولى أن حمايتها في أسوا الحالات تبقى أفضل من الخضوع للاستعمار الفرنسي و بالفعل هذا ما أعلنت عليه لجنة كينغ كران [2] الأمريكية سنة 1919 التي أعلنت أن نتيجة اتصالاتها أفرزت، نتائج جديرة بالملاحظة و التمحيص و هي رفض بصفة مطلقة للأغلبية للوصاية الفرنسية باستثناء المسيحيين الكاثوليك بلبنان[3] و أعلنت الأغلبية عن طموحها في الاستقلال في ظل دولة عربية مستقلة و إن كان ذلك مستحيلا فهي تفضّل الوصاية الأمريكية و إذا كان ذلك غير ممكن فان الأغلبية الساحقة أي حوالي 2073 [4] شخصية كانت تفضّل الوصاية البريطانيّة . فماذا يعني ذلك؟

بكل وضوح إنّ ذلك يعني أن النخب العربية المسلمة بالمشرق العربي كانت نظرتها أكثر ايجابية للاستعمار الانجليزي من الاستعمار الفرنسي و لعل الإصلاحات التي دعم من خلالها الاستعمار الانجليزي إمبراطوريته بالشرق الإسلامي و بالهند دعّمت هذا التوجه في فترة الثلاثينات و جعلت النخب العربية تنظر بايجابية لانكلترا و تعلن استعدادها للتحالف معها في وجه الخطر الفاشي بشرط تقديم أيضا حلولا ايجابية لمشكلة فلسطين و بالفعل هذا ما أعلن عنه شكيب ارسلان في رسالة للخارجيّة البريطانيّة قبل الحرب العالميّة الثانية[5] . إذن في هذا السياق بالذات تندرج مواقف عبد العزيز الثعالبي بتونس و كذلك العديد من النخب بفاس المتعاطفة مع انكلترا و التي طالبه مساندتها في مواجهة الاستعمار الفرنسي لكن يجب أن لا ننسى أن هذه الإصلاحات بالمستعمرات البريطانيّة لم تكن محلّ إشادة فقط من قبل العرب المسلمين بل حتّى بعض الاشتراكيين الفرنسيين الذين طالبوا بالاقتداء ببريطانيا على مستوى الإصلاحات بشمال إفريقيا بالخصوص و هذا ما عبّرت عنه إحدى الصحف الفرنسيّة في بداية الثلاثينات تحت العنوان

---

1 - Houranie(Albert): **Histoire des Peuples Arabes** ; Editions de Seuil 1993 ; P437

2 - هذه اللجنة أرسلها سنة 1991 الرئيس الأمريكي ويلسن لمنطقة الشرق العربي لسبر آراء طموحات الشعوب العربية بعد انتهاء الاستعمار العثماني، و لقد تكونت من شخصيتين مقرّبتين من الرئيس الأمريكي و هما الأستاذ هنري تشرشل كين و رجل الأعمال المنتمي للحزب الديمقراطي شارل كران و التقت بهذه اللجنة حوالي 2200 شخصيّة عربية بفلسطين و العراق و سوريا

3 - **نفس المرجع السابق ص** 136

4 - **نفس المرجع السابق** 137

5 - Institut Supérieur d'histoire du mouvement National ; Archives Nationales de France ; Paris ; Répertoire provisoire 2004 ; n°de bobine F 92 ; n°de carton F60/201 : Thèmes : La politique Italienne en zone Française du Maroc

التالي"...يجب إتباع المثل الذي تعطيه لنا حاليا انكلترا ..."[1] و كانت هذه المقالة للاشتراكي الفرنسي روبار جون لونقي...و لقد وردت العديد من المعطيات في هذه المقالة الجديرة بالتوقف والشرح و منها نقتطف ما يلي"...أن المطامع الايطالية متجهة إلى تونس و سوريا وفلسطين...وأول من شعر بالخطر بريطانيا العظمى لكنها أدركت أن كسب ودّ العرب يكون من خلال تقديم تنازلات جديّة تجسّمت من خلال إعادته للعراق استقلاله سنة 1932 و كذلك مصر سنة 1936 . فماذا ننتظر ياتري و نحن اعرق دولة ديمقراطيّة في العالم لإتباع هذه السياسة الجامعة في آن واحد بين الكرم و المهارة..." و أضاف قائلا"...لقد قدّم العرب بالبلاد التونسيّة و بالقطر الجزائري و بالمغرب الأقصى مطالب عديدة مثل الدستور و الحكم الذاتي و هي مطالب معقولة فيجب علينا الإصغاء لمطالبهم و الحالة هذه بأوروبا "[2]

و هكذا فان بريطانيا العظمى أحدثت تغييرات عديدة على مستوى سياستها الاستعماريّة جعلتها تكسب ودّ جزء لا يستهان به من النخب بالعالم العربي الإسلامي و أصبحت سياستها نموذجا يطالب بتطبيقه الوطنيون بتونس و المغرب الأقصى و على هذا الأساس حاولوا استغلال هذه التناقضات لكسب مساندة انكلترا في مواجهة التحجّر الفرنسي فماهي خفايا هذه السياسة الفرنسيّة التي كانت حافزا لبعض الوطنيين في المطالبة بتغيير الحماية الفرنسيّة بحماية أمريكية أو انكليزية ؟

2- تحجّر الاستعمار الفرنسي و تزايد التأثير البريطاني على حركات التحرر الوطني:

تميّزت فترة الثلاثينات بتزايد التأثير الانجليزي على حركات التحرر بالعالم العربي و الإسلامي بما في ذلك منطقة المغرب العربي و خصوصا تونس و المغرب الأقصى التي وصلت إلى حدّ إعلان احد قادة الحزب الدستوري القديم بتونس عبد العزيز الثعالبي أفضلية الاستعمار الانجليزي على الاستعمار الفرنسي مطالبا بتغيير الحماية الفرنسية بحماية انكليزية أو أمريكية[3] و قام أيضا أعيان فاس قبل الحرب العالميّة الثانية بقليل بإرسال عرائض مساندة لرئيس الوزراء البريطاني في صراعه ضدّ القوى الفاشيّة[4] و لا ننسى كذلك الرسالة التي أرسلها الزعيم الحبيب بورقيبة[5] إلى فرحات عبّاس[1] بالجزائر طالبا منه التنسيق مع بريطانيا العظمى من اجل إزاحة

---

[1] -يمكن الرجوع إلى: Le petit Journal 24 Août 1936
- جريدة النهضة 26 أوت 1936

[2] - جريدة النهضة 26 أوت 1936

[3] -وزارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، القنصلية الأمريكية، تونس- البلاد التونسية؛ 8 أكتوبر 1941، سرّي جدا، وثيقة عدد96 851 : S.00/189/PLS
- خالد (أحمد): **الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي و إشكالية فكره السياسي**، وزارة الثقافة، الدار العربية للكتاب 2001 ص 287-288

[4] -يمكن الرجوع إلى: FO 371/24061 : Foreign Office ; 18th February 1939

[5] -**الحبيب بورقيبة**: احد زعماء الحركة الوطنية، ولد سنة 1903 بالمنستير و توفي سنة 2003 بنفس المكان، ينحدر من عائلة متوسطة الدخل، درس بكليّة الحقوق بباريس أين تحصّل على الإجازة في المحاماة ثمّ عاد في أواخر العشرينات إلى تونس حيث نشط في البداية في الحزب الدستوري التونسي ثمّ أسس في مارس 1934 الحزب الدستوري الجديد إلى جانب العديد من رفاقه مثل صالح بن يوسف، سليمان بن سليمان،

فرنسا و مقابل الاستجابة للطلبات الانجليزية على المستوى الاستراتيجي[2] كما سنرى ذلك لاحقا، فتقييم هذه المواقف دون وضعها في سياقها التاريخي سواء على المستوى القطري أو العالمي وبالخصوص بدون مقارنة خصوصيات السياسة الامبرياليّة الفرنسيّة في فترة الثلاثينات بالمقارنة مع سياسة بريطانيا العظمى تجعل الدارس يعلن مواقف غير موضوعيّة تجاه مطالب هؤلاء الزعماء الوطنيين و تجعله يطلق أيضا تقييمات غير موضوعيّة و لا تختلف عن مواقف الاستعمار الفرنسي الذي اتهم بعضهم بالتنسيق مع المخابرات البريطانيّة ضدّ امن فرنسا لكن لا يمكن حسب اعتقادي فهم خلفيات هذه المواقف إلا بربطها بخصوصيات الامبرياليّة الفرنسيّة التي تميزت بتحجر غير مسبوق بالمقارنة مع السياسة الليبراليّة للامبريالية الانجليزية سواء بالمستعمرات التابعة للتاج البريطاني و خصوصا العربية و الإسلامية أو التابعة للدومينيون. فكيف تجسّم هذا التحجّر الفرنسي؟ و ما هي خلفياته؟

أنّ الملاحظ و الدارس لما ميّز فترة الثلاثينات بالإمبراطورية الفرنسيّة يلاحظ التحجر الفرنسي المنقطع النظير و الذي تجسّم بالخصوص من خلال قمع الوطنيين بشدّة سنة 1937 بمدينة فاس[3] ثم محاكمة المئات و سجن و نفي اغلب القادة الوطنيين مثل علالة الفاسي[4] و احمد بلا فريج ، وتجسّم ذلك أيضا بتونس من خلال إحداث 9 افريل 1938 و ما رافقها أيضا من قمع و إرهاب للوطنيين و العديد من الجرحى و القتلى[5] و نفي الزعماء الوطنيين مثل الحبيب بورقيبة و صالح بن يوسف و سليمان بن سليمان، في حين أن انكلترا و في نفس الفترة وصلت إلى اتفاق العراقيين حصلوا بمقتضاه على استقلالهم و المصريين بقيادة حزب الوفد عقدوا اتفاقية جديدة سنة 1936 اعترفت فيها بريطانيا باستقلال مصر التي أصبحت عضوا في عصبة الأمم و عرفت أيضا الهند انفراجا مماثلا

محمود الماطري، الطاهر صفر.قامت فرنسا بنفيه و سجنه سنة 1934-1936، و 1938-1942 ثم 1952-1954 ، ثم أصبح مخاطبا كفؤا لفرنسا التي اعترفت بالاستقلال السياسي لتونس في 20 مارس 1956 ثم تمّ إعلان الجمهوريّة سنة 1957 حيث أصبح الزعيم الحبيب بورقيبة أوّل رئيس لتونس إلى حدود 7 نوفمبر 1986

[1] -فرحات عبّاس : شخصية جزائرية سياسية ولد سنة 1899 و كان ينحدر من عائلة متوسطة الدخل حيث كان أبوه يشتغل صيدلي بمدينة سنبق و لقد عرفت مواقفه من الاستعمار العديد من التطورات فبعدما أعلن سنة 1936 عن عدم وجود امّة جزائرية و دعا السكان إلى الاندماج الكامل في الحضارة الفرنسية و أسس سنة 1938" الاتحاد الشعبي الجزائري" الذي كان من أهم مطالبه حصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية لكنه في 10 فيفري 1943 و بعد يأسه من الحكومة الفرنسية---بيان الشعب الجزائري الممضى من قبل 20 شخصية مسلمة و أعلن هذا البيان معاداته لسياسة الإدماج و طالب بدستور للجزائر و إصلاح زراعي و الاعتراف باللغة العربية كلغة رسميّة ثمّ أسس سنة 1945" الاتحاد الديمقراطي للشباب الجزائري"UDMA الذي اقترح جمهورية جزائرية مستقلة في إطار فيدرالي مع الجزائر، انضمّ سنة 1956 إلى جبهة التحرير الوطني و أصبح رئيسا للحكومة الجزائرية المؤقتة التي تمّ تكوينها بمصر في سبتمبر 1958 و لقد وقع اعتباره مرنا و لذلك وقع تغييره ببن خاذة في أوت 1961 و أصبح أيضا بعد استقلال الجزائر للمجلس الوطني الجزائري في سبتمبر 1962 و لكن سنة 1963 تمّ طرده من جبهة التحرير الوطني بعد خلافه مع بن بلّة.

[2] - يمكن الرجوع إلى

[3] -يمكن الرجوع إلى:
Tlili(Béchir) : **Le Mouvement National Marocain à la veille de la Deuxième guerre mondiale(1932-1937),op.cit**

[4] -**علالة الفاسي** : ولد بفاس سنة 1909 و توفي ببوخارست سنة 1974

[5] - Kraiem(Mustapha): **Mouvement National et Front populaire : La Tunisie des années trente** ; Institut supérieur d'histoire du mouvement national ; Université de Tunis1 ; 1996

سنة 1935 من خلال إصدار قانون خاص بهذه الدولة وسّع صلاحيّات الحكم الذاتي؛ بينما الامبرياليّة الفرنسيّة، كانت على حدّ تعبير جان مرساي "انكفائيّة"[1] و المقصود بذلك المحافظة على التوجه الداعم للإمبراطورية سواء في فترة حكم اليمين أو الجبهة الشعبيّة اليسارية[2]و لقد تجسّم أيضا على عدّة مستويات أخرى فبالإضافة إلى ما حدث بالمغرب الأقصى و تونس فان أجزاء أخرى كبيرة من المستعمرات الفرنسيّة شهدت أيضا هذا التوجه الذي يعتبر تواصلا للسياسة المتبعة خلال فترة العشرينات و برهنت على ذلك العديد من الوقائع و الأحداث و من أهمها نذكر:

صياغة قانون أساسي جديد للمستعمرات الفرنسيّة في 13 أفريل 1928 ميّز بين نوعين من المستعمرات:

- المندمجة و التي تمّ اعتبارها جزءا من التراب الفرنسي و من بينها نذكر الجزائر، تونس(وهذا يعني أن معاهدة الحماية لم يعد لها أي معنى)، مدغشقر، الهند الصينية، أفريقيا الغربية الفرنسية[3] ...، فأثناء فترة الثلاثينات دعّمت هيمنتها على هذه المستعمرات سياسيا و اقتصاديا و اعتبرت من الواجب أن تكون حكرا على بضاعتها التي أصبحت تدخل بكل حريّة أي بدون ضرائب جمركية أو محدودة جدّا، و لعلّ إقرار الوحدة الجمركية بين تونس و فرنسا في 30 مارس 1930يجسّم هذا التوجه الاندماجي للامبرياليّة الفرنسيّة.

أما الصنف الثاني من المستعمرات فهي المرتبطة مع فرنسا بمعاهدات دوليّة مثل المغرب، حوض الكنغو. أو المستعمرات التي سيطرت عليها اثر الحرب العالميّة الأولى في إطار ما يسمّى بالانتداب مثل سوريا و لبنان،و لقد تجسّم أيضا هذا التوجه الامبريالي المحافظ من خلال تنظيم عدّة مظاهرات في بداية الثلاثينات بالعديد من المستعمرات ، و ساهمت في إثارة الشعوب المستعمرة و من بينها نذكر الاحتفال بمرور مائة سنة على استعمار الجزائر و كذلك بمناسبة مرور خمسين سنة على الاستقرار النهائي بالكنغو، و خمسين سنة على فرض الحماية بتونس و تزامنت هذه الاحتفالات بتدعيم ظاهرة التجنيس سواء بتونس أو بالمغرب الأقصى من خلال إعلان الظهير البربري في 15 ماي

---

[1] يمكن الرجوع إلى: Bouvier(Jean); Giraud (René) ; Thobie(Jacques) ; **op.cit**; p235

[2] - **الجبهة الشعبية:** تكونت من الاشتراكيين و اليساريين الراديكاليين و الشيوعيين لمواجهة الخطر الفاشي و تمّت أيضا مساندتها من النقابيين الموالين لهذه القوى و فازت في انتخابات 26 أفريل و 3 ماي 1936 حيث كوّن الاشتراكي دلاديي حكومة بمشاركة اليسار الراديكالي و مساعدة الشيوعيين بدون المشاركة في الحكومة لكن اليمين عارضها بشدّة و حتّى العمال فان الإصلاحات التي تمت لم تكن في مستوى طموحاتهم و على هذا الأساس استقال دلاديي و كوّن الراديكالي شوتان حكومة جديدة في جوان 1937 لكنها فشلت أيضا و شكل بلوم بين شهري مارس و افريل 1938 حكومة جديدة لكنها فشلت فكان ذلك إعلانا عن نهاية الجبهة الشعبية و تمّ تشكيل حكومة جديدة بقيادة اليميني دلادي منذ 9 أفريل 1956

[3] - **إفريقيا الغربية الفرنسية** : كانت تتكون من ثمانية مستعمرات و هي السنغال ، غينيا ، السودان ساحل العاج و الداهومي(1899) و موريتانيا 1920 و النيجر سنة 1922، هذه المستعمرات الثمانية كانت لها حكومة عامة فرنسيّة بين 1835-1958 و كان يحكمها حاكم عام يقيم بالعاصمة داكار و ذلك على عكس إفريقيا المداريّة الفرنسيّة(AEF) الذي رفض الخضوع لمطالب ديقول بالتوحد مع الفرنسيين و محاربة ألمانيا لكن البحرية الانجليزية جعلت الحاكم العام يقبل بالأمر الواقع، أصبحت دول إفريقيا الغربية الفرنسية سنة 1958 مستقلة

1930 [1] و تجسّمت أيضا من خلال تكاثف الدعاية المسيحيّة التي جسّمها عقد المؤتمر الافخاريستي بقرطاج في ماي 1930 [2] و كلها أحداث ساهمت إلى جانب العوامل الاقتصاديّة و السياسيّة في تجذير حركات التحرّر الوطني في فترة الثلاثينات...فهذه الممارسات كلها تدلّ على الانغلاق الفرنسي بالمقارنة مع الانفتاح الانجليزي و كانت هذه السياسة متشابهة إلى حدّ كبير بين اليمين و اليسار الذي حاول القيام ببعض الإصلاحات الشكليّة لكنّه فشل، و لعلّ تصريح فيانو كاتب الدولة للشؤون الخارجيّة للصحافة الفرنسيّة سنة 1936 غنيّ عن كلّ تعليق و مما ورد فيه نقتطف ما يلي"...لا يجب الخلط بين أوضاع سوريا و لبنان من جهة و تونس و المغرب الأقصى من جهة ثانية، فالمطالبة بتطوير أوضاع الحريات مشروعة لكن يجب أن تكون في إطار التعاون مع فرنسا، فنظام الحماية بالمملكتين له صبغة نهائيّة و استقلالهما يعني هيمنة قوى أخرى عليها..."[3] و لقد عبّر أيضا فيانو عن نفس الموقف أثناء زيارته إلى تونس في فيفري – مارس 1937 و مما ورد في تصريحاته نقتطف ما يلي:"...إن الحماية الفرنسيّة بتونس أبدية..."[4]

إذن كل هذه المواقف تدلّ على التوجه الامبريالي الفرنسي في فترة الثلاثينات الذي بقي تقليديا و شبيها بسياسة انكلترا أثناء المرحلة الماركنتيليّة، لكن أثناء فترة الثلاثينات كانت سياستهم تختلف كثيرا عن السياسة الفرنسيّة مما سيساهم في بلورة برامج بالمغرب الأقصى و تونس متأثرة بما يجري في المستعمرات الانجليزية و هذا التحجّر الفرنسي حسب اعتقادي يفسّر بالعوامل التالية:

إن أصحاب القرار السياسي و من ورائهم الرأسمالية الصناعيّة و الماليّة كلّهم كانوا مقتنعين بأنّ فرنسا كانت ضعيفة بشريا و اقتصاديا و أيضا عسكريا بالمقارنة مع بقية الامبرياليات و من بينها بريطانيا العظمى و بالتالي فان بقاء قوّة فرنسا مرتبط بالمحافظة على الإمبراطورية بشكلها

---

[1] -**الظهير البربري**: تمّ إعلانه في 15 ماي 1930 و نصّ على إخراج القبائل البربرية بالمغرب الأقصى من أنظار القضاء الشرعي لإخضاعها لقوانين مقتبسة من التراث البربري و نصّ أيضا فصله السادس على كون القضايا الجنائيّة أصبحت من مشمولات المحاكم الفرنسية. يمكن الرجوع إلى: Julien(Charles André): **L'Afrique du Nord en marche** ; **op.cit**; Volume 1 ; p 13

[2] -**المؤتمر الافخاريستي**: نُظّم بتونس في ماي 1930 بدعم من حكومة الحماية التي منحته مبلغ مليوني فرنك و سلفة تبلغ 1.500.000 فرنك للشركة المدنيّة المكلفة بالتنظيم المادي للمؤتمر و وضع تحت إشراف باي تونس، و كان أيضا المفتي المالكي ضمن قائمة الهيئة الشرفية للمؤتمر و تمّت العديد من التظاهرات ***المستفزة*** للأهالي . يمكن الرجوع إلى علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنيّة(1904-1934)؛ بيت الحكمة قرطاج 1959 ، ص 508-509-510بعظمة المسيحية و الدعوة إلى النصرانية منادية بالعودة إلى عظمة كنيسة قرطاج و أثار أيضا استعراض الشبان المسيحيين في زي الصليبيين نقمة الأهالي . يمكن الرجوع إلى علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنيّة(1904-1934)؛ بيت الحكمة قرطاج 1959 ، ص 508-509-510

[3] - Julien (Charles André): **L'Afrique du Nord en marche** ; **op.cit**; Volume 1 ; p 232

[4] - Kraiem (Mustapha): **Mouvement National et Front Populaire : La Tunisie des années trente** ; Institut supérieur d'Histoire du Mouvement National : **op.cit** p313-314

التقليدي و لعلّ تصريحات تارديو[1] حول هذه المسألة يبرهن على هذا التوجه و مما ورد فيها فيما يخص الموقف من الإمبراطورية نقتطف ما يلي"... من الإمبراطورية يأتينا الخلاص في حالة اندلاع حرب عالميّة ثانية "[2] ، لكن هذا غير كاف وحده لتفسير هذا التحجّر الفرنسي بالمقارنة مع الانفتاح الانجليزي المرتبط حسب ما يبدو بعوامل أخرى و من بينها نذكر إن الاقتصاد الفرنسي كان هشا و أزمة الثلاثينات التي وصلته متأخّرة أي سنة 1932 ساهمت في احتداد أزمته و برز ذلك من خلال تراجع صادرات فرنسا للخارج و خاصة الصناعيّة و ذلك لعدم قدرتها على منافسة صناعة الدول المنافسة و من بينها انكلترا، مما ساهم في تراجع احتياطي الذهب الفرنسي سنة 1937 بحوالي 42.8 % بالمقارنة مع ما كانت عليه في مارس 1935[3] و برزت أيضا الأزمة من خلال الانخفاض الشديد للفرنك الفرنسي بالمقارنة مع الجنيه الإسترليني الانجليزي[4] مما جعل الرأسمال الفرنسي يهرب إلى الخارج. إذن في ظلّ هذه الأوضاع كانت الأغلبية ، سواء أصحاب القرار السياسي أو أصحاب النفوذ الصناعي و التجاري يعتبرون أن المحافظة على الإمبراطورية تعتبر اسلم طريقة للمحافظة على قوّة فرنسا و لعلّ مواقف اوقيست ديتون احد الرأسماليين الكبار بباريس و التي عبّر عنها في الكرّاسات الجديدة[5] في افريل 1938 تؤكّد ذلك و مما ورد فيها نقتطف ما يلي"...إن خسارة موقعنا الاقتصادي عالميا و إهانتنا كلّ ذلك يعود إلى فترة ما قبل الحرب...فعندما ساهمت الصناعة الألمانية و الأمريكية في تحطيم صناعتنا أصبحنا قوّة من الدرجة الثانية...لذلك فان المحافظة على وضعنا الحالي و تدعيمه يمرّ حتما عبر المحافظة على الإمبراطورية..."[6] و هذا ما عبّر عنه أيضا ايتيان بيار فلاندن في نفس الفترة بقوله"..يجب علينا الاعتماد على الإمبراطورية و تقليص طموحاتنا الأوروبية...إن رجال الأعمال و السياسة اليوم يعتبرون أن افضل طريقة للمحافظة على قوّة فرنسا هو تدعيم استغلال الإمبراطورية بطريقة أفضل..."[7] و لقد كانت هذه المواقف تجد مساندة من الصحافة اليمينيّة و الاشتراكيّة على حدّ السواء باستثناء أقلية من اليساريين مثل جون لونقي الذي عُرف بمساندته للوطنيين بتونس والمغرب

---

[1] ـ **تارديو أندري**: شخصيّة سياسية فرنسية عاش بين 1876 و 1945 ينتمي لليمين الفرنسي شغل عدّة مناصب وزاريّة و شغل أيضا خطّة رئيس للمجلس 1919 -1930 و 1930-1932 كان من أنصار الإمبراطورية و ساند أيضا كليمنصو في توجهاته العسكريّة الهادفة لتطبيق معاهدة فرساي

[2] ـ يمكن الرجوع إلى : Bouvier(Jean); Giraud (René) ; Thobie(Jacques) : **L'impérialisme à la Française** ; **op.cit**, pp247-248

[3] ـ **نفس المرجع السابق** ؛ص 252

[4] ـ يمكن الرجوع إلى: Milza(Pierre): **De Versailles à Berlin** ; **op.cit**; pp166-167

[5] ـ **الكراريس الجديدة** : مجلة ناطقة باسم الصناعيين و التجّار بباريس تأسست سنة 1937 و من ضمن محرّريها اوقيست ديتوف الذي كان من أكثر المدافعين على تواصل الإمبراطورية بشكلها التقليدي

[6] ـ يمكن الرجوع إلى : Bouvier(Jean); Giraud (René) ; Thobie(Jacques) : **L'impérialisme à la Française** ; **Ibid**, p248

[7] ـ **نفس المرجع السابق** ؛ص259

الأقصى و الذي كان يدعو إلى ضرورة إصلاح الإمبراطورية على الطريقة الانجليزية هذا إلى جانب العديد من الشخصيات الفرنسية التي تسمّى بالتيّار الأطلسي و التي نذكر من بينها لويس مارلبو، ايمانيال مونيك و ارنست مارسيو، و التي كانت من أنصار التحالف مع القوى الانجلو سكسونيّة و ربط مصير فرنسا الاقتصادي و السياسي بالتحالف الانجلو سكسوني و سلك أيضا سياسة استعمارية شبيهة بسياسة بريطانيا العظمى حتّى لا تثور المستعمرات و تتحالف مع هتلر وموسيلينيـ[1] ...لكن التوجه الأول هو الذي انتصر خاصة في الميدان الاستعماري و كذلك سياستها العسكريّة و مواقفها تجاه ما كان يجري بأوروبا حيث خضعت للسياسة البريطانيّة و تمّ اعتبارها ضمن القاطرة الانجليزية[2] ، و لعل اختلاف السياسات الاستعماريّة مرتبط بالعوامل التي رأيناها سابقا مثل ضعف اقتصادها و عملتها و كذلك أزمتها الديمغرافيّة [3] و لكن مرتبط أيضا بعدم ثقتها من تواصل محافظتها على مصالحها الاقتصاديّة و السياسيّة في حالة سلكها سياسة شبيهة بسياسة بريطانيا العظمى في العراق و مصر و الهند و كذلك الكومنولث[4] و بالإضافة إلى ذلك فان المصالح الإستراتيجية الفرنسيّة بالمغرب العربي تختلف عن مصالح بريطانيا العظمى في العراق ومصر[5] و لا ننسى التأثير الكبير لأصحاب الامتيازات الاقتصاديّة الاستعماريّة على القرار السياسي الفرنسي حيث كانوا عقبة أمام أي انفتاح فرنسي[6] كما تجسّم ذلك بكل من تونس و المغرب الأقصى أثناء هذه الفترة

و هكذا فان هذه التناقضات الكبيرة لأوضاع الإمبراطورية الفرنسيّة بالمقارنة مع أوضاع الإمبراطورية الانجليزية كانت إحدى العوامل التي تفسّر اختلاف التوجهات لكن لا ننسى أيضا تقاليد انكلترا الكبيرة في الميدان الاستعماري مما جعلها تعتمد طرقا أكثر ليونة من فرنسا حتّى لا يتكرّر لها ما وقع بالولايات المتّحدة خاصة و أن هذه الطرق أثبتت جدواها أثناء الحرب العالميّة الأولى حيث وقفت كل المستعمرات إلى جانبها و هذا ما جعل الكثير من الفرنسيين يعتبرون أن الانجليز نوابغ على مستوى السياسات الاستعماريّة و هم أيضا مثالا يحتذى ، بينما حافظ الفرنسيون سواء أثناء هذه الفترة و حتّى بعد الحرب العالميّة الثانية فإنهم ا على نفس التوجهات الاندماجيّة،

---

1 - يمكن الرجوع إلى : Bouvier(Jean); Giraud (René) ; Thobie(Jacques) : **L'impérialisme à la Française ; Ibid**, p248

2 - نفس المرجع السابق ؛ ص248

3 - نفس المرجع السابق ؛ ص258

4 - نفس المرجع السابق ؛ ص267

5 - Houranie (Albert): **Histoire des Peuples Arabes** ; Editions de Seuil 1993 ; P437

6 - يمكن الرجوع إلى: Tlili (Béchir): **Le mouvement national Marocain ; op.cit**;P 102

حيث كانوا يعتبرون أن الإمبراطورية الاستعماريّة الفرنسيّة التقليدية تعتبر بالنسبة لهم آخر حصن و كذلك آخر رمز للقوّة الفرنسيّة[1] و ذلك ما أكدته هزيمة فرنسا سنة 1940...

و هكذا و تأسيسا على ما ذكرناه سابقا يمكن القول أن خلفيات و اسباب السياسة الامبريالية الفرنسية المحافظة التي سمّاها جان مرساي الانكفائيّة أي المبنيّة على المحافظة على الشكل التقليدي للاستعمار و اعتماد القوّة و القمع تجاه الوطنيين كلّها عوامل تفسّر ما وقع في أواخر الثلاثينات، بتونس سنة 1938 و المغرب الأقصى سنة 1937 و كذلك بسوريا ذلك أن اتفاقيّة 1936 مع سوريا[2] و التي كانت شبيهة باتفاقيات بريطانيا العظمى مع العراق و مصر لكن البرلمان الفرنسي لم يوافق عليها مما ساهم في اندلاع الثورة اثر الحرب العالمية الثانية و حصلت سوريا و لبنان على دعم انكلترا[3]. إذن يمكن القول أنّ هذه التناقضات ساهمت في تزايد التأثير الانجليزي على حركات التحرّر الوطني سواء على مستوى المواقف و البرامج أو على مستوى اتصالات الوطنيين ببريطانيا العظمى للاستفادة من هذه التناقضات التي كانت لها بعض الخصوصيات بالمغرب الأقصى

3- *خصوصية التناقضات الامبريالية الإنجلو فرنسية بالمغرب الأقصى في فترة الثلاثينات:*

إن من أبرز خصوصيات النشاط الوطني بالمغرب الأقصى في فترة الثلاثينات من القرن العشرين، الدور البارز الذي قام به المحميين الانجليز في النشاط الوطني مثل الحاج حسّان بوعيّاد، الحاج الطاهر المكوّر، إدريس بن محمّد لزرق[4] سواء من خلال مقاومتهم للظهير البربري الذي أصدرته فرنسا في 16 ماي 1930 أو دورهم في كتلة العمل الوطني و النضال من اجل تنفيذ برنامج عمل 1934 الإصلاحي[5] أو من خلال مقاومتهم التعسّف الفرنسي سنة 1937 سواء بمكناس أو الرباط أو بقية المدن المغربية كما سنرى ذلك لاحقا، فهذا الدور المميز لهذا العنصر بالذات

---

[1] - يمكن الرجوع إلى: Bouvier(Jean); Giraud (René) ; Thobie(Jacques) : **L'impérialisme à la Française** ; **Ibid**, pp267-268

[2] - أن هذه المعاهدة عقدت بباريس بين فرنسا و سوريا في 8 سبتمبر 1936 بين وفد من الوطنيين السوريين و الحكومة الفرنسية و مما نصّت عليه حصول سوريا على استقلالها في ظرف ثلاثة سنوات و قيام معاهدة تحالف بينهما لمدّة خمسة و عشرين سنة و بالرغم من موافقة السوريين عليها إذ تمّ إمضاؤها من قبل الوفدين يوم 9 سبتمبر 1936، فان البرلمان الفرنسي رفض المصادقة عليها

[3] -يمكن الرجوع إلى: Megali Morsi : Une pensée anti- colonial ; Sindabed ; Paris 1979 ; P99

[4] -يمكن الرجوع إلى: Kenbib(Mohamed): **Protection et nationalisme (1904-1938)** ; In :Hespéris Tamuda : Volume XVIII ; Fascicule unique ; 1978 ; pp173-177 ; Université de Mohamed V, Faculté des Lettres et Sciences Humaines

[5] - **الظهير البربري الصادر في 16 أوت** 1930: أن هذا القرار أعلن أن القضاء بالمناطق البربرية بالمغرب الأقصى يعتمد على تراث البربر و تقاليدهم عوضا عن الإسلام و تكون المحاكم التقليدية مسيّرة من قبل الأعيان المحليين ، أما بالنسبة للقضاء الجناني فقد أصبح من مشمولات الحكومة الفرنسية و لقد ساهم هذا القانون في تحذير النشاط الوطني بعد الركود الذي عرفته اثر إلقاء القبض على عبد الكريم الخطابي و أسره. يمكن الرجوع إلى: Tlili(Béchir): **Le mouvement national** ; **op.cit, 113-114**

مرتبط بالأساس بخصوصيات التناقضات الامبريالية التي وقرت القاعدة الماديّة لنشاط هذه الفئة . ففيم تتمثّل هذه الخصوصيات؟

بالفعل فان هذا الدور المتميّز للمحميين الانجليز مرتبط بتواصل التناقضات الانجلو سكسونيّة على العديد من الواجهات و بأكثر حدّة من تونس و الجزائر، فبالمملكة التونسيّة اتخذ التنافس أبعادا عديدة بين 1881 و بداية العشرينات من القرن العشرين و بالرغم من تمكن فرنسا من إلغاء هذه الامتيازات بصفة تدريجية بتونس فإنّ نظام الامتيازات بالمغرب الأقصى حافظت على مكانتها بالسوق التونسية و خصوصا في ميدان الحلفاء كما رأينا ذلك سابقا، أما نظام الامتيازات الذي كانت تتمتع به انكلترا فتواصل اعتمادا بالخصوص على معاهدة 1856 و الاتفاق الودّي لسنة 1904 و اتفاقية مدريد سنة 1880 و الجزيرة الخضراء سنة 1906، ولقد مثّل ذلك نوع من الاستعباد الدولي للمغرب الأقصى و فرنسا على حدّ تعبير أصحاب القرار، فبالإضافة إلى الاستغلال الدولي لهذه المملكة فإنّه وقر أيضا الظروف الملائمة لتجذير النشاط الوطني، و بالفعل فان هذا ما أعلنه الجنرال الفرنسي ليوتي الذي كان مقيما عاما بالمغرب الأقصى بين 1912 و 1925 و لقد عبّر عن ذلك بقوله"...لا يمكن أن ننجز بالمغرب أشياء مهمة ما دامت العراقيل الدولية متواصلة أمامنا و من بينها تواصل نظام حماية الدول الأجنبية للسكّان الأصليين..."[1] مع العلم أن التناقض بعد مرور حوالي عشرين سنة على معاهدة فاس 1912 تواصل و بأكثر حدّة كما أعلن عن ذلك في هذه الفترة الجنرال نوقي[2]"...بحجة الحرية الاقتصاديّة أو سياسة الباب المفتوح الذي أعلنت عنه معاهدة 1856 الفرانكو مغربية و معاهدة الجزيرة الخضراء...فان بريطانيا العظمى مازالت تتمتع بحق الدولة الأكثر امتيازا...و هذا يعني أن المغرب الأقصى ما يزال رهينة للدول المنافسة لفرنسا و خصوصا بريطانيا العظمى...إن ما كان مقبولا منذ ثلاثين سنة هو حاليا غير مقبول..."[3] . إنّ تواصل تمتع بريطانيا العظمى بهذه الامتيازات يعني عمليا تواصل التناقضات الامبريالية الانجلو فرنسية أثناء هذه المرحلة على غرار فترة العشرينات و بالفعل فمثلما وقرت تناقضات فترة العشرينات هامشا كبيرا للمناورة بالنسبة لعبد الكريم الخطابي فان تواصل هذا التناقض أيضا وقر عاملا مهما للنضال الوطني نظرا لأنّ المغاربة الحاصلين على

---

[1] - نفس المرجع السابق ، ص 81

[2] - يمكن الرجوع إلى: Rivet : **Lyautey et l'Institution du Protectorat Français au Maroc 1912-1925** ; Université de Paris ; 1985 ; p271

[3] - الجنرال نوقي: شخصية سياسية فرنسية عاش بين 1876 و 1971 و عيّن مقيما عاما على المغرب الأقصى سنة 1936 و تواصل ذلك إلى سنة 1943 مع العلم انه كان من ابرز الجنرالات المساعدين لليوتي و قام بدور بارز في مقاومة حرب الريف بقيادة عبد الكريم الخطابي و أصبح سنة 1927 من المكلفين بشؤون الأهالي بالرباط

الحماية الانجليزية كانت لهم جوازات سفر انكليزية و كانت أيضا المراسلات التي تأتيهم من الخارج عن طريق البريد الانجليزي بالمغرب الأقصى تتمتع بحصانة دبلوماسية و هذا ما جعلهم يحصلون على البيانات و المقالات الصحفيّة من الخارج بدون أن تستطيع فرنسا أن تفعل شيئا حتّى لا تثير مشكلة دبلوماسية مع بريطانيا العظمى. فحتّى بين 1936 و 1937 عندما قويت المعارضة بقيادة كتلة العمل الوطني فان أقصى ما استطاعت أن تفعله مع المحميين المغاربة التابعين لانكلترا هو إلقاء القبض عليهم و تسليمهم للقنصلية العامة ببريطانيا و بدون أن ننسى أن هؤلاء المغاربة كان لا يحق للمحاكم المغربية أو الفرنسية محاكمتهم كما نصّت على ذلك معاهدة1856 ...و بالفعل فان هذه الامتيازات التي كانت تتمتع بها بريطانيا العظمى وقرت هامشا كبيرا للحركة الوطنيّة المغربية في فترة الثلاثينات، فلا غرابة انه اثر إلغائها صرّح المقيم العام الفرنسي الجنرال نوقي أمام الوزير الأكبر المغربي و الأعضاء الآخرين للقسم المغربي من مجلس الحكومة[1] ما يلي"...إنّ سنة 1937 ستبقى تمثّل حدثا كبيرا في تاريخ المغرب الأقصى لأنها أعلنت نهاية نظام الامتيازات الذي كانت تتمتّع به بريطانيا العظمى منذ 1856 و تمّ هذا الإلغاء اعتمادا على معاهدة لندن في 29 جويلية 1937 [2] و التي صادق عليها البرلمان الفرنسي في 1 ديسمبر من نفس السنة..." و لقد أنهى الجنرال نوقي خطابه بقوله"...باسمي الخاص و باسم أعضاء القسم المغربي من مجلس الحكومة نعلن تشكراتنا الحارة للحكومة الفرنسيّة و رئيس الوفد الفرنسي كورديني الذي قام بالمفاوضات بطريقة جيدة مما مكّن المغرب الأقصى من التحرّر من استعباد دولي قديم..." إذن بالنسبة لفرنسا و ممثّليها بالمغرب الأقصى فان إلغاء الامتيازات البريطانية كان حدثا غير عادي و اعتبره المقيم العام الفرنسي استثنائيا في تاريخ المغرب الأقصى لأنه ساهم في مواصلة بريطانيا العظمى إسنادها للحماية للمغرب الأقصى حتّى بعد 1912 و جعل أيضا التنافس يتواصل على أشده إلى فترة الثلاثينات على المستوى الاقتصادي و لقد تجسّم ذلك فعلا من خلال محافظة بريطانيا على المرتبة الثانية في المبادلات التجارية مع المغرب الأقصى في بداية الثلاثينات أما المرتبة الثالثة فلقد احتلّتها الولايات المتّحدة فمثلا سنة 1933 قدّرت واردات المغرب الأقصى البحرية من بريطانيا العظمى بحوالي 177.7 مليون فرنك و قيمة صادراته إلى بريطانيا بحوالي 23 مليون فرنك، أما الولايات المتحدة فلقد قدّرت واردات المغرب الأقصى منها بـ54 مليون فرنك في حين قدّرت الصادرات

---

[1] - يمكن الرجوع إلى: Goulven(J).: **La France et le Maroc, Vingt ans de protectorat(1912-1937)** ; préface, Générale Noguès ; Résidence Générale de la France, publication du Comité de l'Afrique Française ; Paris 1939 ; p4

[2] - **مجلس الحكومة**: تمّ إحداثه بالمغرب الأقصى سنة 1919 و لقد تكوّن من قسميْن الأول فرنسي و الثاني مغربي و كان كل قسم يجتمع على حدة و كان دوره استشاريا بحتا و هو يكاد يكون نسخة مطابقة للأصل من المجلس الكبير الذي تمّ إحداثه بتونس أي .

المغربية بحوالي 15 مليون فرنك محتلّة بذلك المرتبة الثالثة[1]، مع العلم أن الولايات المتّحدة و بريطانيا العظمى هما و إلى هذه الفترة الدولتان الوحيدتان اللتان حافظتا على الامتيازات الاقتصاديّة التي تحصّلتا عليها أثناء القرن التاسع عشر[2]. و انطلاقا من هذه الوضعيّة و نظرا أيضا لأهمية السوق المغربية بالنسبة لبريطانيا العظمى فإنها قاومت بشدّة المطالب الفرنسيّة بإلغاء هذه الامتيازات خاصة و أن العديد من أصحاب الغرف التجاريّة و الصناعيّة الانجليز رفضوا ذلك بشدّة و حذّروا الحكومة من مغبّة التنازل سنة 1924 لأنّ ذلك حسب اعتقادهم سيجعل بريطانيا العظمى تخسر امتيازاتها الاقتصاديّة من جهة و هيبتها تجاه الأهالي من جهة ثانية[3] و لم يقع إلغاؤها إلاّ في أواخر 1937 بعدما طلب حزب الوفد من الحكومة البريطانيّة ضرورة فتح مفاوضات لإلغاء نظام الامتيازات بمصر[4] مما وفر الظروف الملائمة لإلغاء نظام الامتيازات بالمغرب الأقصى، مع العلم أنّ بريطانيا العظمى حافظت أيضا على امتيازاتها بمدينة طنجة حيث حافظت على صبغتها الدوليّة كما طالبه بذلك بريطانيا العظمى إلى سنة 1956

و هكذا فان تواصل الامتيازات الاقتصاديّة و الإستراتيجية التي كانت تتمتع بها بريطانيا العظمى بالمغرب الأقصى وفر الظروف الملائمة لتجذير النشاط الوطني نظرا للعلاقات الوطيدة بين بريطانيا العظمى و هذه البرجوازيات المحليّة و أيضا نظرا لتواصل منح نظام الحماية للمغاربة مما جعلهم يقومون بدور لا يستهان به سواء أثناء المقاومة و خصوصا بين 1911 و1913 أو في فترة الثلاثينات كما سنرى ذلك لاحقا. و بالتالي فان هذا العامل يمكن من خلاله أن نفسر اسباب تزايد التأثير البريطاني على الحركة الوطنيّة المغربية في فترة الثلاثينات ، و بالرغم من أنّ إلغائها حرم الحركة الوطنية من عامل مهم في تطوير نشاطها فإنّ العديد من الأسباب الأخرى الأعمق لم تستطع إلغاءها خاصة و أن هذه التناقضات تزامنت أيضا مع تناقضات أخرى كبيرة على مستوى السياسات الاستعمارية ففي حين واصلت بريطانيا انفتاحها الليبرالي بالمستعمرات بما في ذلك العالم العربي الإسلامي فان فرنسا واصلت تحجّرها مما جعل بريطانيا العظمى تصبح نموذجا يحتذى في العالم الإسلامي فتفاعلت كلّ هذه العوامل و بدرجات متفاوتة

---

[1] - يمكن الرجوع إلى: Girault(Arthur):**Principes de la colonisation** ; Librairie de Recueil, Sirey, Paris 1936 ; pp503-504

[2] - يمكن الرجوع إلى: Kenbib(Mohamed): **Impact Américaine sur le nationalisme Marocaine (1930-1947)** ; In :Hispéris Tamuda : Volume XVIII ; Fascule unique ; 1978 ; pp173-177 ; Université de Mohamed V, Faculté des lettres et sciences Humaines

[3] - نفس المصدر السابق ،ص 193

[4] - أن هذه المفاوضات تمّت في مونترو سنة 1937 و أقرت إلغاءها مما فتح الباب لإلغاء الامتيازات الانجليزية بالمغرب كما نصّت على ذلك معاهدة 1904

لتساهم في تزايد التأثير الانجليزي على حركات التحرّر الوطني بتونس و المغرب الأقصى في فترة الثلاثينات و بطرق مختلفة

II. الوطنيون بتونس و بريطانيا العظمى أثناء فترة الثلاثينات

1- *مواقف القنصل العام الانجليزي و وزارة الخارجيّة من التعسف الفرنسي ...*

تميزت فترة الثلاثينات من القرن العشرين بتونس من جهة بتجذر الحركة الوطنية التونسية على مستوى البرامج و طرق النضال و من جهة ثانية بتحجّر فرنسا و تكثيفها للقمع بين 1934 و 1936 مع المقيم العام مارسال بيروطن[1] الذي كان يطبّق سياسة اليمين الفرنسي أو مع أرمون قيون الذي وقع تعينه بتونس يوم 31 مارس 1936[2] و طبّق سياسة الجبهة الشعبية لكن انفتاحه على الوطنيين كان محدودا و لعل إحداث 9 أفريل 1938 و ما رافقها من قمع و تنكيل بالتونسيين اكبر شاهد على فشل اليسار بتونس و في بقيّة المستعمرات الفرنسيّة أيضا، و كانت حجج الإقامة العامة دائما متشابهة و هي"المسّ بأمن المملكة" و تهديد استقرار فرنسا من خلال التآمر مع الخارج[3] و لكن الواقع كان مغايرا لذلك و هذا ما أكدت عليه شهادة الوطنيين التونسيين و كذلك مطالبهم المعتدلة ، لكن أيضا وثائق الخارجيّة البريطانيّة و من بينها مراسلات القنصل البريطاني بتونس أثناء هذه الفترة و العديد من مذكرات تابعة للخارجية البريطانية. فماهي خصوصية هذه المواقف؟

إن ما يلفت الانتباه من خلال وثائق الأرشيف البريطاني هو كثافتها سواء بالنسبة لتونس أو منطقة شمال إفريقيا حيث كانت الخارجية و كذلك سفير بريطانيا بباريس يتحصّلان على تقارير تكاد تكون يوميّة عن تطوّر سير الأحداث بتونس و المغرب و الجزائر فماذا يعني ذلك؟

أظن أن هذا الحرص البريطاني على متابعة سير الأحداث بمنطقة شمال إفريقيا مرتبط بالعوامل التالية:

- كانت لبريطانيا العظمى قناعة أن استقرارها مرتبط بأمن المتوسط و خصوصا الطريق الرابطة بين الميتروبول و الهند و هذا يعني بالنسبة لها إن أي اضطرابات بالمستعمرات الفرنسية بشمال إفريقيا سيؤدي حتما إلى التأثير سلبا على امن إمبراطوريتها و تجارتها.

[1] - **مرسال بيروطن**: تمَ تعيينه يوم 1933/8/9 و تواصل نشاطه إلى 31 مارس 1936 حيث كانت فترة إشرافه على تسيير البلاد أكثر الفترات تعسّفا ـي

[2] - **أرمون قيون**: عيّن مقيما عاما بتونس يوم 27 مارس 1936 خلفا للمقيم العام مارسال بيروطن الذي أرسل إلى المغرب الأقصى لكنه لم يصل إلى تونس و بالتالي لم يتسلم مهامه بصفة فعليّة إلى يوم 14 أفريل 1936 و تواصل نشاطه إلى سنة 1938

[3] - يمكن الرجوع إلى: Fo 371/21603 : Mai 20 1938 : Confidentiel

- أما العامل الثاني الذي يفسّر هذه المتابعة الدقيقة للخارجية البريطانية لسير الأوضاع بشمال إفريقيا فهو مرتبط بتواصل محافظة بريطانيا العظمى على العديد من المصالح التجارية مثل الفسفاط حيث كانت أثناء هذه الفترة كما رأينا ذلك سابقا تعتبر من أهم الموردين ثمّ لا ننسى احتكارها لتجارة الحلفاء بتونس و المغرب و الجزائر[1]. إذن يمكننا القول أن مصالحها الاقتصادية تستوجب منها الاهتمام بما يجري لكن حسب ما يبدو فان هناك عوامل أخرى تفسّر هذا الاهتمام و من بينها نذكر أيضا:

- وجود جالية أنجلو مالطية بتونس و العديد من الغرف التجارية و لذلك تكاثفت الدعاية الايطالية و الألمانية المناهضة لفرنسا و القوى الديمقراطيّة بصفة عامة.

إذن في ظل هذه العوامل المتداخلة كان الاهتمام الكثيف للخارجيّة البريطانية بما كان يجري بتونس. فكيف تبلور موقفها؟

إن تقارير القنصل العام بتونس أعلن اغلبها بكل وضوح عن إفلاس السياسة الفرنسية بتونس و حمّلتها مسؤولية اضطراب الأوضاع و بالتالي توفير الظروف الملائمة للخطر الايطالي والألماني حيث بينت أنها لم تقم بإصلاحات جديّة تتماشى مع مطالب الوطنيين و لقد أكدت أيضا أن سياسة الإدماج و إفراغ معاهدة باردو من محتواها مسؤولة عما يجري بتونس، فمثلا في رسالة من القنصل العام الانجليزي بتونس بتاريخ 29 مارس 1935 موجّهة إلى الخارجيّة البريطانيّة و كذلك إلى سفير بريطانيا العظمى بفرنسا و أيضا قنصلها العام بالجزائر نقتطف ما يلي:"إن المقيم العام الجديد بتونس (مارسال بيروطن) حاول في البداية عدم التصعيد كما بيّنت لكم ذلك في رسالتي بتاريخ 3 أفريل 1934، حاول أن يجد من يتحاور معهم من العناصر الدستوريّة لكنّه حاليا وصل إلى قناعة أن الحلّ الوحيد المجدي مع الدستوريين هو العنف و القوّة معتبرا إياهم مرتبطين بالخارج... و على هذا الأساس قام بنفي قادة الدستوريين الجدد إلى الجنوب التونسي[2] و اصدر أوامر تعسّفيّة موغلة في القسوة لكن ذلك لم يمنع أنصارهم من مواصلة النشاط و المطالبة بإطلاق سراحهم...أنا مقتنع حاليا انه لم يقع إلى حدّ الآن أي إصلاح حقيقي قادر على تهدئة الأوضاع، فحتّى إعلانه بتكوين لجنة للإصلاح بتونس لم تقم بأي شيء يذكر و كانت بمثابة المولود الميّت"[3]

---

[1] - يمكن الرجوع إلى: Fo 371/21603 : Mai 20 1938 : Confidentiel

[2] - اثر مؤتمر قصر هلال في 3 مارس 1934 قام الدستوريون الجدد بنشاط كثيف...اجتماعات بالساحل ببنزرت بالوسط و دفع إلى العديد من الإضرابات و نادى بضرورة مقاطعة البضاعة الفرنسية فدفع ذلك المقيم العام الجديد مارسال بيروطن إلى إيقاف قادة الحزب و نفيهم للجنوب و هم الحبيب بورقيبة محمود الماطري البحري قيقة الطاهر صفر

[3] - يمكن الرجوع إلى: FO 371/21603 ; **op.cit**

و هكذا فان القنصل العام الانجليزي بتونس ، اعتبر أنّ انغلاق فرنسا و عدم قيامها بإصلاحات حقيقيّة ساهم في تجذّر الحركة الدستورية بينما فسّرت فرنسا حقيقة ذلك بارتباطها بالخارج، ففي رسالة له موجّهة للخارجيّة البريطانيّة بتاريخ 29 مارس 1935 نقتطف ما يلي "...اعتمادا على مصادر فرنسية مستقلة، تأكّد أن سلطات الحماية الفرنسيّة تعتبر أن تحرّكات الدستوريين مرتبطة بمؤامرة خارجيّة و لقد بينت هذه المصادر أن الدستوريين تأتيهم الأموال من ألمانيا على غرار ما يقع بالجزائر و المغرب و أن هدفها هو تهيئة الأوضاع لانتفاضة شاملة بمنطقة شمال إفريقيا، و لقد أكدت أيضا هذه التقارير أن برامج الحركة الدستورية و طموحاتها مرتبطة بما يجري في مصر وأن مبعوثا من تونس وقع إرساله إلى القاهرة و لقد بينت أيضا أن هناك حلقة ربط مع الشرق تتمثّل في التجّار الذين يأتون بالمعلومات و المعونات..."[1]. لكن هل هذه الاتهامات صحيحة؟ و هل ساندها قنصل بريطانيا العظمى و الخارجيّة البريطانيّة؟

في البداية لا بدّ من الإشارة إلى أن الحماية الفرنسيّة أثناء اغلب الاضطرابات التي وقعت بتونس كانت دائما تفسّرها بالمؤامرة الخارجيّة، أحيانا انجليزية أو ايطالية أو ألمانية و أحيانا أخرى شرقية و خصوصا مرتبطة بما يجري في مصر، و لئن كان للعامل الخارجي تأثير على ما يجري بتونس فانه لم يصل إلى حدّ المؤامرة و هذا ما أكدت عليه الخارجية البريطانيّة سواء من خلال رسائل قناصلها أو العديد من وثائق الخارجيّة ، فمن خلال نفس الرسالة للقنصل العام الانجليزي بتونس نقتطف ما يلي"...إن سياسة مارسال بيروطن حسب اعتقادي هي المسؤولة عن الاضطرابات التي تجري حاليا بتونس" و هو يعني بذلك اضطرابات و اجتماعات 26 و 27 مارس 1935[2]، و هذا ما أكدت عليه أيضا مذكّرة للخارجيّة البريطانية بتاريخ 20 ماي 1938 حول كامل منطقة شمال إفريقيا و مما ورد فيها نقتطف ما يلي:"...إن تفسير الأحداث الجارية حاليا بتونس والمغرب بالدعاية الفاشيّة و الألمانية، لا يحلّ المشاكل بل يعقدها، إن هناك أسبابا أخرى حقيقية تتمثّل في تدهور أوضاع السكّان و انتشار المجاعة و الأوبئة و تحويل تونس من نظام الحماية إلى نظام إلحاق، إن السيّد فيانو[3] مازال يتهرّب من الإصلاح الحقيقي و يدعو إلى ضرورة عدم المسّ بهيبة فرنسا و ضرورة توحّد الجميع أمام الخطر الفاشي إن العديد من المعطيات تؤكّد أن تدهور أوضاع منطقة شمال إفريقيا مرتبط بما حدث في السنوات الأخيرة من تدعيم الاستغلال الفرنسي

---

1 - يمكن الرجوع إلى: FO 371/21603 ;British Consulate Général ; Tunis, 29th March 1935, n°35 ; Confidentiel

2 - نفس المصدر السابق

3 - بيار فيانو: هو كاتب الدولة للشؤون الخارجيّة الفرنسية عيّن بهذا المنصب بعد وصول الجبهة الشعبية إلى السلطة في ماي 1936 و لقد دعا إلى استقلال تدريجي لدول المشرق(سوريا و لبنان) و انجاز إصلاحات تحرّريّة في تونس دون أن يخوض بوضوح في مصير الحماية بالمغرب

لتونس سواء من خلال تكثيف هيمنتها على التجارة أو من خلال استفادة كبار المعمّرين من الحماية دون سواهم..."[1]

و هكذا فان مواقف بريطانيا العظمى تجاه طريقة إدارة المستعمرات من قبل حليفتها فرنسا تميّزت بنقد شديد لهذه الطريقة التقليدية التي لم تعد تتماشى مع واقع الثلاثينات و لقد اعتبرت أيضا أن سياسة فرنسا هي المسؤولة عن كلّ ما يجري من اضطرابات بشمال إفريقيا وأن إبعاد السكان من الوظائف و تحويل نظام الحماية إلى إدارة مباشرة و إلحاق و تردّي أوضاع السكّان الاقتصاديّة و الاجتماعيّة كلّها ساهمت في توفير قاعدة شعبية للوطنيين بالمدن للمطالبة بالإصلاح بل لقد أكدت أيضا مواقف القنصل الانجليزي بوجود تأثيرات خارجيّة و بالخصوص ما حدث بمصر بدرجة أولى و العراق بدرجة ثانية مؤكّدة أن اتصالات العديد من الوطنيين بالقاهرة بيّنت لهم أن هناك تغيرا حقيقيا و الدليل على ذلك الاستقرار الذي تعيشه قبل اندلاع الحرب العالمية. أما بالنسبة للتأثيرات الايطالية و الألمانية حسب القنصل العام لانكلترا بتونس فهي مبالغ فيه لتبرير القمع ولعدم القيام بإصلاحات حقيقية تستجيب لطموحات الوطنيين.

و تأسيسا على ما سبق ذكره يمكن القول أنّ مواقف انكلترا و بالخصوص قنصلها العام كانت مؤيّدة لبرامج الدستوريين و خصوصا الجدد، ذلك أن مراسلات القنصل العام الانجليزي كانت اغلبها تؤكّد على أنشطتهم ، أما بالنسبة للدستوريين القدامى فان الإشارات إليهم نادرة جدّا وهذا طبيعي بحكم أنشطتهم المحدودة بين 1933 و 1938[2] مع العلم أن الوطنيين و من بينهم الدستوريين القدامى كانوا على علم بالمواقف الانجليزية التي عبّرت عنها الصحافة الانجليزية وكذلك وزارة الخارجية التي انتقدت بشدّة أحداث مكناس بالمغرب الأقصى و كذلك إحداث 9 افريل بتونس[3] و اعتبرت أن سياسة فرنسا هي المسؤولة عن هذه الأوضاع التي حذّرت فرنسا سابقا من عواقبها[4]. إذن في ظلّ هذه الأوضاع ستتبلور مواقف الدستوريين القدامى و الجدد من انكلترا . فماهي خصائص هذه المواقف؟

2- الدستوريون القدامى و بريطانيا العظمى

---

1 - يمكن الرجوع إلى: FO 371/21 603 ; May 20 1938 : Confidentiel : The interaction of economic discontents and political mouvements in French north Africa(French zone of Morocco, Algeria and Tunisia)

2 - يمكن الرجوع إلى: Kraiem(Mustapha): **Mouvement National et Front Populaire** ; Tome 2 ; **op.cit**, pp274-275

3 - يمكن الرجوع إلى: FO 371/2103 ; 20 Mai, 1938 ; **op.cit**

4 - نفس المصدر السابق

أ- خلفيات مطالبة عبد العزيز الثعالبي بحماية انكليزية في فترة الثلاثينات:

إن هذا الموقف أعلنه الشيخ عبد العزيز الثعالبي في لقائه مع القنصل العام الأمريكي بتونس هوكر دوليتل يوم 3 أكتوبر 1941 و الذي تمّ بتونس العاصمة في بيت الثعالبي و مما ورد في الوثيقة التي أرسلها القنصل العام الأمريكي بتونس إلى وزارة الخارجيّة الأمريكية نقتطف ما يلي:"...و أضاف إلى ذلك إن قوّات ديغول قد إتّصلت بالعرب لكنّهم رفضوا هذا الاتصال لأنه يعني استبدال فريق فرنسي بفريق آخر، و هم في الواقع يفضّلون أولا حماية أمريكية و ثانيا حماية بريطانيّة و إن لم يكن لهم مفرّ من استمرار الحكم الفرنسي فهم يقبلونه بشرط أن يتغيّر جذريّا من حيث هدفه و أسلوبه.."[1]. إنّ الانطلاق من هذه الوثيقة ليس الهدف من ورائه دراسة مواقف عبد العزيز الثعالبي أثناء الحرب بل التأكيد على أنّ تناقضات السياسات الاستعماريّة بين القوى الامبريالية وصلت إلى درجة عالية جعلت احد الزعماء الوطنيين يصل إلى حدّ المطالبة بحماية انكليزية مكان الحماية الفرنسيّة إن لم يكن ممكنا وضع تونس تحت الحماية الأمريكية. فماذا يعني هذا الموقف؟ هل الحلّ يكمن في استبدال الاستعمار الفرنسي بآخر بريطاني أو أمريكي؟

في الواقع إن الشرح العاطفي أو المتشنّج لهذا الموقف ربّما يجعل الباحث يصل إلى استنتاجات غير موضوعيّة حول وطنيّة الشيخ عبد العزيز الثعالبي و تطوّر مواقفه، لكن لمعرفة خلفيات هذا التصريح لا بدّ من الإشارة إلى أنّ مواقفه من الاستعمار البريطاني شهدت تطوّرات سريعة مرتبطة بتحولات السياسة الامبرياليّة تجاه العالم العربي و الإسلامي، ففي بداية العشرينات من القرن العشرين كانت مواقفه مناهضة لبريطانيا العظمى و سياستها بالمنطقة العربية و هذا ما أعلنه في جريدة سبيل الرشاد[2] سنة 1895 و من أهم ما ذكره نقتطف ما يلي"...حسبت الأمة الانجليزية أنّ العالم بأسره في قبضة دسائسها و احبولاتها، و هزّتها نخوة عجبها على احتقار مصالح غيرها من الدول و الممالك و غرّها نجاح بعض مخادعاتها فسلكت تلك الطرق والمسالك... قامت على العالم الإسلامي انتصارا للصليب فاتت بجميع ما في عداوتها من التعصّب الغربي و بثت دسائس مكرها تحت عنوان المدنيّة و سفكت دماء الأبرياء تحت محبّة الإنسانية..."[3].بينما اعتبر فرنسا في نفس الفترة "حليفة الإنصاف"[1]فمن خلال الموقف الذي أعلنه

---

[1] - وزارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، القنصلية الأمريكية – تونس- البلاد التونسية 8 أكتوبر 1941، سرّي جدّا وثيقة عـ96ـدد: 851 S.OO/189 PS/PLS وردت هذه المراسلة بكتاب : احمد خالد الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي و إشكالية فكره السياسي، وزارة الثقافة 2001، ص287-288-289-290-291

[2] - سبيل الرشاد: جريدة أسبوعية ظهر عددها الأول في 1895/12/16 و كان مؤسسها الشيخ عبد العزيز الثعالبي الذي دافع فيها بالخصوص عن ضرورة الإصلاح الديني و لقد اعتبر أيضا الجامعة الإسلامية هي الحل الأمثل لإصلاح أوضاع المسلمين لكن هذه الجريدة توقفت بصفة نهائية في نوفمبر 1896 بعدما أصدرت إحد عشر عددا

[3] - سبيل الرشاد 29 ديسمبر 1895

سنة 1941و مواقفه سنة 1895 نلاحظ أن هناك تحوّلا سريعا ، فبعدما كان يعتبرها قوّة عنصريّة غاشمة أقامت إمبراطوريتها على سفك الدماء و الإرهاب و المكر و الخداع، فانه سنة 1941 أصبح يطالب بحماية انجليزية عوضا عن الحماية الفرنسية. إن هذا التحوّل يعكس التطورات التي شهدها فكر الثعالبي، فلا ننسى انه في هذه الفترة و خصوصا قبل 1917 كانت علاقاته وطيدة بالفرنسيين و كان ينشط بحريّة، بل ارتكب أيضا العديد من الأخطاء السياسيّة الفادحة و المتمثّلة في سفره إلى المغرب الأقصى سنة 1904[2] للدعاية للاستعمار الفرنسي و ذلك في وقت كان فيه التنافس على أشده حول المغرب الأقصى بين الدول الأوروبية و خصوصا ألمانيا و فرنسا[3] و كانت أيضا أثناء هذه الفترة تربطه علاقات وطيدة بالاشتراكيين الراديكاليين الفرنسيين بتونس. إذن في هذا السياق كانت علاقاته في بداية تجربته السياسية مع سلطات الحماية غير متوتّرة حيث كان يقوم بالدعاية لها على حساب انكلترا خاصة و أن هذه المرحلة عرفت توترا انكليزيا فرنسيا في العديد من المناطق بإفريقيا مثل مصر و المغرب و السودان و الذي وصل إلى درجة غير مسبوقة سنة 1898 بفاشودة حيث كاد الخلاف أن يؤدّي إلى حرب بينهما لكن فرنسا قبلت بالمطلب الانجليزي بالانسحاب وفشل مشروعها في تكوين مجال إمبراطوري يمتدّ بدون انقطاع من غرب إفريقيا إلى شرقها لأنه يتقاطع مع المصالح الإستراتيجية لبريطانيا العظمى لكن ما يهمنا من خلال التعرّض لهذه الأحداث هو فهم خلفيات موقف عبد العزيز الثعالبي التي، تفسّر أيضا أثناء هذه المرحلة باحتداد الخلاف بين بريطانيا العظمى و الدولة العثمانيّة، ثمّ لا ننسى أيضا أن الثعالبي على غرار بقيّة اغلب النخب الحضريّة لم يكن في هذه الفترة يحمل مشروعا "وطنيا" للتحرّر بل كانت تتجاذبه تأثيرات مختلفة فمن جهة الدعاية للجامعة الإسلامية و من جهة أخرى الدعاية لفرنسا و للفكر "العلماني" للاشتراكيين الراديكاليين الماسونيين، لكن منذ 1907 سنة انضمامه للشباب التونسي و اشتراكه في التحرير بالجريدة بدأت أفكاره الوطنيّة التي كانت هلاميّة في البداية، تتبلور أكثر خاصة بعد إحداث الجلاز[4] و الترامواي[1] بتونس و نفيه على إثرها إلى الخارج . فبداية من هذه المرحلة و خاصة

---

[1] - **نفس المصدر السابق**

[2] - كان عبد العزيز الثعالبي في بداية تجربته السياسية له علاقة متينة بالاشتراكيين الراديكاليين الفرنسيين، و في هذا السياق أرسلوه إلى المغرب الأقصى بدعم من الحكومة و لقد علقت جريدة"تونس الفرنسية" الناطق الرسمي باسم دعاة الاستعمار على ذلك كما يلي" انه دعي في تلك المهمة للقيام بتأسيس جريدة تشيع أفكارا تقدميّة حضاريّة" و لقد أوردت الجريدة الخبر بتاريخ 1904/7/17 و بالفعل فان الهدف هو إقناع النخب بالمغرب بكون الاستعمار الفرنسي ستكون رسالته تمدينية إنسانية حيث ذكر الثعالبي في هذا السياق"...إنّ احتلال فرنسا للمغرب يجعلها في أمن من كلّ احتلال و يضمن لها التقدّم..."
يمكن الرجوع إلى الوثيقة رقم أ/41 من ودائع الثعالبي، أشار إليها احمد بن ميلاد و محمّد مسعود إدريس في كتابهما " الشيخ عبد العزيز الثعالبي و الحركة الوطنيّة" ص 60

[3] - يمكن الرجوع إلى:Julien (Charles André): **Le Maroc face aux impérialismes ; op.cit**; pp60-61

[4] - اندلعت في 7 نوفمبر 1911 اثر قرار بلدية العاصمة بتونس تسجيل مقبرة الزلاّج لتمكين السكة الحديديّة من اجتيازها فاعتبر التونسيون ذلك تعديا على المقدّسات و واجهوا السلطة الفرنسية عن طريق مظاهرات تصدّى لها البوليس بقوّة وأدّت إلى عشرات القتلى في صفوف التونسيين

على اثر خروجه إلى مصر[2] و تعرّفه على ما يجري بالمشرق تجذرت مواقفه و أصبحت له دراية بالعلاقات الدوليّة و أصبح قادرا على المقارنة بين سياسات الدول، و لعلّ إصداره كتاب تونس الشهيدة[3] سنة 1920 الذي كان عبارة عن برنامج سياسي واضح المعالم و فيه أيضا فضح للتجربة الاستعمارية بتونس.

و بداية من هذه الفترة و هذا ما يهمنا، فان عبد العزيز الثعالبي على غرار غيره من الدستوريين تأثروا في فترة العشرينات كما رأينا ذلك في الفصل السابق ببريطانيا و خصوصا سياستها بمصر و إعلانها سنة 1922 من جانب واحد إلغاء الحماية حيث كان ذلك عاملا مهما في تجذير مواقف الدستوريين و مطالبتهم بمشروع إصلاحي شبيه إلى حدّ كبير بالتنازلات التي قدّمتها بريطانيا لمصر تحت ضغط الوطنيين ، لكن منذ 1923 أجبر عبد العزيز الثعالبي على السفر للخارج حيث عاش حوالي أربعة عشرة سنة في المنفى أغلبها بالمستعمرات البريطانية مثل مصر و العراق و الهند و فترة محدودة بفلسطين حيث كان ينشط بكلّ حريّة، و تمكّن أثناء هذه الرحلة الطويلة من ربط علاقات شخصيّة وطيدة مع الملك فيصل بالعراق الذي كان من ابرز "حلفاء" بريطانيا العظمى في منطقة الخليج العربي. إذن كلّ هذه المعطيات جعلت عبد العزيز الثعالبي يغيّر موقفه بصفة جذريّة من بريطانيا العظمى و أصبح يعتبر سياستها نموذجا يحتذى و هذا ما أعلنه في العديد من المقالات الصحفيّة بتونس بين 1938 و 1939 و مما ورد في جريدة الإرادة سنة 1938 نقتطف ما يلي"...و لهذا و أمثاله كنّا منذ أن وضعت الحرب العظمى أوزارها(الحرب العالميّة الأولى) نطالب حليفتها فرنسا أن تسرع برفع النير الاستعماري عن بلادنا و ترجع لنا حقوقنا الدستوريّة، لكي نضطلع و نحن بجانبها بممارسة قسطنا من المسؤوليّة السياسية...فكانوا يقابلون طلباتنا بحذر شديد أو باستخفاف و لو أنهم بادروا إلى إجابتنا في تلك الآونة لأمسكت اليوم ايطاليا عن طلب السيطرة على تونس...و هذا عين ما منحته بريطانيا العظمى للمستعمرات الألمانية في شرق إفريقيا[4] التي انتدبه عليها بعد الحرب...فلقد منحتها حق الاستقلال الذاتي (الدومينيون)...ولمّا

[1] - **أحداث الترامواي**: اندلعت اثر مقتل احد التونسيين بعدما داسه سائق ترامواي ايطالي في فيفري 1912 و ذلك في وقت مازال فيه التونسيون تحت وقع أحداث الزلاج و كذلك أحداث غزو ليبيا من قبل ايطاليا، فرأوا في ذلك مظهرا من مظاهر حقد الأوروبيين على المسلمين فقرّروا مقاطعة الترامواي في حين طلب العمّال التونسيون بالشركة منحهم نفس الأجور التي يتقاضاها زملاؤهم الايطاليون في صورة القيام بنفس العمل و جابهت فرنسا هذه الحركة بالقوّة ثمّ قامت بإلغاء الصحف و اتهام حركة الشباب التونسي بالوقوف وراء الأحداث مما جعلها تبعدهم إلى الخارج و خصوصا علي باش حانية، عبد العزيز الثعالبي و حسن القلاتي و محمد نعمان

[2] - كانت أول رحلة لعبد العزيز الثعالبي إلى مصر سنة 1912 و لم يبق طويلا لكن بين 1923 و 1937 كانت علاقته بمصر وطيدة إلى جانب العراق و الهند

[3] - هذا الكتاب صدرت نسخته الأصلية بالفرنسيّة بباريس في جويلية 1920 و لقد أعدّه الثعالبي بمعيّة المحامي التونسي احمد السقا الذي كان يتقن الفرنسيّة، و لقد كان عبارة عن محاكمة للاستعمار و تقديم مشروع سياسي إصلاحي

[4] - جريدة الإرادة 21 ديسمبر 1938

قامت ألمانيا تطالب بردّ المستعمرات أجابتها بأنها صارت بلادا مستقلة و ليس لها سلطة عليها...و طبيعي أن البلاد التي ذاقت ثمرة الحكم الذاتي لا يمكن أبدا أن تنقلب إلى مستعمرة تابعة لأيّ دولة...و ذلك دليل قاطع على مرونة السياسة الانجليزية في حسن إدارة الأمم التي يمتاز بها البريطانيون وحدهم عن بقيّة الدول الغربية التي تجعل المركزيّة أساسا لحكم الأمم..."[1]. فماذا يمكن أن نستنتج من هذه التصريحات؟

نلاحظ بالفعل أنّ مواقف عبد العزيز الثعالبي من بريطانيا العظمى سنة 1941 ليست فقط مرتبطة بتكهن صائب بأنها ستنتصر في الحرب بل نابعة عن تجربة و مقارنة بين مختلف أنواع الاستعمار ، و بالفعل فان عبد العزيز الثعالبي قارن في هذه المقالة بين الاستعمار الفرنسي ، النمساوي و الانجليزي و وصل إلى قناعة و هي أن أحسن دولة في تسيير مستعمراتها هي انكلترا، فما لاحظه بمصر و العراق و الهند كلّه شاهد على ذلك و بالفعل فان اغلب الدراسات التاريخية الحديثة للتاريخ المقارن أكّدت أن بريطانيا العظمى كانت الدولة الاستعمارية الوحيدة في العالم التي لم تسلك سياسة الإدماج بل اعتمدت على ما يسمّى بالإدارة غير المباشرة ، حيث اعتمدت على الأعيان و النخب المحليّة لتسيير شؤون المستعمرات، وكانت أيضا سياستها في ميدان التعليم و القضاء و في المجال الديني مثالا يحتذى به بالمقارنة مع فرنسا، و بالفعل هذه المقارنة التي قام بها الثعالبي جعلته يصل إلى الاستنتاج التالي الذي ورد في جريدة الإرادة"...أستطيع أن أقول ما معنى القطع بأنّه لا يوجد في الإمبراطورية الانجليزية استعمار بالمعنى الذي تتصوّرونه في شمال إفريقيا أي استعمار حقيقي يقوم على استملاك الأراضي و الوظائف و حب الاستئثار بالضرائب... بل نجد اغلب الوظائف يتقلدها الوطنيون و ليس منها للانكليز إلاّ المناصب الرفيعة جدّا، جدّا... و قد نثير عجب القرّاء حين نقول لهم أنّ القارة الهنديّة المأهولة بثلاثمائة و خمسين مليون نسمة ليس فيها من أصحاب المناصب في مقاعد الحكومة إلاّ ستمائة موظّف انكليزي ...أما بقية الوظائف الحكوميّة وحكومته و قضائه فهي خالصة للهنود..."[2] ، إذن من هذه المنطلقات فان الثعالبي اعتبر أن المقارنة بين الاستعمار الانجليزي و الفرنسي لا تجوز، و على هذا الأساس و في ظلّ سياسة الإدماج المتّبعة من قبل فرنسا سواء من خلال قوانين التجنيس الصادرة سنة 1924[3] التي أدت إلى أحداث 1933 أو من خلال التحالف بين الكنيسة الكاثوليكية و اليمين الفرنسي كما تجسّم ذلك أيضا من

---

1 - يمكن الرجوع إلى: Ismard (Hildebert) : **Géographie de la colonisation** ; Presses Universitaires de France ; Paris 1971, pp198-199

2 - **نفس المرجع السابق**

3 - أن أهم الأوامر التي اعتمدت عليها فرنسا في تجنيس التونسيين هي الصادرة سنة 1910 و 1921 و خصوصا 1923 لكنها لم تؤدي إلى مصادمات مع المستعمر الفرنسي إلا سنة 1933 أي اثر وفاة متجنّس تونسي فاستغلّ الوطنيون الشباب الفرصة لتنشيط الحركة الوطنيّة

خلال الاحتفال بالمؤتمر الافخاريستي بتونس سنة 1930 أو الاحتفال بخماسينية الحماية و أيضا من خلال إعلان الظهير البربري بالمغرب الأقصى سنة 1930 و أيضا من خلال تكثف البطالة وهيمنة الفرنسيين على اغلب الوظائف، فكل هذه الأوضاع جعلت عبد العزيز الثعالبي يصل إلى هذه القناعة و هي ما يمكن تسميته"..أهون الشرين" أي استعمار انكليزي و حكم ذاتي واسع أو على الأقل استقلال على الطريقة المصريّة سنة 1936 أفضل من البقاء تحت الهيمنة الفرنسية و سياستها الاندماجية و العنصرية تجاه الأهالي، فالرحلات التي قام بها عبد العزيز الثعالبي إلى مصر و الهند قادته إلى هذا الاستنتاج الذي لم يقتصر فقط على إعلان أفضليته السياسيّة بل تبيّن انه الأفضل أيضا على مستوى التعليم و القضاء بالمقارنة مع الاستعمار الفرنسي

إن الثعالبي وصل إلى قناعة أن البريطانيين كان لهم مشروعا تحديثيا بمستعمراتهم على مستوى التعليم حيث ذكر في هذا السياق ما يلي:"...و لكي نضع الحقائق في نصابها على ضوء الأمر الواقع ينبغي أن نقول أنّ الانجليز بنوا سياستهم بالمشرق على قوّاد الجامعات فإنّهم أحدثوا في عاصمة كل ولاية جامعة و هي تتألف من عدّة كليات للطب و الهندسة و الصناعات و الحقوق والآداب و الفلسفة و التاريخ و الآثار و ما إلى ذلك من مدارس الفنون لتجهيز البلاد بالموظفين الأخصائيين و العلماء العاملين...و فوق ذلك فان للمسلمين كليات إسلامية كما لغيرهم تعنى بالدراسات الدينية لتخريج علماء يقومون بخدمة الشعائر...و أدباء يحافظون على التراث القومي الثمين تتفق على البعض منها الحكومة و على البعض الآخر الأهالي.."[1] فهل ما ذكره الثعالبي صحيحا؟

بالفعل كان الاستعمار الانجليزي مقارنة مع الفرنسي أكثر مرونة في هذا المجال لكن ما لم يذكره الشيخ، أنّ ذلك لم يكن منذ البداية، بل نتيجة تحوّلات و تطوّرات تحت ضغط الوطنيين بالمستعمرات الانجليزية مثل الهند العراق و مصر فهذه الأخيرة مثلا في فترة العشرينات استجابة لمطالب الوطنيين على مستوى التعليم الذي كان في البداية محدودا و يقتصر على الجانب التقني لتأهيل العمّال، أما بقية المجالات فكانت محدودة جدّا و تقتصر على الأغنياء بالخصوص و ذلك على غرار التعليم الفرنسي بتونس، لكن في فترة العشرينات و بعد حصول مصر على دستور سنة 1923 و تكوين حكومة منتخبة، فان الوطنيين بمصر تمكّنوا من تمصير الإدارة و خصوصا أثناء حكومة سعد زغلول سنة 1924، أما على مستوى التعليم فان عدد الطلبة في المدارس ارتفع من

---

[1] - جريدة الإرادة 21 ديسمبر 1938

324 ألف قبل العشرينات بقليل إلى حوالي 900 ألف طالب سنة 1933[1] حيث وجدت أيضا إلى جانب جامعة الأزهر التي تمّ تحديثها نسبيا عدّة جامعات أخرى، بينما بتونس لم يقع إحداث سوى جامعة واحدة[2] إلى حدود 1951. إذن يمكن القول أنّ مسألة المقارنة التي قام بها عبد العزيز الثعالبي موضوعيّة لأنّ الانجليز و هذا بشهادة الفرنسيين أنفسهم كانوا نموذجا يحتذى على مستوى الإصلاح و طريقة التعامل في فترة الثلاثينات مع الوطنيين بمستعمراتها العربية و الإسلامية حيث استجابة إلى العديد من مطالبهم و بالتالي فإنّ الاستعمار البريطاني كان إلى حدّ ما يملك مشروعا يهدف إلى خلق نخب حديثة التكوين غير معادية للغرب من حيث نمط الحياة و من حيث الاستهلاك، منحها التسيير الذاتي في مرحلة أولى ثم الإشراف التام على شؤونها لكن مع ربطها بمعاهدات تحافظ من خلالها بريطانيا العظمى على مصالحها الإستراتيجية الكبرى بالمنطقة مثلما حصل بمصر سنة 1936 لكن التمايز على مستوى السياسات الاستعماريّة لم يقتصر على المجال السياسي و التعليم بل إن عبد العزيز الثعالبي أكد أيضا على نموذجيّة القضاء حيث قال في هذا السياق"...من حق الانجليز أن يمُنّوا على أقطار الشرق التي وجدوا فيها بأنهم دربّوهم على حكم أنفسهم بأنفسهم و لم يقتصروا في تدريبهم على اتخاذ الطريق الآليّة التي تجعلهم أداة ناقلة صمّاء بل اوجدوا فيهم ديمقراطية ذكيّة قائمة على قواعد المساواة و توزيع النّصفة بين الناس... فلقد وحّدوا القضاء و هو الأساس الذي تقوم عليه دعائم السيادة القوميّة و لم يؤثروا أنفسهم بإيجاد محاكم عنصريّة يلجأون إليها في تذويب أبناء القوم و اسندوا مناصبها للوطنيين يحكمون بضمائرهم يطبّقون قانونا واحدا على الجميع يتساوى فيه الأجانب و الوطنيون...و نسبة الانجليز الذين يشغلون مناصبهم في هذه المحاكم لا تذكر..."[3]

و هكذا يمكننا أن نستنتج أنّ عبد العزيز الثعالبي وصل إلى حدّ المطالبة بإبدال الحماية الفرنسية بحماية انكليزية نتيجة لمعرفته الواسعة و الميدانيّة بالإصلاحات التي أقدمت عليها بريطانيا العظمى في فترة العشرينات و الثلاثينات بالخصوص و ذلك بالاستجابة للعديد من مطالب النخب المحليّة و من بينها حزب الوفد بمصر بقيادة النحّاس باشا الذي امضي معاهدة 1936 و نفس الشيء بالهند سنة 1935 لكن لا ننسى أيضا إحباط النخب المحليّة بتونس و على رأسهم الشيخ عبد العزيز الثعالبي الذي أكدت له تجربته الطويلة في النضال ضدّ فرنسا أنّ سياسات اليمين و اليسار

---

1 - عبد العزيز (عمر): **دراسات في تاريخ العرب الحديث و المعاصر**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت، ص...

2 - يمكن الرجوع إلى: Martin (Jean François): **Histoire de la Tunisie contemporaine de Ferry à Bourguiba 1881-1956** ; Harmattan ; Histoire et prespectives Méditerranéennes ; Paris 1993 ; pp98-99

3 - جريدة الإرادة 19 جانفي 1939

بتونس و بالمغرب و كلّ المستعمرات الفرنسية لا تختلف و هذا ما أكّدته أحداث 1934 و 1935 بتونس و كذلك أحداث 9 أفريل 1938 و أيضا أحداث أكتوبر 1937 بالمغرب الأقصى، فكلّها بيّنت تصلّب الاستعمار الفرنسي و تحجّره و ذلك على عكس الاستعمار الانجليزي و لا يبدو كما ذكر بعض الكتّاب أنّ موقف الثعالبي من المسألة مجرّد تكتيك سياسي[1] لان طبيعة الانتماء الطبقي للشيخ عبد العزيز الثعالبي و برامجه تجعله غير مستعدّ للتصعيد و الاعتماد على الشارع كما فعل الدستوريون الجدد و كان أيضا أمام خيار ثالث و هو العمل السرّي و التمهيد للعمل المسلّح و هذا مستبعد، ففي ظلّ هذا الواقع و نظرا لإحباط عبد العزيز الثعالبي من سياسة فرنسا فانه كان مستعدّا إلى جانب حزبه أن يقدّم المساندة للحلفاء أثناء الحرب مقابل تعويض الحماية الفرنسية بحماية انكليزية أو أمريكية مع العلم أنّه ربّما كان متأثّرا على مستوى هذه المسألة بالشيخ محمّد عبده الذي أعلن اثر زيارته لتونس و الجزائر سنة 1907 لصديقه الانجليزي ويلفر دبلنت[2] ما يلي"..لقد قال لي التونسيون إنّ صحفكم في مصر تشكو من تعاسة حظّها في ظل الانجليز و لكننا لا نطلب من الله إلاّ أن يهبنا خمس سنوات من نظامكم على سبيل الراحة من جحيم النظام عندنا..."[3] . أما محمّد عبده فلقد قارن على اثر زيارته لتونس و الجزائر بين الاستعمار الفرنسي و الانجليزي بقوله"...إن مقارنة الاستعمار الفرنسي بالانجليزي هي أشبه بمقارنة الظلام بالنور.."[4]. أما المستشرق الانجليزي فلقد علّق على مواقف محمّد عبده بمواقف شبيهة إلى حدّ كبير بما ذكره الشيخ عبد العزيز الثعالبي حيث ذكر ما يلي"...إن الانجليز في مصر لم يحولوا البلاد إلى مستعمرة من الناحية العمليّة و أنّ الإدارة في مصر مدنيّة تقريبا تخضع لنقد الصحف و برلماناتها و ذلك على عكس ما يحدث بشمال إفريقيا..."[5] و لا ننسى أيضا حديث محمد عبده بطريقة ايجابية جدّا عن الاستعمار الانجليزي في مصر حيث أكّد على تنظيمه للإدارة و خلقه لقوانين و لمؤسسات حسب تقديره لو لا الاستعمار الانجليزي ربما تطلّب إرساؤها مائة سنة ؛ و بالتالي يمكننا القول أن عبد العزيز الثعالبي بالإضافة إلى تجربته الميدانيّة فانه متأثر بمواقف محمد عبده من الاستعمار الانجليزي مع العلم أيضا أن مواقفهما تتشابه كثيرا مع مواقف أغلب الأرستقراطيات العربية بالشرق ، كما أكّدت ذلك لجنة كينغ كران الأمريكية سنة 1919 اثر قيامها بعمليّة سبر آراء للأهالي و خصوصا النخب والأعيان حيث أعلنت الأغلبية طموحها في الاستقلال في ظلّ دولة عربيّة و إن لم يكن ذلك ممكنا

---

1 - خالد (احمد): **الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي، نفس المرجع السابق**، ص331

2 - **ويلفر دبلنت**: مستشرق انكليزي عاش بين 1840 و 1920 و كان من ابرز أصدقاء محمد عبده و أيضا من أنصار حركات التحرر بمصر و الهند...

3 - شاش(علي): سلسلة الأعمال المجهولة، **نفس المرجع السابق** ص 122

4 - **نفس المرجع السابق** ص 123

5 - **نفس المرجع السابق**

فوصاية أمريكية أو انكليزية ، لكن الوصاية الفرنسية رفضتها الأغلبية بصفة قاطعة باستثناء كاثوليك لبنان[1]

و هكذا يمكننا القول أن مواقف الشيخ عبد العزيز الثعالبي من بريطانيا العظمى لا يمكن فهمها إلا في إطارها العام أي من جهة انغلاق فرنسي و قمع و إرهاب جعلت الآفاق تغلق أمام الوطنيين و من جهة ثانية انفتاح فرنسي و استجابة لمطالب عديدة من مطالب النخب بالعالم العربي الإسلامي مما جعل هذه السياسة تكون محلّ ترحيب و موافقة و مساعدة حتّى من طرف العديد من الاشتراكيين الفرنسيين الذين اعتبروها نموذجا يحتذى به[2] و من واجب فرنسا إتباعه و لكن التأثير الانجليزي لم يقتصر فقط على مواقف الدستوريين على مستوى التصريحات بل شمل أيضا البرامج ، فكيف جسّمت اللجنة التنفيذية (الحزب الدستوري القديم منذ 3 مارس 1934) ذلك ؟

ب- الحزب الدستوري التونسي يطالب بإصلاحات على الطريقة الانجليزية

إن مسألة تأثّر الدستوريين "القدامى" بالإصلاحات التي قامت بها بريطانيا العظمى بمستعمراتها في مصر، الهند و العراق مسألة مؤكّدة في فترة العشرينات و تناول هذه المسألة بصفة مستقلة بعد دراستنا لمواقف عبد العزيز الثعالبي لا يعتبر في قطيعة مع ما درسناه سابقا و لكنه مرتبط بغياب عبد العزيز الثعالبي لمدّة أربع عشرة سنة أي بين 1923 و 1937 مع العلم انه في هذه الفترة أصبح تأثير الثعالبي على الحزب محدودا[3] و لن يستعيد نفوذه إلا بعد عودته[4] و على هذا الأساس سنحاول أن نتناول هذه المسألة على حدة بعدما تعرّضنا لمواقف الشيخ عبد العزيز الثعالبي بين 1938 و 1939 و التي لاحظنا فيها تمجيده لبريطانيا و سياستها بالمستعمرات مقارنة مع فرنسا و بقية الدول ...فكيف برز التأثير البريطاني على هذا الحزب؟

في الواقع إن هذا التأثير يعتبر تواصلا لما حدث في العشرينات بتونس لكن خصوصيّة هذا التأثير برز بالخصوص على مستوى البرامج و تغيّر المواقف...فعلى المستوى الأوّل و من خلال شرحنا لمطالب الحزب المعلنة أثناء مؤتمر نهج الجبل المعلنة في 12 ماي 1933، نلاحظ أنها تكاد تكون نسخة مطابقة للأصل للإصلاحات التي أعلنتها بريطانيا العظمى في مصر سنة 1922[5]... فالمطلب الأول المعلن هو إرساء برلمان و صياغة دستور يحافظ على الشخصيّة التونسية...أما أهم المطالب الأخرى فهي توحيد العدالة التونسية على كلّ الموجودين بالتراب التونسي و إقرار إجبارية

---

[1] - يمكن الرجوع إلى: Georges Corm : L'Europe et l'Orient ; **op.cit** p136

[2] - يمكن الرجوع إلى: Megali Morsi : Une pensée anti coloniale ; **op.cit**; pp99-100

[3] - بن ميلاد(أحمد):مسعود إدريس (محمد): **الشيخ عبد العزيز الثعالبي و الحركة النقابية 1892-1940: مرجع ذكر سابقا** ، الجزء الأول ، ص261

[4] - **نفس المرجع السابق** ، ص408

[5] - عمر(عبد العزيز): دراسات في تاريخ العرب الحديث، **مرجع ذكر سابقا**، ص455

التعليم، فمقارنة هذه المطالب بالإصلاحات التي تمّت بمصر سنة 1922 و التي تمّ على إثرها التفاوض على صياغة دستور لمصر و تكوين حكومة منتخبة و هذا ما تمّ فعلا سنة 1923 حيث تمّ إعلان دستور و تمّ أيضا انتخاب حكومة بقيادة سعد زغلول سنة 1924 زعيم المعارضة المصريّة[1] و هي التي أعلنت القيام بإصلاحات في التعليم و القضاء...فهل كان هذا التشابه صدفة؟

في الواقع لم يكن ذلك مجرّد صدفة بل كان نتيجة تأثر الدستوريين بما كان يحدث بالإمبراطورية الانجليزية فقد رأينا في الفصل السابق كيف إن هذا العامل كان مهما في تجذير مواقفهم بين 1922 و 1923 و مطالبهم صراحة بإصلاحات على الطريقة الانجليزية أي تحويلها إلى "دومينيون" حتّى أن الثعالبي كان يلقب بسعد زغلول مصر[2] و أظنّ أن هذا التأثير تواصل في فترة الثلاثينات، فصحيح أن البرنامج يعتبر تواصلا لروح الإصلاحات التي تطالب بها النخبة التونسية منذ إعلان دستور 1861 و كذلك في العشرينات لكن صياغتها وفق برنامج واضح المعالم كما حدث سنة 1933 أظنّ انه تأثر إلى حدّ كبير بما حدث بالمستعمرات البريطانيّة و مما يؤكّد هذه العلاقة الجدليّة بين ما يقع في الخارج و الداخل انه في الوقت الذي توصّل في حزب الوفد بمصر بقيادة نحّاس باشا[3] إلى عقد اتفاقيّة 1936 فان الدستوريين القدامى جذّروا مطالبهم من جديد و رفعوا شعار الاستقلال بكلّ وضوح ...فهل كان ذلك صدفة مرّة أخرى؟ أم انه للعوامل الخارجيّة تأثير واضح على ذلك؟

إن هذا الموقف المتأثر بما حدث في مصر أعلن عنه احد مناضلي الحزب الدستوري القديم في المؤتمر الذي عُقد في 3 أكتوبر 1936 و مما ورد في هذا الموقف نقتطف ما يلي"...إن تحرّر تونس(و نحن نعيد ذلك للأذهان مرّة أخرى) لا يعني حتما القطع مع الوصيّ فمصر والعراق محميتان في السابق و لكنهما لم تقطعا مع انكلترا...لا يجب أن نتعامى و لا أن ننخدع فإذا كان التحرّر لدينا هو هدفنا نهائيا و شرعيّا فنحن نعلم انه لن يتحقق في مستقبل قريب جدّا...سنطالب به

---

[1] -نفس المرجع السابق ، ص456

[2] - المحجوبي(علي): **نفس المرجع السابق**،ص 211

[3] -**نحّاس باشا مصطفى**: شخصيّة سياسيّة مصريّة عاش بين 1876 و 1965 كان من ابرز العناصر المؤسّسة لحزب الوفد سنة 1919 إلى جانب سعد زغلول حيث أصبح رئيسا للحزب منذ 1928 أي بعد وفاة سعد زغلول و أصبح وزيرا أول للحكومة بين 1928- 1930 و 1936-1937 و هو الذي قاد المفاوضات مع انكلترا سنة 1936 أدت إلى اتفاقيّة 26 أوت 1936 التي أعلن بمقتضاها استقلال مصر و دخولها عصبة الأمم مع محافظة بريطانيا العظمى على العديد من المصالح لكنّ نحّاس باشا الذي كان من أنصار نظام ملكي دستوري دخل في خلافات حادّة مع الملك فاستقال سنة 1937 لكن انكلترا فرضت على الملك فؤاد عودته في فيفري 1942 لكن بعد سنتين تمّت إزاحته من الوزارة من طرف الملك و أصبح في المعارضة و لم يعد للسلطة إلا سنة 1951 حيث طالب بإلغاء معاهدة 1936و تحرير قنال السويس لكن أحداث جانفي الدامية سنة 1952 أزاحته عن السلطة

أيضا لغاية عمليّة أي إعادة قطار الحماية الذي يعمل البعض على إخراجه عن السكّة..."[1] فماذا يمكن أن نستنتج من هذا التصريح؟

نلاحظ أن مطالب الدستوريين القدامى...تتمثّل في الحصول على حكم ذاتي واسع النطاق على غرار ما تمّ في مصر سنة 1922 أي بلغة أخرى تحويل تونس إلى دومينيون على الطريقة الانجليزية مع العلم انه في فترة العشرينات و الثلاثينات كانت هذه الكلمة مستعملة كثيرا في خطابات و مقالات الدستوريين القدامى الذين أكّدوا أن الاستقلال لا يعنى القطع مع فرنسا بل يقع ربطها بتونس عن طريق معاهدات ذات بعد دفاعي و أخرى اقتصاديّة و هذا هو المقصود بالقول"...فمصر و العراق محميتان لكنهما بعد استقلالهما لم يقطعا مع أنجلترا..." و هذا هو الفرق بين بريطانيا العظمى و فرنسا فما فعلته الأولى بمصر سنة 1936 و العراق سنة 1932 هو الاعتراف باستقلالهما لكن مع ربطهما بمعاهدات دفاع مشترك و المحافظة على بعض القواعد العسكريّة و المصالح الاقتصاديّة [2]

و هكذا نستنتج أنّ التناقضات الامبرياليّة الانجلو فرنسيّة على مستوى كيفيّة إدارة المستعمرات كانت تختلف كليا بين كلّ من بريطانيا العظمى و فرنسا و كان لذلك دور لا يستهان به في بلورة مشاريع مطالب كلّ فترة و رفع شعار الاستقلال من قبل الدستوريين القدامى سنة 1936 بعدما لم يكن مطروحا في برنامج1933 و ذلك حسب اعتقادي لعدّة اسباب من بينها استقلال مصر سنة 1936 و دخولها عصبة الأمم لكن هذا لا ينفي وجود أسباب أخرى مثل المزايدة على الدستوريين الجدد[3] و كذلك تأثير الاتفاق الفرنسي السوري سنة 1936 الذي كان مشابها إلى حدّ بعيد للاتفاق المصري الانجليزي، و هذا يعني مرّة أخرى أنّ العامل الخارجي و خصوصا تناقضات السياسات الاستعماريّة لكلّ من بريطانيا العظمى و فرنسا ساهمت بدور فاعل و لا يستهان به في التأثير على مطالب الدستوريين القدامى حيث أصبحت مسألة الاستقلال ليست مستحيلة و بالإمكان الحصول عليه عن طريق المفاوضات، فلقد أصبح أمامهم نموذجا واضحا قابل للتطبيق و بإمكان النخب و القوى الوطنيّة الاستفادة منه و كذلك القوى الاستعماريّة مع العلم أن هذا النموذج أصبح يجد رواجا حتّى لدى العديد من الفرنسيين مثل جون لونقي احد النوّاب الاشتراكيين الذي أعلن في هذه الفترة في خطاب مشهور بالبرلمان و مما ورد فيه نقتطف ما

---

1 - الميثاق التونسي في 1936/10/3

2 - **اتفاقيّة 26 أوت 1936** من أهم ما أعلنت عليه نذكر ما يلي:المادة الأولى: انتهاء احتلال مصر عسكريّا بواسطة القوات البريطانيّة
- المادة الثانية: انضمام مصر إلى عصبة الامم بتاييد الحكومة البريطانيّة
- بالإضافة إلى ذلك نصّت أيضا على ثمانية بنود أخرى. يمكن الرجوع إلى: عبد العزيز عمر: نفس المرجع السابق، ص 510-511

3 - الذوادي (زهير): **تحوّلات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين 1929-1939**، الأطلسية للنشر، أريانة تونس 2003 ، ص57

يلي"...أمر انحياز العالم الإسلامي لجانبنا موكول إلينا..". "...يكفي إتباع المثل الذي تعطيه لنا انجلترا ...فماذا ننتظر نحن لإتباع مثل هذه السياسة الجامعة في آن واحد بين الكرم و المهارة "[1] ولقد كان هذا الموقف للونقي يجد مساندة من طرف أقليّة من الاشتراكيين مثل شارل أندري جوليان[2] مع العلم أيضا أن هذه العناصر كانت تربطها علاقات وطيدة بالدستوريين القدامى و الجدد و أيضا بالوطنيين بالمغرب الأقصى مثل علالة الفاسي و احمد بلا فريح ،إذن نلاحظ أهمية هذا العامل الخارجي في تفسير هذا التجذّر على مستوى مواقف الدستوريين و لقد أكدت العديد من وثائق الأرشيف الفرنسي هذه المسألة فمثلا في رسالة من المقيم العام بتونس أرمون قيّون[3] إلى وزير الشؤون الخارجيّة الفرنسي بتاريخ 10 أكتوبر 1936 نقتطف منها ما يلي"...إن سياسة بريطانيا العظمى بمستعمراتها سواء بالعراق أو بمصر تقف وراء المشاكل التي نعيشها اليوم بشمال إفريقيا...إن الدستوريين القدامى تابعوا بعناية فائقة المفاوضات التي تمّت بين حزب الوفد وبريطانيا العظمى و أعلنوا بمجالسهم الخاصّة و بالصحف بأنّ مصر و تونس سيطر عليهما الاستعمار في نفس الفترة تقريبا لكن مصيرهما مختلف حاليا...و هذا ناتج عن تفهّم الانقليز و حسن إدارتهم لمستعمراتهم مما جعلهم حاليا يكونون في مأمن من انتفاضات ضدهم في صورة اندلاع حرب عالميّة حاليا ...لقد تسرّبه إخبار عديدة تفيد بان القنصل العام الانجليزي يساندهم في مطالبهم..."[4] إذن يمكننا القول أن لبريطانيا العظمى تأثيرات غير مباشرة على مطالب الدستوريين في فترة الثلاثينات سواء من خلال طريقة تسيرها لمصر و بقية مستعمراتها حيث كانت تعتمد نظام إدارة غير مباشرة و تركت للنخب و الأعيان مكانة هامة و تميّز نظامهم الاستعماري أيضا بهامش اكبر لحريّة الصحافة و سمحت تحت ضغط الوطنيين بإعلان دستور بمصر سنة 1922 و انتخاب حكومة مسئولة أمام البرلمان ثمّ اعترفت باستقلال مصر في بداية 1936 و في كلتا الحالتين كانت مصر بفضل هذا التفتح الانجليزي و ربما للضغط على فرنسا مقرا للعديد من الناشطين ضدّ فرنسا سواء في فترة العشرينات أو الثلاثينات مع العلم أيضا أن الوطنيين بتونس و المغرب الأقصى وجدوا تعاطفا من قبل الانقليز و هذا ما علق عليه القنصل العام ببريطانيا العظمى في 16 ماي 1933 أي بعد مؤتمر الحزب بقليل"...إن الدستوريين الذين عقدوا مؤتمرهم في هذه الفترة كانوا

---

1 - يمكن الرجوع إلى: Le petit journal 24/7/1936

2 - يمكن الرجوع إلى: Morsi (Megali): **Une pensée anti coloniale** , Chrales A. Julien, 1914-1979; Sindabad ; Paris 1978; p201

3 - **أرمون قيون**: هو المقيم العام الفرنسي الذي حلّ مكان بروطن و قد عرف بمواقفه المناهضة للوطنيين--بشدّة بين 1936 و 1938 و بقي بتونس طيلة الفترة الممتدّة بين 1936 و 1938

4 - يمكن الرجوع إلى: Archives nationales : F/60/744 : Lettres de Tunis n° 243

شديدي التأثر بما يجري في مصر و بالرغم من انضمام العديد من الشباب التونسيين للحزب والذين تميّزوا بحيويّة كبيرة نتيجة لتأثرهم بطرق عمل الاشتراكيين و الشيوعيين فبالرغم من ذلك فقد بقيت مطالبهم مقبولة و معقولة ...إن طرق عملهم شبيهة بطرق عمل حزب الوفد بمصر..."[1]

و هكذا فان مسالة التناقضات الامبرياليّة على مستوى سياسة كل من فرنسا و بريطانيا العظمى في المستعمرات مثّلت عاملا لا يستهان به في تجذير مواقف الدستوريين القدامى حتّى و إن كان ذلك بصفة غير مباشرة حيث وفّرت بريطانيا العظمى نموذجا للتحرر الوطني جعل العديد من النخب تعتمد عليه كمرجع لإقناع الشعب بأنّ طرق النضال السلميّة يمكن أن تقود إلى استقلال على الطريقة المصريّة و لكن أيضا هذا النموذج وفّر مرجعا بالنسبة لبعض للاشتراكيين الذين كانوا يساندون مطالب الوطنيين مثل جون لونقي و شارل أندرى جوليان و العديد من الاشتراكيين الآخرين الذين اعتبروا أن الإصلاحات على الطريقة المصريّة هي اكبر ضامن لتواصل مصالح فرنسا و جعل السكّان بتونس و شمال إفريقيا يكونون إلى جانب القوى الديمقراطيّة و لا ينضمّون إلى القوى الفاشيّة و بالتالي فان مواقف الشيخ عبد العزيز الثعالبي التي أعلنها من الاستعمار الانجليزي لم تكن نشازا بل كانت رائجة لدى الدستوريين منذ فترة العشرينات و تدعّمت في الثلاثينات لكن عبد العزيز الثعالبي فانه بحكم الفترة الطويلة التي عاشها بمصر و العراق و الهند كانت له دراية كبيرة بالسياسة البريطانيّة و هذا ما جعله يعطي موقفا واضحا من سياسة بريطانيا العظمى بمستعمراتها و حلاّ ربما يبدو غريبا لغير المطّلع على حقيقة ما كان يجري بالمستعمرات البريطانيّة بالمقارنة مع نظيرتها الفرنسيّة مع العلم أن مواقف الدستوريين الجدد تجاه هذه المسألة لم تختلف كثيرا عن مواقف الدستوريين القدامى. فكيف تبلورت؟

3-الدستوريون الجدد و بريطانيا العظمى:

أ- الدستوريون الجدد يطالبون بتحويل تونس إلى« دومينين »

إن تناقض السياسات الامبريالية لكل من فرنسا و انكلترا بالمنطقة العربية يعتبر من ابرز خصوصيات مرحلة العشرينات و الثلاثينات، ففي الوقت الذي قبلت فيه بريطانيا التفاوض مع القوى الوطنيّة مثل حزب الوفد بقيادة نحّاس باشا وذلك بتدعيم تصريح 1922 من خلال معاهدة جديدة مع مصر اعترفت فيها باستقلالها و دخولها الجمعيّة العامة للأمم المتّحدة و قامت أيضا باتفاق مماثل مع العراق سنة 1930، بينما في نفس الوقت فان بيار فيانو وكيل وزارة الشؤون الخارجيّة الفرنسيّة لحكومة الجبهة الشعبية التي علّق عليها الدستوريون الجدد أمالا كبيرة صرّح في

---

[1] -يمكن الرجوع إلى: FO 371/21 603 : British Consulate Général ; 16/05/1933

نوفمبر 1936 لمجلة حوليات الاستعمار بأنّ الحماية الفرنسيّة بتونس و المغرب الأقصى ذات صبغة نهائيّة[1]. إذن في هذا السياق فانه بالنسبة للدستوريين الجدد على غرار الدستوريين القدامى أصبحوا يعتقدون أن السياسة البريطانيّة تعتبر نموذجا يحتذى به و ساهمت في التأثير على برامجهم ومطالبهم فكيف تبلور ذلك؟

إن العديد من المصادر أكدت هذه المسألة لكن لا يمكن فهم ما تشير إليه المقالات الصحفيّة و كذلك مصادر الأرشيف الفرنسي و الانجليزي إلاّ بفهم التحوّلات التي وقعت على مستوى علاقة بريطانيا العظمى بمستعمراتها و فهم مختلف مؤسساتها مثل "الدومينيون" و الكومنولث و على هذا الأساس خصّصنا العنصر الأول لمقارنة الاستعمار الانجليزي في الثلاثينات مع نظيره الفرنسي وانطلاقا من ذلك فان ما يلفت الانتباه هو الدراية الكبيرة للدستوريين الجدد بأدق تفاصيل السياسة البريطانية بالمنطقة العربية و الإسلامية بصفة عامة و على هذا الأساس كانت المقارنة دائما حاضرة في أذهانهم و أثرت على برامجهم و مطالبهم بصفة مبكرة كما أكّد على ذلك العديد من زعمائه مثل محمود الماطري[2] و الحبيب بورقيبة و كذلك صالح بن يوسف

فبالنسبة للحبيب بورقيبة فقد نوّه سنة 1932 بسياسة انكلترا بالمستعمرات بالمقارنة مع نظيرتها الفرنسيّة و مما ورد في هذه المقالة الصحفيّة في نوفمبر 1932 نقتطف ما يلي"...إن تدهور أوضاع الفلاحين و الحرفيين بتونس مرتبط بالسياسة الفرنسية على المستوى الجمركي وهي سياسة إدماج هدفها جعل السوق التونسية حكرا على بضائع فرنسا...إن هذه السياسة تتناقض مع القوانين الطبيعية التي تنظّم المبادلات على المستوى العالمي...إن البريطانيين الذين اعتمدوا على هذا النظام سابقا قد تخلّوا عنه في اغلب مستعمراتهم و جعلوا من مسالة تنظيم السوق و السياسة الجمركية من اختصاص السكّان المحليين من اجل تحسين ظروفهم الاقتصاديّة...لكن ذلك لم يمنع الانقليز من المحافظة على العديد من المصالح بطريقة أخرى و بصفة دائمة...انه هذا الطريق السليم الذي نريد السير على منواله في علاقتنا مع فرنسا..."[3]. فماذا يمكن أن نستنتج من هذه

---

[1] - الذوّادي (زهير): **تحوّلات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين 1929-1939**، الأطلسية للنشر، أريانة تونس 2003 ، ص134

[2] - **محمود الماطري**: شخصيّة وطنيّة تونسيّة عاش بين 1897 و 1972 من عائلة من أصل تركي عاش في بداية حياته بتونس العاصمة حيث انحدر من عائلة متوسّطة الدخل درس بمدرسة الصادقيّة ثمّ عمل كمعلّم بالمرسى لمدّة عامين ثمّ تحصّل على شهادة الباكالوريا (رياضيّات) 1918-1919 و بعد ذلك انتقل ليدرّس الطب في كليّة (ديجون) وسط ظروف ماديّة صعبة حيث كان يعمل كقيّم في أحد المبيتات ، ثمّ تحوّل إلى باريس و سجّل اسمه بكلية الطب إلى أن أنهى شهادة الدكتوراء سنة 1926 حيث عاد في نفس السنة إلى تونس و بدأ نشاطه الصحفي من خلال العديد من المقالات بجريدة L`action Tunisienne و دخل اللجنة التنفيذية للحزب الحرّ الدستوري التونسي سنة 1933 لكنه خرج بسرعة حيث كان من المؤسسين للحزب الدستوري الجديد في مارس 1934 حيث عُيّن كاتبا عاما و كان أحد العناصر المعتدلة داخل الحزب لكنّه عرف المنفى على غرار العديد من الوطنيين لمدّة 21 شهرا من 3 سبتمبر 1934 إلى 26 ماي 1936 في عهد بيروتن و استقال عن الحزب في جانفي 1938 ربما لرفضه مواقف الجناح المتصلب داخل الحزب المتكوّن من الحبيب بورقيبة و صالح بن يوسف و سليمان بن سليمان و لعلّ اعتداله جعله عام 1942 يدخل الوزارة التي أمر الباي محمّد شنيق بتشكيلها سنة 1942 و كان أيضا من الحاضرين في مؤتمر ليلة القدر في أوت 1946 الذي رفع شعار الاستقلال التام لتونس و بعد الاستقلال عُيّن أوّل وزير للصحّة العموميّة في أفريل 1956

[3] -يمكن الرجوع إلى: L'action Tunisienne : 14 novembre 1932 : La protection du marché intérieur

المقالة؟ نلاحظ أن هذا الموقف يبيّن بأنّ مطلب الحكم الذاتي الموسّع على الطريقة الانجليزية لا يقتصر هدفه على إشراف التونسيين في الإدارة و البلديّات بل أيضا وضع سياسة اقتصاديّة على مستوى النظام الجمركي تحمي الاقتصاد الوطني و ذلك في وقت بدأت تأثيرات الأزمة الاقتصاديّة العالميّة تتسرّب إلى فرنسا و مستعمراتها مع العلم أيضا أن تونس في هذه الفترة عرفت أزمة تقليديّة لكن الحبيب بورقيبة اعتبر انه من بين اسباب تعميق الأزمة هو الاتحاد الجمركي مع فرنسا الذي يعتبر الوجه الاقتصادي لسياسة الإدماج...بينما السياسة البريطانيّة كانت مختلفة تماما و اكبر دليل على ذلك أن مصر سنة 1930 استعادت حرّيتها الاقتصاديّة على مستوى التعريفات الجمركية حيث أصبحت من اختصاص الحكومة المصرية و تزامن ذلك بتغيير انكلترا لسياستها في الميدان الصناعي، فبعدما كانت أثناء فترة العشرينات تعتمد على تثبيط التطور الصناعي بمصر و خاصة الذي يدعمه بنك مصر[1] فان إستراتيجيتهم الجديدة في فترة الثلاثينات أصبحت تقوم على التعاون وخلق برجوازيّة صناعيّة لتكون حليفتها و لكسب أيضا موطن قدم داخل الحاجز الجمركي المقام في البلاد..[2] و كانت الثمرة الأولى لهذه الإستراتيجية الجديدة تأسيس شركة مصر للطيران في 1932 برأسمال بريطاني قدره 40 % و بلغت هذه الإستراتيجية ذروتها بتأسيس شركتين كبيرتين لصنع و غزل نسيج القطن و ذلك في أطار شراكة بالمناصفة من قبل بنك مصر و الشركة الانجليزية بوافورد للنسيج...فساهم ذلك في خلق بورجوازيّة محليّة مما ساهم في دعم الشعور الوطني...إذن هذا ما يعنيه الحكم الذاتي الموسّع على الطريقة الانجليزية بالنسبة للحبيب بورقيبة و رفاقه الدستوريين الجدد الذين اعتبروا أن التطبيق الحرفي لمعاهدة باردو يسمح بذلك[3] و هذا الموقف مرتبط أيضا حسب ما يبدو بالخطوة الجديدة التي اقرّها المؤتمر الاستعماري للإمبراطورية الانجليزية سنة 1930 حيث وسّع الحكم الذاتي و أعطى صلاحيات عديدة للدول التابعة للدومينيون و من بينها حرية تحديد نظامها الجمركي[4] و لعلّ أيضا الزعيم الحبيب بورقيبة يشير إلى ما أقرّه مؤتمر أتوا سنة 1932 الذي اقرّ "النظام التفضيلي الامبريالي"[5] الذي لم يلغ تماما حق الدومينيون

---

[1] - تأسّس هذا البنك سنة 1920 و هو أوّل بنك مملوك من قبل المصريين بصفة كلية مع نظام داخلي ينصّ أنّ أعضاءه من المساهمين فيه أو من مجلس إدارته يجب أن يكونوا أساسا من المصريين، فمثّل ذلك نقطة تحوّل في النضال الاقتصادي ضدّ الاستعمار الانكليزي

[2] - روجي أوينك الوطنيّة الاقتصاديّة في سياقها المصري 1919-1939، وردت هذه المقالة بكتاب : الحياة الفكريّة في المشرق العربي 1890-1939؛ مركز دراسات الوحدة العربيّة، إعداد مروان بحيري، ترجمة عطا عبد الوهّاب ، بيروت 1983

[3] - الذوادي(زهير): **نفس المرجع السابق** ، ص136

[4] - يمكن الرجوع إلى: Siegried (André): **La crise britannique du XXéme Siècle ; op.cit**, p 160

[5] - هذا المؤتمر عقد بأتوا بين 21 جويلية و 20 أوت 1932، قبلت انكلترا بدخول البضائع الهنديّة و من الدومينين إلى انكلترا بجزية أو بضريبة جمرجيّة ضعيفة و بالمقابل قبلت هذه الدول إعطاء امتيازات جمركية لانكلترا على حساب الدول الأجنبية . يمكن الرجوع إلى: Pierre Milza : De Versailles ; **op.cit**, p161

في تحديد نظامها الجمركي و فرض ضرائب على البضائع الانجليزية لكنها تكون منخفضة بالمقارنة مع بقية الدول الأجنبية[1] إذن هذه هي المنطلقات للحكم الذاتي الموسّع على المستوى الاقتصادي و لهذه الأسباب الجوهريّة فان الحبيب بورقيبة و رفاقه أكدوا في العديد من المرّات على ضرورة القيام بإصلاحات جوهريّة بالإمبراطورية الفرنسية على الطريقة الانجليزية سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الإداري و هذا ما عبّر عنه و بكلّ وضوح الدكتور محمود الماطري في عدّة مقالات صحفيّة بجريدة العمل التونسي سنة 1937 و مما ورد في إحداها في شهر ديسمبر 1937 نقتطف ما يلي"...إن برنامجنا يتمثّل في تكوين مجموعة متوسطيّة فرنسية تكون تونس جزءا منها...يجب أن تدخل تلك العلاقة في إطار اتّحادي على الطريقة البريطانيّة..."[2] إن ما يقصده الدكتور محمود الماطري إذن هو أنّ الإصلاح السياسي و الاقتصادي يكون على أساس دومينيون أو كومنولث فرنسي على الطريقة الانجليزية الذي يضمن مصالح التونسيين من جهة و الفرنسيين من جهة ثانية و لا أظن أن محمود الماطري عندما صرّح بهذا كان غائبا عن ذهنه الاتفاق الانجليزي المصري لسنة 1936 و الذي سمح من جهة باستقلال مصر و دخولها في عصبة الأمم و من جهة ثانية حافظت من خلالها انكلترا على مصالحها الاقتصاديّة و خصوصا الإستراتيجية [3] و هذا ما أكده بكل وضوح في نفس المقالة السابقة الذكر"...عاجلا أم آجلا ستفهم فرنسا أن مستقبل إمبراطوريتها الاستعماريّة يكمن في اتحاديّة تمنح الأطراف التي تتركّب منها حكما ذاتيّا عريضا و حرّيات كبيرة...و هذا هو السبيل الذي تسلكه حاليا الإمبراطورية الانقليزية بنجاح حقيقي..."إذن فان ذلك يؤكّد مرّة أخرى إن الأحداث الخارجيّة و خصوصا السياسة الليبراليّة لبريطانيا العظمى بمستعمراتها و طرق إدارتها الجديدة لإمبراطوريتها أثرت على التوجهات الإيديولوجية و برامج الدستوريين الجدد و مطالبهم...فبالنسبة لمحمود الماطري فإنّ حلّ المشكلة يكمن في الحصول على الحكم الذاتي ، الموسّع على غرار ما تمّ في مصر سنة 1922 و بدرجة اكبر سنة 1936 ،لأنّ ذلك يؤهّل تونس للحصول على دستور و حكومة منتخبة على غرار ما قام به الوفد بمصر منذ بداية العشرينات و الذي تدعّم في فترة الثلاثينات....و بالفعل فان العديد من مصادر الأرشيف الفرنسي و الانجليزي أكّدت ذلك فمثلا جريدة La Dépêche Tunisienne

---

[1] - نفس المرجع السابق ، ص 161

[2] - العمل الفرنسي 1937/12/11: الماطري محمود من أجل نظام دستوري

[3] - لقد نصّ البند الرابع من معاهدة 1936 الانقلو مصريّة بتعهّد كلّ من مصر و بريطانيا العظمى بان لا يتخذ أي طرف في علاقته مع البلاد الأجنبية موقعا يتعارض مع المحالفة و أن لا يبرم معاهدات سياسيّة تتعارض مع أحكام المعاهدة (المادة السادسة) أما المادة السابعة فقد نصّت على حقّ انكلترا في حالة الحرب استعمار الموانئ و المطارات و وسائل المواصلات و تتخذ الحكومة المصريّة جميع الإجراءات الإدارية و التشريعيّة المساعدة على ذلك بما في ذلك إعلان الأحكام العرفيّة و إقامة رقابة فعّالة على الأنباء أما المادة الثامنة فلقد نصّت على ترتيبات بقاء عشرة آلاف جندي انكليزي بقناة السويس و حوالي 400 طيّار . يمكن الرجوع إلى: - عمر عبد العزيز: مرجع سابق، ص 510-511

الصادرة سنة 1938 أكدت على هذا المنحى و مما ورد فيها نقتطف ما يلي"...إن الدستوريين الجدد متأثرين بدرجة كبيرة بما يجري في مصر من خلال رفعهم لشعار حكومة دستوريّة... يجب أن لا نخطئ في تأويل مطالب زعيم الحبيب بورقيبة...فهو يريد أن يكون "نحّاس باشا تونس يريد الحصول على نظام دستوري و برلمان تونسي منتخب و يريد أيضا إلغاء نظام الحماية و تعويضه بمعاهدة صداقة عامة...إنهم يستلهمون مشاريعهم و برامجهم مما يجري في مصر...إن التأثير الايطالي ضعيف ... إن كلمة السرّ بالنسبة للدستوريين الجدد تأتيهم من مصر... و ما يحدث حاليا بهذا القطر يزيد من مشاكلنا بشمال إفريقيا و يعقّد الأوضاع...و ربما محاولة الملك فاروق إضعاف الوفد و أنصاره تخفف علينا الضغوطات .."[1] فإلى أي مدى كان ما ذكرته الصحيفة حقيقيا؟

إن ما ذكرته الصحيفة الفرنسية أكدت عليه العديد من أجهزة المخابرات الفرنسية فيما يخص مسالة الاتصال بمصر و من ورائها بريطانيا العظمى، ففي تقرير للمخابرات الفرنسية سنة 1937 و تحديدا أثناء سفر الأستاذ الحبيب بورقيبة إلى فرنسا تمّ توجيه نسخة من هذا التقرير إلى ساروت[2] حول طبيعة اتصالات زعيم الدستوريين الجدد بالمصريين و مما ورد فيه نقتطف ما يلي"...إن الحبيب بورقيبة سافر إلى مونترو[3] حيث سيلتقي نحّاس باشا الوزير الأول المصري وقبل سفره أعلن أنّ أهداف اللقاء ذات صبغة إعلامية أي الحصول على معطيات لنشرها بصحيفة العمل حول تطوّر الأوضاع بمصر..."[4] أما التعليق الفرنسي فكان كالآتي"...في الواقع فان الحبيب بورقيبة يريد تطبيق تجربة نحّاس باشا بتونس...فهو يريد الحصول على الاستقلال بطريقة سلميّة...و عقد معاهدة مع فرنسا على غرار ما قامت به انكلترا مع مصر سنة 1936...و حسب الحبيب بورقيبة فانه في حالة حدوث صراع مع فرنسا فانه بإمكانه عن طريق هذه العلاقات الحصول على المساعدات من حزب الوفد و كذلك بريطانيا العظمى حليفته مع العلم انه يرفض الحصول على دعم من الحكومة الايطاليّة[5]

و هكذا فان مسالة التأثيرات الانجليزية و المصريّة على برامج الحزب الدستوري الجديد مسألة حقيقية سواء من خلال مواقف الحبيب بورقيبة أو الأستاذ محمود الماطري حيث نلاحظ أن التشابه كبير بين مطالب حزب الوفد سواء في العشرينات و أيضا في الثلاثينات و الحزب

---

1 - يمكن الرجوع إلى: La dépêche Tunisienne ; 9/2/1938

2 - **ساروت ألبار**: شخصيّة سياسيّة فرنسيّة عاش بين 1869 و 1943 كان ينتمي للحزب الراديكالي الاشتراكي و شغل عدّة مناصب منها وزير للمستعمرات 1920- 1924 و 1932-1933 و وزير للداخليّة 1926-1928 و رئيس لمجلس الوزراء في أكتوبر و نوفمبر 1933 و جانفي جوان 1936 و واصل نشاطه السياسي في ظلّ حكومة الجبهة الشعبية قبل 1940

3 - **مونترو**: مدينة كنديّة تابعة لمنطقة كيباك

4 - يمكن الرجوع إلى: Archives, N : Cote F/60/743 Mouvement National Nord africain et les influences étrangères ; 23 octobre 1935

5 - **نفس المصدر السابق**

الدستوري الجديد فالمطالب التي وافق عليها الدستوريون الجدد في مؤتمر نهج الجبل سنة 1933 قبل القطيعة و تكوين الحزب الدستوري الجديد سنة 1934 حيث لم تتغيّر كثيرا هذه المطالب وركّزت على المطالبة بدستور للبلاد التونسيّة في إطار حكم ذاتي و إصلاح التعليم و الإدارة التي يجب أن توضع تحت تصرّف التونسيين على غرار ما تمّ بمصر بين 1912 و 1936، أما رفع شعار الاستقلال التام فانه حسب ما يبدو ارتبط بالأحداث المصريّة و خصوصا معاهدة 1936...وبالفعل فان هذا ما صرّح به صالح بن يوسف سنة 1937 حيث قال"...إن إفريقيا الشمالية المحرّرة و المرتبطة بحرية مع فرنسا خير حليف لها ضدّ أعدائها الحاليين و القادمين..."[1]. أما الحبيب بورقيبة فلقد أعلن أكثر من مرّة عن برنامج النضال فمثلا سنة 1933 أعلن عن ما يلي"...إن هدفنا استقلال البلاد التونسيّة معززا بمعاهدة صداقة و اتحاد مع الجمهوريّة الفرنسية العظمى تضمن لفرنسا مصالحها الشرعيّة و مصالح جملة الجاليات الأجنبية..."[2] و لقد أكّد أيضا في العديد من المرّات على أنّ هدف الحزب هو الحصول على الاستقلال مع المحافظة على مصالح فرنسا عبر معاهدة[3] على غرار ما تمّ بين مصر و انكلترا سنة 1936 تضمن لها كلّ مصالحها، وهكذا فان الحزب الدستوري الجديد في فترة الثلاثينات تأثّر إلى حدّ بعيد بما كان يجري في الخارج كما أكد ذلك كلّ من محمود الماطري و صالح بن يوسف و الحبيب بورقيبة حيث كان هدفه هو الحصول على حكم ذاتي واسع على غرار الدومينيون الانجليزي في فترة العشرينات و كذلك الحصول على دستور و حكومة منتخبة و توحيد القضاء و إصلاح التعليم، إذن هذا بالنسبة للهدف التكتيكي و هو شبيه بما حصلت عليه مصر سنة 1922، أما الهدف الاستراتيجي فهو تحقيق استقلال تونس و توقيع معاهدة مع فرنسا تضمن لها مصالحها على غرار ما تمّ في الكومنولث الانجليزي في فترة الثلاثينات و لعلّ الشعارات التي رفعت يوم 9 أفريل 1938 هي أحسن تجسيم لهذه المطالب و هي التالية"...فلتسقط الامتيازات...حكومة وطنيّة...السلطة للتونسيين...برلمان تونسي..."[4]و هي شبيهة إلى حدّ كبير بالمطالب و الشعارات التي رفعها حزب الوفد في العشرينات[5] و قبلها سعد زغلول بعد إعلان دستور مصر سنة 1923 و تكوين حكومة منتخبة بقيادته و نفس الشيء بالنسبة لسنة 1936 حيث شكّل نحّاس باشا زعيم حزب الوفد و أوّل حكومة استقلال بقيادته

---

1 - العمل التونسي 1937/9/9

2 - العمل التونسي 15 ماي 1933: مؤتمر تاريخي بقلم الحبيب بورقيبة

3 - انظر أشغال المؤتمر الثاني للحزب الدستوري الجديد، نشر المركز الوطني التونسي للتوثيق

4 - الذوادي(زهير): **نفس المرجع السابق**، ص 166

5 - عبد العزيز(عمر): **مرجع سابق**، ص479-480

و هكذا فان مسالة تأثر الدستوريين الجدد بالسياسة البريطانيّة في مصر و العراق و كامل إمبراطوريتها مسألة مؤكّدة سواء على مستوى البرامج أو آفاق العلاقة مع فرنسا و هم يتفقون في هذه المسالة إلى حدّ كبير مع الدستوريين القدامى كما أكد على ذلك الشيخ عبد العزيز الثعالبي لكن بعض الشعارات الثوريّة التي رفعها أحيانا هذا الحزب بين 1936 و 1939 و كان هدفها المزايدة و استمالة الجماهير[1] و يتفقون في ذلك أيضا مع حزب الوفد المصري و كذلك بعض الاشتراكيين الفرنسيين المساندين لإصلاحات شمال إفريقيا على طريقة بريطانيا العظمى و هذا ما أكده جون لونقي احد الاشتراكيين في شهر أوت 1936"...أمر انحياز العالم الإسلامي إلى جانبنا موكول إلينا...يكفي إتباع المثل الذي تعطيه لنا انكلترا...فماذا ننتظر نحن يا ترى لإتباع مثل هذه السياسة الجامعة في آن واحد بين الكرم و المهارة..."[2]

و هكذا فان مسالة تأثير النموذج الانجليزي على برامج الوطنيين و طبيعة عملهم و مطالبهم مسالة مؤكّدة بالنسبة للدستوريين الجدد و أيضا بالنسبة لبعض الاشتراكيين مثل جون لونقي الذي كانت له علاقات وطيدة بالدستوريين القدامى و الجدد و كذلك الوطنيين بالمغرب الأقصى ، لكن هذا العامل ليس وحده المفسّر لتجذّر هذه المطالب بل هناك أيضا أحداث سوريا و لبنان و خصوصا معاهدة 1936 و لا ننسى كذلك طبيعة الأزمة الشاملة التي عرفتها تونس أثناء هده الفترة كما أكّد على ذلك علي المحجوبي[3] .

ب- خلفيات اتصالات المخابرات البريطانيّة بالحزب الدستوري الجديد قبل اندلاع الحرب العالميّة الثانية:

إن مسالة مواقف بريطانيا العظمى من الحزب الدستوري الجديد قبل الحرب العالميّة الثانية و خصوصا في فترة الثلاثينات كانت عموما محدودة و تقع كما ذكرنا ذلك بصفة غير مباشرة عن طريق المصريين و خصوصا حزب الوفد بقيادة نحّاس باشا الذي كانت علاقته ببريطانيا وطيدة خاصة قبل الحرب العالمية الثانية حتّى إنها تدخّلت سنة 1941 و عرضت على الملك فاروق بمصر أن يسمح لحزب الوفد بتشكيل حكومة[4] و كانت أيضا معرفتها بالدستوريين الجدد تقع عن طريق العديد من مراسلات القنصل العام الانجليزي الذي أعلن أكثر من مرّة أنّ نشاط الدستوريين

---

1 - الذوادي(زهير): **نفس المرجع السابق** ، ص 153

2 - يمكن الرجوع إلى: Le petit journal 24 Août 1936
- جريدة النهضة : 26 أوت 1936

3 - المحجوبي(علي): **جذور الحركة الوطنيّة التونسيّة ، مرجع سابق** ص...

4 -إنّ الملك فاروق بمصر عُرف بمواقفه المناهضة لحزب الأغلبية في الوفد و على هذا الأساس أصرّ على عدم جعل الوفد ينفرد بالحكم و وجّه له سفير بريطانيا العظمى بمصر يوم 4 فيفري 1942 الإنذار التالي"...إذا لم أعلم قبل السادسة مساءا أنّ النحّاس باشا قد دُعي لتأليف وزارة فان الملك فاروق يجب أن يتحمّل تبعة ما يحدث.." و كانت انكلترا تخشى من تزايد الدعاية المناهضة للقوى الديمقراطيّة بمصر و كانت تعرف جيّدا أن حزب الوفد مناهض للفاشيّة و على هذا الأساس فرضت على الملك تعيينه مما شكل ضربة موجّهة للملك و الوفد في نفس الوقت

أصبح يعم كلّ البلاد بين 1936 و 1938 و في اغلب المراسلات كانت كلمة وطنيين بالنسبة له تكون مرفوقة بإضافة كلمة "الدستوريين الجدد"[1] مما يدل على محدوديّة نشاط الدستوريين القدامى وكذلك الشيوعيين و لقد أكّدت هذه المراسلات على شرعيّة هذه المطالب اعتبرت أيضا أنّ سياسة الانغلاق الفرنسي كانت السبب المباشر في انضمام الجماهير للحزب الدستوري الجديد[2] أو الديوان السياسي[3]، لكن الوثائق التي تعود إلى هذه الفترة لم تتحدّث عن اتصالات مباشرة بين الدستوريين الجدد و بريطانيا العظمى إلا سنة 1937 و ربما ذلك ما جعل لهجة الدستوريين الجدد من خلال الصحافة تتغيّر بصفة جذريّة تجاه بريطانيا...فكيف تبلورت هذه المسألة؟ و ماهي خلفياتها؟ و كيف تحوّلت مواقف الدستوريين الجدد تجاه بريطانيا العظمى؟

انطلاقا من وثائق الحماية الفرنسية و كذلك الوثائق التونسيّة فلقد كان هناك نشاط مخابراتي كثيف لانكلترا بتونس بين 1937 و 1939[4] و لعلّ اللقاء الذي تمّ بين الهادي شاكر[5] والمخابرات العسكرية الانجليزية يأتي في هذا السياق...فمما أكدت عليه إحدى الوثائق التونسيّة الهامّة ما يلي(و الخطاب المذكور على لسان عبد المجيد شاكر)"... ذات يوم في أواخر 1937 تقدّم شخص يحمل الجنسيّة الانجليزية و طلب من الزعيم الهادي شاكر أن يوافق على التحدّث معه في قضيّة هامة.. و بادر ذلك الشخص الذي لم يكن للهادي شاكر معرفة مسبقة به بتقديم نفسه على انه مبعوث لهيئة أركان الجيوش الانجليزية بمصر و مكلف بمهمة إجراء اتصالات مباشرة مع قادة الحزب الحر الدستوري التونسي..."[6] لكن الهادي شاكر ردّ عليه بأنه لا يستطيع القيام بذلك العمل إلاّ بعد اتصالاته بقادة الحزب... فماذا يعني هذا الاتصال؟

حسب ما يبدو فان بريطانيا العظمى كانت تتصرّف كقوّة عظمى أو يمكن القول كزعيمة للقوى الديمقراطيّة و على هذا الأساس فإنها كانت تريد أن تعرف مواقف القوّة السياسية الأولى

---

1 -يمكن الرجوع إلى: FO 371/21 603 : British Consulate Général Tunis, 29th March 1935 ; n° 35 ; Confidentiel

2 - **نفس المصدر السابق**

3 -**الديوان السياسي**: كلمة أصبحت تطلق منذ 3 مارس 1934 تاريخ انعقاد المؤتمر الاستثنائي للحزب الحر الدستوري التونسي على الدستوريين الجدد بينما كلمة اللجنة التنفيذية تطلق على الدستوريين القدامى.

4 -يمكن الرجوع إلى: FO 371/21603 : Mai 20 1938 : Confidentiel (15365) : The Interaction of Economic discontent and political movement ; in French North Africa (French zone of Morocco ; Algeria and Tunisia)

5 -**الهادي شاكر** :شخصيّة و طنيّة تونسيّة عاش بين 1908 و 1953 ينتمي إلى عائلة غنيّة معروفة بصفاقس بمكانتها المرموقة على المستوى التجاري كانت ثقافته مزدوجة عربية و أوروبية حيث درس بالمدرسة "الفرانكفو أراب" بصفاقس و المدرسة القرآنيّة الهلال و سنة 1922 بعد تحصّله على الشهادة الابتدائية سافر إلى تونس حيث درس بالمعهد العلوي في مجال الدراسات التجاريّة ثمّ عاد سنة 1926 ليتفرّغ لتجارة العائلة و انضمّ سنة 1934 إلى الديوان السياسي و اعتبره الحبيب بورقيبة من ركائز الحركة في النضال ضدّ القدامى و فرنسا حيث أصبح منذ تلك الفترة من ابرز قادة الحزب بصفاقس و على المستوى الوطني بعدما أصبح منذ سنة 1952 من عناصر الديوان السياسي و على هذا الأساس تمّ اغتياله في الليلة الفاصلة بين 12 و 13 سبتمبر 1953 بعدما وقع اغتيال فرحات حشّاد في 5 ديسمبر 1952 و كان اغتيال الهادي شاكر من قبل احد عملاء فرنسا و هو أحمد بلقروي

6 - شاكر (عبد المجيد): **الهادي شاكر، جهاد و استشهاد، مذكرات؛ سبتمبر 2003**، التعاضديّة العمّاليّة للطباعة و النشر صفاقس تونس 2003، ص 103

بالبلاد التونسيّة إذا اندلعت حرب عالميّة ثانية خاصة و أنها كانت شبه متأكّدة بأنّ سياسة هتلر ستقود إلى نزاع من هذا النوع و هذا الاتصال أيضا مرتبط بقناعة بريطانيا بأنّ السياسة الفرنسيّة هي المسؤولة عن تردّي الأوضاع بشمال إفريقيا سواء بتونس أو المغرب الأقصى حيث أكدت الوثائق الرسميّة الانجليزية أنّ إحباط الأهالي و تدهور أوضاعهم و انغلاق السياسة الفرنسيّة بالمقارنة مع نظيرتها الانجليزية بمصر و الهند، مما مثّل تهديدا لإستراتيجية الحلفاء إذا اندلعت حرب عالميّة ثانية فهذه السياسة حسب مراسلات القنصل العام الانجليزي بتونس و المغرب هي التي أجبرت القادة المعتدلين و المساندين للقوى الديمقراطيّة على النزول للشارع للتعبير عن غضبهم تجاه إفلاس السياسة الفرنسيّة[1] و لعلّ أحداث مكناس و الدار البيضاء سنة 1937[2] اكبر دليل على ذلك...فبريطانيا العظمى كانت من أنصار سياسة انفتاح فرنسية شبيهة بما قامت به مصر و الهند و العراق حتّى تضمن ولاء المسلمين ضدّ القوى الفاشيّة التي كانت تقوم بدعاية كثيفة تجاه العرب و المسلمين[3] و بالتالي فان اتصالاتها كانت تندرج في إطار جسّ نبض مواقف الحزب الدستوري الجديد...فعلاما أسفر هذا اللقاء؟

انطلاقا على ما ذكره عبد المجيد شاكر في مذكّراته التي كتبها حسب ما يبدو اعتمادا على وثائق نادرة خلفها احد شهداء النضال الوطني من اجل تحرير تونس و هو الهادي شاكر الذي سافر إلى تونس و التقى بالأستاذ الحبيب بورقيبة للحصول على تعليماته فيما يخص مواصلة الاتصال بمبعوث بريطانيا العظمى فأعطاه الأوامر بمواصلة الاتصالات لكن في "سريّة تامة"[4] و لقد أكد انه التقى في فترة لاحقة من نفس السنة بدون أن يعطينا تاريخا مدققا لكن المؤكّد حسب الرواية أن هذا الشخص لم يرجع إلى مصر بل بقي في صفاقس لكن ما يهمنا هو ما دار بين الرجلين حيث ذكر مبعوث هيئة الأركان البريطانيّة ما يلي"...إن الحرب آتية لا ريب فيها و كلّ الدلائل تشير أن هتلر سيقدم على تفجير حرب عالمية ثانية لا تبقي و لا تذرّ ...كما أفاده إن الوضع العسكري في طرابلس يشكل تهديدا مباشرا لكلّ من مصر و تونس...و لهذا وجب الآن إحكام الخطط الإستراتيجية و التكتيكيّة و إعداد الخرائط العسكريّة حتّى يكون كلّ شيء جاهزا عند الاقتضاء..."[5] مضيفا بأنّ مهمّة تونس تتمثّل أساس في البحث عن الموانئ الصالحة لإنزال الجيوش.. لأنّ منطقة

---

1 - يمكن الرجوع إلى: FO 371/21 603 : Mai ; 20 1938 ; confidentiel ; **op.cit**

2 - يوم 2 سبتمبر 1937 حدثت مواجهات دامية بمكناس بعدما تسرّبت أنباء بأنّ وادي بوانكران سيقع تحويل وجهته لصالح أربع معمّرين مما سيهدّد مكناس بالعطش فخرجت مسيرات يوم 1 سبتمبر و خصوصا 2 سبتمبر 1937 فاسفرت عن 13 قتيلا و حوالي 52 جريحا . يمكن الرجوع إلى :
Julien(Charles André): **L'Afrique du Nord. op.cit**; pp250-251

3 - شاكر (عبد المجيد): **نفس المرجع السابق**، ص104

4 - **نفس المرجع السابق** ، ص 104

5 - **نفس المرجع السابق** ، ص 103

شمال إفريقيا ستشكل قاعدة عسكريّة ضخمة لقربها من القارة الأوروبية و ترابط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي...فماذا يمكن أن نستنتج من هذه الشهادة؟

في الواقع و بالاعتماد على ماهو متوفر لدينا من الوثائق لا يمكن أن نجزم بصحّة ما ذكره مبعوث الجيش البريطاني و ذلك لعدّة اسباب و من بينها انه أثناء هذه الفترة كانت فرنسا على حدّ تعبير هتلر تسير في ركاب" القاطرة البريطانيّة"[1] و هذا ما أكدته أيضا الأحداث و سياسة فرنسا وبالتالي فان هذه الاتصالات كان يمكن أن تحدث مع ممثلي الجيش الفرنسي بتونس فلا ننسى أن اللقاء كان سنة 1937 لكن المخابرات الانجليزية و انطلاقا من معرفتها الجيّدة بما كان يجري في تونس و المغرب و الجزائر ربما كانت تنتظر احتمال اندلاع انتفاضة بشمال إفريقيا[2] ضدّ سياسة القمع ضدّ شعوب هذه المنطقة مما سيمثّل فرصة سانحة لتحالف هذه الشعوب مع هتلر و موسيلينيّ مع العلم أيضا أن القنصل العام الانجليزي بتونس في مراسلاته للخارجيّة البريطانيّة أثناء هذه الفترة تحدّث عن وجود أخبار تتحدّث عن هذه الإمكانية لكنه أكّد أنّ ذلك مستبعدا [3]... لكن هل قدّمت بريطانيا العظمى وعودا للهادي شاكر؟ و هل وعدته بمساندة القضيّة التونسيّة في صورة حدوث مواجهة مع فرنسا كما فعلت ذلك مع السوريين و اللبنانيين سنة 1946؟ [4]

انطلاقا مما توفر بالأرشيف الفرنسي و مذكرات عبد المجيد شاكر فان اللقاء انتهى بتأكيد الهادي شاكر على ما يلي"...انه مسرور بهذا اللقاء و انه في حالة نشوب حرب فان الشعب التونسي سيقف إلى جانب قوى الحريّة لأنه شعب مغلوب على أمره و يكافح بلا هوادة من اجل حريته و استقلاله و اتفقنا على اللقاء كلّما اقتضت الضرورة ذلك..."[5] . فكيف تطوّرت هذه العلاقات؟

اعتمادا على وثائق الأرشيف الفرنسي[6] و الوثائق التونسية فان إلقاء القبض على المناضل الوطني الهادي شاكر و بقية الزعماء الوطنيين عطّل هذه الاتصالات لكن لا بدّ من الإشارة فقط بدون التعمّق في هذه المسألة لأنها غير مندرجة في الحيز الزمني للفترة المدروسة، أنّ الهادي شاكر و العديد من الدستوريين بالساحل خاصة كانت لهم اتصالات كثيفة بقيادات الجيش الثامن البريطاني بتونس أثناء الحرب العالمية الثانية و نظّموا لهم بمنطقة الساحل احتفالات و مآدب

[1] ـيمكن الرجوع إلى:
[2] ـ يمكن الرجوع إلى: FO 371/21 603 : French policy
[3] ـ **نفس المصدر السابق**
[4] ـ مسعود ظاهر: لبنان، الاستقلال و الصيغة ، دار النشر بيروت 1977 ، ص 177
[5] ـ**نفس المرجع السابق** ، ص 104
[6] ـيمكن الرجوع إلى : **op.cit** : Archives , N, Cotes F 60/ 743

للغداء[1] كما بيّنت ذلك في دراسة سابقة حول المسألة[2] على غرار ما وقع بصفاقس في 10 أفريل 1943 حيث ذكر عبد المجيد شاكر ما يلي:"... و في اليوم الذي شهدت فيه صفاقس دخول الجيش الثامن الانجليزي بقيادة الجنرال مونقمري، حيث أقيم حفل شعبي كبير بفضاء سباق الخيل ...و هو فضاء يمسح كامل المنطقة من نهج الشهداء الحالي إلي طريق سيدي منصور...و حدث ما لم يكن في الحسبان عندما أقدمت السلطات الاستعماريّة على اعتقال مسؤولين دستوريين و هم يشاركون في حفل النصر...."[3] و لقد أكدت فعلا نفس الوثيقة عن اتصالات العديد من الدستوريين الجدد بصفاقس بقيادة الجيش الثامن الانجليزي و من بينهم نذكر عامر بوريشة و الهاشمي اللوز و لقد تمّت برمجة لقاء مع الهادي شاكر يوم 11 أفريل 1943 لكن المخابرات الفرنسية ألقت القبض على الزعيم الهادي شاكر و العديد من الدستوريين بصفاقس و قامت بنفيهم إلى قرية كلارفونتان بالقطر الجزائري...لكنّ الضابط الانجليزي عاد من جديد إلى عائلة الهادي شاكر و اعتذر إليهم مبينا لهم أن نفيه هذه المرّة لن يطول[4] و قام أيضا بزيارتهم ضابط أمريكي و بالفعل و حسب ما يبدو فانه بعد ثلاثة أشهر تمّ إطلاق سراحه مع رفاقه بصفاقس مثل احمد بن عيّاد و الطاهر عبد الكافي ومحمود شاكر... فهل كان ذلك تحت الضغط الانجلو أمريكي؟

إن ما يهمنا في فترة الثلاثينات، أنه سواء من خلال مراسلات القنصل الانجليزي العام بتونس أو من خلال اللقاءات التي تمّت بين الهادي شاكر و الضابط الانجليزي سنة 1937 و التي أعلن فيها الهادي شاكر و الدستوريين الجدد و التونسيين بصفة عامة إلى جانب القوى الديمقراطيّة كلها أكدت لبريطانيا العظمى ان مسالة الاتهامات التي وجهتها فرنسا للدستوريين الجدد بالتعامل والتواطؤ مع ايطاليا غير صحيحة، كما أكد ذلك القنصل العام الانجليزي بتونس في أكثر من مراسلة إلى الخارجيّة الانجليزية بين 1934 و 1938 [5] و حسب ما يبدو فان لقاء قائد الجيش البريطاني بعائلة الهادي شاكر و تقديمه الاعتذار سنة 1943 و وعده بأنّ إيقافه لن يطول و هي "حركة.." دبلوماسيّة تدلّ على العديد من المعاني و لعلّ من أبرزها رفض هذه السياسة الفرنسيّة تجاه الدستوريين الجدد المساندين اغلبهم للقوى الديمقراطيّة[6] ، و بالتالي يمكن القول أنّ هذه

---

[1] ـ الجمل (عبد المجيد): **بريطانيا و تونس بين 1940-1956** ، شهادة التعمق في البحث في التاريخ المعاصر، وزارة التعليم العالي جامعة تونس الأولى 1998 -1999 ، ص 62

[2] **نفس المرجع** ، ص

[3] ـ**نفس المرجع** ، ص 146

[4] ـ شاكر(عبد المجيد): **نفس المرجع السابق** ص 147

[5] ـيمكن الرجوع إلى: British Consulate General : Tunis 5 Januray 1935 ; His Majesty's principal secretary of state for Foreign affaires

[6] ـ**نفس المصدر السابق** ص 147

الاتصالات السرّيّة مع البريطانيين و الأمريكيين كان لها دور حاسم في إطلاق سراح الدستوريين و توفير الظروف الملائمة لتدعيم العلاقات مع انكلترا بعد الحرب العالميّة الثانية .

و هكذا يمكننا القول أنّ الاتصالات السرّيّة الأولى بين الدستوريين الجدد و بريطانيا العظمى قبيل الحرب العالميّة الأولى و تحديدا سنة 1937 أعلنت عن البوادر الأولى لدخول القضيّة التونسية"غياهب الساحة الدوليّة " و بيّنت أيضا عن بداية "الاعتراف الدولي" بالدستوريين الجدد كأبرز محاور باسم الشعب التونسي و الدليل على ذلك أنّ قادة الجيش الثامن البريطاني لم يتّصلوا حسب ما هو متوفر لدينا من معلومات قبل بداية الحرب العالميّة الثانية بالعرش الحسيني و لا بالدستوريين القدامى (الذين اتصل بهم الأمريكيون أثناء الحرب لا قبلها) فهل كان ذلك صدفة؟

أظنّ أن ذلك مرتبط أساسا بمعرفة جيّدة من قبل البريطانيين لمواقف الدستوريين الجدد ووزنهم على الساحة السياسيّة بتونس لان هذه القوى لا تتفاوض إلاّ مع القادة الذين يكون لهم تأثير على "الجماهير" أما بالنسبة للدستوريين الجدد فان هذا الاتصال و كذلك مواقفهم من الصراع الدولي أثناء الحرب العالميّة الأولى أكّدت وجود تيّار قوّي و من ابرز عناصره الحبيب بورقيبة، الهادي شاكر، صالح بن يوسف... ذو توجّه "ليبرالي" مساند للقوى الديمقراطيّة أي انّه سيعتمد على منهج واضح هو محاولة استغلال التناقضات الامبرياليّة في صفوف القوى الديمقراطيّة بين فرنسا من جهة و بريطانيا العظمى و الولايات المتّحدة من جهة أخرى من أجل الضغط على فرنسا، بينما التيّار الذي كان ينادي بالاعتماد على الاتحاد السوفيتي فانه كان ضعيفا و من ابرز عناصره سليمان بن سليمان[1]...و في هذا السياق تندرج مواقف الصحافة الدستوريّة بين 1934 و 1939 المؤيّدة للسياسة البريطانيّة بالشرق و خصوصا بمستعمراتها مثل مصر و كذلك رسالة الزعيم الحبيب بورقيبة إلى فرحات عبّاس سنة 1946 التي طالب فيها بتنظيم انتفاضة بمنطقة شمال إفريقيا والاستنجاد ببريطانيا العظمى لمواجهة فرنسا [2] و لقد اندرجت أيضا زيارة الأستاذ الحبيب بورقيبة لهذه الدولة سنة 1951[3]

فكيف تبلورت مواقف الصحافة الناطقة باسم الدستوريين الجدد أو المساندة لهم تجاه بريطانيا العظمى في فترة الثلاثينات؟

---

1 -يمكن الرجوع إلى Ben Slimen(Sliman): **Souvenirs politiques** ; Cérès productions, Tunis 1989 ; pp288-289

2 -يمكن الرجوع إلى : Bourguiba(Habib): **La Tunisie et la France** ; **op.cit**; pp 192-193

3 -الصباح 9 أوت 1951

ج- الصحافة "الدستوريّة"[1] تشيد بنموذج الإصلاحات الاستعمارية البريطانية.

كانت سياسة بريطانيا العظمى بالمستعمرات محلّ جدل واسع بالمقارنة مع سياسة فرنسا وكذلك بقيّة القوى الاستعماريّة ، في فترة العشرينات أو الثلاثينات بالخصوص و من المفارقات أنّ النخب التونسية المعبّرة بالخصوص عن مواقف الدستوريين الجدد و ذلك على غرار أيضا مواقف الصحافة المعبّرة عن مواقف الدستوريين القدامى اعتبرت في جزء كبير منها أنّ الاستعمار البريطاني و بالخصوص سياسة هذه القوّة سواء في فترة العشرينات أو الثلاثينات نموذجا يحتذى وطالبت بإصلاحات على الطريقة الانجليزية، لكن ذلك لا ينفي بعض الاحتراز تجاه هذه السياسة بالخصوص قبل 1936 و من المفارقات"العجيبة" في هذا السياق أنّ مواقف هذه النخب من خلال الصحافة كانت شبيهة بمواقف كارل ماركس فيما يخص هذه المسالة لكن في فترات تاريخية مختلفة و من منطلقات إيديولوجية مختلفة أيضا[2]. فكيف تبلورت هذه المواقف في فترة الثلاثينات من خلال الصحافة المعبّرة عن مواقف الدستوريين الجدد؟

أثناء فترة الثلاثينات تميّز الرأي العام السائد من خلال هذه الصحف بالإشادة بالسياسة البريطانيّة، لكن ذلك لا ينفي أحيانا بعض التحفظات أو النقد، و من بين الصحف التي كانت تتابع باهتمام شديد هذه المسألة جريدة العمل التونسيّة الناطقة باسم الدستوريين الجدد باللغة الفرنسيّة L'Action Tunisienne[3] التي عبّرت أكثر من مرّة عن هذا الموقف ، فمثلا سنة 1932 صدرت مقالة بقلم الحبيب بورقيبة بيّن فيها تخلّف الاستعمار الفرنسي الاقتصادي بالمستعمرات بالمقارنة مع نظيره البريطاني و مما ورد في هذه المقالة نقتطف ما يلي"...إن السياسة الاقتصاديّة المتبعة حاليا من قبل فرنسا بتونس تتمثّل في جعل السوق التونسيّة محتكرة من المنتجات الفرنسيّة...إن هذه السياسة سخيفة و تعتبر من ابرز اسباب تدهور أوضاع السكّان...عدّة دول تخلّت عنها و من أبرزها بريطانيا العظمى التي تركت حرّية التسيير بما في ذلك النظام الجمركي من صلاحيّات سكّان المستعمرات...و بالتالي فإنها صاغت قواعد علاقات جديدة تساهم في تطور

---

[1] -إنّ المقصود بذلك الصحافة الناطقة باسم الدستوريين الجدد سواء قبل القطيعة مع الدستوريين القدامى أو منذ 1934 تاريخ تأسيس الحزب الدستوري الجديد و كذلك الصحافة المساندة لهم مثل التونسي

[2] -إنّ كل من كارل ماركس و فريدريك أنجلس أثناء القرن التاسع عشر و قبل المرحلة الامبرياليّة اعتبر أن الاستعمار بالرغم من سلبياته العديدة فهو مرحلة ضروريّة لتطوير وسائل الإنتاج و علاقاته و عند تناولهما للوضع بآسيا فقد اعتبروا أن الاستعمار الانكليزي أفضل بكثير من الاستعمار الروسي و الفرنسي لأنه بالرغم من جرائمه العديدة يساهم في خلق مؤسسات و تطوير المجتمعات حسب رأيهما

- يمكن الرجوع إلى: Molnar (Minlas) et Witzig (Carole): **L'influence de la mentalité coloniale britannique sur le concept asiatique de Marx** ; In : Relations internationales ; 1974 ; n°2 ; pp37-65

[3] **جريدة العمل التونسي** (بالفرنسيّة) ظهرت في 1 نوفمبر 1932 إلى 30 ماي 1932 كصحيفة يوميّة ثمّ من 16 ديسمبر 1936 إلى 9 أفريل 1938 كصحيفة أسبوعية و تمّ تعطيلها أوّل الأمر في 31 ماي 1933 بقرار من الوزير الأكبر ثمّ في 10 أفريل 1938 اثر أحداث 9 أفريل 1938

هذه المستعمرات و توفّر لها علاقات دائمة و مفيدة للطرفين.."[1] و بالفعل فان هذه الصحافة كانت تتابع عن كثب كلّ تطوّرات السياسة البريطانيّة بالعراق و مصر و بالهند و ذلك في إطار مقارنتها بنظيرتها الفرنسيّة، و لم تكتف هذه الصحافة بالإشادة بسياسة بريطانيا العظمى الاقتصاديّة بل أيضا تنازلاتها في الميدان السياسي، فمثلا أثناء المفاوضات بين بريطانيا و الحركة الوطنيّة الهنديّة بين 1934 و 1935 و التي أفضت إلى تطوير الحكم الذاتي و الاتفاق على صياغة دستور جديد فإنّ صحيفة العمل[2] الناطقة باللغة العربيّة باسم الدستوريين الجدد اعتبرت أنّ هذا التنازل خطوة في الاتجاه الصحيح و مما ورد فيها نقتطف ما يلي"...و هكذا سارت المسألة بين جذب و دفع بين الحكومة و الشعب الذي سجنت منه حوالي ثمانين ألف شخص حيث ضاقت بهم السجون و هم صامدون...بعد ذلك رأت انكلترا و هي في موقف خطير مهدّدة بحرب عالميّة إن تمكّن الهند من حقوقها السياسيّة[3] فأصدرت قانونا بإصلاح دستور الهند لجعل الانتخابات حقا لأكثر عدد من الهنود..و عزمت على إجراء الانتخابات للجمعيّة التشريعيّة في الهند و بداية من شهر جوان القادم ستحلّ مشكلة الهند شيئا فشيئا ..."[4]

و هكذا نلاحظ أن الصحف المعبّرة عن مواقف الدستوريين الجدد كانت تتابع عن كثب كلّ ما يحدث بالمستعمرات البريطانيّة و أعلنت بصفة معلنة و أحيانا أخرى ضمنيّة عن أنّ الاستعمار البريطاني أو لنقل سياسة هذه الدولة أفضل بكثير من السياسة الفرنسيّة..مستشهدة بالإصلاحات بالهند التي أقرّت توسيع الحكم الذاتي المحلّي و المركزي حيث أصبحت اغلب المؤسسات المحليّة و القوميّة تحت إشراف هندي و نفس الشيء بالنسبة للقضاء و تمّ الاتفاق أيضا على صياغة دستور...أليس هذه مطالب الدستوريين منذ العشرينات؟

بالفعل إنّ ما عبّرت عنه صحيفة العمل يؤكّد مرّة أخرى أهمية تأثير السياسة الاستعماريّة الجديدة لبريطانيا العظمى على مواقف الصحافيين المعبّرين عن أراء الدستوريين حيث أصبحت هذه السياسة نموذجا يحتذى و ساهمت في تجذير مطالبهم لكن الدستوريين لم يتأثروا فقط بما قامت به بريطانيا بل أيضا بطرق نضال الوطنيين بالمستعمرات البريطانيّة و هو اعتماد الطرق السلميّة

---

[1] - يمكن الرجوع إلى: L'Action Tunisienne ; 14 novembre 1932 ; La protection du marché intérieur ; Habib Bourguiba

[2] - صحيفة العمل التونسي (الناطقة باللغة العربية) ظهر أوّل عدد في أوّل نوفمبر 1932 و كانت تعبّر عن مواقف الدستوريين الجدد لكنها سرعان ما توقفت سنة 1934 ثمّ عادت سنة 1936 و تواصل ذلك إلى 1938 أي إحداث 9 أفريل تاريخ إيقافها من جديد

[3] -إنّ الحركة الوطنيّة الهنديّة شهدت في بداية الثّلاثينات انتعاشة كبيرة و عمدت بريطانيا العظمى من جهة إلى القمع و الحوار مما ساهم في تجذّر مطالب الوطنيين و اعتماد طريقة العصيان المدني(1932-1934) و كان حزب المؤتمر من ابرز الأحزاب الناشطة و بعد تحوّله في أكتوبر 1934 إلى الحزب الاشتراكي للمؤتمر رفض غاندي الانضمام إليه و في ظلّ هذه الظروف أعلنت بريطانيا العظمى قانونا أساسيا للهند في 2 أوت 1935: فيدراليّة من 11 مقاطعة، دستور انتخابات سنة 1937 فاز فيها حزب المؤتمر

[4] - العمل التونسي 5 جوان 1934

وسلاح مقاطعة البضائع الفرنسيّة على غرار ما فعل المصريون و الهنود[1] لكن أهميّة هذا العامل لا يجب أن تحجب عنّا بقيّة العوامل الأخرى التي ساهمت في تجذير النضال الوطني و التي عبّر عنها العديد من الباحثين و المؤرّخين[2] لكن هذه المواقف المشيدة بسياسة بريطانيا العظمى كانت تتخللها بعض المقالات العنيفة تجاه سياسة بريطانيا العظمى و نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر المقالة الواردة في جريدة العمل التونسي في أوت 1934 و مما ورد فيها نقتطف ما يلي"...إن الانجليز دهاة في السياسة لا يشق لهم غبار..لا يوجد بين دول العالم كلّه دولة تفوق انكلترا في السياسة و الخداع...كما أن الاستعمار الانجليزي في ظاهره الرحمة و في باطنه العذاب...و هو لا يقلّ عن الاستعمار الايطالي في طرابلس الغرب إلاّ في أنّ الانجليزي يبرّر أعماله بمبرّرات قانونيّة و يسمح بجانب كبير من حريّة القول و الإجماع...إن اغلب الحكّام العرب باستثناء جلالة الملك ابن سعود و البعض القليل من العرب تخدم المصالح الانجليزية تحت الطمع..."[3] فماذا يعني هذا الموقف؟ و هل يتناقض مع المواقف السابقة الذكر؟

في البداية لا بدّ من التذكير أن الدستوريين الجدد كانوا مساندين لحزب الوفد و طرق نضاله و كلّما توترت علاقة هذا الحزب ببريطانيا و القصر الملكي بمصر ازداد نقده للسياسة البريطانيّة في هذه الفترة[4] ثمّ لا ننسى أن الدستوريين الجدد ربما في هذه الفترة مازالت معرفتهم بحقيقة تطورات السياسة البريطانيّة على المستوى الميداني يشوبها بعض الغموض ثم لا ننسى أن هذه الفكرة تقليديّة و مرتبطة بما قامت به بريطانيا العظمى من خداع للعرب أثناء الحرب العالميّة الأولى[5]...ثمّ لا ننسى أن هذا الخطاب ربما يأتي في إطار مغازلة فرنسا[6] لكن بالرغم من ذلك هناك إقرار بصفة عامة بأنّ السياسة البريطانيّة رغم سلبياتها تبقى أفضل من السياسة الفرنسية مع العلم أن هذا الرأي تدعّم بعد 1936 تاريخ استقلال مصر و دخولها عصبة الأمم ، لكن مع محافظة بريطانيا على مصالحها الإستراتيجية بالخصوص[7] و ذلك في وقت أعلن فيه بيار فيانو بان مسالة تواصل الحماية الفرنسيّة بالمغرب و تونس مسالة أبدية[8] فاعتبرت الصحف الناطقة باسم الدستوريين

---

[1] -إنّ النضال السلمي يعتبر من ابرز خاصيات الحركة الوطنيّة الهنديّة و خصوصا في العشرينات و الثلاثينات فمثلا سنة 1920 دعا حزب المؤتمر إلى العصيان المدني و رفض الذهاب إلى المدارس البريطانيّة و عدم حضور مداولات المجالس المحليّة و مقاطعة البضائع الانكليزية و تمّ إتباع هذه الطرق كذلك في الثلاثينات و خاصة بين 1932 و 1934 مما فرض على بريطانيا التفاوض

[2] -يمكن الرجوع إلى: المحجوبي(علي): **جذور الحركة الوطنيّة التونسيّة...مرجع سابق**

[3] -العمل، 8 أوت 1934: ألاعيب الانكليز بالشرق

[4] - عبد العزيز (عمر): **دراسات في تاريخ الحديث و المعاصر، نفس المرجع السابق** ،ص 511

[5] -**نفس المرجع السابق**

[6] -إنّ الحزب الدستوري الجديد أو الديوان السياسي كما كان يطلق عليه منذ مارس 1934 اعتمد طرقا سلميّة و مطالب معتدلة و ربما كان ذلك مرتبطا بكونه كان يعتبرها بداية مرحلة بناء الحزب

[7] - عبد العزيز(عمر): **نفس المرجع السابق** ص 511-512

[8] -**نفس المرجع** ، ص

الجدد أنّ السياسة البريطانية و المتمثلة في إعادة تنظيم أسس جديدة للإمبراطورية مثالا يحتذى به...و هذا ما أعلنت عنه جريدة العمل بكلّ وضوح في ديسمبر 1937 و مما ورد فيها نقتطف ما يلي"...عاجلا أم آجلا ستفهم فرنسا أن مستقبل إمبراطوريتها الاستعماريّة يكمن في اتحاديّة تمنح الأطراف التي تتركّب منها حكما ذاتيّا عريضا و حريّات كبيرة...هذا هو على سبيل المثال الطريق الذي تسلكه الإمبراطورية بنجاح حقيقي..."[1]مع العلم أن ما أعلنته جريدة العمل التونسي الناطقة باسم الدستوريين الجدد أصبح من المسائل الكثيرة التداول لدى الرأي العام التونسي و الصحافة التي كانت تقوم دائما بمقارنة الأوضاع بتونس و منطقة شمال إفريقيا بصفة عامة مع ما يجري في الشرق..و من بين الصحف التي تابعت هذه المسائل جريدة صوت التونسي[2] المعروفة في خطّها العام بعد 1934 بمساندتها للدستوريين الجدد و قد تميّزت بعد 1936 بتخصيصها العديد من المقالات التي نوّهت فيها بسياسة بريطانيا العظمى و مما ورد فيها في أوت 1936 نقتطف ما يلي"... و كان أهم ما ظهر به سعد زغلول هو عدم الاعتراف و عدم بناء وزارته على مبدأ تصريح 26 فبراير 1922 على مبدأ الوطنيّة المطلقة أي أن الاستقلال يفتكّ و لا يعطي...و الحقيقة لقد شعرت مصر في حقبة ذلك الحكم بالحرّية و الاستقلال التام...و ها نحن نرى مصر تسترجع اليوم روح الاستقلال في عهد جلالة الملك الشاب فاروق الأول[3]...."[4]

إنّ هذا الموقف الذي عبّرت عنه جريدة التونسي كان متداولا لدى اغلب الدستوريين منذ فترة العشرينات و تدعّم في الثلاثينات و حسب ما يبدو فان شدّة الانغلاق و التعسّف الفرنسي وبالتالي الإحباط من السياسة الفرنسيّة جعلت النخب أو جزءا كبيرا منها تعتبر ما أعلن بمصر والذي رفضه سعد زغلول و رفاقه يعتبر مكسبا كبيرا بالمقارنة مع ما كانت تعيشه تونس مع العلم أن جزءا كبيرا من مطالب الدستوريين الجدد و القدامى في بداية الثلاثينات كان سقفها لا يتجاوز تصريح 28 فبراير 1922 بمصر لكن لا بدّ من توضيح و شرح بعض المسائل الواردة في المقالة و المتمثّلة في موقف سعد زغلول، فلئن رفض هذا التصريح فإنّه بعدما أطلقت انكلترا سراحة و تمّ

---

1 -العمل التونسي 1937/12/11

2 - صوت التونسي ظهرت في 26 مارس 1930 و تواصل وجودها حتى 27 جوان 1950 ، أسبوعية من 28 مارس 1930 إلى 15 أفريل 1931 ثمّ يوميّة من 16 فيفري 1931 إلى 29 نوفمبر ثمّ أسبوعية من 28 مارس إلى 30 ماي 1933من جديد أسبوعية من 6 أفريل 1937 إلى 23 جوان 1950

3 - فاروق الأول: ملك مصر بين 1936 و 1952 عمل منذ وصوله إلى السلطة على إبعاد حزب الوفد و كان ذلك منذ 1937 لكن تحت ضغط انكلترا و نظرا لشعبيّة هذا الحزب و إيديولوجيته المساندة للقوى الديمقراطيّة و المناهضة للمحور فرضت على الملك المصري أن يسمح لنحاس باشا بتشكيل الحكومة سنة 1942 لكن نظرا لضعف شخصية هذا الملك و فساد نظامه فان الضبّاط الأحرار أطاحوا به في جويلية 1952 عن طريق انقلاب عسكري و عيّن الجنرال نجيب رئيسا لمصر

4 -صوت التونسي 21 أوت 1936

إعلان دستور سنة 1923 شارك حزب الوفد في انتخابات 1924 و فاز بها[1] و لم تكتف جريدة صوت التونسي بالإشادة بالسياسة البريطانيّة بمصر بل أيضا في العراق و مما ورد فيها في 31 ماي 1936 نقتطف ما يلي"... و كانت سنة 1919 فاتحة لعهد الاستقلال و تبدّل الحكم العسكري بحكم ملكي و صار للانجليز مندوب سامي فقط بالعراق...و توّج فيصل ملكا مستقلا في أغسطس 1921 فأصبح زعيم و خادم أمّة العرب... و كفى المؤمنين شرّ القتال، ثمّ وقع تكوين مجلس تأسيسي و هو الذي وضع دستورا للعراق و منه تفرّقت كلّ المصالح..."[2]

لقد عبّرهذا الموقف الذي أعلنت عنه جريدة التونسي عن موقف العراقي يونس بحري المعروف بعلاقته الوطيدة ببريطانيا و وجوده بتونس في هذه الفترة و تنظيمه لمسامرة كانت في الواقع تمثّل شكلا من الدعاية لبريطانيا العظمى و حليفها الملك فيصل، لكن فيها الكثير من المبالغات و بالرغم من أنّ بريطانيا أعطت الأهالي حكما ذاتيا واسعا فإنها كانت تسهر على الاقتصاد و أهم المواقع الإستراتيجية و كانت سياسة الملك فيصل تطبيقا في اغلب الأحيان لتعليمات بريطانيا و صحيح أيضا أن العراق حصل على الاستقلال سنة 1930 لكنه كان ناقصا و لكن حسب ما يبدو فان هذا الإعجاب بالسياسة البريطانيّة كان شديد الارتباط بما يجري في تونس ، فحصول العراق و مصر بصفة مبكّرة على حكم ذاتي موسّع و دساتير و حكومات منتخبة مقارنة مع القمع و الانغلاق الفرنسي بتونس جعل طموحات الوطنيين بتونس سواء الدستوريين القدامى أو الجدد لا تتجاوز المطالبة بتطبيق ما وقع بمصر و العراق على تونس و هذا ما ورد بالصحافة بعد 1936 فمثلا جريدة صوت التونسي تعرّضت إلى هذه المسألة في جوان 1937 و نقتطف منها ما يلي"...و ناهيك بانكلترا و ما قامت به من أعمال في هذا الموضوع من خلال تحريرها عدّة بلدان كانت مستعمرات لها و أصبحت اليوم دولا متمتعة بكامل استقلالها و مرتبطة فيها بمعاهدات...و ما قامت به انكلترا ترك الأمم المستعبدة تُبقي ثقتها في النظام الديمقراطي و لا تيأس في الحصول على غاياتها ...دخلت مصر و تونس في عام واحد لاستعمار دولتين ديمقراطيتين والدولة التي دخلت تحتها تونس اعرق في الديمقراطيّة و رغم ذلك تحرّرت مصر قبل تونس...ربما يقال أنّ مصر أعربت عن كفاءتها و أقامت الدليل على تمام رشدها...غير صحيح فلقد أبعدونا عن تسيير دواليب بلادنا إننا نودّ أن ننال ما نالته مصر..."[3].

---

[1] -صوت التونسي 21 ماي 1936 بقلم البشير الفورتي، تلخيص لمسامرة يونس بحري أحد السياسيين بالعراق

[3] -تونس 8 جوان 1937: مصر في جمعيّة الأمم

إنّ هذا الموقف الذي عبّرت عنه صوت التونسي جدير بالشرح و التأويل فهو دليل مرّة أخرى على أهميّة العامل الخارجي في تفسير تجذّر الوطنيين بتونس و بقية بلدان شمال إفريقيا... فمما ورد أيضا بجريدة صوت التونسي على لسان محمّد نعمان الذي كان في البداية في الحزب الحر الدستوري التونسي ثمّ أيّد إلى جانب حسن القلاتي في 1921 الحزب الإصلاحي الذي لم يعد له أي وجود أثناء هذه الفترة، لكن عدّة عناصر منه مثل محمّد نعمان ساندت الدستوريين الجدد وتبنّت أيضا إصلاحات على الطريقة البريطانيّة بمصر أي الاستقلال و عقد معاهدة تحالف مع فرنسا تضمن مصالحها الاقتصاديّة و الإستراتيجية...و هذه المسالة أعلنها أكثر من مرّة الدستوريون القدامى و الجدد لأنهم كانوا يعتبرون أن الأوضاع الدوليّة أصبحت ملائمة للحصول على هذه التنازلات من قبل فرنسا نظرا لوجود نموذج دولة أروبية كانت اقل تجذّرا على مستوى الديمقراطيّة من فرنسا و بالرغم من ذلك قامت بإصلاحات تستجيب لجزء كبير من مطامح الوطنيين، الذين كما ذكرنا سابقا ساندهم و كذلك بعض الاشتراكيين الفرنسيين و نادوا بإصلاحات للإمبراطورية على الطريقة البريطانيّة و من بينهم لونقي الذي أعلن في أوت 1936 بإحدى الصحف الفرنسيّة ما يلي "...أمر انحياز العالم الإسلامي لجانبنا موكول إلينا...يكفي إتباع المثل الذي تعطيه لنا انكلترا...فماذا ننتظر نحن ياترى لإتباع مثل هذه السياسة الجامعة في آن واحد بين الكرم و المهارة..."[1] فتلك هي الطريقة المثلى حسب رأيهم لكسب ودّ العرب و المسلمين في إطار الصراع بين القوى الفاشيّة و الديمقراطيّة بشمال إفريقيا[2]

و هكذا هناك شبه إجماع لدى الصحافة الناطقة باسم الدستوريين الجدد مثل العمل التونسي سواء الناطقة باللغة الفرنسيّة أو العربيّة و نفس الشيء بالنسبة للصحافة المساندة لهم مثل صوت التونسي على أنّ الاستعمار الانجليزي كان أكثر انفتاحا و ذكاء و لبراليّة من الاستعمار الفرنسي ولقد تجسّم ذلك من خلال تقديم تنازلات عديدة منذ فترة العشرينات لحركات التحرر الوطني بدأت بتوسيع الحكم الذاتي و إعطاء الوظائف و التسيير بصفة عامة للسكان المحليين ممّا ساهم في خلق مؤسسات دستوريّة بمصر منذ العشرينات و بالعراق و الهند[3] خصوصا في فترة الثلاثينات مما جعلها تجد نخبا متماهية مع مشروعها و تضمن لها جزءا من مصالحها بطريقة دائمة و هذا ما كانت تطالب به العديد من النخب بتونس و المغرب لكن فرنسا كانت مصرّة بصفة قطعيّة على

[1] -يمكن الرجوع إلى: جريدة النهضة، 26 أوت 1936
Le Petit Journal ; 24 Août 1936

[2] - يمكن الرجوع إلى: Julien (Charles André): **L'Afrique du nord en marche** ; **op.cit**; pp.228-229

[3] - يمكن الرجوع إلى: Chassagne(Ph) : **Histoire de l'Angleterre** ; **op.cit**; PP 331-332

سياسة الإدماج باعتبارها الحلّ الأمثل و هذه خصوصيّة من خصوصيّات الامبرياليّة الفرنسيّة في فترة الثلاثينات و تواصلت أيضا في فترة الأربعينات مما جعلها تتكبّد خسائر جسيمة بالعديد من المستعمرات مثل الجزائر بين 1954 و 1962 و الهند الصينيّة سنة 1954بينما بريطانيا العظمى لم تعرف أوضاعا مشابهة و هذا الموقف الذي عبّرت عنه الصحافة التونسية في هذه الفترة كانت تجد رواجا لدى العديد من النخب بالمشرق العربي التي عبّرت عن رفضها بصفة مطلقة للانتداب الفرنسي و تفضيلها للحماية الانجليزية أو الأمريكية إذا كان شرّ لا بدّ منها.."[1]

إنّ مسالة تناقض السياسات الامبرياليّة الانجلو فرنسيّة مثّلت عاملا مهما في التأثير على الرأي العام و الأحزاب السياسيّة و الصحافة بتونس و حسب ما يبدو أن تجذير مواقف الصحافة ومطالب الدستوريين بعد 1936 لم يكن صدفة بل كان مرتبطا إلى حدّ بما كان يجري بالمستعمرات البريطانيّة ...و أظن أن هذه التناقضات لم تؤثر فقط على تونس بل على كامل منطقة شمال إفريقيا و من بينها بالخصوص المغرب الأقصى فكيف تبلور هذا التأثير؟

III- بريطانيا العظمى و الحركة الوطنيّة بالمغرب الأقصى في فترة الثلاثينات

1- بريطانيا تساند مطالب الوطنيين بالمغرب الأقصى:

لقد عرفت الحركة الوطنيّة بالمغرب الأقصى ركودا منذ 1926 على اثر اسر عبد الكريم الخطابي و هزيمته...لكن في فترة الثلاثينات عرفت حراكا كبيرا من خلال عودة النشاط الوطني لكن بطرق جديدة أي عن طريق الصحافة و الأحزاب السياسيّة و كذلك عن طريق المظاهرات، فظهرت في هذا السياق كتلة العمل المغربي[2] سنة 1930 التي كان من ابرز مناضليها محمّد حسن الوزاني، الحاج أحمد بلاّ فريج و علاّلة الفاسي...مع العلم أنّ خصائص هذه المجموعة كانت شبيهة إلى حد ما بالحزب الحر الدستوري التونسي في بداية الثلاثينات سواء عدم تجانس عناصره على المستوى الطبقي والثقافي.....مما ساهم في انقسام هذه الكتلة إلى مجموعتين سنة 1937 ،الأولى سميت بالحزب الوطني لتحقيق المطالب بقيادة علالة الفاسي أما المجموعة الثانية فسميت بالحركة الشعبية بقيادة حسن الوزاني (شبيهة بالديوان السياسي بتونس)لكن ما يهمنا أكثر أن الحركتين الوطنيتين تميزتا بتشابه كبير أيضا على مستوى المطالب ،طرق النضال وأيضا المصير في أواخر

---

[1] -يمكن الرجوع إلى: -Corm(Georges): L'Europe et l'Orient ; **op.cit**,pp146-147

[2] -**كتلة العمل المغربي**: ظهرت سنة 1930 و من ابرز الشخصيات التي كانت نشيطة بها محمّد حسن الوزّاني، متحصّل على دبلوم العلوم السياسيّة بفرنسا، الحاج أحمد بلا فريج متحصّل على الإجازة في العلوم السياسيّة...و تواصل نشاطها إلى حدود 1937 تاريخ انقسامها إلى حزبين

الثلاثينات حيث عمدت فرنسا إلى قمع الحركتين بقوة وسجن ونفي قادتهما إلى الخارج[1] وكان ذلك في أكتوبر 1937بالمغرب الاقصى بالنسبة لقادة الحزبين وفي افريل 1938 بالنسبة لقادة الحزب الدستوري الجديد أو الديوان السياسي بتونس ولقد أثار هذا القمع ردود فعل مندّدة بهذا القمع بالعالم الإسلامي[2] ....وهذا طبيعي ، لكن ما يلفت الانتباه ويستدعي الشرح هو المواقف المناهضة لهذه السياسة التعسفية من قبل بريطانيا العظمى التي رأت في هذه السياسة الفرنسية تهديدا لأمن الإمبراطورية الانجليزية والفرنسية في نفس الوقت فكيف تبلور هذا الموقف المناهض للقمع الفرنسي بالمغرب الأقصى وماهي خلفياته ؟

في البداية لابد من الإشارة إلى أنّ الأرشيف الانجليزي P .R .O يحتوي على آلاف الوثائق المتعلقة بشمال إفريقيا (المغرب الأقصى ،تونس والجزائر) أثناء الفترة الاستعمارية الفرنسية حيث كانت بريطانيا العظمى تتابع عن كثب كل ما يحدث بهذه المنطقة وهذا طبيعي نظرا لأنّها مازالت إلى حدود هذه المرحلة مركز القرار على مستوى العلاقات الدولية وما لفت انتباهنا أنّ عدة وثائق أعلنت فيها عن تعاطفها مع الوطنيين بالمغرب الأقصى تجاه ما يتعرضون له من قمع حيث اعتبرت أن السياسة الفرنسية وخصوصا في عهد الاشتراكيين هي المسؤولة عن تردي الأوضاع ومما ورد بإحدى الوثائق للخارجية البريطانية حول أحداث مكناس 1937 نقتطف مايلي " في السنوات الأخيرة ظهرت بوادر غضب لدى سكان شمال إفريقيا، اضطرابات بتونس ، حوادث خطيرة بمكناس في سبتمبر 1937 .....إن ما هو مؤكد لدينا حاليا هو أنّ الاشتراكيين الفرنسيين هم المسؤولون عن هذه الأحداث فالمشاكل حدثت بعد وصول الجبهة الشعبية للسلطة ، أن ادعاء فرنسا بأنّ هذه الاضطرابات مرتبطة بالدعاية الفاشية مجانب إلى حد كبير للواقع ، لأنها تتغافل بذلك عن الحقيقية وخصوصا البطالة وتردي الأوضاع الاقتصادية وعدم الاستجابة لمطالب الوطنيين ...."إن هذه الشهادة من دولة حليفة لفرنسا تؤكد على الدور الكبير للازمة الاقتصاديّة العالمية و تردّي الأوضاع بالمغرب الأقصى و بالتالي توفير الظروف الموضوعيّة لتجذر الحركة الوطنيّة المغربيّة...لكن الأكثر أهميّة من ذلك شهادة دولة حليفة على تحجّر الاستعمار الفرنسي في العديد من المناطق مثل تونس، المغرب الأقصى و الجزائر... و هذا التحجر واجهته فرنسا بالقمع الشديد و على هذا الأساس فانّ البريطانيين حمّلوهم مسؤوليّة ما يجري حيث أكّدت وثائق الأرشيف

[1] -يوم 25 أكتوبر 1937 قامت السلطات الفرنسيّة بإيقاف اغلب قادة الحركة الوطنيّة المغربيّة و نفيهم و وضعهم تحت الإقامة الجبريّة و هم بالخصوص علالة الفاسي، أحمد المكوّر(من أعيان فاس) و عبد الجليل و محمد اليزيدي.
- يمكن الرجوع إلى Julien (Charles André): **L'Afrique du nord en marche** (Volume1) ; **op.cit**; pp.228-229

[2] -نفس المرجع السابق، ص 249

البريطاني أنّه بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصاديّة و الاجتماعيّة فان فرنسا سلكت سياسة عنصريّة تجاه السكّان سواء النخب أو العمّال و مما ورد في نفس التقرير نقتطف ما يلي"...إنّ الرباط ، فاس ، تطوان كلّها تعاني من كثرة المهمّشين و العاطلين عن العمل ، إنّ كلّ ماهو مرتبط بالتسيير على كلّ المستويات تحت سيطرة الفرنسيين بما في ذلك المهن البسيطة مثل سائقي سيّارات الأجرة...إنّ الأوضاع بالمغرب و بقية شمال إفريقيا تنذر بالخطر..."[1] أما القنصل العام البريطاني بطنجة ففي رسالة للخارجيّة البريطانيّة بتاريخ 26 سبتمبر1937 ذكر ما يلي"...إنّ الرأي العام المغربي يشعر بغضب شديد ضدّ قمع الوطنيين و نفيهم... إنّ استعمال القوّة كان غير مبرّر ...فالوطنيون بالمغرب معروفون بمساندتهم للقوى الديمقراطيّة...لكن سياسة فرنسا ستكون عواقبها وخيمة عليها و على بقيّة القوى الديمقراطيّة في حالة اندلاع حرب عالميّة ثانية و يجب عليها أن تجد حلاّ مع الوطنيين..."[2]

و هكذا فان الانغلاق الفرنسي و التعسف بتونس و المغرب الأقصى كان محلّ نقد شديد من قبل بريطانيا العظمى التي اعتبرت أن سياسة الإدماج و محاولة إلحاق المغرب تتناقض تماما مع معاهدة فاس 1912 و بقيّة المعاهدات الدوليّة مثل معاهدة 1856 الانجلو مغربيّة و معاهدة 1904 الفرنسيّة الانجليزية حول المغرب و مصر[3]...فبريطانيا العظمى كانت تعتبر أن أفضل طريقة لجعل العالم الإسلامي يكون إلى جانب القوى الديمقراطيّة تتمثّل في تقديم تنازلات حقيقيّة على غرار ما تمّ في الهند سنة 1935 و مصر سنتي 1922 و 1936 و حسب الخارجيّة البريطانيّة فان السياسة الفرنسيّة تمثّل خطرا كبيرا على امن الإمبراطورية الفرنسيّة و الانجليزية، فالطريقة المثلى لكسب ودّ المسلمين في هذه المرحلة هي التفاهم على إصلاحات تلبّي جوانب كبيرة من رغبات السكّان بل لقد ذهبت إلى أكثر من ذلك حيث اعتبرت اتهام قادة كتلة العمل المغربيّة بالتواطؤ مع الفاشيّة فيه كثير من المبالغة و مما ورد ضمن هذا الموقف نقتطف ما يلي"...إن قادة الحركة الوطنيّة بالمغرب الأقصى أغلبهم لهم ثقافة أوروبية، ينحدرون من عائلات عريقة و لهم علاقات وطيدة بالأوروبيين...و بالرغم من وجود الدعاية الخارجيّة فان تأثرهم بهذه الأحداث كان محدودا

[1] يمكن الرجوع إلى: FO 371/21 603 : The interaction of economic discontent on political movement in French North Africa(Morocco- Algeria and Tunis)

[2] - يمكن الرجوع إلى: FO 371/21 603 : The interaction of economic ; **op.cit**,

[3] -نفس المصدر السابق

إنّ السياسة العنصريّة لفرنسا و سياسة تفقير السكّان...كلّها وفرت الظروف الملائمة لهذه القيادات بالظهور و قيادة الحركة الوطنيّة..."[1]

و هكذا نلاحظ سواء من خلال موقف القنصل العام البريطاني بطنجة أو من خلال التقرير الذي أعدته وزارة الخارجيّة، أنّ موقف بريطانيا العظمى كان مساند للإصلاحات و يعتبر أيضا أن سياسة القمع المنهجي بإمكانها أن توفر الظروف الملائمة لمساندة السكّان للقوى الفاشيّة و الحلّ حسب رأيها يكمن في إصلاحات على الطريقة البريطانيّة ...فبماذا نفسّر هذا الموقف المساند لمطالب الوطنيين بالمغرب الأقصى؟

أظن أن هذا الموقف مرتبط بالعوامل التالية:

– حافظت بريطانيا كما رأينا ذلك سابقا و إلى أواخر 1937 على كلّ امتيازاتها الاقتصاديّة و القضائيّة التي نصّت عليها معاهدة 1856 مع المغرب و بالإضافة إلى ذلك فان عدد الحاصلين على الحماية الانجليزية من سكّان المغرب الأقصى الأصليين كان أرفع من بقيّة الدول[2] و هؤلاء من وجهة نظر القانون كانوا مواطنين بريطانيين و مسألة التكفل بحمايتهم كان ملقاة على عاتقها

– اتخذت بريطانيا أيضا هذا الموقف لأنها كانت تعتبر أن استقرار إمبراطوريتها لا يكون إلا عبر استقرار كامل المناطق بالمتوسط و من بينها دول شمال إفريقيا الخاضعة لفرنسا خاصة وأن هذه الفترة تميّزت بكثافة الدعاية الفاشيّة سواء من قبل فرانكو و أنصاره أو موسيليني و هتلر تجاه القسم الفرنسي بالمغرب[3]، و لا يمكن مواجهة ذلك إلا باحتواء الحركة الوطنيّة المغربيّة وذلك عن طريق التنازلات مع العلم أن الجدل كان كبيرا بالمغرب الأقصى حول من نساند في حالة اندلاع هذه الحرب و هذا ما أكد عليه حوار دار بين الحبيب بورقيبة و بعض الوطنيين المغاربة حول هذه المسألة و هما احمد بلا فريج و الدويري و كان ذلك بأحد المطاعم المغربيّة بباريس في 12 أكتوبر 1937حسب إحدى تقارير البوليس السريّة، و مما ورد فيه أن الحبيب بورقيبة دعا إلى ضرورة عدم مساندة القوى الفاشيّة و من بينها ايطاليا. و مما ذكره نقتطف ما يلي"..إن الايطاليين مثل اليهود طفيليين لا يجب أن نقوم بأي اتصالات معهم..إن الاستعمار الفرنسي لا يمكن مقارنته بالايطالي فبالرغم من سلبياته فلقد احدث مستشفيات ، طرقات و مدارس و إدارة و بفضله وصلنا

---

1 -نفس المصدر السابق

2 -نفس المصدر السابق

3 - يمكن الرجوع إلى -.Goulvin(J): **La France et le Maroc ; Vingt cinq ans de protectorat 1912-1937** ;Préface Général Noguès , Publications du Comité de l'Afrique Française, Paris 1937 ; PP186-187

نحن إلى هذه الحالة من النضج..."[1]أما بلاّ فريح فكان ردّه كالآتي"...يمكن الاعتماد على ألمانيا..إنّ السكّان شديدو التعاطف معها نظرا لأنّها ناهضت الاستعمار الفرنسي سنة 1911 و طموحاتها بالمغرب الأقصى أساسا تجاريّة..."[2] لكن الحبيب بورقيبة ردّ عليه بأنّ ذلك كان في عهد قيوم الثاني و ليس هتلر و حسب نفس التقرير فلقد انتهى الحوار باقتناعهم بضرورة الوصول إلى حلّ على الطريقة البريطانيّة بمصر لكنّ بلاّ فريح لم يقتنع بان يكون ذلك في إطار التكافل مع فرنسا إنّ أهم ما نستنتجه من هذا التقرير البوليسي أنّ مسالة مع من نتحالف كانت تثير جدلا كبيرا سواء على المستوى الوطني أي بتونس أو على مستوى منطقة شمال إفريقيا و خصوصا المغرب الأقصى...و لم يكن هناك وضوح في الرؤية بالنسبة للوطنيين بالمغرب الأقصى...و ذلك على عكس الحبيب بورقيبة الذي أكّدت الوثائق مرّة أخرى أن مسالة مساندته للقوى الديمقراطيّة مسالة مبدئية و ليست مرتبط بتطورات الحرب و لقد برهنت العديد من الوثائق على كلّ ذلك بكلّ وضوح. أما الاستنتاج الثاني و الهام هو أنّ هذه الظروف الدوليّة و هذا التنافس الدولي الحاد جعل بريطانيا العظمى تقدم تنازلات هامة لصالح الوطنيين و كانت ترى أن فرنسا يجب عليها أن تقبل ما طالب به الوطنيون [3].

و هكذا فان الانغلاق الفرنسي بالمستعمرات و من بينها تونس و المغرب الأقصى كان محلّ نقد شديد من قبل بريطانيا العظمى لأنه يشكّل خطرا على مصالح هذه الدولة و كذلك فرنسا وذلك في وقت كانت فيه الدعاية كثيفة تجاه العرب و المسلمين بصفة عامة، فبريطانيا العظمى كانت ترى أن أحسن طريقة لاحتواء السكّان المحليين تتمثّل في تقديم تنازلات مثل الحكم الذاتي الموسع و دستور و حكومة منتخبة أو صياغة اتفاقات على غرار ما تمّ مع مصر سنة 1936 لكن الفرنسيين أصرّوا على سياسة الإدماج و القمع لكن بالإضافة إلى هذه التناقضات الانجلو فرنسيّة على مستوى طرق إدارة المستعمرات فان هناك تناقضا آخر خصوصيا تمثّل في أهمية عدد الحاصلين على الحماية البريطانية بالمغرب الأقصى و الذين حافظوا عليها إلى أواخر 1937، مما وفر لهم ظروفا ملائمة أكثر من السكّان العاديين لتدعيم النشاط الوطني، فكيف تجسّم ذلك؟

2- دور المغاربة الحاصلين على"الحماية " الانجليزية في تجذير النشاط الوطني في فترة الثلاثينات

[1] - يمكن الرجوع إلى Archives National : Cote F 60/744 : Le mouvement nationale de Nord Africain et les influences étrangères ; 23 Octobre 1937

[2] -نفس المصدر السابق

[3] - يمكن الرجوع إلى: FO 371/21 603 : The interaction of economic ; **op.cit**,

إنّ تواصل نظام الامتيازات الانجليزية بما فيها حق الحماية بالمغرب الأقصى يعتبر من ابرز خصوصيات التنافس الامبريالي الانجلو فرنسي بالمغرب الأقصى و من ابرز المؤشّرات الدالة على ذلك أنّ بريطانيا العظمى هي الدولة الوحيدة أوروبيا التي حافظت على هذه الامتيازات أثناء فترة الثلاثينات، أما عالميّا فنجد أيضا الولايات المتّحدة، و كان هذا النظام محلّ مفاوضات دبلوماسية وخلافات بين الفرنسيين والانجليز الذين رفضوا التخلي عنها بعدما تمّ توقيع معاهدة 29 جويلية 1937 بلندن و لكنها لم تدخل حيّز التنفيذ إلاّ في بداية 1938 و لقد مثّل هذا الحدث حسب الجنرال نوقي المقيم العام الفرنسي بالمغرب حدثا استثنائيا لأنه على حدّ تعبيره"...مكن المغرب الأقصى من التحرّر من استعباد دولي قديم..."[1] و كان هذا الموقف في إطار البرقيّة التي بعثها باسمه و باسم القسم المغربي لمجلس الحكومة إلى رئيس الوفد الذي اشرف على هذه المفاوضات...فهذا الموقف له العديد من الدلالات و الخلفيّات و يبرز أنّ هذه الامتيازات مثّلت بالفعل نوعا من الاستعباد منع فرنسا من السيطرة بصفة مطلقة على الاقتصاد بالمغرب كما رأينا ذلك سابقا لكن مثّل أيضا تناقضا استغله الوطنيون المغاربة لتجذير نشاطهم الوطني بالاعتماد على الحاصلين على نظام الحماية الانجليزية من سكان المغرب الأقصى كما أكدت على ذلك وثائق الحماية الفرنسيّة و الانجليزية في فترة الثلاثينات . فكيف ساهم هذا العامل في تجذير النشاط الوطني؟

برزت مسالة تجذّر النشاط الوطني بالمغرب الأقصى من خلال ظهور كتلة العمل الوطني مع بداية الثلاثينات[2] و تبلور برنامجها سنة 1934 و لقد تجسّم أيضا التجذّر من خلال اعتمادها على الجماهير الشعبية(على غرار الدستوريين الجدد بتونس) كطريقة نضال من اجل استجابة فرنسا لهذه المطالب لكن فرنسا واجهتها بقمع شديد بين سبتمبر و أكتوبر 1937 و ذلك بالعديد من المدن المغربيّة مثل مكناس الدار البيضاء...و قامت أيضا بإيقاف اغلب الزعماء[3] و نفيهم (على غرار ما فعلت بتونس بعد أحداث 9 أفريل 1938) و ما يهمنا أن اسباب تجذر النشاط الوطني بالمغرب الأقصى عديدة و متنوعة و تعرّضت لها العديد من الدراسات [4] لكنها أهملت مسألة دور المحميين الانجليز و ذلك

---

1 - يمكن الرجوع إلى: -.Julien(Charles A): **Le Maroc face aux impérialismes ; op.cit**

2 -اثر إحداث مكناس سبتمبر 1937 و كذلك الدار البيضاء، مرّاكش ميناء ليوني في شهر أكتوبر تمّت محاكمة 444 شخصا و نفي ابرز القادة الوطنيين

يمكن الرجوع إلى :
-Tlili (Béchir): **Le mouvement national Marocain ; op.cit,** p 236 .
- Julien(Charls A): **L'Afrique du nord en marche ; op.cit**
- Julien(Charls A): **Le Maroc face aux impérialismes ; Ibid**

3 - يمكن الرجوع إلى
Kenbid (Mohamed) : **Protections, Protectorat et nationalisme ; op.cit**;p179
Goulven (J).: **La France et le Maroc** ; Vingt cinq ans de protectorat 1912-1937 ; **op.cit**

باستثناء أقليّة من الباحثين[1] فحسب ما يبدو فإنّ هذه الفئة كان لها أيضا دورا في تجذير النشاط الوطني حسب العديد من المصادر. فكيف تجسّم ذلك؟

تعتبر مسألة "المحميين" من المسائل التي لعبت دورا خطيرا في انهيار المغرب الأقصى خاصة بعد معاهدة مدريد 1880 التي قننت هذا النظام[2] و هي أيضا حسب" شارل اندري جوليان" التي وضعت حدّا لاستغلال المغرب...لكن لا بدّ أيضا من لفت انتباه الدارسين إلى أنّ هذه المسألة كانت خاصية من خاصيات التسرب الرأسمالي السلمي و شملت كلّ الدول لكنها وصلت بالمغرب الأقصى إلى درجة ملفتة للانتباه حيث قدّر عدد المحميين في أواخر القرن التاسع عشر بعشرات الآلاف وشمل أحيانا قبيلة بأكملها [3] و وصل إلى العديد من الوزراء و أصحاب المناصب العليا[4] و بقدر ما كانت هذه الظاهرة وسيلة للتهرب من مظالم دولة المخزن[5] فإنها كانت تتناقض مع الشريعة حسب بعض رجال الدين، و ساهمت أيضا بدور فعّال في انهيار دولة المخزن نتيجة لترابط مصالح القوى الامبرياليّة و أعيان هذه الدول لكن لا بدّ أيضا من التأكيد على أنّ مؤسسة نظام الحماية التي تعتبر من خاصيات المرحلة الامبرياليّة وضعت الإطار التشريعي المناسب لتواصل منح "الحماية" للمغاربة من قبل الدول الكبرى و خصوصا بريطانيا و ايطاليا و أيضا الولايات المتحدة بالرغم من تنديد فرنسا بذلك مع العلم أن هذه الأخيرة كانت أثناء القرن التاسع عشر من أكثر الدول التي شجّعت على توسيع هذا النظام الذي أصبح يتناقض مع مصالحها بعد سيطرتها المباشرة على المغرب الأقصى حيث اعتمد عليه الوطنيون في تجذير نشاطهم فاستفادوا منه في البداية للمحافظة على مصالحهم الاقتصاديّة ثم لاحقا في النشاط المعادي لها سواء أثناء مقاومة الاحتلال سنة 1912[6] أو في فترة الثلاثينات و كان ذلك على المستويات التالية:

تميّزت بداية الثلاثينات بإعلان الظهير البربري في 16 ماي 1930 و الذي وجد مقاومة من طرف الوطنيين ومن العناصر التي لعبت دورا بارزا في مقاومته المحميون الانجليز كما أكدت على ذلك وثائق الحماية الفرنسيّة ففي رسالة بتاريخ 30 جويلية 1932 موجهة من قبل مندوب الحكومة

---

[1] -إنّ نظام الحماية كان موجودا قبل معاهدة مدريد و ذلك عن طريق التأويل التعسفي للمعاهدات بين المغرب و الدول الأوروبية لكنه كان محدودا و بالتالي تأثيره ضعيفا على دولة المخزن لكن بعد 1880 انتشر بكثافة و ساهم في انهيار الدولة و من أهم البنود التي وردت في معاهدة مدريد نذكر البند الأول الذي أكد حق الحماية لكلّ دولة أجنبيّة ، أما البند السادس فأكد على أن أهل المحمي يعتبرون جزءا من الحماية، أما البند التاسع فلقد نصّ على عدم حقّ المخزن في إلقاء القبض على أي محمي في حالة التلبّس بالجريمة و في إشعار السلطة القنصليّة

[2] -يمكن الرجوع إلى:Julien(Charles A) :**Le Maroc..** ; **Ibid** ; p34

[3] - البزاز(محمّد الأمين): **معاهدة مدريد حول دائرة الحماية القنصليّة في المغرب 1880، نفس المرجع السابق** ، ص 258

[4] - تميزت فترة أواخر القرن التاسع عشر بدخول عدّة شخصيات ذات مكانة اجتماعية في نظام الحماية مثل شريف وزّاني الذي أصبح محميًا فرنسيًا في 1884 ، أمّا شريف تامصلحت مولاي الحاج فقد دخل تحت الحماية الانجليزية في 1893 على غرار المدني الكلاوي(الصدر الأعظم) و المهدي المبيعي(وزير الحربيّة) و عمر التارزي(وزير الماليّة) و عمر العبيدي (وزير الخارجيّة)

[5] -**نفس المرجع السابق** ، ص254

[6] - يمكن الرجوع إلى:

Kenbid (Mohamed) : Protections, Protectorats et nationalisme ; **op.cit**; p179

الفرنسيّة لدى محكمة "الباشا" بفاس إلى مستشار الحكومة المغربيّة بالرباط ذكر بعض المعطيات حول هذه المسألة و مما ورد فيها نقتطف ما يلي "...إنّ الطالب بو شطّة بن الحاج عبد الله من المحرّضين على الظهير البربري و بعد وضعه تحت الرقابة..تأكد لنا انه ينسّق مع بعض محمي انكلترا لإثارة السكّان ضدّنا حيث كان يجتمع لمدّة ساعات بمنزل المحمي الانجليزي احمد بن الحاج المكوّر..."[1] بل ذهبه إلى أكثر من ذلك حيث أكدت أن بداية التحرّك كانت قاعدته الأساسية تتكون أساسا من المغاربة الحاصلين على الحماية الأمريكية و الايطالية و بالخصوص الانجليزية الذين مثّلوا قاعدة أساسية لمعارضة الظهير البربري من خلال وقوفهم وراء التحركات بالمساجد و المتمثّلة في الدعاء الجماعي "يالطيف" و من ابرز الذين وقفوا وراء هذا التحريض كما أعلن على ذلك باشا مدينة فاس،نذكر الحاج حسّان بوعيّاد، الحاج الطاهر بوعيّاد ، الحاج الطاهر المكوّر ، محمد حمزة التاهبري، محمد بن محمد لزرق و إدريس بن محمد لزرق و كلهم حاصلين على الحماية الانجليزية "[2]

و هكذا فان مسالة تواصل التناقضات الامبرياليّة الانجلو فرنسيّة بقدر ما عبّرت عن تواصل مصالح بعض القوى العظمى بالمغرب الأقصى وقرت إطارا ملائما لتجذّر النشاط الوطني حيث استفاد منها المحميون، فهؤلاء من وجهة نظر قانونيّة غير خاضعين لا لقانون المغرب و لا للقانون الفرنسي و على هذا الأساس استفادوا من هذه الوضعيّة للمساهمة في تجذير النشاط الوطني، فشعورهم بهذه الحماية جعلهم يلعبون هذا الدور المتميز و بالتالي يمثّلون حافزا لبقيّة سكّان المغرب الأقصى و خصوصا بالمدن الكبرى مثل فاس و الرباط و أصيلا ...حيث وجدت سلطات الحماية نفسها في حرج كبير في كيفيّة التعامل معهم بدون أن يثير ذلك مشكلة دبلوماسيّة مع بريطانيا العظمى[3]...مع العلم أن وثائق الحماية الفرنسيّة أكّدت أن هذا الدور لم يقتصر على مدينة فاس و شمل أيضا مدنا أخرى بطنجة ، مرّاكش والدار البيضاء، و أن السلطات الفرنسيّة قامت بإيقاف بعضهم و تسليمهم إلى القنصليّة العامة الانجليزية بالمغرب و بالإضافة إلى هذا العمل الميداني المتمثّل في تنظيم المظاهرات و تحريض السكّان ضدّ ظهير 16 ماي 1930 فان المحميين المغاربة استغلّوا حصانة البريد الانجليزي بالمغرب الأقصى ليسرّبوا العديد من وسائل الدعاية المحرّضة

---

[1] يمكن الرجوع إلى: Ministère des Relations extérieures; Série / Afrique 1918-1940 affaires musulmans ; dossier n°1 ; dates 1932 ; titre du dossier : Mouvement nationaliste marocain ; lutte contre l'impérialisme du Folio1 ... Folio 239 : l'étudiant Bou chata ben Hadj Abdellah n°2876 ; Demande d'expulsion

[2] يمكن الرجوع إلى: Archives de France(Paris) : papiers Lyautey : Note de la direction des affaires indigènes « Attitude des sujets et protéges étrangers au cours du récent mouvement d'agitations dans les grands centres musulmans... », synthèse de rapports politiques confidentiels dans le cadre chronologique se situé entre septembre 1930

[3] يمكن الرجوع إلى: Kenbid (Mohamed) : **op.cit**; p158

ضدّ الحماية الفرنسيّة مثل المناشير ، الجرائد التي كانت تصدر بمصر و منها مقالات مناهضة للظهير البربري و هذا ما أكدت عليه رسالة من القنصل الفرنسي بتطوان (القسم الاسباني) بتاريخ 22 جويلية 1932 موجهة للمقيم العام الفرنسي بالمغرب (القسم الفرنسي) نقتطف منها ما يلي"...إنّ العديد من المغاربة بصدد الإعداد للسفر إلى فرنسا و ألمانيا و مصر للدعاية ضدّ الظهير البربري و من بينهم المحمي الانجليزي محمّد يزيني الموجود حاليا بتطوان و الذي طلب التأشيرة الفرنسيّة لكنّنا رفضنا ذلك...لكنه سيحصل على تأشيرة من القنصليّة الانجليزية نظرا للعلاقات الوطيدة التي تربطه بقنصلها...إنّه من الصعب أو من المستحيل أن نمنع الوطنيين المغاربة من الحصول على معلومات من الخارج لان مراقبة البريد الانجليزي غير ممكنة و غير مسموح بها..."[1] و بالفعل فان المناشير كانت تطبع بكثافة في مصر و تأتي عن طريق البريد الانجليزي ويقوم الوطنيون بتوزيعها و نشرها و هذا ما أكدته رسالة من المقيم العام بالمغرب إلى وزير الشؤون الخارجيّة بتاريخ 23 جوان 1932 و مما ورد فيها نقتطف ما يلي"...لقد وزّعت و ألصقت آلاف المناشير بمدينة فاس المناهضة للظهير البربري و لقد تمّت صياغتها" باللهجة المصريّة"[2] ووصلت عن طريق البريد الانجليزي...إنّ الامتيازات التي تتمتع بها بريطانيا هي المسؤولة عن ذلك..."[3]

و هكذا إذن فان هذا التناقض الامبريالي الانجلو فرنسي من خلال تواصل الامتيازات الانجليزية بالمغرب الأقصى بقدر ما مثّل عاملا سلبيا و كان في خدمة فرنسا لتقويض دولة المخزن سنة 1912 فانه في فترة الثلاثينات مثّل عاملا مهما في تدعيم النشاط الوطني، حيث استغلّ العديد من المحميين الحصانة القضائيّة و السياسيّة ليقوموا بدور مهم في معارضة فرنسا و خصوصا مسألة الظهير البربري و استغلوا أيضا البريد الانجليزي للحصول على الدعم الخارجي عن طريق النشريّات التي كانت تأتيهم بالخصوص من مصر و استغلوا أيضا هذه الحصانة للحصول على التأشيرات للسفر إلى الخارج. و بالتالي كان لهذا العامل دورلا يستهان به إلى جانب العوامل الأخرى في تراجع السلطات الفرنسيّة و إعلانها ظهيرا جديدا في 8 أفريل 1934 كان بمثابة الانتصار للوطنيين لأنه ألغى الظهير السابق[4]، و لكن الصراع مع فرنسا تواصل بعد هذه الفترة و خصوصا بين 1936-1937 بعد إعلان كتلة العمل الوطني عن برنامجها في نوفمبر

---

[1] - يمكن الرجوع إلى: Ministère des relations Extérieure ; Série ; Afrique 1914-1940 ; **op.cit** ...

[2] -إنّ المقصود بذلك اللغة العامية المصرية

[3] **-نفس المصدر السابق**

[4] - يمكن الرجوع إلى Julien (Charles André): **op.cit**; p 239

1934[1]...و الذي اعتبرت أن تحقيقه أصبح أمرا ممكنا بعد وصول الجبهة الشعبيّة للسلطة في ماي 1936 و لكنّ المفاوضات الأولى فشلت[2]... فلجأت إلى الجماهير و اعتمدت مرّة أخرى على العديد من المحميين الانجليز في النضال كما أكّدت ذلك العديد من وثائق الحماية ...فكيف تبلور هذا الدور؟

تعتبر مسالة تجذّر الحركة الوطنيّة المغربيّة على مستوى طرق النضال أي الاعتماد على الجماهير الشعبية من خاصيات حركات التحرر الوطني بمنطقة شمال إفريقيا في فترة الثلاثينات ومن بينها تونس و المغرب الأقصى اللتان تميزتا بأوجه تشابه كبير على هذا المستوى حيث تميّز النصف الثاني من الثلاثينات بلعب الجماهير و الشارع بصفة عامة دورا غير معهود في النضال وتجسّم ذلك بالمغرب بعد فشل الوفد المغربي بقيادة عبد الجليل الوزاني يوم 19 أكتوبر 1937 في مقابلة بيار فيانو بباريس الذي رفض ذلك بحجّة حدّة الخطاب ، ففي ظلّ هذه الظروف لم يعد من خيار أمام الوطنيين المنخرطين بالحزب الوطني لتحقيق المطالب[3] بقيادة علآلة الفاسي أو الحركة الشعبيّة[4] بقيادة حسن الوزاني، سوى الاعتماد على الجماهير و هذا ما تجسّم فعلا بمكناس في أواخر سبتمبر 1937 جيث استغلّ الوطنيون مشكلة المياه[5] للاعتماد على الجماهير في مواجهة التعنت الفرنسي و كانت النتيجة ثلاثة عشر قتيلا و حوالي أربعين جريحا في بداية سبتمبر 1934 ثمّ انتشرت الحركة في منتصف سبتمبر بالدار البيضاء و جدّة و مرّاكش حيث تواصل التوتر إلى أواخر أكتوبر 1937 فاتهمت قادة الأحزاب الوطنيّة و أعيان المدن بالوقوف وراء الأحداث فتمّ إيقاف علالة الفاسي و احمد المكوّر و محمد البازيدي وحلّ الحزب الوطني لتحقيق المطالب لاتهامه بإعادة بعث كتلة العمل الوطني[6] لكن ما يهمنا في كلّ ذلك مرّة أخرى الدور البارز للمحميين المغاربة الحاصلين على الحماية الانجليزية كما أكّدت وثائق الحماية على ذلك فكيف تجسّم هذا الدور؟

برز هذا الدور على عدّة مستويات، و من بينها إيواء الوطنيين عند عقد الاجتماعات أو المطلوبين من قبل السلطة الفرنسيّة و هذا ما أكّدت عليه الإقامة العامة بالمغرب ، ففي تقرير في

---

1 -يمكن الرجوع إلى. Tlili(Béchir): **op.cit**; p 236

2 - يوم 19 أكتوبر 1936 سافر عبد الجليل الوزاني إلى باريس لمقابلة بيار فيانو و ذلك لتحقيق بعض المطالب العاجلة لكن فيانو رفض ذلك.
يمكن الرجوع إلى: Julien (Charles André) : **Ibid** ; p 239

3 -**الحزب الوطني لتحقيق المطالب** : ظهر للوجود في 23 جويلية 1937 بقيادة علالة الفاسي و ذلك على اثر انقسام كتلة العمل الوطني

4 -**الحركة الشعبية**: ظهرت في أواخر فيفري 1937 على اثر انقسام كتلة العمل الوطني إلى مجموعتين

5 -تمثلت في تحويل مجرى وادي بوفكران لصالح أربع معمّرين و ذلك على حساب مدينة فاس فكان ردّ الوطنيين في البداية إمضاء عرائض في شهر جوان 1937 و توجيهها إلى الإقامة العامة الفرنسيّة ثمّ قرّروا بعد ذلك النزول إلى الشارع

6 -إنّ المقيم العام الفرنسي نوقي اصدر مرسوما ينصّ على حلّ كتلة العمل الوطني في 18 مارس 1937 مع العلم انه في هذه الفترة لم يعد لها معنى نظرا للانقسام الحاصل فيها منذ فيفري 1937

شهر ماي 1937 حول المحمي الانجليزي الحاج حسّان بوعيّاد نقتطف ما يلي"...إن الحاج حسّان بوعيّاد له شعبية كبيرة و يعتبرونه من ابرز الزعماء المؤهلين لتعويض علالة الفاسي في حالة إيقافه...لقد قام بإيواء العديد من الوطنيين المناهضين لفرنسا و المطلوبين من قبل العدالة وخصوصا إبراهيم الوزاني و محمد المقدي و حسب ما يبدو فان كتلة العمل الوطني كلفته بالقيادة في حالة إيقاف علالة الفاسي و مساعديه..."[1]

و هكذا فان هذا المحمي الانجليزي على غرار العديد الذين كانوا في نفس وضعيّته ساهموا بدور لا يستهان به في تجذير النشاط الوطني مستفيدين من هامش المناورة الموجود لديهم بالمقارنة مع بقية الوطنيين حيث كانت فرنسا تتردّد كثيرا قبل معاقبة أي محمي لأنها تخشى أن يثير ذلك قضيّة مع بريطانيا العظمى خاصة بعدما بينا سابقا أن محاكمتهم إلى حدود هذه الفترة تكون عن طريق المحاكم القنصليّة و من المفارقات أن قادة الحركة الوطنية مثل علالة الفاسي و بلا فريج على غرار عبد العزيز الثعالبي في فترة العشرينات(من خلال وجود المحمي الانجليزي فرحات بن عيّاد في اللجنة التنفيذية) لم يروا حرجا في التعامل مع هؤلاء المحميين بل استفادوا منهم على نطاق واسع و بالخصوص على مستوى التمويل كما أكّدت العديد من وثائق الحماية الفرنسيّة على ذلك، حيث تبيّن أن حسّان بوعياد المحمي الانجليزي بالاعتماد على إخوته و بالتنسيق أيضا مع احمد المكوّر (محمي انجليزي أيضا) قاموا بتنظيم حملة تبرعات لفائدة عائلة من الموقوفين منذ شهر سبتمبر و أكتوبر 1937 و شملت هذه الحملة المدن و الأرياف بل إنّ التقارير ذهبت إلى أن بعض المحميين الانجليز قاموا بالخارج بجمع معونات مادية كبيرة و مما ورد في تقرير بتاريخ 21 جويلية 1937"...إنّ الأخوين السبتي الحاصلين على الحماية الانجليزية قاموا في أوت 1937 بفتح مصرف بكوبي باليابان، مع العلم أنهما يعتبران من ابرز الداعمين للحركة الوطنيّة حيث قاما قبل 1937 بصرف حوالي 400 ألف فرنك لكتلة العمل الوطني بقيادة علالة الفاسي"[2] بالإضافة إلى ذلك فان العديد من المصادر و المراجع بينت أيضا الدور الكبير للمحمي الانجليزي احمد المكوّر التاجر الكبير بمدينة فاس في تمويل الحركة الوطنيّة فثروته على حدّ تعبير مصالح الحماية وضعت في خدمة الوطنيين بفاس[3] فماذا يعني ذلك؟ انه تأكيد مرّة أخرى على دور لا يستهان به

---

[1] -يمكن الرجوع إلى: Ministère de guerre (Paris) : Bulletin de renseignements des questions musulmans «Nationalismes Marocain... », 10 Mai 1937

[2] -يمكن الرجوع إلى: B.Q.I.P ; 21 Juillet 1938, n°71 « Les frères Sebti, sujets anglais, ont crée en Août 1937, une importante succursale à Kobé »

[3] -يمكن الرجوع إلى: Ministère des Relations extérieure : Série : L'Afrique 1918-1940 ; **op.cit**

لفئة اعتبرت أثناء القرن التاسع عشر و القرن العشرين مرتدّة و "خائنة للوطن" أصبحت في فترة الثلاثينات تقوم بدور بارز في النشاط الوطني كما بينت الوثائق ذلك بل أصبحت أيضا تجد ثقة كبيرة لدى قادة الأحزاب الوطنيّة لكن ذلك يبيّن أن الأحكام عند الدراسة التاريخية يجب أن تكون نسبية و ليست قطعيّة لأنها تختلف من فترة لأخرى فلا ننسى أن هؤلاء المحميين قاموا بدور بارز في مقاومة فرنسا 1912 و بالتالي ما قاموا به في فترة الثلاثينات لا يعتبر غريبا لكن بالإضافة إلى إيواء الوطنيين و التحريض على مقاومة فرنسا و كذلك توفير الأموال للأحزاب الوطنيّة و للموقوفين، فان المحميين الانجليز قاموا أيضا بدور بارز في أواخر الثلاثينات في التنسيق بين القسم الاسباني و الفرنسي بالمغرب و بالدعاية لصالح الحركة الوطنيّة بالخارج و مدّها بالصحف و المناشير مستفيدين من الحماية الانجليزية التي يتمتعون بها و بالفعل فان وثائق الحماية الفرنسيّة أكدت على هذه المسألة ففي تقرير بتاريخ 9 سبتمبر 1937 نقتطف ما يلي"... إنّ المسمّى على كمليش من المغاربة الحاصلين على الحماية الانجليزية و هو مقيم حاليا بطنجة و حاصل على جواز سفر انكليزي و آخر اسباني و يقوم بنشاط كثيف و مناهض لنا...فهو الذي يقوم بدور الوسيط بين الناشطين بالمغرب الاسباني و القسم الفرنسي حيث يقوم بإيصال التبرعات الماليّة التي جمعها الناشط المغربي تورّاز بتطوان..."[1] و أضافت تقارير الحماية الفرنسيّة حول نفس المسالة ما يلي"...إنّ المسميّان حسّان السبتي و محمد زيّان من المغاربة الحاصلين على الحماية الانجليزية يقومان بدور بارز في التنسيق بين الوطنيين بالقسم الفرنسي و الاسباني، إنهما يتنقلان من حين لآخر إلى منطقة القصر الكبير بحجج الاتصال بأسرهم..."[2] فماذا يمكن أن نستنتج من وراء ذلك؟

في البداية لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الحركة الوطنيّة المغربية بالقسم الاسباني بعد انقلاب الجنرال فرانكو[3] سنة 1936 على الجمهوريين[4]، و دخول البلاد في حرب أهلية منح هامشا كبيرا

---

[1] - يمكن الرجوع إلى: Julien (Charles André): **Le Maroc face aux impérialismes** ; **op.cit**, pp172-173
Ministère des Relations extérieures : Série : L'Afrique 1918-1940 ; **op.cit**: Résidence générale de la République Française au Maroc : Rabat le 23 Juillet 1932

[2] - يمكن الرجوع إلى: B.Q.I.P ; 26 Mars et Septembre 1937 « ... Mohamed Ziyat de Fès, s'occupe des Affaires commerciales ; Il est en relation avec des nationalistes de la Zone Espagnol ; objet de surveillance

[3] -الجنرال فرانكو: شخصية سياسيّة اسبانيّة عاش بين 1892 و 1975 ينحدر من عائلة متوسطة كانت تشتغل بالبحر، تحصّل على تكوين عسكري و نشط بين 1912 و 1927 بالمغرب و قاد بين 1936- 1939 الحركة المناهضة للجبهة الشعبية اليساريّة التي على إثرها أرسى نظاما ديكتاتوريا أصبح ملكيا منذ 1969

[4] -في 1931 تمَ إقرار النظام الجمهوري لأول مرّة و في فيفري 1936 الجبهة الشعبيّة اليساريّة فازت بالحكم فدفع الجنرال فرانكو القوى اليمينيّة إلى القيام بانقلاب ضدّ الجمهوريين فكان ذلك إعلانا على بداية الحرب الأهلية (1936-1939

من الحريات للوطنيين بالمغرب الأقصى واعدا إياهم بحكم ذاتي موسع في حالة الانتصار[1] و قامت أيضا حكومته بالتنسيق مع الوطنيين بالدعاية ضدّ فرنسا[2] لكن ما يهمنا أن قناة الاتصال بين القسم الفرنسي و الاسباني كانت متكونة من محميين انكليز و هذا ما يبين مرّة أخرى الدور الفاعل لهذه العناصر في تجذير النشاط الوطني و هي خصوصيّة من خصوصيات الحركة الوطنيّة المغربية ، ثمّ لا ننسى أن هؤلاء المحميين بالإضافة إلى مساهمتهم المتنوّعة الأخرى قاموا أيضا بدور بارز بالنشاط بالخارج و خصوصا بمصر و برلين...فعن طريق الحماية كان التنقل بالنسبة لهم أكثر سهولة و كانوا أيضا يقومون بإرسال المطبوعات المحرّضة على المقاومة، ففي تقرير فرنسي يعود إلى شهر ماي 1937 نقتطف منه ما يلي"...إنّ العديد من المحميين الانجليز يحصلون على المناشير و أعداد كبيرة من الصحف من الخارج و من مصر بالخصوص ...و من بينهم المحمي الانجليزي عمر الحجاوي الذي تصله العديد من الدوريّات و الصحف الممنوعة بالمغرب نظرا لمناهضتها لفرنسا..."[3] و بالإضافة إلى ذلك فان سلطات الحماية بالمغرب أعلنت أن المحمي السابق الذكر يقوم بدور لا يستهان به في إثارة الرأي العام العربي و المسلم و العالمي ضد فرنسا و دفع العديد من المنظمات إلى إرسال برقيات تنديد، و طلب أيضا مساندة عصبة الأمم و نذكر من بينها جمعيّة الشباب المسلم التي يوجد مقرّها بالقاهرة ، و بيّنت أيضا الوثائق الفرنسية أن عمر الحجاوي بالاتفاق مع علاّلة الفاسي الذي كانت علاقته به وطيدة قام بتنظيم حملة مناهضة بكامل العالم الإسلامي للتنديد بحلّ كتلة العمل الوطني سنة 1937 من قبل فرنسا و كذلك بالقمع المسلّط ضدّ الوطنيين.

و هكذا فان دور المغاربة الحاصلين على الحماية الانجليزية كان هاما في تجذير النشاط الوطني سواء في مناهضة الظهير البربري الصادر في 16 ماي 1930 أو من خلال تقديم الدعم المادي لكتلة العمل الوطني ثمّ لاحقا للحزب الوطني لتحقيق المطالب بقيادة علاّلة الفاسي بصفة خاصة و بدرجة اقل للحزب الشعبي بقيادة الوزاني ، سواء من خلال توفير الحماية حتى و أن كانت بصفة مؤقتة للمطاردين و توفير أماكن للاجتماعات و السفر بحريّة و كذلك الحصول على الوثائق من الخارج و القيام بالدعاية أيضا على النطاق العالمي و الإسلامي لصالح الحركة الوطنيّة المغربيّة...ففي ظلّ هذه الأوضاع فان هذا التناقض الامبريالي الانجلو فرنسي ، مثلما منع ولفترات طويلة فرنسا من احتكار السوق المغربيّة و وفر أيضا سوقا خارجيّة للعديد من المنتجات المغربيّة

[1] - يمكن الرجوع إلى: - Julien (Charles André) : **L'Afrique du nord en marche ; op.cit**

[2] نفس المرجع السابق ، ص 232

[3] يمكن الرجوع إلى: Papier Lyautey : **op.cit;**

فانه أيضا قام بتوفير ظروف موضوعيّة لتدعيم النشاط الوطني لكن السؤال الذي يطرح نفسه، هل كان هؤلاء يجدون مساندة رسميّة من قبل بريطانيا العظمى؟

في الواقع من الصعب الإجابة بصفة قطعيّة لكن لا بدّ من التأكيد على أنّ وثائق الخارجيّة البريطانيّة أكدت أكثر من مرّة على مساندة و تعاطف كبيرين مع الوطنيين بالمغرب الأقصى معلنة أن فرنسا هي المسئولة عن تدهور الأوضاع مبينة أيضا أن قادة الحركة الوطنيّة ينحدرون من عائلات عريقة و مناهضين في اغلب الأحيان للفاشيّة لكن الانغلاق الفرنسي هو الذي دفعهم إلى المواجهة و القطيعة مع فرنسا مع العلم أن هذه المساندة كانت لكلّ حركات التحرر بالمغرب العربي لأنها كانت تعتبر أن إرضاء هذه النخب كفيل بقطع الطريق أمام الدعاية الفاشيّة و النازيّة بهذه الدول لكن العديد من الوثائق بينت كما ذكرنا سابقا أن التعاطف كان اكبر مع كتلة العمل الوطني بالمقارنة مع بقية الأحزاب بمنطقة بالمغرب العربي، فهل كان ذلك صدفة؟

حسب ما يبدو فان ذلك كان مرتبطا بالدور الفاعل للمغاربة الحاصلين على الحماية الانجليزية حيث كانت تربطهم علاقات تجاريّة وطيدة بالعديد من التجار البريطانيين الذين يقومون بالتصدير و التوريد من المغرب الأقصى[1]، و لقد تجسّم أيضا هذا الترابط من خلال تردد العديد من المحميين على لندن و القيام بالدعاية لصالح الحركة الوطنيّة و أيضا من خلال قيامهم بجلب الدوريات و الصحف[2] التي تصدر بالخصوص بمانشستر و تساند العالم العربي الإسلامي من خلال مناهضتها لسياسة فرنسا الاستعماريّة ، ثم لا ننسى أن بريطانيا العظمى كانت تعطي تقريبا لكل الحاصلين على الجنسيّة و خصوصا من الأعيان جوازات سفر انكليزية مما مكنهم من سرعة التحرّك و الاتصال بعدّة مناطق. فبالإضافة إلى مصر نذكر كذلك بريطانيا العظمى، العراق وحتّى إصدارها تهديدات لكلّ المحميين طالبتهم فيها بمساندة الظهير البربري، فحسب ما يبدو فان ذلك كان هدفه إرضاء فرنسا لأنها عمليا لم تلغ أي حماية بالرغم من تواصل نضالهم ضد فرنسا و كانوا أيضا يتنقلون بكل حرية بالمستعمرات البريطانية و من بينها بالخصوص مصر، فالنشاط الكثيف بالقاهرة لو لم يكن يجد مساندة من قبل بريطانيا لتمّت محاصرته كما فعلت مع شكيب ارسلان[3] بعد

---

[1] - نفس المصدر السابق

[2] - إنّ المحمي الانكليزي احمد بوعيّاد أعلن في 4 جويلية 1937 عزمه على السفر بداية من 4 جويلية 1937 إلى جانب أفراد عائلته إلى انكلترا ليقيم بعض الأشهر و طلب من صاحب مكتبه بالدار البيضاء لاووفير بان يجلب له من مانشستر الجرائد الإسلامية الرائجة بالمنطقة و قام أيضا بدفع الأموال اللازمة لذلك و لقد أعلنت أيضا نفس الوثائق بأنّ محمّد ابن احمد الحاجي محمي انكليزي تاجر بصالي سافر إلى لندن عبر طنجة و أكدت وثائق الأمن انه بعد التثبت مما يحمله لم يجد بما يدينه. يمكن الرجوع إلى: **op.cit** ; B .Q.I.P ; 20 octobre 1937

[3] - **شكيب ارسلان**: شخصيّة سياسية عربية مرموقة ولد في 29 ديسمبر 1869 بمنطقة الشرق جنوب بيروت ينتمي إلى أسرة ارسلان الدرزيّة التي كانت لها مكانة رفيعة حيث كانوا يلقبون بالأمراء و كانوا يحصلون على مناصب وزارية بالحكومة السرية، تتلمذ على يد محمد عبده بمدرسة الحكمة ببيروت و سافر سنة 1889 إلى لندن و باريس ثم عاد سنة 1893 إلى لبنان ليمتهن الصحافة و استقر بين1918 و 1937 بأوروبا و خصوصا جينيف بسويسرا و قام سنة 1930 بتأسيس مجلة الأمة العربية ، و كانت له في فترة الثلاثينات اتصالات بايطاليا و ألمانيا، مع العلم انه

إعلانه بكل وضوح مواقف مساندة لألمانيا و ايطاليا[1].إنّ كلّ هذه المعطيات سالفة الذكر تجعلنا نصل إلى الاستنتاجات التالية:

تعتبر مواقف المقيم العام نوقي من معاهدة جويلية 1937 المتعلقة بإلغاء الامتيازات الاقتصاديّة بالمغرب الأقصى و الذي اعتبر فيها أن هذا الحدث هام جدّا بالنسبة للفرنسيين والمغاربة، فتركيز حملته على المعاهدة مع بريطانيا العظمى، دليل على أنّ هذا التناقض الانجلو فرنسي وفّر عاملا مهما في تدعيم و تجذير النشاط الوطني بالمغرب الأقصى و حرم أيضا فرنسا من عدّة مكاسب اقتصاديّة و هذا يعني أيضا أن عامل التناقضات الامبرياليّة بالمحميات ساهم بطرق مختلفة في تدعيم النشاط الوطني و تجذيره، و على هذا الأساس كانت هذه الامتيازات محلّ صراع بالمغرب الأقصى و تونس و كذلك مدغشقر بين فرنسا و بريطانيا العظمى، و لقد تطلّب إلغاؤها سنوات عديدة و خلافات دبلوماسية لكن التناقض الانجلو فرنسي لم يقتصر على هذه المسالة بل برز أيضا من خلال اختلاف السياسات بالمستعمرات فبقدر ما كانت فرنسا تعتمد استعمارا تقليديا فان بريطانيا قدّمت تنازلات هامة جدا للوطنيين بمصر و الهند و هذا ما ساهم في تأثير الوطنيين بالمغرب الأقصى و تونس بهذه السياسة

3- الانفتاح الانجليزي بالمستعمرات و تأثيره على برنامج الحركة الوطنية المغربية

قام الوطنيون بالمغرب الأقصى بصياغة برنامج إصلاحي[2] في نوفمبر 1934، عن طريق و بالتعاون مع بعض الاشتراكيين[3] المعروفين أثناء هذه الفترة بمساندتهم لحركات التحرر الوطني ولإصلاحات بالإمبراطورية الفرنسيّة على طريقة بريطانيا العظمى، لكسب النخب و الشعوب بالإمبراطورية الفرنسيّة في وقت تزايدت فيه دعاية فرانكو باسبانيا و كذلك موسيليني و أيضا هتلر بعد 1933 تجاه المسلمين ،و لقد كثر الجدل حول جذور هذا البرنامج، فشارل اندري جوليان بين انه متأثر بالأفكار التحرريّة الفرنسيّة و دعاية شكيب ارسلان و كذلك الدستوريين التونسيين ، أما الأستاذ البشير التليلي فقد بيّن أن روح هذا البرنامج ذات جذور متنوعة فهو تواصل للحركة

أيضا ساند بقوّة حركات التحرّر الوطني و من بينها المغرب الأقصى، لكن السلطات الفرنسيّة منعته من الدخول للقسم الفرنسي فتمكّن من الدخول إلى القسم الاسباني حيث كانت له بهذه المنطقة اتصالات بالعديد من الوطنيين

[1] Ministère des Relations Extérieures : Série : L'Afrique 1918-1940 ; **op.cit**: Résidence générale de la République Française au Maroc : Rabat le 26 août 1937

[2] -إنّ لجنة هذا البرنامج تكوّنت من الشخصيات التالية : عمر عبد الجليل، احمد شرقاوي ، محمد الدزيري، محمد علالة الفاسي، محمد غازي بوبكر قادري، محمد المكّي الناصري، محمد حسّان الوزاني

[3] -إنّ أهم الاشتراكيين الذين كانوا مساندين للبرنامج الإصلاحي و ساهموا في بلورته هم بالخصوص جون لونقي ، بيار رنودال،جورج قيدني، فرانسوا تيسان

الوطنية المغربية منذ عهد عبد الكريم الخطابي و متأثر بما كان يجري بمصر و العراق و سوريا وتونس[1] لكنه أشار بسرعة إلى مسالة تأثير التناقض الانجلو فرنسي بالمستعمرات الذي أظن انه كان عاملا مهما في بلورة هذا المشروع، فماهي الخطوط الكبرى لهذا البرنامج؟ و كيف برز تأثرها بسياسة بريطانيا العظمى بالمستعمرات؟

لقد أعلن هذا البرنامج عن المطالب التالية: حكم ذاتي موسع، الحريات العامة الأساسية(الصحافة- العمل النقابي- حرية التنقل و السفر)، إصلاح التعليم و القضاء ، و لقد تمّت صياغة هذا البرنامج في نوفمبر 1934 و تمّ تقديمه في 1 ديسمبر 1934 لبيار لافال كاتب الدولة للشؤون الخارجيّة الفرنسيّة من قبل الاشتراكيين الفرنسيين جان لونقي و فرانسوا تيشّان،و تمّ أيضا تقديمه للسلطان المغربي من قبل محمّد عبد العزيز، احمد الشرقاوي و محمد غازي، و قدّمت أيضا نسخة منه للمقيم العام الفرنسي هنري نانسو من قبل محمد الدزيري في نفس الفترة ، لكن ما يهمنا هو إشكالية مدى تأثر هذا البرنامج بمسالة السياسة الانجليزية بمصر و العراق و المستعمرات بصفة عامة في فترة الثلاثينات

إنّ هذا البرنامج له مصادر متنوعة و تأثر بما كان يجري حوله داخليا و كذلك بالمترو بول و العالم لكن لا بد من التأكيد على أنّ هذا العامل تمّ التغافل عنه في كثير من الأحيان أو الإشارة إليه بصفة عابرة بالرغم من أنّه حسب ما أظن كان مهما في التأثير على الوطنيين المغاربة في صياغة هذا البرنامج و ذلك للأسباب التالية :

إنّ الاشتراكيين الفرنسيين مثل جون لونقي و بيار رنودال الذين كانت علاقتهم وطيدة بالوطنيين المغاربة و ساندوا بقوّة مشروعهم الإصلاحي سواء من خلال جريدة المغرب[2] التي كانت تصدر بباريس أو من خلال التعاون مع الوطنيين بالمغرب في صياغة هذا البرنامج فهؤلاء من أكثر العناصر الاشتراكية المعجبة بالسياسة البريطانيّة بالعالم و قد ساندوا إصلاحات حقيقية بمنطقة شمال المغرب العربي على الطريقة الانجليزية بمصر و العراق لأنهم اعتبروها أفضل طريقة للحصول على مساندة العرب و المسلمين في حالة اندلاع حرب بين القوى الفاشية و الديمقراطيّة، وبالفعل فان هذا ما أكد عليه جون لونقي بكل وضوح حول مسالة الاستجابة لمطالب الوطنيين

[1] -يمكن الرجوع إلى:
Tlili (Béchir): **Le Mouvement National Marocain à la veille de la deuxième guerre mondial ; op.cit,** p236

[2] - جريدة المغرب : كوّنها الوطنيون المغاربة في جويلية 1932 بمساندة و دعم من الاشتراكي الفرنسي روبار جون لونقي، و من أهم الذين كانوا يكتبون فيها الوزاني و اليازيدي و تواصل صدورها إلى أكتوبر 1935

بالمغرب العربي و من بينهم المغرب معلنا أن سياسة بريطانيا العظمى هي نموذج يجب إتباعه ومما ورد في هذا الموقف الذي أعلنه في أوت 1936 نقتطف ما يلي"...أمر انحياز العالم الإسلامي إلى جانبنا موكول ألينا ...يجب إتباع المثل الذي تعطيه لنا انكلترا بالمستعمرات..."[1] ثمّ أعلن بكل وضوح انه لا يمكن التصدّي للخطر الفاشي إلاّ بإعلان إصلاحات على الطريقة الانجليزية و لقد أعلن عن ذلك بقوله« ...على أن المطامع الايطاليّة متجهة منذ القديم إلى الاستيلاء على البلاد التونسيّة سوريا ، فلسطين و المغرب الأقصى، و أول من شعر بهذا الخطر الدولة البريطانيّة وأدركت طريقة درئه..لقد كنت أحيط قرّاء هذه الجريدة علما بتطور سياستها بالعراق و الوصول إلى اتفاق أعاد له استقلاله...و لقد أوشكت على الوصول بالمذكرات التي أفضت مع مصر إلى أحسن النتائج...و لقد تمّ الضبط للمعاهدة المصريّة الانجليزية ، و في الأسبوع القادم سيقع إمضاؤها...و ستصبح الألسن التي كانت بالأمس تلعن بريطانيا تهتف لها و تلهج بصنيعها...فماذا ننتظر نحن ياترى...لإتباع هذه السياسة الجامعة في آن واحد بين الكرم والمهارة"[2]

و هكذا نلاحظ أن جون لونقي كان يعتبر من النخبة اليساريّة المسمّاة"بالأطلسية"[3] أي التي كانت تنادي بالسير على منوال بريطانيا و الولايات المتحدة اقتصاديا و سياسيا بما في ذلك سياستها بالمستعمرات، فهذه العناصر الاشتراكيّة كانت تعتبر إنها أفضل وسيلة للمحافظة على ولاء العرب و المسلمين و قطع الطريق أمام الخطر الفاشي في حالة اندلاع الحرب، و بما أن هذه العناصر كما ذكرنا سابقا كانت علاقتها وطيدة بكتلة العمل الوطني و ساهمت في صياغة البرنامج فان التأثر بسياسة بريطانيا العظمى كان واضحا من خلال من خلال التأكيد على مسالة الحكم الذاتي الموسع و هذا يعني عمليا إشراف شبه كامل من النخب المغربية على تسيير البلاد داخليا سواء على مستوى الإدارة أو القضاء أو التعليم و كذلك على مستوى سياسة الحكومة و هذا يتطلب أيضا وجود حكومة منتخبة و كذلك صياغة دستور و لا يبقى لفرنسا سوى الأمن و السياسة الخارجيّة و ذلك تمهيدا لعقد معاهدة صداقة و تحالف لاحقا بعد حصول المغرب على استقلالها التام. و يعتبر هذا البرنامج سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي في جانب كبير منه شبيه بتصريح انكلترا في 28 فبراير 1922 بمصر، الذي نصّ على إلغاء الحماية من جانب واحد و تكوين حكومة دستوريّة تمّ انتخابها فعلا سنة 1924 بعد صياغة دستور لمصر سنة 1923 بموافقة

---

[1] -جريدة النهضة 26 أوت 1936

[2] -يمكن الرجوع إلى: Le petit journal ; 24 Août 1936
- جريدة النهضة ؛ 26 أوت 1936

[3] -يمكن الرجوع إلى: Bouvier (Jean); Girault (René); Thobie (Jacques): **op.cit**, p 179

بريطانيّة...و مكّن ذلك مصر عمليّا من الإشراف على الأغلبية الساحقة للوظائف و كذلك الوزارات و ذلك بالرغم من التحفظات الأربعة التي نصّ عليها التصريح و هذا يعني عمليا عندما نقارن سقف مطالب الوطنيين بالمغرب فانه لا يتجاوز ما قدّمته انكلترا سنة 1922 للمصريين[1] و انطلاقا مما حصل فإنّ الوطنيين بالمغرب الأقصى أصبحوا أكثر تشبثا بالحكم الذاتي لأنهم اعتبروا أنفسهم جديرين بالإشراف على تسيير دواليب دولتهم على غرار المصريين و العراقيين و كان يساندهم في ذلك الاشتراكيون التقدميون كما ذكرنا سابقا مثل جون لونقي الذي أكد على هذه المساندة بقوله"...لقد قدّم العرب بالمغرب الأقصى، بالبلاد التونسية و بسوريا مطالب عميقة وتمسّكوا بها كلّ التمسّك، يجب علينا الإصغاء لمطالبهم و الحالة هذه بأوروبا...لقد وقع وضع الإصلاحات بالمغرب الأقصى من طرف أكثر الشبّان المغاربة ثقافة و رقيا فإذا كان ذلك البرنامج كلّه غير قابل للانجاز فان كثيرا مما احتواه جدير بالاهتمام...إذن من المناسب أن لا نكون مرّة أخرى في المقام الأخير أي بعد الانجليز و تضيع عنا بذلك جميع فوائد تقاليدنا..."[2]

إنّ هذا الموقف يؤكّد مرّة أخرى أن هذه الإصلاحات التي تمّ الإعلان عنها بالمغرب الأقصى ، كانت شديدة التأثر بما كان يجري بالمستعمرات الانجليزية من تنازلات فرضها نضال الوطنيين و مرونة الانجليز نتيجة خوفهم من أن تحدث ثورة بهذه المناطق مساندة للفاشيّة، ففي هذا السياق العالمي أيضا قامت بالتحالف مع الوطنيين بمصر و العراق ضدّ الفاشيّة و لقد اعتبر بعض الاشتراكيين الفرنسيين هذه السياسة نموذجا يحتذي مما جعلهم يساندون برنامج إصلاحات بالمغرب على الطريقة الانجليزية ، و لقد أكّدت العديد من وثائق الخارجيّة الفرنسية على ذلك ففي رسالة من المقيم العام الفرنسي بالمغرب الأقصى بتاريخ 23 جويلية 1932 أكد على هذه المسالة بقوله "....إنّ العديد من المغاربة ذوي الإدماج الضعيف يقومون بأنشطة معادية لنا و يقع حاليا إثارتهم من قبل المهرّجين بالخارج و من بينهم بلا فريج، الناصري...الذين يقومون بالدعاية من باريس..إنهم حسب ما يبدو متأثرين بما يحدث بالمستعمرات الانجليزية إنهم يريدون إصلاحات على الطريقة الانجليزية و يجدون مساندة من قبل بعض الفرنسيين "[3] بل ذهب التقرير إلى أكثر من ذلك حيث أكد أن المناشير جزء هام مما كان يأتيهم من مصر عن طريق البريد الانجليزي غير الخاضع للرقابة الفرنسيّة..و مما ذكره في هذا السياق" ...في أواخر جوان 1932 وزّعت و علقت آلاف

[1]- عمر(عبد العزيز): **دراسات في تاريخ العرب الحديث و المعاصر، نفس المرجع السابق، ص 479**

[2]- جريدة النهضة 26 أوت 1936

[3]- يمكن الرجوع إلى: Ministère des Relations extérieures : Série : L'Afrique 1918-1940 ; **op.cit**: Résidence générale de la République Française au Maroc : Rabat le 23 Juillet 1932

المناشير بفاس على أبواب المحلاّت التجاريّة و بالانهج و لقد تمّت صياغتها باللغة المصريّة وكلها مناهضة لنا و مساندة لمطالب الوطنيين.."[1]. و هكذا فان مسالة التأثر بما حدث بالمستعمرات الانجليزية مسالة أكدتها الوثائق فما أعلنه بصفة ضمنيّة المقيم العام الفرنسي هو أنّ ما حدث بمصر من انفتاح و حريّة صحافة و تنقل للوطنيين المغاربة و سكوت بريطاني على ذلك يعني توفير ظروف ملائمة لتجذير النشاط الوطني و بالتالي يمكننا القول أن انفتاح بريطانيا بمصر والعراق وفّر قاعدة مهمة للنشاط الوطني المغربي بالخارج ثم لا ننسى أن الحركة الوطنية المغربية كانت أثناء هذه الفترة تجد مساندة من آل سعود و حكومة الملك فيصل بالعراق عن طريق اللجنة السورية- الفلسطينية بجناف و مما ورد في إحدى الوثائق الفرنسية حول هذه المسالة في رسالة بتاريخ 24 جوان 1932 نقتطف ما يلي"...إن هذه اللجنة متكونة بجناف من شكيب ارسلان، إحسان الجابري، حاليا توسع نشاطها بإفريقيا الشمالية...و هي تجد مساعدة عالية من آل سعود حلفاء بريطانيا و كذلك الملك فيصل بالعراق...و هي لا تهتمّ بالاستعمار الانجليزي و الايطالي بل ركّزت نشاطها على المستعمرات الفرنسيّة..."[2]

إنّ ما يهمنا بهذه الوثيقة أن تناقضات السياسات الفرنسية و الانجليزية بالمستعمرات من خلال ما حدث بالعراق ، السعوديّة و مصر كلها مثّلت روافد مهمة أثرت على برامج الوطنيين بالمغرب الأقصى و طرق نضالهم و هذا ما أكدت عليه إحدى الصحف اليمينيّة الفرنسية المتطرّفة"إفريقيا الفرنسية" بقولها"...إنّ مجموعة من الأوغاد ذات ثقافة محدودة يريدون أن يقوموا بالدور الذي يقوم به سعد زغلول بمصر و غاندي بالهند...بدون شكّ فان هذان يمثلان خطرا على انكلترا لأنهما مثقفان لكن هؤلاء المطرودين من المدارس الابتدائية بالمغرب الأقصى لا يمثّلون أي خطر علينا..."[3]

إن هذا الموقف الذي أعلنته الصحيفة الفرنسية الناطقة باسم اليمين الفرنسي المتطرّف والمناهض لأي إصلاحات أو حوار مع الوطنيين غنيّة بالدلالات فبالإضافة إلى عنصريتها وانغلاقها فان موقفها المتشنّج يبيّن عكس ما أعلنه و هو أنّ الوطنيين بالمغرب لهم وزنهم و تأثيرهم و الدليل انضمام الجماهير بكثافة إليهم ، لكن هذا الموقف يدلّ أيضا و هذا ما يهمنا على أنّ الوطنيين بالمغرب الأقصى تأثروا فعلا على مستوى برنامجهم بطرق تعامل بريطانيا العظمى مع

---

[1] - نفس المصدر السابق

[2] - نفس المصدر السابق: رسالة من المقيم العام بالمغرب الأقصى إلى وزير الشؤون الخارجيّة بتاريخ 24 جوان 1932(سرّي للغاية)

[3] - يمكن الرجوع إلى: L'Afrique Françaises, 27 septembre 1930

الوطنيين بمصر و الهند حيث اعتمدت على المفاوضات و وصلت إلى اتفاقيات معهم سنة 1935 بالهند و سنة 1936 بمصر كما بينا ذلك سابقا

و هكذا يمكننا الاستنتاج من كل الوثائق التي تعرضنا إليها أن برنامج 1934 الذي صاغته الحركة الوطنيّة المغربية كان متأثرا بالعديد من النماذج من بينها النموذج التونسي و كذلك الإصلاحات التي قدّمتها بريطانيا بمصر بسنة 1922 بالخصوص و بدرجة اقل سنة 1936، ذلك أنه اثر حصول مصر على استقلالها و فشل المفاوضات مع الجبهة الشعبية فان الوطنيين بالمغرب رفعوا شعار "المغرب للمغاربة"أي الاستقلال التام، فهل كان ذلك صدفة ؟ لا أظن بل كان شديد الارتباط من جهة بالانغلاق الفرنسي و رفض المطالب الإصلاحية في إطار الحماية و التي مثّلت حدّا ادني و من جهة ثانية بما حدث بمصر سنة 1936 و كذلك بلبنان كما أكدت وثائق الحماية ذلك حيث اعتبر الوطنيون بالمغرب الأقصى على غرار الدستوريين القدامى[1] و الجدد[2] في نفس المرحلة، حيث أصبح شعار الاستقلال هدفا استراتيجيا مرفوعا أثناء هذه المرحلة لان الوطنيين بتونس على غرار المغرب الأقصى اعتبروا أن التناقضات في صفوف القوى الامبرياليّة وخصوصا الصراع بين القوى الفاشيّة و الديمقراطيّة بالإمكان استغلالها للحصول على مكاسب عاجلة و هي الحكم الذاتي الموسّع في مرحلة أولى ثمّ الاستقلال التام في إطار التكافل مع فرنسا على غرار ما تمّ بين بريطانيا العظمى و مصر سنة 1936، لكن موقف فرنسا سواء في عهد الحكومات اليمينيّة أو اليساريّة كان الرفض المطلق لأي إصلاحات جوهريّة كما أعلن على ذلك بيار فيانو سنة 1937 عندما أعلن بأنّ الحماية في تونس و المغرب الأقصى أبدية و كانت النتائج إفلاس سياسة الحوار و التصادم مع المغرب الأقصى سنة 1937 و بتونس سنة 1938 و ذلك في وقت تكاثفت فيه الدعاية الفاشيّة على نطاق واسع...مما يعني موضوعيّا دفع النخب و شعوب شمال إفريقيا إلى التحالف مع القوى الفاشيّة...لكن ردود فعل النخب بالمغرب الأقصى لم تكن متشنّجة بل في إطار مقاربة "عقلانيّة" أعلنت مساندتها للقوى الديمقراطيّة و خصوصا بريطانيا العظمى و لعلّ البرقيّات التي أرسلت إلى رئيس وزراء بريطانيا من قبل أعيان فاس اكبر دليل على ذلك.

4- أعيان فاس يساندون سياسة بريطانيا العظمى تجاه القوى الفاشيّة قبيل الحرب العالميّة الثانية:

---

[1] - مؤتمر اللجنة التنفيذية أو الحزب الدستوري القديم الذي انعقد بتونس في 1934/7/26

[2] - العمل التونسي 15 ماي 1933 : تصريح للحبيب بورقيبة

قام الفرنسيون بالمغرب الأقصى ، بقمع الوطنيين خلال الفترة الممتدة بين شهري سبتمبر وأكتوبر 1937 ،بالاعتماد على حجج عديدة من بينها تهمة التآمر مع القوى الفاشية للقيام بثورة بكامل شمال إفريقيا ضد فرنسا[1]....لكن العديد من الدراسات والوثائق الأرشيفية بينت عكس ذلك وخصوصا منها الانجليزية كما بينا ذلك سابقا ،لكن ما يجب التأكيد عليه هو انه قبيل الحرب العالمية الثانية بقليل كان اغلب الوطنيين بالمنفى والسجون وكان الرأي العام بالمغرب الأقصى شديد النقمة على السياسة الفرنسية ،وبالتالي فانه كان من السهل أن ينساق السكان إلى تطبيق المثل القائل " عدو عدوي صديقي " ، لكن الأعيان الذين كان لهم تأثيرا كبيرا على السكان كان قسما هاما منهم مساندا للقوى الديمقراطية في صراعها ضد القوى الفاشية وفي هذا السياق وجدنا بعض الوثائق بالأرشيف البريطاني تؤكد على مساندة قسم هام من أعيان مدينة فاس المغربية لسياسة بريطانيا العظمى تجاه القوى الفاشية ولقد أرسلوا في هذا السياق رسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني نيفيل شمبرلان بتاريخ 18 فيفري 1939 أي قبيل الحرب العالمية الثانية بأشهر قليلة ، و لقد كانت هذه الرسالة موقعة من قبل أكثر من أربعين شخصيّة من أعيان المدينة أعلنوا فيها تمجيدهم لسياسة بريطانيا العظمى أثناء الأزمة التشيكوسلوفاكية[2]التي أنقذت العالم من حرب مدمّرة و أعلنوا أيضا ولاءهم غير المشروط للسياسة البريطانيّة و مما ورد في هذه الرسالة نقتطف ما يلي "...إن السيد نيفيل شامبرلن عن طريق مواقفه الشجاعة و قراراته الحاسمة أنقذ العالم من حرب مدمّرة و ذلك من خلال المساهمة بدور بارز في حلّ الخلاف بين ألمانيا و تشيكوسلوفاكيا ، إنّ كلّ شعوب العالم بقطع النظر عن لونها و جنسها ، عليها أن تتقدّم بالشكر لهذا الشخص الاستثنائي نظرا لشجاعته في حلّ هذه المشكلة..."[3]. إنّ هذا الموقف مقبول لحدّ ما نظرا لأنّ اندلاع أي حرب تكون له نتائج مدمّرة للإنسانية جمعاء ، لكن عمليا تبقى المسالة نسبية لان الشعوب المستعمرة قادرة أثناء هذه الحروب على الحصول على استقلالها إن استغلتها بطريقة ناجحة ، لكن الشيء الملفت للانتباه هو لماذا وجّه أعيان فاس هذه الرسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني بالرغم من أنّ هذا المؤتمر حضره كلّ من رئيس وزراء ايطاليا و فرنسا و المستشار الألماني هتلر ، بدون أن ننسى أيضا أن المغرب الأقصى كان أثناء هذه الفترة تحت السيطرة الفرنسيّة ، يمكن الإجابة عن هذا التساؤل من خلال ما ورد في القسم الأخير من الرسالة و الذي نقتطف منه ما يلي"...نحن موجودون تحت الحماية و الراية

---

[1] ـيمكن الرجوع إلى: Julien (Charles André): **Le Maroc face aux impérialismes ; op.cit**; pp 182-187

[2] ـ**الأزمة التشيكوسلوفاكيّة**: أثناء احتداد الخلافات بين ألمانيا و تشيكوسلوفاكيا حول منطقة السويدات ذات الأغلبية الألمانية و التي طالب هتلر بضمها تدخّل شامبرلن و طالب بعقد مؤتمر ميونيخ في 29 ديسمبر 1939 الذي ضمّ هتلر و موسيليني، دلاديي و شامبرلن و غياب روسيا و تشيكوسلوفاكيا حصلت ألمانيا على مطالبها ثمّ اندلعت أزمة ثانية و ضمّ هتلر اغلب ما بقي من تشيكوسلوفاكيا تجاه صمت بريطاني و فرنسي عربي و كان ذلك بين فيفري و مارس 1939

[3] ـيمكن الرجوع إلى: FO 371/24 061 ; Foreign office ; S.W.I : 18th February 1939 ; Free translation of a letter addressed to Mr Neville Chamberlain by the notables of Fès

البريطانيّة نعلن عن شكرنا الكبير لهذه القوّة و لكلّ رجالاتها بالخصوص السيد نيفيل شامبرلن ..."[1]

إنّ الترجمة الانجليزية للرسالة أكدت في المطلق على أنّ الذين أرسلوا هذه الرسالة هم من أعيان فاس لكن ما ذكرناه سابقا يبيّن أنهم مغاربة حاصلين على الحماية الانجليزية ، لكن الشيء المثير للانتباه هو أنّ العديد من العناصر تنتمي لنفس العائلة كما تؤكد ذلك قائمة الموقعين التي تتكون من العناصر التالية:

قائمة أعيان مدينة فاس الموقعين على الرسالة الموجهة لشامبرلن بتاريخ 18 فيفري 1939

سيدي محمد بن عبد المجيد بن جلون**
- محمد بن بوبكير
- محمد السبتي
- عمر السبتي
- عبد القادر بن محمد لزرق
- عبد النابي بن الحاج بن طالب لزرق
- عمر بن محمد
- عبد السلام الطاهري
- محمد بن كبران
- محمد بن محمد بن عبد المجيد بن جلون
- الحاج محمد بن عثمان البنّاني
- محامد بن محمد البرادي
- محمد بن محمد بن جلون
- الحاج حمد بن شقرون
- عبد المجيد بن الحاج الطيّب لزرق
- عبد القادر بنكران
- حسّان بن عبد المجيد بن جلون
- عبد السلام بن الحاج طالب لزرق
- الحاج محمد لزرق
- الحاج محمد بن عبد الرحمان لعلو
- علال لعلو
- محمد بن بوبكير بنّاني
- محمد بن عبد المجيد لزرق
- الحاج إدريس البناني
- إدريس البرّادي
- محمد بن عمر البرادي
- الطيب السبتي
- الحاج العربي بو عيّاد
- محمد بن عبد القادر البرادي
- عبد الوهاب لزرق
- عبد العزيز لزرق
- محمد بن عبد القادر بن حمّو
- عبد الرحمان بن كبران
- حميد بن عبد السلام برّادي
- الحاج إدريس بن شقرون
- العربي البرادي
- محمد برّادي
- عبد السلام المرّاكش
- الحاج إدريس بو عيّاد
- حسين بن عبد المجيد بن جلون
- الحاج محمد بن الحاج طالب لزرق

المصدر: FO 371/24061 : Foreign office S .W.I 18th February 1939

**ترجمة المؤلف

[1] نفس المصدر السابق

إنّ المعطيات التي يمكن استنتاجها من هذه القائمة هي التالية:

إنّ الأغلبية الساحقة من الممضين عن هذه الرسالة حاصلين على الحماية الانجليزية فعلا و ذلك كان في إطار عائلي مثل عائلة لزرق- السبتي ، البناني، بن شقرون، بو عياد، الحجاري[1]...أما البقية وبالرغم من إعلانهم أنهم تحت الحماية الانجليزية فحسب ما يبدو أنهم في الإطار العائلي كان بعضهم متحصّل قبل الحماية الفرنسية على وثائق حماية فرنسية مثل عائلة بن جلون و ربما تتكون من قسمين

أما الاستنتاج الثاني فهو أنّ الكثير من العناصر المذكورة في الرسالة لعبت دورا بارزا في مناهضة الاستعمار الفرنسي في الثلاثينات مثل مقاومة الظهير البربري الصادر في 16 ماي 1930 أو التعسف الفرنسي بين سبتمبر و أكتوبر 1937 مثل عائلة السبتي ، الحاجوي، بوعيّاد[2] لكن هناك بعض الأعيان الحاصلين على الحماية الانجليزية و ذوي المكانة المرموقة، لم توجد أسماؤهم مثل عائلة المكوّر ربما ذلك مرتبط بأنّ الرسالة خاصة بأعيان فاس

و هكذا يمكننا الاستنتاج بأنّ المحميين الانجليز بفاس بالخصوص و بالمدن الأخرى كان لهم دور كبير في إقناع الناس بعدم مساندة القوى الفاشية و ذلك في وقت كان فيه قادة الحركة الوطنيّة بالمنافي و السجون و بالرغم كذلك من قوّة الدعاية عن طريق الصحافة و راديو روما، برلين، لكن وجود هؤلاء دفع إلى مساعدة القوى الديمقراطية بقيادة بريطانيا خاصة بعد جوان 1940 أي بعد هزيمة فرنسا و انضمام حكومة "فيشي" إلى ألمانيا النازيّة[3] و في الواقع فان مساندة أعيان فاس لسياسة بريطانيا العظمى كان مرتبط بمصالح هذه الفئات بمصالح تجاريّة معها و محافظتها أيضا على الحماية بالرغم من معاهدة جويلية 1937 التي ألغت نظام الامتيازات، لكنه ارتبط أيضا بوجود قناعة لدى العديد من هذه الفئات بأنّه يمكن الاستعانة ببريطانيا العظمى لإزاحة فرنسا و الحصول على الاستقلال أو وضعه تحت الحماية البريطانيّة لانّ طريقة إدارتها تسمح بهامش كبير من الحريّة على مستوى التسيير و الإدارة، و يمكن الاتفاق معها على الاستقلال كما حدث بمصر سنة 1936 و على هذا الأساس فان الوفد الذي قابل الأمريكيين سنة 1942 بعدما قاموا بالإنزال طالب بتعويض الحماية الفرنسية بحماية أمريكية أو بريطانيّة[4] ، و هو نفس الموقف الذي أعلنه سكان الشام سنة 1920 لوفد لجنة كينغ كران كما رأينا ذلك سابقا و هو نفس موقف عبد العزيز الثعالبي سنة 1941 و الحبيب بورقيبة سنة 1946 في رسالته المشهورة لفرحات عبّاس و التي من بين ما أعلن فيها تنظيم ثورة

---

1 - يمكن الرجوع إلى: Kenbib(Mohamed): **Protections... op.cit**; pp195-196

2 - **نفس المرجع السابق** ، ص 188

3 - يمكن الرجوع إلى: Milza(Pierre): **De Versailles à Berlin** ; **op.cit**, pp282-283

4 - Ben Ramdane(Abdelkhalek): **Le Maroc et l'occident 1800-1974** ; Editions Karthala ; Paris 1987 ; p50

بشمال إفريقيا و إبدال الحماية الفرنسية بحماية انكليزية إذا كان الاستقلال غير ممكن[1] فهل هذا التشابه بكل من تونس و المغرب الأقصى في المواقف تجاه بريطانيا العظمى كان صدفة؟

أظن أن ذلك مرتبط بأسباب موضوعيّة و هي أنّ السياسة البريطانيّة بمصر و العراق و الهند و خصوصا التنازلات التي قدمتها للنخب و الوطنيين في العشرينات و فترة الثلاثينات و كذلك سياسة الإدارة غير المباشرة كلها جعلت اغلب النخب تجمع على أنّ سياسة الاستعمار الانجليزي بالرغم من مساوئه العديدة أفضل بكثير من التعسّف الفرنسي و كذلك سياسة الإدماج، فإذا كان الاستعمار شرّ لا بدّ منه ، فليكن إمّا أمريكيا أو بريطانيا ، و انطلاقا من هذه القناعات ستتكاثف اتصالات الوطنيين بتونس و المغرب الأقصى ببريطانيا العظمى و الولايات المتحدة أثناء الحرب العالميّة الثانية و بعدها

الخاتمة:

إنّ مسالة التناقضات الاستعماريّة الانجلو فرنسية في فترة الثلاثينات سواء على مستوى تواصل نظام الامتيازات و خصوصا بالمغرب الأقصى إلى حدود 1938 أو من خلال بروز سياسة استعماريّة انكليزية ليبراليّة بإمبراطوريتها مختلفة تماما عن سياسة فرنسا التقليدية و هذا ما جعل الوطنيين بكل من تونس و المغرب الأقصى يتأثرون على مستوى برامجهم و توقيت تجذّر مطالبهم بما حدث بالمستعمرات البريطانيّة مثل مصر و العراق... بل إنّ هذه التناقضات جعلت بعض التونسيين و المغاربة يطالبون مع بداية الحرب العالميّة الثانية بحماية بريطانيّة أو أمريكية نتيجة يأسهم من أي انفتاح فرنسي نتيجة للوفاق بين اليمين و اليسار بفرنسا على المحافظة على الإمبراطورية بطرق تقليديّة، مع العلم أنّ هذه التناقضات ازدادت حدّة مع نهاية الحرب العالميّة الثانية

[1] -إن الحبيب بورقيبة في رسالته إلى فرحات عبّاس بتاريخ 26 جويلية 1946 من أهم ما نكره نقتطف ما يلي"...أمام غطرسة النظام الاستعماري الفرنسي ليس أمامنا من خيار فهيمنه أمريكية أو انكليزية على بعض المناطق الإستراتيجية ذات السيادة الداخلية على غرار مصر فهي اقل خطر من سياسة الدمج و الاستيطان يمكن الرجوع إلى : Bourguiba(Habib): **La Tunisie et la France**, René Juliard ; Paris 1954 ; pp192-193

الخـــاتمـــــة العامــــــة

مثل التنافس الفرنسي الانكليزي بكل من تونس و المغرب الأقصى إحدى سمات مؤسسة "الحماية" بالمملكتين، مع العلم أنّ هذا النظام كان إحدى مميزات المرحلة الامبرياليّة مقارنة مع ما حدث بالجزائر سنة 1830 حيث مكّن القوى العظمى التي كانت تتنافس على المملكتين و على رأسها بريطانيا العظمى من المحافظة على اغلب مصالحها التي كانت تتمتع بها قبل الحماية و في إطار هذه الدراسة برهنّا على ذلك من خلال وصولنا إلى النتائج التالية:

* يعتبر التنافس الامبريالي الانجليزي-الفرنسي بالمغرب الأقصى و تونس منذ بداية الحماية إلى 1939 إحدى خصوصيات العلاقات الدوليّة و كان له دور بارز في تفسير العديد من الأحداث و من بينها أنّ سقوط المغرب الأقصى و ايالة طرابلس بعد حوالي ثمانين سنة من سقوط الجزائر تحت الهيمنة الفرنسيّة، لم يكن نتاج إصلاحات أو أوضاع شديدة الاختلاف بالمقارنة مع ما كان سائدا بالجزائر، بل ارتبط إلى حدّ كبير بإستراتيجيتها بريطانيا العظمى تجاه الإمبراطورية العثمانيّة و ايالاتها مثل تونس وطرابلس الشرق و كذلك تجاه المغرب الأقصى المبنيّة على المحافظة على الوضع الراهن، حيث هدّدت أكثر من مرّة بالتدخل العسكري ضدّ فرنسا و ايطاليا إذا قاما بالتدخل بتونس و المغرب الأقصى وطرابلس . لكن تخلي بريطانيا العظمى عن هذه السياسة مهّد لسقوط تونس و المغرب الأقصى تحت السيطرة الفرنسيّة

* تعتبر بريطانيا العظمى إحدى المهندسين الأساسيين في صياغة الخريطة الاستعماريّة بالمغرب العربي بطريقة جعلتها تحافظ على تفوقها بالمتوسط و على هذا الأساس فانّ أي تغيير كان بإمكانه إحداث خلل في التوازنات الإستراتيجية بالمنطقة تصدّت له على غرار موقفها من طموح فرنسا بضمّ طنجة و كذلك منطقة الريف بعد هزيمة اسبانيا بأنوال سنة 1921

* لقد اعترفت بريطانيا العظمى بمعاهدة باردو 1881 المفروضة على محمد الصادق باي ومعاهدة فاس سنة 1912 المفروضة على سلطان المغرب الأقصى مولاي حافظ (1908-1912) بعد مفاوضات عسيرة مع فرنسا التي فرضت عليها بريطانيا العظمى الاعتراف بكل الامتيازات الإستراتيجية و الاقتصاديّة و القضائيّة التي كانت تتمتع بها بريطانيا العظمى بالمملكتين قبل الحماية(عكس ما حدث بالجزائر) و هذا ما جعل فرنسا تفشل في بناء ميناء عسكري ببنزرت بين 1881 و 1897 . أما بطنجة

فان التصدّي الانجليزي كان أكثر حزما حيث كانت سياسة بريطانيا العظمى العامل الرئيسي الذي منع فرنسا بين 1912 و 1956 من ضمّ طنجة كما طالبت بذلك العديد من المرّات. أما على المستوى التجاري، فان اعتراف فرنسا بالامتيازات الاقتصاديّة التي كانت تتمتع بها بريطانيا قبل الحماية بالمملكتين جعل التنافس يكون قويا حيث دعّمت بريطانيا حضورها بل تمكنت من السيطرة بصفة تكاد تكون مطلقة بتونس بين 1881 و بداية العشرينات على اغلب واردات تونس من المنسوجات و الخيوط القطنيّة ، ونفس الشيء بالنسبة للمغرب الأقصى بين 1912 و 1933 و كانت أيضا الحريف الأول لتونس والمغرب الأقصى على مستوى توريد الفسفاط و الحلفاء، مما أثار احتجاجات عديدة من قبل أصحاب الغرف التجاريّة و أصحاب المصانع الفرنسيّة لكن فرنسا لم تتمكّن من الحدّ من هذا التنافس إلاّ بعد حوالي أربعين سنة بكل من تونس و المغرب الأقصى.

* لم يقتصر التنافس الانجليزي الفرنسي ، أثناء فترة الحماية على المستوى الاقتصادي والاستراتيجي بل شمل أيضا الميدان القضائي حيث كانت بريطانيا العظمى الدولة الأوروبية الوحيدة التي حافظت على محاكمها القنصليّة بالمغرب الأقصى إلى 1937 ، ولقد شجّع ذلك على تواصل الحماية الانجليزية للعديد من الرعايا المغاربة الذين كانوا خارجين عن القضاء الفرنسي، مما وفّر أرضية ملائمة لهذه الفئة لتقوم بدور كبير في النضال الوطني خصوصا في فترة الثلاثينات. أما بالنسبة لتونس فبالرغم من تخلي بريطانيا العظمى عن امتيازاتها القضائيّة منذ 1883، فإنها لم تعترف بانّ المسألة التشريعية والقضائيّة مسالة داخليّة و الدليل على ذلك رفضها مرسوم نوفمبر 1921 الفرنسي الخاص بتجنيس الجالية الانجلو مالطيّة بتونس و المغرب الأقصى ، و لقد اعتمد هذا الرفض على قراءة مغايرة تماما للقراءة الفرنسيّة لمعاهدة باردو 1881 بتونس و المعاهدات الدوليّة بالمغرب الأقصى ، و وصل الخلاف إلى محكمة العدل الدوليّة بلاهاي التي ساندت الموقف الانجليزي تجاه المسالة.

* مثلت التناقضات الانجلو-فرنسية الاقتصاديّة و الإستراتيجية عاملا مهما في تجذير النشاط الوطني بالمملكتين خاصة و انه تزامن مع خلافات أخرى بأوروبا و تناقضات على مستوى السياسات الاستعماريّة، ففي الوقت الذي سلكت فيه بريطانيا العظمى سياسة استعماريّة ليبراليّة و واقعيّة من خلال تقديمها لتنازلات للوطنيين بالمستعمرات التابعة للتاج البريطاني مثل مصر سنة 1922 و سنة 1936 والعراق سنة 1932 و الهند سنتي 1919 و 1931 و ذلك خوفا من أن يتكرّر ما حدث لها بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1782 و خوفا أيضا من تحالف الوطنيين بمستعمراتها مع موسكو التي ساندت بُكل وضوح تحرّر الشعوب العربيّة على غرار ما فعلت الأممية الثالثة. أما في فترة الثلاثينات فان التنازلات كانت اكبر لأنّ إستراتيجيتها كانت تقوم على مبدأ احتواء الحركات الوطنيّة بالعالم العربي تفاديا

للخطر الشيوعي و الفاشي في نفس الوقت، بينما اقتصرت إستراتيجية فرنسا على القمع في فترة العشرينات و الثلاثينات على حدّ سواء، و هذا ما جعل الوطنيين بكل من تونس و المغرب الأقصى يشيدون بسياسة بريطانيا العظمى و يطالبون بمساندتها على غرار ما فعل عبد الكريم الخطابي بالمغرب الأقصى في فترة العشرينات حيث وجد مساندة انجليزية على عدّة مستويات سواء على المستوى الدبلوماسي أو العسكري. ولقد حاول أيضا عبد العزيز الثعالبي و رفاقه و أيضا محمد الناصر باي المرادل هذه المساندة مما جعل مواقفهم تتجذّر في فترة العشرينات، أما في فترة الثلاثينات، فإنّ هذه التناقضات مثلت عاملا هاما في تجذير النشاط الوطني حيث قام المغاربة الحاصلين على الحماية الانجليزية بدور كبير في مناهضة الظهير البربري سنة 1931 و في المواجهات الدامية مع فرنسا بمكناس سنة 1937، وكانت أيضا مطالبهم الإصلاحية شديدة التأثر بما حدث بمصر سنتي 1922 و 1936. أما بتونس فان الانغلاق الفرنسي وصل إلى حدّ مطالبة عبد العزيز الثعالبي سنة 1938 بحماية انجليزية مكان الحماية الفرنسيّة، لأنها تضمن لهم حكما ذاتيا موسعا على غرار ما حدث بمصر سنة 1922. و بالإضافة إلى ذلك كانت السياسة الانجليزية بمصر و العالم العربي محل إشادة في هذه الفترة من قبل الديوان السياسي واللجنة التنفيذية حيث طالب كلاهما بتحويل تونس إلى "دومينيون فرنسي" على الطريقة الانجليزية

* إنّ الزعامات الوطنيّة بكل من تونس و المغرب الأقصى و كذلك ليبيا على غرار الزعامات بالمشرق العربي، لم تكن مستعدّة لأسباب دينيّة أساسا كما أكد على ذلك عبد الكريم الخطابي بالمغرب و عبد العزيز الثعالبي بتونس للاستفادة من ظهور النظام الاشتراكي بروسيا منذ 1917 بالرغم من مساندته الصريحة للتحرّر الوطني، بل راهنت على التناقضات في صلب القوى الرأسمالية الامبرياليّة و من بينها الفرنسيّة الانجليزية في فترة الثلاثينات والعشرينات وكذالك أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ،فتحالف بريطانيا العظمى مع حكومة فرنسا الحرة بقيادة شارل ديغول لم يمنع من ظهور تناقضات كبيرة على مستوى إستراتيجية الدولتين تجاه حركات التحرر الوطني بالعالم العربي بصفة عامة و الشرق الأوسط بصفة خاصة، فإستراتيجية بريطانيا العظمى كانت مبنيّة على تقديم تنازلات من خلال منحها الحكم الذاتي Self government أو الاستقلال مع المحافظة على المصالح الإستراتيجية و العسكريّة، بينما فرنسا ، سواء في فترة الثلاثينات أو أثناء الحرب العالمية الثانية فإنها واصلت سياستها الاستعمارية التقليديّة و هذا ما أكد عليه مؤتمر برازافيل الاستعماري في جانفي 1944 بحضور شارل ديغول ، حيث رفض فكرة استقلال المستعمرات الفرنسية و أعلن أيضا صراحة رفضه المطلق لإقرار كومنولث "فرنسي" على الطريقة الانقليزية ،مما جعل بريطانيا العظمى تعتبر أن هذه السياسة تهدّد مصالحها الإستراتيجية بالشرق الأوسط و العالم العربي بصفة عامة، و هذا ما أعلنه تقرير المجلس العسكري

الانجليزي المكلف بالشؤون الإستراتيجية الخاصة بالشرق الأوسط، مع العلم أن هذا المجلس كان من أهم الأجهزة التي تقرّر سياسات بريطانيا العظمى بالعالم العربي، وما أعلنه حول هذه السياسة الاستعمارية الفرنسيّة ، بقيادة حليفهم شارل ديغول، كان كما يلي: "إنّ أي مساندة أو مشاركةانجليزية في السياسة القمعيّة الفرنسيّة بالمستعمرات ، تهدّد مشروعنا في المحافظة على المراقبة الإستراتيجية للشرق الأوسط..." ، و بالفعل فإنّ هذه التناقضات تجسّمت من خلال تهديد العسكريين البريطانيين بالتدخّل إذا لم تطلق فرنسا الحكومة اللبنانيّة المنتخبة بقيادة بشّار الخوري و التي ألقت عليها القبض في نوفمبر 1943 ، ففي ظل هذه الضغوط الانجليزية المتزايدة أعلنت فرنسا سنة 1944 عن إلغاء الحماية بلبنان و الاعتراف باستقلالها ، و لقد عبّر شارل ديغول بكلّ مرارة عن استيائه من سياسة الانجليز تجاه الوطنيين بالعديد من المستعمرات و خصوصا العربيّة و مما ذكره في هذا السياق في مذكّراته نقتطف ما يلي:"... إنّ انتفاضة الوطنيين العرب ، و تصميم بريطانيا على البقاء بمفردها في الشرق الأوسط تحالفا ضدّنا ..." ، و ما يهمنا من خلال إشارتنا لهذه الأحداث أن هذه التناقضات كان لها العديد من التأثيرات على حركات التحرّر الوطني بالمغرب العربي و خصوصا تونس و المغرب الأقصى، حيث حاول الوطنيون الاستفادة منها و لقد تجسّم ذلك من خلال اتصالات المناضل الوطني الهادي شاكر ببعض القادة العسكريين الانقليز أثناء الحرب بتونس و من أيضا من خلال حصول الهادي شاكر بصفاقس و الطاهر بطيك بالساحل على تعليمات من الزعيم الحبيب بورقيبة لاستقبال الجيش البريطاني بتونس بحفاوة، و بالفعل هذا ما حصل سنة 1943 أثناء مروره بالساحل و صفاقس حيث نظمت لقادة الجيش الانكليزي مآدب و استقبالات حارة ، و اتخذ الوطنيون بالمغرب الأقصى سياسة مشابه لمواقف الدستوريين بتونس ، تجسّمت من خلال لقاء الملك سيدي محمد بالدار البيضاء بالوزير الأول البريطاني ونستن تشرشل و الرئيس الأمريكي روزفلت ، و من خلال أيضا تقديم الوطنيين المغاربة لممثلي بريطانيا و الولايات المتّحدة في 11 جانفي 1944 لبيان الاستقلال (هذا المطلب لم يطرح بكلّ وضوح من قبل الوطنيين بالمغرب الأقصى إلاّ أثناء هذه الفترة)، و لقد ساهمت هذه الاتصالات و التناقضات في صفوف القوى الامبرياليّة في ظهور تعاطف أنجلو سكسوني تجاه الوطنيين حيث طالبت في هذا السياق الخارجيّة الانجليزية و الأمريكية بإطلاق صراح علالة الفاسي و العديد من رفاقه ، و ساهمت أيضا في منع فرنسا من تكثيف قمعها للقادة الوطنيين بتونس بتهمة التحالف مع الفاشيّة ، فكلّ هذه التحوّلات الدوليّة كانت عوامل مهمة جدّا في تفسير تجذّر النشاط الوطني بتونس و المغرب الأقصى معوّلين على الاستفادة من هذه التناقضات كما حصل ذلك بسوريا و لبنان و على هذا الأساس أيضا كثّف الوطنيون بتونس و المغرب الأقصى اتصالاتهم ببريطانيا العظمى و الولايات المتحدة و خصوصا في فترة الخمسينات

المصادر و المراجع

I.المصادر

1- الوثائق:

أ- أرشيف الخارجيّة البريطانيّة

تمثل وثائق هذا الأرشيف إحدى المصادر الأساسية لبحثنا و هي متوفرة بمقر هذا الأرشيف بـ: New Richmond Surrey, TW9 ; 4 DU, بضواحي لندن و تكمن أهمية هذا الأرشيف في أنّه يحتوي على وثائق ذات أهمية كبيرة بالنسبة لتاريخ العلاقات الدولية التي كان مركز قرارها الأساسي بلندن على الأقل منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى حدود ثلاثينات القرن العشرين لذلك كان لهذه الدولة تأثير كبير على كل ما يجري في العالم، فلا غرابة في ظل هذا الواقع أن تتوفر وثائق ذات أهميّة كبيرة بالنسبة لتاريخ العالم و من بينها منطقة المغرب العربي و بالإضافة إلى ذلك فان طبيعة الموضوع تحتّم الاعتماد على وثائق هذا الأرشيف لأنه لا يمكن دراسة الصراع البريطاني – الفرنسي في سياق الحماية بالاعتماد فقط على الوثائق الفرنسيّة. و رغم أنّ ما اطلعت عليه يعتبر جزءا من المادة الكثيفة المتوفرة حول المغرب العربي و من بينها تونس و المغرب الأقصى، فانه مكنني من تجاوز بعض العقبات على مستوى المصادر، فإنني اعتبر الاستنتاجات التي توصّلت إليها حافزا بالنسبة لي و بالنسبة لبقية الباحثين في تونس على مزيد استغلال هذه المادة الأولية التي ربما تساعدنا على إعادة قراءة تأثير العلاقات الدوليّة على تطوّر الأحداث بالنسبة لمنطقة المغرب العربي بصفة خاصة و "العالم العربي" بصفة عامة و في هذا الإطار اطلعت على وثائق الخارجيّة البريطانيّة F.O و مراسلات القناصل البريطانيين سواء بالنسبة لتونس أو المغرب الأقصى.

إنّ المادة التي أمكن الاطلاع عليها بالأرشيف منظّمة على النحو التالي، و لقد تمّ تقسيمها إلى قسمين بالنسبة للفترة الممتدّة بين 1906 و 1951 :

- فبين 1906 و 1919 يرمز إلى وثائقها بـFO 371 بالنسبة للمراسلات السياسيّة و FO 372بالنسبة للمعاهدات و FO 368 بالنسبة للمبادلات التجاريّة و هي منظّمة حسب السنوات و الحروف الأبجدية في قاعة مخصّصة للغرض
- وثائق الفترة الممتدّة بين 1920 و 1951 تمّ تجميعها في كتب للخارجيّة البريطانيّة منظّمة حسب السنوات و الحروف الأبجدية و صدرت تحت عنوان:

Index to the correspondence of the Foreign Office year 1920 ; published by Krous Thomson ; by arrangement with HER stationnary office London

- أما بالنسبة للفترة الممتدّة بين القرن الثامن عشر و 1906 فهي منظّمة حسب الحروف الأبجدية و حسب الدول و المواضيع في فهارس عامة. و في هذا الإطار تعرّضت للمسائل التالية:

*** الوثائق المتعلقة بالمغرب الأقصى:**

- *الوثائق المتعلقة بالفترة السابقة لـ1906:*

Référence	Dates	Description
FO ; 97-120	1889-1890	Telegraph cable between Gibraltar and Tangiers
FO 594	1895	Restriction of travailing in Morocco
FO 595		
FO 99	1881-1883	North Africa trading company
FO 215	1881-1884	Designs of France on Morocco
FO 218		Sir : J.D.Hay consular
		Mr : White
		Mr : K Green
		Domestic Various
FO 218	1885-1886	Designs of France on Morocco Commercial negotiations
FO 244	1878-1885	French designs on Morocco
FO 309	1893	Illicit Importations of arms by vessel or flying
FO 309	1983-1894	- the British flag Conference of Algeciras
FO 334	1905 April-June	The British flag ; Conférence Algeciras

- *الوثائق المتعلقة بالفترة الممتدّة بين 1906 و 1920*

FO 371	Dates 1912	Descriptions
FO 371/1400		- Political Morocco
FO 371/1401		- Moulay Hafedh desire for British décoration
FO 371/1402		hostility to French protectorate

FO 371/1403 FO 371/1403 FO 371/1403 FO 371/1403 FO 371/1405 FO 371/1406 FO 371/1407 FO 371/1408 FO 371/1409		- French protectorate - Parliamentary debate ; June 13, 1912 - Sultan's hostility, towards protected proposed reposts ; British consulate ; 7th , June,1912 : Confidentiel - Political Morocco, Parliamentary debates 1912 - French interests in Morocco - British interests in Morocco - British interests in Morocco - British interests in Morocco - British interests in Morocco
FO372	**1914**	
FO372/548 Fo372/549 FO 372/7087	1914 1914 1914	Immanent recognition of protectorate Native opposition to protectorate Political Morocco ; December 1914
Fo372	1919	
Fo372/1318 FO 372/1253 FO372/1253	1919 1919 1919	British subjects in Morocco British protection of the Morish Propaganda against France and Spain in Morocco

- **الوثائق المتعلّقة بالفترة الممتدّة بين 1920 و 1951(سنكتفي بذكر الفترة التي تصل إلى حدود 1939)**

FO 371	1921	
Fo371/7077 FO371/7078 FO371/7081 FO371/7082 FO371/7083		- Morocco annual reports for 1919 - Annual reports for 1919 - Annual reports for 1920 - Desire of Mulay Hafidh to reside in any Mohammed an British protectorate ; or in Arabic - Copies for « ...statistique du mouvement maritime du Maroc... »

FO371/7084 FO371/7085 FO371/7086		- Regulations concerning commercial travels ; Proposal application to British Subjects -Application of the « code de commerce maritime du Maroc… » - Moulay Hafidh design For British decoration
	1925	
FO371/11072	1925	Proposed British Red Crescent mission to the Riff ; Her Majesty attitude
FO371/11073	1925	Supplies to Riff from British subject and British pilot of Riff air Craft
FO371/11074	1925	Resolution of riff Committee for Her Majestey
FO 371/11076		Western Policy
O371/11077	1925	Tangiers and its future ; The times June 22nd (page 232) « Lettre » from Sidi Mohammed ben Abdelkarim to British consul in Morocco - Parliamentary question about Riffain affaires(4 March 1925)
FO 371/11078		Marichal Lyauty's remark to the consul General
FO371/11079	1925	French suspicious that arms reach Riffs through Spanish Zone
FO 371/11080	1925	Western Policy
FO 371/11081	1925	Western Morocco
O371/11084	1925	Allegation in French chamber regarding supplies of arms to Riffs by British and French groups
FO371/1085	1925	Relation of individual British subjects with Abdelkarim
FO371/1086	1925	Question of British naval cooperation - Socialist attitude to Riff affair in parliamentary debate of 9th July 1925
FO371/15008	1930	Repport on commerce and navigation for year 1929
FO371/17396	1933	Situation reports of British Merchants ; Morocco association
FO371/24055	1939	Control of wireless in Tangiers zone
FO371/24057	1939	Anglo French treaty regarding Morocco

الوثائق المتعلقة بالبلاد التونسيّة:

Letter code Fo(102)	Date	Inscription
7	1840	Diplomatic, Sir Thomas Reade
89	1870	Consul General wood -Green Consular
92	1870-1871	Extension of the power at the Consular Court at Tunis
98	Dec1872-Janu1873	Consular jurisdiction
107	1876	Tunisian Rail ways company
108	1877	Mr wood political
109	1877	Mr wood ; Commercial and consular
111	1878	Confidential ; Salisbury to Wood, 18 September 1878
112	1878	Sir wood, consular ,commercial various
129	1880	Consular ; Domestic various
130	1879-1880	Mr Farrugras Claims against the Tunisian Government
140	1882	Reade to Granville ; 14 ,nov, 1883
143	1881	Reade to Granville ; 14 ,Feb, 1881
144		Low officier to Granville ; 8 April 1881
148	1883	Reade to Granville ; 11 July ; 7 August, 1883
149	1883	Reade to Granville ; 14 ,Feb, 1881
154	1883	Sanderson to Reade, 5 April 1882
155	1883	Reade to Granville ; 21-26 April 1883, 1881
160	1883	Granville to Waddington ; 16 nov 1883
170	1883	Reade to Granville ; 14 ,Nov, 1881

FO134		
127	1880 Janu- Dec	Mr Reade : Political ,drafts, dispatches
143	1880 Dec 1881 Feb	Enfida Estate Claims of Mr Levy
154	1883	Consular ; Jurisdiction French Tribunal in Tunis
155	1884 Janu-Dec	Mr Reade ; Dispatches and Telegrams
156	1884 Janu-Dec	Consular Commercial and Treaty
159	1882-Sep 1883-June	Abolition of the capitulations and Foreign consular jurisdiction
161	1883-1884	British claims on Tunisian government
165	1881-1884	British claims
169	1887	Consular at Tunis - Commercial and Treaty
FO 403		
30	1882-1883	Tunis : Establishment of French tribunal and the proposed abrogation of foreign consulate jurisdiction
FO 103		
51	1884 Janu- March	Affaires N Africa
121	1889 Jan-April	Affaires of Tunis Further correspondence part III
204	1894-18	Commercial relation of great Britain and Tunis correspondence
225	1894	Negotiations with France relating to pending question in Africa
254	1898	Commercial négociations between Tunis and Great Britain
273	1898-1899	Affairs of Tunis -Further Correspondence

ب- وزارة الخارجيّة الفرنسيّة : الكاي درساي- باريس MAE (Q) Paris

* *سلسلة تونس: 1881-1943 : Serie Tunisie 1881-1943*

يمثل أرشيف وزارة الشؤون الخارجيّة(ش.خ) إحدى المصادر الأساسية لهذا العمل، و هي متوفرة أساسا بالمعهد الأعلى للحركة الوطنيّة بمنوبة (تونس) كنسخ مطابقة للأصل و خاصة سلسلة: تونس 1917-1940، تونس 1914-1921، تونس1881-1925، 1917-1945. و تكمن أهمية هذا الأرشيف من خلال توفر مراسلات هامة تهتم بعلاقة البلاد التونسيّة ببقية القوى الأوروبية الأخرى و من بينها بريطانيا العظمى، و توفر معطيات و إن كانت متفرقة حول ردود فعل القوى الأوروبية تجاه سياسة فرنسا المتعلقة بالرعايا الأجانب و هناك أيضا معطيات حول علاقة بعض الدول الأوروبية و ردود فعلها حول نشاط الوطنيين بالمغرب العربي و خاصة ليبيا نظرا لتأثير ذلك على الأوضاع بتونس، و في هذا الإطار قمنا بمحاولة دراسة المعطيات المتعلقة بالأغراض التالية:

BOB	Archives	Titre du carton d'archive	Dates extrêmes	Nombre de folios
524		Dossier unique :Modalités de connexion des chemine de fer- L'affaire de terre du Générale Khereddine	1880-1883	355
566	191	Révisions des traites Tunisiennes	1801-1897	87
571	284	Différend Franco-britannique au sujet des décrets de Nationalité en Tunisie	1923	225
		Dossier unique : Différend Franco-britannique sur la législation du 8 novembre 1921aux descendants du sujets Britanniques en Tunisie et dans l'empire Chérifien du Maroc		
668	184	Dossier unique : Importations et exportations Tunisiennes et Marocaines.	1918-1929	290
Positif : P3	868	Relations avec les puissances étrangères : Dossier n°1 : Relation avec le Royaume-Uni.	1943-1944	120
Positif : P110	900	Dossier unique : Importations et exportations Tunisiennes	1942-1943	271

* _**Nouvelles série : Tunisie 1881-1917**_

**Deuxième partie : Carton 314-568**

**Dates extrêmes : 1882-1925**

257	365	Dossier unique : Application de la législation du travail en Tunisie .Recensement de la population Européenne en Tunisie : Divers.	1906	94
274	423	Dossier unique : Tunisie – Commerce	1894 -1897	148
279	436	Conventions internationales. -Relations extérieures	1906- 1916	201
280	437	Conventions internationales. -Relations extérieures -Corps consulaires Dossier unique : Extension des compétences des convention internationales.	1905- 1916	264
353	455	Tunisie : Etranger, protection Dossier unique : Suppression des juridictions consulaires -Contrôle des activités des étrangers en tunisie. - Statut civil des étrangers	1884-1916	329
353	456	Tunisie : Etrangers, protection	1898 – 1905	242
354	457	Etrangers en Tunisie Dossiers unique : statut des protégés en Tunisie	1898- 1914	235
374	500	Finances, Douanes : 1889- 1890. Dossier unique : Loi douanière, statistiques des importations et exportations.	1890	341
404	548	Tunisie : Marine Bizerte : 1898-1916 Port militaire et commercial.	1897	329
404	549	Concession : Port de Bizerte - Aménagement du port	1896 – 1815	379
435	584	Sûreté, police. Dossier n°1 : Espionnage, surveillance des étrangers et des offices Anglais. Dossier n°3 : Interdiction du séjour.	1898 -1902 1901 -1902	628 198
435	585	Dossier n°1 : Sûreté publique, espionnage,	1898 -1902	628

		Dossier n°2 : Interdiction du séjour. Dossier n°3 : Sûreté public, Interdiction du séjour	1901 -1902	198
431	556	Dossier n°2 : Interdiction du séjour Dossier n°4 : Surveillance des étrangers	1904 -1905 1906	133 80

*** *Série : Guerre 1914 -1918***

Dates extrêmes : 1914 -1918

Contenu	N° des volumes
Afrique : Questions générales.	1501 à 1542
Afrique Occidentale Française	1541 à 1542
Grande Bretagne	534 à 533
Etats – Unis	489 à 533
Possessions et protectorats anglais d'Afrique	1552 à 1555
Opérations stratégiques .	979 à 987

Positif	Archive	Contenu	Dates extrêmes
231	271	Le rôle militaire du port de Bizerte.	1893 -1896
70	1600	Snoussia et résistance contre les puissances occidentales en Tripoli en Egypte… - Situation militaire Sud de Tunisie.	1916
76	1615	Etat d'esprit des tribus N.Africaine pendant la guerre	1916
77 78	1657 1660	Réservoir militaire et enjeu politique	1916
84	1672	Propagande en Arabe des grandes puissances en rapport avec la 1ère guerre mondiale.	
86 86	1976 1979	Conflits en relativités occidentales dans le monde arabe.	1916 -1918
N.M.F. 74	1612	Partage de l'Afrique entre les puissances occidentales	
69	1598	Relations Anglo – Snoussia	
	1505	Questions générales africaines, situation internationale.	1917
	1955	Possessions et protectorats Anglais	1914 -1918

***Série Tunisie 1917 -1940**

Dates extrêmes 1917 -1940

2.2	6	Convention internationales relatives à la Tunisie : 1917 – 1922 - Dossier unique : Renouvellement des traités et accords de la France avec plusieurs concernant la Tunisie.	1917- 1925	177
9	26	Etrangers en tunisie. Dossier unique : voyages des ressortissants étrangers : affaires divers - Voyages de John Robert. Macnamara (Anglais) : Arrestation et procès - Il dénonce la politique Français et appelle au soutien d'Abdel Karim	1925-1929	167
57	70	Dossier n°3 : Guerre du Riff : Condamnations des inculpes.	1927-1929	173
77	109	Finances/impôts Finances et bénéfices de la guerre. Compagne de la presse et discussions juridiques sur la légitimité d'appliquer cette taxe sur les Espagnols et les Anglais.	1917-1920	267
77	110	Finances : bénéfices de la guerre Modalités des ressortissants aux étrangers. Dossier unique : - Douanes : Affaires diverses - Le régime douanier concernant l'Angleterre.	1923 1919-1920	256 267
81	120	Dossier unique : Questions concernant divers produits et la commerce avec divers pays	1925-1926	226
81	123	Régime douanier et projet d'assimilation douanier	1917-1921	231
82	124	Douane : Régime douanier des divers produits dont les cotonnades étrangers - discussion autour du projet d'assimilation	1923	197
83	125	Régime douanier	1923	197
104	142	Douanes : relations commerciales et douanieres des Français avec les alliés ; relatifs aux produits Tunisiens.	1917	142
115	161	Dossier unique : Affaire de Ben Ayed.	1920	300

		- Procédure ; problèmes de compétence judicaire.		
167	174	Etat civil : - Nationalité Anglo-maltais en Tunisie. - Différend Franco-britannique - Jugement de la justice de la Hayes.	1923	174
168	175	Etat civil : - Différend Franco-britannique au sujet de la Nationalité Anglo-maltais	1923-1927	204
168	175 Bis	Dossier unique Cour permanente de la justice internationale de la Haye. -Différend Franco-anglais au sujet des décrets sur la nationalité promulguée à Tunis et au Maroc : compte rendu des séances 9 – 13 Janvier 1923. - compte rendu de la deuxième séance extraordinaire de la cour permanente de la justice de la Haye au sujet du différend Franco-britannique a propos des décrets sur la nationalité promulguée à Tunis et au Maroc (séance 9/10 Janvier 1923)	1923	225

ج- الأرشيف الدبلوماسي: نانت (ش – خ):

Bobine	Archive	Contenu	Dates extrêmes	Folio n°...
R17	1537	Correspondance générale relative aux questions politiques et commerciales de la France et des pays occidentaux.	1920-1922	215
518	1540(A)	Dossier n°2 : Situation et naturalisation des Etrangers.	1921-1922	136
518	1540(B)	Arrondissement Algéro -Tunisien et projecture maritime de Bizerte.	1918-1922	136
519	1541(A)	Propagandes politiques en étrangères en Tunisie et aux Etats-Unis	1920-1922	1924 48

R23	1545(I)	Dossier n°2 : Affaires tripolitaines - Situation politique et administrative de la tripolitaine - Mouvement nationaliste tripolitaine et activités de la snoussia (y compris en Tunisie) Dossier n°3 : Affaires Tripolitaines - Situation politique administrative et économique.	1920 1920-1922	203 368
NMF	1550	Dossier n°7 : Angleterre : Consuls en fonction	1922	
R32 Bis	1563(B)	Les relations de l'Italie avec les nationalistes arabes et avec les puissances européennes de 1935 à 1945	1935-1949	241
NMF	1564	Dossier unique : Allemagne : Revendications coloniales - Attitude politique, Franco-britannique envers l'Allemagne.	1936-1943	700
R35	1566(A)	Dossier n°2 : -commerce étranger - Régimes douaniers et règlementations des importations et des exportations	1920-1922	186
R39	1570(A) I	Dossier n°1 : Maroc : Mouvement nationaliste et progression militaire au Maroc - Répercussions des évènements du Maroc en Tunisie	1922-1943 1922-1933	556 313
NMF	1581(I)	Consulats étrangers -Angleterre	1922-1929	100
R52	1583	Dossier n°2 : Protectorat Dossier n°1 : Occupation Allemande de la Tunisie : activités nationalistes Dossier n°2 : - Occupation Allemande - Retour de Bourguiba	1944-1947 1944-1947	403 403
R73	1607	Dossier unique : Conventions et accords concernant la Tunisie Convention secrète sur l'utilisation du port de Bizerte	1932	219

R76	1671	Dossier n°1 : La guerre du Rif Dossier n°2 : La guerre du Rif Dossier n°3 : La guerre du Rif	1922 1923 – 1925 1923 - 1925	204 126 126
R76	1672	Dossier n°1 : Procès contre un sujet Anglais accusé de mener une propagande anti Française en Tunisie.	1926	153

د- أرشيف الجيش البري الفرنسي: Service Historique de l'Armée de terre

يمثل أيضا هذا الأرشيف أحد مصادر بحثنا و خاصة سلسلة الحماية بالبلاد التونسيّة 1920-1949. و تكمن أهميّة هذا الأرشيف بالنسبة إلى عملنا في توفر العديد من المراسلات حول نشاط الجاليات الأوروبية و من بينها الجالية الانجلو مالطيّة و كذلك نشاط القناصل و علاقتهم بالوطنيين، و هناك أيضا معلومات حول نشاط الحركات الوطنيّة المغربيّة و علاقتها بفرنسا و بقيّة القوى الأوروبية و بالخصوص الحركة الوطنيّة الليبيّة. و لقد قمنا في هذا الإطار بمحاولة قراءة المعطيات المتعلقة بالأغراض التالية:

** سلسلة(ن): أرشيف الحرب 1830 – 1939*

- مثل أيضا احد مصادر بحثنا و فيه معطيات تتعلق بنشاط الجيش بين 1830 و 1939: حيث توجد بعض المراسلات المتّصلة باستراتيجيّات مختلف الدول الأوروبية بالمتوسط و كذلك سياسة الجيش الفرنسي تجاه هذه القوى و كذلك تجاه الوطنيين و لقد قمنا في هذا الإطار بدراسة المعطيات المتعلقة بالأغراض التالية:

Service Historique de l'Armée de terre

Fonds : Service de l'armée de terre (château de Vincennes)

Sous- série : Tunisie 2H

Dates extrêmes : 1831 – 1963

Première partie : Période 1881- Juin 1940

Bobine	Archive	Contenu	Dates extrêmes	Folio n°...
S264 Bis	2H : 24	Dossier 7 : Renonciations des pays européens au Régime des capitulations. Dossier n°12 : Révision des traites Tunisiennes.	1883 -1884 1896 – 1897	22 29
3.368	2H. 24	Dossier n°3 : Télégrammes échanges entre CS TT et le gouvernement à la suite du débarquement Anglo-Américain en Afrique du Nord.	1924	701

Service Historique de l'Armée de terre

Série N : Archives de la Guerre

Sous- série : 7 N Etat major de l'armée, attaches militaires

Dates extrêmes : 1830 – 1939

Bobine	Archive	Contenu	Dates extrêmes	Folio n°...
S 175	7N 3888	Dossier unique : Etat major de l'armée - Afrique du Nord : organisation et commandement.	1926 - 1927	697
S 183	7 N 3896	Etat major de l'armée Dossier unique : - Afrique du Nord : questions Méditerranéennes (1924- 1936)	1923 – 1939	614

		Dossier n°1 La situation politique et militaire des pays musulmans. Les mouvements nationalistes Dissidence des tribus Action de la snoussia	1931	335

Service Historique de l'Armée de terre
Série M : Mémoires historiques et reconnaissances militaires
Série N : Archives de la Guerre
Dates extrêmes : 1830 – 1939

Bobine	**Archive**	**Titre de carton et dossier**	**Dates extrêmes**	**Folio n°...**
S212 I/2 S214 2/2	16 N 2934 16 N 3207	Dossier n°2 Stratégie militaire des alliés leurs actions politiques et militaires auprès de plusieurs pays Dossier n°3 Mouvement de révoltes tribales en Afrique du nord et en Tripolitaine	1915 1917-1921	248 306
147	294	Interdiction de séjour Expulsion, internement.	1918-1929	216
148	296	Sûreté : interdictions du séjour et expulsion	1921-1929	123
13	343	Convention internationale -Corps consulaires Dossier n°1 Services consulaires en Tunisie	1930	214
16	355	Dossier n°1 : Etrangers en Tunisie	1930-1939	145
16	355/358	Etrangers en Tunisie Dossier n°1 : Expulsion	1929-1933	27

		Dossier n°2 : Protection		
43	431	Douane : Régime douanier	1931	240
44 44	435 436	Douane : Régime douanier	1932	232
45	437	Douane : Régime douanier	1933	312
45	438	Douane : Régime douanier	1933-1934	250
55	456	Douane : Exportation	1930-1939	54
70	565	Relations commerciales	1938-1939	193
87 87	587 588	Mains d'œuvre étrangères Conditions de travail Main d'œuvre étrangère : Législations, Revendications	1932-1935	141
97	646	Port de Bizerte : prêts et travaux	1932-1933	58
97	648	Bizerte : port commercial - Fortifications spéciales	1934	5
110	671	Interdiction du séjour	1930-1933	208

هـ- الأرشيف الوطني التونسي(أ. و. ت)

تزودنا هذه الوثائق بمعلومات متنوّعة عن الحركة الوطنيّة و تشتمل باعتبارها موجّهة حسب اهتمام الأمن العمومي على العديد من تقارير الشرطة و ما يهمنا أساسا من هذه التقارير اتصالات الوطنيين بالدول الأجنبية و خاصة قناصل بريطانيا و الولايات المتحدة

و هناك أيضا ملقات تهتمّ بالأجانب بتونس و خاصة ردود فعلها ضدّ العديد من القوانين التي أصدرتها الحماية الفرنسيّة بين 1881 و 1956 و من بين هذه الجاليات نذكر الجالية الانجلو مالطيّة: مع العلم أن هذه الوثائق متوفرة بالأرشيف الوطني شارع 9 أفريل تونس.

- و في إطار عملنا قمنا بمحاولة دراسة المعطيات المتعلقة بالمواضيع التالية:

Répertoire du mouvement national

(M.N)

R. A : MN0048.0007 NFM : 026938

NP : 31

T.D : Rapport et notes sur......la réaction Anglaise au sujet d'un décret Français concernant la naturalisation de la colonie- Anglo-maltaise
D.E : 1919-1923
D.P : Surveillance politique
D.S : colonie Tripolitaine...........Colonie Anglo Maltaise naturalisation
Obs. :7 – 17. 27 – 3 - 4

R.A : MN 0013. 0006 NMF : 026 957

NP : 9

T.D : Listes des individus identifies comme espions opérants dans les pays sous domination des alliés
D.E : 1921
D.P : Affaire militaire
D.S : Espionnage
Obs. :13 – 1/3

R.A : MN 0017. 004 NMF : 026 983

NP : 84

T.D : Rapports et notes sur la surveillance des étrangers ayant des activités suspectes
D.E :1918-1923
D.P : Surveillance politique
D.S : Réunions politiques
Obs. : 10 426 31 29

R.A : MN 0017. 004 NMF : 026 983

NP : 84

T.D : Rapports et notes sur la propagande anti-Française menée par les alliés de la France en Afrique du Nord
D.E :1918-1922
D.P : Surveillance politique

Série : E

السلسلة: ج

Sous série : Affaires militaires

تمثل هذه السلسلة جزءا من الوثائق المتوفرة بالأرشيف الوطني و خاصة الفترتين: 1914-1918 و 1939 – 1945 و تكمن أهميته بالنسبة لدراستنا في أنّه يتضمّن العديد من المعطيات المتعلّقة من جهة بنشاط الجيوش الحليفة لفرنسا أثناء هذه الفترة و من بينها الجيش البريطاني بتونس، و من جهة ثانية نشاط الوطنيين بتونس في هذه الفترة و كذلك الجاليات الأجنبية و أيضا حركات المقاومة بالمغرب العربي و خاصة الحركة السنّوسيّة نظرا لتأثير ذلك على الأوضاع بالبلاد التونسيّة:

carton	Dossier	Libellés	Dates extrêmes
440/18 A	185	Affiches de propagande Anglaise	1918
440/18 A	216	Exportations, ravitaillement	1914-1918
440/18 A	281	Exportations, affaires diverses	1914-1918
440/18 B	238	Marchandises déroutées ou saisie par les autorités Britanniques	1940-1941
440/18 B	283	Application des accords de prêt bail.	1944
440/18 B	285	Interdiction de loger les militaires des nations alliées.	1944
440/18 B	313	Ravitaillement, suspension des droits de douane de certains produits d'origines étranger	1941
467	6	Produits étrangères	1909-1935

السلسلة " ف ": Serie F

- الشؤون الدبلوماسية و القنصليّة و العائلة الحسينيّة خلال فترة الحماية 1881 – 1956 :

تكمن أهميّة هذه السلسلة بالنسبة لعملنا لأنها تحتوي على عدّة معطيات تهمّ: العلاقات القنصليّة و الدبلوماسية بين تونس و العديد من البلدان الأجنبية خلال فترة الحماية 1881- 1856 و من أبرزها الاتفاقيّات التونسيّة مع الدول الأجنبية و خاصّة بريطانيا العظمى

رقم الحافظة	رقم الملف	رقم"م" الفرعي	عدد الوثائق	محتوى الملف	الفترة
10	17	4	48	مصلحة مساجين الحرب و المنفيين و اللاجئين إلى تونس	1945-1944
16	6		33	تمديد في المعاهدات و الاتفاقيات التجارية المبرمة بين فرنسا و بريطانيا العظمى...	1941-1897
16	24		6	تمديد المعاهدات التجاريّة المبرمة بين فرنسا و الهند و رأس الرجاء الصالح لفائدة تونس	1905
18	22		28	مراسلات و علاقات تجاريّة بين فرنسا و بريطانيا العظمى:اتفاقيات مبرمة بين البلدين: 23 فيفري 1922	1940-1917
20	1	1	18	معلومات حول بعض الشخصيات المرسمين بالقنصليّة الانجليزية بتونس	1897-1883
20	2	1	6	مراسلات بقائمة القناصل الأجانب بتونس	1949-1943
20	2	15	119	اليد العاملة المالطيّة و اتفاقيّة بين فرنسا و بريطانيا و نشاط القنصل البريطاني بتونس	1955-1919
20	2		13	قائمة بأسماء الموظفين العاملين بالقنصليّة العامة البريطانيّة بتونس	1903-1898
20	2		32	تعين موظفين بقنصليّة بريطانيا بجربة	1927-1894
38	3	3	59	قائمة في أسماء التونسيين المتمتّعين بحماية أجنبية	1949-1897
38	3		80	عائلة بن عيّاد تحت الحماية الانكليزية	1935-1900

2 - النشريات الرسميّة الفرنسيّة (1881-1945):

تمثل هذه الوثائق احد المصادر الأساسية لبحثنا لأنها تحتوي على العديد من المعطيات المتعلقة بالمعطيات الاقتصاديّة و البشريّة بالمستعمرات الفرنسيّة بشمال إفريقيا و خاصة بالمغرب و تونس:

- Comte de la reueliere (chargé de Mission) : Les énergies Françaises au Maroc Paris, Librairie, plan 1917
- Edouard Sarrot : Le Maroc économique et Agricole, Paris 1917
- Feuilles d'information commerciale, publication de la Direction Générale de l'agriculture, du commerce et de la colonisation
- François Bernard : Le Maroc économique et agricole, Paris 1917
- General Noguès : L'exportation Marocaine ; Casablanca 1938
- Henry Du Gard : Le Maroc en 1919 ; Payot Paris 1919
- Lucien Graux : Le Maroc économique : Rapport à Monsieur le Ministre du commerce et de l'industrie ; Paris 1917
- Lucien Graux : Le Maroc économique : Rapport à Monsieur le Ministre du commerce et de l'industrie ; Paris 1926
- Ministère des Affaires Etrangères : Rapport au Président de la république (de l'agriculture et de la commerce et de la colonisation) sur la situation de la Tunisie en 1896 ; Paris 1897.
- Protectorat de la république Française au Maroc : Ce qu'il faut savoir sur le Maroc ; Edition Spéciale de l'exposition Coloniale ; Maroc 1931
- Régence de Tunis ; Protectorat Français : Direction Générale de l'agriculture, du commerce et de la colonisation Statistique générale de la Tunisie ; année 1917 ; Tunis 1918
- Régence de Tunis ,Protectorat Français ;Statistique générale de la Tunisie ,Année 1921,Tunis 1922
- Régence de Tunis ; Protectorat Français : Statistique générale de la Tunisie ; année 1938 ,Tunis,1939

- Régence de Tunis ; Protectorat Français : Annuaires statistique de la Tunisie 1941
- République Française, gouvernement générale de l'Algérie : Répertoire statistique des communes de l'Algérie 1936 ; Alger 1937
- Résidence de la République Française au Maroc : Rapport sur l'activité du protectorat en 1924 ; Rabat 1925
- Résidence (G) de la République Française : Rapport sur l'activité du service du protectorat en 1926 ; Casablanca 1927
- Résidence (G) de la République Française : Rapport sur l'activité du service du protectorat en 1931 ; Rabat 1932
- Résidence générale de l'Algérie : Répertoire statistique des communes de l'Algérie 1936 ; Alger 1937
- Résidence Générale de la République Française au Maroc : Rapport sur l'activité des services du protectorat en 1926 ; Casablanca 192

3-مصادر عامة مطبوعة

أ- باللغة العربية مرتبة حسب التسلسل الأبجدي لأسماء مؤلفيها:

- **ابن أبي الضياف (أحمد)**: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس و عهد الأمان ، تحقيق لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافيّة و الإرشاد، نشر كتابة الدولة للشؤون الثقافيّة و الإرشاد، تونس 1964(الجزء الثالث، الرابع و الخامس)
- **بيرم ، (محمد الخامس)**: صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار و الأقطار، تحقيق علي الشنوفي و محمد عبد الحفيظ ، بيت الحكمة ، قرطاج ، تونس 1989
- **بورقيبة(الحبيب)**: بين تونس و فرنسا ، وزارة الإعلام 1985
- - **شاكر (عبد المجيد)**: جهاد و استشهاد، مذكرات سبتمبر 2003، التعاضديّة العمّاليّة للطباعة و النشر بفاقس 2003
- **المدني(أحمد توفيق)**: حياة كفاح، مذكرات ثلاثة أجزاء ، الجزء الأول تونس 1905-1925، الشركة الوطنيّة للتوزيع ، الجزائر 1976 ص 351

ب- باللغة الانجليزية مرتبة حسب التسلسل الأبجدي لأسماء مؤلفيها:

- **A. Ramm** : The political correspondence of Mr. Gladstone and Lord Granville, 1876-1886 ; Oxford 1961(2e volume)

- **C.Andrew** : Theophile Delcassé and the making of the entente Cordiale, London 1968

- **P.Combon :** Correspondence , 1870-1924, With commentary and notes by H. Combon, volume 1-2 ; Paris 1940

ج- باللغة الفرنسيّة مرتبة حسب التسلسل الأبجدي لأسماء مؤلفيها:

- **Bourguiba(H)** : La Tunisie et la France ; Vingt-cinq ans de lutte pour une coopération libre ; René Julliard, Paris 1954

- **De Gaulle (Charles) :**Mémoire de guerre, le salut 1944-1946, tome 2 ; p.54

- **Khaled (Ahmed) :** Documents secrets du 2éme Bureau ; Tunisie- Maghreb dans la conjoncture d'après guerre 1937-1940 ; Etude document, index : Société tunisienne de diffusion(première partie) ; Tunis 1983

- **Matri (Mahmoud)**: Itinéraire d'un militaire(1926-1942) ; Cérès productions ; Tunis 1989

4- الصحف

- سبيل الرشاد 1895/1/29

- جريدة الأمة 1921/6/21 و 1922/4/23

- إفريقيا 1924/4/20

- النهضة 1925/8/7 و 1936/6/26

العمل التونسي 1933/5/15 و 1934/6/5 و 1937/12/11

- الصواب 1925/8/21 و 41936/3

جريدة الإرادة: 1923/12/21 – 1938/9/21 و 1939/1/19

- صوت التونسي : 1936/5/11 – 1936/7/21 و 1936/6/8

ب- باللغة الفرنسيّة

- Courrier de Bizerte : 20/2/1897 ; N°216

- L'action Tunisienne : 14/11/1932- 4/1

- La Tunisie Française : 8/2/ et 12/2/1923

- L'Afrique Française : 6/2/1938

- La Dépêche Tunisienne : 8/3/1922- 8/2/1933-9/2/1938

- Tunisie Socialiste : 2/10 ; 10/6 et22/11/1923

-Le populaire : 5-8/1/1925

- Le temps : 30/1 et 4/7/1921

- Le journal officiel :4/3/1882-16/11/1921-16/2/et 5/10/1922

- Le progrès de Tunis : 11/4/1922

- Petit casablancais :15/3/1933

ج- باللغة الانكليزية:

- Daily telegraph ; 17-4-1926

- Daily mail : 17/01/1922

- The new leader : 18/9/1925

- Times : 21/6/1921- 7/1/1922- 25/12/1923- 24/3/1926

II.المراجع

1-القواميس و الموسوعات

أ- باللغة العربيّة (مرتبة حسب تواريخ التأليف)

- البستاني (بطرس): محيط المحيط، قاموس مطوّل للغة العربيّة، مكتبة لبنان ، 1970

- غطاس(نبيه): معجم الاقتصاد و المال و إدارة الأعمال، مكتبة لبنان ، 1980

- محمّد (محفوظ) : **تراجم المؤلفين التونسيين**، بيروت ، دار الغرب الإسلامي(الثمانينات)

- سعيد الكومي(حسن): **المُغني الأكبر**، معجم اللغة الانكليزية الكلاسيكيّة و المعاصرة و الحديثة، مكتبة لبنان 1997

ب- باللغة الفرنسيّة :

- **Corvisier (André)**: Dictionnaire d'Art et d'Histoire et d'Histoire Militaire ; P.U.F ; Paris 1988

- **Daniel (Claude) et autres** : Dictionnaire d'économie et de sciences sociales ; Nathan ; Paris 1989

-**Encyclopédie de l'Islam** ; nouvelle édition ; Paris

-.**Brémond (J):** Dictionnaires d'histoire économique , Hallier ,Paris 1987

- **G .P.Maisonneuve et Larose** S.A, 1977(Tome II ;III et IV)

- **Benthon (William)**: Encyclopedia Britannica(19 Volume) Chicago, London , Toronto : Printed in the U.S.A ; 1960

2- الكتب المنشورة:

أ- باللغة العربيّة مرتبة حسب التسلسل الأبجدي لأسماء مؤلفيها :

- **أمين(سمير)**: * التطوّر اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعيّة للرأسماليّة المحيطيّة (معرّب)؛ دار الطليعة 1974

* نحو نظريّة للثقافة: نقد التمركز الأوروبي و التمركز الأوروبي المعكوس ، بيروت ، الرباط، معهد الإنماء العربي 1989

- **أوقيد (جورج):** اليسار الفرنسي و الحركة الوطنيّة المغربية 1905-1955، ترجمة محمد الشرقي وعبد الجليل ناظم، دار توبقال للنشر 1987

- **بن ميلاد (احمد) ، إدريس (محمد مسعود)**: الشيخ عبد العزيز الثعالبي و الحركة الوطنيّة 1892-1940 (الجزء الأول)؛ بيت الحكمة قرطاج ، تونس 1991

- **بوعزيز (يحي)**: الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، الدار العربية للكتاب، الشركة الوطنيّة للنشر و التوزيع، الجزائر 1983

- **تشايجي (عبد الرحمان):** المسألة التونسيّة و السياسة العثمانيّة 1881-1913، نقله إلى العربيّة الدكتور عبد الجليل التميمي، دار الكتب الشرقيّة 1973

- **التيمومي (الهادي):**

-مفهوم التاريخ وتاريخ المفهوم ،دار محمد علي للنشر صفاقس 2003

* مفهوم الامبرياليّة منذ عهد الاستعمار الفرنسي إلى العولمة، دار محمد علي الحامي صفاقس تونس 2004

* نقابات الأعراف التونسيين 1932-1935 دار محمد علي الحامي صفاقس تونس 1983

- **جاك(توبي)**: الامبرياليّة الفرنسيّة و الولايات العربيّة في السلطة العثمانيّة 1840-1914 ، نقله للعربية فارس غصوب، راجعه و قدّم له مسعود ظاهر ، دار الفارابي بيروت ، لبنان 1990

-**الذوّادي(زهير)**: تحولات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين 1929-1939 ، الأطلسية للنشر، أريانة تونس 2003

- **روجرز (ج)**: تاريخ العلاقات الانكليزية المغربيّة حتّى عام 1900،ترجمة يونان لبيب رزق،دار الثقافة ،الدر البيضاء 1980

- **زكي عبد الكريم (أحمد)**: دراسات تاريخيّة في النهضة العربيّة الحديثة، دار اقرأ بيروت 1984

- **شلش (علي)**: سلسلة الأعمال المجهولة ، محمد عبده ، لندن1987

- **(علي) المحجوبي** * جذور الحركة الوطنيّة التونسيّة 1904-1934، تعريب عبد الحميد الشابي، المجمع التونسي للعلوم و الآداب و الفنون، بيت الحكمة قرطاج تونس 1999

* جذور الاستعمار الصهيوني بفلسطين، المعهد الأعلى للتربية و التكوين المستمر تونس 1990

ب- المراجع باللغة الفرنسيّة

Abdessalem (Ahmed) :Lettre du Général Hussein à Khéreddine XIX éme siecle,tome 1,fondation Nationale ,Carthage 1971 .

Amin (Samir)

- Le développement inégal à l'échelle mondiale, E.Anthropos, Paris 1970
- Le Maghreb moderne, Minuit, Paris 1970

André (Maurice) : Histoire d'Angleterre ; Fayard, Paris 1978

Aliain (T) : Agadir 1911, une crise impérialiste en Europe pour la conquête du Maroc ; Université de Paris I ; Publication de Sarbone 197

Alphonse (M) : Traité du droit internationale (zone et influence Française, et zone de Tanger 1935

Aron (Raymond) : Introduction à la philosophie de l'histoire ;Essai sur les limites de l'objectivité historique ,Gallimard ,Paris 1949 .

Ayadi (Taufik) : Mouvement réformiste et mouvements populaire de Tunis (1906-1912) ; Université de Tunis ; Tunis 1986

Baumont (Maurice) :

-L'essor industriel de l'impérialisme, P, Universitaire de France, Paris 1965

-La Méditerranée et les problèmes méditerranéens :1856-1936 ;Cours de la Sorbonne ,Paris 5, 1938

Bauvier (Jean) et autres :L'Impérialisme à la Française ,1914-1960 ,Découverte,Pais 1986 .

Bédarida (François) : Histoire de la Grande Bretagne ,Larousse ,Paris 1980

Bernard (A) : L'Afrique du Nord pendant la guerre ; Paris 1926

Berque (T) : Le Maghreb entre les deux guerres,Paris le suil 1962 .

Belhassen(S) : Bourguiba (2T) ; Jeune Afrique ; Paris 1989

Bessis (Juliette) :

- La Libye contemporaine, Harmattan ; Paris 1986

- La méditerranée fasciste, L'Italie fasciste et la Tunisie, Karthala-, Paris 1917.

- Maghreb : La traversée du siècle ; Harmattan 1997

- La Méditerranée fasciste –L'Italie mussolinienne et la Tunisie ,Karthala ,Paris 1981

Boubaker (Sadok) :La Régence de Tunis au XXII^{éme} siècle :Ses relations commerciales avec les ports de l'Europe méditerranéenne ,Marseille et Livourne ,Ceroma, Zaghouan ,1987 .

Bourguiba (Habib) : La Tunisie et la France ; René Julliard ; Paris 1954

Brono(E) : Le Maghreb de 1930 à la guerre d'Algérie ; Paris 1979

Casse-Brissac (Philippe de) : Les Rapports entre la France et le Maroc pendant la conquête de l'Algérie,1830-1847 ,la Rose ,Pariis 1931 .

Cambon (Henri) : Histoire du Maroc, Hachette,1952

Chassaigne (Philippe) :Histoire de l'Angleterre ,Champs Flammarion ,Paris 1996

Churchill (Charles Henri) : La vie d'Abdelkader ,Alger 1991 .

Colonel (P) : La France Vassale de l'Angleterre ; Imprimerie Charles Zamith ; Alger 1844

Darcy (Jean) :Cent années de rivalité Coloniale ;Académie Didier,Paris 1904

Danon (Jean) :Le Régime douanier du Maroc et le développement du Commerce marocain ,Emile de la Rose ,Paris 1926 .

Durand (Raphael : Le problème de Tanger ; Recueil Sirey Paris 1926

Daniel (G) : Libération ou annexion (1914-1922) ; M.tunisienne de l'édition 1978

Ernest (L) :L'Europe et la politique Britannique (1882-1911) ; Bib.D'histoire contemporaine, Paris 1911.

El Me chat(S) : La Tunisie, les chemins vers l'indépendances 1945-1956 ; Harmattan ; Paris 1992

Famchon (Y) :Le Maroc d'Algésiras à la souveraineté économique ,Ed .des Relations Internationales ,Paris ,1957.

François (B) : Le Maroc économique ; Coules et fils ; Paris 1917

Fontaine (P) : Alger, Tunis, Rabat, les dessous du drame nord Africain ; Derny 1953

Hanataux(Gabriel) : La politique de l'équilibre (1907-1911), Paris 1914

Georges (Corm) :L'Europe et l'Orient ,de la Balkanisation à la Libanisation ,Histoire d'une modernité inaccomplie ,la Découverte ,Paris 2002 .

Girault (Arthur) :Principe de la Colonisation ;Recueil ,Paris 1936 .

Girault (René) :Diplomatie européenne et impérialismes :1871-1914 ,Collection des Relations internationales ,Milan 1975 .

Grokaert (Jacques) : Histoire de l'Empire Britannique ; Flammarion , Paris 1947

Guellouze (E), et Masmoudi (A) :Histoire de la Tunisie ,les temps modernes ,S.T.D. Tunis 19 80.

Guy (Bourdé) et ,Hervé (Martin) :Les Ecoles historiques ,Seuil ,Paris 1980

G.sylvie : Histoire politique comparée, Grande Bretagne ; R .F.A ; France (1945-1991) ; Paris 1922

Ganiage (Jean) :

- Les affaires de l'Afrique du Nord 1930-1951 ; PUF ; Paris 1961

-Les Origines du Protectorat Françaises en Tunisie 1961-1881 ; PUF ; Paris 1955

- L'expansion coloniale de la France sous la troisième république : 1871-1914 ; Payot ,1968

-La population Européenne de Tunis au milieu du 19éme siècle ; Etude démographique ; PUF, 1984

Galas ;Félix : Bourguiba et la naissance D'une nation ; Paris 1956

G.Oved : La gauche Française et le nationalisme Marocain 1905-1955 ; Harmattan ; Paris 1984

Guilien (P) : Accords (les) coloniaux Franco Anglais de 1904 et la naissance de l'entente cordiale : Revue Historique Diplomatique, Octobre- Décembre 1968

Hamza (H.R) : Communisme et Nationalisme en Tunisie de la libération à l'indépendance (1943-1956), University de Tunis ; Tunis 1993

Hauranie (Albert) :Histoire des Peuples arabes ,Seuil ,Paris 1973

Henry Dugard : Le Maroc en 1919 ; Payot ; Paris 1919

Ismard (Hildebert) :Géographie de la colonisation , Presses Universitaires de France ,Paris 1971

Izzo (Jean Miege) Fabre (Thierry) :La Méditerranée Française ,Maison Neuve et la Rose ,Paris 2000

Jean (Darcy) : France et Angleterre, cent années de rivalité coloniale, L.Didier ; Paris 1908

Jacques (Gazcau) :L'Impérialisme Anglais,Librairie Nouvelle de droit et de Jurispridence Paris 1903.

Jean (D) : Le système Liban, Les tribus et la révolution ; Edition PUF ; Paris 1990

Julien (Charles –André) :

-L'Afrique du Nord en marche ,Nationalismes musulmans et Souveraineté Française ,volume 2 ,Cérès ,Tunis 2001 .

-Le Maroc face aux impérialismes ,Editons J.A . Paris 1971 .

Jean François (M) : Histoire de la Tunisie contemporaine de Ferry à Bourguiba 1881-1956 ; Harmattan, Paris 1993

Laroui (Abdellah)

- Histoire du Maghreb,Maspéro ,tome 2

-Histoire du Maghreb .Un essai de synthèse .Maspéro ,1970 .

Louis(Depace) : La France d'outre mer ; Paris 1937

Madoff (H) :L'age de l'impérialisme ; Maspero, Paris 1970

Maurois (André) : Histoire de l'Angleterre ;Arthéne Fayard ,

Miège (Jean Louis) :

- Le Marc et l'Europe 1830-1840 ,tome III et IV ,PUF .Paris 1961 .

- Les Relations internationales de 1919 à 1939 ; Armand Colin ; Paris 1995.

- Le Maroc et l'Europe : 1830-1894 ; P.Universitaire de France ; Paris 1914

- Expansion Européenne et décolonisation de 1870 à nos jours ; PUF, Paris 1973

Miquel (Pierre) :Histoire de la France ;Arthéne Fayard ,Paris 1976

Milza (Pierre) :

-Les Relations internationales ,de 1871 a 1914 ,Armand Colin ,Paris V 1968 .

-De Versailles à Berlin ,1919-1945 ,Massons ,Paris 1990 .

Mzali(Mohamed Salah),Pignon (Jean) :Kherddine,Homme d'Etat ,Mémoires,M.Tunisienne de l'Edition ,1971 .

Mahjoubi (A) : L'établissement du protectorat Français en Tunisie ; Publications de l'université, Tunis 1971

Mahjoubi (A), Karoui (H) : Quand le soleil s'est levé de l'ouest ; Tunisie 1981

Maréchal.Juin : Mémoires, Tunis, Alger, Rome ; Arthene Fayard ; Paris 1951

Marx(Roland) :

-Histoire du Royaume ,Uni ,Armand colin ,Paris 1960

-L'Angleterre de 1914 à 1945 ; Armand Colin ; Paris 1911

Mlih (Abdellah) :Structures Politiques du Maroc coloniale ,l'Harmattan ,Paris 1989

Milza(Pierre) :

-Les Relations internationales de 1871 à 1914 ,Armand Colin ,Paris V 1968.

- De Versailles à Berlin

Mzali (Mohamed.Salah) : L'évolution économique de la Tunisie ; Tunis 1961

Pinon(René) : L'empire de la méditerranée ; Librairie, Academic Didier, Paris 1904

Raymond (Cahu): Comment l'Angleterre gouverne ses colonies, Librairie Sirey ; Paris 1910

René (B) : L'entente à l'épreuve ; Oxford University ; London 1943

René (Galissot) :Maghreb –Algérie ,Classe et Nation ,Tome I,Arcantère ,Paris 1987

Renouvin (Pierre) :

- Histoire des Relations internationales ;de 1815 à 1876 ;Tome VI ,Hachette ,Paris 1955

- Introduction à l'histoire des relations internationales, A, Colin, 1964

R. Bizette : Les parties politiques Marocains ; Edition A.Colin, Paris 1955

Smida (Mongi) :Aux origines du Commerce Français en Tunisie ,les Traités capitulaires ;S.T .D .Tunis 1980 .

Siegried (André) : La Crise Britannique du xx^éme siècle ;Armand colin ,Paris 1977 .

Silvéro (Victor) :Le Protectorat Français en Tunisie et au Maroc ;Essai de droit comparé ,Librairie générale de jurisprudence ,Paris 1977 .

Tallilard (Fulbert) : Le Nationalisme marocain ,Ed du Cerf ,1947 .

Tarde (Guillaume de) :Lyautey ,le chef en action, Gallimard ,1959 .

Tardieu (Gabriel) :La Conférence d'Algésiras .Histoire diplomatique de la crise marocaine (29 janvier -7avril 1906),Alcan 1907 .

Thobie (J) ;Intérêts et impérialisme français dans l'Empire Ottomon .Publication de la Sorbonne .Imprimerie Nationale .Paris 1977 .

T. Roger : Evolution politique de l'Afrique du Nord musulmans : 1920-1964 ; Paris 1962

Tourneau (Roger) :Histoire du Maroc moderne ,publication de l'Université de Provence ,1996 .

Veyène (Paul) :Comment on écrit l'Histoire :Essai d'Epistémologie ;Le Seuil ,Paris 1971 .

ج- المراجع باللغة الانكليزية

Arthur Marsden : British diplomacy and Tunis 1875-1902 : A case study in Mediterranean policy ; Scottish academic Press, Edinbursh and London 1971

A.J.Marder : The anatomy of British sea power . A history of British naval policy, 1880-1905 ; London 1940 ,

Brown ; Leon Carl : The French protectorate a history of ideological change ; Havard 1962

Cohen (A) : Allala el Fassi, his ideas and his contribution towards Marroco's Independence

Cruickshank (Earl Fee).Morocco at the Parting of the Ways .The Story of the native Protection to 1885 .University of Philadelphia ,1935

Florny (Francis):British Policy towards Morocco from 1830 -1865 –Baltimore ,Hopkins et London ,Kings ,1953

Gelliner (E) et Micaud (Charles): Arabs and Berbers .From Tribe to Nation ,London ,Duckworth ,1973

Harris(Walter B): France ,Spain and the Rif .London ,Arnold ,1927 .

Henri (Brunschwig) : French colonialism 1871-1914,London ,1966

Landau (Romuald):Moroccan drama 1900-1955 .London ,R.Hale,1951

W.N.Medlicott : The Congress of Berlin and After ; London 1938

3-المقالات:

أ- باللغة العربية:

- **آني راي غولد زيغار**: الحدود الجزائريّة التونسيّة و الحملة العسكريّة بالبلاد التونسيّة الوطنيّة :ردود الفعل حول الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسيّة في سنة 1881: بحوث الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنيّة نقلها إلى اللغة العربية: حمّادي الساحلي: 29-30-31 ماي 1981 سيدي بوسعيد ، ص 243-253 ،سلسة تاريخ الحركة الوطنية عدد 1 المركز القومي الجامعي للتوثيق الجامعي 1983

- **جرمان عيّاش**: ردود الفعل المغربية تجاه الاحتلال الاسباني- الفرنسي ، وردت بـ: الوطنيّة، ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي البلاد التونسيّة سنة 1881، نفس المرجع السابق ، ص 243-247

- **جلاّب هادي:** أزمة افريل 1922: وردت بكراسات تونسيّة، تونس 1992 عدد 160/159، ص 225-262

- **الحارثي (تركي عجلان**): التمرّدات المناهضة للحكومة المغربيّة خلال القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين: دراسة في دوافعها و أسبابها و نتائجها ؛ المجلة التاريخية المغاربية عدد 90/89، مؤسسة التميمي للبحث ، زغوان تونس ، 2001

- **زكي(مبارك**): المقاومة الدبلوماسية للتغلغل الامبريالي بالمغرب الأقصى(1880-1912) وردت بالمجلة التونسيّة للعلوم الاجتماعيّة

- **الشابي (علي):** صلة النخبة التونسيّة بجمال الدين الأفغاني و دورهم في حركة العروى الوثقى، المجلة التاريخية المغاربيّة ، تونس جانفي 1978 عدد16 ، ص 43-52

- **السبعي (عبد الله ناصر)** المفاوضات البريطانيّة العثمانيّة حول مصر 1885-1887، دوافعها و نتائجها: وردت بالمجلة التاريخية المغاربية السنة 10 عدد 30/29 ، 1983

الحناشي (عبد اللطيف): مواقف النخب التونسيّة من السياسة البريطانيّة بالمشرق العربي 1920-1930 ؛ وردت بالمؤتمر الثاني للحوار البريطاني المغاربي المنعقد بجامعة أكستبر بين 14 و 17 سبتمبر 2002، حول حركة البشر و الأفكار بين بريطانيا و المغرب العربي، تحت اشراف الدكتور عبد الجليل التميمي و محمد صالح العمري، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات ، زغوان، أكتوبر، تشرين الأول 2003

ب- باللغة الانكليزية مرتبة حسب الحروف الأبجدية لمؤلفيها:

- **Ben Sgaier (Khaled) :** Great Britain opposition to the American policy's, towards Morocco during the second half of XIX century in ; Hesperus Tamuda ; Volume 28, number unique, université de Mohamed V ; Faculté des lettres et sciences humaines 1996 ; pp 183-190

- **Geoffrey(Furlonge) :** Relations between Britain and North Africa ; In Maghreb Review, n°3 ; Octobre- Décembre, 1981, pp 3-15

- **Joëlle(Redouane)** : The Maghreb Review, Vol.18, 1-2, 1993

Marsden (Arthur) :

-Britain and the « Tunis Base,1894 -1899 ;in, English historical Review ,Vol .IXXIX (1964)

Parsons (F.V):Late nineteenth –Century ,Morocco through Foreign Eyes ,in , the Maghreb Review n°5 1978

- **Philippe (M.H.**Bell): British policy in the Mediterranean(1919-1939) : In acte du Colloques de Nice(28-29 et 30 Mars 1968) : Centre de la Méditerranée moderne et contemporaine , publication de la Faculté des lettres et sciences humaines de Nice,4 , 1961 ; pp67-76

- Britain and the End of the Tunis Treaties ,1894-1997 ,in English Historical Review ,Supplement ,n^e 1 1965 .

-Britain and her Conventional Rights in Tunis ,in Actes du II^{éme} congrés International D'Etudes Nord –Africaines **,Aix –en Provence,1968 .**

Seddon (David) :Tribe and State :Approaches to Maghreb history ,in Maghreb Review ,17-18 ,1992-1993 ,pp 23-42

ج- المقالات باللغة الفرنسيّة :

- **Barjot(Vice amiral)** : Bizerte port anti-atomique et nouveau Gibraltar de la Méditerranée Central ;In Revue de défense national, Avril 1958, Tome I, P.146.

- **Bessis Juliette**: A propos de la question de Naturalisation dans la Tunisie des années Trente ; In les mouvement politiques et sociaux dans la Tunisie des

années 1930 ; Actes du III^éme Séminaire sur l'histoire du mouvement national ;Publication scientifique tunisienne,série Histoire du mouvement national n°3, C.N .U.D .S.T. 597-617

Boubaker (Sadok) :L'économie de traite dans la Régence de Tunis ,au début du 18éme siècle :Le comptoir du Cap nègre avant 1741,in : Revue d'Histoire maghrebine ,Tunis,n°53-54,1989.

- **Duroselle (Jean , Baptiste)**: L'histoire des relations internationales vue par un historien ; in Relations internationales, Automne1995, n°83, pp295-306

- **Elannabi Hassen**: Alfa et Alfatiers en Tunisie pendant les année trente ; In les mouvement politiques et sociaux dans la Tunisie des années 1930 ; III^éme Séminaire sur l'histoire du mouvement national ; **Ibid**, pp 485-522

Forman (Jean) :L'attitude de la Grande –Bretagne envers l'Italie et l'Es pagne ,1936-1938 , in Relations internationales ,1974 n 2 ,pp147-163 .

- **Grange(Daniel. J.)** : La Méditerranée dans le système politique Italien au début du XX^éme siècle ; In Relations internationales, n°60 ; Hiver 1989, pp473-486.

- **Hadhri (Moheddine)**:

-Compétitions et rivalités entre les puissances Européennes en Méditerranée : L'enjeu Tunisien 1935-1939 ; In les mouvement politiques et sociaux dans la Tunisie des années 1930 ; III^éme Séminaire sur l'histoire du mouvement national ; **Ibid**, pp 333-352

- Le Mouvement national Tunisien dans l'histoire des relations internationales,1920-1954,in :Sources et méthodes du Mouvement national Tunisien ,1920-1954 :Actes du 2éme séminaire sur l'Histoire du Mouvement national ;27, 28 et29 Mai 1983 :Sidi Bou –Saïd Tunisie :Publication scientifique Tunisienne ;série Histoire du Mouvement national n2 1983,pp293-333

- L'Afrique du Nord en guerre : Réflexions sur la stratégie des puissances belligérants ;in : La Tunisie de 1939 à 1945 ,Actes du 4éme séminaire du Mouvement National (5,6 et 7jiun 1987) série :Histoire du Mouvement National C.N.U.D.S.T. P 249-268

- **Kraiem (Abdelmajid):** L'échec de la politique de Naturalisation en Tunisie 1933-1937 ; In les mouvement politiques et sociaux dans la Tunisie des années 1930 ; IIIéme Séminaire sur l'histoire du mouvement national(17-18 et 19 Mai 1980) M.E.E.R.S et S.N.U.D.S.T ; Tunis 1987

- **Kenbib Mohamed**:

- Protection et Nationalisme(1904-1938) ; In Hesperis Tamuda ; Volume XVIII, 1978 ; Université de Mohamed V ; Faculté des lettres et sciences humaines, pp207-233

- L'impact Américain sur le Nationalisme Marocain(1930-1947) ; In Hesperis Tamuda ; Volume XX ; Ibid, pp 207-223

- **Marchat (Henry)**: La France et l'Espagne pendant le protectorat(1912-1956) in Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée, Centre National de la recherche scientifique et des universités, Aix – en- Provence , n°10 2éme semestre, 1971, pp80-110 .

Martel (André) : Un cas de colonisation retardée ? la libye 1885-1911 ,in Revue Tunisienne de Sciences Sociales ; C.E.R.S, Université de Tunis, 1983, pp 183-198.

- **Miege (Jean .Louis)**: L'arrière plan diplomatique de la guerre du Riff ; **Ibid** , pp288-295

Martin (Thomas) ;Le Royaume –Uni et la France libre ,in :Relations Internationales ,n° 108 2001,pp 575-595 .

Milza (Pierre) :Fascisme et relations internationales ,in. Relations internationales ,n° 21 1980 ,pp 23-42 .

- **Molnard Miklo et Witzigg (Carlo)**: L'influence de la mentalité Britannique sur le concept Asiatique de Marx ; in Relations internationales 1974, n°2,pp37-65

- **Raymond (André)**: Les Libéraux Anglais et la question Tunisienne (1880-1881) ; In Les cahiers de la Tunisie ; Revue des hautes études de Tunis ; Tome III ; pp 464-487

- **Sadki (Ali)**: Les Relations du Maroc avec l'Europe à l'époque de la révolution française (1789-1815) ; In Hespéris Tamuda ; Volume 28 ,pp29-40, université de Mohamed V ; Faculté des lettres et sciences humaines 1990

- **Tlili (Béchir)**: le mouvement National Marocain à la veille de la deuxième Guerre mondial(1932-1937) ; In les mouvement politiques et sociaux dans la Tunisie des années 1930 ; III[éme] Séminaire sur l'histoire du mouvement national ; **Ibid**, pp 221-316.

4- الأطروحات الجامعيّة غير المنشورة:

أ- باللغة العربيّة(موجودة بالمكتبة الوطنيّة و كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعيّة 9 أفريل تونس)

- **عبد المجيد الجمل**: بريطانيا و البلاد التونسيّة 1945-1956: شهادة الدراسات المعمّقة، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعيّة ، ماي 2000

- **على آيت موهوب**:: الجيش الفرنسي ببنزرت 1881-1918، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعيّة تونس 1999-2000

- **قسنطيني(كراي)**: تشكيلة العمل التونسي و أثرها في تكوين الحركة السياسيّة بتونس 1932-1933، شهادة الكفاءة في البحث جامعة تونس، تونس 1979-1980

ب- باللغة الانكليزية(موجودة بمركز الدراسات المغاربيّة بالبلاد التونسيّة التابع للولايات المتحدة الأمريكية)

- **Abramo, Lawrene** : French Economic penetration of morocco, 1906-1914 ; The economic bass of Imperialist expansion ; Colombian university, 1977

- **Henry (Slavin David**) :Anticolonialism and the French left :Opposition to the Rif war :1925-1926 .University of Virginia 1982 .

- **Louis (Cardon**):The Economic Bases of the Franco –Germany rivalary in Morocco ,1906-1909 ,University of California 1957 .

- **Rachid (Kabbani)** : Morocco, from protectorate to independence 1912-1956 ; June 1957 ; The American University Washington

- **Snow (William Robert**):Britain and Morocco ,1900-1906 ;University of California 1970

- **Wedellm (H.Twell)** : Two protectorate, relations ships ; in the international Community, France and Tunisia, France and Morocco ; Columbia University 1981

ج- باللغة الفرنسيّة:

- **El Ghoul (y)** : Naturalisation Française et mouvement national Tunisie ; CAR ; Faculté des lettres Tunis 1972

- **Jebbari (S)** : L'arsenal de sid- Abdullah ou la naissance d'une ville coloniale ; Terry ville(de 1881 jusqu'à la première guerre) ; Certificat d'aptitude a la recherche ; faculté des sciences humaines et sociales ; Tunis, Septembre 1992

2

[This Document is the Property of His Britannic Majesty's Government.]

ARCHIVES.

MOROCCO. [February 7.]

CONFIDENTIAL. SECTION 2.

[5664] No. 1.

Sir Edward Grey to Sir F. Bertie.

(No. 63.)
Sir, *Foreign Office, February* 7, 1912.

I SHOWED to M. Cambon to-day my despatch No. 36 of the 31st January last, which you had shown to M. Poincaré. I told M. Cambon that you had had a conversation with M. Poincaré that sufficiently explained our views. We were therefore not intending to send an official communication about a French protectorate in Morocco or about Tangier.

M. Cambon repeated that his Government were about to submit to us a project for Tangier for discussion, and they were going to negotiate something with the Sultan under which he would agree to accept their advice in their zone, and do what they desired. This would not amount to a formal protectorate, and if the three conditions as to economic equality, reservation of Spanish rights, and internationalisation of Tangier were safeguarded, the French Government considered that they could count upon our moral support if it were required for such an arrangement with the Sultan.

I am, &c.
E. GREY.

[2361 *g*—2]

Parliamentary Debates. Novr. 5th. 1912.

Morocco (France and Spain).

8. Mr. MORRELL asked the Secretary of State for Foreign Affairs whether he can give any information as to the agreement recently made between France and Spain with regard to Morocco; whether it has yet been approved by His Majesty's Government; and, if so, whether they have received assurances that the new Customs tariff in the Spanish zone will not be less favourable to British trade than that hitherto existing?

Sir E. GREY: I understand that the agreement, though its terms have been settled, has not yet been signed, and it has not been communicated to His Majesty's Government. In any case, the Customs tariff for British trade in Morocco is regulated by treaty, and cannot be altered without the consent of His Majesty's Government.

WESTERN

Parliamentary Question.

40

~~14.~~ Mr. Rennie Smith, — To ask the Secretary of State for Foreign Affairs, whether the British Government is prepared to support the Riffians in their appeal to the League of Nations to settle their dispute with Spain; and, if not, on what grounds. [*Monday 2nd March.*]

Answered 2 March

Reply within

We know nothing of an appeal by, or on behalf of, the Riffians to the League.

Draft reply overleaf.

[signature]

N.B. Any appeal addressed to the League direct by Abdel Krim could of course not be taken cognisance of by the League which can only deal with matters brought before it by one of its members. At the same time there is nothing to prevent Abdel Krim except his common sense, from making such an appeal.

If an appeal on behalf of the Riffians were made by a member of the League, the Council would no doubt rule that ~~they~~ the matter was a domestic concern and consequently outside their jurisdiction.

R H Kemball

48042
NOV 11 1912

MOROCCO.

No. 48042

Received by 48042

(Subject.)

forrell, — To ask the Secretary of State for Foreign Affairs, whether he ı give any information as to the agreement recently made between France l Spain with regard to Morocco; whether it has yet been approved by s Majesty's Government; and, if so, whether they have received assurances t the new Customs tariff in the Spanish zone will not be less favourable British trade than that hitherto existing.

5 NOV. 1912

(Extract from Parliamentary Debates - Over)

Ansd 5

(Minutes.)

Qy. Reply:-

"I understand that the agreement, though "its terms have been settled, has not yet been "signed, and it has not been communicated "to H. M. G.

"In any case, the Customs tariff for British "trade in Morocco is regulated by treaty, and "cannot be altered without the consent of H. M. G.

G. R. C.
2-XI-12.

GAC
Nov 2

N.1

6

177

Renunciation of British capitulatory rights in Tunis: Anglo-French undertakings.

By the treaty of May 12, 1881, between France and Tunis, the former assumed a protectorate over the latter, and on the 14th and 16th May 1881 the French Minister for Foreign Affairs addressed notes to Her Majesty's Ambassador at Paris on the subject of the position of France with regard to Tunis. Those notes contained various assurances that the conventions between Tunis and foreign powers would be maintained; that changes involving any modification of them would not be entered upon without a previous friendly understanding with the powers concerned; and that the rights and privileges, commercial and otherwise, would therefore remain intact so far as they were guaranteed by treaties, until fresh conventions, fully agreed to, were substituted for existing arrangements, &c. These assurances were regarded by Her Majesty's Government as an international engagement binding upon the French Government.

2. On 27th March 1883 the French Government passed a law for the organisation of French jurisdiction in Tunis, and on 5th May following a decree relating to the same subject was issued by the Bey of Tunis. The decree contained one article viz:-

"Les nationaux des Puissances amies dont
"les Tribunaux Consulaires seront supprimés
"deviendront justiciables des Tribunaux
"Français dans les mêmes conditions
"que les Français eux-mêmes."

3. Copies of these decrees together with copies of two

regulations....

soient institués pour faire prévaloir la loi nationale, sont si souvent obligés de tenir compte des législations étrangères. En matière pénale, enfin, la loi Française sera exclusivement appliquée. A cet égard, le Règlement ci-joint accorde aux étrangers des garanties tout exceptionnelles résultant de la présence de quelques-uns de leurs compatriotes parmi les Assesseurs.

Le Gouvernement de la République se plaît à croire que ces éclaircissements dissiperont les préoccupations que le Gouvernement de Sa Majesté la Reine aurait pu conserver touchant la situation réservée aux sujets Anglais en Tunisie sous le Protectorat de la France."

4. Correspondence ensued, and on November 16, 1883, Lord Granville communicated to the French Ambassador certain reservations which Her Majesty's Government considered themselves called upon to make before surrendering British consular jurisdiction in Tunis. These conditions which had reference to (1) assessors, (2) British advocates, (3) privileges granted to any other power (4) arbitration on outstanding claims, and (5) cesser of military jurisdiction over British subjects, were accepted by the French Government and on 31st December 1883 an Order-in-Council was issued abolishing, as from January 1884, British consular jurisdiction in Tunis.

5. The undermentioned foreign countries also passed laws abolishing, or suspending consular jurisdiction (but reserving all other rights) on the dates given:-

Germany, 21st January 1884.

Austria, 30th May 1884.

Italy, 7th July 1884 (covering a protocol of 25th January 1884).

Netherlands, 7th October 1884.

10. In his complaint about the Beylical Decrees of 1934 suspending forced sales of agricultural property and the setting up of Arbitral Commissions of a semi-judicial character, Mr. Pace indicates that, in his opinion, this action constitutes a breach of the undertaking given by the French when Great Britain renounced her capitulatory rights in Tunis, that British subjects should in judicial matters be under the French courts. The actual terms of this undertaking are given in paragraphs 2 and 3 above.

11. It may be useful, here, to record a somewhat similar claim made by M. Balliman, apparently legal adviser to the Italian Embassy in Paris in 1922, when the French Government were reported to be considering the creation of Commercial Tribunals in Tunis. M. Balliman drew up a memorandum for the Italian Embassy for transmission to the French Ministry for Foreign Affairs, in which he recapitulated the Italian treaty position in Tunis following their surrender of their Consular jurisdiction in 1884. In doing so he made the point that the Italian Government only suspended the exercise of Italian consular jurisdiction (not capitulatory rights as a whole) because it accepted the substitution of the French courts for that régime - as they were organised by the law of 27th March 1883 (see paragraph 2 above). He then went on to say that any substantial modification of that law by the French Government would destroy the 1884 agreement and enable the Italian Government to resume the status quo ante, in other words to resume the exercise of consular jurisdiction which had been merely suspended. The contention of the French Government that all treaties relative to Tunis had been abrogated and replaced by the Franco-Italian Consular and Commercial Conventions of 1896

162

Note on the surrender of capitulatory rights of British Consular Courts in Tunis 1883.

The surrender of the capitulatory rights of British Consular Courts in Tunis after the establishment of the French Protectorate by the Treaty of the Bardo took the form of a note from Lord Granville to M. Tissot of June 1883, the relevant portion of which reads:-

"As I have had occasion to inform Your Excellency "in the course of conversation on this subject, Her "Majesty's Government are quite disposed to waive "the rights of this country under the capitulations "and treaties, to the extent which may be required "to give full scope to the exercise of civil and "communal jurisdiction over British subjects of the "new French tribunals.

"They do not, however, believe that it will be "expedient to extend this change beyond what is "required by the circumstances of the case, and they "lay much stress, for instance, on the maintenance "of those privileges and immunities which are "enjoyed by Consular officers in the East and which "partake of the character of those accorded to "Diplomatic agents in Europe.

"Subject to these reservations ...., "Her Majesty's Government will have much pleasure "in acceding to the request of the French Government, "and will take the proper measures, etc. ".

Mr. Pace maintains that this surrender was only made as a contract, the French part of which was to guarantee to British subjects the administration of

regulations relating to (1) the nomination of assessors in Criminal Court cases and (2) the division into six districts of the new judicial organisation were communicated by the French Chargé d'Affaires in London to Her Majesty's Government on 10th May. The position was set out in the French note as follows:-

"Il est, d'ailleurs, facile de démontrer, à l'aide des documents ci-inclus, que les Anglais fixés en Tunisie ne courent aucun risque d'être lésés par la nouvelle organisation judiciaire. Il suffit pour cela d'examiner quelle est la situation actuelle d'un Européen obligé de recourir aux Tribunaux dans la Régence. En matière immobilière, il est jugé par les Tribunaux indigènes. En matière mobilière, il n'est assuré du bénéfice de la juridiction nationale que s'il est défendeur ou s'il actionne un de ses compatriotes. Dans les autres cas il doit suivre le défendeur devant le Tribunal de ce dernier. À l'avenir, dans toutes les hypothèses où l'Européen était justiciable d'un Tribunal Consulaire, il ira devant les Magistrats Français, dont la compétence et l'impartialité ne font pas doute. L'avantage de cette juridiction unique n'est pas à démontrer. En matière civile, la loi Française sera naturellement appliquée en principe par les nouveaux Tribunaux, les Juges conservant la liberté de prendre en consideration le statut personnel des parties et les législations sous l'empire desquelles auront été conclus des contrats donnant lieu à litige. Il n'en est pas autrement du reste en France, où les Tribunaux, bien qu'ils

soient.....

ier Gazette & Morocco Mail *Formerly* Al-Moghreb Al-Aksa & Morocco, February 17, 1939

BRITISH INTERESTS AT TANGIER

It was very pleasant when reading the Chairman's speech at the Annual General Meeting of the British Merchants Morocco Association, published in our issue of 6 January last, to note how in the latter part of his speech Lord Onslow stood up for British interests at Tangier.

Lord Onslow's words were as true then, as they are today nearly two months later when the political horizon has changed considerably; and as true as they were five or even ten years ago. And being so true, they are worth quoting in full :

"Evidently something must be done for the people of Tangier, and I would like to think that Great Britain is to take a more active economic interest in that town and Zone. It is not satisfactory, to put it mildly, to allow any one Power to dominate Tangier and I cannot help feeling that if our Government took a greater financial interest in the still uncompleted Port works, in Judicial Reform, and in the selection of suitable British officials as allowed by the Statute, much of the present dissatisfaction would be mitigated. British influence in Tangier ought to be as great as that of any other one Power, whereas this is not the case today. Instead, in the view of many people, British influence in Tangier has never been so low in the past 100 years."

Too Optimistic, alas!

So far anyone who takes the slightest intelligent concern in British interests at Tangier will be in full accord with what the Earl of Onslow said on 13 December last in London. But we fear, alas, that the ultimate paragraph of his speech could have been more optimistically regarded last December than it can be in the current February. It runs as follows :-

"There are, however, signs on the political horizon that patience is becoming exhausted, so that I think perhaps we may hope that the time may not be far distant when the British Government will be willing to take a firmer attitude in insisting upon the maintenance of fair play."

The Widow's Cruse

We presume that Lord Onslow meant by "signs on the political horizon that patience is becoming exhausted" that the patience of the British Government was becoming exhausted. But we regret to state that, from the point of view of the British resident at Tangier, the patience of the British Government in the above connection appears to be as exhaustless as the widow's cruse.

Bang did not go Saxpence

On the other hand, its trouser pockets seem to be so tightly buttoned up that we doubt whether the slenderest and most insinuating finger could find the slightest ingress. There is an old adage that he who pays the piper, calls the tune. And ever since the inception of the Statute, British financial assistance has been conspicuous by its complete absence.

At the drawing up of the Statute, British representatives appeared to have been inspired by the noble sentiment that British interests at Tangier should not be favoured too much.

Difficult to Conceive

Otherwise it is difficult to conceive why the English language should have been carefully excluded from all administrative notices; British members of the Legislative Assembly were to be three as against four French and four Spanish; the two British Judges appointed to the Tribunal Mixte were hastily and, with adequate apologies, reduced to one; the British Chief of Police obtained not the slightest support from the British Government when he asked for a living wage : so he resigned and his French successor was promptly accorded the salary that had been refused to him, *et cetera, et cetera, ad nauseam.*

To return to our friend the piper, Great Britain has never contributed a threepenny bit to help the international experiment, for which she is partly responsible, to become a real success. No, when money was wanted — almost entirely owing to the Obligatory Charges for which again Great Britain was partly responsible, money was forthcoming from Spain and France; but from London-Town never a stiver.

The Political Horizon

Now, there are very strong signs on the political horizon, but not perhaps in the sense meant by Lord Onslow. The Spanish civil war is practically over, for which all friends of Spain and humanity must heartily rejoice. But the question remains, what is going to happen to Tangier ?

111

- 2 -

New Administrator to be Spanish

It may have been forgotten in the Foreign Office, but it most certainly has not been so here, that in the late part of 1935 Spain did a deal with France (Great Britain being informed *afterwards*) in which it was arranged that the new Administrator should be a Spanish citizen.

But Spain went more and more to the Left, and the matter was held in suspense until July, 1936, when it was decided that the French Administrator in charge should carry on : and extremely well has Monsieur Le Fur carried on during the last two years and eight months in spite of innumerable difficulties and trials.

What is Going to Happen ?

But when the Spanish civil war is really finished, and the Burgos Government is recognised by Great Britain and France, as it has already been by various Powers — only this Monday Mr. Chamberlain said in the House of Commons that he could not say when Britain would recognise the Burgos Government as the situation was changing so rapidly—what is going to happen to Tangier ?

Surely the new Spain will insist upon the old bargain made with France, and be certain of plenty of support from others in the doing so. And as that will entail a totalitarian regime here in Tangier, what, we greatly desire to know, is to be done to protect British interests ? These have suffered enough in the past heaven only knows, thanks to empty promises and masterly inactivity.

What is the British Government going to *DO* ?

In the past, one has always heard that the British Government could do nothing, because what was complained about was a *fait accompli*, and one that had been brought to that Government's notice too late. Now, on this occasion, we have ventured to take time by the forelock : and so we ask : what, if anything, is the British Government going to DO about it ?

4

THE RIFF COMMITTEE.

ESTABLISHED JULY 4TH, 1925.

PROVISIONAL CONSTITUTION.

1.—This Society shall be called The Riff Committee.

2.—Its Objects (subject to amendment and addition as occasion may require) shall be to secure :—

(*a*) A sympathetic understanding of the struggle of the Riffs to maintain their independence.

(*b*) The recognition of the Riffs as belligerents and the free entry of medical and surgical aid to assuage the sufferings of the combatants, and of the women and children who are victims of aerial bombardment.

3.—The Society shall be open (with the approval of the Committee) to all British subjects and to a limited number of others who support these objects.

4.—The Society shall work by means of :—

(*a*) Letters to the Press, private correspondence and questions in Parliament.

(*b*) Action in the League of Nations Union and other bodies and efforts to secure the recognition of the Riffian State by the League.

(*c*) The collection and dissemination of information relating to the Riff.

5.—The annual subscription shall be £1 1s. 0d. for Members, with the right to attend and vote at all meetings. To place the work on a popular basis the payment of a minimum annual sum of 2s. 6d. admits the subscriber as an Associate with the right to attend and vote at the Annual Meeting. The Associates will collectively appoint three of their number to vote at other meetings as their representatives.

N.B.—All correspondence and enquiries should be sent to :—

THE SECRETARY,
THE RIFF COMMITTEE,
18 FEATHERSTONE BUILDINGS,
HIGH HOLBORN,
LONDON W.C.1.

Members and friends are particularly requested to send the Secretary cuttings of any important articles, telegrams or letters about the Riff appearing in the Press, also suggestions and information affecting the Society's work.

THE TIMES, WEDNESDAY, JUNE 22, 1921.

TANGIER AND ITS FUTURE.

RIGHTS OF FRANCE AND SPAIN.

A NEW PROPOSAL.

SEEKING A QUICK SOLUTION.

(By Our Morocco Correspondent.)

In the arena of Tangier two Powers stand face to face: France and Spain. By the world at large, the strained relations that exist locally between these two opposing forces, on the subject of the North African town, are unrealized if not unknown. Scarcely three months ago an explosion was with difficulty averted, and should another and similar local crisis arise, the consequences—if less favoured by fortune than on this last occasion—might easily lead to deplorable results, for there are many in Tangier who would readily take the opportunity to loot, to rape, and to murder.

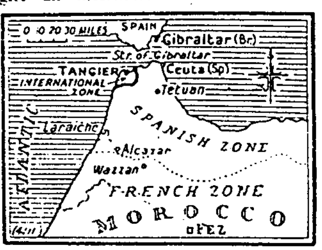
Both France and Spain have undoubted and indisputable rights in Tangier. These rights have so often been discussed and affirmed, exaggerated and denied, that justice has frequently been lost sight of. That these rights exist is sufficient. To recapitulate them can only lead to recrimination and breed ill-will. It is, in fact, their unduly protracted discussion that has accentuated jealousy, embittered feeling, and rendered indispensable a speedy solution of the Tangier question.

In point of fact, the interests of France and Spain are amply sufficient to give to those two Powers the right to play the predominating parts in the future administration of Tangier. The other Powers have only to safeguard the liberty of their navigation, their commerce, and their industries, to insist upon the non-fortification of the southern shore of the Straits of Gibraltar, and to maintain, in the local municipality, the voice of all the represented nationalities and religions. The internationalization of the harbour of Tangier is already guaranteed by the fact that the concession for the construction of the Port, and for its maintenance over a long period of years, has, within the last few weeks, been granted to an international company.

THE MOSLEM WORLD.

Any arrangement that may be come to between France and Spain on the Tangier question must be based upon the understanding that, in accordance with all existing treaties, the Tangier zone remains part and parcel of the Moorish Empire. It must not be lost sight of that Morocco, though isolated by tradition and by its physical features from other Islamic countries, forms, in reality, an integral part of the Moslem world and, in virtue of the virility and intelligence of its numerous population, may yet play an important part—good or bad—in the future of the Islamic peoples. It is therefore essential that the principle of the sovereignty of the Sultan of Morocco, our Ally in the Great War, should be maintained and safeguarded.

Circumstances and treaties alike demand a "special arrangement" to determine the status of Tangier. In considering what this status should be, certain facts are incontrovertible. Perhaps the most important and clearest of them is this—that Tangier cannot, either in fact or in justice, be wholly French or wholly Spanish. To be one or the other would but increase tenfold the existing jealousies and engender new animosities that might lead to a state of war. On the other hand, to make of Tangier an international State would only



be to continue indefinitely its present anarchical administration, and to prolong the distress of those whose lot it is to suffer from such misgovernment.

The question then arises—Under what form can France and Spain be charged with the administration of Tangier? To any one who has lived there for any length of time, who has witnessed the daily friction, who realizes the depth of mutual distrust that, unfortunately, largely animates the authorities and subjects of France and Spain in Tangier, any form of joint control is clearly impossible. In their characters, in their sympathies, and in their ideals, and even in their forms and theory of government, the Frenchman and Spaniard are far apart—the further apart, perhaps, because they are both of Latin origin. Tradition and history have kept alive a certain latent hostility between the two races, which the world would rejoice to see removed. Any system of Franco-Spanish joint control at Tangier, with its necessarily close contact of divergent opinions and divergent methods, in an atmosphere of inherited jealousy, would render government ineffective and increase discord. It is regrettable; it is unreasonable; but it is none the less a fact.

DUAL CONTROL.

With the elimination of joint control there remains only one solution—dual control, to be exercised by each of the two Powers separately in districts or areas placed under the administration of each.

Tangier forms a natural point of access to the north-west part of the Spanish zone, which borders on the Tangier enclave at a distance varying from six to 15 miles from the town of Tangier. It is also the nearest point to Europe from which the French Protectorate of Morocco can be reached. Both France and Spain must therefore enjoy rights of disembarcation, of access, and of transit—apart from the equality of commercial treatment in which all nations alike will participate—and this can only be satisfactorily arrived at by territorial concession. Spain should be granted in a reserved area of the International Harbour of Tangier practically unrestricted privileges of embarcation and disembarcation for all her military requirements destined for, or coming from, the Spanish zone. She should have a territorial "concession" in the vicinity of the harbour sufficient in extent to form an adequate colony for her numerous subjects, and a general emporium for her growing trade. Over this little "concession" the Spanish flag should fly alongside that of Morocco, and in it the administration should be Spanish and the police officered by Spaniards. But it should be clearly and definitely understood that the Spanish "concession" should remain part and parcel of the Tangier zone, under the sovereignty of the Sultan, however much his Sherifian Majesty's authority may be modified to meet the exigencies of the situation.

From Spain's territorial "concession" a right of access to the Spanish zone should be guaranteed over which her troops could pass and her war material be transported undisturbed and unhindered. This access might be

by a right to cross the Tangier zone by road and rail, by a "corridor" ceded to Spain under terms similar to those by which she would hold her area of territory.

The rest, *i.e.*, the French section of the Tangier zone should be maintained under the direct control of the Shereefian Government: that is to say, the Sultan's existing rights—freed from the trammels that at present render anarchical the administration of Tangier—should be recognized. The Sultan should, in short, exercise his rights as a French-protected Sovereign. In order to safeguard the interests of the subjects of all other Powers, and of the Moorish and Jewish population, an international municipality should be brought into existence, the members of which should be elected from the subjects of the races and religions represented at Tangier.

A LEAGUE MANDATE.

As arbiter, in case of need, over the destinies of Tangier, and charged with the duty of guarding its neutrality, a mandate might be given to the League of Nations, whose decision in all cases should be final.

I am convinced by long experience of the situation at Tangier that a solution based on the lines briefly stated above is the only practical one. The rights and duties of France and Spain at Tangier are manifest. They are duties which are not limited to the interests of those two countries alone. The task before them is nobler than the pursuit of selfish aims and ambitions. Both have already made great sacrifices in that country. French and Spanish blood has been willingly and freely shed on the inhospitable mountains and in the great plains of Morocco. These sacrifices have been mutual sacrifices—in spite of bickerings and quarrels—sacrifices endured in a mutual endeavour to bring peace and prosperity to a country that for centuries has been cruelly oppressed. Cannot this mutual sacrifice bear its fruit? Cannot France and Spain, working on parallel lines in the interests of the civilizations they represent—and in Morocco they represent the whole civilized world—come to an agreement by which liberty of race and religion, tranquillity and prosperity, will be assured and orderly government be installed at Tangier?

6 W 1187 13 FEB 1925

Parliamentary Question.

52

~~51~~. Mr. Saklatvala, — To ask the Prime Minister, if it is the intention of His Majesty's Government to continue the policy of His Majesty's former Government, or whether it will support an appeal of the British Red Crescent Society to the French and Spanish governments to give facilities for sending a medical mission and medical supplies to the Riffs, as it is reported that the sick and wounded are without medical aid, seeing that Article 2 of the Hague Convention (Laws and Customs of War on Land) gives belligerent rights to fighting men in a levee en masse of the population, providing that they carry their weapons openly and conform to the laws and usages of war. [*Thursday 12th February.*]

Answered 12 Feb

Reply attached within

F.O. ARE ASKED TO TAKE.

I presume that we are not prepared to support the appeal.

Draft reply submitted herewith.

G. Villiers 11/2

Sir C. Hurst.

Can we say that the Hague Convention is not applicable to this case?

350

OC 11/2

MOROCCO (MEDICAL SUPPLIES).

52. Mr. SAKLATVALA asked the Prime Minister if it is the intention of His Majesty's Government to continue the policy of His Majesty's former Government, or whether it will support an appeal of the British Red Crescent Society to the French and Spanish Governments to give facilities for sending a medical mission and medical supplies to the Riffis, as it is reported that the sick and wounded are without medical aid, seeing that Article 2 of The Hague Convention (Laws and Customs of War on Land) gives belligerent rights to fighting men in a levee *en masse* of the population, providing that they carry their weapons openly and conform to the laws and usages of war?

The SECRETARY of STATE for FOREIGN AFFAIRS (Mr. Austen Chamberlain): His Majesty's Government are not prepared to intervene in such a matter respecting which it is entirely for the Spanish and French Governments to make their decision. By Article 2 of The Hague Convention the provisions of the Land Warfare Regulations apply only as between the signatory parties, but even if the insurgent tribes in the Spanish and French protectorates were signatories, I must point out that facilities for sending a medical mission and medical supplies to the Riffis have nothing to do with the Land Warfare Regulations.

Journal des Débats 18 Juin 1925

EXTRACT from the ....

Le blocus des côtes du Maroc

[illegible] nous posions [illegible] mesure ne fut prise pour empêcher la contrebande des armes dans le Riff par voie de mer. Nous voyons avec plaisir que cette question si importante a fait l'objet de pourparlers entre les gouvernements français et espagnol, ainsi que nous le suggérions. M. Painlevé a, en effet, déclaré que, « d'ici peu, les mesures seront efficaces pour empêcher toute contrebande d'armes, et ce sera aussi le premier résultat des conversations avec l'Espagne pour la surveillance effective de la côte espagnole ». Ce qui est invraisemblable, c'est qu'on n'ait pas engagé ces conversations plus tôt et que le gouvernement français, informé depuis longtemps des projets d'Abd-el-Krim, ait laissé les armes entrer librement au Maroc et continue à les y laisser entrer pendant que coule le sang de nos soldats. Ce ne sont pas des conversations, mais des actes que nous demandons, tout en rendant pleine justice à M. Painlevé, qui a trouvé la situation telle qu'elle est et qui vient de donner la preuve de son désir d'y remédier en n'hésitant pas à se rendre sur place au Maroc.

Le temps presse d'autant plus que nous laissons passer l'époque propice à la surveillance de la côte comme au débarquement des approvisionnements. L'hiver, la tâche de nos patrouilleurs deviendra beaucoup plus ardue, mais aussi les débarquements d'armes seront moins aisés.

Nous ne nous dissimulons pas la difficulté de bloquer une côte aussi étendue que le Riff. Nous savons que c'est une mer très sévère pour les petits navires et qu'il est aisé pour des mahonnes de se jeter à la côte et de débarquer leurs cargaisons dans les mille criques du rivage sans être aperçu des navires de garde. Nous sommes, cependant, convaincus que le blocus sera efficace aux conditions suivantes. Et tout d'abord, il faut une entente absolue avec l'Espagne, dont les navires exerceront la surveillance dans les mêmes conditions que les nôtres et réciproquement sur toute l'étendue des côtes. En second lieu, les ports de l'Espagne doivent être surveillés par le gouvernement espagnol. En troisième lieu, le blocus doit être étendu en mer hors des eaux territoriales. Enfin, et surtout, des mesures *les plus graves* seront prises contre les navires surpris au cours d'opérations de contrebande.

Pour l'exécution de ces deux dernières clauses, nous avons besoin du concours loyal de l'Italie, et principalement de la Grande-Bretagne. Celle-ci se rend compte parfaitement qu'Abd-el-Krim ne lutte pas seulement contre la France et l'Espagne, mais contre la civilisation européenne. Une victoire d'Abd-el-Krim aurait un retentissement que l'on ne peut soupçonner dans tout le monde musulman et même colonial. L'Angleterre ne tarderait pas à en éprouver le contre-coup. Nos amis anglais le sentent tellement bien qu'on a été jusqu'à discuter l'éventualité d'une coopération des vaisseaux britanniques au blocus marocain. Nous n'en espérons pas tant, mais nous demandons à la Grande-Bretagne une entière liberté d'action qu'elle ne nous marchandera pas.

Il est même nécessaire d'aller plus loin. Les nations européennes, dont l'hégémonie mondiale est mise en cause par toutes les velléités de révolte que l'on constate dans le monde, doivent se rapprocher et signer une convention pour se prêter un mutuel concours dans la lutte contre le communisme colonial, véritable retour à la barbarie, dont les révoltes dont nous venons de parler sont les symptômes inquiétants. Le contrôle des armes en mer est un des moyens [illegible] pour empêcher ces mouvements de [illegible]

[illegible]

71

GORDON-CANNING, Robert Cecil

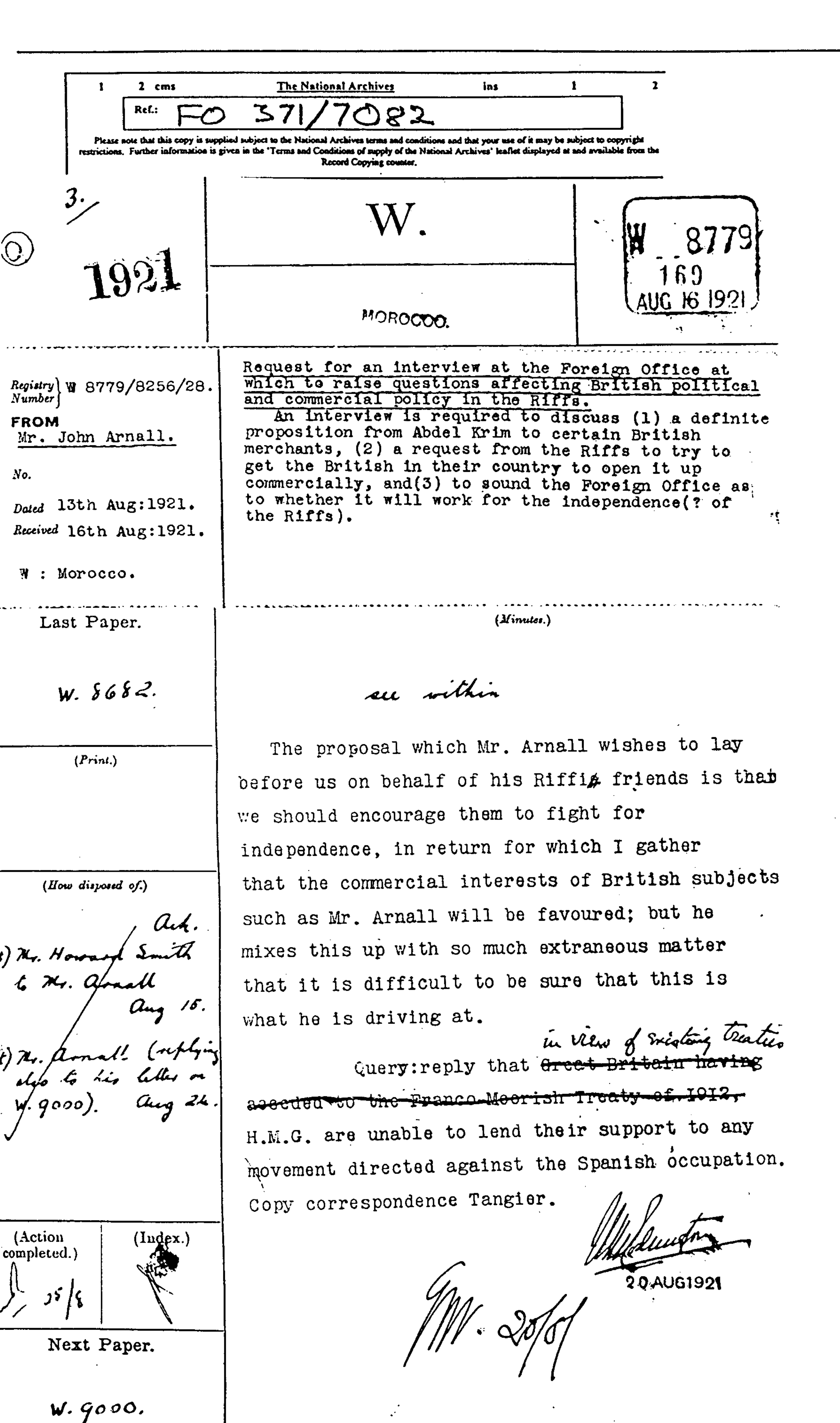
British; born London 24.6.1888. Given commission in 10th Hussars, 1910, and served with them in India. War record good; awarded M.C. In 1919 appointed to Reserve of Officers with rank of Captain; in 1920 went on business for a firm of London merchants to Roumania. In October, 1924, applied to the War Office for permission to take out a Red Cross Hospital to the Riffs in Moscow, being introduced by General Sir A. SLOGGETT, late I.G., R.A.M.C. (At this time Captain Gordon-Canning was in touch with Dr. Griffen, Arthur Field, and Professor Mander on the question of the Riffs, and arranging meetings with Bramley, Gillies, and other trade unionists, with a view to preventing the export from Great Britain of bombing aeroplanes to Spain unless similar facilities were given to Abdul Kerim).

In October, 1924, Captain Gordon-Canning arrived in Tangier. His attitude is anti-French. He is in touch with C.A.P. Gardiner and Captain Sarll, who has been lending his services to the Riffs, and recruiting aviators and military engineers for them. He is hon. secretary of the Riff Committee.

In March of this year Captain Gordon-Canning was reported to be proceeding to Riff territory.

8.8.25.

اللاحق



3.

1921

W.

MOROCCO.

W 8779
169
AUG 16 1921

Registry Number } W 8779/8256/28.

FROM
Mr. John Arnall.

No.

Dated 13th Aug:1921.

Received 16th Aug:1921.

W : Morocco.

Request for an interview at the Foreign Office at which to raise questions affecting British political and commercial policy in the Riffs.

An interview is required to discuss (1) a definite proposition from Abdel Krim to certain British merchants, (2) a request from the Riffs to try to get the British in their country to open it up commercially, and(3) to sound the Foreign Office as to whether it will work for the independence(? of the Riffs).

Last Paper.

W. 8682.

(Print.)

(How disposed of.)

Ack.

(1) Mr. Howard Smith to Mr. Arnall Aug 16.

(2) Mr. Arnall (replying also to his letter on W. 9000). Aug 24.

(Action completed.) 25/8

(Index.)

Next Paper.

W. 9000.

(Minutes.)

see within

The proposal which Mr. Arnall wishes to lay before us on behalf of his Riffi friends is that we should encourage them to fight for independence, in return for which I gather that the commercial interests of British subjects such as Mr. Arnall will be favoured; but he mixes this up with so much extraneous matter that it is difficult to be sure that this is what he is driving at.

Query: reply that in view of existing treaties ~~Great Britain having acceded to the Franco-Moorish Treaty of 1912,~~ H.M.G. are unable to lend their support to any movement directed against the Spanish occupation. Copy correspondence Tangier.

[signature]
20 AUG 1921

[initials] 20/8

285973—Wt. 4839/358—97 M.—6-21. W. & S. Ltd. (90.)

WESTERN

36

Parliamentary Question.

*17. Mr. Frederick Guest, — To ask the Prime Minister, whether he has any official information showing that the military equipment of the Riffian army has been provided from British sources and that British pilots are flying the Riffian aeroplanes; and whether he can make any statement as to what steps, if any, have been taken to prevent any breach of neutrality on the part of British subjects. [*Monday* 18*th May*.]

Answered 18 May

F.O. ARE NOT ASKED TO ADVISE.

Library → Please attach reply.

J.K. 15.5.

RJM

RIFF ARMY (EQUIPMENT).

54. Captain F. GUEST asked the Prime Minister whether he has any official information showing that the military equipment of the Riffian Army has been provided from British sources and that British pilots are flying the Riffian aeroplanes; and whether he can make any statement as to what steps, if any, have been taken to prevent any breach of neutrality on the part of British subjects?

The PRIME MINISTER: I have no information in regard to the first part of the question; the second part, therefore, does not arise.

Captain GUEST: Will the Prime Minister let me send him a copy of a French newspaper in which these allegations are made, so that there may be no mistake on the subject?

The PRIME MINISTER: I shall be glad to receive any communication which my hon. and gallant Friend may send me.

730-1

THE NEW LEADER September 18, 1925

The Unconquered Riff

A Proposal for Socialists

by the Editor

FIVE years ago in the month of August I happened to be at Minsk in the Russo-Polish war zone. The world's news came through to us in flashes by wireless, and I can recall a moment of bewilderment, when I heard one day a brief telegram, which reported some of the preliminary arrangements for the first meeting of the Assembly of the League of Nations at Geneva. It struck my ears like the tolling of the Angelus from a distant steeple amid the booming of the guns on a battlefield. What was it—this League for the organisation of perpetual peace? What was it doing, while the Cossacks were riding down the Vistula Valley, and the Polish mines outside Warsaw were hurling fragments of the Russian nation into the upper air? I strolled over to the window with these questions in my mind. Down below a long stream of the little peasant carts was passing: their weary rough-coated ponies stumbled half-asleep across the cobbles with their loads of ammunition for the marching armies. From a neighbouring street I could hear a band playing that revolutionary Funeral March which stirs the mind to proud sorrow. Up the road from the railway station came the ceaseless rumble of trains carrying the regiments which were travelling from far Siberia to the Polish front. Amid the turmoil of a Continent at war I tried to think of a placid lake and tranquil Alps, and the elderly leaders of civilisation proclaiming to us all the glad tidings of peace. Next day the carts rumbled past again and more trains came from Siberia, but I cannot recollect that anyone paused to inquire whether perpetual peace had dawned on the waters of Geneva.

DO they ever ask, I wonder, at their Councils and Assemblies, what their institution looks like from a battlefield? Five years after that Russo-Polish conflict, the Assembly is meeting again to the music of the guns. It is no little war, no mere police-operation which is going on in the Riff. No less than 112 warships, as we read last week, were busied in disembarking that Spanish army in Alhucemas Bay, which is now marooned in evident peril on a promontory of rocks. There are, we are told, fully 150,000 white troops engaged in these operations; there were no more in the first year of the Boer War. The French have called in to lead their forces the hero of Verdun, the General Petain, who was, after Foch, the ablest captain in the Great War. The Spaniards are under the personal command of their Dictator. It is more than a frontier war. But once more, as in the Russian and the Græco-Turkish wars, the League looks on, and the elderly pillars of Society turn the pages of their agenda paper methodically, and discuss over their luncheons whether Austen Chamberlain or Paul Boncour spoke the more eloquently about peace, disarmament and arbitration. How does it look, I wonder, from the deck of a Spanish troopship, or from a Riff village which counts the hovering aeroplanes ere it receives their bombs?

STRICTLY speaking, by all the rules of the international game, the League is in the right of it. These manifestations of civilisation in the Riff may not be peace, but equally they are not war. No Government has yet recognised the Riffi as belligerents. They have received no licence which entitles them to be mown down according to the prescriptions of the Hague Convention. That legal question was raised last year, when the Red Crescent, moved by the tidings that the Riffi had no doctor to minister to them under the visitations of Spanish justice, proposed to send an ambulance to their assistance. The proposal was frowned upon by the British Government, which was, if my memory serves me, a Labour Government. Their legal status, it was found, was not such that English fingers might lawfully amputate their crushed limbs. By the same logic, it would be no less improper for the League of Nations to intervene. Chloroform and arbitration are equally contraband.

It is, I suppose, because these Riff tribes are so far from us and so little known that we have all taken their plight so calmly. Yet they are a white people, descendants of a race which attained a primitive civilisation round the Mediterranean shore while our own ancestors were savage nomads. They have shown, since Roman times, an unconquerable tenacity, and no one can doubt, since they have achieved unity under a clever leader, that they are a gallant and capable race. I am not sure that even now they are exactly an object for pity. Against the scientific devilries and the overwhelming numbers of French and Spaniards, they are defending themselves, aided by their climate and their rocks, with considerable success. The French have not yet won back all the ground which they lost in the early summer; the Spaniards may be moving into another of their familiar disasters. The offensive will be stopped by the rains in two or three weeks, and thereafter Abdel-Krim and his people will be left through five winter months to cool their wounds and quench their blazing villages unmolested by civilisation.

THE success of the Riffi is, indeed, their crime. It would be an intolerable precedent that a people so neglected by the Holy Spirit that it can neither read the Gospels in the original tongue, nor manufacture the higher explosives in its own factories, should defy Christian Civilisation with success. Why not leave them alone? There are cogent reasons why it cannot be done. Their neighbours, in the first place, might envy and even imitate them, with fatal consequences to French rule not only in the rest of Morocco, but in Algeria and even in Syria. There is probably some truth in the accusation of the French that when they began to vindicate law and order by bombing a Riffian market-place, the Riffs ventured to retort by inciting other tribes to rise within an easy march of Fez. In short, the French Empire in Africa is at stake, which means not only the mines (as yet unexploited) in the Riff territory itself, but also the mines of iron and the beds of potash, the cornfields and the vineyards of all their African territory. Their logic is that of every Empire. We cannot be safe in India unless on the road to it we hold Gibraltar and Malta, Cyprus and Suez, Aden and Mosul, and the Cape of Good Hope as well. They might lose Syria and Algeria, if they tolerated the independence of the Riff. The logic, in its way, is sound. If we or the French must hold any territory without the consent of the governed, then a victory for freedom in any part of the world is a menace to our rule.

THE Trade Union Congress passed a rousing resolution last week against Imperialism. If we had any sense of drama in our Movement we should follow such declarations by action. I should like to see the Socialist and Trade Union Movement itself equipping an ambulance, and sending it boldly and publicly under its own leaders to the Riff mountains. Would any Government dare to prevent us if we roused the slumbering instincts of European humanity against it? I should have liked to see, this month, while the League's Assembly is still sitting, simultaneous demonstrations on an agreed Sunday in every city of our country and the Continent, to back this brave people's struggle for independence and to demand the League's intervention. It would not be too late, even next month, to do both these things. If we mean to revive our morally decadent Socialist International, here is the way.

"But you have admitted," the reader may object, "that the League has no standing in the matter; the Riffi are not belligerents!" It can recognise them as belligerents, if that lawyer's punctilio stands in the way. Until we can rouse a spirit in our ranks which will smash such obstacles as this, the League will never serve its purpose of ending wars. The central weakness of the League is that it tolerates all the operations of Capitalist Imperialism, from its quests for oil and iron, to its wars that are no wars. We have allowed ourselves in our Movement to become too exclusively intent on Pacts and Protocols. Our special duty is to cry aloud and force the simple-minded pacifist to understand that the most perfect Protocol which even a Labour delegation ever designed, would not make an end of war. The League did not stop us from hurling an ultimatum at Egypt, nor prevent that armada of battleships from bombarding the Riff coast. The Protocol could do nothing to protect unrecognised Governments like those of Canton or the Riff. If the Socialist Movement means to serve peace, its enemy is Imperialism.

41

R

R 9689
98
6

ITALY

Registry Number } R 9689/240/22

FROM Parliamentary Questions Mr. Henderson, Mr. Pilkington, Brigadier General Spears.

Dated 5th Dec:
Received in Registry } 6th Dec: 1938.

R :Italy.

Last Paper.

R 9677

References.

(Print.)

(How disposed of.)

q) Rome no 1715 Dec 6

q) Paris no 2778 Dec 10

(Action completed.) 12/12

(Index.) 14/12

Next Paper.

R 9696

Franco-Italian relations.

In reply to questions Prime Minister stated that nothing in Anglo-Italian Agreement affects in any way our obligations to France and while Tunis, Corsica and Nice were not specifically mentioned they were covered by Annex 1 of Agreement which deals with maintenance of status quo in Mediterranean. In view of demonstrations in Italian Chamber His Majesty's Representative, Rome, was instructed to make representations to Italian Government. From Count Ciano's reply it is clear that Italian Government did not associate themselves with demonstration and have no intention from departing from undertaking already given to His Majesty's Govt. Prime Minister added that he saw no reason to alter arrangements for his visit to Rome in January.

(Minutes.)

Copy sent Rome

F. A. Brown 7/12

Central Dept'

Copy also to Paris

[signature]

15 December, 1938

8/XII

1720S 5/38 F.O.P.

Parliamentary Question.

*20

Mr. Arthur Henderson,—To ask the Prime Minister, whether, in view of the reluctance of the Italian Government to restore friendly relations with the French Government and the propaganda at present being carried on in Italy for the cession of Tunisia, Nice, and other French territory to Italy, he will assure the House that the Anglo-Italian Agreement in no way affects our obligations to France; and that he will not carry out his proposed visit to Rome unless such propaganda ceases. [*Monday 5th December.*] †

3 Questions answered together

I submit for consideration a draft reply.

Central Department.

5th December, 1938

The proposed answer, by omitting all reference to ~~the~~ W.H.'s statement that Italy is reluctant to restore friendly relations with the French Government, might perhaps be ~~led~~ held to imply that this is the case. If there is a danger of this, perhaps the answer ought to contain something to the effect that H.M. Government do not necessarily accept the view that the Italian Government is reluctant to retore friendly relations with France.

O. G. Sargent

Dec. 5th, 1938.

C54|6

TUNIS, CORSICA AND NICE.

20. **Mr. A. Henderson** asked the Prime Minister whether, in view of the reluctance of the Italian Government to restore friendly relations with the French Government and the propaganda at present being carried on in Italy for the cession of Tunisia, Nice and other French territory to Italy, he will assure the House that the Anglo-Italian Agreement in no way affects our obligations to France; and that he will not carry out his proposed visit to Rome unless such propaganda ceases?

24. **Mr. Pilkington** asked the Prime Minister whether, in the course of the negotiations leading up to the Anglo-Italian Agreement, it was indicated that the assurances given by Italy as to the maintenance of the *status quo* in the Mediterranean included Tunis, Corsica and Nice?

26. **Brigadier-General Spears** asked the Prime Minister whether his attention has been called to the demonstration in the Italian Chamber demanding Nice, Corsica and Tunis; whether he will make it clear to Signor Mussolini that friendly relations between this country and Italy cannot be developed unless these claims upon France are repudiated by the Italian Government; and that a visit by the British Prime Minister to Rome could serve no useful purpose if these demands are maintained?

The Prime Minister: Nothing in the Anglo-Italian Agreement of 16th April affects in any way our obligations to France, and while Tunis, Corsica and Nice were not specifically mentioned in the negotiations prior to the agreement they are covered by Annex 1 of the agreement, which deals with the maintenance of the *status quo* in the Mediterranean. In view of the demonstrations in the Italian Chamber His Majesty's Ambassador in Rome was instructed to represent to the Italian Minister for Foreign Affairs on Saturday, that incidents of this kind, unless steps were taken to correct the impression created, must have a most detrimental effect on the prospect of collaboration between the four Munich Powers. From Count Ciano's reply it is clear that the Italian Government do not associate themselves with the demonstration and have no intention of departing from the undertakings they have already given us. I see no reason to alter the arrangements for my visit to Rome next month.

Mr. Henderson: Will the right hon. Gentleman make it perfectly clear to the Italian Government when he goes to Rome that this country has no intention of sacrificing friendship with France, in order to purchase friendship with Italy?

Mr. Attlee: Does the right hon. Gentleman believe that spontaneous demonstrations take place in Italy under present conditions?

The Prime Minister: We have assurances from the Italian Government, and of course we accept them.

Mr. Noel-Baker: Has the right hon. Gentleman read the report from the Rome correspondent of the "Times" to the effect that this demonstration could not possibly have been spontaneous?

Lieut.-Commander Fletcher: Is it not clear that such visits as this one which the right hon. Gentleman proposes to pay to Rome, are made the occasion for inventing and fomenting quite spurious grievances, in order that their redress may be demanded in the name of appeasement?

The Prime Minister: No, Sir.

Mr. J. Morgan: Will the right hon. Gentleman say whether any pact or covenant exists that if Italy should attack France, we are to come to France's aid?

The Prime Minister: The hon. Member had better put that question down.

Colonel Wedgwood: Does the right hon. Gentleman appreciate the fact that these demands for Nice, Tunisia and Corsica are demands which can be surrendered, provided the right hon. Gentleman surrenders Spain; and will he see that they are not used as blackmail in order to enforce such a surrender?

Sir John Haslam: Will the Prime Minister inform the Italian Government that this Government is not responsible for the demonstrations which sometimes take place in this House?

5 NOV 1938

HES/CD.

377/C.1/35.

No. 35. Confidential.

Boite Postale 229

BRITISH CONSULATE GENERAL,

TUNIS, 29th March, 1935.

200

Sir,

With reference to my despatch No. 34 of March 27th, I have the honour to report that a demonstration organized by the Destourian (Nationalist) party took place in Tunis yesterday afternoon. Despite predictions to the contrary, it passed off without untoward incident. I happened to be in the vicinity of the Residency as the procession moved slowly along on its way to the entrance to the old town where it broke up. It was composed of men of all ages, young men naturally predominating. There were no banners or placards and there was no rowdiness. Both the quiet demeanour of the crowd and the absence of any open display of armed forces were rather striking. Troops were doubtless at hand, possibly in the Residency garden, but, apart from the usual guard wearing for the occasion steel helmets as did such few police as were to be seen, there was no sign of them. In the vicinity of the Consular office a certain number of shops, presumably those belonging to Jews, were shuttered. Doubtless other shops in the old city were also closed.

2. The authorities had expected a demonstration on the previous day. I had heard of European ladies who had been warned to keep away from the "souks" on that afternoon. Troops had been placed in schools and elsewhere where they were kept in readiness. The day however passed off without incident.

3.

His Majesty's Principal Secretary
of State for Foreign Affairs,
Foreign Office,

3. Yesterday's demonstration was organised in connection with the continued detention in the South of the Destourian agitators deported last autumn. On the previous morning a deputation had been received by the Resident-General and submitted their request for release which was rejected. Following on their departure, M. Peyrouton had signed a decree completing and strengthening the measures already in force for dealing with political agitation. According to the short paragraph which appeared in the press it had become necessary to define the powers of the General Officer Commanding in such matters which are derived from decrees dated June 10, 1882, May 6, 1933 and April 15, 1934. He can now, as regards the Military Territories of the South, forbid disturbers of public order to reside or move about therein, he can fix the place of residence of persons whose internment or deportation has been ordered and he can take in respect of them all such measures of supervision or discipline as are necessary to maintain order.

4. It was by reason of M. Peyrouton's attitude and of the issue of this decree that yesterday's demonstration was organised. An endeavour was made to bring in the students and a certain number of leaflets couched in inflammatory terms had been circulated the evening before. Presumably the knowledge that the authorities were prepared prevented these invitations to disorder being translated into action. As already stated the demeanour of the crowd was quiet, almost to the point of depression.

5. The authorities have naturally been expecting also some trouble in the South where is the main centre of Destourian activity. The Contrôleur Civil of Sousse who

202

had been called to Tunis was ordered to rejoin his post before dusk on the 27th. The British Vice-Consul at Sousse who happened to be in Tunis was of the opinion that despite all the rumours to the contrary nothing was likely to happen.

6. I have very good reason to believe that M. Peyrouton is not at all averse to a trial of strength with the Destourians. In my despatch No. 33 of April 23rd. 1934, I referred to his views regarding the native problem which seemed to indicate that he was sympathetically disposed to any reasonable demands. I understand that, being politically minded, he had soon after his arrival in Tunis cast about to find an element with which he could work and on whose support he could count, and that he decided to try what could be done by collaboration, within certain limits, with the Arabs. Now, it appears, he has decided that nothing can be done with them and that the proper course is to treat them with a firm severity. So far as I am aware nothing has resulted from the "Tunisian Reform Commission" of which M. Peyrouton talked about a year ago.

7. From two independent sources I learn that the French authorities who feel that the Destourian movement must necessarily be receiving outside support are convinced that this comes from Germany and that it with German money that an attempt is being made to foster throughout her North African possessions an agitation which, it is hoped, will be to the detriment of France. It is realized also that the Destourian movement is likely to be receiving inspitation and support from Arab Nationalists in Egypt, and an

emissary

203

emissary has been sent to Cairo, nominally on other business, to endeavour to obtain some more precise information on this point.

8. I am sending copies of this despatch to His Majesty's Ambassador at Paris and to His Majesty's Consul-General at Algiers.

I have the honour to be,

with the highest respect,

Sir,

your most obedient,

humble Servant,

H. Macow.

رسالة من أعيان فاس إلى السيد 36
نيفيل تشامبرلين . Nevill Chamber—
18th February 1939

Free translation of a letter addressed to Mr. Neville Chamberlain by the Notables of Fez.

Praises be to the one God whose kingdom alone endures.

To the flying apostle of peace.

Greetings ! Peace, honour and respect be upon your august highness.

The abilities of great men are demonstrated by their actions. The positions nations occupy in the world correspond to the difference in the abilities of their leaders who work unremittingly day and night, fostering their country's interests, curbing the unbridled ambitions of its enemies. And among these not only are to be accounted bold men of war, those who lead gallant horsemen in the field of battle, those buried in the bowels of submarines in the depths of the ocean, or in battleships, those soaring through the skies upon the wings of aeroplanes.

Greater than these, and more worthy of praise, are the moulders of policy, perspicacious statesmen, great thinkers, well informed and experienced, constantly removing seemingly unsurmontable barriers, solving difficult world wide problems.

Among such famous men who are entitled to the winning prize in this field and of whom our ages glory surpasses that of all ages is the learned, wise, dexterous, and experience dPrime Minister of Great Britain, the most eminent among all his contemporaries. Mr. Chamberlain, who by his wonderful actions and wise decisions has saved the whole world from the devastating results of war, extinguished the fierce flame of strife that, unchocked

by

by his unrivalled courage, would have arisen out of the dispute between Germany and Czechoslovakia, spreadi universal ruin, involving all peoples, affecting all Continents.

Therefore it behoves all nations, regardless of race, colour or creed to express to this unique man their appreciation and acknowledgement, their praise and heart felt gratitude, and record his courage in the golden book of history. Through his successful endeavou and right thinking Allah has dissipated the danger of a terrible war whose repercussions would have spread to all the corners of the earth and the effects of which every person would have felt in the very fibre of his being.

We who are protected in the shade of the British Flag raise vociferous acclamations and offer our heart felt thanks to our powerful nation and all her great statesmen and particularly to her distinguished and estimable Mr. Chamberlain. May he continue in honour, esteem, fame and success in the forefront of the great statesmen of our time. Peace.

Sid Mohammed ben Abdelmajid Bengelun

Mohammed ben Boubkir Guessus

Mohammed Sebti

Omar Sebti

Abdelkader ben Mohammed Lazarac

Abdelnabi ben Hadj Taleb Lazarac

Omar ben Mohammed Bengelun

Abdeslam Tahry

Mohammed Benkiran

Mohammed ben Mohammed ben Abdelmajid Bengelun

Hadj Mohammed ben Othman Benani

M'hamed ben Mohammed Berrada
Abdelmajid bel Hadj Taleb Lazarac
Mohammed ben Mohammed Bengelun
El Hadj Hamed Benchekron
Abdelkader Benkiran
Hassan ben Abdelmajid Bengelun
Abdeslam bel Hadj Taleb Lazarac
Mohammed ben Abdeslam Lazarac
El Hadj Hamed Lazarac
El Hadj M'hamed ben Abderrahman Lahlou
Allal Lahlou
Mohammed ben Boubkir Benani
Mohammed ben Abdelmajid Lazarac
El Hadj Dris Benani
Driss Berrada
Mohammed ben Omar Berrada
Taleb Sebti
El Hadj El Arbi Bouayed
Ahmed bel Hadj El Arbi Bouayed
Mohammed ben Abdelkader Berrada
Abdul Wahab Lazarac
Abdul Aziz Lazarac
Mohammed ben Abdelkader Ben Hamou
Abderrahman Benkiran
Hamid ben Abdeslam Berdei
Hadj Dris Benchekron
Omar el Hadjwy
Abdeslam Ben Yahia
Othman el Amrani
El Arbi Berrada
Mohammed Berrada
Abdeslam el Marrakshi
Hadj Dris Bouayed
Husein ben Abdelmajid Bengelun
Hadj Hamed bel Hadj Taleb Lazarac

Avis

aux Sujets Britanniques



Le Consul-Général de Sa Majesté Britannique à Tunis a l'honneur de faire connaître à ses ressortissants qu'il est officiellement chargé de livrer à la publicité la communication suivante :

Les décrets du 8 novembre 1921 et leur application aux Sujets Britanniques en Tunisie forment actuellement l'objet de conversations engagées entre le Gouvernement de la République Française et le Gouvernement de Sa Majesté Britannique.

En attendant l'accord à intervenir entre les deux Gouvernements à ce sujet, aucun Sujet Britannique ne doit se considérer comme touché par les dits décrets.

Le Gouvernement de Sa Majesté Britannique oppose un démenti formel aux nouvelles publiées dans la Presse française, suivant lesquels il aurait en vue des mesures tendant à faire perdre leur nationalité aux Sujets Britanniques en Tunisie.

Consulat Général Britannique, Tunis,

Ce 11 Janvier 1922.

PHILIP C. SARELL,

Consul Général de S. M. Britannique.

Imp. Spiteri - Tunis

38

"La Tunisie française 12 septembre 1922

Un différend Anglo-Français

La question des naturalisations en Tunisie et au Maroc

Du « Républicain de Constantine », 9 septembre 1922.

Le gouvernement britannique a décidé de soumettre à la prochaine réunion du Conseil de la Société des Nations, la question du différend entre la France et la Grande-Bretagne au sujet des décrets du 8 novembre 1921, relatifs à la nationalisation en Tunisie et au Maroc et à leur application aux sujets britanniques.

Le correspondant diplomatique des *Daily News*, attache une importance internationale considérable au fait de remettre, par la Grande-Bretagne à la décision de la Société des Nations du cas touchant la naturalisation des sujets britanniques en Tunisie et au Maroc, qui ne sont que des protectorats français.

Selon les *Daily News*, lord Balfour, qui est actuellement en Suisse, représenterait probablement la Grande-Bretagne à cette occasion.

N. D. L. R. — L'information qui précède vise les sujets anglo-maltais de Tunisie, que vient de naturaliser français un décret du 8 novembre pris par M. Saint. — Quand ils sont nés en Tunisie d'un père qui lui-même y est né.

5.000 maltais sont allés à la Résidence de Tunis pour féliciter et remercier la France de son geste de confiance.

Jusqu'au décret du 8 novembre, nos amis anglais se désintéressaient complètement et particulièrement au point de vue de l'assistance des Anglo-Maltais de Tunisie. — C'est là un fait indéniable.

Du jour où le décret les naturalisant a paru, ils se sont avisés par la voie de leur consul qu'il y avait là des nationaux anglais et qu'il fallait tout faire pour les conserver à la nationalité anglaise.

Le Conseil anglais protesta donc contre le décret du huit novembre. Il fit l'impossible pour entraver son application et [illegible] maintenant l'Angleterre qui porte la question devant la Société des Nations.

Dans quel [illegible]

Si par hasard la Société des Nations ou la Cour internationale de Justice de La Haye déclarait illégal le décret du huit novembre [illegible] résulterait [illegible] tous les Maltais [illegible] bloc par le décret du huit novembre 1921 et qui s'en sont réjouis publiquement, en seront quittes pour demander aussitôt leur naturalisation individuelle. Leur sentiment est net à cet égard. Le Gouvernement français la leur accordera instantanément.

Résultat au point de vue anglais : Zéro.

Mais derrière la question maltaise il y a la question italienne.

Si le décret du 8 novembre était, par hasard déclaré illégal à Genève ou à La Haye, nous ne pourrions pas l'étendre aux Italiens de Tunisie. Il nous faudrait agir de ce côté — également par la voie de naturalisation individuelle. Par contre, — si le décret est déclaré conforme au droit de la France sur une terre française — comme la Tunisie et le Maroc —, il tombe sous le sens que nous l'appliquerons sans retard, sans distinction à tous les étrangers.

La Grande-Bretagne joue dans la circonstance une grosse partie qui, de toute façon, sera sans profit pour elle, mais qui peut entraîner une décision désagréable pour l'Italie.

Ce geste anglais, dans tous les cas, est fort peu aimable pour la France, et c'est ce fait profondément déplorable qu'a voulu souligner ici un sincère ami de l'Angleterre et de l'Italie.

Avons-nous jamais cherché à paralyser leur légitime action en Egypte, en Tripolitaine ou ailleurs ?

Alors, pourquoi ne pas laisser le champ complètement libre à la France du golfe de Gabès à l'Atlantique ?

D'où vient ce perpétuel esprit de misérable chicane auquel nous nous heurtons sans cesse de la part de nos alliés et hier au Maroc aussi bien qu'en Tunisie [illegible]

Il ne peut du reste aboutir à rien dans cette Afrique du Nord qui est peuplée par 700 mille français qui dans 20 ans seront plus d'un million [illegible] des droits imprescriptibles de la France [illegible] millions d'indigènes qui ne perdent aucune occasion de témoigner leur affection [illegible] Patrie [illegible]

[illegible]

Emile MORINAUD.

46

1bre 1886.

4e Note

Etat actuel de la question du Port de Benzert.

Le Ministre de Marine justement préoccupé des Conditions désavantageuses de la France dans le bassin de la Méditerranée, par suite de l'insuffisance des Ports nécessaires à couvrir et à abriter les Escadres de combat en cas de Guerre, a jeté les yeux sur le lac de Benzert.

Ce choix est justifié par l'importance stratégique qu'aurait un port placé à l'extrémité Orientale de la grande presqu'île Africaine et au point de partage des deux bassins Méditerranéen. Car il Commanderait la route de Gibraltar aux Indes; et ferait échec aux positions stratégiques de l'Angleterre, Gibraltar, Malte et Chypre.

Le port en question, obtenu par la simple ouverture de la Flèche de sable qui sépare ces lacs de la Mer, serait peu coûteux à établir, et cependant il serait le plus vaste du Monde, à l'abri de toute attaque extérieure; et il rachèterait l'infériorité des ports de l'Algérie, qui, malgré les sommes considérables qu'ils ont coûté, ne seront jamais que très imparfaits.

L'exécution de ce projet a rencontré dès le début deux difficultés sérieuses.

L'une de l'Ordre Diplomatique, résultant d'engagements plus ou moins précis, pris vis à vis de l'Angleterre à l'occasion du traité de Kassar-Saïd (1881.)

L'autre financière, parceque en raison de ces difficultés diplomatiques, on ne pouvait pas demander aux chambres les crédits nécessaires à l'exécution de cette œuvre.

Il en est résulté que les premières négociations, en vue de l'exécution de ce port, ont été entreprises d'après un programme résumé par ces mots:

Ni difficultés Diplomatiques – ni difficultés financières [illegible]

Dans une première combinaison :

[illegible]

à ce port un caractère essentiellement Commercial et Industriel.

Sa création était justifiée par la nécessité d'établir [illegible] côte Nord de Tunisie, un port, qu'il n'était possible de construire [illegible] Tabarca [illegible] Serrat, et qui était indispensable à l'écoulement [illegible] produits Miniers et Forestiers de la région des Kroumirs. Ce port [illegible] outre destiné à servir de tête de ligne à un grand réseau de chemins de fer traversant la Tunisie du Nord au Sud entre Bonzert et Gabès [illegible] Tunis et Kairouan et de l'Est à l'Ouest entre Bonzert et Tabarca [illegible]

[illegible]

La difficulté financière était résolue par le concours [illegible] Compagnies Minières, de la Compagnie des chemins de fer [illegible] ressources immédiates que devait donner l'exploitation des forêts [illegible]

Cette 1ère combinaison a été réalisée en ce sens qu'on [illegible] déposer sur le bureau de Mr le Ministre des affaires Étrangères, les [illegible] fermes des diverses Compagnies, mais on a cru devoir lui substituer [illegible] combinaison plus simple proposée par Mr Cambon Résident en Tunisie [illegible]

Cette 2ème Combinaison est basée sur la part que pr[illegible] le Ministre de la Marine dans les frais de premier établissement [illegible] appliquant une partie des crédits qu'il demande aux Chambres p[illegible] création de nouveaux ports, sur littoral de l'Océan et dans la Méditerranée [illegible]

Dans cette combinaison on fait de Bonzert un port [illegible] et ce port une fois ouvert, le Ministre de la Marine y crée les [illegible] qu'il juge convenable et en cas de Guerre en prend possession à [illegible] exclusif.

Les difficultés diplomatiques n'existent plus, en ce sens [illegible] caractère international donné à ce port n'est soulevé par [illegible]

Quant aux difficultés financières elles sont résolues [illegible] manière suivante :

47

La Concession de ce port est donnée à une compagnie qui forme le capital actions et le Gouvernement Local [illegible] dans cette opération garantit les obligations [illegible] fournies par [illegible]

[illegible]

le Directeur des travaux publics en Tunisie [illegible] des Ponts et Chaussées.

Cette 2ème Combinaison, qui n'a [illegible] ne donne pas au Ministre de la Marine et à la France un droit suffisamment établi et assez nettement défini sur un port à la construction duquel le Budget Français ne concourra pour une somme relativement importante [illegible]

Il y a lieu avant d'arriver à l'exécution d'étudier les moyens de sauvegarder les droits de la Métropole [illegible] [illegible] affaires Étrangères [illegible] et de régler d'avance les solutions [illegible] du Ministre [illegible] des concessionnaires en cas de Guerre.

Il est possible que cette combinaison ne soit pas la dernière à laquelle on s'arrêtera.

Il serait préférable, dans l'intérêt même de la grandeur de l'œuvre à créer, que la France usant de son droit, d'assurer par tous les moyens qu'elle croit convenable, la sécurité du territoire de son armée d'occupation, de sa Marine et de ses Nationaux décidât de ce port et le fit au grand jour.

Malgré le caractère Militaire qu'il aurait dans ces conditions, l'étendue des rives du Lac et leur surface immense permettent à la Marine de Guerre et à l'armée, après s'être fait la part la plus large, de laisser au Commerce et à l'Industrie des emplacements plus que suffisants, pour les besoins actuels et ceux de l'avenir, en sorte que tous les intérêts auraient pleine satisfaction.

Quelle que soit la solution que l'on adopte pour la réalisation de ce grand projet, les études qui se font dès maintenant, ne seront pas perdues [illegible]

car le caractère du port à créer n'influe en rien sur le tracé du[illegible]
qui mettront les Lacs en communication avec la Mer et qui [illegible]
du canal.

[illegible]

Deux questions sont [illegible] une grande impo[illegible]

La 1re est relative aux terrains qui avoisinent l'avant [illegible]
particulièrement ceux de la Presqu'île, qui semblent destinés à [illegible]
établissements Maritimes et Militaires et dont la spéculation cherch[illegible]
s'emparer.

Cette presqu'île qui s'étend entre Menzel Djemil, Bi[illegible]
lac, est en très grande partie la propriété des Ben [illegible] et a ét[illegible]
à une société Anglaise, moyennant le prix de 70,000 f pour [illegible]
[illegible]ission.

Le Gouvernement Beylical ayant des droits sur cette pre[illegible]
faudrait profiter de cette circonstance pour faire [illegible] opposi[illegible]
vente, afin de gagner du temps, et arriver au moment où [illegible]
du port étant décidé et les crédits étant accordés, on aurait le d[illegible]
l'acquisition pour le compte du Gouvernement Français.

La 2e question est relative à la concession du grand ré[illegible]
chemin de fer Tunisien.

Ce réseau qui comprend les deux grandes lignes de [illegible]
et de Bizerte à Tabarca, dont la demande en concession à de[illegible]
très avantageuses faisait partie de la première combinaison: [illegible]
nécessaire de l'établissement d'un port à Bizerte, autant au p[illegible]
Militaire, qu'au point de vue commercial.

Il semble indispensable que ce réseau soit concédé à [illegible]
compagnie, parce que c'est le seul moyen de donner à la tête d[illegible]
serait Bizerte une importance suffisante pour les ateliers q[illegible]
établis sur les rives du Lac puissent au besoin devenir un p[illegible]
auxiliaire pour le port Militaire; résultats qu'on ne pourr[illegible]
attendre avec des concessions partielles.

Dans tous les cas, le Ministre de la Marine deman[illegible]
instances que le Ministre des Affaires Etrangères et la Résidence de[illegible]
prennent une décision immédiate au sujet de la combinaison qu'il[illegible]
doivent adopter pour aboutir dans le plus bref délai, à la création[illegible]
port auquel il attache la plus grande importance.

Il est indispensable que le Ministre de la Marine [illegible]
[illegible] possible à qui aura été décidé et les conditions dans lesquelles [illegible]
port doit être construit (Conditions Diplomatiques et Financières) pou[illegible]
sont nécessaires pour formuler la demande de crédits, et il atten[illegible]
impatience la réponse à cette note.

Paris le 15 Décembre 1886

Annexe lettre Min. du Commerce et de l'Industrie du 15/9/13

MINISTÈRE
DU COMMERCE
ET DE L'INDUSTRIE

DIRECTION
DES
AFFAIRES COMMERCIALES
ET INDUSTRIELLES.

1 BUREAU.

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.

037

Paris, le .... 191 .

LE MINISTRE DU COMMERCE ET DE L'INDUSTRIE

Tunisie

Dénonciation de l'accord franco-anglais de 1897

à Monsieur le Ministre des Finances

Par dépêche en date du 26 juillet dernier, vous avez bien voulu signaler à mon attention un voeu émis par l'association de l'industrie et de l'agriculture françaises, dans sa dernière assemblée générale, et tendant à la dénonciation, dans le plus bref délai possible, de l'arrangement franco-anglais de 1897 aux termes duquel le droit d'entrée applicable aux tissus de coton d'origine anglaise importés en Tunisie ne peut excéder 5 % de la valeur, les effets dudit arrangement, dont la date d'expiration est arrivée le 31 décembre dernier et qui est resté en vigueur par tacite reconduction, pouvant cesser par suite d'une dénonciation opérée par la France six mois à l'avance. D'autre part, l'Association de l'Industrie et de l'Agriculture françaises demande la réalisation de l'union douanière entre la Tunisie et la France et l'institution du double tarif à l'entrée du Protectorat.

Les intéressés exposent que la taxe de 5 % qui par voie de conséquence, s'applique à toutes les importations de tissus de coton étrangers, ne constitue qu'une

Nous ne voudrions pas nous immiscer dans les questions qui ne sont pas de notre compétence, ni gêner l'action de notre diplomatie, mais il me semble que l'Angleterre serait mal venue à se plaindre que nous usions d'un droit indiscutable et dont l'échéance est prévue depuis longtemps.

Aujourd'hui, le voeu qui vous est présenté confirme nos réclamations . Je crois que, dans ces conditions, étant donné la situation présente, nous devons le voter sans hésitation, en nous en rapportant à notre bureau, du soin de rechercher les moyens de nous faire accorder satisfaction.-

M. Marcel DUBOIS.- Messieurs, je voudrais dire un seul mot pour rassurer ceux d'entre vous qui craindraient qu'une négociation de ce genre mît en échec la grande action de l'Entente Cordiale. Nos amis, les Anglais, que personne n'apprécie plus que moi, ne se sont jamais gênés - et ils ont eu parfaitement raison - pour signer, au cours de ces vingt dernières années, des traités préférentiels avecleurs colonies tempérées, notamment avec le Canada, ce qui revenait par un plaisant détour - j'entends "plaisant" au sens spirituel - à nous infliger des tarifs différentiels. Donc, ce que la Grande Bretagne fait avec ses colonies, nous pouvons le faire avec nos pays de protectorat, et il n'y a rien là qui puisse troubler nos bonnes relations avec l'Angleterre..

M. le PRESIDENT.- Sous le bénéfice des observations qui viennent d'être présentées, je mets le 9e voeu aux voix.

(Adopté à l'unanimité)

milieux commerciaux anglais,ne voyant pas se produire une dénonciation qu'ils attendaient,considéreraient notre attitude comme un renoncement,et se prépareraient à réclamer du Foreign Office toutes les diligences utiles pour la consolidation du statu quo. L'industrie cotonnière française et tous les défenseurs de notre production ne sauraient s'élever trop vigoureusement contre une semblable prétention. Au nom de l'Association de l'Industrie et de l'Agriculture françaises, j'ai l'honneur d'appeler votre bienveillante sollicitude sur cette situation dont la prolongation est profondément préjudiciable à l'une des branches les plus intéressantes de notre activité.

Vous estimerez sans doute avec moi, Monsieur le Ministre, que le moment est venu de donner satisfaction au voeu adopté le 19 Mai dernier par l'Assemblée Générale de notre Association, dont le compte-rendu a été adressé à votre Département le 2 Septembre, par lequel nous demandions "qu'il soit procédé à cette dénonciation "le plus tôt possible, et que le régime du double tarif soit institué "à l'entrée en Tunisie de toutes les importations étrangères".

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, l'expression de ma haute considération et de mes sentiments dévoués.

Le Président de l'Association
de l'Industrie et de l'Agriculture Françaises
E. Touron Sénateur

8

Procès-verbal pour vol d'un [illegible] au préjudice du sieur Taïeb ben Ali [illegible], algérien, 20 ans, a été dressé contre Hamouda ben Khemis el Achi, tunisien, 20 ans, demeurant tous deux à Bizerte.

Fourrière. — Un cheval a été conduit à la fourrière municipale par le sieur Abdelkader ben Lokoua, qui l'a trouvé pacageant dans son champ d'orge (Porte de Mateur).

Attaque nocturne. — Dans la nuit du 12 au 13, le nommé Le Rihan, marin du torpilleur *179*, qui s'était égaré sur la place, a été assailli traitreusement par le nommé Mohamed ben Ali Zarouk, tunisien, agé de 20 ans. Cet indigène qui aurait fait un mauvais parti au militaire, sans l'arrivée des agents de surveillance à la Nouvelle Ville qui sont accourus aux cris, a pris la fuite et malgré toutes les recherches n'a pu être arrêté que dans la matinée.

Procès-verbaux. — Neuf procès-verbaux pour coups et blessures volontaires ont dressés contre les sieurs Mohamed ben Athman Zakar, tunisien, 22 ans ; Mahjoub ben el Hadj, algérien, 18 ans ; Moussa ben Brahim Chiboutzi, algérien, 22 ans ; Marie Santelli, fille soumise ; Maratta Marie, 12 ans, demeurant chez ses parents ; Boisleau Léon, charpentier, 26 ans ; Salah ben Mohamed ben

			[illegible] vent.
9	12	1	Mauvais.
10	9	.	—
Total	84	7	

MOUVEMENT DU PORT

Entrées du 30 avril au 13 mai

SYRA. — Vap. Allem. Cobra, charbon.
TRAPANI. — Barq. ital. Giovanna, engins de pêche.
TUNIS. — Goël. esp. los très Hermanos, lest.
PALERME. — Br.-goël. ital, Moses Montefiore, lest.
TUNIS. — Vap. fr. Junon, divers 100 tonnes.
CARLOFORTE. — Bal. ital. Africa, divers 25 tonnes, passagers. 13.
Torpilleurs 5. — nos 192, 156, 177, 198, 121.
MER NOIRE. — Vap. angl. Hannah-M-Beil, grains, 300 tonnes, relâche.
LA GOULETTE. Bal. ital. Vincenzo-D, lest.
SYRACUSE. — Yacht à voile, angl. Emma.

Sorties du 30 avril au 13 mai

ALGER. — Vap. allem. Cobra, charbon, 100 t.
TABARKA. Bar. ital. Giovanna, pêche.
SANTA-POLA. — Goël. espag. los très Hermanos, 6 tonnes fûts vides.
TABARKA. — Br.-goël. ital. Moses Montefiore, lest.
MARSEILLE. Vap. fr. Junon, divers, 100 t.

[illegible]
Fèves. — [illegible] fr.
Maïs. — [illegible] décalitres, [illegible] fr.
Legumes. — 50 fr.
Vaches. — 5 têtes, 371 fr.
Bœufs. — 7 têtes, 732 fr.
Veaux 5. — 185 fr.
Anes. — 9 têtes, 153 fr.
Poissons. — [illegible] fr.
Moutons. — 62 têtes 1093 fr.
379 Toisons. — 564 fr.
Charbon. — 60 fr.
Boucs. — 12 têtes, 111 fr.
Huile. — 410 litres, fr.
Marché très important en laine et bétail. Peu d'acheteurs.

Marché de El-Alia

Du 10 mai

Veaux. — 3 têtes, 121 fr.
Chèvres et Chevreaux. — 32 têtes, 290 fr.
Vaches. — 1 tête 60 fr.
Anes. — 3 têtes, 31 fr.
Cheval. — 1 tête 31 fr.
Moutons. — 101 têtes, 1075 fr.
Laine. — 15 fr.

Marché de Laouja

Du 6 mai

Blé et orge. — 213 dd. 18 et 12 fr. les 100 k.
Legumes. — 20 [illegible].
Bœufs. — 2 têtes 95 fr.
Veaux. — 6 têtes, 246 fr.

[illegible] Mobile, à la vente aux enchères publiques de la coque de la canonnière la GUÊPE.

Mise à prix..... 910 francs.

La vente aura lieu à 10 heures du matin, sur le Quai de la Nouvelle Douane.

Le prix de vente sera payé immédiatement et augmenté de 5 0/0 pour les frais.

Bizerte, le 22 Avril 1897.

LE PAYEUR,
Lambert Desbuttes.

17 FEUILLETON DU "COURRIER DE BIZERTE"

BIZERTE

DEPUIS L'OCCUPATION FRANÇAISE

DEUXIÈME PARTIE

BIZERTE DE LA FIN DE L'EXPÉDITION JUSQU'A NOS JOURS

CHAPITRE PREMIER

Importance de la position de Bizerte au double point de vue commercial et militaire. — Pourquoi les Italiens tenaient à la possession de Bizerte. — Raisons de la politique anglaise, en laissant la France maîtresse de la Tunisie et de Bizerte.

Il lui déclara confidentiellement, que le Gouvernement de la Reine avait toujours vu avec satisfaction, notre action en Algérie, et le succès de notre œuvre civilisatrice ; que le cabinet de Londres a toujours reconnu à la France le droit de peser sur le Gouvernement de Tunis ; et, en prévision de complications qui pouvaient nécessiter notre occupation, il ajouta : « en ce qui concerne un événement « qui peut être encore assez lointain, je me bornerai à « dire que l'attitude de l'Angleterre n'en sera pas modi- « fiée. Elle continuera à reconnaître, comme elle le fait à « présent, les effets naturels du voisinage d'un pays puis- « sant et civilisateur comme la France, et elle n'a pas à « mettre en avant de prétentions contraires. » (1)

Le Gouvernement Anglais savait bien, et ici nous résumons l'opinion de l'auteur anonyme de la *Politique Française en Tunisie*, qu'une intervention étrangère était inévitable en Tunisie, et elle préférait que la Régence tombât entre les mains de la France, plutôt que dans celles de l'Italie, dont elle connaissait les prétentions. Le cabinet de Londres comprenait le danger qu'il y avait pour l'Angleterre à laisser l'Italie s'emparer de la Tunisie. Il y avait tout intérêt à ne pas lui abandonner la garde du détroit qui met en communication les deux bassins de la Méditerranée, à ne pas la laisser maîtresse de ce passage, dans le cas où le promontoire tunisien qui s'avance vers la Sardaigne lui appartiendrait.

Aussi, lorsque le traité du Bardo établit notre protectorat sur la Régence, nous faisant maîtres de la Tunisie et de Bizerte, force fut à l'Angleterre d'en accepter les conséquences. Le Gouvernement de la Reine fit publier officiellement les déclarations secrètes de Lord Salisbury à l'époque du traité de Berlin et ordonna à son agent à Tunis, de traiter désormais avec le Bey par l'intermédiaire du Consul de France. (2)

(1) [illegible] de Lord Salisbury à Lord Lyons, [illegible] 1878.
(2) Lettre de Lord Granville à Lord Lyons, 22 [illegible] 1881 (Blue-Book).

Ce qui, par exemple, inquiétait l'Angleterre, c'était Bizerte. Ce qui la préoccupait, c'était de savoir nos intentions, de connaitre les projets que nous pouvions avoir pour tirer parti de cette position merveilleuse dont elle comprenait toute l'importance.

La correspondance diplomatique échangée à ce sujet entre notre Ministre des Affaires Etrangères et l'Ambassadeur d'Angleterre à Paris, en 1881, témoigne de tout l'intérêt que le Cabinet de Londres attachait à la question.

Le 14 mai, c'est-à dire deux jours après la signature du traité du Bardo, Lord Lyons, Ambassadeur d'Angleterre à Paris, écrivait à M. Barthélemy Saint-Hilaire, Ministre des Affaires Etrangères de la République Française, une lettre où il s'exprimait ainsi :

« Dans la conversation du 10 de ce mois, comme dans « différentes occasions antérieures, Votre Excellence a « désavoué toute intention de conquête ou d'annexion de « la France (en Tunisie).

« Peu de temps auparavant, Votre Excellence m'avait « déclaré que le Gouvernement Français n'avait certaine- « ment pas l'intention de créer un port à Bizerte, bien « qu'il fut possible qu'une entreprise privée pût éventuel- « lement, dans l'avenir, se charger de faire, sur ce point, « des travaux pour l'établissement d'un port de commerce. »

C'est par ordre du Gouvernement de la Reine que Lord Lyons soumettait ces observations à M. Barthélemy Saint-Hilaire.

La Dépêche tunisienne du 8 février 1923

Le décret du 8 novembre

Le différend franco-anglais sur la naturalisation des Maltai. devra être soumis à un règlement juridique

LA HAYE, 7 février. — La Cour permanente de justice internationale a rendu aujourd'hui son avis concernant le différend anglo-français au sujet des décrets de nationalité en Tunisie et au Maroc.

La Cour est d'avis que le différend n'est pas, d'après le droit international, une affaire exclusivement d'ordre intérieur, et elle donne par conséquent à la question posée par le Conseil de la Société des Nations une réponse négative.

Après la lecture de cet avis en français et en anglais le représentant du gouvernement français, le procureur général M. Merillon, a déclaré que son gouvernement s'incline respectueusement devant cette décision bien qu'elle ne donne pas satisfaction à toutes ses conclusions.

Il a rendu hommage à la Cour pour la réserve faite dans l'avis qu'aucune constatation ou considération ne peut être interprétée comme indiquant une préférence quelconque pour telle ou telle solution de l'ensemble ou d'un point particulier du différend même; son échec passager n'atteint en rien sa confiance dans la haute impartialité de la Cour.

Il a conclu que l'ensemble de l'affaire devant maintenant être soumis à un règlement juridique, et le gouvernement français ayant déjà au cours de la procédure, exprimé son désir que le différend entier soit devant la Cour, il était dès à présent autorisé à demander à la Cour de lui donner acte qu'il propose au gouvernement anglais de soumettre le différend au fond à cette Cour

L'agent anglais, Sir George Mounsey, a répliqué que bien que n'étant pas autorisé à faire de déclaration, il était sûr que son gouvernement considérera très attentivement toute proposition à cet égard.

JOURNAL OFFICIEL

du 1897 N°

DÉCRET

du 18 octobre 1897 (22 djoumadi-el-aoual 1315)

Louanges à Dieu !

NOUS, ALI-PACHA-BEY, POSSESSEUR DU ROYAUME DE TUNIS,

Vu l'arrangement relatif à la Tunisie qui est intervenu le 18 septembre 1897 entre les Gouvernements Français et Britannique et dont la teneur suit :

En vue de déterminer les rapports de la France et du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande en Tunisie et de bien préciser la situation conventionnelle dudit Royaume-Uni dans la Régence, les soussignés, dûment autorisés par leurs Gouvernements respectifs, sont convenus de ce qui suit :

ART. 1er. — Les traités et conventions de toute nature en vigueur entre la France et le Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande sont étendus à la Tunisie.

Le Gouvernement de Sa Majesté Britannique s'abstiendra de réclamer pour ses consuls, ses ressortissants et ses établissements en Tunisie d'autres droits et privilèges que ceux qui lui sont acquis en France.

En outre, le traitement de la nation la plus favorisée qui est assuré, de part et d'autre, par les traités et conventions précités, et la jouissance réciproque des tarifs de douane les plus réduits sont garantis au Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande en Tunisie et à la Tunisie dans le Royaume-Uni pendant une durée de quarante années à partir de l'échange des ratifications du présent arrangement.

Toutes les marchandises et tous les produits manufacturés originaires du Royaume-Uni, importés en Tunisie, soit par la voie directe, soit après transbordement à Malte, jouiront des avantages concédés par le présent article.

Il est, d'ailleurs, entendu que le traitement de la nation la plus favorisée en Tunisie ne comprend pas le traitement français.

ART. 2. — Les cotonnades originaires du Royaume-Uni et des colonies et possessions britanniques ne pourront pas être frappées en Tunisie de droits d'importation supérieurs à cinq pour cent de leur valeur au port de débarquement. Elles ne seront pas grevées d'autres taxes ou impôts quelconques.

Cette disposition restera en vigueur jusqu'au 31 décembre 1912 et, après cette date, jusqu'à l'expiration du sixième mois à partir du jour où l'une des parties contractantes aura notifié à l'autre son intention d'en faire cesser les effets.

ART. 3. — Le présent arrangement sera ratifié et les ratifications en seront échangées à Paris, aussitôt que faire se pourra.

Il entrera en vigueur immédiatement après l'échange des ratifications. Toutefois, le tarif actuel des douanes à l'importation en Tunisie continuera à être appliqué jusqu'au 31 décembre 1897.

Fait à Paris, en double exemplaire, le 18 septembre 1897.

(L. S.) G. HANOTAUX
(L. S.) ED. MONSON.

Attendu que cet arrangement a été ratifié par le Président de la République Française et par S. M. la Reine du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande, etc., et que les ratifications ont été échangées à Paris, le 15 octobre 1897,

Avons pris le décret suivant :

ARTICLE UNIQUE. — L'arrangement ci-dessus est promulgué en Tunisie. Il sera adressé aux autorités administratives et judiciaires pour qu'elles l'observent et le fassent observer.

Vu pour promulgation et mise à exécution :

Tunis, le 18 octobre 1897.

Le Ministre Plénipotentiaire,
Résident Général de la République Française,
RENÉ MILLET.

Protectorat Français

SECRÉTARIAT GÉNÉRAL

DU

Gouvernement Tunisien

La Tunisie Française du 3 février 1923

LES DECRETS DU 8 NOVEMBRE A LA COUR PERMANENTE DE JUSTICE INTERNATIONALE

Le *Journal des Débats* du 23 janvier, sous la signature de M. Pierre de Leyral, a publié un feuilleton exposant avec une remarquable clarté les deux thèses soutenues : l'une, par l'Angleterre, l'autre par la France, au sujet de la compétence de la Sociétés des Nations relativement à la contestation soulevée par le gouvernement anglais sur la valeur des décrets du 8 novembre 1921 sur la nationalité d'étrangers nés en pays de protectorat de père né lui-même en ce pays.

Nous aurions voulu pouvoir reproduire cet article, comme nous avons fait pour un article paru dans le *Temps* du 24 janvier sur le même sujet. Nous regrettons que sa reproduction soit interdite, car nous ne saurons sans doute pas, en le résumant, conserver la force, la netteté et l'élégance de forme de l'argumentation de M. Pierre de Leyrat.

* * *

Cet exposé de la situation de la question, pendant que sa solution est en délibération à la Cour Internationale, est d'un puissant intérêt.

M. Pierre de Leyrat fait ressortir que la législation de *nationalisation* préconisée par la France cadre exactement, et c'est là même la cause qui l'a fait proposer, avec la législation de *dénationalisation* de la Grande-Bretagne, qui, par la loi anglaise du 4 août 1914, arrête à la seconde génération la transmission de la nationalité britannique, *jure sanguinis*. D'autre part, la Grande-Bretagne a pour principe de ne jamais disputer, à la puissance publique étrangère qui les réclame en vertu du sol, ceux qu'elle réclame elle-même en vertu du sang, tant qu'ils se trouvent sur le territoire de l'Etat qui prétend déterminer, *jure soli*, leur nationalité.

Il y a donc, de la part de l'Angleterre, dans cette question, un abandon inattendu des règles qu'elle suit ailleurs, et une loi tardive, du 4 août 1922, a dû intervenir pour permettre l'évasion des principes posés par la loi du 4 août 1914.

L'article 1er, paragraphe 2, de l'arrangement franco-britannique du 28 septembre 1897 stipule, d'autre part, que « le Gouvernement de S. M. Britannique s'abstiendra de demander pour ses consuls, ses ressortissants et ses établissements en Tunisie, d'autres droits et privilèges que ceux qui leur sont accordés en France ». En France, la Grande-Bretagne accepte le *jus soli* à la 2e génération, il doit donc être de même en Tunisie.

A cette démonstration de droit, M. Pierre de Leyrat ajoute tous les arguments d'équité et de bon ordre public que firent valoir, au nom de la France, M. de Lapradelle, professeur de droit des gens à l'Université de Paris, et M. Mérillon, procureur général à la Cour de Cassation.

Cette partie de l'argumentation de la France touche le fond même de la question.

L'Angleterre s'y dérobe devant la Cour Internationale et tient à se borner à demander à la Cour de prononcer la compétence — niée par la France — de la Société des Nations, pour connaître d'une question aussi intimement liée à la constitution de l'Etat que celle de la nationalité *jure soli*. Or, aux termes de l'article 15, paragraphe 8 du Pacte, échappent à la Société des Nations les questions qui, *en vertu du droit international*, relèvent de la souveraineté de l'Etat.

De ces débats, la thèse française, d'après M. de Leyrat, sort grandie et le droit de la France apparaît dans la pureté de ses intentions et le souci de sa mission civilisatrice.

Un argument en particulier paraît décisif.

Si, dans le but de tempérer l'exclusivité d'un *jus sanguinis*, enclin à la xénophobie, par un *jus soli*, niveleur et pacificateur; dans le but de faire cesser le scandale de l'inégalité des charges entre Français et Tunisiens, d'une part, et, d'autre part, étrangers privilégiés, jouissant, sans y participer, de la sécurité militaire et de la prospérité économique de la Tunisie, et par aucune de ces raisons d'ordre public et de justice sociale, ni le peuple protecteur, ni le peuple protégé ne pouvaient exercer à aucune époque le *jus soli*, il ne resterait au Protecteur, pour sauver le protégé contre le flot montant d'une immigration méthodique et progressive, dont aucune loi de nationalisation *jus soli* ne défendrait l'élément indigène, qu'à proclamer l'annexion du pays protégé, de lui appliquer ses propres lois sur la naturalisation et, après lui avoir confisqué son indépendance pour la forme, dans son propre intérêt national, de la lui rendre ensuite.

Une telle solution ne saurait être préférée à la voie loyale, simple et équitable où s'est engagée la France.

Tel est, si nous l'avons bien suivi, le résumé de l'exposé particulièrement documenté de M. Pierre de Leyrat sur la question actuellement en délibéré à la Cour Permanente de Justice Internationale.

TENTES, BACHES, SACS